

مركز دراسات الوحدة العربية



منتدى الفكر العربي

العرب وافريقيا

بحوث ومناقشات الندوة الفكرية
التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية
بالتعاون مع منتدى الفكر العربي

عبد الملك عودة
يوسف فضل حسن
عز الدين عمر موسى
محمد محمد فايق
احمد عيضة سالم

مجدي حماد
محمد عمر بشير
احمد يوسف القرعي
حلمي الشمراوي
مدثر عبد الرحيم
ناصيف حتي

طاهر حمدي كنعان
محيي الدين صابر
مصطفى المصمودي
عواطف عبد الرحمن
امين هويدي

العرب وافريقيـا

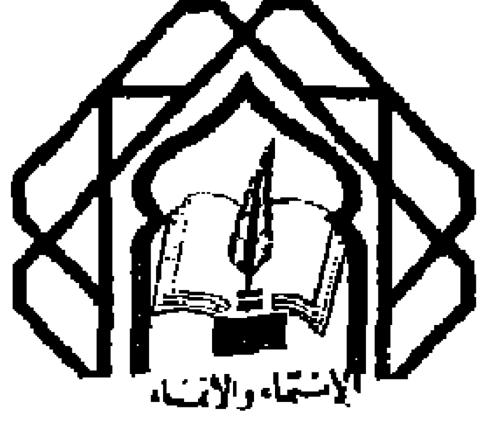
كلمة شكر

يَشكُرُ مَركَز دِرَاسَاتِ الوحدَةِ العَربيَّة الامَانَةَ العَامَّة لجامِعَةِ الدوَلِ العَربيَّةِ عَلى تَمويلها نفقَاتِ المركز في عَقْدِ هٰذِهِ النَّدْوَةِ .

الا انّ المركز وَحْده يتَحَمّل مَسؤوليَّة تَنظِيم النَّدْوَة وَنَشر كِتَابها .



مركز دراسات الوحدة العربية



منتدى الفكر العربي

العرب وافريقيا

بحوث ومناقشات الندوة الفكرية
التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية
بالتعاون مع منتدى الفكر العربي

عبد الملك عودة
يوسف فضل حسن
عز الدين عمر موسى
محمد محمد فايق
احمد عيضة سالم

مجدي حماد
محمد عمر بشير
احمد يوسف القرعي
حلمي الشعراوي
مدثر عبد الرحيم
ناصيف حتي

طاهر حمدي كنعان
محيي الدين صابر
مصطفى المصمودي
عواطف عبد الرحمن
امين هويدي

« الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية »

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية « سادات تاور » ـ شارع ليون ـ ص. ب. : ٦٠٠١ ـ ١١٣ بيروت ـ لبنان
تلفون: ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٠٢٢٣٤ ـ برقياً: « مرعربي »

تلكس: ٢٣١١٤ مارابي. فاكسيملي: ٨٠٢٢٣٣

الطبعة الأولى: بيروت، كانون الثاني/يناير ١٩٨٤
الطبعة الثانية: بيروت، كانون الثاني/يناير ١٩٨٧

المحتويات

القسم الاول
الخلفية التاريخيـــة

القسم الثاني
التفاعل بين الاقطار العربية والدول الافريقية

القسم الثالث
افريقيا والصراع العربي ـ الاسرائيلي

القسم الرابع
ابعاد التعاون العربي ـ الافريقي

القسم الخامس
مستقبل العلاقات العربية ـ الافريقية

مقدمة

عبد الملك عودة

قد يبدو ملفتاً للنظر عند البعض ، او مثيراً للتساؤل عند البعض الآخر ، ان يخطط مركز دراسات الوحدة العربية لعقد ندوة عن العرب وافريقيا . وان يستمر جهد المركز ونشاطه بصفة غير متقطعة منذ الربع الاول لعام ١٩٨٢ ، حتى تنعقد الندوة في عمان عاصمة المملكة الاردنية الهاشمية في الاسبوع الاخير من شهر نيسان / ابريل ١٩٨٣ .

وقد يكون السبب هو ان المركز بحكم اسمه متخصص في دراسات الوحدة العربية ، وانه بحكم اهدافه مهتم بقضايا الامة العربية . وانه في هذه الندوة بالذات يمد نشاطه وجسور الحوار الى خارج حدود الامة العربية . . . الى افريقيا .

ويزداد الاهتمام ـ مؤكداً ـ عندما يشترك منتدى الفكر العربي باستضافة الندوة في عمان ، ومغزى الاهتمام ـ هنا ـ هو ان الامير الحسن بن طلال ولي العهد هو رئيس مجلس امناء منتدى الفكر العربي ، وان دوره لا يكون حضور جلسة الافتتاح والقاء الخطاب التقليدي ترحيباً بالمشاركين وبالمناسبة ، فقط بل ـ على غير المتوقع ـ يحضر الامير جلسة الافتتاح ويلقي خطاباً في الموضوع يحمل في طياته عديداً من المعلومات والايماءات ، ثم يجلس حيث يكون ترتيب اسمه بين المشاركين ، وينتظم في حضور الجلسات ، ويشارك في التعليقات والمداخلات حتى ختام الندوة .

وتكشف قائمة اسماء المشاركين وبرنامج البحوث المقدمة للندوة ، عن المساحة الفكرية الواسعة والجادة التي غطتها جلسات الايام الخمسة التي شهدت اعمال الندوة ، لقد حضر نحو ستين مشاركاً من ١٤ دولة افريقية وعربية ، وامتدت ساعات العمل الى ٣٢ ساعة ، بجوار ما خصص من وقت لجلسة الافتتاح وختام الندوة .

حضر المشاركون جميعاً بصفتهم الشخصية وباسهامهم الفكري ، ولم يحضر اي منهم ممثلاً للجهات او للمؤسسات التي يعملون فيها :

ـ من الدول الافريقية غير الاعضاء في جامعة الدول العربية حضر مشاركون من كينيا والسنغال ونيجيريا .

ـ من الدول العربية الاعضاء بالجامعة حضر باقي المشاركين ، ولكن يلفت النظر غياب المشاركين من المملكة العربية السعودية ومن الكويت وهما في مقدمة المساهمين مالياً في مؤسسات التعاون العربي ـ الافريقي ، ومن سلطنة عمان واليمن الجنوبية وهما من البلدان ذات الاهتمام الواضح بشؤون الجاليات العربية في شرق افريقيا ، ومن الصومال وموريتانيا وهما بلدان عربيان ولكنهما يمثلان قضايا جسور الانتقال من عالم المنتمين للامة العربية واللغة العربية الى عالم المنتمين للوحدة الافريقية الجامعة وغير الناطقين باللغة العربية . هذا بالرغم من ان المركز وجّه الدعوة للبعض من هذه الاقطار لحضور الندوة .

ـ وفي الحوار والمناقشات ظهر دور واسهام العاملين في مؤسسات عربية تنشط في ميدان العلاقات العربية ـ الافريقية على المستوى الرسمي او على المستوى الشعبي ، وان كانوا ـ كما قلنا من قبل ـ قد حضروا بصفتهم الشخصية ، ومن الامثلة على هذا الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، والامانة العامة الدائمة لمؤتمر الشعب العربي ، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا ، والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، ومنظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط .

نعود الى نقطة البدء ـ وهي السؤال لماذا يهتم المركز بعقد ندوة عن العرب وافريقيا ؟ والاجابة نجدها باختصار فيما يلي :

١ ـ منذ سبعينات هذا القرن ، تمارس الامة العربية تجربتين فريدتين في ميدان ادارة وصناعة السياسة والعلاقات الخارجية ، اعني الحوار العربي ـ الأوروبي والتعاون العربي ـ الافريقي . وقد انشغلت مؤسسات العمل القومي والعمل القطري بأساليب منوعة في ممارسات ومفاوضات هاتين التجربتين . وصدرت لكتّاب عرب بحوث ودراسات حول هذه الموضوعات .

ولكن بقي دور مهم ـ وبالذات بالنسبة للعلاقات العربية الافريقية ، وهو ان تجتمع نخبة من المثقفين والممارسين لفحص التجربة ودراستها وتقويمها ، وابداء الملاحظات والآراء حول ما تم من اجراءات وإداء واسلوب اتخاذ القرار ، وكذلك للحديث حول مؤشرات المستقبل وبدائله . . . الخ . وهنا يكون دور مركز دراسات الوحدة العربية ويكون اسهامه الايجابي المتواصل في دراسة قضايا الامة العربية .

٢ ـ في خمسينات هذا القرن ، ظهرت ثورة التحرر والاستقلال الوطني وتصفية الاستعمار في آسيا وافريقا عامة ، واتخذت السياسة العربية على المستوى القومي موقف التأييد والمساندة لحق هذه الشعوب ؛ وتأكد هذا الموقف العربي بعد ثورة مصر عام ١٩٥٢ .

ومن خلال بناء العلاقات العربية ـ الافريقية ، اتخذت السياسة العربية استراتيجية تعقب التسلل الاسرائيلي في افريقيا ، وعزل اسرائيل على المستوى الدولي وخاصة على مستوى العالم

الثالث والدول حديثة الاستقلال، واستمر التراكم التدريجي لنجاح هذه السياسة العربية حتى بلغ الذروة في مناسبة حرب تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٣ .

ولما كانت الرياح تأتي احياناً بما لا تشتهي السفن ، فقد تغيرت اوضاع عالمية منوعة ، وبرزت متغيرات مضادة خاصة بعد عقد اتفاقيتي كامب ديفيد، ولهذا فقد بدأت السياسة الاسرائيلية تظهر بوجهها القبيح وبمؤسساتها الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية . . . الخ . مرة ثانية ، وعلانية على الساحة الافريقية . ولذلك كان واجباً على المركز دراسة التجربة والحصاد . . ومحاولة التنبؤ للمستقبل القريب والبعيد .

٣ ـ منذ نهاية الخمسينات وبداية الستينات وضح تحول اتجاه الاهتمام العالمي نحو افريقيا ، وما زال هذا الاهتمام مستمراً اليوم وغداً . ان افريقيا هي القارة التي تلد الدول المستقلة بعد تصفية الاستعمار القديم في صورته التقليدية ، ففي عام ١٩٤٥ كان عدد الدول الافريقية في الامم المتحدة هو ثلاث دول هي مصر وليبيريا واثيوبيا مع استبعاد حساب دولة جنوب افريقيا العنصرية ، وعندما انعقد المؤتمر الاول للدول الافريقية المستقلة في اكرا عاصمة غانا في عام ١٩٥٨ كان عدد الدول المشتركة هو ثماني دول ، وفي عام ١٩٦٣ شاركت ٣٢ دولة افريقية مستقلة في تأسيس منظمة الوحدة الافريقية ، وفي هذا العام وصل عدد الدول الافريقية الى ٥٠ دولة . وهي جميعاً اعضاء في الامم المتحدة وفي منظمة الوحدة الافريقية، وتمثل افريقيا ثقلاً عددياً مهماً في حركة عدم الانحياز وفي حوار الشمال والجنوب. . . الخ ، وبالاضافة الى هذا فما زالت في افريقيا مناطق لم تستقل بعد وإرهاصات ميلاد الدول الجديدة المستقلة وارد في الامد القصير . وهذا المعنى كان وارداً عند تخطيط الندوة ، إذ ان قيام تعاون عربي ـ افريقي في صورة مؤسسية امر يستأهل المتابعة والدراسة على المستوى النظري وعلى مستوى الممارسة .

٤ ـ في الثمانينات تأتي الذكرى المئوية الاولى لعقد مؤتمر برلين ١٨٨٤ / ١٨٨٥ وهو المؤتمر الذي تمت فيه اتفاقات الدول الاستعمارية الكبرى لتقسيم افريقيا ونهبها واخضاعها كمناطق تابعة للرأسمالية الاوروبية .

وحين يقرر المركز ـ باسم المثقفين العرب ـ المشاركة في هذه المناسبة التي يستعد المثقفون الافارقة لاستقبالها بالدراسات وبالندوات وبالمؤتمرات ، فإن المركز والمثقفين العرب لا ينسون ان التقسيم الاستعماري لافريقيا كان امتداداً للغارة الاستعمارية على العالم الاسلامي والوطن العربي ، لقد كانت الاعوام السبعينات والثمانينات من القرن الماضي هي فترة التوسع الاوروبي الاستعماري التي تم فيها احتلال مصر وتونس وعدن . . . الخ ، ولقد استمرت فترة هذه الموجة الاستعمارية حتى سنوات الحرب العالمية الاولى وما تلاها من التقسيم النهائي لارض الوطن العربي لمصلحة الاستعمار الاوروبي .

ومن هنا يأخذ مركز دراسات الوحدة العربية في اعتباره ان الاسهام الفكري في هذه المناسبة هو اعادة لاكتشاف الجذور منذ ان جمعت هذه الاقطار جميعها مواقف المواجهة الاولى ضد الهجمة

الاستعمارية ، واليوم تجتمع هذه الشعوب وهذه الدول والحكومات لمواجهة الاستعمار الجديد والتبعية في معارك مشتركة .

٥ ـ منذ فترة سابقة والمركز يهتم بدراسة وبمعرفة اسباب القصور او الفشل الذي اصاب الجهد الاعلامي العربي ، ان الكل يعرف ارتفاع وتزايد معدلات واحصاءات هذا النشاط وما رصد له من اموال وما اقيمت من اجله من صناديق ، كما تزامن مع هذا ازدياد في عدد البعثات الدبلوماسية العربية في العواصم الافريقية ، ويرصد المتخصصون كثرة اللقاءات والزيارات والمؤتمرات المتبادلة بين الجانبين العربي والافريقي . وعلى الرغم من كل هذا وذاك ، فإن النتيجة في رأي الثقات من الخبراء والمتخصصين هي قبض الريح .

لماذا فشل الجهد العربي في ميدان الاعلام والاتصال والادراك والتثقيف العام . . . ؟ ولماذا حتى اليوم لم ينجح الجانب العربي في بناء نموذج رائد ناجح في هذا القطاع . . . ؟

٦ ـ لاعتبارات عملية يرى المركز ان المناسبة الزمنية المعاصرة تتطلب كلمة صدق من الجانب العربي ، وتتطلب وقفة رأي وحساب يسمعها المسؤولون على المستوى القومي وعلى المستوى القطري ، وذلك فيما يختص باوضاع العلاقات العربية ـ الافريقية . والمناسبة هي ما ورد في مقررات مؤتمر وزراء الخارجية العرب الذي انعقد تحضيراً لمؤتمر القمة العربية في فاس ١٩٨١ . لقد وافق وزراء الخارجية على احياء نشاط اللجنة الدائمة للتعاون العربي ـ الافريقي بعد توقف استمر حوالي اربع سنوات ، ومعنى هذا ان ثمة محاولة رسمية من الجانب العربي بالاتفاق مع الجانب الافريقي لضخ الدم من جديد في هياكل واجهزة التعاون العربي ـ الافريقي ، وان الروح والحركة سوف تدبان من جديد في البنايات القديمة . هذه هي المناسبة التي يرى المركز انها جديرة بالنقاش وتقليب وجهات النظر والتشاور بالرأي والتفكير بصوت مرتفع .

وانطلاقاً من هذه الاعتبارات والعوامل الداعية لعقد الندوة على هذا المستوى ، فقد تحددت الاهداف والغايات على النحو التالي :

ـ تعميق الفهم العربي العام حول جذور العمل الجماعي ، واهمية وفائدة العمل المؤسسي .

ـ استخلاص تصورات عن مسارات التعاون العربي ـ الافريقي في المستقبل القريب والبعيد .

ـ دراسة وجهات النظر الافريقية حول هذا الموضوع ، ومعرفة ما فيها من اتفاق ومن اختلاف . ثم دراستها في صورة مقارنة مع وجهات النظر العربية .

ـ فهم واستيعاب وتصور مشكلات الاعلام العربي في افريقيا .

ـ دراسة امكانات التفاعل والتناسق البناء بين النظامين الفرعيين : العربي والافريقي .

ـ تقويم معنى وقيمة ومستقبل تجربة التعاون العربي ـ الافريقي في اطار حوار الجنوب ـ الجنوب ، والدعوة الى الاعتماد على الذات في الصورة الجماعية بين اقطار العالم الثالث ومجموعة عدم الانحياز . ومعرفة مدى نجاح آليات العمل المشترك التي انشأتها وثائق مؤتمر القمة العربي ـ الافريقي الاول في القاهرة عام ١٩٧٧ . وفحص امكانات ومقترحات التعديل او اعادة البناء او الصياغة . . . الخ .

ـ ابعاد ونتائج الصراع الدولي والتنافس بين القطبين العظميين في المنطقتين العربية والافريقية وآثار ذلك على مسيرة التعاون العربي ـ الافريقي .

بنى المركز برنامج الندوة على خمسة محاور ، ويشمل كل محور مجموعة من البحوث ويثير عدداً من القضايا والاشكاليات التي تدخل في اطار بنى العلاقات والتعاون العربي ـ الافريقي . والكتاب الحالي يشمل جميع ما قدم في الندوة من بحوث وتعقيبات ومناقشات ، وهي تنشر كاملة الا ما اقتضته اجراءات التحرير في صورة اختصارات لمنع التكرار والتداخل بين بعض هذه البحوث وخاصة التي جاءت في محور واحد ، او لتقليل الاستطرادات والاشارات الى جوانب اخرى في موضوع العلاقات والتي تمت مناقشتها في البحوث المنوعة الاخرى من الندوة .

وايضاً خضعت لقاعدة الاختصار من اجل التنسيق ومنع التكرار والتداخل ـ المناقشات العامة التي جرت بعد تقديم كل بحث والتعقيب عليه ـ وهذا امر طبيعي فالحديث كان متدفقاً ، والنقاش كان حياً ومتشابكاً والقضايا عديدة ومترابطة .

وواضح من وثائق الندوة ان انجازها اتصف بالثراء وبالمدى الواسع المتنوع ، وان كان هذا الانجاز لا يمنع من التقويم ، فقد سبق للمركز ان أرسى هذا التقليد فيما اصدر من كتب عن ندوات سابقة . ولعل اشارة في هذا المقام توضح ما نريد القول به .

اشار د. سعد الدين ابراهيم في كلمته الختامية او في خواطره الختامية حول ندوة جامعة الدول العربية الواقع والطموح الى مدى : « الاحباط والألم اللذين يشعر بهما المفكرون العرب نحو ما وصلت اليه حال الوطن العربي من انقسام وتشرذم وعجز » . و« الشجاعة والامانة اللتين تجلتا في الابحاث والاوراق التي تناولتها هذه الندوة . واهم من ذلك الامانة والشجاعة اللتان تجلتا في المناقشات » . و« الهموم العربية الرئيسية والمعقدة وجدت طريقها للتعبير عن نفسها من خلال موضوع الندوة » .

واذا استعرت هذه المعاني وهذه الكلمات وطبقتها على ندوة العرب وافريقيا ، فإنني اشعر بصحة وبصدق التعبير والتقويم لما جرى من بحوث ومن كلمات ومن مناقشات .

واذا كان هذا الانجاز العظيم يتجلى اليوم في كتاب مطبوع للتداول ، فإن هذا لا ينفي الاشارة والاشادة بما سبق من ندوات حول موضوع العلاقات العربية ـ الافريقية ، وحول موضوع التعاون العربي ـ الافريقي ، وما صدر عن هذه الندوات من كتب ومنشورات . وايضاً هذا لا ينفي ان الطريق ما يزال مفتوحاً لندوات كثيرة ومنوعة حول الموضوع العام او حول جزئيات منه ، وان الامة العربية ما تزال في حاجة الى كثير من الصدق في القول وفي العمل .

والذي يؤكد هذا القول هو ماتدوول من ملاحظات ومقترحات وآراء في الجلسة الاخيرة من الندوة والتي كانت مخصصة للحديث حول مستقبل العلاقات العربية ـ الافريقية . وما نشر من عروض عن الندوة في عدد من المجلات العربية مثل مجلة المستقبل العربي ومجلة السياسة الدولية .

ومن باب الانتقاء وليس من باب الحصر ، فإن موضوعات عديدة تتطلب مناقشات وحواراً بين اطراف هذه العلاقات على الجانبين العربي والافريقي ، وفيما يلي بعض هذه الموضوعات :

ـ التنسيق بين متطلبات خطة عمان العربية وخطة لاغوس الافريقية ، بهدف التوصل الى بناء حقيقي للمشروع المشترك بين الجانبين العربي والافريقي في مختلف قطاعات التعاون .

ـ النقص الشديد والواضح على الجانبين العربي والافريقي في تدفق المعلومات وتغذية الباحثين بالبيانات ، واهمية انشاء مراكز معلومات تتخصص في شؤون التعاون العربي ـ الافريقي ، وتتابع الايجابيات والسلبيات بالرصد وبالتجميع .

ـ الغياب شبه المتعمد للعلاقات المؤسسية بين المنظمات والهيئات والنقابات والاتحادات الشعبية وغير الرسمية على الجانبين .

ـ الغياب الخطير لمعنى ونشاط قطاع الثقافة والاتصال في خريطة التعاون العربي ـ الافريقي ، وقضايا اللغات والتبادل الثقافي والمشترك على الجانبين ، ويلحق بهذا القطاع مناقشات مبادلات فكرية تتناول موضوعات تاريخية سابقة وموضوعات معاصرة مثل قضية تجارة الرقيق والاسهام العربي فيها ، وقضية العلاقات بين العروبة والاسلام في القارة الافريقية ، وقضية نشر وتعليم اللغة العربية في اقطار القارة الافريقية وشعوبها غير الناطقة باللغة العربية ، وقضايا دراسة وتحليل مضمون الكتب المدرسية والمناهج الدراسية على مستويات التعليم العام والتعليم الجامعي عند العرب والافارقة حتى نتبين حقيقة الصورة العربية والصورة الافريقية عند جانبي التعاون .

ـ ضرورة التركيز على دراسات واوضاع الجماعات العربية في الدول الافريقية غير الاعضاء في جامعة الدول العربية .

ـ التدقيق في فحص ودراسة قضايا واشكاليات اجهزة التعاون العربي ـ الافريقي ، وآليات حل الصراعات الاقليمية على الجانبين العربي والافريقي ، انطلاقاً من الآراء التي تستحسن فصل عمل واجراءات آليات التعاون عن الخلافات الاقليمية والمحلية الكثيرة على الجانبين .

لقد ادت المناقشات والآراء التي طرحت في الندوة عن الجاليات والجامعات العربية في الدول الافريقية ، الى ان يتبنى مركز دراسات الوحدة العربية اعداد دراسة موسعة عن الموضوع ، ويجري اتخاذ خطوات التنفيذ الاولي حالياً .

ولعل الكلمة الاخيرة والواجبة هي ان ما تم من حوار ونقاش كان متّصفاً بالعقلانية في التفكير ، وكان ملتزماً بالموضوعية في العرض والحوار .

ولكن المخاوف واردة من ان تثير هذه الحقائق عند البعض شيئاً من القلق ، او تفتح الباب للتشاؤم ، او قد تؤدي من خلال محاولات التضخيم والاستغلال الى محاذير الردة والانغلاق . ولكن الحق - والحق أقول - ان باب العقلانية والموضوعية في فحص ودراسة وتقويم التعاون العربي - الافريقي ، والعلاقات العربية - الافريقية ، هو المدخل الشرعي الوحيد لمواجهة واقع الخطأ والتقصير ، وهو المدخل الشرعي الوحيد لفتح المسارات وطرح الخيارات وبدائل المستقبل امام الامة العربية .

كلمة الافتتاح الأولى

الأمير حسن بن طلال

ايها العلماء والمفكرون الافاضل ،

ايها الحفل الكريم ،

بمزيد من السعادة والاعتزاز ، ارحب بكم في افتتاح ندوتنا عن « العرب وافريقيا» ، واخص ضيوفنا الاعزاء بتحيات الترحيب الحار في الاردن وتمنيات الاقامة الطيبة في ربوعه ، وادعو للندوة بكل النجاح والفلاح .

وأودّ ، بادىء ذي بدء ، ان اعبر عن خالص شكري وبالغ تقديري لمركز دراسات الوحدة العربية ولمديره العام د. خيرالدين حسيب على دعوة « منتدى الفكر العربي » للمشاركة في رعاية هذه الندوة ، بعد ان قطع الاعداد لها شوطاً بعيداً . وقد سارع مجلس امناء المنتدى لتلبية هذه الدعوة ، ذلك ان اهداف الندوة ونشاطاتها الفكرية تقع في نطاق اهداف المنتدى ونشاطاته الفكرية ايضاً .

وقد اخذ المنتدى على عاتقه ، ومن مهماته ، استخلاص الفكر العربي ، بين الطموحات والامكانات ، حول قضايا الساعة وتحديات المستقبل الراهنة والداهمة ، وتضييق الفجوة بين الفكر الموضوعي وصنع القرارات ، واشراك الاجيال الصاعدة ، في ادراك عبر الماضي وتعريف واجبات الحاضر واستشراف المستقبل وحمل اعبائه .

وقد زاد من اندفاع المنتدى في دعم هذه الندوة والاسهام في نشاطاتها اتصال الابحاث فيها بالعرب وافريقيا ، ذلك ان العلاقات العربية ـ الافريقية تحتل ، في هذه المرحلة الدقيقة ، مقاماً عالياً في اذهاننا وضمائرنا ، ولها في تفكيرنا المستقبلي قيمة جليلة لاسباب مختلفة ، ارجو ان اذكر في هذا الموقف ، بعضاً منها :

١ ـ ان ما يزيد عن ٨٠ بالمائة من الامة العربية يقطن في القارة الافريقية ، وتفخر هذه

الكتلة البشرية بانتمائها الى افريقيا كما تفخر بانتمائها العربي . وقد كان لها منذ انتشار الاسلام فيها وشيوع مبادئه السمحة وقيمه العليا دور كبير تعدّى مقتضيات الموقع الجغرافي الى صنع التاريخ وتفاعل الثقافات وترابط المصالح .

٢ ـ ولقد تأثرت الشعوب الافريقية قاطبة بواجهتها الشمالية عبر التاريخ الحديث ، واقتدت بها في طموحاتها الوطنية ونزعاتها الاستقلالية . وكانت حركات التحرير العربية امثلة تُحتذى للشعوب الافريقية في دفع ضريبة الدم والعرق والدموع لتحرير هذه الشعوب من ربقة الاستعمار القديم وتأكيد سيادتها الوطنية على ارضها ومقدراتها . فكانت الآمال والآلام ، وما تزال ، وشائج قربى ، واواصر تعاون ، واتحاد مصير .

٣ ـ وكانت مواقف الدول الافريقية في دعم نضال الشعب العربي الفلسطيني لممارسة حقوقه في وطنه وعلى ارضه مواقف مشهودة تفيض بزخمها وشرفها سجلات المحافل الدولية ولاسيما هيئة الامم المتحدة . واذا كانت الحقوق الانسانية والحريات الاساسية كلاً لا يتجزأ وحقاً لا يجوز التصرف به ، فإن لقاء الشعوب العربية والافريقية على شجب النظامين العنصريين الدخيلين في جنوب افريقيا واسرائيل حتمية مصيرية يزيد في الايمان بها تطرف النظامين العنصريين ونزعاتها التوسعية الاستعمارية الجديدة ضد ارادة الشعوب المجاورة لهما ، وعلى حساب مصالحها الحيوية .

٤ ـ وفي صراع القوى العظمى لتأمين مصالحها على حساب الدول الصغيرة واستقلالها وتقدمها ورخائها يأتي انتماء الدول الافريقية والعربية الى حركة عدم الانحياز كرد فعل ، طبيعي ومشروع ، للحفاظ على حقها في البقاء وتقرير المصير والسيادة الوطنية . وعندما تعج ترسانات السلاح ، في الدول العظمى واسرائيل وجنوب افريقيا ، بالقنابل النووية والاسلحة التقليدية ، يصبح امن الشعوب العربية والافريقية قضية مشتركة تتميز معاً بشجب التسلح النووي واستنكار الاستعمار الجديد ورفض التدخل الاجنبي والاصرار على حب البقاء واستقلالية الارادة والقرار في ميادينه السياسية والامنية والاقتصادية على حد سواء .

٥ ـ واذا تحدّث العالم عن حوار الشمال ـ الجنوب ، فإن الدول العربية والافريقية في جبهة واحدة تصاب بخيبة الامل نفسها عندما تستشري الانانية الصناعية وتنتكس عدالة التجارة الدولية ، وتتمنع التكنولوجيا عن الانتقال الى دولنا والتوطن فيها ، وينضب تدفق رأس المال الى الدول النامية . وليس هناك من شك في اننا نبحر في قارب واحد تحيط به الانواء العاصفة ، ومن حق اجيالنا المقبلة علينا ان تعمل الارادة ويعمل الفكر العربي والفكر الافريقي على توجيه المسيرة وبلوغ شاطىء الامان .

٦ ـ وقد كنت، ما زلت ، من دعاة حوار الجنوب ـ الجنوب ، لنكتشف فيما بيننا مجالات التعاون المثمر .

ولموقعنا الجغرافي المتقارب وتراثنا الثقافي المشترك ومصالحنا الحيوية المماثلة ادوار رئيسية في توجيه هذا الحوار لننأى من خلاله وتدريجياً عن التبعية الاقتصادية ، ونتبادل الخدمات والسلع دون وساطة مبتزّة واستغلال محسوس . وفي ميدان الامن الغذائي ، وفتح الاسواق للمواد الخام والمصنّعة الافريقية والعربية فرص كبيرة ، ارجو ان يعمل الفكر العربي والافريقي على دراستها وابتداع الوسائل الناجعة لوضعها في خدمة الشعوب العربية والافريقية معاً .

ايها العلماء والمفكرون ،

وفي الوقت نفسه لا تغيب عن عينيّ حقائق مؤلمة منها :

ـ احتدام الخلافات بين بلدان المجموعة العربية ، وبلدان المجموعة الافريقية ، فلا نجد اجماعاً عربياً في الرأي كما لا نجد اجماعاً افريقياً حوله . وتغذّي هذه الانقسامات مصالح قطرية ضيقة ، او اثارات اجنبية مستعرة ، تستعدي الشقيق على شقيقه ، لتبقى اليد الاجنبية هي العليا . إن التضامن العربي فضيلة بحدّ ذاته ، كما ان التضامن الافريقي فضيلة بحدّ ذاته . ولا يكون التضامن العربي الافريقي راسخاً ومنيعاً الا اذا تحققت فضيلة التضامن بلا حدود في طرفيّ المعادلة الكبيرة .

ـ وقد واكب نشاط جامعة الدول العربية كما واكب نشاط منظمة الوحدة الافريقية ، كمنبر للتضامن ، اسباب كثيرة للوهن وعقم الحوار فعجزت المنظمتان عن توحيد الجهود وحلّ التكتلات الاخرى السياسية والاقليمية ، ومن واجب الفكر الافرو عربي ـ وهو وسيلة من وسائل التواصل والتفاهم بين المنظمتين ـ ان يضرب المثال الصالح ، وان يؤدي دوره المأمول في صنع التفاهم والتقارب المرجوّين .

ـ إن صورة الانسان العربي في الذهن الافريقي ، وصورة الانسان الافريقي في الذهن العربي صورتان مشوهتان ومن واجب الاعلام العربي والافريقي شرح الارتباط المصيري بين العرب وافريقيا بموضوعية واسهاب ، دون وساطة غربية او شرقية ، لازالة التزييف والتحريف والتشويه ، وتقوية العلاقة العضوية بين افريقيا والعرب .

ايها الحفل الكريم ،

لقد حاولت في الوقت القصير المتاح لي ان امر سريعاً ببعض نقاط القوة او الضعف في العلاقات الافريقية ـ العربية ، آملاً ان تتطرق اليها بحوث هذه الندوة والتعليقات عليها والمناقشات حولها . وانني على كل الثقة بما ستتحلّى به هذه الحلقة من شمولية النظرة وعمقها .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

كلمة الافتتاح الثانية

خير الدين حسيب

صاحب السمو ، اخواني واخواتي ،

يسعدني ان ارحب بكم جميعاً ، وان اعبر باسم مجلس الامناء واللجنة التنفيذية لمركز دراسات الوحدة العربية ، ونيابة عن اخواني اعضاء مجلس امناء المركز الموجودين بينكم والمشاركين في هذه الندوة .

اننا نجتمع في ندوة عن « العرب وافريقيا » في ظروف راهنة صعبة ومريرة يمر بها الوطن العربي ، وفي واقع يمثل خيبة امل كبيرة لطموحاتنا وآمالنا . ولم يشهد التاريخ المعاصر لأمتنا فترة كانت فيها الامكانات العربية اكبر مما هي عليه الآن وكان الضعف والعجز فيها اكثر مما هو عليه الآن ، وهي مفارقة تدعو للحيرة واليأس احياناً ، كما تدعو احياناً اخرى للامل في تغيير هذا الواقع وأن يأتي في مستوى الامكانات المتاحة لنا .

وفي ظل واقع كهذا ، فإن للفكر والمفكرين العرب دورهم وواجبهم في توضيح الرؤية والتنبيه الى الاخطار وانارة الطريق للمستقبل . واذا كان الفكر العربي لم يحتل الموقع المناسب به بعد ويمارس الدور المطلوب منه حتى الآن ، فالمثقفون العرب عموماً مسؤولون عن جانب من ذلك بسبب ضعف في الوعي بالدور وتردد بتحمل مسؤولياته ، ركضاً وراء الموجة الاستهلاكية .

ومن هنا كان على مركز دراسات الوحدة العربية ان يحاول تجسيد منبر فكري عربي وحدوي ، تساهم من خلاله اعداد متزايدة من المفكرين العرب بممارسة دورهم وواجبهم ، وليساهم الكل في ايقاف التدهور تمهيداً لمتابعة المسيرة .

واذا كانت اهتمامات المركز ونشاطاته تنصب وتتوجه اساساً للشؤون العربية ذات التأثير والمساس المباشر بقضية الوحدة العربية ، فإن المركز ادراكاً منه لحقيقة ان الوطن العربي يعيش

في عالم اوسع يؤثـر ويتأثـر به ، كـان لا بد من ان يعنى ويخصص بعضـاً من نشاطـه الفكري لعلاقات العرب مع غيـرهم ، وكان من الـطبيعي ان تكون العـلاقات العـربية ـ الافـريقية ، بحكم حقـائق التاريـخ وظروف الـواقع ومتـطلبات المستقبـل ، في طليعة هـذه الاهتمـامـات واولوياتها . ومن هنا جاءت فكرة عقد هذه الندوة عن « العرب وافريقيا » منذ اكثر من سنتين والتي اتيح لها ان تنعقد الآن بعد مخاض تحضيري طويل .

لقد حرص المركز وفـاء للتقاليـد العلمية التي يتمسـك ويعتز بهـا ، ان يدعـو الى هذه الندوة الباحثين والمفكرين المهتمين بهذا الموضـوع ، ومن اقطار عربية وافريقيـة مختلفة ، وكـان حريصاً على ابراز وجهة النظر الافـريقية في كـل الموضـوعات المـطروحة للبحث والمنـاقشة مـا امكن ، وهـو سعيد بـأن يكون بيننـا في هذه النـدوة عدد من الاخـوة البـاحثـين من الاقـطار الافريقية غير العربية الذين نرحب بهم بشكل خاص ونعتز بوجودهم بيننا .

كما كان المركز حـريصاً عـلى ان تعرض وتنـاقش ، ما امكن ، وجهـات النظر المختلفـة حول موضـوع هذه الندوة ، ايماناً منه انه من خلال البحث والمناقشة العلمية والموضوعية فقط ، يمكن تشخيص المشاكل ومعالجتها ، وان الحوار العقلاني والموضوعي هو الوسيلة الاكثر فائـدة في تحقيق قدر اكبر من تفهم وجهات النظر المختلفة وتفاعلها وتطورها . من هنا ، فـإن المركـز حريص على ان تسود في هذه النـدوة ، كما كـان الحال في نـدواته السـابقة ، الحـرية الفكـرية الكاملة للباحثين والمعقبين والمناقشين . وان يشعر الجميع انهم يستـطيعون ان يفكـروا بصوت عـال دون خشية من سـوء فهم او قصد او تـأويل . ان المجـال مفتوح بكـل ـ وليس اقل من كـل ـ الحريـة للعقل العلمي ليبحث ، ليحلل ، لينقـد ، ليتنبأ ، وتجـربة احـدى عشرة ندوة سابقة للمركز تمدنا بزاد مشجع على التمسك بحرية المناقشة العقلانية غـير المقيدة بحسـاسيات او انفعالات او تحيزات غير موضوعية .

وتمثل ندوتكم الحالية ، الندوة الثانية عشرة التي نـظمها المـركز خـلال السنوات الأربـع الماضية ، سبقتها منذ العام ١٩٧٩ ندوات : دور التعليم في الوَحدة العربية ؛ والقومية العربية في الفكـر والممارسـة ؛ ودور الادب في الوعي القـومي ودعم الوحـدة العـربيـة ؛ ومتـطلبـات التكامل الاقتصـادي العربي في المجـال النقدي ؛ والقـومية العـربية والاسـلام ؛ وتجربـة دولة الامارات العربية المتحدة ؛ والمواصلات في الوطن العربي ؛ والمـرأة ودورها في حـركة الـوحدة العـربية ؛ والتعـريب ودوره في تدعيم الـوجود العـربي والوحـدة العربيـة ؛ وجـامعـة الـدول العربية : الواقع والطموح ؛ واخيراً « العمالة الاجنبية في اقـطار الخليج العـربي » . كما يهيىء المركز لندوة قادمة عن « ازمة الديمقراطية في الوطن العـربي » . وقد استـطاع المركـز ان يرتفـع بـاداء واسلوب الحلقات الـدراسية والنـدوات ، كأسلوب بحثي ونقـاشي للقضـايـا الفكـريـة المهمة ، الى مستوى عالٍ ومتميز بـالمقاييس العـربية والـدولية معـاً . واننا اذ نعـتز بما وصلنـا اليه ، فإننا نتوقع لندوتكم هذه ان تشكل اضـافة جـديدة ومهمـة الى مستوى الاداء الفكـري والتنظيمي لندوات المركز .

لقد حرص المركز باستمرار على ان تتسع دائرة المشاركة في ندواته ، وان يكون العدد الاكبر من المشاركين في كل ندوة ممن لم يسبق لهم المشاركة في ندوات سابقة للمركز ، وتجسد هذه الندوة تحقيقاً عملياً لهذا الهدف اذ ان ما يزيد على نصف المشاركين في هذه الندوة يحضرون ندوات المركز لاول مرة .

كما يحرص المركز بقدر متزايد على ان تعكس المشاركة في ندواته خبرات وافكاراً واتجاهات اكثر من جيل من المفكرين والباحثين والممارسين العرب ، لتتاح فرصة للتفاعل وللاستفادة من تجارب هذه الاجيال واستمرارية الاتصال بينها . وقد تحقق ذلك في ندوتكم هذه التي يساهم فيها اكثر من جيل من الباحثين والمفكرين .

الاخوة المشاركون ،

ان المركز يقدر لكم ما كابدتم من مشاق وجهود ابتداء من المشاركة في الوقت الى المشاركة بالجهد الفكري ، حتى المشاركة بالانتقال الى مقر الندوة بالدرجة السياحية ، فيما يدرك المركز كثافة مشاغلكم . كما يدرك انه قد حمّلكم عبئاً كبيراً بمتطلباته ، ولكن جرأتنا في هذه المتطلبات ، انما هي تعبير عن شعورنا بالمسؤولية التي يحمّلنا اياها شرف اسهامكم في نشاط هذا المركز وبرنامجه .

ويود المركز ان يعرب عن امتنانه للامانة العامة لجامعة الدول العربية على تبنيها فكرة عقد هذه الندوة وتمويلها لنفقات المركز في الاعداد لها . وقد كان من المقرر ابتداء ان تعقد هذه الندوة في الجزائر في اواخر تشرين الثاني / نوفمبر الماضي ولكن ظروفاً طارئة ، خارجة عن ارادة المركز ، حالت دون عقدها في موعدها هناك .

وثمة شكر واجب الاداء ـ وهو واجب مستحب ـ لسمو الامير والمفكر ، الامير حسن ، الذي يمثل ظاهرة فريدة ونادرة للحاكم المفكر في وطننا العربي ، وربما في غيره ، والذي كان دائم الاهتمام بنشاط المركز وحريصاً عليه ، وكان له الفضل الاول في الترحيب بعقد هذه الندوة في عمان ومشاركة منتدى الفكر العربي ، من موقعه كرئيس لمجلس امنائه ، في عقدها وباستضافتها وتقديم الكثير من التسهيلات والخدمات للتمكين من عقدها في عمان . واذا كانت هذه الندوة هي التجربة الاولى العملية للتعاون بين مركز دراسات الوحدة العربية ومنتدى الفكر العربي فإن المركز حريص كل الحرص على نجاحها ويرجو ويتطلع الى ان يستمر هذا التعاون ويتسع .

كما يود المركز ان يعبر عن تقديره وعرفانه للجنة التحضيرية التي ساعدت المركز في الاعداد لهذه الندوة ، وهم الاخوة علي الدين هلال ، وجميل مطر ، وسعد الدين ابراهيم ، وحلمي الشعراوي ، وعبد الملك عودة ، الذين ساهموا بعطائهم وبخبرتهم في تمكين المركز من تنظيمها بالشكل الذي انتهت اليه ، ولكن المركز وحده يتحمل مسؤولية اي تقصير في تنظيم هذه الندوة .

الاخوة المشاركون ،

مرة اخرى ، يسجل لكم المركز بالعرفان جهدكم في هذه الندوة ، وانكم مكنّتم المركز من كسب مزيد من الاصدقاء . ان تلبيتكم لدعوة المركز ومتطلباته دين وامانة في اعناقنا . . . وعدنا لكم ان نظل امناء على عطائكم الفكري نضعه في اطاره الصحيح . . . في موقعه اللائق بمكانتكم وبجهودكم .

وفقكم الله في هذه الندوة الى نجاح انتم الاقدر على ابداعه .

القسم الأوّل

الخلفيّة التاريخيّة

الفصل الأول

الجذور التاريخية للعلاقات العربية الافريقية

يوسف فضل حسن

مقدمـــة

العلاقات بين العرب والافارقة قديمة وثرة وترجع لاكثر من الفي عام . ولتشعب الموضوع سأكتفي برصد بعض مظاهر تلك الروابط وابراز ابعاد تفاعلها على المستوى البشري والثقافي والتجاري مبيناً اثر ذلك على التواصل وعلى مستقبل التعاون بينهم من اقدم العصور حتى العهود الحديثة . وسأتعرض لهذا الموضوع في محاور ثلاثة يغلب عليها التقسيم الجغرافي : اولها الحبشة وشرق افريقيا ، وثانيها مصر والسودان وثالثها اواسط بلاد السودان وغرب افريقيا .

ولعل الصلة بين سكان شبه الجزيرة العربية وافريقيا اقدم مما نوهنا به من قبل فقد كانت افريقيا والشرق العربي رقعة واحدة حتى انفلقت قشرة الارض ففصل البحر الاحمر بينهما . والبحر الاحمر رغم وعورة مسالكه لم يقف حائلاً دون الاتصال البشري . كما ان قدراً كبيراً من ذلك الاتصال كان ميسوراً عن طريق مضيق باب المندب وشبه جزيرة سيناء . وكانت سواحل المحيط الهندي الافريقية والعربية تمثل نقاط تواصل مهمة بين المنطقتين ، وفي المحيط الهندي استغلت السفن العربية الرياح الموسمية لتسهيل رحلاتها ، بينما كانت سفن الصحراء الابل « وسيلة التواصل البري عبر سيناء وحتى سواحل المحيط الاطلسي .

ومما يعكس عراقة الصلة بين المنطقتين شدة التشابه العرقي واللغوي والثقافي بين الشعوب الناطقة باللغات الحامية او الكوشية ، والشعوب الناطقة باللغات السامية (كالعرب والامهرة والتقرى) . وهذا التشابه جعل بعض الباحثين يرجحون ان هاتين المجموعتين قد عاشتا في موضع واحد وربما تنتميان في اصولهما البعيدة الى شعب واحد . وتنتشر المجموعة الناطقة « باللغات الحامية » على السواحل الشرقية والشمالية لافريقيا وتتكون من الصومال

والقالا والعفار وبعض الارتيريين والبجة والنوبيين وقدماء المصريين والبربر . ويشمل بعض هذه اللغات قدراً طيباً من الكلمات العربية . وتؤكد هذه الصلات العرقية واللغوية أنى كانت درجتها بين سكان جزيرة العرب وسواحل افريقيا الشرقية ان تبادل التأثير الثقافي بين المجموعتين ذو جذور عميقة .

وكان المجتمع العربي الجاهلي يزخر ببعض المجموعات الافريقية التي استقرت بين العرب وانصهرت في بوتقة القبائل العربية عن طريق الولاء والانتهاء الكامل . ولا شك ان بعض هذه المجموعات شقت طريقها الى الجزيرة العربية لعوامل غير الرق والغزو ، كالغزو الحبشي لليمن . وكان الاحباش (ويشمل هذا اللفظ معظم سكان القرن الافريقي ، الصومال ، وبلاد الحبشة ، وارتريا وبلاد البجة) اكثر من وفد الى جزيرة العرب قبل الاسلام . وقد تمثلت هذه المجموعات الافريقية التي وفدت من الساحل الافريقي ـ كان ذلك عن طريق الرق او الهجرة الاختيارية ـ الثقافة العربية تمثلاً كاملاً ولم يعد هناك ما يدل على اصولها الاولى سوى سواد بشرتها . وربما لم يكن عددها من الكثرة حتى تحدث تغييراً جذرياً في المجتمعات التي استقرت فيها . ونتيجة للغزو الحبشي وجدت الديانة المسيحية دعماً من الاحباش . وبسبب هذه الاتصالات وجدت بعض الالفاظ والاصطلاحات الحبشية طريقها الى اللغة العربية .

وفي الجاهلية نبغ بعض الافارقة الذين استقروا في جزيرة العرب في قول الشعر مثل عنترة بن شداد . وتعطي حياة عنترة مثلاً حسناً للمعاناة التي يجدها الرقيق قبل ان ينصهروا في المجتمع العربي ويعتبروا جزءاً منه . وقد أحال عنترة السواد في شعره الى معنى من معاني التفوق والبطولة . اما رصفاؤه مثل الشنفرى وتأبط شرا ، فقد عاشوا خارج نطاق القبيلة ولم يتحدثوا عن سواد بشرتهم وعرفوا « بالشعراء الصعاليك » .

ادى ظهور الاسلام في القرن السابع الميلادي الى ازدياد وشائج الاتصال العربي ـ الافريقي : فقد أمدّ الاسلام العرب بسياج ديني وفكري ساعدهم على خلق وحدة وطنية وازدهار نهضة ثقافية . ومنذ البدء صار الاسلام الركيزة الاساسية للثقافة العربية الجديدة، كما اصبحت اللغة العربية ، لغة القرآن الكريم ، وعاء الفكر الاسلامي والثقافة الاسلامية . وتحت راية الاسلام خرج العرب صوب الشرق والغرب والشمال لاعلاء كلمة الله وفي زمن وجيز تمكنوا من نشر نفوذ الاسلام في اجزاء كبيرة من القارة الافريقية . وكانت الطرق التي سلكها العرب المسلمون الى القارة الافريقية هي الطرق نفسها التي سار عليها اجدادهم من قبل من اجل التجارة او الهجرة . وادى هذا التطور العظيم في حياة العرب الى حدوث نقلة نوعية في تاريخ العلائق الثقافية بين العرب والافارقة ، ففوق دعائم التعامل التجاري والهجرات البشرية قام العرب بدور ايجابي في نشر العقيدة الاسلامية وبسط نفوذها السياسي في افريقيا . وساعد انتشار الاسلام الى رواج كثير من مظاهر الثقافة العربية كاللغة وتمثل

النسب العربي . وعليه اعطى الاسلام هذه العلائق بعداً عقائدياً واعطتها اللغة العربية محتوى لغوياً وثقافياً .

وكانت هجرة المسلمين للحبشة اول اتصال رسمي للاسلام بافريقيا . وهناك وجد المسلمون الحماية والرعاية في كنف ملك الحبشة المسيحية . وبعد موجة الفتوحات الاسلامية للشمال الافريقي توالت هجرة القبائل العربية وزاد حجمها . وفي تلك المنطقة تأصلت جذور الحضارة الاسلامية والثقافة العربية . واصبح الشمال الافريقي وسودان وادي النيل جزءاً لا يتجزأ من الامة العربية . وقد اظهر العرب في هذه المنطقة ، وهم مادة الاسلام ، خصائص فريدة في التأثير على المجموعات التي خالطوها السكن من مصريين وبربر ونوبيين واعطى العرب هذه الشعوب دينهم ولغتهم وكثيراً من مظاهر ثقافتهم . ومع ان اختلاطهم بالشعوب الوطنية ، كما هو الحال في سودان وادي النيل قد ادى الى تغير سحنتهم ، الا انه لشدة تمثلهم بالثقافة العربية ، والتنظيم القبلي ، والفخر بالنسب العربي ، وتلاقح ذلك كله بالموروثات الوطنية ، لم يعد ثمّ فرق بين العرب الوافدين والهجين الجديد .

ومع ان العرب ما جاؤ وا اصلاً كدعاة متفرغين للدعوة الا ان نشرهم للثقافة العربية كان يلازمه عادة نشر للعقيدة الاسلامية ، وكان للتجار العرب والبدو (الذين هاجروا في اعداد كبيرة) دور رائد في بذر نواة التعاليم الاسلامية في المجتمعات الافريقية . وما ان رسخت اسس العقيدة الاسلامية وكتب لها النصر على المسيحية وعلى المعتقدات الافريقية السائدة في تلك القارة حتى اخذ مواطنون افريقيون من البربر والنوبة والقالا ومن الافارقة السود ، بزمام المبادرة وصاروا يدعون للاسلام بين مواطنيهم في حركة يغلب عليها السلم .

ومن الشمال الافريقي توغلت المؤثرات الاسلامية العربية عبر الصحراء الى بلاد السودان حيث نشأت السلطنات السودانية الاسلامية التي جمعت في نظمها السياسية بين انماط محلية ونظم اسلامية . وفيها تفاعلت الثقافة العربية الاسلامية مع المؤثرات الافريقية . ونتيجة لهذه الجهود اتسعت رقعة الاسلام حتى شملت معظم الجزء الشمالي من القارة كما غلبت على بعض الجيوب في السواحل الشرقية من الجزء الجنوبي . وكان لهؤلاء المسلمين دور بنّاء في تاريخ المنطقة ، كما صاروا يشكلون مركز ثقل سياسي مهم فيها . وقد ظلوا على صلة وثيقة بالوطن العربي : في المشرق وشمال افريقيا وذلك بفضل العلائق الدينية والصلات الثقافية والبعثات التعليمية والتعامل التجاري الواسع في الماضي وما جد من تعاون سياسي واقتصادي اليوم[١] .

ولأهمية الشرق العربي وافريقيا استراتيجياً واقتصادياً تشابهت تجارتها في ظروف الهجمة الاستعمارية . وبفضل الجوار الجغرافي والواقع التاريخي والانتماء الروحي الذي يربط بين كثير

---

(١) يوسف فضل حسن ، **انتشار الاسلام في افريقيا** (الخرطوم : ١٩٧٩) ، ص ٢ـ ٥ .

من شعوب المنطقتين توطدت الصلة بينهما في نضالها ضد الاستعمار والتبعية والتخلف لتحقيق مستقبل افضل . يقوم على التعاون الحر .

هذه باختصار اهم معالم العلاقات العربية ـ الافريقية ويبقى ان نستعرضها في شيء من التفصيل .

أولاً : الحبشة وشرق افريقيا

١ ـ الحبشــة

كما نوهت من قبل كانت بلاد الحبشة وثيقة الصلة بجزيرة العرب وكان تجار مكة يجدون فيها « متجراً حسناً » . ولعل هذه الصلة جعلت الرسول (ص) لما آذاه قومه، يشجع اصحابه بالهجرة اليها . ووجد المسلمون رعاية طيبة من ملكها المسيحي . وبفضل تلك المعاملة الكريمة لم ينزل المسلمون بلاد الحبشة منزلة ارض الجهاد . وصارت علاقاتهم بها يغلب عليها السلم . وكانت التجارة ، خاصة تجارة الرقيق، تمثل منشطاً مهماً . واضافة الى المدن الحبشية التي كانت تعج بالتجار العرب انشأ العرب مراكز تجارية جديدة . وفي الوقت نفسه توافد بعض المهاجرين من مزارعي اليمن وتجار حضرموت وعمان والحجاز . ومع اختلاف اسباب الهجرة فإن الواقع الاقتصادي كان المحرك الاول . كما ان جماعات منهم خاصة من الشيعة خرجت لاسباب سياسية . ولما كثر عدد الوافدين خالطوا السكان الوطنيين ممهدين بذلك لانتشار الاسلام . وحتى القرن العاشر الميلادي لم يضرب الاسلام بجذور عميقة وظل اثره حبيس الساحل ربما لتعذر التوغل في الهضبة الحبشية . ومن ميناءي زيلع ومصوع تسربت المؤثرات الاسلامية العربية عبر الطرق التجارية بين بدو العفار (الدناكل) والساهو . ومن ميناءي سواكن وباضع تدفق تيار عربي آخر عبر بلاد البجة الى ارتريا ولكن وجود البليين المسيحيين وقف في وجه التيار الوافد من الشمال .

وادى تسرب الاسلام عبر ميناء زيلع الى قيام عدد من الامارات عرفت « بالطراز الاسلامي » لأنها على ساحل البحر كالطراز لبلاد الحبشة . وفي القرن التاسع تمكنت تلك الامارات بزعامة اوفات من تأسيس « حلف اسلامي » يتمتع بنفوذ سياسي كبير ويقبض على جزء كبير من موارد الاقليم وتجارته الخارجية . ومما ساعد على هذه الهيمنة الاقتصادية ان تجارة البحر الاحمر والمحيط الهندي كانت في يد العرب . وقصد مسلمو الحبشة ، الذين عرفوا باسم الجبرت (اي عباد الله) ، اليمن للاستزادة من العلم .

وقد أثار هذا التوسع العربي في محتواه الديني والسياسي والاقتصادي حفيظة مملكة الحبشة المسيحية بقيادة الاسرة السليمانية التي استطاعت ان تعيد للبلاد وحدتها وان تنشر المسيحية بين الوثنيين في الهضبة الحبشية . ووجدت اوفات (والحلف الاسلامي) نفسها منذ

اواسط القرن الرابع عشر في حروب متواصلة مع الاسرة السليمانية انتهت بتقلص نفوذ اوفات وقبول اعضاء الحلف بدفع الجزية لملك الحبشة .

وكان زعماء المسلمين اذا احسوا اضطهاداً من المسيحيين يستنجدون بملك اليمن وسلاطين مصر يطلبون العون والحماية . ولكن تلك المساعدات لم تبلغ درجة التدخل العسكري . وقد ترددت هذه العلاقة احياناً الى تهديدات بسبب تأييد كل بلد للاقلية التي تتبع له في البلد الآخر . وكان الاحباش كثيراً ما يلوحون بابادة مسلمي الحبشة وتحويل مجرى نهر النيل عن مصر حتى يموت اهلها جوعاً . ومن هذا المنطلق الديني كان الاحباش يتصلون بالقوى الصليبية في اوروبا لتطويق مصر وكسر احتكارها لتجارة الشرق . وكانوا على علم ايضاً بمحاولة اوروبا الوصول الى مملكة القديس يوحنا (الحبشية) التي تقف على ابواب العالم الاسلامي الجنوبية دون ان تخضع له ، وذلك لتحقيق نوع من التعاون السياسي والتجاري او الديني .

وجاء رد الفعل من امراء هرر الذين حملوا راية الجهاد بقيادة الامام احمد القران (١٥٢٧ ـ ١٥٤٢) . وتمكن المجاهدون من تحقيق كثير من الانتصارات ، لكن ما حققوه اندثر بموت الامام احمد وتدخل البرتغاليون في المعركة لمصلحة الاحباش .

ورغم تلك النكسة اتسعت دائرة الاسلام بفضل جهود التجار والعلماء ، وكان ممن استجاب لهم بدو القالا الذين تمكنوا من نشره بدورهم في الهضبة الحبشية . وفي ارتريا اعتنق كثير من التقرى وغيرهم الاسلام . ولكن معارضة الدولة الرسمية لتلك الجهود ، ومقابلتها بسياسة تبشيرية خاصة في عهود ثيودور ، ويوحنا ومنليك . وتمسك الاحباش عامة بدينهم المسيحي حدّ من فرص انتشار الاسلام بصورة اعم . وظل المسلمون منذ ذلك الحين ، رغم كثرة عددهم لا يقومون بدور رئيسي في سياسة هذا البلد ، بل كانت صلتهم بجيرانهم من المسلمين ضعيفة جداً . ولعل ضعف الصلة يعود لسياسة الدولة الاثيوبية لتحجيم دور المسلمين في المجتمع . ويلاحظ ايضاً ان الثقافة العربية لم تضرب بجذور عميقة بين شعوب الساحل المسلمة من بجة وعفار وارتريين وقالا وصومال مثل ما حدث في منطقة الوسط من سودان وادي النيل ، اذ ظلت هذه المجموعات محافظة على لغاتها وكثير من تقاليدها[٢] . ولكن ما انتشر من مؤثرات عربية في ثلاث مناطق من هذا الساحل ادى لانضمام الصومال وجيبوتي الى الجامعة العربية ، وما زالت ارتريا تناضل لتقرير مصيرها .

وشهدت منطقة الحبشة في القرن التاسع عشر تدخلين عربيين اولهما من مصر وثانيهما من سودان وادي النيل .

---

(٢) يوسف فضل حسن ، « جذور العلاقة بين الثقافات الافريقية والثقافة العربية ، » المجلة العربية للثقافة ، السنة ٢ ، العدد ٢ (١٩٨٢) ، ص ١٩٢ ـ ١٩٦ .

ومع ان العامل الاسلامي والمسيحي كان محور الصراع الحبشي بين الاسرة السليمانية والحلف الاسلامي فإن اهمية العامل الاسلامي اخذت في الاضمحلال : فلم يطرح المصريون ابان توسعهم في الحبشة والبحر الاحمر واعالي النيل الابيض اهدافاً اسلامية ، وكانت دوافع ذلك التوسع فوق ما يذكر من عمليات الكشوف الجغرافية ، تهدف لتأمين العمق الاستراتيجي لمصر وتأمين منابع النيل . ولكن ربما كانت الدوافع اكثر تعقيداً من ذلك . فإن في امتداد حدود مصر العربية امتداداً لدار الاسلام وإن لم يعلن عن ذلك صراحة . ولا شك ان الاستعمار كان يعي حقيقة الموقف المصري في مخططاته . فلما هزم المصريون في معركة قورع في ٧ آذار / مارس ١٨٧٦ امام الجيوش الحبشية تضافرت القوى الاوروبية لانهاء الوجود المصري من تلك المنطقة .

وبعد عشر سنوات من تلك المعركة شهد سودان وادي النيل قيام دولة دينية ذات اهداف اصلاحية بقيادة الامام محمد احمد المهدي . وقيام الثورة المهدية بسودان وادي النيل مؤشر الى الدور القيادي الذي تصدى له السودان العربي في اواخر القرن التاسع عشر . وقد دعا الامام المهدي ملك الحبشة للانخراط في سلك المهدية . الا ان اختلاف البلدين حول الحدود ادى الى تأزيم الموقف واتساع دائرة الحرب بينهما . ولما ازداد الضغط الاوروبي على الدولتين في اواخر القرن التاسع عشر نادى الملك يوحنا بتأسيس « تعاون افريقي » بين البلدين لمواجهة الخطر الاوروبي . ومع ان هذه المبادرة لم يكتب لها النجاح الا انها كانت مؤشراً لمستقبل العلاقات العربية ـ الافريقية في النصف الثاني من القرن العشرين(٣) .

٢ ـ شرق افريقيا

اطلق الجغرافيون العرب اسم ساحل الزنج على ساحل افريقيا الشرقي ، ولعل اقدم اشارة خطية الى صلة العرب بتلك المنطقة ما جاء في كتاب « الدليل الملاحي للبحر الارتيري » عن تردد السفن العربية على الساحل الافريقي ويتحدث المصدر نفسه عن اختلاط العرب وتزاوجهم من الافريقيات . وكانت التجارة عماد تلك الرحلات .

وبعد قيام الدولة الاسلامية ازداد تردد العرب الى ساحل الزنج بقصد الاتجار بالعاج والذهب والرقيق ، او هروباً بمعتقداتهم الدينية التي كانت تجد معارضة من بعض الحكومات . وكان من اول من وفد جماعة من الشيعة ثم جماعة من اهل السنة من الاحساء واخيراً بعض الاباضية من عمان . وقد ادى توافد العرب من جنوب الجزيرة ومنطقة الخليج العربي الى اختلاطهم بالوطنيين وقيام عدد من المراكز التجارية العربية في كلوة وزنجبار وممباسا وبمبا واتوندو . وقد تمركز هذا النشاط على الساحل . وكان موجهاً نحو المحيط الهندي وما

(٣) يوسف فضل حسن ، « مسار الدعوة المهدية خارج نطاق السودان ١٨٨٢ ـ ١٨٩٨ ، » نشر في كتاب عن المهدية ، اشراف عمر النقر ، صدر عن جامعة الخرطوم عام ١٩٨٣ .

وراءه من نشاط اقتصادي . وبين القرنين الثاني عشر والخامس عشر شهد الساحل الافريقي ازدهار ثقافة عربية ـ اسلامية عرفت بالثقافة السواحيلية . ولما هيمن البرتغاليون على الطرق البحرية واحتكروا مصادر التجارة الشرقية ، سلبوا المجموعات العربية اساس تفوقها التجاري .

وبعد قرنين من الزمان تمكنت المجموعات العربية المستقرة في الساحل الافريقي بمساعدة العمانيين من طرد البرتغاليين والسيطرة على كل الساحل الممتد بين وادي الشيخ ورأس لقادو . وتبع ذلك تجدد الهجرة العربية من عمان وحضرموت في اعداد كبيرة . وقد ادى التفات العمانيين بقيادة سعيد بن سلطان (١٨٠٦ ـ ١٨٥٦) الى الاراضي العمانية في افريقيا الى نقطة تحول مهمة في تاريخ العرب والاسلام في الساحل الافريقي . وقد ترتب عليه انتقال الاثر العربي ـ الاسلامي الى اواسط القارة في اطار توسيع نشاطهم الاقتصادي بغية الحصول على العاج والرقيق . ومن جزيرة زنجبار ادار العمانيون ممتلكاتهم الافريقية .

وقد تزامن هذا التوسع العماني مع سيطرة الاستعمار البريطاني على المحيط الهندي كما تأثر بالنظام الرأسمالي الذي بدأ يسود العالم . وتدريجياً وجدت عمان نفسها في منافسة غير متكافئة مع بريطانيا مما اضطرها للتخلي عن نفوذها التجاري في الخليج والتركيز على الساحل الافريقي . ولكن نتيجة للتدخل الالماني في تلك المنطقة اولا ثم الى الاتفاقيات الالمانية ـ البريطانية التي تلت ذلك تقلص نفوذ سلطان زنجبار كثيراً .

ولعل من اهم نتائج التواصل العربي ـ الافريقي لبضعة قرون نشأة الثقافة السواحيلية واللغة السواحيلية . وقد ظهرت هذه الثقافة في نحو القرن الثامن الميلادي ، وتمركزت في منطقة شرق افريقيا وبعض جزر المحيط المجاورة ، واتسعت دائرة اللغة السواحيلية في العهد الاستعماري فشملت اجزاء من وسط افريقيا . وفي عام ١٩٦٠ اعتمدتها جمهورية تنزانيا المتحدة لغة قومية .

ونشأت الثقافة السواحيلية من تلاقح مؤثرات افريقية وعربية (وفارسية) في جو اسلامي . والسواحيلي هو هجين عربي ـ افريقي . ويقدّر بعض الباحثين ان السواحيلية لغة افريقية تركيباً ، ولكنها اقتبست كثيراً من الكلمات الاجنبية وجل هذه من اللغة العربية . وتقدر هذه الكلمات الاجنبية (العربية) بـ ٢٠ بالمائة في لغة التخاطب ، و٣٠ بالمائة من السواحيلية المكتوبة ، و٥٠ بالمائة في لغة الشعر السواحيلي القديم . وقد كتبت السواحيلية اصلاً بالحرف العربي مثل كثير من اللغات الافريقية ذات المنبت المماثل . ولكن بعد وقوع شرق افريقيا فريسة للهجمة الاستعمارية استبدل الحرف العربي بالحرف اللاتيني مما باعد بينها وبين جذورها العربية . كما أن بعض الكتّاب الافارقة يتعمدون تجاهل الكلمات ذات الاصول العربية ويستبدلونها باخرى من اصل انكليزي . ويأتي هذا الصنيع في اطار محاولتهم لتقليل الاثر العربي في الثقافة السواحيلية بعامة وفي لغتها بخاصة .

وفي اطار ذلك التـواصل كـانت تجارة الـرقيق تحتل حيـزاً مهماً ، ولكنهـا لم تكن القاسم المشترك في التعامل التجاري كما يزعم بعض الكتّاب الاوروبيين . فقد ازدهرت تجـارة الرقيق في فترتين مهمتين . اولاهما بـين القرن الثـامن والعاشـر الميلاديـين نقل خـلالها عـدد كبير من الافارقة لاستصـلاح الارض في المنطقـة الجنوبيـة من العراق . وادى ذلـك الوجـود الافريقي المكثّف الى ثـورة الزنـج المشهورة والتي كـان من نتائجهـا ابطال الاعتمـاد عليهم . وارتبـطت الفترة الثانية بالتوسع العماني في شرق افريقيا وولوجه للمنطقة الداخلية في القرن الثامن عشـر وما بعده . وخلال تلك الفترة جلب عدد كبير من الـزنوج ، للعمـل في المزارع الكبـرى التي يمتلكها العرب على الساحل والجزر المجاورة ، لانتاج القرنفل .

ولمشاركة العرب في هذه التجارة وصموا بكل منقصة ولكن العرب مع ممارستهم للرق لم يكونوا اول من ابتدره . فقد عرفه الافارقة قبـل مجيء العرب ، فلما قـدم الاوروبيون وسعـوا من دائرته[٤] . ورغم تعذّر اعطاء احصائيات دقيقة عن تلك التجارة في شرق افريقيـا فإن مـا جلب في اول القرن التاسع عشر يقـدر بخمسة وعشـرين الف شخص وارتفع هـذا العدد الى اربعين الفاً في العقد الثالث من القرن نفسه . ويقدر ما صدر من غربي افريقيا الى الامريكتين قبل منتصف القرن التاسع عشر بين الثلاثين والاربعين مليون نسمة .

ويصف الكاتب البريـطاني بازل دافـدسون دور العـرب في تجارة الـرقيق بقولـه « لم تكن تجارتهم للرقيق ، وقد اتخذت تكأة لرميهم بكل منقصة بابشع من تجارة الاوروبيين . . . ولعل من محامد العـرب في هذا الباب ان العلائق بينهم وبين رقيقهم كانت انسانية لحد بعيد »[٥] .

ولكن ما ذكره دافـدسون لا ينفي ان الـرق هو الـرق ومن ثم فلا نفـع في طلاء وجهـه بالمساحيق . وقد خلفت عمليات الاسترقاق التي اجتـاحت المناطق الـداخلية من القـارة مرارة شديدة في نفس الافـارقة ضـد الاقلية العـربية التي تعيش عـلى السـاحـل وتستغل الافـارقة في فلاحة مزارع القرنفل . وكان من نتاج ذلك الاحساس ثورة زنجبار في ١٩٦٤ . وقد استغـل الاوروبيون سلبيات تلك التجارة في تعميق الجفوة بين العرب والافارقة متنـاسين عمـداً بأنهم كانوا من اكبر النخاسة في افريقيا . وبما ان مـوضوع دور العـرب في تجارة الـرقيق يعكر صفـو العلاقات العربية ـ الافريقية ويلونها بكثير من الحساسيات فالامـر يستوجب دراستـه بشجاعـة وموضوعية .

---

(٤) حسن ، انتشار الاسلام في افريقيا ، ص ٦ ـ ٨ ؛ سيد حامد حريز ، « الثقافة السواحيلية : اصولها ، مقوماتها وتطورها ، » ، و

A. Sheriff, «Oman and the East African Coast,»

ورقتان قدمتا الى : جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ندوة العلاقة بين الثقافة العربية والثقافة الافريقية (قيد الطبع) .

(٥) بازل دافيدسون ، افريقيا تحت اضواء جديدة ، تـرجمة جمـال محمد احمـد (بيروت : دار الثقـافة ، [د.ت.])، ص ١٩٣ ـ ١٩٤ .

ومن الساحل الشرقي لافريقيا توغلت المؤثرات العربية الاسلامية الى منطقة البحيرات الاستوائية التي تضم تنجانيقا (تنزانيا) وكينيا واوغندا ورواندا وبوروندي والكونغو . وقد بدأ هذا التوغل في القرن التاسع عشر . وكان هدف العرب والسواحيليين هو الحصول على العاج والرقيق (لاستغلاله في مزارع القرنفل ولنقل العاج) . ففي البدء توغل العرب عبر ثلاث طرق رئيسية الى تنجانيقا وما وراءها نحو الكونغو ونياسا حيث شيدوا عدداً من المحطات التجارية التي اصبحت النمط الغالب على النشاط الاقتصادي في منطقة البحيرات . وكان سلطان زنجبار والتجار العرب والسواحيليون هم عماد تلك المناشط الاقتصادية وكانوا يعتمدون في تمويلها على التجار الهنود القاطنين في زنجبار .

ففي عام ١٨٣٠ اسس العرب مركزاً مهماً في تبورة بتنجانيقا ؛ واتجهوا الى اوجنجي على بحيرة تنجانيقا ، ثم عبروا البحيرة وبدأوا ينتشرون في كل منطقة البحيرات الاستوائية حتى بلغوا رواندا . وفي حوض الكونغو انشأ التجار الزنجباريون مراكز تجارية وشهدت تلك المنطقة بعض المؤثرات الوافدة من مديرية بحر الغزال في السودان وبواسطة بعض التجار النيجريين والسنغاليين والماليين والغينيين في اواخر القرن التاسع عشر .

ومن اشهر التجار العرب الذين اسهموا في بسط النفوذ العربي في الكونغو حامد بن جمعة المرجيبي المشهور بتيبوتيب . وتمكن المرجيبي من السيطرة على كل المنطقة الواقعة جنوب بحيرة تنجانيقا وميروي . وفي عام ١٨٧٠ ضم اجزاء كبيرة من روافد نهر الكونغو وصار يتمتع بسلطات سياسية من فرض للضرائب وتعيين للحكام وحل للمشاكل بين الوطنيين . وتمكن من تأمين نفوذ سلطان زنجبار الاقتصادي على المنطقة بين ١٨٨٣ ـ ١٨٨٦ . ولكن نفوذه المنفرد لم يدم طويلاً اذ نازعه فيه البريطانيون والبلجيكيون. وباعتراف الدول الاستعمارية في مؤتمر برلين عام ١٨٨٥ ، بدولة الكونغو الحرة طرد المرجيبي واستولى الملك ليوبولد على تجارته . وبانحسار ذلك النشاط الاقتصادي والسياسي في منطقة البحيرات انتهت آمال العرب في انشاء سلطنة عربية تماثل سلطنة زنجبار الساحلية. وسرعان ما اقتسمت بريطانيا والمانيا ممتلكات دولة زنجبار وبذلك تقلص نفوذها .

وفي البدء استفاد الاوروبيون بعامة والبلجيكيون بخاصة من جهود العرب في انشاء محطات تجارية ، ومن معرفتهم بالمنطقة لاكمال عمليات الكشوف الجغرافية التي قادها الاوروبيون ، واستعانوا بالعرب في السيطرة على المنطقة، مثلما استعان البرتغاليون بالملاحين العرب في القرن الخامس عشر للابحار في المحيط الهندي . وقد تعرض من اسلم من الوطنيين في المنطقة الداخلية الى ضغوط شديدة من الاستعمار البلجيكي الذي اضطهد المسلمين وهدم مساجدهم وبذلك ذبل ما بذره العرب الا قليلاً .

وفي منطقة كينيا لم يحقق العرب نفوذاً كبيراً مثلما فعلوا في تنجانيقا الا انهم قد تمكنوا من الوصول الى اقصى غرب البلاد وشمالها مما مكنهم من التعامل مع بعض الوطنيين ونشر الاسلام بينهم .

ولكن العرب قد حققوا بعض النفوذ في اوغندا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر رغم بعدها من مراكز الاشعاع الاسلامي في الشمال والشرق . وكان ذلك بفضل جهود التجار الزنجباريين والخرطوميين وغيرهم . وقد وجد هؤلاء التجار بعض التشجيع من الكباكا موتيسا فدعوا للاسلام بين المواطنين وشيدوا المساجد . وقد استغل موتيسا تعاطف المسلمين معه لتوسيع دائرة نفوذه في المنطقة ، ولكن محاولاته لم تنجح .

ومما دعم جهود التجار الزنجباريين في اوغندا توغل بعض المؤثرات الاسلامية من مصر والسودان على هيئة بعثات مصرية لاكتشاف منابع النيل وبعض الجنود السودانيين التابعين للجيش المصري . ولكن تردد موتيسا في اعتناق الاسلام تسبب في دخوله في مشاكل مع القوى المتصارعة على المنطقة كالمصريين ومنظمات التبشير المسيحية المدعومة ببعض الدول الاوروبية ، وقد اثر هذا الصراع على فرص انتشار الثقافة الاسلامية في اوغندا . كما ان اعتماد الخديوي اسماعيل، والي مصر ، على بعض الاوروبيين مثل بيكر وغوردون لتنفيذ اطماعه التوسعية في منطقة خط الاستواء ادى الى النتيجة نفسها ، اذ سعى اولئك الاوروبيون لصرف موتيسا عن تعاطفه مع المسلمين . وحرص غوردون على الحيلولة دون اي توسع اسلامي في منطقة بحيرة فكتوريا . ويبدو ان بريطانيا كانت على علم بما يقوم به المصريون من محاولات لتنسيق الجهود بينهم وبين سلطان زنجبار ضد المطامع الاوروبية[٦] .

ويلاحظ ان جهود هؤلاء التجار على قلة عددهم كانت محاولات فردية تطوعية . ولم يكن نشر الاسلام او الثقافة العربية هو هدفهم الاول . اما ما سواهم من المبشرين المسيحيين ، كما هو الحال في كل بقاع القارة ، فكانوا يخضعون لنظام تبشيري دقيق وكانوا يحظون بحماية الدول الاوروبية التي بسطت نفوذها على اجزاء كبيرة من افريقيا الاستوائية . وكانت الدول الاستعمارية والكنيسة جادة لايقاف التوغل الاسلامي ـ العربي عند حاجز يخترق القارة من الشرق الى الغرب ، ويوازي هذا الفاصل خط العرض ١٠ شمال خط الاستواء .

ويتضح مما ذكر ان ما تحقق من انتشار بعض مظاهر الثقافة العربية الاسلامية في منطقة البحيرات كان نتيجة جهد عربي ، وان مجيء العرب سبق وصول الاوروبيين باعوام قلائل . وعليه فلا غرابة ان كان عدد المسلمين قليلاً . وان عدد من اسلم يقل اطراداً كلما ازددنا توغلاً في الداخل وابتعدنا عن الساحل الشرقي. وهذا ما تؤكده الاحصائيات المعاصرة عن الوجود العربي الاسلامي في دول تلك المنطقة .

---

(٦) يوسف فضل حسن ، « بعض مظاهر تفاعل المؤثرات الاسلامية في تاريخ دول وادي النيل ، » في : محمد عمر بشير ، مشرف ، دول حوض النيل : الاستمرارية والتغيير (الخرطوم : جامعة الخرطوم ، معهد الدراسات الافريقية والآسيوية ، ١٩٨٢) ، ص ٣٤ ـ ٥٤ .

ثانياً : مصر والسودان

كانت مصر من اول الاقطار الافريقية تمثلاً للعقيدة الاسلامية والثقافة العربية . وقد تجسدت فيها كل مظاهر الحضارة الاسلامية والثقافة العربية حتى تبوأت مكان الصدارة في الوطن العربي في كثير من الاحيان . ومنها تسربت كثير من المؤثرات العربية مثل ما خرجت من جزيرة العرب ذاتها للبلاد المجاورة . وجعلها موقعها الجغرافي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالكيان الافريقي تؤثر فيه وتتأثر به . فقد كانت بمثابة رأس الجسر للثقافة العربية والعقيدة الاسلامية ، وكان لصلاتها التجارية الواسعة بالاقطار اللافريقية اثر كبير في دعم تلك العلائق . وفي العصر الحديث امتد الكيان المصري العربي عبر السودان الى البحيرات الاستوائية وبلاد الحبشة .

تدفقت عن طريق مصر وعبر البحر الاحمر المؤثرات العربية الاسلامية في قوة الى سودان وادي النيل . وقد ادى دخول العرب في اعداد كبيرة الى نتيجتين مهمتين : **اولاً** : غلبة الثقافة العربية واللسان العربي على اجزاء كبيرة من البلاد ، **وثانياً** : انتشار الاسلام بين الوطنيين الذين كانوا يؤمنون بالمسيحية وبعض المعتقدات الافريقية . وكانت عملية التحول في الحالتين بطيئة يغلب عليها السلم . وصار الاسلام عامل ربط اجتماعي مهم بين شعوب سودان وادي النيل ذات الجذور العرقية المتباينة والثقافات المتنوعة واللغات المتعددة . وقد ادى تفاعل الثقافة العربية الاسلامية مع الموروثات الوطنية الى بروز مراكز قوى جديدة اقترنت بقيام دول اسلامية كالعبدلاب والفونج والفور وتقلي . وقيام هذه السلطنات الاسلامية خير دليل على غلبة الثقافة الاسلامية على هذه المنطقة . وبعد العرب قام جيل من المولدين ، من النوبة المستعربين وبعض افراد المجموعة الجعلية ذات الاصول العربية ، بنشر الاسلام في المناطق التي لم تبلغها الدعوة بعد .

ومع ان ما رسخ من جذور اسلامية وعربية ساعدت في اعطاء الجزء الشمالي من سودان وادي النيل درجة كبيرة من التجانس الثقافي والاجتماعي والوجداني ، فإن المنطقة الوسطى فيه ، والتي تمثل مركز الثقل السياسي والحضاري منذ امد بعيد ، تعرضت الى اكبر قدر من النفوذ العربي . ويلاحظ ان نفوذ العربية يقل كل ما ابتعدنا عن الوسط . ونجد في بقاء بعض اللغات المحلية ، رغم استلافها للكثير من الكلمات العربية ، ما يعكس حيوية الثقافة الافريقية على تضاؤلها في موجة الثقافة العربية . بل ان اللغة العربية في تفاعلها مع المجتمع الجديد لم تجد بداً من ان تقتبس بعض الكلمات من تلك اللغات . ومهما يكن من امر التبادل والتلاقح الثقافي فإن جل سكان الجزء الشمالي من البلاد يتحدثون بالعربية ويدينون بالاسلام . وقد هيأ هذا التطور سودان وادي النيل ليكون مركز اشعاع للثقافة العربية الاسلامية في قلب القارة الافريقية .

اما الجزء الجنوبي من السودان ، والذي لحق بالبلاد ابان العهد التركي المصري في منتصف القرن التاسع عشر ، فكان يعيش في شبه عزلة عن الاقليم الشمالي . وكانت الهجرة العربية التي اجتاحت السودان قد توقفت على اطراف الغابات الاستوائية عند بحر العرب وبحر الغزال ومنطقة السدود بسبب غزارة الامطار وذبابة التسي تسي التي تؤذي البقر عماد حياة عرب البقارة . كما ان القبائل النيلية كانت تقيم حاجزاً بشرياً قوياً يتعذر تخطيه في يسر .

ولم تخترق المؤثرات العربية الاسلامية هذا الحاجز الجغرافي البشري ، عندما فتحت الادارة التركية ـ المصرية تلك المنطقة للتجارة المنظمة (خاصة تجارة العاج والرقيق) . وبدأ العرب والمسلمون ، مثل ما حدث في اجزاء اخرى من افريقيا الاستوائية التي خضعت للسيطرة الاوروبية ، في التوغل والعمل على نشر الاسلام . وكان التجار والموظفون دعامة تلك الحركة . وشهدت الفترة نفسها بداية جهود المبشرين المسيحيين في جنوب السودان . فلما وقعت البلاد تحت سيطرة الحكم الثنائي المصري فعلاً لا اسماً كانت قلة من سكان الجنوب قد اعتنقوا الاسلام ، واقل من هؤلاء صاروا من اتباع المسيح ، بينما ظلت الاغلبية مخلصة للمعتقدات الافريقية .

وعملت الادارة البريطانية لوقف تيار المؤثرات الاسلامية العربية من دين ولغة وزي وسمحت للمبشرين المسيحيين بالدعوة لدينهم بين الوطنيين توطئة لفصل ذلك الاقليم عن السودان . وقد تجسدت السياسة البريطانية فيما عرف « بالسياسة الجنوبية » Southern Policy . وكان نشر المسيحية والحضارة الاوروبية من اهم مخططات مؤتمر برلين الذي عقد لتقسيم افريقيا بين القوى الاستعمارية عام ١٨٥٥ .

وتجيء سياسة محاصرة الاسلام والثقافة العربية نتيجة حتمية للمعارضة الشديدة التي واجه المسلمون الافارقة بها الاستعمار الاوروبي عند محاولته السيطرة على افريقيا . والامثلة على ذلك كثيرة في شرق القارة وغربها .

ونتيجة لهذه السياسة المنحازة وما صاحبها من ممارسات ضد الثقافة العربية والاسلام تردت العلائق السياسية بين شطري البلاد الى حرب اهلية لم تتجنب البلاد ويلاتها الا بوفاق اديس ابابا في عام ١٩٧٢ . ومع هذا كله فإن جذور اللغة العربية قد رسخت في اجزاء من الاقليم الجنوبي وصارت تستعمل كلغة تخاطب بين قطاعات كبيرة من الوطنيين .

ثالثاً : غرب افريقيا واواسط بلاد السودان

انتشر الاسلام والثقافة العربية في بلاد المغرب (ليبيا وتونس والجزائر والمغرب) مثل ما حدث في زمان مبكر على يد المسلمين العرب الذين اشتركوا في موجة الفتوحات العربية التي عمت المنطقة حتى سواحل المحيط الاطلسي . وقد وجد من هاجر الى هذا الاقليم مناخاً لا يختلف عن

مناخ الجزيرة العربية ومن ثم غلبت البداوة على حياتهم . واختلط هؤلاء العرب مع البربر ـ الذين كان جلهم على الوثنية ـ اختلاطاً كاملاً . فغلب الاسلام عليهم واتخذوا اللغة العربية لساناً لهم . وادى هذا التلاقح الى ظهور جيل من البربر المستعربين الذين حملوا لواء الاسلام والثقافة العربية عبر الصحراء الكبرى . ومع ان المغرب صار جزءاً لا يتجزأ من الوطن العربي الا ان موقفه الجغرافي جعله يرتبط ارتباطاً عضوياً بالكيان الافريقي الممتد من دارفور حتى نهر السنغال يؤثر فيه ويتأثر به اقتصادياً وحضارياً . ولم تحجب الصحراء الكبرى ، رغم وعورة مسالكها ، التواصل بين شمال افريقيا وبلاد السودان ، اذ كانت الصحراء بمثابة البحر المحيط الذي يربط بين ساحلين . وكانت سفن الصحراء ، الابل ، وسيلة الاتصال التجاري بين الساحلين من اقدم العصور وحتى مطلع القرن العشرين . وكان البدو من العرب والبربر (والزغاوة) عماد تلك التجارة(٧) .

حمل العرب والبربر مشعل الاسلام والثقافة العربية عبر اربعة طرق تجارية من شمال القارة الى غربها ووسطها : اولها يربط ليبيا وتونس بمنطقة بحيرة شاد ، وثانيها تونس ببلاد الهوسا وثالثها الجزائر بأواسط نهر النيجر ، ورابعها المغرب الاقصى باعالي نهر النيجر ونهر السنغال . وكانت مقايضة الملح بالذهب قوام تلك التجارة وظل الذهب الافريقي الذي يكثر وجوده بين نهري النيجر والسنغال ، المصدر الرئيسي لهذا المعدن حتى تم اكتشافه في امريكا . وتشمل هذه التجارة استيراد الرقيق والعاج من افريقيا مقابل المنسوجات والعطور والخيل والاسلحة والنحاس والحديد . وكانت هذه التجارة فيما يبدو بين طرفين متقاربين في تطورهما التقني . ولم يكن هناك ثمّ قسر في التعامل من طرف على الآخر ، وعليه كانت التجارة ذات فائدة محسوسة للطرفين . وقد مهدت تجارة القوافل عبر المسافات الطويلة الى تقوية سلطة الدولة التي تسيطر على الطريق التجاري .

وكانت تجارة الرقيق ، كما هو الحال في شرق افريقيا ، ذات آثار سلبية وإن كان حجمها قليلاً اذا ما قورنت بتجارة الاطلنطي . وبما ان السلطنات الاسلامية في غرب افريقيا كانت تعتمد على الذهب كمصدر دخل مهم لها ، فمن المرجح ان ما صدر من الرقيق منها كان محدوداً اذا ما قورن بما جلب من سلطنة كانم ـ بورنو التي لا تملك شيئاً من الذهب(٨) .

ونتيجة لهذه المصالح المتبادلة اتسع نطاق الاتصال وازدادت الهجرة من المغرب واختلط الوافدون بالمقيمين وصاهروهم مما ساعد على نشر الاسلام بين « السودان » مثل التكرور والفلاتة والولوف والسوننكة والديولة والصنغاي والماندقو والهوسا والكانوري والكانميون . وكما هو الحال في سودان وادي النيل ، فإن التجار كانوا يجمعون بين وظيفة التاجر والداعية المسلم . ونتيجة لهذا التكامل السلمي انتشرت الثقافة الاسلامية المسلحة باللغة العربية والحرف العربي .

---

(٧) حسن ، انتشار الاسلام في افريقيا ، ص ٤ ـ ٥ .

(٨) عبد العزيز جلّو ، « سياسات الدول الافريقية تجاه الوطن العربي : دراسة عامة ،» المستقبل العربي ، السنة ٣ ، العدد ٢٢ (كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٠) ، ص ٨٢ ، و

Walter Rodney, *How Europe Underdeveloped Africa* (Dar Es-Salaam: 1972), pp. 69.

ولم تقف تلك الجهود على التجار والعلماء بل واكبتها هجرات بربرية : فمن المغرب الاقصى خرجت بعض قبائل البربر مثل لمتونة وجدالة صوب نهر السنغال نتيجة لبعض الاحداث السياسية ، واندفعت مجموعات اخرى صوب الجنوب الشرقي حتى بلغت اقليم شاد . وادى جهاز المرابطين في تلك المنطقة في القرن الحادي عشر الى اضعاف مملكة غانا . وفي عهد المرابطين انشئت مدينة تنبكت (تنبكتو) التي تقاطر عليها التجار وأمّها العلماء من المغرب والاندلس ومصر . وازدهرت تنبكتو حتى صارت مركز اشعاع للعلوم الاسلامية والآداب العربية . ومن اشهر ابنائها الذين ألّفوا بالعربية احمد بابا ، والسعدي ، والقاضي محمود كعت . وكانت الكتب المستوردة من مصر والمغرب من انفق المواد في اسواقها ، وكان لمدينة جنى ، وكذلك جاو ، دور مماثل في نشر الثقافة العربية .

ويمكن تقسيم توغل النفوذ الاسلامي العربي الى غرب افريقيا واواسط بلاد السودان الى ثلاث مراحل : الاولى يغلب عليها الاحتكاك السلمي وكان تجار البربر والعرب دعامته . والمرحلة الثانية يغلب عليها جهاد المرابطين الذين اعطوا النفوذ الاسلامي المتنامي اقتصادياً وثقافياً سنداً سياسياً . وتجمع المرحلة الثالثة بين السلم والجهاد وترتبط بالدعوة للعقيدة الاسلامية وتعميق مفاهيمها بين المواطنين . وفي هذه المرحلة انتقلت الزعامة الدينية والقيادة السياسية والاقتصادية والريادة الثقافية الى السكان الوطنيين من « السودان » بعد ان تشبعوا بروح الاسلام . واقترنت المرحلة الاخيرة ايضاً بقيام عدد من الممالك الاسلامية السودانية تعاقبت على حكم المنطقة بين القرن الثالث عشر والسابع عشر وهي مالي وصنغي وامارات الهوسا[٩] .

عند نهاية القرن الحادي عشر كان الاسلام قد غلب على المنطقة الواقعة بين دارفور (التي انتهت عندها الهجرة العربية الوافدة من وادي النيل) ، وبحيرة شاد وبورنو وكانم ووادّاي . وينتشر العرب في هذه المنطقة ويطلق عليهم لفظ « الشوا » اي الرعاة الرحل تميزاً لهم عن « الوسلي » اي الجلابة او التجار غير المقيمين . ومن بطون الشوا الحساونة ، وجهينة والسلامات وخزام واولاد راشد والمسيرية[١٠] . واشتهر الكانميون بالصلات التجارية الواسعة واهتموا بنشر الاسلام بين القبائل الوثنية . وقام ملوك برنو ووادّاي بدور مماثل ايضاً .

ولا تختلف ممالك اواسط بلاد السودان عن الممالك الاسلامية في غرب افريقيا اذ يغلب عليها جميعاً مظاهر الحضارة الاسلامية السودانية . وهي ممالك جمعت نظمها الادارية بين نظم اسلامية وانماط افريقية فالثقافة الغالبة عليها مغربية السمات ، وينتشر فيها المذهب المالكي ، ويسود التسامح مجتمعاتها التي تجمع بين الاسلام وبعض المعتقدات الافريقية . وفيها صارت اللغة

---

(٩) حسن ، انتشار الاسلام في افريقيا ، ص١٦ ـ ٢٠ .

(١٠) محمود خيري عيسى ، مشرف ، **العلاقات العربية الافريقية : دراسة تحليلية في ابعادها المختلفة** (القاهرة : جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٨) ، ص ٨٠ .

العربية لغة العبادة ، والعلم والتجارة والدبلوماسية . وكان الحرف العربي هو الغالب في كتابة اللغات الافريقية كالهوساوية والفلانية وهو حرف يماثل الخط المغربي او الخط الصحراوي . وكان اهل السودان يتشبهون بالمغاربة في زيهم وفنونهم المعمارية . وقد حرص ملوك هذه الدول على الخروج في مواكب جامعة لاداء فريضة الحج . وكانت تلك الرحلات عامل تلاقح ثقافي عظيم . ومن عادة سلاطينها تشجيع تبادل المؤلفات ، وحث علماء المسلمين من المشرق والمغرب على الاستقرار في ممالكهم . وكانوا يغدقون عليهم الهبات ويجزلون لهم العطاء كما كانوا يشجعون البعثات العلمية لمدارس فاس والحرمين والقاهرة وغيرها . وكان لسلطنة كانم دار ضيافة لطلابها في الجامع الازهر منذ القرن الثالث عشر .

وتشهد قائمة المؤلفات التي خلفها علماء السودان بالعربية وباللغات الافريقية وما بقي من آثار معمارية على درجة اسهام الممالك السودانية في الحضارة الاسلامية . وقد بلغ الازدهار الحضاري اقصاه في بلاد السودان في سلطنة صنغاي . ولكن بعض الاحداث الكبرى اثرت على حيوية التواصل الاقتصادي عبر الصحراء .

ويرى بعض الباحثين ان الغزو المراكشي لصنغاي في عام ١٥٩١ وما تبعه من سقوط تلك السلطنة كان سبب ما حل بتلك المنطقة من انهيار سياسي وتدهور اقتصادي وتخلف حضاري . ولكن ما حدث كان احد مظاهر التدهور العام التي حلت بحوض البحر الابيض المتوسط منذ اول القرن السادس عشر نتيجة للانقلاب التجاري العظيم الذي نتج من سيطرة البرتغاليين على مصادر التجارة الشرقية ، وانتقال التجارة الشرقية من الطريق البري عبر الوطن العربي الى الطريق البحري عبر رأس الرجاء الصالح . وقبل التدخل البرتغالي كان جزء كبير من تلك التجارة يشق طريقه الى مصر بواسطة التجار العرب ومنها الى المدن الايطالية .

وادى هذا الانقلاب الى انتقال مركز الثقل الاقتصادي او الرأسمالية التجارية من حوض البحر الابيض المتوسط الى البرتغال اولاً ثم الى باقي اقطار غربي اوروبا تدريجياً . وامتدت آثار ذلك التحول الى اواسط بلاد السودان وغربي افريقيا حيث انتقل جزء كبير من تجارة تلك المنطقة تدريجياً من مراكزه المنبثة على اطراف الصحراء الى المناطق الساحلية ، في الجنوب والجنوب الغربي ، التي يسيطر عليها الاوروبيون .

فما حدث نتيجة التدخل البرتغالي كان استهلالاً لاندماج التجارة الافريقية في الاقتصاد العالمي الذي تسيطر عليها اوروبا الغربية . واكتملت تلك السيطرة بوقوع اجزاء كبيرة من المناطق الساحلية في افريقيا والوطن العربي تحت السيطرة الاستعمارية حيث اندمجت المنطقتان في النظام الرأسمالي العالمي . ونتيجة لهذا التدخل الاوروبي انخفض مستوى العلاقات الاقتصادية عبر الصحراء بين العرب والافارقة وإن لم تنته كلياً . وظل مستوى العلائق الدينية والثقافية كما هو حتى مطلع القرن العشرين[١١] .

---

(١١) جلّو ، « سياسات الدول الافريقية تجاه الوطن العربي : دراسة عامة »، ص ٨٢ ، وعيسى ، مشرف ، العلاقات العربية الافريقية : دراسة تحليلية في ابعادها المختلفة ، ص ٩١ .

قلت ان الضعف بدأ يدب في المجتمعات الاسلامية في غرب افريقيا منذ اواخر القرن السادس عشر . ولكن ما ان انتصف القرن الثامن عشر حتى بدأت حركة اصلاح ديني يتزعمها جماعة من المجددين والمصلحين ممن تأثروا بحركة الاصلاح التي انتظمت بعض اجزاء العالم الاسلامي ، كالوهابية والمهدية والسنوسية . وسعى المصلحون لتكوين مجمعات اسلامية سليمة واتخذوا الجهاد وسيلة لتوسيع دائرة الاسلام ونشر تعاليمه بين الوثنيين . وصادفت موجة الجهاد في بعض صورها بداية توغل الاستعمار الاوروبي ، فاتخذ المواطنون الجهاد سبيلاً لمقاومة ذلك التوغل . ولا شك ان دعوات المهدية التي انبعثت في ذلك الحين كانت في بعض مظاهرها رد فعل للهجمة الاستعمارية والتسلط الاوروبي .

وكان هؤلاء المصلحون من ابناء السودان بعامة ومن الفولاني بخاصة . ففي اقصى الغرب قاد ابراهيم موسى (مات في ١٧٥١) الجهاد في فوتا فالون . ونجح في بسط تعاليم الاسلام . وفي فوتاتورو في السنغال طرح سليمان بال (مات في ١٧٧٦) التعاليم نفسها . وفي شمال نيجيريا اعلن الشيخ عثمان دان فودي (عام ١٨٠٤) الجهاد ونجح نجاحاً كبيراً . ووسع ابناؤه من بعده دائرة خلافة سكت (سوكتو) حتى شملت اجزاء كبيرة من المنطقة وانتهى نفوذها على يد الاستعمار البريطاني .

وكان لدعوة الشيخ عثمان دان فودي وخلفائه اثر كبير على بلاد السودان الوسطى والغربية اذ احتذى مثله كثير من الثوار ، ففي ماسينة قاد حمد بري (١٨١٠ ـ ١٨١٨) ثورة مماثلة ادت الى انشاء دولة اسلامية . وسقطت تلك الدولة امام موجة جهاد واخرى قادها الحاج عمر بن سعيد من اتباع الطريقة التيجانية . وسيطر الحاج عمر على معظم اقليم السنغال والنيجر وانتهى امر دولته بالتدخل الفرنسي عند نهاية القرن[١٢] .

ولا شك ان حركات الجهاد هذه قد وسعت من رقعة الاسلام ودعمت التواصل الديني والثقافي بين هذه المنطقة والوطن العربي . وربما زادت من معرفة الاقليم بما يدور حوله من مؤامرات استعمارية . ولكن مع علم هؤلاء المجاهدين بما لحق بالشمال الافريقي من تدخل استعماري فإنهم لم يهبوا لنصرة جيرانهم او ان يتحدوا فيما بينهم لمواجهة ذلك الخطر قبل ان يحيق بهم . ولعل من هذا كله ما يشير الى ان الصلات العربية ـ الافريقية لم تبلغ درجة من العمق تؤهلها لذلك الدور .

وكانت مراكش اول اقطار المغرب العربي تأثراً بالخطر البرتغالي . ففي محاولتها لتحقيق مكاسب تجارية في غرب افريقيا سعت البرتغال لايقاع القطيعة بين المغاربة والافارقة ويبدو ان حملة احمد المنصور الذهبي ، سلطان مراكش ، ضد صنغاي عام ١٥٩١ كما يقول الدكتور جمال زكريا قاسم « محاولة لتوحيد القوى العربية والافريقية والاستعانة بقوتها وثروتها لتدعيم السلطنة المراكشية لمواجهة الضغوط

---

(١٢) حسن ، انتشار الاسلام في افريقيا ، ص٢٣ ـ ٢٦ .

الاستعمارية الاسبانية والبرتغالية في الحوض الجنوبي للبحر الابيض المتوسط وسواحل المغرب العربي » . ونتيجة لهذا الغزو وغيره من العوامل التي اوردنا بعضها انهارت سلطنة صنغاي » وشهدت المنطقة خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر تخلفاً حضارياً وجموداً فكرياً وثقافياً كان امتداداً طبيعياً لظاهرة الجمود والتخلف التي ألمّت بالوطن العربي »(١٣) .

وشهد الربع الاخير من القرن التاسع عشر بداية اضمحلال التجارة عبر الصحراء . وربما كان مرد ذلك ، الحروب التي اجتاحت المنطقة في اول القرن التاسع عشر . ولكن السبب الاساسي يعود للضغوط الاوروبية على الجزء الجنوبي من البحر الابيض المتوسط حيث تنتهي الطرق التجارية الصحراوية ، وبسبب حروبهم ضد « المجاهدين المسلمين » Corsairs ، ومن جراء الاحتلال الفرنسي للجزائر وانشاء عدد من القنصليات البريطانية في الداخل وما تبع ذلك كله من محاولات لالغاء تجارة الرقيق . وقد أدت هذه الضغوط لاضمحلال حجم التجارة المنقولة عبر الصحراء ولكن بانتهاء حقبة الغزو الاوروبي للمنطقة وامتداد السيطرة السنوسية على بعض الواحات تابع جزء من تلك التجارة طريقه للسواحل الشمالية خاصة عبر طريق كانو ـ طرابلس . وقدر ما صدر من الجلود وريش النعام من كانو وكاتسينا عبر ذلك الطريق عام ١٩١٥ بما قيمته مائة الف جنيه استرليني(١٤) .

ولما أحكم الاستعمار الفرنسي والبريطاني قبضته على المنطقة في اول القرن الحالي لم يكن هناك ثمّ مجال مربح للتجارة عبر الصحراء . فمن الساحل دخل الاستعمار وعلى الساحل تمركزت ادارة تلك المستعمرات وبالسفن التجارية ذات التقنية المتطورة نافسوا سفن الصحراء في نقل الصادرات . وشيدت السكك الحديدية لتؤكد هذه الحقيقة . ولم تعد الادارات الاستعمارية تحفل بآراء الزعماء الوطنيين الذين ما زالوا يرون ان الواجهة الطبيعية لاتصالهم هي الشمال الافريقي ومكة المكرمة وعلى حد تعبير د. جاكوب اجاي لم يعد اي من العرب او مواطني غرب افريقيا يتحكمون في الطرق الجديدة او وسائل الاتصال البحري . كما لم يعد في مقدور مسلمي غرب افريقيا ان ينهلوا من مراكز العلم في المغرب او ان يزوروا الاماكن المقدسة في الحجاز في يسر دون استعمال وسائل المواصلات التي تتحكم فيها الادارات الاستعمارية ونتيجة لهذا التغيير الجذري تردت سبل الاتصال الثقافي والديني بين العرب والافارقة ولم تتحسن سبل المواصلات الا بعد منتصف القرن العشرين عندما بدأت حكومات المغرب وغرب افريقيا في شق طرق معبدة للسيارات تربط بينها(١٥) .

---

(١٣) عيسى ، مشرف ، **العلاقات العربية الافريقية : دراسة تحليلية في ابعادها المختلفة** ، ص ٩١ .

(١٤) J.F. Ade Ajayi, «The Impact of Colonialism on Afro-Arab Relations in West Africa,»
ورقة قدمت الى : جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ندوة العلاقة بين الثقافة العربية والثقافة الافريقية .

(١٥) المصدر نفسه .

ومع ان الدول الاستعمارية لم تحرم على المسلمين ممارسة شعائرهم الدينية الا انها كانت على دراية بالطاقات الكامنة فيهم . وكان خوفها عظيماً من الخطر الاسلامي Islamic Peril الذي تبدى في حركات الجهاد ، ولذا لجأت لاضعاف نفوذ المسلمين سياسياً وتقليل فاعلية الاسلام معنوياً . فقسموا الدول الاسلامية الى وحدات ادارية صغيرة يتضاءل فيها نفوذ الحكام المسلمين . وشجعوا استعمال الاعراف المحلية بدلاً من الشريعة . وحددوا قنوات الاتصال التي تربطهم بالعرب وذلك بمنع استعمال اللغة العربية كوعاء فكري ينقل ما يدور من افكار سياسية من الوطن العربي المعاصر . واكتفوا بالسماح بتدريسها بمستوى التعليم الاولي في مجال تدريس ابجديات الفقه الاسلامي وحفظ القرآن الكريم . وفي اطار هذه القيود التعليمية والسياسية والاقتصادية والتي رمت الى تحجيم الاسلام ، سمحوا للمسلمين بممارسة شعائرهم الدينية ، ولكن بقصد ان يؤدي ذلك الى خلق نوع من الاسلام تقل فاعليته السياسية . ولعل هذه السياسة قد ادت الى ما يسميه الباحثون الغربيون « بالاسلام الاسود » Black Islam والذي وصف بتميزه ببعض الممارسات والقيم الافريقية . ومثل ما نجح الاستعمار في غرس مفهوم « افريقيا السوداء و« افريقيا العربية » سعى لادخال مفهوم جديد للاسلام هو « الاسلام الاسود »(١٦) . ولعل هذا التطور يعكس ما آل اليه المسلمون في تلك المنطقة من تقوقع ، اذ قلت صلتهم بالحركات الاسلامية الثورية وتضاءل الاتصال بينهم وبين العرب عبر القنوات التقليدية من حج ورحلات دراسية وعن طريق ما يكتب باللغة العربية . ومن ثم انعدم التفاعل الفكري بينهم ، او كاد ، في وقت زادت فيه صلتهم بالفكر الاوروبي .

خاتمـــة

هذه محصلة الجذور التاريخية للعلاقات العربية الافريقية وهي نتيجة لتفاعل عوامل جغرافية وبشرية واقتصادية وثقافية . ومن الواضح ان تلك العلائق لم تكن ذات اتجاه واحد بل غلب عليها التبادل واسهم فيها الطرفان . وصار من تمثلوا الثقافة الاسلامية العربية من الافارقة جزءاً منها : فساهموا في استيعابها وتوطينها وتأصيلها ثم تولوا نشرها والمنافحة عنها وكانت درجة تأصيلها في المجتمع الافريقي متفاوتة ، كما ان بعض الجهات النائية لم تتأثر بها . فلما غلب الاستعمار على افريقيا سعى لتشويه تلك العلائق وطمس جوهرها ، كان ذلك في شرق القارة وغربها .

ولما بدأ العرب والافارقة نضالها ضد الاستعمار لم يكن بينها اي تنسيق ، اذ لم يكن هناك ما يجمع الحركتين في بدء الامر . فعلى سبيل المثال لم يسترع نضال الشعب العربي ضد الاستعمار قدراً كبيراً من الاهتمام في اقطار غرب افريقيا واواسط بلاد السودان . ولم يكن لدعوة العرب بالوحدة العربية او الجماعة الاسلامية اي صدق في غرب افريقيا او شرقها . ويبدو انه لم يبق للمسلمين الافارقة اي تصور للوشائج « العربية ـ الافريقية »(١٧) او « الافريقية الاسلامية » ، ويبدو انهم

(١٦) المصدر نفسه .

(١٧) المصدر نفسه .

قد تأثروا بما نادى به الاوروبيون من ان افريقيا السوداء وافريقيا العربية كانتا وما زالتا تمثلان عالمين منفصلين[١٨] .

اما جذور الحركة الوطنية الافريقية فكانت ذات توجه علماني . وقد بدأت في امريكا بين الزنوج كرد فعل للتفرقة العنصرية التي تواجههم وتركزت دعوتها للوحدة الافريقية القائمة على «التزنج » ان صح هذا التعبير . وبعد مؤتمر مانشستر في ١٩٤٥ انتقل نشاط تلك الحركة الى القارة الافريقية ولكنها ظلت بمنأى عن الشمال الافريقي كما يبدو ان دور المسلمين « الافارقة » في تلك الحركة كان ضئيلاً من مبدأ الامر .

وبدأ التواصل بين المنطقتين في الخمسينات لاستئناف العلاقات العربية ـ الافريقية . وكان لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بقيادة الرئيس جمال عبد الناصر دور رائد في دعم هذا الاتجاه وذلك بمناهضة الاستعمار والتفرقة العنصرية ، وتأييد حركات التحرير الافريقية . وصارت القاهرة ملتقى رئيسياً لقادة حركات التحرير الافريقية . وقد كشفت مساهمة مصر الفعّالة في دعم حركات التحرير عن وجه مصر الافريقي ربما لاول مرة في تاريخها الحديث بعيداً عن فكرة « الامبراطورية » التي ظلت تحرك السياسة المصرية ردحاً من الزمن .

وضح هذا جلياً في سياسة مصر الخارجية التي بيّن الرئيس جمال عبدالناصر معالمها في كتابه **فلسفة الثورة** وحدد منطلقها في ثلاث دوائر : العربيـة ، الافريقيـة والاسلاميـة ومعنى ذلك ، الاهتمام بالقارة التي تحتل فيها مصر مركزاً مهماً وتتداخل فيها الدائرتان الاخريان في تفاعل بناء منذ عهد بعيد . وتمثل سياسة جمال عبدالناصر اول اعلان رسمي من قطر عربي في هذا الشأن . وهو معلم مهم في طريق التضامن العربي ـ الافريقي . وقد دفع مؤتمر بانـدونغ (نيسـان / ابريـل ١٩٥٥) الذي اشتركت فيه بعض الاقطار العربية ـ الافريقية الاتجـاه التضامني بـين الشعوب العربية والافريقية .

وقوبل اتجاه مصر التضامني بفتور من بعض الزعماء الافارقة الذين لم ينسوا ان مصر بلد عربي في المقام الاول . بينما رأى آخرون مثل اولوو وسنغور ضرورة توحيد افريقيا السوداء قبل السعي لخلق جسور من التعاون مع « افريقيا العربية » كما ان بلاداً عربية كثيرة لم تبد اهتماماً بالقضايا الافريقية وانغمست في مشاكلها الخاصة . واخذت هذه الشكوك والاحساس بعدم المبـالاة التي اعتورت العلاقات العربية ـ الافريقية في الانقشاع بعد قيام منظمة الوحدة الافريقية وحرب الايام الستة في حزيران / يونيو ١٩٦٧[١٩] .

---

(١٨) المصدر نفسه .

(١٩) جلّو ، « سياسات الدول الافريقية تجاه الوطن العربي : دراسة عامة ، » ص ٨٥ .

تعقيب ١

احمد عيضة سالم

إن من المهم لهذه الندوة ان تحصل على استعراض عام للجذور التاريخية للعلاقات العربية ـ الافريقية . وقد قام د. يوسف فضل حسن باعطائنا ـ بصورة عامة ـ سرداً واسعاً ومرضياً لذلك في بحثه هذا . ففي هذه الجذور للعلاقات العربية ـ الافريقية نجد تلك المزايا الايجابية التي يمكن لنا اليوم ان نستعملها لتعزيز اسس التعاون العربي ـ الافريقي : مثل العلاقات التجارية والتزاوج والمصاهرة والمزايا السلبية التي لا بد من مواجهتها بجرأة وموضوعية لازالة آثارها : مثل تجارة الرقيق وتهم « العنصرية » التي وجهت ضد العرب ، والتي يمكن ان نثبت بأنه لا يوجد اساس لها لو قمنا بتحليل موضوعي للعلاقات التاريخية بين الجانبين .

ان د. يوسف فضل قد سلك الاسلوب التقليدي لشرح العلاقات العربية التاريخية بالقارة الافريقية . فبعد قيامه باستعراض وجيز للروابط العربية بافريقيا الشرقية قبل الاسلام وبقية افريقيا بعده . تناول الدكتور فضل حسن كل قطر افريقي على حدة ليعطينا صورة مفصلة لعلاقات العرب والاسلام به . وهكذا فهمنا مثلاً بأن علاقات العرب بالحبشة تعود الى ما قبل الاسلام ، وانه بفضل الروابط الطيبة التي وضع اسسها المسلمون الاوائل ، تمتعت الحبشة بعلاقات طيبة سلمية مع المسلمين لعدة قرون كان اساسها التجارة والاقتصاد ، الامر الذي ادى الى نشوء الدويلات الاسلامية على ساحل الحبشة التي وصفت « بالطراز الاسلامي » . الا ان احد الاسئلة المهمة التي اثارها هذا العرض للعلاقات العربية ـ الحبشية هو : لماذا فشلت الثقافة العربية في غرس جذور عميقة بين شعوب الساحل الحبشي المسلمة ، بينما نجحت في غرسها في السودان ؟ اي ما هي العوامل التي ساعدت على وجود جذور ثقافية عربية عميقة في السودان لا توجد اليوم على ساحل اثيوبيا ؟

وقد تحدث الباحث عن ثقافة شرق افريقيا الاسلامية التي وصفها بأنها ثقافة « شيرازية » . الحقيقة ان الوصف الانسب لهذه الثقافة او الحضارة هو انها « سواحيلية » . ان هناك جدالاً بين

المؤرخين بشأن تعريف « الشيرازيين». انه من غير المحتمل ان يكون هؤلاء قد هاجروا مباشرة من « شيراز » الى ساحل افريقيا الشرقية ، بل المحتمل انهم قد استوطنوا ساحل الصومال الجنوبي حيث تزاوجوا مع اهاليه الاصليين قبل ان هاجر بعض سلالة هذا التزاوج الى الجنوب للمساعدة على انشاء المدن الساحلية هناك مثل « ممباسا » و« مالندي » . ومع ذلك فإنـه من الخطأ وصف الحضارة التي ازدهرت هناك بأنها « شيرازية » لأنها قد كانت من عمل عدة عناصر ومن بينها العنصر العربي المختلط بالافريقي . ولهذا فإن الوصف الأسلـم لها هو انها حضارة « سواحيلية » .

ويشير الباحث الى ان التدخل البريطاني هو الذي ادّى الى تقلص نفوذ سلطان زنجبار . الحقيقـة هي ان بريـطانيا كـانت تتمتع بعـلاقات طيبـة مع سلطنـة « زنجبار » ، ولكن المـانيا « بسمارك » التي تبنت السياسة الاستعمارية في منتصف العقد الثامن للقرن التـاسع عشـر قد هددت بريطانيا وارغمتها على تبني سياسة المحافظة على مصالحها الاقتصادية والاستراتيجيـة ، الامر الذي ارغمها على قبول التفاوض مع المانيا من اجل تقسيم شرق افريقيا الى مناطق نفوذ لكل منها . ويستنتج من هذا ان تقلص نفوذ سلطنة « زنجبار » يعود الى التدخل البريطاني ، بل الى التدخل الالماني في اول الامر ، ثم الى الاتفاقيات الالمانية ـ البريطانية التي تلت ذلك .

وقد أشار الباحث الى مدى اقتباس الالفاظ العربية في اللغة السواحيلية وذكر انها تشكل ٢٠ بالمائة في لغة التخاطب و٣٠ بالمائة من السواحيلية المكتوبة و٥٠ بالمائة في لغة الشعر السواحيلي . الا انني اقول بأن هذه الارقام لا يمكن ان يقال انها اكثر من تقديرات تكهنية ، اي ان النسبة تختلف من شخص لآخر ومن مؤلف لآخر ومن شاعر لآخر على حسب استعماله اللغة . الا انني اوافق الباحث في قوله بأنه جرت محاولات للتخفيض من استخدام الكلمات العربية في اللغة السواحيلية من قبل بعض المؤلفين والزعماء السياسيين . فعندما تم القيام بمشروع كتابة قاموس سـواحيلي انكليزي مثلاً في « تنزانيا » ، تعمد المسؤولون هذا التخفيض من استخدام الالفاظ العربية ، وفضلوا استخدام الفاظ افريقية مناسبة .

وبخصوص موضوع استخدام العبيد الذي تحدث عنه البـاحث ، اريد ان اشـير الى ان مزارع القرنفل لا توجد الا في جزيرة زنجبار وجزيرة بمبا المجاورة لها . اما المزارع الاخرى على ساحل افريقيا الشرقية فقد استخدمت العبيد لزراعة القمح والمانجا والجوز الهندي ، الا انه لا بد من دعم ما اشار اليه الباحث من ان تجارة الرق هي التهمة المؤلمة المستمرة التي يوجهها اعداء العرب من الافارقة وغيرهم المستأثرين بالدعايات الغربية والمسيحية .

ويقول الباحث ان سلطان زنجبار قد كان الممول الرئيسي للمناشط الاقتصادية داخل شرق افريقيا ، وهذا غير صحيح . كان هذا النشاط التجاري لافراد من العرب والسواحيليين الذين لم تكن لهم صلة تجارية بالسلطان ، بل استطاع عدد منهم انشاء نفوذهم الخاص المستقل عن سلطان زنجبار . صحيح ان سلطان زنجبار قد بعث بقوافله الخاصة الى داخل افريقيا الشرقية ، الا انه وغيره قد كانوا يعتمدون على التمويل من قبل التجار الهنود في زنجبار . كان الهنود يسيطرون على

تجارة توريد البضائع وتصديرها . فقد كانوا يزودون العرب والسواحيليين بالبضائع التي يبيعونها للافارقة داخل شرق افريقيا مقابل العاج والعبيد وقرون الكركدن وغيرها من السلع التي يعودون بها الى الساحل لبيعها .

واشعر ان الباحث قد خفف من اهمية النفوذ العربي السواحيلي في كينيا في آواخر القرن التاسع عشر . صحيح ان نفوذهم وانتشارهم في « كينيا » كان حجمه اصغر من نفوذهم وانتشارهم في « تنزانيا » الا انهم قد تمكنوا من الوصول الى اقصى غرب البلاد وشمالها ، الامر الذي ادى الى تعاملهم مع عدة قبائل افريقية ونشرهم الديانة الاسلامية بينهم . واذكر على سبيل المثال نفوذهم في « مومباسا » و« كيندوبي » على بحيرة « فكتوريا » حيث توجد جاليات اسلامية يجري في عروق جزء منها الدم العربي منذ نهاية القرن التاسع عشر .

ان سرد الباحث للعلاقات العربية بمصر والسودان والمغرب لا يمكن انتقاده فهو سليم من ناحية العرض والتحليل . ومن بين اهم ما ورد في هذا الجزء من بحثه تأثير الاستعمار السلبي على العلاقات العربية ـ المغربية بالمجتمع الافريقي في غرب افريقيا ، مثل انهيار التجارة التقليدية عبر الصحراء وتقسيم المجتمع الاسلامي في غرب افريقيا الى دويلات ضعيفة والعمل من اجل التخفيض من استخدام الشريعة الاسلامية واللغة العربية في ذلك المجتمع . ويا ليت الكاتب قد قام بالتحليل نفسه لتأثير الاستعمار في المناطق الافريقية الاخرى التي استعرضها مثل شرق افريقيا كي يحتفظ بشيء من التوازن في بحثه . لقد قام المستعمرون هنا بفرض قيود تعليمية وسياسية واقتصادية كان هدفها ونتيجتها تقلص النفوذ العربي والاسلامي . ففي « اوغندا » مثلاً منع المسلمون من الحصول على مناصب كبرى سياسية مثل التي منحت للمسيحيين تحت الدستور الذي فرضته بريطانيا على البلاد في عام ١٩٠٠ . وفي كينيا رفضت السلطات البريطانية لمدة طويلة طلب العرب والمسلمين باضافة اللغة العربية الى منهج المدارس الابتدائية التي انشأتها في اوائل القرن العشرين ، الامر الذي منع الكثير من العرب والمسلمين من ارسال اطفالهم اليها . وبالتالي ادى ذلك الى تأخرهم تعليمياً . ومما يثير السخرية هو ان المستعمرين والمبشرين قد استغلوا سياستهم هذه السلبية تجاه العرب والمسلمين ، لاتهام الاسلام فيما بعد بأنه دين التأخر والتجمد ، وجعلوا كثيراً من الافارقة يعتقدون ذلك حتى يومنا هذا .

تعقيب ٢

نعيم قداح

لقد تصدى المؤرخون العرب وبعض الافارقة لموضوع العلاقات العربية ـ الافريقية بصيغ مختلفة كالتأليف او الترجمة او نشر التراث القديم المتعلق به . ولقد استفاد بحث د. حسن من هذه القنوات جميعاً في صياغة بحث مركز وشامل .

أشار البحث بطريقة موجزة الى ان العرب والافارقة لم يقفوا امام الحواجز الجغرافية في اقامة الصلات على مختلف انواعها حتى تلك التي كانت تتميز بالعداء والحرب . وتحدث الباحث عن الصدى الحضاري للقاءات العربية ـ الافريقية خلال العصور التي توالت قبل الاسلام وبعده ، كالهجرة للتجارة ثم للفتوح . ولقد حافظ العرب على سماتهم في البلاد الافريقية ونقلوها للشعوب التي امتزجوا بها وكان الطابع السلمي ، كما يقول الباحث ، هو اساس العلاقات المؤقتة والدائمة ، مما ادى الى ان يتولى الافارقة عن عقيدة وايمان ، القيام بنشر الاسلام في ربوع بلادهم .

ولئن قامت بعض التحالفات الافريقية او المدفوعة بضغوط استعمارية ضد العرب ، فلقد رصّ العرب والافارقة الصفوف للنضال ضد الاستعمار الذي هاجم الطرفين في البلاد العربية وفي افريقية .

فيما يتعلق بشرق افريقية اود التأكيد على الحضارة السواحيلية التي نجمت عن التلاقي العربي ـ الافريقي بمظاهره السياسية والاجتماعية والثقافية . وهنا تأتي اللغة السواحيلية التي هي ثمرة هذا التلاقي في التأثير الحضاري العربي الاسلامي لمنطقة شرق افريقية من زائير حتى السواحل ، ومن الصومال حتى موزمبيق مروراً بملاوي وبحيرة تانجانيقا ورواندا وبوروندي . لقد حاول الاستعمار فرض لغته على البلاد ، ولكنه اضطر في النهاية الى استخدام هذه اللغة في الادارة ، كما ان التبشير قد استخدمها ايضاً في اعماله ، تشهد على ذلك الكتب الكثيرة وهكذا اضحت اللغة السواحيلية عاملاً قوياً في توحيد السكان في تلك المنطقة ، لذلك عمل الاستعمار

على تغيير حروفها الى اللاتينية رغبة في قطع الصلة التاريخية المجـدبة التي انجبتها ، لقد حلل الباحث احد الاساليب التي استخدمها الاستعمار للتفريق بين العرب والافارقة ألا وهي تجارة الرقيق .

اني اضم صوتي الى الكثيرين الذين يؤيدون الباحث في ضرورة التصدي بشجاعة وموضوعية لدراسة تجارة الرقيق التي تعكر احياناً صفو العلاقات العربية ـ الافريقية . لقد كانت هذه التجارة بنت العصر اسهمت فيها جميع الشعوب على وجه البسيطة ، ولقد آن الآوان لبيان موقف الافارقة انفسهم منها ، ذلك ان الحروب بين القبائل الافريقية كانت مصدراً كبيراً للرق فيما بين الافارقة او فيما يبيعونه من اسراهم للعرب والاوروبيين . وكم كنت اتمنى ان يكون هذا الموضوع مدار بحث في هذه الندوة او في غيرها من الندوات المقبلة . ان ما قـام به الاستعمـار من تشجيع لاستـرقاق الافريقي ، بغية اخلاء الارض الافريقية امامه ولتأمين اليد العاملة لاستعمار القارة الامريكية ، امر لا ينبغي ان ننساه وهنا ليس للعرب دور يذكر .

واودّ هنا ان أشيد بموقف العرب الذين اندمجوا في الحياة الافريقية ووقفوا الى جانب ابناء الدولة المضيفة لهم في كفاح المستعمرين من اجل الاستقلال ، والامثلة على ذلك كثيرة في كينيا وتنزانيا والحبشة وزائير واوغندا تعبيراً عن جدوى العلاقات العربية ـ الافريقية .

لقد فنّد الباحث دعاوى الاستعمار فيما يزعمه عن مهماته الحضارية من خلال العودة الى النصوص. وهنا اشير الى النهب المنظم للكتب التي نقلها المستعمرون الى متاحفهم من مكتبات زنجبار وممباسا وطومبوكشو وجنّة وكاو وغيرها ، لطمس معالم الحضارة الافريقية ـ الاسلامية التي شادها التعايش العربي ـ الافريقي بسبب المعارضة الشديـدة التي جابـه بها المسلمـون الافارقـة الاستعمار الاوروبي في حملته للسيطرة على افريقية .

وعلى الرغم من خضوع افريقية وبعض اجزاء الـوطن العربي للنفـوذ الاستعماري فقـد حافظت الصلات على مستويات تتراوح بين الضعف والقوة ، وقامت حركات دينية افريقية لمقاومة الاستعمار ، استخدمت اللغة العربية في اعمالها وكانت الدعوات الاصلاحية مماثلة لما كان ينشر في البلاد العربية في اواخر القرن التاسع عشر واوائل القرن العشرين كالتيجانية والمريدية والحملية (نسبة للشريف حمى الله) ، وكانت هذه مناسبة لظهور اسلوب استعماري في الوقيعة بين العرب والافارقة عن طريق ما كان يدعى الاسلام الاسود .

وكان نمو الحركة التحررية في الخمسينات لدى العرب والافارقة مما ساعد على ازالة العوائق الاستعمارية التي زرعها الاستعمار في طريق التلاقي العربي ـ الافريقي ، فكانت اللقاءات المثمرة في الستينات والسبعينات من خلال التكتلات المعروفة في الدار البيضاء وكتلة مونروفيا ، مما ادى الى قيام منظمة الوحدة الافريقية . وما وقوف الافارقة الى جانب العرب في قطع العلاقات مع الكيان الصهيوني الا رداً على موقف العرب حين قطعوا العلاقة مع بريطانيا من اجل استقلال روديسيا ، وهو امر فرضته الجذور التاريخية للعلاقات العربية ـ الافريقية .

تعقيب ٣

جمال زكريا قاسم

في رؤ ية تاريخية عميقة حاول د. يوسف فضل رصد بعض مظاهر الروابط العربية ـ الافريقية وابعاد تفاعلها على المستوى البشري والثقافي والتجاري مبيناً اثر ذلك التواصل على مستقبل التعاون العربي ـ الافريقي. ولعل الباحث في دراسته القيمة هذه، يسهم في ابراز معالم جديدة في تاريخ العرب في افريقيا اذ انه من الامور التي لا شك فيها ان تاريخ العرب في افريقيا لم يوضح حتى الآن في اطاره المنهجي السلمي ولا يزال في حاجة الى جهود مكثفة من الباحثين عرباً وافارقة .

ولعل هذه الدراسة تكون اشارة البدء الى ضرورة تكثيف الجهود العلمية والفكرية التي من شأنها جعل تاريخ العرب في افريقيا وسيلة للالتقاء والتفاهم بين العرب والافريقيين .

وفي قناعتي ان التعاون العربي ـ الافريقي في شتى مجالاته السياسية والاقتصادية لن يسفر عن نتائج ايجابية الا بالارتكاز على خلفية تاريخية تسهم في تعميق الروابط بين العرب والافارقة ، ولن يتأتى ذلك الا بازالة رواسب الاستعمار الثقافي ، فعلى الرغم من تعدد اساليب الاستعمار ومدارسه وطرائقه في الحكم ، الا انه كانت هناك استراتيجية استعمارية مشتركة تهدف الى صياغة انسان افريقي لساناً وعقلاً ووجداناً ، يرتبط بالحضارة الاوروبية تعبيراً وفكراً وعقيدة واسلوب حياة . فمثل هذا الانسان المنفصل عن ماضيه كان ضمان وجود المستعمر في افريقيا وضمان مصالحه الاقتصادية والاستراتيجية حتى بعد رحيله عنها .

لقد اثار الباحث في دراسته هذه الكثير من القضايا وسلط الاضواء على كثير من الموضوعات التي تحتاج الى جهود مكثفة لاستجلاء معالمها . وبدأ بالتأكيد على ان صلات العرب بافريقيا صلات قديمة ، امتدت الى عدة قرون قبل ظهور الاسلام . واذا كان الباحث قد دلل بذلك على الصلات العرقية واللغوية القديمة بين سكان جنوب الجزيرة العربية وسواحل افريقيا الشرقية ، فيمكن ان نضيف الى ذلك قدم الصلات بين الشعوب التي كانت تسكن المنطقة العربية والشعوب الافريقية ، اذ اكدت بعض الدراسات الحديثة بأن كثيراً من لغات غرب افريقيا وعلى الاخص لغة

الولف في السنغال كانت وثيقة الصلة باللغة المصرية القديمة ، كما وجدت بعض الالفاظ المصرية القديمة في ديانة شعب اليوروبا القديمة .

وفي تحليل جيد اوضحت الدراسة ان الاسلام اعطى بعداً جديداً للعلاقات العربية ـ الافريقية ، وهو البعد العقائدي ، اذ اعتنقت كثير من القبائل الافريقية الدين الاسلامي ، وكما يذكر الباحث ان كثيراً من السلطنات الاسلامية التي قامت في غرب افريقيا كانت تجمع في نظمها بين انماط محلية ونظم اسلامية . ولعل سرعة انتشار الاسلام رغم انه لم يعتمد على مؤسسات تبشيرية او مساندات رسمية ، يرجع الى محافظته على الشخصية الافريقية ، بمعنى ان اعتناق القبائل الافريقية للدين الاسلامي لم يحطم انظمتها القبلية ، وإنما حافظ عليها بعد وضعها في اطار اسلامي .

ولعل الباحث نجح في جذب الانتباه الى حقيقة مهمة ينبغي التركيز عليها ، وهي انه لا ينبغي لنا فقط التركيز على تاريخ العرب في افريقيا وإنما ينبغي ان يقابل ذلك تاريخ الافارقة في البلاد العربية ، واوضاعهم السياسية والاجتماعية وتأثرهم في بعض فترات التاريخ قبل ظهور الاسلام او بعد ظهوره .

وفي رؤية جيدة حاول الباحث ان يركز على محاور ثلاثة لعبت دوراً كبيراً في نقل المؤثرات العربية والاسلامية الى شعوب القارة ، وهي الشرق الافريقي المتصل بالخليج وسواحل الجزيرة العربية ، ومصر والشمال الافريقي . وفي اعتقادنا ان هذه المحاور الثلاثة كانت مراكز الاشعاع الحضاري والفكري ، وكان ضعفها او ركودها يؤثر بالضرورة على المناطق الافريقية التي كانت تستمد منها اشعاعاتها الحضارية والثقافية . وليس غريباً ان من هذه المحاور نفسها انطلقت حركات التجديد والاحياء في افريقيا في القرن التاسع عشر ، وان كان توقيتها واكب الحركة الاستعمارية، فكان من الطبيعي ان تصطدم بها .

لقد كان الباحث موضوعياً في حديثه عن تجارة العرب في الرقيق ، وعلى الرغم من ان تجارة العرب في الرقيق لم تكن القاسم المشترك في التعامل التجاري كما يزعم بعض الكتاب الاوروبيين ، ورغم قناعتي بأن اشتغال العرب بهذه التجارة لا يمكن ان يقاس بالتجارة الاوروبية التي كانت تقوم على خطط محكمة لاستغلال الثروة البشرية في افريقيا ، مما ترتب عليها استنزاف بشري وانقاص عدد سكان القارة ، واضعاف تماسك مجتمعاتها ، مما يسهل على الموجة الامبريالية اجتياحها . الا انني اتفق مع الباحث في ان الرق هو الرق ، ومن ثم فلا نفع في طلاء وجهه بالمساحيق على حد تعبيره الشيق ، وبما ان هذا الموضوع تعكر ذكراه صفو العلاقات العربية ـ الافريقية فالامر يستوجب دراسته بشجاعة وموضوعية ، وارجاع الظواهر الى اسبابها دون الانطلاق من مواقع دفاعية او اعتذارية .

ولعل من الموضوعات المهمة التي أشارت اليها هذه الدراسة ان الاستعمار الاوروبي كان له اثر في فصم الروابط الثقافية بين العرب والافريقيين . وقد اشار الباحث بصدد ذلك الى اللغة

السواحيلية التي عمد المبشرون الى استبدال حروفها بالحروف اللاتينية ، وازالة المفردات العربية . وكان معظم هذه المفردات يتصل بالمدلولات الحضارية والثقافية والتجارية . ولم يقتصر الامر على اللغة السواحيلية وانما حدث ذلك ايضاً في كثير من لغات غرب افريقيا . وبالاضافة الى ذلك كانت اللغة العربية هي لغة الثقافة في افريقيا ، وهناك كثير من العلماء الافارقة كتبوا باللغة العربية ، ولا يزال اثر ذلك في المخطوطات العربية التي تزخر بها المكتبات في كثير من الجامعات الافريقية ومكتبات العواصم الاوروبية الكبرى . والامر الذي لا شك فيه ان هذه التأثيرات اللغوية لا تعني بطبيعة الحال ان العلاقات بين العرب والافريقيين كانت مجرد علاقات هامشية اقتصرت على التبادل التجاري ، وإنما بلغت هذه العلاقات مرحلة التعايش بفضل التبادل البشري وسكن جاليات عربية في المجتمعات الافريقية او سكن افارقة في مجتمعات عربية . ومثل هذه العلاقات كانت تقتضي بالضرورة تبادل التجارب الانسانية والعادات ووسائل المعرفة والمعتقدات . ومما يؤكد ذلك التعايش ان اوروبا لم تنجح في كشوفها الجغرافية في افريقيا الا باعتمادها على مساعدة العرب كأدلاء او بخطوط القوافل التي انشأها العرب ، فضلاً عن دراسة المصنفات التي كتبها العرب عن افريقيا قبل عدة قرون من بدء عمليات الكشوف الجغرافية . ومن ثم ينبغي دراسة وضع الجاليات العربية في افريقيا وتفاعلها ايجاباً وسلباً في المجتمعات الافريقية الى جانب تسليط الاضواء على السمات المشتركة في نضال العرب والافارقة في مواجهة التحديات الاستعمارية .

فمن الامور التي تستدعي الانتباه ان الارهاصات القومية الاولى ضد الحركات الاستعمارية شارك فيها العرب الى جانب الافارقة . ويمكننا ان نلحظ ذلك في حرب الفرنسيين ضد ساموري ورابح في الزبير في غرب افريقيا ، او مذابح الالمان في شرق افريقيا او بين البلجيك والعرب في الكونغو .

واخيراً ، لقد استطاع الباحث في دراسته ان يحلل العلاقات التاريخية بين العرب وافريقيا ، واكتشاف السمات المشتركة في ذلك التاريخ ومعالم السلبيات التي أثرت على هذه العلاقات . ولعل هذه الدراسة تكون دعوة للباحثين العرب والافارقة ان يتحروا بموضوعية ما يأخذونه عن المصادر الاجنبية التي عمد الكثير منها الى تشويه تاريخ العرب في افريقيا ، ومن ثم ينبغي التصدي لما جاء فيها وليس الوقوع تحت تأثيرها ، لتصحيح صورة العرب في ذهن الافريقيين وذلك لن يتأتّى الا بجهد علمي وفكري يربط الافريقيين بتراثهم العربي الذي حجبه الاستعمار وتنقية تاريخ العرب في افريقيا من الشوائب والتشويه المتعمد ، واتخاذ وسيلة لمزيد من الالتقاء والتفاهم بين العرب والافريقيين .

المناقشات

١ ـ محمد الميلي

اريد ان اقدم ملاحظتين على الدراسة القيمة التي قدمها لنا د. يوسف فضل حسن عن « الجذور التاريخية للعلاقات العربية ـ الافريقية » .

تتصل الملاحظة الاولى بما ذكره الباحث عن صعوبة الفصل بين الاسلام والعربية في افريقيا . فلست اشك انه لا يوجد هنا من يناقش في صحة هذه الفكرة . لكن الصيغة التي سيقت بها هذه الفكرة عن صعوبة الفصل بين الاسلام والعربية في « افريقيا » ، اي تخصيص صعوبة الفصل بين الاسلام والعربية بافريقيا ، قد يستنتج منه البعض ان هناك مفهوماً مخالفاً لهذه الصيغة ، وان الفصل بين العربية والاسلام او بين العروبة والاسلام في غير افريقيا امر ممكن . في حين ان الفصل بين العربية والاسلام او العروبة والاسلام غير ممكن حتى في البلدان العربية اللسان . ذلك ان التاريخ العربي يتقلص الى ادنى الحدود اذا نحن اقتطعنا منه الفترات المتعلقة بتاريخ الاسلام في بلاد العرب .

ثم ان اداة الاسلام في التبليغ ومعظم الحضارات السابقة كانت هي اللغة العربية اساساً . ولا يخفى ان تأكيد الترابط بين الاسلام والعربية والعروبة ليس فقط يتلاءم مع المسار التاريخي ، ولكنه زيادة على ذلك يسمح بمواجهة نوعين من المحاولات والمخاطر التي تهدد الامة العربية ـ الاسلامية :

النوع الاول ، من هذه المحاولات والمخاطر يتمثل في محاولة اعطاء العروبة مفهوماً عرقياً بصورة يستغلها اعداء العرب لضرب الابعاد والمضامين الثقافية العربية في البلدان الافريقية الاسلامية ، سواء منها التي هي عربية اللسان، او التي تستعمل لغات ولهجات غير عربية . فالبلدان الافريقية العربية اللسان ، يراد فصلها عن العروبة باثارة هذا المفهوم العرقي ، وذلك بربط استعمال اللغة العربية بخطر عرقي عربي موهوم على اصالة السكان . اما البلدان الافريقية

الاسلامية التي لا تستعمل اللغة العربية ، فيراد الحيلولة بينها وبين امكانية استعمال اللغة العربية كلغة تعليم وثقافة ، وهي امكانية واردة في اكثر من بلد افريقي جنوب الصحراء .

النوع الثاني ، من المخاطر يتمثل في محاولة اعطاء الاسلام مفهوماً دينياً ضيقاً متعصباً ، بدل المفهوم الحضاري الواسع ، بصورة يستغلها اعداء العرب والاسلام في اثارة نعرات ومخاوف الاقليات غير المسلمة في البلدان التي لا غبار على عروبتها . وهكذا نجد ان تفكيك الصلة بين الاسلام والعربية والعروبة يؤدِّي عملياً الى الانفراد بالعربية في افريقيا لضربها هناك ، والانفراد بالاسلام في المشرق لضربه وتشويه مفهومه الحضاري .

اما الملاحظة الثانية التي اريد تسجيلها فهي تتصل بما ذكره الباحث من ان الصحراء الكبرى في افريقيا لم تكن عازلاً بين البلدان الواقعة في شمال القارة الافريقية وبين البلدان الواقعة جنوب الصحراء .

ان الذي اريد اضافته هنا هو ان الصحراء لم تصبح عازلاً الاّ في العهد الاستعماري نتيجة تخطيط متعمد . فعلى الرغم من ان كلاًّ من الجزائر وتونس والمغرب وموريتانيا كانت خاضعة للاستعمار الفرنسي ، وكذلك السنغال ومالي والنيجر كانت خاضعة للاستعمار نفسه ، فقد تحولت الصحراء الى عازل . وإننا لم نشهد طوال العهد الاستعماري اية محاولة للربط بين بلدان شمال افريقيا وبلدان جنوب الصحراء ، سواء براً او جواً .

ولم تبدأ محاولات الربط بين البلدان الافريقية جنوب وشمال الصحراء الا بعد استقلال المغرب العربي ، فمشروع الطريق الصحراوي الذي يمتد الى الحدود الجنوبية للجزائر ، ثم يتفرع الى فرعين احدهما في اتجاه مالي والآخر في اتجاه النيجر ، ولد بالجزائر المستقلة ، ليشكل مع الخطوط الجوية الجديدة قاعدة مادية اساسية لقيام التعاون بين بلدان الجنوب نفسها .

٢ ـ مدثر عبد الرحيم

اود ان اعلق ـ باختصار ـ على ثلاث نقاط وردت في بحث د. يوسف فضل وهي :

ـ العوامل الخارجية المعادية التي اثرت على حياتنا في العالمين العربي والافريقي ، كالاستعمار ، والصهيونية ، والحركات التبشيرية .

ـ ما وصف بميل الافارقة غير العرب للتقوقع في حركات او دعوات كالزنجية او (النيجريتية) .

ـ الفصل بين الاسلام والعروبة .

فيما يتصل بالنقطة الاولى : لا شك عندي مطلقاً ، وبطبيعة الحال ، في ضرورة التنبه والتنبيه للمخاطر والاضرار المادية والمعنوية الجسيمة التي اوقعتها بنا قوى الاستعمار ،

والصهيونية ، والحركات التبشيرية ، والتي ما زالت تنخر كياننا وتهدد مستقبلنا : في البلاد العربية والافريقية ، وفي مختلف انحاء العالم الثالث والاقطار الاسلامية .

ولكن يبدو لي احياناً ـ وخاصة عندما نتأمل بعض اساليبنا في النظر لهذه الشرور ـ اننا نميل لالقاء كل اللوم والمسؤولية في تردّي احوالنا وبؤس واقعنا على قوى لا شك في عدوانها التاريخي المستمر والمتصل علينا ، ولكنها ـ آخر الامر ـ قوى خارجية لا تعفينا حقيقة عدوانها وشرورها من تحمل مسؤولياتنا بانفسنا . وضرورة القيام بواجباتنا وادوارنا الشخصية والقومية : وخاصة قد نلنا ونالت بلادنا ـ ومنذ سنين وعقود ـ استقلالاً سياسياً ومقدرة على التحرك والعمل تمكننا ـ او ينبغي ان تمكننا ـ من القيام بالواجبات والمسؤوليات ، ثم السعي الحثيث لتحقيق اسمى الاهداف والغايات ، مهما كانت المصاعب وعظمت العقبات .

اما النقطة الثانية ، وفيها يتصل بعتبنا على الافارقة لما ذكر من ميلهم للتقوقع والتشرذم والركون الى دعوات عنصرية او تشتم منها رائحة العنصرية كالزنجية ووقوع ذلك حتى في المجتمعات الافريقية المسلمة او الاسلامية ، اود ان اؤكد ـ ابتداء وقبل كل شيء ـ رفضي المبدئي التام لكل نزعة عنصرية او تفريقية ، بما في ذلك دعوة الزنجية .

ولكن يبدو لي انه من اللازم ان نتذكر ، حين نتحدث عن مثل هذه الامور ، ان ما حدث في هذا الصدد انما هو نتيجة طبيعية ـ ولحد كبير ـ لانحسار رابطة الاسلام السياسية وقيمه الحضارية والاجتماعية ، وان ذلك قد حدث ، وما زال يحدث ـ مخلّفاً الآثار والثمار نفسها ـ في البلاد والمجتمعات العربية ، حيث شهدنا قيام دعوات تفتيتية وعنصرية كثيرة ، منها : الفرعونية ، والفينيقية ، والبربرية ، ومنها ايضاً دعوات عربية عنصرية المنحى ، جاهلية التوجه ، معادية للاسلام في السر والعلن .

ويقودنا ذلك للنقطة الثالثة المتصلة ، اصلاً ، باعتذار الباحث عمّا وصفه بعدم تمكنه من الفصل بين الاسلام والعروبة .

والذي اود ان اقوله ـ ايجازاً ـ في هذا الصدد هو ان العجز عن الفصل بين العروبة والاسلام ليس مما ينبغي الاعتذار عنه حتى لو كان ممكناً . ثم انه ، على اي حال ، وهم ومحض خيال لا يمكن تصوره نظرياً ، ولا يمكن تحقيقه عملياً ، الا اذا اريد هدم الاثنين معاً . وذلك لأن الوطن العربي القائم اليوم ـ من المحيط الى الخليج ـ انما هو نتاج مباشر لانتشار الاسلام وتوحيده شعوباً اشتاتاً ، كان لكل منها كيان منفصل عن غيره ، ولغة مخالفة للغة سواه ، حتى جاء الاسلام فوحّدها في ظل حضارته ، وجمعها على لغة كتابه . ومنذئذٍ صارت العروبة والاسلام في جميع تلك البلاد وحدة عضوية لا انفصام لها : خاصة وقد تميزت الرابطتان باتساعها لمختلف الملل والاديان ، ومؤاخاتها بين شتى العناصر والاعراق ، ومساواتها بين الناس في الحقوق والواجبات .

٣ ـ محمد السيد غلاب

اود ان اشكد د. يوسف فضل على دراسته القيّمة واشكر السادة المعقبين . ومن المهم ان نؤكد ان الابحاث الاركيولوجية اثبتت ان العناصر الاساسية في افريقيا وهم المصريون والليبيون والبربر والزنوج ، عناصر افريقية اصيلة ، وان العرب الافريقيين ـ في مجموعهم ـ ليسوا بوافدين الى افريقيا، بل هم اصليون فيها . وقد وجد من الكتاب الافريقيين من يقول ان الحضارة المصرية لم تكن افريقية فحسب ، بل كان المصريون زنوجاً .

٤ ـ عوض محمد خليفات

أود ان أعلق على دراسة د. يوسف فضل حسن بأربع ملاحظات :

الاولى : كنت اتمنى من الباحث ان يطنب في الحديث عن الوجود العربي في افريقية قبل الاسلام . فمن المعروف ان العلاقات بين الجزيرة العربية وشرق افريقية والشمال الشرقي منها تعود الى فترة سحيقة موغلة في القدم . وقد اثبتت المخلفات الآثارية والنقوش المكتشفة والمصادر اليونانية (الكلاسيكية) صحة هذا الرأي ، حتى ان المؤلفات اليونانية تشير بوضوح الى ضخامة الوجود العربي في مصر ، وتسمي القسم الشرقي من مصر بالصحراء العربية ، نظراً لكثرة القبائل العربية التي كانت تقطن تلك المنطقة . وعندما فتح الاسكندر المقدوني مصر وجد ان اكبر الجاليات في هيروبوليس كانت الجالية العربية ، مما حدا بالاسكندر ان يعيِّن والياً عربياً عليها .

الثانية : حبذا لو توسع الباحث الكريم في اثر القبائل العربية في نشر الاسلام والثقافة العربية في بعض مناطق افريقية الشرقية ، وكذلك بعض المناطق في شمال افريقية ووسطها . ومعروف ان للقبائل العربية دوراً مهماً وملموساً في تعريب بعض المناطق مثل النوبة والسودان .

الثالثة : اشار الباحث الى دور التجارة في نشر الاسلام في غرب افريقية ، ولكنه لم يتعرّض الى دور بعض الفرق الاسلامية (لا اقصد الطرق الصوفية) مثل الدعاة الصفريين والاباضيين في نشر الاسلام في بعض مناطق افريقية الغربية جنوب الصحراء . فقد ساهم التجار والدعاة من دولة سجلماسة الصفرية في نقل الافكار والمبادىء الاسلامية الى بعض مناطق افريقية وكذلك قام الدعاة والتجار الاباضيون منذ النصف الثاني من القرن الثاني الهجري ـ بعد قيام الدولة الرستمية (١٦٢هـ ـ ٢٩٧هـ) ـ بدور مهم وبارز في نشر الاسلام والثقافة العربية في مناطق مختلفة جنوب الصحراء وخاصة لدى السكان القاطنين في حوض السنغال والنيجر . وتشير المصادر بوضوح الى وجود بعثات تبشيرية اباضية الى بعض الممالك الافريقية في غرب افريقية مثل مملكة غانة وغيرها . وتذكر المصادر التاريخية والجغرافية ان احد ملوك غانة Gaw قد اعتنق الاسلام على يد احد الدعاة الاباضيين . والحقيقة ان كثيراً من القبائل البربرية والافريقية جنوب موريتانيا وفي الجنوب الشرقي منها قد عرف الاسلام عن طريق الدعاة والتجار الاباضيين . ولا تزال تأثيرات الاباضيين ماثلة في بعض المناطق وخاصة ما يتعلق بالطقوس والعادات . وتعدى الاثر الى الفن المعماري في بناء

المساجد ؛ اذ ان بناء المئذنة المدرجة والمحراب المثلث وغياب المنبر في بعض المساجد الموجودة في افريقية الغربية جنوب الصحراء ، يوضح بجلاء الاثر الاباضي في هذا الشأن الذي لا يزال موجوداً عند الاباضية في وادي ميزاب في جنوب الجزائر .

الرابعة: أتمنى لو يشير الباحث الى بعض المظاهر الاجتماعية مثل الطقوس واللباس والعادات ، لأن لها دلالات مهمة في تبيان التأثير المتبادل بين العرب والافارقة . وجدير بالذكر ان المؤلفين العرب القدامى قد اعاروا هذه القضية اهمية كبيرة ، ونجد في كتاباتهم ملاحظات ذكية عن النواحي الاجتماعية لدى السكان المحليين مما يستنتج منه بعض المعلومات عن مدى تأثر كل من الفريقين ببعضهما البعض . وتساعدنا هذه المعلومات في تلمس السبل والطرق التي تؤدي الى تفاهم مشترك بين العرب والافارقة ومن ثم الى تضامن كل فريق مع الفريق الآخر فيما يتعلق بمشاكله وقضاياه المصيرية مثل التحرر والاستقلال ومحاربة العنصرية .

٥ ـ عز الدين عمر موسى

استطيع القول ان موقف الباحث الاساسي قد جعل التجارة وكأنها محرك التاريخ ، فالحديث في البحث وكأن التعريب وانتشار الاسلام يوجدان حيثما كانت هناك تجارة ، حتى اننا لننحي باللائمة على توقفهما على الاستعمار البرتغالي ثم البريطاني والفرنسي اخيراً ، بينما القضية هي ان التجارة جانب واحد من جوانب القضية . فالمشكلة هي اجتماعية فلا بد من دراسة التعريب وانتشار الاسلام ضمن قضية المتغيرات الاجتماعية في مجتمع ما وبغير ذلك سندور في حلقة مفرغة باستعمال مصطلحات المستشرقين ومفاهيمهم . ومن هنا فإنني اسأل لماذا لم يتعرب الساحل الشرقي والتجار عرب بينما تعربت الصحراء الغربية وبعض ساحل السافنا والتجار بربر .

وبشأن تعريب المغرب فإنه لم يتعرب الا في مدنه ولم تتعرب اريافه وبواديه الا مع الموجة الهلالية في القرون الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر وتكفي المقارنة بين ما يقوله البكري في مسالكه وبين ما يقول ابن فضل الله العمري في مسالكه ايضاً . اما عن تجارة الرقيق فأحب ان اقول انه ينبغي ان ينظر اليها في اطارها الاجتماعي التاريخي بلا عقد ورواسب نفسية .

٦ ـ علي ابو سن

اود الاشارة الى الملاحظات التالية :

ـ اكتفى الباحث بالاشارة الى اثر افريقيا في الحضارة العربية بينما اطال في الحديث عن اثر العرب في افريقيا واتمنى ان يهتم الباحثون العرب في الحضارة العربية فهناك الكثير مما يمكن ان يقال في هذا المجال .

ـ لا اتفق مع الباحث ولا مع المعلقين الذين أجمعوا على ان مسألة الرق مسألة مهمة يجب مناقشتها ، لأن مسألة الرق مسألة تاريخية عفى عنها الزمان ، وليست مسألة معاصرة . ان محاولة تصوير مسألة الرق على انها مسألة مهمة يجب مناقشتها تهمل القضية المعاصرة الحقيقية وهي مسألة

احساس الانسان الاسود سواء في افريقيا او في امريكا بنفسه وبكرامته . ان قضية الانسان الاسود في عالم اليوم ترتبط بقضية التفرقة العنصرية وليس بقضية الرق . والانسان الاسود في عالم اليوم تخلص من الحساسية حول لونه واصبح يعتز بكرامته وانسانيته .

ـ فيما يخص عدم رسوخ اقدام الحضارة العربية الاسلامية في اثيوبيا اعتقد ان هذا الامر يعود الى العلاقات الحبشية مع المسلمين الاوائل . وقد وجدت مخطوطة سودانية تثبت ان حديث الرسول الذي يقول فيه « اتركوا الحبش ما تركوكم » كان عظيم الاثر على الحكام المسلمين في تعاملهم مع الحبشة فقد احجم كل الخلفاء والملوك الاقوياء من المسلمين عن غزو الحبشة امتثالاً لهذا الحديث وتقديراً لموقف الاحباش من المسلمين الاوائل . وحينما اراد الخليفة عبدالله خليفة المهدي في السودان غزو الحبشة في اواخر القرن التاسع عشر اضطر الى نشر التفسيرات الطويلة والخطب في المساجد تبريراً لهذا الغزو وكان كل تبريره يدور حول شرح الحديث (اتركوا الحبش ما تركوكم) وكان يقول انه يغزو الاحباش لأنهم في تلك الآونة لم يتركوا المسلمين وشأنهم بل حاربوهم وقاتلوهم .

٧ ـ عبد الملك عودة

إن قيمة الجذور التاريخية تأتي في اطار المراحل التاريخية ، ولذلك فإن المطلوب اليوم هو معرفة ماذا تبقى من هذه الجذور في صورة ايجابية او سلبية ؟ وان نصل بالمناقشة الى معرفة معنى هذه القيم وآثارها في العلاقات العربية ـ الافريقية المعاصرة ، وكذلك فإن المطلوب هو معرفة معنى ما تبقى في القضايا المثارة اليوم في افريقيا : مثل بناء الدولة ، وبناء الامة ، والصراع الدائر بين المسيحية والاسلام ، والتنافس الدائر بين الهيئات والطوائف الاسلامية في افريقيا . . . الخ .

هناك رابطة اثارها واكدها الباحث وهي الرابطة بين العروبة والاسلام ، ولكن اليوم نجد تناقضاً سياسياً واضحاً بين العروبة بمعناها السياسي القومي العلماني وبين الاسلام بمعناه السياسي الديني : وهذا واضح في اتجاهات وآراء الجمعيات الاسلامية المنتشرة في افريقيا ، ولها ذات الموقف ضد الاتجاهات القومية الافريقية والعلمانية .

نريد ان نعرف من هم المسلمون الذين نتحدث عنهم ؟ انه ينقسمون الى شيع وطوائف ومذاهب ، وهناك تنافس شديد او رفض متبادل بين بعض الطوائف الاسلامية . فما هو معنى وآثار ذلك على العلاقات العربية ـ الافريقية ؟

قضية اللغات وكتابتها بالحرف اللاتيني ، هذا ليس من صنع الاستعمار فقط ، فقد حاول الاستعمار في مصر ان يكتب العربية بالحرف اللاتيني وفشل ، ولكن ايضاً حكومة الصومال انضمت للجامعة العربية ثم اصدرت قانوناً بكتابة اللغة الصومالية بالحرف اللاتيني وما زال سارياً حتى اليوم ، وغير هذا من الامثلة وارد في افريقيا .

قضية الرق : تثير آراء عدة ، فمثلاً بعض الافارقة يرون ان الثقافة العربية هي ثقافة

عنصرية شوفينية ، وموضوع الرق اساسي في النظرة الافريقية تجاه العرب . وأنا اسأل لماذا لا نقبل الحقيقة التاريخية ونقول لقد حدث هذا في اطاره التاريخي مثلما حدث عند الآخرين في اوروبا وامريكا . ونقول حالياً نحن لسنا مسؤ ولين عما تم من قبل وما جرى من علاقات واسترقاق . وان المطلوب هو علاقة الاجيال المعاصرة لمواجهة قضايا اليوم والغد .

٨ ـ سمير امين

أود ان اقدم تعليقاً سريعاً حول مشكلة تجارة الرق التي اثارها د. فضل حسن . فإنني اوافقه كلياً في ان الرق هو الرق وليس له لون . فالاعتبارات الاخلاقية عن وجود او انعدام عنصر الانسانية في هذه التجارة اعتبارات غير علمية . ولكن هناك فرقاً كبيراً ـ بل جوهرياً ـ بين تجارة الرق العربي في العصور السابقة للرأسمالية ، وبين تجارة الرق الاوروبي المرتبط بنشأة النظام الرأسمالي .

فكانت التشكيلات الاجتماعية العربية والافريقية غير العربية في العصور القديمة تمتاز بتماثل عميق من حيث مدى نمو القوى الانتاجية واوجه اخرى (ايديولوجية . . . الخ) . وبالتالي لم تكن للتجارة بين العرب والافارقة ومنها تجارة الرق ، تأثير عميق في تغيير انماط الانتاج في كل من التشكيلات العربية والافريقية .

بيد ان هذه التجارة قد لعبت في بعض الاحوال دوراً مهماً ، بل حاسماً في ازدهار الحضارة واقامة الدول وانتشار العقائد الدينية. ولكن لم تؤثر هذه التجارة في تطوير انماط الانتاج تأثيراً حاسماً . فكانت هذه التجارة تتعلق بتبادل سلع ترفية (مثل العاج والذهب وغيره) ولم تشمل التبادل في السلع الاساسية كما هو الحال حالياً في اطار التقسيم الدولي للعمل الرأسمالي .

وهذا بخلاف التجارة الثلاثية بين اوروبا الغربية وامريكا وافريقيا في العصور الاولى لنشأة النظام الرأسمالي العالمي اي عصور المركنتيلية (Mercantilism) ـ فكانت هذه التجارة قد ارتبطت بانشاء انماط انتاج جديدة في امريكا مؤسسة على استغلال العبيد . وقد لعب هذا الانتاج دوراً مهماً في تراكم رأس المال في اوروبا وازدهار النظام الرأسمالي .

وهذا هو الاختلاف الموضوعي بين المثلين والمرحلتين التاريخية المعتبرة . وليس الخلاف في النواحي الاخلاقية . والدليل على هذا الاختلاف هو ان العنصر الاسود في الوطن العربي (غير السودان طبعاً) ليس موجوداً بالنسبة نفسها الموجودة في امريكا الشمالية وجزر الكاريبي والبرازيل .

٩ ـ احمد يوسف احمد

في الواقع انني اريد المساهمة في الحوار الدائر حول مسألة الرقيق ، واريد ان ابدأ بالعبارة التي ذكرها د. عبد الملك عودة ، وهي ما معناه ان الغرض من دراسة الجذور التاريخية هو توظيفها لخدمة الواقع ، ومن هنا منظورنا للمسألة : ما هي آثار موضوع الرقيق على التعاون العربي ـ الافريقي المعاصر؟ ليس الغرض الآن هو مجرد التحقق من تجارة الرقيق كواقعة تاريخية او قياس

حجمها او سياقها الاقتصادي والاجتماعي او بيان الممارسات العربية الخاصة بهذا الصدد ، وانما الغرض اساساً بعد ذلك هو التعرف على آثار هذا كله على العلاقات العربية ـ الافريقية المعاصرة .

ويمكن ان نلاحظ من متابعة ما يكتب ويقال في هذا الموضوع وجود تنوع هائل في الآراء بهذا الصدد . وقد نستطيع الاشارة الى اتجاهات ثلاثة :

الاول ، اتجاه يرى ان هذه الآثار غير موجودة لأن الجوهر الحالي للعلاقات العربية ـ الافريقية هو النضال ضد الاستعمار او التنمية الاقتصادية ، او كما قال الاستاذ علي ابو سن الآن قضية الانسان الاسود . . . الخ .

والثاني ، اتجاه يرى ان الآثار موجودة ولكنها غير حاسمة لأن الاجيال الحالية من الافريقيين لم تشهد ممارسات الرقيق بأعينها ، ولكن المسألة تستغل من بعض القيادات والنخب الافريقية وقت اللزوم لتبرير التباطؤ في خطى التعاون العربي ـ الافريقي .

اما الاتجاه الثالث ، فيرى ان الآثار موجودة وخطيرة ، بل حاسمة بالنسبة لمسار العلاقات العربية ـ الافريقية ، وقد اشير بهذا الصدد الى محاضرة القاه مؤخراً د. اكبر محمد في معهد الدراسات الافريقية في القاهرة ، وهو استاذ امريكي زنجي مسلم للتاريخ المعاصر تلقي درجته الجامعية الاولى من كلية الشريعة بجامعة الازهر ، ويمكن ان نستخلص من محاضرته ابعاداً ثلاثة . الاول ، ان ثمة نزعة عنصرية ولو باللاوعي لدى العرب تجاه الافارقة وقد ساق بهذا الصدد عدة شواهد يمكن بسهولة ان نسوق في مقابلها شواهد مضادة ، والثاني ، ان موضوع الرقيق هذا يستغل في افريقيا ضد العرب اسوأ استغلال ، وهذه مسألة ينبغي ان تؤخذ مأخذ الجد ، وخاصة انه اشار الى استخدام مكثف لوسائل الاتصال الجماهيري في افريقيا في هذا الاتجاه بما في ذلك جملة من الافلام السينمائية المنتشرة في افريقيا والتي تشوه صورة العرب ، والثالث ، ان العرب يبدون عدم اهتمام بمناقشة المشكلة او على الاقل يكتفون بمناقشتها من حيث جانبها النظري (لا رق في الاسلام مثلاً) .

واعتقد ان الآراء السابقة في تنوعها ومع ما يكون لدينا من اختلاف مع بعضها او تحفظ على البعض الآخر تُفضي الى نتيجة مؤداها ان موضوع الرقيق ما زال موضوعاً ملائماً لدراسة العلاقات العربية ـ الافريقية المعاصرة .

١٠ ـ احمد يوسف القرعي

في الدراسة القيمة للدكتور يوسف فضل اشار ـ نقلاً عن مصدر افريقي ـ الى انه عندما بدأ العرب والافارقة نضالهم ضد الاستعمار ، لم يكن هناك ما يجمع الحركتين العربية والافريقية في بدء الامر . واضاف انه لم يسترع نضال الشعب العربي ضد الاستعمار قدراً كبيراً من الاهتمام في اقطار غرب افريقيا واواسط بلاد السودان .

واعتقد ان المصدر الافريقي الذي نقل عنه د. يوسف فضل قد أغفل او تغافل عن حقبة

زمنية مهمة مداها نصف قرن من الزمان ، وهو النصف الاول من القرن العشرين الذي ظهرت فيه ارهاصات المقاومة العربية والافريقية . ورغم ان المقاومة ضد الاستعمار بدأت في افريقيا على مستوى قبلي ورغم ان المقاومة اتسمت احياناً بالمقاومة السلبية ، ورغم ان مقاومة كل اقليم كانت في شبه عزلة عن الاقاليم الاخرى ، الا انني اعتقد ان هناك ما يجمع الحركتين العربية والافريقية خلال هذه الحقبة .

ويتطلب الامر المزيد من البحث التاريخي العميق والشامل لهذه الحقبة ـ النصف الاول من القرن العشرين ـ وليس ادل على وجود تنسيق عربي وافريقي في الكفاح ضد الاستعمار خلال هذه الحقبة من ذكر ما يلي على سبيل المثال :

ـ مؤتمرات الجامعة الافريقية فيما بين ١٩١٩ ـ ١٩٤٥ بين باريس ولندن وبروكسل ولشبونة ونيويورك ومانشستر . وهي مؤتمرات المثقفين والمفكرين الافارقة التي تناولت الواقع الافريقي آنئذٍ . . واعتقد انه بالبحث التاريخي يمكن التأكيد على ان المثقفين والمفكرين العرب في العواصم الاوروبية والامريكية آنئذٍ لم يكونوا بعيدين عن اعمال هذه المؤتمرات .

ـ تأميم شركة قناة السويس عام ١٩٥٦ ، وما أحدثه من صدى افريقي امتد الى الجنوب الافريقي . . ووقعت تحت يدي وثائق بريطانية منشورة تشير الى بيان للمؤتمر الوطني الافريقي الذي يعد اقدم حركة تحرير افريقية (اذ يرجع انشاؤه الى عام ١٩١٢) وقد ايد المؤتمر في بيانه حقوق مصر في التأميم وناصرها ضد المخطط الاستعماري ، قبل وقوع العدوان الثلاثي على مصر .

١١ ـ ابراهيم نصر الدين

الواقع يشير الى انه يمكن الاستفادة من واقع الخبرة التاريخية للعلاقات العربية ـ الافريقية في تدعيم مسار العلاقات العربية ـ الافريقية الراهنة .

وإجمالاً يمكن القول بأن هناك ثلاثة دروس مستفادة نوجزها فيما يلي :

ـ ان الظرف التاريخي ، والوضع الاقتصادي ، فضلاً عن الموقع الجغرافي للممالك والسلطنات الاسلامية العربية في بداية عهد الاسلام ، قد فرض توزيعاً للادوار بين هذه الممالك والسلطنات العربية في علاقاتها بافريقيا . فسلطنة عمان ، ونظراً لخبرة شعبها في شؤون ارتياد البحار ، فضلاً عن عدم قدرتها في المساهمة في الفتوحات الاسلامية شمالاً نتيجة لظروف جغرافية قد اتجهت جنوباً نحو شرق افريقيا . ومصر بحكم وضعها الجغرافي ، وكونها دولة مصب لنهر النيل قد اتجهت الى منطقة حوض النيل ودعمت علاقاتها بها . والمغرب بحكم موقعها ، فضلاً عن الطبيعة الصحراوية لبيئتها ، ومناشط سكانها قد اتجهت الى غرب افريقيا .

وقد قام الازهر بدور في التثقيف والوعي الديني للافريقيين من خلال اروقته الافريقية كما شكلت مكة قبلة روحية تربط المسلمين الافارقة بها . الا يعني ما تقدم ان هناك امكانية لتوزيع

ادوار بين الاقطار العربية في علاقاتها الحالية بافريقيا في اطار من تنسيق مشترك تحت مظلة الجامعة العربية !

ـ يلاحظ ان توجهات العرب المسلمين في بداية عهد الاسلام نحو الشمال كان يغلب عليها طابع الفتوحات العسكرية لحماية الدولة الاسلامية الوليدة . اي ان الخطر كان يأتي من الشمال، في حين ان توجهات العرب المسلمين نحو الجنوب (افريقيا) كان يغلب عليه الطابع السلمي . والذي لا شك فيه ان مثل هذا الوضع ما زال قائماً في المرحلة الراهنة . مما يعني ان نقطة الخطر الرئيسية على المنطقة العربية تأتي من الشمال .

ـ يلاحظ ان عنف الضربات الاستعمارية في افريقيا كان موجهاً حيثما توجد ممالك وامارات اسلاسية افريقية ، فلقد استخدم ضدها اقصى درجات العنف العسكري . اي ان الامن العربي ليس مهدداً من افريقيا بقدر ما هو مهدد من الشمال بصورة مباشرة ، ومن مطامع دول الشمال الاستعمارية في افريقيا بصورة غير مباشرة . وبهذا فإن بُعد الامن يجب ان يحتل موضعه المناسب في اطار التعاون العربي ـ الافريقي .

١٢ ـ عبد القادر زبادية

الواقع ان بحث الموضوع بهذه الصيغة (صيغة سرد الحوادث والوقائع) قد صدرت فيهكتب كثيـرة حتى الآن ، وقد بدأ فيه غيرنا في بداية هذا القرن ، ثم اصبح في الخمسينات والستينات معروفاً بشكل واسع نسبياً حتى لدى كثير من المثقفين العرب . ولذا فقد كان بودي لو كان بحث د. فضل تحليلياً يتناول مثلاً جوانب كثيرة تختص بالطرق المؤدية الى كيفية الاستفادة من هذه المعطيات التاريخية الواسعة والناصعة في علاقاتنا العربية ـ الافريقية ، ولكن عرض الموضوع بهذا الشكل يشير الى تخلفنا في موضوع اصبح من البديهيات لدى غيرنا رغم انه يهمنا كثيراً بالنظر لصلاتنا الحضارية الطويلة باخواننا في افريقيا ولضخامة تراثنا الحضاري المشترك معهم .

وما دام البحث قد جاء بهذه الصورة ، فإني اقتصر على ان الفت نظر الباحث الى اهمية الدقة في بعض العبارات والحقائق الواردة في دراسته بصورة خاصة ، وهي :

ـ نشأة تمبكتو (القرن ١١م) مسألة يجب التثبت منها ، وهناك مصادر كثيرة حول هذا الموضوع .

ـ طرق التجارة من بلدان المغرب العربي نحو السوادين في جنوب الصحراء ؛ ان تحديد عدد هذه الطرق او المسالك بأربعة فقط ، امر يحسن بالباحث اعادة النظر فيه ، فهناك دراسات عديدة في هذا الموضوع ، وهي وان كانت لا تتفق في العدد الصحيح لهذه المسالك الكثيرة الا انها تتفق في ان هناك عدداً اكثر من اربعة بكل تأكيد .

ـ المتعارف عليه اكاديمياً ان فترة الجهاد (هي تلك الانتفاضات الاصلاحية في القرنين ١٨ ـ ١٩) وتشمل ايضاً خلافات القادرية والتيجانية ، اما الحركات الاخرى مثل حركة سامـوري

توري وغيرها مما اشار اليها الباحث في ورقته ، فتسمى بحركة المقاومة وليس الجهاد، وهي كانت ضد الاستعمار الاوروبي .

ـ تجارة الرقيق ، يجب في نظري ان نقف منها موقف الشاعر بالذنب ، وهو لم يرتكب هذا الذنب ، فالعبودية مارستها كل الشعوب على نفسها وعلى غيرها في مراحل تاريخية معينة ، ولعل للعرب ميزة خاصة هنا هو ان نظام العبودية لديهم كان فيه من الطابع الاجتماعي والعائلي ذي الصبغة الانسانية جوانب عديدة ، اذا قورن ذلك بما مارسته شعوب اخرى يكون احسن بكثير ، وقد جاءت تجارة الرقيق عبر المحيط الاطلسي التي مارسها الاوروبيون بعد العرب لتعطي اسلوباً من الفظاعة لا مثيل له .

ـ ذكر الباحث ان الصلة ضعفت بين بلدان المغرب العربي وبين افريقيا جنوب الصحراء بعد احتلال شمال افريقيا والانتصار الفرنسي في بلدان المغرب ، واريد ان اشير هنا الى الجيش الفرنسي الخاص (جيش الجمال السريعة) الذي مارس قطع تجارة القوافل بعد انتهاء الحرب مع الامير عبدالقادر الجزائري مباشرة وكذلك كل الصلات الاخرى لبلدان المغرب مع اخوانهم الافارقة ، بالرغم من ان كلا الطرفين وقعا تحت استعمار واحد ، كما اريد ان اشير ايضاً الى مرسوم الحاكم العام Ponty بونتي الذي اصدره في سنة ١٩١١ والقاضي بمنع تداول اللغة العربية نهائياً حتى في المحاكم الشرعية في السنغال وبلدان السودان الغربي الاخرى .

١٣ ـ طاهر حمدي كنعان

لي ملاحظة على دراسة د. يوسف فضل حسن فقد جاء في مقدمة دراسته « في الجاهلية نبغ بعض الافارقة الذين استقروا في جزيرة العرب في قول الشعر مثل عنترة بن شداد . وتعطي حياة عنترة مثلاً حسناً للمعاناة التي يجدها الموالي قبل ان ينصهروا في المجتمع » . يبدو لي انه من المجانب للدقة وصف عنتره بأنه « افريقي استقر في جزيرة العرب » ، اذ المعروف انه من اب عربي وام من الرقيق . ومشكلته ان اباه العربي لم يساوه بابن من زوجة حرة . كما انه من غير الدقة اعتبار ذلك مثالاً على « معاناة الموالي قبل ان ينصهروا » . فعنترة ليس « مولى » ، فالمولى هو الذي يرتبط بالقبيلة بالولاء ، وقد انتشر هذا المفهوم بعد الاسلام بعد لجوء الشعوب المفتوحة الى الاسلام واعلان افرادها الارتباط بالولاء بهذه القبيلة او تلك . اما عنترة فكان ابن القبيلة الاصيل ولكنه لم يكن حراً الى ان طلب منه ابوه شداد الدفاع عن القبيلة ضد الغزو ، فاحتج عنترة بقوله : « العبد لا يحسن الكر ، وانما يحسن الحلب والصر » ، عند ذلك اعلن ابوه حريته بقوله « كرّ وانت حرّ » .

١٤ ـ يوسف فضل حسن يرد

أثار الاخوة كثيراً من النقاط التي تجد مني كل تأييد ، وانني سعيد جداً بتعليقاتهم .

ـ احب ان اؤكد انني سعيت قدر الامكان الى التقيد بخطة الدراسة التي طلب مني مركز دراسات الوحدة العربية اتباعها . . وعليه لم يكن من الميسور معالجة كل القضايا التي تمس جذور

العلاقات العربية - الافريقية او التعرض لها في تفصيل ، وكان علي ان اختار منها ما يمس حاضر العلاقات او ما يصلح نواة للبناء عليه لتشييد جسور من التعاون .

- ومن هنا كانت اهمية التعرض لدراسة قضية الرق بحسبانها احدى القضايا التي تستغل ضد العرب من وقت لآخر ، كما ان بعض صورها لا يزال يعكر صفو تلك العلائق .

- يسأل كثير من المتحدثين عن الاسباب التي منعت انتشار الاسلام والثقافة العربية على الساحل الحبشي مثل ما حدث في سودان وادي النيل . والرد على هذه النقطة في ايجاز : (أ) هو ان المسلمين لم ينزِّلوا ارض الحبشة بمنزلة ارض الجهاد وظلوا يرعون العلائق الطيبة التي ابداها الاحباش نحو المهاجرين الاوائل من المسلمين ويحافظون على روح حديث النبي (ص) « اتركوا الحبشة ما تركوكم » . وعليه لم يسع المسلمون لمحاربة الاحباش الا في ظروف قاهرة ومحدودة ؛ (ب) ظلت الحكومة الحبشية وهي ترعى الكنيسة المسيحية تولي امر انتشار الاسلام عناية فائقة ، وقد وضعت كل العراقيل ضد انتشاره ، وفرضت على المسلمين الجزية ،وحرمت عليهم اقتناء السلاح او العمل في وظائف الدولة ، وهذه كانت عوامل غير مشجعة لاعتناق الاسلام كما ان ملوك الحبشة سعوا بكل الطرق لنشر المسيحية بين مواطنيهم ؛ (ج) كان عدد من هاجر من العرب قليلاً نسبياً ، اذ كان جلهم من التجار والعلماء ، ولم يكن عدد المهاجرين من عامة العرب كبيراً ، مثل ما حدث في الشمال الافريقي او سودان وادي النيل ؛ (د) وفوق ذلك حالت الهضبة الحبشية دون توغل المسلمين الى تلك المنطقة الجبلية وعليه ظلوا حبيسي الساحل حتى تمكن القالا من التوغل فيها ابان توسعهم وتمكنوا من نشر الاسلام .

- لم اسع للفصل بين العروبة والاسلام في هذا البحث ، بل اكدت انه من المتعذر دراسة الاثر العربي في هذه العلائق دون ذكر الفاصل الديني ، اذ الاسلام والعربية متداخلان . فاللغة العربية هي وعاء العقيدة الاسلامية ، ولغة القرآن والعبادة ، والعرب هم حملة الرسالة الجديدة ، كما ان الاسلام هو السند الروحي والفكري للثقافة العربية .

- تشكل التجارة عاملاً مهماً في انتشار الثقافة العربية (والاسلام) في القارة الافريقية بعامة وفي بلاد السودان بخاصة لاسباب كثيرة . فقد كانت التجارة الركيزة الاولى للعلائق العربية - الافريقية قبل ظهور الاسلام ، ولما جاء الاسلام ازدادت دائرة الاستفادة من ذلك المنشط الاقتصادي . وكان التجار لما لهم من معرفة وخبرات بالمجتمعات المجاورة للوطن العربي والعالم الاسلامي ، وهم الرواد . ولما دخلوا تلك المجتمعات التي لم يبلغها الاسلام بعد ، جمعوا بين العمل التجاري ونشر العقيدة الاسلامية . وكان عملهم هذا رأس الرمح لولوج المؤثرات العربية الاسلامية من تلك المناطق . ففي اول الامر شاركوا المواطنين السكن وخالطوهم مصاهرة فبدأ نشر الاسلام على هذا النسق السلمي . ولم يكن دخول الاسلام في المناطق الواقعة جنوب الصحراء نتيجة حرب الا في ما ندر ، وتبع ذلك ازدياد في عدد المهاجرين من العلماء ورجال الطرق الصوفية والقبائل البدوية من البربر وبعض العرب . وكانت تلك التجارة تقوم على تبادل المنفعة بين الطرفين اذ كان مستوى الفئتين من التجار المسلمين وغيرهم من الافارقة في مرحلة متقاربة من التطور التقني .

ـ اما ما جاء على لسان د. عوض خليفات فاؤ كد له ضرورة الاهتمام بالوجود العربي في افريقيا قبل الاسلام . كما انني لم اهمل دور القبائل العربية في افريقيا ، اذ ان الهجرة العربية من البدهيات التي لا جدال حولها . وبخصوص غرب افريقيا فإنني اتفق معه على اهمية الخوارج في بعض المناشط . ولكن لا بد من ذكر ان الاثر الصوفي جاء متأخراً اذ ان التصوف ذاته لم يصبح ظاهرة مقبولة الا بعد القرن الثاني عشر ، بعد تجربة الامام الغزالي ومن ثم اعترف به عامة المسلمين .

الفصل الثاني

الاسلام وافريقيا

عز الدين عمر موسى

مقدمـــة

تواجه الدارس لقضية الاسلام وافريقيا في مثل هذه الندوة صعوبات كثيرة تتعلق بمخطط الموضوعات وتداخلها ، وغموض المصطلحات واستعمالها في ترادف غريب مع تناقضها ، ومفاهيم الدارسين ومناهجهم التي كثيراً ما تتأثر بأهدافهم المرتجاة ، وذلك عندما يلجون الموضوع بتصورات مسبقة ، فيجمعون الحقائق التي تناسب تلك التصورات وتدعمها ويطرحون جانباً ما يتعارض معها .

اولاً : المصطلحات ومدلولاتها

إن كلمات « عرب » و« افارقة » و« اسلام » من المصطلحات التي يكثر تداولها في دراسة العلاقات العربية ـ الافريقية والحديث عنها . ولكن استعمال هذه المصطلحات يشوبه لبس كبير وغموض كثير ، مما يؤدي الى خلط في المفاهيم وبالتالي الى تشويه الاهداف ومسارها ، فلا يتبين المرء السلبيات والايجابيات في هذه العلاقات . ولهذا لا بد من توضيح مدلول هذه المصطلحات من خلال الخط التاريخي العام لتطور العلاقات «العربية ـ الافريقية» ضمن المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي اضفت على تلك المصطلحات مدلولات خاصة بكل بيئة حسب الظروف التاريخية .

إن الغالب على ابحاث الدارسين وتصريحات السياسيين وكتابات الاعلاميين : « عرباً » و« افارقة » هو استعمال عبارة « العلاقات العربية ـ الافريقية» حتى ان منظمي هذه الندوة ليطلقون عليها عنوان « العرب وافريقيا » . فكأن للعرب وجوداً مستقلاً عن افريقيا او ان هنالك

افريقيا من دون عرب[١] . ومهما حاول المرء تبرير هذا التفريق بين « العربية » و« الافريقية » فلن يستطيع ان يتجنب الوقوع في واحد من محاذير ثلاثة ، تقود كلها الى خلط في المفاهيم والتصورات ، وبالنتيجة تكرّس السلبيات وتجانب الايجابيات في هذه العلاقات المسماة بالعربية ـ الافريقية . وهذه المحاذير تتصل بالمقوّمات التي يرتكز عليها التفريق بين المصطلحين عند من يذهبون الى هذا الرأي عن دراية ، لأهداف خبيثة ، او مجاراة بلا تفكر وتدبُّر عند ذوي النيات الطيبة . وكيفما كان الحال فالمحصلة واحدة ، والنتيجة واحدة وهي : تقويض العلاقات « العربية ـ الافريقية » عن حسن نية عند هؤلاء وتخطيط مسبق عند اولئك . واذا حاول المرء استجلاء اسباب هذا التفريق بين المصطلحين لا يجد غير واحد من ثلاثة احتمالات : إمّا سبب عنصري وامّا لغوي وإمّا ثقافي .

إن اصحاب المفهوم العنصري يفترضون ان العرب ساميون والافارقة حاميون . وان النظرية العنصرية التي راجت في اوروبا في القرن التاسع عشر الميلادي قد فقدت مقوماتها العلمية البيولوجية منذ زمن طويل ، وفقدت سلطانها السياسي مع انهيار النظامين النازي والفاشي ، ولم يعد لها وجود الاّ في كيانات مريضة مضموناً ، ذات سطوة عسكرية ظاهرياً ، مثل الكيانين العنصريين في اسرائيل وجنوب افريقيا . واستمرار الكيانين مرهون بالدعم الخارجي من قوى الامبريالية العالمية بوسائل متعددة ومختلفة .

ففضلاً عن كل هذا فإن العرب اليوم يرجعون الى سلالات بشرية متعددة وأجناس شتى . كما ان افريقيا القارة قد عرفت العرب منذ عهد قديم . وقد تفاعلت العناصر البشرية في جزيرة العرب وافريقيا الجغرافية قبل الاسلام وبعده . وامتزجت دماء هذه العناصر بصورة يصعب في كثير من الاحوال التمييز بين من كان اصله سامياً عمن كان اصله حامياً . ويكفي دلالة على هذا القول ثلاث مسائل :

---

(١) انك لتجد هذا التفريق حتى لدى القائمين على امر الدراسات الافريقية في القارة نفسها ، مع تفاوت في درجات الاستعمال . انظر الابحاث المقدمة الى مؤتمر المعاهد والمراكز الافريقية ودراسات الثقافة الافريقية الذي عقده في الخرطوم معهد الدراسات الافريقية والآسيوية التابع لجامعة الخرطوم ، بالتعاون مع رابطة الجامعات الافريقية ، ونشرت في :

Ahmad M. Nasr and Mahasin A. Haj Al-Safi, eds., *African Studies in Africa* (Khartoum: Khartoum University, 1981), especially pp. 48-49, 83-84, 91-92 and 94.

ولا تتضح الرؤ ية الا في معهد الدراسات الافريقية والآسيوية في جامعة الخرطوم . الا ان مدير المعهد عندما قدم ورقته التي تتناول دور المعهد في الابحاث عن السودان وافريقيا ، استبدل كلمة « آسيا » « بالشرق الاوسط » (المصدر نفسه ، ص ٢٥) .

وبدأت منظمة اليونسكو برؤ ية واضحة عندما خططت لكتابة تاريخ افريقيا فجعلته قارياً . ولكن اليونسكو نفسها عندما خططت لاستعمال اللغات الافريقية ، جنح المنظمون الى مصطلح « الافريقية » محددينها جغرافياً بما وراء الصحراء ، انظر :

United Nations, Educational, Scientific and Cultural Organization [UNESCO], *African Languages*(Bamaco, Mali: UNESCO, 1979).

أ - ان احدى النظريات عن اصل الساميين تقول بأن مهدهم كان القرن الافريقي ، وذلك اعتماداً على العلاقات العريضة بين الساميين والحاميين[٢] .

ب - كان البحر الاحمر وبوابة سيناء ، قبل الاسلام وبعده ، قناتين لانتقال السكان من الجزيرة العربية الى القارة الافريقية او من هذه الى تلك حسب الظروف التي قد تستوجب الهجرات . ومع الايام وتواليها اكتسبت حركة السكان تلك ابعاداً اقتصادية وسياسية وثقافية واستيطانية خاصة في هجرة العناصر « العربية » الى مناطق افريقيا الشرقية على امتداد الساحل الغربي للبحر الاحمر وشواطىء القرن الافريقي الى زنجبار . ونتيجة لهذه الصلات اكتسبت الحبشة لغاتها وثقافتها السامية ، وقامت مدن تجارية في القرن الافريقي ازدهرت في الاسلام مثل بتى ومند وبساسة وزنجبار وكلوة ومقديشو وويب وام واوزي . ونسبة لعمق الصلات يرى بعض الدارسين ان تاريخ الاسلام في شرق افريقيا ينتمي الى دراسة تاريخ المحيط الهندي اكثر منه الى دراسة التاريخ الافريقي[٣] . ولهذا ليس بمستغرب ان تحاول الحبشة بسط سلطانها على جنوب غربي الجزيرة ، كما في حملة ابرهة ، او ان تكون اول هجرة للمسلمين الى الحبشة وذلك عندما ضاقت بهم الارض بما رحبت في مكة .

ج - ان تراث كثير من الشعوب « الافريقية » غير الناطقة بالعربية او المستعربة المتناقل كتابة او المتداول شفاهة ، رجّع اصل هذه الشعوب الى الشرق عامة او الى الجزيرة العربية خاصة . فمن النوع الاول حكام غانا[٤] وسنقى[٥] ودويلات الهوسا « المدينية » السبع[٦] . ومن النوع الثاني المحس المستعربة في وسط السودان الحديث[٧] والكنوريون في كانم وبرنو[٨]

---

(٢) Philip Khûri Hitti, *History of the Arabs from the Earliest Times to the Present*, 10th ed. (London: Macmillan; New York: St. Martin's, 1970), p. 14.

(٣) انظر : John Spencer Trimingham, *Islam in East Africa* (Oxford: Clarendon Press, 1964), p. 14.
وعن الدويلات المدينية انظر : المصدر نفسه ، ص ٢ - ١٨ .

(٤) محمود الكعتي ، **تاريخ الفتاش** ، باعتناء هوداس ودي لافوس (باريس : ١٩١٢) ، ص ٤١ - ٤٢ ، والسعدي ، **تاريخ السودان** ، باعتناء هوداس (باريس : ١٨٩٨ - ١٩٠٠) ، ص ٩ . انظر ايضاً :
Ch. Monteil, *La Légende du Quagadou et l'origine des Soninkes* (Dakar :1953), pp. 369-382.

(٥) السعدي ، المصدر نفسه ، ص ٤ - ٥ ، والكعتي ، المصدر نفسه ، ص ٢١٩ - ٣٢١ (الملحق) .

(٦) انظر مناقشة الروايات المتداولة عن تأسيس « Baye Jida » وابنائه لهذه الدويلات في :
A. Smith, «Some Considerations Relating to the Formation of States in Hausaland,» *Journal of the Historical Society of Nigeria*, vol. 3 (1971).

(٧) إن المحس في منطقة محافظة الخرطوم وما جاورها الآن ، لا لغة لهم الا العربية فأصولهم نوبية وهم سكان المنطقة الاصليون ، ولكنهم الآن يدعون الانتساب للأوس والخزرج .

(٨) لقد جمع التقاليد المتناقلة كل من بالمر وارفوي ، انظر :
Herbert Richmond Palmer, *The Bornu, Sahara and Sudan* (London: J. Murray, 1936); Palmer, *Sudanese Memoirs*, 3 vols. (Lagos: Government Printer,1928), and Yves-François Marie-Aimé Urvoy, *Histoire de l'empire de Bornou*, mémoires de l'Institut français d'Afrique noire, 4 (Paris: Larose, 1949).

والبربر عامة[٩] حتى ان صنهاجة الصحراء لتعتز بنسبها العربي الحميري وتقول انها تبربرت بالمجاورة[١٠] . فلو ان ادعاء الانساب الشرقية عامة والعربية خاصة جاء نتيجة الاسلام فلم يدَّع اغلب هؤلاء انساباً قرشية الا في القليل النادر مثل الجعليين في سودان وادي النيل[١١] والفلانيين في حزام السافنا الافريقي[١٢] . ومن المفيد ان يتذكر المرء ان اغلب هذه الهجرات حسب الروايات المتداولة قد حدثت قبل الاسلام . ولكن هجرة الجماعات العربية الى افريقية مع الاسلام قد اخذت ابعاداً لغوية سواء في ارض الخلافة او خارجها . فهل ترجع محاولة التفريق بين « العرب » و« الافارقة » الى هذا البعد اللغوي؟

يتضح تهافت الافتراض بأن العرب هم الذين يتكلمون اللغة العربية بمجرد القاء نظرة على الخارطة اللغوية لدول الجامعة العربية ، والتي يفترض انها تنتمي الى امة واحدة هي الامة العربية ، والخارطة اللغوية للدول « الافريقية » والتي يفترض انها لا تنتمي للامة العربية .

إن الناظر في الخارطة اللغوية لدول الجامعة العربية يجد فيها جزراً لغوية في محيط اللغة العربية . وحسبك امثلة من دول الصومال والسودان والجزائر والمغرب وموريتانيا . وبعض هذه الجزر قد تكون في وسط هذه الدول او في تخومها . والناظر نفسه يجد في بعض الدول التي تعتبر « افريقية » غير عربية جماعات تتمركز في مكان واحد ولغة المولد فيها هي العربية . كما هو الحال في تنزانيا واثيوبيا والنيجر وعرب الشوا في ولاية برنو في نيجيريا وبنو حسان الهلاليين في منعطف نهر النيجر في تخوم الصحراء حول تمبكتو في مالي .

ومما يدل على ضعف التفريق بين « العرب » و« الافارقة » على اساس لغوي ان تجد لغة المحادثة والمواصلة بين مختلف المجموعات « الأثنية » المتعددة في قطر « افريقي » غير « عربي » مثل تشاد ، هي اللغة العربية العامية .

وبالاضافة الى هذا لقد كانت اللغة العربية في كثير من المناطق ، المسماة الآن بالافريقية ، هي لغة الادارة والثقافة والتعليم والتجارة . وكان الحرف العربي يستعمل في كتابة اللغات المحلية . وعلى الرغم من ان الحرف اللاتيني قد بدأ يحل محل الحرف العربي في الوقت الحاضر ، فإن كثيراً من « الافارقة » الذين لم ينالوا تعليماً غربياً لا يزالون يستعملون الحرف العربي .

---

(٩) انظر الآراء المختلفة حول هذه القضية ومناقشتها في : ابو زيد عبد الرحمن بن محمد ابن خلدون ، كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في ايام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الاكبر ، ٧ ج (القاهرة : بولاق ، ١٢٨٤هـ) ، ج٦ ، ص ٧٩ - ٩٧ .

(١٠) الحلل الموشية .

(١١) محمد عوض محمد ، السودان الشمالي : سكانه وقبائله (القاهرة : لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ١٩٥١) ، ص ١٦٦ .

(١٢) تختلف الروايات في ذلك ، وقد أوردها في : انفاق الميسور ، ص ٢٢٥ - ٢٢٦ . ومع اختلافها فإنهم يذهبون على الاقل الى اصل عربيتهم بالمصاهرة .

واعداد مثل هؤلاء كبيرة خاصة في حزام السافنا . وهذه اللغات التي تستخدم الحرف العربي قد تأثرت بالنحو والصرف واوزان الشعر العربي . وهذه اللغات هي اوسع اللغات انتشاراً في افريقيا بالاضافة الى العربية وحسبك مثالاً اللغتان الهوسية والسواحلية . فالاولى تكاد ان تكون لغة التخاطب في جميع غرب افريقيا وعلى امتداد حزام السافنا من المحيط الاطلسي الى البحر الاحمر . والثانية هي لغة التخاطب في شرق افريقيا ولاسيما في المناطق الساحلية .

ولم يتبدل هذا الوضع الا في هذا القرن عندما خضعت القارة الافريقية للاستعمار الاوروبي وفرض كل مستعمر لغته في الادارة والتعليم والتجارة . غير ان لغة المستعمر ظلت ، في الغالب ، لغة التفاهم والتواصل بين الصفوة المتعلمة تعليماً غربياً على اختلاف لغات مولدهم . ولكن العامة في كل قطر ظلت تستعمل اللغات المحلية في اغلب الاحيان . وهكذا انقسمت القارة الافريقية ظاهرياً الى قسمين : شمال الصحراء حيث تسود العربية بين الصفوة والعامة وجنوب الصحراء حيث تسود اللغات الاوروبية ، ولكن بين تلك الصفوة « المتغربة » . وعلى هذا فمن الخطل النظر الى افريقيا شمال الصحراء كعربية وجنوبها كافريقي على اساس لغوي .

ومن هنا جاز القول بأنه ليس هناك ما يبرر تقسيم افريقيا الى شمال الصحراء وجنوبها عنصرياً ولغوياً . ومن هنا فقد المقوم الثقافي الذي يبرر ذلك التقسيم اهم مرتكزاته ، ذلك لأن حركة السكان كانت مستمرة في اكثر ارجاء القارة، وتبع ذلك تمازج بشري وتلاقح لغوي وفكري وديني واقتصادي واجتماعي . وخاصة ان المحيط العربي كان حلقة وصل بين جنوب الجزيرة العربية وشرق افريقيا ، كما كانت الصحراء الرابط بين شمالها وجنوبها ، فلم تكن الصحراء الافريقية ، ومنذ ايام اليونان ، حاجزاً بين المنطقتين(١٣) . بل ان مناطق افريقيا شمال الصحراء وجنوبها ومناطق القرن الافريقي وشرق افريقيا تكاد ان تمثل وحدة حضارية توثقت عراها بانتشار الاسلام او التأثر به وباللغة العربية . وكان هذا هو الحال الى ان خضعت القارة الافريقية للاستعمار الاوروبي ، ومعه وبه تفاوتت درجة قبول الحضارة الاوروبية وتمثلها ، وذلك ليس في افريقيا شمال الصحراء وجنوبها فحسب ، بل ان ذلك القبول لتجده متفاوتاً مختلفاً في مناطق افريقيا جنوب الصحراء ولاسيما في غرب افريقيا .

ويدل على الشعور بوحدة القارة الثقافي الحضاري ، قبل الاسلام وبعده ، ان بعض علماء الدراسات عن تاريخ مصر الفرعونية يرجعون عظمة مصر في تلك الفترة الى انها تمثيل لتيارات

---

(١٣) عن ايام اليونان ، انظر :
Rhys Carpenter, « A Trans- Saharan Caravan Route in Herodotus,» *American Journal of Archeology*, vol. 60 (1956), pp. 231-242.

امّا عن الطرق التجارية عبر الصحراء منذ قيام الخلافة الاسلامية ، فإن كتب الجغرافيين العرب زاخرة بالمادة عنها . وبعض الدراسات عنها اصبحت حقيقة مسلماً بها لا تحتاج الى اثبات .

اصلية كانت في القارة الافريقية . ويذهب الشيخ انتا ديوب (Anta Diop) ، منذ الاربعينات ، الى ان الحضارة المصرية القديمة انما هي وبالتأكيد حضارة افريقية المضمون والمظهر ، وان قدماء المصريين افارقة(١٤) . وعلى الرغم من ان ابحاثه منذ الخمسينات قد تركزت حول افريقيا السوداء(١٥) ، الا انه ظل يقول بوحدة القارة الجغرافية حضارياً(١٦) ، ومن ثم ذهب الى ضرورة وحدة القارة سياسياً في وضع فدرالي كحل شامل لمشاكل القارة المعاصرة(١٧) .

من كل هذا يتبين ان التفريق بين العرب والافارقة لا يقوم على اسس علمية موضوعية لا من العنصر ولا من اللغة ولا من الثقافة . ولهذا فإن الاستمرار فيه مضر بالعلاقات ضرراً بليغاً بما يشيد من حواجز نفسية تخدم الخيال المريض والاهداف الخبيثة والجهالة العمياء . ويوازن هذا خطر استعمال لفظي العروبة والاسلام استعمالاً مترادفاً متلازماً ، اذ يخلق شحنات عاطفية سلبية تفرق ولا توحد ، وتضفي ضباباً كثيفاً على المصالح المشتركة لشعوب القارة التي تحتاج الى التعاون والتعاضد لا التنافر والتصادم .

ويتضح ان العروبة والعربية والاسلام ليست بمصطلحات متطابقة ولا متماثلة . وينبغي الّا تستعمل استعمالاً مترادفاً متلازماً . وهكذا يتبيّن خطأ من يذهبون الى ان افريقيا شمال الصحراء عربية مسلمة وجنوبها « افريقي » او « زنجي » اسود ووثني العامة ونصراني الصفوة المتعلمة تعليماً غربياً في الغالب الاعم . ولعل ضعف الاسس التي قام عليها التفريق بين العرب والافارقة وافريقيا شمال الصحراء وجنوبها من الاسباب الاساسية التي ادت الى انحسار موجة فلسفة الزنجية او النجريتية(Nigeritude) التي اكتسبت اهمية خاصة مع ليوبولد سنغور ، ومن ثم تحول الناس ، في بحثهم عن الذات ، الى حركة جغرافية سياسية ثقافية شاملة موحدة للقارة في شكل البحث عن الشخصية الافريقية(African Personality) مع نيكروما ، وتطورها الى الحركة « الافريقية » (Africanism) ثم الجامعة الافريقية (Pan-Africanism) مع نيكروما نفسه وموديبوكيتا وسيكوتوري(١٨) . ومما ساعد على هذا التطور عاملان :

---

(١٤) قدم انتا ديوب اطروحة بهذه المقولة الى جامعة باريس سنة ١٩٥١ ورفضت ولكنها نشرت في سنة ١٩٥٥ بعنوان «Black Nations and Culture» ثم نال شهادتي دكتوراه في سنتي ١٩٦٠ و١٩٦٩ .

(١٥) نشر انتا ديوب عدة ابحاث في هذا الموضوع اهمها :

Cheikh Anta Diop, *TheCulturalUnity of Black Africa,* (1959), and Pre-Colonial Unity of Black Africa, (1960).

(١٦) من اهم استنتاجاته بهذا الخصوص مقولته بأن اللغات الافريقية تنتمي الى اسرة اللغة المصرية الفرعونية ، انظر بحثه :

Diop, *The Gentic Kingship of Pharonic Egyptian and African Languages,* (1977).

(١٧) انظر المقابلة المطولة التي اجريت معه في :

Afriscop, (February 1977), pp. 4-75, especially p. 7.

(١٨) عن هذه التطورات انظر :

Colin Legum, *Pan-Africanism: A Short Political Guide* (London: Greenwood Press, 1962).

ـ ان العروبة في مفاهيمها القومية قد بعدت عن العنصرية واصبحت اسسها ثقافية لغوية تضم اعراقاً شتى فيهم الابيض والاسود وما بينهما من الوان[19] واكتسبت مضامين اجتماعية وتحررية ولاسيما مع دور ناصر في حركة القومية العربية وحركات التحرر الافريقية .

ـ إن فكرة الزنجية او النجريتية (Nigeritude) قد نشأت في غرب افريقيا وفيها تحولت نحو الافريقية ثم الجامعة الافريقية ، ومن هنالك وفدت الفكرتان الاخيرتان الى شرق افريقيا بعد الاستقلال[20] . وهذا يدل على ان فكرة الزنجية او النجريتية انما كانت ردة فعل للاستعمار الغربي وتجارة الرقيق عبر المحيط الاطلسي اكثر من كونها ردة فعل لما يدعى بالهيمنة العربية الاسلامية وتجارة الرقيق العربية عبر الصحراء او المحيط العربي . فلا غرو بعد هذا ان يذهب سيكوتوري الى ان « النجريتية » (Nigeritude) انما كانت وسيلة ، ولا تزال وسيلة فقد كانت طريقاً للاتحاد ضد الاستعمار ، ولكن بعد نيل شعوبنا لسيادتها اصبحت « النجريتية » دعوة تقسيم وتفرقة تخدم مصالح الامبريالية وتضعف « الجبهة المناهضة للاستعمار »[21] .

مع ان هذا التفريق بين المصطلحات والتمييز بين مدلولاتها يمكن القبول به والركون الى سلامته ، الا ان بعض الدارسين للعلاقات « العربية ـ الافريقية » لا يزالون يصرون على مواقفهم في التفرقة بين افريقيا : عرباً وافارقة او مسلمين ونصارى واهل ديانات تقليدية (Tradi- tional Religionalists) . وخير ما يصور هذا الموقف اقوال دنستان واي (D.M. Wai) . فهو يرى « ان الاثني عشر قرناً من الصلات بين افريقيا جنوب الصحراء وعرب الشرق الاوسط قد كانت غير متماثلة . لقد اخترق العرب افريقيا ، واستعبدوا سكانها ، وفرضوا دينهم (الاسلام) على الافارقة وثقفوهم . وحتى الآن لم يقم الافارقة باختراق مضاد للمنطقة العربية . والنتيجة النهائية هي كراهية متبادلة بين العرب والافارقة » . ثم يمضي ويضيف « ومن الممكن القول بأنه من حيث الجوهر لا توجد عناصر مشتركة بين الافريقية والعروبة لأن نظامي القيم اللذين هما نتاج انظمة اجتماعية وبيئية للعرب والافارقة تختلف اختلافاً تاماً »[22] .

ثانياً : مفاهيم الدارسين وتصوراتهم ومناهجهم

لقد اثرت ثلاثة فروع من المعرفة على فهم دور الاسلام في افريقيا تأثيراً كبيراً وذلك بما ادخلته من مفاهيم وتصورات ومناهج في دراسة الاسلام : عقيدة وثقافة وعملاً . وهذه الفروع

(١٩) عن مختلف مفاهيم القومية العربية هناك عدة مصنفات ، انظر مثلاً :
Hazem Zaki Nuseibeh, *The Ideas of Arab Nationalism* (Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1956; 1959; Port Washington, N.Y.: Kennikat Press, 1972).

(٢٠) انظر : R.E. Ripkorir, «The Institute of African Studies of the University of Nairobi,» in: Nasr and Haj Al-Safi, eds., *African Studies in Africa,* pp. 46-49.

(٢١) *New Horizon,* (March-April 1976), p. 10.

(٢٢) Dunstan M. Wai, «African - Arab Relations in a Universe of Conflict: An African Perspective,» pp. 2-3.
ومع هذا يختم بحثه بامكانية التعاون الظرفي في موضوعات محددة ، انظر : المصدر نفسه ، ص ٢٢ ـ ٣٢ .

العلميـة الثلاثـة هي الاستشراق (Orientalism) والافـريقية (Africanism) والانثـروبـولـوجيـا (Anthropology) ونشأت هذه الفروع العلمية والمد الاستعماري الثقافي والحضاري قد اشتد ، وبلغت نضوجها عندما وصـل المد الاستعمـاري اوجّه مـع اتمام احتـلال القارة الافـريقية مـع مشارف هذا القرن . فغلب على تصور الدارسين في هذه الفـروع ما غلب عـلى مجتمعاتهم من مفاهيم ومناهج . فكانت اهدافهم من دراسات المجتمعات الافريقية ترمي الى فهم طبيعة تلك المجتمعات ، توطئة لخدمة حضارتهم المستعمرة (بكسر الميم الثانية) : ادارياً وتجارياً وثقافياً . وقـد اتخـذت الثقـافـة سبـلاً شتى منهـا التبشـير الـذي ربـطوه بـالتعليم ، ومنهــا التغـريب (Westernization) والتحديث (Modernization) . وكل ذلك بقصد فصـل شخصية المستعمـر (بفتح الميم الثانية) عن تراثه وماضيه وصهره في بوتقة الحضارة الغربية في مرحلتها الرأسمالية العالمية وربطه بعجلتها والدوران في فلكها واستغلاله اقتصادياً : مادياً وبشرياً ، والهيمنـة عليه سياسياً وفكرياً .

لقد استخدم الدارسون مفاهيم معينة مثل التلاؤم (Adaptability) والمرونة (Flexibility) كخصوصيتين للمجتمعات الاسلامية في افريقيـا . وتحدثـوا عن ظاهـرة القوة الغـالبة القـاهرة والعنف الظاهر في علاقات المجتمع الاسلامي مع بقية المجتمعات الاسلامية في افريقيـا . كما طبقوا مفهوم المجتمعات المتجزئة (Segmentary Societies) في دراساتهم للمجتمعات الافريقية ومحاولة فهم التغييرات والتحولات فيها على ضوء هذا المفهوم[٢٣] .

ونستطيع ان نجمل التصورات النابعة عن تلك المفاهيم في ما يلي :

١ ـ ان مفاهيم الملاءمة والمرونة والقوة جعلت اولئك الدارسين ينظرون الى الاسلام في مناطق افريقيا في اطارين منفصلين : الاول خاص بـالمجتمعات الاسـلامية وهـو هادىء وادع مسـالم (quietist Islam) متقبل للديانات الافريقية التقليديـة (Traditional African Religions) متمثل لتقاليدها وعاداتها مع اضفاء مسحة اسلامية عليها . اما الثاني فهو خـاص بعلاقـة المجتمعات الاسلامية بغيرها في تلك المناطق ، وهو اسـلام محارب مقـاتل (Militant Islam) ويعني فـرض الاسلام بالقوة على المجتمعات غير الاسلامية جهاداً بالسيف[٢٤] .

والنتائج المنطقية المترتبة على الفرضيات النابعة من هذه المفاهيم ان المجتمعات الاسلامية في مناطق افريقيا خارج ارض الخـلافة إنمـا هي مجتمعات راضيـة مستكينة راكـدة مستسلمة ،

---

(٢٣) Talal Asad, «Two European Images of Non-European Rule,» in: Talal Asad, ed., *Anthropology and the Colonial Encounter* (London; Ithaca, N.Y.: Humanities Press, 1973), pp. 112-113.

(٢٤) انظر عن النوعين :

John Spencer Trimingham, *A History of Islam in West Africa* (London; New York: Oxford University Press for the University of Glasgow, 1970), p. 29; Nehemia Levtzion, *Ancient Ghana and Mali* (London: Methuen, 1973), chap. 21, especially pp. 183 and 193-197, and Levtzion, «Patterns of Islamization in West Africa,» *Boston University Papers on Africa*, (1971), p. 301.

طائعة لاولي الأمر فيها قابلة لسياستهم على غير هدى ولا بصيرة . بينما هذه المجتمعات الوادعة نفسها تتحول الى اخرى شرسة عاتية محاربة مقاتلة لغيرها . فيغدو مثل هـذا الاسلام ، وعلى ضوء هذا التفسير ، عامل استسلام داخلياً وعنصر عداء خارجياً . وظاهرة القوة في الحالتين هي الحافظة له في الداخل الباسطة لسلطانه في الخارج .

٢ ـ ان مفهوم « المجتمعات المتجزئة » جعل الدراسين يذهبون الى القول بأنه طالما ان المجتمع « الافريقي » منقسم الى شرائح اجتماعية منفصلة عن بعضها وغير متداخلة ، فإن الاسلام قد ينتشر في طبقة اجتماعية معينة من غير ان يؤثر في بقية الطبقات الاخرى[٢٥] . وبما ان اتصال الاسلام مع شعوب تلك المناطق قد كان في بدء الامر مع تجار عبر الصحراء او المحيط العربي ، فقد كان الاسلام دين تلك الـطبقة من التجـار والمتعاملين معهـا[٢٦] ، فتحالفـوا مع رؤسـاء تلك المجتمعات المتجزئة وشيوخ القبائل فيها لتوفير الامن والسلام الضروريين لازدهار التجارة . ووجد اولئك الرؤساء والشيوخ منافع مادية عائدة عليهم من تلك التجارة، كما وجدوا في ذلك وسيلة لبسط سلطانهم السياسي وتوسيع نطاقه ، وخاصة ان الاسلام قد وفّر اساس وحدة تعدت نطاق القبلية .

وهكذا، حسب هذه النظرية ، برزت الدول « الافريقية » نتيجـة لتجارة عبـر الصحراء والمحيط العربي ولانتشار الاسلام بين الطبقات الحاكمة المتحدة المصلحة مـع اولئك التجـار . فكأنه ، وفق هذا القول ، لم تكن « للافارقة » دول ولا مدنية قبل تقبلهم للاسلام . وبلا ريب ان هذه الدعوة ماكرة تهدف لقلب حقائق التاريخ لزرع اسفين بين العرب والمسلمين وغيـرهم من الافارقة كما تهدف الى التمهيد لدور المستعمر الاوروبي الممدن المثقف للافريقي او على الاقل تبرير ذلك الدور الحضاري المزعوم .

٣ ـ بما ان الاسلام هو دين الطبقة المسيطرة والدولة الغالبة فسوف يظل مقبولاً ما دامت سيطرة تلك الطبقة وغلبة تلك الدولة ، فإذا ضعفتا او زالتا فإن الناس وبلا ريب ، يرجعون الى وثنيتهم او الى خليط من الاسلام والوثنية (Syneretism)[٢٧] .

٤ ـ ان حصيلة هذه المفاهيم وما يتبعها من فرضيات ان الاسلام قد غذى تجارة الـرقيق في القارة الافريقية ، وذلك بما وفر من علاقات حرب مع المجتمعات غير المسلمـة المجاورة لـدار الاسلام، وبما مهد لخدمة الطبقة المسيطرة التي كانت تحتاج للرقيق في شتى ضروب الحياة . وعلى هذا فالمسلم في افريقيا وتاجر الرقيق كأنهما وجهان لعملة واحدة .

---

(٢٥) Trimingham, Ibid. p. 34.

(٢٦) Trimingham, *Islam in East Africa*, p. 6, and Levtzion, *Ancient Ghana and Mali*, chap. 16.

(٢٧) Trimigham, *A History of Islam in West Africa*, pp. 144-154, and Levtzion, *Ancient Ghana and Mali*, pp. 198-199.

وعلى هذا فإن تلك الدراسات الاستشراقية الانثروبولوجية قد خدمت سياسة المستعمر واهدافه من اوجه متعددة :

إن التأكيد على قضية القبول بالعادة المطردة والتقليد السائد والطاعة للحاكم الغالب تعني بالمقابل القبول بالحكم الاستعماري الجديد . كما ان التركيز على ان « الافارقة » يقبلون دين الغالب وثقافته ، يمثل دعوة واضحة لقبول الثقافة الغربية في شتى مناحيها ، طالما ان مثل هذا القبول هو سنة الحياة في المجتمعات « الافريقية » وخصيصة ماثلة في تراثهم الموروث . ومن هذا المنطلق فإن الاسلام دخيل على « الافارقة » كما العرب دخلاء . ولا فرق بين استعمار « عربي » وآخر « اوروبي » . الا ان الاخير قد جاء بمدنية متقدمة وحضارة متفوقة .

ومن وجه آخر فإن الدراسات قد ركزت تركيزاً شديداً على توتر العلاقات بين قبائل افريقيا وشعوبها وتصادم مصالحها وتنافر اهدافها . وأغفلت نواحي التعاون بين هذه القبائل والشعوب مع ان المصادر تبرزه في اوجه متعددة ومظاهر شتى ، اقلها التمازج البشري والتعايش السلمي بين جماعات «اثنية» متعددة ومن ديانات مختلفة. وتجد الدراسات اكثر ما تركز على التصادم والتنافر عندما يتعلق الامر بالاسلام والعرب. فمن جهة فإن العرب والمسلمين هم الذين « مدنوا الافارقة وثقفوهم » وعلموهم تأسيس الدول ، ومن جهة اخرى فإن العرب والمسلمين هم الذين خربوا عمران « افريقيا » ودولها مستشهدين باجتياح المرابطين لدولة غانا(٢٨) والسعديين لدولة سنغي(٢٩) . كما انهم استعبدوا سكان افريقيا كتجار رقيق . ولا ريب ان مثل هؤلاء الدارسين يتناسون ان الرق قضية اجتماعية لا يمكن ان ينظر اليها الا ضمن اطارها التاريخي دون تبرير . والا فكيف يفسر هؤلاء الدارسين انفسهم ان الاوروبي عمل في تجارة الرقيق الافريقي اكثر من غيره ، وذلك عبر المحيط الاطلسي الى الدنيا الجديدة ، وحتى عندما ابطل الاوروبي الرق الفردي فقد استبدله بالرق الجماعي في شكلي الاستعمار القديم والجديد !

وكيفما كان الحال فإن هذه الدراسات بمفاهيمها وتصوراتها ومناهجها قد كرست حالة الانقسام في القارة الافريقية ، وجعلت التجزئة ترتكز على عوامل تاريخية ورواسب نفسية ، لها ما يدعمها من التاريخ المزيف والتراث الممسوخ والحقائق الملبسة والمعالم المطموسة . وكان حسنو الظن يحلمون بتغيير الحال مع رحيل الاستعمار فإذا بهم يفاجأون بأن معركة التمزيق والتقسيم تزداد ضراوة وتشتعل اواراً اشد مما كانت واظلم وابغى . ذلك لأنه مع الاستقلال حلت الطبقة المتوسطة محل الاستعمار . ولكن هذه الطبقة قد ارتبطت اقتصادياً بالاستعمار الجديد ، ولاسيما ان الصفوة منها قد « تغربت » في افكارها وعاداتها ومفاهيمها وقيمها ـ لا فرق في ذلك بين مسلم

---

(٢٨) I.U.A. Musa, «On the Nature of Islamization and Islamic Reform in Bilad as-Sudan up to to Sokoto Jihad,» *Dirasat* (University of Jordan), vol. 6 (1979), pp. 14-15.

(٢٩) Trimingham, *A History of Islam in West Africa*, pp. 144-154.

ونصراني ـ فحافظت هذه الطبقة الحاكمة الجديدة على سياسة الاستعمار القديمة في ازياء من الوطنية الضيقة ، فحافظت على عوامل التقسيم والتجزئة في دولها ، وعمقتها بين دول القارة ، بعزف سمفونية « اصالة الموروث » والنفور عن كل طارىء جديد(٣٠) .

واذا جاز ان يؤكد قادة حركة التحرير في افريقيا ، خاصة افريقيا الاستوائية ، في مرحلة الصراع ضد الاستعمار ، على تقاليدهم الموروثة ، وانجازات الانسان الافريقي(٣١) . فلا ينبغي ان تتطور مثل هذه الاتجاهات بعد الاستقلال الى حركات ثقافية منكفئة على ذاتها منغلقة على نفسها ، الى درجة انكار التراث الواحد والتمازج الحضاري المستمر والمصالح المشتركة . وفي مثل هذه الاجزاء ينجح الامبرياليون البريطانيون والبرتغاليون والفرنسيون وبشدة في تحريك « افريقيا السوداء » لتظهر قومية افريقية بدائية معادية للعرب والاسلام ويساعدهم في ذلك سياسة بعض الدول العربية المعادية لقضايا التحرر الاجتماعي(٣٢) .

ولهذا لا بد من تقويم دور الاسلام التاريخي في مناطق افريقيا خارج ارض الخلافة وفق مفاهيم مغايرة وتصورات مختلفة ضمن منهج علمي حقيقي يتبين السلبيات والايجابيات ضمن ظروفها التاريخية .

ثالثاً : تقويم الدور التاريخي للاسلام في افريقيا

إن الحديث عن الاسلام ودوره التاريخي في افريقيا لا يستدعي اعتذاراً ولا تبريراً . لأن افريقيا حقيقة جغرافية ، ووجود الاسلام والمسلمين فيها حقيقة ماثلة . ولكن السؤال هو : هل هنالك دور تاريخي للاسلام في افريقيا ؟ وأن كان هنالك دور فما هي طبيعته ؟

والسؤالان ضروريان لأنه منذ ان هيمنت الحضارة الغربية على العالم بثقافتها وفكرها وقيمها وأشيائها صارت العلمانية تعني ـ ظاهرياً ـ العلمية ، وكأن البحث في الدين دخول في غيبيات لا يدرك مكنونها ولا يعرف مدلولها . غير ان تجربة الشعوب المستعمرة مع مستعمريها تخالف هذه المقولة وتكشف عن ازدواجية رهيبة تدعو الى تساؤلات كثيرة عن الغرض من دعوى العلمانية في المستعمرات . ففي الوقت الذي تبشر الدول الاستعمارية بالعلمانية تركت للكنيسة الغربية ، في اغلب اقطار افريقيا ، الدور الاكبر لتوجيه التعليم والثقافة وبالنتيجة السياسية .

---

(٣٠) لقد وصلت هذه العدوى حتى الى علم الآثار خاصة في غرب افريقيا حيث المحاولة جارية لاثبات ان الحديد لم ينتشر في وادي النيل او الصحراء الى غرب افريقيا وإنما كان اكتشافاً محلياً .

(٣١) انظر : J. Herzog, «Anti-Colonialism and Traditionalism in the Early Works of Jomo Kenyatta,» in: T. Buttner, *Leadership and National Liberation Movements in Africa* (Berlin: 1980), p. 66, and W. James, «The Anthropologist as a Reluctant Imperialist,» in: Asad, *Anthropology and the Colonial Encounter*, p. 62.

(٣٢) P.F. Wilmot, «The Bases of Afro-Arab Unity,» Department of Sociology, Ahmadu Bello University, Zaria, Nigeria, pp. 2-4.

واثر هذا على تكوين الصفوة ، ولاسيما حيث انتشرت المسيحية على حساب الاديان الافريقية التقليدية او حيث تجاورت المسيحية والاسلام وكانت القيادة لمن تنصروا . وهذا التعليم الغربي الموجه كنسياً جعل للدين اثراً كبيراً في ايديولوجيات كثير من قادة افريقيا الجديدة ، وخاصة اولئك الذين لعبوا دوراً أساسياً في حركات التحرير وتسلموا القيادة السياسية في دولهم مع نيل الاستقلال . ولا استثناء لذلك حتى من اتخذوا الاشتراكية منهاج حياة ونظام دولة . يقول نيريري :

« للاشتراكية طرق متعددة ، فأنا مسيحي وأؤمن بأن الانجيل يحتوي على كلمة الله الى الانسان . . . فإذا كانت كلمات الانجيل مثيرة للاختلاف او التناقض فإنه من الطبيعي ان نحاول اكتشاف المعنى الحقيقي لتلك الكلمات ، فأنا ارجع اولاً الى تفسيرات علماء الانجيل نفسه . . . ان مساواة الناس جميعاً امام الله اساس كل اديان العالم وهي كذلك اساس السياسة الاشتراكية »(٣٣) .

فلو قال ذلك رئيس دولة مسلم من افريقيا او خارجها لاتهم بالرجعية او الجنون وفقاً لمواقف المتهمين الفكرية . ودليل آخر على ازدواجية الدول الاستعمارية بشأن قضية العلمانية وهو تأييدهم الكامل الشامل لاسرائيل وهي دولة دينية عنصرية . فكأن القصد من دعوة العلمانية هو اقصاء اديان شعوب المستعمرات عن حياتهم كجزء من مسخ الشخصية وطمس معالمها . ذلك لأن للدين دوراً في حياة الشعوب لا ينكر . ولهذا ذهب لينين الى القول بأنه من الخطأ اعلان الحرب على الدين لأن ذلك يقود الى الفوضوية(٣٤) . ويقول بلخانوف : « الآن من الضروري ان نفكر في الدين ونتحدث عنه بجدية شديدة »(٣٥) .

ففي الحديث عن ايٍّ دين ، والاسلام واحد من الاديان ، ينبغي التمييز بين ثلاثة جوانب منه : الحقيقة المتوخاة وفهم تلك الحقيقة وتطبيقها . فالحقيقة المتوخاة في الاسلام هي القرآن والسنة واجماع الامة المسلمة ، وهذه ثوابت لا تتغير . اما فهم هذه الثوابت وتطبيقها فيختلف باختلاف الافراد والمجتمعات وتباين العصور . فالفهم ، وهو الفكر الاسلامي ، في فترة معينة وفي بيئة بذاتها قد يجنح لتبرير الواقع المعاش او يدعو لتغييره وتبديله . ففي الحالة الاولى يكون فكراً محافظاً تقليدياً وفي الثانية يكون ثورياً تجديدياً . وعلى هذا فإن طبيعة الفكر الاسلامي تتوقف على الاوضاع الاجتماعية الاقتصادية لاصحابه . والحالة هذه ، فإن الثوابت خارج نطاق البحث التاريخي لانها قضايا ايمان ، اما فهمها وتطبيقها فمتغيرات تخضع لنواميس التغيير الاجتماعي فيمكن بحثها بموضوعية وعلمية اذا غاب الهوى وانتفى الغرض . فكيف تفاعل

---

(٣٣) من خطاب الرئيس نيريري في جامعة القاهرة في نيسان / ابريل ١٩٦٧ .

(٣٤) V.I. Lenin, *On the Attitude of the Workers Party towards Religion.*

(٣٥) Georgii Valentinovich Plekhanov, *Ob Ateizme i Religii v istorii obshchest v i Kul'tury* [On Atheism and Religion in the History of Society and Culture] (Moscow: Moscow: Mbicjib, 1977), pp. 184.

وانني لمدين للدكتور عثمان عبدالله بترجمة هذه الفقرة .

الفكر والتطبيق في مناطق افريقيا ؟ فللاجابة عن مثل هذا التساؤ ل تسعف على تصحيح المفاهيم التي اعتكرت والتصورات التي غامت والمناهج التي اعوجت .

في بحث سابق(٣٦) عرضت وبتفصيل قضيتين من قضايا الاسلام في افريقيا خارج ارض الخلافة متخذاً من « بلاد السودان » في غرب افريقيا مثالاً . والقضيتان هما انتشار الاسلام وحركة الاصلاح الاسلامي . وفي ذلك البحث وضحت ضرورة التمييز بين قبول الناس كافراد بالاسلام من جهة وتغيير طابع الدولة ليكون اسلامياً من جهة اخرى . كما اتضحت الصلة الوثيقة بين الامرين معاً وحركات الاصلاح التي قد هدفت إمَّا الى اصلاح حال المسلمين في ذوات انفسهم وإمَّا الى اصلاح احوال مجتمعاتهم ودولهم ومؤسساتهم لتتماشى مع تعاليم الاسلام . وجاءت تقاليد حركات الاصلاح هذه متصلة الحلقات منذ ان تقبل اولئك الناس الاسلام ديناً . وربما اخذت هذه الحركات طابعاً سلمياً عندما يتجاوب الناس والحكام مع القائمين بها والا فقد تسلك سبيل الثورة لاحداث التغيير المرتجى . وهذا الحال الاخير هو الذي حدث مع المرابطين واسيكا الحاج محمد في سنغي وحركات التجديد عامة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر في الصحراء الغربية وافريقيا الغربية والسودان الشرقي وشرق افريقيا .

ولم يكن الهدف من النوعين من حركات الاصلاح تلك نشر الاسلام بين غير المسلمين وإنما كانت الغاية الاساسية هي تجديد امر الدين في نفوس المسلمين في خاصة انفسهم وتدبير شؤون مجتمعهم . غير ان هذا القول يجب الا يدعو الى الظن بأن بعض هذه الحركات او في حالات معينة ، لم يمتد مجال عملها الى خارج المجتمع المسلم إمَّا نشراً للعقيدة وإمَّا دفاعاً عن دار الاسلام .

وفي هذا الضوء ينكشف زيف قول القائلين بنوعين من الاسلام : احدهما وادع مسالم داخلياً وثانيهما مقاتل محارب خارجياً ، لأن النوعين ، اذا جاز التمييز ، داخليان ومرتبطان بقضايا التغيير الاجتماعي ومدى الاستجابة او المقاومة له ومن ثم تجيء النتيجة إمَّا سلماً وإمَّا حرباً ولكن في داخل المجتمع المسلم نفسه .

ومن نتائج ذلك البحث ايضاً ان انتشار الاسلام في افريقيا خارج ارض الخلافة كان سياسياً في اغلب الاحوال . ولئن بدأ الامر مع التجار من عرب وبربر فلم يلبث ان تولى الامر تجار من السكان المحليين . وهؤلاء هم الذين نشروا الاسلام ، عبر العصور ، في اكثر مناطق افريقيا خارج ارض الخلافة(٣٧) .

ومع ان التجارة هي القناة الاولى التي انساب الاسلام من خلالها الى تلك المناطق ، فقد تعددت القنوات والمسارب في وقت قصير . ومع تعددها دخل في الاسلام جماعات من قبائل شتى

---

(٣٦) Musa, «On the Nature of Islamization and Islamic Reform in Bilad as - Sudan up to Sokoto Jihad,», pp. 7—34.

(٣٧) من امثلة ذلك السننكيون ، ديولا وونقارا والهوسا في غرب افريقيا والنوبة المستعربة في وادي النيل والحبش في اثيوبيا والسواحلية من بانتو شرق افريقيا ووسطها .

وطبقات مختلفة ومناطق متعددة متباينة جغرافياً واجتماعياً . ومما ساعد في تعدد تلك القنوات والمسارب ان مناطق افريقيا خارج ارض الخلافة كانت وثيقة الصلة بأرض افريقيا داخل دار الخلافة وبالجزيرة العربية بشرياً وثقافياً وتجارياً ، قبل الاسلام بقرون كثيرة ، ثم جاء الاسلام فقوى تلك الصلات ووسع نطاقها .

ومن هذه القنوات الهجرات البشرية ، سواء أكانت داخل مناطق مجال البحث هذا مثل هجرات السنكي والفلاني والطوارق والهوسا والاشانتي والبانتو ، اوسواء جاءت الهجرات من ارض الخلافة مثل هجرات القبائل العربية المختلفة الى سودان وادي النيل او هجرات العرب الهلالية الى الصحراء الغربية وعبرها الى حزام السافنا . وادت هذه الهجرات الى اختلاط العرب والبربر والسكان المحليين اختلاط مجاورة ومعايشة ومعاملة ومصاهرة . فامتزجت الدماءوتداخلت الثقافات . وهيأ كل ذلك ارضاً خصبة لانتشار الاسلام في البادية والحاضرة بين العامة والخاصة في المدن وبين الزراع والرعاة في الارياف(٣٨) .

ثم تضاعف فعل هذا العامل مع تزايد دور رافد آخر وهو جهود العلماء والصلحاء ولاسيما رجال التصوف الذين اجتذبوا قلوب العامة والخاصة بالقدوة الحسنة والاسوة الماثلة .

فإذا وضح لنا ان الاسلام لم ينتشر افقياً في طبقة واحدة ، وئما جاء انتشاره شاملاً لكل طبقات المجتمع وبيئاتها في غرب افريقيا وشرقها ووسطها ، دل هذا على بطلان ما ذهب اليه المؤ منون بمفاهيم المجتمعات المتجزئة والقوة الغالبة القاهرة ، اذلم يعد الاسلام ديناً للطبقة المسيطرة وحدها ، فيبقى ما بقيت ويذهب بذهابها او على الاقل يغدو خليطاً من الاسلام والديانات التقليدية .

إن القول بأن الاسلام قد انتشر بين جميع طبقات المجتمع ، وكان حملة لوائه ، في الغالب ، من السكان المحليين يفضي الى حقيقتين تبدوان متناقضتين :

١ ـ ان قبول الاسلام بتلك الصورة يدل على ان الاسلام كان استجابة عملية لحاجات تلك المجتمعات الافريقية ومصالحها في ظروف تاريخية محددة .

٢ ـ كيف تكون حاجات العامة ومصالحهم متوافقة مع حاجات الطبقة المسيطرة ومصالحها ولقرون طويلة الا اذا سلمنا بأن المجتمعات الاسلامية في تلك المناطق الافريقية كانت راكدة ساكنة جامدة ، الامر الذي ينفيه الحديث السابق عن الحلقات المتصلة لحركات الاصلاح الاسلامي في تلك المجتمعات .

---

(٣٨) انظر : Ibid., p. 18.

ولبعض الامثلة المحددة انظر : ابن سعيد ، كتاب الجغرافية ، تحقيق اسماعيل العربي (بيروت : ١٩٧١) ، ص ١١ ؛ « اجوبة اسئلة اسكيا ،» (جامعة احمدو بيللو ، قسم التاريخ ، مكتبة مشروع بحث شمال نيجيريا ، زاريا ، نيجيريا ، (٣٦ / ٣) (مخطوط) ، ص ٢٢ ، ٣٨ و٤٤ ، والسعدي ، تاريخ السودان ، ص ٩٢ .

ويبدو لي ان هذا التناقض ظاهري ويمكن فهمه في اطار تاريخي من خلال تداخل التطبيق الاسلامي والفكر الاسلامي وفق المتغيرات الاجتماعية في مناطق مجال هذا البحث .

لا شك ان الاسلام قد خدم الطبقة المسيطرة ومصالحها بوسائل متعددة ، ولهذا ساندته وساعدت على انتشاره . ومن دون الرجوع الى التسليم بالنظرية الحامية (Hamitic Hypothesis) ودور الرجل الحكيم القادم من الشرق او الشمال في قيام الدول في مناطق مجال هذا البحث(٣٩) . يمكن القول بأن هذه المناطق قد عرفت دولا « مدينية » متعددة قبل الاسلام . غير ان الظروف لم تسعف على تطورها الى دول تتعدى نطاق الاقليمية الضيق او القبلية المحدود الا في النادر ، وذلك حيث وجد عامل موحد سواء أكان رابطة روحية او مصلحة مشتركة : سياسية او اقتصادية . فمن هذه دولة غانا ومن تلك دولات المغرة وعلوة والحبشة المسيحية .

وجدت ، مع ازدهار تجارة عبرة الصحراء او المحيط العربي ودخول الاسلام ، ظروف مواتية لتتحول كثير من الدول « المدينية » الى دول كبرى تضم عناصر بشرية شتى وقبائل متعددة ولغات مختلفة ، او ان تظهر دول « مدينية » جديدة حيث كانت تسود مشيخات قبلية مختلفة الالسن . وباسلام مثل هذه المجموعات غير المتجانسة اصبح الاسلام عاملاً موحداً روحياً . واستفاد الحكام من ذلك فائدة كبيرة لأن ولاء الافراد قد تجاوز نطاق القبلية ، وتحول الولاء الى الحاكم المسلم رمز السلطة الروحية الجديدة(٤٠) . ولم يحرم مثل هؤلاء الحكام من ولاء من ظلوا من رعاياهم على دياناتهم التقليدية ، اذ ظلوا مكرمين ، واغلب الظن انهم قد انزلوا منزلة اهل الذمة(٤١) .

ولقد قام التجار ، الذين كانوا في بادىء الامر حملة لواء الدين الجديد ، بدور مهم في بسط سلطان الدولة الجديدة وتوسيع رقعتها ، وذلك بنشر الاسلام من جهة وعملهم على ازدهار التجارة الداخلية وربطها بالتجارة العالمية عبر الصحراء او المحيط العربي وما تبع ذلك من تنشيط لكل ضروب فروع الاقتصاد من زراعة وصناعة من جهة اخرى . ونتيجة لذلك توافر للحكام عائد مالي كبير فطوروا مؤسسات دولهم ووسعوها لتتناسب مع الظروف الجديدة .

---

(٣٩) عن نقض هذه النظرية ، انظر :

A. Smith, «The Early States of Central Sudan,» in: J.F.A. Ajayi and Michael Crowder, *History of West Africa* (London:Longman,1971), pp. 170-171, and Smith, «Some Considerations Relating to the Formation of States in Hausaland,».

(٤٠) انظر معالجة د. يوسف عثمان لهذا الموضوع من خلال ظهور دولة كشنا ودور محمد كرو في القرن الخامس عشر ، والنظرة الى ذلك من حلال التطورات التي شملت منطقة البلاد السودانية عامة ودور الاسلام في ذلك التحول :

Y.B. Usman, *The Transformation of Katsina, 1400-1883* (Zaria: Ahmadu Bello University Press, 1981), pp. 19-30.

(٤١) انظر مناقشة هذه القضية في :

Musa, «On the Nature of Islamization and Islamic Reform in Bilad as- Sudan up to Sokoto Jihad,» p. 14.

فليس بمستغرب ان يتحالف مثل هؤلاء الحكام مع اولئك التجار الذين كانوا في بدء امرهم رواد الدين الجديد ، والعلماء الذين وفدوا الى هذه الدول المزدهرة او العلماء الذين نشأوا في مثل هذه الدول نتيجة لازدهار الثقافة الاسلامية فدخلوا في خدمة حكامها واصبح لهم نفوذ سياسي مؤثر . ويدل على قوة هذا التحالف النابع من المصالح المشتركة لاطرافه الثلاثة ، والتي كوّنت طبقة مسيطرة ، ان العلماء منهم والنافذين من التجار فيهم قد اعفوا من الضرائب واعطوا قطاعات واسعة ومتعددة في بعض الاحيان وكان العبيد يقومون بالخدمة فيها[٤٢] .

واخذ اولئك العلماء يبررون مواقف حكامهم وسياساتهم ويصبغون تلك المواقف والسياسات بصبغة الشرعية في الداخل لتجب طاعتهم ، ويضفون عليها صفة الجهاد في الخارج بغرض استرقاق المحاربين من غير المسلمين وذلك استجابة للحاجات الاقتصادية للطبقة المسيطرة ، واولئك العلماء جزء منها . ولاسيما ان الحاجة للرقيق قد كانت متزايدة ، إمّا للعمل في شتى ضروب النشاط الاقتصادي وبخاصة القطاع الزراعي وإمّا اتخاذ الرقيق كسلعة مهمة في تجارة عبر الصحراء او المحيط العربي[٤٣] . ويبدو ان الرقيق كان من اهم سلع تجارة عبر المحيط العربي . وانك لتجد الوفاً من الرقيق الاسود المستجلب من شرق افريقيا يعمل في سهول البصرة في كسح السباخ لجعل الارض قابلة للزراعة وللاستفادة من الامـلاح المتجمعة . ونتيجة لاستغلالهم البشع ووضعهم المعاشي السيىء واعدادهم الكبيرة فقد قاموا بثورة شديدة عاتية بين سنتي ٢٥٥هـ/ ٨٦٨م و ٢٧٠هـ/ ٨٨٣م عرفت بثورة الزنج ، واوشكت ان تقضي على كيان الخلافة العباسية[٤٤] .

ومن هنا ينبغي النظر الى قضية الرق على انها قضية اجتماعية وليدة ظروف اقتصادية محددة . ولم تكن قضية اسلام وغير مسلمين ولا قضية « عرب » و« افارقة » . وذلك لأن كثيراً من المصادر الداخلية في مناطق افريقيا خارج ارض الخلافة تشير الى ان السكان المحليين كانوا يسترقون بعضهم بعضاً ، حتى انّ اعداداً من المسلمين قد يُسترقّون نتيجة للاضطرابات التي تقع والحروب الداخلية التي تحدث . ويبدو ان القضية كانت مستفحلة فلهذا كثرت النوازل بشأنها ، وكتب كثير من الحكام « محارم » (براءات) تثبت حرية بعض الجماعات او الاسر او الافراد . ويدل على عظم المشكلة ان

---

(٤٢) انظر امثلة في مناطق مختلفة في :

Palmer, *The Bornu, Sahara and Sudan*, pp. 14-16, 21, 24 and 28, and M.A. al-Hajj, «A Seventeenth Century. Chronicle on the Origin of the Wangarawa,»*Kano Studies*, vol., 1 no. 4 (1964), pp. 28 and 37.

انظر ايضاً : الكعتي ، **تاريخ الفتاش** ، ص ١٢ - ١٣ ، ٣٢ ، ٧٣ ، ٧٥ ، ٩٤ ، ١٠٠ ، ١٠٨ - ١٠٩ ، ١١٦ - ١١٧ و١٢٣ .

(٤٣) لعل خير ما يصور هذه القضية مواقف العلماء الذين ساندوا سني على حاكم سنغي وكيف انتقده العلماء الذين ثاروا مع اسكيا الحاج محمد . ولكن مع تبدل وضع الثوار الى حكام ، حاول هؤلاء العلماء ذاتهم تبرير ما انتقدوه بالامس . انظر : « اجوبة اسئلة اسكيا ، » .

(٤٤) انظر عن هذه الثورة : عبد العزيز الدوري ، دراسات في العصور العباسية المتأخرة (بغداد : شركة الرابطة للطبع والنشر ، ١٩٤٥) ، ص ٧٥ - ١٠٦ .

احمد بابا التمبكتي قد افرد رسالة خاصة للموضوع موضحاً من يجوز استرقاقه ممن لا يجوز شرعاً(٤٥) .

ونتيجة لاهتمام تلك الدول بنشر الاسلام لاسباب سياسية واقتصادية ، بالاضافة الى العوامل الاخرى التي ادت الى اتساع نطاق انتشار الاسلام في مناطق افريقيا خارج ارض الخلافة فقد ازهرت تدريجياً الثقافة الاسلامية ومعها اللغة العربية ابتداء من القرن الثاني عشر ، ووصلت درجة عالية من الازدهار في القرن السادس عشر . وبلغت اوجها في القرن التاسع عشر . ويدل على ذلك الازدهار الاعداد الكبيرة من العلماء والقراء وطلاب العلم ومعاهده ومكاتب تعليم القرآن ـ ملحقة بالمساجد او قائمة بذاتها ـ في المدينة الواحدة او المنطقة الواحدة . ومما يشير الى ذلك الازدهار ايضاً اعداد المساجد والجوامع ووجود مكتبات خاصة ، حتى ان الكتاب قد كان من اهم سلع تجارة عبر الصحراء ومن ثم غدت كثير من المدن مراكز اشعاع ثقافي اسلامي متصلة بنظائرها عبر الصحراء او المحيط العربي .

ولقد صنف السكان المحليون في شتى فروع المعارف الاسلامية واللغة العربية مصنفات متعددة متنوعة . وكانت اكثر مصنفاتهم باللغة العربية . غير انهم كتبوا باللغات المحلية في الموضوعات ذاتها مستخدمين الحرف العربي حتى شاعت الكتابة في البادية والحاضرة(٤٦) . والآن تزخر دور المخطوطات والوثائق في هذه المناطق وخارجها بألوف من المخطوطات والوثائق ولا يزال في ايدي الناس الكثير ويحتاج لتضافر جهود شتى لجمعه وحفظه وتصنيفه وتبويبه ثم دراسته .

وفضلاً عن ان هذه الثقافة الاسلامية العربية قد كانت حلقة الوصل بين مناطق افريقيا خارج ارض الخلافة وبين مناطق الخلافة في افريقيا وخارجها ، ولقرون طويلة ، ومؤثرة فيها ومتأثرة بها ، فقد كانت هذه الثقافة بالغة الاثر في نشر الاسلام بين الناس عامة ، فوحدت سكان افريقيا خارج ارض الخلافة على اختلاف الوانهم وتباين لغاتهم وتعدد قبائلهم وشعوبهم . فوجدت التقاليد المتشابهة ارضية مشتركة للتمازج والتوحيد .

اضف الى هذا انه من هذه الثقافة تخرّج العلماء الذين لم يرتبطوا بالحكام وأنظمتهم . فانتقدوا ما اعتبروه مخالفاً للاسلام كما فهموه فسعوا لتغييره دفاعاً عن مصالح العامة وتثبيتاً لمبادىء الحق والعدل القائمة على المساواة بين البشر بلا تفاوت ولا تفاضل الا بالتقوى ، وتجاوباً مع النداء القرآني الآمر بالمعروف الناهي عن المنكر . الداعي لتقويض دعائم هذا وتثبيت اركان ذلك واتخذت حركات هؤلاء العلماء التجديدية ثلاث صور مختلفة مظهراً ، متحدة جوهراً ومخبراً ، ومتصلة مع بعضها ، على تباعد ازمنتها واختلاف مناطقها ، بأوثق نسب من وشائج الروح والفكر وتحدي النظام السائد الموروث

---

(٤٥) وهو مصنفة « الكشف والبيان لحكم مجلوب السودان » وللرسالة عنوان آخر هو « معراج الصعود لنيل حكم مجلوب السود » ، انظر : احمد بابا التمبكتي ، « حكم بيع العبيد المجلوبين من السودان ، » (مخطوطة) (الخط مغربي يعود الى سنة ١٢٩٩ هـ ، عدد الاوراق ٨٣ ـ ٨٧) .

(٤٦) I.U.A. Musa, «The Rise of Muslim Sudanic Historiography,» in: Musa, *Bilad as-Sudan: A Tentative Analysis*, p. 363 - J.O. Hunwick, *Literacy and Scholarship in Muslim West Africa* (Nsukka: 1974), and A.D. Biver and M. Hiskett, «The Arab Literature of Nigeria to 1804: A Provisional Account,» *BSOAS*, vo. 25 (1962), p. 104 .

القائم على التقليد للسنة الاجتماعية المتبعة وان خالفت ناموس الحق والعدل . وهذا ما جعل العامة يلتفون حول دعاة التجديد هؤلاء التفافاً عظيماً طلباً للتغيير الاجتماعي . ولعل هذا ما يفسر سر اقبال العامة على الاسلام في الوقت ذاته الذي كانت الطبقة المسيطرة تحاول ان تجعل منه اداة لسيطرتها ووسيلة لبسط سلطانها وطريقة لاضفاء الشرعية على هيمنتها واستغلالها .

ومن تضاد النكران ولدت حركات التجديد في صورها الثلاث :

الاولى : اتخذت شكل صيحة علماء تجاوب معها بعض الحكام . ومن هذا الصنف منسى موسى واسكيا الحاج محمد ودونما ديلمي وعلي غاجي وادريس بن علي ومحمد رمفا ومحمد كرو . وفي مثل هذه الحالات قد يقترن التجديد عند الحكام بالحج الى بيت الله الحرام(٤٧) .

والثانية : تتمثل في علماء وقفوا في وجه الطبقة المسيطرة متمثلة في حكامها فلم يتجاوبوا مع صيحة الحق فاضطهدوا اهله . فثبت مثل هؤلاء العلماء الطالبين للتجديد على الاذى والتشريد . وضربوا المثل جرأة في الحق وتحدياً للباطل وثباتاً على البلاء . فإن اخفقوا في تحقيق المبتغى فقد خلفوا من بعدهم هزات في جوانب من حياة قومهم اتت اكلها بعد حين قصير او طويل . ومن امثلة هؤلاء اولئك الفقهاء الذين وقفوا في وجه سنى علي في سنغى ومحمد بن عبد الرحمن البرناوي وكابن الجرمي والشيخ ولديد في برنو وباغرمي والطاهر بن ابراهيم الفلاتي وغيرهم كثير في كل مكان وزمان(٤٨) .

والثالثة : تجلت في عدم استجابة الطبقة المسيطرة لنداء الحق والعدل . ولكن فكر الفقهاء المجددين حرك العامة في ثورة عارمة ازالت دولة الباطل وحاولت اقامة دولة الحق والعدل . وهذا هو مثل المرابطين في الصحراء الغربية والبلاد السودانية والحركات التي قادها احمد الجراني في الحبشة ومحمد بن عبدالله في الصومال والسلطان سعيد في زنجبار والامام المهدي في السودان وماء العينين في موريتانيا وحميد المرجبي ـ المسمى بتبوتيب صاحب ـ في الكنغو والحاج عمر الفوتي في السودان الغربي وعثمان بن فودي في البلاد الهوسية ومحمد بن علي السنوسي والكنتيون في الصحراء الغربية .

وهكذا تتكامل صور التجديد الثلاث على تباين اشكالها وتجعل للفكر الاسلامي في افريقيا خارج ارض الخلافة معركة واحدة ذات شأن متصل . فجاء ذلك الفكر منفعلاً مع احداث مجتمعه فاعلاً فيها . وجنده ابداً اصناف جدد لم تحجب رؤاهم هيمنة التقاليد القائمة ولا هيمنة السلطة الغاشمة .

ومما ساعد على اتصال هذا التقليد التجديدي في تلك المناطق ، حتى في الفترة التي تواضع الناس على انها فترة انحطاط في العالم الاسلامي ، ان الفقه والتصوف قد تزاوجا وتمازجا في افريقيا

---

(٤٧) Umar al - Nagar, *The Pilgrimage Tradition in West Africa* (Khartoum: Khartoum University Press, 1972), pp. 3-33.

(٤٨) انظر : «اجوبة اسئلة اسكيا ،» وانفاق الميسور ، ص ٧ و ١٢ . انظر ايضاً :
Musa, «On the Nature of Islamization and Islamic Reform in Bilad as-Sudan up to Sokoto Jihad,» p. 18.

داخل ارض الخلافة وخارجها(٤٩) حتى ان مصطلحي الفقيه وشيخ الطريقة اصبحا مترادفين متلازمين فلا يشار الى العالم بأصول الدين والفقه الواصل في درب الحقيقة والطريقة الا بلفظ واحد هو مرابوط (Marabot) في السنغالية والشيخ في اللهجة الجزائرية والفكي في اللهجة السودانية وموديو (Modibbo) وفوديو (Fodio) في الفلانية . ومالم (Mallam) في الهوسية ومعلم (Muallimu) في السواحلية .

ولهذا لم تكن الطرق الصوفية من قادرية وتجانية وادريسية وسنوسية في افريقيا مثل وصيفاتها المشرقية متدروشة متواكلة . ولكنها اخذت الدين حركة لا ثباتاً ، وتكاملاً لا تجزئة ، وتسامياً في ذات النفس والجماعة ، وتفاضلاً بالتقوى والعمل الصالح لا بالحسب والنسب والمركز الاجتماعي . فلم تدرج نفوس اتباعها على النفرة من طابع الحماس الحركي المنفعل مع حاجات المجتمع الداعي للتغيير وكأنه يجافي وداعة معنى العبادة والانقياد لله . فلم يفهموا دعاء الشيخ ابي الحسن الشاذلي « اللهم وارزقنا الموتة المطهرة » الا كفاحاً في سبيل المستضعفين وحرباً على الطغاة المتجبرين . ولم لا ؟ أفلم يكن ابو الحسن معجباً بالعز بن عبد السلام الذي يقول : « المخاطرة بالنفوس مشروعة في سبيل اعزاز الدين » !

وبعد هذا فلا عجب ان كانت حركات التجديد حلقات متصلة في تاريخ افريقيا خارج ارض الخلافة . ومستشرفة كفاحاً متسامي الذرى كلما سقطت في دربه كوكبة شهداء خلفتها في المسيرة جماعة اخرى متشوقة للفداء . فلا غرو ان يصبح ، في تلك المناطق ، المسجد او الجامع او بيت الخطيب او الامام اوبعض القرى ، التي لا يقطنها غير اهل العلم ، ملاذاً للمضطهدين والفارين من جبار غشوم او حاكم ظلوم ، لأنه محرم دخولها على جند اولئك الحكام الظالمين ، فأصبحت حرماً آمناً(٥٠) . ومن هنا جاز القول بأن مرونة الاسلام وملاءمته في تلك المناطق التي حاول ان يصورها دارسو الافريقيات على انها استكانة وضعف ووداعة ومسالمة وتخليط انما كانت مرونة فكر وملاءمته للمتغيرات تجديداً متصلاً وعملاً فاعلاً منفعلاً .

ومن المفيد هنا التذكير بأن حركة الاسلام في افريقيا لم تكن منعزلة عن تيارات التطور العام في المشرق الاسلامي ، وان اختلفت في بعض الاحيان . فإنك لتجد ان بعض التيارات التي اجتاحت المشرق قد بدأت في افريقيا مثل انتصار السنة الذي بدأ مع المرابطين وتكامل مع الايوبيين . وبعضها بدأ في المشرق ولكنه بلغ ذراه تكاملاً مع روح الاسلام في افريقيا مثل التصوف وطرقه اوحركة توحيد المذاهب وفتح باب الاجتهاد ومحاولة التسامي امام القوى الخارجية التي بدأت مع الوهابية فتجاوبت اصداؤ ها في السنوسية والتجانية والقادرية ثم المهدية السودانية والصومالية . فتوحدت المعارك على اختلاف الجغرافية لأن الحواجز الطبيعية من صحار وبحار لم تحل دون التواصل والترابط .

---

(٤٩) لقد بحثت هذه القضية في شيء من التفصيل في بحث سابق :
I.U.A. Musa, «Economic Factor in the Spread of Sufism in the Maghrib during the Twelfth Century A.D.» paper presented to: Ahmadu Bello University, The Social Sciences Staff Seminar, Zaria, 1977.

(٥٠) انظر : تاريخ الفتاش ، ص ١٧٠ ـ ١٧٩ ، وتذكرة النسيان ، ص ٢١ و ١٤٠ . انظر ايضاً :
Musa, «On the Nature of Islamization and Islamic Reform in Bilad as-Sudan up to Sokoto Jihad,» p. 18.

ومن دور الاسلام التاريخي هذا تتبدى لنا حقائق اربع :

ـ ان اعادة تقويم دور الاسلام التاريخي امر ممكن اذا ما طرحت جانباً المفاهيم الخاطئة والمصطلحات المضللة ووضع ذلك الدور ضمن اطار الظروف التاريخية للفكر الاسلامي وتطبيقه في مجتمع ما .

ـ ان التطبيق للاسلام كلما جنح الى الجمود والمحافظة لمصلحة الخاصة ثار الفكر الاسلامي طالباً التغيير لمصلحة العامة ولاقامة الحق ولتثبيت العدل . وجاء دور الاسلام التاريخي ، في مناطق مجال هذا البحث ، محدثاً تياراً في التجديد متصلاً ، ومرسياً دعائم مدرسة في فن التغيير الاجتماعي عميقة الجذور في تراث تلك الشعوب .

ـ ان معارك التغيير الاجتماعي شاقة وعسيرة ، ومجتلى العبرة الباقية ان طريقها مهيب صاعد يعج باطياف الشهداء لأنها معركة ضد بني الجنس الواحد واللون الواحد والدين الواحد فهي ابداً معركة بين جماعة مسيطرة ظالمة باغية واخرى مضطهدة ومستغلة (بفتح العين) . وعلى هؤلاء المسحوقين ان يتحدوا لرفع الظلم عن كاهلهم واسقاط نظم القهر والاستبداد والاستغلال في مجتمعاتهم .

ـ ان الاستعمار ، متمثلاً في ادواته الثقافية ، كان يعي خطورة هذه الحقائق ودورها في توحيد شعوب افريقيا خارج ارض الخلافة بشعوب ارض الخلافة في افريقيا وخارجها ، توحيداً يقود الشعوب المستعمرة (بفتح الميم الثانية) في دروب التحرر على اختلاف صنوفه . فعملت ادواته على طمس هذه الحقائق عن وعي كامل وبصيرة تامة إمّا لتثبيت دعائم الاستعمار وإمّا للابقاء على حالة الاستعمار بعد جلاء جيوشه . ومما ساعد على تكثيف الغشاوة في العقول والقلوب ان حركات التجديد تلك التي كانت حركات ثوار في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر قد غدت مؤسسات حكام همهم المحافظة على المصالح المكتسبة بالحفاظ على النظام واشاعة الاستقرار فتحول اكثرهم ادوات للاستعمار قديمه وجديده او صنائع له او حلفاء له يقاسمونه المصالح المشتركة بينهم .

تعقيب ١

مدثر عبد الرحيم

من اول الامور التي اؤكد اتفاقي فيها مع الباحث ما ذهب اليه من ضرورة التدقيق والتحقيق في المصطلحات التي يدور عليها الحديث اذ نعرض لما بين الاسلام والعروبة والافريقية من صلات . بل انني - كما يعلم الاخوة الدارسون - قد بذلت (كما فعل كثير غيري) جهد المقل في ذلك الباب، وفي عدد من البحوث والمناسبات .

ولكن يبدو لي ان شيئاً من الاسراف ربما تسرب الى تقدير الباحث للبواعث التي حدته لتأكيد هذا الجانب المهم « ولا شك » من الموضوع . يتضح ذلك، مثلاً ، في قوله : « ان المتطرقين للعلاقات العربية - الافريقية ، على اختلاف اهدافهم وتضاربها لا يزالون يستعملون (لفظي الاسلام والعروبة) مترادفين » ثم في اشارته بعد ذلك الى : « الاستعمال العشوائي الغامض الذي « يزعم انه » يسود دراساتنا جميعاً » . ولعل الاسراف في تقدير الحاجة لتدقيق النظر في المصطلحات قد اغراه ايضاً بالاطالة في الحديث عن هذا الجانب من الموضوع حتى تجاوز ثلث بحثه ، بل كاد ان يستغرق نصفه .

ثم ان الباحث يخلص من استعراضه مختلف الوجوه التي تستعمل فيها عبارتا العرب والعروبة الى القول بما يصفه بـ « تهافت الافتراض بأن العرب هم الذين يتكلمون اللغة العربية » . وذلك كما يقول لأن « الناظر في الخارطة اللغوية لدول الجامعة العربية يجدفيها جُزراً لغوية في محيط اللغة العربية . . . (كما يجد) . . . ان لغة المحادثة والتواصل بين مختلف المجموعات الاثنية المتعددة في قطر افريقي غير عربي مثل تشاد هي اللغة العربية العامية » .

ومن ثم فليس ثمة تهافت في تعريف العرب الذي ينطلق من وصفهم بأنهم هم الناطقون بالعربية ، وانما التهافت فيما ذهب اليه الباحث من تهافت هذا النهج من التعريف والتصنيف . أوليس من الاوفق والاقرب للواقع والاذهان ان نميز بين الدول والجماعات بميزة اللغة السائدة في كل من تلكم الدول والمجتمعات ، ثم نميز بين العرب والافارقة او الافارقة والعرب وبين الافارقة

غير العرب بدلاً من ركوبنا ذلك المسلك الوعر المسدود الذي يقوم على محاولة التمييز بين من هم داخل ارض الخلافة ومن هم خارجها ؟

واتفق مع الباحث - ثانياً - في تفنيده مناهج الباحثين الاوروبيين وتلاميذهم او ابنائهم المحليين في شرح احوال المجتمعات الاسلامية في افريقيا ، وفي محاولاتهم تفسير تطوراتها عبر السنين بما يكرّس تخلف تلك المجتمعات الحضاري والسياسي ، وبحيث يظلون وتظل مجتمعاتهم في حالة من التبعية المستمرة والضعف المهين . واتفق معه خاصة فيما ابانه من اخطار التغريب والتبشير والعلمانية الهادمة او المعطلة لاركان الاسلام وقيمه في نفوس المسلمين .

ولكنني اختلف معه بعد في امرين اثنين :

اولهما : ما ذهب اليه من التسوية في ذلك بين التغريب والتبشير والعلمانية من جهة ، وبين التحديث او الـModernization من جهة اخرى . فالتحديث، فيما يبدو لي، خلافاً للتغريب والتبشير والعلمانية ، ليس خطراً ينبغي ان يتقيه الناس او يحذر منه المفكرون ، بل انه - على عكس ذلك كلياً - شرط لازم في تجديد حيوية المجتمعات العربية والافريقية وسائر كيانات المسلمين : اذ من دونه لن يتمكنوا من تحقيق النهضة الحضارية التي اليها يصبون ، بل لن يتمكنوا حتى من مجرد الانعتاق مما يتخبطون فيه من ويلات التخلف والضعف والهون .

وثانيهما : اود ان اشير اليها ايجازاً في هذا المقام : هي ان عنوان البحث هو : « الاسلام وافريقيا » . وينبغي ان يتضمن هذا العنوان - فيما يبدو لي - توسيع البحث والحديث بحيث يشمل اهل القارة كلهم : مسلميهم ومسيحييهم ووثنييهم ، بدلاً من حصره في العناصر المسلمة من اهل القارة وحدها ، وان كان من الطبيعي ان يقدم الحديث عن المسلمين في هذا المقام .

وبعبارة اخرى وددت لو ان باحثنا المقتدر وجه بعض جهده وبعض انتباهنا وانتباه القارئين من بعد ، الى القيم الاساسية التي يخاطب بها الاسلام سائر بني الانسان في افريقيا ، واوروبا ، وآسيا وفي كل زمان وكل مكان ولاسيما فيما يتعلق بما يواجه العرب والافارقة في يومهم هذا الحاضر ، وفي غدهم الذي هم عليه مقبلون ، من مشاكل وتحديات لعل اهمها يتعلق بما يفرضه وجوباً من احترام انسانية الانسان بوصفه انساناً وبصرف النظر عن اصله او دينه او معتقده اياً كان ، ثم فيما يتعلق بما تتوق اليه القلوب والارواح - في افريقيا والبلاد العربية وغيرها من بلاد العالم الثالث والعالم اطلاقاً - من امر الحرية ، والعدالة الاجتماعية ، والاخوة الانسانية .

وفي مبادىء الاسلام وقيمه كما يبسطها القرآن وكتب السنة المعتمدة ، واجماع المسلمين على القرون ، الكثير الكثير مما يمكن ان يضيء الطريق امام سائر العالمين ، وما زال ذلك يجذب الى الاسلام اعداداً متزايدة من افذاذ المفكرين وعامة الناس شرقيين وغربيين .

وغني عن القول ان ليس في الانطلاق من هذه المبادىء ما يحول بين دعاتها والمؤمنين بها وبين الافادة الكاملة من تراث الانسان الفكري والعملي في كل زمان وكل مكان ـ بما في ذلك التجربة السوفياتية ومناهج الماركسيين (وغيرهم من الاشتراكيين) في تحليل التاريخ والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، ولكن دون الوقوع في فخاخ الالحاد المتضمن اصلاً في فلسفتها الميتافيزيقية التي رفضها زعماء القومية والاشتراكية العربية وعلى رأسهم عبدالناصر وقادة الثورة الجزائرية .

تعقيب ٢

عبدالرحمن ابوزيد أحمد

لقد توقف الباحث طويلاً عند قضية المصطلحات مؤملاً ان يقدم اطروحة جديدة تحل محل التعابير المستعملة . . . ولقد بدا قلقه واضحاً في مشاركتنا جميعاً لاعدائنا في استعمال تعابير عربي ؛ مسلم ؛ عروبة ؛ اسلام ثم افريقي ؛ عربي ؛ عروبة ؛ افريقية . ولم يكن قلقه اقل حدة لاستعمالنا تعابير جنوب الصحراء ؛ شمال الصحراء . فهو يرى في استعمال هذه المصطلحات تمكيناً لعوامل التفرقة ومجاراة حسنة النية لنيات خبيثة عند منظري اعداء العرب والاسلام على حد سواء .

ولقد بدا لي ان الباحث لم يفلح في تقديم اختيار بديل ، وكان شجاعاً في الاعتراف بذلك مما جعلني اقلق هذه المرة . فقد كنت اتطلع الى كاتب عربي مسلم يكوّن لي تعابير مغايرة تكفيني شر استعمال هذه المصطلحات التي ورثناها ، والتي اوافق الباحث على انها قيمية في استعمالها الحديث وتكرس مفاهيم الخلاف والفرقة .

على اننا لم تعد تنتابنا الحساسية نفسها ونحن نستعمل هذه المصطلحات ، فالمفهوم الحديث للعربي يمكننا من اطلاق التعبير على مليونير ابيض اشقر ازرق العينين من بيروت ، وعلى صومالي وسيم القسمات كما الرمح داكن اللون وكلاهما مسلم . وكما ليست هناك افريقيا بدون مسلمين ، ليست هناك افريقيا بدون عرب ، وعلينا ان نطوّر مفهوم الدور الحضاري لهذه العلاقة كما فعل الباحث بنجاح . ان يقال عربي مسلم لا يثير الامر تساؤلاً ، اما ان يقال مسلم عربي فإن الامر يدعو للوقوف ، اذ ليس كل المسلمين عرباً ، ولكن كل العرب ينتمون للحضارة الاسلامية بمن فيهم المسيحي ومن حق المسلمين الافارقة ان يعتزوا بجنسياتهم المتعددة في اطار اسلاميتهم . ويبقى السؤال الحقيقي كيف حدث هذا الخلط في افريقيا؟ وهل يقود بالضرورة الى المواقف التي يشير اليها الباحث في دراسته مما يؤثر على العلاقات العربية ـ الافريقية سلباً . ان الاجابة عن هذا السؤال هي نعم ولا .

لقد افلح المستشرقون والمستعمرون كثيراً في تكوين نموذج للاسلام يماثل النموذج المسيحي في اشاراتهم للرسالة الحضارية ومسألة العنف والرق ، وهي امور اثرت تأثيراً بالغاً على المجتمعات الافـريقية ولم نفلح نحن كعـرب او كمسلمين في بنـاء نموذج تـاريخي للاسـلام يغايـر النموذج المسيحي ، وهذا مطلوب منا الآن . وتبقى الاجابـة والحال هـذه هي نعم . الا ان المعطيـات التاريخية وديناميـة الحركة التاريخية الافريقية تشير الى اتجاه مغاير .

فإذا اخذنا شرق افريقيا واعطينا مثالاً واحداً لهذا الخلط بين ما هو عربي وما هو مسلم ، فإن احسن مثال يمكن ان نعطيه هو ملاحظات الرحالة الاوروبيين بالنسبة لمسألة الرق . فبينما اغلب الوثائق تشير الى التورط الاوروبي والهندي في هذه التجارة البشرية على طول السـاحـل الشرقي لافريقيا ، نجد ان ربط العرب بها جاء نتيجة لهذا الخلط الذي اشرنا اليه . فمثلاً لم يكن تيبوتيب عربياً ولكنه كان مسلماً يرتدي الملابس الاسلامية العربية ، ولكنه صور في يوميات لفنغستون على انه عربي ، وبنى المؤرخون الاوروبيون نظرياتهم التي تدين العرب على هذا الخلط التاريخي . لقد اتيح لنا ذات مرة ان نلقي نظرة على معاملات تجارية خاصة باسواق الرقيق في زنجبار وكان مدهشاً جداً ، الا نجد اسماً عربياً واحداً بين كبار التجار الممولين لهذه التجارة بين مئات الاسماء الفرنسية والبرتغالية والهندية . ونحن نعلم اننا لم نحصِ الاسماء .

لقد قدم الاسلام لافريقيا نماذج رفيعة من الاخاء الدولي ، ولعل هذا هو السر في انتشار الاسلام وقبوله لدى الافريقيين تاريخياً . فالحركات الصوفية التي انتشرت ولا تزال تنتشر في القارة تمكن منتسبيها من الانتماء لتجمعات روحية تقوم على الولاء للمجموعة ، وتبعث على روح التآخي الصادق في سمو يرتفع على الجذور الطبقية والقبلية والعنصرية .

وهذا يجعلنا نتساءل هل هناك اكثر من اسلام في القارة؟ إن القراءات في الفكر الاسلامي الافريقي تقودنا الى الحديث عن تجربتين: تجربة غربي القارة والتي تقودنا بدورها الى فكـر ابن تيمية ، وتجربة شرقي القارة وهي مستوحاة من الاصول الشرقية العربية بكل ما فيها من مرونة في التفسيرات الشرعية والاصولية .

ولئن صح هذا التفسير ، فإن الاثر الاسلامي على افريقيا التاريخية والمعاصرة لا بد من ان يعكس التجربة التاريخية من الناحية السياسية والاجتماعية كلياً ، كما فسّرها لنا ابن خلدون من تجربته في الشمال الافريقي ومن ملاحظاته في الشرق.

ولعله من المفيد ونحن نتحدث عن الدور المعاصر للاسلام ، الا نهمل الدراسات الجادة عن تكوين المجتمعات الافريقية التاريخية والمعاصرة ، فقد تقودنا هذه الى الطرق المثلى لانجاح التعاون العربي ـ الافريقي بدلاً من هذا التركيز على البنوك والمصارف والمؤسسات المالية وتحميلها فشل او نجاح العلاقات العربية ـ الافريقية ـ وان كنا بالضرورة لا نقلل من الدور الرئيسي لهذه المعاملات الاقتصادية في عالم متشابك المصالح ـ وستكون هناك فرصة لمناقشة هذا الدور في البحوث المقدمة للندوة .

ان الاسلام يلعب دوراً مؤثراً في العلاقات العربية ـ الافريقية ويمدنا بعاطفة روحية تمهد كثيراً من قنوات التعاون وحسن التلقي . ولقد تتبعت الدراسة الذي قدمها الباحث هذه الظاهرة تاريخياً واثبتت بما لا يدع مجالاً للشك فائدتها الكبرى . وعلينا نحن الآن ان نطوع هذه العاطفة للمنفعة المشتركة بين الافريقيين والعرب .

تعقيب ٣

عبد القادر زبادية

يبدو ان وجود د. عز الدين في نيجيريا منذ فترة ، وهو يحاول كعربي مسلم الوقوف ضد كل التيارات المعادية للاسلام والعرب ، جعلته يتحدث في بحثه هذا بهذه اللهجة التي يذهب فيها الى عدم الاعتراف بكل ذاتية منفصلة للعرب عن الافارقة ، وربما يصلح مثل هذا القول في ظروف اخرى غير ظروف هذا الملتقى الذي يستهدف المفكرون العرب فيه ايجاد ارضية عقلانية سليمة للصيغة المناسبة للتعامل الاكثر جدوى مع اخوانهم الافارقة ، وبما ان موضوع البحث هو « الاسلام وافريقيا » ، فقد كان من الاجدر ان يقتصر محتواها عليه وبكل دقة .

لقد كان للاسلام دور حضاري واجتماعي كبير في افريقيا جنوب الصحراء ، وبفضله عرف الافارقة ديانة التوحيد المنزلة لاول مرة ، كما تعرفوا على العالم الخارجي واتصلوا به ، وقد كان للعرب دور مميز في ايصال الاسلام والمعارف الجديدة عن الكون الى اخوانهم الافارقة ، ولما جاءت فترة الاستعمار الاوروبي كان من ابرز مظاهرها العمل على قطع الصلة بين العرب والافارقة بكل الوسائل . قال سنغور وهو يتسلم دكتوراه فخرية من جامعة السوربون بحضور الرئيس الفرنسي السابق جيسكار ديستان « شكراً للثقافة الاوروبية التي عرفتنا بتوجيهاتها القيمة كيف نتميز ونرتقي بحضارتنا الزنجية عن اولئك الذين احتوونا » . ولعل كتابات البكري ابي عبدالله منذ القرن الحادي عشر للميلاد والامام المغيلي التلمساني وغيرهما مما يقيم الدليل على الجهود التي كان العلماء العرب يبذلونها كعرب لخدمة اخوانهم الافارقة وكيف كان هؤلاء يعترفون لهم ويقدرون عملهم بكل احترام وتبجيل يستحقونه من العامة الى الملك .

وبعد فترة الاستقلال في افريقيا ترك المستعمرون الاوروبيون وراءهم جماعة كوّنوهم تكويناً خاصاً فحافظوا على الارتباط بهم ، وهذا بعد ان ابعدت الجماعات المتحضرة بحضارة الاسلام او اضعفتها فترات الجهاد الطويلة ضد الاحتلال الاوروبي ، ومن هنا استطاعت اسرائيل التي لها تفوق في خصوص المعرفة بأوضاع الحكام الافارقة ، ولها مساندة من الجماعات الحاكمة بفضل

ارتباطها بالغرب ، ولكونها هي بالذات امتداداً في الشكل والتكوين والهدف للاستعمار الاوروبي ، استطاعت ان تنافس العرب الذين بذلوا ما استطاعوا من المال لارجاع علاقاتهم التاريخية والمصيرية بالشعوب الافريقية .

لقد تبدل الوضع الآن في افريقيا ، والمال لا يكفي ، وهناك قاعدة شعبية كبيرة لا يزال لها ارتباط وجداني بالعرب ، ولكن هذه القاعدة الشعبية الكبيرة لا تملك وسائل التنفيذ وليس بيدها الحكم ، ومن هنا فإن على العرب ان يبذلوا مزيداً من المجهودات في افريقيا يكون اساسها المعرفة بواقع الامور حتى لا تذهب اموالهم سدى ، وحتى يكون لمساعيهم النبيلة مردودها المطلوب .

ويبدو لي انه من الصواب القول بأن هناك للعرب وجوداً ذاتياً مستقلاً عن اخوانهم الافارقة ، وهذا شيء طبيعي ، وصحيح فقط القول ان ليس هناك افريقيا من دون عرب ، فالعرب يشكلون ما يقارب ثلثي سكان القارة ، كما ان الارض العربية في افريقيا قد تزيد عن نصف مساحة القارة،ويكون من غير الصواب اعتبار الثقافة الافريقية او التطور الثقافي للشعوب الافريقية هو نفسه الواقع الثقافي للعرب . ولو رجعنا لكتابات المؤلفين العرب والافارقة خلال العصر الوسيط لوجدنا الدليل القاطع على ذلك ، ففي كتابات ابن بطوطة والحسن الوزان واحمد بابا والسعدي ، ما يؤكد على الوجود المستقل للعنصرين العربي والافريقي في افريقيا ، وهذا في الوقت الذي كان فيه التلاحم الثقافي قد بلغ اشده بين العرب والافارقة .

ان هناك فروقاً معترفاً بها في خصوص العنصر واللغة والثقافة والاستمرار فيها لا يضر بالعلاقات العربية ـ الافريقية ابداً حينما يركز في ذلك على احترام الذاتية الخاصة بالافارقة ، وابراز قوة الترابط الحضاري منذ القديم بين العرب والافارقة في مختلف الجوانب التي تم فيها هذا الترابط والاتصال .

والواقع ان فكرة الزنجية نشأت اصلاً في المارتينيك على يد الشاعر ايمي سيزار ، ومنه اخذها صديقه سنغور ، وهذا الاخير هو الذي روج لها في افريقيا الغربية بتأييد اوروبي هدفه التباعد الثقافي بين العرب والافارقة للمحافظة على المكاسب التي تمت في هذا الصدد خلال الفترة الاستعمارية الاوروبية في افريقيا جنوب الصحراء ، ولذا فقد كانت ردة فعل ضد الاستعمار الغربي وتجارة الرقيق في مناطق بحر الكاريب ، ولكنها كانت في افريقيا هدفها خدمة الاهداف الاوروبية ضد العرب . واريد ان ألفت الانتباه هنا الى ان الزنجية بمفهومها العرقي وبعدها الحضاري المرتبط بالغرب لم يتبنّها موديبوكيتا ولا سيكوتوري ولا نكروما ، فهؤلاء تبنوا قضية الوحدة المصيرية والحضارية الافريقية والتي تشكل الشعوب الزنجية في داخلها وحدة عرقية من بين الوحدات الاخرى في القارة الافريقية ككل .

واخيراً اريد ان أثبت هنا انني اذ اختلف مع زميلي د. عز الدين الذي اعتز بصداقته ، في بعض التعابير التفصيلية والتعميمات ، فإني اتفق معه كل الاتفاق في الخلاصة التي انتهى اليها حول دور الاسلام المعاصر في خدمة العلاقات العربية ـ الافريقية ، والمسألة تبقى معلقة فقط على

كاهل الجانب العربي ، فلا يعقل ان يتولى شؤونه مثلاً في خصوص افريقيا غير المختصين او بعض الموظفين القليلي الخبرة بالواقع الافريقي ، في حين لا يضطلع بمثل هذا الواجب لدى غير العرب بل ولدى الامم المعادية للعرب الا المختصون المتضلعون في الشؤون الافريقية عن دراسة ومعرفة تامة بها وخبرة ومعايشة ايضاً ومعاناة . وألخص فأقول ان المسألة مسألة معرفة وخبرة قبل اي شيء آخر .

المناقشات

١ ـ محمد فايق

اود ان اشير الى ان الافارقة عموماً وخاصة غير المسلمين ليسوا متعصبين دينياً على الاطلاق فقضية الدين تؤخذ بشكل اقل تعقيداً مما هو عليه الامر في اي مكان آخر . ولكن الافريقي شديد الحساسية عندما ينتقل الامر لموضوع العنصرية ، ومن هنا لا نجد حملات ضد المسلمين والاسلام في افريقيا ، ولكن نجد محاولات لالصاق صفة العنصرية بالعرب . او ان العرب يحتقرون الافارقة غير المسلمين . ويساعد على هذا الشعور بطبيعة الحال الرواسب التاريخية القديمة عندما كان تجار الرقيق من العرب يحصرون تجارتهم وغاراتهم فقط على الافارقة غير المسلمين .

فإذا انتقلنا لموضوعنا الرئيسي وهو التعاون العربي ـ الافريقي وفي ضوء موضوع البحث الذي نحن بصدده . اود ان انبه الى انه من الخطأ ان يكون الدين واقصد الاسلام هو محور الحركة السياسية للعرب في افريقيا ، كأن لا تقدم مساعدات عربية الا الى الدول الاسلامية ، او بمقدار تأثر الاسلام فيها . وهذا ما يشكو منه بالفعل الكثير من الدول الافريقية .

ان الاسلام رغم كونه واسع الانتشار وممتداً الى اعماق القارة ، ورغم التفاعل المهم والمؤثر الناتج من امتزاج الثقافة والحضارة الاسلامية والعربية مع الاصول الافريقية ، حتى انه اصبح من غير الممكن الفصل بشكل محدد بين ما هو عربي وما هو افريقي في القارة . الا ان المسلمين فيها اقل قدرة على التأثر بحكم المناصب والمواقع المؤثرة التي يحتلونها ، وليس من المصلحة تركيز التعامل العربي مع الدول الاسلامية وحدها ، لأن ذلك بكل تأكيد يمكن ان يخلق ردود فعل مضادة لدى الدول الافريقية الاخرى ، كما يولد حساسية لدى حكومات الدول ذات الاقليات الاسلامية ويجعلها تتشكك في كل نشاط عربي داخل بلادها .

ولذلك فقد يكون من الاوفق للعرب ان يبتعدوا كلياً عن فكرة التكتلات الاسلامية داخل افريقيا ، حتى لا تخلق التعصب الديني الذي يمكن ان يعاني منه المسلمون الافارقة اكثر من

غيرهم . كما اعتقد ان اي نشاط اسلامي للعرب في افريقيا يجب ان يكون محصوراً في مجالاته الثقافية فقط ، وبعيداً عن الاستخدامات السياسية المباشرة . لأن ذلك في النهاية يخدم اهدافنا البعيدة دون ان يخلق الحساسيات التي يمكن ان تؤثر على علاقاتنا العربية ـ الافريقية .

٢ ـ محمد السيد غلاب

أود ان اشير الى نقطتين خاصتين بالعروبة والافريقية ، فقد اشار د. عز الدين عمر موسى الى تعريف العروبة ، وهذه مسألة قد حسمت منذ اربعة عشر قرناً ، اني هنا اذكر حديثاً شريفاً للنبي عليه الصلاة والسلام ، وهو حديث طويل ينتهي بقوله عليه الصلاة والسلام ان « العربية باللسان » . فلا فائدة من إثارة مشاكل خاصة بتعريف العروبة . فمن يتحدث العربية ويتأدب بآدابها فهو عربي ، مهما كان لونه .

هناك نقطة خاصة بالافريقية . فقد اشار د. عز الدين الى الجزر اللغوية الكثيرة التي تمتد من البجة عبر النوبة الى سيوة الى جزر الصحراء الكبرى فبلاد البربر . هذه كلها رطانات اذا استخدمنا التعبير السوداني رطانات لا ترقى الى مستوى اللغات المكتوبة . انما اتحدث عن الجزر الزنجية الموجودة في الصحراء الكبرى ، وفي شمال افريقية . ففي كل هذه التجمعات يعيش الزنوج والعرب او البربر معاً . هؤلاء الزنوج ليسوا بقايا تجارة الرقيق ، وانما هم اصليون . فقد اثبتت البحوث الاركيولوجية ان اول هيكل عظمي لانسان زنجي عثر عليه في موقع اسيلار بالقرب من تمبكتو . وهذا دليل على ان وطن الزنوج كان يقع في جنوبي الصحراء الكبرى ، بل وكان يشمل الصحراء الكبرى عندما كانت الصحراء عامرة كثيرة المياه والامطار في اثناء العصر المطير .

٣ ـ كمال عجوري

أعتقد ان المقصود من دراسة هذا العامل الديني هو كشف الدور الذي يمكن ان يلعبه في التقارب او التباعد بين المجموعة العربية والمجموعة الافريقية . خاصة بعد ان اخذت هذه العلاقات مساراً محدداً بعد عام ١٩٧٣ .

قد يكون الجواب الاولي هو تعزيز هذا العامل في العلاقات العربية ـ الافريقية لكن هذا العامل له وجهان : الوجه الايجابي : الذي يمكن ان يعزز هذه العلاقات مع الدول الافريقية ذات الاغلبية السكانية المسلمة . وهذا ما ورد مثلاً على اثر جولة الملك فيصل في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٢ الى بعض الدول الافريقية ، حيث اشارت المصادر السعودية بأن « جولة الملك فيصل تستهدف تعزيز الروابط الاخوية بين الشعوب الاسلامية » . او الوجه السلبي ، الذي يمكن ان يكون عامل تباعد مع الدول الافريقية التي يشكل فيها الاسلام اقلية او التي لا تتأثر بهذا العامل في العلاقات الدولية .

واذا كان لهذا العامل الديني دور في التقارب ، فهل يجب ان نركز على هذا العامل في العلاقات الجماعية العربية ـ الافريقية او في العلاقات الثنائية ؟ وقد اجيب عن ذلك بأنه من الافضل لمسيرة هذه العلاقات ان يكون دور هذا العامل في مجال العلاقات الثنائية .

ولكننا نجد بأن الواقع العربي في علاقاته الثنائية مع الدول الافريقية لم يكن واحداً بل متناقضاً : فالسعودية مثلاً تدعو الى الاسلام التقليدي امّا ليبيا فهي تدعو الى الاسلام الثوري ، ودول المغرب العربي منها ما يعتمد على هذا العامل في علاقاته ومنها من يتجاوز هذا العامل . اذاً نستطيع القول بأن اعتماد البلدان العربية على العامل الديني تجاه المجموعة الافريقية يخضع لمتطلبات سياستها الخارجية في المجال الثنائي .

وهنا نطرح السؤال التالي : هل ان هناك سياسة خارجية مستقلة لهذه الدول تعمل لمصلحة الامة العربية ، ولمصلحة العلاقات العربية ـ الافريقية ام انها امتداد لسياسات ومصالح القوى العظمى ؟ لذلك ارى بأن حساسية هذا العامل الديني في العلاقات العربية ـ الافريقية يتطلب توحيد التصور والموقف والوسائل حتى لا ينقلب الى سلاح مضاد ضد هذه العلاقات .

٤ ـ فاطمة الجامعي الحبابي

لقد جاء على العرب حين من الدهر طال واستطال تقاعسوا فيه عن حمل الرسالة التي حملها اسلافهم ، ولم يكن لديهم آنئذٍ من الوسائل ما نتوافر عليه نحن اليوم . ومن مظاهر ذلك ـ ونقولها بكل اسف ـ ان يكون تعرف الشباب الافارقة على الاسلام يتم ، غالباً ، عن طريق مصادر مكتوبة بلغات اجنبية فرنسية وغيرها ، ولا تبذل اي جهود عملية لتقريب الاسلام والعربية من هؤلاء رغم تعطشهم . ان محاولة تملصنا من تحمل المسؤولية يجعلنا دائماً نلقي العبء على المستعمر ونحمله التبعية كلها . صحيح ان المستعمر كان ولا يزال يدس السم في العسل من اجل تفرقتنا على جميع المستويات . لكن متى سنشعر ، ونعترف بأننا جميعاً ، مسؤولين ومثقفين وجماهير شعبية ، طرف في اللعبة بسكوتنا عنها ، وانزوائنا عن حمل السلاح ، وسلاح الاسلام سلم ومسالمة لا استسلام وغفلة . اين المبادرات الفردية غير النفعية التي عرفت ابطالاً عرباً وغير عرب من برابرة وافارقة؟

ان الاسلام يتسامى عن الفروق الجنسية وما يتأتى عنها من فروق مجتمعية وغيرها ، هكذا فإن نزول الكتاب المقدس بلسان عربي حمل العرب نشره وتحفيظه لغير العرب ، وبالتالي تعليمهم العربية وموادها ، وان هذا لا يتنافى في شيء مع حفاظ الشعوب غير العربية والافارقة منهم على ثقافتهم وهويتهم القومية والميزات التي تخصها .

٥ ـ علي ابو سن

كنت اتمنى لو خصص الباحث جزءاً من بحثه لوصف المجتمعات الاسلامية في افريقيا وما احدثه الاسلام في افريقيا من صفات وقيم . وفي ذهني بصفة خاصة مقاومة المجتمعات الاسلامية في افريقيا للغزو الاستعماري حينما بدأ . فمن الثابت ان مقاومة المسلمين للغزو الاستعماري كانت مقاومة قوية ومتميزة عن مقاومة المجتمعات الافريقية غير الاسلامية للغزو الاستعماري .

الاسلام في افريقيا رصيد للتعاون العربي ـ الافريقي ، وهو رصيد يمكن ان يحسن استغلاله او يساء استغلاله ، وعلينا ان نحذر من الوقوع في شراك الصراع الديني ، وان نجعل مقياسنا هو

مدى استعداد الذين نتعاون معهم من الافارقة للتعاون معنا في القضايا المصيرية . فما قيمة دولة افريقية مسلمة تفتقد الاحساس بعدالة القضية الفلسطينية مثلاً .

٦ ـ عبد المنعم المشاط

يبدو لي ان هناك ثلاث ملاحظات مهمة اود ان ابديها :

ـ التمييز بين النظرية والتطبيق وان بدا جذاباً ومغرياً الا انه جد خطير . وان كان في استطاعة المثقف القيام بذلك ، فإنه قد يجد عذراً في رغبته في الارتقاء بنظريته او فكره عن مستوى الاخطاء التي تلحق بها في التطبيق. بيد ان المثقف بذلك ينتهي في الواقع الى ان يؤدي دوراً تبريرياً بدلاً من ان يقوم بواجب نقدي تقويمي ، وتصير مهمتنا بدون وعي او بوعي هي خلق مجال مناورة سياسية للقيادة السياسية . من هنا فليس من المدهش استخدام الاسلام كقوة ثورية احياناً او قوة محافظة احياناً اخرى ، فالنظرية لا تنفصل عن الواقع ، وكلاهما يرتبط ارتباطاً عضوياً بالواقع الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع محل البحث .

ـ كان من المهم جداً ان تتم الاجابة عن سؤ ال ما هي صورة الاسلام في افريقيا اليوم ، وما هي صورة المسلمين في افريقيا . ويرتبط بذلك ضرورة توضيح شكل القوى الدينية التي تؤدي دوراً سياسياً في افريقيا ومدى تماثلها او ارتباطها بالجماعات الدينية في المجتمعات الاسلامية غير الافريقية . واذا لم تكن هناك جماعات دينية تؤدي دوراً سياسياً مهماً كتلك الجماعات في ايران ، مصر ، سوريا ، لبنان . . . الخ . هل هناك ارهاصات لظهور مثل تلك الجماعات ؟ ام ان ظاهرة النشاط السياسي الاسلامي في الاقطار العربية تختلف عنها في الدول الافريقية ؟

ـ هناك قضية سياسية مهمة وهي تتعلق بمحاولة الاجابة عن سؤ ال : هل من المفيد في محاولة دعم العلاقات العربية ـ الافريقية التركيز على الدين كمتغير اساسي في تحديد مستقبل تلك العلاقات؟ ام ان الدين بصورة عامة ، والاسلام بصورة خاصة في هذه الحالة ، لا يفيد كثيراً في دعم تلك العلاقات ، وخاصة ما قد يثيره من حساسيات نحن في غنى عنها . فاستخدام الدين بحجة انه لا يميز بين البشر طبقاً للجنس مردود عليه بالقول ان هناك عقائد علمانية اخرى تقوم كذلك على عدم التمييز طبقاً للجنس ، كالاشتراكية مثلاً دون ان تثير حساسية خاصة بين من ينتمون الى ديانات متباينة . يبدو انه وإن كان الاسلام حقيقة واقعة في افريقيا ، فإنه كان ينبغي ان تتم دراسة تأثيره على العلاقات العربية ـ الافريقية .

ـ مسألة اخرى كان يجب التعرّض لها وهي هل هناك احترام متبادل بين المسلمين وغير المسلمين فيما يتعلق بالثقافة والفن والادب والشعر ، وخاصة تلك الفنون التي تثير بعض الحساسية الدينية لدى بعض فئات المسلمين في بعض البلدان العربية كقضية النحت وصنع التماثيل . بعبارة اخرى هل هناك فهم بين المسلمين والافارقة مسلمين وغير مسلمين لمسألة اختلاف الثقافة ؟

٧ ـ ابراهيم صقر

في الحديث عن التراث الاسلامي في المنطقة وتناول قضية الرق اجدني متفقاً مع د. موسى ود. سمير امين وغيرهما ورؤ ية القضية في ابعادها الحقيقية وفي اطار ظروفها التاريخية وبموضوعية هادئة . . . على ان من الواجب الشرح والتوضيح وشجب محاولات المغرضين في هذا المجال .

ان دور وسائل الاعلام والتثقيف هنا اساس ولكن ايضاً فإن العمل ، والعمل الجاد في هذا المجال مسألة اساسية . ان هذا هو الذي يؤثر ، ويؤثر بشدة .

واذا كنت اتفق مع د. مدثر عبد الرحيم في ان البعض يسرف في التركيز على الاستعمار والصهيونية والحركات التبشيرية . فإني ايضاً احب ان اؤكد معه على دورهم السلبي في مجال العلاقات العربية ـ الافريقية . بل انني اشدد على الثقل الكبير لهذا الدور .

على انني ارى انه اذا كان احد لا ينكر ان تراثنا الاسلامي بينه وبين ثقافتنا العربية ارتباط شديد ، فإن حركتنا القومية وعملنا المشترك مع افريقيا . . . يقتضي ان ينتظم مضمون قوميتنا ومضمون افريقيتنا ومضمون عملنا العربي ـ الافريقي المشترك المعاني التي تقتضيها حركة الشعوب ، وعملها المشترك ، على طريق تقدمها . وهنا يمكن القول كما اشار د. موسى بأنه فرق بين فهم معين للاسلام وفهم آخر له ، وان الرؤ ية الاسلامية المتشددة بغير مرونة او الجامدة بغير مواءمة او المتحيزة لدولة دون اخرى او حكم دون آخر في افريقيا قد تكون عامل تفريق لا عامل تجميع وهو ما يقوله د. مدثر عن بعض الاتجاهات ـ ولا يريحه ، ونحن نتفق معه في ذلك ـ وكم حاول الاستعمار استغلال الدين في التجزئة والتمزيق والاضعاف ونحن نرى من مصلحتنا كعرب ، ومن مصلحتنا في مجال العمل العربي ـ الافريقي ان نجمع الجهود وان نبتعد عما يفرق ويعطل العمل المشترك لمصلحة الجميع . ومع وجود المصلحة المشتركة لا اجدني بالضرورة في حاجة لأن ادلل على ضعف التفريق بين « العرب » و« الافارقة » على اساس لغوي كما فعل د. موسى . فعالم اليوم يجمع اصحاب المصالح المشتركة على العمل المشترك حتى وان اختلفت فيما بينهم اللغات .

٨ ـ عبد العزيز الدوري

اود ان اثني على هذه الدراسة الفاحصة التي تتخذ النقد والتحليل سبيلاً للوضوح واود ان اشير الى نقطتين :

ـ ماذا نستخلص من الدراسات التاريخية ؟ انتشار العربية واثرها الثقافي ، وانتشار الاسلام ودوره الحضاري . في انتشار الاسلام تعزيز للعربية ولكن كان لكل طريقه . العربية والاسلام روابطنا الباقية مع افريقيا . ويهمنا ان نرى صورة كل منها في افريقيا وان نرى الوجه الآخر في موقف الاستعمار من كل منها ودور الاسلام في المواجهة وليس من مصلحتنا ان نحدث تناقضاً بين الاسلام والعربية ولا يمكن ان يكون ذلك خاصة في افريقيا . وبعد يجب ان لا يقتصر الحديث عن

العلاقات بين العرب وافريقيا على النواحي الرسمية ، بل يجدر ان يلتفت الى العلاقات الاخرى ثقافية واجتماعية وحضارية .

ـ الدراسات يجب ان تنطلق من مصادرها الاولية . وهذا الحديث عن العنصرية واستعلاء العرب يجب ان يعاد النظر فيه من دراستنا لمصادرنا . لقد فسر تاريخنا من قبل البعض تفسيراً عنصرياً ، وقد انهارت النظريات العنصرية في تفسير التاريخ . ويجب ان تواجه الاتجاهات المماثلة بالبحث الجاد في المصادر . وربما اتخذ النسب رابطة (حقيقية او نظرية) في المجتمعات القبلية ولكن فكرة النسب تراجعت امام العربية كرابطة في تاريخنا . وهناك الكثير مما يجب الرد عليه . ولكن العمل الايجابي البنّاء هو ان ندرس الموضوع بالعودة الى مصادرنا ونستخلص من الدراسة ما يصح ويعين .

٩ ـ عز الدين عمر موسى يرد

ـ يجب الا نغش انفسنا او نخدعها ، ولهذا يجب طرح القضية المركزية في الوطن العربي والعالم الافريقي . وهي لا تختلف عن قضية العالم الثالث كله ، ووضع دراساتنا لتسهم في معالجة القضية تلك . ان القضية المركزية هي قضية تحرر شامل من استعمار : قديمه وجديده ، ولا بد من تحديد مواقفنا ؛ هل نحن مع التحرير او ضده ؟ رأيي اننا كباحثين لا ننفصل عن مجتمعنا ويجب ان ننحاز الى جانب المعدمين . وقد بينت ان الدرس المستفاد من حركة الاسلام في افريقيا انه كان دائماً عامل تغيير وثورة كلما جنح المجتمع المسلم في فكره وتطبيقه نحو الجمود والمحافظة .

ـ اما الاسراف في مناقشة المصطلحات والمفاهيم فقد اوضحت في بداية البحث الاسباب الداعية لذلك . وان تعقيب د. مدثر زادنا قناعة بضرورة ذلك.فخير لنا ان نتزيد من ذلك لاجلاء الغوامض وللكشف عن المعالم من السير في تيه من صنع الخيال المريض او الهوى البغيض . ويكفي دلالة على اهمية جلاء المصطلحات والمفاهيم مسألة القومية والعربية والعروبة وما ذكر بشأن ذلك ، فعندي ان القضية هي قضية انتماء وليست قضية لغة . . . وعندما قال الرسول (ص) « انما العربية اللسان » ، ما اظنه يقصد قوميتنا العربية التي ندعو لها في القرن العشرين . ولعل هذا ما حدا بالدكتور غلاب في شرحه الى اضافة ان العربي هو الذي يتكلم العربية وثقافته عربية . والثقافة العربية من المتغيرات لا الثوابت وتختلف باختلاف العصور والمناطق .

ولا اذهب الى ان التحديث امر مرغوب فيه . ان التحديث والتغريب كثيراً ما استعملا استعمالاً مترادفاً وانا احبذ التعبير القرآني الا وهو « التغيير » لأن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم . وهذا ما يتمشى مع الموقف من القضية المركزية الا وهي قضية التحرير .

ـ ذكر كثير من المداخلين مسائل مفصلة لما اجملت او مقيدة لما فيه قد تزيدت . وسأستفيد منها جميعاً ، فقط اريد ان اركز على ان قضية الاسلام هذه قضية خطيرة في مسألة العلاقات المسماة « بالعربية الاسلامية » وقد تصبح عامل تعويق وهدم اذا لم نفهم الدين على حقيقته ليخدم قضايا الناس . واخشى ان اقول ان الدين الآن يوظف في خدمة الاستعمار الجديد بطريقة غير مباشرة فيما

يسمى بالبنوك الاسلامية غير الربوية ، وسوف افصل القول عندما نناقش البند الاقتصادي في الجلسات القادمة .

-واؤيد قول علي ابو سن بشأن قصور البحث عن تناول القرن العشرين . وقد كان ذلك عن قصد حتى لا اكرر ما سيقال في جميع الاوراق . ولهذا هدفت ان اتوقف عند نهاية القرن التاسع عشر ليمثل بحثي هذا جذور العلاقات في اطارها الاسلامي ويصبح منطلقاً لبقية البحوث .

الفصل الثالث

ثورة ٢٣ يوليو وافريقيا

محمد محمد فايق

مقدمـــة

رغم الصلة التاريخية القديمة بين مصر وافريقيا والتي ترجع الى آلاف السنين ، حيث عرفت مصر الفرعونية افريقيا واتصل المصريون القدماء بقلب القارة واطرافها[١] . ورغم الامبراطورية التي اقامها اسماعيل باشا في القارة والتي امتدت جنوباً لتشمل منابع النيل الاستوائية وامتدت شرقاً لتشمل سواحل البحر الاحمر حتى شواطىء الصومال، ورغم المكانة الخطيرة التي يتمتع بها الازهر منذ نشأته لدى مسلمي افريقيا كلها .

وعلى الرغم من هذه الصلات القديمة والحديثة لم يكن هناك اي توجه قومي في مصر نحو افريقيا عندما قامت ثورة يوليو ١٩٥٢ ، فلم يكن هناك على المستوى الرسمي او الشعبي شعور بالانتماء لشعوب افريقيا او لأي حركة افريقية شاملة ، كما لم تكن هناك صلة تذكر بين الحركة الوطنية في مصر التي تمثلها الاحزاب وبين الحركات الوطنية الافريقية .

واذا كان هناك في مصر توجه وروابط قوية في ذلك الوقت نحو السودان فقد كان ذلك باعتباره جزءاً من الوطن العربي مكملاً لوحدة وادي النيل ، الشعار الذي رفعته مصر ، حكومة وشعباً ، لفترة طويلة من الزمن . وقد يرجع السبب في عدم اتجاه مصر نحو افريقيا وعدم وضوح هويتها الافريقية حتى ذلك الوقت الى عاملين اساسيين :

العامل الاول : هو التصور الذي فرضه الاستعمار على افريقيا وما تبع ذلك من تقسيم القارة الى : افريقيا شمال الصحراء ، وافريقيا جنوب الصحراء ، او افريقيا

---

(١) انظر : زاهر رياض ، مشرف ومقدّم، كشف افريقيا (القاهرة : معهد الدراسات والبحوث الافريقية) .

العربية وافـريقيا السـوداء . وقد التـزمت الدول الاستعمـارية بهـذا التصور وهي تمـد خطوط الاتصـال والتجارة لمستعمـراتهـا . فـأقـامت الصلة بـين مستعمـراتهـا والعـواصم والمـوانىء في الـدول المستعمرة ، وتحـاشت ايجاد الصـلات المؤثرة بـين الشمال العـربي والجنوب الافـريقي حتى تكـون الصحراء عـازلاً بينهما . واتخـذ المجتمـع الـدولي ، بمـا فيـه المـنظمـات الـدوليـة والامم المتحـدة والوكـالات المتخصصة ، من هـذا التقسيم قضية مسلم بهـا ، وهي تتعـامـل مـع الدول والاقـاليم الافريقيـة مما اكـد ودعّم فكرة هـذا التقسيم الوهمي في الاذهـان ، رغم ان حقيقـة الامر ان الصحـراء كانت ـ وعبر التاريـخ ـ معبراً بـين الشمال والجنـوب وطريقـاً للتبادل التجاري والتأثير الثقافي .

العـامل الثـاني : في اعتقادنـا ، يتعلق بالحـركة الافـريقيـة نفسهـا والتي بـدأهـا زنـوج امريكا كرد فعل للتفرقة العنصرية والاضـطهاد الـذي كانـوا يلاقـونه ، فجـاءت هذه الحـركة من اجـل الرجـل الاسود تـريد ان تـرد لـه حـريتـه وكـرامتـه ، وتعيـده الى جـذوره . فكـل هؤلاء الزنوج لا تـربطهم بـافريقيـا سوى بشـرتهم السوداء ـ دليـل انتمائهم الى القـارة ـ وان كانوا لا يعرفون اوطانهم على وجـه التحديـد . ومن هنا جـاء مولـد الافريقـانية ، او الانتـماء الى القـارة ككل ، ولكنهـا ظلت في اذهانهم افـريقيا السـوداء موطن الـزنوج . وجـاء تطلعهم الى الـوحدة الافـريقية لاعـادة مجد الامبـراطوريـات الافريقيـة القديـمـة ، امبراطـوريات غـانـا ومـالي وسونغـاي وغيرهـا ، ولكنها ايضـاً وحدة افـريقيـا السـوداء . وهكـذا كـانت الحـركـة الافـريقيـة في بـدايتهـا وقبـل ان تنتقـل الى القـارة ، تسـير في اتجـاههـا بعيـداً عن افـريقيـا العربية[٢] ، وبالتالي بقيت مصر بعيدة عن هذه الحركة شأنها في ذلك شأن الشمال الافريقي كله .

وجاءت ثـورة يوليـو ١٩٥٢ لتكشف عن وجـه مصـر الافـريقي ، وانتمـائهـا الاصيـل للقارة . فعندما حدد عبد الناصر مجالات العمـل للسياسـة الخارجيـة المصرية الجديـدة كانت افريقيا احـدى الدوائـر الثلاث لهـذه السياسـة (العربيـة ـ الافريقيـة ـ الاسلاميـة) وذلك في كتابه **فلسفة الثورة** والذي جاء فيه :

« . . انـنا لن نستـطيـع بحـال من الاحـوال ـ حتى لـو اردنـا ـ ان نقف بمعـزل عن الصـراع الـدامي المخيف الـذي يدور اليـوم في افريقيا بين خمسـة ملايين من البيض ومائتي مليـون من الافريقيـين . . . ولسوف تـظل شعوب القـارة تتطلع الينـا ، نحن الذين نحـرس الباب الشمـالي للقـارة ،والـذين نعتبـر صلتهـا بـالعـالم الخـارجي كله . لن نستطيع بحال من الاحـوال ان نتخلى عن مسؤ وليتنـا في المعـاونـة بكـل مـا نستـطيـع على نشـر النور والحضـارة حتى اعماق الغـابة العـذراء . . . ان افريقيـا الآن مسـرح لفـوران عجيب مثـير . . . ولن نستطيع بحال من الاحوال ان نقف امام الذي يجري في افريقيا ونتصور انه لا يمسنا ولا يعنينا . . . »[٣] .

---

(٢) انظر : محمد محمد فايق ، **عبد الناصر والثورة الافريقية** (بيروت : دار الوحدة ، ١٩٨٠) .

(٣) جمال عبد الناصر ، **فلسفة الثورة** (القاهرة : المطبعة العالمية ، [د.ت.])، ص ٧٧ ـ ٧٨ .

اولاً : اسباب الاهتمام بالقارة الافريقية في سياسة ثورة يوليو

لم يكن من الصعب على قيادة ثورة يوليو وهي تضع المشروع المصري الجديد الذي يعبىء امكانيات البلاد المادية والبشرية ان تكتشف البعد الافريقي في شخصية مصر ، هذا البعد الذي يمليه موقع مصر الجغرافي وحاجتها للاستفادة من عبقرية المكان كما تمليه المصالح المصرية التقليدية .

فمن خلال المعارك العنيفة التي دخلتها ثورة يوليو مع الاستعمار من اجل تحقيق اهدافها ، والتي بدأت بالعمليات المسلحة ضد الاحتلال الانكليزي لمنطقة القنال ادركت ان استقلال مصر لن يكون حقيقة طالما كان الاستعمار قوياً مسيطراً في افريقيا .

فكانت البداية العمل على انهاء الاحتلال الانكليزي في السودان حتى لو كان ثمن ذلك هو التخلي عن المطالبة بحق مصر في السودان ، الذي كان الملك فاروق قد اعلن نفسه ملكاً عليه تحقيقاً لوحدة وادي النيل ، والتي كانت مطلباً شعبياً وشعاراً تبنته كل الاحزاب والحركات الوطنية في مصر قبل الثورة . ولكن كان هناك تصور من قيادة الثورة بامكان قيام وحدة وادي النيل بين مصر والسودان اذا منح السودانيون حق تقرير المصير وهذا ما رحبت به الثورة وسعت الى تحقيقه حتى تكون الوحدة الجديدة منبثقة عن رغبة وتأييد الشعب السوداني ، وليس استناداً الى حقوق مكتسبة من التاريخ (حق الفتح) . وكان معنى ذلك ان تمتد حدود الدولة الجديدة المنشودة ـ اذا تحققت هذه الاماني ـ الى اعماق القارة الافريقية وتصبح حينئذٍ محاطة بالعديد من المناطق الأفريقية التي يوجد فيها الاستعمار (الانكليزي والفرنسي والبلجيكي) قوياً يهدد مصالحها . واذا كان جوهر ثورة يوليو قد تمثل في العداء المتصاعد لجميع اشكال الاستعمار والسيطرة الاجنبية ، فقد كانت افريقيا هي المعقل الاساسي للاستعمار واحد المواطن الاساسية التي يتحتم مواجهته فيها .

وقبل ذلك كله كانت هناك المصالح المصرية التقليدية والمتعلقة بالامن القومي ، التي جعلت حكام مصر دائماً ـ ومنذ فجر التاريخ ـ يهتمون بتأمين منابع النيل ، مع اختلاف في الرؤية لكيفية تحقيق ذلك. هذا الاختلاف الذي املته روح العصر والمفاهيم والقيم الجديدة التي حكمت ثورة يوليو ، فلم يعد في الامكان تأمين هذه المنابع من خلال اخضاعها ، او مد السيطرة المصرية اليها ـ كما حدث في الماضي ـ ولكن من خلال تحريرها من الاستعمار ، وصداقة الشعوب والحكومات الجديدة في السودان واوغندا وكينيا والكونغو وتنجانيقا ورواندا وبقية المناطق التي تخرج منها شرايين النهر .

وهناك سبب ثالث كان احد دوافع التوجه الافريقي لثورة يوليو ، وان كان التفكير فيه قد جاء متأخراً ، وبعد ان نجحت الثورة في اقامة صناعات جديدة ، والتوسع في

الصناعات القائمة ، وظهور الحاجة الى اسواق جديدة تستوعب الزيادة المنتظرة في حجم الانتاج الصناعي ، والحصول على الخامات اللازمة لهذه الصناعات . وكانت افريقيا هي اكثر هذه الاسواق مناسبةوخاصة انه كانت هناك رغبة في زيادة حجم التعامل التجاري مع دول العالم الثالث .

ورغم ان توجه الثورة المصرية نحو افريقيا كان مقصوداً لذاته ، باعتبار ان البعد الافريقي اصبح احد اركان الشخصية المصرية ، واحدى الدوائر الثلاث التي حددها عبد الناصر في كتابه فلسفة الثورة ، الا ان ملاحقة نشاط اسرائيل في افريقيا ، واصرار مصر على مقاومته ، كان احد الدوافع الرئيسية للاهتمام المبكر بالقارة .

ثانياً : ثورة ٢٣ يوليو وحركات التحرير الافريقية

قبل قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ في مصر كان الطريق الوحيد المعروف امام القوى الوطنية في افريقيا للحصول على الاستقلال هو طريق التطور الدستوري ، واقصد به مطالبة الدولة المستعمرة لاعطاء المزيد من التطور السياسي لحكم الاقليم الى ان يحصل على استقلاله وذلك باستخدام وسائل الضغط المختلفة ، والتي لا تبعد كثيراً عن اطار الشرعية الدستورية ، مستندة الى حقوق الانسان والمواثيق الدولية ، وقد كان ذلك هو الطريق الذي حصلت بواسطته الهند على استقلالها ، والذي تأثرت به الحركة الوطنية الافريقية ، وخاصة في مناطق الاستعمار الانكليزي حيث كانت للهند صلات قوية من خلال الجاليات الهندية الموجودة في هذه المناطق ولتأثر كثير من زعماء الحركة الوطنية الافريقية بفلسفة المهاتما غاندي الذي بدأ حياته السياسية في جنوب افريقيا .

ورغم ان افريقيا كانت قد عرفت بعض الحركات الوطنية التي استخدمت العنف ضد المستعمر ، مثل حركة الماوماو في كينيا ، الا ان هذه الحركات لم تكن حركات من اجل الاستقلال، وانما كانت في اغلب الاحيان موجهة ضد بعض القوانين الظالمة التي تحرم الافريقي من ارضه او تبعده عنها ، كما أنها ايضاً في معظمها كانت ردود فعل للعنف الذي كانت تستخدمه قوات الاستعمار .

وجاءت ثورة يوليو لتفتح باباً آخر لتحرير افريقيا ، وكان ذلك بعد نجاحها في اجلاء القوات البريطانية من قاعدة قناة السويس ، نتيجة للمقاومة العسكرية التي نظمتها الثورة ضد هذه القوات ، وبعد فشل العدوان الثلاثي على السويس ، ونجاح الثورة في تأميم القناة . فقد أثبتت الثورة المصرية ان المقاومة العسكرية المنظمة شعبياً يمكن أن تجعل من الاحتلال العسكري امراً مستحيلاً مهما بلغت قوة جيوش الاحتلال ، فقد كانت القاعدة البريطانية في السويس هي اكبر قاعدة لبريطانيا في افريقيا كلها واهم موقع استراتيجي تحتله قواتها ، ولذلك كان فشل العدوان الثلاثي على السويس ايذاناً بانهاء الامبراطورية البريطانية التي لم تكن تغيب عنها الشمس في ذلك الوقت .

ولم تكتف ثورة يوليو بأن تقدم النموذج والمثل لما يمكن تحقيقه في ميدان المقاومة المسلحة ضد الاستعمار ولكنها بدأت في تقديم المساعدات الفعّالة والمؤثرة لحركات التحرير ، واصبحت مصر الحليف القوي لكل قوى الثورة في افريقيا وفتحت القاهرة ابوابها لتكون القاعدة الاساسية لحركات التحرير الافريقية .

١ ـ المساعدات العسكرية لحركات التحرير

كانت مصر اول دولة في العالم تقدم لحركات التحرير الافريقية الاسلحة لتبدأ المقاومة المسلحة ضد الوجود الاستعماري والعنصري . ووفرت مصر لهذه الحركات التدريب العسكري المناسب في مدارس الصاعقة والكلية الحربية ، كما شاركت اجهزتها (المخابرات العامة المصرية) في ادخال وتوصيل الاسلحة الى مناطق المقاومة وتأمين وصول افراد المقاومة الى القاهرة للتدريب وعودتهم الى بلادهم .

واستمرت مصر تتحمل العبء الرئيسي في هذا المجال حتى عام ١٩٦٣ عندما انشئت لجنة التحرير الافريقية التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية من ٩ دول من بينها مصر تمولها المنظمة ، كما أن كلاً من تنزانيا والجزائر ـ بعد استقلالهما ـ بدأتا المساهمة بدورهما في هذا المجال الى جانب مصر .

ويلاحظ ان العمل العسكري كان موجهاً اساساً ضد قوى الاستعمار التي لم تكن مستعدة لتطوير الحكم في الاقاليم التي تحتلها باعطائها الحكم الذاتي واعدادها للاستقلال مثلما كان الحال في المستعمرات البرتغالية وروديسيا بعد اعلان النظام العنصري هناك ، الاستقلال من جانب واحد .

وقد ساعد مصر على توفير الاسلحة لحركات التحرير الافريقية تغيير تسليح الجيش المصري بعد صفقة الاسلحة التشيكية عام ١٩٥٥ ، وتوفر لديها كمية كبيرة من الاسلحة والذخائر البريطانية الصنع ، والتي لم يعد الجيش في حاجة اليها ، فخصص جزءاً كبيراً منها لحركات التحرير الافريقية . وكان ظهور هذه الاسلحة في المستعمرات الافريقية لا يثير الشكوك لإمكان تسربها من القوات الموجودة في المستعمرات البريطانية في افريقيا .

وكانت مصر تقدم مساعداتها لجميع حركات التحرير مهما كان لونها او اتجاهها السياسي طالما هي موجهة ضد الوجود الاستعماري في القارة . ومعنى ذلك ان المساعدات في كثير من الاحيان كانت تقدم لأكثر من حركة في الاقليم الواحد . فعلى سبيل المثال في اقليم انغولا ـ قبل الاستقلال ـ كانت مصر تساعد « الحركة الشعبية لتحرير انغولا (M.P.L.A.) » التي تشكل الحكومة الحالية ، وفي الوقت نفسه كانت تقدم المساعدة الى « الحكومة الثورية لانغولا في المنفى (G.R.A.E.) بزعامة روبرتو هولدن » ، وكذلك « الاتحاد القومي لاستقلال كل انغولا (U.N.I.T.A) بزعامة جوناس سافيمبي » ، ولكن هذا لم يمنع ان يكون حجم المساعدات متناسباً مع حجم ونشاط كل حركة .

وبذلك احتفظت القاهرة بعلاقات طيبة بجميع القوى الوطنية في افريقيا ودون اي تدخل لفرض اشخاص او اوضاع او نظام معين ، وبذلك بقي هدف هذه المساعدات واضحاً في كل الاوقات والظروف وهو : انهاء الاستعمار .

٢ ـ المكاتب السياسية لحركات التحرير الافريقية في القاهرة

توافد على القاهرة كثير من مندوبي التنظيمات الوطنية الافريقية بقصد اقامة الصلة بين مصر وهذه التنظيمات ، وايضاً لاسماع صوتها للعالم الخارجي سواء من خلال اجهزة الاعلام المصرية القوية او بحضور المؤتمرات المختلفة في العالم .

وانشئت الرابطة الافريقية[٤] في اواخر عام ١٩٥٥ لتقديم المساعدة والرعاية لهؤلاء المندوبين وتسهيل اتصالهم بالاعداد الكبيرة من الطلبة الافارقة والمبعوثين الذين يتعلمون في القاهرة والذين يفدون لاسباب اخرى . وكان هذا هو الهدف الحقيقي والاساسي من انشاء هذه الرابطة علاوة على زيادة الوعي الافريقي بين المصريين وخلق المجال للتعارف بين المثقفين المصريين والشباب الافريقي من طلاب العلم في القاهرة ومندوبي حركات التحرير .

ثم ظهرت بعد ذلك فكرة فتح المكاتب السياسية من هؤلاء المندوبين على غرار المكاتب التي كانت لجبهة التحرير الجزائرية في بلدان كثيرة من العالم . وكان هدفها ايجاد الصلة بين حركة التحرير الافريقية في بلادها وبين مصر ـ مصدر المساعدات الرئيسية لهذه الحركات ـ وكذلك ايجاد الصلة مع العالم الخارجي سواء أكانت هذه الصلات اعلامية ، او دبلوماسية ، او تتعلق بتوفير المنح الدراسية والمساعدات المادية الاخرى . وكانت مصر اول بلد في العالم يتجمّع فيه عدد كبير من المكاتب السياسية الافريقية التي تمثل كل الحركات الوطنية الاساسية في القارة الافريقية[٥] . وقد ساعد وجود هذا العدد من المكاتب السياسية وممثلي حركاتَ التحرير في القاهرة على ان يتعارف الثوار الافارقة ويتبادلوا الخبرة والمعلومات عن العدو المشترك وهو الاستعمار ، وان يكون اطار افريقي واحد يجمع هذه الحركات ويؤكد فكرة الثورة الافريقية الشاملة ضد الاستعمار .

٣ ـ مساعدات مصر الاعلامية لحركات التحرير الافريقية

اهتم عبد الناصر منذ بداية الثورة بانشاء جهاز اعلامي قوي ، واهتم بوجه خاص بالاذاعة ، التي استطاعت الثورة المصرية من خلال الاتصال بالشعوب الخاضعة للاستعمار ، مخترقة كل الحواجز التي فرضها الاستعمار على هذه الشعوب، التي لم تكن

---

(٤) فايق ، عبد الناصر والثورة الافريقية .

(٥) لمعرفة تفاصيل اكثر عن المكاتب السياسية ، انظر : احمد يوسف القرعي ، ثورة ٢٣ يوليو وتصفية الاستعمار في افريقيا .

تصلها سوى الصحف الغربية ، ولم تسمع بلغاتها الاصلية الا الاذاعات المحلية التي توجهها السلطة الاستعمارية المحلية ، والتي تردد الاخبار التي تذيعها عواصم الدول المستعمرة.

وجهت مصر في البداية اذاعة « صوت افريقيا » على غرار صوت العرب وكان ذلك باللغة السواحلية موجهاً الى كينيا وشرق افريقيا بعد احداث الماوماو واعتقال الزعيم الكيني جومو كنياتا ، وكانت ردود الفعل لهذه الاذاعة مثيرة للدهشة ، سواء من طريقة احتجاج وشكوى السفارة البريطانية في القاهرة ، او من ردود الفعل التي كانت تصل القاهرة مباشرة من كينيا .

ثم وجهت القاهرة اذاعات اخرى باللغات الافريقية المحلية الى كل اجزاء القارة المحتلة[٦] ، واعطيت الحركات الوطنية وحركات التحرير الفرصة والامكانية لمخاطبةشعوبها من خلال هذه الاذاعات . وفي الوقت نفسه ومن خلال المكاتب السياسية لحركات التحرير الافريقية في القاهرة ، استطاعت اجهزة الاعلام المصرية الفوية ان تنقل اخبار الحركة النضالية التحررية في افريقيا الى العالم الخارجي . ووضعت الامكانيات تحت تصرف الحركات التحررية الممثلة في القاهرة لاصدار نشرة باسم مجلة الرابطة الافريقية تحررها المكاتب السياسية وتعكس نضال شعوبها وتشرح قضاياها .

واصبحت القاهرة العاصمة الاولى في افريقيا وفي العالم التي تعكس قضايا القارة ككل ، وتتكلم باسم افريقيا كلها وثورتها الشاملة على الاستعمار . واصبح من الضروري على اي حركة تحررية تظهر في افريقيا ان تصل الى القاهرة ليس فقط من اجل الحصول على الدعم السياسي والمادي والعسكري ، ولكن ايضاً لتسمع صوتها لكل افريقيا والعالم الخارجي ولتعترف بها بقية الدول التقدمية .

واستطاعت مصر بهذا التوجه الاعلامي الافريقي ان تنقل الى جميع الافارقة الاحساس بأن مصر هي بحق جزء من القارة الافريقية ، ان لم تكن قد اصبحت قلبها النابض وقاعدة التحرر فيها . وكان ذلك ايضاً من اهم العوامل التي اسقطت الحواجز الوهمية التي حاول الاستعمار ، طويلاً ، اقامتها بين الشمال الافريقي العربي وافريقيا السوداء جنوب الصحراء .

٤ ـ دور ثورة يوليو العالمي في تأييد قضايا التحرر الافريقية

تبنت مصر منذ قيام ثورة يوليو قضايا التحرر وتصفية الاستعمار وتقرير المصير في الامم المتحدة . واعتبرت نفسها مسؤولة مسؤولية خاصة عن قضايا افريقيا[٧] . وبحكم

---

(٦) لمعرفة تفاصيل اكثر عن الاذاعات الافريقية ، انظر : المصدر نفسه .

(٧) حتى استقلال غانا في عام ١٩٥٧ لم يكن هناك دول افريقية مستقلة اخرى سوى اثيوبيا وليبيريا .

صلتها الخاصة بحركات التحرير الافريقية ، كانت ولفترة طويلة، اقدر الدول على عرض قضايا القارة . وكانت مصر في اثناء دورة الامم المتحدة كل عام ، تدعو ممثلي حركات التحرير الافريقية الى نيويورك ، على نفقتها ، حتى تتمكن هذه الحركات من الدعوة لقضاياها سواء لدى الوفود المختلفة او بالظهور امام اللجنة الرابعة (لجنة الوصاية) كمقدمي عرائض (Petitioners) مع تقديم كل المساعدات الفنية والقانونية لهؤلاء الممثلين .

وقد استطاع عبد الناصر ان يكوّن جبهة عالمية قوية للدفاع عن قضايا التحرر من خلال حركته الواسعة مع دول المعسكر الاشتراكي وفي العالم الثالث، بدءاً بمؤتمر باندونغ عام ١٩٥٥، الى حركة عدم الانحياز التي كان من اهم مقاييس الانضمام اليها ، تأييد حركات التحرر .

وبمجرد استقلال غانا وغينيا ومالي وظهور الزعامات الافريقية الكبيرة (نكروما ، وسيكوتوري ، وموديبوكيتا) كان من الطبيعي ان يحدث الالتقاء مع عبد الناصر . ومن خلال مواقف هذه الدول في تأييد لومومبا والثورة الكونغولية في مواجهة مؤامرات بلجيكا الانفصالية ، تكونت في كانون الثاني / يناير ١٩٦١ اول جبهة افريقية من الدول الافريقية التقدمية عندما قام ميثاق الدار البيضاء بين كل من : مصر وغانا وغينيا ومالي والمغرب وجبهة التحرير الجزائرية وأعلنت هذه الدول في ميثاقها « . . التصميم على تحرير الاراضي الافريقية التي ما زالت تحت السيطرة الاجنبية ، وذلك باعطائها العون والمساعدة لانهاء الاستعمار والاستعمار الجديد في جميع اشكاله » .

وقد تكونت على اثر مؤتمر باندونغ المجموعة الافريقية ـ الآسيوية في الامم المتحدة، والتي اصبحت اكبر مجموعة من مجموعاتها ، ثم ظهرت المجموعة الافريقية عقب اول مؤتمر للدول الافريقية المستقلة في غانا عام ١٩٥٨ ، ثم مجموعة دول عدم الانحياز عقب القمة الاولى لعدم الانحياز التي عقدت في بلغراد . واحتلت مصر مكانة مهمة في هذه المجموعات كلها ، التي اهتمت بقضايا التحرر وكانت مناصرة دائمة لقضايا افريقيا .

واهتمت مصر ايضاً بالمؤتمرات الشعبية مثل : مؤتمر كل الشعوب الافريقية الذي عقد مؤتمره الثالث في القاهرة عام ١٩٦١ ، ومؤتمرات التضامن الافريقي الآسيوي التي اتخذت القاهرة مقراً لها .

ثالثاً : موقف ثورة يوليو من الاستعمار الجديد في افريقيا

في بداية الستينات كان الاستعمار التقليدي قد اصبح في حكم المنتهي بعد فشل العدوان الثلاثي على مصر ، وبعد ان كانت ثورة الجزائر قد حققت من الانتصارات ما اسقط فكرة امتداد اراضي الدولة الاستعمارية الى ما وراء البحار ، وبعد ان اتخذت

فكـرة الافريقـانية وحـركتها ابعـاداً جديـدة بانتقـالها الى القـارة بعد استقـلال غانـا وغينيـا ، وكان اول ما تعنيه هذه الحركة هو التخلص من الاستعمار.

فشهـد عـام ١٩٦٠ استقـلال الـدول الافـريقيـة بـالجملة ولم يكن امـام الـدول الاستعمـارية الكبـرى (انكلترا وفـرنسا) الا ان تتخـلى عن الشكل القـديم لـلاستعمـار وان تحـاول الابقاء عـلى مصالحهـا من خلال ارتبـاطات وقيـود قويـة ، مهدت لهـا قبـل الاستقـلال لتكبل بها الدولة الحديثة لابقاء سيطرتها ، ومن امثلة ذلك :

١ ـ استمـرار تبعية الـدول حديثـة الاستقلال ، اقتصـادياً ، للدولـة المستعمرة وشـركـاتهـا التي تحتكر عمليات الانتـاج والتسويق ،وتتحكم في الاسعـار العالميـة للمواد الخـام ، والابقاء عـلى هـذه المستعمـرات كجـزء من اقتصـاد العـالم الـرأسمـالي الـذي تتحكم فيـه العـواصم الغـربية من خـلال البنوك والشـركات الاحتكـارية والمتعـددة الجنسيـة[٨] ، تخـدمهـا خـطوط المواصلات والتجارة التي انشئت لاداء هذا الدور .

٢ ـ استغلت الـدول الاستعمـاريـة حـاجـة الـدول حـديثـة الاستقـلال الى جيش يحمي حدودها ويؤكد سلطة الحكم الجديـد ، في الوقت الـذي كانت فيـه هذه الـدول كلها تعتمـد عـلى الدول المستعمـرة في التدريب ، والامـداد بالسـلاح الذي كـانت تحتكـر تجـارتـه ، حتى القيـادات والضبـاط في هـذه الجيـوش كـانـوا من قـوات الاستعمـار . واستغلت الـدول الاستعمـارية ذلـك بعقـد معـاهـدات الـدفـاع المشتـرك قبـل خـروج سلطات الاحتـلال بما يضمن ، امـا بقاء قـوات الاحتلال نفسهـا ـ كما حـدث بالنسبـة لبقـاء القـوات الفـرنسيـة في دول افـريقيا الغـربية وافـريقيا الاستـوائية ـ وإمَّا سيطرة الدولة الاستعمـاريـة عـلى الجيش من خلال احتكار عمليات التدريب والتسليح .

٣ ـ سيـطرة الدولـة الاستعمـاريـة على كـل الاعمال الفنيـة التي تحتاج الى خبـرات خاصـة لعـدم وجود فنيـين افريقيين او مؤهلين لاعمال الادارة العليـا ، والعجز الشـديد في خـريجي الجـامعات ، الى حـد ان بعض الدول مثـل الكونغـو (زائير حـالياً) عنـدمـا استقلت لم يكن فيهـا افريقي واحـد يحمل شهـادة جامعيـة كـما لم يكن في الجيش الكـونغـولي ضـابط افـريقي واحد .

وقـد قدمت ثـورة يوليـو نمـوذجـاً جـديـداً للتنميـة المستقلة المعتمـدة عـلى الـذات ، في مـواجهة قـوى الاستعمار المسيـطرة على النـظام العالمي ، وليس في تعـاون معهـا . واستـطاع عبـد النـاصـر ان يحقق الاستقلال الاقتصـادي لمصر ، وان يعـطي الثورة بعـدهـا الاجتمـاعي

---

(٨) انظر : Kwame Nkrumah, *Neo-Colonialism: The Last Stage of Imperialism* (London: Nelson, 1965).

حيث يشـرح نكروما، بتفصيل، الـطرق التي تلجأ اليهـا الدول الاستعمـارية وشـركـاتهـا لابقـاء سيـطرتهـا الاقتصادية والترتيبات التي كانت تقوم بها الدولة الاستعمارية قبل الاستقلال مباشرة لتحقيق ذلك .

باهتمامها بعدالة التوزيع ، وان تصبح التنمية من اجل السواد الاعظم للشعب . واستطاعت ثورة يوليو ان تشكل ارادة جديدة بعيدة عن واقع الاستقطاب الدولي . ومع الدعوة لسياسة عدم الانحياز التي كانت مصر احد اركانها ظهرت الدعوة ايضاً لايجاد نظام عالمي جديد .

واستهوى ذلك كله العديد من الزعماء الافارقة الذين ارادوا السير في هذا الطريق ، رغم المصاعب العديدة التي تواجههم ، فقدمت لهم مصر كل المساعدات الممكنة لتجعل هذا الطريق ممكناً ايضاً ، ولتحد من نفوذ وسيطرة الدول الاستعمارية على دول افريقيا ، باعتبار ان ذلك اولاً يجعل مقاومة النشاط الصهيوني في دول افريقيا امراً سهلاً حيث كان هذا النشاط دائماً متناسباً تناسباً طردياً مع نفوذ الاستعمار في كل دولة ، وثانياً لتدعيم جهود عدم الانحياز وحركة العالم الثالث في مواجهة دول الاستعمار والامبريالية العالمية ، وثالثاً لزيادة امكانية التعاون المصري ـ الافريقي حيث كان الاستعمار دائماً عقبة في سبيل هذا التعاون سواء أكان هذا في ميدان الاقتصاد او الثقافة او السياسة .

رابعاً : نماذج عن مساعدات مصر الى الدول الافريقية المستقلة

١ ـ مساعدات عسكرية

استطاعت مصر ان تكسر احتكار السلاح امام الدول الافريقية الراغبة في تحرير ارادتها . فبعد حصول مصر على صفقة الاسلحة التشيكية عام ١٩٥٥ ـ والتي كانت اول مرة تحصل فيها دولة من خارج كتلة الدول الشرقية على اسلحة سوفياتية الصنع ـ اصبحت قادرة على تقديم السلاح الى الدول الافريقية الراغبة في ذلك سواء كان سلاحاً بريطاني الصنع ، تم الاستغناء عنه ، ام اسلحة سوفياتية يمكن تعويضها . وكان في امكان مصر ان تقوم بعمليات التدريب على كلا النوعين من السلاح ، دون ان تخلق الحساسيات التي يمكن ان توجد في حالة التعامل مع الاتحاد السوفياتي مباشرة[٩] .

وكانت مصر قادرة على مد كل الدول الافريقية الراغبة بأي اعداد من الفنيين في جميع المجالات تقريباً حيث كانت الدولة الاستعمارية تلجأ الى سحب الفنيين دفعة واحدة كوسيلة للضغط[١٠] .

---

(٩) قامت مصر بتسليح وتدريب كتيبة مشاه لجيش مالي ، وكتيبة مظلات للكونغو برازافيل ، وقامت بتوريد اسلحة الى جيش الصومال وبورندي وغينيا ونيجيريا . هذا علاوة على المنح الدراسية التي كانت تخصص للدول الافريقية في المدارس العسكرية والكلية الحربية .

(١٠) وجد الفنيون المصريون في اماكن كثيرة من افريقيا ، وكانوا يوفدون باعداد كبيرة في بعض الاحيان ، فاثناء الحرب الاهلية في نيجيريا ارسلت مصر اليها ٣٠٠ طبيب دفعة واحدة .

٢ ـ مساعدات اقتصادية

اعطت مصر اهمية كبيرة للتعاون الاقتصادي مع دول افريقيا ، وخاصة التبادل التجاري وقامت شركة النصر للتجارة الخارجية وهي شركة حكومية بفتح مكاتب لها في جميع انحاء القارة ، وكانت مصر قادرة بهذا التعاون على كسر الشركات الاستعمارية في كثير من الاحيان ، وانقاذ الدول الافريقية من ضغطها(١١) . وقد قدمت مصر قروضاً لبعض الدول الافريقية التي كانت تتعرض لضغوط اقتصادية ، وكانت هذه القروض تستهلك في مشروعات تقوم بتنفيذها الشركات المصرية(١٢) .

٣ ـ مقاومة الحركات الانفصالية

ساعدت مصر على انهاء الانفصال في اكثر من دولة افريقية وهي مشكلة تعرفها جيداً افريقيا ، التي ما زالت القبلية فيها مشكلة تهدد وحدتها وتستغلها الدول الاستعمارية للابقاء على مصالحها . فقد ارسلت مصر قواتها الى الكونغو لمساعدة لومومبا على انهاء انفصال اقليم كاتنجا . وبعد قتل لومومبا وقفت مع الثورة الكونغولية الى ان تحققت وحدة الكونغو من جديد .

وقد وقفت مصر ايضاً مع الحكومة الفيدرالية في نيجيريا ، وأمدتها بالطيارين والاسلحة والمعدات لانهاء انفصال اقليم بيافرا الذي كانت تمده اسرائيل بالسلاح رغم ان ذلك جاء في اعقاب الهزيمة العسكرية مباشرة في صيف ١٩٦٧ ، ولكن عبد الناصر قال وقتها انه لا يريد ان تنتكس افريقيا بانتكاسة مصر نها انه لا يجوز ان نترك الاستعمار يوطد نفوذه من جديد في افريقيا ، ويرهب حكوماتها بعد ذلك الذي حدث لمصر في حزيران / يونيو ١٩٦٧ ، ثم ان استقلال بيافرا بهذه الطريقة كان خلقاً لكيان جديد في هذه المنطقة الغنية ، يمكن ان يلعب لحساب امريكا والدول الاستعمارية دوراً مماثلاً للدور الذي تلعبه اسرائيل في منطقتنا العربية . وقد حسمت المساعدات المصرية الموقف لحساب وحدة نيجيريا وحكومتها الفيدرالية .

خامساً : مساعدات ثورة يوليو لمسلمي افريقيا واثر ذلك على سياساتها الافريقيـــة

اهتمت ثورة يوليو بمساعدة المسلمين في افريقيا فأرسلت البعثات التعليمية الى المناطق الاسلامية والمدارس التي كانت تفتحها الجمعيات الاسلامية الافريقية كما قامت

---

(١١) حدث ذلك مع الصومال عندما امتنعت الشركات الايطالية عن شراء محصول الموز وتعهدت مصر بشرائه . انظر : فايق ، عبد الناصر والثورة الافريقية .

(١٢) قدمت قروض الى كل من غينيا ومالي والكونغو برازافيل والصومال وزنزبار .

مصـر في عهد الثـورة بالمسـاهمة في اقـامة كثير من المساجـد وساعـدت الجمعيات الاسـلاميـة وخـاصة تلك التي كـانت تهتم بالتعليم وانشـأت مراكـز اسلاميـة في الصـومـال وتنـزانيـا، في كل مركز مسجد ومدرسة ووحدة علاج مجاني .

ووجهت مصـر لافـريقيـا اذاعـة القـرآن الكـريم ، واذاعــة لتعليم اللغـة العــربيـة ، فمعـظم المسلمين في افـريقيا يقـرأون القرآن بـالحروف العـربية دون معـرفة بـاللغة نفسهـا ، فكـان من السهـل ان يتـابـع هؤلاء دروس تعليم اللغـة العـربيـة بـالـراديـو مـع الكتب التي تـرسلها الاذاعـة لمن يطلبهـا . وقد خصصت المنـح الدراسيـة لمسلمي افـريقيـا في الازهـر ، وفي الجامعات والمـدارس المصريـة ، وخاصـة من المناطق التي حـرم فيها المسلمـون من فرص التعليم لمجـرد انهم مسلمون ، كـما كان الامـر بالنسبـة لاريتريـا اثنـاء حكم هيلاسـلاسي . فمنـذ عـام ١٩٥٥ لم يـرفض اي طـالـب علم من اريتـريـا لجـأ الى مصـر . وأعـطيت التعليمـات لاجهزة الامن عـلى الحدود بـألاّ يمنـع ارتيـري من دخـول الاراضي المصـريـة اذا كان في سن الدراسة ويريد الدخول لهذا الغرض .

وانشأت الثورة في البـداية المؤتمـر الاسلامي ليكـون اداة الثورة لـلاتصال بـالمسلمين في افـريقيا ، وتقـديم المساعـدات ، وذلك تمشيـاً مـع فكـرة الـدوائـر الثـلاث التي تعمـل فيهـا سيـاسة الثـورة ، ومنها الـدائرة الاسـلامية . ثم انشيء المجلس الاعـلى للشؤون الاسـلاميـة بـالاضافـة الى اجهـزة وزارة الاوقـاف التي كـانت تهتم بشؤون الـدعـوة ، هـذا عـلاوة عـلى مكتب رئيس الجمهـورية للشؤون الافـريقية الـذي كـان يهتم اسـاسـاً بـالاتصـال بـالـزعـماء والمشـايخ المسلمـين ، وعمل الـدراسات المتعلقـة بالمسلمـين والاسـلام في القـارة والتي تقـدم الاجهزة الاخرى مساعداتها بناء على توصياته .

وقـد اهتمت ثورة يـوليو اهتمـاماً خـاصاً بتعليم المسلمـين في افريقيـا لأن المسلمـين في معـظم انحاء القـارة لم ينالـوا من التعليم الحظ الذي نـاله المسيحيـون فيها ، رغم ان الـدين الاسـلامي هو اوسـع الاديان انتشـاراً في القارة . فـالتعليم في معظم المستعمـرات كان يتـرك للارساليـات التبشيريـة في المقام الاول ، حيث يمتنـع المسلمون عن ارسـال ابنائهم ، كـما ان هذه الارساليات بدورها كانت تركز نشاطها في المناطق غير الاسلامية حتى يسهل اجتذاب الافـارقة الى الـدين المسيحي . وفي كثير من البـلاد الافـريقيـة نشـأ عن ذلـك اوضـاع شـاذة سببت مشـاكل اجتمـاعية وسيـاسية عـديدة نـاتجة عن وجـود اغلبية اسـلامية واقليـة مسيحية تتـولى منـاصب الادارة والحكم نـظراً لحصـول الاخيــرة عـلى قسط اكبــر من التعليم . ففي نيجيـريا عـلى سبيـل المثـال كـان عـدد الـطلاب من الشمـال المسلم في الجـامعـة النيجيـريـة (جـامعة أبـادان) عام ١٩٥٩ يبلغ ١٤ طـالبـاً فقط في حـين كـان عـدد الـطلاب المسيحيـين من الشـرق ٣٥٤ طالبـاً(١٣) علماً بأن تعـداد الشمـال المسلم يصـل الى مـا يقـرب من ثـلاثـة اضعاف سكان الاقليم الشرقي المسيحي .

---

(١٣) R. Sklar, *Nigerian Political Parties* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1963).

ولم تشأ مصر ان يصحب هذه المساعدات ضجيج او دعاية تتناسب مع حجم هذه المساعدات ، وذلك لأن المساعدات التي كانت تقدم للمسلمين في افريقيا كانت في كثير من الاحيان تثير الشكوك والحساسيات لدى بعض الزعماء والحكومات الافريقية ، وخاصة المسيحية ، التي كانت تسيء فهم دوافع مصر وراء هذه المساعدات متأثرة بالدعايات المغرضة ، التي حاولت اجهزة الاستعمار ومخابراتها ودعايتها شنها للتشكيك في دور 'الازهر ورسالته في افريقيا ، والادعاء بأن عبد الناصر يريد اقامة امبراطورية اسلامية في افريقيا .

وعلى الرغم من ادراك ثورة يوليو اهمية انتشار الاسلام في افريقيا وامكانية استغلال ذلك في تدعيم العلاقات العربية ـ الافريقية ، الا انها اهتمت بوضع ضوابط معينة لهذه السياسة :

١ ـ حرصت مصر على ان تبقى علاقتها التي توطدت بسرعة مع الطرق الصوفية ومشايخ الاسلام والجمعيات الاسلامية المختلفة في افريقيا ، في نطاقها الديني والثقافي فقط وبعيدة تماماً عن اي نشاط سياسي .

٢ ـ ابتعدت مصر عن اقامة اي تكتلات من الدول الاسلامية في افريقيا حتى لا تضيف تقسيمات جديدة ترتكز على اسس دينية الى جانب التقسيمات الاخرى الكثيرة والتي فرضت على القارة، وحتى لا يستغل ذلك في صرف الدول الحديثة الاستقلال عن عدوها الحقيقي وهو الاستعمار .

٣ ـ امتنعت مصر كلياً عن مساعدة اي فكرة انفصالية لاقامة دويلات مسلمة ، كما حاول البعض في شرق افريقيا ، ليستغل ساحل كينيا المسلم ، كما أيدت مصر اتحاد زنزبار بتنجانيقا واقامة دولة تنزانيا . وفي الوقت الذي رأى فيه البعض ان في هذا الاتحاد مقتل دولة اسلامية واختفاءها ، رأت ثورة يوليو ان هذا الاتحاد يزيد من تأثير المسلمين في شرق افريقيا ، ويجنبهم كثيراً من الحساسيات التي تتولد عن انشاء دويلات اسلامية تثير فكرة التعصب الديني .

٤ ـ رفض عبد الناصر عرض قضية فلسطين في افريقيا كمجرد قضية اسلامية رغم الحاح بعض الزعماء المسلمين مثل احمدو بيللو، زعيم نيجيريا ، رئيس حزب الاغلبية ، حتى لا يقتصر التأييد على مسلمي افريقيا فقط ، واصر عبد الناصر ان يكون عرض القضية افريقياً كقضية استعمار استيطاني وقضية تفرقة عنصرية ليشد اهتمام وتأييد افريقيا كلها ، التي تعرف جيداً هذا اللون من الاستعمار ، حيث تعاني القارة من التفرقة العنصرية .

سادساً : مكانة مصر السياسية في افريقيا

استطاعت مصر بعد ثورة يوليو ان تقوم بدور قيادي فعّال ومؤثر في سياسة القارة وان تصبح، ولفترة طويلة، محوراً للاحداث ومحركاً لها . فقد ساهمت ثورة يوليو مساهمة كبيرة في تصفية الاستعمار بشكله التقليدي من افريقيا ، ويشهد على ذلك دورها الرئيسي في مساعدة جميع حركات التحرير ، ومساهماتها الرئيسية في بناء منظمة الوحدة الافريقية ، والجهود السابقة عليها من اجل توحيد القارة بعيداً عن ارادة الاستعمار ، ولذلك فقد اصطدمت مصر بكل التكتلات المرتبطة بالاستعمار مثل مجموعة منروفيا ، ومجموعة برازافيل ، وانشأت مع الدول التقدمية الافريقية منظمة الدار البيضاء لتقف في وجه هذه التكتلات ، الى ان قضت عليها وظهرت منظمة الوحدة الافريقية بديلاً لكل التجمعات الاخرى .

وقد كان لعبد الناصر دور رئيسي في اقرار سياسة عدم الانحياز ، والنص عليها في ميثاق منظمة الوحدة الافريقية . وكانت سياسة عدم الانحياز هي الطريق الوحيد المفتوح امام الدول الحديثة الاستقلال التي تريد ان تخرج بالفعل من دائرة نفوذ الدول الاستعمارية محتفظة بارادتها كاملة ، ومن خلال هذه السياسة استطاعت الدول حديثة الاستقلال ان تحمي استقلالها ، بالوقوف مجتمعة في مواجهة اي تدخل اجنبي . وكان هذا هو الدافع الرئيسي للمساعدات التي قدمتها مصر لكل دولة افريقية تقاوم الاستعمار والامبريالية .

ولقد استطاعت ثورة يوليو ان تقيم صداقة ندّية للاتحاد السوفياتي والمعسكر الاشتراكي ، وهي صداقة استفادت منها افريقيا كلها عندما كانت مشكلتها الاساسية تصفية الاستعمار وانهاء الحكم الاوروبي لافريقيا . واستمرت مصر ولفترة طويلة صلة افريقيا بالمعسكر الاشتراكي ، بعد ان نجحت في وضع الاسس السليمة لهذه الصلة والصداقة الندية . ومنها تدعمت بعد ذلك العلاقة بين دول هذا المعسكر ودول افريقية اخرى .

ونجح زعماء افريقيا العمالقة امثال عبد الناصر ونكروما وسيكوتوري ونيريري وموديبوكيتا وكاوندا ان يبقوا القارة الافريقية بعيدة كلياً عن الصراع الساخن للقوى العظمى ، والتقليل من مخاطر الحرب الباردة الى حد بعيد ، وذلك من خلال القدرة على التحرك الجماعي لمقاومة اي تدخل اجنبي من خارج القارة كما حدث عام ١٩٦٠ ، عندما ارسلت الدول الافريقية التقدمية ، ومن بينها مصر، قواتها الى الكونغو لمساعدة لومومبا ثم تحركها بعد ذلك لمساعدة الثورة الكونغولية بعد الغزو البلجيكي لاستانلي فيل في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٤ وقد شن وقتها عبد الناصر هجوماً عنيفاً على امريكا لأنها كانت قد اشتركت بطائراتها يقودها طيارون امريكيون في حمل قوات المظليين

البلجيكية التي قامت بالغزو ، وأعلن أن مصر ستقف بكل امكاناتها مع ثورة الكونغو . ونجحت مصر ومعها الدول الافريقية التقدمية ، في خلق رأي عام افريقي ضد هذا التدخل ، في اي مكان من القارة ، كما خلقت جواً معادياً لوجود اي قوات عسكرية من خارج افريقيا واصبحت الدول الافريقية تحت راية عدم الانحياز هي التي تتصدى للتدخل الاجنبي .

وقد فقدت مصر قدرتها في التأثير افريقياً ـ الى حد كبير ـ عندما فقدت قدرتها على الاحتفاظ بسياسة عدم الانحياز ، فساعدت مصر موبوتو عسكرياً في عام ١٩٧٨ وهو يضرب الثورة مستعيناً بقوات فرنسية وبلجيكية تنقلها طائرات (س ١٤١) الامريكية . وظهر التحيز المصري للسياسة الامريكية في افريقيا ، واصبحت مساعداتها مرتبطة بسياسة امريكا في افريقيا وطالب السادات بتدخل القوات الفرنسية في تشاد اثناء الحرب الاهلية ، وارسل مساعداته العسكرية للجانب المعادي لليبيا . وهكذا تغير دور مصر الذي كان سنداً لكل دولة تريد ان تتخلص من الاستعمار وروابطه ليصبح شريكاً لبعض القوى الاستعمارية والامبريالية في افريقيا .

إن مصر بثقلها البشري والحضاري وبموقعها الجغرافي المتميز مهيأة لأن تلعب دوراً قيادياً في افريقيا ، يساعدها على ذلك رصيد عظيم من المواقف في احرج فترة مرت بها افريقيا وهي فترة الاستقلال ، كما يساعدها ان عدداً كبيراً من رؤساء الدول والزعماء والقادة البارزين من الافارقة الذين ساهموا في حركة التحرير اثناء حكم عبدالناصر ما زالوا يشغلون مراكز حساسة مهمة في كل افريقيا . بالاضافة الى ان لمصر مكانة خاصة في وجدان الافارقة وخاصة المثقفين منهم لانها تعطيهم الاحساس بالانتماء الى حضارة عريقة . ولكن هذا كله بشرط ان تكون مصر قادرة على ان تتحمل مسؤوليتها في مواجهة الاستعمار وتدعيم حركة التحرر الاقتصادي ، وبالتالي تدعيم حركة التعاون والتضامن الافريقيين .

ولكن تخلي مصر عن هذا الدور القيادي ـ نتيجة لتغير موقفها من المواجهة مع الاستعمار ـ لم ينه مكانة مصر ورصيدها الكبير لدى الافارقة ، والدليل على ذلك فشل كل الجهود التي بذلت من اجل ابعاد مصر من منظمة الوحدة الافريقية ، كما توقف الحوار العربي ـ الافريقي عندما حاول العرب استبعادها عنه .

سابعاً : هل تتعارض اهتمامات مصر الافريقيةمعاهتماماتها القومية ؟

قد يكون هناك مجال لهذا السؤال في بعض البلدان العربية ـ الافريقية التي تتعدد فيها الانتماءات العرقية ، فتستغل فيها قضية الانتماء الافريقي والقومي لخدمة الخلافات

العرقية . اما في مصر فهذه ظاهرة غير موجودة على الاطلاق ، فهناك تجانس كامل في الشعب المصري ولا توجد اي تقسيمات يمكن ان تنعكس او تظهر من خلالها هذه الخلافات .

وقد جاء التوجه الافريقي لثورة ٢٣ يوليو في وقت كان الاتجاه القومي فيه قوياً ومتأججاً ، ولم يكن التوجه الافريقي بديلاً عنه او منافساً له ، وإنما كان مكملاً له ، فقد كانت اسباب التوجه الافريقي الاولى هي محاربة الاستعمار وكان ذلك مكملاً للمعركة التي كانت قد احتدمت معه داخل مصر وفي الوطن العربي .

كما ان اهتمام مصر الافريقي لم يمنع قيام الوحدة بين مصر وسوريا عام ١٩٥٨ ، واستمر اهتمام مصر بالقارة الافريقية بالدرجة نفسها . ولكن هذا لم يمنع ان الوحدة مع سوريا قد أثارت مخاوف بعض الافارقة من امثال كوامي نكروما زعيم غانا في ذلك الوقت ، وذلك لخشيته ان تتعارض هذه الوحدة مع مشروعه للوحدة الأفريقية ، فقد كان نكروما يريد وحدة كاملة لكل دول القارة ، لها جيش واحد وحكومة واحدة . ولكن مشروع نكروما نفسه كان مشروعاً خيالياً لم يؤيده فيه احد خارج غانا ، ومات هذا المشروع كلياً بنهاية حكم نكروما .

وكان من اهداف التوجه الافريقي ايضاً احتواء السودان الذي كان ينتمي نصفه الجنوبي الى قلب القارة الافريقية السوداء . وقد تعمد الانكليز فترة الاحتلال ، ربط جنوب السودان بالدول الافريقية المجاورة في حين اهملت عمداً الطرق والمواصلات التي تصل الجنوب بالشمال . وكان في اعتقاد قيادة ثورة يوليو المصرية ان اتجاه مصر نحو افريقيا يخدم فكرة وحدة مصر والسودان اي انه مكمل للاتجاه القومي وليس متعارضاً معه .

اما بالنسبة لانتماء مصر الى كل من جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية ، فهناك اشتراك في كثير من القضايا التي تهتم بها المنظمتان مثل : مقاومة الاستعمار ، والتخلف ، وتشابه كبير جداً في طبيعة المشاكل التي تواجهها المنظمتان ودولها - مثل الاستعمار الاستيطاني في جنوب افريقيا ، وروديسيا - وهو نفسه ما يواجهه العرب في فلسطين . وكلتا المنظمتين تؤيد سياسة عدم الانحياز وتنتمي دولها الى مجموعتها ، وبطبيعة الحال فإن المنظمتين ايضاً لا تقومان على اسس عرقية تجعل من قضية الانتماء مشكلة ، بل ان سكان تسعة بلدان عربية تقع في افريقيا تشكل ثلث سكان القارة تقريباً ، وثلثي الامة العربية ايضاً . ويشهد تاريخ الامم المتحدة بأن دول الجامعة العربية وقفت دائماً مع قضايا افريقياوصوتت لمصلحتها .

ولكن هذا لم يمنع انه في بداية انشاء منظمة الوحدة الافريقية كانت هناك دعوة افريقية قوية ضد المنظمات الاقليمية داخل القارة وكان المقصود بذلك تلك التجمعات

التي قسمت افريقيا الى مجموعات متصارعة « مثل : منظمة الدار البيضاء ، ومجموعة منروفيا » اللتين كانتا تقسمان افريقيا الى مجموعة الدول الثورية ومجموعة الدول المحافظة ، وكذلك التجمعات التي كانت تنشئها فرنسا لتجميع الدول الناطقة بالفرنسية ، ولكنها كانت في واقع الامر تضم الدول المرتبطة بفرنسا والمدافعة عن مصالحها ، وبالتالي كانت تشكل عقبة كؤوداً داخل المنظمة التي من اهدافها تصفية النفوذ الاستعماري داخل القارة . وانتهى الامر بحل المنظمات الاقليمية ذات الاهداف السياسية التي تقسم القارة ، بعد ان تم التمييز بينها وبين المنظمات ، والوحدة الاقليمية التي تقوم على اساس جغرافي لا يتناقض مع ميثاق منظمة الوحدة الافريقية واهدافه مثل : وحدة شرق افريقيا ، او الاتحاد الذي قام بين غانا وغينيا وانضمت اليه ليبيريا بعد ذلك ، او الاتحاد الذي كان يضم دول الوفاق الاربع ، وهذه منظمات واتحادات تؤيدها منظمة الوحدة الافريقية ، لأنها في النهاية تجمع شتات افريقيا ، وتسير في اتجاه الوحدة الكبرى للقارة . واصبحت الجامعة العربية تدخل في عداد هذه الاتحادات المطلوبة ، والتي لا تتناقض مع اهداف منظمة الوحدة الافريقية .

ولكن بقي شيء كان دائماً يثير حفيظة الافارقة الذين كانوا يترددون على القاهرة عندما يرون مصر وهي تعكس حقيقة انتمائها العربي في اصالة وسخاء عظيمين ، ويظهر ذلك في اجهزة اعلامها وفنها ونشاطها الثقافي واهتمام شعبها بكل قضايا العرب واحداث الوطن العربي التي تشد تفكيرهم ووجدانهم ، بينها لا يرون ما يعكس حتى حقيقة انتماء مصر للقارة الافريقية ولا يتناسب مع الدور العظيم الذي قامت به ثورة يوليو في افريقيا ، ولا يرون في اجهزة الاعلام المصرية وصحافتها الاهتمام الكافي بافريقيا واخبارها . وهنا كانت دائماً تحدث المقارنة بين اهتمام مصر الافريقي وبين انتمائها القومي .

وعلى الرغم من ان هذا الوضع كان امراً طبيعياً لاسباب عديدة منها حداثة الدعوة للانتماء الافريقي وفكرة الافريقانية او الوحدة الافريقية ، الا انه ما زال امراً مقلقاً بالنسبة لكثير من الافارقة ، وكثير من الذين يهتمون بتأكيد شخصية مصر الافريقية ، دون ان يكون في ذلك اي مساس بانتمائها القومي .

واعتقد ان فكرة التعارض بين الاهتمامات الافريقية والالتزام القومي في مصر لم يعد لها ما يبررها لا في اذهان المصريين ولا في اذهان الافارقة ، وخاصة بعد الرغبة المتزايدة لدى الافارقة والعرب في ايجاد تعاون قوي بين العرب وافريقيا وبعد مؤتمر القمة العربي ـ الافريقي الذي عقد في القاهرة عام ١٩٧٧ ، والنص على ايجاد تعاون عضوي بين الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الافريقية فقد اصبح كل العرب يهتمون بافريقيا واصبحت البلدان العربية الافريقية ومن بينها مصر هي الجسر الذي تعبر عليه هذه العلاقات الجديدة .

ثامناً : نظرة الى التعاون العربي الافريقي من واقع التجربة المصرية في افريقيا

١ ـ مقاومة نشاط اسرائيل في افريقيا

وعلى الرغم من ان مقاومة نشاط اسرائيل في افريقيا هو موضوع اساسي من وجهة النظر العربية باعتبار ان قضية فلسطين هي قضية مصيرية بالنسبة للامة العربية كلها ، وان الصراع العربي ـ الاسرائيلي يحكم الى حد كبير اتجاه السياسة العربية ، الا ان هذه القضية لا تصلح وحدها ان تكون اساس التعاون العربي ـ الافريقي مهما كان العائد الذي يدفعه العرب لدول افريقيا من جراء اتخاذها مواقف معينة ضد اسرائيل « مثل قطع العلاقات » .

والملاحظ ان البلدان العربية تظهر ارتياحها عندما تقطع احدى الدول الافريقية علاقاتها مع اسرائيل وتعتقد ان هذا الموقف مستمر طالما انها تدفع الثمن في شكل مساعدات وقروض . ولكن مثل هذه السياسة « سياسة شراء المواقف » لا يمكن ان تستمر طويلاً ، فاسرائيل تعتمد على التسلل الاقتصادي ، وتعمل دائماً على تعظيم المصالح المشتركة بينها وبين دول افريقيا ، وهي مستعدة دائماً لأن تدفع اكثر من الثمن الذي يدفعه العرب في دول افريقية معيّنة ، بقصد كسر الحلقة ، كما حدث في زائير ، وكما كان على وشك الحدوث في بلدان اخرى مثل : ساحل العاج والغابون ، لولا مجازر اسرائيل في لبنان . ولا شك ان هذه المحاولات سوف تستأنف من جديد وقد استطاعت اسرائيل ان يكون لها بعثات تجارية في ١٢ دولة افريقية حتى الآن .

ولذلك فمن الضروري ان تكون هناك استراتيجية كاملة تحكم التعاون العربي ـ الافريقي ، ولست هنا في مجال الحديث عن هذه الاستراتيجية ـ التي سيأتي دورها في مكان آخر ـ ولكن ما نريد تأكيده هنا هو عدم جدوى سياسة شراء المواقف على المدى البعيد . ولكن من الضروري التركيز على ايجاد المصالح المشتركة والدائمة بين العرب ودول افريقيا .

وقد تعرضت مصر الى مواقف كثيرة مع بعض الحكومات الافريقية اكدت هذا الاقتناع ، فقد كانت مصر في البداية تعطي اهمية كبيرة للخروج ببيانات تأييد لحقوق شعب فلسطين عقب زيارات وفود ، او رؤساء دول ، او خلال اجتماعات معينة . واكتشفت مصر ان في مقابل هذه الفقرات المؤيدة للحق العربي كانت بعض الحكومات الافريقية تضطر الى اعطاء اسرائيل مزايا جديدة تدعم روابطها الاقتصادية معها كمحاولة للاعتذار ، او لاسترضائها هي والدول الاستعمارية صاحبة النفوذ ، وشركاتها التي كانت تمارس ضغوطاً هائلة على هذه الدول . وكان لهذا السبب نفسه ان امتنعت مصر منذ عام

١٩٦٣ عن التركيز على طلب البيانات والمواقف المعلنة ضد اسرائيل حيث توصلت الى ان مقاومة اسرائيل في افريقيا يكون اساسها :

أ ـ مساعدة الدول الافريقية في تدعيم استقلالها وخاصة في المجال الاقتصادي لتحريرها من اهم القوى الضاغطة للتعامل مع اسرائيل .

ب ـ ايجاد المصالح المشتركة والدائمة مع هذه الدول وخاصة في مجال الاقتصاد والخبرة الفنية والتبادل الثقافي .

٢ ـ موقف البلدان العربية الافريقية من منظمة الوحدة الافريقية

لقد كان انشاء منظمة الوحدة الافريقية التي تضم جميع دول القارة كسباً كبيراً لفكرة التضامن العربي ـ الافريقي ، فالمنظمة هي الاطار الذي يضع تسعة اقطار عربية في منزلة الشركاء مع دول افريقيا . وقد اسقط تكوين هذه المنظمة كثيراً من الحواجز التي وضعها الاستعمار بين افريقيا السوداء وافريقيا العربية . وفتحت المنظمة مجالات عديدة امام البلدان العربية للتعاون مع دول افريقيا بشكل تنظيمي وآلي ، وهي ميزة يتفوق فيها العرب على اسرائيل .

وكان من الواجب على العرب الافارقة بذل كل جهد من شأنه تعزيز وتقوية هذه المنظمة . وللاسف فإن اسلوب تعاملهم معها جاء عكس ما هو مطلوب تماماً . اذ نقل العرب مشاكلهم الى داخل المنظمة حتى اصبحوا عبئاً عليها : فقد حاولوا طرد مصر من المنظمة بعد اتفاقات كامب ديفيد ، وبغض النظر عن الآثار السلبية التي نتجت عن هذه الاتفاقية وآثارها المدمرة على العرب ، الا ان محاولتهم هذه لم يكن لها ما يبررها افريقياً . وفشلت المحاولة بعد ان قسمت الافارقة بين معارض ومؤيد واوجدت جواً من التوتر داخل المنظمة لغير مصلحة العرب. ثم جاءت مشكلة قبول جمهورية الصحراء العربية في عضوية المنظمة تلك المشكلة التي اصبحت تهدد فعلاً استمرار المنظمة ، واستحال بسببها كثير من اجتماعات المنظمة .

ثم جاء خلاف العرب مرة اخرى على اجتماع مؤتمر القمة الافريقي في طرابلس ، وفشل المؤتمر في الانعقاد ، بسبب خلاف بعض هذه الدول مع ليبيا ، ورفض رؤسائها الذهاب الى طرابلس . وكانت هذه هي المرة الاولى التي تفشل فيها المنظمة في عقد مؤتمر قمتها السنوي .

إن كثيراً من الزعماء والمسؤولين الافارقة يجأرون الآن بالشكوى من العرب الذين فرضوا مشاكلهم على المنظمة وأدوا الى تمزيقها بشكل يهدد استمرارها ، ومن المؤكد ان ذلك ليس في صالح التعاون العربي ـ الافريقي .

٣ ـ الاسلام وحركة العرب السياسية في افريقيا

لا شك ان للاسلام تأثيراً ثقافياً وحضارياً عميقاً في افريقيا ، علاوة على انه اكبر الاديان فيها ، واسرعها انتشاراً . ومن الطبيعي ان يستفيد العرب من هذه الظاهرة لخدمة التعاون العربي ـ الافريقي .

ولكن من الخطأ ان يكون الدين محور حركتهم السياسية في افريقيا ، كأن لا تقدم مساعدات عربية الا الى الدول الاسلامية ، او بمقدار تأثير الاسلام فيها ، وهذا ما يشكو منه بالفعل العديد من الدول الافريقية . ورغم ان الاسلام واسع الانتشار في القارة الا ان المسلمين فيها اقل قدرة على التأثير بحكم المناصب والمواقع المؤثرة التي يشغلونها وليس من المصلحة حصر التعامل العربي على الدول الاسلامية وحدها ، فإن ذلك يخلق ردود فعل مضادة لدى الدول الافريقية الاخرى ، كما يولّد حساسية لدى حكومات الدول ذات الاقليات الاسلامية ويجعلها تتشكك في كل نشاط عربي داخل بلادها .

وقد شكا كثير من السفراء الافارقة ان اول سؤال يواجهونه دائماً في كثير من البلدان العربية هو السؤال عما اذا كانوا مسلمين وكأن هذا هو الشيء الوحيد الذي يجيز الصداقة والتعاون مع العرب .

ولهذا السبب كانت مصر حريصة دائماً على البعد عن فكرة التكتلات الاسلامية داخل افريقيا حتى لاتخلق التعصب الديني الذي يمكن أن يعاني منه المسلمون اكثر من الآخرين . فافريقيا حتى الآن تعتبر من اقل مناطق العالم تعصباً للدين وكثيراً ما نجد في افريقيا الاب من « الـ Pagans » او الديانات الافريقية ، واولاده منقسمين بين مسلم ومسيحي ويعيشون جميعاً في عائلة واحدة تحت سقف واحد .

ولكن هناك شعوراً افريقياً قوياً بأن العرب متعصبون للمسلمين ويحتقرون الافارقة غير المسلمين ، ويساعد على هذا الشعور ، رواسب التاريخ القديم عندما كان تجار الرقيق من العرب يحصرون تجارتهم وغاراتهم فقط على غير المسلمين من الافارقة ، وكان ذلك سبباً في اعتناق كثير من القبائل للاسلام للنجاة من تجارة الرقيق .

ولا شك ان هذه الرواسب في تاريخ العلاقات العربية ـ الافريقية قد استغلها الاستعمار، وارساليات التبشير في برامجها التعليمية . فهي دائماً تصور العربي على انه تاجر الرقيق ، وان الارساليات التبشيرية جاءت لتحرير الافارقة من العرب . وهو تصوير خاطىء وظالم ويحتاج الى جهد اعلامي لتفنيده .

٤ ـ البلدان العربية الافريقية ودورها في التعاون العربي ـ الافريقي

في نطاق التعاون العربي ـ الافريقي الذي يشمل كل البلدان العربية من الضروري ان لا تتوه العلاقة الخاصة بين دول افريقيا العربية وبقية الدول الافريقية الاخرى ،

فالتعاون العربي ـ الافريقي لا يجوز ان يكون بديلاً عن هذه العلاقة ولا يجوز له ان يلغي صفة الافريقانية عن هذه الدول ، فهذه العلاقة ، وهذه الصفة هي الركيزة الاساسية ، والجسر الذي تعبر عليه العلاقات العربية ـ الافريقية كلها . ومن الضروري الحفاظ عليها في نطاقها القاري والاستفادة من النزعة القارية التي تحمي هذه العلاقة .

وقد كان خطأ ـ على سبيل المثال ـ ما تصوره العرب في امكان استبعاد مصر من كل آليات التعاون العربي ـ الافريقي بعد توقيعها اتفاقات كامب ديفيد ، وبغض النظر عن ادانة هذه الاتفاقات وحق العرب في محاولة اسقاطها ، الا ان محاولة ابعاد مصر عن الحوار العربي ـ الافريقي كان معناه نسف احد الجسور الرئيسية التي تعبر عليها هذه العلاقة وقد حدث بالفعل ان توقف الحوار منذ هذه المحاولات .

إن البلدان العربية ـ الافريقية قادرة على ان تلعب دوراً اكثر نشاطاً لحساب التعاون العربي ـ الافريقي ، ولقضية الاعلام العربي في افريقيا ، اذا أمكن ـ من خلال الجامعة العربية ـ الاتفاق على ان تركز كل دولة نشاطها لحساب قضايا عربية معينة في المناطق الافريقية التي تكون فيها اكثر تأثيراً . فمصر ـ على سبيل المثال ـ قادرة على احداث اكبر تأثير في منطقة شرق افريقيا وحوض النيل مستفيدة بروابطها التاريخية والطبيعية بهذه المنطقة . والجزائر ، في الدول التقدمية ، مستفيدة برصيدها وصلاتها بحركات التحرير . وموريتانيا في الدول الافريقية التي كانت من قبل جزءاً من افريقيا الفرنسية الغربية بحكم الصلات الثقافية والاقتصادية والتاريخية التي تربطها بهذه الدول . وقد سبق لموريتانيا ان لعبت دوراً مهماً جداً في سبيل التقريب بين عبد الناصر وزعماء هذه الدول . والمغرب في كثير من دول غرب افريقيا الاسلامية ، وهكذا بالنسبة لبقية الدول يمكن الاستفادة من الرصيد الايجابي للوجود العربي القديم في احداث اكبر تأثير عربي ممكن . ومثل هذا الامر يحتاج الى تنسيق تقوم به اجهزة الاعلام والاجهزة الخاصة بالتعاون العربي ـ الافريقي داخل جامعة الدول العربية .

تعقيب ١

احمد يوسف احمد

أجد من الضروري بداية ان اسجل انني انطلق مع الاستاذ محمد فايق من الارضية الفكرية والسياسية نفسها ، على الاقل بالنسبة لموضوع الدراسة ، كذلك فإن الاستاذ فايق ـ وإن كان ممارساً وليس اكاديمياً ـ يقف بقدمين راسختين ضمن نفر قليل العدد ممن اشتغلوا بالسياسة في مصر بعد ثورة ٢٣ تموز/يوليو ومارسوا ادواراً قيادية فيها تميزوا بامتلاكهم لناصية الكتابة المنهجية في القضايا التي اهتموا بها ، وكرسوا جل حياتهم من اجلها ، ويعد كتابه القيم عن عبدالناصر والثورة الافريقية[1] خير شاهد على هذا ، ولذلك فقد وجدت نفسي مضطراً بعد ان فرغت من قراءة الدراسة للمرة الثانية الى ان اعتمد منهج « التنويع على النغمة نفسها » منهجاً للتعقيب دون ان يعني هذا بالضرورة ان نتفق في جميع التفاصيل . وبعض هذه التفاصيل في تقديري غير مهم ، وان سجلته لمجرد توخي الدقة ، غير ان بعضها ايضاً ـ كما آمل ان اوضح ـ مهم خاصة وانه يؤثر على الحاضر والمستقبل مباشرة .

لقد قدمت الدراسة تحليلاً متكاملاً لسياسة ثورة ٢٣ يوليو في مصر تجاه افريقيا ، وفي الواقع ان هذا الجزء الاول من التعقيب لا يعدو ان يكون في معظمه محاولة لابراز بعض المعاني التي اكدتها الدراسة بطريق مباشر او غير مباشر ، والتي ارى اهميتها لفهم وتقويم سياسة ثورة يوليو في افريقيا .

والنقطة الاولى التي اود ان أبدأ بها هي ان الدراسة قد قصرت تحليلها على مرحلة عبدالناصر مع اشارات سريعة الى ما بعدها ، وطالما ان عنوان الدراسة هو « ثورة ٢٣ يوليو وافريقيا » وليس « مصر وافريقيا » فإننا نتفق مع هذا التحديد باعتبار انه لا يمكن ان نلبس مرحلة السادات قسراً ثوب ٢٣ يوليو . وقد واجهت كاتب هذا التعقيب المشكلة نفسها عندما كان يحلل السياسة العربية لثورة ٢٣ تموز / يوليو في احد ابعادها ، وانتهى تقريباً الى المنهج نفسه ، ولكن دون إغفال لمرحلة

(١) محمد محمد فايق ، عبد الناصر والثورة الافريقية (بيروت : دار الوحدة ، ١٩٨٠) .

السادات ، ليس ـ كما ذكرنا ـ لأنها تدخل موضوعياً في اطار ممارسات ثورة يوليو كما تبلورت في عهد عبدالناصر ، ولكن لأن دراستها بأكثر من معيار تعد ضرورية لاكتمال الصورة ووضوحها . وقد كنت بصدد موضوع الورقة اتمنى ان اعرف بتفصيل اكثر ما الذي حدث للسياسة المصرية في افريقيا بعد ان تخلى النظام السياسي المصري بوضوح في السبعينات ، وبالذات في نصفها الثاني ، عن معظم توجهاته الاساسية ، واعتقد ان معرفتنا بهذه النقطة كانت لتقدم لنا طريقاً آخر للتثبت من سلامة سياسة ثورة يوليو ـ عبدالناصر في افريقيا .

وفي فهم وتقويم سياسة ثورة يوليو ـ عبدالناصر في افريقيا اعتقد ان الدراسة موضوع التعقيب تفيد بداية في اعطاء صورة عن الوضوح الايديولوجي الكامل الذي استندت اليه هذه السياسة ، ويهمنا هنا ابراز ابعاد ثلاثة لهذا الوضوح الايديولوجي كما اوردته الدراسة .

البعد الاول ، خاص بحسم الثورة لقضية الانتماء الافريقي لمصر كما يتضح من القراءة الاولى لفلسفة الثورة[٢] ، ولسنا بحاجة هنا الى التذكير بما اوردته بهذا الخصوص ، وهو مبين في دراسة الباحث على اي حال .

والبعد الثاني، يتمثل في التمسك المطلق بهدف العداء للاستعمار ، والعمل على تصفيته بكل السبل في افريقيا ، وفي اعتقادي ان الوضوح الشديد في هذا الهدف هو المسؤول الى حد كبير عن الممارسة السليمة التي اشارت اليها الدراسة .

اما **البعد الثالث** للوضوح الايديولوجي لثورة يوليو فهو موقفها من الاسلام كموجه لسياستها في القارة الافريقية ، ومن قراءة الدراسة يتضح ان ثورة يوليو ارسلت بعثات تعليمية الى المناطق الاسلامية والمدارس التي كانت تفتحها الجمعيات الاسلامية الافريقية ، وساهمت في اقامة كثير من المساجد والمراكز الاسلامية ، ووجهت اذاعة القرآن الكريم لافريقيا ، وكذلك اذاعة لتعليم اللغة العربية ، وخصصت المنح الدراسية لمسلمي افريقيا في الازهر وفي الجامعات والمدارس المصرية وخاصة من المناطق التي حرم فيها المسلمون من فرص التعليم لمجرد انهم مسلمون ، وانشأت المؤتمر الاسلامي ليكون اداة للاتصال بمسلمي افريقيا وتقديم المساعدات لهم ، ثم انشىء المجلس الاعلى للشؤون الاسلامية ، فضلاً عن اجهزة وزارة الاوقاف في مجال الدعوة ودور مكتب رئيس الجمهورية للشؤون الافريقية في الاتصال بالزعماء والمشايخ المسلمين ، وهذا كله مع الحرص على ابقاء سياستها الاسلامية في اطار ديني ، والبعد من ثم عن اقامة اي تكتلات اسلامية في افريقيا او مساعدة اي فكرة انفصالية لاقامة دويلات مسلمة .

وقد كان في اعتقادي دائماً ان موضع الاسلام من السياسة الخارجية لثورة يوليو لم يعط حقه من المناقشة الموضوعية ، وربما يرجع ذلك الى ان بعضاً من اهم خصومها في الداخل او الخارج تمثلوا في حركات اسلامية او نظم سياسية ترفع شعارات اسلامية ، حتى ان بعض من عرفوا

---

(٢) جمال عبدالناصر ، فلسفة الثورة (القاهرة : المطبعة العالمية ، [د.ت.]) .

بالتعاطف مع الثورة او حتى ايدوها لم يجدوا غضاضة في الاعتراف بأن واحداً من اهم اخطائها قد تمثل في عدم اعطائها الاهتمام الكافي للبعد الاسلامي فكراً وحركة ، ويمكن هنا في سياق مناقشة ما جاء بالدراسة ان نقدم مقولة مضادة بالذات في مجال التحرك الخارجي ، وهي ان ثورة يوليو على العكس قد وضعت الاسلام في موضعه الصحيح من مستويات الحركة السياسية ، فقد كان هناك بديلان امام الثورة : اما ان تتصرف على اساس ان الاسلام هو المبدأ الحاكم لسياستها الخارجية ، ولم يكن هذا بطبيعة الحال ليتناقض مع الهدف الرئيسي وهو هدف تصفية الاستعمار في افريقيا وغير افريقيا ، الا انه كان سيفضي بها بالضرورة الى مواقف مضادة للوحدة الافريقية وللسلامة الاقليمية لبعض الدول الافريقية . . . الخ . واما ان تتصرف على اساس ان الاسلام يمثل مستوى للحركة يختلف عن المستوى السياسي ، وهكذا يتم توجيه المساعدات الدينية والتعليمية والاعلامية على النحو السابق بيانه ، على ألا يكون من بين اهداف الثورة ان تجعل من الاسلام اساساً للمثالية السياسية المنشود تحقيقها في افريقيا ، بمعنى ان تنشأ دول اسلامية حيث يوجد مسلمون او تنشأ الوحدة بين الدول الاسلامية في افريقيا . . . الخ . وعلى الرغم من ان هذا المنهج الثاني قد يرفض من جانب معظم او كل من يتخذون من الاسلام اساساً لحركتهم السياسية ، فإنه مع ذلك يمكن ان يطرح باعتباره المنهج الاكثر ملاءمة لأوضاع الاسلام في افريقيا ، فالاسلام ليس دين الاغلبية في افريقيا ، وعلى اقل الفروض فإن وضعه في الوطن العربي لا يمكن ان يقارن بوضعه في افريقيا ، سواء من حيث النسبة العددية او التوزيع ، وعلى هذا فإن عدم اخذ الواقع الديني الافريقي في الاعتبار تترتب عليه بالضرورة مشكلات جمة ، وقد تضر سياسات معينة بالاسلام ضرراً بالغاً بينما يتصور متبعوها انهم بها وحدها يمكن ان يخدموا الاسلام . وبهذا الفهم اعتقد ان ثورة يوليو١٩٥٢ قد قدمت معالجة سليمة لقضايا الاسلام في افريقيا ، وهي معالجة اضحت في رأيي اكثر من ضرورية لمواجهة بعض المشكلات المهمة في العلاقات العربية ـ الافريقية الناتجة عن السياسات العربية الخاطئة المرتبطة بالاسلام في افريقيا .

وفي وضع التصور الايديولوجي لثورة يوليو عن دورها في القارة الافريقية موضع التطبيق ، كانت دراسة الاستاذ محمد فايق اكثر من مفيدة في بيان الكيفية التي يمكن بها لدولة متوسطة ان تلعب دوراً اقليمياً قيادياً بتكلفة مادية محدودة تتناسب مع امكانياتها ، وبعائد هائل له اصداؤه العالمية دون شك . فلو حسبنا تكلفة التخلي عن بعض الاسلحة البريطانية التي استخدمها الجيش المصري قبل صفقة السلاح مع المعسكر الاشتراكي في عام ١٩٥٥ ، او عن الاجيال القديمة لبعض انواع الاسلحة السوفياتية الصغيرة فيها بعد لحركات التحرر الافريقي ، وكذلك تكلفة تدريب كوادر هذه الحركات في القاهرة ، واعطائها تسهيلات سياسية واعلامية على النحو الذي اوضحته الدراسة ، لوجدنا ان مكمن القوة في السياسة المصرية لم يكن في امتلاكها لامكانيات كبيرة ، ولكن في الفهم الواضح لمسار التاريخ والتوظيف الحاسم للامكانيات المحدودة المتاحة لخدمة المسار التقدمي لهذا التاريخ نحو تصفية النظام الاستعماري التقليدي .

ويقودنا ما سبق الى تقويم منجزات ثورة ٢٣ يوليو في افريقيا ، وتذكرنا الدراسة موضوع التعليق بنجاح الثورة في انجاز هدفها المتعلق بتأكيد الانتماء المصري لافريقيا ، وقد أشار الباحث في

لباقة الى المشكلات التي يثيرها مجيء الانتماء الافريقي في المرتبة الثانية بعد الانتماء العربي لمصر لدى كثير من الافارقة . كذلك سجلت الدراسة نجاح الثورة في تحقيق هدف تصفية الاستعمار التقليدي ، ثم استمرار دورها في مواجهة الاستعمار الجديد بعد حصول معظم بلدان القارة منذ اوائل الستينات على استقلالها السياسي ، وكم كنا نتمنى لو ان الباحث قد كرّس اهتماماً اكبر في دراسته لهذا الجزء فأوضح لنا طبيعة الصعوبات التي واجهت سياسة ثورة يوليو في هذه المرحلة ، سواء كانت هذه الصعوبات نابعة من حقيقة استمرار التبعية الاقتصادية للدول الافريقية في علاقتها بالمستعمر السابق ، او من الدور الاسرائيلي في افريقيا ، او من طبيعة بعض النظم الافريقية ذاتها . وفي الواقع ان هذه النقطة الاخيرة بالذات لم تجد لها مكاناً في الدراسة سوى اشارة عابرة وهي اصطدام مصر بالتكتلات الافريقية المرتبطة بالاستعمار ، وهي تثير قضية اعم تتعلق بطبيعة الاستراتيجية الاستعمارية ذاتها ، والى اي مدى كانت الموافقة على منح الاستقلال بالجملة في اوائل الستينات عملاً مهدئاً للتيار المتصاعد لحركات التحرر الوطني المسلحة ضمنت به القوى الاستعمارية استمرار مصالحها في اجزاء كثيرة من القارة ، طالما ان التبعية بشتى صورها ما عدا الاحتلال العسكري السافر قد بقيت ، والى اي مدى أثرت هذه الخطوة على السياسة المصرية في القارة الافريقية في ذلك الوقت . كذلك كنا نتمنى لو ان الجزء الخاص بالمساعدات الاقتصادية المصرية الى الدول الافريقية المستقلة قد وضع في صورة رقمية وفي سياق اشمل حتى لا يعطي انطباعاً لغير المتخصص في العلاقات المصرية ـ الافريقية بأن هذه العلاقات في بعدها الاقتصادي اقوى من واقعها بكثير . وقد اشارت الدراسة كذلك الى منجزات ثورة يوليو في قضية الوحدة الافريقية ، وفي اعتقادي انه لولا الدور الذي فصلته الدراسة لثورة يوليو في افريقيا لصعب دخول الاقطار العربية في شمال افريقيا في منظمة الوحدة الافريقية ، فقد كان ذلك الدور بحق هو البطاقة التي اثبتت الهوية الافريقية لهذه الدول ، وربما كان الامر يحتاج بعض التفصيل في الدراسة بخصوص الدور المصري داخل منظمة الوحدة الافريقية .

وبصفة عامة شهدت السياسة الخارجية المصرية في عهد انور السادات تحولات جذرية في اتجاه مضاد، وبالذات في النصف الثاني من السبعينات . وقد ظلت افريقيا حيناً من الوقت بمنأى عن التأثر المباشر بهذه التحولات الى ان حدثت المساعدة المصرية العسكرية لنظام موبوتو عام ١٩٧٨ جنباً الى جنب مع المساعدات الغربية له بحجة الوفاء لدوره في مواجهة اسرائيل . وقد احدث هذا مع التراكمات السابقة عليه واللاحقة له ردود فعل عميقة لدى القوى الثورية في افريقيا يعرفها كل مهتم بالشؤون الافريقية ، بحيث اصبحت هذه القوى خاصة منذ النصف الثاني من السبعينات تفرق تفرقة حاسمة بين حقبتي عبدالناصر والسادات في السياسة المصرية ، وتعتبر الاولى وحدها رمزاً للتعبير عن القيم الاستقلالية الثورية الاصيلة ، وتدين الثانية بشتى صنوف الادانة .

كذلك فإننا نود ان نناقش ما جاء في الدراسة بصدد موقف العرب داخل المنظمة الافريقية من مصر بعد اتفاقيتي كامب ديفيد ومعاهدة الصلح مع اسرائيل ، وكذلك موقفهم من موقع مصر من الحوار العربي ـ الاوروبي . وقد حكم الباحث على محاولة العرب طرد مصر من منظمة الوحدة الافريقية بعد هذه التطورات بأنها لم يكن لها ما يبررها ، وانها فشلت بعد ان قسمت العرب الى

مؤ يد ومعارض . ونود هنا فحسب ان نفرق بين امرين ، اولهما حق العرب الرافضين لسياسة مصر في ان يتحركوا داخل المنظمة الافريقية لمحاصرة هذه السياسة ، خاصة وقد بذلت جهود عربية ضخمة عبر سنوات عديدة لاقناع اعضاء المنظمة بتبني سياسة معينة تجاه اسرائيل خرجت عليها مصر خروجاً حاداً منذ عام ١٩٧٧ ، ولذلك فقد كانت هناك خطورة تتمثل في تقويض هذه السياسة داخل هذه المنظمة التي تلعب فيها مصر دوراً مؤثراًدون شك ، اما الامر الثاني فهو ان تكون استراتيجية طرد مصر من المنظمة الافريقية او تعليق عضويتها فيها هي الاستراتيجية المثلى بهذا الصدد ، وهنا نستطيع الاتفاق مع الباحث لأنها في رأينا كانت استراتيجية حد اقصى ، تنبأ كل من يدرك اوليات السياسات الافريقية الاقليمية باخفاقها ، ومن ثم فقد كانت ذات عائد مضاد بالنسبة لوجهة النظر العربية الرافضة للسياسة المصرية . فقد اوضح الاصرار على استراتيجية الحد الاقصى هذه ان للسياسة المصرية انصارهـا داخل افـريقيا التي يفترض فيها ان تكـون عمقاً استراتيجياً للعرب ، او على اقل الفروض اوضح ان افريقيا لا تأبه كثيراً لهذا الخلاف العربي ـ المصري ، ولا يمكن ان تسمح بأن يكون مبرراً لطرد عضو مؤسس للمنظمة الافريقية او حتى تعليق عضويته .

وبطبيعة الحال ليس ثمة خلاف على الدور المحوري لمصر في التعاون العربي ـ الافريقي ، وهو دور تكتسبه بحكم الجغرافيا والبشر والتاريخ وممارسات ثورة يوليو التي اوضحتها الدراسة ، وبالتالي فليس ثمة خلاف على ان استبعاد مصر من هذا التعاون قد اصابه بالشلل والتوقف .غير ان الاكتفاء بهذا لا يجوز في رأيي ، فثمة سؤال مكمل لما سبق وهو : هل كان استمرار مصر في التعاون العربي ـ الافريقي بعد الصلح مع اسرائيل ـ بل حتى بدونه مع بروز توجهات السياسة المصرية في افريقيا في النصف الثاني من السبعينات ـ كفيلاً باعادة الروح الى هذا التعاون او استمراره ؟ ان محاولة الاجابة عن هذا السؤال تقودنا الى سؤال آخر : هل المسألة هي مصر اياً كانت طبيعة ما يجري على ارضها ، ويمتد خارج حدودها ليؤثر في العالم من حولها ؟ ام ان ثمة شروطاً معينة لكي تقوم مصر فعلاً بالدور القيادي الذي أهلت له بمقومات لا شك فيها ؟ لقد اشار الباحث الى ان الشرط الرئيسي هو تحمل مصر لمسؤ وليتها في مواجهة الاستعمار وتدعيم حركة التحرر الاقتصادي ، ولهذا ففي اعتقادنا ان بقاء مصر داخل الاطار الرسمي للتعاون العربي ـ الافريقي بعد الصلح مع اسرائيل ـ بل حتى بدونه طالما ان التوجهات على ما هي عليه ـ لم يكن ليفيد مسار هذا التعاون كثيراً . ربما حماه من التوقف التام ، ولكنه كان سيظل يبحث عن جوهر وعن قضية عامة يدور حولها لا تستطيع سوى مصر المعادية للاستعمار والمناضلة من اجل تنمية اقتصادية مستقلة ان توفرهما له . ويضاف الى ذلك ان جل التعاون العربي ـ الافريقي قد بني على مواقف دبلوماسية ومقاطعة اقتصادية عسكرية افريقية لاسرائيل ، وكلها مواقف لم تكن مصر بسياساتها الجديدة قادرة على تحملها ، ومن ثم فإن وجودها داخل التعاون العربي ـ الافريقي كان من المتصور ان يكون في بعض الحالات حجر عثرة وليس جسراً للتواصل بين العرب والافارقة .

تعقيب ٢

عزالدين عمر موسى

مع ان البحث قد جاء محكم البناء ومتسق التسلسل في شكل منطقي ، الا ان هنالك عدة ملاحظات وتساؤلات تفرض نفسها على القارىء :

١ ـ ملاحظـــات

أ ـ رفض الباحث ، وعن وعي ، تقسيم القارة الى شمال الصحراء وجنوبها ، ولكنه في معالجة موضوعه ظل يردد ما رفضه ، فكثر حديثه عن الافريقية والافارقة مشيراً الى دول جنوب الصحراء وشعوبها . ولهذا كان لا بد من ان يحتاج الى « المعبر » او « الجسر » ليربط المجموعتين ويضع الاقطار العربية التسعة ، في منزلة الشركاء مع دول افريقيا .

ب ـ ان دور ثورة يوليو في تنمية العلاقات العربية واثرائها امر لا ينكر ، فقد بذلت بلا منّ ، واعطت بلا حد ، وجهدها في ذلك فوق الطاقة . لهذا لا ينبغي ابراز هذا الدور في اطار من روح الاستعلاء : عربية او مصرية .

فالباحث عندما درس عوامل العزلة بين « افريقيا العربية » و« افريقيا السوداء » ارجع ذلك الى عاملين خارجيين هما : الاستعمار وحركة الافريقانية او الزنجية ، ولم يبرز دور العرب في المساعدة على خلق تلك الهوة الفاصلة المصطنعة . كما وان الباحث عندما عرض دور ثورة يوليو في حركات التحرير وتدعيم الاستقلال ووحدة كل دولة افريقية ، عالج الموضوع من منظور « المساعدات » وكأن العلاقة قد كانت بين قادر وقاصر ، لا قضية مستعمرين (بفتح الثانية) اتحدت معركتهم وتشابهت ظروفهم وتطابقت اهدافهم لأن العدو واحد .

ج ـ وحتى اذا سلم المرء بهذا المنطلق بمفاهيمه ومنظوره ، فإن البحث قد قصر على ابراز امرين مهمين :

(١) لم يعط الباحث ارقاماً ولا احصاءات تبين حجم تلك « المساعدات » ولا دورها بلغة الارقام ، الا في النادر ، وهو القادر على ذلك بحكم وضعه والمامه .

(٢) كيف تبدلت المساعدات وتغيرت في حجمها ودورها مع تبدل ثورة يوليو في اتجاهاتها وقياداتها؟ ولعل الاستثناء الوحيد هو الاشارة الى فقدان مصر قدرتها في التأثير بافريقيا ـ الى حد كبير ـ عندما فقدت قدرتها على الاحتفاظ بسياسة عدم الانحياز منذ عام ١٩٧٨ . فكأن القضية هي البحث عن دور مصر في التأثير على غيرها من التفاعل مع وصفائها .

د ـ ظهر من البحث وكأن دور ثورة يوليو كله ايجابيات او لم تكن هناك سلبيات؟ وان كانت ، فما هي وما دورها في اعاقة مسار العلاقات المسماة بالعربية ـ الافريقية .

٢ ـ التســاؤلات

أ ـ إذا كان توجه ثورة يوليو قد كان نحو الشعوب ومحاربة الاستعمار ،فكيف نفسر التعاون مع حركات مشبوهة في انغولا ؟

ب ـ اذا كانت ثورة يوليو في الستينات حرباً على الاستعمار الجديد في صورته الاقتصادية ، فكيف يتلاءم ذلك مع القول « وهناك سبب ثالث كان احد دوافع التوجه الافريقي لثورة يوليو ، وان كان التفكير فيه قد جاء متأخراً ، وبعد ان نجحت الثورة في اقامة صناعات جديدة ، والتوسع في الصناعات القائمة ، وظهور الحاجة الى الاسواق الجديدة لتستوعب الزيادة المنتظرة في حجم الانتاج الصناعي ، والحصول على الخامات اللازمة لهذه الصناعات . وكانت افريقيا هي اكثر هذه الاسواق مناسبة . . . . » حتى ان المساعدات العسكرية لتوصف بانها « توريد اسلحة » . فهل يعني ذلك ان مصر ارادت ان تكون مستعمراً جديداً ، الامر الذي حاربته ثورة يوليو .

ج ـ كيف نفسر التناقض بين مقاومة ثورة يوليو لحركة الانفصال في نيجيريا والكونغو وتأييدها في ارتيريـا ؟

د ـ كيف نوفق بين القول بأن ثورة يوليو ساعدت مسلمي افريقيـا ولكنها ايـدت ضرب مسلمي زنجبار في عهد نيريري ؟

هـ ـ وهذا يقود الى تساؤ ل آخر ، أفلا يرى الباحث ان موقف ثورة يوليو من « الدين » في قضية العلاقات المسماة « بالعربية ـ الافريقية » فيه ازدواجية خطيرة؟ فمن جهة نقول بأنه « من الخطأ ان يكون الدين محور حركة العرب السياسية في افريقيا » ، ومن جهة اخرى نقول بأن ثورة يوليو عملت على مساعدة مسلمي افريقيا بطريقة سرية حتى لا تخلق توتراً في العلاقات مع الدول الافريقية غير المسلمة او ذات القيادات غير المسلمة .

و ـ هل من الممكن تجنّب الخلافات العربية وانعكاس ذلك على دور المجموعة العربية في منظمة الوحدة الافريقية ، علماً بأن الدول تختلف في نظمها الاجتماعية ومن ثم اهدافها وغاياتها

وتوجهاتها وتصوراتها ، ولهذا تتضارب المصالح . فهل يرى الباحث امكانية التعـاون بين دول تطلب التغيير للاوضاع القائمة ، واخرى تحرص على المحافظة على النظم السائدة ؟

وهذه التساؤلات وتلك الملاحظات لا تنتقص من البحث شيئاً ، فقد تعلمت منه كثيراً ، وإنما هدفت من هذه وتلك ان اطرح قضايا طلباً للاستزادة من المعرفة وممن هو اهل لها .

تعقيب ٣

حلمي الشعراوي

لسنا ازاء هذه الدراسة امام بحث اكاديمي تقليدي ، وانما امام « شهادة واقعية » قابلة احياناً لطلب المزيد من الاجابات واحياناً للنقاش ، حتى نصل الى سبر اغوار هذه الخبرة العميقة التي نشأت من علاقة مصر بالشعوب الافريقية وحركة التحرر الوطني الافريقية . وسوف نحاول ان نتحاور مع بعض النقاط التي وردت في الدراسة ليعقب ذلك طلب المزيد من الشهادات الواقعية لكاتبها استفادة من خبرته .

١ ـ بالنسبة لمدى عمق اتجاه مصر نحو افريقيا : لا شك ان ثمة اختلافاً بين طبيعة انتماء مصر التاريخي بشرياً وثقافياً « لأمة العرب » و« دار الاسلام » ، وبين التعبير عن هذا الانتماء في عصر بناء الدولة المصرية الحديثة ، ثم عصر الحركات السياسية والشعبية . وسوف نلاحظ ان معالم الانتماء الى « امة عربية » بالمعنى القومي الحديث ، لم تكن مطروحة في مصر مبكراً ، وكذا كان الانتماء لافريقيا بالطبع ، مثلما لم يكن معنى « افريقيا الحديثة » مطروحاً لدى الشعب الغاني او التنزاني . . . الخ .

لكن العصر الحديث له قوانينه الحديثة ايضاً ، حيث دخل اعتبار الامن القومي وبناء حدوده في مكونات الدولة . او الدولة ـ الامة . وهنا نلاحظ ان الامن القومي المصري ، لدولة مصر الحديثة ، قد ارتبط منذ النصف الاول من القرن التاسع عشر ـ وبمنطق عصره ـ بمفهوم للاتصال او الامتداد نحو الوطن العربي من جهة ، ونحو اواسط وشرق افريقيا من جهة اخرى . . وكان ثمة سياسة مصرية دائمة منذ محمد علي وابنائه تجاه اجزاء من افريقيا مثلما كانت في اتجاه البلدان العربية .

ومن عصر بناء الدولة الحديثة والصراعات الاستعمارية التقليدية ، الى عصر تيارات التحرر الوطني والتيارات القومية الحديثة حدث تطور على الجانبين : فبينما كانت الحركة السياسية المصرية

عازفة عن مشاركة فعلية في « الحركة العربية » حتى اواخر العشرينات من هذا القرن ، كانت عناصر من الحركة الوطنية المصرية تتصل بالحركة الافريقية اما في اطار « معاداة الاستعمار » (محمد فريد وحافظ رمضان في مؤتمر الحركة المعادية للاستعمار ببروكسل عام ١٩٢٩) او في اطار فردي وصل الى مستوى التعبير العام بمشاركة « محمد علي روس » في حركة الجامعة الافريقية ، بل وكواحد من قادتها منذ العقد الاول حتى العقد الخامس من هذا القرن . وقد لا يسمح المجال هنا كثيراً لاشارات مفصلة عن احساس الحركة الاسلامية في مصر والازهر خاصة بعلاقات ومسؤوليات المباشرة مع مسلمي افريقيا (اروقة البرناوية والجيركة والتكرور . . . الخ) كما أحستها الكنيسة المصرية من جهة اخرى (حركة التضامن مع اثيوبيا عام ١٩٣٥ ضد الغزو الايطالي) . تلك بعض الاسس التي وجدتها ثورة يوليو ١٩٥٢ في الواقع المصري ، وبالتالي لم يكن انطلاقها تجاه افريقيا من فراغ .

٢ ـ فكرة « الدوائر » في فلسفة ثورة يوليو ومكانة افريقيا فيها : يبالغ علماء السياسة وبعض السياسيين احياناً في التعامل مع فكرة الدوائر التي تحدث عنها عبد الناصر في « فلسفة الثورة »[1] الى حد ان احدث ذلك « تراثاً » ثقافياً في افريقيا عندما يريد البعض لمز مصر احياناً في اتجاهها الاعلامي او السياسي تجاه افريقيا . والواقع اننا اذا سلمنا بمعيار « الامن القومي » اساساً لبعض تحركات مصر على المستوى العربي او الافريقي ، فإننا يجب ان نؤكد على معيار آخر هو الانتماء لحركة التحرر الوطني والعداء للاستعمار او عكس ذلك في التبعية وخدمة القوى الاستعمارية . وحيث كانت مصر ـ مع قيام ثورة ٢٣ يوليو ، بل عقب الحرب العالمية الثانية مباشرة ـ في طليعة القوى التحررية او النشطة في هذا الاتجاه باعتبار « الحرية » شعاراً سابقاً على العمل الاجتماعي والوحدوي في بنية الحركة الوطنية المصرية وثورة يوليو إلّا ان تداخلاً تدريجياً (التحرري والاجتماعي) قد حدث بعد ذلك . فقد لعب هذا المعيار الدور الرئيسي ـ في تقديري ـ في بناء علاقاتها الخارجية وليست فكرة الدوائر . ولقد كانت مصر / يوليو ، في سنة ١٩٥٣ مثلاً تغلي « بالمصرية » و« الاسلامية » في الوقت نفسه ، وتحركت مع دول عربية اسلامية لبناء المؤتمر الاسلامي ضد مشروع الحلف الرباعي وحلف بغداد حماية لتحررها وامنها القومي ، ثم سارعت الى باندونغ سنة ١٩٥٥ في اتجاه آسيوي تحرري ايضاً متجاوزة الاسلامية وعاجزة ـ بعد ـ عن اثارة « العروبة » ضد الامبريالية ، وكان « الاستعمار الاستيطاني » في فلسطين عندها شكل موقفها الجذري من قضية فلسطين ، مشابهاً « للاستعمار الاستيطاني » في افريقيا الى حد تبنيها المباشر لقضية ثورة الماو ماو في كينيا ١٩٥٢ ـ ١٩٥٣ . وكان وجود مكاتب حركات التحرير الافريقية بالقاهرة متسقاً الى حد كبير مع انشاء مكاتب حركات التحرر العربية حتى بلورت معركة ١٩٥٦ انتفاضة الشعوب العربية واتجاهاتها المتبادلة مع مصر ، وبرز الدور الوحدوي العربي لثورة يوليو والدور التحرري الافريقي لها ، الدور الوحدوي في مواجهة اسرائيل بخاصة باعتبارها خطراً امبريالياً مباشراً والدور التحرري في مواجهة الاستعمار بوجه عام .

---

(١) جمال عبدالناصر ، فلسفة الثورة (القاهرة : المطبعة العالمية ، [د.ت.]) .

٣ ـ مساعدة مصرية لحركات التحرير ام « حضور سياسي » مصري شامل في الحدث الافريقي . تعرض لنا الدراسة المطروحة خبرة مصر في مساعدة حركات التحرر الافريقية ، كما تؤكد التفاصيل المقدمة على ان هذه الخبرة لم تقف عند حد مواجهة اسرائيل او اعتبار العنصر الديني اساساً لاقامة هذه العلاقات حيث ساهمت مصر في مواجهة المشاكل الافريقية الوطنية والانفصالية والتنموية .

والحق ان هذه النقاط في مجال الخبرة المصرية بالغة الاهمية ، خاصة عند بناء استراتيجية عربية معمقة للتعاون العربي ـ الافريقي . ولكنني أود ان نضاعف من الانتباه الى ما ورد متناثراً في الدراسة ايضاً عن طبيعة « الحضور السياسي » المصري في قلب الحدث الافريقي وحركة الجامعة الافريقية بمفهومها التحرري والشعبي ، حيث كان لذلك نتائج بعيدة في بناء « العقل الجمعي » الافريقي بوجه عام وتجاه مصر والقضايا العربية بوجه خاص .

وكنا نتوقع ان يحيطنا الباحث ـ من واقع خبرته المباشرة ـ عن الظروف التي جعلت بناء « الوحدة الافريقية » عام ١٩٦٣ يتم فقط على مستوى حكومي ويرتبط بالانسحاب اشكال العمل الشعبي الافريقي (توقف مؤتمرات الشعوب الافريقية وتعطل الاتحادات النوعية) خاصة ونحن نعرف جميعاً بنتائج ذلك السريعة عندما تعرضت حركتا التحرر العربية والافريقية للنكسة بعد قليل ، واية « مصالحة » تمت عند بناء منظمة الوحدة الافريقية لتؤدي الى هذه النتيجة ، وماذا كان موقف مصر وسياستها عندئذٍ .

اجابات مطلوبة

إن ثمة عديداً من الاسئلة التي يطرحها تناول دور ثورة يوليو في السياسة الافريقية ، وقد اثارت الدراسة المطروحة تطلعاتنا للحصول على مزيد من الاجابات والايضاحات من واقع الخبرة العملية فضلاً عن حاجتها لدراسات نظرية مستمرة :

أ ـ لقد كتب الكثير عن تصارع حركتي الجامعة الافريقية والعربية وتحفظ بعض قيادات حركة الجامعة الافريقية تجاه « الدور المصري » . . الى حد طرح ذلك علانية في مؤتمر الشعوب الافريقية بأكرا عام ١٩٥٨ وبعده . . ولقد اشارت الدراسة الى بعض المخاوف الافريقية من « الاتجاهات الامبراطورية لعبدالناصر في افريقيا » . ولكن السؤال يبقى عن حقيقة ابعاد هذه المخاوف على السياسات المتبادلة ، والواقع انه لا بد من تقديم مزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع ، فقد تكون بعض الابعاد الشوفينية للحركة العربية او الافريقية قد اثارت بعض الظلال على علاقتهما ، كما عبر عن ذلك بعض مثقفي الحركة الافريقية من جهة ، او الاعلام العربي « غير المثقف » من جهة اخرى .

ب ـ لا شك ان مصر لم تكن تعمل وحدها في حقل السياسة الافريقية ، فقد تزايدت

المشاركات العربية الاخرى تدريجياً طوال الستينات خاصة من البلدان العربية ـ الافريقية ، وقيل الكثير عن « تقسيم الادوار » او « المنافسات او التناقضات» . . . الخ . فالى اي حد ساهم ذلك في العمل العربي ـ الافريقي او اضعفه ، وهل كان ثمة « تنسيق » او « تنافس ايجابي » ، ام « انفراد سلبي » ؟

وفي مقابل ذلك يشير البعض الآخر الى حجم « الوجود العربي » بقيادة مصر لم يكن يستهان به في مواجهة اسرائيل ، وانه ثمة مبالغات في المنافسة الاسرائيلية التي تمت تجاه العرب في افريقيا ، ولكن تظل المشكلة في توجه هذا الوجود وهذه العلاقات نحو التحرر كما اثبتت الستينات وانجزت ، ام نحو التبعية كما اثبتت السبعينات . . . وانجزت ايضاً !

ج ـ دراسة تجربة التعاون الاقتصادي والفني المصري مع الدول الافريقية بين بناء المشروع المشترك واقامة شبكة شركة النصر للاستيراد والتصدير وحتى ايفاد آلاف الفنيين واستقبال الدارسين والمتدربين الافريقيين ، جديرة بمزيد من الدراسة في الوقت الحالي الذي تبنى فيه مؤسسات التعاون العربي ـ الافريقي . كيف تمكن قطر عربي واحد ـ كمثال ـ ذو ظروف اقتصادية صعبة ان يؤسس شبكة العلاقات هذه ، بأقل تكلفة؟ كيف تجاوزت البيروقراطية والاسراف ونقص دراسات الجدوى وضعف الاعلام القومي في هذا الاتجاه لتبنى هذه الشبكة بينما المليارات العربية ما زالت تواجه هذه المشاكل؟ هذا ما تحتاج المؤسسات العربية الى دراسته ، بدلاً من الشكوى او الرعب من « التجربة » الاسرائيلية .

د ـ هناك مسألة اثارها السيد محمد فايق في بحثه ، ومن قبل في كتابه عن « عبدالناصر والثورة الافريقية»[٢] ؛ اعني مسألة اهتمام وسائل الاعلام في مصر فترة تصاعد العلاقات العربية ـ الافريقية ، بالتعبير عن انتماء مصر الافريقي . والحق ان ذلك يثير قضية « البنية الثقافية » المصاحبة لتطور العلاقات السياسية والاقتصادية ، سواء بالنسبة لمصر اوالبلدان العربية كلها . البنية الثقافية التي لا تعني الاعلام فقط بل الحركة الثقافية والفكرية، ومراكز البحوث ، مما يعبر حقيقة عن الانتماء والمصالح والتوجهات ، وهو ما كان يعاني ضعفاً ملحوظاً يحتاج الى تفسير حتى يساعد ذلك في تداركه .

---

(٢) محمد محمد فايق ، عبد الناصر والثورة الافريقية (بيروت : دار الوحدة ، ١٩٨٠) .

المنَاقشَات

١ ـ يوسف فضل حسن

ـ اتفق مع الاستاذ محمد فايق ان اعظم انجازات ثورة ٢٣ يوليو تجاه القارة الافريقية هو اجتثاث فكرة الامبراطورية ، التي ظلت تحرك السياسة المصرية لأكثر من قرن . واذا اخذنا هذا الانجاز في مضمون التوجه المصري نحو السودان وفي اطار ما قاله الاستاذ محمد فايق : « ولكن كان هناك تصور من قيادة الثورة ، مكان قيام وحدة وادي النيل بين مصر والسودان ، اذا منح السودانيون حق تقرير المصير وهذا ما رحبت به الثورة وسعت الى تحقيقه حتى تكون الوحدة الجديدة منبثقة عن رغبة وتأييد الشعب السوداني . . . » . اذا اخذناه في هذا المضمون ربما تشككنا من معنى اجتثاث فكرة الامبراطورية ومدى جدوى هذا المضمون على المستوى التطبيقي .

ـ ذكر الباحث ان عدد الطلبة المسلمين من شمال نيجيريا في جامعة اباداان في عام ١٩٥٢ لم يتجاوز الاربعة عشر طالباً . واستنتاجه العام عن سيطرة ملة مسيحية على الحكم صحيح ؛ ولكن الدليل الذي ساقه يتجاهل عدد الطلاب المسلمين من قبيلة اليوربا الموجودة في جنوب نيجيريا ، وكذلك الطلاب المسلمين الوافدين من لاغوس .

ـ قال الباحث ان اهتمام مصر الافريقي لم يمنع قيام الوحدة بين مصر وسوريا ، ولكن ما حدث فعلاً هو ان اهتمام مصر بقضية الوحدة قلل من فرص التفاتها للقضية الافريقية . وفي الوقت نفسه سبّب اهتمام مصر المتزايد بالشؤون الافريقية بعض الحساسية عند الافارقة وعلى رأسهم نكروما الذي قال في مؤتمر الدول الافريقية المستقلة في اكرا عام ١٩٥٨ او اشتكى من تزايد النفوذ المصري وابدى بعض التخوف منه .

ـ اتفق مع الباحث في ضرورة الحذر من عدم اقحام الاسلام والمسلمين في معارك جديدة في افريقيا لحماية المسلمين على حساب المجموعات الاخرى ، ولكن في رأيي لا بد من ضرورة

استثمار الرصيد الاسلامي بوعي دون التخوف من احراج باقي الافارقة ، اي ان تأييد المسلمين في افريقيا يمثل احد المرتكزات الاساسية في الاستراتيجية العربية .

٢ ـ يوسف الحسن

انه من التبسيط القول بأن ازمة المنظمة تنبع من الخلافات العربية ـ العربية ، ان المتاعب التي تعاني منها حركة الوحدة الافريقية متاعب عضوية تنبع من داخلها ، فالمنظمة التي ينبغي ان تسعى الى لم شمل الدول الافريقية في اتجاه الوحدة لا تستطيع القيام بمهامها هذه ، وبعض الدول نفسها لم تستطع تحقيق شيء من التناغم والوحدة السياسية والاقتصادية في داخلها على المستوى الوطني .

بالطبع ، لا يمكن استبعاد البعد العربي في مسألة فشل القمة الافريقية الاخير ، لكن هناك ايضاً ـ كما يراها سكرتير منظمة الوحدة الافريقية نفسه ـ سياسات افريقية واستراتيجيات اجنبية ، وبالذات امريكية وفرنسية عملت وساهمت بشكل اساسي في تعطيل عقد الاجتماع لاسباب لا تتعلق بالظواهر المعروفة .

ذكرت الدراسة ان « مكانة مصر القيادية لم تنته ، والدليل على ذلك فشل كل الجهود التي بذلت من اجل ابعاد مصر من منظمة الوحدة الافريقية ، كما توقف الحوار العربي ـ الافريقي عندما حاول العرب استبعادها منه » .

إن استمرار دور مصر ورصيدها ليس دليله فشل الجهود العربية لعزلها واستبعادها من الحوار العربي ـ الافريقي ، اثر توقيعها لاتفاقيتي كامب ديفيد والصلح المنفرد مع عدو العرب والافارقة ، بل ان مكانتها ورصيدها هما بحكم النضال المشترك والموقف الانساني والوطني الذي وقفته مصر عبدالناصر ، والذي لا تستطيع ان تمحوه ادوار « البوليس » الاستعماري والتابع الذي فرض على مصر في الفترة الاخيرة في العقد الاخير ، والذي عزل مصر وحوّلها صغيرة هامشية عربياً وافريقياً . ومع تسليمي بأن بعض جوانب المقاطعة لنظام الرئيس المصري الراحل كانت ذات اثر سلبي في بعض الاحيان والاماكن ، لكن مبدأ المقاطعة والاستبعاد كان ضرورياً ومطلوباً في تلك الفترة من اجل ولمصلحة حاضر ومستقبل القضايا المبدئية العربية والافريقية .

لقد قدم الجانب العربي ـ حرصاً منه على استمرار الحوار الرسمي العربي ـ الافريقي ـ العديد من المقترحات للخروج من هذه الازمة ، والتي حاول الجانب العربي ان يكون منسجماً مع قراراته الرسمية والشعبية بمقاطعة النظام ، مثل هذه الاقتراحات كان مقترحاً اعادة تشكيل لجنتي الاثني عشر ، وهو اقتراح منسجم مع مواثيق التعاون وانظمته ، واقتراح آخر بتقليص عدد الاعضاء . لكن الجانب الافريقي تحت ضغط اسرائيلي وبعض الافارقة والغرب ، اصر على استمرار الوضع كما هو عليه ، فتأجلت الاجتماعات المشتركة الجماعية ، لكن حدث تغير فيما بعد حينما وافق مؤتمر القمة الافريقي المنعقد في نيروبي في حزيران / يونيو ١٩٨١ على اعادة تشكيل الجانب الافريقي في اللجنة الدائمة ، وتم فيه اقصاء مصر عن هذه اللجنة .

ان عملية الاستبعاد للنظام ومطاردته اقليمياً ودولياً ساهمت كثيراً في الحيلولة دون استمرار خط التداعي والتبعية ، واعطت دروساً مفيدة لانظمة واتجاهات افريقية ـ عربية ، بأن لا تنفرد بموقف معاكس لارادات ومصالح شعوبها ـ وان النظامين العنصريين في فلسطين المحتلة وجنوب افريقيا يجب مواصلة محاصرتها ومقاطعتها بكل الوسائل والطرق والاساليب والحيلولة دون نجاحها في مد اي جسر للحياة والحركة .

اما ردي على ما قاله د. عزالدين ، فإنني اقول ان دور الثورة المصرية في الخمسينات والستينات ، لم يكن ، ومهما حاول الاخ عزالدين ان يلوّن كلماته باقواس او الفاظ منتقاة ، لم يكن دوراً (استعمارياً) كما يقول باستخدامها مسألة (توريد السلاح) ، والاتحاد السوفياتي في السبعينات فقط بدأ يورد السلاح للافارقة ، او عن طريق (المساعدات) التي لا يحب د. عزالدين ان يذكرها ويضعها دائماً بين قوسين .

إن التحرك المصري في فترة حكم عبد الناصر في افريقيا كان يتفق تماماً مع نظرية د. عز الدين التي قدمها وهي نظرية (دعم التغيير والتحرر) . والشواهد والارقام ليست بخافية على احد .

٣ ـ ابراهيم نصر الدين

يمكن ان نميز بين مرحلتين في العمل السياسي المصري في افريقيا .

المرحلة الاولى ـ منذ ثورة يوليو ١٩٥٢ ـ حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧، وتتميز هذه المرحلة بدعم مصر لحركات التحرير الافريقية ، سواء ذلك بتقديم المساعدات المادية والمالية المباشرة لها ، او تقديمها من خلال لجنة التنسيق لتحرير افريقيا التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية . وقد استمرت مصر تقدم هذه المساعدات بانتظام لحركات التحرير الافريقية حتى حرب حزيران / يونيو ١٩٦٧ ، بل ان مصر ذهبت الى ابعد من ذلك بحيث يمكن القول بأن بداية نشأة بعض حركات التحرير الافريقية كانت في القاهرة . فكوادر الجيش الشعبي لتحرير ناميبيا التي تقود النضال المسلح اليوم ضد النظام العنصري في جنوب افريقيا قد تدربت في معظمها في القاهرة ، عندما وفد اليها عام ١٩٦١ نحو مائتين من الشباب الناميبي الذي حصل على تدريبه العسكري في القوات المسلحة المصرية .

كذلك يلاحظ ان شركة النصر للتصدير والاستيراد المصرية قد قامت بدور فاعل في هذه الفترة من خلال اشتغالها بعملية التبادل التجاري بين مصر والدول الافريقية لتدعيم عملية التنمية لكلا الطرفين .

المرحلة الثانية ـ منذ حرب حزيران / يونيو ١٩٦٧ وحتى عام ١٩٧٠ ، وتوصف فترة النصف الثاني من الستينات بأنها فترة الثورة المضادة ضد قوى حركة التحرر الوطني ، فخلالها اسقط نظام حكم بن بيللا في الجزائر ، ونكروما في غانا ، بل ونظام حكم سوكارنو في اندونيسيا ،

ولما كان يصعب إزاحة عبدالناصر عن السلطة في هذه الفترة بانقلاب عسكري نتيجة للتأييد الشعبي الجارف له وطنياً وعربياً ، فقد وجهت له ضربة عام ١٩٦٧ من جانب النظام العنصري في اسرائيل بتواطؤ وتخطيط مع الامبريالية العالمية، بهدف اجهاض التجربة التقدمية التنموية والتحررية المصرية . وقد ترك ذلك بالفعل بصماته على السياسة الافريقية لعبدالناصر في الاعوام الثلاثة السابقة على وفاته .

فمن جهة تقلص حجم الدعم الذي تقدمه مصر لصندوق لجنة التنسيق لتحرير افريقيا، ومن جهة اخرى فقدت مصر دورها الريادي لحركات التحرير الافريقية لمصلحة تنزانيا التي تمكنت من انتزاع هذا الدور ، ومن جهة ثالثة انفتح المجال امام إقامة علاقة مباشرة بين الاتحاد السوفياتي وحركات التحرير الافريقية وما حمله من تأثيرات فكرية عليها .

وعلى اي حال لم تشهد هذه الفترة تراجعاً كاملاً ، في التوجهات الافريقية لمصر ، فقد ساعدت نيجيريا لمواجهة الحركة الانفصالية فيها ، وساندت السودان للحفاظ على سلامته الاقليمية . . . الخ . . . . وقد تغير مسار السياسة المصرية تجاه افريقيا في فترة السبعينات ليأخذ الاتجاه المعاكس ، وقد ترك ذلك آثاراً سلبية على التصور الافريقي لدور مصر وقيادتها لحركة التحرر، فاتجهت مصر الى تقديم مساعدات مباشرة لحركات التحرير الافريقية يصعب تحديد ارقامها ، ومراميها ثم وقفت مصر موقفاً اقرب الى ان يكون عدائياً من الحركة الشعبية لتحرير انغولا ، هذا رغم ان معظم التأييد والسند الذي حصلت عليه الحركة في بدايتها في الستينات كان من مصر ، كما وقفت مصر موقفاً مناقضاً لموقفها في الستينات حين قامت بمساعدة نظام موبوتو في زائير لمواجهة قوى الثورة فيها .

٤ ـ اميـن هويـدي

لا بد عند تقويم العمل السياسي من ان نرجعه الى عاملين :

ـ الظروف التي كانت سائدة وقت الممارسة : وهنا يبرز الفارق الكبير بين صعوبة الممارسة وسهولة النقد ، فالعمل في غاية الصعوبة والممارسة صعبة وشاقة .

ـ الاتجاه العام للعمل السياسي وما حققه بغض النظر عن الجزئيات السلبية التي تحدث هنا وهناك .

كانت الظروف صعبة للغاية ، فكان اتصال مصر في واقع الحال مقصوراً في اول الامر على شمال السودان . واذكر اننا كنا في رحلة في غرب افريقيا ـ اقصد الاخ محمد فايق وانا ـ ولم نتمكن من الدخول الى ابيدجان الا بعد ادعائي المرض وهنا وضعونا في فندق خارج المدينة ويبعد عنها ، حتى نلحق بطائرة قادمة بعد يومين .

ولكن وبعد ذلك بسنتين تمكنا ونحن في مرحلة حرب الاستنزاف ان نضرب « الحفار الاسرائيلي«كنتنغ» في ميناء«ابيدجان»ونعطله ثم نمنعه باتصالاتنا السياسية من الاتجاه جنوباً الى

لاغوس او إبركورت باعلان السلطات هناك عدم السماح بدخوله فاضطر ان يتجه شمـالاً الى « تيها » .

واذكر اننا كنا حينها نريد الذهاب الى اي بلد افريقي يتم ذلك عبر روما او مدريد او باريس او جنيف ، وبعد ذلك كان هناك خطوط جوية وخطوط بحرية تصل الى مطارات وموانىء افريقية . ثم حانت حرب ١٩٧٣ وتمكنا ـ بفضل سياسة عبدالناصر الافريقية ـ من غلق باب المندب وبذلك انهارت نظرية تهديد ايلات عن طريق مدخل خليج العقبة بالسيطرة على جزيرتي تيران وصنافر بامكانية تهديد ذلك من اقصى الجنوب ، ثم بالوقفة الجماعية للدول الافريقية معنا ضد اسرائيل .

وكان البحر الاحمر يعتبر بحيرة عربية ثم كان باب المندب ، بعـد ثورتي اليمن الشمـالي والجنوبي ، منطقة عربية ، وكذلك بعد تأميم قناة السويس ، واصبح خط مواصلات نقل النفط عربياً كله ، من بحر العرب حتى البحر المتوسط وكان هذا مخيفاً بالنسبة للاستعمار .

ما اريد ان اقوله ان عبد الناصر شق طريقه الى افريقيا في الوقت الذي ندر وجود دولة افريقية مستقلة تقف الى جوار حركات التحرر في نطاق استراتيجية واضحة ، حتى تزايدت اعداد الدول المستقلة . عبد الناصر بدأ الطريق وحيداً ونجح احياناً كثيرة وفشل في بعض الاحيان ، ولكنه حاول وبصدق وباصرار ،وكان من المرتجى ان يستغل النجاح وهذا هو واجبنا اليوم .

٥ ـ جميـل مطـر

إن المرحلة التي مثلها الاستاذ محمد فايق بشخصه وببحثه مرحلة يعتبرها جيل كامل الاطار المرجعي لاجتهاداته ودراساته . واعتقد انه مهما حاول بعض مفكري وسياسيي الايام الراهنة ازالة آثـار هذه المـرحلة ، فإن انجـازات معينة تقف دائـماً دون نجاح هـذه المحاولات . ومن هـذه الانجازات ما وضعته مصر ٢٣ يوليو من اسس لنقل العلاقات العربية ـ الافريقية نقلة موضوعية وكبيرة .

وحين اقول مصر ٢٣ يوليو ، فأعني بذلك مصر الفاعلة والقادرة والمؤمنة بتناقض مصالحها ومصالح جاراتها مع مصالح الاستعمار . فالدولة ـ اي دولة ـ لا تؤثر فيما حولها ولا تكسب تعاونهم وتأييدهم بمجرد وجودها على خريطة سياسية ، انما هي تؤثر بما تضعه من امكاناتها وبالقدر الذي تخصصه من عقيدتها السياسية والاجتماعية في خدمة اهداف التحرر والاستقلال . اما اذا وضعت الدولة النامية ـ اي دولة ـ امكاناتها في خدمة مصالح دولة عظمى او مصالح عظمى ، فتأثيرها تأثير وقتي وضعيف ومثير للضغائن وليس للتعاون ، وحين اختلفت مصالح دولتين تابعتين في سعيهما لكسب الدول الافريقية اختارت الدولة الافريقية ـ في حال عدم توفر البديل التحرري ـ الدولة الاكثر تفضيلاً لدى الطرف الاعظم والمتبوع .

في هذا الاطار السائد الآن ، وفي اطار ابتعاد الاقطار العربية عن طرح الاستعمار كعدو رئيسي لكلا الطرفين العربي والافريقي ، وفي اطار الضغط الامريكي والفرنسي وغيره على الدول

الافريقية لاعادة علاقاتها مع اسرائيل ، والادراك الاوفر لدى بعض الدول الافريقية في ان اسرائيل في وضع تفضيلي ممتاز بالنسبة للولايات المتحدة ، بدأت هذه الدول الافريقية تفكر جدياً في السماح لاسرائيل بتكثيف علاقاتها مع افريقيا ، وعدم الاكتفاء بأن يكون التمثيل الاسرائيلي قاصراً على موظف اسرائيلي في السفارة الامريكية ، وهو الاتفاق الذي توصلت اليه الولايات المتحدة مع عدد من الدول الافريقية حين بدأت عملية قطع العلاقات الدبلوماسية في اوائل السبعينات .

ثورة ٢٣ يوليو لم تقدم نفسها منافساً لاسرائيل على مركز التابع الاولى بالرعاية من جانب الولايات المتحدة ، بل قدمت نفسها داعية لطرد كل انواع الاستعمار وطرد كل تابعيه وتحرير الارادة السياسية العربية والافريقية . وهنا يكمن الفارق الاساسي بين المرحلة الاولى من التعاون العربي ـ الافريقي ومرحلته الثانية .

النقطة الثانية التي اود الاشارة اليها تعليقاً على بعض ما قيل هذا الصباح عن القومية العربية وتعارضها مع اسس التعاون العربي ـ الافريقي ، القومية العربية كما فهمتها ثورة ٢٣ يوليو وكما مارستها لم تتناقض مع الافكار السياسية التحررية السائدة، في ذلك الوقت ، كما انها لم تكن متعارضة او متناقضة مع الاسلام ، بل استندت اليه واشتقت مبادئها من حضارة الاسلام ونهضته . القومية كما فهمتها ثورة ٢٣ يوليو كانت مجموعة قيم وافكار تنادي بتحرير الانسان العربي وتحرير الارادة السياسية العربية وتعبئة امكانات العرب من اجل تحرير بلادهم من التبعية ، وتحرير الشعوب الاخرى الخاضعة للاستعمار . ان القومية العربية ، في ابسط معانيها ، هي حركة تحرير ، ولا اعتقد ان افريقياً واعياً ، في زمن النضال ، لم يكن يفهمها على هذا الشكل ويكفي دليلاً على ذلك انها صارت ـ في ايامنا هذه ـ حركة عنصرية او حركة مشبوهة ليس فقط في افريقيا بل ايضاً في وطننا العربي .

اما فيما يتعلق بما طلبه د. عزالدين موسى من ضرورة نقد الذات ، فأود ان استبق الاستاذ فايق بالقول بأن بعضنا في الوطن العربي لم يقم فقط خلال السنين الاخيرة بنقد الذات بل بسلخ الذات . وتعلمنا من النقد والسلخ حقيقة انه في السياسة الدولية يكون الحكم على مرحلة تاريخية بالمحصلة النهائية لهذه المرحلة لمصلحة تحرير الشعوب ، وان التوغل في التفصيلات وسقوط الاخطاء يخدم عهود الردة والانقضاض على منجزات الثورات .

٦ ـ ابراهيم صقر

لي بعض الملاحظات التي قد تفيد في اكمال الصورة :

ـ احب ان اقول للدكتور عزالدين موسى انه ليس عيباً ان تسعى مصر لتصريف منتجاتها في افريقيا والعيب الا تفعل ذلك في افريقيا وفي كل مكان ، وخاصة ان محمد فايق اهتم بتسجيل الرغبة في زيادة حجم التعامل التجاري مع دول العالم الثالث ، وهذا شيء تدعو له بلاد العالم الثالث وتصرح به وهو يحقق مصلحة الطرفين المتبادلين بالاستغناء عن الوسطاء الغربيين الذين

يستغلون البائع والمشتري . هذا فضلاً عن انه يحقق مزيداً من التحرر للجميع ويقلل من التبعية للدول الغربية المستغلة واشير هنا الى مثل الموز الصومالي الوارد بالبحث .

ـ وفي التحدث عن المعونات لحركات التحرير في انغولا اريد تأكيد وتوضيح القول بأن الهدف هو انهاء الاستعمار ، ومن ثم فإن حجم المساعدات كان يتناسب مع حجم ونشاط كل حركة وتجنب الحساسيات والحرص على اننا نعاون دون ان نفرض شيئاً ، واننا كنا نعاون من يتحرك لتحقيق التحرير ويقدر هذه الحركة .

تشير الدراسة الى شكوى الافارقة من ان العرب ينقلون مشاكلهم الى داخل المنظمة ، وتعطي الدراسة امثلة لذلك ، وفي تصوري ان المشكلة التي يعاني منها الجميع في بلاد العالم الثالث ، ومن ذلك افريقيا والوطن العربي ، هي اننا نعيش في مرحلة توازن الردع النووي وهي مرحلة استقطاب شديد يركز فيها الصراع على بلاد العالم الثالث، وبحدة شديدة يتداخل فيها الصراع في بلاد العالم الثالث ، بين بلاد العالم الثالث ، على بلاد العالم الثالث، ويبرز ذلك بخاصة في المناطق ذات الاهمية الاقتصادية والاستراتيجية ومنها الوطن العربي وافريقيا ، بل ان هذه الظاهرة كانت موجودة في افريقيا منذ اول الستينات ويكفي ان نشير الى تجمع « المعتدلين » و« المتطرفين » ، و« مونروفيا » ، و« الدار البيضاء » . على ان ذلك ينبغي الا يقلقنا ، فهو متوقع وطبيعي في المرحلة الراهنة . . واذا كانت الحركة مهمة في الوطن العربي وافريقيا وفي العمل العربي المشترك . . هذا مهم . ولكن بكل الحسم والوضوح ينبغي ان نحدد اي نوع من التعاون ؟ وماذا ينتظر من هذا التعاون ؟ وما هي حدوده ؟

ـ بقيت كلمة ضرورية فيما يتصل بمداخلة د. يوسف فضل ، فقد كان حديثه عن احتواء وعن امبراطورية . . . الخ . وانا ارى انه ليس عيباً ان عبد الناصر كان يتمنى وحدة مصر والسودان بل العيب لو انه لم يكن نفسه وهو داعية وحدة عربية شاملة . بل ان ثورة يوليو تفخر بأنها كانت تدعو لذلك او لاستقلال السودان حسبما يريد الشعب السوداني . ان هذا موقف متطور جداً عما سبقه من مواقف قبل الثورة ولزمن طويل ، بل ان عبد الناصر يحسب له بكل الفخر ـ وانا اكتفي بمثل واحد ـ موقفه في ازمة علايب .

٧ ـ جمال زكريا قاسم

لدي ملاحظتان : الاولى ، وهي الخاصة بمساعدات ثورة يوليو لمسلمي افريقيا واثر ذلك على سياستها الافريقية . في تقديري ان ثورة يوليو حاولت الاستفادة من التجارب السابقة التي مرت بها سياسة مصر الافريقية على عهد محمد علي واسماعيل ، اذ ان النقد الذي وجه الى سياسة مصر الافريقية ، في القرن التاسع عشر ، انها لم تتغلغل في الارض الافريقية ، ومن ثم كان اتجاه ثورة يوليو الى اقامة جذور لسياستها وذلك عن طريق ايجاد علاقات لها مع شيوخ الطرق الصوفية والجمعيات الاسلامية والزعماء المسلمين ، والاستعانة بنفوذهم لتحقيق سياستها التحررية في افريقيا . وفي تقديري ان ثورة يوليو لم تنظر الى الاسلام في افريقيا نظرة دينية بحتة وانما نظرت الى

الاسلام كعامل اساسي في تحقيق سياستها التحررية الافريقية . وفي بحث الاستاذ فايق ما يوضح ذلك في تأييد مصر لثورة زنجبار من منطلق كونها ثورة اجتماعية رغم اتجاهها المناوىء للسلطنة العربية الاسلامية التي كانت تحكم في ذلك الوقت ، وكذلك في رفض عبدالناصر طرح القضية الفلسطينية كمجرد قضية اسلامية .

الملاحظة الثانية ، وهي تتعلق بتوضيح اتجاه قد يكون متناقضاً بعض الشيء مع السياسة التي انتهجتها ثورة يوليو في تعاملها مع القضايا العربية والافريقية ، ولعل الباحث يعطي لنا تفسيراً عن اسباب تأييد الثورة للمطالب المغربية على موريتانيا بعد استقلالها عام ١٩٦٠ . هل كان ذلك تضامناً مع قرارات الجامعة العربية ؟ او كان رغبة من عبدالناصر في اجتذاب المغرب الى ميثاق يضم مجموعة من الدول الافريقية التقدمية ، وقد وقع ذلك الميثاق بالفعل في المغرب وعرف بميثاق الدار البيضاء في كانون الثاني / يناير ١٩٦١ ؟

٨ ـ محمد فايق يرد

اود اولاً ان اعتذر عن قصور البحث عن عرض الموضوعات التي تغطي هذه الاسئلة العديدة التي طرحت ، ولكنني كنت في ذلك مقيداً بعناصر البحث المطلوبة والتي حددت في مخطط الندوة . وسأحاول الاجابة بقدر ما يسمح الوقت مستبعداً تلك الاسئلة او التعليقات التي رد عليها الاخوة الآخرون في تعليقاتهم .

اولاً : سوف ابدأ بما اثاره د. يوسف فضل عن سياسة الثورة في السودان وانها كانت تريد ان تعود الى سياسة الاستيلاء على السودان بدليل ما جاء في قولي بأنه كان هناك تصور بامكان تحقيق وحدة وادي النيل . فقد قامت سياسة الثورة على انهاء السودان اولاً ، وقد اصر عبدالناصر على ان تبدأ المفاوضات شأن مستقبل السودان قبل التفاوض على جلاء قوات الاحتلال عن ارض مصر .

وكما هو معروف فقد تم الاتفاق في اتفاقية الجلاء التي ابرمت عام ١٩٥٤ على فترة انتقال مدتها ٣ سنوات ، يتم فيها تصفية الادارة الثنائية على ان تؤلف جمعية تأسيسية منتخبة لتقرير مصير السودان على اساس احد الاختيارين : ارتباط السودان بمصر على اية صورة ؛ او الاستقلال التام ، اي الانفصال عن مصر .

وقد كانت مصر خلال هذه الفترة تدعو لفكرة الوحدة وتعمل من اجل تحقيقها بالاختيار الحر لشعب السودان الذي وافق عليه . ولا اعتقد ان في ذلك عيباً ، فعبدالناصر كان مع الوحدة ليس وحدة مصر والسودان فقط ، ولكن مع الوحدة العربية الشاملة . ولكن مصر لم تتردد في تأييد استقلال السودان ومباركته عندما ادركت ان هذه هي رغبة الاغلبية العظمى للشعب السوداني . فعندما ابلغت حكومة الازهري في عام ١٩٥٥ حكومتي مصر وانكلترا برغبة الجمعية التأسيسية في سحب جيش الاحتلال لاجراء الاستفتاء المنصوص عليه ، سارعت مصر على الفور بسحب قواتها تاركة اسلحتها الثقيلة هدية لجيش السودان . وعندما اعلنت حكومة الازهري قيام الجمهورية السودانية في ١٩ كانون الاول / ديسمبر ١٩٥٥ دون انتظار لاجراء الاستفتاء ، لم تطالب مصر

باتمام هذا الاستفتاء ، وسارعت بالاعتراف بجمهورية السودان المستقلة وكانت مصر اول دولة اعترفت بالسودان المستقل .

ثانياً ، بالنسبة لما اثاره د. احمد يوسف وآخرون عن جدوى ابقاء مصر داخل الاطار الرسمي للتعاون العربي الافريقي ـ بعد الصلح مع اسرائيل ـ بل حتى وبدونه طالما ان توجهات مصر اصبحت على ما هي عليه . اقول انني افرق بين دور مصر القيادي وهذا ما فقدته بالفعل بتغير توجهها بعد كامب ديفيد ، ثم دورها كجسر او معبر بين العرب وافريقيا . وكنت اتمنى ان يستمر التعاون العربي ـ الافريقي والذي وضع اساسه في مؤتمر القمة العربي ـ الافريقي عام ١٩٧٧ ، لأن ذلك كان سيحقق انجازاً عظيماً لو استمر حتى الآن ، دون خوف من ان تجره مصر الى اتجاهها الجديد لأنها فقدت دورها القيادي الموجه ، علاوة على ان ابقاء مصر في هذا الحوار اثناء حكم السادات كان يمكن أن يسبب للحكومة المصرية متاعب وحرجاً ارحناها منه بالاصرار على اخراجها .

ثالثاً ، بالنسبة لما اثير عن اتجاه مصر نحو فتح اسواق جديدة في افريقيا هو نوع من الاستعمار . اقول ان مصر كانت تفعل ذلك في اطار ايمانها بضرورة تنمية العلاقات التجارية بين دول العالم الثالث ومنها افريقيا ، وذلك كوسيلة لمواجهة السيطرة الاقتصادية للدول الكبرى . فعلى سبيل المثال كانت مصر تحصل على خام النحاس اللازم لصناعاتها من سوق لندن وهو نحاس زامبيا . أليس من الاوفق ان تستورد هذا النحاس مباشرة من زامبيا؟ في هذه الحالة ستبيعه زامبيا بسعر اعلى مما تفرضه الشركات الانكليزية التي كانت تحتكر الانتاج وسوف تشتريه مصر بسعر اقل من السعر الذي تحدده الشركات الانكليزية التي تحتكر ايضاً التسويق . فأين الاستعمار في ذلك ؟

رابعاً ، بالنسبة للاسئلة التي طرحها د. عز الدين عمر موسى وتساؤله عن مساعدة مصر لبعض الحركات الافريقية المشبوهة مثل يونيتا في انغولا . واقول ان هذه الحركة ، وعندما كانت مصر تساعدها ، لم تكن مشبوهة ولم يكن لها اي اتصال بجنوب افريقيا كما هو الحال الآن ، وكان جوناس سافيمبي في ذلك الوقت من ابرز العناصر الوطنية . وعموماً فقد كان اسلوب مصر في التعامل مع هذه الحركات هو مساعدتها جميعاً طالما انها تعمل من اجل انهاء الاستعمار ، ولكن حجم المساعدات يحدده ايضاً حجم الحركات ودورها في الحركة الوطنية .

اما عن تساؤله الخاص عن التناقض بين مقاومة ثورة يوليو لحركة الانفصال في نيجيريا والكونغو وتأييدها في ارتيريا . اقول انها كانت دائماً ضد الانفصال ، ففي الكونغو عندما حاول تشومبي الانفصال بكاتنغا لحساب الاستعمار البلجيكي والشركات متعددة الجنسية ، قاومت مصر مع كثير من الدول الافريقية هذا الانفصال فساعدت لومومبا ومن بعده الثورة الكونغولية الى ان قضى على الانفصال.

والشيء نفسه عند محاولة انفصال بيافرا في نيجيريا ، حيث كانت هناك محاولة لاقامة جسم غريب ودولة عميلة هناك ، وكانت اسرائيل تورد لها السلاح . واتصل جوان رئيس نيجيريا

بالرئيس عبدالناصر يطلب نجدته ، وكان ذلك في آب / اغسطس ١٩٦٧ اي بعد هزيمة حزيران / يونيو العسكرية بايام قليلة ، حيث كانت طائرات اجوكو تغير على لاغوس التي لم تكن تملك اي وسيلة للتصدي لهذه الطائرات . ووافق عبدالناصر على مساعدة نيجيريا لانهاء هـذا الانفصال واذكر انه قال لي بالحرف الواحد : « لا نريد ان تنتكس افريقيا بنكستنا ، وان تحرير سيناء يبدأ بصمود نيجيريا » .

اما في ارتيريا فلم تكن مصر تؤ يد الانفصال فيها وإنما كانت تساعد الشعب الارتيري في مقاومة طغيان هيلاسلاسي وعدوانه على حقوق الشعب بالقضاء على الوضع الفيدرالي الذي سبق ان اقرته الامم المتحدة . وكان ذلك قبل قيام منظمة الوحدة الافريقية .

اما بالنسبة لما جاء عن تأييد مصر لضرب مسلمي زنجبار في عهد نيريري . فعندما قامت ثورة زنجبار كانت ثورة اجتماعية ثارت ضد اوضاع معينة ، وزنجبار جميعها من المسلمين والثوار انفسهم كانوا مسلمين ، وتدخلت مصر لوقف اراقة الدماء والحفاظ على حياة الساسة القـدماء الذين كانوا على علاقة بمصر .

وقد كان لاتحاد زنجبار بتنجانيقا وانشاء دولة تنزانيا آثار ايجابية كبيرة وخاصة بالنسبة لتحسين احوال المسلمين في الساحل الشرقي لافريقيا ، وكما قالوا قديماً اذا دقت الطبول في زنجبار رقصت شرق افريقيا .

خامساً ، بالنسبة لتساؤ ل الاستاذ شعراوي عن دور بعض الاقطار العـربية الاخـرى في افريقيا وأثر ذلك . فأعتقد انه لا يمكن لمثل هذه الندوة ان تمر دون ان نذكر شيئاً عن دور الجزائر العظيم في تحرير افريقيا . فقد قدمت ثورة الجزائر نفسها ومنذ اليوم الاول على انها ثورة عربية وثورة افريقية ايضاً ، وكانت مشاركة جبهة التحرير الجزائرية في اول مؤتمـر افريقي عقـد في اكرا في نيسان / ابريل ١٩٥٨ . وعرض الوفد الجزائري قضيته باعتبارها قضية افريقية . واعترف المؤتمر بجبهة التحرير الجزائرية باعتبارها الممثل الشرعي للجزائر . وقدمت الجزائر السلاح والتدريب وخبرتها الثورية لحركات التحرير وفتحت ابوابها بعد الاستقلال لتكون احدى القلاع لحركة التحرير الافريقية . ليس هذا فحسب ولكن للجزائر دوراً تاريخياً في انهاء الاستعمار الفرنسي في افريقيا . فقد كانت الجزائر بنص الدستور الفرنسي جزءاً من الاراضي الفرنسية فيما وراء البحار ، كما كانت نموذجاً للاستعمار الاستيطاني المنتشر في افريقيا . وكانت الثورة الجزائرية في نظر الافارقة موجهة الى هذا النوع من الاستعمار ، وكان نجاح الثورة هو اكبر ضربة وجهت الى هذا النوع من الاستعمار تداعت في اعقابها الكثير من انظمة المستوطنين البيض .

الفصل الرابع

الجاليات العربية في افريقيا

احمد عيضة سالم

مقدمـــة

على الرغم من ان علاقات العرب بأفريقيا فيما يلي الصحراء الكبرى تعود الى ما قبل الاسلام في بعض المناطق مثل غرب افريقيا، وبالرغم من ان هذه العلاقات قد استمرت طوال هذه القرون بدون انقطاع حتى الوقت الحاضر، الا انه لم يقم احد حتى الآن بدراسة علمية مفصلة، للجاليات ذات الاصول العربية الموجودة حالياً في هذه الدول الافريقية لمعرفة حجم كل منها وحالتها الاقتصادية وعلاقاتها بالاغلبية الافريقية التي تعيش في وسطها وبدول المنشأ، «وتحليل اتجاهاتها السياسية وانقساماتها او توحدها ازاء مشاكل الوطن العربي، وحصر الجمعيات والنوادي والصحف والاذاعات التي تنطق باسمها، واستشراف امكانات قيام هذه الجاليات بدور ايجابي في توثيق العلاقات العربية ـ الافريقية».

هذه هي المهمة التي طلب مني ان اقوم بتنفيذها في صورة بحث لهذه الندوة، وقدر ما حاولت ان ابحث عن مواد لهذه المهمة الا انني لم اجد الكافي منها لتغطية الجاليات العربية في جميع الدول الافريقية في ما يلي الصحراء الكبرى غير الاعضاء في جامعة الدول العربية. انه من المعروف جلياً على سبيل المثال بأن هناك جالية عربية من اصل لبناني في غرب افريقيا ولكني لم اتمكن ـ على الاقل في معاهدنا ومكتباتنا المحلية ـ من وضع يدي على اية مادة دراسية تمس سياستهم ونشاطهم في ذلك الجزء من افريقيا.

وفي هذه الظروف ارغمت على ان اقصر بحثي على الجاليات العربية الموجودة في افريقيا الشرقية والى حد ما افريقيا الوسطى. وحتى هنا يجد الباحث بعض النقص الذي يحدّ بعض الشيء من بحثه، اذ لا توجد مثلاً احصاءات رسمية او احصاءات يعتمد عليها لعدد العرب الموجودين في هذه الاقطار. كما ان الجاليات نفسها لم تهتم بتقويم حجمها. كما ان التزاوج بين العرب والافارقة على مر السنين والقرون يجعل من الصعب في بعض الظروف تعريف من هو العربي مثلاً ومن هو السواحيلي او الافريقي. انه من المعروف من التاريخ الحديث بأن بعض «المولدة» (اي سلالة

التزاوج المختلط) قد أنكروا اصلهم العربي عند استقلال كينيا ، وادعوا بأنهم افارقة لنيل بعض المصالح المادية . الا ان هؤلاء كانوا اقلية ضئيلة جداً ، ومنذ السبعينات بدأوا « يكتشفون » من جديد بأن الدم العربي يجري في عروقهم لأن الوطن العربي قد اصبح له ثقل ووزن مالي واقتصادي عالمي . اما الاغلبية فقد تمسكوا بذواتهم العربية ووجدوا بصورة عامة بأن ذلك لم يؤثر عليهم بأية صورة مضرة .

واهم استنتاج يمكن ان نصل اليه في هذه الحالة ، هو ان هناك حاجة ماسة للقيام بمثل هذه الدراسة العلمية والمفصلة والشاملة للجاليات العربية في الاقطار الافريقية غير الاعضاء في جامعة الدول العربية من قبل مشروع يضم عدداً من الباحثين ، يشرف عليه مثلاً مركز دراسات الوحدة العربية او منظمة « اليكسو » التابعة لجامعة الدول العربية .

لقد كتب ونشر الكثير عن انتشار العروبة والاسلام فيما يلي الصحراء الكبرى، الا ان هذه الدراسات بحوث تاريخية تسرد ما جرى في الماضي وتتحدث عما قام به العرب من نشاط تجاري وديني ، وما له من تأثير ثقافي على هذه الاقطار . الا ان دراسة الجاليات العربية الموجودة حالياً فيها وتحليل اوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية مهمة لا تزال تنتظر الرعاية والاهتمام والتنفيذ . وعليه فإن هذا البحث يجب ان لا يعتبر اكثر من محاولة تمهيدية محدودة للغاية ربما تساعد على تشكيل الاساس للدراسة المفصلة والشاملة التي اشرت اليها اعلاه .

اولاً : الخلفية التاريخية

ليس من مهمة هذا البحث بل مهمة البحث الاول ـ والى حد ما الثاني ـ استعراض وتفصيل وتحليل العلاقات العربية ـ الافريقية التاريخية ، الا انه من الممكن والضروري الى حد ما اعطاء الخلفية التاريخية (بدون التعرض للازدواج) لوجود الجاليات العربية في الاقطار الافريقية وخاصة تلك التي سنركز عليها ، اي اقطار افريقيا الشرقية والوسطى .

يعود انتشار العرب (والاسلام) في شمال افريقيا الى ما بعد الفتوح الاسلامية التي بدأت في القرن السابع من ميلاد المسيح او القرن الهجري الاول ، وهي الفتوح التي أرست العرب والاسلام في كل من مصر والمغرب . وبعدها عن طريق البربر انتشر الاسلام عبر الصحراء الكبرى وعن طريق التجارة والجهاد الى غرب افريقيا . وبالرغم من ان دور البربر في الهداية ثم المسلمين الافارقة فيما بعد قد كان اكبر واهم في انتشار الاسلام وفي انشاء الدول الاسلامية في غرب افريقيا ، الا انه قد كانت هناك عناصر عربية ساعدت على تنمية الحضارة الاسلامية في تلك الارجاء .

اما الوضع في شرق افريقيا فقد كان يختلف تماماً عما جرى في شمال افريقيا وغربها ، فبينما دخل العرب تلك الاجزاء من القارة بعد ظهور الاسلام فإنهم قد هاجروا وبدأوا يستوطنون شرق افريقيا وشمال شرق افريقيا قبل العهد الاسلامي . لقد انشأ العرب اليمنيون علاقات تجارية

وثقافية مع كل من ساحل الحبشة وساحل الصومال وسواحل شرق افريقيا قبل فجر الاسلام بعدة قرون . واستوطن بعض هؤلاء اليمنيين مدن هذه السواحل وتزاوجوا مع اهاليها الاصليين ، ولم تنقطع علاقاتهم بهذه السواحل عند ظهور الاسلام . وكتجار ورجال دين مسلمين ، ساعد هؤلاء اليمنيون ـ وفيما بعد العمانيون من الخليج العربي ـ على انشاء الدويلات الاسلامية على هذه السواحل ، مثل « مصوع » و« زيلع » و« موغاديشو » و« لامو » و« مالندي » و« زنجبار » و« موزامبيق » .

وقد اندهش البرتغاليون عندما وصلوا الى هذه السواحل في اواخر القرن الخامس عشر الميلادي . من مستوى الحضارة والرفاهية اللتين شاهدوهما في بعض هذه المدن وحاولوا الاستيلاء على مصادرها الاقتصادية والتجارية عن طريق الحروب والاضطهاد وفرض كل انواع القيود عليها . وقد جاء التحرير من السيطرة البرتغالية على ايدي عرب عمان الذين بدأوا بتحرير انفسهم منها قبل تلبية طلبات مدن الساحل في النجدة والغوث . وهكذا ورثت سلطنة مسقط وعمان السيطرة على ساحل افريقيا من البرتغاليين ابتداء من حوالى منتصف القرن الثامن عشر ، وشاهد الساحل منذ تلك اللحظة هجرة عدد اكبر من العرب وخاصة من عمان واستيطانهم ساحل شرق افريقيا وممارستهم التجارة التقليدية عبر المحيط الهندي .

وبعد ان قرر السيد سعيد بن سلطان آل بن سعيد اختيار زنجبار عاصمة له في عام ١٨٤٠ بدأت مرحلة جديدة للعلاقات العربية ـ الافريقية في شرق افريقيا . لقد شجع سعيد بن سلطان العرب السواحيليين ـ اي سلالة التزاوج العربي الافريقي ـ على انشاء القوافل والاندفاع الى داخل بر شرق افريقيا بعد ان كانوا منحصرين في الحزام الساحلي لجلب البضائع والسلع المطلوبة في الجزيرة العربية والهند واوروبا ، وخاصة بعدان أنشأ علاقات دبلوماسية مع كل من بريطانيا والولايات المتحدة وبعض الدول الالمانية وفرنسا ، وكان من اهم هذه السلع العاج والعبيد . وقد لعب الهنود من ناحية اخرى دوراً مهماً في تمويل هذا النشاط التجاري .

وهكذا انشئت شبكة تجارية واسعة النطاق ضمت كينيا ، اوغندا ، تنزانيا ، نياسالندا (مالاوي) ، زامبيا وزائير . وادى تدفق العرب السواحيليين الى هذه المناطق الى انشاء نفوذ سياسي وديني بين بعض القبائل مثل الياوو والنياموزي (في تنزانيا) والباغندا (في اوغندا) وبعض القبائل الافريقية الصغرى في زائير وغيرها . وعند وصول الرحالة والمبشرين المسيحيين الاوروبيين في النصف الثاني من القرن التاسع عشر لوحظ هذا النفوذ الواسع النطاق . وادى الى القول المأثور « عندما يزمرون في زنجبار يرقص من على شاطىء بحيرة فيكتوريا » . وقد أعرب بعض المبشرين المسيحيين عن قلقهم وعدائهم لهذا النفوذ العربي الاسلامي ودعوا حكوماتهم الى اتخاذ الاجراءات لوضع حد له لصالح المسيحية ولصالح الدول الاوروبية ، المادية والسياسية والاستراتيجية .

وهكذا لعبت الكنيسة دور تمهيد الطريق للاستعمار في شرق افريقيا . لقد شاهدت هذه المنطقة من افريقيا منافسة مريرة بين بريطانيا والمانيا للحصول على مناطق النفوذ ، وكان كل ذلك

على حساب سلطنة زنجبار والافارقة وانتهى الصراع بتقسيم شرق افريقيا الى منطقة نفوذ المانية وهي تنجانيقا (برتنزانيا) ومنطقة نفوذ بريطانية وهي ما اصبح فيها بعد كينيا وجزءاً من الصومال . ولم يتمكن سلطان زنجبار من الاحتفاظ بشيء من ممتلكاته ، ما عدا حزاماً ساحلياً عرضه عشرة اميال وبعض الجزر مثل زنجبار وبمبا وممباسا ولامو .

ولم يقبل العرب والافارقة هذا التهديد الاستعماري مكتوفي الايدي بل قاموا بعدة حركات لمقاومته في كينيا (حركة مبارك بن راشد المزروعي وسلطان « ويتو ») ، وفي اوغندا (مساهمة العرب في الحرب بين المسلمين والمسيحيين اليوغانديين) ، وفي زائير (حركة حامد بن محمد المرجبي ، الملقب باسم « تيبوتيب ») ، وفي تنزانيا (« حركة ابو شيري ») . وبالرغم من ان كل هؤلاء كانوا عرباً او من اصل عربي ، الا انهم قد حصلوا على حلفاء واتباع من الافارقة الذين كافحوا معهم ضد المستعمرين دفاعاً عن مصالح وحقوق عربية وافريقية مشتركة . الا ان التفوق العسكري والتكنولوجي الاوروبي قد ادى في النهاية الى هزيمتهم وارساء اركان الاستعمار في شرق افريقيا . وانتهت بذلك السيطرة العربية السياسية في هذه الاقطار بصورة نهائية .

ثانياً : العرب في عهد الاستعمار

الا ان العرب قد احتفظوا لمدة من الوقت بشيء من النفوذ خلال عهد الحكم الاستعماري . لقد ادرك الالمان في تنجانيقا انهم سيحتاجون الى العرب والسواحيليين في النظام الاداري الجديد الذي رسموه لمستعمرتهم ، لأنهم كانوا يتمتعون بنفوذ بين الافارقة ، ولانه يوجد من بينهم الرعايا غير الاميين الوحيدين ، وهكذا كان العرب وسلالتهم من الافارقة من بين كبار موظفي الحكومة الالمانية ـ الاستعمارية في تنجانيقا . وبالرغم من ان البريطانيين قدادركوا الشيء نفسه بين العرب على ساحل كينيا وجزرها ، الا ان مشروع استخدام العرب في الادارة لم ينفذ خارج الساحل . ولكن العرب قد وظفوا « كولاة » ومديرين في مدن حزام الساحل الذي اصبح محمية بريطانية في عام ١٨٩٥ ، وبالرغم من انه بقي تحت سيادة سلطان « زنجبار » ، لأن زنجبار نفسها كانت قد وقعت تحت الحماية البريطانية خمسة اعوام قبل ذلك (١٨٩٠) .

في ضوء هذه الاحداث العظمى التي غيرت مجرى حياتهم السياسية والاقتصادية ، اضطر العرب الى اعادة تنظيم تلك الحياة تحت العهد الجديد . لقد قضى المستعمرون على تجارة الرق وانهوا الاحتكار العربي السواحيلي لتجارة العاج ، الامر الذي ضرّ بالاقتصاد الزراعي الذي كان يعتمد على العمال العبيد ، وادى الى انهيار احتكار حركة القوافل العربية والسواحيلية .

وقابل العرب والسواحيليون منافسة من الهنود في التجارة في داخل شرق افريقيا ، بينما شجع المستعمرون هجرة المستوطنين البيض لانشاء المزارع الكبرى على حساب المواطنين الافارقة الاصليين ، وقد تأثر بر كينيا بصورة خاصة بهذه السياسة التي رسمها الحاكم البريطاني « تشارلز ايليوت » الذي دعا الى تحويل كينيا الى « بلاد الرجل الابيض» .

وفي مجال السياسة نشاهد ان المستوطنين الاوروبيين في كينيا قد حاولوا السيطرة على البلاد كما فعل الفرنسيون مثلاً في الجزائر ، فعندما تم انشاء مجلس تشريعي في كينيا لم تمنح المقاعد فيه الا للاوروبيين ، وعندما احتج الهنود - وبفضل وزنهم التجاري ومساهمتهم في بناء خط السكك الحديدية ، الذي فتح كينيا للاستقلال الاستعماري - حصلوا على عدة مقاعد . اما العرب فلم يحصلوا الا على مقعد واحد بالرغم من اشارتهم الى كونهم من اقدم المواطنين على ساحل كينيا . أما الافارقة فلم يحصلوا حتى على مقعد واحد حتى الحرب العالمية الثانية .

ومع ذلك فإن النشاط التجاري العربي قد ازداد في كينيا خلال العقود الاربعة الاولى للقرن العشرين ، ان حالة القانون والنظام التي نشرتها السلطات الاستعمارية في جميع ارجاء البلاد وتحسن المواصلات الذي جاء نتيجة لذلك ، قد سمح للتجار العرب بدخول مناطق جديدة وانشاء علاقات تجارية فيها . واصبحت محطات السكك الحديدية مثلاً نقطاً ملائمة لانشاء الدكاكين لبيع السلع وشرائها .

وقد لعب هؤلاء التجار دوراً ثانوياً وهو دور نشر الدعوة الاسلامية ، وقد ساعد تزاوجهم بالافارقة على ذلك. وهكذا بدأت جاليات عربية مخلوطة وغير مخلوطة توجد بصورة اكبر داخل البلاد بعيداً عن الساحل . وقد نجحت بعض العائلات العربية في انشاء ثروة كبرى عن طريق التجارة او عن طريق انشاء خدمات النقل التي تصل بين اطراف البلاد .

ونجد التطورات نفسها جارية في اقطار شرق افريقيا الاخرى ، تنجانيقا وزائير وبوروندي ورواندا . لقد وجد التجار العرب العمانيون انفسهم في نشاط تجاري في كل هذه الاقطار منذ منتصف القرن التاسع عشر ، حتى بعد هزيمتهم على ايدي الالمان والبلجيك الذين سيطروا على هذه الاقطار منذ نهاية القرن التاسع عشر . ان التجار العرب واصلوا علاقاتهم التجارية تحت عهد الاستعمار ، وقد ازداد عددهم في هذه الاقطار بفضل تزاوجهم بالافارقة وبفضل هجرة عدد اكبر من العرب اليمنيين والعمانيين تحت ظل القانون والنظام الاستعماريين الجديدين .

اما في زنجبار فإن وضع العرب قد اتخذ صورة مختلفة في بعض الوجوه . لقد بقيت سلطنة « آل بوسعيد » حية ولو انها غير مستقلة تحت الحماية البريطانية ، ومع ذلك فإن عرب « زنجبار » قد تمتعوا بامتيازات لم يتمتع بها عرب الاقطار الاخرى ، فقد شكلوا الطبقة الحاكمة في زنجبار والجزيرة المجاورة لها « بمبا » . وقد احتفظوا بممتلكات ارضية واسعة في تلك الجزيرتين جرى استغلالها بصورة شبه اقطاعية ، كما انهم قد حصلوا على مستوى عالٍ من التعليم ، وتمكن اعضاء الاسر المالكة والبارزة من ارسال اولادهم الى مصر للتعليم. وعكس ما جرى للعرب في كينيا مثلاً ، فإن التمثيل العربي في المجلس التشريعي في زنجبار وفي المجال السياسي بصورة عامة ، كان سائداً ، الامر الذي أثار ضدهم فيها بعد عداوة الافارقة واتهامهم بأن العرب « مستعمرون ومستغلون » .

ثالثاً : الاستقلال وما بعده

لاقت الجاليات العربية في مختلف انحاء افريقيا الشرقية والوسطى تجارب مختلفة الى حد ما . . ويمكن لنا ان نأخذ كل قطر على حدة لتحليل هذه التجارب .

١ ـ زنجبـــار

ولكونهم الطبقة العليا في زنجبار وبمبا ، بدأ العرب في هاتين الجزيرتين اللتين شكلتا سلطنة « زنجبار » المطالبة بالحكـــم الذاتي بعد الحرب العالمية الثانية ، في الوقت الذي عـارض زعماء الافارقة هذه المطالبة خوفاً من ان اي زحف سريع نحو الحكم الذاتي ـ قبل ان يحصلوا على خبرة سياسية وتعليم كافيين ـ سيتركهم تحت رحمة الاقلية العربية الحاكمة . وهكذا شاهدت الخمسينات نمو الجمعيات السياسية التي بدأت تطالب بتقرير المصير للافارقة وتعرب عن عدم ثقتها بالعرب . بينما قام الحزب الوطني الزنجباري الذي كان يتزعمه العرب بمناشدة جميع الزنجباريين بأن يتمسكوا بالقومية الزنجبارية مهما كان اصلهم وترك السياسة العنصرية جانباً في الكفاح ضـد الاستعمار البريطاني ، ولا يمكن ان ينكر احد بأن الحزب الوطني قد سـاهم بالكثـير نحو انجـاز ما سمي « بالقائمة العامة » للمقترعين ، اي قائمة تحمل اسماء كل المقترعين في البلاد ، بدلاً من قائمة للعرب وقائمة للافارقة وقائمة للهنود ، وذلك تنفيذاً لمبدأ القومية الزنجبارية الذي كان الحزب يشجع عليها . وبالرغم من ان الحزب قد حصل على تأييد كافٍ من قبل الافارقة ضمن له الفوز في عدة انتخابات ، الا ان العنصرية قد تفوقت في النهاية .

لقد انفجرت السياسات العنصرية في الخمسينات وانتهت الى اضطرابات في الخمسينات ، وكان ذلك مقدمة للثورة الدامية التي جرت في عام ١٩٦٤ عندما اطيح بالسلطنة وعمت جزيرة زنجبار وبمبا الى حد ما مجازر راح ضحيتها الآلاف من العرب ، وأرغم آلاف آخرون على الفرار واللجوء الى مناطق مجاورة مثل كينيا او الى الوطن الاصلي عمان والخليج العربي . . وأعلن الثوار بأن زنجبار قد اصبحت دولة افريقية وعملوا من اجل توحيدها مع تنجانيقا ويجب ان يشار هنا الى ان الانقلاب في زنجبار لم يكن وراءه حافز عنصري بحت بل كانت هناك ايضاً عوامل عقائدية اشتراكية ماركسية وعوامل اقتصادية . وقد كان من بين زعماء الثورة البارزين عدد من العرب مثل « عبد الرحمن بابو » المعروف بميوله الماركسية ، والذي اعتبر الوضع في زنجبار بأنه وضع رأسمالي اقطاعي تسيطر الاقلية فيه اقتصادياً وسياسياً على الاغلبية .

وفي اعقاب نكبة زنجبار هذه انخفض بصورة كبيرة عدد العرب الذين بقوا في البـلاد ، واضطر هؤلاء الى قبول دور بسيط كمواطنين عاديين في البلاد . واحتفظ بعضهم بالحوانيت وبعض الممتلكات الارضية ما دامت هذه ليست كبيرة . اما في برتنزانيا (تنجانيقا) فلم يتغير الوضع كثيراً لأن العرب لم يكونوا يملكون عقارات كبرى فيهـا ، وكان معـظمهم ، اليمنيون لا يملكـون الا الحوانيت والمقاهي هناك ، اي انهم لم يشكلوا خطراً على اقتصاد البلاد بصورة عامة ، بل بالعكس

كانوا ولا يزالون يؤدون خدمة عامة حيوية ، اي تـوزيع او بيـع السلع والبضائـع الحيويـة من حوانيتهم المتواضعة في جميع ارجاء البلاد .

إن الصدمة التي اصابت العرب وخاصة العمانيين في عام ١٩٦٤ في زنجبار لم تساعد على تحسين العلاقات مباشرة بين تنزانيا وعمان بصورة خاصة ، وهذا أمر طبيعي نظراً الى ما عانت منه الجالية العمانية من مجازر . الا ان العرب بصورة عامة قد تأثروا ، ايجابياً بسيـاسة تنـزانيا ازاء القضايا العربية وخاصة النزاع العربي ـ الاسرائيلي . لقد تمسك الرئيس نيريري بسياسة الانحياز الى العرب منذ البداية ، الامر الذي جعل العرب بصورة عامة يقرون له بالجميل ويعجبون به . وسياسة تنزانيا الداخلية لم تؤثر على العرب هناك بأية صورة سيئة في اي وقت ، ما داموا يعترفون بمبادىء الاشتراكية التي رسمها نيريري ، والرامية الى تحديد الثروة الفردية بين جميع المواطنين على السواء .

٢ ـ كينيـــا

حاول العرب قبل الحرب العالمية الثانية الحصول على اعتراف بهم من قبل بريطانيا ، لا كجالية اقلية مثل الهنود بل كأصحاب البلاد ، وخاصة الساحل الذي كـان حينئذٍ من النـاحية القانونية محمية بريطانية وجزءاً من اراضي سلطان زنجبار ، وليس مستعمرة مثل بقية البلاد . الا ان الحكومة الاستعمارية لم تميز بين ادارة الساحل وادارة بقية البلاد ما عدا قيامها بتعيين « الولاة » و« المـديرين » ذوي اصـل عربي في بعض المـدن والمقاطعـات الساحليـة تحت اشـراف ضبـاط بريطانيين .

الا ان حوادث ما بعد الحرب العالمية الثانية ، بدأت تزعزع الوضع في كينيا . فبعد عودة « جوموكينياتا » الى كينيا في عام ١٩٤٦ ، بعد فترة طويلة في بريطانيا بدأ الافارقة يتحدون الوضع السياسي والاقتصادي في البلاد الذي سيطر عليه حتى ذلك الحين المستوطنون البيض والهنود. وعندما فشلت الاحتجاجات والعرائض لجأ افراد قبيلة « الكيكويو » ـ الذين كانوا قـد خسروا اخصب الاراضي التي استولى عليها المستوطنون البيض ـ الى العنف في حركة عرفها التاريخ باسم « ماوماو » . وقد انفجرت هذه الحركة في الخمسينات الاولى . فبينما عارض البيض والهنود هذه الظاهرة للقومية الافريقية ، كان رد فعل العرب السواحيليـين المربـوطين بهم عنصـرياً وثقـافياً مخلوطاً .

فبينما كانوا يعطفون على المطامع الافريقية من ناحية ، الا انهم خافوا على مصالحهم من ناحية اخرى وخاصة عندما قام بعض السياسيين الافارقة في الساحل نفسه باتهامهم بأنهم كانوا يتاجرون بالرق ، وانهم مثل عرب زنجبار يريدون الاحتفاظ بامتيازات خاصة ، اي ان حوادث زنجبار السياسية كان لها صداها في ساحل كينيا . وفي وجه هذه التحديات قرر زعماء العرب بأن يتبنوا سياسة المطالبة بفصل الساحل عن بقية البلاد اعتماداً على معاهدة ١٨٩٥ ، بين بريطانيا وسلطان زنجبار التي اعترفت بسيادة السلطان في الحزام الساحلي . وقد شعر العرب بأن هـذه

السياسة لها ما يبررها عندما انقسمت القومية الافريقية الى عدة اقسام واحزاب ، عكست مخاوف بعض القبائل الصغرى من سيطرة القبائل الكبرى .

وبالرغم من ان الكفاح من اجل استقلال الساحل او الحصول على حكم ذاتي فيه ـ لا للعرب فحسب بل للافارقة الذين يعيشون فيه ـ لم ينجح في النهاية ، الا ان مخاوف العرب والقبائل الصغرى استجيب لها في دستور الاستقلال الاصلي الذي نص على انشاء حكومات اقليمية تتمتع بحقوق الاشراف على عدة مجالات مثل التربية والصحة التي ابعدت عن سلطان الحكومة المركزية . ولكن الفترة الانتقالية التي تلت ذلك مهدت الطريق لدستور آخر تنازل زعماء المعارضة بموجبه عن النظام الاقليمي ، وهكذا تم التكامل في البلاد ، تحت زعامة الحزب الحاكم « كانو » بعد ان حلت الاحزاب الاخرى .

وفي اعقاب استقلال كينيا في كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٣ ، قررت اقلية من العرب اليمنيين العودة الى بلادهم . اما الاغلبية فقد قرروا ربط مستقبلهم بمستقبل الاغلبية الافريقية . فقد اخذوا الجنسية الكينية باستعداد ورضاء اكبر من استعداد البيض والهنود .

ولا شك ان معاملة الافارقة لهم هي احسن من معاملتهم للهنود . فبينما يتعرض الهندي لكل انواع التهم وخاصة تهم السيطرة على التجارة بالجملة وبالقطاعي وتهمة امتلاك الجزء الاكبر من اقتصاد كينيا ، يعتبر العرب غير الافريقيين اقل خطراً ، على الافريقي . ان التاجر العربي نموذج مصغر للتاجر الهندي من ناحية حجم نشاطه ومساهمته في اقتصاد البلاد . فهو يملك حوانيت او دكاكين اصغر من محلات الهندي ، ويملك تجارة نقل ومواصلات اصغر ، ويتاجر بالجملة والقطاعي بصورة اصغر ، وهو لا يشكل خطراً اقتصادياً على الهندي من ناحية ولا يتهمه الافريقي بالاستغلال مثلما يتهم الهندي من ناحية اخرى ، اي انه في موقف الرجل في الوسط . الا انه يجب ان لا ننسى معاملة العربي للافريقي . فبصرف النظر عن تهمة تجارة الرق التي تظهر في احيان نادرة في الصحف ، فإن العربي معروف بعدم شعوره بالعنصرية ، والدليل على ذلك تزاوجه منذ اقدم القرون بالافريقي . وهناك لقب له بين الافارقة في « كينيا » و« تنزانيا » وهو لقب « مجومبا » بمعنى « الخال » بسبب الاختلاط التاريخي بين الطرفين . والدليل على هذا التقارب والثقة بينهما هو ان العرب يتمتعون ببعض المناصب الكبرى في الوزارات والادارات الحكومية في « كينيا » فقد عين عربيان في منصب مساعد وزير وعين اثنان في منصب سفير (بالرغم من ان احدهما قد استقال فجأة وغير جنسيته واخذ جنسية عمانية بعد ان كان سفيراً لكينيا لدى كل من مصر وزائير) .

٣ ـ اوغندا

يمكن ان يصف المرء انتشار النشاط العربي في شرق افريقيا بصورة عامة بأنه « فتح تجاري » . فمنذ ان وصلت القوافل التجارية العربية الاولى الى اقليم بوغندا في « اوغندا » في منتصف القرن التاسع عشر بذرت بذور هذه التجارة العربية في الاراضي الاوغندية الخصبة . وقد أدرك المستعمرون البريطانيون ان « اوغندا » تشكل سوقاً كبيرة نظراً لعدد سكانها الكبير ، الامر

الذي شجعهم على بناء خطوط السكك الحديدية بين ممباسا على ساحل كينيا واوغندا ، وليس من الغريب ان يسمى هذا « خط السكك الحديدية الاوغندية » . وقد ساعد هذا الخط على تنمية التجارة العربية في اوغندا وهجرة عدد اكبر من العرب وخاصة اليمنيين الى اوغندا ، حيث فتحوا محلات في معظم مدنها وحتى في بعض قراها الصغرى . وكان كثير من هؤلاء التجار اقارب التجار العرب الذين كانوا في كينيا او ينتمون الى القبائل العربية نفسها التي ينتمي اليها التجار العرب في كينيا. وبقي العرب في اوغندا نموذجاً مصغراً للهنود من حيث النشاط التجاري كما هو الحال في كينيا او تنزانيا .

والاختلاف المهم في وضع عرب اوغندا هو انهم لم يشتركوا في السياسة وبقوا دائماً خارج اطارها ، لا تهمهم الا التجارة ، اي ان الحافز كان تحسين احوالهم مادياً . ولم تعكس فترة القومية الاوغندية اي عداء نحو العرب كما حدث في زنجبار والى حد ما في كينيا . الا ان مجيء « حكم عيدي امين » قد اثر بصورة سيئة على العرب . ان سوء الادارة التي جاءت ايام « امين » وانهيار الامن والنظام في البلاد قد أثارا فترة مضطربة ضرت بالمصالح العربية ، وخاصة عندما اتهم معارضو « امين » العرب المحليين بأنهم يؤيدون امين لكونه مسلماً ، وقد نظر الى مساعدة ليبيا والمملكة العربية السعودية لامين في الضوء نفسه . وعندما اطيح بأمين قام مؤيدو الرئيس السابق المنتصر عليه « ملتون اوبوتي » بحملة رهيبة ضد العرب راح ضحيتها عدد لم يحدد حتى الآن من الضحايا العرب ، وفقد هؤلاء العرب جزءاً كبيراً من ممتلكاتهم . وقدحدث شتات مصغر للعرب وخاصة اليمنيين عقب هذه الحوادث . فلجأ عدة مئات منهم الى كينيا بصورة مؤقتة حتى بدأت عملية ترحيلهم تدريجياً الى اليمن بمساعدة سفارة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية لدى كينيا . وقد تبرع يمنيون في المملكة العربية السعودية والخليج العربي بمبالغ مالية لاغاثة هؤلاء المنكوبين العرب من « اوغندا » . وقد نجح بعضهم في بناء حياة جديدة في اليمن او في الخليج ، الا انه لا يزال بعضهم في حالة شبه لاجئين في كينيا ، ولا تزال سفارة اليمن الجنوبية تعمل من اجل حل مشاكل الباقين . وهناك بينهم من يأمل في ان تستقر الحالة في اوغندا وتسمح لهم الظروف بالعودة ، بينما قرر البعض بأن لا يعودوا . انه لا يزال بعض العرب يعيشون ويمارسون تجارتهم في اوغندا، الا ان عدداً من هؤلاء قد قرروا الهجرة ، وينتظرون الفرصة السانحة والقيام بالترتيبات اللازمة لرحيلهم الى اليمن نظراً الى ان الحالة في اوغندا لا تزال مضطربة .

٤ ـ زائير ورواندا وبوروندي

قدر احد العرب الذين كانوا يعيشون في زائير عدد العرب في هذه الاقطار الثلاثة بـ ١٠ آلاف نسمة ، وكلهم من اصل يمني او عماني او عماني يمني او عماني افريقي او يمني افريقي . تعود علاقات العرب بهذه الارجاء الى القرن التاسع عشر . فمن خلال تجارة القوافل بين الساحل وتلك الارجاء انشأ العرب علاقات تجارية واجتماعية وسياسية كادت ان تأخذ صورة مملكة عربية . وقد شاهدت هذه المنطقة نفوذاً سياسياً وتجارياً واسعاً لمحمد حامد المرجبي وزملائه العرب من اصل عماني . وعندما وصل البلجيك الى المنطقة ارغموا على اللجوء الى القوة لزعزعة هذا النفوذ العربي بين الافارقة في تلك المناطق ، واللجوء الى سياسة « فرق تسد » ، للقضاء على ذلك النفوذ

والسلطة وترسيخ حكمهم الاستعماري ،ولكن العرب قاوموا ذلك حتى هزموا بفضل التفوق العسكري البلجيكي .

الا ان البلجيك لم يتمكنوا من طرد العرب من تلك الاقطار بل لم يرغبوا في ذلك لأن الكثير من العرب كانوا قد اندمجوا تماماً في المجتمعات الافريقية كما انهم كانوا يشكلون جزءاً حيوياً لاقتصادها .

وهكذا استمر النشاط التجاري العربي في هذه المناطق ونما تحت الاستعمار البلجيكي . وقد ساهم العرب في كفاح القومية الافريقية ضد ذلك الاستعمار ، وحاول البلجيكيون اثارة العداوة ضد العرب باتهامهم بأنهم كانوا تجار الرق كي يضعفوا القومية الافريقية ويوجهوا عداوتها ضد العرب ويثيروا الانقسام بين الافارقة والعرب ، الا ان هذه السياسة لم تنجح . لقد كان العرب اعضاء في الاحزاب السياسية ـ الافريقية ، وقد عذب احدهم ويدعى « سلطان محمد » في بوروندي وقتل في النهاية . وقد لقبه الافارقة « نجابو نذزيزا » اي « الرجل الطيب » .

كما ان « بتريس لومومبا » الزعيم الزائيري الراحل ، قد قاوم الدعايات البلجيكية ضد العرب ووصف العرب بأنهم « اخوال » « الزائريين » . وفي اثناء الحرب الاهلية في زائير لم يمس اي عربي بسوء ، بل كان الذين هوجموا وقتلوا هم البلجيكيون وغيرهم من البيض .

ويستنتج من هذا ، ان العرب في هذه الاقطار الثلاثة قد اصبحوا جزءاً متكاملاً الى حد ملحوظ في المجتمع الافريقي ، وبينما كان آباؤ هم تجاراً واصحاب عربات النقل ، تخرّج الابناء من المدارس والمعاهد العالية ليصبحوا مهندسين ومعلمين وموظفين حكوميين ، مثلما هو الوضع في الاقطار الافريقية الاخرى ، بالرغم من ان الكثير منهم لا يزالون يمارسون التجارة التقليدية .

رابعاً : وضع العرب الراهن

في ضوء ما استعرض اعلاه يمكن ان يحلل الوضع الراهن للعرب في الاقطار التي يغطيهاهذا البحث كما يلي :

١ ـ ان التطورات التاريخية والتجارية قد أدت الى وجود جاليات عربية على طول ساحل افريقيا الشرقية ، حيث استوطنت وتزاوجت بالافارقة الاصليين . وهكذا نمت مدن فيها عرب من اصل يمني وعماني خالص او اصل مخلوط . ومع انشاء قوافل التجارة في برور افريقيا الشرقية ، غرزت جاليات عربية في عدد كبير من مدن وقرى كينيا وتنزانيا واوغندا وزائير وبوروندي ورواندا ، الا انه من الصعب معرفة حجمها بالتحديد .

٢ ـ اما طبيعة مواقعها الاقتصادية فإنها جاليات تتمتع بمستويات اقتصادية مختلفة . يوجد بينها الاسر الثرية التي تعود ثروتها الى تجارة العاج او تجارة توزيع السلع او ملكية اسطول لعربات النقل . ثم ان هناك عدداً كبيراً من اصحاب المحلات والمقاهي الذين يتمتعون بمستوى الحياة

المتوسطة . وقد ادى التعليم الحديث الى تخرج عدد ملحوظ من ابناء هؤلاء العرب من المدارس العليا والمعاهد والجامعات المحلية والخارجية ، الامر الذي اهلهم للعمل في الادارات والوزارات الحكومية والقطاع الخاص كاطباء ومهندسين وفي الجامعات كاساتذة.

٣ ـ ان علاقات الجاليات السياسية بالقوى المحلية السياسية علاقات طيبة وايجابية خالية من التوتر الذي يطرأ بعض الاحيان بين الافارقة والهنود مثلاً ، وبين الافارقة والاوروبيين احياناً اخرى . ويعود هذا الانسجام العام الى العلاقات التاريخية التجارية والاجتماعية بحيث ان العرب قد اختلطوا بالافارقة بسهولة ، الامر الذي جعلهم يلقبون باسم « الاخوال » وبالرغم من ان « شبح » تجارة الرق يثيره بعض الاشخاص في احيان نادرة لمعاتبة العربي الا ان تأثيره اصبح جديراً بالاهمال .

الا ان حالة الاضطراب المستمرة في اوغندا تثير قلق اعضاء الجالية العربية التي لا تزال تثابر هناك كما ذكرنا اعلاه . ومن ناحية اخرى فإن استئناف العلاقات الديبلوماسية بين اسرائيل و« كينشاسا » لم يكن نبأ طيباً للجالية العربية في زائير بالرغم من ان ذلك لم يؤثر على معاملة الزائيريين والسلطات الزائيرية لهم بأية صورة . ويرجع الفضل في ذلك الى الجذور العميقة للجالية ودرجة اختلاطها الاجتماعي بالمجتمع الزائيري . ونعيد هنا الى الاذهان بأنه عندما قامت السلطات الزائيرية في اوائل السبعينات بحملة خاصة لمعرفة حجم الاجانب الذين يعيشون في البلاد وتسجيلهم ، فإنها قد أعفت العرب من هذه الاجراءات . وعندما شن « موبوتوسيسكو » سياسة الموثوقية ـ اي تأكيد العنصرية الافريقية ـ اتخذ كثير من العرب اسماء افريقية بالاضافة الى اسمائهم العربية ، وهذا دليل على درجة قبولهم كمواطنين .

٤ ـ اما علاقات الجاليات العربية بدول المنشأ ـ عمان واليمن ـ فإنها لم تنقطع في اي وقت من الاوقات . ان هذه الجاليات يمكن ان تقسم الى عدة اقسام بالنسبة الى علاقاتها مع دول المنشأ . هناك اولاً ذلك الجزء الذي استوطن هذه الاقطار وتزاوج بأهاليه الافارقة واصبح يعتبر هذه الاقطار وطناً دائماً بالرغم من شعوره بشيء من العاطفة ازاء وطن آبائه العرب . وهناك جزء آخر استوطن هذه الاقطار بصورة شبه دائمة ، الا ان له روابط بدول المنشأ ، ويقوم بزيارات من وقت لآخر للاقارب هناك . وهناك جزء ثالث يعتبر وجوده في هذه الاقطار مؤقتاً . هدفه « طلب العيش » فيها اي تحسين حالته المادية والاقتصادية الا انه يعتبر عمان او اليمن الجنوبي او اليمن الشمالي الوطن الحقيقي الذي سيعود اليه يوماً من الايام . الاان جميع هذه الاقسام تتابع حوادث دول المنشأ باهتمام وتتأثر عاطفياً بكل ما يجري فيها بصورة خاصة ، وبما يجري في الوطن العربي بصورة عامة .

ومنذ ثورة تموز / يوليو وتطورات الصراع العربي ـ الاسرائيلي ، فإنه قد ظهرت في الخمسينات صور جمال عبد الناصر على جدران المنازل والمحلات والمقاهي العربية في جميع هذه الاقطار ، ونافست اذا لم تكن سيطرت دقات ساعة جامعة القاهرة على دقات ساعات « بيغ بين » البريطانية في السنوات التي تلت الثورة المصرية . وأشادت الجاليات بسياسة تأميم القناة وتألمت من

نكسة ١٩٦٧ ، التي أدت الى اشتباك في شوارع « بوجومبورا » عاصمة « بوروندى » بين البلجيكيين الذين احتفلوا بهذه النكسة واعضاء الجاليات العربية الذين اعتبروا ذلك عملاً استفزازياً .

ان التطورات الاقتصادية في الوطن العربي وخاصة في الاقطار الثرية المصدرة للنفط قد جلبت عدداً كبيراً من اعضاء الجاليات العربية ، وخاصة الشبان للعمل في هذه الاقطار التي احتاجت ولا تزال الى المتعلمين تعليماً حديثاً . يوجد في عمان والخليج مثلاً عدد كبير من اعضاء الجاليات العربية الذين هاجروا من كينيا وزنجبار وزائير وبوروندي للعمل في مناصب كبرى في الادارات الحكومية وفي الجيش وفي البوليس وفي البنوك .

ومن ناحية اخرى فإن زيادة عدد السفارات العربية في اقطار افريقيا الشرقية والوسطى قد ساعدت على تأكيد وتوطيد العلاقات بين الجاليات العربية والوطن العربي . ويمكن لهذه الجاليات العربية ان تلعب دوراً إيجابياً في توثيق العلاقات العربية مع الاقطار التي يعيشون فيها عن طريق انشاء الجمعيات والنوادي والمراكز الثقافية ، يجتمع فيها الطرفان بصورة منتظمة للترفيه ولعقد الندوات لبحث المشاكل المشتركة ولتقديم المقترحات والمشروعات لدى السفارات العربية ، كي تساعد على تنفيذها لصالح المجتمع العربي ـ الافريقي في هذه الاقطار ، وبالتالي لتدعيم العلاقات العربية ـ الافريقية . ففي رواندا مثلاً مدارس ليبية تقوم بتدريس اللغة العربية حتى بين الافارقة ، وقد ساعدت ليبيا على تمويل انشاء جامعة بوروندى بحيث سميت مكتبتها « مكتبة معمر القذافي » .

وهناك نشاط سعودي وعراقي وليبي مماثل في كينيا ، اما لمساعدة المسلمين بصورة عامة او مساعدة البلاد بصورة ثنائية ، الا ان كل هذا النشاط له تأثيره الايجابي . وتوجد في كينيا جمعية الصداقة العربية الكينية ، بادر الى انشائها رئيس بعثة الجامعة العربية السابق في نيروبي السيد نعيم قداح . وهذه الجمعية اداة مناسبة وفعّالة اخرى لتوثيق العلاقات العربية ـ الكينية .

إن الجاليات العربية ـ لكون جزء كبير من اعضائها مواطنين لهذه الاقطار وفي الوقت نفسه يشعرون بقسط كبير من الروابط العاطفية بدول المنشأ ـ يمكن ان تعمل كجسر مقبول بين الطرفين العربي والافريقي ، وخاصة اذا تم تنظيمها في جمعيات مثل جمعية الصداقة العربية ـ الكينية . وما دامت دول المنشأ وغيرها من الاقطار العربية ستدعمها مادياً لتنفيذ مشاريع مفيدة مادياً للدول الافريقية التي يعيشون فيها . وعلى هذه الاقطار العربية ان لا تعتبر كل نكسة مثل نكسة زائير انهياراً كاملاً للعلاقات او عقبة لا يمكن التغلب عليها . فالنكسات في العلاقات كانت عربية ـ افريقية ام عربية ـ عربية لا بد من ان تظهر من وقت لآخر ، ويجب ان تعتبر تحديات تقابل بمثابرة وتصميم على التغلب عليها ، لضمان مستقبل العلاقات العربية ـ الافريقية البعيدة المدى .

تعقيب ١

نعيم قداح

يرتدي هذا البحث اهمية خاصة نظراً لأن ندوة العرب وافريقيا هي الاولى التي تتعرض له ، ولأهمية الجاليات العربية في افريقيا في خدمة العلاقات العربية ـ الافريقية والقضايا العربية الاخرى .

لقد تصدت المصادر العربية والفرنسية لمعالجة الوجود العربي في وسط وغرب افريقيا ، وهناك مصادر كثيرة بالفرنسية واخرى بالعربية كتبها دبلوماسيون وبعض المؤرخون اللبنانيين ، وخبراء الادارة الاستعمارية الفرنسية ومتخصصون آخرون ، ولم تكن هذه المصادر متاحة للدكتور سالم في شرق افريقيا .

عرض د. سالم الظروف التاريخية قبل الاسلام وبعده للحضور العربي في شرق افريقيا ، وهو يرى ان يقوم فريق من الباحثين بالكتابة في تحليل الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لوجود العرب في شرق افريقيا ، ويؤكد على ان بحثه هو محاولة تمهيدية محدودة قد تساعد على الدراسة المفصلة والشاملة . لقد ساق الباحث امثلة على قدم العلاقة بين الجزيرة العربية وشرق افريقيا واشار الى جهود العرب الحضارية في المنطقة والدفاع عنها ضد الغزاة الاستعماريين الاوروبيين في القرون الوسطى . وليس هناك شك في ان سلطنة زنجبار في شرق افريقيا قد ادخلت المنطقة من باب التاريخ الحضاري الواسع . وكان رد الفعل التبشيري الاستعماري شديداً في مكافحة الوجود الحضاري العربي الاسلامي ، الذي قام على تلاحم العرب منذ لحظة وصولهم بالسكان المحليين الافارقة ، حيث كوّنوا معاً المجتمع السواحيلي والحضارة العربية الاسلامية في شرق افريقيا واللغة السواحيلية التي كانت لغة المثقفين . وقد استخدمها الاستعمار في ادارته للبلاد . وعندما نشير الى الدور الاقتصادي للعرب في المنطقة يبرز امامنا تاريخ النشاط التجاري والتجارة العربية الرائجة التي كانت تقوم بها تجمعات الجاليات العربية من منطقة البحيرات حتى ساحل افريقيا الشرقي . وقد اضطر الاستعمار فيها بعد انقاذاً للاقتصاد الافريقي المتدهور ان

يسمح بالنشاط العربي التجاري مما خدم استمرار الوجود العربي بمضامينه الاسلامية الحضارية ، التي تمثلت بانتشار اللغة السواحيلية ، اللغة التي تجمع شعوب شرق افريقيا من الصومال حتى موزمبيق شرقاً باتجاه اوغندا وشرق زائير ورواندا وبورندي وملاوي غرباً .

امتاز العرب في هذه المنطقة بقبولهم للظروف الافريقية ، فامتزجوا بالسكان في كثير من التجمعات وكانوا دوماً اقرب الى العقلية الافريقية متفهمين للظلم الذي وقع عقب قيام الاستعمار باحتلال المنطقة . لقد اشار الباحث الى ظروف الجالية العربية ابان الاستعمار بصورة موجزة ، كما تحدث بصورة عامة عن مواقف الجاليات العربية من الحركة الاستقلالية والتحررية في كل من كينيا ، وتنزانيا ، وعرج على الخلفية التاريخية لهذا الموضوع . الا انه لم يذكر الحوادث التاريخية المفصلة ومواقف القطاعات الاجتماعية منها والتكتلات فيما بين العرب انفسهم وفيما بينهم وبين غيرهم من خلال الاحزاب الصغيرة والنوادي والصحف في المدن المختلفة في المنطقة الساحلية بصورة خاصة في زنجبار وممباسا . ولنا ان نطرح في هذا المجال تساؤلات كثيرة بصدد موقف العرب من الادارة الاستعمارية ومن الحركة الاستقلالية ومن الاندماج او الولاء للوطن الام .

تلك امور يستطيع الباحث ان يبينها لنا ، نظراً لأنه عايشها وساهم فيها وكتب في مشاكلها . وثمة نقطة اخرى يجب ان نلفت الانظار اليها ، الا وهي غياب السياسة العربية المخططة للانتفاع من وجود الجاليات العربية في شرق افريقيا .

والمحاولات الرامية الى تنظيم امور هذه الجالية وحل مشاكلها كانت محلية وتخضع لاعتبارات فردية ولمنطق سيادة الدولة الافريقية التي تحرم التجمعات العرقية . ولا شك ان اهتمام الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وسلطنة عمان بأبنائها في المنطقة عنصر مهم جداً في الحفاظ على كيان الجالية ، الا انه من المفيد ان نؤكد ان طبيعة الحركة التحررية في افريقيا كانت وما زالت تهدف الى دمج السكان في خدمة الوطن وتحول دون استمرار ظواهر تاريخية مرتبطة بمصالح غير افريقية .

وان استقرار الاوضاع الاجتماعية للجالية العربية في افريقية في الوقت الحاضر تقودنا الى ايراد الخطوط العريضة التالية :

١ ـ الاستعداد الطبيعي للعرب للاندماج في المجتمع الافريقي والمظاهر الثقافية والاجتماعية والاقتصادية الدالة على ذلك : التحدث باللغة السواحيلية ، التزاوج ، تجاهل التصنيف العرقي ، انتشار المذهب السني الشافعي .

٢ ـ الاستمرار النسبي لمشاعر الانتماء القومي والعلاقة مع الوطن الام ، وفي المقابل اسهم البعد الجغرافي والاندماج التام في المجتمع الافريقي الى انعدام معرفة اللغة العربية والتبني الكلي ، احياناً ، لبعض القيم والمنطلقات الاجتماعية الافريقية .

٣ ـ تعاطف الجالية العربية قبل الاستقلال مع نضال الافارقة ضد الاستعمار البريطاني ، ودعوة رؤساء الجالية ـ محفوظ مكاوي ـ الى تأييد الافارقة وعدم الانتساب الى الجيش الاستعماري .

٤ ـ افتخار الجالية العربية ببعض القيادات العربية ـ جمال عبدالناصر ـ ودورها في تأييد الاستقلال الافريقي وحركات التحرير الافريقية ، والاثر الايجابي لذلك على نظرة المجتمع الافريقي تجاه الجالية . ومثال التزاوج والاندماج في تانزانيا واضح جداً في وجود قيادات افريقية من اصل عربي في الحكم .

٥ ـ قناعة القيادات السياسية الكينية بالترابط العربي ـ الافريقي في كينيا ، وتصريح الرئيس كينياتا بعد الاستقلال بأن العربي يلي مباشرة الافريقي في السلم الاجتماعي الجديد ـ افارقة ، عرب ، اوروبيون ، هنود ـ وليس كما كان في الترتيب الاستعماري (اوروبيون ، هنود ، عرب ، افارقة) وهذه دلالة على استمرار الملامح المشتركة .

٦ ـ انتخاب العرب للبرلمان الكيني والتانزاني والمجالس البلدية واندماجهم في الحياة السياسية ، وعدم تعرض الجالية العربية للانتقادات العلنية الرسمية والشعبية مثلما يلقاه الاوروبيون والهنود من وقت لآخر في الصحف والاجتماعات السياسية .

٧ ـ شهد الوضع الاقتصادي للجالية بعض التحسن عقب الاستقلال ، ووصلت قلة محدودة من العرب الى مراكز اقتصادية مهمة اسهمت في الاقتصاد الكيني الرأسمالي بدرجة ملموسة ، ولكنهم لا يزالون دون الوضع الاقتصادي المهم للهنود .

٨ ـ اسهم تفكك الجالية بين الموطن الاصلي والموطن الافريقي والتنافس العائلي في غياب مؤسسات اجتماعية واقتصادية فعّالة ، مثلما هو موجود لدى المجموعات الهندية . وقد ساهمت تسهيلات في تيسير عودة المغتربين وتشجيعهم على الاستثمار في الوطن الام ـ قرارات مؤتمر المغتربين ، عدن ١٩٧٨ ـ وقد استفاد البعض من ذلك .

٩ ـ هناك تقصير عربي عام تجاه الجالية العربية في كينيا يمكن معالجته بمزيد من الاهتمام وفهم المشاكل الحقيقية للجالية ، وتقديم المساعدات في شتى المجالات والتأكد من استخدام هذه المساعدات في تحسين اوضاع الجالية بدلاً من توجيهها الى شخصيات معروفة بطموحاتها السياسية الشخصية . وبامكان البعثات الدبلوماسية العربية في كينيا القيام بدور فعّال في هذا الصدد .

١٠ ـ لا توجد اي احصائيات او تقديرات رسمية لعدد افراد الجالية العربية في شرق افريقيا ، لأن الكثير من افراد الجالية قد تخلوا عن جنسياتهم الاصلية عقب الاستقلال .

ومن المؤكد ان العرب يحتاجون دوماً الى العناصر العربية المغتربة القادرة على خدمة اهدافهم ، لكن ذلك لن يتم الا باعتبار قضية المغتربين شأناً عربياً لا شأناً داخلياً خاصاً بالبلد الام ، وعلى هذا ينبغي للجامعة العربية ان تشارك وتخطط الى جانب القطر العربي الام في مؤتمرات المغتربين الوطنية لحل مشاكلهم والاستفادة منهم ، لما فيه توثيق العلاقات العربية ـ الافريقية في اطار احترام قوانين الحكومات الافريقية المضيفة .

تعقيب ٢

محمد حسن عبدالعزيز

بدأ الباحث باستعراض الخلفية التاريخية لهجرة العرب الى افريقيا واستيطانهم هناك بين الجاليات الافريقية وقد ركّز البحث على الجاليات العربية في افريقيا الشرقية والوسطى دون ان يتناول وضع الجاليات العربية في مناطق اخرى مثل اثيوبيا وغرب افريقيا حيث يوجد مستوطنون عرب . وقد تناول د. احمد سالم الدور الذي تلعبه الجاليات العربية التجاري والاقتصادي والاجتماعي في تعاملها مع الافارقة . انني اتفق مع الباحث بأنه قد كتب ونشر الكثير عن تاريخ هذه الجاليات العربية ، ولكن لم تشمل هذه الدراسات تحليل التأثير الثقافي والاجتماعي للجاليات العربية على المجتمعات الافريقية كما انه لا يوجد احصاء لحجم الجاليات العربية ، ولهذا كما يقول الكاتب ، ان هناك حاجة ماسة للقيام بالبحث في هذه المواضيع وقد يكشف مثل هذا البحث بأن مساهمة المستوطنين العرب كان لها نفوذ عميق ودائم على الافارقة ، وهذا النفوذ اعمق في بعض المجالات من اي نفوذ اوروبي جاء مع الاستعمار . وقد عالج ايضاً د. احمد سالم مواقف العرب في هذه المناطق الافريقية ازاء الوطن العربي ومشاكله وقد اشار الى ان الجاليات العربية قد تتبعت وتتتبع الحوادث في الوطن العربي باهتمام كبير ، وقد ساعدها على ذلك تسهيلات المواصلات مثل الاذاعة والصحف والمجلات والكتب ، وعلى سبيل المثال اذكر انني كنت عصبياً حينما دعيت الى المساهمة في مسرحية اعدتها مدرستنا في بلدة ممباسا عام ١٩٤٨ لجمع التبرعات لمساعدة اللاجئين الفلسطينيين . لقد كان للثورة المصرية تأثير واسع النطاق على الجاليات العربية، وكان العرب يسمعون منذ تلك اللحظة بلهف شديد الاخبار التي كانت تذيعها اذاعة القاهرة وصوت العرب . واصبح جمال عبدالناصر بطل كل عربي ، وظهرت صوره على جدران المنازل والحوانيت العربية في كل هذه المناطق .

ومن ناحية الثقافة كان العرب قد تأثروا ولا يزالون متأثرين بعدد من مظاهر الثقافة العربية في الشرق الاوسط مثل الاستماع الى اسطوانات محمد عبدالوهاب وام كلثوم وفريد الاطرش وفيروز . ولبس الطربوش قبل الثورة وتركه بعد الثورة ، ويتتبع العرب تفاصيل وتطورات الصراع

العربي الاسرائيلي بكل اهتمام وعواطف ، ومن ناحية اخرى فإن ثروة النفط قد جلبت شبان العرب في هذه المناطق للعمل هناك ، وخاصة في عمان والامارات والسعودية . ومن الممكن ان يلعب هؤلاء الشبان دوراً إيجابياً في زيادة توطيد العلاقات العربية ـ الافريقية .

وكما ذكر الباحث فإن الجاليات العربية في افريقيا يمكن لها ان تؤدي دوراً مماثلاً عن طريق انشاء النوادي والمراكز الثقافية لزيادة تنوير الجاليات الافريقية بحقائق الاوضاع في الشرق الاوسط . وهناك اشارات تشجع العرب في عدة اقطار افريقية مثل كينيا واثيوبيا فمثلاً يوجد في جامعة نيروبي بكينيا قسم تعليم اللغة العربية ، وقد تخرّج مؤخراً في العام الماضي ستة طلاب افارقة ، وفي هذا العام سيتخرج ثمانية آخرون ، وقد التحق معظم الخريجين بوزارة الخارجية .

وقد انشئت جمعية الصداقة العربية في كينيا التي تعقد الندوات وتعد المحاضرات التي تساعد على تحسين التفاهم بين العرب والافارقة . وهنا اود ان اشيد بالمساعدة التي تقدمها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم مثل ارسال الاساتذة والمعلمين والآلات اللازمة لتعلم اللغة العربية في الجامعة وفي المدارس الاسلامية . ويمكن للسفارات العربية في هذه المناطق الافريقية تعزيز وتوسيع نشاطاتها في تنوير الرجل العادي في الاقطار الافريقية بشأن الاوضاع الحقيقية في الشرق الاوسط . وهكذا تستطيع ان تقاوم بصورة اكثر فاعلية دعايات العناصر المعادية للعرب . ومن بين الدعايات الموجودة ضد العرب هي تلك التي تكرر دور العرب في تجارة الرق ، وكما إشار الباحث ، ان هذه التهمة لا توجه الا نادراً هذه الايام ، ومع ذلك فإنه من الممكن للعرب بدلاً من ان ينكروا بأنهم ساهموا في هذه التجارة ، فإن عليهم ان يؤكدوا بأن مساهمتهم كانت اصغر اذا ما قورنت بالدور الاوروبي والافريقي في هذه التجارة .

المناقشات

١ ـ مدثر عبد الرحيم

لقد استثار عرض د. سالم عدداً من المسائل في ذهني اود ان استزيده واستوضحه فيها :

المسألة الاولى ، تتعلق بالمصطلح الاساسي الذي حدد الموضوع بناء عليه ، وعن مدى صلاحية او مناسبة هذا المصطلح في اداء المعنى او القصد المطلوب : واعني عبارة « الجاليات » المنصوص عليها في عنوان البحث كما جاء في مخطط الندوة ثم في عنوان العرض . فكلمة « جالية » مرتبطة ، في تصوري ، بالاقامة المؤقتة سواء أطالت تلكم الاقامة ام قصرت . وهذا المعنى ينطبق مثلاً ، ويصح استعماله فيما يبدو لي بالاشارة الى اللبنانيين المقيمين في نواحٍ مختلفة من غرب افريقيا ، كما يصح استعماله ايضاً بالنسبة لبعض عرب الساحل الشرقي الذين يعتبرون اليمن وعمان . . . الخ، اوطانهم الاصلية ، وينظرون لاقامتهم في افريقيا كأمر مؤقت يعودون بعده لاوطانهم الاصلية . اما الاغلبية العظمى من عرب الساحل فربما كان من الاوفق وصفهم بكونهم « اقلية » لا جالية : وذلك لأن اقامتهم هناك ـ كما ابان العرض ـ دائمة مستمرة ، اختلطوا اثناءها وتزاوجوا بأهل البلاد . ثم لأن اهل البلاد انفسهم يعتبرونهم مواطنين افريقيين مثلهم ، ويصفونهم بكونهم اخوالهم (مجومبا) .

المسألة الثانية : لاحظت اثناء اقامتي وتجوالي في شرق افريقيا ما اكده عرضكم الآن ايضاً من ميل كثير من عرب الساحل ، وبشكل ملفت للنظر ، لتأكيد البعد العرقي او العنصري في تحديد هويتهم العربية، وربما كان هذا امراً طبيعياً ومفهوماً جيداً في ظروف اقليات تشغل كثيراً ويشغل افرادها بالحفاظ على الهوية وتحديد الذاتية .

ولكنني لاحظت ـ اضافة لحرص الكثيرين منهم على التدقيق في هذا الامر ، وربما بالرغم منه ـ صعوبة التمييز عملياً ، ان لم نقل استحالته كلياً ، بين من هم عرب عنصرياً او يعتبرون

كذلك ، ومن هم غير عرب ويعتبرون سواحيليين لا عرباً . وقد ازداد الامر صعوبة في بعض الاحيان ان التمييز بين العرب والسواحيليين على هذا الاساس ربما كان بين ابناء العم او افراد الاسرة الواحدة .

ومهما يكن القول في ذلك فقد وجدتني مدفوعاً في كثير من تلكم الظروف لتأكيد بعدين آخرين اكثر اهمية فيما اظن في تحديد الهوية العربية ، وهما :

- اللغة .
- الانتماء او التوحيد الوجداني مع الامة العربية في تاريخها الماضي وواقعها المعاش .

ويبدو لي ان عامل الانتماء او التوحد الوجداني هذا ربما كان اهم العناصر المحددة لعروبة اهل الساحل الشرقي : حيث ان كثيراً من العرب هناك لا يعرفون اللغة العربية رغم ارتباطهم العنصري والوجداني بالعرب والعروبة والاسلام ارتباطاً تعبّر عنه الرموز المختلفة المميّزة لهم ، بما في ذلك ما اشار اليه العرض من اتخاذ صور الزعماء العرب زينة في المتاجر والمساكن ، او الاستماع الى الاغاني العربية ، الى جانب الملابس والازياء الخاصة . . . الخ .

٢ ـ عبد الملك عودة

الموضوع المعروض هو من اهم الموضوعات المتفجرة في اطار العلاقات والتعاون بين العرب والافارقة حالياً في الفترة المعاصرة . ولذلك فمن اخطر الاشياء ان نعمد الى التعميم في النظرة الى القضايا التي تأتي تحت هذا العنوان :

- من هو العربي الذي يتحدث عنه البحث ، جاليات او اقليات . خاصة ان هؤلاء الافراد من اصول عربية قد وفدوا في صورة جماعات او مجموعات او قبائل ، او افراد من جنوب شبه الجزيرة العربية ، ومن سوريا ولبنان وفلسطين . . . الخ في فترات تاريخية منوعة .

- ان اغلب هؤلاء الناس موجودون في صورة اقليات تعيش في غيتو في العواصم والمدن الافريقية .

- وفدت الاقليات العربية او الجاليات الى دول غرب افريقيا في فترة الاستعمار الاجنبي ، ولقد ارتبطوا بالهيكل والبنيات الاستعمارية الفرنسية والانكليزية ، وعملوا في ظلها ، ومثلوا مستويات دنيا في ترتيبات الوضع الاقتصادي العام ، وعملوا في تجارة الصادر والوارد والخدمات والمهن الكتابية والمصرفية .

لقد عارضوا الحركات الوطنية الافريقية للاستقلال ، ولما جاء عهد الاستقلال وتم بناء الدولة الحديثة في افريقيا ، تم تطبيق القانون والجنسية والولاء بالمعنى المعروف للدولة الحديثة . ثم تمت حالات تأميم في بعض الدول وتم وضع قيود لبناء اقتصاد مخطط مستقل في دول اخرى ، وفي الفترة نفسها تم تغيير في الاقتصاد العالمي وآلياته تجاه افريقيا ومواردها . ونتيجة لهذا تم تغيير في علاقة ودور ووظيفة هذه الاقليات بالمجتمعات التي يعيشون فيها .

ـ يوجد في داخل هذه الاقليات العربية تنوع ديني وثقافي واحياناً تضارب وصراع في داخل المجموعة الاسلامية ، وتوجد صراعات اسلامية مسيحية ، ويوجد نشاط الهيئات الاسلامية القائمة في البلاد العربية . وتوجد فتاوى بتكفير القاديانية والاحمدية ، وتوجد تنظيمات سياسية وحزبية مركزها البلاد العربية مثل حزب البعث والاحزاب السياسية المسيحية في لبنان . وبجوار هذا يستمر الصراع الديني بين الاسلام والمسيحية في القارة بأسرها .

ـ ان الكراهية الظاهرة تجاه هذه الاقليات هي السائدة في غرب افريقيا . انهم متهمون بالاستغلال والتهريب وتقديم الرشاوى والاسهام في الفساد .

ـ من الضروري ان نعرف معنى وتفسير تتابع الاجيال ومواعيد وصولهم الى افريقيا وتركيبهم المعاصر من ناحية الاعمار والاهتمامات والاتجاهات والوظائف ، وما هو نوع الملكية او الثروة التي يستحوذون عليها حالياً مثل الارض الزراعية او تجارة الجملة او تجارة التجزئة او الصناعات الخفيفة والخدمات . . . الخ .

ان الاقليات العربية فيها تنوع طبقي وتوزع قائم على اساس مراكز الاقليات فهناك الاغنياء وهناك الفقراء .

ـ إن القول بامكان توظيفهم حالياً يتناقض مع معنى قيام الدولة الحديثة وسلطاتها وادارتها وسيطرتها على جميع المواطنين في اطار الولاء والالتزام والانتماء والجنسية وتطبيق القانون . لذلك فإن هذه المقولة هي من اخطر ما يطرح حالياً في هذه الجلسة او في وسائل الاعلام العربية . ويجب ان نتذكر السياسة الهندية التي اعلنها نهرو عند استقلال الهند ، اذ قال للهنود المقيمين في شرق افريقيا ان عليهم ان يتدبروا موقفهم ومستقبلهم وان يحملوا جنسية الدول الافريقية وان يدينوا لها بالولاء هم واولادهم ، والا فعليهم ان يعودوا للهند كمواطنين هنود .

ـ ان الافارقة ينظرون الى هذه الجاليات والاقليات نظرتهم الى الاستعمار الجديد وعملاء الاستعمار .

ـ ان المنظمات المسيحية الافريقية والمنظمات المسيحية العالمية تتابع هذا الوجود العربي وترصد نشاطه ، خاصة في محاولات الربط بين العروبة والاسلام ، ومحاولة الاستفادة من هذا الوجود بالمعنى السياسي لمصلحة البلدان العربية والاسلامية .

٣ ـ يوسف الحسن

ـ مسألة الجاليات العربية في المغترب في افريقيا او غيرها ، مسألة لم تعطها مؤسساتنا الرسمية والشعبية الاهتمام الواجب حتى الآن ، فالملايين من ابناء هذه الامة مغتربون في شتى بقاع الارض ، ولا دراسة جادة حولها ، ولا جسور واعية بينها وبين الوطن ، تغادره وتنقطع الصلات وتضيع الشخصية احياناً وخاصة بمرور الاجيال وتعاقبها . وحينما تبرز الحاجة للاستفادة من كفاءاتهم او وجودهم للخدمة او للتأثير في موقف معين نتذكرهم !

ولا يكفي الاعتماد على جهود الهيئات الدبلوماسية العربية للحصر والربط كما يقول د. عبد العزيز ، فالمسألة اوسع واكبر من حجم اي جهد لسفارة تتحرك وفق مصلحة ضيقة ولاهداف معينة ، وقد تقحم الجالية نفسها في صراعات غير مفيدة ،والعمل كما اراه يمكن ان يتم ضمن آلية جماعية .

ـ على هامش دراسة « الجاليات العربية في افريقيا » اجد انه من المناسب بعد ان تحدثنا عن « دور الاسلام في افريقيا ، » وكنت اتمنى ان نعطي وقتاً وبحثاً اطول لموضوع « الاسلام المعاصر في افريقيا » ، فإنني اود ان اشير باختصار الى نقطة غائبة كلياً عن دراساتنا العربية والافريقية ، وهي امكانيات استخدام دور « الكنيسة » في تمتين العلاقات العربية ـ الافريقية . الكنيسة وعلاقات اخوتنا المرتبطيـن بها من ابناء الجالية العربية في افريقيا من ناحية ، والكنيسة الافريقية ككل ذات التاريخ الطويل المرتبط بحركة التبشير الاستعماري من ناحية اخرى .

ففي افريقيا اليوم ، هناك محاولة جادة لخلق « اللاهوت الاسود » اي الكنيسة السوداء بدلاً من « الكنيسة البيضاء » والتي ٧٠ بالمائة من رجالها لا يزالون ينتمون الى اوروبا . وجرت وتجري الكثير من المحاولات والمؤتمرات والندوات مثل مؤتمر اكرا في كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧ لعلماء اللاهوت في دول العالم الثالث ، وهناك اجتماعات عقدت في ابيدجان وغيرها .

والسؤال هو كيف يمكن ان تلعب الكنيسة العربية والافريقية دوراً ايجابياً في مسار الحوار العربي ـ الافريقي ؟ كيف تتم المساهمة في تصفية « الكنيسة البيضاء » المرتبطة تاريخياً بالغرب؟ كيف يمكن ادخال رجال دين مسيحيين عرب متنورين وواعين في هذا التحرك الشعبي؟ وبما يخدم وفاق ديني في افريقيا وتحويل اي احتمالات للصـراع باتجـاه انهاء التخلف والتبعية والعنصـرية والاستعمار . هذه مجرد مفاتيح لموضوع اعتقد انه سيكون احد علامات مميزة في الاحـداث في الثمانينات .

٤ ـ محجوب عمر

اقدر المصاعب التي واجهها الباحث ، وكنت اود لو ان هناك اتفاقاً عاماً على تعريف كلمة « جالية »؟ كذلك اعتقد انه من المفيد التفريق بين الافارقة ذوي الاصول العربية (عرب اندمجوا بالفعل او هم في طريقهم) ، وبين العرب المهاجرين او المغتربين الى هذا البلد الافريقي او ذاك ، ويشكلون تجمعات تنقسم حسب التقسيم القطري في الوطن الاصلي .

فمنذ « استقلال » الدول الافريقية وظهور جنسيات الدولة / الامة لكل منها ، وهـو ما سبقتهم الى بلائه الاقطار العربية ، تطورت ظروف مختلفة لكل مجموعة عربية مهاجرة او مندمجة كما ظهرت مشاكل جديدة امام الاندماج او حتى العمل . ان التحديد هنا امر ضروري عند وضع خطط الاستفادة من الوجود العربي ، المتفرق في البلاد الافريقية . ان تجربة هجرة الجنوبيين من لبنان الى غرب افريقيا تجربة مهمة وذات طابع يختلف عن تجارب شرق افريقيا .

٥ ـ الامير حسن بن طلال

اود اولاً ان ، ارجو المعذرة لعدم تمكني من مشاركتكم كل الجلسات ، وان استبق ثانياً في ملاحظة عامة ، قد تتعدى هذه الجلسة ، من حيث موضوعيتها ، وهي في الاساس مرتبطة بتعقيب نعيم قداح ، حول دور الجاليات العربية في افريقيا ، واشير بصورة خاصة الى تقريره في البندين التاسع والعاشر فيها يقول بأن هناك تقصيراً عربياً عاماً تجاه الجالية العربية في كينيا . واعتقد ان في هذه الدلالة ، دلالات اخرى من التقصير ، ازاء بلدان افريقية اخرى وجاليات عربية اخرى فيها . كذلك الاشارة في البند العاشر الى انعدام الاحصائيات والتقديرات الرسمية لعدد افراد الجاليات العربية في شرق افريقيا ، واعتقد انه ربما ينطبق الامر على غرب افريقيا ايضاً .

هنالك محاولات للقيام بهذه الاحصائيات والدراسات المستقبلية ، منها دراسة مهدي المنجرة افق عام ٢٠٠٠ . واعتقد ان هذه الدراسات الكمية ذات فائدة في توضيح الثقل العربي في افريقيا ، ولكنها للاسف، لا تستطيع ان تكون دراسات نوعية لأن غياب التصوير للوجود العربي في افريقيا هو امر لا بد من الاعتراف به . وهنالك اتجاهات عربية مختلفة يصفها لافين وديوك في دراستهما : **العلاقة الافريقية ـ العربية** وفي اشارتهما الى نظرة الافارقة بصورة عامة الى العرب متأثرين بالدعايات المناوئة ، فهما يصفان هذه الاتجاهات بالدول العربية المحبة للحرب ويصفانها كذلك في اوساط الذين يقومون على تقديم العون بنظرة المنة او نظرة التسليف المستند اساساً الى النظرة الفوقية ، فضلاً عن نظرة التضامن المهزوز وغير ذلك من وصف العرب بتجار الرق الى غير ذلك .

ويشعر الانسان ان حقبة التضامن العربي هي شيء من الماضي ، وبالرغم من ذلك هنالك الشعور بالحيرة ، باعتبار ان الثقل العربي موجود في افريقيا ، فواحد من كل اربعة من سكان القارة الافريقية هو من اصل عربي . ومن هنا اظن اننا بحاجة الى الاعتراف ان غياب جدول مرقم او Annotated Agenda للعمل في فهم الدور العربي في افريقيا يبقينا في دوامة . ربما بعض الاخوة الذين شاركوا في مثل هذه الندوات حول التضامن الافريقي ـ العربي للسنين الماضية مطلعون اكثر مني على طبيعة هذه الحلقة المفرغة . ولكنني اعتقد اننا بحاجة الى الـ Annotated Agenda الى جدول مرقم للاولويات ، وربما نبدأ في تحديد المؤسسات والجهات العاملة في المجال الثقافي لنستخلص منها خلاصات عن النظرة العربية الافريقية تفسر حدة النقاش الذي دار في جلسة الامس .

اذا كان هنالك حاجة الى التضارب في وجهات النظر ، وتشمل ايضاً بعض القناعات المسلم بها حول « التعاون العربي ـ الافريقي في المجال الثقافي » . اود ان اخص بالذكر التجربة المتواضعة التي بدأت في اصيلة باتصالنا بالرئيس السابق ليوبولد سنغور واملي ان نستمر في التعاون الثقافي من خلال المؤسسة الثقافية الاسلامية الجديدة ، مؤسسة الاستاذ عبدالهادي ابو طالب ، كما نأمل ان تستمر الاليكسو ، وكذلك مجمع آل البيت لدراسات الحضارة الاسلامية ، والتعامل مع اللغات

الرئيسية الافريقية ومنها العربية بطبيعة الحال ومنها السواحيلية وغيرها من اللغات ، سواء أكانت تلك اللغات بجذور عربية ام لغات افريقية محلية صميمة .

اظن اننا حينما نتحدث عن الجانب الثقافي ، بعد الاطالة ، هناك حاجة ايضاً للاشارة الى الخطر الداهم في هذه المنطقة من العالم وفي افريقيا ، وهذا الخطر وصف في دراسة د. محمد عمر بشير « الترامبديا » او « الارضية الوسطية » عندما اشار الى نزعة الجماهيرية بصفة عامة Populist في الجنوب الافريقي والعربي بصفة عامة . والقاسم المشترك الاصغر عندما نبدأ في الحديث عن الانزواء والتقوقع ونظرة الغيتو ، هو بطبيعة الحال النزعة العرقية واكثر من ذلك النزعة الطبقية والاقتصادية .

وهنالك شعور عام في افريقيا ان الاقليات العربيـة في ظل النـظام الاقتصادي الحـديث يوصفون بالغيتو او الحارة او الحي في بعض البلدان الافريقية ، وقد تقوقعوا الى هذا الحد ، ولكن وبصفة عامة ، هناك الانطباع بأن العرب رحلوا الى حي افضل وهو ايضاً انطباع سائد . العرب اصبحوا جزءاً من النظام الاقتصادي العالمي او على الاقل اصبحوا الوجه العربي الذي يتعامل الافريقيون معه .

مقابل ذلك ، هنالك بلدان عربية ، ترغب ضمن امكانياتها المحدودة ، ان تتعامل مـع القارة الافريقية ، فقد استقبلنا في السنين الماضية ، في الاردن ، على سبيل المثـال ، الكثير من رؤ ساء الدول الافريقية وممثليها الذين خاطبونا بلغة : اننا قادمون الى الاردن لنتعامل معه فكرياً ، لشعورنا بأنه لا توجد للاردن اطماع او طموحات في افريقيا ، ولشعورنا أننا نستطيع ان نتجانس معكم فكرياً . واظن انه لا بد من تقدير هذا الشعور حق قدره ، واملي ان نستطيع بحث التعاون الاقتصادي وابرازه كنقطة ثانية على جدول اعمالنا . وهنالك بطبيعة الحال بدايات متعـددة في مجالات الاستثمار ، والغذاء والزراعة ، ولكنها لم تقوم ، فلا يوجد للآن جواب افريقي ـ عربي على تقويم تقرير موريس غرنيية ، تقرير نادي روما الذي تحدث عن ثلاثمائة مليون عربي في عام ٢٠٠٠ يستثمرون اقل من ٢ بالمائة من دخلهم الاجمالي القومي في الغذاء والزراعة . وعندما اقول ثلاثمائة مليون بطبيعة الحال ، فإن نسبة كبرى منهم في افريقيا ،اذا كان هذا التقرير هـو بنظر المستشرق يبحث عن اسواق جديدة فما هو جـوابنا نحن ؟ وكيف نستـطيع ان نستغـل التعاون الاوروبي في هذا المجال لنخدم الانسان بالدرجـة الاولى فضلاً عن خـدمة المصـالح المشتـركة واستغلال المصادر المتوافرة .

كان لي حديث مع الرئيس نيريري قبل فترة من الزمن ، فذكرت له بأن تقرير المصير غائب في فلسطين بسبب غياب المصادر ، فقال لي نحن نتحدث عن ناميبيا ونقول انه لولا وجود المصادر الطبيعية لحققنا تقرير المصير منذ امد بعيد . ان الاعتراف بالاولويات الانسانية غائب في حوار الشمال والجنوب ، ولكني اشعر احياناً ان الاولويات الانسانية ، كذلك غائبة ، في حوار الجنوب ـ الجنوب ، اي بصورة خاصة الحوار العربي ـ الافريقي ، اذا اردنا ان يكون هذا الحوار نموذجاً ، فيجب ان نعود الى تحديد الاولويات والانطلاق من خلال القيم التي نشعر بها ، والاعتبار باخطاء

الماضي ، الاستعماري التاريخي ، واخطاء الحاضر الاستعماري المادي ، الذي يشملنا ، مع شديد الاسف ، باعتبارنا اصبحنا جزءاً من الاقتصاد العالمي ، وبسبب ان ارادتنا مرتبطة بارادة الاقتصاد العالمي ، ومرتبطة بطبيعة الحال بنظرة الربحية والخسارة .

انني لا اعتقد بأن الدعم العربي يجب ان يأخذ صفة الاحسان ، وهنا في مؤتمر القمة العربي عام ١٩٨٠ اقررنا عقد التنمية العربية ، وعقد التنمية كان يشمل بطبيعة الحال ، الدول المستحقة ، السودان والصومال ، ولكننا لم نستطع مع شديد الاسف ان نمضي في تنفيذ عقد التنمية ونجد ان مبلغ خمسمائة مليون ـ مخصص منها خمسة ملايين دولار للعقد ـ كان مبلغاً زهيداً ، ومع ذلك كان عدم وجود الادارة الفاعلة بين الاجهزة العربية المتعددة في هذا المجال من بين المشكلات الاساسية والمعوقات الواضحة .

اننا بحاجة الى ازالة الازدواجية ، وتصويب النظرة ، واتفاق الارادة ، واعطاء كل ذي حق حقه ، من الجهات المبادرة في هذا التعاون العربي ـ الافريقي وهي موجودة ولكنها تحتاج الى ايصال صوتها من خلال منابر تجمع بين محترفي السياسة والمفكرين كهذا المنبر ، وهذا جزء من مهمتنا ، ورسالة جُلّى لأي لقاء كلقائنا هذا .

٦ ـ مجدي حماد

انني لن اتقدم بسؤال او باستفسار ، وإنما سأتقدم بملاحظة مهمة وسريعة انتقل بعدها الى تقديم صورة اخرى عن الجاليات العربية في غرب افريقيا .

بالنسبة للملاحظة العامة ، فهي تتصل بكيفية توظيف هذه الجاليات العربية ، في شرق افريقيا ، في خدمة القضايا العربية ـ بصفة عامة ـ وفي توثيق عرى التعاون العربي ـ الافريقي بصفة خاصة ، حيث ان الدراسة قد توقفت اساساً عند حدود تقديم المعلومات القيمة بطبيعة الحال عن اوضاع هذه الجاليات . وانني هنا اضم صوتي للدكتور احمد سالم بمطالبة المعنيين بالامر ، بالشروع في دراسة اوضاع مختلف الجاليات العربية في افريقيا ، بهدف الاستفادة من وجودهم حيث هم ، سياسياً واقتصادياً .

اما بالنسبة للصورة التي اود تقديمها عن الجاليات العربية في غرب افريقيا ، فتذكرني بها دراسة قمت بها عن الانقلاب العسكري الذي اطاح بالرئيس نكروما ، حيث تصاعدت دعوى طرد « التجار الاجانب » من غانا بعد الانقلاب ، وكان المقصود بهم ، للغرابة ، ليس التجار البريطانيين ، وإنما فئات التجار من السوريين واللبنانيين ، وقد اشار د. عبد الملك عودة الى الاعتبارات التي قد تبرر ذلك .

واذا وضعنا هذه الخبرة في ضوء الاوضاع التي اعقبت حرب تشرين الاول / اكتوبر عام ١٩٧٣ وبالتحديد من زاوية ما ترتب على ارتفاع اسعار النفط ، لوجدنا صورة مهمة للغاية عن

اوضاع هذه الجاليات ، لا بد من وضعها في الاعتبار عند دراسة التعاون العربي ـ الافريقي وخاصة عند وضع مخطط اعلامي لتدعيم هذا التعاون .

فمن الملاحظ ان دول اوروبا الغربية قد نجحت في تصدير آثار ارتفاع اسعار النفط الى الدول المتخلفة بصفة عامة والى الدول الافريقية بصفة خاصة بحكم آليات التبعية المعروفة . ثم قامت الطبقات الحاكمة في هذه الدول بدورها بترحيل هذه الآثار الى الطبقات الشعبية . واذا وضعنا في الاعتبار ان الجاليات العربية ، وخاصة فئات التجار السوريين واللبنانيين ، هي جزء من الطبقة الحاكمة او على الاقل حلقة بينها وبين الطبقات الشعبية العريضة ، فإن معاناة الطبقات الشعبية من آثار ارتفاع اسعار النفط وغضبها قد انصب على الاقطار العربية وعلى الجاليات العربية معاً .

ومعنى ذلك ان الصورة امامنا على النحو التالي : الطبقات الشعبية العريضة تشعر بالسخط تجاه الجاليات العربية والاقطار العربية ، بينما يتم رسم واتخاذ قرارات التعاون العربي ـ الافريقي على المستوى الرسمي ، ومن هنا الخطورة في الاجل الطويل ما لم يتم التحرك في اوساط هذه الطبقات الشعبية بعمل ثقافي واعلامي شامل وجاد ومتصل ، خاصة وان التغير في الحكومات الافريقية قد يتم بين عشية وضحاها .

وتكتسب هذه الحركة المطلوبة اهمية اضافية ، اذا ما استجابت الاقطار العربية ، وجامعة الدول العربية ، لتوصية مثل تلك التي تقدم بها الاستاذ نعيم قداح « باعتبار قضية المغتربين شأناً عربياً لا شأناً داخلياً خاصاً بالبلد الام » .

٧ ـ يوسف فضل حسن

ـ هذه دراسة جيدة فرغم تركيزها على شرق افريقيا ، فإنها تعطي صورة متكاملة لاوضاع العرب في شرق افريقيا .

إن الوجود العربي في غرب افريقيا واواسط بلاد السودان يمكن رده الى مرحلتين رئيسيتين : الاولى تمثل نهاية الهجرات العربية الاولى التي خرجت من وادي النيل وشمال افريقيا ، والثانية التي تمت بعد وقوع الاقطار الافريقية تحت السيطرة الاستعمارية . ففي القرن الخامس عشر انتهت موجة الهجرات العربية الوافدة من مصر والسودان من اقليم بحيرة تشاد ، وانتشر العرب في الجزء الشمالي من ممالك كانم واداني وبورنو . ويوجد هؤلاء العرب اليوم في شمال تشاد ويعرفون باسم عرب«الشوا» اي البدو او العرب الرحل ولا يزال هؤلاء الاعراب يحافظون على لغتهم العربية التي تمثل احدى اللهجات العربية المهمة في تلك المنطقة ، كما يحافظون على تقاليدهم وثقافتهم العربية . ويمتد هذا الوجود العربي من شمال الكامرون (مقاطعة بورنو) الى شمال نيجيريا وشمال النيجر . وقد اختلطت هذه المجموعات العربية بموجة الهجرات البربرية الوافدة من المغرب ، ويغلب على تلك المجموعات البربرية استعمال اللغة العربية . وتوجد هذه المجموعات البربرية المستعربة والعربية ، الآن ، في شمال النيجر ومالي واجزاء من اقطار غربي افريقيا الباقية .

وقد لاحظت ان اللغة العربية تستعمل في كثير من تلك الاقطار كلغة تخاطب« ثالثة » اذ معظم السكان يتحدثون بلغة افريقية او لغة اوروبية .

اما المرحلة الثانية ، فقد اقترنت بموجة الهجرة العربية الحديثة التي اعقبت السيطرة الاوروبية على اقطار غرب افريقيا . ففي البدء جاء هؤلاء العرب (مسلمين ومسيحيين) وجلهم من بلاد الشام بعامة ولبنان بوجه خاص ، عن طريق البحر واستقروا في المدن الرئيسية واخذوا يعملون في بعض الوظائف الدنيا ، وهم قلة ، بينما تعمل الاغلبية في تجارة الاستيراد والتصدير، وعمليات النقل والخدمات ـ ولكن هؤلاء العرب لم يختلطوا بالسكان الوطنيين وفي الاعم لا صلة لهم بما يدور حولهم ـ فكان همهم الاول جمع المال . ولعل هذا السلوك ـ تحكمهم في قطاع مهم من الاقتصاد الوطني في الاقطار التي يعيشون فيها ـ قد ولد عدم الرضى نحوهم وربما بلغ ذلك الاحساس درجة الاتهام بالاستغلال . وكان دور هؤلاء العرب لا يختلف كثيراً عن دور الهنود في شرق افريقيا (وبعض العرب) في العهد الاستعماري . والمهم ان هؤلاء العرب قد ارتبطوا بالمؤسسات الاستعمارية بمصالح سياسية واقتصادية . وقد ادى شعور المرارة الذي غلب على الافارقة نحو العرب بتقليص نفوذهم الاقتصادي وحرمانهم من « التراخيص » او « الرخص » التي تبيح لهم ممارسة اعمالهم كما في نيجيريا . ومع كثرة هؤلاء العرب اذا ما قورنوا بالمجموعات العربية او المستعربة التي تسربت الثقافة العربية الاسلامية على يدها في بدء الامر بدءاً بالقرن الحادي عشر ، فإن دورهم في التأثير الثقافي كان ضئيلاً . . . وليت الامر وقف عند هذا . فإن هذه المجموعة بسيطرتها على قطاعات مهمة من الاقتصاد ، وعدم مشاركتها في العمل الوطني تشكل خطراً كبيراً على مسار العلاقات العربية ـ الافريقية .

٨ ـ الياس سابا

إن دراسة يكون موضوعها « الجاليات العربية في افريقيا » ولا تأتي بالتفصيل على ذكر الجاليات اللبنانية ودورها ، لا بد من ان تكون ناقصة نقصاً كبيراً . انا ادرك ان الباحث لم يفته هذا النقص ، فذكر انه لم يتمكن من الحصول على المعلومات الثانية « في معاهدنا ومكتباتنا المحلية » ، وبذلك قصر بحثه على افريقيا الشرقية . ولكن هذا لا يعفيه ، كباحث ، من مهمة الحصول على الدراسات الكثيرة حول دور وتنظيم الجاليات اللبنانية في غرب افريقيا ، والمتوافرة في جامعات بريطانيا وفي بعض المؤسسات الحكومية والعلمية في لبنان وفرنسا . والمعروف ان في بعض دول افريقيا الغربية مثل شاطىء العاج وسيراليون تلعب الجالية اللبنانية دوراً أساسياً في الحياة الاقتصادية والسياسية ينافس في اهميته دور القيادات المحلية الافريقية . فعسى ان يتم تدارك هذا النقص ليكتمل البحث وتعم فائدته.

اما الدراسة التي بين يدينا ، وفي وضعها الحالي ، فمن الاصح ان يتم تغيير موضوعها ليصبح « الجاليات العربية في شرق افريقيا » .

٩ ـ سمير امين

يختلف وضع الجاليات العربية في غرب افريقيا عن وضعها في شرق افـريقيا . فحـدثت الهجرة العربية هنا عقب الاحتلال الاجنبي واقامة النظام الاستعماري . وتحتل هذه الجاليـات اماكن معينة في البنيان الاقتصادي المؤسس على استغلال الشعوب الافريقيـة . ورغم ان هذه الاماكن في كثير من الاحوال متواضعة ، الا انها جزء من البنيـان الاستغلالي. وانعكس هـذا الوضع ـ ربط مصالح الجاليات العربية هنا مع مصالح الاستعمار ـ في كثير من الظروف والمعارك السياسية ، وذلك رغم وجود اقليات اتخذت مواقف سياسية تقدمية واشتركت مع الافارقـة في نضالهم التحرري . هذا ولا شك ان الوظائف ـ ومعظمها تجارية ـ التي تقوم بها هذه الجاليات ، لا مستقبل لها في اطار اقامة اقتصاد وطني متحرر ومتقدم .

١٠ ـ جمال زكريا قاسم

اعتقد ان هناك الكثير من النقاط التي لم يتعرض لها د. سالم في بحثه ولعل من اهم النقاط التي اسوقها بصدد ذلك هي :

ـ التأثير الذي حدث على وضع العرب من حيث تعرضهم للذوبان في المجموعة الافريقية ، وهذه ناحية مهمة اذا ما عرفنا ان التجار العرب الذين يذهبون الى شرق افريقيا كانوا لا يحضرون زوجاتهم معهم ، وانما كانوا يتزوجون من افريقيات ، وهذا ادى الى ظهور اجيال متعاقبـة من العرب المتأفرقين الذين تأثروا بالبيئة الافريقية تأثراً تاماً .

ـ الدور الذي قامت به الجاليات العربية قبل العصر الاستعماري حين امتدت على طول طرق القوافل التي انشأها العرب حتى وصلت الى البحيرات الاستوائية واواسط الكونغو ، وهناك الكثير من المراكز العربية الشهيرة التي كانت عاملاً حضارياً في دواخل القـارة الافريقيـة . وقد اعترف الرحالة والمستكشفون الاوروبيون بأهمية هذه المراكز العربية في تحقيق كشوفهم ، وتؤكد بعض التقارير البلجيكية ان كثيراً من الانظمة التي اتبعتها دولة الكـونغو الحـرة اعتمدت عـلى التنظيمات السياسية والاقتصادية التي اوجدها العرب في الكونغو .

ـ اثر الاستعمار في تفكيك الروابط بين العرب وافريقيا وذلك بدءاً من السيطرة البرتغالية على سواحل الخليج العربي وشرق افريقيا ، وما نتج عنه من منع العلاقات التجارية ، وبالتالي الروابط البشرية بين العرب والافارقة ، ثم اثر الاستعمار البريـطاني في تفكيك سلطنـة مسقط وزنجبار الى سلطنتين منفصلتين في عام ١٨٦٢ واعني بذلك سلطنة مسقط وسلطنة زنجبار واثر ذلك الانفصال في انكماش المجموعات العربية في شرق افريقيا .

واخيراً الدور الذي قامت به المجموعات العربية مع الافارقة في بدء صراعهم ضد القوى الاستعمارية في اواخر القرن التاسع عشر والسنوات الاولى من القرن العشرين . وهناك الكثير من الثورات التي حدثت فيها المشاركة بين الفريقين كثورة بوشيري والماجي ماجي ضد الاستعمـار الالماني في شرق افريقيا ، او الثورات التي قامت ضد الاستعمار البلجيكي في الكونغو .

١١ ـ حلمي الشعراوي

وضع الجاليات العربية مثل مسألة الرق والاسلام . . الخ لا بد من ان يفهم كما تكرر في هذه الندوة في ضوء مفهوم علمي للظاهرة الاجتماعية والتطور الاجتماعي الاقتصادي في مجتمع او مجموعة مجتمعات معينة .

في شرق افريقيا مثلاً لا بد من دراسة الجاليات العربية في اطار التكوين السابق على الرأسمالية (بحكم الاختلاط المبكر بين العرب والافريقيين) ودور التجارة وطبيعتها في هذه المجتمعات . اما في غرب افريقيا فقد وصلت الجاليات العربية بعد وصول الاستعمار كعميلة رأسمالية وبالتالي اتخذوا وضعهم الطفيلي هناك .

وفي الحالتين خضعت الجاليات للتفاعلات الاجتماعية الطبيعية في المنطقتين مثلما حدث في امريكا اللاتينية وغيرها ، حيث تختار عناصر اجتماعية معينة من الجالية مشاركة الطبقات الاعلى (استعمارية او محلية) او المشاركة في الحركة الوطنية وحركة التغيير . . . الخ . حدث هذا في امريكا اللاتينية حيث يعيش البعض كرأسماليين يشاركون في حكومات فاشية احياناً كما وجد الثوريون الذين شاركوا في الثورة في نيكاراغوا او السلفادور .

وفي افريقيا تشارك جاليات غرب افريقيا في الاوضاع الرأسمالية الطفيلية وفي عمليات الثورة المضادة احياناً كما حدث في غانا بينما شاركوا في شرق افريقيا في عملية اخرى خلال تطور دور البرجوازية الصغيرة في زنجبار داخل الحزب الوطني ، ثم حزب الامة ورأينا بينهم عناصر تقدمية احاطت بشخصيات مهمة مثل عبد الرحمن بابو وسالم احمد سالم كعناصر تقدمية في الحكم بتنزانيا .

١٢ ـ عز الدين عمر موسى

لقد افلح الدارس في استبانة مرتكز المشكلة في دراسة العلاقات المسماة بالعربية ـ الافريقية وذلك بالنظر اليها من خلال منهج مختلف عما كان سائداً من ذي قبل ، بالنظر الى القضية في مضمونها الاقتصادي والاجتماعي . وقد استطاع الباحث ان يوضح الفرق بين وضع الجاليات العربية في كينيا مثلاً وتنزانيا وكيف ان مشاركة الجاليات العربية في الطبقة المسيطرة الجديدة مع مجيء الاستعمار وقد كانت في الاخيرة اكبر منها في الثانية .

وسؤالي للباحث هو كيف أثّر هذا الوضع المختلف في المناطق المختلفة على درجة مشاركة الجاليات العربية في حركات التحرير في تلك المناطق؟ وما هي اوجه الاختلاف؟ وهل يعزى ذلك لاختلاف الاوضاع الاجتماعية ـ الاقتصادية تلك ؟

وفي غرب افريقيا يجب التفريق بين من يتكلمون العربية وهم من سكان البلاد ويحملون جنسيات البلاد التي يقطنونها ، وقد اعفتني مداخلة د. يوسف فضل عن الحديث عن هذا الموضوع . ان العرب في القرن العشرين من الدول المشرقية خاصة سوريا ولبنان على اختلاف

اديانهم وفدوا الى غرب افريقيا . وكانوا يعملون في التجارة كوسيط بين السكان المحليين والشركات الاستعمارية ، فارتبطوا بالنظام الاستعماري ثم ظلوا يؤدون الدور نفسه بعد الاستقلال .

ولكن لما ارادت الطبقة المتوسطة من السكان الاصليين القيام بالدور ذاته ، ومن ثم حدثت المنافسة بينهم وبين تلك الجاليات العربية ، فصدر في نيجيريا وغانا وليبيريا ، وسيكون في غيرها وهو ما يسمونه بـ Indigenization Decree . غير ان المصالح المشتركة جعلت الطبقة المتوسطة تتعامل مع هؤلاء التجار من تلك الجاليات بعد طردهم بطرق غير مباشرة شتى . مما يدل على وحدة المصلحة بينهما اذا ما استدعى الامر ذلك .

والمؤلم في الامر ان مثل هذه الجاليات العربية في غرب افريقيا تنعزل انعزالاً كاملاً عن السكان الاصليين ولا يختلطون بهم . على عكس ما كان عليه التجار العرب والمسلمين قبل القرن العشرين حيث اختلطوا بالسكان وتزاوجوا معهم وتمازجوا بشرياً وثقافياً . ان الموقف الاجتماعي لتلك الجاليات العربية في القرن العشرين جعلهم يتواصلون مع المستعمرين اساساً في خلق فجوة بينهم وبين السكان الاصليين . وانعكس ذلك على نظرة سكان هذه الدول في نظرتهم للعرب جميعاً .

١٣ ـ احمد يوسف القرعي

ادركنا جميعاً مدى قصور الحقائق والمعلومات والاحصاءات عن شريحة حية من المجتمع العربي تعيش في افريقيا كجاليات او اقليات . واعتقد اننا نتفق جميعاً على ان استكمال الحقائق والمعلومات والاحصاءات لن يتم ونحن جالسون في مكاتبنا ، ومهما توافرت المصادر الاجنبية ، لأنها لا تكفي وحدها فضلاً عن عدم ضمان امانتها العلمية .

واشير هنا الى تجربة اقدمت عليها صحيفة عربية تُعدّ في تصوري نموذجاً يجب ان يحتذى من جانب كل المؤسسات العربية المعنية بالشؤون الافريقية . وهي تجربة صحيفة السفير اللبنانية حيث اوفدت بعثة صحفية الى ١٥ دولة افريقية في غرب افريقيا استمرت ٩٠ يوماً خلال شهر كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٠ ، وكانون الثاني / يناير ، شباط / فبراير ١٩٨١ . ونشرت على اثرها خمسين تحقيقاً صحفياً . وكانت دوافع ايفاد البعثة على حد تعبير محرر الصحيفة ان افريقيا هي محور الصراع العالمي الكبير وفيها ثلثا الامة العربية ، ولا يمكن فصل مصيرها عن مصير الامة العربية والعكس صحيح .

واهتمت تحقيقات الصحيفة بوضع دور الجالية العربية وخاصة اللبنانية وذكرت ان في افريقيا اكثر من مائة الف لبناني هم من بين المساهمين في صناعة نهضتها . ويكفي ان اشير الى احد هذه التحقيقات وعنوانه : « المغتربون اللبنانيون من بياعي خرز الى ارباب التجارة واصحاب المصانع » . واهتمت الصحيفة كذلك بالعلاقة بين هؤلاء وبين الوطن الام ، وكذا دور الجالية في الحياة السياسية والاقتصادية في المجتمع الافريقي .

١٤ ـ عبدالرحيم عمرانة

يمكن ان نلخص اسباب تدهور وجود هذه الجاليات العربية في غرب افريقيا فيما يلي :

ـ اتهام هذه الجاليات بالاستغلال والانتهاز الاقتصادي نظراً لاستثمار رؤوس اموالها في مجالات غير انتاجية بالنسبة لحاجات الدول التي توجد بها ، ونظراً لارتباطها الاقتصادي والمالي بالتكتلات الاقتصادية والتجارية الخارجية .

ـ اتهام هذه الجاليات بالعنصرية وهذا راجع لعدم اندماجها الاجتماعي عن طريق الزواج ونظراً لسلوكها الاجتماعي نحو الفئات الاجتماعية الضعيفة .

ـ اتهامها بتسللها في الحقل السياسي ونفوذها على مستوى الحكم .

ـ انتماء اغلبيتها الى الطبقات الثرية ورفض السكان الاصليين ، مظاهر الرخاء والبطش التي تكبر في اعين شعوب فقيرة تثور ضد هذه الوضعية .

اذا كانت هذه الخصائص صحيحة فيما يتعلق بوضعية الجاليات العربية في غرب افريقيا ، فيجوز القول هنا انه لا يجب التعميم . فمن جهة اولى ، هناك جاليات مندمجة كلياً في الوسط الافريقي وذلك عن طريق الزواج ، والسلوك الاجتماعي واللغة والارتباط الثقافي والديني ؛ وتجدر الاشارة هنا على سبيل المثال الى الجاليات المغربية في السنغال وساحل العاج . . . الخ . ومن جهة اخرى ، هناك بعض الدول الافريقية التي ترحب وترعى هذه الجاليات نظراً لسلوكها واحترامها للاختيارات الاقتصادية والاجتماعية ؛ وهنا اود ان اشير الى الجاليات اللبنانية نفسها في بعض البلدان كالبنين والكونغو . . . الخ ، والتي تقوم فيها هذه الجاليات بدور اقتصادي ايجابي وتتمتع ببعض الشعبية .

١٥ ـ فاطمة الجامعي الحبابي

اريد فقط ان اضيف ملاحظة تؤكد ما قاله د. سمير امين من ان توجه الجاليات العربية في الشمال الافريقي الى جنوب افريقيا لم يتوقف على عهد الاستعمار ، خلافاً لما سمعناه خلال هذه الجلسة ، وانما عرف تدفقات جديدة بدوافع تجارية اساساً .

وبالفعل فإن اسراً شريفة من كبار تجار مدينة فاس توجهت الى ساحل العاج وداكار وغيرها حيث اسسوا مراكز تجارية كبرى استقدموا لها عمالاً مغاربة. وخلال اقامتهم تزوجوا نساء افريقيات فنجم عن التزاوج والمصاهرة وجود جيل عربي افريقي الدم . وحينما اختاروا العودة الى بلادهم بقي بعض الابناء يزاولون التجارة وارتحل البعض الآخر .

والملاحظ هو الاندماج التام لابناء تلك الاسر وزيجاتهم في الوسط الفاسي ، حيث تقبلت الأسر الكبيرة هذا التصاهر ولم تجد فيه اي غضاضة .

كما ان تبادل الزيارات بين الاسر الفاسية واصدقائها من الافارقة ظاهرة معيشة تنبىء عن طيب العلاقات القائمة بين الطرفين ، علاقات انصهرت في بوتقة الاسرة ليصبح اولئك الزائرون الافارقة افراداً ضمن الاسرة لا مجرد اصدقاء يقيمون في منازل ودور الفاسيين ويتقاسمون الطعام مع كل ابناء الاسرة المغربية صغيرها وكبيرها على المائدة نفسها ، ولا شك ان في ذلك اسهاماً في تقوية اواصر التعايش بين الطرفين وما ينتج منه من تأثر وتأثير .

بيد ان الذي يؤسف له هو انه اذا كان جيل الآباء قد ادّى دوراً ايجابياً في هذا التقارب بجميع ابعاده المجتمعية والثقافية واللغوية والدينية ، فإن جيل الابناء بدا قاصراً عن الحفاظ على الدور نفسه وتقويته ، اذ جرفته ، هو نفسه ، موجة التغرب التي تجتاح العالم الثالث فانساق في البيئة الافريقية مع التيار الغربي فكراً ولغة ، واصبحت الروابط مهزوزة الجذور نسيج حبلها اللغة الفرنسية غالباً والوانها مزركشة بشتى الوان الموضة في الغرب . لذلك فإن واجبنا هو انقاذ هؤلاء واولئك من ضياع الهوية وقصر الارتباط بالوسط المجتمعي على اشكال اصناف الطعام والحلويات والازياء دون غيرها .

١٦ ـ ابراهيم صقر

يذكر الباحث انه يركز على افريقيا الشرقية حتى يصل في ذلك الى زائير ولم يتناول افريقيا الغربية لعدم توافر المعلومات الكافية لديه . واحب ان اشير من واقع الخبرة الشخصية في هذه المنطقة ، انه اذا كان الكاتب يتصور ان وجود هذه الجاليات يمكن ان يكون رصيداً لنا يفيد في دعم العلاقات العربية ـ الافريقية ، فإن للعملية ـ للاسف ـ وجهاً آخر سلبياً . ذلك ان كثيرين منهم كانوا ولا زالوا ـ عدد غير قليل ـ يقومون بالتجارة على اساس استغلالي ويعملون على تهريب ثرواتهم بكل الوسائل على حساب الاقتصاد الوطني لهذه البلاد ، هذا الى جانب ما وراءهم من تراث العمل مع المستعمر ـ ايام الاستعمار ـ يداً بيد ، والمعاملة المستغلة لابناء البلاد . ويكفي ان نشير في هذا المجال لمثلين ، ما حدث في غانا وكذلك ما حدث في ليبيريا ايام الرئيس تولبرت في الانتفاضة الشعبية التي ركزت فيها ركزت عليه ، وبوضوح ، على ممتلكات العرب ، حيث قدرت الخسائر فيها حينئذٍ بحوالى ٢٠ مليون دولار .

١٧ ـ احمد عيضة سالم يرد

أود ان اشكر جميع الزملاء الكرام الذين ساهموا في التعليق على بحثي . لقد وجدت هذه التعليقات والتعقيبات مفيدة وبناءة للغاية . واود ان اشكر بصورة خاصة د. يوسف فضل حسن لقيامه بتقديم عرض وجيز للوجود العربي القديم والحديث في غرب افريقيا . لقد اعطاني هذا العرض فكرة طيبة عن هذه الجاليات العربية . ان دفاعي الوحيد لعدم التحدث عنها في بحثي هو اني كنت اعاني من ضغط الوقت الذي منعني من وضع يدي على المراجع الخاصة بها . الا اني اتطلع الى مراجعتها كي اقوم بدراسة اشمل واوسع للجاليات العربية في افريقيا فيما يلي الصحراء الكبرى .

وبعد الاستماع الى ما قاله كل من د. عبد الملك عودة ، ود. سمير امين عن الجالية اللبنانية والسورية في غرب افريقيا ، يمكنني ان اؤكد بأن هذه الجاليات تشابه بتصرفاتها ومواقفها ازاء الاغلبية الافريقية الجاليات الهندية في شرق افريقيا من حيث عيشها المنعزل واثارتها احقاد الاغلبية الافريقية . وهذا عكس تصرفات وسياسات الجاليات العربية في شرق افريقيا التي اندمجت عرقياً واجتماعياً الى حد ملحوظ في المجتمع الافريقي .

الفصل الخامس

العلاقات العربية الافريقية في المنظور الغربي والسوفياتي

مجدي حماد

مقدمة

تبحث هذه الدراسة ـ كما جاء في المخطط الاولي للندوة ـ في « المنظور الغربي (امريكا ؛ انكلترا ؛ فرنسا ؛ اوروبا الغربية عموماً ؛ والاتحاد السوفياتي) للعلاقات التاريخية بين العرب وافريقيا من جهة ، وللعلاقات والمصالح المعاصرة العربية ـ الافريقية ، والسياسات الغربية المتبعة تجاه العلاقات العربية ـ الافريقية ومدى تأثيرها على هذه العلاقات مع محاولة اعطاء تصور لكيفية مواجهة هذا المنظور الغربي لتلك العلاقات » .

وفي البداية تنبغي الاشارة ، الى ان صورة العلاقات العربية ـ الافريقية تبدو في هذه المرحلة مثل شبكة شديدة التعقيد ، فيها ارتباطات مباشرة بين الجانبين العربي والافريقي ، وفيها ارتباطات فرعية داخل الارتباطات العربية ـ الافريقية ، وفيها ارتباطات وتفاعلات غير مباشرة تأتي نتيجة سياسات واتفاقات عربية ـ افريقية عبر تجمع الدول غير المنحازة ، وحوار الشمال والجنوب ، ومؤتمرات القمة الاسلامية ، وفيها ارتباطات مرئية تأتي من اتفاقات وسياسات مع دول اجنبية من خارج المنطقتين العربية والافريقية ، وقد تكون الاتفاقات في صورة معروفة او في صورة سرية . وقد زاد الامور تعقيداً وتداخلاً حدوث تفاعلات منوعة وعلى مستويات عدة بين النظام العالمي والنظم الاقليمية والفرعية .

وفي تحليل المنظور الغربي والسوفياتي لهذه الشبكة المعقدة من العلاقات العربية ـ الافريقية ، ستحاول الدراسة ان تركز ، بصفة اساسية وكلما كان ذلك ممكناً ومطلوباً ، على المستوى الجماعي العام للعلاقات العربية ـ الافريقية ، كما تبلور في اشكال التعاون الوثيق بين حركة التحرر العربية وحركة التحرر الافريقية في الخمسينات والستينات من ناحية ، وكما تجسد في انماط مؤسسية وتنظيمية في السبعينات ومطلع الثمانينات ، من نمو التعاون والتنسيق بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية وهو ما بلغ ذروته بانعقاد اول مؤتمر قمة عربي ـ افريقي مشترك عام ١٩٧٧ من ناحية اخرى .

ومن المهم هنا ان نلفت الانتباه الى ان تحليل المنظور الغربي والسوفياتي للعلاقات العربية ـ الافريقية ، سيعني بشكل مباشر تحليل ادراك وسلوك الدول الكبرى تجاه هذه العلاقات . وتنطلق الدراسة هنا من ان المتغيرات الخارجية قد تلعب بالفعل الدور الحاسم او الجوهري ، في هذا الوقت او ذاك ، او في هذه المناسبة او تلك . ولربما طغى ـ في بعض الاحيان ـ دور العوامل الخارجية . ومع ذلك فإن التركيز على هذا الدور قد يؤدي الى الوقوع في اسار نظرة جزئية او فهم احادي الجانب لما يجري . ومعنى ذلك ان التركيز على تحليل العوامل الخارجية ليس الا لحظة من لحظات المنهج ، ويجب ان نمضي بعدها في تأصيل ظاهرة التدخل الاجنبي لنضعها في مكانها الصحيح ، اي على ارضية الاوضاع الداخلية العربية ـ الافريقية ذاتها .

وسوف نقسم هذه الدراسة الى ثلاثة اقسام اساسية : اولها : عن ديناميات الادراك ؛ وثانيها : عن صراع المصالح ؛ وثالثها : عن الوسائل والسياسات .

اولاً : ديناميات الادراك

يمكن القول ان الوضع الدولي العام ، وما يشهده من توازنات معينة بين القوى ، فضلاً عن محصلة الصراع الاساسي في العالم بين النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي ، ستفرض تأثيراً مهماً على تطور البلدان العربية والافريقية ، وعلى العلاقات المتبادلة بينها ، لفترة من الزمن قد تطول؛ بل يمكن القول ان مستقبل هذه البلدان وتلك العلاقات ، سيتوقف الى حد كبير على محصلة هذا الصراع ، وعلى قدرة اي من هذين النظامين الاجتماعيين العالميين ـ الرأسمالي والاشتراكي ـ على النجاح في التأثير بدرجة اكبر او اكثر حسماً على تطور هذه البلدان ، الاقتصادي والاجتماعي ، وبالتالي على تطور العلاقات فيما بينها . مع الاقرار بأنه مع تطور البلدان العربية والافريقية وتقدم العلاقات المتبادلة بينها ، سينمو بشكل ثابت ، في الوقت نفسه ، تأثيرها على التطور العالمي العام .

واذ تدرك الدول الكبرى هذه الاهمية المتزايدة للبلدان العربية والافريقية ولشبكة العلاقات بينها ، فإنها تحاول بوسائل متعددة ، سياسية واقتصادية وعسكرية وايديولوجية ، ان تقنع او توجه او تكره عدداً منها لكي تسير في هذا الطريق او ذاك ، مع هذه القوة او تلك .

ومن الملاحظ ان كلاً من الادراك الغربي والادراك السوفياتي ينطلق من الزاوية نفسها التي ترى في العلاقات العربية ـ الافريقية توجهاً ثلاثي الاهداف : انها ـ **اولاً** ـ حركة تحرير ، وهي ـ **ثانياً** ـ حركة تنمية ، وهي ـ **ثالثاً** ـ حركة وحدة ،وهما يختلفان بعدذلك في تحديد « اهدافهما » تجاه هذه التوجهات الثلاثة .

فالدول الغربية تدرس هذه العلاقات ، مع مواطن نفوذها التاريخية ، من زاوية واحدة ، تتمثل في اثر هذه العلاقات على استمرار النظام الدولي القائم تحت سيطرتها على اساس الاستغلال

والسيطرة . وهي تحدد موقفها على اساس محصلة هذه العلاقات على ثلاثة مستويات : اولها : علاقات الدول الغربية ذاتها مع الدول العربية والافريقية ؛ وثانيها : علاقات البلدان العربية والدول الافريقية بعضها بالبعض الآخر ؛ وثالثها : علاقات البلدان العربية والافريقية بالاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية .

وتصدر الدول الغربية عن ان هذه العلاقات العربية ـ الافريقية تمثل « كتلة » واحدة ، ينبغي السيطرة عليها واخضاعها وفقاً لسياسة « وحد تسد» او تمزيقها وتشتيتها لتحقيق الهدف نفسه ، وفقاً لسياسة « فرق تسد » . ويصدر الاتحاد السوفياتي عن الاطار السابق نفسه في ادراكه للعلاقات العربية ـ الافريقية ، وان كانت توجهاته تختلف اختلافاً جذرياً ، وهي تتفق مع طبيعة « النظام العالمي الجديد » الذي يهدف اليه والذي يسعى بدوره لتشكيل ملامحه .

ويرجع ذلك الى ان انهيار نظام الاستعمار التقليدي المباشر في الوطن العربي وافريقيا وحصول الغالبية العظمى من دول الاقليمين على الاستقلال ، قد ادّيا إلى خلق موقف جديد بالنسبة للتنافس الاستعماري والصراع الدولي فيهما، كما غيّرا من طبيعته ومن اشكاله ووسائله : فمن ناحية اولى ، اقترنت نهاية وجود الممتلكات الاستعمارية على الفور ببدء مسألة « اعادة توزيع » هذه الممتلكات تعبيراً عن ظاهرة « الاحلال الاستعماري » في محيط المعسكر الغربي ، بعد انهيار الامبراطوريات الاستعمارية القديمة ، وصعود الولايات المتحدة على قمة « نظام الاستغلال والسيطرة العالمي » . ومن ناحية ثانية ، لم تعد البلدان العربية والافريقية هدفاً « لسياسة استعمارية » مباشرة ، اذ اصبحت دولاً مستقلة من الناحية الرسمية ، وكان على الدول الاستعمارية القديمة والجديدة ان تغير من ادواتها التقليدية في الاستغلال والسيطرة . ومن ناحية ثالثة ، فإن انطلاق مجموعة من البلدان العربية والدول الافريقية الى بناء شبكة من العلاقات الوثيقة مع الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية الاخرى بدأ في طرح آثاره على الادوات والوسائل المستخدمة في ذلك الصراع الدولي . فمن قبل كان العامل الاساسي الذي « وحد » الدول الغربية في الميدان العربي ـ الافريقي هو رغبتها في مقاومة حركات التحرر الوطني وتصاعدها المتنامي رأسياً وأفقياً . ولكن اضيف الى ذلك عامل جديد تمثل في كيفية ابقاء هذه الدول « المستقلة » في فلك النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي ، وهو ما يتضمن بطبيعة الحال « حماية » تلك الدول ، في الادراك الغربي ، من تأثير الافكار الاشتراكية فضلاً عن تضييق روابطها مع الدول الاشتراكية[1] . ولقد ترافق مع كل ذلك ان كلاً من الاتحاد السوفياتي والصين ـ على الرغم من الصراع الحاد بينهما ـ قد بدأ في اتباع استراتيجية نشطة تهدف الى تدعيم توجهات البلدان العربية والافريقية المعادية للاستعمار الغربي وللنظام الرأسمالي .

واذا حاولنا ان نبحث عن محددات المنظور الغربي والسوفياتي للعلاقات العربية ـ الافريقية في

---

(١) E[vgenii] A[notolévich] Tarabrin, *The New Scramble for Africa,* translated from the Russian by Kenneth Russell (Moscow: Progress, 1974), pp. 12-24.

ضوء ما تقدم ، لأمكن بداية اجمال ذلك في نقطة اساسية تتمثل في ان الاقليم العربي ـ الافريقي يعتبر « مستودع مصالح » استراتيجية واقتصادية من ناحية ، ويعتبر بالتالي « ميدان صراع » دولي بين هذه القوى من ناحية اخرى .

وفي تفصيل ذلك ، يمكن القول انه مع انهيار الامبراطوريات الاستعمارية التقليدية في الوطن العربي وافريقيا ، بحصول غالبية البلدان العربية والافريقية على استقلالها السياسي ، وخاصة في مطلع الستينات ، بدأ الصراع الاستعماري الجديد من اجل اعادة بناء « النظام الدولي الجديد للتبعية » ، وبدأت بالتالي مرحلة جديدة من مراحل الصراع الدولي ذات طبيعة مختلفة ، وادوات وأساليب متغيرة .

ولا شك في ان الكثير من التطورات الداخلية في البلدان العربية والافريقية ، فضلاً عن العلاقات المتبادلة بين هذه الدول ، تجد دوافعها واسبابها بصفة اساسية من طبيعة البنية الاقتصادية ـ الاجتماعية ، وفي الاطار التاريخي لعملية الاستقلال ، فضلاً عن الاختيارات الاساسية للسلطات الحاكمة في هذه الدول .

ومع ذلك يكشف تحليل العوامل المستترة خلف كثير من هذه التطورات ، عن ان المتغير الاجنبي يحتل مكانة جوهرية في تحريك احداث البلدان العربية والافريقية ، بل ان المكانة الجوهرية التي يحتلها هذا المتغير في التطورات العربية ـ الافريقية الاساسية ـ على المستويين الداخلي والاقليمي ـ يقتضي البدء ، قبل تحليل هذه التطورات ، بتحديد العوامل المؤثرة في التطورات الداخلية ومدى تأثير العوامل الخارجية عليها . حتى لقد سأل احد الباحثين عن « طبيعة » وحقيقة ما يسمى بالصراعات « الداخلية » في افريقيا ـ على سبيل المثال ـ وهل هي حقاً « داخلية » ؟[٢]

وليس الهدف هنا هو دراسة هذه الظاهرة في حد ذاتها ، ولا تقديم « الحالات » الكثيرة التي يمكن ان تؤيدها ، ولكن ما نهدف اليه يتمثل في استخلاص محددات هذا التدخل الاجنبي وملامحه . ومن هذه الناحية ، تكشف خبرة الدور الجوهري الذي تمارسه القوى الاجنبية في الوطن العربي وافريقيا عن عدة حقائق :

اولاها : ان « النظام العربي » المعاصر ، الذي اخذ يتشكل بقيام « جامعة الدول العربية » عام ١٩٤٥ نتيجة قرار جماعي من البلدان العربية المستقلة وقتئذٍ ، بدأ يعاني ، منذ مراحل نشأته الاولى ، اختراقاً غربياً ، تمثل في اقامة دولة من المستوطنين اليهود ، وفي محاولات متتالية للتحكم في تطوره والتأثير على مساراته . وهي محاولات لم تتوقف خلال جميع مراحل تطوره[٣] .

---

(٢) J. Lawler, «Conflict Avoidance in Africa,» *Peace Research Review*, vol. 7, no. 1 (June 1976), p. 9.

(٣) جميل مطر وعلي الدين هلال ، **النظام الاقليمي العربي : دراسة في العلاقات السياسية العربية** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٠) ، ص ٥٩ ـ ٦٠ .

وثانيتها: ان « النظام الافريقي » المعاصر ، الذي اخذ يتشكل بقيام « منظمة الوحدة الافريقية » عام ١٩٦٣ ، قد بُني اصلاً على حقيقة الاختراق والوجود الغربي الكثيف في مجموعات من دول القارة الافريقية وبصفة خاصة « مجموعة منروفيا » و« اتحاد افريقيا وملجاش » او « المجموعة الفرنسية »(٤) فضلاً عن وجود اقاليم ما تزال خاضعة للاستعمار التقليدي مع قيام دولتي المستوطنين البيض في روديسيا - آنئذٍ - وجنوب افريقيا . وليس ادل على ذلك من ان جمال عبد الناصر قد قرر الا يطلب وضع القضية الفلسطينية والصراع العربي - الاسرائيلي على جدول اعمال مؤتمر اديس ابابا حتى تصبح الدول الافريقية مستعدة لذلك ، وهو ما كان يعني لديه ضرورة العمل على تدعيم استقلال هذه الدول اولاً حتى تكون قادرة على اتخاذ المواقف ضد الاستعمار واسرائيل .

وثالثتها: انه من المهم ان يوضع في الاعتبار لتقدير وفهم الدور الغربي تجاه العلاقات العربية - الافريقية ، على مستوى الفعل ورد الفعل ، انه على الرغم من ثقل هذا الاختراق والوجود الغربي ، ان حركة التحرر العربي - الافريقي - داخل النطاق الافريقي كما جسدته منظمة الوحدة الافريقية - قد اسلمت قيادتها للدول الثورية في القارة وفي مقدمتها مصر بقيادة جمال عبدالناصر . وتمثل ذلك بصفة خاصة في تبني ميثاق المنظمة لجميع المبادىء الاساسية التي نادت بها تلك الدول بل ذهب الميثاق الى حد انشاء لجنة لتحرير افريقيا . وكان معنى ذلك اطلاق يد الدول الثورية ، والتي تألفت منها لجنة التحرير في معظمها للعمل على تصفية الاستعمار ، وذلك باسم دول افريقيا كلها بل بمساهمتها ومشاركتها . فضلاً عن اقرار الميثاق لسياسة عدم الانحياز وجعلها ركناً أساسياً من اركان السياسة الخارجية لدول المنظمة . ولا شك ان دخول افريقيا كلها في نطاق دول عدم الانحياز بموافقة جميع دولها - رغم عدم انطباق شروطها على بعض هذه الدول - كان كسباً عظيماً لهذه السياسة كما كان انتصاراً كبيراً لجمال عبدالناصر ولمصر التي وضح مدى قدرتها على التأثير في مختلف المجالات الدولية(٥) .

ورابعتها: ان التطور السياسي العربي والافريقي المعاصر قد بدأ في داخل اطار من العلاقات السياسية الدولية والعلاقات الاقتصادية الدولية ، لم ترسمه او تشترك فيه الدول العربية والافريقية . وفي داخل هذا الاطار ، وبالذات الاطار الاقتصادي ، عاشت تلك الدول ، وتعرضت لكل الافعال وردود الافعال التي صاحبت الغزو الاستعماري الاوروبي ، مما ترك آثاراً ونتائج تراكمت في اشكال متتالية . وقد ادى هذا الى تشكيل وصياغة الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في تلك الاقاليم الخاضعة للسيطرة الاستعمارية بأشكالها المختلفة . وفي داخل هذه الاوضاع طوال المرحلة الاستعمارية حتى الاستقلال ، نمت وتطورت اصول التطور

---

(٤) انظر في تفصيل ذلك : بطرس بطرس غالي ، العلاقات الدولية في اطار منظمة الوحدة الافريقية (القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٧٤) ، ومحمد محمد فايق ، عبدالناصر والثورة الافريقية (بيروت : دار الوحدة ، ١٩٨٠) ، ص ١٤٧ - ١٧٤ .

(٥) فايق ، المصدر نفسه ، ص ١٦٤ - ١٦٥ .

السياسي في البلدان العربية والافريقية فيها بعد الاستقلال . ولقد تعرض هذا التطور العربي ـ الافريقي الى ضغط نوعين من القوى التي تعمل على تشكيله وتوجيهه : اولهما ، متطلبات الاطار العالمي القائم ، الذي يسمح بنوع من التطور في داخله ووفق احكامه واوضاعه الرئيسية ، القاضية بدوام علاقات التبعية للاقصاد الرأسمالي الغربي . ومعنى ذلك ان هناك فئات وطبقات اجتماعية كانت موجودة فعلاً ، قد تأقلمت مع النظام الاقتصادي والسياسي القائم، وان فئات وطبقات اجتماعية جديدة قد ارتبطت ايضاً بهذا الاطار القائم فعلاً ، ورأت مصلحتها ومستقبلها ومستقبل بلدها ، في ادراكها ، في استمراره . وثانيهما ، متطلبات فئات وطبقات اجتماعية جديدة اخرى ، ترى ان التقدم لا يحدث الا اذا تم كسر وتحطيم هذا الاطار العالمي ، وكل ما ترتب عليه ، وان يستبدل به اطار جديد من العلاقات الدولية السياسية والاقتصادية ، وما يتلاءم معه من اوضاع داخلية .

ومن هنا ينبغي تقويم التطورات العربية ـ الافريقية ، والموقف الغربي او السوفياتي تجاهها بهذا المنظور العالمي ، وما ينطوي عليه من تناقض اساسي ، وما يفرضه هذا التناقض من صراع بين قوى تعمل من اجل تغيير الوضع الراهن داخلياً وخارجياً على مستوى الدول وعلى المستويات الاقليمية ، وعلى مستوى العالم من ناحية ، وتحالف آخر من القوى يعمل من اجل تثبيت الوضع الراهن داخلياً وخارجياً ، على هذه المستويات نفسها في الناحية الاخرى. ذلك ان هذه التطورات والعلاقات العربية ـ الافريقية ، تجري داخل اطار عالمي محدد ، وتستمد مصادر الطاقة المحركة لها في كثير من الحالات ، من قوى اجنبية ، باعتبارها مجرد حلقة في سلسلة الصراع الاجتماعي ، وقد اتسعت رقعته ليشمل العالم بأسره .

وخامستها : ان حركات التحرير العربية والافريقية ، قد نجحت في ان تفرض ارادتها وتحرر بلادها من الاستعمار الذي رحل عن معظم البلدان العربية والافريقية ، واحياناً دون نضال او كفاح ، مثلما حدث في موجة الاستقلال التي سادت افريقيا منذ عام ١٩٦٠ ، وعلى وجه الخصوص في المستعمرات الفرنسية ، وهي الدول التي عرفت فيما بعد بمجموعة الفرانكوفون .

والواضح ان الدول التي ناضلت من اجل استقلالها وجدت نفسها بعد الاستقلال في موقف عداء طبيعي مع الدول الاستعمارية، وخاصة في السنوات الاولى للاستقلال . فلم يكن ممكناً اسدال ستار من النسيان على جرائم الاستعمار فور الحصول على الاستقلال ،ولا كان ممكناً تحويل العداء الذي كانت تغذيه الحركات الوطنية الى صداقة وتعاون فوق كل عوامل الشك وعدم الثقة في الدول الاستعمارية ونواياها . ومع ذلك يلاحظ ان هناك علاقة بين وسيلة الحصول على الاستقلال ومواقف هذه الدول الخارجية بعد الاستقلال . اذ ان الدول التي حصلت على استقلالها باتفاق مع الدول الاستعمارية دون عناء كانت تحمل « الامتنان للدول الاستعمارية وتجد قياداتها انها تمثل الوطن الام »[٦] .

---

(٦) سامي منصور ، عدم الانحياز : رحلة على طريق بلا معالم (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، ١٩٨١) ، ص ٥٣ .

وهنا ينبغي ان يوضع في الاعتبار مواريث عملية التنشئة السياسية والثقافية والمهنية التي تعرضت لها قيادات كوادر البلدان العربية والافريقية ـ وخاصة القيادات السياسية والعسكرية ـ خلال المرحلة الاستعمارية ، حيث جرت بعناية عملية غرس نظام قيم ومعتقدات فضلاً عن انماط استهلاك ومفاهيم ايديولوجية تنتمي الى مجتمعات اوروبا الغربية ، باعتبار ذلك مطلباً أساسياً لتحديد « هوية » الجماعات المرجعية لهذه القيادات التي تربعت على السلطة في الدول المستقلة سواء الدول « الثورية » او الدول « المحافظة »[٧] حيث تمخضت هذه « العملية » ، في حالات متعددة ، عن خلق صفوة « انكلو ـ افريقية » او « فرانكو افريقية » ، او « فرانكو آراب»، كما قد نقول ، طبقاً للدولة الاستعمارية الام في كل حالة . وتكفي هنا ملاحظةجميل مطر وعلي الدين هلال عن الفترة الانتقالية ١٩٥٢ ـ ١٩٥٤ في تبلور « النظام العربي » فيما يتصل بتوجهات القيادة الجديدة في مصر ، اذ يقولان : « وعلى صعيد العلاقات بين مصر والغرب ، استمرت النظرة المزدوجة للغرب ، الكراهية لسياسته الاستعمارية ، مختلطة بالاعجاب بالتقدم والرغبة في التقليد . . . اما بالنسبة للاتحاد السوفياتي فقد كانت هذه القيادة وليدة ثقافة وتعبئة معادية للاتحاد السوفياتي »[٨] .

ويلاحظ ان هذا الاتجاه الاخير يعتبر امتداداً لعملية التنشئة التي سبقت الاشارة اليها في عموم دول العالم الثالث ، حيث كان يجري تصوير اي تعامل مع الدول الاشتراكية على انه اتجاه حتمي نحو الشيوعية ، مع تكريس فكرة العداء للشيوعية باعتبارها الوجه الآخر لعملية تكريس الايديولوجية الموالية للغرب .

وفي الواقع ، فإن موقف الرفض الذي التزمته هذه الدول من الاستقلال تجاه الدول الاشتراكية ، وخاصة الاتحاد السوفياتي في ذلك الوقت كان تعبيراً عن نوع من المواقف المتبادلة بين قيادات هذه الدول والقيادة السوفياتية حتى المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفياتي عام ١٩٥٦ . فحداثة العهد بالاستقلال خلقت لدى هذه الدول درجة من الحساسية المفرطة تجاه اي توجه يمكن ان يشكل مساساً بهذا الاستقلال. كذلك فإن التراث الثقافي والديني وعملية التنشئة « الغربية » في هذه الدول كانت تقف حاجزاً دون قبول الماركسية كمنهج عمل ، وخاصة انه كان هناك تركيز مكثف حول موقف الماركسية من الدين في هذه الدول مما خلق الاحساس بالرفض لها .

---

(٧) انظر فيما يتصل بعملية التنشئة السياسية والثقافية والمهنية من الناحيتين النظرية والتطبيقية في هذا السياق :

Robert Brice, «A Theoretical Approach to Military Rule in New States: Reference- Group Theory and the Ghanaian Case,» *World Politics,* vol. 23, no. 3 (April 1971), pp. 399-430, and Dan V.Serge, «Colonization and Decolonization: The Case of Zionist and African Elites,» *Comparative Studies in Society and History,* vol. 22 (January 1980), pp. 23-41.

ولنفس المؤلف دراسة اخرى في نفس الموضوع تستحق المقارنة :

Dan V. Serge, «Cultural Colonization in Africa and Israel,» *Jerusalem Quarterly,* no. 14 (Winter 1980), pp. 18-27.

(٨) مطر وهلال ، النظام الاقليمي العربي : دراسة في العلاقات السياسية العربية ، ص ٦٤ ـ ٦٥ .

وقد حدث التغير في الموقف ابتداء من المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفياتي اذ اعلن خروشوف برنامجاً جديداً للحزب جاء فيه انه تكونت في الكرة الارضية منطقة سلام واسعة انضمت اليها عدا البلدان الاشتراكية مجموعة كبيرة من دول غير اشتراكية ، وان ظهور هذه الدول على مسرح السياسة العالمية قد غيّر بصورة ملحوظة ميزان القوى لمصلحة السلام(٩) .

وسادستها : انه بينما احتلت المنطقة العربية مرتبة مرتفعة للغاية في قائمة اولويات الدولتين العظميين ، الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، وبصفة خاصة منذ العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ ، الا ان افريقيا لم تحتل الا مرتبة منخفضة نسبياً في قائمة اولويات الدولتين العظميين ، حتى موقعة الاستقلال في انغولا «١٩٧٥ - ١٩٧٦ » ، بما ارتبط بها من تغيير اساسي في الخريطة السياسية والاستراتيجية لتوازنات القوى في القاهرة . ومن ناحية اخرى ، .فقد احتلت القارة الافريقية مرتبة عالية جداً في قائمة اولويات وحركة القوى الكبرى من الدرجة الثانية ، وبصفة خاصة فرنسا ، والصين ،وانكلترا ، والمانيا الغربية . وقد يفسر ذلك بطبيعة المصالح الاجنبية ودرجة التطور الاقتصادي والاجتماعي في البلدان العربية والافريقية ، فضلاً عن اتجاهات علاقاتها الاقتصادية الدولية ، ومواريث المرحلة الاستعمارية ، كما يمكن ان يفسر ايضاً بأن لكل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة « استراتيجية عالمية » ، وفي داخل اطار هذه الاستراتيجية الكلية تدخل المنطقة العربية كوحدة واحدة متكاملة كما تدخل القارة الافريقية كوحدة واحدة متكاملة ، وقد تكون هناك درجات متفاوتة من الاهتمام بهاتين الوحدتين او ببعض الدول او المنظمات ، او حتى بحركات التحرير ، ولكن الاهتمام بهما على المستوى الكلي ، هو الاساس في حسابات الصراع او الوفاق . اما القوى الاخرى فهي مهتمة ايضاً بالمنطقتين ، ولكن ليس على المستوى نفسه، وانما هي تركز ، في غياب مثل تلك الاستراتيجية العالمية ، على دول ومناطق عربية وافريقية بعينها ، وتكون اكثر فعّالية في تحركاتها ، وما يتحقق لها من مصالح ونفوذ وقدرة على التأثير في بعض المراحل او المستويات او الدول ، مما للاتحاد السوفياتي او الولايات المتحدة .

وتبرز فرنسا ، بصفة خاصة ، في مقدمة تلك الدول ، من حيث اهتمامات السياسة الخارجية واتجاهات المصالح والعلاقات الاقتصادية الدولية ، حيث تحتل علاقاتها بمجموعة الدول الافريقية الناطقة باللغة الفرنسية « الفرانكوفون » اهمية خاصة من هذه النواحي . وتوضح الاحصاءات ان فرنسا تنفق اعلى نسبة من المساعدات الاجنبية بالنسبة الى الدخل القومي ، مقارنة بأيّ دولة في العالم ، وان معظم هذه المساعدات يخصص لدول هذه المجموعة . اما بالنسبة للمنطقة العربية فإنه الى جانب علاقات فرنسا الثقافية والتاريخية وما استتبعته من علاقات سياسية واقتصادية مع دول المغرب العربي ، تأتي فرنسا في مقدمة الدول التي عقدت صفقات تسليح

---

(٩) عن تطور السياسة السوفياتية من هذه الزاوية ، انظر :

David Dallin, *Soviet Foreign Policy after Stalin* (London: Bradford and Dikens, 1962), and R. Kanet, ed., *The Soviet Union and the Developing Nations* (Baltimore, Mad.: Johns Hopkins University Press, 1974).

ضخمة ، بما يرافقها من صفقات اقتصادية متزايدة ، مع مجموعة من البلدان العربية وخاصة العراق والسعودية ومصر(١٠) . كذلك فإن الصين تولي ايضاً اهمية لافريقيا ، ويمكن اكتشاف هذه الاهمية ، بشكل مبدئي ، من برنامج المساعدات المخصص للقارة ـ دول وحركات تحرير ـ والذي يتجاوز ما تخصصه الصين من مساعدات حتى لقارة آسيا(١١) .

ومن المنطقي ان بداية الاختراق العربي « الثوري » لقارة افريقيا ، بقيادة ثورة ٢٣ يوليو في مصر ، وبداية تبلور كتلة العلاقات العربية ـ الافريقية كنظام دولي فرعي في مطلع الستينات ـ على يد القيادات العربية والافريقية مثل : جمال عبدالناصر ؛ سيكوتوري ؛ نكروما ؛ نيريري ـ قد ادت الى استنفار كل هذه القوى ونجم عنها الكثير من ردود الفعل الايجابية والسلبية . خاصة اذا وضع في الاعتبار ان القيادة في داخل هذا النظام الفرعي الجديد كانت للدول الثورية ، باعتبارها الاكثر قدرة على الحركة والتعبير عن اماني الشعوب ، وبالذات مع تزايد عدد هذه الدول مع توالي موجة الاستقلال . وليس ادل على ذلك من اتخاذ قرارات « ثورية » في جميع القضايا الافريقية الخاصة بالاستعمار والاستعمار الجديد والتفرقة العنصرية ، داخل منظمة الوحدة الافريقية . ووصل الامر الى حد اتخاذ قرار بقطع العلاقات الدبلوماسية مع المملكة المتحدة لمسؤوليتها عن اعلان النظام العنصري في روديسيا للاستقلال من جانب واحد وعدم تدخل بريطانيا عسكرياً لمنع ذلك عام ١٩٦٥(١٢) . بالاضافة الى بروز دور هذه المجموعة الجديدة في الامم المتحدة .

وسابعتها : انه مع نهاية عام ١٩٧٣ ومطلع عام ١٩٧٤ بدأت مرحلة جديدة من مراحل الصراع الدولي تجاه المنطقة العربية ـ الافريقية تميزت بسمات خاصة من حيث الادراك والسلوك الاجنبي ، ودرجات الاهتمام الدولي بهذه المنطقة ، كما انتهت الى تغيرات اساسية في توازنات القوى . والمهم ان التطورات التي تتابعت منذ ذلك الحين قد اكدت مدى تبعية التطورات العربية ـ الافريقية للمتغير الاجنبي .

وعلى الرغم من انه ليس من اليسير ولا من المسوّغ ، الاعتداد باحداث عام واحد او عامين لاستقراء مجريات الشؤون الدولية الا ان هذه الفترة المحصورة بين نهاية عام ومطلع عام آخر ، كان

---

(١٠) Lawler, «Conflict Avoidance in Africa,» p. 95.

وانظر ايضاً بخصوص الدور الفرنسي :

Helen Kitchen, ed., *A Handbook of African Affairs* (New York: Praeger, 1974), and H. Schissel, «France, Libya at Odds Over Africa Role,» *Middle East,* no. 62 (December 1979), p. 16.

وانظر بخصوص الدور الاوروبي عموماً : حسين ابو النمل ، « على هامش الحوار العربي الاوروبي : اوروبا الغربية والعرب واسرائيل ،» شؤون فلسطينية ، العدد ٤٨ (آب / اغسطس ١٩٧٥) ، ص ٥٧ ـ ٧٤ .

(١١) انظر فيما يتصل بالنشاط الصيني في افريقيا :

George T. Yu, *China's Africa Policy: A Study of Tanzania* (New York: Praeger, 1975), and Warren Weinstein and Thomas H. Henriksen, eds., *Soviet and Chinese Aid to African Nations* (New York: Praeger, 1975).

(١٢) فايق ، عبد الناصر والثورة الافريقية ، ص ١٦٧ .

لها تأثير حاسم ، بحيث يمكن اعتبارها ـ على اقل تقدير ـ نقطة تحول أساسية ، او يمكن القول ان الاحداث التي شهدتها كانت « المفجر » لسلسلة اخرى لا تزال ممتدة من التطورات والتغيرات في خريطة القوى والتوازنات الدولية . وتكفي هنا الاشارة الى التطورات الآتية :

١ ـ حرب تشرين الاول / اكتوبر عام ١٩٧٣ بما ارتبط بها من مبادرة عسكرية عربية وقيام وحدة قوية في صفوف العرب متخطين بذلك التباين في الانظمة والايديولوجيات السائدة في الوطن العربي من ناحية اولى بالاضافة الى بروز مجموعة البلدان العربية المصدرة للنفط فجأة على المسرح الدولي في شكل قوة اقتصادية ومالية جديدة ذات صفوف موحدة على نحو يتغاير مع الضعف الذي بدا عليه النظام الاقتصادي الدولي من ناحية ثانية وذلك كله في وقت كانت الاقتصاديات الافريقية تعاني فيه بحكم تبعيتها للعواصم الاستعمارية السابقة ، تقلبات ازمة الطاقة التي اجتاحت اوروبا آنئذٍ ، نتيجة لسياسات المقاطعة النفطية ورفع اسعار النفط من ناحية ثالثة . وعندما انتهت الحرب كان التفاعل بين هذه العوامل الثلاثة من جهة ، والمبادرة السياسية التي شرعت فيها الدول الافريقية في اتجاه الاقطار العربية من جهة اخرى ، قد اصبح العنصر الدافع في حركة العلاقات العربية ـ الافريقية(١٣) . وينبغي ان يوضع في الاعتبار هنا ان هذه « الانتصارات » الفجائية ، قد أعقبتها اعادة تقويم للموقف من قبل القوى الدولية الكبرى ، بحيث بدأت عملية رد الفعل على مراحل ابتداء من اجهاض آثار الانتصار العربي في حرب تشرين الاول / اكتوبر وهو ما بلغ ذروته في اتفاقي كامب ديفيد والمعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية ، الى ضرب تضامن الاوبك ، فضلاً عن بث العراقيل في طريق الحوار العربي ـ الافريقي .

٢ ـ سقوط الحكم الدكتاتوري في البرتغال في مطلع عام ١٩٧٤ وما عقبه بصفة خاصة من تصفية الامبراطورية البرتغالية في افريقيا . فحتى عام ١٩٧٤ كانت جمهورية جنوب افريقيا تشكل نظاماً محكماً للغاية لاستمرار سيطرة الاقلية البيضاء ، اذ كانت تشكل « منطقة القلب » بينما تحيط بها مستعمرات روديسيا وانغولا وموزمبيق كحصون خارجية من ناحية ، في الوقت الذي تشكل فيه بوتسوانا وناميبيا وسوازيلاند منطقة « سوداء » عازلة ولكنها في نطاق السيطرة من ناحية اخرى .

ولكن مع استقلال موزمبيق سقط احد الحصون في ايدي « جبهة تحرير موزمبيق » ذات التوجه الماركسي ، وهكذا اصبحت الحدود الشرقية والطويلة لروديسيا ـ آنئذٍ ـ « معرضة » بالمعنى العسكري . كذلك فإن انغولا التي كانت تمثل الحصن الغربي للقلعة البيضاء تحكمها الآن

---

(١٣) بخصوص آثار حرب اكتوبر بشكل عام ، انظر : الندوة الدولية لحرب اكتوبر ، القاهرة ، ٢٧ ـ ٣١ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٥ ، الندوة الدولية لحرب اكتوبر ، القاهرة ، ٢٧ ـ ٣١ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٥ : القطاع السياسي (القاهرة : ادارة المطبوعات والنشر للقوات المسلحة ، ١٩٧٦) . وبخصوص العلاقات العربية ـ الافريقية في هذا السياق ، انظر : محمود خيري عيسى ، مشرف ، العلاقات العربية الافريقية : دراسة تحليلية في ابعادها المختلفة (القاهرة : جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٨) .

« الحركة الشعبية لتحرير انغولا » واصبحت ، على نحو مفاجىء ، مركزاً من مراكز الثورة اليسارية والكفاح المسلح في القارة كلها والتي توجد فوق اراضيها ، بالاضافة الى ذلك ، القوة العسكرية الكوبية والدعم السوفياتي القوي . وفي الواقع فإن موقعة الاستقلال في انغولا تعتبر احد المتغيرات الاصيلة في التطورات المعاصرة التي ستستمر نتائجها في التأثير لفترة ممتدة . واساس ذلك ان هذه الموقعة قد ارتبطت ـ من ناحية اولى ـ بانتصار ساحق للاتحاد السوفياتي ، وهزيمة ساطعة للولايات المتحدة وللغرب وللصين ايضاً . كما انها قد اقترنت ـ من ناحية ثانية ـ بدخول كوبا الى الميدان الافريقي لاول مرة بأيديولوجيتها وتجربتها الخاصة وقواتها المسلحة . واخيراً فقد شهدت دخول جنوب افريقيا بقواتها المسلحة النظامية ، على نحو مفاجىء ، في صراع عسكري سافر ضد احدى دول القارة ، بينما لم تكن داخلة ضمن القارة ، في اي تصور او حساب استراتيجي سابق .

وهكذا مع توالي الاعوام ، صح ما توقعه الكثيرون ، من انتقال محور الاهتمام والصراع الدولي الى المنطقة العربية والى افريقيا ، حيث يوجد النفط وفوائض رؤ وس الاموال ، والكثير من المعادن الحيوية ، فضلاً عن الممرات البحرية الاستراتيجية . ويرجع ذلك الى ان الصراعات العالمية تتركز ، في هذه المرحلة حول طرق المواصلات الاستراتيجية والموارد الاقتصادية الحيوية ، وبالتالي فإن من يمكنه السيطرة على هذه المناطق الغنية ، التي تتحكم ايضاً في طرق الملاحة الدولية ، يمكنه ان يؤ دي دوراً أساسياً في صوغ جانب مهم من التطورات السياسية والاقتصادية في العالم .

ويضاعف من اهمية هذا الاعتبار ، الانسحاب الامريكي من منطقة جنوب شرقي آسيا، بعد نتائج حروب التحرير الوطنية في لاوس وكمبوديا وفيتنام ، فضلاً عن ضرورات سياسة الوفاق وتطبيقاتها في القارة الاوروبية . مع الاخذ في الاعتبار ان امريكا اللاتينية ، رغم كل عوامل الثورة التي تموج بها ، لا تزال قارة مغلقة على النفوذ الامريكي . وقد اتضح ذلك بشكل حاسم في غمار ازمة الصواريخ في كوبا في بداية الستينات ، كما تأكد في سياق ما انتهت اليه تجربة الرئيس السابق سلفادور الليندي في تشيلي مع بداية السبعينات .

ثانياً : صراع المصالح

اصبح من المتفق عليه ان المصلحة القومية لأي دولة ، او مجموعة من الدول ، تعتبر في مقدمة محددات سياستها الخارجية . ومن هذه الناحية يلزم لفهم المنظور الغربي او السوفياتي للعلاقات العربية ـ الافريقية ، ان يعمد الباحث الى رصد وتحليل مجموعة المصالح الجوهرية للدول الغربية وللاتحاد السوفياتي من النواحي الاقتصادية والاستراتيجية والايديولوجية ، في الوطن العربي وافريقيا ، وذات التأثير المهم على توازنات القوى الحالية والمستقبلة بشكل عام .

فمن الناحية المبدئية ، تعتبر المنطقة العربية ـ الافريقية ، احد مسارح الصراع الايديولوجي على المستوى العالمي بين النظام الاشتراكي والنظام الرأسمالي ، حيث تضم هذه « المنطقة »

مجموعة من الدول التي لم تستقر بعد على منهج محدد للتطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي ، وما زالت الغالبية العظمى منها مترددة ، منذ بداية مرحلة الاستقلال السياسي وحتى الآن ، ما بين هذا النظام او ذاك ، فضلاً عما سمي في بعض التجارب بفكرة « الطريق الثالث » . فمع تبلور ملامح « النظام الدولي الجديد » ، الذي اعقب الحرب العالمية الثانية ، على اساس وجود قطبين يستأثران بقمة هذا النظام وهما الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، مع انقسام العالم ، سياسياً وعسكرياً وايديولوجياً الى معسكرين بينهما صراع سياسي حاد ، كان من الطبيعي ان تكون للقوى العظمى القائدة في كل من المعسكرين استراتيجية كلية تشمل مختلف مناطق العالم ، وهكذا كان من الطبيعي ان تصبح المنطقة العربية والافريقية من ميادين الصراع بين المعسكرين . ولقد ضاعف من حدة الصراع ، فيها وعليها ، بجانب الامكانيات والقدرات الذاتية المتوافرة بها ، ان هذه المنطقة تقع في نطاق الامن المباشر بالنسبة للاتحاد السوفياتي ـ (بالمعنى الاستراتيجي) ، واوروبا الغربية ـ (بالمعنى الاقتصادي) وخاصة من ناحيتي الساحل الشرقي والساحل الشمالي .

يلاحظ ، من الناحية الاستراتيجية ، ان المنطقة العربية ـ الافريقية تحتل موقعاً حساساً ، فهي تطل من جهة الشرق على المحيط الهندي والبحر الاحمر ، وتساحل شواطئها الشمالية كلها البحر الابيض المتوسط ، كما تقع حدودها الغربية على المحيط الاطلنطي ، ومن الجنوب تشرف على نقطة التقاء المحيطين الكبيرين ، الهندي والاطلنطي ، وهي مضيق جبل طارق ومضيق باب المندب ومضيق هرمز . وبهذا « الموقع » يصبح للمنطقة العربية ـ الافريقية دور استراتيجي مهم في اي صراع دولي مرتقب . وعلى سبيل المثال ، بعد مجيء ادارة الرئيس كارتر الى السلطة ، اعدت دراسة اساسية عن السياسة الخارجية والامن القومي للولايات المتحدة الامريكية لكي ترسم مهمات الادارة الجديدة في ميدان السياسة الخارجية للمرحلة المقبلة . وقد جاء في هذه الدراسة ان « الاحتفاظ بالشرق الاوسط والبحر الابيض المتوسط كمنطقة يمكن ان تنتشر فيها القوى الامريكية انتشاراً فعالاً ، يعتبر احدى اهم القضايا الاستراتيجية الماثلة امام صانعي سياسة الولايات المتحدة الامريكية »[(١٤)] .

ولقد حدد وليام كوانت مغزى ذلك ، في ادراك « بعض الشخصيات الامريكية الرسمية » ، بأنه يعني « ان الشرق الاوسط بات مسرحاً حاسماً للتنافس الامريكي ـ السوفياتي وان تحقيق الاستقرار العالمي في العلاقات مع الاتحاد السوفياتي يفرض على الولايات المتحدة مقاومة موسكو في زيادة نفوذها في الشرق الاوسط ، وهو ما يستوجب وجود الولايات المتحدة القوي في هذه المنطقة بغض النظر تقريباً عن مصالحها الخاصة فيها »[(١٥)] .

لقد شهد النصف الثاني من السبعينات ، كما تقدم ، تعاظم اهمية المنطقة العربية الافريقية

---

(١٤) «Foreign Policy and U.S. National Security,» In : Witson, ed. , *Major Postelection Issues* (New York: 1976), p. 76.

(١٥) William Baur Quandt, «The Middle East Conflict in U.S. Strategy, 1970-1971,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 1, no. 1 (1971), p. 39.

في سلم اولويات المصالح الخارجية والمصالح العسكرية ـ السياسية للولايات المتحدة . ولهذا التعاظم ارتباط وثيق بموقف نموذجي لادراك القيادات السياسية الامريكية لمسألة عوامل استقرار الوضع الدولي وعوامل اضطرابه . وينسب الى المجموعة الاولى ، بصفة عامة ، كل ما يساعد على تعزيز النفوذ الامريكي ، من نحو « طرد السوفيات» واستمرار ضخ النفط الى الغرب وتثبيت اسعاره ، وبناء « السلام » مع اسرائيل ، وتدعيم الدول المحافظة . بينما ينسب الى المجموعة الثانية ، اي فئة الظواهر والعمليات « الهدامة » والتي تبث الاضطراب وتعمل على زعزعة الاستقرار ، كل ما لا يساعد على ذلك او كل ما لا يخدم مصالح الولايات المتحدة في المستقبل . واستناداً الى هذا الادراك وصف قادة الولايات المتحدة حرب تشرين الاول / اكتوبر عام ١٩٧٣ بجوانبها السياسية والاقتصادية ، واصرار « الاوبيك » على تصحيح الاختلال الحاد المرتبط بأسعار النفط ونسب التبادل الدولي بشكل عام ، ورفض التسوية مع اسرائيل على غرار اتفاقي كامب ديفيد ، فضلاً عن انتصار الثورات في انغولا وموزمبيق واثيوبيا ، بأنها كلها عوامل اضطراب[١٦] .

وحيث يقف الاتحاد السوفياتي ، بمعنى او بآخر ، وبدرجات متفاوتة من الوضوح والقوة ، وراء غالبية « عوامل الاضطراب » هذه ، فقد اصبح « طرد الاتحاد السوفياتي » منذ ذلك الحين يحتل بثبات احد المراكز الرئيسية في سلم اهداف السياسة الخارجية الامريكية تجاه هذه المنطقة ، وفي هذا المعنى اشار وليام كوانت قائلاً : « بغض النظر عن كيفية تحديد خبراء السياسة الخارجية لعلاقات الولايات المتحدة بالشرق الاوسط ، لا شك في ان ثقل الوجود السوفياتي في هذه المنطقة يضغط بشدة على تخطيط الولايات المتحدة الاستراتيجي »[١٧] .

ويمكن القول ان هذا العامل الضاغط نفسه ـ اي الوجود السوفياتي ـ هو الذي يفسر مراحل صعود الاهتمام الامريكي بافريقيا . وتكفي هنا الاشارة ـ على سبيل المثال ـ الى الوثيقة التي كانت سرية والخاصة بالسياسة الامريكية في افريقيا ، والتي يشار اليها باسم مذكرة الدراسة رقم ٣٩ للامن القومي وهي اهم وثيقة تحدد الخطوط العامة والاهداف الرئيسية لسياسة الولايات المتحدة في افريقيا بصفة عامة وفي منطقة افريقيا الجنوبية بصفة خاصة . وقد اكدت مصادر كثيرة ، غربية وافريقية ، ان كيسنجر هو الذي قام باعداد هذه الوثيقة عام ١٩٦٩ عندما كان مستشاراً للأمن القومي للرئيس نيكسون . وقد شارك في اعدادها خبراء وزارة الخارجية ووزارة الدفاع ووكالة المخابرات المركزية ، وعدد من الخبراء الامريكيين المتخصصين في القضايا الافريقية[١٨] وللتذكرة

---

(١٦) انظر: يفغني بريماكوف ، الولايات المتحدة والنزاع العربي الاسرائيلي ، ترجمة علي هورو ، ط ٢ (بيروت : دار الفارابي ، ١٩٨٠) ، ص ١٠ ـ ٢٥ .

(١٧) Quandt, «The Middle East Conflict in U.S. Strategy, 1970-1971,» p. 39.

(١٨) انظر تفصيلات هذه المذكرة في :

B. Cohen and M. El-Khauas, *The Kissinger Study on Southern Africa*, National security study memorandum, 39 (New York: Spokesman Books, 1975).

وانظر ايضاً : B. Palmer, «U.S. Security Interests in Africa, South of the Sahara,» *American Enterprise Institute Defence Review*, vol. 2, no. 6 (1978).

فقد تقدم روجرز بمشروع في العام نفسه لتسوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي .

وقد تبنى كيسنجر صراحة ، من بين خمسة اختيارات تضمنتها الوثيقة ، الاختيار الثاني ، ودفع به الى قنوات التنفيذ الفعلي في وزارة الخارجية وفي البيت الابيض ، ولا يزال هذا الاختيار قائماً يؤدي دوره ووظيفته في السياسة الخارجية الامريكية . ويدعو هذا الاختيار الحكومة الامريكية الى « ارتباط اوسع مع الدول السوداء والبيضاء على السواء . بهدف التأثير على الدول البيضاء لتتجه نحو الاعتدال ، وتثبيط الاتجاه الى العنف الذي تؤيده الدول السوداء » . واساس ذلك ، في منطق كيسنجر ، وكما اعلن صراحة ، ان البيض قد وجدوا في افريقيا ليبقوا ، وان الطريقة الوحيدة لحدوث تغيير بناء لا يمكن ان تتم الا من خلالهم . ولا امل بالتالي في ان يستطيع السود كسب حقوقهم السياسية عن طريق العنف ، الذي يمكن ان يؤدي الى الفوضى ، وزيادة الفرص امام الشيوعية . ومن المهم هنا ان يوضع في الاعتبار ان « مفهوم العنف » ، في التقاليد الامريكية ، ينصرف الى الثورة ، والكفاح المسلح ، والسعي من اجل حق تقرير المصير . . . الخ .

غير ان الحكومة الامريكية لم تسع آنئذٍ الى انتهاج هذه السياسة تجاه جنوب افريقيا وروديسيا ، حتى وقع الانقلاب العسكري في البرتغال عام ١٩٧٤ ، وهو ما انعكس في الميدان الافريقي على نتيجتين مهمتين : اولاهما ، انهيار المنطقة العازلة بين جنوب افريقيا وحركات التحرر الوطني باستقلال غينيا بيساو وموزمبيق ، وانغولا ، التي تبنت في الوقت نفسه ايديولوجية ماركسية ، وثانيتهما ، الانتصار الانغولي ـ السوفياتي ـ الكوبي على الولايات المتحدة والصين وجنوب افريقيا .

ومن هنا بدأ خط التصاعد في الاهتمام الامريكي بافريقيا ، حتى مجيء الرئيس ريغان . وفي اطار المبدأ الاستراتيجي الذي يلتزم به ـ وهو « التصدي لخطر التوسع السوفياتي والشيوعي اينما كان » ـ كانت القارة الافريقية احد الميادين الاساسية للمواجهة .

لماذا؟ يجيب على ذلك ريتشارد بايبس ، وهو اليوم الرجل الثاني في مجلس الامن القومي الامريكي ، مما يسمح له اكثر من غيره بالتأثير المباشر على صنع القرار الامريكي . ونظراً لانه من المتخصصين في الشؤون السوفياتية ، في الوقت الذي تميل فيه الادارة الامريكية الحالية الى معالجة قضايا العالم من خلال معيار شبه وحيد ، هو العلاقة الامريكية ـ السوفياتية ، يمكن تصور مدى تأثيره على مجمل قضايا السياسة الخارجية ومنها المسائل العربية والافريقية . وفي اجابته عرض بايبس تصوره للهدف الاساسي الذي يجب على الولايات المتحدة ان تسعى اليه : « ان الهدف النهائي للاستراتيجية الغربية المضادة يجب ان يكون ارغام الاتحاد السوفياتي على التوجه نحو الداخل ، من التوسع الى الاصلاح . موقف واضح من التوسع الخارجي هو وحده القادر على دفع السوفيات نحو مزيد من الاهتمام بمواطنيهم . فمن المعروف في التاريخ الروسي الحديث انه حينما تلاقي القيادة هزائم في الخارج تصبح عرضة لضغوط داخلية نحو مزيد من الحريات وعلينا مساعدة سكان الاتحاد السوفياتي على جعل حكومة بلدهم تخضع لرقابتهم »[(١٩)] . يعني

(١٩) Richard Edgar Pipes, «Soviet Global Strategy,» *Commentary*, vol. 69, no. 4 (April 1980), pp. 31-39.

ذلك ، عملياً ، ان امثال بايبس يبحثون بجد ونشاط عن اماكن في العالم يمكنهم فيها الحاق هزيمة او عدة هزائم بالاتحاد السوفياتي . هذا ما يقول به الرجل الثاني في مجلس الامن القومي الامريكي . وبقي تصور الاماكن المرشحة لمعارك كهذه : بولندا ؟ افغانستان ؟ كوبا ؟ ام المنطقة العربية وافريقيا ؟

وفضلاً عما تقدم تتضح اهمية المنطقة العربية ـ الافريقية ايضاً اذا وضع في الاعتبار ان الجدال الذي دار داخل مستويات الادارة الامريكية واجهزة الامن القومي الامريكية فضلاً عن الجهات المعنية عموماً بصوغ ودراسة مفاهيم الامن في الولايات المتحدة بين الاستراتيجية النووية واستراتيجية الاحلاف ، قد انتهى الى ترجيح كفة الاستراتيجية الاخيرة[٢٠] . وليس أدل على ذلك من العودة الى بعض مفاهيم ورموز الاستعمار التقليدي والحرب الباردة ومن ذلك القواعد العسكرية والتسهيلات البحرية العسكرية وتخزين المواد العسكرية فضلاً عن طرح فكرة الاجماع والتعاون الاستراتيجي للممارسة وخاصة ان مجيء الرئيس ريغان قد حمل معه رفع شعارات صليبية تذكر بحملات الخمسينات ضد الاتحاد السوفياتي ، حتى لقد ذهب احد الباحثين الامريكيين الى ان السبب الرئيسي لغياب سياسة امريكية متكاملة تجاه « الشرق الاوسط » ـ وكان ذلك قبل اعلان مبادرة ريغان ـ « هذه النزعة الايديولوجية المبسطة لدى حكام واشنطن الجدد ، فيما انهم يركزون اهتمامهم وجهودهم على الصراع ضد الاتحاد السوفياتي ، فهم يميلون الى جهل وتجاهل التطورات والصراعات الاقليمية ولا يعيرونها اهتمامهم الا عندما ، وبقدر ما ، تمس الصراع بين العملاقين»[٢١] .

ويبدو ان هذه النقطة ذاتها تعتبر مفتاحاً مهماً لفهم التوجه السوفياتي تجاه هذه المنطقة ، اذ بدأ يتضح اكثر فأكثر ان الاتحاد السوفياتي لا يعطي اهمية فعلية لخصوصية المنطقة ، بل انه يتعامل معها أساساً من ضمن مسار علاقته بالغرب . ومعنى ذلك ان المصالح السوفياتية لم تتخذ قط طبيعة اقليمية خالصة ، بل كان السلوك السوفياتي باستمرار ، مرتبطاً بشكل وثيق باهداف ومصالح السوفيات على المستوى الشامل . « فمنذ الستينات ، مع تطور البحرية السوفياتية ، اصبحت مصلحة السوفيات المحورية في الشرق الاوسط في تأمين قواعد بحرية وجوية لتقديم تسهيلات دعم وغطاء جوي للاسطول السوفياتي في البحر المتوسط »[٢٢] . ويبدو ان هذه الفكرة المحورية تغيب بشكل عام عن بعض الكتابات العربية حول الوجود السوفياتي كقوة نووية من الدرجة الاولى ، ويفرطون اجمالاً في اهتمامهم بالنواحي الايديولوجية او بالمسائل السياسية الشديدة القرب من اهتمامهم (مثل قضية الكيان الفلسطيني ، العلاقات مع اسرائيل ، الموقف من الاحزاب الشيوعية العربية ، ومن القومية العربية) ، بينما من المهم للغاية تذكر هذا المستوى من التحليل . فمن الواضح انه منذ

---

(٢٠) Robert W. Komer, «Military and Political Policy: Maritime Strategy vs. Coalition Defense,» *foreign Affairs*, vol. 60, no. 5 (Summer 1982), pp. 1124-1144.

(٢١) Malcolm H. Kerr, *America's Middle East Policy: Kissinger, Carter and the Future,* IPS papers, 14 (Beirut: Institute for Palestine Studies, 1980), pp. 10-11.

(٢٢) Yaacov Ro'i, ed., *The Limits to Power: Soviet Policy in the Middle East* (London: Croom Helm; New York: St. Martin's, 1979), p. 331.

« مطلع الستينات ، مع وصول غواصات بولايين الامريكية الى المنطقة ، ومع تطور البحرية السوفياتية ، اصبح الاهتمام السوفياتي الاساسي في المنطقة اهتماماً استراتيجياً مرتبطاً بـاعتبارات ميـزان القوى الشـامل السـوفياتي - الامريكي »(٢٣) .

ويمكن القول ان الاستراتيجية التي يعتمدها الاتحاد السوفياتي في تحركاتـه داخـل المنـطقة العربية - الافريقية مبنية على معادلة معينة تبلورت خلال مرحلة خروشوف كأساس لتوسيع النفوذ والوجود السوفياتي حول البحر الابيض المتوسط . وتتألف هذه المعادلة من ثلاثة عناصر : اولها ، امداد دول المنطقة بصفقات من السلاح السوفياتي - باعتباره اهم ادوات الدبلوماسية السوفياتية - لكسر تبعية هذه الدول للغرب ، وخلق نمط جديد من انماط التبعية ، وثانيها ، بناء شبكـة من العلاقات السياسية والاقتصادية مع هذه الدول على اساس من المصالح المتبادلة لكل طـرف ، **وثالثها** ، اشاعة تضامن ايديولوجي غامض او عام مبني على اساس العداء للاستعمار والامبريالية والصهيونية ، فضلاً عن الالتقاء حول افكار التغيير الثوري و« الاشتراكية »(٢٤) .

وبالاضافة الى هذه الاعتبارات المبدئيـة والاستراتيجيـة التي تؤدي دوراً مهماً في صيـاغة التوجهات الغربية السوفياتية تجاه العلاقات العربية - الافريقية ، ينبغي الاشارة الى طائفة المصالح المادية الجوهرية في هذه المنطقة .

ومن هذه الناحية ، بات من المقرر ان المنطقة العربية - الافريقيـة هي مستودع مصـالح اقتصادية ضخمة ، اذ ترقـد في باطن هـذه المنطقـة مجموعـة مهمة وهـائلة من الموارد والمعـادن الاستراتيجية ، كـما ان فيها الكثـير من المواد الخـام ومصادر الـطاقة ، بـالاضافـة الى مجموعـة الاستثمارات الاقتصادية والرأسمالية واسعة النطاق ، والتي تدر فوائد وارباحاً طائلة . ومن هذه الناحية ، يمكن تحديد حجم المصالح المادية الملموسة ، وسياسات الدول الاجنبية المتصارعة من اجل تحقيق هذه المصالح ، ذلك انه طالما تستمد تلك السياسات دوافعها من المصالح نفسها فقد كان من الطبيعي ان تعتبر هذه المنطقة ميدان صراع حتمي بين اصحاب المصالح الدولية هذه .

واذا كانت الاحصاءات والارقام الخاصة بثبت هذه المصالح قد جرى عرضها في مناسبات اخرى كثيرة ، فإن من المهم هنا الاشارة الى دلالة هذه الاحصاءات والارقام التي تعيد مقولة ان « الراية تتبع التجارة » ، او ان « السياسة التجارية هي سياسة خارجية » في الوقت نفسه(٢٥) .

---

(٢٣) Ibid, p. 7.

(٢٤) Ronald Bruce St. John, «The Soviet Penetration of Libya,» *The World Today*, vol. 38, no. 4 (April 1982), p. 136.

(٢٥) انظر في هذا المعنى الدراسة التي اثارت جدلاً عند نشرها والتي يتضح مغزاها من عنوانها :
R. Kooper, «Trade Policy Is Foreign Policy,» *Foreign Policy*, no. 9 (Winter 1972), pp. 18-36.

وانظر ايضاً الدراسة المهمة التي تنطلق من مقولات الدراسة السابقة في ضوء المتغيرات الجديدة :
R. Kudrle and D. Bobrow, «U.S. Policy toward Foreign Direct Investment,» *World Politics*, vol. 34, no. 1 (October 1981), pp. 353-379.

وتوضح هذه المقولة من التطبيق ، ان الدول الرأسمالية الغربية ، تركز جهودها مجتمعة ، في محاولة استبقاء الدول الافريقية ، وهو نفس ما تحاوله بالنسبة للبلدان العربية ، في فلك نمط الانتاج الرأسمالي ، بالاضافة الى انها تحاول ان تبقي تلك البلدان ، تحت سيطرة احدى الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة ، وان كان هناك حماس للتنافس فيها بينها ، حول ايّ دولة تكون لها السيطرة . وعلى ذلك فهي تستهدف من سياستها العربية ـ الافريقية ، استمرار تدفق موارد البلدان العربية والافريقية الى العالم الرأسمالي المتقدم ، واستنزاف مصادر ثرواتها وامكانياتها ، لتغذية المزيد من تقدم ذلك العالم . ولذلك فهي تركز على تدعيم ظاهرة التبعية الاقتصادية المتخلفة عن مواريث المرحلة الاستعمارية ، مع ابتكار ادوات واشكال جديدة لهذه الظاهرة ، مثل الشركات متعددة الجنسيات ، ونظام المشاركة ، بل احياناً التأميم . والمسألة بطبيعة الحال ليست جدلاً حول الصياغات والادوات ، ولكنها تعكس المحاولات الدائبة لتجهيل وتجميل السياسة الاستعمارية ، واضعاف يقظة الحركات الوطنية ، واتجاهات الاستقلال الاقتصادي والتقدم الاجتماعي ، تجاه الخطر المتزايد الذي يمثله هذا الاستعمار الجديد .

وبالاضافة الى ما تقدم ، تسعى الدول الغربية الكبرى بجانب ضمان مناطق النفوذ السابقة في دائرة المعسكر الغربي ، الى تأمين البلدان العربية ـ الافريقية ضد ما تسميه الدوائر الغربية بـ«الخطر الشيوعي» . ولذلك تشهد السبعينات ، تصوراً جديداً للعلاقة مع البلدان العربية والافريقية ، يحاول ان يتجنب اشكال التدخل السافر والسلوك الاستعماري التقليدي الذي مارسته الدول الغربية الكبرى ، تجاه حركات التحرر الوطني في دول متعددة عربية وافريقية طوال الستينات واوائل السبعينات وبخاصة ان هذا المنهاج قد رتب كرد فعل مباشر له ، موجة من التيارات القومية المعادية للغرب في ارجاء كثيرة من المنطقة العربية الافريقية ، وبخاصة ان هذه التيارات القومية قد عمدت الى توسيع وتوثيق علاقاتها مع الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية ، كما تبنت على مستويات مختلفة فكرة التحول الاشتراكي . ولعل من ابرز الامثلة التي توضح هذا الاتجاه الغربي الجديد ، هو علاقة فرنسا بالكونغو برازافيل وعلاقة شركة نفط الخليج « الامريكية » بأنغولا .

وبطبيعة الحال لا يخلو الامر طبقاً لمجريات التطور في هذه المنطقة من العودة الى التهديد حتى بالتدخل العسكري[٢٦] ، او العودة الى بعض رموز وادوات الاستعمار التقليدي كما سبقت الاشارة .

---

(٢٦) يمكن هنا الاشارة الى دراسة روبرت تاكر ، وهو من اقرب المستشارين الى الرئيس ريغان ، وكان قد دعا مثلاً في مقال شهير في مطلع عام ١٩٧٥ الى التدخل العسكري في الخليج للرد على اوبك وعلى العرب معاً . انظر :

Robert W. Tucker, «Oil: The Issue of American Intervention,» *Commentary,* vol. 59, no. 1 (January 1975).

ومن المعروف ايضاً ان التهديد بالتدخل العسكري ، ازاء سياسة حظر النفط العربية ، كان قد تردد بتعبيرات مختلفة من قبل ادارة الرئيس نيكسون وخاصة على لسان كيسنجر ووزير الدفاع شليسنغر . انظر في ذلك :

Marwan R. Buheiry, *U.S. Threats of Intervention against Arab Oil, 1973-1979,* IPS papers, 4 (Beirut: Institute for Palestine Studies, 1980).

اما تحديد مجموعة مصالح الاتحاد السوفياتي في المنطقة العربية ـ الافريقية ، فهـو يقتضي التمهيد بعدد من الملاحظات :

اولاها: ان الاتحاد السوفياتي يسعى ، مثل غيره من دول العالم ، نحو تحقيق المصالح القومية وصيانة الامن القومي للدولة السوفياتية . ويلجأ الاتحاد السوفياتي في سبيل ذلك ، الى استخدام الادوات نفسها وسلوك الطرق نفسها التي تواضعت عليها مجموعة الدول اجمالاً ، كأساس للتعامل الدولي في مرحلة معينة ، وان اختلف « الاطار الايديولوجي » في هذا السياق . ومعنى ذلك ان السلوك الدولي السوفياتي توجهه مؤشرات مشتركة من « المصـالح » و« المبـادىء » ، بدرجـات مختلفة من التوازن والاختلال بين هاتين المجموعتين من المؤشرات .

ثانيتها: ان الدور السوفياتي يدخل في حساباته انه يواجه قوتين اساسيتـين على المستـوى العالمي للصراع : فهو يتحرك ضد الدول الرأسمالية الغربية وعلى رأسهـا الولايـات المتحدة الامريكية ، من ناحية ، كما انه يتحرك ضد الصين من ناحية اخرى . وفي الناحية الاولى تتضح اهمية المكون الايديولوجي والاستراتيجي ، اما في الناحية الثانية فقد تبدو المصلحة القومية اكثر وضوحاً . وتمثل الصين بالذات مأزقاً حقيقياً للاتحاد السوفياتي على المستويات الاقليمية لأنها يمكن ان تقدم « بديلاً فورياً » لمشكلات التسليح السوفياتي بالذات بالنسبة للبلدان التي اعتمدت في تسليحها طويلاً على الاتحاد السوفياتي[(٢٧)] .

ثالثتها: ان هناك مجموعة من المتغيرات البارزة في المنطقة العربية ـ الافريقيـة ، هي التي تعطي للخطط او الاستراتيجية العامة صبغة خاصة او مميزة ، في عملية اتخاذ القرارات المرتبطة بهذه المنطقة ، ويمكن هنا الاشارة بصفة خاصة الى المتغيرات التالية :

١ ـ **النفط** ، حيث يوجد في هذه المنطقة المصادر النفطية الاساسية لدول المعسكر الغربي ولذلك فإن وجود الاتحاد السوفياتي بالقرب من هذه المصادر ، يمثل استنزافاً استراتيجياً للمجهود الغربي .

٢ ـ **الممرات الاستراتيجية** ، وهي تمثل عصب الحياة بالنسبة للنشاط الاقتصـادي الغربي ، حيث تمر منها ، الى الغرب ، مجموعات الموارد الاقتصادية والاستراتيجية ، وفي مقدمتها النفط ، وحيث تمر منها ، الى الشرق ، مجموعات المنتجات الصناعية والعسكرية الغربية .

٣ ـ **اتجاهات التحرر الوطني** ، التي تعني في جوهرها اتجاه مجموعات من دول المنطقة الى التحرر الاقتصادي والاجتماعي ، وهو ما يعني بصفة اساسية محاولة تفكيك روابط التبعية التقليدية للدول

---

(٢٧) انظر بخصوص النشاط والصراع الصيني ـ السوفياتي في المنطقة :
Weinstein and Henriksen, eds., *Soviet and Chinese Aid to African Nations;* C. Stevens, *The Soviet Union and Black Africa* (London: Macmillan, 1976); D. Morison, «The Soviet Union's Year in Africa,» in: Colin Legum, ed., *Africa Contemporary Record, 1974-1975,* vol. 7 (London: Holmes and Meier, 1975), pp. 80-90; Kanet, ed., *The Soviet Union and the Developing Nations,* and E. Robin, *Soviet Foreign Policy, 1962-1973: The Paradox of Super Powers* (London: Oxford University Press, 1975).

الرأسمالية الغربية وتغيير الاساس الراهن للعلاقات الاقتصادية الدولية من جهة خاصة وقد اقترن ذلك باتجاه بعض هذه الدول الى تبني الحلول الاشتراكية لمشكلات التخلف والتبعية من جهة اخرى .

٤ ـ الاسلام ، فمن الملاحظ ان المنطقة العربية المتاخمة لحدود الاتحاد السوفياتي تعتبر منطقة اسلامية اساساً ، كما انها تعيش في هذه الآونة مرحلة جديدة من « الاحياء الاسلامي » بلغ مرتبة « الثورة الاسلامية » في ايران على الحدود السوفياتية مباشرة . وينظر القادة السوفيات الى الاسلام بشكل عام ، على انه قوة سياسية ودولية حالية معادية للاتحاد السوفياتي وللتيار الاشتراكي ، سواء على المستوى الايديولوجي او على مستوى السلوك الدولي من نحو تغذية الدول الغربية للنزعة الاسلامية كأساس لمواجهة الاتحاد السوفياتي ، او من اتجاه بعض البلدان العربية المحافظة الى تدعيم علاقاتها بالدول الافريقية الاسلامية على اساس تقليص علاقاتها بالاتحاد السوفياتي. ومن ناحية اخرى ، ربما ينظر الاتحاد السوفياتي الى الاسلام على انه قوة سياسية معارضة محتملة في داخل الاتحاد نفسه ، وخاصة اذا ما فرضت عليه درجة معينة من درجات « الانفتاح السياسي » الداخلي ، او نوع من انواع « الانكفاء الى الداخل » وهو ما تسعى ادارة الرئيس ريغان الى تحقيقه بشكل عام(٢٨) .

أن هذه المتغيرات الاربعة ، بجوانبها السياسية والاقتصادية والاستراتيجية ، تتحكم الى حد بعيد في التوجهات السوفياتية تجاه العلاقات العربية ـ الافريقية . ومع ذلك ينبغي مناقشة الادراك والسلوك السوفياتيين تجاه هذه العلاقات ، في ضوء الصراع السوفياتي ـ الغربي على المستوى العالمي .

وفي ضوء هذا الصراع يجب ادراج اهداف الاتحاد السوفياتي ، في اطار الاهداف العريضة لسياسته الخارجية ، كما ينبغي عرضها من منظور الطبيعة العالمية الاستراتيجية . وهنا يمكن القول ان السياسة الخارجية للاتحاد السوفياتي تسعى الى تحقيق هدف اساسي ، يتمثل في اكراه المعسكر الغربي ـ الدول الغربية واليابان ـ على توجيه جزء متزايد من مواردها القومية لمواجهة « صراعها التاريخي » مع الاتحاد السوفياتي والمعسكر الاشتراكي فضلاً عن زيادة احساسها بالخطر تجاه القوة العسكرية السوفياتية المتصاعدة(٢٩) . وفي هذا السياق يلاحظ ان الاتحاد السوفياتي يتبع ما يمكن

---

(٢٨) كما تعبر عن ذلك توجهات ريتشارد بايبس ، الرجل الثاني في مجلس الامن القومي الاميركي ، السابق الاشارة اليها ، انظر : Pipes, «Soviet Global Strategy,» .

(٢٩) انظر على سبيل المثال كتعبير عن الاستجابة الاميركية لهذا التوجه السوفياتي ، المقالات العديدة التي تضمنتها مجلة « كومنتري » اليهودية الاميركية ، وخاصة مقالات رئيس تحريرها نورمان بودورتز ، الذي يعتبر من اكثر المثقفين نفوذاً في ظل الادارة الاميركية الحالية . انظر مثلاً :

Norman Podhoretz: «The Present Danger,» *Commentary*, vol. 69, no. 3 (March 1980), pp. 27-40; «The New American Majority,» *Commentary*, vol. 71, no. 1 (January 1981), pp. 19-28, and «The Future Danger,» *Commentary*, vol. 71, no. 4 (April 1981), pp. 29-47.

انظر ايضاً : Pipes, «Soviet Global Strategy,»; Tucker, «Oil: The Issue of American Intervention,» and Paul H. Nitze, «Strategy in the Decade of the 1980's,» *Foreign Affairs*, vol. 59, no. 1 (Fall 1980), pp. 82-101.

تسميته باصطلاح استراتيجية الحرمان في المنطقة العربية ـ الافريقية . ان اهدافه وبالتالي استراتيجيته ـ وهي ذات طبيعة سلبية ـ تسعى لأن تكون في وضع يمكنها من « حرمان » الطرف الاساسي في « الصراع التاريخي » ، ضده ، اي المعسكر الغربي ، من الحصول على الموارد الاقتصادية الحيوية في تلك المنطقة ، او الوصول بحرية الى الممرات البحرية الاستراتيجية المحيطة بها .

ويمكن القول ان الاتحاد السوفياتي كانت امامه تجربة حظر النفط عن الغرب ودور « الاوبك » في عامي ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤ ، والتي خلص منها الى تدعيم اعتقاده في اعتماد العالم الرأسمالي بشكل عميق على المواد الخام لدول العالم الثالث عامة . وعلى سبيل المثال فقد اشارت « البرافدا » في نيسان / ابريل ١٩٧٥ الى « ان ازمة الطاقة والمواد الخام التي اثرت في العالم الرأسمالي في النصف الاول من السبعينات ، قد ادت الى تعميق دور المواد الخام في الاقتصاد العالمي بشكل حاد ، والى صبغ تلك المواد بصبغة سياسية دولية خطيرة ، ليست لها سابقة مماثلة » .

ولا شك ان هناك دافعاً اقتصادياً ايضاً في تقويم السلوك السوفياتي في المنطقة ، ولكن دوافع هذا السلوك الاساسية تبقى ذات طابع « سياسي » ، لأن الاتحاد السوفياتي يمكنه ـ اما بالسيطرة على الموارد الاساسية للاقتصاد الرأسمالي الغربي واما بجعل المعسكر الغربي يدفع « تكاليف » متصاعدة ، بالمعنى الشامل للكلمة ، للحصول على هذه الموارد ـ ان يقوض من دعائم قوة واستقرار المعسكر الغربي، ويسهم بالتالي في تعميق « ازمة الرأسمالية العالمية » بالمعنى التاريخي للمواجهة السوفياتية ـ الغربية .

هذه هي شبكة مصالح القوى الكبرى في المنطقة العربية والافريقية، ومن الواضح انها من الضخامة والتعقيد بحيث يمكن القول انها تثير تناقضات عديدة على طرق تحقيقها ، وتحديد القوى ، لم يمنع من بروز ما يمكن تسميته بالتناقضات الثانوية، التي ارتفعت في بعض الحالات الى مرتبة التناقضات الرئيسية ، والتي تؤثر بغير شك على امكانيات ومراحل حل التناقض الرئيسي .

ثالثاً : الوسائل والسياسات

من المهم ان نلاحظ بداية ان المنطقة العربية ـ الافريقية في مستوى التعامل الدولي يمكن ان ينظر اليها من منطلقين مختلفين : فهي « موضوع » للتعامل من جهة ، وهي «طرف» للتعامل من جهة اخرى . فهي ـ اولاً ـ موضوع للتعامل ، بمعنى انها تمثل « مستودعاً من المصالح » المادية والاستراتيجية لا بد من ان تتجه اليه انظار الدول الكبرى . وهي ـ ثانياً ـ طرف للتعامل ، بمعنى ان الارادة العربية ومنذ مجيء جمال عبدالناصر الى المنطقة ، وبصفة خاصة بعد تأميم قناة السويس ونتائج العدوان الثلاثي ، اصبحت قادرة على ان تؤثر في التعامل الدولي ، ولو على المستويات الاقليمية ، وتأتي الدائرة الافريقية في مقدمة هذه المستويات . وعقب حرب تشرين

الاول / اكتوبر ارتفعت هذه الارادة العربية لتصير قادرة على ان تؤثر ايضاً في النطاق الدولي ولو بقسط معين .

ولذلك فإن فهم وتقويم سياسات القوى الكبرى تجاه العلاقات العربية ـ الافريقية ، ينبغي ان يضع في اعتباره ان هذه السياسات كانت « فعلاً ورد فعل » تجاه المراحل المختلفة لتطور تلك العلاقات . ومن هذه الناحية ، تمكن الاشارة اجمالاً الى مراحل ازدهار حركة التحرر الوطني العربية والافريقية من جهة ، ومراحل انكسار هذه الحركة وظروف كل منها ، من جهة اخرى . . وهو ما يقتضي دراسة :[٣٠]

ـ الظروف التي تصاعدت فيها العلاقات العربية ـ الافريقية ، مع مطلع الخمسينات وحتى منتصف الستينات على الاقل ، وهي ظروف المد التحرري نفسه على المستوى العالمي وعلى المستوى العربي ـ الافريقي .

ـ صيغة هذه العلاقات في فترة انحسار حركة التحرر الوطني بعد ما تعرضت له من انتكاسات وبصفة خاصة منذ عامي ١٩٦٦ ـ ١٩٦٧ .

ـ محاولات احتواء حركة التحرر العربية والافريقية في السبعينات والثمانينات نتيجة فرز النكسة العربية ، في الوقت الذي نجح فيه طريق الكفاح المسلح في آسيا وافريقيا ، وامتدت آفاق الكفاح الفلسطيني الى تلاحم واضح مع القوى الوطنية للثورة العربية .

لقد جاءت الثورة المصرية لتكون البداية لهذا التحول العظيم وقوته الدافعة ـ في مطلع الخمسينات ـ بعد ان، استطاع عبدالناصر ان يحرر الارادة المصرية بعيداً عن اي سيطرة اجنبية ، ويجعل من ارض مصر قاعدة للثورة الافريقية ، كما اصبحت من قبل قاعدة للثورة العربية . وهكذا شكل التزام مصر بقضايا التحرر العربي والافريقي قوة اضافية في مقاومة الاستعمار في جميع اجزاء القارة الافريقية حيث كانت تتمثل في هذا الالتزام وحدة النضال ووحدة الهدف . وشعر كل جزء من افريقيا ان له سنداً قوياً وحليفاً عنيداً ، فبرزت الثورات في القارة كما برزت في الوطن العربي . واستحق عبدالناصر عن جدارة ان يلقب بمفجر الثورة الافريقية[٣١] .

وفي هذا الاطار يمكن ان توضع الخبرات العملية للبحث والدراسة ، حيث تمكن الاشارة الى الملاحظة التي اشار اليها الاستاذ صديق شنشل بقوله : « ولعل من الخير بل من الحق ان اذكر ضيق بريطانيا بنصرة عبدالناصر لحركات التحرر الافريقية ، فبعد ثورة ١٤ تموز / يوليو ١٩٥٨ في العراق قال لي السفير البريطاني السير مايكل رايت : « لو ترك عبدالناصر افريقيا وحصر نشاطه ونطاق زعامته بالبلاد العربية كافة ، وكرر

---

(٣٠) انظر الدراسة التفصيلية الاساسية لهذه المراحل في : حلمي شعراوي ، « قراءة جديدة لوقائع العلاقات بين حركتي التحرر الوطني العربية والافريقية ، » المستقبل العربي ، السنة ٢ ، العدد ١٠ (تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩) ، ص ٦٠ ـ ٩٥ .

(٣١) فايق ، عبد الناصر والثورة الافريقية ، ص ٨ .

كلمة كافة ، لما كان ثمة ما يدعونا لمخاصمته » . وحين جاء ترفليان للعراق خلفاً للسفير المشار اليه عاد الى نفس الموضوع . وعند زيارتي للقاهرة ضمن وفد رسمي في تلك السنة حدثت الرئيس جمال عبدالناصر بالموضوع ، فقال: « انهم كرسوا ضدي احدى عشرة اذاعة بعضها علني والبعض الآخر سري ، وبعد ان دعمت حركات التحرر الافريقية عن طريق منحها حق البث من القاهرة باذاعات تدعم نضالها ، لا يمكن ان اتراجع عن ذلك » . وبعد عودتي الى بغداد بادرني السفير ترفليان عما اذا كنت قد حدثت عبدالناصر حول موضوع افريقيا ، فذكرت له اجابة عبدالناصر ، فقال : « اني اعرف عبدالناصر جيداً واعلم انه لا يكذب ابداً ، ولكن له اسلوب في تبرير بعض مواقفه فيخفي الحقيقة حين لا يريد اعلانها » . ثم اضاف ترفليان قائلاً : « لولم نوجه ايّ اذاعة ضد عبدالناصر لما تخلف عن تأييد الحركات الافريقية ضدنا فتلك هي سياسة قد قررها وخطط لتنفيذها »[٣٢] .

ولذلك لن نكون مبالغين ـ على حد تعبير الاستاذ محمد فايق ـ اذا قلنا ان ثورة يوليو المصرية قد احدثت من التغيير وتركت من التأثير في افريقيا ما لا يقل بحال من الاحوال عن ذلك التغيير والتأثير الذي احدثته وتركته الثورة الفرنسية في اوروبا .

فإذا كانت الثورة الفرنسية قد زرعت مبادىء الحرية والإخاء والمساواة عميقة بين شعوب اوروبا وقضت على الاقطاع وامتيازات النبلاء والالقاب ، فإن الثورة المصرية هي التي اعطت الشعوب الافريقية القدرة على استخلاص حقوقها وفقاً لهذه المبادىء والمعاني العظيمة ، والتي كان تطبيقها يقف دائماً خارج حدود المستعمرات حيث كان يصطدم هذا التطبيق بمصالح المستعمرين الاوروبيين[٣٣] . وبطبيعة الحال لا يعني ذلك ان ثورة افريقيا ، واللقاء العربي ـ الافريقي كجزء منها ، هي نتاج لنضال قائد واحد ، ولكن نقطة البداية ، والانفجار ، التي تمثلت بجمال عبدالناصر في مصر ، قد تلاقت معها نقاط اخرى فيما بعد برز فيها بصفة خاصة : نكروما وسيكوتوري ولومومبا وبن بيلا وبومدين ونيريري وكابرال وغيرهم .

ولقد تمثلت حصيلة هذه المرحلة اساساً في اتساع دائرة الاستقلال والتحرر العربي ـ الافريقي من ناحية ، مع الشروع في عملية تعبئة جماهيرية شعبية على النطاق العربي ـ الافريقي المشترك خلف مبادىء التحرر والتقدم من ناحية ثانية ، وبروز مجموعات الدول الثورية ـ مثل مجموعة الدار البيضاء ومجموعة بريوني ـ من ناحية ثالثة ، فضلاً عن كشف ظاهرة الاستعمار الجديد وتركيز الهجوم عليها في المهد من ناحية رابعة ، وهو ما تواكب مع تصاعد العلاقات مع المعسكر الاشتراكي وتزايد الوجود السوفياتي ـ سلاح ومعونات اقتصادية وموقف سياسي وايديولوجية ـ في المنطقة العربية ـ الافريقية من ناحية خامسة[٣٤] .

---

(٣٢) محمد صديق شنشل ، « تعليق على بحث الدكتور مجدي حماد ،» ورقة قدمت الى : مركز دراسات الوحدة العربية ، ندوة جامعة الدول العربية : الواقع والطموح ، تونس ، ٢٨ نيسان / ابريل ـ ٢ ايار / مايو ١٩٨٢ ، جامعة الدول العربية : الواقع والطموح ـ بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت : المركز ، ١٩٨٣) .

(٣٣) فايق ، عبد الناصر والثورة الافريقية ، ص ٧ .

(٣٤) شعراوي ، « قراءة جديدة لوقائع العلاقات بين حركتي التحرر الوطني العربية والافريقية ،» .

ولأن كل فعل له رد فعل مضاد في الاتجاه ، فإن « الفعل الوطني » في الوطن العربي وافريقيا ، وفي العالم الثالث كله ، قد لاقى في كل مراحله مقاومة كبيرة ، لم تكن فقط مساوية له في القوة ، بل كانت في احيان كثيرة اشد عنفاً . وقد ساعدتها في ذلك طبيعة البنية الاجتماعية الداخلية وما يرتبط بها من مصالح ، فضلاً عن « الحلول الوسطية التي اختارتها غالبية القيادات الوطنية الحاكمة لبناء النظام السياسي والهيكل الاجتماعي الداخلي في مواجهة القوى الاستعمارية والامبريالية الضاربة ، فضلاً عما ارتبط بتجربة هذه القيادات من اخطاء في التطبيق .

ولقد ساعد على ذلك ان هذه الفترة كانت تتوافق مع مرحلة الحرب الباردة على مستوى القمة الدولية ، اذ بلغ خلالها التوتر الدولي اشده ، نتيجة اتساع مجالات العمل السياسي الخارجي للدولتين العظميين الى حدود لم يسبق لها مثيل في التاريخ السياسي لكل منهما . ولا شك ان قلة تجارب هاتين الدولتين ، بالمقارنة بالدول الاوروبية الاستعمارية كانت من اهم العوامل التي اسهمت في اتساع حدود التوتر الدولي ، وامتدادها الى مناطق متعددة . وفي ظل سيادة فكرة التوسع الاستراتيجي ، وهو الفكر الذي استحوذ على السياسة الامريكية بالذات خلال هذه المرحلة ، اقامت الولايات المتحدة سلسلة من الاحلاف العسكرية تحيط بالاتحاد السوفياتي ، وحاول الاتحاد السوفياتي باستمرار النفاذ من هذا الطوق وتشجيع حركات التحرر ، او اثارة المشكلات في وجه الاستراتيجية الامريكية .

وازاء هذا الوضع لم يكن امام كثير من الدول حديثة الاستقلال ، الا ان تؤكد بأي شكل قدرتها على ملء « الفراغ » والخلاص بنفسها من اخطار تطاحن العملاقين على اراضيها ، ووجدت في سياسة الحياد الايجابي اسلوباً تتقي به شر الانحياز لطرف او لآخر ، ووسيلة تدعم بها ارادتها السياسية الناشئة في مواجهة القمة الدولية .

الا ان نشأة مجموعة دول الحياد الايجابي لم توفر للمنطقة العربية ـ الافريقية الحماية او المناعة ضد التدخلات الاجنبية ، بل على العكس من ذلك فقد اثارت هذه السياسة الولايات المتحدة الامريكية وعملت بكل الوسائل على محاربتها ومنع انتشارها بين دول النظام ، خاصة لو انها كانت تتضمن ، بالاضافة الى كسر الاحتكار الغربي للعلاقات الاقتصادية والسياسية والعسكرية الدولية وبناء شبكة من العلاقات الوثيقة مع الاتحاد السوفياتي، تعبئة الشعوب ضد القوات العسكرية الغربية المتمركزة في القواعد على اراضيها ، وتشجيع حركات التحرر والاستقلال .

ويمكن التمييز في صدد السلوك الغربي تجاه العلاقات العربية ـ الافريقية ، التي اخذت تتصاعد وتشكل تحدياً جدياً لنظام السيطرة والاستقلال العالمي بقيادة الولايات المتحدة ، بين مستويين من مستويات التعامل والتحليل : اولهما ، ذلك الذي يتجه ناحية « دولة » معينة او مجموعة من « الدول » العربية او الافريقية بهدف التأثير على توجهاتها الخارجية او تغيير هذه التوجهات كلية ، بحيث ينعكس مفعول ذلك ، فيما بعد ، على التوجه العام للعلاقات العربية ـ الافريقية ، وثانيهما ، ذلك الذي يتجه مباشرة الى هذه العلاقات بهدف التشكيك في مضمونها وجدواها ، وبالتالي محاولة فصم عراها .

١ ـ صياغة توجهات الدول الافريقية

من ناحية التغيير او التأثير على توجهات الدول الافريقية والعربية، فقد كان يستهدف اجمالاً تمكين المصالح الاستغلالية المحلية والاجنبية من احكام قبضتها على موارد الثروة ومقاليد السلطة. وبهذا المعنى فقد هدفت الدول الغربية الى « ضبط » توجهات بعض الدول، من خلال ما تهيأ من وسائل، و« توجيه » البعض، غير انه اخطر ما هدفت اليه قد تمثل في محاولة « تغيير » توجهات البعض الآخر كلية.

وفي هذا السياق لم يكن هجوم الدول الغربية مقصوراً على اسلوب الغزو الداخلي او الاحتواء، بقدر ما لجأ في مجال استعراض قوته الى محاولة العدوان على النماذج الاساسية بين حركة التحرر الوطني، وتشويه قضيتها.

ولا شك ان السلوك الغربي تجاه مصر الثورة وقيادة جمال عبدالناصر بالذات تستحق الدراسة، اذ تراوح بين اقصى درجات الترغيب واقصى درجات الترهيب. ويأتي استخدام صفقات السلاح، والغذاء، حتى الدواء. كما تأتي اشكال مختلفة من النشاط الهدام، ثم يأتي العداء العسكري الشامل والمباشر بقيادة زعامة الاستعمار التقليدي ـ انكلترا وفرنسا ـ ومشاركة اسرائيل عام ١٩٥٦، وبواسطة اسرائيل بدعم كامل من الولايات المتحدة عام ١٩٦٧[٣٥].

ومن هذه الزاوية يمكن تفسير تدفق المساعدات الاقتصادية والمالية والعسكرية من الولايات المتحدة بصفة خاصة، بالاضافة الى انكلترا وفرنسا والمانيا الغربية، على جنوب افريقيا واسرائيل وكينيا وساحل العاج والسنغال واثيوبيا هيلاسيلاسي والمغرب. وحجب هذه المساعدات عن سوريا والعراق والجزائر وغانا ـ نكروما وغينيا والكونغو برازافيل.

ويضاف الى ذلك دور اجهزة مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للانشاء والتعمير، التي تفترض صفة الحياد في المعاملات الاقتصادية الدولية، ومع ذلك فقد كانت هذه الاجهزة مقيدة باحتياجات وسياسات الدائن، فلقد كان كلاهما معنياً بمطلب « الاستقرار » وليس باحتياجات « التنمية » ولقد اظهرت سياسات المساعدة تحيزاً ضد السياسات الراديكالية في البلدان العربية والافريقية. وهكذا يمكن تصور « العقاب »، حتى لو لم يسمّ ذلك، الذي يقع على تلك الدول التي تتضمن سياستها الخارجية صراعاً مع السياسة الخارجية للدائن الاساسي ـ اي الدول الغربية الكبرى. وفضلاً عن ذلك، فإن الدول التي لا تستطيع ان تهييء « مناخاً من الثقة » للاستثمار الاجنبي ـ بما في ذلك السياسة الخارجية وسياسة الوحدة العربية او الوحدة الافريقية او عدم الانحياز ـ لا يمكنها ان تتوقع مساعدة من الدول التي تُضار من هذه السياسات.

وليس سحب عرض تمويل مشروع السد العالي في مصر هو المثال الوحيد هنا، وانما تمكن

---

(٣٥) انظر في تفصيلات هذه المعركة: محمد حسنين هيكل، نحن.. وامريكا (القاهرة: دار العصر الحديث، ١٩٦٧).

الاشارة ، على سبيل المثال ايضاً الى انه عندما قامت بعثة من البنك الدولي بزيارة غانا ـ نكروما عام ١٩٦٥ ، كانت التوصيات محددة : ينبغي اعادة النظر كلياً في مشروعات خطة التنمية وينبغي الغاء الشركات العامة كلية (وليس اعادة تنظيمها) ، ينبغي تحرير سياسة التعامل مع الاستثمار الاجنبي الخاص ، ينبغي تخصيص الخدمات الاجتماعية والنفقات « غير المنتجة » مثل التعليم والصحة ، والاعتماد اكثر على الضرائب . وعندما ارادت غانا ان تتفاوض مع المانيا الغربية للحصول على قرض ، كان الرد واضحاً ايضاً : انها في انتظار نتائج بعثة البنك الدولي ، وبصفة خاصة اتفاقيات غانا مع الدول الاشتراكية[٣٦] .

كذلك فقد كانت مجموعة الانقلابات العسكرية ، التي نظمتها الدول الغربية الكبرى ، في تلك الفترة تسير في خطة محكمة لتحقيق هدف آخر من اهداف الهجوم المضاد[٣٧] . وتأتي هنا اهمية اسقاط الرئيس نكروما في شباط / فبراير ١٩٦٦ بالذات ، ولا تنبع هذه الاهمية من ان الرئيس نكروما كان « يقود تجربة اجتماعية متقدمة ـ لأنه في الواقع عرض النظام لاخطاء مميتة ـ ولكن قيمته الحقيقية كانت فيها مثله كصوت لحركة جامعة هي حركة الوحدة الافريقية ذات المضمون التحرري »[٣٨] ، وفي العلاقات الوثيقة التي اخذت تتنامى بينه وبين القيادات الثورية الافريقية الاخرى ، وخاصة عبدالناصر وسيكوتوري .

ولقد كان من الطبيعي ان تعمد القوى الاجنبية صاحبة المصالح في هذه المنطقة ـ دول ، واجهزة مخابرات ، ومصالح مالية وتجارية ، وشركات متعددة الجنسية وتجار سلاح ـ الى خلق مناخ مؤات لتشجيع الانقلابات . كما كان لديها من الوسائل ما يمكنها من التأثير على مقومات واتجاه الاوضاع الداخلية في غالبية الدول المتخلفة ، وذلك من اجل التحريض على حدوث الانقلابات ثم ضمان بقائها . وليس ادل على ذلك من طبيعة الاطار الراهن للعلاقات الاقتصادية الدولية ، فحيث تكون الدولة المتخلفة ـ التي تتميز تعريفاً بالتخصص او المغالاة في التخصص في انتاج وتصدير محصول واحد من المنتجات الاولية ـ حيث تكون محصورة بين الاسعار الهابطة لصادرات المواد الاولية والاسعار المتصاعدة للواردات الصناعية ـ وهي حالة غالبية هذه الدول ـ فإنها تكون واقعة لا محالة في مجال تأثير وسيطرة الضغوط الاجنبية .

ولهذا فقد امتدت سلسلة الانقلابات العسكرية التي ابتدأها الجنرال موبوتو عام ١٩٦٥ الى عدة دول اخرى بهدف ضرب التجارب الثورية الافريقية فضلاً عن محاصرة النشاط الثوري المصري في افريقيا ومحاولة ضرب العلاقات العربية ـ الافريقية في المهد ، فضلاً عن الرغبة

(٣٦) R. First, *The Barrel of a Gun: Political Power in African and the Coup d'Etat* (London: Penguin African Library, 1972), p. 381.

(٣٧) مجدي حماد ، « المؤسسة العسكرية ونماذج بناء التنمية السياسية في افريقيا ، » (رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٦) .

(٣٨) شعراوي ، « قراءة جديدة لوقائع العلاقات بين حركتي التحرر الوطني العربية والافريقية ، » ص ٧١ .

في طرد الاتحاد السوفياتي والصين ، او في بعض الاحيان لمجرد تغيير الوجوه التقليدية ودفع وجوه عسكرية تكون اقدر على حراسة هذه النظم التقليدية والحفاظ على الخريطة الاجتماعية والسياسية لهذه المنطقة .

٢ ـ ضبط العلاقات العربية ـ الافريقية

بالاضافة الى اشكال السلوك الغربي التي سبقت الاشارة اليها والتي هدفت الى تغيير الوضع الداخلي او التأثير عليه في احد البلدان العربية او الافريقية لضرب شبكة العلاقات المتنامية بين الطرفين ، والتي هي في حقيقتها جزء لا يتجزأ من معركة تحدي نظام السيطرة والاستغلال على المستوى العالمي ، لجأت الدول الغربية الكبرى الى مجموعة اخرى مساندة من الوسائل والسياسات لضرب هذه العلاقات بشكل مباشر .

وتبرز هنا في البداية فكرة تقسيم القارة الافريقية(٣٩) ، بواسطة الصحراء ، شمالها عربي وجنوبها افريقي . فقد عملت الدول الغربية الاستعمارية ، القديمة والجديدة ، من ناحيتها دائماً على فكرة الفصل بين « افريقيا العربية » ، ذات اللون الابيض والتي يسودها الاسلام ، و« افريقيا السوداء » التي تسودها المسيحية ، واعتبار الصحراء الحد الفاصل العازل بينهما ، ثم ذهبت الى حد تقسيم افريقيا السوداء هذه الى مجموعتين متمايزتين ايضاً، بحكم اللغة، هما افريقيا الفرانكوفونية وافريقيا الانكلوفونية . وقد ظهر ذلك جلياً في التقسيمات الاقليمية وخطوط المواصلات التي اقامتها هذه الدول لتربط مستعمراتها ، كما ظهرت في مناهج التعليم والمؤلفات الغربية عن افريقيا .

ولقد ساعد على ذلك ان حركة الجامعة الافريقية كانت تسير في اتجاه يحصرها في نطاق ما سمي بافريقيا « السوداء » ، الامر الذي جعلها تبدو في معظمها حرة بين الزنوج ومن اجلهم . ولكن اللقاء العربي ـ الافريقي ـ بقاعدته الثورية في مصر ـ قد استطاع ان ينقل هذه الحركة لتصبح ثورة قارية تشمل افريقيا كلها وجعلها تتجاوز الحدود التي تجعل منها مجرد ردود فعل لحركة الاضطهاد العنصري ، لتصبح ثورة ذات ابعاد سياسية واجتماعية واقتصادية شاملة. وهكذا سقطت التقسيمات المصطنعة التي اريد لها ان تفصل بين افريقيا العربية وغير العربية لأن ظاهرة « اللون » لا يمكن ان تجبّ حقائق التاريخ والجغرافية ومصالح الحاضر والمستقبل . وهذه « الصحراء » في حقيقة الامر لم تكن في يوم من الايام عازلاً كما اراده الاستعمار ، بل كانت دائماً معبراً اتصل من خلاله العرب بافريقيا وعن طريقها دخل الاسلام الى هذه القارة .

كذلك فقد كانت هناك محاولات اخرى خبيثة قامت بها القوى الاستعمارية في افريقيا وبعض الجهات التي تعمل لحسابها لمحاولة تشويه صورة العرب في القارة واثارة الكراهية ضدهم بعد ان فشلت فكرة تقسيم القارة بواسطة الصحراء .

---

(٣٩) انظر في هذا الاتجاه لتقسيم افريقيا : غالي ، العلاقات الدولية في اطار منظمة الوحدة الافريقية ، الفصل ١ ، وفايق ، عبدالناصر والثورة الافرقية ، ص ١٨ ـ ١٩ .

« فكنا نرى في جامعة ماكييربري في اوغندا ، على سبيل المثال ، لوحة وضعها الانكليز في مكان بارز تمثل الارساليات التبشيرية الاوروبية وقد جاءت الى افريقيا لتخلص الافارقة من الاغلال التي قيدهم بها العرب ، وقصد بها هنا تجارة الرقيق . وكنا نرى الشيء نفسه في لوحة اخرى بعرض الحائط في متحف لفنفستون بزامبيا ، وهكذا في اماكن كثيرة وبوسائل عديدة منها مناهج التعليم التي وضعتها ارساليات التبشير وكلها تؤكد هذا المعنى ، فالعرب هم تجار الرقيق والاوروبيون هم المخلصون »(٤٠) .

كذلك فقد امتد المجهود الغربي لمحاربة العلاقات العربية ـ الافريقية ، الى مستوى المنظمات الدولية الاقليمية ، وبصفة خاصة منظمة الوحدة الافريقية ، عن طريق دفع مجموعات الدول الافريقية المحافظة للانضمام الى هذه المنظمات والقيام بدورها نيابة عن الدول الاستعمارية الام ، سواء في صياغة الميثاق او في اتخاذ القرارات والحركة السياسية .

ومن ذلك ايضاً ان هذه الدول الافريقية المحافظة قد عمدت الى إبراز نوع آخر من انواع عدم التوافق في عرفها ، بين تيار « القومية العربية » وتيار « الافريقانية » عند انشاء منظمة الوحدة الافريقية . فقد طالب اكثر من مسؤول افريقي بالغاء جامعة الدول العربية وانسحاب البلدان العربية ـ الافريقية منها . وعلى الرغم من ان اغلبية القيادات الافريقية المجتمعة في اديس ابابا استبعدت كلياً فكرة الغاء المنظمات الاقليمية القائمة ونظرت اليها على انها قد تساعد على قيام الوحدة القارية المنشودة ، الا ان تياراً كبيراً داخل منظمة الوحدة الافريقية لم يرتح الى وجود تلك المنظمات وفي مقدمتها جامعة الدول العربية التي رأى فيها منظمة منافسة له تدفع بعض الدول الافريقية الى ان ترتبط بدول غير افريقية ـ (الدول العربية الآسيوية) ـ وتهتم بقضايا غير افريقية ، وفي مقدمتها قضية فلسطين على حساب القضايا الافريقية الصرفة(٤١) . ولقد ظل الرأي السائد داخل المنظمة ، منذ قيامها وحتى عام ١٩٧٣ ، ان فلسطين ليست بلداً افريقياً ، وان قضية فلسطين تبعاً لذلك ليست قضية افريقية ، وهكذا فقد التزم بعض الدول الافريقية بموقف حيادي تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي .

وعلى الرغم من ان جمال عبدالناصر قد قرر الا يعرض القضية الفلسطينية على منظمة الوحدة الافريقية ، رغم الموقف الثوري الذي اتخذته منها مجموعة الدار البيضاء الافريقية ، مثلاً(٤٢) ، الا ان الاعلام الغربي لم يكف في سبيل تشويه وحدة المصالح العربية ـ الافريقية في الصراع ضد قوى الاستغلال والسيطرة العالمية عن التأكيد على ان هذا التوجه المصري والعربي نحو افريقيا لم تمله الا الاعتبارات المرتبطة بالصراع العربي ـ الاسرائيلي والرغبة في محاصرة اسرائيل ، فضلاً عن التطلع الى اعادة الامبراطورية العربية الاسلامية القديمة في افريقيا .

---

(٤٠) فايق ، المصدر نفسه ، ص ١٧١ .

(٤١) انظر : غالي ، **العلاقات الدولية في اطار منظمة الوحدة الافريقية** ، ص ١٣٢ ، و
Butrus Butrus Ghali, «The League of Arab States and North Africa,» in: Yassin El-Ayouty and C. Brooks, eds., *African and International Organization* (La Haye: Nijhoff, 1976).

(٤٢) انظر : فايق ، **عبد الناصر والثورة الافريقية** ، ص ١٥٨ ـ ١٦٣ .

ومن المهم ان نلاحظ هنا ان عبدالناصر قد ابتعد عن اقامة اي تكتلات من الدول الاسلامية في افريقيا ، حتى لا يضيف تقسيمات جديدة ترتكز على اسس دينية الى جانب التقسيمات الاخرى الكثيرة التي فرضت على القارة والتي من شأنها تعطيل الوحدة في افريقيا وارهاق الدول الحديثة الاستقلال وصرفها عن عدوها الحقيقي وهو الاستعمار ووسائله الجديدة . ولهذه الاسباب نفسها كان عبدالناصر يفضل دائماً ان يعرض مشكلة فلسطين في افريقيا كقضية اساسية وليس مجرد قضية دينية ، فهي قضية استعمار استيطاني وتفرقة عنصرية وهو امر تفهمه الدول الافريقية جيداً حيث توجد نماذج الاستعمار الاستيطاني والتفرقة العنصرية في جنوب القارة(٤٣) .

ومع ذلك فقد استخدم عنصر الدين على نطاق واسع ضمن المجهود الغربي الشامل ضد تصاعد العلاقات العربية ـ الافريقية ، ولا يزال يستخدم حتى الآن . فمن ناحية نظرية وتاريخية ، يمكن القول ان هم كل قوة استعمارية تسعى الى الاستمرار ـ حتى عندما ترتكز السيطرة بالدرجة الاولى على العنف ـ هو افراز قيم قابلة للتكامل مع هوية الجماعة او الجماعات التي تسيطر عليها . وهي تستطيع في بادىء الامر ان تفرض هذه القيم بالقوة ، مثل التحويل القسري نحو ديانة الفاتح الاوروبي (المسيحية) ، بهدف تأمين قيمة اجتماعية واحدة للفئتين : المسيطرة والمسيطر عليها . وفي الواقع استغلت القوى الامبريالية حتى الحقبة الصناعية بشكل خاص قيماً دينية لتأمين التماسك على الصعيد الاجتماعي في غالبية المجتمعات . وحتى عندما يمنح الاستقلال الشكلي تستمر مراكز الامبريالية المسيطرة بافراز عناصر هوية موحدة لتستطيع الاحتفاظ بمستعمراتها السابقة ضمن فلكها . وفي هذا المجال نشهد استخدام كثير من الاساليب المتنوعة ، في الوقت الحاضر ، بما فيها السلاح الديني عندما يتاح المجال لذلك ، سواء لتأمين التماسك بين الدول الام ومستعمراتها السابقة ، او لتفكيك التضامن الناشىء بين عدد من هذه المستعمرات ، التي صارت دولاً مستقلة ، وبعضها البعض على حساب مصالح الدول الام(٤٤) .

ويمكن القول ان اجهزة التنشئة السياسية واجهزة المخابرات الغربية تؤدي دوراً مهماً في هذا السياق لتخريب العلاقات العربية ـ الافريقية باستمرار ، بالنظر الى ان المعلومات الشائعة في افريقيا عن جامعة الدول العربية في اغلبها معلومات سطحية ، حتى الآن ، اذ ما زالت العروبة مرتبطة بالاسلام في ادراك الكثير من قيادات افريقيا ، كنتيجة للقصور العربي من جانب ، ولدور هذه الاجهزة على شكل تدفق اعلامي او اكاديمي او تقارير سرية من جانب آخر . وليس ادل على ذلك من ان غالبية المؤتمرات العربية ـ الافريقية تتميز بالاصرار من الجانب الافريقي على طرح موضوعات خاصة بالعروبة ، ودور العرب واهدافهم في افريقيا ، وعلاقة العروبة والاسلام بالتعاون العربي ـ الافريقي .

---

(٤٣) المصدر نفسه ، ص ٨٠ ـ ٨١ .

(٤٤) انظر في تفصيل ذلك : جورج قرم ، «عناصر لدراسة عملية امتصاص الامبريالية للحركات القومية ،» دراسات عربية ، السنة ١٤ ، العدد ٩ (تموز / يوليو ١٩٧٨) ، ص ١٦ ـ ٣٣ .

لقد سبق استغلال هذه الافكار في الستينات ، وخاصة في فترة تصاعد الدعم العربي الثوري لحركات التحرر والاستقلال الافريقية ضد الاستعمار الغربي القديم والجديد ، حيث اشاعت الدوائر الاستعمارية والصهيونية ان العرب يمثلون استعماراً جديداً ، وان هدفهم الحقيقي هو نشر الاسلام ، ومحاربة الاديان الاخرى في افريقيا(٤٥) .

والى جانب ذلك هناك اتجاه لدى بعض البلدان العربية وبعض صناديق التنمية العربية الى تمييز بعض جوانب التعاون مع الدول الافريقية الاسلامية . وقد استغل ذلك كله لتغذية مخاوف القيادات الافريقية المسيحية ، مما دفع بعض الدوائر الاستعمارية الى المقارنة بين الحوار العربي ـ الافريقي ذي الطابع الاسلامي والحوار الاوروبي الافريقي ذي الطابع المسيحي(٤٦) .

ومن الملاحظ ان هذا السلوك الغربي بشقيه ـ صوغ توجهات البلدان العربية والافريقية ، وضبط العلاقات العربية ـ الافريقية ـ الذي ساد طوال الخمسينات والستينات ، التي تميزت بظاهرة الحرب الباردة وتصاعد حركات التحرر الوطني والتقدم الاجتماعي ، قد استمر ايضاً طوال السبعينات حتى الآن ، مع محاولة التكيف مع الظروف المتغيرة التي حملتها الحقبة الجديدة من العلاقات الدولية على المستويات الاقليمية والعالمية .

ويمكن القول ان مطلع السبعينات قد شهد بصفة اساسية عدة ظواهر يهمنا منها أساساً ظاهرتان : اولاهما : الانفراج الدولي ، وثانيتهما : حرب تشرين الاول / اكتوبر .

ولقد وضعت سياسة الانفراج الدولي حداً لقدرة دول العالم الثالث بشكل عام على التزام الحياد بين المعسكرين ، او على الاحتفاظ ببعد متساوٍ، او شبه متساوٍ ، بينها وبين كل من الدولتين العظميين ، وعلى تحييد ضغط اي منهما بالحصول على تأييد الاخرى ، وعلى تعويض نقص المعونة التي تحصل عليها واحدة منها بزيادة معونة الدولة الاخرى . وسمح الانفراج لكلا الدولتين بالاطمئنان الى وقوع مناطق او دول العالم الثالث تحت نفوذها دون خشيةتهديد الطرف الآخر ، وتخفيض مقدار « التبديد » المتضمن فيما تمنحه كل منهما من معونات هذا التبديد الناتج عن استعداد الطرف الآخر لتقديم المعونة للدولة نفسها . ومن ثم فقد شهدت هذه المرحلة نهاية عهد الدولتين بالقادة الذين تتحكم « الايديولوجية » في سياستهم بدرجة اكبر مما ينبغي ، وبدأت كلا الدولتين تمارس ضغطاً سافراً على دول تمتّعت في السنوات السابقة بدرجة عالية من حرية الحركة ، دون ان يزيد رد الفعل من الدولة الاخرى على ترديد بعض عبارات الاحتجاج الانشائية . وهكذا في دولة بعد اخرى من دول العالم الثالث اصبح من غير الممكن ان يكون الولاء لاحدى الدولتين العظميين ولاء ناقصاً ، واصبحت شعارات عدم الانحياز والحياد الايجابي محل تساؤل جدي ،

---

(٤٥) انظر تفصيلات وامثلة على ذلك في : فايق ، عبدالناصر والثورة الافريقية ، ص ٧٩ .

(٤٦) بطرس بطرس غالي ، « تأملات حول الحوار العربي الافريقي ،» السياسة الدولية ، السنة ١٢ ، العدد ٤٤ (نيسان / ابريل ١٩٧٦) ، ص ٤٣ ـ ٤٧ ، وعبد الملك عودة ، « قضايا التحرر العربي والافريقي ،» السياسة الدولية ، السنة ١٢ ، العدد ٤٤ (نيسان / ابريل ١٩٧٦) ، ص ١٢ ـ ١٤ .

بينما تفرغت كل من الدولتين العظميين لايجاد الظروف المناسبة لها في كل دولة من الـدول التي استتب لها النفوذ فيها .

ومن الغريب انه في ظل هذا المناخ تفجرت حرب تشرين الاول / اكتوبر عام ١٩٧٣ بكل نتائجها العسكرية والسياسية والاقتصادية ، التي كانت تمثل بلا جدال تحدياً خطيراً لنفوذ المعسكر الغربي ومصالحه الاقتصادية والاستراتيجية . ومن هنا فقد بدأ على الفور في محاولة لاجهاض هذه النتائج ونكتفي هنا بالاشارة الى معركة الاوبك من نـاحية ، والازدهـار الجديـد في العلاقـات العربية ـ الافريقية من ناحية اخرى .

وبالنسبة لانعكاسات معركة الاوبك ، يلاحظ انه لأول مرة في التاريخ الحديث ، يصدر قرار يؤثر في الاقتصاد الغربي تأثيراً كبيراً وحاسماً من خارج العالم الغربي ، من البلدان المنتجة للنفط وفي مقدمتها البلدان العربية . وهو قرار لم يكن يعني مجرد مضاعفة عوائد النفط ، وتدفق جزء اكبر من الدخل النفطي الى البلاد العربية المنتجة ، لكنه كان يعني اعادة النظر في التقسيم الدولي للعمل الذي فرضته الرأسمالية عند منتصف القرن الماضي على العالم كله ، وكان يعني كذلك دعوة لاعادة توزيع السلطة الاقتصادية في العالم الرأسمالي .كان ذلك بداية لحركة عالمية لمصلحة العالم الثالث، تطرح للبحث مجمل العلاقات المتبادلة بين قطاعي العالم الرأسمـالي، فضلاً عن مسألة حقوق الدولة وواجباتها، وتمكن العالم الثالث من استرداد ثرواته وفرض سيادته عليها . لكن العالم الغربي اغفل عن عمد حقيقة ان المعركة انما تدور بين كل القطاع المتخلف وكل القطاع المتقدم من العالم الرأسمالي ، واصر على انها معركة مع العرب وحـدهم(٤٧) . وكانت هـذه احدى « الـرسائـل الغربية » الموجهة الى الـدول الافريقيـة لتقويم سلوك حلفـائهم « العرب » وسلوكهم الـدولي السياسي والاقتصادي(٤٨) .

لقد انطوت معركة الاوبك في الواقع على وجهين متناقضين : لقد كان الوجه الاول ثورياً تقدمياً ، لأن العملية كانت طلقة اولى في استعادة دول العالم الثالث المهضومة الحقوق، المنتجة للمواد الخام الاستراتيجية ، حقها المشروع في تصحيح اسعار ما تنتجه وايضاً اسعار ما تستورده . والمثل الذي ضربته دول الاوبك لا يقتصر على النفط وحده ، بل هو حافز لدول العالم الثالث المنتجة للمواد الخام الاخرى . ويؤذن بانطلاق معركة ضارية من اجل تصحيح اسعار المواد الخام عموماً ، ودخول معركة الدول النامية ضـد الاستعمار مرحلة جديدة، مـرحلة دعم استقلالهـا الاقتصادي ، بعد نيل استقلالها السياسي . وبهذا المعنى كانت معركة العرب في انتزاع حقهم في بناء « ثروة » من ثورة وبهذا المعنى لا تعتبر « الثروة العربية » نقيض « الثورة العربية » ، حيث كان

---

(٤٧) فؤاد مرسي ، « اثر النفط العربي في العلاقات الدولية ،» المستقبل العـربي ، السنة ٢ ، العـدد ١٤ (نيسان / ابريل ١٩٨٠) ، ص ٤٧ ـ ٤٨ .

(٤٨) انظر تفصيل ذلك في: يحيى حلمي رجب ، الرابطة بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية من الناحيتين القانونية والسياسية : دراسة قانونية سياسية (القاهرة : دار الفكر العربي ، ١٩٧٦) ، ص ٣٩٣ ـ ٤٢٠ .

« النفط » سلاحاً ، لا في معركة التحرير العربي فحسب ، بل كان سلاحاً عربياً ايضاً في معركة التحرير بأوسع معانيها المعاصرة(٤٩) .

ولكن هذا ليس الا الوجه الاول من العملة فقط . اما وجهها الثاني فهو ان تصحيح اسعار النفط لم يجر بمعزل عن مناورات دوائر المال والاستعمار ، ولا بمعزل عن مناورات الولايات المتحدة بالذات لدعم قوتها التنافسية على نطاق العالم بأسره ، وبقصد خوض حرب شرسة ضد حلفائها في الغرب ، وتعزيز مركزها باعتبارها الدولة العظمى التي تتزعم دون منازع مصائر العالم الغربي . لقد تحدثت الولايات المتحدة كثيرا عن ان « السعر الامثل » لبرميل النفط هو ٧ دولارات ، وليس دولارين فقط كما كان سعره قبل حرب تشرين الاول / اكتوبر. اي لا ترى غضاضة في ان يرتفع سعر النفط بمقدار ٣٥٠ بالمائة . ولو تحقق ذلك ، فقد قدر بعض الخبراء الفرنسيين انه فيما بين السنوات ١٩٧٠ و١٩٨٠ سوف يزداد الفائض الامريكي بمقدار ١٥ مليار دولار ، والفائض العربي بمقدار ٣١ مليار دولار ، وسوف يتم ذلك على حساب اوروبا ٢٢ مليار دولار ؛ واليابان ٩,٦ مليارات دولار ؛ وامريكا اللاتينية ١١,٥ مليار دولار ؛ وجنوب شرق آسيا ١٠ مليارات دولار ، وذلك مع افتراض ثبات الاسعار . أليس هذا تعبيراً بالارقام عن مخطط الولايات المتحدة في محاولة « احتواء الوطن العربي » كأساس لاسترداد سيطرتها على العالم ، على ان تحقق لنفسها الوضع الامثل في رد منافسة حلفائها : اوروبا واليابان في الاوساط العالمية . وعلى ان تقيم من البلدان العربية المنتجة للنفط « حصان طروادة » داخل العالم الثالث(٥٠) . وبهذا المعنى كان تراكم « الثروة » ضد « الثورة العربية » ، اي محاولة لاجهاضها واحتواء الوطن العربي بأسره داخل اطار النظام الدولي الجديد للتبعية .

وهنا نلاحظ ان مؤسسات التعاون الاقتصادي والتمويل الاوروبية والامريكية تنشط بصورة فعّالة وبشكل يجعل مؤسسات التعاون والتمويل العربية تنمو نمواً بسيطاً ، ولذلك فإن هناك مخاطر مرئية من ان يتحول التعاون العربي ـ الافريقي الى مجالات هامشية ، او يتحول الى مجالات تابعة في داخل الاطار العام القائم للاقتصاديات الافريقية ، وهذا خطر قاتل ومميت اذا تحول التعاون العربي ـ الافريقي الى « وكالة » تعمل لحساب المصالح الاوروبية والامريكية .

ولا شك انه مما يساعد على استخدام عوائد النفط كأداة في التأثير في السياسة الاقتصادية والخارجية للدول المتلقية للمعونات العربية ، ان جزءاً لا يستهان به من هذه المعونات كان يوجه عن طريق مؤسسات المعونة الدولية او بالتعاون الوثيق معها ، وخاصة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ووكالة التنمية الدولية(٥١) .

---

(٤٩) محمد سيد احمد ، بعد ان تسكت المدافع (بيروت : دار القضايا ، ١٩٧٥) ، ص ٣٢٧ ـ ٣٢٩ .

(٥٠) المصدر نفسه ، ص ٣٢٠ ـ ٣٢٩ .

(٥١) انظر الارقام والاحصاءات التي توضح هذا الاتجاه في : جلال احمد امين ، المشرق العربي والغرب : بحث في دور المؤثرات الخارجية في تطور النظام الاقتصادي العربي والعلاقات الاقتصادية العربية ، ط ٢ (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٠) ، ص ١٠٥ ـ ١١٠ .

اما بالنسبة للازدهار الجديد للعلاقات العربية ـ الافريقية ، الذي تتخذ دليلاً لـه وثائق مؤتمر القمة العربي ـ الافريقي الاول الذي عقد في القاهرة عام ١٩٧٧ ، فقد كان مؤشراً على الطاقات والامكانات الكامنة في هذه العلاقات من معارك التحرر الوطني في الخمسينات والستينات ، كما كانت مؤشراً على درجة النضج المتبادل والصياغة الدقيقة لمستقبل العلاقات العربية ـ الافريقية كجزء من المعركة العالمية ـ ذات الصبغة الاقتصادية ـ ضد نظام السيطرة والاستغلال الغربي .

ولا بد من التسليم هنا بأن المسيرة السياسية والعملية للتعاون العربي ـ الافريقي منذ عام ١٩٧٣ حتى اليوم ، لا تتوافق مع التقدم الذي حققته المسيرة الايديولوجية والفكرية ، مما اصبح يعرف بأزمة التعاون العربي ـ الافريقي .

ومن هذه الناحية تنشط اجهزة وسياسات ـ صادرة عن دول ومؤسسات وشركات دولية فضلاً عن اجهزة الاستخبارات ـ تؤمن بأن مصلحتها النهائية والدائمة هي قتل كل ما تم من خطوات سابقة على طريق التعاون العربي ـ الافريقي . ولا شك ان هذا السلوك المضاد للعلاقات العربية ـ الافريقية هو في حقيقته سلوك مضاد لكل من المصلحة العربية والمصلحة الافريقية ، حتى بالنظر الى كل منهما على انفراد ومن منظور ضيق لفكرة المصلحة القومية .

فالدول الاستعمارية والامبريالية تضع في اعتبارها ان ايّ تعاون او تقارب بين مجموعات من الدول المتخلفة هو في حقيقته على حساب المصالح الاستعمارية سواء الاقتصادية او السياسية او الاستراتيجية . كما انه محاولة للخلاص من ظاهرة التبعية وتحطيم الاساس الراهن للعلاقات الاقتصادية الدولية ، خاصة في ضوء النجاح الاولي لتجربة الاوبك في تحدّي سيطرة تلك الدول ، واحتمال قيام اتحادات مشابهة لمختلف منتجي المواد الخام . ولذلك فهي تسعى باستمرار الى تسميم التعاون المشترك ، ما لم يكن في اطار التبعية المباشرة لهذه الدولة الغربية او تلك ، او غير المباشرة لهذه الدولة العربية والافريقية المحافظة او تلك . كما أنها تسعى باستمرار لاستغلال المشكلات القائمة في طريق التعاون العربي ـ الافريقي ، وليس ادل على ذلك من ان كل ما ينشر عن السلوك العربي تجاه افريقيا وتجاه العالم بشكل عام مصدره الاعلام الغربي . ولنتأمل ـ مثلاً ـ من له مصلحة في نشر ايداعات الفوائض المالية العربية في البنوك الاوروبية والامريكية ، ومن يعرف ذلك اصلاً ؟ ومن له مصلحة في نشر « معلومات » عن علاقات محددة تربط بين بعض البلدان العربية وجنوب افريقيا ، ومن يعرف ذلك اصلاً وخاصة اذا ما تعلق الامر بصفقة سلاح او صفقة نفط تتم في عرض البحر؟ ومن له مصلحة في نشر مظاهر الاستهلاك والتبذير العربيين في الدول الغربية؟ واذا كانت هذه الظواهر كلها تعتبر بحق بعضاً من جوانب الازمة في العلاقات الغربية ـ الافريقية ، والتي ينبغي معالجتها بشكل يحقق مصلحة الطرفين ، الا اننا ينبغي ان نسأل انفسنا عمن قدم لنا هذه « المعلومات » وكيف ، ولماذا؟ دون ان يعني ذلك المصادرة ، بأي حال ، على حقنا في العلم بهذه المعلومات .

اسرائيل وجنوب افريقيا . . اداة للاستعمار

لقد تجنب الباحث الاشارة تفصيلاً الى دور اسرائيل وجنوب افريقيا كأدوات في خدمة المعسكر الغربي واهدافه في الاستغلال والسيطرة ، وذلك لتوافر الكثير من الدراسات التي تناولت هذا الدور تفصيلاً . ولكن ما تنبغي الاشارة اليه هنا هو النظرة الغربية المستقبلية لهذا الدور ، باعتبار ان هذه النظرة ، بالاضافة الى الدور البارز الذي اخذت تمارسه بالفعل الشركات متعددة الجنسية ، هما من ابرز ملامح التوجه المستقبلي الغربي نحو العلاقات العربية ـ الافريقية .

وفي البداية يتكرر رسمياً في المعسكر الغربي وخاصة في الولايات المتحدة ان هناك التزاماً مطلقاً بالمحافظة على امن اسرائيل وجنوب افريقيا ، من خلال المحافظة على التفوق العسكري لكل من الدولتين على المنطقة التي زرعت فيها . وليس ذلك الا للمشاركة بالامكانيات المتاحة لكل منهما في المهمات الامبريالية التاريخية ضد حركة التحرر الوطني وضد خطر التحام الثورة الافريقية والعربية .

ان كلاً من اسرائيل وجنوب افريقيا تعتبر نفسها مركزاً امامياً من مراكز الغرب ـ دولاً وشركات ومؤسسات ـ وانها تقوم بدورها في حماية الحضارة الغربية وفي الحيلولة دون تحول المنطقة التي « تسيطر » عليها الى حالة من « الفوضى المعادية للغرب » ، ودون تسرب « الشيوعية » و« النفوذ السوفياتي » اليها . وهكذا تلتقي توجهات هذه الدول الاستيطانية مع اتجاه الدول الغربية الكبرى ، وخاصة الولايات المتحدة لبناء نظم دولية فرعية محورها دولة اقليمية عظمى ـ مثلما تقوم اسرائيل وجنوب افريقيا ـ بتولي مهمة الاشراف على تطور المنطقة التي تسيطر عليها ، وتضمن الا تتجاوز في نموها وتوجهاتها وعلاقاتها حداً يعرّض المصالح الغربية فيها لخطر جدي او لتهديد حقيقي .

فهذه الدول الاستيطانية هي القاعدة الثابتة غير القابلة للغرق التي يمكن استخدامها عند الحاجة باعتبارها تنتمي الى العالم الغربي بالمعنى الحرفي للكلمة . ولعل آخر الامثلة على ذلك ترافق غزو جنوب افريقيا لانغولا بهدف « طرد » القوات الكوبية من على اراضيها مع غزو اسرائيل للبنان بهدف «طرد» القوات السورية والفلسطينية من على اراضيها .

ومعنى ذلك ان اسرائيل وجنوب افريقيا تسمحان للسياسة الامريكية بأن تحقق هدفين لم تستطع هذه الاخيرة ان تحقق اياً منها في اي منطقة اخرى من محاور ارتكازها الدولي من جانب القدرة على التحكم في المنطقة بمعنى القيام بوظيفة اداة « التأديب » لكل من تسول له نفسه ان يشكك او يتحدى السياسة الامريكية ، ومن جانب آخر ، هي قادرة على ان تحقق هذا الهدف دون ان تتورط القيادة الامريكية عسكرياً في عملية التأديب والتعامل مع القوى المحلية .

كذلك فإن هذه الدول تؤدي دوراً مهماً بعدوانها المتكرر على «دول المواجهة » من اجل تحويل الانظار عن طبيعتها الاولى ، باعتبارها استعماراً استيطانياً ، يفرض تسوية استعمارية جديدة على المنطقة التي تسيطر عليها كل من الدولتين . وهي تحقق بذلك مصالحها واهدافها ، بالاضافة الى

تحقيق اهداف نظام السيطرة والاستغلال العالمي في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية(٥٢) .

وقد بدأت افكار التضامن العربي ـ الافريقي بالظهور من جديد ، وبدأت تنمو اتجاهات الروابط المشتركة والافكار الثورية ، وبمرور الوقت وباستمرار عملية الصراع والكفاح المسلح بدأت عملية الاستقطاب تزداد وضوحاً وتبلوراً : الشعوب العربية والافريقية في معسكر ، والاستعمار الاستيطاني والفئات الرجعية ومؤسسات الاستعمار الجديد في معسكر مقابل .

وهنا للمرة الثانية يحاول الاستعمار ان يعالج الموقف بنظريته نفسها في استباق الثورة ، حيث تحاول الدول الغربية ان تجد « حلاً » بأسرع ما يمكن ، ينهي الكفاح المسلح ويقطع تياره وهو لمّا يزل في البداية ، ويمنع افكار الثورة والتضامن والوحدة من ان تنبت من جديد . الا ان محاولات « الحل السلمي » هذه ، التي تمثل جهود واتجاهات الاستعمار الجديد ، بقيادة الولايات المتحدة ، تصطدم بالاستعمار الاستيطاني الذي اصبح قوة قائمة بذاتها ومستقلة لحد ما عن الدول الاستعمارية ، فهو ذو مصالح خاصة به ليست بالضرورة متطابقة مع مصالح تلك الدول . لقد كون الاستعمار الاستيطاني ، في اسرائيل وجنوب افريقيا ، قوة مادية هائلة بلغت مرحلة التسليح النووي تحسباً للطوارىء . ان الاستعمار الجديد يفكر بكل الوطن العربي وافريقيا ، ويفكر بالمستقبل البعيد المدى ، ويرى ان المجابهة والصراع المسلح يؤديان في النهاية الى نمو افكار الثورة والوحدة ، وبذلك يخسر الكل . وبدلاً عن ذلك، من الافضل له ان يجد « حلاً وسطاً سلمياً » الآن . ففي حساباته ، من الافضل ابقاء البلدان العربية والافريقية مستقلة شكلاً ومعتمدة عليه وتابعة له فعلاً ، اقتصادياً وثقافياً وتقنياً ، من ان تعم افكار الثورة والوحدة ويحصل الانفصال النهائي . اما الاستعمار الاستيطاني فيرى ان مجابهة افكار الثورة والوحدة لا تتم عن طريق مقابلتها بمنتصف الطريق ، بل عن طريق مقاومتها مادياً وتصفيتها بالقوة وقهرها معنوياً وسحق وجودها بكل الوسائل ومهما كانت الاحوال(٥٣) .

وهكذا تجيء « التسويات الغربية » في هذه المرحلة لتوضح ان الصراع ضد النظم الاستيطانية ، في اسرائيل وجنوب افريقيا ، في صورته التي عاشتها المنطقة ، اي صورة الصراع المسلح ، وبقاء هذه النظم على ما هي عليه ـ كيان استيطاني عدواني ـ اصبح عبئاً يعرض مصالح نظام السيطرة والاستغلال العالميين في المنطقة لخطر جسيم ، ولم يعد هو الاكثر ملاءمة لتحقيق مصالحه في ظل المناخ الدولي.

ومن هنا بدأت تتبلور وجهة نظر اخرى في ادراك الدول الغربية تقضي بأن تتقمص اسرائيل وجنوب افريقيا دور « بيت الخبرة » في المنطقة التي تسيطر عليها كل منهما ، بدلاً من ان

---

(٥٢) انظر في تفصيلات ذلك للباحث : مجدي حماد ، النظام السياسي الاستيطاني ، اسرائيل وجنوب افريقيا : دراسة مقارنة (بيروت : دار الوحدة ، ١٩٨١) .

(٥٣) سعدون حمادي ، « الوحدة ومبدأ النضال : الوطن العربي وافريقيا ، » المستقبل العربي ، السنة ٢ ، العدد ١٠ (تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩) ، ص ١٠٧ ـ ١٠٨ .

تواصل فقط دورها السابق ـ اي دور « رجل البوليس » ـ لحسابها . « بيت الخبرة » الذي عليه ان يتولى مهمة « الاشراف » على تطور المنطقة لصيانة مصالح هذه الدول . وبهذا المعنى تكون التسوية وظيفة تقوم فيها كل من اسرائيل وجنوب افريقيا بدور بارز لحساب الاستعمار الجديد ، بدلاً من ممارستها لدورها البارز لحساب الاستعمار القديم .

خاتمـــة

لقد بدأت بعض النتائج السلبية الخطيرة ، للصراع الدائر بين القوى الكبرى وبين هذه القوى وحركة التحرر الوطني العربية ـ الافريقية ، تظهر في السياسات الجماعية والخاصة ، وتنعكس في اشكال من الانكماش والانكفاء على الذات تارة او في سياسات جماعية مهادنة تارة اخرى رغم بقاء « الاشكال » المعادية لدول الاستعمار الغربي كافة .

ولا شك ان ابرز مظاهر النجاح الذي حققه المعسكر الغربي ، انما يتمثل في انفراد هذا المعسكر بالبحث عن « حل » لاعقد المشكلات العربية ـ الافريقية ، وهي مشكلات الاستعمار الاستيطاني كما تمثلها اسرائيل وجنوب افريقيا. ففي المنطقة العربية تنفرد الولايات المتحدة ، دون ان تسمح لاوروبا الغربية بلعب دور هامشي ، بالبحث عن الحل . وفي افريقيا الجنوبية تتشكل «هيئة التسوية » من الولايات المتحدة وانكلترا وفرنسا والمانيا الغربية وكندا . والاتحاد السوفياتي ابتعد او أبعد في الحالتين .

لقد حققت السياسة الغربية ، والامريكية بالذات نجاحاً منقطع النظير ، فهي مكنت اسرائيل عام ١٩٦٧ من ان تصير امبراطورية وان تجعل من ارادتها احد المتغيرات الاساسية في التحكم في مصير المنطقة . وهي منعت البلدان العربية من ان تتطور نحو اي تعاون حقيقي يعبر عن تكامل كلي او جزئي . بل انها استطاعت او رغم المظاهر التي قد تبدو عكس ذلك ، ان تعزل الوطن العربي بحيث لم يعد له نصير حقيقي على المستوى الدولي ، وان وجد فلا بد من ان يقبض الثمن مقدماً . ثم استطاعت السياسة الامريكية ان تمنع الاستقطاب الدولي في المنطقة بعد « طرد » الاتحاد السوفياتي من مراكز التأثير الاساسية فيها . والخلاصة انها استطاعت ان تعيد المنطقة الى الوضع الذي كانت عليه في مطلع الخمسينات ، والتي اساسها ان التطورات المحلية تتم تحت المظلة الامريكية ، بعبارة اخرى لم يعد يسيطر على المنطقة سوى مفهوم « السلام الامريكي » .

فإذا انتقلنا الى السياسة السوفياتية لوجدنا ظاهرة عكسية كلياً ، فشل حقيقي لا يسهل فهمه او تسويغه . الآمال التي ظلت تسيطر على القيادات الروسية منذ عدة قرون قد تحققت في لحظة معينة بسبب خطأ تكتيكي من جانب السياسة الامريكية عندما سحبت عرض تمويل السد العالي وما اعقب ذلك من تطورات . ومع ذلك لم تعرف السياسة السوفياتية كيف تحافظ على مكتسباتها ولا كيف تعمق التقدم الذي احدثته الادارة المصرية بقيادة جمال عبدالناصر . ولكن من المهم هنا ان نذكر ان اعتبارات كثيرة اخذت تملي على القيادة السوفياتية ان تعطي الاولوية

المطلقة لقضايا الانفراج الدولي على احتياجات الصراع الاقليمي من ناحية ، وانه حتى على المستويات الاقليمية لم يعد تركيز الاتحاد السوفياتي على القيادات الكبيرة مثل عبدالناصر ونكروما ، ولكن على قيادات ليس لها الوزن نفسه . ولا تستطيع ان تحقق استمرارها بدون الاعتماد التام على الاتحاد السوفياتي ، مثل مانغستو . كذلك فإن الاتحاد السوفياتي ، فيما يبدو ، لم يعد لديه اي شك عن حقيقة المقومات والعناصر الذاتية والموضوعية للثورة في البلدان العربية والافريقية . ولا شك انه بعد تجربته مع مصر بالذات ، بات يدرك انه لا ضمان لاستمرار وجوده ، مهما كانت استثماراته ، في اي دولة .

كيف يمكن مواجهة كل ذلك من اجل المصلحة العربية العليا ، وهي في الوقت نفسه المصلحة الافريقية العليا ، ومصلحة كل قوى التحرر الوطني والتقدم الاجتماعي في العالم ؟

لا شك ان القرار الاساسي في هذه المواجهة هو « قرار سياسي » ، ولا مجال مطلقاً لحركة اعلامية او دبلوماسية بعيدة عن « توجهات » صانع القرار في كل دولة . كذلك فإن المواجهة المطلوبة لن تتم اساساً على المستويات الاعلامية والدبلوماسية ، لأن الاسلحة التي تستخدمها القوى المعادية تصل الى حد الصدام المسلح . ونحن لن نستطيع « بمخطط اعلامي » ، مهما كان بارعاً ، ان نخاطب قوى الاستعمار الغربي لكي تقتنع بجدوى التعاون العربي ـ الافريقي الذي يتم بالضرورة على حساب مصالحها الحيوية .

كذلك فإن علينا ان نضع في اعتبارنا ان البعض ما زال يحارب معارك الخمسينات والستينات ربما برموزها وشعاراتها واسلحتها نفسها ، بينما اختلفت الصورة الى حد بعيد في السبعينات والثمانينات ، حيث اصبحت الصراعات والقضايا اكثر تعقيداً . ففي الخمسينات والستينات كان الكفاح بسيطاً ، بمعنى اننا كنا نواجه اعداء محددين وواضحين والقضية معهم ظاهرة ، فعلى سبيل المثال كنا نواجه الولايات المتحدة والاحلاف العسكرية والقوى المحلية المرتبطة بها .

ولننظر مثلاً الى ظهور « اللجنة الثلاثية » ، كتعبير عن تجمع المصالح المالية في الولايات المتحدة واوروبا واليابان ، هذه اللجنة لها تنظيمها وسياساتها وبالتالي تأثيراتها حتى على الرؤساء في هذه الدول . وليس ادل على ذلك من انها قدمت للرئيس كارتر مستشاره للامن القومي بريجنسكي .

ومعنى ذلك اننا في هذه المنطقة ، وفي مناطق اخرى من العالم الثالث ، لم نعد نواجه دولاً فقط ، وانما هناك تنظيمات جديدة ليست واضحة كلياً ، بالاضافة ايضاً الى الوجود المباشر للدول . وهنا تمكن الاشارة الى تحالف قوى شركات النفط وشركات السلاح وبقية الشركات متعددة الجنسية واجهزة المخابرات الغربية ، بالاضافة الى عناصر من دول المنطقة ذاتها مرتبطة بهذه القوى .

اننا في حاجة حقاً الى « تعبئة » الخمسينات والستينات ، و« رموزها » ، وربما « ابطالها » ايضاً . ان شعوب العالم الثالث لم تخطىء عندما استقبلت بحماس ايديولوجية العروبة المضادة للامبريالية التي قادها جمال عبدالناصر ، او ايديولوجية الوحدة الافريقية المضادة للامبريالية التي قادها نكروما ، ذلك انها قدمتا خلاصة لرغبات التحرر الاقتصادي والثقافي ، اما اليوم ، فقد احتل مكان هذه الايديولوجيات خطى معتدلة و« واقعية » تلقى في مؤتمرات التضامن ، او مباحثات اقتصادية مغلقة تجري في مختلف المجالس الدولية .

ومن هنا لا بد من ان نسلم بأن « الازمة » التي تشهدها المنطقة العربية والافريقية ليست هي ازمة الدول الاستيطانية والنظام الاستعماري العالمي فقط، وانما هي ازمة النظم الوطنية العربية والافريقية ، والمنهاج الذي تلتزمه دليلاً للعمل الداخلي والخارجي ايضاً . ويترتب على ذلك في الواقع ان النضال من اجل التحرر الوطني والتقدم الاجتماعي في المنطقتين يتطلب موقفاً نقدياً صارماً . حقاً لا ينبغي التقليل من اهمية دور القوى الوطنية في قيادة الكفاح « البطولي » ضد العنصرية والاستعمار ، ولكن لسوء الحظ فإن « البطولة » وحدها لا تكفي . وهكذا يصل الامر الى حد امكانية رفض«الايديولوجية» التي سادت حتى الآن كدليل للمواجهة ، وطرح الصراع من منظور القوى صاحبة المصلحة ليس فقط في التحرر الوطني وإنما ايضاً في التقدم الاجتماعي .

تعقيب ١

محمد عمر بشير

كتب ادوارد سعيد في دراسة له عن العلاقات الامريكية يقول :

١ ـ « لقد ظل الغرب طيلة عشرات بل مئات السنين ينظر الى العرب والى امم العالم الثالث وكأنها مجرد كواكب تدور في فلكه وتخدم مسار تطوره الثقافي والاقتصادي » . ويقول في الدراسة نفسها ان علاقات الغرب بالعرب كانت ولا تزال في معظمها نتاج نظرة خاطئة الى العرب كشعب وقد ادى هذا الى تشويه في العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية ويؤكد ان ما يوجد في الغرب من معرفة عن العرب واحوالهم انما تأتي له من مدرسة المستشرقين الذين تتسم نظرتهم بعدد كبير من الخرافات والاوهام « مشوبة بالعنصرية »[١] .

٢ ـ ولقد كتب ديريك هوبود من كلية سانت انتوني في اكسفورد في محاضرة له بعنوان « الصورة البريطانية للعرب » : « بأن نظرة البريطانيين مثلاً للعرب قد تبلورت اثر عدد كبير من الحوادث والمشاعر والتفاعلات ، ونتج من هذا نظرتان : الاولى سياسية والاخرى رومانطيقية »[٢] . واكد ان مصدر هذه النظرة يعود الى القرن السابع عندما غزا العرب البلدان المسيحية في منطقة البحر الابيض المتوسط .

ومنذ ذلك الحين والعلاقات قد تميزت بالتوتر وعدم القبول وبالعداء في اغلب الاحيان[٣] . ويذكر ان الكنيسة المسيحية قد ساعدت بما كانت تنشره عن الاسلام والمسلمين في ازدياد الشعور بالخوف من جانب الاوروبيين من انتشار الاسلام وسيطرة المسلمين ، ولم تكن الحروب الصليبية

---

(١) ادوارد سعيد ، « العلاقات العربية ـ الامريكية : حاضرها ومستقبلها ،» ورقة قدمت الى : الندوة الدبلوماسية ، ابو ظبي ، ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥ ، دراسات في الاقتصاد والسياسة ، تحرير ابراهيم ابراهيم (ابو ظبي : وزارة الخارجية ، ١٩٧٥) .

(٢) Derek Hopwood, «British Images of Arabs,» Lecture delivered at: Khartoum University, Institute of African and Asian Studies [IAAS], Khartoum, 1980.

(٣) المصدر نفسه .

في رأيه غير تعبير سياسي لهذا التخوف من الاسلام والمسلمين[٤] .

ولا جدال في ان هذا الخوف والكراهية يمثلان احد العناصر الرئيسية للنظرة الاولية للعرب والمسلمين معاً وعندما توقف زحف الاسلام وتراجع عن اوروبا ولم تعد للعرب خطورة عسكرية ، انتهى الخوف وحلت محله الرغبة في بسط سيطرة اوروبا على بلاد العرب والمسلمين وعلى بلدان العالم الثالث المجاورة لهم .

٣ ـ ولقد صاحب السيطرة على بلدان العالم الثالث من جانب الغرب الشعور بالتفوق الحضاري وبالتفوق العنصري الذي يجعل لبعض الشعوب حقاً طبيعياً في ان يحكم ، والبعض الآخر ان يكون محكوماً ، والشعور بالتفوق الحضاري والعنصري من جانب اوروبا قد غرس كما قال مكسيم رودنسون « حتى في ضمير اكثر الاوروبيين حرماناً ان كل ارض خارج اوروبا يجوز ان يحتلها عنصر اوروبي »[٥] .

والامر نفسه يمكن ان يقال عن نظرة الغرب الى افريقيا ودول العالم الثالث عموماً ، ولقد وصف الرحالة الغربيون افريقيا والافريقيين بالوحشية والهمجية . وعندما تمت السيطرة لها على القارة بأكملها والاستيطان في اجزاء منها ، وانطلاقاً من نظرتها الى الانسان في العالم الثالث بأنه خامل ومتأخر ، عمل الاوروبيون على ان يكون التغيير الذي يحدثونه في المجتمعات في الاتجاه الذي يريدونه هم ، ويضمن لهم مصالحهم الاقتصادية والسياسية وقد تحقق لهم هذا بالفعل .

٤ ـ وعلى الرغم من ان هذه النظرة قد تغيرت كثيراً وتعدلت في العهود الاخيرة ، الا انها قد بقيت بشكل عام بالنسبة الى عدد كبير من الغربيين ، ويؤكد هذا ما كتبه بيغل في هذا الصدد عن العلاقات العربية ـ الاوروبية : كنتاج تاريخي وسيكولوجي لاجيال متعاقبة ، لا زال هناك شعار يمكن ان ندعوه « شعار وبر الجمل » الذي يحجب النظرة الواضحة للعالم العربي في الغرب . وبالنسبة للكثير من الاوروبيين فإن مصطلح « العربي » يتضمن صورة ثابتة عن الفارس المقاتل ، يرتدي كوفيته ، وفي يده سيفه المعقوف ، ويجوب الصحارى اللامتناهية ، ناقلاً البضائع والممتلكات من حول اجسام سفن الصحراء . وهذا يمكن تسميته « صورة الشيخ » وهو مفهوم ازداد رسوخاً بفضل قصص « الف ليلة وليلة » المثيرة ، التي عرفت في الغرب منذ القرن الثامن عشر ومن خلال انتاج شركة هوليوود (الشيخ رودولف فالنتينو وحسانه المحجبات) في العشرينات من هذا القرن . حتى اولئك الموهوبون في العالم الغربي غالباً ما وقعوا تحت سحر « وهم الصحراء » . ونذكر كمثال بعض الاسماء، ت. اي . لورنس الذي اصبح اسطورة لورنس العرب وموضوعاً لفيلم سينمائي ، والسير جون ب . غلوب بصفة غلوب باشا الذي كان ملك الاردن غير المتوج حتى عام ١٩٥٦ ، الى جانب كونه المنظم والقائد للفرقة العربية المشهورة[٦] .

---

(٤) المصدر نفسه .

(٥) مكسيم رودنسون ، **اسرائيل واقع استعماري**، ترجمة احسان الحسين (دمشق : ١٩٦٧) .

(٦) Leonard C. Biegail, «TheCamel's Hair Curtain, the Arab World and the West,» a paperpresented to: Colloquium on Western Europe and the Arab Countries in the Middle East, Amsterdam, 29-30 October 1975, *The Euro-Arab Cooperation*, ed. by Edmond Volker (Leyden: Sijthoff, 1976), p. 21.

وكمثال آخر لنظرة الغرب عن العرب يمكن الاشارة الى ما كتبته ليدي كينيث عضو مجلس العموم البريطاني حين قالت :

« وحقيقة الامر بكل بساطة هي ان العرب في تفكير حزب العمال البريطاني كانوا موجودين في عالم من الخيال لا الحقيقة »[٧] .

وتقول ايضاً : « ومما زاد الطين بلة ان الروايات والافلام الرخيصة التي ظهرت عن العرب رسخت عند حزب العمال فكرته عن العرب كشعب موجود في عالم القصص والروايات »[٨] .

ان بعض اقسام الغرب ينكر على العرب انهم امة ولهم الحق في السيادة وفي التقدم وفي الوحدة . وبعضهم ينظر اليهم على أنهم مجموعة من الاقليات الدينية والمذهبية ولا ترى فيهم غير التنازع والتناقض على الدوام .

٥ ـ ولكن النظرة الاوروبية الى الوطن العربي وافريقيا لا تحددها العلاقات القديمة او ما ورثته من افكار وحسب ولكن ايضاً الاوضاع الحالية بما فيها من ثروة وفقر وتجزئة وضعف ، وموقف هذه البلدان في الصراع الدولي بالاضافة الى الرغبة الدائمة من جانب البلدان الغربية لاحكام السيطرة على موارد المواد الخام والمعادن والزيت وغيرها من المواد الخام التي يعتمد عليها الاقتصاد . والذين ينظرون هذه النظرة عادة يتعاطفون مع اسرائيل ويبتهجون لكل هزيمة تلحق بهم . وقد توصف المصالح الاوروبية بالنسبة للعرب وافريقيا بالتعاون . فرنسا مثلاً متعاطفة مع العرب ولكنها ايضاً متعاونة مع جنوب افريقيا . وبريطانيا قد تكون منقسمة على نفسها بالنسبة للبلدان العربية ومنقسمة على نفسها بالنسبة لجنوب افريقيا ، ولكنها في النهاية صديق حميم لاسرائيل ، وعلى الرغم من ان علاقاتها على وجه العموم جيدة مع بعض البلدان العربية مثل السعودية واقطار الخليج والاردن والمغرب وتونس والسودان .

المانيا الغربية كما نعلم انشأت علاقات خاصة مع اسرائيل وحاولت الموازنة في هذه العلاقات ، ولكنها لم تفلح منذ ان باعت مائتي دبابة الى اسرائيل في الستينات امتثالاً للرغبة الامريكية . اما اليابان ـ الدولة الآسيوية التي اصبحت جزءاً لا يتجزأ من اوروبا ـ فإن اهتمامها الاول هو النفط والتجارة مع كل من الوطن العربي والافريقي ، وعلاقاتها مع هذه البلدان لا زالت هامشية خاصة من الناحية الثقافية بالرغم من انه يمكن للبلدان العربية والافريقية ان تتعلم الكثير من التجربة اليابانية .

ويقودنا هذا الى الاشارة الى الاهداف الامريكية التي يمكن تلخيصها في انها اهداف الغرب نفسها بالاضافة الى ما يقرره د. مجدي حماد وهو « التصدي لخطر التوسع السوفياتي والشيوعي اينما كان » .

---

(٧) الليدي كينيث ، « حزب العمال والقضية العربية ، » ورقة قدمت الى : الندوة الدبلوماسية ، ابو ظبي ، ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥ ، دراسات في الاقتصاد والسياسة .

(٨) المصدر نفسه ، ص ١٥٥ .

لقد اعطت امريكا لنفسها حق التصدّي للاتحاد السوفياتي نيابة عن اوروبا والعالم الثالث ، وفي الوقت ذاته حق ارغام الاتحاد السوفياتي للتوجه نحو الاصلاح الداخلي كما يشير الباحث .

ويمكن ان يقال ان الاستثناء الوحيد بالنسبة لرؤية الغرب هو ما يسمى باليسار في اوروبا والمجموعات ذات الاصل الافريقي في امريكا . هؤلاء ينظرون الى الوطن العربي والافريقي نظرة فيها كثير من التعاطف مع قضاياه . وهؤلاء المتعاطفون مع العرب والافارقة والذين يطلق عليهم المتطرفون ، عادة يكونون من الماركسيين او الماركسيين الجدد او المعارضين للصهيونية ، وللاسف فإنهم لا يجدون ترحيباً من الفئات الحاكمة في البلدان العربية والافريقية . وقليلاً ما يعمل العرب والافارقة على خلق قنوات للاتصال بهم خوفاً من ان يتهموا بالتحيز او صداقة الاتحاد السوفياتي .

٦ ـ والموقف الحالي لاوروبا بالنسبة للقضية الفلسطينية ينبع من مصلحة اوروبا في ان يسود السلام الشرق الاوسط لكي تضمن تدفق النفط اليها، وتدفق بضائعها . ولهذا فقد بادرت بالدعوة للحوار العربي ـ الاوروبي تناهض به الحوار العربي ـ الافريقي ، والحوار بين دول الجنوب رغبة في خلق ابعاد سياسية جديدة لعلاقاتها مع العرب .

٧ ـ على الرغم من الشكوك فإن العلاقات بين العرب واوروبا بالمقارنة مع بلدان العالم الثالث فقد بقيت على وجه العموم جيدة حتى جاءت حرب حزيران / يونيو عام ١٩٦٧ ، وقضية النفط عام ١٩٧٣ ، وطفح على السطح الشعور العدائي من جانب الاوروبيين وضيق الكثيرين لهذا الشعور العدائي . ولقد كنت واحداً من هؤلاء الذين ذهلوا من هذا الشعور العدائي . فقد كنت في زيارة لاوروبا وبالتحديد في زيارة لتشيكوسلوفاكيا وايطاليا . واينما ذهبت في الجامعة في براغ او في السوق او في المقهى في روما كان الشعور عدائياً ليس للعرب فقط ولكن للعالم الثالث اجمع . وكان الابتهاج بهزيمة مصر وعبد الناصر لا يعادله ابتهاج ليس في اوروبا وحدها ولكن في امريكا ، وبصورة اقوى بين الطبقات الحاكمة في بلدان العالم الثالث .

٨ ـ ان ما يقدمه مجدي حماد في هذه الدراسة يمثل بحق دراسة موضوعية لا يمكن وصفها بأنها مجرد سرد للماضي وسكوت عن الحاضر كما تفعل دراسات اخرى ، تحمّل الاستعمار قديمه وجديده كل اخطائنا وعجزنا . انني اتفق معه في « ان صورة العلاقات العربية ـ الافريقية تبدو في هذه المرحلة مثل شبكة شديدة التعقيد » ، ولعلي قلت الشيء نفسه في دراستي عن دور المجموعة في منظمة الوحدة الافريقية وفي كتابي «Terramedia»[٩] ، ولكن هذا لا يمنع ان اعترف بأنني لم افهم بدقة ما يعني بقوله بأن « الوحدة التي تتم عن طريق « النضال » هي الثورة الحقيقية » ، الوحدة بين من ومن اجل ماذا ؟

ان تيار الوحدة العربية في نظر كثير من الافريقيين يحاول ان يطغى على تيار الوحدة الافريقية . ومحاولات بعض البلدان العربية والمؤسسات الاسلامية في نشر افكارها في بعض

---

(٩) Mohamed Omer Beshir, *Terramedia: Themes in Afro-Arab Relations* (London: Ithaca, 1982), p. 3.

البلدان الافريقية المسلمة وغير المسلمة تثير الشكوك عند كثير من الافريقيين . واتفق معه في ان المنظور الغربي والسوفياتي يقومان على حقيقة واحدة هي : ان الاقليم العربي ـ الافريقي في البداية والنهاية مستودع مصالح استراتيجية واقتصادية ، ولهذا فهو ميدان صراع دولي بين القوى المختلفة ، ولا زال دور العرب والعالم الثالث هامشياً .

ولكن الامر الذي يمكن الاختلاف عليه ما هي بالتحديد مصالح الاتحاد السوفياتي في المنطقة ؟ هل هو كما يقول الغرب نشر الشيوعية والسيطرة على هذه الاقطار ، ام هو حرمان الدول الغربية من النفط والمعادن والثروات الافريقية الاخرى ؟ ان كثيراً من الدراسات قد أشار الى ان الاتحاد السوفياتي ليست له حاجة في هذه الثروة في الوقت الحاضر او في السنوات القليلة القادمة على الاقل . والسؤال الآخر لماذا لا يكون الاتحاد السوفياتي اكثر ايجابية مما هو عليه الآن ؟ هل الاتحاد السوفياتي في النهاية دولة عظمى اخرى تسلك سلوك الدولة الاعظم وتغلب مصالحها على كل شيء آخر ؟ والسؤال الآخر ماذا يفعل لكي تقوى العلاقات العضوية بين حركتي التحرير في جنوب افريقيا وفلسطين؟ وهل حان الوقت لتلاحم عسكري عربي ـ افريقي في كل من فلسطين والجنوب الافريقي ؟ هل يمكن حل الازمة في الجنوب الافريقي عن طريق التفاوض والتسويات كما هو حادث في الشرق الاوسط ؟ وهل يمكن حل القضية الفلسطينية واقامة دولة فلسطينية دون ان يحدث الشيء نفسه في جنوب افريقيا ؟

لا جدال في ان الغرب قد ظل لمئات السنين ينظر الى العرب والعالم الثالث وكأنهما مجرد كواكب تدور في فلكه وتخدم مسار تطوره الثقافي والاقتصادي[١٠] . ولكن لا جدال ايضاً ان تلاحماً حقيقياً قد وقع بين حركة الثورة (التغيير) في افريقيا والوطن العربي ، وان النظرة الغربية التقليدية قد بدأت ايضاً تتغير ولو ان هذا يحدث في بطء شديد .

---

(١٠) سعيد ، « العلاقات العربية ـ الامريكية : حاضرها ومستقبلها ، »

تعقيب ٢

كمال عجّوري

سأبدأ بالتعقيب على دراسة د. مجدي حماد بملاحظة شكلية من حيث المكان الذي احتله هذا البحث في تسلسل ابحاث هذه الندوة إذ جاء بعد بحث الجاليات العربية في افريقيا وقبل دور المجموعة العربية في منظمة الوحدة الافريقية . ولكنني ارى بأن هناك منهجين يمكن الاخذ باحدهما :

ـ إما الانطلاق من ان السياسة العربية ـ الافريقية هي انعكاس للمنظور الغربي . ففي هذه الحالة لا بأس من وضعه في مكان متقدم وذلك للتعرف بعد ذلك على مدى تأثيره وفاعليته في هذه العلاقات .

ـ وإما ان نفترض بأن هذه العلاقات العربية ـ الافريقية لها من الاستقلالية ، وفي هذه الحالة لا بد من وضعه من حيث الترتيب في نهاية المواضيع ضمن تصور موقف الدول الكبرى في تجربة التعاون العربي ـ الافريقي وذلك ليتسنى لنا معرفة مدى تطابق او تعارض هذه العلاقات مع الدول الغربية ! لذلك ارى بأن هيئة التنسيق المشرفة على هذه الندوة وكأنما قصدت من وضعه في مقدمة الابحاث هو الانطلاق من الفرضية الاولى التي اشرت اليها . وبعد ذلك سأنتقل الى التعقيب على الموضوع .

ولن ادعي بأنني سأعلق على كل جوانب هذا البحث المهم ، وخاصة انني كلفت بذلك على عجل . ونظراً لضيق الوقت المتاح لي لمثل هذا الموضوع الذي بذل فيه الباحث جهداً كبيراً فإنني سأحاول اثارة ما يلي :

ـ لقد وضعت نصب عيني وانا استعرض هذا البحث ، المحاور الرئيسية التي يقوم عليها والتي حددها الباحث في المقدمة بثلاثة محاور ، واوحى لنا بأن دراسته ستتركز على هذه المحاور الرئيسية التالية : موقف الدول الغربية من العلاقات العربية ـ الافريقية ؛ مدى تأثير هذه المواقف على العلاقات العربية ـ الافريقية ؛ اعطاء تصور لمواجهة هذا المنظور الغربي .

أعود للقول بأنني لاحظت وانا استعرض هذا البحث بأن هناك خللاً كان بالامكان تجنبه لتكون هذه الدراسة في مستوى الجهود التي بذلت . واول ما استرعى انتباهي هو طغيان الحجم المخصص لبحث المحور الاول على المحاور الباقية ، والذي كان من المفروض ان يتركز على مواقف الدول الغربية من العلاقات العربية ـ الافريقية . لذلك نلاحظ بأن الباحث قد اسهب كثيراً في التركيز على مجموعة الاهداف والمصالح للدول الغربية في المنطقة العربية ـ الافريقية ، وانتقل بعد ذلك لمجموعة المصالح الجوهرية للدول الغربية ، وتناقض هذه المصالح ، ومن ثم ابرز مواقف وسياسات الدول الكبرى في المنطقة العربية ـ الافريقية .

يتضح لنا حتى الآن بأننا لم نبدأ في التعرف على مواقف الدول الغربية من العلاقات العربية ـ الافريقية ، بل ارى بأن ذلك التحليل كان يجب ان يوضع تحت عنوان : العلاقات الغربية مع الدول العربية ـ الافريقية التي تضمنت السياسات والاستراتيجيات المتوافقة والمتعارضة وكيف استطاعت هذه المجموعة الغربية ان تؤمن سيطرتها وهيمنتها على هذه المنطقة المهمة من العالم الثالث .

ولكن اذا اعتقدنا بأن كل ما اشار اليه الباحث حتى الآن يعتبر مقدمة لابراز موقف الدول الغربية من العلاقات العربية ـ الافريقية ، فإننا لا يمكن ان نوافقه على ما اسماه بالوسائل المتعددة لضبط او تغيير توجهات المجموعة العربية ـ الافريقية ، والتي منها المساعدات الاقتصادية والمؤسسات المالية الدولية، وكذلك الانقلابات العسكرية والتناقضات التي اثارتها الدول الغربية بين العرب والافارقة ، وكيف استطاعت الدول الغربية ان تضبط او تحجم هذه العلاقات لحسابها سواء عن طريق سياسة الانفراج الدولي او عن طريق ارتفاع اسعار النفط . ان كل ذلك على ما يبدو لا يخرج عن اطار العلاقات الغربية مع المجموعة العربية ـ الافريقية ولا يصلح لأن يكون موقفاً من تجربة التعاون العربي ـ الافريقي التي حددت معالمها منذ عام ١٩٧٣ .

اما المحور الثاني المتعلق بمدى تأثير مواقف الدول الغربية على العلاقات العربية ـ الافريقية فلم اجد له اثراً في دراسة الباحث . واما المحور الثالث فلم يعطه الباحث حقه او نصيبه من الدراسة ، بل خصص له جزءاً من خاتمة البحث . إذاً يمكننا القول بأن الباحث لم يراع التوازن الشكلي والموضوعي سواء لهذه المحاور الرئيسية الثلاثة او لمصلحة كل محور بحد ذاته .

علاوة على ما سبق ، فإنني اود التعليق على النقطتين التاليتين :

الاولى : لقد حاول الباحث ان يفهمنا بأن التعاون العربي ـ الافريقي موجه ضد مصالح الدول الغربية وان ما نشرته وسائل الاعلام الغربي لهو دليل على ذلك . وللوهلة الاولى قد يتراءى لنا بأن هذا التعاون العربي ـ الافريقي موجه ضد مصالح الدول الغربية ، ولكن يحق لنا ايضاً أن نستنتج بأن ما نشرته وسائل الاعلام الغربية ليس الا من قبيل تعارض مصالح اعضاء هذه المجموعة ، نظراً لتفاوت مصالحها واهدافها من التعاون . الم يكن من ضمن دعوة فرنسا على لسان رئيسها السابق جيسكار ديستان في عام ١٩٧٩ ، وخاصة في مؤتمره الصحافي في ١٥ ايار / مايو من

تلك السنة باقامة حوار وتعاون ثلاثي (اوروبي - عربي - افريقي) وهو شكل من اشكال تناقض مصالح المجموعة الاقتصادية الاوروبية مع الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي في المنطقة العربية ـ الافريقية .

الثانية : اما فيما يتعلق بالتصور المقترح لمواجهة هذا المنظور الغربي ، فإن الباحث ينتهي الى نتيجة بأننا لن نستطيع بمخطط اعلامي ان نخاطب الاستعمار الغربي لكي يقتنع بجدوى التعاون العربي - الافريقي الذي يتم بالضرورة على حساب مصالحه الحيوية .

اعتقد ان هذه النتيجة تنقسم الى شقين رئيسيين :

- اقناع المجموعة الغربية بجدوى التعاون العربي - الافريقي وان الاجابة عن ذلك تثير تساؤلات مضادة : هل نعمل لمصلحة هذه المجموعة الغربية في تعاوننا مع الدول الافريقية ليتم اقناعها بذلك والتي حذر منها الباحث ، وقال بأن البلدان العربية ستكون حصان طروادة داخل العالم الثالث ، وان التعاون العربي - الافريقي مؤهل لأن يكون لحساب المصالح الاوروبية ـ الامريكية .

- ان التعاون يتم على حساب مصالحها . وهنا ارى بأنني لا اوافق الاخ الباحث على ما ذهب اليه ، لأنني اعتقد بأن الشكل الحالي الذي يتم به هذا التعاون ليس الا خدمة لمصالح الدول الغربية التي زادت من هيمنتها على اقتصاديات الدول الافريقية ، بفضل العون المالي العربي واستمرار روابط هذه الدول بالمجموعة الرأسمالية والسوق العالمية الرأسمالية .

تعقيب ٣

عبد المنعم المشاط

رأيت ان أبدي بعض الملاحظات التي اتمنى ان تسهم في اثراء البحث وذلك باضافة وجهة نظر قد تكون مختلفة مع وجهة نظر الباحث :

اولاً : رغم اهمية المنهج التحليلي المقارن الذي اعتمده د. حماد ، فقد كان من الممكن استخدام اداة علمية مهمة في تأكيد هذا المنهج علمياً الا وهي اداة تحليل المضمون Content Analysis سواء لتحليل الوثائق او الكتابات الغربية او التصريحات المتعلقة بالنظرة الى العلاقات العربية ـ الافريقية . ان الالتجاء الى تحليل المضمون كان وسيلة مهمة للاجابة عن سؤال اساسي هو جوهر البحث ولتجنب مسألتين مهمتين .

فمن جانب ، لا نستطيع دراسة منظور او نظرة Perspective طرف ما او ادراكه Perception بدون تحليل الوثائق الصادرة عنه . ولقد ادى هذا في رأيي الى بعض المشكلات المتعلقة بتحديد المقصود بالمنظور ، وهل هو الادراك ام السلوك ام كلاهما ؟ ومن المتصور ان المطلوب هنا هو دراسة الادراك او الرؤ ية او على الاقل التركيز عليها دون التفصيل في قضية الصراع الدولي في المنطقة .

١ ـ في بعض الاحيان نجد عدم تحديد في المضمون بين رأي الباحث ورؤ ية الغرب . فمثلاً يقول : « وحيث يقف الاتحاد السوفياتي ، بمعنى او بآخر ، وبدرجات متفاوتة من الوضوح والقوة وراء غالبية « عوامل الاضطراب » هذه ، فقد اصبح طرد الاتحاد السوفياتي ، منذ ذلك الحين يحتل بثبات احد المراكز الرئيسية في سلم اهداف السياسة الخارجية الامريكية تجاه هذه المنطقة » . وكما يرى ايضاً ان « هناك دافعاً اقتصادياً ايضاً في تقويم السلوك السوفياتي في المنطقة . ولكن دوافع هذا السلوك الاساسية تبقى ذات طابع « سياسي » لأن الاتحاد السوفياتي يمكنه ، إمّا بالسيطرة على الموارد الاساسية للاقتصاد الرأسمالي وإما بجعل المعسكر الغربي يدفع « تكاليف » متصاعدة ، بالمعنى الشامل للكلمة ، للحصول على هذه الموارد ، ان يقوض من دعائم قوة

واستقرار المعسكر الغربي ، ويسهم بالتالي في تعميق « ازمة الرأسمالية العالمية » بالمعنى التاريخي للمواجهة السوفياتية ـ الغربية » .

كما يذكر ان « وجود الاتحاد السوفياتي بالقرب من هذه المصادر ـ اي النفط ـ يمثل استنزافاً استراتيجياً للمجهود الغربي » . والباحث لا يوضح لنا هل هذا هو رأيه الخاص وخلاصة تحليله ، ام انه يستقي ذلك من الوثائق او المراجع التي لجأ اليها .

٢ ـ إن الرؤية السوفياتية للعلاقات العربية ـ الافريقية قد عرضت في البحث في اطار دراسة العلاقات السوفياتية العربية ـ الافريقية ، واكثر من ذلك فإن هذه الرؤية قد عرضت من واقع المصادر الغربية . وسوف اخصص ملاحظة مستقلة لذلك . بيد ان الاعتماد على اداة تحليل المضمون كان يمكن ان يجنبنا مثل هذه المشكلة ، وذلك بتحديد اولي للوثائق المراد تحليلها والتي يجب ان تعبر عن وجهة نظر الدولة او الجهة المراد التعرف على رؤيتها .

ثانياً : يرى الباحث ان الدراسة تنطلق « من ان المتغيرات الخارجية قد تلعب بالفعل الدور الحاسم او الجوهري في هذا الوقت او ذاك او في هذه المناسبة او تلك ، ولربما طغى ـ في بعض الاحيان ـ دور العوامل الخارجية . . . » . معنى ذلك ان التركيز على تحليل العوامل الخارجية ليس الا لحظة من لحظات المنهج او يجب ان تمضي بعدها في تأصيل ظاهرة التدخل الاجنبي لنضعها في مكانها الصحيح اي على ارضية الاوضاع الداخلية العربية ـ الافريقية ذاتها . وعلى الرغم من هذا الوعي الواضح لأهمية الاوضاع الداخلية الا ان هناك بعض العبارات التي توضح وبشكل قاطع ان الباحث قد قلل الى حد بعيد من اهمية تلك الاوضاع . فهو يرى على سبيل المثال ان « الأمال التي ظلت تسيطر على القيادات الروسية منذ عدة قرون قد تحققت في لحظة معينة بسبب خطأ تكتيكي من جانب السياسة الامريكية عندما سحبت عرض تمويل السد العالي وما اعقب ذلك من تطورات » . والحقيقة ان ذلك يجافي الواقع على الاقل من ثلاث زوايا .

١ ـ ان السياسة الدولية وخاصة بين القوتين الاعظم وبصورة اخص تجارة الدول الاقليمية المركزية Central Regional Powers تحكمها استراتيجية واضحة ، ولا تخضع في تقديري لاخطاء تكتيكية عشوائية .

٢ ـ ان توجهات السياسة الخارجية الناصرية في تلك الفترة سواء ما تعلق بالاعتراف بالصين ، او رفض مشروعات الامن الاقليمية المرتبطة بالغرب ، او التنديد بالتدخل الامريكي في كوريا ، او بدء الحديث عن اصلاحات اجتماعية ، كان من اسباب التردد الذي ميز السياسة الامريكية تجاه مصر في تلك الفترة .

٣ ـ ان الاختيار المصري لاقامة جسور للتعاون مع المعسكر الشيوعي وخاصة الاتحاد السوفياتي هو اختيار مصري حقيقي ، ولم يكن في الاساس اختياراً سوفياتياً او خطأ امريكياً .

ثالثاً : ما دام الباحث قد تطرق لمسألة محاولات القوتين العظميين استقطاب عدد من

الدول في المنطقة العربية والافريقية ، تنبغي الاشارة الى ان التركيز كان دائماً ولا يزال على الدول الاقليمية المركزية ، والتي تستطيع بقدراتها تعبئة القوى الجاذبة في الاقليم المعين وان تجند اكبر عدد من الدول او القوى الى جانبها. هذه هي سياسة واضحة لكل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي تجاه دول معينة مثل مصر ، تانزانيا ، نيجيريا . . . الخ . . . بعبارة اخرى ، رغم اهمية الممرات والمضايق استراتيجياً ، الا ان تلك الدول الاقليمية المركزية يمكن ان تؤدي ادواراً اساسية في اقليم كل منها .

رابعاً : ان تحليل دور اسرائيل وجنوب افريقيا « كبيوت خبرة » هو تحليل مهم في الواقع . لكنني ارى ضرورة التمييز الدقيق بين دور اسرائيل في المنطقة العربية وافريقيا ، ودور جنوب افريقيا في القارة الافريقية وخصوصاً في الجنوب . فبينما تستطيع الاقطار العربية ان تعيش بمعزل عن اسرائيل ، بل بامكانها ان ارادت ان تضع ضغوطاً فعّالة ضدها ، الا ان الوضع يكاد يكون مختلفاً بالنسبة لجنوب افريقيا . فاقتصاديات زامبيا وزمبابوي وموزمبيق ترتبط ارتباطاً وثيقاً بجنوب افريقيا ، حيث يعد جنوب افريقيا منفذها الوحيد الى الخارج . من ثم فإن النظر الى مستقبل كل من اسرائيل وجنوب افريقيا ينبغي ان يأخذ باعتباره ذلك التباين .

يضاف الى ذلك، ان جنوب افريقيا واسرائيل يعملان اولاً واساساً لحسابهما الخاص بصفتهما دولتين ينتميان الى كل من الاستعمار التقليدي والاستعمار الحديث . اما انهما يقومان كبيت للخبرة، وليس بدور رجل البوليس فهو قول صحيح جزئياً ، ولكن الدراسة الدقيقة تؤكد لنا ان كلا منهما تلعب دور رجل البوليس اولاً وبصورة اساسية والذي تمتد مهمته ليس فقط الى حفظ الامن وصيانة النظام ،وإنما الى مهمات الارهاب والتخويف والعقاب والاحتلال .

خامساً : يرى الباحث ان التناقض الرئيسي انما هو مرحلة الصراع بين النظامين الاجتماعيين العالميين الاشتراكي والرأسمالي . وبالرغم من اقرار الكثير من الدارسين بأن ذلك الصراع هو بالفعل تناقض رئيسي ، الا ان هناك تناقضات اخرى رئيسية واساسية في تحليل المنظور الغربي للعلاقات العربية ـ الافريقية . فالصراع بين الشمال والجنوب هو صراع رئيسي ، والصراع داخل الجنوب بين مختلف طبقات دوله اذا جاز التعبير هو صراع آخر . ولعل النمطين الاخيرين من الصراعات هما اكثر الصراعات اتصالاً بالعلاقات العربية ـ الافريقية .

سادساً : ينتهي الباحث الى القول « بأننا في حاجة حقاً الى « تعبئة » الخمسينات والستينات و«رموزها » وربما « ابطالها » ايضاً . والواقع ان في ذلك اغفالاً للتطور التاريخي الذي مرت به الدول العربية والافريقية والعالم كله في السنوات التي اعقبت تلك « الرموز » ، وحكمت بطريق هؤلاء « الابطال » . ان الحلم بعودة التاريخ الى الوراء هو حلم ان لم يكن رومانسياً فهو بالقطع تعبير عن الاحباط الحقيقي الذي يميز الجيل المعاصر والذي لم تتحقق احلامه كما صورت له في « رموز » او كما عبر عنها « ابطاله » . .

إن التحديات ومصادر الضغط Stress متباينة ، فتحدي التنمية،ومعضلة الديمقراطية تختلفان عن تحدي الاستعمار والتحرر،ومشكلة الاختيار المطروحة اليوم والتي تتعلق بالاختيار

ما بين القضية الاجتماعية والقضية الوطنية لم تكن مطروحة من قبل، والوصول الى حلول مناسبة وفعّالة تقتضي اولاً وقبل كل شيء الاجماع الوطني الحقيقي وليس فقط الزعيم ذو الخصائص الكاريزمية او الرموز الجذابة .

سابعاً : نأتي الى النقطة الخلافية التي ارجو ان يسمح لي الباحث بالاختلاف معه فيها والتي تتعلق بتحليله لدور الاتحاد السوفياتي في المنطقة العربية والافريقية . فهو ينطلق بالقول بأن الدول الغربية مسلحة بالتحليل العلمي وانها ذات نظرة عميقة لطبيعة القوانين التي تحكم التطور الاجتماعي ، اما الاتحاد السوفياتي فإنه يصدر عن ايديولوجية تقدس العلاقة بين الوحدة والنضال وان كانت مقيدة اساساً بالتحليل الطبقي للعلاقات الدولية .

والواقع اننا في مجال السياسة والعلاقات الدولية لا بد من ان نعطي للاعتبارات العملية قدرها الحقيقي من التحليل . ومن نافلة القول ، ضرورة التمييز بين موقف الاتحاد السوفياتي المؤيد لحركة التحرر الوطني ابتداء من ثورة تموز / يوليو ١٩٥٢ ، ومروراً بانغولا في منتصف السبعينات ، والسلفادور ، ونيكاراغوا ، وبين القوى الاستعمارية الغربية التي تستهدف وبالاساس خلق مناطق تابعة سياسياً واقتصادياً . فليس من الدقة في رأيي القول بأن امداد دول المنطقة بصفقات السلاح كان يستهدف استبدال التبعية الغربية بتبعية سوفياتية .

واخيراً : اود كذلك التحفظ على مظاهر الدهشة التي وردت من الباحث ، والتي تتعلق بكشف المعلومات عن بعض مظاهر السلوك العربي والتي اعتبرها « تشويهاً » له . والواقع ان كشف مثل تلك المظاهر ضروري بالنسبة لنا جميعاً وينبغي الا نشعر بالخجل او الضيق منه . اذ ربما يكون ذلك مقدمة لاحترام النفس حتى يمكننا اقناع الآخرين باحترامنا والتعاون معنا في قضايا مشتركة اساسية ، ولا تتعلق فقط بمشكلات الرؤية او الادراك .

المناقشات

١ ـ محمد الميلي

سوف اقتصر مداخلتي على ملاحظتين :

الملاحظة الاولى ، التي اريد ابداءها تتصل بفكرة وردت في دراسة د. حماد ، فقد جاء في الدراسة ما يلي : « ان حركات التحرير العربية والافريقية قد نجحت في ان تفرض ارادتها وتحرر بلادها من الاستعمار الذي رحل عن معظم البلدان العربية والافريقية ، واحياناً دون نضال او كفاح ، مثلما حدث في موجة الاستقلال التي سادت افريقيا منذ عام ١٩٦٠ وعلى وجه الخصوص في المستعمرات الفرنسية ، وهي الدول التي عرفت فيما بعد بمجموعة الفرانكوفون » .

في حين ان المعروف هو ان الاستعمار ، اي استعمار كان ، لا يمكن ان يرحل عن اي بلد كان دون كفاح او نضال . وحتى المثال الذي ساقه د. مجدي ، لا يشذ عن هذه القاعدة ، وبالتالي لا يصلح للتدليل على المقولة التي تضمنتها الفقرة التي سقناها آنفاً من البحث موضوع التعليق . ذلك ان « موجة الاستقلال التي سادت افريقيا » حسب التعبير المذكور كانت في الواقع نتيجة كفاح على مستويين :

المستوى الاول هو الكفاح الذي فجرته ثورة تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٥٤ بقيادة جبهة التحرير الوطني في الجزائر . فقد تبين للاستعمار الفرنسي ، مع نهاية السنة الاولى لحرب التحرير الجزائرية مدى ونوعية التهديدات التي قد تهز اركانه بالقارة الافريقية .

والحقيقة ان الاستعمار الفرنسي كان يعتبر ، منذ ما قبل ثورة تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٥٤ ، ومنذ ما قبل خسارته للحرب الهندية ـ الصينية ان الجزائر هي حجر الزاوية في مخططه للحفاظ على الامبراطورية الفرنسية .

وقد وضع بعض منظّري الاستعمار الفرنسي ، عقب الحرب العالمية الثانية وفي خضم

حرب الهند ـ الصينية ، مخططاً لصيانة الامبراطورية الفرنسية ، ينص على ضرورة انشاء خمس قواعد عملاقة ، واحدة في الهند ـ الصينية (كما كان يقال) وثانية في مدغشقر ، على ان توجد الثلاث الباقية في الجزائر ، واحدة في جهتها الغربية ، والثانية في جهتها الشرقية ، والثالثة في جهتها الجنوبية . وينص المخطط المذكور على ان تكتسي هذه القواعد طابعاً عسكرياً واقتصادياً وثقافياً في الوقت نفسه . ولذلك اختيرت مواقعها حيث توجد المعادن والمواد الاولية من جهة ،وحيث تستطيع مراقبة كل من تونس والمغرب وافريقيا الغربية الفرنسية كما كانت تسمى ، من جهة اخرى .

ومع اندلاع حرب التحرير في الجزائر طُوِّرت قاعدة كولمب بشار الى قاعدة ذرية ، كما طُور مرسى الكبير الى قاعدة بحرية مزودة بأحدث التجهيزات العسكرية وبمخبأ نووي . وليس من المبالغة في شيء القول بأن اندلاع الثورة الجزائرية قد فاجأ وافسد مخططات الاستعمار الفرنسي . لذلك بادر هذا الاخير ، منذ ١٩٥٦ الى اصدار ما عرف بـ « القانون ـ الاطار » (Loi-Cadre) الذي كان السيد « غاستون ديفير » هو مهندس صيغته الاولى في حكومة غي موللي . ثم طور بور جيس مونوري هذا القانون في عام ١٩٥٧ تحت ضغط استمرار الحرب الجزائرية للحيلولة دون امتداد عدوى الثورة الى البلدان الافريقية في جنوب الصحراء . ذلك ان خطر هذه الدعوى لم يكن وهماً .

وهنا اصل الى المستوى الثاني من الكفاح والنضال ، وهو نضال الشعوب الافريقية في جنوب الصحراء ، الذي كان في حالة اختمار ، والذي هيأت له الثورة الجزائرية ظروف تهيئة جديدة تنذر بدفعه في اتجاه التجذير والكفاح المسلح . فقد كانت جبهة التحرير الوطني تتلقى رسائل واتصالات من جهات افريقية مختلفة ، تطلب فيها مدها بطرق تنظيم الجبهة ووسائل عملها داخل الشعب حتى تحتذي حذو النموذج الجزائري للكفاح . وقد اتخذت هذه الاتصالات طابعاً ملحاً واتسع نطاقها منذ العام ١٩٥٧ على وجه الخصوص .

ان كل ذلك يعني انه كانت هناك نضالات سياسية كامنة في افريقيا انتعشت بقيام الثورة الجزائرية ، لتنتقل الى مرحلة العمل المباشر . وفي اطار هذه الظروف سقطت الجمهورية الرابعة تحت ضربات الثورة الجزائرية وجاء الجنرال ديغول محمولاً على اكتاف المتمسكين بفرنسة الجزائر الى الابد . وقد ادرك الجنرال ديغول مدى التهديدات التي تتعرض لها الامبراطورية الفرنسية بفعل حرب الجزائر واستمرارها فسارع الى اعلان مشروعه لـ « الاستفتاء » الذي نفذ بالفعل في ٢٨ ايلول / سبتمبر ١٩٥٨ ، اي بعد اشهر قلائل من تولي ديغول الحكم (١٣ ايار / مايو ١٩٥٨). وقد كان لهذا الاستفتاء هدف مزدوج في الجزائر وفي المستعمرات الافريقية . فهدف الاستفتاء المذكور في الجزائر هو تثبيت فرنسة الجزائر ، وهدفه في افريقيا هو اقامة حكم ذاتي بفتح الطريق لاستقلال شكلي في كنف « المجموعة الفرنسية » يمكن الاستعمار الفرنسي من التحكم فيها بواسطة بعض ابنائها .

وهكذا كان استفتاء ٢٨ ايلول / سبتمبر ١٩٥٨ يهدف اذاً الى ثلاثة امور :

الاول ، اجهاض الثورة الكامنة في الاقطار الافريقية التابعة للاستعمار الفرنسي . الثاني ، تطويق الثورة الجزائرية واحاطتها بأنظمة عدوة ترى نفسها مدينة بوجودها لباريس ، بدل ان تظل محاطة بتعاطف الجماهير الافريقية التواقة الى التحرر على النمط الجزائري . الثالث ، التفرغ لضرب الثورة الجزائرية وتحطيمها . وفعلاً فقد حشد النظام الديغولي اقوى جيش استعماري لمحاربة الجزائر اذ تجاوز تعداد جنوده سبعمائة الف جندي ، يعززهم اكثر من مليون اوروبي مسلح ، يعملون كلهم ضد الشعب الجزائري الاسير ضمن حدود محصنة بخطوط مكهربة على امتداد الحدود الشرقية والحدود الغربية، وبعمق عدة كيلومترات ، وكانت الاسلاك المكهربة تلك محمية بآخر تجهيزات حلف الاطلسي .

الملاحظة الثانية ، اعتقد ان لها مكانها في هذه الدراسة ، وهي الكيفية التي حاولت بها السياسة الديغولية الاحتفاظ بمصالح فرنسا في افريقيا بعد استقلال الجزائر . فلم يكن ليخفى على الجنرال ديغول ان استقلال الجزائر ، رغم ما حشده من قوات وما اتخذه من وسائل لم يسبق لها نظير ، سوف تكون له انعكاسات سلبية على السياسة الفرنسية في افريقيا ؛ لذلك بادر الى تحسين علاقاته مع الجزائر المستقلة ، حتى يتمكن من الحفاظ على المصالح الفرنسية واهداف الاستعمار الحديث في افريقيا ، عن طريق ظهوره بمظهر صديق الجزائر المستقلة .

وقد ادركت الجزائر ، بعد مضي السنوات الثلاث الاولى للاستقلال خطر هذه السياسة على المصائر الافريقية، فسعت لمواجهتها بعدة مبادرات سياسية واقتصادية وثقافية ، يطول شرحها . لكن تكفي الاشارة الى مشروع الطريق الصحراوي ، والى فتح ابواب الجامعات والمعاهد العلمية المختلفة للطلبة الافارقة ، والى الندوات الثقافية الافريقية ، فضلاً عن جهودها في عقد الاتفاقات الثنائية مع الدول الافريقية وزيادة عن مساعيها ضمن منظمة الوحدة الافريقية وعدم الانحياز ، وما اسفر عنه كل ذلك من طرح مطلب اقامة نظام اقتصادي عالمي جديد في ظروف احسن . وقد كانت الدورة الخاصة للامم المتحدة في ربيع ١٩٧٤ احسن تعبير عن النجاح الذي كلل المساعي الجزائرية في اطار العمل على تغيير العلاقات الدولية وتضييق الخناق على الاستعمار الحديث .

وفي الختام لا بد من الاشارة الى ما سكت عنه الباحث من مسائل تتصل بهذا البحث ، مثل قضية « التشاد » الذي اعتبره احد منظري الاستعمار الفرنسي القديم في القرن التاسع عشر بأنه يمثل « البطن الرخو لافريقيا » ، ومثل القواعد الاجنبية في كثير من البلدان الافريقية ، والتسهيلات الممنوحة للقوى الامبريالية الافريقية .

٢ ـ محمد السيد غلاب

سأتناول المناقشة من منظور جغرافي ـ تاريخي ، يتسم بالعموم والشمول ، بدون تفاصيل . ولقد بدأت العلاقة بين اوروبا والشرق في نهاية عصر النهضة وبدء العصر الحديث

الذي تمثله حركة الكشوف الجغرافية الكبرى . فبعد هذه الحركة ظهرت الدول البحرية وهذه دخلت في عدة مشاريع امبريالية . وكان اقتصادها لا يزال اقطاعياً متخلفاً .

والنقطة الحاسمة في تاريخ اوروبا هي الثورة العلمية وسقوط الاقطاع وما يتبعها من تقدم اقتصادي وثورة اقتصادية وانفجار سكاني . . . الخ . هذه جميعاً ادت الى قيام نظام اقتصادي جديد لا يزال قائماً حتى الآن ، هو النظام الرأسمالي بعلاقاته الاجتماعية والاقتصادية الجديدة . المهم لدينا انه ادى الى حركة الاستعمار colonialism بقصد الحصول على موارد اولية رخيصة وفتح اسواق جديدة لمنتجاته . وهذا ادى الى قيام نظام تجاري عالمي لا يزال سائداً حتى الآن .

ومن ثم دخلت العلاقات الاوروبية والعربية ـ الافريقية دوراً جديداً هو دور انشاء امبراطوريات استعمارية فيها . ولكن اوروبا كانت مشغولة كلياً بتطبيق مشروعها الامبريالي والاستعماري في نصف الكرة الغربي وآسيا ، وكانت افريقيا في هذه الدولة تحتل دور الرصيد ، الذي لم يكن يمس الا مساً رقيقاً . اما البلاد العربية فقد دخلت في صميم المشروع الامبريالي حتى الحرب العالمية الثانية . ويظهر هذا بوضوح في كتابات ماكندر وغيره من الجيوبوليتيكيين ، الذين اعتبروا افريقيا وراء الصحراء الكبرى مجرد ملحق لاوروبا .

وكانت الحرب العالمية الثانية العامل الحاسم في تصفية الاستعمار ، اذ اصاب الدول الاستعمارية بالكلل وانهكها انهاكاً شديداً . ومنذ عام ١٩٤٥ قررت الحكومة البريطانية التخلص من التزاماتها الامبريالية والاستعمارية معاً . وهنا تقدمت امريكا لترث التركة الاستعمارية الضخمة في كل مكان ، في البلاد العربية (امتياز البحث عن النفط في السعودية) والبلاد الافريقية وما تبع ذلك من سلسلة الاحلاف .

٣ ـ يوسف الحسن

بداية ، اختلف كلياً مع الرأي القائل بأن « التعاون العربي ـ الافريقي يخدم مصالح الغرب الاستعماري » ، فالتعاون جهد مشترك لقوى وانظمة ومؤسسات تتفاوت بين محافظة وتقدمية وتحررية ، وفي محصلته النهائية لا يحظى برضاء وسعادة الشرق او الغرب ، والا كيف نفسر دور اسرائيل وجنوب افريقيا واسيادهما في عملية تخريب هذا التعاون والحيلولة دون تناميه وتصاعده رسمياً وشعبياً ، هل يتصور المعقب لو اننا سحبنا منه موضوع الدعم المالي الذي تقدمه دول تقدمية ومحافظة عربية الى دول محافظة وتقدمية افريقية يمكن ان يغير من كونه « التعاون » ـ كما يقول البعض ـ لمصلحة الغرب الاستعماري الى تحويله لمصلحة اماني شعوب المنطقتين .

ركزت الدراسة بجهد عميق على رصد وتحليل المنظور الغربي والسوفياتي للعلاقات العربية والافريقية ، وما يهمني في التعليق هنا هو **النظرة المستقبلية الغربية وبالذات الامريكية** لدور اسرائيل وجنوب افريقيا . وهي من ابرز **ملامح التوجه المستقبلي الغربي نحو العلاقات العربية ـ الافريقية** .

فمبدأ نيكسون ، ما زالت روحه تسيطر على عقلية صانع السياسة الخارجية الامريكية ، رغم سقوط احد اعمدة هذا المبدأ (ايران الشاه) فأمريكا مستمرة في خلق وايجاد « دولة او اكثر اقليمية عظمى » تقوم بتسليحها حتى اسنانها باحدث واعقد انواع الاسلحة بما فيه التسليح النووي . فاسرائيل وجنوب افريقيا هما العمودان الرئيسيان لهذا المبدأ في مرحلته المستقبلية ، وهما ايضاً يتوليان مهمة التحكم في الاوضاع المجاورة اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً . . . الخ . ولا تُخفي الادارة الامريكية الآن نياتها في انشاء حلف عسكري (حلف جنوب الاطلنطي) تكون فيه جنوب افريقيا اداته الضاربة .

اما النظرة الامريكية المستقبلية الاقتصادية فيبدو ان الازمة القادمة لديها هي ازمة المعادن وساحتها ستكون افريقيا بشكل اساسي ، حيث ستبدو معها ازمة النفط الحالية كأنها نزهة . . . ويقول احد الخبراء الامريكيين « بأن الخطة المستقبلية يجب ان تُبنى على اساس اتفاقيات غربية طويلة المدى عشر سنوات مثلاً لاعطاء اموال للدول الافريقية مقابل الحصول على المعادن اللازمة لصناعة واقتصاد الغرب . فبواسطة هذه الاموال تتمكن الدول الافريقية من تحسين اوضاعها ، ويحصل الغرب على المعادن باسعار معقولة ، كما سيتمكن الغرب من بيع منتجاته الى هذه الدول التي اصبح لديها المال » بالطبع هي خطة جهنمية خطيرة في ابعادها .

الدراسة لم تتعرّض لكيفية مواجهة هذا الدور ، كيفية مواجهته عربياً وافريقياً . ولدي عدة مقترحات ، سأقول عناوينها فقط :

- توقيع اتفاق تعاون مشترك لمقاطعة ومعاقبة اسرائيل وجنوب افريقيا .

- التدعيم العربي السياسي والاقتصادي للبرنامج الاقتصادي لمجموعة (مؤتمر تنسيق التنمية لدول افريقيا الجنوبية) بما يهدف من انهاء اعتماد اقتصاد هذه الدول التسع (من بينها دول خط المواجهة) على جنوب افريقيا .

- التنسيق السياسي والاعلامي والدبلوماسي المبرمج والمؤسساتي لمواجهة النظامين العنصريين ، ومطاردتهما ليس في القارة فقط بل في ساحات اخرى من بينها الساحة الامريكية نفسها، ولا يخفى على احد ان نفوذ اللوبي العنصري الافريقي في الولايات المتحدة لا يقل عن نفوذ جماعات الضغط الصهيونية وبينهما ترابط وتنسيق عميقان .

٤ - محمد فايق

سأحاول ان اوضح بعض النقاط التي لم يغفلها البحث ، ولكن قد تحتاج الى مزيد من القاء الاضواء . انني اتفق بكل تأكيد مع د. حماد فيما ذهب اليه من ان الدول الاستعمارية والامبريالية تضع في اعتبارها انّ اي تعاون بين مجموعات من الدول المتخلفة هو في حقيقته على حساب المصالح الاستعمارية سواء الاقتصادية او السياسية او الاستراتيجية . كما انه محاولة للخلاص من التبعية وتحطيم الاساس الراهن للعلاقات الاقتصادية الدولية . وبطبيعة الحال ،

فإن التعاون العربي ـ الافريقي هو نوع من هـذا التقارب ، كـما انه يـوجه في المقـام الاول ضد الانظمة العنصرية التي ترتبط بارتباطات وثيقة مع هذه الدول الاستعمارية والامبريالية . ولذلك فإن هذه الدول الاستعمارية هي ضد التعاون العربي ـ الافريقي . اذا سار في اتجاهه الصحيح (ان يكون ذلك في طريق اقامة نظام اقتصادي جديد) .

ونخلص من ذلك انه من المستحيل ان نتصور ان التعـاون العربي ـ الافـريقي يمكن ان يسير في اتجاهه الصحيح اذا دخلت الدول الاوروبية او الشركات المتعـددة الجنسية طـرفاً ثـالثاً بحجة تقديم الخبرة . لأن هناك ثمة تعارضاً واضحاً بين هذه الـدول وهذه الشـركات وفكـرة التعاون العربي ـ الافريقي من اساسها.

اما الاتحاد السوفياتي فإن نظرته للتعاون العـربي ـ الافريقي في الثمـانينات تختلف بكـل تأكيد عن نظرته الى التعاون العربي ـ الافريقي في الخمسينات والستينات . ففي الستينات كانت البلدان العربية المهتمة بافريقيا والاقدر تأثيراً هي دول الثورة ، مصر والجزائر اساساً وكان دعم هذا التعاون واطلاقه معناه تعزيز الثورة في افـريقيا ونمـو الافكار الثـورية في مـواجهة السيـطرة الاستعمارية والامبريالية . وكان التعاون العربي ـ الافريقي هو الذي فتح الطريق الى العلاقات السوفياتية ـ الافريقية . وكان التعاون العربي ـ الافـريقي يؤثر في اختيـارات الدول الافـريقية حديثة الاستقلال نحو طريق التنمية غير الرأسمالي . لذلك كان موقف الاتحاد السوفياتي واضحاً في تأييده لفكرة هذا التعاون ومستفيداً منه . اما الآن فالاتحاد السوفياتي لا يجد الفائدة نفسها من التعاون العربي ـ الافريقي بل على العكس ، فإن الاقـطار العربيـة المهتمة بـالتعاون العـربي ـ الافريقي والاقدر تأثيراً هي دول الثروة ، وبعضها يهتم بـافريقيـا أساسـاً لمقاومـة الشيوعيـة ، وبعضها يحصر اهتمامه في مساعدة المسلمين ، ولا يجد الاتحاد السوفياتي فائدة او عائداً وراء هذا التعاون بل على العكس ففيه ضرب لمصالحه .

٥ ـ محجوب عمـر

الموضوع هو التطور العربي للعلاقات العربية ـ الافريقية ، لذا فقد كنت اتوقـع التركيـز على موقف كل قوة غربية من العلاقات العربية والافـريقية . هـل هي معها؟ ضـدها ؟ معهـا انتقائياً بمعنى انها مع قيام علاقات ثنائية عربية ـ افريقية ، او متعددة الأطراف عربية ـ افريقية او مؤسسية على اساس اقليمي او لغوي او تبعية سابقة لهذه القوة الغربيـة او تلك . هل هنـاك استراتيجية عليا ثابتة لدى الشرق او لدى الغرب كي تظل هذه العلاقة ثابتة الاهداف ومتغيرة الاساليب؟ لقد بين الباحث استراتيجية الدول الغربية فما هي الاستراتيجية السوفياتية ؟

هل هناك التقاء بين كل قوى الغرب ولو كان جزئياً في الموقف من توثيق هذه العلاقة ؟

هل يمكن ان تطغى التنـاقضات بـين اوروبا الغـربية والـولايات المتحـدة على المصلحـة الاستراتيجية العليا للغرب بالنسبة للعلاقات العربية ـ الافريقية ؟ هل يمكن ان يؤدي ذلك اذا صح الى قيام علاقة ثلاثية مؤقتة ، واشدد على مؤقتة تسمح باضعاف الولايات المتحدة في القارة

وبالافلات من الاستقطاب الدولي ؟ وهل ما يزال صحيحاً من وجهة نظر الباحث ان الاتحاد السوفياتي في موقف التراجع بالنسبة للاقليم العربي ـ الافريقي . وكيف نفسر علاقته الممتدة على محيط المنطقة العربية (عدن ـ اثيوبيا ـ كونغو برازافيل ـ ليبيا ـ انغولا) ثم تأييده للاتفاقات الثلاثية العربية ـ الافريقية (عدن ـ اثيوبيا ـ ليبيا) . هل يمكن اعتبار التحركات السوفياتية الاخيرة عربياً وافريقياً هي محاولة لضرب الانفراد الامريكي في تهدئة نقاط التوتر الملتهبة؟ هل يمكن ادراج مشاريع الغرب عن جمهوريات الصحراء التي تفصل جغرافياً بين الشمال الافريقي والوسط والجنوب الافريقي ، ضمن الخط الاستراتيجي لضرب الاساس المادي للعلاقات العربية ـ الافريقية؟

اقدر جداً جهد الباحث واتمنى ان تكون اسئلتي باباً لحوار متعدد الافكار والاجتهادات !

٦ ـ علي ابو سن

في هذه الدراسة القيمة التي قدمها د. مجدي حماد ، تركيز على المنظور الغربي والسوفياتي نحو المنطقة العربية من ناحية ، والمنطقة الافريقية من ناحية اخرى . اما ظاهرة التعاون العربي ـ الافريقي بمفهومها المحدد فلم يتعرض لها الباحث بشكل وافٍ .

ولا بد ان نقول ان العالمين الغربي والشرقي اهتما اهتماماً عظيماً بظاهرة التعاون العربي ـ الافريقي باعتبارها التجربة الاولى والوحيدة التي تملك قدراً معقولاً من امكانيات النجاح في مجال التعاون بين الدول النامية ، اي التعاون بين الجنوب والجنوب . وقد تعرض الباحث لنظرة الدول الغربية والشرقية كحكومات الى الاقطار العربية والافريقية ، وكنت اتمنى لو تعرض لنظرة الدول الغربية والشرقية كما تنعكس في المنظمات الاقتصادية الدولية وعلى رأسها : البنك الدولي ؛ هيئة التنمية والتعاون الدولي OECD ؛ مؤتمر الانكتاد ؛ والدعوة الى الحوار الثلاثي .

ففي البنك الدولي تظهر مقاومة الدول الغربية لظاهرة التعاون العربي ـ الافريقي في الطريقة التي يشير بها البنك الى العون العربي في نشراته . فهو يعطي ارقاماً عامة عن العون العربي الضخم لأفريقيا بينما ينشر ادق التفاصيل حول العون القليل الذي تقدمه الدول الغربية . اما هيئة التنمية الدولية OECD التي تمثل رأس الرمح بالنسبة لهجوم الدول الرأسمالية على الدول النامية ، فهي ترفض في احصاءاتها ونشراتها ان تعتبر الالتزامات العربية التي تتضمنها الاتفاقات القانونية بين الدول العربية والافريقية . ترفض نشر الارقام الواردة في تلك الالتزامات وتصر على نشر ما دفع بالفعل كل شهر مثلاً بينما لا تفعل ذلك في حالة الدول الغربية. وفي مؤتمر الانكتاد تسعى الدول الغربية والصناعية عموماً الى عرقلة التعاون بين الجنوب والجنوب حتى لا يكشف ذلك قصور الدول الصناعية وتآمرها المستمر ضد تنمية الدول النامية ، والمتمثل في رفضه افكار تلك الدول داخل المؤتمر .

وفيما يتعلق بالدعوة الى الحوار الثلاثي ، فإن الدعوة الاوروبية لهذا التعاون تنطوي اولاً على التنافس الغربي الداخلي ، ولكنها تنطوي ايضاً على رغبة اوروبية في استغلال التعاون العربي ـ الافريقي ، بحيث تستخدم فائض المال العربي في شراء فائض الانتاج الاوروبي لتنعم به الاسواق الافريقية ، ويكون نتيجة ذلك اجهاض الهدف الاسمى للتعاون العربي ـ الافريقي وهو مشروعات التنمية .

٧ ـ جميل مطر

مراعاة للوقت سوف اكتفي بعرض تعليقي على شكل عنوان بأمل ان يتاح لي الوقت في تعليق او تعقيب قادم لاتحدث فيما يتضمنه هذا العنوان .

اعتقد انه من الضروري ان نفرق بين مرحلتين من مراحل تطور التعاون العربي ـ الافريقي ، قبل ان نبحث في المنظور الغربي لهذا التعاون ، فإذا ما فرقنا بين المرحلتين وبحثنا في اهداف واساليب وقيادات كل مرحلة منها ، اصبح من السهل علينا ان نقول ان التعاون العربي في المرحلة الاولى كان مرفوضاً من قبل الغرب . اما في مرحلته الثانية وهي مرحلة المال العربي والمؤسسات الافروعربية فهو لا يحظى برضاء الغرب فقط ، بل كان ولا زال مطلوباً . ذلك انه في المرحلة الاولى من التعاون العربي ـ الافريقي كان التعاون فعّالاً ضد الغرب ، بينما في المرحلة الثانية اصبح التعاون فعالاً لمصلحة الغرب . ولذلك قد لا يكون من المناسب الاخذ باقتراح الدكتور عبد المنعم المشاط الخاص باستخدام تحليل المضمون، الا اذا استطعنا من خلال هذا التحليل ان نضمن تتبع الجهود السياسية والدبلوماسية لدول الغرب في تشجيع نمط التعاون العربي ـ الافريقي الذي ساد في مرحلته الثانية ، وان نضمن تتبع دور الطرف الغربي في عملية السيطرة على انسياب المال العربي الى افريقيا ، وان نضمن ملاحقة دور بعض الاطراف العربية في توفير الحماية العسكرية والمالية لمصالح الغرب الاقتصادية في افريقيا خلال هذه المرحلة .

بالنسبة لاقتراحات الاستاذ يوسف الحسن اوافق على معظمها واعتقد ان هناك اقتراحات اخرى متعددة ، اختار منها اقتراحين على سبيل المثال :

اولاً : تعريب المعونات والقروض العربية ، واقصد بالتعريب امرين في وقت واحد : تعريب بمعنى تحرير المال العربي المخصص لافريقيا من ارتباطاته الغربية ، وتعريب بمعنى ان يتجه كل المال المخصص لافريقيا باسم الجانب العربي وليس باسم اجزاء منه او اتجاهات سياسية عربية معينة .

ثانياً : مركزة المعونات والقروض العربية ؛ بمعنى اخضاعها كلياً لقرارات مشتركة من الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الافريقية وليس للمؤسسات العربية العاملة في مجال الاقراض او الخ . . لافريقيا ، كما هو حادث حالياً .

٨ ـ احمد يوسف احمد

اود ان اشارك في الحوار بملاحظتين مختصرتين :

الاولى : ان تحليل د. مجدي كان يجب ان يركز اهتماماً اكبر على استيفاء الاجابة عن التساؤل التالي : هل ترى الدول الغربية في نظام العلاقات العربية ـ الافريقية نظاماً معتدلاً يمكن السيطرة عليه فيما اطلق عليه د. مجدي سياسة « وحد تسد » ام على العكس نظاماً معادياً للسيطرة الغربية او على الاقل يحمل امكانات في هذا الاتجاه وبالتالي لا بد من تفتيته ؟ ان الاجابة ليست سهلة كما قد يتصور للوهلة الاولى ، فمن ناحية يمكن القول بأن حركة العرب والافارقة نحو التعاون تحمل بالضرورة ابعاداً معادية للاستعمار العالمي بامتداداته الاقليمية في الوطن العربي والقارة الافريقية ، ومن ثم فإن التفتيت يكون هو المنهج المنتظر من القوى الاستعمارية . ولكن من ناحية اخرى ـ وانا اواصل مناقشة النقطة التي اثارها د. كمال عجوري ـ هناك من يقول ان هذه القوى وبالذات الدول الاوروبية الغربية ، وجدت في انجازات التعاون العربي ـ الافريقي ما يفيدها ، بمعنى انها بسبب علاقة التبعية من جانب معظم الدول الافريقية لها ، هي المستفيد الاول من المساعدات العربية المالية لافريقيا . واذكر ان الاستاذ الامريكي الزنجي ويلار جونسون قد قدم دراسة لندوة عن العلاقات العربية ـ الافريقية في الثمانينات عقدت بالقاهرة في كانون الثاني / يناير ١٩٨٠ كان محورها تقصي هذا الموضوع حتى ان عنوانها فيما اذكر كان يشير الى كيفية تجنيد مزيد من المقاولين المحليين العرب والافارقة لتنفيذ المشروعات المبنية على المساعدات العربية لافريقيا . ومع ذلك اعتقد ان استفادة هذه القوى الدولية من التعاون العربي ـ الافريقي على النحو السابق بيانه لا تدفعها الى تأييده وتعزيزه ، اولاً لتضمنه ابعاداً معادية للاستعمار كما ذكرت ، وثانياً لاحتمال تحوله مستقبلاً الى توجه التنمية المستقلة ، وثالثاً لأن جانباً مهماً من المساعدات العربية لافريقيا يتم على اساس ثنائي ، بل قد يتم من منطلق غير منطلق العلاقات العربية ـ الافريقية كالمنطلق الاسلامي ولهذا فإن استمرار المساعدات العربية لافريقيا يمكن ان يتم من خلال اطر مختلفة عن التعاون العربي ـ الافريقي .

والثانية ، انني اعتقد ان الدراسة لم تعط موضوع الادراك السوفياتي للعلاقات العربية ـ الافريقية ، والموقف المبني على هذا الادراك حقهما ، مثلاً يذكر الباحث « ان كلاً من الادراك الغربي والسوفياتي ينطلق من الزاوية نفسها التي ترى في العلاقات العربية والافريقية توجهاً ثلاثي الاهداف وانها اولاً حركة تحرير وثانياً حركة تنمية وثالثاً حركة وحدة » . وانني اتساءل هنا ما هي المصادر السوفياتية لهذا الحكم ؟ لأني لاحظت ان المصادر السوفياتية القليلة التي اعتمدت عليها الدراسة تم الاعتماد عليها في موضوعات تتعلق بالسياسة السوفياتية تجاه افريقيا والوطن العربي وليس العلاقات العربية ـ الافريقية بالذات . وفي هذا السياق فإنني اوافق الاستاذ محمد فايق في نظرته المقارنة للادراك السوفياتي للعلاقات العربية ـ الافريقية ما بين الستينات والسبعينات وصولاً الى اليوم ، خاصة بالنظر الى الدور الذي مارسته بعض الاقطار العربية المانحة للمساعدات المالية لافريقيا تجاه النظم اليسارية الصديقة للاتحاد السوفياتي في افريقيا ، وكذلك بالنظر الى انه لا يمكن

الادعاء حتى الآن بأن العلاقات العربية ـ الافريقية قد كسرت بمعناها الاقليمي حلقة تبعيتها للنظام الرأسمالي العالمي .

٩ ـ ابراهيم نصر الدين

يذكر الباحث ان المنطقة العربية والافريقية تشكل مستودع مصالح للدول الغربية والاتحاد السوفياتي (ممرات ـ نفط . . . الخ) . واذا كان هذا القول مقبولاً ومفهوماً فيما يتعلق بالدول الغربية ، الا انه يمكن التحفظ بشأنه فيما يتعلق بالاتحاد السوفياتي . فالمنطقة العربية ـ الافريقية ليست منطقة مصالح « مباشرة » للاتحاد السوفياتي وانما ترجع اهميتها لما توفره من امكانيات تسمح للاتحاد السوفياتي بترتيب اوضاعه في مواجهة المعسكر الغربي . وبهذا فإن مصالح الاتحاد السوفياتي في المنطقة انما تتفق ، ولو مرحلياً مع مصالح قوى التحرر في المنطقة استراتيجياً واقتصادياً ازاء التهديدات الغربية والاستغلال الرأسمالي .

يدلنا على ما تقدم ان احدى المشكلات الاساسية في علاقات الاتحاد السوفياتي الاقتصادية بدول المنطقة تتمثل في انه ليس سوقاً لمنتجات دول المنطقة ، اما لتشابه المنتج (ثروة معدنية في الجنوب الافريقي ، ونفط في منطقة الخليج) ، واما لعدم توافر المنتجات الزراعية لدى الاقطار العربية والافريقية التي يمكن تصديرها للاتحاد السوفياتي (وبخاصة القمح) .

ويتردد كثيراً ان الاتحاد السوفياتي يسعى للسيطرة على الممرات المائية البحرية التي تمر بالمنطقة لاغلاقها امام ناقلات النفط المتجهة الى الغرب . وهذا القول يجافي الحقيقة ، فإذا كان الاتحاد السوفياتي يسعى لكي يكون له وجود (قواعد ـ تسهيلات) في المنطقة ، فإننا يجب ان نفرق بين السعي لامتلاك القوة ـ وهو ما يفعله الاتحاد السوفياتي لترتيب اوضاعه الاستراتيجية في مواجهة الغرب ـ وبين استخدام القوة ، حيث لا يتصور في اطار التوازن الدولي القائم ان يقوم الاتحاد السوفياتي باغلاق الممرات لأن ذلك قد يفضي الى كارثة دولية . وما سبق يفسر الحقائق التالية :

ـ ازدواجية توجهات السياسة الخارجية للبلدان العربية والافريقية ، فعلى حين نجد سلوكها التصويتي في الامم المتحدة ومعظم المنظمات الدولية يميل الى جانب السلوك السوفياتي تجاه معظم المشكلات الدولية ، فإن تيار التبادل التجاري للبلدان العربية والافريقية يتجه في معظمه نحو الغرب استيراداً وتصديراً .

ـ استمرار الشركات العاملة في مجال النفط في كابيندا بانغولا (شركة نفط الخليج) رغم الوجود السوفياتي ـ الكوبي في انغولا .

ـ يمكن على ضوء ما تقدم فهم ان الاتحاد السوفياتي يقف الى جانب التعاون العربي ـ الافريقي بقدر ما يحقق هذا التعاون من فض علاقة التبعية بالغرب . ولا شك ان دعوة موسكو في المحافل الدولية لاقامة تجمعات لمنتجي المواد الخام بغية تحقيق علاقة اقتصادية عادلة توضح

ذلك ، باعتبار ان ذلك يخدم مصالح موسكو في احداث نزيف في النظام الاقتصادي الرأسمالي .

١٠ ـ مجدي حماد يرد

اود في البداية ان اعبر عن شكري لجميع الزملاء الذين تفضلوا بالتعقيب على هذه الدراسة . وسأتقدم بملاحظتين ختاميتين اولاهما تتصل بالمنهج والثانية ترتبط بالمضمون .

اولاً : فمن ناحية المنهج ، اود ان اسجل الملاحظات التالية :

ـ ان منهج تحليل المضمون ، فيما اتصور ، انما يصلح لتحليل « رسالة غامضة » الى حد ما ولا يسهل الكشف عن مضمونها ومحتواها بأساليب ومناهج التحليل المباشرة . وبالتالي فإنني لا اعتقد اننا بحاجة الى اتباع هذا المنهج في الكشف عن مضمون الادراك الامريكي وحتى السوفياتي تجاه العلاقات العربية ـ الافريقية ، بل انني اعتقد ان مثل هذا التحليل قد يكون مضللاً لأن بعض الوثائق الامريكية ، والاوروبية طبعاً تسعى الى قيام مثل هذا التعاون بشرط ان يكون تحت هيمنتها المباشرة ، او تحت هيمنة الدول المركزية التابعة لها ، في المنطقة العربية وفي افريقيا .

ـ ان هذه الدراسة كانت تسعى اساساً الى التركيز على « المتغير الاجنبي » وليس « المتغيرات الداخلية » . ولهذا فإن الاشارات الواردة فيها عن ادراك وسلوك الولايات المتحدة او الاتحاد السوفياتي لا تعني بحال من الاحوال ان الاقطار العربية او الافريقية كانت في كل الاحوال مجرد « موضوع للتعامل »، وليست « طرفاً فاعلاً » في التعامل . وفي الواقع فإن اشارتي في المقدمة الى ان تحليل العوامل الخارجية لا ينبغي ان يحجب دور العوامل الداخلية التي لها التأثير الرئيسي كان الهدف منه تجنب هذه الملاحظة . فقد اشرت الى ان الدراسة تركز فقط على « المتغيرات الخارجية » لا اكثر ولا اقل.

ـ لا شك ان الاستعراض المقارن للمنظور الغربي والسوفياتي قد يوحي بالتشابه بين المعسكرين ، ان لم يكن في الادراك ، فعلى الاقل في السلوك تجاه العلاقات العربية ـ الافريقية وتجاه العالم الثالث بشكل عام ، ولذلك فقد حرصت من جانبي ، لاعتقادي بأن مثل ذلك التشابه ليس صحيحاً ، الى الاشارة في مطلع الدراسة الى ان توجهات الاتحاد السوفياتي « تختلف اختلافاً جذرياً » عن توجهات الغرب وان كان علينا فقط ان نضع في اعتبارنا ان الاتحاد السوفياتي يسعى ايضاً لبناء نظام عالمي جديد على اساس اشتراكي ، وان هذا التوجه لا بد من ان تكون له انعكاساته على العالم بشكل عام ، وعلى العالم الثالث بشكل خاص . وان كنت ادعو بشكل خاص الى اهمية تحليل الدور السوفياتي من منظور الدولة العظمى ، والى اهمية التمييز بين مرحلة الخمسينات والستينات في هذا الخصوص وبين مرحلة السبعينات والثمانينات .

ثانياً : اما من ناحية المضمون ، فيمكنني ايضاً ابداء بعض الملاحظات على ما اثير من قضايا ووجهات نظر ، على النحو التالي :

ـ رغم الاقرار بوجود « استراتيجية واضحة » لأي من القوتين العظميين ، كما يشير د. المشاط ، لا ينفي ذلك بأي حال من الاحوال امكانية وقوع اي منهما في عدد من الاخطاء التكتيكية ، وربما الاستراتيجية ايضاً ، واعتقد ان الولايات المتحدة قد وقعت في مثل هذا الخطأ عندما تصورت امكانية الضغط على جمال عبدالناصر عن طريق سحب الموافقة على تمويل مشروع السد العالي . واعتقد ايضاً مع كثيرين ان السياسة الامريكية تعرضت لعدد من الاخطاء المماثلة تجاه ايران قبل الثورة الاسلامية مثلاً ، كما اعتقد ايضاً ان الاتحاد السوفياتي قد وقع في بعض هذه الاخطاء تجاه مصر السادات . واكرر انني في هذا المجال كنت في الدراسة اشير فقط ، الى « المنظور الامريكي » تجاه مصر وليس الى توجهات جمال عبد الناصر ذاتها .

ـ رغم اشارة د. المشاط الى اهمية اشكال اخرى من الصراع الدولي ـ مثل صراع الشمال والجنوب ، وصراع الجنوب الجنوب ـ الا انني لا اعتقد فقط في اهمية واولوية الصراع بين الرأسمالية والاشتراكية على المستوى العالمي ، وانما اعتقد ايضاً ان هذه الاشكال الاخرى من الصراع هي بعض مشتقات او جوانب هذا الصراع الاساسي او هي تعبير لبعض مظاهره . . وخاصة اذا استعملنا تعبير الصراع بين قوى التغيير الاجتماعي وبين قوى المحافظة على الامر الواقع على المستوى العالمي .

ـ انني لا اختلف مطلقاً في اهمية حصولنا على المعلومات المتعنقة بايداع فوائض النفط او بسلوك بعض القيادات العربية النفطية في الغرب ، ولكن فقط اشرت الى ان المصدر الذي ينشر هذه المعلومات لا يقصد وضعها تحت ايدينا لخدمة مصالحنا ، وإنما لتشويه صورتنا .

ـ واعتقد ايضاً ان التعاون العربي ـ الافريقي في محصلته النهائية هو تعاون مضاد لمصالح الغرب ، وان الغرب يسعى في الاساس الى فصم عرى هذا التعاون لانه لا يضمن اتجاهاته في المستقبل ، وان كان يسعى في بعض الحالات الى السيطرة على هذه المجموعة من الدول ، وفق سياسة « وحد تسد » اذا كان ذلك ممكناً . ويكفي هنا ان نستعيد الى الاذهان وثائق مؤتمر القمة العربي ـ الافريقي الاول بالقاهرة ، والتي تعتبر « وثائق ثورية » ، لنتصور مدى خطورة مثل هذا التعاون ، حتى مع وجود ذلك العدد الكبير من الدول المرتبطة بالغرب داخل المؤتمر ، والاحتمالات التي تنطوي عليها اعمال هذه الوثائق ووضعها موضع التنفيذ .

ـ انني اعتقد بالفعل ان سياسات وتوجهات الاتحاد السوفياتي بالذات تحتاج الى اعادة نظر من قبل الباحثين العرب بشكل عام . واعترف ايضاً بعدم قدرتي على الحصول على عدد كاف من المصادر السوفياتية ، سواء لعدم نشر هذه المصادر بغير اللغة السوفياتية ، او لطغيان التحليل الايديولوجي على ما يصدره الاتحاد السوفياتي من مصادر بالانكليزية والعربية .

واعتقد ان مصالح الاتحاد السوفياتي في المنطقة العربية ، وافريقيا ايضاً بحاجة لاعادة نظر . انني بالطبع ارفض النظرة التي تضع الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة في سلة واحدة . . ولكن لا بد عند التمييز من النظر الى الاتحاد السوفياتي كدولة عظمى لها « مصالح » مؤكدة في هذه المنطقة من العالم . . . والا لماذا توجد فيها وتستثمر هذه الاستثمارات السياسية والاقتصادية والعسكرية الواسعة . فقط نوعية هذه المصالح تختلف ، كما ان المبادىء المرتبطة بها تختلف ايضاً عن حالة الغرب ، فضلاً عن مدى التوافق بين المصالح والمبادىء من الاهمية ان يوضع في الاعتبار في كل حالة . حقاً لا اقبل بهذه النظرية الغربية التي تقول بأن الاتحاد السوفياتي يسعى للسيطرة على النفط او على موارد الثروة الافريقية ، ولكنه سعى « لحرمان » الدول الغربية من الحصول عليها ، او لاجبارها على دفع تكاليف متصاعدة للحصول عليها ، فهذا امر يدخل بلا شك ضمن مصالح الاتحاد السوفياتي .

القسم الثاني

التفاعل بين الاقطار العربية والدول الافريقية

الفصل السادس

دور المجموعة العربية في منظمة الوحدة الافريقية

محمد عمر بشير (*)

مقدمـــة

تعالج هذه الدراسة دور المجموعة العربية التي تتكون من بلدان الشمال الافريقية الخمسة : مصر ، ليبيا ، تونس ، المغرب والجزائر ، بالاضافة الى السودان والصومال وجيبوتي وموريتانيا الاعضاء في منظمة الوحدة الافريقية ، ومشاركة دول المجموعة من خلال المنظمتين الرئيسيتين : الجامعة ومنظمة الوحدة الافريقية . او من خلال العلاقات الثنائية في القضايا والمشكلات ذات الاهتمام المشترك وخاصة تلك التي تتعلق بالمجموعة الافريقية في منظمة الوحدة الافريقية .

ونسبة الى ان هذه القضايا والمشكلات كثيرة ومتعددة وان العلاقات بين المؤسسات والدول في المنطقتين العربية والافريقية ذات ابعاد مختلفة ، سيكون التركيز على القضايا التي لها صلة مباشرة مع قضايا التحرر والتعاون من اجل التقدم الاقتصادي .

اولاً : الحقائق والخصائص الرئيسية للدول الاعضاء في الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الافريقية

يبلغ عدد الدول الاعضاء في الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الافريقية ٦٣ دولة جميعها من بلدان العالم الثالث . ويوضح الجدول رقم (١) بعض الحقائق والخصائص الرئيسية لهذه الدول . وبالمقارنة مع دول المجموعة الاوروبية مثلاً ـ حيث يبلغ متوسط دخل الفرد في العام ٧٠٠٠ دولار ـ يتضح لنا مدى التخلف الاقتصادي الذي لا تزال تعيش فيه هذه الاقطار بالرغم من الثروة المالية

(*) نظراً لعدم تمكن الباحث من الحضور ، قدم د. يوسف فضل حسن الدراسة نيابة عنه . (المحرر)

التي يملكها بعضها ، ولا يقتصر التشابه على الناحية الاقتصادية ، بل يمتد الى النواحي السياسية والثقافية ، فهي بلدان حديثة الاستقلال وتتميز بنسبة عالية من الامية وغياب النظم الديمقراطية في الغالبية العظمى منها ان لم يكن جميعاً .

والمجموعة الافروعربية بالمقارنة مع دول منظمة الوحدة اقلية من حيث عدد الدول والسكان ومجموع الناتج القومي ، ولكن تتفوق عليها من حيث متوسط الناتج القومي ومتوسط دخل الفرد . ومن ناحية اخرى نجد ان المجموعة الافروعربية بالمقارنة مع دول الجامعة العربية الآسيوية اقلية من حيث عدد الدول ومتوسط دخل الفرد، وتتفوق عليها من حيث عدد السكان . ويمكن تقسيم المجموعة العربية من الناحية الاقتصادية الى اربع مجموعات :

١ ـ البلدان النفطية التي يمثل انتاج وتصدير النفط النشاط الاقتصادي الرئيسي لها مثل (ليبيا) .

٢ ـ البلدان التي لها ثروة نفطية وثروة زراعية مثل (الجزائر) .

جدول رقم (١)

مقارنة بعض خصائص بلدان الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الافريقية ببلدان السوق الاوروبية المشتركة

الخصائص	البلدان الاعضاء في منظمة الوحدة الافريقية	البلدان الاعضاء في الجامعة العربية			مجموع بلدان الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الافريقية	دول السوق الاوروبية المشتركة
		في افريقيا	في آسيا	المجموع		
عدد البلدان	٥٠	٩	١٣	٢٢	٦٣	٩
السكان (بالمليون نسمة)	٤١٥	١١٥	٤٥	١٦٠	٤٦٠	٢٦٠
متوسط عدد السكان (بالمليون نسمة)	٨	١٣	٣,٥	٧	٧,٧	٣٠
مجموع الناتج القومي (بمليارات الدولارات)	١٩٥	٨٥	١٣٥	٢٢٠	٣٣٠	١٨٣٠
متوسط الناتج القومي (بمليارات الدولارات)	٤	٩,٥	١٠	١٠	٥	٢٠٣
متوسط دخل الفرد (بالدولار الامريكي)	٤٧٠	٧٤٠	٣٠٠٠	١٤٠٠	٧٢٠	٧٠٠٠

٣ ـ البلدان نصف النفطية ونصف الصناعية مثل (مصر والمغرب وتونس) .

٤ ـ البلدان الاقل تقدماً والاقل تصنيعاً والاكثر تخلفاً مثل (السودان وموريتانيا والصومال وجيبوتي) .

والحقائق والخصائص الرئيسية التي نوردها هنا لا تكفي وحدها لكي نعرف الوزن الحقيقي لهذه البلدان . اذ ان هنالك عوامل اخرى مثل مستوى التعليم ونوعية التقدم السياسي والصناعي . ولا بد من اخذ القوة العسكرية بعين الاعتبار لتقرير الوزن الحقيقي لكل دولة او مجموعة الدول .

ونسبة الى ان لكل دولة من هذه الدول تركيبة اجتماعية معقدة وعلاقات مع اطراف اخرى خارج دائرتها المباشرة يمكننا ان نقول بأننا في هذه الحالة بالذات امام علاقات متداخلة ومتشابكة واكثر تعقيداً مما يظنه الكثيرون ، وخاصة ان نوعية الانتماء الافريقي والعربي لكل دولة من هذه الدول كما تدل دساتيرها ليست واضحة ، بل كثيراً ما تكون مهملة . فموريتانيا مثلاً ـ صدر دستورها في ٢٠ / ٥ / ١٩٦١ اي قبل انشاء منظمة الوحدة الافريقية في عام ١٩٦٣ ـ لا تذكر مطلقاً افريقيا في دستورها بينما يذكر دستور الصومال وهو بلد مشابه افريقيا مرة واحدة في ديباجته . اما الدستور الليبي فإنه يذكر في الفقرة الاخيرة فقط من مادته « الثانية » ان اقليم ليبيا جزء من افريقيا « بالمقارنة مع دستور السودان الذي ينص في مادته الاولى على ان جمهورية السودان جزء من الكيانين العربي والافريقي » . وبينما يذكر دستور الجزائر افريقيا في مادته الثانية بقوله « ان الجزائر جزء لا يتجزأ من المغرب العربي والعالم الافريقي وافريقيا » . وينص دستور تونس التي كانت تسمى في الماضي افريقية في ديباجته فقط على الانتماء « للاسرة العربية وبالتعاون مع الشعوب الافريقية في بناء مصير افضل وبالتضامن مع جميع الشعوب المناضلة » ولا يذكر افريقيا في اي مكان آخر بالدستور .

اما مصر فقد كان الانتماء موضوع نقاش كثير لدى صياغة الدستور المصري الراهن . وقد ذهب رأي البعض في ذلك الحين الى ضرورة النص على انتماءِ مصر الافريقي ، وعلى انها تعمل للوحدة الافريقية الا ان هذا الرأي لم يؤخذ به ، ولهذا جاء الدستور المصري خالياً من ذكر افريقيا . والمغرب فقط من بين جميع هذه الاقطار تنص ديباجة الدّستور في الفقرة الثانية منه على التعهد بالعمل للوحدة الافريقية ، وتؤكد انها بصفتها دولة افريقية « فإنها تجعل من بين اهدافها تحقيق الوحدة الافريقية » . ويلاحظ هنا ان الدستور لا ينص على ان شعب المغرب جزء من الامة العربية او انه يعمل للوحدة العربية ، وان كان ينص على ان المغرب جزء من المغرب العربي . وليس غريباً اذاً ان تكون نظرة كل بلد من بلدان المجموعة العربية في افريقيا الى عروبتها او افريقيتها من زاوية مختلفة .

ثانياً : التداخل والتناقض في العلاقات العربية ـ الافريقية

نريد ان نؤكد في البداية ان العلاقة بين دول المجموعة الافرو عربية وبقية اجزاء القارة

ليست وليدة اليوم او الامس القريب ، بل هي علاقات قديمة ومتينة استقرت وتوسعت عبر التاريخ نتيجة لحقائق موضوعية ، اهمها : وحدة المكان والهجرات المستمرة والتزاوج وانتشار الاسلام وفيها بعد التجربة المشتركة في الخضوع لسيطرة الاستعمار الغربي وفي مقاومته ، وفي التشابه الكبير في الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تركها من ورائه . ولقد نتج من هذا التفاعل الذي استمر لقرون طويلة ولا زال ، تداخل بين سكان هذه الاقطار ادّى الى ترابط قوي بينها يصعب الفكاك منه لأي بلد او مجموعة مهما كانت الدوافع والاسباب ، اذ ان قدرها جميعاً واحد ومصيرها ايضاً واحد .

والعلاقات بين المجموعة الافرو عربية مع المجموعة الافريقية من ناحية والمجموعة العربية في آسيا من ناحية اخرى هي ايضاً علاقات قديمة تمتد جذورها الى ما قبل ظهور الاسلام او انتشار العرب في هذا الجزء من العالم . هذه العلاقات ايضاً يصعب الفكاك منها او التغاضي عنها فهي دائماً حاضرة وذات تأثير كبير . والحديث عن تداخل العلاقات في الساحات الثلاث او في الدوائر الثلاث يجب الا يقودنا الى اغفال بعض الحقائق المهمة :

١ ـ ان لكل بلد من هذه البلدان مشاكله وقضاياه الخاصة ، كما ان لكل منها تطلعاتها واهدافها التي تأخذها بالاعتبـــار في تحديد او تخطيط علاقاتها مع البلدان الاخرى .

٢ ـ ان لكل بلد من هذه البلدان علاقات مع اطراف اخرى اقليمية او دولية لا مجال لانكارها في تحديد علاقاتها مع البلدان الاخرى.

هذه الاعتبارات والتي تمثل في مجموعها ما يسمى بالمصالح الوطنية ، بالاضافة الى ما ذكرناه من حقائق موضوعية تجعل دراسة العلاقات العربية والافروعربية والافريقية امراً صعباً ، ولكنه غير مستحيل على الاقل بالنسبة للذين يعيشونه في حياتهم اليومية .

ان التعاون العربي ـ الافريقي ، الذي تمثل المجموعة الافروعربية نقطة الارتكاز الرئيسية فيه برغم السلبيات التي لازمته ، لا يمكن ان يوصف بالفشل كما يقول البعض . والاشارة الى ان بعض البلدان العربيةالواقعة في القارة الافريقية تميل احياناً الى التركيز على علاقاتها بالقارة الافريقية اشارة غير عادلة . وكما جاء في ورقة العمل لهذا الملتقى التي تصف هذا الوضع « بأنه وضع خطير لانه يتم على حساب تفاعلاتها العربية » . لماذا هو خطير؟ اليس هذا التفاعل بين الاقطار العربية (والتي نسميها هنا افروعربية) امراً طبيعياً؟ هل هناك اي مجموعة اخرى في العالم الثالث اكثر تأهيلاً من المجموعة العربية ـ الافريقية للتعاون مع المجموعة الافريقية ؟ ان وضع القضية في مثل هذا الاطار يوحي بأن هنالك تناقضاً بين حركة الوحدة والقومية العربية من ناحية وحركة الوحدة الافريقية من ناحية اخرى . ويوحي كذلك بأن الاسبقية في تعاون البلدان الافروعربية يجب ان تكون مع البلدان العربية الآسيوية .

هنالك بالطبع اسبقيات لنوعية التعاون في مرحلة معينة ولكن هذا يجب الا يمنع الرؤيـة الشاملة لحركة الوحدة العربية او الافريقية ، ولعل غياب هذه النظرة الشاملة واحد من اسباب

السلبيات التي لازمت حركة الوحدة في الوطن العربي وفي افريقيا وفي انتكاسة مسار التضامن العربي - الافريقي في السنوات القليلة الماضية وفي الانقسامات داخل الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الافريقية وعدم تمكن الاخيرة من عقد اجتماعاتها في العام الماضي .

ثالثاً : حركة الوحدة العربية وحركة الوحدة الافريقية

على الرغم من العلاقات الوثيقة التي قامت بين البلدان العربية والافريقية والتي اشرنا اليها من قبل وبالرغم من التشابه في الظروف التي نشأت فيها حركة الجامعة الافريقية والجامعة العربية والجامعة الاسلامية ، الا ان التقارب والالتقاء بين هذه الحركات لم يتم بصورة واضحة الا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية . ويعود هذا في رأيي بالنسبة الى حركة الجامعة الاسلامية انها لم تكن في البداية على صلة بمسلمي افريقيا نسبة الى السيطرة الاستعمارية المحكمة من جانب الاستعمار على البلدان الافريقية المسلمة ، ومحاربته لكل حركة اسلامية تهدد مصالحه بشكل او بآخر .

والسبب الآخر في رأيي ان حركة الجامعة الافريقية كانت مهتمة في المقام الاول بافريقيا جنوب الصحراء ، وكانت الوحدة الافريقية تعني عند كثير من مؤسسيها وحدة افريقيا جنوب الصحراء ، وكان اهتمامها بالافريقي الزنجي او من اصل زنجي يفوق اهتمامها ببقية الافريقيين . ومن الناحية الاخرى كانت حركة الوحدة العربية في بدايتها والى وقت قريب حبيسة لفكرة القومية الضيقة واسيرة لرؤ ية شوفينية وقد تكون متعالية او مثالية .

ولكن بالرغم من هذا لم تكن هذه الحركات معزولة عن بعضها انعزالاً كاملاً وخاصة ان بعض زعماء هذه الحركات كانوا يحضرون معاً المؤتمرات الدولية المناهضة للاستعمار في اوروبا مثل مؤتمر الشعوب المضطهدة والذي عقد في بروكسل عام ١٩٢٩ ، وحضره ممثلون لأكثر من مائة وثلاث واربعين منظمة آسيوية وافريقية وعربية . وقد ترتبت على عقد هذا المؤتمر الاول من نوعه قيام الجبهة المناهضة للاستعمار والتي كان من زعمائها نهرو وهوشي منه وسن يات سن وجورج بادمور ، وحضره من الجزائر مصالي الحاج ومن مصر محمد حافظ رمضان .

ومن الشخصيات المهمة التي ساهمت في خلق صلات بين حركتي الجامعة الافريقية والجامعة العربية محمد علي دوسي الذي اصدر في عام ١٩١٢ مجلة التايمز الافريقية الشرقية (African Times and Orient Review) . ولم يكن محمد علي دوسي مصرياً كما يذكر محمد فايق في كتابه عبد الناصر والثورة الافرقية[١] ، بل كان من بلاد النوبة وكانت امه من دارفور ، وقد عاش اولاً في مصر ثم انتقل الى فرنسا بعد الثورة العرابية ثم سافر الى بريطانيا وعمل بالمسرح اثناء وجوده هناك ، وتعرف الى مؤسس حركة الجامعة الافريقية : دي بوا Du Bois الذي شجعه على اصدار المجلة المشار اليها ، وكان صديقاً لجارفي ومن بعده ازيكوي في نيجيريا . وكانت مجلة التايمز الافريقية

---

(١) محمد محمد فايق ، عبد الناصر والثورة الافريقية(بيروت : دار الوحدة ، ١٩٨٠) .

التي استمرت في الصدور حتى عام ١٩١٩ الوحيدة التي تنشر اخباراً من البلدان الافريقية والآسيوية وتفتح صفحاتها لبعض الاقلام من هذه البلدان ، وكان مصطفى كامل واحداً من كتابها . ولقد لقيت الحركة الوطنية المصرية في بدايتها تأييداً من حركة الجامعة الافريقية بفضل هذه المؤتمرات واللقاءات . ولقد شهدت العواصم الاوروبية خاصة في الجامعات والمعاهد العليا مثل السوربون ومعهد الدراسات الهندية الذي كان يرأسه كريشنامنون عدداً من اللقاءات بين زعماء الحركات الوطنية من آسيا وافريقيا والبلدان العربية ، الامر الذي جعل المؤتمر الخامس لحركة الجامعة الافريقية الذي عقد في مانشستر عام ١٩٤٥ اكثر تمثيلاً من المؤتمرات السابقة . وكان من بين الذين حضروه كوامي نكروما وجومو كنياتا ويعقوب عثمان من السودان ، ولم يحضره احد من المصريين او من البلاد العربية الاخرى .

رابعاً : جامعة الدول العربية والتعاون مع افريقيا

لقد تطورت هذه العلاقات بعد الحرب العالمية الثانية خاصة بعد قيام الجامعة العربية في عام ١٩٤٥ ، وبالرغم من ان ميثاق الجامعة العربية لم ينص في اي من بنوده او يشير صراحة الى محاربة الاستعمار . الا ان هذا لم يمنع الجامعة العربية من المطالبة بالاستقلال للشعوب المستعمرة . وقد اصدر مجلس الجامعة في حزيران / يونيو عام ١٩٤٥ قراراً بالمطالبة بأن يكون لها ممثل في المفاوضات التي كانت تجري بين فرنسا من ناحية وكل من سوريا ولبنان من ناحية اخرى بشأن استقلالهما ، وساهمت الجامعة العربية في دفع عملية استقلال ليبيا وتونس والمغرب والجزائر . ونسبة للظروف السياسية والموارد المحدودة كان اهتمام الجامعة العربية قاصراً على حركات الاستقلال العربية . ويلاحظ هنا ان قضية السودان والتي كانت مصر الطرف الثاني فيها لم تحظ بالاهتمام من جانب الاقطار الاعضاء في الجامعة العربية والتي كانت مؤيدة باستمرار لموقف مصر في المطالبة بوحدة وادي النيل ، الامر الذي كان يعارضه عدد من السودانيين في ذلك الوقت . ولم يبدأ الاهتمام بحركات الاستقلال في افريقيا من جانب الجامعة العربية او البلدان العربية الاخرى الا بعد انتصار الثورة المصرية في عام ١٩٥٢ .

خامساً : ثورة يوليو ١٩٥٢ وافريقيا

لا جدال في ان الثورة المصرية بقيادة جمال عبد الناصر كانت معلماً مهماً ، ونقطة تحول في تاريخ العلاقات الافريقية ـ العربية . وتنبع اهمية الثورة المصرية من انها خلافاً لما كان يقوله قادة الحركة الوطنية المصرية من قبل ، اكدت في المجال السياسي والثقافي انتماء مصر لافريقيا ، وذلك من خلال الصلات الوثيقة التي اقامتها مع حركات التحرير الافريقية والآسيوية ابتداء من مؤتمر باندونغ واللقاء مع زعماء الصين الشعبية ومع زعماء دول العالم الثالث الاخرى . ولكن الآثار الايجابية للثورة المصرية لا تنحصر في هذا، بل كذلك في خلق الشعور عند العرب والافريقيين بالثقة والاعتداد بالنفس الامر الذي اعطى دفعة قوية لحركات التحرير في افريقيا والعالم الثالث

وجعل من القاهرة كعبة تزورها قيادات حركات التحرير وتجد فيها التأييد السياسي والدبلوماسي والمادي في كثير من الاحيان . والاهمية الاخرى للثورة المصرية في المثل الرائع الذي اعطته في انجاز السد العالي وفي تأميم قناة السويس وفي التأكيد عملياً ان الغرب لم يعد محتكراً للحكمة والسلاح او القوة . وفي هذا الصدد يكتب محمد فايق ما يلي : « ان الثورة المصرية عندما اتجهت بمصر افريقياً لم تكن تدخل شيئاً غريباً على الشخصية المصرية وإنما كان ذلك اكتشاف شخصية او كشفاً عن وجهها الافريقي الذي هو حقيقة بحكم الواقع وان احتجبت او تاهت ملامحه فترة من الزمن »[٢] . وقد اصبحت مصر منذ ذلك الوقت اكثر البلدان في المنطقتين تأثيراً على العلاقات العربية ـ الافريقية اعتماداً على تاريخها وموقعها ونشاطها الاقتصادي والدبلوماسي في المحافل الدولية .

ولقد انعكس الوعي الجديد بهوية مصر الافريقية بجانب هويتها العربية والاسلامية في السياسة الخارجية لمصر وفي سياسة الجامعة العربية في توجيه الوفود العربية في الامم المتحدة بتأييد استقلال البلدان الافريقية . وقد اعطى مؤتمر باندونغ في عام ١٩٥٥ والعدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ دفعة جديدة في اتجاه التعاون العربي ـ الافريقي عامة والعلاقات المصرية ـ الافريقية خاصة . وبالرغم من ان مؤتمر باندونغ لم يحضره غير ممثلي ٢٩ دولة من القارتين بعضها كان لا يزال في مرحلة الحكم الذاتي (السودان ـ غانا) الى جانب مراقبين من حركات التحرر الافريقية والهيئة العربية لفلسطين ، الا انه ساهم في ازدياد ثقة الثورة المصرية وفي امكانية تحقيق الاهداف الافريقية في تصفية الاستعمار . اما العدوان الثلاثي فقد اكد للعرب وللافريقيين وللعالم ان اسرائيل جزء من المعسكر الاستعماري . وفي عام ١٩٥٧ اصدر مجلس الجامعة العربية قراراً بضرورة تدعيم العلاقات العربية ـ الافريقية ، وفي عام ١٩٥٨ حث الدول الاعضاء لتأييد قضية استقلال الكامرون ، وعام ١٩٥٩ اصدر قراراً بتأييد سائر قضايا الحرية ودعا الى التعاون مع الدول الافريقية ، وخاصة ان عدداً كبيراً منها كان في طريقه ليحصل على الاستقلال . وفي آب/ اغسطس عام ١٩٦٠ اصدر مجلس الجامعة العربية القرارات التالية :

١ ـ الترحيب بالدول الافريقية التي استقلت حديثاً .

٢ ـ تأييد الدول الافريقية في جهودها لدعم استقلالها ودفع الاخطار الاجنبية عنها .

٣ ـ التعاون التام مع الدول الافريقية في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

٤ ـ اعطاء البلدان الافريقية المنح الدراسية وتبادل المدرسين والخبرات الفنية .

٥ ـ رجاء اتحاد الغرف التجارية العربية ارسال بعثة اقتصادية من رجال المال والصناعة والتجارة والزراعة ، لاجراء الاتصالات اللازمة في البلاد الافريقية بقصد التنسيق والتعاون بين الدول الافريقية والعربية .

---

(٢) المصدر نفسه ، ص ١٩ .

وفي هذا الصدد تبين د. سلوى لبيب ان اللجنة الدائمة للاعلام العربي في الفترة ١٩٥٧ - ١٩٦٠ اصدرت عدداً من التوصيات المهمة حول العلاقة مع الدول الافريقية والآسيوية والعناية بمصالح الجاليات العربية في افريقيا . واوصت كذلك « الدول العربية باستكمال تمثيلها السياسي في افريقيا وخاصة في الدول التي توجد فيها جاليات عربية كبيرة »[٣] .

وفي آذار / مارس ١٩٦٧ اكد مجلس الجامعة العربية مساعدة البلدان العربية لحركات التحرير في القاهرة واكد تضامن الجامعة العربية مع منظمة الوحدة الافريقية لمصلحة الشعوب العربية والافريقية . ومما لا شك فيه ان جميع هذه التوصيات والقرارات كانت انعكاساً للوعي المتزايد بضرورة التعاون العربي - الافريقي في سبيل تحقيق اهداف التحرر ، وخاصة قضية فلسطين ، ولكن مما لا شك فيه ايضاً ان كثيراً من هذه القرارات بقيت حبراً على ورق ولم يجد طريقه الى التنفيذ بسبب عدم الالتزام من جانب بعض اعضاء الجامعة العربية بهذه القرارات باستثناء مصر التي كانت اكثر البلدان حماساً لها واكثرها تنفيذاً في حدود امكاناتها .

ومن الجدير بالذكر ان الصحافة المصرية - خاصة في نهاية الخمسينات وبداية السبعينات - قد ساهمت بقدر كبير في خلق رأي عام مؤيد للقضايا الافريقية في مصر وفي خارجها ، وفي تشجيع بعض الكوادر الصحافية على التخصص في القضايا الافريقية في تكوين ارشيف حديث عن القضايا الافريقية والعمل على اقامة جسور من العلاقات المتطورة بالسفارات الافريقية الموجودة في القاهرة[٤] . وقد ادى كل هذا وغيره الى تفاعل اكثر بين البلدان الافروعربية والافريقية في منظمة الوحدة الافريقية التي نشأت في عام ١٩٦٣ لتصبح ومنذ ذلك الحين الوعاء الاكبر للتفاعل في جميع اشكاله بالاضافة الى مذكرات دول عدم الانحياز .

سادساً : افريقيا والقضية الفلسطينية

ومع تزايد التفاعل العربي مع البلدان الافريقية على المستويين الثنائي والجماعي ، ازداد اهتمام اسرائيل بافريقيا ، واصبح تطويق النشاط الاسرائيلي في افريقيا وفي المحافل الدولية امراً مهماً وضرورياً . وتجدر الاشارة هنا الى انه حتى عام ١٩٥٦ - وهو تاريخ العدوان الاسرائيلي الانكليزي الفرنسي على مصر - كان عدد الدول الاعضاء من افريقيا في الامم المتحدة سبع دول فقط . وفي عام ١٩٦٠ ارتفع الى ٣٥ دولة وفي عام ١٩٦٧ ارتفع عددها الى ٣٨ دولة والى ٤١ دولة في عام ١٩٧٣ . وكما كان متوقعاً فإن الاهتمام في الامم المتحدة بالقضايا التي تهم البلدان العربية

---

(٣) انظر : سلوى لبيب ، « الدول العربية ومواقفها في القضايا الافريقية ،» في : جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، معهد البحوث والدراسات العربية ، العلاقات العربية الافريقية : دراسة تحليلية في ابعادها المختلفة (القاهرة : المعهد ، ١٩٧٨) ، ص ٣٥٤ .

(٤) عواطف عبدالرحمن وامل الشاذلي ، « افريقيا والرأي العام العربي ،» في : المصدر نفسه ، ص ٤٥٠ .

والافريقية وبلدان العالم الثالث الاخرى كان يزداد عاماً بعد عام وتأكد تأييد غالبية الدول الافريقية التي استقلت حديثاً للقضية الفلسطينية .

بيد ان هذا التأييد لم يكن بالقدر نفسه بالنسبة لكل البلدان ، ويؤكد الدكتور عبدالملك عودة التباين في النظرة الافريقية تجاه القضية الفلسطينية في ذلك الوقت. ويقول ان هذا بالطبع كان امراً مفهوماً ، اذ ان العدد الاكبر من الدول الافريقية لم يكن يعلم الكثير عن القضية الفلسطينية الا بعد انضمامه للامم المتحدة(٥) .

ومثلما كان دور مصر بالنسبة للقضايا العربية والافريقية الاخرى مهماً ، فقد كان دورها بالنسبة للقضية الفلسطينية مهماً ومؤثراً من وجهة نظر البلدان الافريقية ، نظراً للعلاقات الوثيقة التي قامت بينها وبين هذه الدول حديثة الاستقلال ، ووزنها الكبير في منظمة الوحدة الافريقية وفي الجامعة العربية . ولقد تميزت السنوات الاخيرة من الستينات وبداية السبعينات بنشاط واسع للمجموعة العربية خاصة في الامم المتحدة في المؤتمرات الافروآسيوية ابتداء من مؤتمر اكرا عام ١٩٥٨ ، وفي مؤتمرات عدم الانحياز ابتداء من المؤتمر الاول الذي عقد في بلغراد عام ١٩٦١ .

ولقد تميزت هذه الفترة بالنشاط المكثف وتنسيق دبلوماسي بين المجموعة العربية في داخل منظمة الوحدة الافريقية بالنسبة للقضية الفلسطينية ، الامر الذي ساعد في تغيير مواقف بعض البلدان الافريقية التي كانت ذات صلة وثيقة باسرائيل . ونتيجة لهذا وغيره اصدر مؤتمر القمة الافريقي عام ١٩٧١ قراره بتأليف لجنة حكماء افريقيا لتقوم بدراسة موضوعية للقضية الفلسطينية من خلال الاتصال مع مصر واسرائيل بهدف الوصول الى سلام دائم وعادل في الشرق الاوسط .
ولقد اثمر السعي الدبلوماسي الدؤوب للبلدان الافروعربية ـ خاصة مصر ـ عن قبول وجهة النظر العربية بصورة كاملة لأول مرة في مؤتمر القمة الافريقي في الرباط في حزيران / يونيو ١٩٧٢ ومؤتمر القمة الافريقي في اديس ابابا عام ١٩٧٣ .

وعلى الرغم من ان السنوات العشر الاولى من عمر منظمة الوحدة الافريقية قد شهدت تفاعلاً متزايداً بين المجموعة الافرو عربية من ناحية وبين المجموعات الاخرى في داخل المنظمة من ناحية اخرى . وشهدت ايضاً نمواً متزايداً وايجابياً للعلاقات العربية ـ الافريقية ، الا انه لا يمكن اغفال السلبيات التي صاحبت هذه الايجابيات نتيجة لعوامل خارجية وداخلية في المنظمة ، والامر الذي لا يمكن الخلاف عليه هو ان الخلافات والنزاعات بين الاقطار العربية كانت دائماً وابداً ذات تأثير سلبي على مواقف البلدان الافريقية من القضية الفلسطينية .

ولقد ساهمت ـ مثلاً ـ كل من المغرب وتونس في ازدياد التوجه الافريقي خاصة بين دول غرب افريقيا المحافظة ، والتي كانت في الماضي تحت النفوذ الفرنسي . وكانت الجزائر على صلة

---

(٥) عبد الملك عودة ، « مواقف الدول الافريقية في الصراع العربي ـ الاسرائيلي في الامم المتحدة ،» في : المصدر نفسه ، ص ٣١١ .

وثيقة بحركات التحرر في الجنوب الافريقي ، خاصة تلك التي كانت تناهض الاستعمار البرتغالي ومع الحكومات ذات التوجه الراديكالي والتي كانت ايضاً تناهض الاستعمار .

ونسبة الى ان عدداً من حركات التحرر كانت قد انشأت لها مكاتب هنالك وكـانت تجد مساعدات من حكومة الجزائر ، اصبح للاخيرة تأثير كبير في سياسة واعمال منظمة الوحدة الافريقية ، يأتي مباشرة بعد مصر . وكان لممثلي الجزائر في مؤتمرات المنظمة واجتماعاتها وفي سكرتاريتها دور بارز وفعّال في اواخر الستينات واوائل السبعينات ، نتيجة للاحترام والتقدير الذي اكتسبته الثورة الجزائرية عند الكثيرين من الافريقيين ، وبالمقارنة يمكننا ان نقول : ان السودان في هذه الفترة لم يقم بدور مماثل لدور مصر او الجزائر نسبة للمشاكل السياسية والاقتصادية التي كان يعاني منها ، وخاصة مشكلة جنوب السودان .

سابعاً : المجموعة العربية ومنظمة الوحدة الافريقية ١٩٧٣ـ ١٩٧٨

لقد تميزت السنوات العشر الاولى من عمر منظمة الوحدة الافريقية ـ كما اشرنا من قبل ـ بنمو الالتزام العربي والتأييد والدعم لقضايا التحرر الافريقي ، خاصة تلك التي كانت تناهض الاستعمار البرتغالي . وامتد هذا التأييد الى الاعضاء الآخرين في الجامعة ومن خلال العضوية في الامم المتحدة وفي مؤتمرات عدم الانحياز . ويقول عبدالملك عودة في هذا الصدد ما يلي :

« وقد ازداد الموقف تشابكاً بين الطرفين العربي والافريقي بالدعم المتبادل باستخدام المقاطعة البترولية والاقتصادية ضد روديسيا وجنوب افريقيا والبرتغال قبل ان تسلم باستقلال مستعمراتها في افريقيا وهـذا واضح في عـديد من القرارات التي صدرت عن اجتماعات الجامعة العربية وفي البيانات المشتركة الصادرة عن رؤساء افارقة ورؤساء عرب في قارتي افريقيا وآسيا ، وفي العمل المشترك في مختلف اجهزة الامم المتحدة ضد العنصرية والنظم الاستعمارية وتصفية الاستعمار »(٦) . ولكن مقدار التأييد والدعم لهذه القضايا لم يكن دائماً متساوياً بالنسبة للدول الاعضاء في المجموعة العربية او في الجامعة العربية . لبنان مثلاً لم يقطع علاقته القنصلية مع جنوب افريقيا حتى عام١٩٧٣ والعلاقات التجارية لبعض الدول الاعضاء في الجامعة العربية مع النظام العنصري في جنوب افريقيا لم تكن مفقودة حتى عام ١٩٧٣ وكثيراً ما كانت بضائع جنوب افريقيا تتداول بطريقة غير رسمية في بعض الاسواق العربية .

ويرى البعض ان الاجتماع العاشر لمنظمة الوحدة الافريقية في ايار / مايو ١٩٧٣ كان بداية تحول حقيقي في العلاقة بين المجموعتين العربية والافريقية ، اذ انه بالرغم من دعوة ليبيا للدول الاخرى لمقاطعة الاجتماع نسبة لارتباط اثيوبيا باسرائيل ، الا ان رفض هذه الدعوة من جانب الدول الافرو عربية ادى الى ان تؤيد الدول الافريقية ما عدا ثلاثاً منها الدعوة لقطع العلاقة مع

---

(٦) المصدر نفسه ، ص ٣٢٣ .

اسرائيل ، وتحقق بموقفها الهدف الذي كانت تعمل جامعة الدول العربية لتحقيقه منذ زمن طويل .

لقد تمكنت اسرائيل حتى عام ١٩٦٧ بفضل فاعلية سياستها الخارجية والمساعدات المباشرة وغير المباشرة التي كانت تأتي عن طريقها من امريكا وبلدان غرب اوروبا الى افريقيا بالاضافة الى الافكار الخاطئة عن العرب عند كثير من الافريقيين من ان تحصل على تأييد بعض الدول الافريقية في الميدان الدولي . ولا شك ان الضعف الاقتصادي للبلدان الافريقية ونقص الكوادر قد ساعد في هذا وفي التأييد الذي وجدته اسرائيل في البداية . ويرى البعض ان الاجماع على مقاطعة اسرائيل في عام ١٩٧٧ لم يكن نقطة تحول في مسار العلاقات الافريقية ـ العربية فحسب ، بل ايضاً بداية لمرحلة جديدة تميزت بالرغبة من جانب كثير من اعضاء المنظمة للخروج من دائرة نفوذ الدول الغربية باستثناء الدول المحافظة ، التي كانت في ذلك الوقت على علاقات وطيدة مع اسرائيل مثل اثيوبيا وليبيريا وساحل العاج ، او من بعض القيادات ذات الصلة الوثيقة مع الصهيونية مثل موبوتو وعيدي امين . ويجدر بنا هنا ان نشير الى ان الانقلاب الذي قام به الاخير كان بمساعدة اسرائيل . ولما اجتمع رؤساء الاقطار العربية في الجزائر في الفترة من ٢٦ ـ ٢٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٣ لبحث التطورات بعد حرب تشرين الاول / اكتوبر حضر الاجتماع الرئيس موبوتو ـ الصديق الوفي لاسرائيل ـ مراقباً من جانب منظمة الوحدة الافريقية ، واجمع الملوك والرؤساء العرب في ذلك المؤتمر ـ بالاضافة الى تأييدهم لحركات التحرر الافريقي ـ واتخذوا خطوات عملية في سبيل تدعيم التعاون العربي ـ الافريقي وقرروا القيام بحظر النفط عن : البرتغال وروديسيا وجنوب افريقيا وهو ما كانت تدعو له منظمة الوحدة الافريقية وتعمل على تحقيقه .

وبصرف النظر عن تنفيذ ذلك القرار او عدمه الا ان صدوره في ذلك الوقت كان خطوة ايجابية اخرى في سبيل علاقات افضل مع الدول الافريقية . ولقد صدرت بعد ذلك عدة قرارات من جانب الجامعة العربية في هذا المجال ، مثل قرار رقم ٦٣ بتاريخ ٢٤ آذار / مارس ١٩٧٥ وقرار بتاريخ ٢٨ نيسان / ابريل ١٩٧٥ ، وقد تمت الموافقة بمقتضاهما على برنامج مساعدات عاجلة للبلدان الافريقية التي حصلت على استقلالها حديثاً ، مثل موزمبيق وانغولا والكامرون وجزر ساوتومي وبرنسيا . والجدول رقم (٢) يوضح الاتفاقيات التي ابرمت بين البلدان العربية والافريقية في الفترة ١٩٧٢ ـ ١٩٧٤ . ويلاحظ من غياب السودان والصومال وموريتانيا من قائمة الدول العربية التي وقعت اتفاقيات للتعاون ،ولعل هذا السبب انها اكثر البلدان الاعضاء في جامعة الدول العربية فقراً وانها في الواقع افريقية اكثر من الدول الاخرى الاعضاء او عدم توفر المعلومات .

ولقد توج هذا كله اتخاذ مؤتمر القمة العربي في الرباط قراراً في تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٤ بالموافقة على عقد مؤتمر القمة العربي ـ الافريقي الذي تم في القاهرة في نيسان / ابريل ١٩٧٧ . ولكن وبالرغم من كل هذا برزت في هذه الاثناء بعض القضايا والمسائل التي اختلفت النظرة حولها

بين المجموعة الافريقية ، واهم هذه القضايا قضية ارتريا وقضية الصومال وقضية تشاد . بالنسبة لقضية ارتريا كانت المجموعة العربية عموماً ترى ان الثورة الارترية جزء من حركة التحرر العربية وتتطلع الى ان تكون ارتريا مستقلة وعضواً في الجامعة العربية ويجب تأييدها ، ولكن المجموعة الافروعربية ترى ان قضية ارتريا يجب ان ينظر اليها اولاً من زاوية العمل على محاصرة الاطماع الصهيونية في افريقيا ومن زاوية اضعاف السيطرة الاسرائيلية في البحر الاحمر قبل ان ينظر اليها كدولة عربية في المستقبل . ويلاحظ هنا ان التعاطف والتأييد لقضيـة ارتريـا يزدادان بـين دول المجموعة الافرو عربية كلما اقترب النظام الاثيوبي من اسرائيل باستثناء الموقف الحالي للحكومة الليبية التي لها اتفاقية عسكرية واقتصادية مع اثيوبيا . وينطبق الامر نفسه على اليمن الجنوبية التي كان لها تحالف مع اثيوبيا .

جدول رقم (٢)

اتفاقيات التعاون بين البلدان العربية والافريقية ، خلال الفترة ١٩٧٢ ـ ١٩٧٤

الاتفاقيـة / البلـــد	اتفاقيات اقتصادية	اتفاقيات تجاور	اتفاقيات تجارية	اتفاقيات عسكرية	اتفاقيات مواصلات	اتفاقيات منوعة	المجموع
الاردن	—	١	١	—	—	—	٢
الامارات العربية المتحدة	٥	١	١	—	—	٣	١٠
البحريـــن	—	—	—	—	—	—	—
تونـــس	١	١	٣	—	١	١	٧
الجزائـــر	١٠	٥	٥	—	٣	١١	٣٤
السعودية	٦	—	—	—	٢	٧	١٥
العـراق	٤	٢	١	—	—	٢	٩
عمـــان	—	—	—	—	—	—	—
قطـــر	—	١	—	—	—	—	١
الكويـــت	١٢	—	—	—	—	١	١٣
لبنـــان	٢	—	—	—	٢	—	٤
ليبيـــا	٢٥	—	٩	٣	—	٨	٤٥
مصـــر	٥	٢	٤	—	١	٢	١٤
المغـــرب	٣	٣	٢	—	—	٧	١٥
اليمن الجنوبية	—	—	—	—	—	—	—
اليمن الشمالية	—	—	—	—	—	—	—

المصدر : احتسبت من : عبد الملك عودة ، « مؤتمر داكار والحوار العربي الافريقي ، » السياسة الدولية ، السنة ١٢ ، العدد ٤٥ (تموز / يوليو ١٩٧٦) ، ص ٦٣ .

والدولة الافرو عربية التي تتأثر مباشرة بالمواقف المختلفة للبلدان العربية او الافروعربية من القضية الارترية هي السودان . ولعل هذا يفسر التعامل الحذر من جانبه مع القضية الارترية الامر الذي لا يرضي الدول « المحافظة » و« المتشددة » او« الثورية » ، ولا هو يرضي الاثيوبيين ولا الارتريين . وتتبنى حكومة السودان حلاً يشابه ما تم التوصل اليه بالنسبة لمشكلة جنوب السودان اي الحكم الذاتي الاقليمي . ويقترح بعض المهتمين بالقضية الارتيرية حلاً يتحقق به « الاستقلال الذاتي » دون ان يؤدي الى الانفصال . وبالمقارنة نجد ان الدول الافريقية ترى بدرجات متفاوتة ان ارتريا جزء من اثيوبيا وليس هنالك دولة افريقية واحدة ترى انفصالها او تقسيم اثيوبيا الى دولتين او اكثر . والقضية الاخرى التي تهتم بها المجموعة العربية فهي الاوقادين وموقف المجموعة العربية بشكل عام هو تأييد الصومال ، ولقد اصدرت الجامعة العربية قرارات تؤيد فيها الصومال في نزاعها مع اثيوبيا . وكامتداد لهاتين القضيتين برز موضوع البحر الاحمر ، والجدال حوله هو بحر افريقي او عربي؟ وتعود اهمية البحر الاحمر الى عوامل استراتيجية واقتصادية ، خاصة وقد اكتشف الخبراء ان فيه اكثر من عشرين منطقة عميقة تغطيها رواسب معدنية تقدر بحوالى ٨٥٠ مليون طن . ولكن الجانب الاهم في موضوع البحر الاحمر اهميته من ناحية الامن العربي والامن الافريقي وارتباط هذين بأمن المحيط الهندي وبأمن الخليج العربي وبأمن البحر المتوسط . ولقد اصبحت هذه الاهمية اكثر وضوحاً بعد حدوث الثورة في اثيوبيا عام ١٩٧٤ ودخول الاتحاد السوفياتي بصورة مباشرة في مياه البحر الاحمر ، وما اعقب ذلك من صدام بين اثيوبيا والصومال وخلافات بين اليمن الشمالية واليمن الجنوبية وسلطنة عمان ، والتحالف الجديد بين اثيوبيا واليمن الجنوبية وليبيا . وتحولت المنطقة الى منطقة توتر ونزاع واصبح القرن الافريقي مكاناً آخر للصراع بين الدول الكبرى .

لقد تباينت مواقف المجموعة الافريقية والمجموعة الافرو عربية في الماضي بالنسبة لعدد من القضايا مثل قضية الكونغو وانغولا وزائير ويوغندا وبالنسبة لقضية الصحراء الغربية ، الامر الذي يقودنا الى القول بأنه ليس هنالك موقف موحد لأي مجموعة من جميع القضايا ، والمصالح الوطنية وحدها هي التي تقرر في النهاية الموقف النهائي لكل دولة من كل قضية . ولعل القضية الوحيدة التي اجمعت الاقطار العربية منذ وقت طويل على تأييدها بالاضافة الى قضية تصفية الاستعمار هي قضية التمييز العنصري في جنوب افريقيا . ولقد اصدر مجلس الجامعة عدة قرارات تشجب سياسة الدولة العنصرية وتدعو الى تأييد مقاطعتها والى منع النفط عنها . ولكن بالرغم من هذا الاجماع تمكنت جنوبي افريقيا من تحدي هذه القرارات وقرارات الامم المتحدة . وتقول بعض التقارير انها استطاعت ان تحصل على النفط العربي بطريقة او باخرى وهو امر يقلق حركات التحرير في الجنوب الافريقي ويلقي ظلالاً على التعاون العربي ـ الافريقي .

ولقد تميز موقف مصر من قضية جنوب افريقيا وحتى اتفاقيتي كامب ديفيد بتأييد المنظمات الوطنية في جنوب افريقيا ومساعدتها ومعارضة الحلول التي طرحتها الولايات المتحدة وخاصة تلك التي تدعو الى التسوية عن طريق التفاوض . والسؤال الذي طرح في ذلك الوقت هو : هل يتغير

الموقف المصري من جنوب افريقيا بعد اتفاقية السلام مع اسرائيل ؟ خاصة وان هذه صديق حميم لجنوب افريقيا ؟ ان كل الدلائل تشير حتى الآن الى ان موقف مصر من جنوب افريقيا لم يتغير وانها لا تزال تساعد حركات التحرر هنالك .

ثامناً : المجموعة الافرو عربية والتضامن العربي ـ الافريقي

لا جدال في ان العلاقات العربية ـ الافريقية وبالتالي العلاقات بين المجموعة الافرو عربية والافريقية في داخل منظمة الوحدة الافريقية قد دخلت مرحلة جديدة بعد عام ١٩٧٧ ، ولا جدال ايضاً في ان عقد مؤتمر القمة العربي ـ الافريقي المؤتمر الاول من نوعه في القاهرة كان نتيجة لجهود المجموعة العربية ـ الافريقية ، خاصة مصر ، وكان اعترافاً بالدور الكبير لمصر في حركة العلاقات العربية ـ الافريقية وتقديراً لما قام به عبدالناصر في هذا المجال .

ودون اللجوء الى تفاصيل كثيرة هنا يمكننا القول : ان السنوات ١٩٧٧ ـ ١٩٨٢ قد شهدت عدة تفاعلات جديدة بين المجموعات والدوائر المختلفة من خلال المؤسسات التقليدية ومن خلال المؤسسات الجديدة التي تكونت بعد عام ١٩٧٧ بما في ذلك المؤسسات المالية وعلى رأسها المصرف العربي للتنمية في افريقيا والصناديق العربية الوطنية ، والتي كان دورها ـ بالمقارنة مع مؤسسات اخرى ـ ايجابياً . وخاصة ان البلدان الافريقية ـ جميعها ـ كانت ولا تزال تعاني مشاكل اقتصادية كثيرة من بينها ارتفاع سعر الطاقة وهبوط اسعار المواد الاولية في الاسواق العالمية .

وتعود بعض السلبيات في تلك الفترة الى فشل او تقاعس الكثير من الروافد والمؤسسات والاجهزة الاقليمية التي يفترض فيها ان تقوم بنشاط كبير في هذا الصدد بالقيام بواجبها والى عدم الالتزام من بعض العاملين في هذه المؤسسات بتحقيق الاهداف والاغراض الموكولة اليهم . ان الاقتناع الشخصي والالتزام من جانب العاملين في هذه المؤسسات امران ضروريان لدفع حركة التعاون الافريقي . ويعلم الكثيرون كيف ان مسار التعاون قد تأثر ايجاباً وسلباً بقدرة المؤسسات والتزام العاملين او عدمه باهداف التعاون العربي ـ الافريقي .

تاسعاً : الدول الافريقية وعودة العلاقات مع اسرائيل

وفي الجانب الآخر وبالرغم من الاعلان من جانب كل الانظمة السياسية في البلدان العربية وافريقيا بأن لها موقفاً موحداً تجاه القضايا الافريقية والقضايا العربية ذات الاهتمام المشترك خاصة القضية الفلسطينية ، الا ان بعضها لا يزال يتخذ مواقف متناقضة ومخالفة من الناحية العملية كما حدث من زائير التي اعادت علاقاتها مع اسرائيل . ان عودة العلاقات الدبلوماسية بين اسرائيل وزائير لم تكن بالطبع مفاجأة للرأي العام الافريقي ، اذ ان قطع العلاقات من جانبها (زائير) وجانب ساحل العاج وكينيا لم يكن في الحقيقة غير غياب التمثيل الدبلوماسي ، اما الخبراء

الاسرائيليون والشركات الاسرائيلية فقد كانت كما يعلم الكثيرون تعمل ظاهرياً او وراء الستار . ولقد سبقت عودة اسرائيل للمسرح الافريقي كما نعلم جميعاً زيارات كثيرة من بينها زيارة وزير الدفاع الاسرائيلي اريل شارون في عام ١٩٨١ لكل من افريقيا الوسطى وزائير والغابون وليبيريا وساحل العاج ، وذهب مندوبون عنه الى تنزانيا ويوغندا وكينيا . وفي ذلك الوقت نبهت كثير من الدول الافروعربية الجامعة العربية والبلدان العربية الاخرى الى خطورة ما يحدث ، الا ان احداً لم يلتفت لما كانت تحذر منه . ولسنا بحاجة الى القول بأن عودة العلاقات بين زائير واسرائيل كانت لها اسباب اهمها الرغبة في الحصول على سند اللوبي الصهيوني في الكونغرس لتحسين صورتها المتدهورة مع الادارة الامريكية .

ومما لا شك فيه ان فرنسا قد ساهمت بعد مجيء ميتران والاشتراكيين في تشجيع بعض الدول الافريقية الناطقة بالفرنسية على استئناف علاقاتها مع اسرائيل ، ولقد ساعد اسرائيل ايضاً ان زائير كانت اضعف الحلقات في عقد التضامن العربي ـ الافريقي بالاضافة الى انها نسبة للازمات الاقتصادية الطاحنة اقل الانظمة مقدرة على مقاومة الضغط الامريكي والاسرائيلي .

لقد بررت زائير موقفها هذا بأن اسرائيل قد وافقت على التفاوض من اجل السلام (كامب ديفيد) وتبادلت التمثيل الدبلوماسي مع اكبر دولة عربية في افريقيا (مصر) ، اضافة الى ان اسرائيل قد انسحبت من الاراضي الافريقية المحتلة وذلك عندما سلمت سيناء لمصر في نيسان / ابريل ١٩٨٢ . ومهما يكن من امر فإن موقف زائير هذا كان متوقعاً ، الامر الذي قد يشجع بعض الدول الافريقية مثل كينيا وساحل العاج ان تفعل الشيء نفسه . والجدير بالذكر هنا ان راديو لاغوس في تعليق له في ٩ كانون الثاني / يناير عام ١٩٧٨ كان قد ذكر الآتي « انه وقد عقدت دولة المواجهة الرئيسية معاهدة صلح مع اسرائيل واقامت معها علاقات دبلوماسية فلا يمنع الافارقة من استئناف العلاقات مع اسرائيل سوى علاقة الاخيرة بجنوب افريقيا وخطر انقطاع المساعدات الاقتصادية العربية لافريقيا » . ولقد اثار قرار زائير باستئناف علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل ردود فعل رسمية وغير رسمية في جميع الاقطار العربية واتفقت معظم الآراء على ضرورة عزل نظام زائير وتوقيع العقوبات السياسية والاقتصادية عليها نظراً لخرقها للقرارات العربية والافريقية بشأن مقاطعة اسرائيل .

وكان قرار المملكة العربية السعودية القاضي بقطع جميع علاقاتها الدبلوماسية مع زائير اول رد فعل عربي اسلامي عملي تجاه اعادة زائير علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل ، ولقد جاء القرار في نظر الكثيرين فورياً وقوياً يتناسب وخطورة ما اقدمت عليه زائير .

وفي الكويت بادر مجلس الامة الى شجب قرار زائير واصفاً ما اقدمت عليه بأنه خروج على الاجماع الافريقي ، وحث المجلس الدول الاخرى على قطع علاقاتها الدبلوماسية وايقاف معونتها الاقتصادية عن زائير . وقد وصف مستشار الجامعة العربية الذي كان في زيارة للكويت في ذلك الوقت قرار زائير بأنه جزء من المخطط الامريكي ـ الاسرائيلي . وبادرت الحكومة التونسية باجراء اتصالات مع حكومة زائير بهدف لفت نظرها الى ابعاد الموقف وتبعاته واستدعت الجزائر سفيرها في

زائير للتشاور ، وهاجمت اليمن الديمقراطية قرار زائير ووصفته بأنه خروج على الموقف الافريقي المبدئي .

اما دولة الامارات العربية المتحدة فقد حذت حذو السعودية وقطعت علاقاتها الدبلوماسية مع زائير اعتباراً من ٢٤ / ٥ / ١٩٨٢ ، وجاء في بيان اذاعته وكالة الانباء الفلسطينية (وفا) ان الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية تعتبر استئناف العلاقات بين زائير واسرائيل طعنة خنجر سدد الى ظهر حركات التحرير في ناميبيا وجنوب افريقيا والى الثورة الفلسطينية . وبادرت الجامعة العربية واصدرت بياناً تعرب فيه عن دهشتها بقرار زائير الذي يتناقض مع مبادىء التعاون العربي ـ الافريقي والتضامن ضد الانظمة العنصرية المعادية ، كما اوفدت مبعوثين لها الى الامين العام لمنظمة الوحدة الافريقية والى قادة عدد من الدول الافريقية مثل : السنغال وساحل العاج وانغولا واثيوبيا وكينيا وتنزانيا وزامبيا وزمبابوي يشرحون فيها موقف الاقطار العربية من زائير .

واجرت الجامعة العربية اتصالات مع منظمة المؤتمر الاسلامي تحثها فيها على مطالبة الدول الاعضاء فيها باتخاذ اجراءات عاجلة ضد زائير . ومن جانب آخر اوقف المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا جميع المساعدات والقروض التي كان قد التزم بتقديمها لزائير .

وفي مقابلة للامين العام للجامعة العربية مع الرئيس دانيل اوروب موي في ايار / مايو ١٩٨٢ قال الاخير ان موقف كينيا مختلف عن زائير وانه ملتزم بتدعيم التعاون المشترك مع البلاد العربية . وفي مقابلة للرئيس نيريري اكد الاخير حرصه على ابقاء روح التضامن العربي ـ الافريقي كما اكد ان تنزانيا قد قطعت علاقاتها مع اسرائيل بسبب احتلالها لجزء من ارض افريقية هي سيناء ، وان تنزانيا ستستمر في قطع علاقاتها مع اسرائيل باعتبار ان الاخيرة دولة عنصرية وتحتل اراضي عربية ولتعاونها مع نظام جنوب افريقيا العنصري ..

ولقد جاء في تقرير للجامعة العربية « ان الرئيس نيريري قد علق على رد فعل الدول العربية تجاه زائير بأنه كان مبالغاً فيه اذ ان العرب كانوا يعلمون سابقاً باحتمالات ما حدث ولم يتحركوا الا بعد صدور القرار ، وان موقف بعض الدول العربية من جنوب افريقيا يشابه موقف زائير من اسرائيل ، الا انه موقف غير معلن بصورة مباشرة » . ويشير التقرير نفسه ان الرئيس نيريري قد ذكر بأنه يتوقع ان تعيد بعض الدول الافريقية علاقاتها مع اسرائيل ، ومن بين ما ذكر من دول : نيجيريا والكامرون وساحل العاج وافريقيا الوسطى وكينيا .

وفي رأي بعض المراقبين ان اسرائيل تضع اهمية خاصة بالنسبة لكينيا نسبة لموقعها على المحيط الهندي وقربها من البحر الاحمر وحدودها المشتركة مع السودان واثيوبيا والصومال ويوغندا وتنزانيا ، وفيها المطار الدولي الوحيد الذي يربط بينها وبين جنوب افريقيا .

لقد رفضت ٣٣ دولة من ٤٠ دولة في قمة فاس الاسلامية في ايار / مايو ١٩٧٩ اتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة الصلح مع اسرائيل ، وصوتت لمصلحة ايقاف عضوية مصر في المنظمة ، بينما امتنعت عن التصويت ٧ دول منها ٦ دول افريقية هي : السنغال والنيجر وفولتا العليا وغامبيا

والغابون وغينيا بيساو ولكن منظمة الوحدة الافريقية رفضت ان تعلق عضوية مصر فيها او في لجانها المتعددة كما فعلت الجامعة العربية من قبل . ولقد دفع هذا الموقف مصر لتضاعف من نشاطها الدبلوماسي في افريقيا وانشأت في وزارة الخارجية المصرية الصندوق المصري للتعاون الفني لافريقيا بهدف تقديم المعونات الفنية للدول الافريقية سواء في صورة خبراء او منح دراسة وتدريبية وللمساعدة في دراسات الجدوى للمشروعات ، الامر الذي كان يقوم به صندوق المعونة الفنية للاقطار العربية والذي انشأته جامعة الدول العربية عقب حرب عام ١٩٧٣ .

ولقد عقد الصندوق المصري اتفاقيات للتعاون في الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٢ مع اربع عشرة دولة افريقية واوفد ٨٥ خبيراً من مختلف التخصصات وقام بتمويل ٩٥ منحة تدريبية وساهم بمبلغ مليون دولار لصندوق اعانة اللاجئين في افريقيا . ويلاحظ ان عدد الطلاب من البلدان النامية ، بما في ذلك الطلبة من افريقيا ، في مصر في عام ١٩٨٠ ـ ١٩٨١ بلغ ٢٦٥٤١ بالمقارنة مع ٣١٦٧٨ في عام ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩ و٣٢٦٠٨ في عام ١٩٧٧ ـ ١٩٧٨ ، وبلغ عدد الطلاب الافريقيين في الازهر مثلاً في عام ١٩٨٠ ـ ١٩٨١ حوالى ٢٤١٥ منهم ٩٥٨ يدرسون بمنح مصرية . وفي هذا دليل على ان الفكرة نحوها من جانب البلدان الافريقية لم تتغير كثيراً .

ويلاحظ ايضاً ان السياسة الخارجية لمصر في هذه الفترة قد اعطت اسبقية كبرى للعلاقات مع السودان في اطار التكامل الاقتصادي والسياسي اعتماداً على ان السودان هو مدخلها الى افريقيا بالاضافة الى تقوية العلاقات الثنائية مع البلدان الافريقية ، خاصة تلك التي لم تقف بجانب تعليق عضويتها في منظمة الوحدة الافريقية او المؤتمرات الاسلامية ، والى زيادة نشاطها في الامم المتحدة ومن خلال حركةعدم الانحياز لتأكيد اهمية التعاون الفني بين الدول النامية . وقد اثمر هذا في ان تستمر غالبية اعضاء منظمة الوحدة الافريقية في علاقاتها مع مصر رغم الضغوط من بعض الجهات العربية .

ومهما يكن من امر فإن عودة العلاقات بين بعض الدول الافريقية واسرائيل ورفض الدول الاعضاء في منظمة الوحدة الافريقية ان تقطع علاقاتها مع مصر يؤكد بأن التعاون العربي ـ الافريقي يمر حالياً بمرحلة خطرة ، ومن هنا تبرز اهمية دور المجموعة العربية ـ الافريقية في العمل على الخروج من الازمة الحالية عن طريق ايجاد صيغة عملية وجديدة للتعاون والتضامن .

إن ضمان استمرار مقاطعة افريقيا لاسرائيل يحتاج الى جهود كثيرة في المجالين السياسي والاقتصادي خاصة من الدول الافروعربية ، فاسرائيل ما زالت تحتفظ بعلاقات دبلوماسية مع ملاوي وسوازيلاند وليسوتو . والشركات الاسرائيلية لا تزال نشطة في ١٢ دولة افريقية ممتدة من كينيا الى نيجيريا ، وقد بلغ حجم تجارة اسرائيل الى افريقيا مائة مليون دولار في الدول المشار اليها سابقاً في عام ١٩٨٠ ـ ١٩٨١ .

ولقد اقترح في هذا الصدد تنويع مجالات التعاون الاقتصادي لتشمل الاستثمار في القطاعين العام والخاص ومن ميادين الثقافة والتربية والعلوم ونقل التكنولوجيا والتدريب واقامة مشروعات

مشتركة في القطاعات المختلفة وتعزيز الحضور الدبلوماسي للبلدان العربية في افريقيا ، خاصة الدول ذات الاهمية الاستراتيجية الشاملة وامكانية تبادل المعلومات حول نشاط الدول الكبرى واسرائيل والمشاركة في حل الخلافات بين الدول الافريقية وفي التغلب على المشاكل التي تكدر وحدتها .

وفي رأينا ان هذا وحده لن يؤدي الى نتائج ايجابية ان لم تقم البلدان العربية النفطية بمجهودات اكبر لتأكيد منع النفط من الوصول الى جنوب افريقيا والى اعادة النظر في الشروط والارباح التي تطلبها مقابل المساعدات والقروض التي تمنحها وفي حجم المساعدات وتنويع الاستثمارات بجانب تدعيم اكثر لحركات التحرر في الجنوب الافريقي ، بصرف النظر عن هويتها الايديولوجية ، اذ انها حركات تحريرية من نوع خاص في مواجهة استعمار من نوع خاص ، والى اسلوب افضل في التعامل اليومي مع الجماعات والافراد من المفكرين والعلماء والمثقفين الافريقيين . ربما يرى البعض بأن هذا لن يؤدي في النهاية الى نتائج سريعة وملموسة ، الا انه على الاقل يقوِّي موقف الجماعات الرافضة للمواقف المساندة لاسرائيل ويقوي من التلاحم والتفاعل بين حركتي الوحدة العربية والوحدة الافريقية ، ويزيد من قدرة الدول الافريقية الفقيرة على الخروج من ازمتها الاقتصادية . انني بالطبع احد المتفائلين اذ رأيت هذه العلاقات تنمو وتزداد وتخرج من دائرة الشك والمواجهة الى دائرة القبول ، والقضية في السنوات العشرين الماضية وفي الوقت ذاته خرجت من دائرة المناقشات الدبلوماسية الى دائرة المناقشات العلنية والمؤتمرات الدولية واصبحت العلاقات العربية ـ الافريقية علماً يدرس في الجامعات والمعاهد .

خلاصـــة

لقد تناولت هذه الدراسة دور المجموعة الافروعربية في مسار التفاعل العربي ـ الافريقي ومن خلال منظمة الوحدة الافريقية او على المستوى الثنائي في المراحل المختلفة لحركتي الوحدة والتعاون العربي والافريقي ، وكما رأينا فقد مرت هذه العلاقات بثلاث مراحل : مرحلة العزلة ، ثم مرحلة التفاعل ، ثم مرحلة التحالف ، وهذه يمكن تحديدها بفترات ثلاث ما بعد عام ١٩٧٣ وما بعد عام ١٩٧٧ وما بعد اتفاقيتي كامب ديفيد ولكل مرحلة او فترة سماتها وميزاتها .

ويلاحظ ان الظروف التي تميزت بها العلاقات بالتماسك هي ظروف المد التحرري عالمياً او اقليمياً او في داخل الدولة الواحدة . وتتميز العلاقات بالانحسار او النكسة في ظروف انحسار المد الثوري على المستويات العالمية او الاقليمية ، وبرز هذا بصورة واضحة بعد اتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٩ حين انقسم الوطن العربي حولها ، وادى هذا الى الانقسام ايضاً على الصعيد الافريقي ، وكان من اول آثاره سقوط المشروع الذي تقدمت به العراق للجمعية العامة بفرض حظر على الاسلحة الى اسرائيل .

ومثلما تضم الجامعة العربية دولاً تقليدية او محافظة او ثورية او متشددة تضم منظمة الوحدة

الافريقية ودوائرها الثلاث دولاً يمكن تصنيفها بالمثل الى دول تقليدية ومحافظة وثورية ، ومثلما توجد اقطار مواجهة في الوطن العربي مثل سوريا والاردن توجد ايضاً دول مواجهة في منظمة الوحدة الافريقية مثل تنزانيا وزامبيا وموزمبيق وبتسوانا وليسوتو . والعدوان الاخير على لبنان من جانب اسرائيل لا يماثله غير العدوان المستمر من جنوب افريقيا على انغولا وموزمبيق وبتسوانا وليسوتو . ومثلما تمر جامعة الدول العربية في الوقت الحاضر بأزمة ، تمر منظمة الوحدة الافريقية بأزمة مماثلة نتيجة للانقسام بين اعضاء المنظمتين حول كثير من القضايا . ويرى الكثيرون ان فشل انعقاد مؤتمر القمة الافريقي في ليبيا في آب / اغسطس ١٩٨٢ ينطوي على مؤشر خطر ، وخاصة ان المنظمة تستقبل عامها العشرين بعد شهور قليلة . والخطورة الحقيقية ليست في الاختلاف والتباين الايديولوجي ، ولكن في تطور هذه الخلافات الى مزيد من الصراعات والانقسامات والى ازدياد قدرة الدول الكبرى على استقطاب الدول الافريقية والعربية على السواء .

ونسبة الى كثرة الاختلافات والانقسامات التي تتميز بها المنطقة العربية ـ الافريقية ، ونتيجة للصراع الدولي الذي يدور حولها وفيها ، لم تعد المؤسسات المحلية والاقليمية والعالمية في نظر الكثيرين قادرة على ايقاف التدهور الذي يخيم على المنطقة . ونتيجة لازدياد التدهور ازداد عدم الثقة بالمنظمات والمؤسسات ، خاصة الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الافريقية ولاسيما انها قد اخفقت في تحقيق كثير من الآمال التي كانت تعقدها الشعوب العربية والافريقية عليهما . ولا جدال في ان هذا قد ترك وراءه قدراً كبيراً من التشاؤم والاعتقاد بأن الحديث عن التضامن والوحدة والتعاون ليس غير مجرد لافتة تخفي من ورائها الضعف والعجز ، وهذا اخطر ما يعتري اي شعب او مجموعة من الشعوب .

ونتيجة لتعدد الازمات بسبب الخلافات والتناقضات والنزاعات برزت الدعوة الى اعادة النظر في ميثاق الجامعة العربية وفي ميثاق منظمة الوحدة الافريقية وفي الاجهزة وفي طريقة واساليب العمل ، ولكن هذا لن يحدث كما نعلم بدون توفر الارادة السياسية التي تنبع من داخل الاجهزة والمؤسسات ـ اي قدراتها الذاتية .

والحديث عن الارادة السياسية والقدرة الذاتية وحدهما ـ كما نعلم ـ لا يكفي . فالمطلوب هو تجميع القدرات الذاتية والارادة السياسية لكل المجموعات التي تنتمي بطريقة مباشرة وغير مباشرة للجامعة العربية ومنظمة الوحدة الافريقية بهدف تحقيق الاهداف المشتركة ، وهذا ما حاولت ان تؤديه مؤسسات التعاون العربي ـ الافريقي منذ عام ١٩٧٧ ، وقد نجحت في بعض القضايا وفشلت في بعضها الآخر . والامر الثاني الذي لا اختلاف عليه هو ان الاختلافات العربية والتنافس بين الاقطار العربية او بين الدول الافروعربية او بينها وبين المجموعات الاخرى لها اثر كبير على مواقف الدول الافريقية منفردة او مجتمعة . ومثلما ادت التناقضات والخلافات في الماضي الى تشويه العلاقات العربية ـ الافريقية ، فإن الدول الافريقية اليوم تتساءل كيف تتضامن مع دول لم تتضامن فيما بينها ؟ وكيف يتوافر حسن النية بين الدول الافريقية ، والمشاكل التي تضعف القارةوتزيد من انقساماتها هي مشاكل عربية في المقام الاول او باسباب عربية ، مثل قضية

الصحراء الغربية وتشاد والقرن الافريقي وارتريا؟ ان التعاون العربي ـ الافريقي لا يحظى بالاهتمام الذي يستحقه من جانب البلدان العربية منفردة كانت او مجتمعة في الجامعة العربية . والخطورة في رأيي ليست في ميل بعض هذه البلدان الى افريقيا ، ولكن في محاولة التشكك في طبيعة هذا الانتماء وفي الايحاء بأنه لا يوجد مكان لحركة الوحدة الافريقية في الاطار العام لحركة الوحدة العربيــة والتعاون بين دول العالم الثالث . لقد كسبت العلاقات العربيـة ـ الافريقيـةمنذ عـام ١٩٧٧ مواقع جديدة بالرغم من السلبيات والاخفاقات ـ كما اشرنا من قبل ـ وكان دور المجموعة الافروعربية هو الدور المهم والحاسم ، وسيظل ايضاً المسؤول في المقام الاول في المستقبل في تقرير نوعية التعاون في داخل منظمة الوحدة الافريقية خاصة بالنسبة للقضية الفلسطينية . ولعل الوعي من جانب غالبية المجموعة الافروعربية بهذه المسؤولية هو الذي جعل منظمة الوحدة الافريقية خلال الكثير من اجتماعات القمة وآخرها مؤتمر قمة نيروبي في تموز / يوليو ١٩٨١ ان تصدر القرار ٨٥٨ والقرار ٨٦١ تؤكد فيها مواقف المنظمة السابقة من القضيـة الفلسطينيـة وقضية الشـرق الاوسط ، وان تصدر القرار ٨٦٣ بشأن القدس والذي عكس موقفاً افريقياً يتفق مع وجهة النظر العربية . والمطلوب من الاقطار العربية والافروعربية ان تولي اهتماماً اكثر بالقضايا السيـاسية الافريقية وان تعمل على تنفيذ توصيات منظمة الوحـدة الافريقيـة ودول عدم الانحيـاز والامم المتحدة بالنسبة لهذه القضايا ، وان توافق على ادراج القضايا الافريقية مثل قضية ناميبيا وقضايا الجنوب الافريقي الاخرى في جداول اعمـال الجامعـة العربيـة واعمال منظماتها الاخرى ، وان تمنح حركات التحرير الافريقية التي تعترف بها منظمة الوحدة الافريقية صفة المراقب . بهذا وحده يقوى الترابط العضوي والاستراتيجي الذي بدأ بعد الحرب العالمية الثانية بين حركـة الوحـدة العربية من جهة وحركة الوحدة الافريقية من جهة اخرى ، ويصبح صد الهجمات الشرسة من النظامين العنصريين في اسرائيل وجنوب افريقيا ممكناً . وكما اشرنا من قبـل فإن دور المجمـوعة الافروعربية في تحقيق هذا الترابط هو الدور الحاسم ، اذ انها في رأيي الاقـدر من بين الدول الثلاث والستين الاعضاء في المجموعتين على القيام بهذا الدور وعلى اعطاء دفعة جديدة للعلاقات وللتعاون العربي ـ الافريقي .

تعقيب ١

مجـــدي حمـــاد

لقد قدم لنا د. محمد عمر بشير نظرة بانورامية للعلاقات العربية ـ الافريقية اشتملت في الواقع على عدة متغيرات ، يمكن استناداً اليها فهم وتحليل دور المجموعة العربية في منظمة الوحدة الافريقية ، فضلاً عن بناء تصور مستقبلي لامكانيات هذا الدور . ويبدو ان الرغبة في عرض اكبر عدد ممكن من المتغيرات المرتبطة بدور المجموعة العربية في منظمة الوحدة الافريقية، جاءت على حساب التركيز على استعراض هذا الدور ذاته . وبالاضافة الى ذلك فإن هذه الدراسة لا تبدو لها بؤرة معينة تركز عليها حيث افاضت في شرح متغيرات عديدة ليست لها صلة مباشرة بدور المجموعة العربية في منظمة الوحدة الافريقية ،حتى يمكن القول ان استعراض هذا الدور قد جاء عرضاً ضمن استعراض شامل لمتغيرات العلاقات العربية ـ الافريقية . وحتى في هذه الحدود فقد افترضت الدراسة ـ بغير مبرر نظري او واقعي ـ ان هذا الدور هو عملية وحيدة الجانب ، وانها ايجابية باستمرار، وهو ما سنعود الى التعرض له .

لقد طرحت الدراسة في بدايتها قضية خطيرة ، ربما تكون اجدر من غيرها بالمناقشة ، لأنها تتعلق بتحديد التوجهات وترتيب الاولويات في العلاقات الدولية . ونقصد بذلك ما اشار اليه الباحث بخصوص العلاقات العربية ـ العربية ، والعلاقات العربية ـ الافريقية ، وهل تكون الاولوية في هذا المجال هي للانتماء القومي ـ بمعنى ان الاولوية في تعاون الدول العربية ـ الافريقية ينبغي ان تكون مع الدول العربية ـ الآسيوية قبل غيرها ؟ . . . ام تكون الاولوية هي للانتماء الاقليمي ؛ بمعنى ان الاولوية في تعاون الدول العربية ـ الافريقية يمكن ان تكون مع الدول الافريقية ، حتى لو تم ذلك على حساب تفاعلاتها العربية ؟

ان الباحث يقر بأن هناك بالطبع « اسبقيات لنوعية التعاون في مرحلة معينة » ، ولكنه يرفض فكرة « ان الاسبقية في تعاون البلدان الافروعربية يجب ان تكون مع البلدان العربية الآسيوية » ، ويذهب الى « ان وضع القضية في مثل هذا الاطار يعني ان هنالك تناقضاً بين حركة الوحدة والقومية العربية من ناحية ، وحركة الوحدة

الافريقية من ناحية اخرى » . وانه ليست « هناك اي مجموعة اخرى في العالم الثالث اكثر تأهيلاً من المجموعة العربية ـ الافريقية للتعاون مع المجموعة الافريقية » .

ومن ناحيتي اسجل اختلافي الكامل مع هذا التصور ، انطلاقاً من اعتقادي بأن الاولوية ينبغي ان تكون للعلاقات العربية ـ العربية ولفكرة الوحدة العربية . ومن الممكن هنا ان استعيد الى الاذهان تجربة ثورة ٢٣ يوليو في مصر، حقاً ان جمال عبدالناصر قد تحدث في « فلسفة الثورة » عن فكرة الدوائر الثلاث : الدائرة العربية ، والدائرة الاسلامية ، والدائرة الافريقية ، ولكن لا شك ان الدائرة الاساسية فيها كانت تتمثل في الدائرة العربية ، التي هي دائرة تحقيق الذات . . اما بقية الدوائر فهي دوائر مساعدة . حقاً لدينا مصالح ومسؤ وليات في الدائرة الافريقية . . ولدينا مسؤ وليات وارتباطات بالعالم الاسلامي ، لكن كل ذلك يأتي في اطار المسؤ وليات المعنوية والدعم المادي . بينما الوطن العربي هو مجال تحقيق الذات ، مجال صيانة الامن القومي وبناء التنمية الشاملة . ولذلك فإنني اعتقد ان الحديث عن دائرة اخرى خارج الوطن العربي باعتبارها تأتي اولاً ، يمثل خطأ اساسياً لأنه يعني تحويل « الرئيسي » الى « ثانوي » والعكس بالعكس .

ان الحديث عن الوحدة الافريقية او الوحدة الاسلامية مثلاً ـ قبل الحديث عن الوحدة العربية ـ يضعنا امام مخاطر عديدة لعل في مقدمتها :

ـ اننا نسقط في بحر ليس له نهاية ، وليس لدينا حتى المجاذيب التي يمكن ان تساعدنا على تخطيه .

ـ اننا نترك كياننا المحدد ونذهب الى كيان آخر غير محدد ، عندما نتحدث عن العالم الاسلامي مثلاً او الوحدة الافريقية .

ـ اننا نحمل انفسنا بحمل لا نستطيع ان نحمله او نتحمله .

اما الحديث عن « المشروع القومي العربي » ـ حتى اذا كان حلماً ـ الا انه حلم في متناول القدرة على التنفيذ لاعتبارين اساسيين :

اولهما ، ان هذا المشروع له اساس عملي حقيقي ، يتمثل في وحدة اللغة ووحدة الثقافة والجغرافيا والتاريخ . . فضلاً عن امكانية وحدة اقتصادية ووحدة متطلبات الامن القومي بالدرجة الاولى .

وثانيهما ، ان هذا المشروع ، فضلاً عن ان له اساساً عملياً حقيقياً ، يمثل هدفاً محدداً ، وهدفاً في متناول طاقتنا ، ونستطيع بالاخلاص له ان نحمله الى الامام . ولا يعني ما تقدم بأي حال من الاحوال ان هناك تناقضاً بين القومية العربية والوحدة العربية من ناحية ، والتضامن الافريقي او الاسلامي من ناحية اخرى .

وبعد مناقشة هذه القضية الاساسية ، وفي الحدود التي اشارت فيها دراسة د. محمد عمر بشير لدور المجموعة العربية في منظمة الوحدة الافريقية ، يمكن الاشارة الى بعض الجوانب السلبية

بالذات لهذا الدور . على الرغم من انه حتى الجوانب الايجابية لم تحظ بالتحليل الكافي وبصفة خاصة دور مصر والجزائر وليبيا في مرحلة معينة داخل القارة ومنظمتها .

وفي البداية تمكن الاشارة الى ان دول هذه المجموعة ـ وهي مصر وليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا والصومال والسودان ـ كل منها يمثل مشكلة داخل منظمة الوحدة الافريقية تعرقل في بعض الحالات من فعّالية التعاون العربي ـ الافريقي .

فمصر بالذات ، وباقدام السادات على انتهاج خط كامب ديفيد ، قد وجهت ضربة في الصميم للتعاون العربي ـ الافريقي ، ولقيم التحرر الوطني التي امكن تثبيتها عبر معارك الخمسينات والستينات .

وليبيا كانت لها مشكلات مع دول افريقية فضلاً عن مشكلاتها مع السودان . بينما كانت للجزائر والمغرب وموريتانيا مشكلاتها التي واكبت ميلاد منظمة الوحدة الافريقية عام ١٩٦٣ ، وما تزال مستمرة حتى الآن . ثم تجيء مشكلة جيبوتي، التي لم يجد العرب والافارقة من حل لها ، نتيجة للصراع الاثيوبي الصومالي حولها ، سوى اعطاء شرعية لبقاء قاعدة عسكرية فرنسية فيها!

وهذه المشكلات لم تحظ بالنصيب الكافي من التحليل من زاوية انعكاسها على التعاون العربي ـ الافريقي بصفة عامة ، وعلى منظمة الوحدة الافريقية بصفة خاصة .

واذا كانت الدراسة قد عادت الى التزام مفهوم اوسع « للمجموعة العربية » ـ من هذا العدد المشار اليه من الاقطار العربية ـ حيث اشارت مثلاً الى ردود افعال السعودية والكويت ودولة الامارات العربية لقرار زائير باعادة العلاقات مع اسرائيل . . فإن ذلك ينقلنا الى ملاحظة مهمة تتصل بدور الاقطار العربية غير الافريقية ، وبصفة خاصة « السعودية » .

فالسعودية لم تأخذ بالفكرة القومية ، وانما عمدت الى اختيار اصعب بكثير جداً من الفكرة القومية . . انها لم ترجع لفكرة الخلافة ، او الجامعة الاسلامية ، لأن الامبراطورية العثمانية كانت تنادي بالجامعة الاسلامية ، انما كانت تقصد منطقة « الشرق الاوسط » بشكل ما . . اما السعودية فهي تتبنى فكرة « الدين » كلها ، وهكذا نجد انفسنا امام المخاطر العديدة التي سبقت الاشارة اليها . . ومن هذه الناحية بالذات نشير الى ان السعودية تعتمد العامل الديني الاسلامي كأساس لتوجهاتها الخارجية بصفة عامة وتجاه افريقيا بصفة خاصة . وهكذا كان من الطبيعي ان تعترض ، خلال مؤتمر القمة العربي ـ الافريقي الاول الذي عقد بالقاهرة عام ١٩٧٧ ، على منح قروض او مساعدات للدول الافريقية التي تتبنى العقيدة الماركسية ، « حتى لا تكون جسراً يصل عبره اليساريون الى قمة السلطة في افريقيا » ! ولنا ان نتصور انعكاس ذلك على مسيرة التعاون العربي ـ الافريقي ، خاصة بعد موجة الاستقلال الافريقي التي اعقبت انهيار الامبراطورية البرتغالية في افريقيا واستقلال كل من غينيا بيساو وموزمبيق وانغولا ، وهي دول تتبنّى الماركسية .

تعقيب ٢

محمد حسن عبد العزيز

يعالج بحث د. محمد عمر بشير دور مجموعة الاقطار العربية الواقعة في افريقيا مع الدول الافريقية جنوب الصحراء . وحيث تتعدد القضايا والمشكلات بين المجموعتين بل تتعقد احياناً ، فقد ركز د. بشير بحثه على القضايا التي تخص مباشرة موضوع التحرر والتعاون من اجل التقدم الاقتصادي . ففي جدول رقم (١) اشار لنا الباحث الى الحقائق والخصائص التي تتسم بها الدول الاعضاء في جامعة الدول العربية وفي منظمة الوحدة الافريقية .

ومما يلفت النظر ان الكاتب قد اكد في بحثه على الاساس الدستوري لالتزام الاقطار العربية تجاه الانتماء لافريقيا ووضع الحدود التي عبرت بها هذه الدول عن الانتماء . وفي حالات كثيرة كانت الدساتير غير واضحة تجاه الالتزام بالتعاون ثقافياً واقتصادياً وعسكرياً في العلاقة بين الطرفين ، وذلك لتبادل المواقف الايجابية في هذه الجوانب ، مثل اشكال الدفاع المشترك التي تتبادلها دول الكتل الاخرى ، وفي رأيي ان هذا الغموض كانت له نتائج خطيرة في حالات مثل العدوان الاسرائيلي على مصر ١٩٦٧ حيث لم تعلن اية دولة التزامها بالوقوف عسكرياً او اقتصادياً الى جانب مصر ، ولم يكن في دساتير هذه الدول ما يساعدها على اتخاذ هذا الموقف . وبالمثل كان الوقت بالنسبة لعدوان جنوب افريقيا على انغولا او موزمبيق او زامبيا او زيمبابوي . وكان على الكاتب ان يحلل اسباب هذا الموقف السلبي .

وفي رأيي انه يمكن ارجاع ذلك للاسباب الآتية :

١ ـ الضعف الاقتصادي والعسكري للافريقيين والعرب على السواء مما ادّى الى الخوف من معاناة دولهم لنتائج اي تضامن من هذا النوع .

٢ ـ ان كلاً من المجموعة العربية والافريقية رغم انتمائه لمجموعاته القومية الا انه مرتبط الى حد كبير بقوى عظمى خارجية ، ويعتمد عليها كثيراً في نموه الاقتصادي وامنه العسكري .

٣ ـ الحاجة الى التماسك الداخلي ادت الى اوضاع سياسية غير مستقرة ، نقص في المؤسسات والتقاليد الديمقراطية ، مما كان يمكن ان يساعد على دعم الرأي العام والمشاركة الشعبية في قرارات قوية للتضامن .

وفي ضوء ذلك يمكن طرح التصورات الآتية :

ـ انه يمكن اتخاذ مثل هذه المواقف الايجابية ، فلا بد من ان تتوافر للعرب والافريقيين قدرة على بناء اقتصاد وطني مستقل يمكن ان يواجه القوى العظمى ويقوم على اساس الشريك المتساوي في السوق العالمية ، ويمكن تحقيق ذلك اذا عرفنا ان الاقتصاد الاوروبي يعتمد على المصادر الطبيعية للبلدان العربية والافريقية .

ـ ولا شك ان ثمة حاجة ملحة لكسب التكنولوجيا الحديثة وتطويرها ، في ضوء الصلة بالتطور الاقتصادي والقوة العسكرية .

ـ فإذا ما تحققت السياسات السابقة فإن المجموعتين سوف يكونان في وضع يسمح لهما باقامة وحدة قائمة على القوة الاقتصادية والعسكرية التي تحول دون قدرة العدو على مهاجمة اي منهما دون مبالاة على نحو ما يحدث في لبنان وانغولا . . . الخ .

ويشير الباحث بصدق الى ان الجامعة العربية قامت عام ١٩٤٥ ، لكن الواقع ان الثورة المصرية عام ١٩٥٢ هي التي شكلت حجر الزاوية في العلاقات العربية ـ الافريقية . وبالاهمية نفسها كانت اشارته الى مؤتمر باندونغ ١٩٥٥ حيث كانت ولادة مفهوم عدم الانحياز في العالم الثالث . ان الثورة المصرية وقيادة عبدالناصر قد خلقت ثقة حقيقية في العالمين العربي والافريقي ، واسرعت بعملية الاستقلال السياسي في افريقيا ، وايقظت القومية العربية ومفهوم الامة العربية . وقد كان آخر القرارات المهمة على المستوى العربي عام ١٩٦٠ هو اقامة العلاقات الاقتصادية والثقافية بين المجموعة العربية والدول الافريقية . كما كان راديو القاهرة معروفاً جيداً في انحاء افريقيا ، وكان اكثر الادوات فعالية في معاداة الامبريالية .

ويتناول (البند : سادساً) من البحث الموقف الافريقي من الصراع العربي ـ الاسرائيلي ، وكيف ايد الافريقيون اسرائيل رغم قلة مساعداتها عن العرب ، الا انه لم ينبه للسبب وهو ان اسرائيل في رأي بعض القادة الافريقيين كانت تقدم مساعداتها لاتمام عملية تحديث الدولة الافريقية من خلال تقدمها الصناعي والتكنولوجي . وقد دعم هذا الزعم قوة الدعاية التي قامت بها اسرائيل والغرب . ومن جهة اخرى فإنه يساعد على تثبيت هذه الدعاية اتجاه المساعدات العربية الى ان تكون اموالاً سائلة او مواد خاماً مثل النفط .

ولقد صورت الدعاية الاسرائيلية انها محاصرة من العرب الذين يريدون ابتلاعها ، هكذا رغم قوتها وعدوانها واحتلالها لاجزاء من الاقطار العربية لكن اذكر ان صبياً صغيراً من « جوا » بالهند كان يشبه مرة انه من جوا التي تريد الهند ابتلاعها مثلما يريد العرب ابتلاع اسرائيل . هكذا

هي الصورة الدعائية الثقافية التي وصلت الى صبي كينيا من اجهزة دعاية اسرائيل القوية . لقد بدأ التسلل الاسرائيلي الى افريقيا على اثر تحققها من خطر وحدة الموقف العربي والافريقي حينها في المحافل الدولية مثل الامم المتحدة ، وخاصة ان اسرائيل التي فشلت في اتخاذ المنطقة العربية كسوق تجاري لها ، اصبحت تتصور الدول الافريقية كحليف سياسي معها ضد العرب وكسوق تجاري يمكن استغلاله في المستقبل . ولقد كانت فكرة اسرائيل هي محاولة عزل العرب في وقت كان عبد الناصر يعبىء دول افريقيا والعالم الثالث في جبهة عريضة معادية للاستعمار .

وعلى الجبهة الجنوبية كانت جنوب افريقيا وروديسيا ـ مثل اسرائيل ـ على نحو ما اشار اليه الباحث تحاول منع تحقق الوحدة العربية ـ الافريقية عن طريق التجارة سراً مع بعض الدول العربية والافريقية .

وفي الجدول رقم (٢) تلخيص مهم لاوجه التعاون بين الاقطار العربية والدول غير العربية في افريقيا . وتبدو فيه ليبيا من اوائل هذه الدول ثم يلي ذلك الجزائر ثم السعودية ثم مصر . اما اليمن الشمالية فليست لها اية علاقات . ومن الارقام المذكورة يمكن الاستدلال على ان تحسناً اكبر قابل للتحقق . ويدهشني ان الباحث لم يذكر جدولاً مماثلاً عن الدور الافريقي في هذه التجارة .

ولقد ذكر الباحث ان هناك عاملاً جديداً هو اتفاق كامب ديفيد، حيث وجدت فيها زائير فرصة لتجديد علاقاتها مع اسرائيل بعد اتصالات سرية طويلة في هذا الصدد ، ويكشف ذلك بحق عن ابعاد كامب ديفيد بالنسبة للعلاقات العربية ـ الافريقية حيث تجذب الدول الافريقية مقولة ان اكبر دولة عربية قد تبادلت العلاقة مع اسرائيل ، ولذا يجب ان ينتبه العرب الى هذه المسألة حيث يمكن ان تتخذ بعض الدول الافريقية الاخرى موقف زائير نفسه . والباحث يرى ان ثمة تناقضاً بين الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الافريقية نتيجة وجود العرب الآسيويين داخل الجامعة العربية . وانا لا اعتقد ان ذلك عنصر تناقض ، لأنها في النهاية منظمة علاقات ، مثل علاقة امريكا بحلف الاطلنطي الاوروبي من ناحية وعلاقتها باتحاد الدول الامريكية من ناحية اخرى ، ودول الشرق الاقصى من ناحية ثالثة ولا يؤثر ذلك كثيراً على علاقاتها الثنائية والجماعية مع اعداد كبيرة من البلدان العربية والافريقية .

تعقيب ٣

ابراهيم نصر الدين

يعد البحث المقدم من جانب د. بشير اضافة جديدة في موضوع لم يلق الاهتمام من جانب الدارسين العرب ، وقد ابرز لنا الباحث ما لهذا الموضوع من اهمية حين لمس واشار الى تباين مواقف الدول الافريقية ـ العربية في منظمة الوحدة الافريقية ، وانني لاتفق معه كلياً فيما يتعلق بـأهمية المجموعة العربية في منظمة الوحدة الافريقية ، وفي الدور المستقبلي الذي يمكن ان تلعبه في اطار التعاون العربي ـ الافريقي ، باعتبارها تشكل العمق العربي في افريقيا ، وباعتبار ما تملكه من رصيد في مجال الخبرة الافريقية ، وباعتبار دورها الذي يمكن ان يشكل حلقة وصل بين الدول العربية الآسيوية وبين الدول الافريقية .

على ان هناك بعض الملاحظات تتعلق ببعضها وبعض ما ورد بالبحث من مقولات ، في حين يتعلق البعض الآخر منها بعدم اهتمام الباحث الاهتمام الكافي ببعض الامور التي تعد حيوية في بحث يحمل مثل هذا العنوان . وعلى اي حال يمكن اجمال هذه الملاحظات فيما يلي :

١ ـ تحدث الباحث عن المجموعة العربية في منظمة الوحدة الافريقية ، وكلمة « المجموعة » تشير بطبيعتها الى وجود اطار مؤسسي يضم ممثلي دول هذه المجموعة في اطار المنظمة ، او على الاقل وجود قدر من التنسيق في مواقف دول المجموعة ، ولكن ذلك لا ينطبق على وضع الدول العربية في منظمة الوحدة الافريقية ، ويبدو ان مخططي الندوة باختيارهم لعنوان هذا البحث قد حاولوا ان يوضحوا مواقف الاقطار العربية في منظمة الوحدة الافريقية على نحو ما يجري عليه الحال عند دراسة دور المجموعة العربية في الامم المتحدة ، او المجموعة الافريقية . لكن عدم وجود اطار مؤسسي ، او حتى تنسيقي بين الدول العربية ـ الافريقية في منظمة الوحدة الافريقية قد ألقى بمهمة ثقيلة على الباحث في تحليل وتتبع مواقف هذه الدول ، في رصد سلوكها التصويتي داخل المنظمة ، نظراً لأن جميع القرارات والتوصيات الصادرة من جميع اجهزة المنظمة انما تخلو من رصد للسلوك التصويتي للاعضاء .

٢ ـ اشار الباحث الى انه « لا يقتصر التشابه (بين الدول العربية والافريقية) على التخلف الاقتصادي وانما يمتد الى النواحي السياسية ، والثقافية » . وان كنت اتفق معه في التشابه بين هذه الدول فيما يتعلق بالتخلف الاقتصادي وان اختلفت درجاته ، الا انني لا اتفق معه ، حين يحيل صفة التشابه الى التخلف السياسي والثقافي اذ من الواضح انه هنا يحاول ولو بطرف خفي ان يجري مقارنة بين اوضاع دولنا والدول الغربية في هذا المجال ، خاصة عندما يعتبر ان احد مؤشرات التخلف السياسي تتمثل في غياب النظم الديمقراطية . والسؤال هل الديمقراطية نظام للحكم؟ ام هي مجموعة من الادوات والاساليب التي تدور في اطار مبدأ الحرية الذي يحكم الفكر الليبرالي الغربي وممارساته في التطبيق ؟ وهل هذا المبدأ هو الذي يحكم الفكر العربي او الفكر الافريقي حتى يمكن ان نتخذ من هذا المعيار اساساً لوصف الدول العربية والافريقية بالتخلف السياسي ؟ ان الاجابة بطبيعة الحال ستكون بالنفي فيما يتعلق بالسؤال الاخير . واذا كان ذلك كذلك الا يمكن تقويم الظرف السياسي لاوضاع ومؤسسات الحكم في البلدان العربية والافريقية استناداً الى معيار مدى تمكنها من تبني وتطوير نماذج وهياكل سياسية ملائمة لبيئاتها ، ومرحلة تطورها ، وقيمها !واذا كان بعض الباحثين يأخذون معيار درجة المشاركة السياسية كدليل على التقدم او التخلف السياسي ، فتكفي هنا الاشارة الى نفر من الكتاب الغربيين قد بارك انخفاض درجة المشاركة السياسية في دول غرب اوروبا والولايات المتحدة الامريكية باعتبار ان ذلك يشكل اساساً ضرورياً لاستقرار النظام السياسي .

وفيما يتعلق بوصف الدول العربية والافريقية بالتخلف الثقافي ، فإن هذا القول مردود عليه لأن للعرب والافارقة اسهاماتهم التي لا تنكر في الحضارة العالمية ، وواضح ان الباحث يحاول هنا ان يجري مقارنة بين ثقافة العرب والافارقة من جانب ، والثقافة الاوروبية من جانب آخر ، في حين ان الحكم على التخلف او التقدم الثقافي في دولة ما يجب ان يرتكن على معيار مدى مواءمة الثقافة (بشقيها المادي والمعنوي) لمتطلبات البيئة ، ومدى تمشيها مع قيم وحضارات مجتمعاتها .

٣ ـ وتجدر الاشارة الى ان الباحث لم يتعرض لمساعدات الدول العربية الافريقية لصندوق لجنة التنسيق لتحرير افريقيا ، ولا مدى انتظامها او توقفها ، كما انه لم يورد حجم التمثيل الدبلوماسي لهذه الدول في افريقيا ، وهو يعد مؤشراً على مدى الاهتمام بافريقيا ، كما انه لم يرصد مواقف هذه الدول تجاه المشكلة الافريقية المعروضة على منظمة الوحدة الافريقية ، ومدى اتساقها او تضاربها .

٤ ـ المح الباحث بسرعة الى تأثير تجربة الكفاح المسلح الجزائري على تجارب الكفاح المسلح في افريقيا ، في حين انه في ملتقى كهذا ، فإن هذا الامر كان يحتاج الى افاضة اوسع واشمل لأن تأثير الخبرة الجزائرية عميق في البيئة الافريقية .

٥ ـ تجدر الاشارة ايضاً في هذا المقام الى ان تحفظ كل من المغرب والصومال على مبدأ قدسية الحدود الذي اقرته منظمة الوحدة الافريقية ، كان عاملاً اساسياً في اثارة العديد من النزاعات والصراعات الافريقية التي لا تزال مستمرة حتى الآن ، بل يمكن القول وبتبسيط شديد ان النسبة

الغالبـة من المشكلات والنزاعات الافريقية هي نزاعات يعد الجانب العربي في افريقيا طرفاً فيها بشكل او بآخر ، ابتداء من قضية الصحراء ، مروراً بتشاد ، وجنوب السودان ، وانتهاء بارتيريا والاوغادين .

٦ ـ يلاحظ ان الموقف العربي بعامة تجاه افريقيا اكثر نضجاً من الموقف الافريقي تجاه القضايا العربية ، صحيح ان بعض الاقطار العربية ظلت تتعامل بصفة غير رسمية مع النظام العنصري في جنوب افريقيا ، لكن العدد الاكبر من الدول الافريقية اقام علاقات دبلوماسية مع اسرائيل ، ثم ان الاقطار العربية قد ادركت مبكراً مدى خطورة الانظمة العنصرية الاستيطانية في جنوب القارة الافريقية ، وقد تأخـر ادراك الدول الافـريقية لمـدى خطورة النـظام العنصري الاستيـطاني في فلسطين ، يدلنا على ذلك قيام اربع دول عربية ـ افريقية (مصر ـ السودان ـ الجزائر ـ موريتانيا) بقطع علاقتها ببريطانيا عام ١٩٦٥ عقب اعلان الاستقلال من جانب واحد تحت حكم الاقلية البيضاء في روديسيا ، في حين لم تسلك هذا المسلك الا خمس دول افريقية اخرى . كما يلاحظ ان الدول العربية ـ الافريقية قدمت ولا تزال تقدم ، مساعدات لحركات التحرير الافريقية في حين ان اياً من الدول الافريقية لم يفعل ذلك تجاه حركة التحرر الوطني الفلسطيني .

واجمالاً لا يمكن القول بأن دور المجموعة العربية في منظمة الوحدة الافريقية هو دور مهم ، ويمكن لدول هذه المجموعة ان تقوم بدور فاعل في التعاون العربي ـ الافريقي في اطار من توزيع الادوار . لكن يلاحظ ان هناك تناقضات في مواقف هذه الدول تجاه المشكلات الافريقية . وذلك من شأنه ان يعطي انطباعات غير منسجمة للافريقيين حول المسلك العربي .

المناقشات

١ ـ موسى زيد الكيلاني

اريد ان اعلق على ما ذكره د. مجدي حماد في تعقيبه .اعتقد اننا نوجه الظلم الى الاسلام عفوياً او تعمدياً عندما نقول « ان دولة ما تعتمد العامل الديني الاسلامي كأساس لتوجهاتها الخارجية بصفة عامة » . إنه علينا ان نرفض الادعاء « بالالتزام الاسلامي » والذي يمارس عشوائياً فعلينا ان نربأ بالاسلام كنظام حكم ، ونظام اقتصادي ونظام اجتماعي متكامل عن الصاق الممارسات السلبية التي تجري بادعاء الاسلام سواء من يدعي الاسلام من هذه الدولةاو تلك . والاسلام اجل واعلى من ان ينسب الى دولة ما ، بل تنسب الجماعات والدول الى الاسلام .

ويحضرني في هذه المناسبة قول المفكر الاسلامي عبدالقادر عودة عندما طالب بالتمييز بين الاصل الذي نراه ، والصورة في المرآة التي تعكس ذلك الاصل فإذا ما اصاب المرآة كسر او تكور او تحدب فيكون انعكاس الصورة غير صادق ومشوهـاً ومضللاً ،وهـذا ما يمكن ان ينسحب عـلى الاستعمال العشوائي للاسلام سياسياً ، دونما تمييز بين جوهر هذا التشـريع وبـين الممارسات الاعلامية التي تجري باسمه وهو منها بريء .

٢ ـ علي ابو سـن

اسمحوا لي ان اتحدث كشاهد عيان عن دور المجموعة العربية في منظمة الوحدة الافريقية . فقد اتاحت لي الظروف ان اشهد كل الاجتماعات السياسية لمنظمة الوحدة الافريقية منذ نهاية سنة ١٩٧٣ وحتى الآن . وقد حضرت كل تلك الاجتماعات بصفتي ممثلاً للجانب العـربي في التعاون العربي ـ الافريقي حيث كان شرفاً عظيماً لي انني كلفت بعد حرب تشرين الاول / اكتوبر سنة ١٩٧٣ مباشرة بانشاء ادارة التعاون العربي ـ الافريقي في مقر الجامعة العربية بالقاهرة . اذكر كل ذلك لكي يكون عذراً لي بين ايديكم اذا لمستم في حديثي عن دور المجموعة العربية في منظمة

الوحدة الافريقية نقداً هو اقرب الى الحزن والمرارة لأنني كنت اتابع دور تلك المجموعة من منطلق الحرص على دفع التعاون العربي ـ الافريقي الى الامام .

اقول دون مبالغة ان دور المجموعة العربية في منظمة الوحدة الافريقية بعد عبدالناصر ـ اذا نظرنا اليه من زاوية ما كان ينبغي ويمكن ان يكون ـ اصبح ولا يزال دوراً بارداً في معظم ادائه ، سلبياً في كثير من توجهاته وتخريبياً في بعض ممارساته .

لقد دمرت المجموعة العربية في المنظمة خلال السنوات الماضية الرصيد الضخم الذي بناه عبدالناصر وبن بللا . ولكن الاقطار العربية ـ الآسيوية انقذت ما يمكن انقاذه .

وارجو ان اوضح هنا حقيقة قد تبدو غريبة وهي ان الفضل في بناء التعاون العربي ـ الافريقي منذ سنة ١٩٧٣ وحتى اليوم يعود الى الاقطار العربية ـ الآسيوية اكثر مما يعود الى البلدان العربية ـ الافريقية ما عدا مصر التي انتهى دورها بعد مؤتمر بغداد . واكثر من ذلك اسهمت بعض الاقطار العربية ـ الافريقية في اثارة الشكوك الافريقية حول اخلاص الجانب العربي في التعاون مع افريقيا حينما رفض قطران نفطيان من الاقطار العربية في افريقيا تقديم مساهماتها الى صندوق الاقراض العربي العاجل لافريقيا ، فاصر احدهما على استثمار نصيبه في العون في بنك التنمية الافريقي واستعادته بارباح السوق ، وماطل الآخر في الدفع حتى واجه نقداً صريحاً وعلنياً من الامين العام للجامعة محمود رياض .

من ناحية اخرى سيطرت النزعات الانانية على سياسة عدد من الاقطار العربية في المنظمة الى درجة انها كثيراً ما تركت الهجوم داخل المنظمة على دور العون العربي يمر دون رد بل ان بعض الوفود العربية كانت ترى ان ذلك لا يهمها .

ومن ناحية ثالثة اهدرت الاقطار العربية ـ الافريقية ذات النفوذ داخل المنظمة ، كل رصيدها من النفوذ والاحترام باصرارها على اقحام قضايا النزاع المحلي المفتعل في الوطن العربي على جدول اعمال المنظمة ، واستخدمت كل نفوذها ووزنها لتفرض على اصدقائها مساندة مواقف يجمع الافارقة على عدم قيمتها لأنها تدرك ان تلك المسائل لا تعدو ان تكون نزاعاً بين تلك الدول وجاراتها العربية والافريقية . ان علامة الاستفهام الكبرى في منظمة الوحدة الافريقية اليوم هي : لماذا يثير العرب مشكلة الصحراء المغربية في المنظمة ولا يثيرونها في الجامعة العربية؟ اليس ذلك دليلاً على ان العرب يريدون تخريب المنظمة؟ ان هذا السؤال يوجه الينا مباشرة وصراحة .

والحقيقة التي لا مراء فيها هي انه لولا الدور الفعّال الذي لعبته الامانة العامة لجامعة الدول العربية في حث الاقطار العربية والضغط عليها وعقد الاجتماعات المتكررة لها بمبادرة من الامانة العامة ، لما تحقق للتعاون العربي ـ الافريقي ما تحقق حتى الآن ، ولكني ابادر فأكرر ان ما تحقق هو اقل بكثير مما كان يمكن ان يتحقق لو ان المجموعة العربية في منظمة الوحدة الافريقية كانت اكثر اهتماماً بقضايا التعاون العربي ـ الافريقي ، واقل حرصاً على استخدام المنظمة للاساءة الى اقطار عربية اخرى .

٣ ـ حلمي الشعراوي

سأذكر هنا ملاحظتين على نقطتين فقط من هذه الدراسة :

اولاً : في تحليل د. بشير لقضية انتماء الاقطار العربية ـ الافريقية ومدى نص دساتيرها على الانتماء لافريقيا لجأ الى تحليل « الدساتير » لدى عدد من هذه الدول . ورغم انها دالة بالتأكيد ولا يمكن اغفالها ، ويعتبر جهده بصددها موضع التقدير لانتقاله الى مجال جديد في دراسة العلاقات العربية ـ الافريقية ، الا انه من المهم اذاً استكمال هـذا الجانب بشكـل يحقق غرضهـا بشكل اكمل .

واشير هنا الى ان « الدساتير » وحدها لا تكفي في هذا الباب ، بل قد تؤدي الى احكام قد بولغ في قيمتها ، ولذا وجب ان نستعمل مدخلاً آخر في هذا الباب هو « المواثيق الوطنية » التي تكون اكثر شعبية في التعبير واكثر تأثيراً في القيادات السياسية والاجتماعية على السواء ، مثـل « الميثاق الوطني » المصري او « الميثاق الوطني » للجزائر او تنظيرات القيادة الليبيـة . . . الخ . وبذلك يمكن ان تكون مصادر الباحث اكثر تعبيراً عند اصدار التقويمات النهائية لحقيقة هذا الانتماء وطبيعته .

ثانياً : ما اثير في البحث وبعض التعقيبات على مسـألة « الاسـلامية » التي تحكم بعض اعتبارات السياسات العربية . واريد ان اذكرها هنا لاهتمام الباحث بهذا العامل في كتابه المهم والحديث ايضاً عن افريقيا وهو كتاب **التيراميديا قضايا التعاون العربي ـ الافريقي** . والحق انه لا بد من التفريق بين سياسات تقوم على حجة الاسلامية او رايتها بينما تتبع سياسة وطنية او اقليمية خاصة بها لاعتبارات كثيرة لديها ، وبين « الاسلامية » التي تعني التعبير عن نظام او نـظم تتبع « الاسلام السياسي في اطار افكار او سلوك يمكن اعتبارها اساساً لسلوك سياسي جماعي محدد . مثلما دفعت فكرة الجامعة الاسلامية سياسات السلطان عبد الحميد بشكل ودفعت افكار « الجهاد » في افريقيا والوطن العربي بشكل آخر . كانت تدفع مشروعاً محدداً لمجموعة من الشعوب ذات توجه محدد بينما « الاسلاميون الحاليون لا يتصرفون بمثل هذا التوجه » . لقد كان يمكن في ظل مشروع للجامعة الاسلامية الحوار مع هذا العامل في السياسة العربيـة كمصدر صـراع او اتفاق بـين « الجامعـة العربية » والجامعة الافريقية والجامعة الاسلامية ، وكل منها له تاريخه وتوجهاته ، وعناصر وجوده وعلاقاته المتبادلة والمؤثرة ، وهذا موقف غير قائم حالياً .

ان المشكل اليوم في الساحة الافريقية والعربية هو افتقادها لعنصر «الدافع» لمشروع « الجامعة » القديم . فعندما كان زعـماء « الجامعـة العربيـة » و« الجامعـة الافريقيـة » هم قادة المرحلة ، ورغم بعض الصراعات او الخلافات بينهم الا ان العلاقات العربية ـ الافريقية كانت اقوى بالتأكيد واسست قاعدة للمستقبل خسرنا نتائجها في المرحلة الثانية في السبعينات ولم تقم زعامات « الرايات الاسلامية » بشيء يخدم روح الجامعة الاسلامية او يؤكدها بل ان الجميع هنا لاحظوا في تناول مختلف احداث العلاقات العربية ـ الافريقية حالياً كيف تخدم فيها قوى عربية

تحت الراية الاسلامية عملية « تتبيع » النظام الاقليمي العربي لنظام خارجي دون اعتبار « للعامل المحلي » ـ قل الاسلامية ـ التي تدعي التعبير عنه .

إذاً فقد اصبح من الصعب ان نتصور تحكم هذا العامل في العلاقات العربية ـ الافريقية والعمل في اطار مفهومه للعلاقات لأنه ليس مفهوماً ذاتياً في النهاية في اطار اسلامية حقيقية ، ولكنه نظام « خاص » مثل تحرك الشاه من قبل بمنظور مماثل ثم لعب بشكل صارخ لمصلحة الامبريالية العالمية .

٤ ـ سعد ناجي جواد

ملاحظتي تدور حول عبارة وجدتها في بحث د. محمد عمر بشير وبعض البحوث الاخرى التي قدمت لهذه الندوة ، وهذه العبارة تدور حول اعتبار تشكيل لجنة الحكماء الافارقة واعتبارها نجاحاً للبلدان العربية في منظمة الوحدة الافريقية ، او على انها تحول ايجابي في الموقف الافريقي تجاه القضية العربية .

انا لا اعتقد ان ذلك صحيح ، وانما تشكيل هذه اللجنة يمكن ان يعتبر نجاحاً للهدف الاسرائيلي الرئيسي الذي وضعته منذ بداية توجهها الى افريقيا ، هذا الهدف الذي عبر عنه قادة اسرائيل آنئذٍ ، والذي يدور حول حقيقة ان اسرائيل كانت تطمح من جراء توجهها الى افريقيا الى ان تقوم هذه الدول بالضغط على الاقطار العربية ، ومصر بالذات ، للقبول بوجود اسرائيل ضمناً عن طريق اقناعها بقبول المفاوضات مع اسرائيل وتوقيع الصلح معها .

٥ ـ وهبي البوري

لقد عالج د. محمد بشير بدراية وخبرة موضوع دور المجموعة العربية في منظمة الوحدة الافريقية وتطور مراحل التعاون والتفاعل بين المجموعتين العربية والافريقية في شتى المجالات . وقد لاحظت ان دور المجموعة العربية نال قسطاً محدوداً من البحث .

لقد ذكر الباحث ان الاجتماع العاشر لمنظمة الوحدة الافريقية ١٩٧٣ كان بداية التحول الحقيقي في العلاقات العربية ـ الافريقية ، وهو رأي يذهب اليه الكثيرون ويتفق مع الدعاية الغربية التي تزعم ان التعاون العربي ـ الافريقي بدأ عام ١٩٧٣ ، عندما رأى الافارقة انهم في حاجة الى النفط والمال العربيين، واذا كان المقصود هو التعاون ما بين دول الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الافريقية ، فقد نعتبر عام ١٩٧٣ بداية هذا التعاون . اما التعاون ما بين الاقطار الافريقية ـ العربية والافريقية غير العربية فإن بدايته كانت عام ١٩٥٨ عندما اجتمعت ثماني دول افريقية من بينها خمسة اقطار عربية وهي مصر والسودان وليبيا وتونس والمغرب ، وثلاث دول افريقية وهي اثيوبيا وليبيريا وغانا في اول لقاء ضم الدول الافريقية المستقلة. واذا ما استثنينا اثيوبيا وليبيريا ومصر فإن الدول الخمس الاخرى كانت حديثة الاستقلال ، ولم تطل على الساحة الدولية الا منذ فترة قصيرة . وكانت اكرا اول ملتقى لقادة افريقيا الجديدة واول مؤتمر تبحث فيه المشاكل على

مستوى القارة باجمعها . وقد ارسيت في هذا المؤتمر اسس التعاون الافريقي بين جميع الدول المستقلة دون فرق بين الشمال والجنوب وما بين العرب وغير العرب . ونستطيع ان نؤكد ان اسس معركة التحرير الافريقية ومحاربة الاستعمار والتفرقة العنصرية واقامة تعاون اقتصادي وسياسي واجتماعي وثقافي بين الدول الافريقية ، قد وضعت في اكرا . ومع ان الرئيس نكروما كان الساعي الى عقد المؤتمر وفتح باب التعاون بين الشمال والجنوب الا ان الوفود العربية كان لها دور رائد في بلورة القرارات التي اتخذت ، والتي كانت بداية الطريق في اتجاه اقامة وحدة افريقية على مستوى القارة.

ووقع اختبار صلابة هذا التعاون الجديد بين العرب والافارقة في عام ١٩٥٩ عندما طلبت الدول الافريقية المستقلة عقد اجتماع في مونروفيا لبحث قضية الجزائر والتفجيرات النووية الفرنسية في الصحراء . وكانت الحرب الجزائرية آنئذٍ في ذروتها ، وكانت فرنسا تمارس ضغطاً متواصلاً على المستوى الدولي للحيلولة دون اي تحرك لمصلحة القضية الجزائرية . ومع ذلك فقد تحدت الدول الافريقية فرنسا وسمحت لممثل الجزائر بالجلوس الى جانب ممثلي الدول المستقلة ورفعت علم الجزائر الى جانب اعلام الدول الاخرى .

وعلى الرغم من مواقف بعض الدول الناطقة بالفرنسية والمتحيزة لاسرائيل واستفزازاتها ، فإن البلاد العربية ـ الافريقية قد تحلّت بضبط النفس ولم تتوقف عن مواصلة تأييدها لقضايا التحرير الافريقية والدفاع عنها ، وكان دورها دوماً فعّالاً ورائداً . وليس ثمة شك انه لولا وجود الرؤساء العرب عبدالناصر وبن بللا وبورقيبة وعبود في اديس ابابا عام١٩٦٣، لما ظهر الى الوجود ميثاق منظمة الوحدة الافريقية . فقد لعبوا دوراً بناء في سبيل التقريب بين مختلف الاتجاهات والخروج بصيغة مقبولة من الجميع . وشارك العرب في لجنة التحرير الافريقية وساهموا بسخاء في نفقاتها وفي نشاطها وتسليحها .

اما التحول الحقيقي في موقف الافارقة لمصلحة القضايا العربية فقد بدأ عام ١٩٦٧ بعد ان اقتنع الافارقة ان اسرائيل دولة استعمارية عنصرية توسعية ، لا تختلف عن جنوب افريقيا . ولاول مرة في تاريخ العلاقات العربية الافريقية اصدر مؤتمر القمة الافريقي المنعقد في كنشاسا عام ١٩٦٧ بياناً طالب فيه باجلاء القوات الاسرائيلية عن اراضي مصر . وفي مؤتمر القمة الافريقي السادس الذي عقد في الجزائر عام ١٩٦٨ طالب المؤتمر بانسحاب اسرائيل من جميع الاراضي العربية التي احتلتها عام١٩٦٧ . ثم اتخذت البلدان الافريقية بعد ذلك مواقف اكثر ايجابية عندما شكّلت لجنة حكماء افريقيا للوساطة بين العرب واسرائيل ، وصممت على العمل على حل القضية الفلسطينية تمشياً مع العدالة وحق تقرير المصير . واحقاقاً للحق اود ان اقول ان قطع علاقات الدول الافريقية باسرائيل بدأ منذ بداية هذا التحول ، بحيث انه عندما حلت ازمة النفط كانت هناك تسع دول افريقية قد قطعت علاقاتها باسرائيل .

وهناك ملاحظة ثانية ، وهي موضوع قطع النفط عن جنوب افريقيا والبرتغال وروديسيا والتشكيك في تطبيقه وقد اتخذ القرار مؤتمر القمة العربي بالجزائر عام ١٩٧٣ ، وقد طبقت الاقطار

العربية المصدرة للنفط القرار ، وقامت الاقطار العربية ـ الافريقية بمقاطعة البلاد المذكورة مقاطعة شاملة . وتعمل الدعاية المعادية للعرب على الزعم بأن النفط العربي يتسرب الى جنوب افريقيا علماً بأن ايران حتى سقوط الشاه كانت تمد جنوب افريقيا بتسعين بالمائة من حاجتها الى النفط . وتبذل البلاد العربية المصدرة للنفط في الوقت الحالي جهوداً جادة للحيلولة دون وصول النفط العربي الى جنوب افريقيا . وقد اشاد مؤتمر القمة الافريقي بالتعاون العربي في هذا الصدد ، وتتعاون منظمة الوحدة الافريقية ومنظمة الاقطار العربيةَ المصدرة للنفط في احكام الحظر النفطي عن جنوب افريقيا ، وذلك بتبادل المعلومات واللقاءات المشتركة .

واخلص من كل ذلك الى انه لا يجب ان تجرفنا الدعاية المعادية التي تصور العلاقات العربية ـ الافريقية علاقات مصلحة ، وان الافارقة قطعوا علاقاتهم باسرائيل مقابل الدعم المالي العربي وان العرب ما زالوا يمدون النظام العنصري في جنوب افريقيا بحاجته من النفط . وهو امر لا يمت الى الواقع بصلة حيث ان العرب يقدمون مساعدات مالية الى دول افريقية لم تقطع علاقاتها باسرائيل مثل مالاوي وليسوتو وبوتسوانا ، وان البلاد العربية المنتجة للنفط تشدد العقوبة على السفن والشركات التي تخل بالتزاماتها وتفرغ شحناتها من النفط في موانىء جنوب افريقيا .

٦ ـ ابراهيم صقر

جاء في دراسة د. محمد عمر بشير انه « ومع تزايد التفاعل العربي مع البلدان الافريقية على المستويين الثنائي والجماعي ، ازداد اهتمام اسرائيل بافريقيا » وارى ان اسرائيل كانت تتحرك في هذه البلاد وبقوة حتى قبل استقلالها وبتشجيع من الدول المستعمرة . . . هذا في الوقت الذي كانت مصر فيه تُبعَد عن الميدان ، ففرق عند الاستعمار بشكليه القديم والجديد بين دولة تعمل له كاداة وبين دولة تدعو لمزيد من تحررها وتحرر شقيقاتها ، ودعم وجودها في البلاد الافريقية الشقيقة لمصلحة الطرفين معاً لن يكون في مصلحة الاستعمار وادواته . وطبيعي ان ينعكس هذا الموقف على موقف كثير من هذه البلاد من القضية الفلسطينية ، الامر الذي احتاج الى بعض الوقت ـ ومع الاحداث التي تكشف الحقيقة ـ لتغييره وبدرجات مختلفة .

٧ ـ محمد عمر بشير يرد

لقد قرأت تعقيب د. مجدي حماد وتعقيبات الآخرين وتعليقاتهم . واود في البداية ان اشكرهم على ملاحظاتهم المفيدة ، كما اود ان اوضح بأن موقفي من قضايا الوحدة هو موقف مبدئي بمعنى انني اؤ يد الاتجاهات الوحدوية سواء أكان ذلك بالنسبة للاقطار العربية او الافريقية او بالنسبة لشعوب العالم الثالث انطلاقاً من ايماني بأن التعاون والتضامن بين دول الجنوب والجنوب وبين دول العالم الثالث امران لا بديل لهما .

ومن الناحية الاخرى ارى ان تقوية العلاقات بين المجموعتين العربية والافريقية او ان شئنا بين المجموعات الثلاث العربية والافروعربية والافريقية ضرورة لتحقيق الاهداف السياسية التي

تعمل من اجلها هذه البلدان سواء أكانت من الترامبديا او من العالم الثالث . وقد شرحت هذا الموقف باسهاب في كتابي بعنوان ترامبديا(١) .

ودوائري الثلاث لا تطابق الدوائر الثلاث عند عبدالناصر . ولكنها لا تتناقض معها او مع دوائر اخرى مثل دائرة عدم الانحياز او دائرة العالم الاسلامي . في نظري ان هذه الدوائر تساعد على فهمنا لقضايا التضامن والوحدة . والدائرة الافريقية عند عبدالناصر هي دائرة مساعدة لدائرته العربية والامر نفسه ينطبق على الدائرة الاسلامية ، ولعل هذا هو الذي جعل بعض الكتاب الافريقيين يتحفظون بالنسبة لهذا الجانب من رؤ ية الثورية . ولعل هذا هو الذي جعل بعضهم يتساءل هل مصر افريقية؟ هل مصر جزء من افريقيا فقط ؟ واسأل انا هل نحن الافريقيين العرب من السودان وغيره ننظر الى انفسنا بأننا جزءلا يتجزأ من افريقيا او نعيش على هامشها . ان البحث عن الذات لا يمكن ان يكون امراً مقبولاً بالنسبة للبعض ومرفوضاً بالنسبة للبعض الآخر .

القضية ليست هي وضع اولويات كما يريد ان يفهمها د. مجدي حماد ولكن القضية هي ترتيب العلاقات والتعامل بين هذه المجموعات او الدوائر الثلاث وفي داخل كل دائرة بالصورة والكيفية التي تقوّي من التعاون والتضامن ، وتؤدّي في النهاية الى فاعلية في النظام الدولي .

ويثير د. محمد حسن عبدالعزيز نقطة مهمة في المساعدات العربية واتجاهها ان تكون اموالاً سائلة او موارد خاماً مثل النفط . لقد أكدت في دراستي بأنه وبالرغم من السلبيات التي لازمتها (وقد اكد هذا الاستاذ علي ابو سن فيما بعد) ، الا اننا يجب الا نغفل الايجابيات . ود. عبدالعزيز لا يرفض هذه ولكن يقترح زيادة على هذه تعاملاً افضل من حيث الكمية والنوع ، ربما يريد ان يشير هنا الى الاقتراحات الخاصة بالاستثمارات في المشاريع الانتاجية وفي المشروعات الثقافية وتقوية المؤسسات التعليمية وتدريب الكوادر . انني لا انكر كما اشار د. وهبي البوري بأن التعاون العربي قديم وكل الذي اردت أن اؤكده بأن التحول بدأ عام ١٩٥٢ واصبح تحولاً حقيقياً في عام ١٩٧٣ وعام ١٩٧٧ .

ويثير د. ابراهيم نصر الدين نقطة مهمة تتعلق بانظمة الحكم . اننا جميعاً متفقون - كما اعتقد - بأن البلدان العربية والافريقية تقع ضمن ما نطلق عليه بلدان العالم الثالث . وان انظمة الحكم في هذه البلدان يمكن وصفها بأنها انظمة غير ديمقراطية والديمقراطية التي اعنيها هنا هي عدم توفر حرية الكلام او النقاش او الكتابة وعدم توفر حق الاختيار وغياب المؤسسات التي تسمح بالنقاش و« الديالوج » وكلنا يدرك اننا نعيش في عالم متميز بالسيطرة واتخاذ القرار من مجموعة صغيرة ان لم يكن من رجل واحد . ونعلم ايضاً ان كثيراً منها لا يلتزم بحكم القانون .

إن البلدان العربية والافريقية خاصة التي استقلت حديثاً لا زالت تبحث عن النموذج الذي يناسبها ويتلاءم مع تاريخها وبيئتها - اي النموذج الوطني الذي يحقق تطلعاتها من ناحية دون

(١) Mohamed Omer Beshir, *Terramedia: Themes in Afro-Arab Relations* (London: Ithaca, 1982).

تعارض مع تطلعات الآخرين وربما في تلاؤم معهم . ان المشاركة السياسية كانت دائماً وابداً موجودة في هذه المجتمعات وكانت دائماً وابداً عاملاً مساعداً في الاستقرار وفي احداث التغيير الى الافضل. وعلى العكس فإن عدم المشاركة يؤدي دائماً الى خلل في هذه المجتمعات .

انني اتفق مع د. ابراهيم نصر الدين في اننا بحاجة الى تقويم تأثير وتفاعل الثورة الجزائرية على التضامن العربي ـ الافريقي . ولكن لماذا هذا فقط وماذا عن الثورة الافريقية والفكر السياسي الافريـقي وتأثيرهما على الثورة العربية او على الاقل حركة الـوحدة العـربية؟ ومـاذا عن الثورة الفلسطينية والتفاعل بينها وبين الثورة في الجنوب الافريقي ؟

إننا بالطبع بحاجـة الى دراسـات نقوم بهـا نحن وفي الواقـع وليس استناداً الى مـا كتبه الآخرون . لقد كفاني الاستاذ علي ابو سن مؤونة الحديث عن « النزاعات الانانية التي تسيطر على سياسة عدد من الاقطار العربية في المنظمة » اذ انه يتحدث كشاهد عيان وهذا ما زلنا نفتقر اليه في كثير من دراساتنا . لقد اشار الى الدور المدمر « للمجموعة العربية في المنظمة خـلال السنوات الماضية » وهذا حديث خطير قد نختلف معه ولكنه يستحق الروية والمناقشة . واشار ايضاً الى دور الاقطار العربية الآسيوية التي انقذت ما يمكن انقاذه وهو ايضاً حديث مهم يدعونا الى الوقوف عنده لنرى كيف ولماذا ومتى حدث هذا ؟ ان النقد الذاتي الذي ينطلق من التجربة الشخصية والتعامل اليومي هو اكثر ما نحتاج اليه في معالجتنا لقضية التضامن العربي ـ الافريقي .

لقد لفت نظري في مساهمة السيد علي ابو سن بشكل خاص تقريره بأنه لولا الدور الفعّال الذي لعبته الامانة العامة لجامعة الدول العربية لما تحقق للتعاون الافريقي ما تحقق حتى الآن . واحسبه يشير الى الاعوام التي اعقبت ١٩٧٣ . ولا اريد ان اناقش هذا فقد نختلف عليه او نتفق ، ولكن اريد ان اسأل ما هو واقع الحال الآن ونحن في عام ١٩٨٣ ومنظمة الوحدة الافريقية تحتفل بعيدها العشرين في حزيران / يونيو من هذا العام ؟

واخيراً اتفق مع حلمي الشعراوي في ان الدساتير وحدها لا تكفي للدلالة على مقدار ومدى الانتماء لافريقيا ، وربما اتفق معه في ان مدخل « المواثيق الوطنية » ضروري وآمل ان افعل ذلك . ولكني على يقين انه لا هذا ولا ذلك وحده يكفي ، اذ ان قضية الانتماء والهوية اكثر تعقيداً مما يريد ان يظنه الكثيرون . وقضايا الوحدة والتضامن والتعاون ايضاً ليست قضايا يمكن التحكم فيها بقراءة التاريخ او بالرغبات الحسنة . انني لا زلت عند رأيي في اننا بحاجة الى عمل ميداني يعقبه حوار بناء وجدل يشترك فيه جميع الاطراف والى كثير من العقلانية والتسامح .

الفصل السابع

حيز الاهتمام العربي السياسي الفعلي بافريقيا

احمد يوسف القرعي

مقدمـــة

تبدو العلاقات العربية ـ الافريقية وكأنها ظاهرة معقدة تتشابك وتتوازى وتتقاطع عبرها جسور وقنوات عديدة للتعاون الجماعي والاقليمي والثنائي . واذا كان هدف هذا البحث التركيز على العلاقات الثنائية ، فليس معنى هذا محاولة فض الاشتباك كلياً بين هذه الجسور والقنوات ، لأن التعاون الثنائي ـ وهو الاسبق تاريخياً ـ سبب ونتيجة للتعاون الجماعي .

بدأت العلاقات الثنائية العربية ـ الافريقية في العصر الحديث في حقبة الكفاح المشترك ضد الاستعمار والعنصرية ، وتعززت مع عصر الاستقلال ، وارتقت الى المستوى الاقليمي مع بداية الستينات (مجموعة الدار البيضاء على سبيل المثال) حتى تبلورت في شكل جماعي شامل بانعقاد مؤتمر القمة العربي الافريقي الاول بالقاهرة (آذار / مارس ١٩٧٧) حيث قننت وثائق هذا المؤتمر مجالات التعاون العربي ـ الافريقي الجماعي للمرة الاولى[١] . وكان من الطبيعي مع تبلور ظاهرة التعاون الجماعي ان تتكثف العلاقات الثنائية والاقليمية اكثر من اي وقت مضى .

ويلاحظ د. عبد الملك عودة ان خبرات وارتباطات المستويات الثنائية ـ في العلاقات العربية ـ الافريقية ـ بوجه عام اكثر تنوعاً من خبرات المستويات الجماعية ، وان الصراع المستتر والتناقض بين اولويات الاهداف والمصالح لم يحسم بعد بين عمل ونشاط كل من المستويات الثنائية والمستويات الجماعية . . . وان جهود التنسيق النظرية لم تصل

---

(١) للمزيد من التفصيل ، انظر : احمد يوسف القرعي ، « الافروعربية : المكونات ، الواقع ، المستقبل ،» قضايا عربية ، السنة ٦ ، العدد ٦ (تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٩) ، ص ١٧١ ـ ١٨٨ .

بعـد الى صيغـة عمليـة مـريحـة وفعّـالـة . . . واذا ادخلنـا في الاعتبـار ان عـدداً من الاقـطار العـربية والـدول الافريقيـة يتصرف احيـانـاً كثيـرة عـلى مستـويـات ثنـائيـة ـ جنبـاً الى جنب المستويات الجماعية ـ امكن ان نقدر تعقد الصورة[٢] .

والـدليـل عـلى افتقـاد الصيغـة العمليـة الفعّـالـة لكـل من التعـاون الثنـائي والتعـاون الجمـاعي في اطـار التعـاون العـربي ـ الافـريقي ، ان احـدى مؤسسـات العمـل الجمـاعي ـ وهي المصـرف العربي للتنميـة الاقتصاديـة في افريقيـا بالخـرطـوم ـ تعمـل بـطريقـة التعـاون الثنائي فتقدم العون الى كل دولة افريقية على انفراد .

ويحـذر احد الخبـراء العرب من خـطورة هذا الاسلوب ويقـول انه ليس تعـاونـاً جمـاعيـاً بـالمعنى المفهوم اذ ان الجمـاعيـة قـد تحققت لأحـد طـرفيـه فقط ، وهـو الـطرف الـذي يقـوم بـالتمـويـل ، حيث تسهم جميـع الـدول الاعضـاء في الجـامعـة حتى فلسـطين في رأسمـال المصرف العربي . امـا الطرف المتلقي للعـون فهو ليس جمـاعيـاً لأن كـل دولة افـريقية حصلت عـلى تمويـل من المصرف حصلت عليـه ـ حتى الآن ـ بصفتهـا الفـرديـة ودون ادنى تنسيق مـع بقية الدول الافريقية فضلاً عن العربية[٣] .

واعتقـد ان مثل هـذا التحذيـر هو نـوع من الطمـوح المبكـر لـدعم التعـاون العـربي ـ الافـريقي الجمـاعي . وكـان من الصعب ان يتحقق في المـرحلة الاولى ، ولكن يبـدو ان فرصة تحقيقه مطروحة حاليـاً للمناقشـة من خلال اللقـاءات العربيـة ـ الافريقيـة للتنسيق بين خـطة عمـل لاغـوس التي اقـرهـا الـرؤسـاء الافـارقـة في نيسـان / ابـريـل ١٩٨٠ وبـين استـراتيجية العمـل الاقتصـادي التي اقـرهـا الـرؤسـاء العـرب في مـدينـة عمـان في تشـرين الثـاني / نوفمبـر ١٩٨٠[٤] . ومن هذه اللقـاءات النـدوة العـربيـة ـ الافـريقيـة المعقـودة لهـذا الغرض بالخرطوم اوائل آذار / مارس ١٩٨٣ .

واياً كان الامر فإن تقصي الحقائق عن مجالات التعاون العربي ـ الافريقي سواء على المستوى الثنائي او الاقليمي او الجمـاعي هو تحـدٍ امام البـاحثين المعنيـين بالشؤون العـربية ـ الافـريقية . ويبـدو التحدي مـاثـلاً بصـورة اشمـل في مجـال التعـاون الثنـائي حيث لا يحكم هذا التعاون عادة جهاز او مؤسسة او لجنة مشتركة .

ولقـد جـرت في منتصف السبعينـات محـاولـة واحـدة لم تتكـرر ولم تستكمـل لتجميـع

---

(٢) عبد الملك عودة ، « العلاقات الافريقية العربية : وجهة نظر عربية ، » ورقة قدمت الى : ندوة العلاقات الافريقية العربية في الثمانينات ، القاهرة ، ٢١ ـ ٢٤ كانون الثاني / يناير ١٩٨٠ .

(٣) للمزيد من التفصيل ، انظر : علي ابو سن ، العرب وتحديات الحوار مع افريقيا (القاهـرة : مركـز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، ١٩٧٨) .

(٤) انظر ما يذهب اليه د. الشاذلي العياري حول عملية التنسيق هذه في :
Chedly Ayari, «Afro-Arab Relations: What Future for Cooperation?» *Africa Report Magazine* (New York), (May-June 1982), pp. 42-48.

معلومات عن العلاقات العربية ـ الافريقية على المستوى الثنائي ، قامت بها ادارة الشؤون الافريقية بالامانة العامة لجامعة الدول العربية حيث اعدت استبياناً يتضمن ٣٧ سؤالاً محدداً للدول الاعضاء في الجامعة تحدد الاجابة عنها صورة العلاقات العربية ـ الافريقية على المستوى الثنائي والمجالات المقترحة لتطوير تلك العلاقات ودعمها .

وعقدت الامانة العامة للجامعة املها في ان تصل عن طريق تجميع هذه المعلومات الى صورة متكاملة لما يقدمه الوطن العربي الى افريقيا يستعين بها المفاوض العربي في مناقشاته واثبات ان ما تقدمه الاقطار العربية الى الدول الافريقية على المستوى الثنائي يمكن ان يعتبر اسهاماً لا يستهان به في تنمية الدول الافريقية ودعم التعاون العربي ـ الافريقي ، واثبات ان الاقطار العربية ستقدم المزيد في مجالات العلاقات الثنائية .

وكان يمكن لهذه الخطوة لو تم استكمالها ان تحقق الرصيد التأسيسي لاول بنك معلومات عن التعاون العربي ـ الافريقي . ولقد عاقت وسائل التوثيق والاتصال والاعلام عن تجميع البيانات والمعلومات والحقائق والارقام المطلوبة . ويمكن القول ان البيانات التي اوردها هذا الاستبيان ـ وإن كانت غير كاملة ـ الا انها تشكل رصيداً متواضعاً تحت ايدي الباحثين يمكن تنقيحه واستكماله بالمتابعة والرجوع الى مزيد من المصادر والمراجع . وهذا ما عنيت به هذه الدراسة .

اولاً : التمثيل الدبلوماسي وادارات الشؤون الافريقية والزيارات الرسمية

١ ـ التمثيل الدبلوماسي

لا شك ان التمثيل الدبلوماسي من حيث حجمه ـ اي عدد السفارات او البعثات الدبلوماسية ـ ومن حيث مستواه ، اي درجة التمثيل : سفارة بسفير ، سفارة بقائم اعمال ، سفارة بسفير غير مقيم ، مفوضية ، قائم باعمال ، له اهمية في دفع وتنمية العلاقات العربية ـ الافريقية في مختلف المجالات .

ليس هذا فحسب ، بل ان التطور البالغ المدى الذي صاحب كادر الوظيفة الدبلوماسية التقليدي من شأنه تعزيز العلاقات الودية بين الدولة المعتمدة والدول المعتمد لديها ، وذلك بقدر ما يلحق بالبعثة الدبلوماسية من خبراء وملحقين فنيين في شتى فروع النشاط الاقتصادي والاجتماعي والعسكري والعلمي حيث يحقق هذا انماء علاقاتها المتنامية في جميع المجالات .

وبحثاً عن واقع ومستقبل التمثيل الدبلوماسي العربي في افريقيا يمكن تسجيل الملاحظات التالية :

أ ـ من واقع حصر عدد البعثات الدبلوماسية العربية في افريقيا في احد المصادر الاوروبية(٥) وجدناها تتمثل في ١١٢ سفارة بسفير ، ٢١ سفارة على مستوى قائم باعمال ، ٧٤ سفارة غير مقيمة وذلك حتى عام ١٩٨٠ . ويتركز التمثيل الدبلوماسي العربي اساساً في اربع عواصم افريقية هي لاغوس (نيجيريا) ، نيروبي (كينيا) ، داكار (السنغال) ، كينشاسا (زائير) حيث حظيت كل عاصمة بعشر بعثات دبلوماسية عربية [مع ملاحظة ان كثيراً من الاقطار العربية قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع زائير في الفترة الاخيرة إثر استئناف كينشاسا علاقاتها مع اسرائيل في ايار / مايو ١٩٨٢] .

ويلي هذه العواصم الاربع : نيامي (النيجر) ، دار السلام (تنزانيا) كوناكري (غينيا) ، نجامينا (تشاد) ، كمبالا (اوغندا) ، ياوندي (الكاميرون) حيث توجد ٨ بعثات عربية في كل عاصمة . ثم يلي هذه العواصم كل من : ابيدجان (ساحل العاج) ، ليبرفيل (غابون) ، اكرا (غانا) ، باماكو (مالي) بوجود سبع بعثات عربية في كل عاصمة . ويصل العدد الى ست بعثات في كل من بورت لويس (موريشيوس) ، واجادوجو (فولتا العليا) ، لوساكا (زامبيا) ، بنغولي (غامبيا) ، اديس ابابا (اثيوبيا) . كما يصل العدد الى خمس بعثات عربية في كل من لومي (توغو) ، فريتاون (سيراليون) ، كوتونو (بنين) ، بوغمبورا (بورونـدي) . ثم يتناقص عدد البعثات الدبلوماسية العربية بعد ذلك في عدد من العواصم الافريقية حتى ينعدم كلياً في مالابو (غينيا الاستوائية) ، ساوتومي (ساوتومي وبرنسيب) .

ب ـ ان ثلاثة اقطار عربية في الشمال الافريقي وهي مصر ، الجزائر ، ليبيا هي صاحبة اكبر تمثيل دبلوماسي في العواصم الافريقية بحكم الموقع واقدمية الاستقلال بصفة عامة ومدى التزامها بالشؤون الافريقية في سياستها الخارجية :

مصر : ٢٩ سفارة بسفير ، ٥ سفارات غير مقيمة .

الجزائر : ١٧ سفارة بسفير ، ٥ سفارات قائم باعمال ، ١٠ سفارات غير مقيمة .

ليبيا : ١٢ سفارة بسفير ، ٥ سفارات قائم باعمال ، سفارة غير مقيمة واذا استثنينا السفارات غير المقيمة فإن ترتيب الاقطار العربية من حيث عدد بعثاتها الدبلوماسية في افريقيا يصبح كالتالي :

المملكة العربية السعودية : ١٢ بعثة (٧ سفراء ، ٥ قائمين بالاعمال) .

---

(٥) انظر قوائم التمثيل الدبلوماسي في العواصم الافريقية التي اوردها كتاب :

Africa: South of the Sahara, 1981-1982 (London: Europa Publications, 1981)

والملاحظ ان هذه القوائم تعد من ادق المصادر المتاحة حيث تورد اسماء السفارات مقرونة بالعنوان واسم السفير في كثير من الاحيان .

السودان : ٩ (٨ سفراء ، قائم بالاعمال) .

المغرب : ٨ سفراء .

لبنان : ٨ (٧ سفراء وقائم بالاعمال) .

العراق : ٧ (٤ سفراء، ٣ قائمين بالاعمال) .

الصومال : ٤ سفراء .

موريتانيا : ٤ سفراء .

ثم يتضاءل حجم التمثيل الدبلوماسي العربي للاقطار العربية الاخرى بعد ذلك .

ج ـ حظيت منظمة التحرير الفلسطينية بوجود ١٢ مكتباً لها في الدول الافريقية التي اعترفت بالمنظمة واقامت معها علاقات دبلوماسية وهي : السنغال ، مالي ، النيجر ، غينيا ، الكونغو الشعبية ، مدغشقر ، تنزانيا ، كينيا ، انغولا ، موزمبيق ، غينيا بيساو ، نيجيريا .

د ـ من ظواهر ضعف التمثيل الدبلوماسي العربي في افريقيا اعتماده على الاكثار من اقامة السفارات غير المقيمة بمعنى ان يقوم سفير واحد بتمثيل بلده في اكثر من عاصمة واحدة . بل ان سفير الاردن في لاغوس فيما بين ١٩٦١ ـ ١٩٦٧ شملت مهمته الدبلوماسية كل افريقيا آنئذٍ(٦) . ولا شك ان الحرص على اقامة التمثيل الدبلوماسي العربي في العاصمة الافريقية المرسل اليها (السفارات المقيمة) دليل في العرف الدبلوماسي على الاهتمام باقامة علاقات اقوى بين البلدين .

هـ ـ ليس شرطاً تمثيل كل الاقطار العربية بسفارات في كل عاصمة من عواصم القارة الافريقية ، فهو عبء تنوء به ميزانيات بعض الاقطار العربية ، وانما المطلوب اختيار التمثيل الاكثر فاعلية وانتشاراً . ويتحقق هذا بأن يستطيع سفير عربي واحد ان يكون ممثلاً لاكثر من بلد عربي لدى اية عاصمة افريقية ليس فيها سوى هذا السفير. وكذلك في حالة وجود قلة من السفراء العرب في اية عاصمة افريقية ، عليهم ان يتولوا مسؤولياتهم القومية كاملة بالنسبة لمصالح الاقطار العربية الاخرى غير الممثلة في هذه العاصمة الافريقية(٧) .

---

(٦) يعترف السفير كامل الشريف بهذه الحقيقة في كتابه : كامل الشريف ، المغامرة الاسرائيلية في افريقيا ، منشورات العصر الحديث([د. م.]: الدار السعودية، ١٩٧٤) ، ص ٨ ـ ٩ ، اذ يقول : « ان عدم وجود سفارات اخرى للاردن آنذاك فيما يعرف بافريقيا جنوب الصحراء جعل مهمتي تتسع لتغطي من الناحية الواقعية القارة كلها .ولما كانت السنوات الاربع الاولى من الستينات هي وبحق كما وصفها داغ همرشولد سكرتير عام الامم المتحدة الراحل ، اعوام افريقيا الجديدة ، فقد وجدتني احضر حفلات اعلان الاستقلال في اكثر الاقطار » .

(٧) اصدر مجلس جامعة الدول العربية اول قرار له لمطالبة الاقطار العربية بأن يساعد بعضها بعضاً في مجال =

و ـ ثمة عواصم افريقية مؤثرة في الاحداث من الاهمية ان يتمركز فيها اكبر عدد من السفارات العربية ويمكن الاشارة الى الثقل السياسي لعدة عواصم افريقية ومنها :

(١) عواصم الدول الافريقية المجاورة للاقطار العربية والتي تمثل عمق الامن القومي العربي في القارة . وتكتسب مثل هذه العواصم اهمية اكثر بحكم الروابط التاريخية والتشابه الديموغرافي والمصالح المشتركة على الحدود .

وليس ادل على هذا من دخول اقطار عربية مجاورة لدول افريقية في عدة لجان مشتركة لتحقيق مصالح مشتركة ومنها لجنة الدول الصحراوية التي تضم ثلاثة اقطار عربية (الجزائر ، موريتانيا ، ليبيا) وثلاث دول افريقية (مالي ، نيجيريا ، تشاد) ولقد عقد مؤتمر القمة السادس لهذه الدول في نواكشوط في آذار / مارس ١٩٨٢ ويتفرع من المؤتمر عدة لجان مشتركة منها لجنة التجارة والمالية التي اجتمعت في الجزائر في حزيران / يونيو ١٩٨٢ . ومن الامثلة الاخرى دخول مصر والسودان في محادثات مشتركة مع الدول النيلية الاخرى (اثيوبيا ـ كينيا ـ تنزانيا ـ اوغندا ـ زائير ـ راوندا ـ بوروندي) لزيادة ايراد مياه النيل . ومن المقرر تكوين منظمة نيلية واحدة لضم هذه الدول التسع المتجاورة والمشتركة معاً في حوض النيل .

(٢) عواصم الدول الافريقية المؤثرة في شؤون القارة الافريقية ولها انعكاسات على التعاون العربي ـ الافريقي ومنها : اديس ابابا (اثيوبيا) مقر الامانة العامة لمنظمة الوحدة الافريقية واللجنة الاقتصادية لافريقيا التابعة للامم المتحدة ، ابيدجان (ساحل العاج) مقر بنك التنمية الافريقي ، نيروبي (كينيا) وهي مقر لانشطة دولية عديدة لافريقيا وللامم المتحدة ، داكار (السنغال) ولها دور قيادي في اطار الدولية الاشتراكية على المستوى الدولي والمستوى الافريقي ، دار السلام (تنزانيا) ، وهي مقر لجنة التنسيق لتحرير افريقيا وتضم هذه اللجنة عضوية عدد من الاقطار العربية في افريقيا مثل مصر ، الجزائر ، ليبيا .

(٣) عواصم الدول الافريقية الاعضاء في منظمة الاوبك وهي نيجيريا والغابون . ونيجيريا هي اكبر دول القارة مساحة واكثرها سكاناً . ومن الملاحظ انها تستحوذ فعلاً على اكثر البعثات العربية فعالية على المستوى الافريقي ، حيث فيها عشر سفارات عربية

= التمثيل الدبلوماسي في ٣٠ كانون الاول / ديسمبر ١٩٤٦ وهو القرار رقم(٩٦ / د٥ / ج٧) الذي جاء فيه : « رغبة في توثيق التعاون ووضع مصالح رعايا الدول العربية في العالم في ايد عربية بالدرجة الاولى ، واقتصاداً في النفقات يوصي مجلس الجامعة كلا من الدول الاعضاء التي لا تمثيل لها في بلد معين ان تكلف دولة عربية اخرى ممثلة فيه رعاية مصالحها في ذلك البلد .على ان تتخذ كل دولة لتنفيذ هذه التوصية ما تقتضيه اوضاعها الخاصة ، ولها ان تنتدب لمعاونة ممثل الدولة التي ينوب عنها موظفاً يلحق من قبلها يتخصص لمهامها » . وصدرت فيها بعد عدة قرارات وتوصيات اخرى تعزز هذه التوصية . لمزيد من التفصيل ، انظر : احمد يوسف القرعي ، « التمثيل الدبلوماسي العربي المشترك ،» السياسة الدولية ، السنة ٥ ، العدد ١٦ (نيسان / ابريل ١٩٦٩) ، ص ١٦٤ ـ ١٦٨ .

كلها على مستوى سفير ما عدا سفارتين على مستوى قائم باعمال . هذا في الوقت الذي نجد فيه ان ليبرفيل (عاصمة الغابون) ليس فيها سوى ٣ سفارات عربية مقيمة ، ٣ سفارات اخرى غير مقيمة ليس من بينها اي سفارة لاقطار عربية منتجة للنفط عضو بمنظمة الاوبك .

(٤) عواصم الدول الافريقية التي تضم جاليات عربية كبيرة . وللجاليات العربية ـ لو ادركت مسؤولياتها القومية ـ دور كبير في تعزيز الصداقة العربية مع حكومات وشعوب افريقيا . وعلى حد تعبير احد المثقفين الافارقة فإن « لهذه الجاليات آثاراً طيبة في دفع عجلة البلاد الافريقية الى الامام والتقدم »(٨) .

٢ ـ ادارات الشؤون الافريقية

مع تزايد عدد البعثات العربية في افريقيا بدأت تنشأ ادارات خاصة للشؤون الافريقية بين ادارات وزارات الخارجية العربية ، وهي الادارات التي تتولى العلاقات الثنائية مع دول العالم طبقاً لتقسيمها الجغرافي ، وهي التي تصب فيها تقارير البعثات في الخارج ، وتقوم بعرضها على الجهاز الرئيسي مع توصياتها وابلاغ هذه التوصيات الى البعثات الدبلوماسية في الخارج او البعثات الدبلوماسية في العاصمة العربية .

وكانت مصر اسبق الاقطار العربية في تخصيص ادارة للشؤون الافريقية ضمن ادارات وزارة الخارجية المصرية منذ منتصف الخمسينات . وتبعتها اقطار عربية اخرى منها الادارة الافريقية بوزارة الخارجية السودانية ، قسم افريقيا وآسيا في كتابة الدولة للشؤون الخارجية (وزارة الخارجية) في تونس .

ونكتفي هنا بمتابعة تطور ادارة الشؤون الافريقية بالخارجية المصرية والتي انشئت في اطار المرسوم الجمهوري رقم (٤٥٣) لسنة ١٩٥٥ الخاص بتنظيم عام وزارة الخارجية والصادر في ٢١ ايلول / سبتمبر ١٩٥٥ ، حيث صدر بعده قرار وزاري لتنظيم ديوان عام الوزارة . واوضحت المذكرة التفسيرية لهذا القرار هدف التنظيم الجديد بأنه « توفير مجال العمل المنسق المثمر لكل ادارة » وعلى هذا الاساس عهد بالاشراف على الشؤون السياسية الى مساعد للوكيل الدائم ولا تقل درجته عن سفير او وزير مفوض ، وتم استحداث ادارة الشؤون العربية والافريقية ضمن ادارات الشعبة السياسية(٩) .

---

(٨) انظر مقال آدم عبدالله الالوري حول دور الاسلام في افريقيا في مجلة العروة الوثقى . وانظر ايضاً التحقيقات الصحفية الجريئةلصحيفة السفير حول المغتربين العرب في افريقيا وخاصة تحقيق : « المغتربون اللبنانيون من بياعي خرز الى ارباب التجارة واصحاب المصانع ، » السفير (بيروت) ، ١٠ / ٢ / ١٩٨١ ، ص ١١ .

(٩) محمد انيس ، « عمليات تحديث وزارات الخارجية : دراسة استكشافية ، » وزارة الخارجية ، معهد الدراسات الدبلوماسية ، القاهرة ، ايار / مايو ١٩٧٣ (غير منشور) ، ص ٩١ وما بعدها .

وفي العام التالي اعيد تخصيص ادارة للشؤون الافريقية عندما اعيد تنظيم الديوان العام آنئذٍ . وكانت معظم الدول الافريقية لا تزال خاضعة للاستعمار والعنصرية ، ولم يكن عدد الدول الافريقية المستقلة يتعدى اربع دول . وكان تخصيص ادارة للشؤون الخارجية يعني الاهتمام بشؤون الاقاليم الافريقية غير المستقلة الى جانب العدد القليل من الدول الافريقية المستقلة . وانعكاساً لحاجة وزارة الخارجية المصرية ودرجة مصالحها وعلاقاتها مع الدول الافريقية تم في آذار / مارس ١٩٧٢ اعادة تنظيم الادارة الافريقية (بالقرار الوزاري رقم (٥١٠) بتاريخ ١٤ آذار / مارس ١٩٧٢) ضمن تنظيم ديوان عام الوزارة .

ويقضي القرار بانشاء ثلاث ادارات افريقية لمزيد من التخصص ، اولى هذه الادارات تُعنى بشؤون وسط وجنوب افريقيا ، والثانية خاصة بغرب افريقيا والثالثة للاتصالات او العلاقات الافريقية بالاضافة الى قسم خاص بالمنظمات الافريقية ، وهو يُعنى اساساً بمنظمة الوحدة الافريقية . ويشرف على هذه الادارات احد وكلاء الوزارة كما يرأس كل ادارة مدير بدرجة وزير مفوض . وكان القصد من هذا التقسيم اتاحة المزيد من التخصص والتنوع لمتابعة الشؤون الافريقية عن كثب[١٠] . ومن الاهمية ان تعمم مثل هذه الادارات على كل وزارات الخارجية في الوطن العربي لاعتبارات عديدة منها : الثقل السياسي الذي تحتله الدول الافريقية في المحافل الدولية هذا فضلاً عن اعتبارات التضامن العربي الافريقي[١١] .

٣ ـ الزيارات الرسمية للرؤساء العرب الى افريقيا

في اطار دبلوماسية القمة قام عدد غير قليل من ملوك ورؤساء الاقطار العربية منذ الستينات بزيارات ورحلات عديدة الى العواصم الافريقية . واذا كان من الصعب حصر هذه الزيارات حصراً شاملاً فإننا نكتفي بذكر نماذج منها خاصة تلك التي شملت اكثر من عاصمة افريقية .

ولم تشهد الخمسينات اي زيارة لرئيس عربي للدول الافريقية ، وان كانت قد شهدت زيارات رؤساء افارقة للعواصم العربية ، ومنها زيارة الرئيس نكروما في ايار / مايو ١٩٥٨ وزيارة الامبراطور السابق هيلاسلاسي للقاهرة في حزيران / يونيو ١٩٥٩ .

---

(١٠) احمد يوسف القرعي ، « التحرك الدبلوماسي المصري في افريقيا ، » السياسة الدولية ، السنة ٩ ، العدد ٣١ (كانون الثاني / يناير ١٩٧٣) ، ص ١٦٦ ـ ١٧٤ .

(١١) تدعيماً للعلاقات العربية الافريقية وتوثيقاً للصلة بين الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الافريقية انشئت في الادارة العامة للشؤون السياسية بالجامعة العربية ادارة للشؤون الافريقية في مستهل عام ١٩٧٤ ومن مهماتها دراسة وسائل تنسيق الدور العربي في افريقيا سواء على نطاق العلاقات الثنائية المباشرة او على نطاق العلاقات الجماعية .

ومن جولات الملوك والرؤساء العرب في الستينات نذكر منها :

أ ـ جولة الرئيس جمال عبدالناصر في عام ١٩٦٥ والتي شملت اكرا (غانا) لحضور مؤتمر القمة الافريقي ، ثم زيارته لكل من مالي وغينيا .

ب ـ جولة الرئيس الحبيب بورقيبة في غرب افريقيا من ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر الى ١٥ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٥ ، وزار خلالها موريتانيا ، افريقيا الوسطى ، ليبيريا ، السنغال ، النيجر ، ساحل العاج .

ج ـ رحلة الملك فيصل الى غينيا فيما بين ١٢ ـ ١٥ ايلول / سبتمبر ١٩٦٦ .

ومن جولات الرؤساء العرب في السبعينات نذكر ما يلي :

ـ جولة الرئيس الجزائري السابق بومدين في غرب افريقيا والتي استغرقت عشرة ايام في شهر حزيران / يونيو عام ١٩٧٢ .

ـ جولة الرئيس السوداني نميري لشرق افريقيا في كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٨ ، وكان وقتها رئيساً لمنظمة الوحدة الافريقية .

تلك نماذج من دبلوماسية القمة . . وان تكثيف العلاقات العربية ـ الافريقية مرهون بتكريس هذه الزيارات ، خاصة ان زيارات الرؤساء الافريقيين حالياً تفوق من حيث العدد زيارات الرؤساء العرب الى افريقيا . ونقترح هنا ان يتولى كل رئيس لمؤتمر القمة العربي مدة رئاسته القيام بعدة جولات في الدول الافريقية مع تخطيط هذه الجولات والعمل على توفير كل مقومات نجاحها حتى تحقق اهدافها .

ثانياً : الاتفاقات الاقتصادية والمساعدات المالية والتبادل التجاري

١ ـ الاتفاقات الاقتصادية

المقصود هنا بالاتفاقات الاقتصادية الثنائية بين الاقطار العربية والدول الافريقية تلك الاتفاقات التي تنظم عملية التبادل ذات الطابع الاقتصادي لصفقة تجارية ، او قرض او تسوية مالية .وتتم هذه الاتفاقات عادة بصورة ثنائية بين دولتين وتعتبر شكلاً مألوفاً للتسيير العادي للعلاقات الاقتصادية التي تربط كل دولة بالدول الاخرى التي تدخل معها مباشرة في معاملات تجارية او مالية . وهناك ايضاً الاتفاقات الاقتصادية التي تنظم قواعد تسهيل التبادل التجاري او الاجراءات الخاصة بتنظيم تجارة الترانزيت . وهناك كذلك الاتفاقات الخاصة بالتمويل ومنها اتفاقات القروض الانمائية ـ والتي تختلف عن اتفاقات

القـروض التجاريـة المعتـادة ـ التي تقـدم القـروض بشـروط ميسـرة من حيث آجـال السـداد وسعـر الفـائـدة ، بـل احيـانـاً من حيث العملة المـطلوب السـداد بهـا . وكـانت مصـر[١٢] والكويت[١٣] من اسبق الاقطار العربية لتقـديم هذه القـروض الانمائيـة منذ بـداية الستينـات الى عدد من الدول الافريقية .

ومـع تعدد نـوعيات الاتفـاقات الاقتصـاديـة فـإن استبيـان الامـانـة العـامـة للجـامعـة العربية ، التي سبقت الاشـارة اليه ، قـد اهتم برصـد مثل هـذه الاتفاقيـات ، وكان السؤال الثـالث في الاستبيـان يـدور حـول عـدد الاتفـاقـات الاقتصـاديـة والبلدان المعقـودة معهـا . وأجـاب ١١ بلداً عربيـاً عن هذا السؤال وتمثلت الاجـابة فيـا يلي : ليبيـا (١٧ اتفـاقيـة) ؛ تـونس (٩ اتفاقـات) ؛ الجزائـر (٥٦ اتفاقيـة) ؛ الامارات (٦ اتفـاقات) ؛ قـطر (اتفاقيـة واحـدة)؛ الكويت (٣ اتفـاقات) ؛ العـراق (٥ اتفاقـات) ؛ السعوديـة (٤ اتفـاقـات)؛ مصر (١١ اتفاقية) ؛ السودان (٥ اتفاقات) ؛ سوريا (٣ اتفاقات) .

ويمكن تسجيل بعض الملاحظات حول هذه الاتفاقات :

ـ ان هـذه القائمـة لا تحدد بـدقة نـوعية الاتفـاقات الاقتصـادية التي تم تـوقيعهـا حتى عام ١٩٧٥ .

ـ ان اجـابات الاقـطار العربيـة لم تكن دقيقـة ومتسقـة من حيث تـاريـخ تـوقيـع هـذه الاتفاقات والتصديق عليها حتى يمكن الاطمئنان على دخولها مجال التنفيذ الفعلي .

ـ ان هـذه القـائمـة لم تستكمـل حتى الآن ليمكن تحليلهـا . واستنبـاط اهم مؤشـرات الاهتمام العربي في هذا المجال .

وربمـا يكون من الاصـوب ان تتفق الاقطار العـربية عـلى ان تودع كـل اتفاقيـة ثنـائيـة بينهـا وبين اي دولـة افريقيـة بالامـانة العـامة لجـامعة الـدول العربيـة . وعندئـذٍ يمكن حصر حجم التعامل الاقتصادي العربي ـ الافريقي على المستوى الثنائي بدقة .

٢ ـ برامج المساعدات المالية

ان خبـرة الـوطن العـربي بـالمؤسسـات المـاليـة المتخصصـة في مضمـار تمـويـل التنميـة الاقتصادية خبرة حديثة العهد . وكـان الصندوق الكـويتي للتنمية الاقتصـادية العـربية الـذي انشيء عـام ١٩٦١ هو اول تجـربة عـربية عـلى المستوى القـطري ، ثم كان انشـاء الصندوق

---

(١٢) للمزيد من التفصيل حول قروض مصر الانمائية للدول الافريقية وملابساتها ، انظر : محمد محمد فايق ، عبدالناصر والثورة الافريقية (القاهرة : دار المستقبل العربي ، ١٩٨٢) ، ص ٥٢ ـ ٦٨ .

(١٣) سيرد المزيد من التفصيل حول دور الكويت لدى الحديث عن صندوق الكويت للتنمية الاقتصاديـة العربية .

العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية - إثر مؤتمر القمة العربي بالخرطوم في ايلول / سبتمبر ١٩٦٧ - من اولى مؤسسات التمويل المتعددة الاطراف التي نشأت في الوطن العربي . ومع تعاظم وتوسع التعاون الاقتصادي العربي - الافريقي مع بداية السبعينات شرعت اقطار عربية اخرى في تقديم المساعدات المالية للدول الافريقية سواء على اساس ثنائي او من خلال قنوات متعددة الاطراف .

وتفيد تقارير المصرف العربي للتنمية الافريقية بالخرطوم ان مجمل التعهدات العربية لافريقيا في نهاية عام ١٩٨٠ قد بلغ ما مقداره ٥,٧٠٦,٨٩٢ مليون دولار . ويرى خبراء المصرف ان هذا الرقم يمكن اعتباره اقل من الواقع لاسباب شتى ، منها ان المعلومات الخاصة بعام ١٩٨٠ غير مكتملة . وثانياً لأن المساعدات المالية التي تعهدت بها الاقطار العربية لمصلحة افريقيا لا تأخذ في الحسبان المساهمات العربية في ميزانيات المنظمات والهيئات الدولية والتي تفيد - جزئياً - افريقيا .

وتشير تقارير المصرف الى ان سبعة بلدان عربية مانحة للعون قد تعهدت بما يقارب ثلثي اجمالي التعهدات العربية لافريقيا (٥,٧٠٦,٨٩٢ مليون دولار) اي انها تعهدت بمبلغ ٣,٧٥٧,٩٧٨ مليون دولار والفرق بين المبلغين يمثل على وجه الخصوص تعهدات المصرف نفسه بمبلغ ٣٨٣,٦٣٠ مليون دولار والصندوق العربي لتقديم القروض للدول الافريقية بمبلغ ٢١٤,٢٤٤ مليون دولار والصندوق العربي للمعونة الفنية للبلدان العربية والافريقية (٥,٩ مليون دولار) والبنك الاسلامي للتنمية (٢٨٢,٨٦٤ مليون دولار) والصندوق الدولي لمنظمة الاقطار المصدرة للنفط (٤٤٠,٨٦٤ مليون دولار) وصندوق التضامن الاسلامي (٢٢,٧٤٠ مليون دولار) والتسهيلات النفطية لصندوق النقد الدولي (٤٧٣,٥٠٧ مليون دولار) .

ويبلغ المتوسط السنوي للتعهدات العربية في افريقيا ٧١٣ مليون دولار . اما فيما يتعلق بالعون الثنائي الذي تقدمه الاقطار العربية السبعة الاعضاء بمنظمة الاوبك [السعودية - الكويت - الامارات - قطر - البحرين - الجزائر - ليبيا] فإن المتوسط السنوي للتعهدات يبلغ ٤٨٢ مليون دولار .

وتبلغ نسبة التعهدات التي تستفيد منها افريقيا من الجهد الكلي للتعهدات الثنائية للاقطار العربية السبعة حوالى ١١,٨ بالمائة . وتخصص الاقطار العربية للعون الممنوح للقارة الافريقية وحدها جزءاً من اجمال ناتجها القومي (٠,٧) يساوي النسبة التي حددتها الامم المتحدة كهدف اجمالي للعون العام للتنمية ، يتوجب على الدول المانحة للعون بلوغه .

ومع تعدد وتنوع الصناديق والمؤسسات التي تنشئها الاقطار العربية لتقديم برامج المساعدات المالية الثنائية نختار هنا الصندوق الكويتي وصندوق ابو ظبي لالقاء اضواء اكثر تفصيلاً عليهما .

أ ـ الصندوق الكويتي

تم انشاؤه في ٣١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦١ وهو بهذا يعد من اقدم المؤسسات التمويلية العربية . وتتسم مساعدة الصندوق بتنوع جغرافي متزايد . ومع بداية السبعينات بدأت الدول الافريقية تحظى بمساعدات الصندوق اكثر من ذي قبل . وقد تعهدت الكويت في مؤتمر القمة العربي ـ الافريقي الاول [القاهرة ـ ١٩٧٧] بدفع ٦ ملايين دولار في اطار المساعدات التي اعلنتها الاقطار العربية آنئذٍ.

وسياسة الصندوق تستهدف مساعدة الدول التي يتعامل معها على استكمال بنيتها الاقتصادية .ومن ثم عني الصندوق عناية خاصة بقطاعات النقل والمواصلات والطاقة الكهربائية . غير انه لا يتردد في اعطاء قروض للتنمية الزراعية وتشجيع بعض فروع الصناعة خصوصاً ما يتصل منها بتصنيع المواد الاولية المتاحة محلياً .

ب ـ صندوق ابو ظبي للانماء الاقتصادي العربي

انشىء بتاريخ ١٥ تموز / يوليو ١٩٧١ وبدأ ممارسة نشاطه الفعلي في اوائل آذار / مارس ١٩٧٣ . ويستهدف مساعدة الدول العربية والافريقية والآسيوية على تنمية اقتصادياتها عن طريق مدها بالقروض والمساهمة في رؤوس اموال مشاريع التنمية فيها وتقديم المعونات الفنية للدراسات الاستطلاعية والاستشمارات الفنية . وهو يتبع سياسة صندوق التنمية الكويتي من ناحية سياسته الاقراضية .

ويعتبر برنامج الصندوق من بين البرامج الرائدة في العالم من حيث نسبته الى الناتج القومي الاجمالي لدولة الامارات (حوالى ١٢ بالمائة ، ١٠ بالمائة في عام ١٩٧٥ و١٩٧٦ على التوالي) ومن حيث نسبة التدفق على عدد سكان البلد المانح (١٦٣٠ دولاراً ، ٤١٠ دولارات للفرد في عامي ١٩٧٥ و١٩٧٦ على التوالي) .

وعلى سبيل المثال نذكر قروض ومساعدات الصندوق لـ ٢٢ مشروعاً [في ١٧ دولة افريقية] من بين ٧٦ مشروعاً في دول العالم الثالث . وبلغت القروض للدول الافريقية ٧,٨ بالمائة من اجمالي قروض الصندوق والتي تبلغ ملياراً و٩٩٣ مليوناً ، ٧٩٠ درهماً خصصت لتمويل كامل او جزئي للمشروعات فيما بين تموز / يوليو ١٩٧١، وحتى نهاية ١٩٨١(١٤) .

وحول برامج المساعدات المالية العربية للدول الافريقية(١٥) يمكن ابداء بعض الملاحظات :

---

(١٤) الشرق الاوسط (لندن) ، ٣ / ٦ / ١٩٨٢ .

(١٥) لتفصيلات دقيقة انظر : مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (انكتاد) ، التضامن المالي من اجل=

ـ ان المساعدات المالية العربية للدول الافريقية هي وليدة الاحساس بوحدة المصير في عالم تضاءلت فيه المسافات وتشابكت فيه مصالح الدول والشعوب ، فليس هناك مشكلة اقتصادية او سياسية يمكن حلها بمعزل عن المجتمع الدولي . ومن هنا تتزايد اكثر دواعي التقارب والتفاهم بين دول متجاورة جغرافياً كدول المجموعتين العربية والافريقية وتشترك سوياً في آمال مستقبلية ومصالح اقتصادية واحدة .

ـ ان المساعدات المالية التي تقدمها الاقطار العربية للدول الافريقية تختلف جذرياً عن المساعدات المالية التي تقدمها الدول الصناعية المتقدمة . فالاقطار الغربية خاصة المنتجة للنفط تقدم مساعداتها لافريقيا وللدول النامية بنسبة مئوية لاجمالي انتاجها العوني كما سبقت الاشارة .

ـ ان المساعدات التي تقدمها صناديق التنمية العربية تقدم لحكومات دول نامية ، وهي الدليل على ضعف الحجة الغربية القائلة ان ارتفاع اسعار النفط هي محاولة من الدول المنتجة لافقار اقطار العالم الثالث واستنزاف قدراتها القليلة . هذه المقولة تتوجه بالطبع لكسب تلك الدول لوجهة النظر الغربية تجاه الدول المصدرة للنفط ، وبالتحديد بعد ارتفاع الأسعار في السبعينات .

وتوجه بعض الدراسات المنشورة في العالم الثالث نقداً لاسلوب القروض والهبات التي تقدمها الصناديق العربية ، على اساس انها تذهب اساساً الى تمويل المشاريع وليس الى تمويل الخطط والبرامج ، فهي تتبنّى من هذا المنظور ـ كما تقول هذه الدراسات ـ توجهات مصادر الاقراض الدولية ، مثل البنك الدولي ، الا انها تعترف ان المساعدات الممنوحة من هذه الصناديق لدول العالم الثالث ومنها افريقيا غير مشروطة[١٦] .

واول سمة مهمة تتسم بها المساعدات العربية هي عدم تقيدها بشروط معينة . فعلى عكس مساعدات لجنة العون الانمائي او بلدان الكتلة الاشتراكية ، حيث يعود كل دولار قدم في صورة عون او مساعدة الى مصدره الاصلي مرة اخرى (من خلال اعتمادات الموردين ـ شراء السلع والخدمات . . . الخ) فإن التحويلات المالية العربية تعتبر نهائية ، وتشكل بكل ما تحمله هذه الكلمة من معنى خصماً للقيمة الحالية لهذه التحويلات بالنسبة للدول المانحة . اما السمة الاخرى التي تتصف بها المساعدات العربية فهي انها تمنح بشروط مرنة وميسرة و٧٦ بالمائة من مجمل التعهدات العربية قدمت بشروط تفضيلية او تشتمل بعبارة اخرى على عنصر هبة يتراوح بين ٢٥ بالمائة الى ٧٠ بالمائة .

= التنمية : دراسة استعراضية لفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٧٦ (نيويورك : انكتاد ، ١٩٨٠) ، ويتضمن جهود الدول الاعضاء في الاوبك ومؤسساتها في مجال التضامن المالي في العالم الثالث ومنها افريقيا .

(١٦) محمد الرميحي ، النفط والعلاقات الدولية : وجهة نظر عربية ، سلسلة عالم المعرفة (الكويت : ١٩٨٢) ، ص ٢١٧ .

ـ مع تعدد وتنوع صناديق ومؤسسات التنمية العربية على المستوى القطري والاقليمي والقومي بادرت هذه الصناديق الى عقد اجتماع دوري للتنسيق وتلك بادرة طيبة ويصدر تقرير ربع سنوي عن القروض والمعونات الفنية التي تقدمها هذه الصناديق والمؤسسات الى الدول النامية ، وان كان لا يعمم نشره على المستويين العربي والافريقي بصورة شاملة في اطار خطة اعلامية ناجحة .

٣ ـ التبادل التجاري

يشير مصدر من المصادر ان التجارة الافريقية ـ العربية قد احرزت تقدماً مفيداً للغاية في السنوات الاخيرة ولا تزال تتأرجح حول ٥ بالمائة من التجارة الاجمالية . ولا غرابة في ذلك اذا تذكر المرء ان كلا الجانبين يرتبط ارتباطاً كبيراً بالغرب من الناحية التجارية وانهما لا يعلمان كثيراً عن اسواق بعضهما البعض . كما ان تركيب الانتاج والاستهلاك في المنطقتين العربية والافريقية يشكل حواجز امام قيام تجارة كبيرة بينهما بالنسبة للمستقبل القريب على الاقل(١٧) .

وعلى سبيل المثال نشير الى مصدر عراقي يوضح ان حجم التبادل التجاري بين العراق والدول الافريقية لم يتجاوز ١ بالمائة من حجم تجارته الكلية عام ١٩٧٦ ويرجع المصدر العراقي هذا الى اسباب كثيرة منها :

أ ـ ضآلة حجم التبادل التجاري بين العراق والدول الافريقية يعود بالدرجة الاولى الى كون افريقيا ذات اقتصاد زراعي مصدر للخامات والسلع الزراعية ، اضافة الى تشابه السلع المصنعة بين العراق وهذه الدول .

ب ـ المعرفة بالسوق في كلا الطرفين معدومة ولا تعكس اتجاهاً لتطوير هذه المعرفة التسويقية لغرض زيادة هذا التبادل .

ج ـ عدم توافر وسائل مواصلات منتظمة بين العراق وهذه الدول مما يؤدي بالتالي الى ارتفاع تكاليف النقل سواء من العراق الى تلك الدول وبالعكس .

ومما يزيد في تعقيد الامور ـ على حد وجهة النظر العراقية ـ ان كلاً من العراق والدول الافريقية تعاني من نقص وسائل الاتصال الاعلامي والتبادل الاعلامي مما يشكل عقبة تجاه اي نزعة لتطوير اقتصادياتها ، اضافة الى ارتباط بعض اوساطها الاقتصادية بتيارات اجنبية خلفتها ظروف السيطرة الاجنبية لاعوام خلت(١٨) .

---

(١٧) عبد العزيز جلّو ، « سياسات الدول الافريقية تجاه الوطن العربي : دراسة عامة ، » المستقبل العربي ، السنة ٣ ، العدد ٢٢ (كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٠) ، ص ٧٩ ـ ٩٨ .

(١٨) ماهر سعيد وصفي ، « تجارة العراق الخارجية ، » الاقتصاد (بغداد) ، العدد ٧٦ (نيسان / ابريل ١٩٧٧) .

ومن الاهمية ان يولي المسؤولون العرب والافارقة اهتماماً بهذا القطاع التجاري وقد حدد اعلان برنامج العمل للتعاون العربي ـ الافريقي عدة اجراءات في هذا الخصوص . ويقترح بعض الخبراء بالاضافة اليها اتباع اسلوب الاتفاقات التجارية طويلة الاجل التي تشمل سلعاً محددة من الانتاج العربي والانتاج الافريقي بما يضمن الاسواق الثابتة لها ، وفي الوقت نفسه يوفر حماية من التقلبات في الاسعار وحصيلة الصادرات ، كما يمكن التفكير في سياسات التصدير والاستيراد المشترك لبعض السلع الاساسية بما يمكن من تحقيق شرط افضل سواء في التصدير او الاستيراد .

ثالثاً : التعليم الجامعي والتعاون الثقافي والمعونة الفنية والتقنية

١ ـ التعليم الجامعي

إن الجامعات العربية التي نشأت منذ مطلع هذا القرن ووصلت الى نحو ٥٠ جامعة في الوقت الحاضر وتشعبت كلياتها وكثرت اعداد طلابها وخريجيها ، لها دور بارز في التعاون العربي ـ الافريقي في نقل خبرتها المكثفة الى الجامعات الافريقية الحديثة النشأة . ومن مؤشرات اهتمام قطاع التعليم الجامعي العربي بالشؤون الافريقية تخصيص عدد من المعاهد العربية في الشؤون الافريقية ، واستيعاب الجامعات العربية للطلاب الافريقيين عن طريق المنح .

أ ـ المعاهد والدراسات العربية المتخصصة في الشؤون الافريقية

تبلورت ظاهرة المعاهد والدراسات العربية المتخصصة في الشؤون الافريقية منذ منتصف الخمسينات اثر الدعوة التي وجهها الرئيس عبدالناصر في كتيب « فلسفة الثورة » : « ولسوف اظل احلم باليوم الذي اجد في القاهرة معهداً ضخماً لافريقيا يسعى لكشف نواحي القارة امام عيوننا ، ويخلق في عقولنا وعياً افريقياً مستنيراً ويشارك مع كل العاملين من كل انحاء الارض على تقدم شعوب القارة ورفاهيتها » .

عندئذٍ تم تحويل معهد الدراسات السودانية التابع لجامعة القاهرة الى معهد للدراسات الافريقية . وتلى هذا ظهور معاهد مماثلة في الخرطوم (معهد الدراسات الافريقية والآسيوية) بجامعة الخرطوم ، وفي بغداد (معهد الدراسات الآسيوية والافريقية) في الجامعة المستنصرية ، وفي الجزائر (مركز الابحاث الافريقية) التابع لكلية الآداب جامعة الجزائر .

كما اعلنت بعض الاقطار العربية الاخرى عن رغبتها في انشاء معاهد مماثلة ، ومنها لبنان عندما اقترح النائب اميل البستاني في اوائل الستينات انشاء معهد في لبنان يضم

ابناء افريقيا يطلق عليه اسم معهد الشؤون الافريقية على ان يُساهم في انشائه الدولة والمغتربون في افريقيا والمقيمون اللبنانيون[١٩] . ولم يتم انشاء هذا المعهد حتى الآن .

وكانت منظمة التحرير الفلسطينية قد أعلنت في منتصف السبعينات عن مشروع مركز الدراسات الافريقية والعربية التابع للمنظمة ، وقامت باعداد النظام الاساسي للمركز[٢٠] واختارت دمشق مقراً له ولم يبدأ المركز اعماله بعد .

(١) معهد البحوث والدراسات الافريقية في القاهرة

انشيء معهد الدراسات الافريقية في ١٤ ايلول / سبتمبر ١٩٥٥ تابعاً لكلية الآداب في جامعة القاهرة وبديلاً عن معهد الدراسات السودانية الذي يرجع انشاؤه الى عام ١٩٤٧ واقتصر المعهد آنئذٍ على شعبتي التاريخ والجغرافيا .

وجاء اول تطوير حاسم للمعهد عام ١٩٧٠ عندما استقل عن كلية الآداب وسُمي معهد البحوث والدراسات الافريقية في جامعة القاهرة . كما تم استحداث تطوير جديد للمعهد هذا العام بصدور لائحة داخلية جديدة نصت على ان الغرض من المعهد تشجيع البحوث والدراسات الخاصة بافريقيا ، وتوثيقها وتكوين المتخصصين علمياً في الشؤون الافريقية . ويتكون المعهد من ستة اقسام متخصصة في اقسام : التاريخ ، الجغرافيا ، الانثروبولوجيا ، النظم السياسية والاقتصادية ، الموارد ، اللغات واللهجات الافريقية . وتمنح جامعة القاهرة بناء على طلب المعهد درجات الدبلوم والماجستير والدكتوراه في الدراسات الافريقية من احد الاقسام المذكورة . ويصدر المعهد مجلة علمية باسمه .

واذا كانت اغلبية طلاب المعهد من المصريين فإن هناك عدداً من الافارقة يدرسون في المعهد من اثيوبيا والسنغال الى جانب طلاب عرب من المغرب والسودان والسعودية والعراق . والمستهدف حالياً انشاء مركز للابحاث تابع للمعهد في كل من السودان وكينيا وغرب افريقيا[٢١] .

(٢) معهد الدراسات الافريقية والآسيوية بجامعة الخرطوم

انشيء المعهد منذ عام ١٩٧٢ تطويراً لوحدة ابحاث السودان التابعة لكلية الآداب آنئذٍ والتي انشئت عام ١٩٦٤ . وجاء هذا التطوير مع تزايد الاهتمام بالدراسات

---

(١٩) حمدي بدوي الطاهر ، سياسة الحكم في لبنان (القاهرة : ١٩٦٦) ، ص ٤٥٨ .

(٢٠) غاية هذا المركز كما جاء في المشروع : تحقيق معرفة شاملة مفصلة وعميقة لافريقيا والعرب والعلاقات الافريقية العربية ماضياً وحاضراً مع تصور مستقبلي لها ووضع هذه المعرفة مباشرة في خدمة الافارقة والعرب بجميع الصور والوسائل الممكنة تمهيداً لمزيد من التعاون والتنسيق في جميع الميادين .

(٢١) انظر : اللائحة الداخلية الحربية للمعهد ومقال د. محمد السيد غلاب عن المعهد في :
Ahmad A. Nasr and Mahasin A. Haj Alsafi, eds., *African Studies in Africa* (Khartoum: Khartoum University, 1981), pp. 91-93.

الافـريقية والـدور المتزايـد للسودان عـلى النـطاقـين العـربي والافـريقي . ويستهـدف المعهـد التـدريب العلمي للكوادر المؤهلة عن طـريق منح الـدرجات العليـا فوق الجـامعيـة (دبلوم ـ مـاجستير ـ دكتـوراه) وتنشيط الابحاث في العلوم الاجتمـاعية والانسـانيـة واللغـات ، ونشـر التقارير والـدراسات الـدورية وعقـد المؤتمرات العلميـة حول المـوضوعـات التي تتصل بدوائر اختصاصه الاربع : السودانية ، العربية ، الافريقية ، الآسيوية .

وتـوجد بـالمعهـد حـاليـاً ثـلاثـة اقسـام متخصصـة هي : قسم الـدراسـات الآسيـويـة والافـريقيـة ، قسم اللغـات السـودانيـة والافـريقيـة ، ثم قسم الفـولكلور . وبجـانب هـذه الاقسـام الاكاديمية توجـد مكتبة المعهـد ومركـز التوثيق . ويشـارك المعهد الجـامعات العـربية والافريقية والدولية في عقـد المزيـد من المؤتمرات ومنهـا : مؤتمر « معـاهد ومـراكز الـدراسات الافريقية والثقافية في الخرطوم عـام ١٩٧٨ بالتعـاون مع اتحـاد الجامعـات الافريقيـة . ومؤتمر العـلاقة بـين الثقافتـين العربيـة والافريقيـة المعقود بـالخرطـوم بالتعـاون مع المنـظمة العـربيـة للتربية والثقافة والعلوم عام ١٩٨١ »[٢٢] .

ب ـ الدراسات الافريقية في الجامعات العربية

الى جـانب المعاهـد العـربيـة المتخصصـة في الشؤون الافـريقيـة فـإن هنـاك مـا يسمى بـالدراسـات الافريقيـة في الجامعـات العربيـة او المـواد الجـامعيـة التي تهتم بمعـالجـة الشؤون الافريقية في الكليات الجامعية المختلفة .

وفي محـاولة قـام بها د. يـوسف فضل حسن عـام ١٩٧٥ لرصـد مثل هـذه الدراسـات في اطـار مادة التـاريخ ، فـإنه لاقى صعـوبات عـديـدة وقـال في هـذا الصـدد : « لقد وقفت مشكلة توافر المعلومات اللازمة عقبة في طريق اكمال هـذه الدراسـة بالرغم من اننا اضـطررنا لمخـاطبة شعب التاريخ في هذه الجامعـات ، وطال انتظارنا لـوصول المعلومـات اللازمـة اكثر من العـام » . وايـاً كـان الامر فإن ما حصل عليه د. يوسف فضل كان الآتي :[٢٣]

- تدرس جامعة الاسكندرية موضوعات في تاريخ افريقيا في السنة الثالثة.
- تدرس جامعة عين شمس ايضاً موضوعاتٌ في تاريخ افريقيا في السنة الرابعة .
- تدرس جامعة طنطا في السنة الثالثة تاريخ افريقيا الحديث .
- تـدرس جامعـة الجزائـر ضمن مقرراتهـا التكوين التـاريخي للعالم الثـالث ومنه تـاريخ افريقيا .

---

(٢٢) المصدر نفسه ، ومجموعة المنشورات الصادرة عن المعهد للتعريف به .

(٢٣) يوسف فضل حسن ، « نبذة عن الدراسات العربية في الجامعات الافريقية والدراسات الافريقية في الجامعات العربية » ورقة قدمت الى : الندوة العربية الافريقية ، الشارقـة ، ١٤ ـ ١٨ كانـون الاول / ديسمبر ، ١٩٧٦ .

- تدرس جامعة طرابلس حركات التحرر الافريقي - الآسيوي في السنة الثالثة .

- تدرس جامعة بنغازي تاريخ الاسلام في افريقيا جنوب الصحراء كما تدرس افريقيا غير العربية في السنة الرابعة .

- تدرس جامعة ام درمان الاسلامية معالم تاريخ افريقيا في السنة الثانية بجانب تاريخ افريقيا القومي في السنة الرابعة .

- تدرس جامعة الخرطوم مسحاً لتاريخ افريقيا في السنة الاولى ، كما تدرس تاريخ افريقيا بعد عام ١٨٠٠ لطلاب بكالوريوس الشرق .

(١) المنح العربية للطلاب الافريقيين

كانت الجامعات الدينية في الوطن العربي هي اسبق الجامعات بصفة عامة في استقبال الطلاب الافريقيين منذ وقت مبكر، وخاصة بجامع الازهر في مصر ، جامعة القرويين في المغرب ، وجامعة الزيتونة في تونس .

وفي الوقت نفسه فإن هذه الجامعات الدينية العريقة وغيرها من الجامعات والمعاهد الاسلامية الحديثة في الوطن العربي - ومنها الجامعة الاسلامية في السعودية وجامعة ام درمان في السودان والمعهد الديني في قطر - لا زالت اكثر الجامعات استيعاباً للطلاب الافريقيين . واذا اعتمدنا على بيانات استبيان الجامعة العربية لعام ١٩٧٦ مع اضافة بيانات اخرى متاحة يمكن عرض اهتمامات مصر ، الجزائر ، السودان ، قطر فيما يلي :

(أ) المنح المصرية للطلاب الافريقيين ، يبلغ عدد الطلاب الوافدين من الدول الافريقية جنوبي الصحراء في الجامعات والمعاهد العالية والمعاهد الفنية التابعة للتعليم العالي ٦١٦ طالباً بمراحل الدراسات العليا والليسانس والبكالوريوس والدبلوم العالي وذلك حتى نهاية العام الدراسي ٨٠ / ١٩٨١ . ويبلغ عدد طلاب مرحلة الليسانس والبكالوريوس ٥٦٧ طالباً ودبلومات المعاهد الفنية والعالية ٧٨ طالباً والدراسات العليا ٢١ طالباً . ووفد هؤلاء الطلاب جميعاً من ٢٩ دولة افريقية جنوبي الصحراء ، واستحوذت نيجيريا ، اريتريا ، السنغال ، سيراليون ، تشاد، اثيوبيا وموريشيوس على نسب كبيرة من هذه المنح الدراسية والتي تركزت معظمها في الكليات العملية مثل كليات الهندسة ، التكنولوجيا ، الطب البشري ، الزراعة والعلوم . . . الخ . وبالنسبة للدراسة في الازهر فقد بلغ عدد الطلاب الافريقيين الوافدين للدراسة فيه والمقيدين على منح دراسية ٩٥٨ طالباً حتى نهاية كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٠ ، كما بلغ عدد الطلاب الافريقيين الدارسين في الازهر وغير المقيدين على منح ١٤٥٧ طالباً ، فيكون الاجمالي ٢٤١٥ طالباً[٢٤] .

---

(٢٤) انظر : تقرير مجلس الشورى المصري حول العلاقات المصرية الافريقية في ايار / مايو ١٩٨٢ .

(ب) **المنح الجزائرية** ، اوضح استبيان الجامعة العربية لعام ١٩٧٦ ان الفين وثلاثمائة طالب افريقي في الجزائر من ١٦ دولة افريقية جنوبي الصحراء .

(ج) **المنح السودانية** ، اوضح استبيان عام ١٩٧٦ ان المنح الدراسية المقدمة من وزارة التربية في السودان الى طلاب الدول الافريقية بلغت ٥٦ منحة للعام الجامعي ٧٥ / ١٩٧٦ وذلك في جامعة الخرطوم ، وجامعة ام درمان الاسلامية وكلية التربية والمعاهد الفنية والتمريض .

(د) **المنح القطرية** ، تقتصر المنح التي تقدمها قطر للطلاب الافريقيين على المعهد الديني في الدوحة . ويضم هذا المعهد ثلاث مراحل تعليمية هي : المرحلة المتوسطة ، والمرحلة الثانوية ، ومرحلة البحوث ومدة الدراسة فيها سنتان .

ومن خلال العرض السابق نود ابداء بعض الملاحظات حول دعم التعاون في مجال التعليم الجامعي :

ـ يبدو بوضوح قصور معاهد ومراكز الشؤون الافريقية في البلدان العربية رغم الروابط التاريخية والمصالح والمنافع المتبادلة بين البلدان العربية والافريقية بينما تحظى افريقيا باهتمام كثير من مراكز ومعاهد الابحاث والدراسات والجامعات في اوروبا وامريكا والهند . وليس ادل على هذا من وجود عشرات من هذه المراكز والمعاهد المعنية بالشؤون الافريقية في كل من نيويورك ، لندن ، باريس ، روما ، موسكو ، نيودلهي . . . الخ .

ـ ربما يعوق حاجز اللغة تحقيق تقدم سريع في مجال التعاون الاكاديمي العربي ـ الافريقي ويبدو هذا بوضوح في توجه الدول الفرنكوفونية للتعامل مع البلدان العربية المستعملة للغة الفرنسية خاصة دول المغرب العربي ، بينما توجه الدول الانكلوفونية تعاونها مع مصر والسودان ودول المشرق العربي . ولتعميم التعاون وتخطي حاجز اللغة فإن الامر يتطلب ان تقوم الجامعات العربية بدعم اقسام تعليم اللغة العربية الملحقة بالكليات والجامعات لتستوعب اي طالب افريقي يوفد للتعليم واعطاء اللغة العربية ثقلاً علمياً الى جانب اللغتين الانكليزية والفرنسية .

ـ ايفاء الاساتذة مجالاً من مجالات التعاون العربي ـ الافريقي من الضروري ان يحظى باهتمام المسؤولين العرب ولو لمدة اشهر عوضاً عن الاعوام او اسابيع عوضاً عن الاشهر . ومن المناسب ان يتم التنسيق في هذا الشأن بين اتحاد الجامعات العربية واتحاد الجامعات الافريقية . ولعل وجود عدد من البلدان العربية من الشمال الافريقي في الاتحاد الاخير يعزز ويوثق العلاقة بين الاتحادين . ومن مهمات هذين الاتحادين تبادل الاساتذة والمناهج الدراسية والخبرات العلمية لملاحظة التطور التكنولوجي في العالم .

ـ تعتبر الرسائل الجامعية ـ عادة ـ من ارفع مستويات الانتاج الفكري لأنه يشترط لاجازتها قدر من البحث والتحليل والجدية يتناسب طردياً مع مستوى الدرجة العلمية

المنوحة . ورغم هذا فإن تبادل الرسائل الجامعية بين الجامعات العربية والافريقية يكاد يكون منعدماً ، رغم ان هناك رسائل عربية عديدة اهتمت بالشؤون الافريقية ولم تجر اي محاولة لرصد[٢٥] هذا الانتاج العلمي على المستوى العربي وتبادله مع الجامعات الافريقية .

٢ ـ التعاون الثقافي

ارتبط عدد غير قليل من البلدان العربية باتفاقيات ثقافية مع كثير من الدول الافريقية . وتُعنى كل هذه الاتفاقات بتوثيق العلاقات الثنائية في المجال الثقافي عموماً ، وتدور حول تشجيع اقامة الصلات بين المؤسسات الثقافية والادبية ، وتبادل الاساتذة والخبراء والعمال ، وتقديم المنح العلمية والتدريبية وتشجيع الزيارات الودية بين رجال العلم والثقافة والفن والرياضة ، وتبادل المعلومات بنتائج البحوث والمواد الثقافية والعلمية والفنية المختلفة من كتب ومجلات ونشرات وبرامج وتسجيلات وافلام واحصاءات ووثائق واجهزة ومخطوطات وتبادل البرامج والمناهج الدراسية ، والاعتراف بالشهادات والدرجات العلمية المتعادلة التي تمنحها المؤسسات التعليمية في كل من مصر ودول افريقيا ، وتخصيص جانب من القرارات الدراسية والبرامج الاذاعية والتلفزيونية للتعريف بالبلد الآخر ، وتشجيع تعليم لغته وترجمة كتبه ، واخيراً اقامة المعاهد والمؤسسات والمراكز والمكاتب الثقافية ومراكز الدراسات على سبيل التبادل .

ملاحظات حول التعاون الثقافي

ـ دعماً للاتفاقيات الثقافية المعقودة مع الدول الافريقية بادرت عدة بلدان عربية باقامة مراكز ثقافية عربية او اسلامية في عواصم عدة دول افريقية على اساس اتفاقيات ثنائية وهي تنشط في مجال التعريف بالثقافة العربية وتيسير تعليم اللغة العربية والفهم الصحيح للعقيدة الاسلامية .

وثمة ملاحظات بشأن هذه المراكز التي انشئت بمبادرات فردية تتعلق بتكرار من الخدمة الثقافية للدولة الافريقية الواحدة مع اهمال مناطق افريقية بكاملها والتفاوت البين في قدرات هذه المراكز[٢٦] . ومن ثم تبدو اهمية التنسيق او اعادة انشاء مثل هذه المراكز وتعميمها وفق عمل جماعي عربي .

---

(٢٥) قام مقدم هذه الورقة بمحاولة للتعرف على نصيب افريقيا من الرسائل الجامعية المصرية . ورصد ١٦٩ رسالة حول افريقيا بصفة عامة ودول القارة جنوب الصحراء التي كانت قد اجيزت من قبل الجامعات والمعاهد العليا المصرية على مستوى الدبلوم والماجستير والدكتوراه خلال السنوات ١٩٥٠ ـ ١٩٧٨ . انظر : احمد يوسف القرعي ، «رسائل الجامعات المصرية حول افريقيا ، ١٩٥٠ ـ ١٩٧٨ ،» دراسات افريقية (الجمعية الافريقية بالقاهرة)، العدد ١ (نيسان / ابريل ١٩٧٩) ، ص ٢٣٩ ـ ٢٥٣ .

(٢٦) طه حسن النور ، « العلاقات الثقافية بين العرب والافارقة ،» شؤون عربية ، العدد ١٢ (شباط / فبراير ١٩٨٢) ، ص١٥٠ ـ ١٦٢ .

ـ استجابة لروح العصر الذي نعيشه ، فإن التعاون الثقافي يلعب دوراً لا يستهان به في العلاقات الدولية . ولذا فإن الاتفاقات الثقافية التي لم تدخل مجال التنفيذ يجب سرعة التصديق عليها من جانب الجهات المسؤولة في البلدان العربية والعمل على استكمال التوقيع على اتفاقيات مماثلة مع الدول الافريقية الاخرى والحديثة الاستقلال في السنوات الاخيرة خاصة .

٣ ـ المعونة الفنية والخبرات العربية

اصبحت المعونة الفنية والتقنية احد عناصر المساعدات الدولية للدول النامية وثمة منظمات دولية ـ عربية تعنى بهذه المعونة . منها صندوق المعونة الفنية الخاص بالكومنولث ، وصندوق المعونة الفنية لدول السوق الاوروبية المشتركة ، وصندوق المعونة الفنية للدول الناطقة بالفرنسية . . . الخ . وبادرت الجامعة العربية في اطار التعاون العربي ـ الافريقي الى انشاء الصندوق العربي للمعونة الفنية للدول الافريقية والعربية .

وحين انشىء هذا الصندوق العربي للمعونة الفنية وجد اساساً جاهزاً من الخبرات لدى عدد من البلدان العربية التي سبق ان تعاونت مع الدول الافريقية عن طريق الوكالات الوطنية للتعاون الفني وامكن على اساس توازن هذه الخبرات البدء فوراً وتبادل الخبرات والمنح الدراسية . . . الخ .

وفي استبيان الجامعة العربية لعام ١٩٧٦ السابق الاشارة اليه كان السؤال رقم ٣١ الخاص بالمجالات التي يمكن للبلدان العربية فيها تقديم الخبرة والخبراء للدول الافريقية وكان السؤال التالي خاص بعدد الخبراء الذين تستطيع الدولة توفيرهم للعمل في الدول الافريقية خلال العامين (١٩٧٧ ـ ١٩٧٨) في مجال خبرتهم .

ولقد أجابت ثلاثة اقطار من بين ١٣ قطراً عربياً عن هذين السؤالين وهي : تونس ، الجزائر ، العراق . وذكرت تونس سبعة مجالات يمكن تقديم الخبرة التونسية فيها على المستوى الافريقي وهي : التعليم الابتدائي والثانوي والتعليم الفني والسياحة والصحة والاشغال العامة والمواصلات السلكية واللاسلكية (اطارات فنية متوسطة) وانتاج وتوزيع الطاقة الكهربائية (اطارات متوسطة) البنوك والتجارة . ومن ناحية العدد اكتفت اجابة تونس بأنه ينظر في الاحتياجات حسب الطلب .

اما الجزائر فقد ذكرت المجالات التالية : التعليم ، التنقيب عن المعادن والنفط ، الصناعات النفطية ، الزراعة ، تنظيم المدن ، الاعلام واجهزته الفنية ، التخطيط ، الادارة الحديثة ، الارصاد ، البيطرة . ومن ناحية عدد الخبراء جاءت اجابة الجزائر بأنه عدد رمزي نظراً لمتطلبات برنامج التنمية الجزائري ، غير انه يمكن ارسال خبراء لفترات قصيرة في حدود ثلاثة اشهر يكونون على مستوى عال من الخبرة . اما العراق فاكتفت

بـذكـر التعليم فقط وقـالت ان عـدد الخبـراء الممكن ايفـادهم خـلال عـامي ۱۹۷۷ و۱۹۷۸ سيكون في حدود الامكانيات .

وايـاً كان الامـر فالاجـابة عن السؤالـين لم تكن شاملة اذ اقتصـرت على رد ايجـابي من ثـلاثة بلدان عـربية فقط . ونعـرض هنا معـالم من تجارب مصـر وتـونس ومنـظمـة التحـريـر الفلسطينية في مجال المعونة الفنية .

أ ـ الصندوق المصري للمعونة الفنية لافريقيا

ارتبط انشـاء هـذا الصنـدوق بمـا اعلنتـه مصـر امـام مؤتمـر القمـة الاقتصـادي الاول لمنـظمة الـوحدة الافـريقية المعقـود في لاغوس (نيجيـريا) في نيسـان / ابريـل ۱۹۸۰ ووافق مجلس الوزراء المصري عـلى انشاء الصنـدوق في تشرين الثـاني / نوفمبـر ۱۹۸۰ وصدر قـرار جمهـوري بانشـائـه في ١٦ كـانـون الاول / ديسمبـر ۱۹۸۰ . والصنـدوق يعـد احـد اجهـزة وزارة الخارجية ويتـولى ادارته مجلس ادارة بـرئاسـة وزير الخـارجية ولـه الشخصية الاعتبـارية ويقوم على تحقيق الاغراض التالية :

ـ تقـديم المعـونـة الفنيـة للدول الافـريقيـة سـواء في صـورة خبـراء من مختلف التخصصات او في صورة منح دراسية لابناء هذه الدول .

ـ المساهمة في دراسات جدوى المشروعات الخاصة بالدول المذكورة .

ـ المسـاهمة في مشـروعات التنميـة للدول والشعـوب الافـريقيـة اقتصـاديـاً واجتمـاعيـاً وثقافياً .

وللصنـدوق مـوازنـة خـاصـة وتتكـون مـوارد الصنـدوق من : (أ) الاعتمـادات التي تخصص له في الموازنـة العامـة للدولة ؛ (ب) المبـالغ التي تسهم بهـا الدول والهيئات الدوليـة بناء على مـا تعقده الـدولة من اتفـاقات ؛ (ج) القـروض والتسهيلات الائتمـانية المقـدمة من مختلف الدول بناء عـلى اتفاقـات تعقدهـا الدولـة لمصلحة الصندوق؛ (د) التبرعـات والهيئات والاعانات والوصايا التي يمثلها مجلس الادارة بما لا يتعارض مع اهداف الصندوق[٢٧] .

ويقدم الصندوق معوناته الفنية للدول الافـريقية بنـاء على طلبهـا كما يشتـرك الصندوق في مؤتمرات الدول المانحة للمعونة الفنية على المستوى الافريقي .

ويبلغ مجموع الخبراء المصـريين للدول الافـريقية اكـثر من مائـة خبير بمن فيهم الخبـراء الـذين استقبلتهم هذه الـدول او الذين تم الاتفـاق على ايفـادهم اليها . امـا المنح التعليميـة

---

(٢٧) انظر : احمد يوسف القرعي ، مصر وافريقيا (القاهرة : المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، قيد الطبع) .

والتدريبية فتصل في مجموعها الى ٦٨٠ منحة تعليمية وتدريبية مقدمة من الاجهزة المصرية المختلفة كوزارة التعليم العالي والازهر الشريف والمركز المصري الدولي للزراعة[٢٨] .

ب ـ الوكالة التونسية للتعاون الفني

تتمثل مهمة الوكالة في تنسيق كل الاعمال التي تقدمها تونس للدول الصديقة والشقيقة فيما يخص اعارات الاطارات التونسية والقيام بمعرفة امكانيات تونس وطلبات الدول في هذا المجال حسب الاولويات والحاجيات .

وتعترف المصادر التونسية ان التعاون مع دول افريقيا يلاقي بعض الصعوبات وهي ناتجة اساساً عن عدم توافر التمويل اللازم وعدم قدرة هذه الدول على تحمله بحيث يتعين في هذه الحالة البحث عن طرف ثالث ممول والصندوق العربي للمعونة الفنية ووكالة التعاون الثقافي والفني هما احد الاطراف الممولة لعمليات التعاون في افريقيا فبواسطتهما ارسلت تونس عشرات من المتعاونين سواء الى جيبوتي او جزر القمر او النيجر . إن حرص تونس على ايجاد طرق تمويل التعاون الفني مع الدول الافريقية جعلها تخصص نسبة ٥ بالمائة من رصيدها في برنامج الامم المتحدة للتنمية قصد تنشيط التعاون مع هذه الدول .

والجدول التالي يوجز تطور عدد المتعاونين فيما بين عامي ١٩٨٠ و١٩٨٢ :

تطور عدد المتعاونين ، خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٢

الجهة المستفيدة	١٩٨٠		١٩٨٢		الزيادة
	عدد المتعاونين	النسبة الى المجموع(٪)	عدد المتعاونين	النسبة الى المجموع(٪)	
المغرب العربي	٧٢٥	٥٨,٥	٨٠٠	٢٦	+ ٧٥
المشرق العربي	١٦١	١٣	١٨٧٣	٥٧	+ ١٦٢٢
افريقيا جنوب الصحراء	١٦٠	١٣	٢٧٨	٩	+ ١١٨
المنظمات الدولية	١٩٣	١٥,٥	٢٥٤	٨	+ ٦١
المجمـوع	١٢٣٩	١٠٠	٣١١٥	١٠٠	+ ١٨٧٦

المصدر : احتسبت من : العمل (تونس) ، ٢٨ / ٧ / ١٩٨٢ ، الملحق الدوري ، العدد ٤ .

---

(٢٨) احمد طه محمد ، « افريقيا والمساعدات الاقتصادية الدولية ، » السياسة الدولية ، السنة ١٩ ، العدد ٧٢ (نيسان / ابريل ١٩٨٣) .

ولعل من جهود تونس في ايفاد بعثات معونة فنية عاجلة الى الدول الافريقية ما قام به خبراء تونس في اوائل ايار / مايو ١٩٨١ عندما توجهت بعثة فنية منهم لتسيير الشركة الوطنية للفولاذ في توغو التي تخلى عنها الخبراء المتعاونون الاجانب في ظروف غامضة وعسيرة . وتمكن الخبراء التونسيون من القيام بعملية انقاذ ناجحة وسريعة للشركة ، وعلى اثرها تم عقد عدد من الاتفاقات بين تونس وتوغو شملت عدداً من المؤسسات وتم التعاون في هذا الاطار بين المؤسسات المماثلة والمتشابهة في البلدين(٢٩) .

ج ـ مؤسسة صامد الفلسطينية

لعل الكثير لا يعلمون شيئاً عن نشاط مؤسسة صامد التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية ودورها ايضاً في افريقيا . وهي المؤسسة التي يرجع انشاؤها الى بداية السبعينات . وهي تمثل الوجه الاقتصادي والاجتماعي للثورة الفلسطينية ونواة للقطاع العام الفلسطيني. وهي مؤسسة انتاجية من ناحية ولها علاقاتها الدولية الواسعة ابتداء من المشاركة في جميع المعارض الدولية وعقد اتفاقات التعاون الاقتصادي والفني مع عدد من الدول يصب جزء منها في بناء مشاريع جديدة وهي تمثل منظمة التحرير الفلسطينية في جميع المعارض والمؤتمرات الاقتصادية والعمالية الاقليمية والعربية والدولية .

وكانت مؤسسة صامد قد وقعت اتفاقية للتعاون مع جمهورية الكونغو قبل عام ١٩٨١ . وفي العام نفسه وقعت اتفاقية عامة للتعاون الاقتصادي والعلمي التقني والثقافي مع جزر سيشل واتفاقية التعاون الاقتصادي والتقني والفني والعلمي مع غينيا كوناكري .

ومن مشاريع مؤسسة صامد الزراعية الدليلية المختلطة في افريقيا نذكر على سبيل المثال مشروع التضامن في غينيا بيساو ويشمل اساساً استصلاح الاراضي وزراعتها ويعمل في هذا المشروع افضل الكادرات الزراعية الفلسطينية وذوي الاختصاصات المختلفة من الفنيين والمهندسين العاملين في صفوف مؤسسة صامد(٣٠) .

رابعاً : الاذاعات العربية الموجهة الى افريقيا

تقوم الاذاعة الصوتية بدور متميز في عالم سريع التقدم في الفن الاعلامي والتكنولوجي وذلك نظراً لقدرتها في نقل الاخبار وبث الافكار والآراء تخطياً للحدود وعبراً للمسافات بلغات متعددة وبما يتناسب مع مختلف الثقافات اما في صورة مباشرة

---

(٢٩) العمل (تونس) ، ٩ / ٣ / ١٩٨١ ، ص ١٦ .

(٣٠) لمزيد من التفصيل انظر اعداد مجلة صامد الاقتصادي التي كانت تصدر شهرياً عن مؤسسة صامد (جمعية ابناء شهداء فلسطين) في بيروت سابقاً وتصدر حالياً في عمان .

بنقـل الخبر او الـرأي سواء في الـداخـل او في الخـارج عبـر البـرامـج المـوجهـة الى الشعـوب المختلفة .

وبـالنسبة للبـرامج او الاذاعـات الموجهـة عـلى المستـوى الـدولي فقـد تبلورت بصـورة واضحـة في النصف الاول من الاربعينات خـلال سنوات الحـرب العالميـة الثانيـة ثم تقلصت اهميتها بعد الحـرب ومع بـداية الخمسينـات زاد عدد الـدول والهيئات الخـاصة حتى التجـارية التي تقـوم بتقديم خـدمات اذاعيـة موجهة ، كما زاد عـدد ساعـات الارسال بـالموجـة القصيـرة عشـرة امثال مـا كان يقـدم في الاربعينات ، واصبـح انشاء اذاعـات او بـرامـج او خـدمـات اذاعيـة مـوجهــة من الامـور التي تتبــاهى بها الــدول كـما اصبحت وسيلة مهمــة جـداً في الاعلام الدولي .

ولدى الكثير من هيئات الاذاعة العربية برامج مـوجهة تخـاطب مناطق عـديدة وشعـوباً كثيـرة . وعلى المستـوى الافريقي فـإن الكثير من هـذه الهيئات لهـا برامـج موجهـة الى الدول الافـريقية بـاللغتين الانكليـزية والفـرنسية ولكن قليـلاً منها هي التي تبث اذاعـاتها بـاللغـات واللهجات الافريقية[٣١] .

وكـانت مصر اسبق البلدان العـربية في هـذا الصدد اذ بـدأت برامجهـا الموجهـة باللغـة السـواحيلية في تمـوز / يوليـو ١٩٥٤ ويشارك مصـر في هـذا المجـال حـاليـاً كـل من المملكـة العـربية السعـودية ؛ والسـودان والصومـال[٣٢] . ومن خلال عـرض التجربتـين : المصـريـة والسعـودية في بث البـرامج المـوجهة بـاللغات واللهجـات الافريقيـة يمكن التعرف عـلى واقع التجربة العربية والعمل على تطويرها .

١ ـ البرامج المصرية الموجهة الى افريقيا

بـدأت القاهـرة في توجيـه اذاعة الى افـريقيا بـاسم « صوت افـريقيـا من القـاهـرة » في الثـالث من تموز / يـوليو ١٩٥٤ الى شـرق افـريقيـا بـاللغـة السـواحيليـة لشعـوب تنجـانيقـا وزنجبار (تنزانيـا حاليـاً) وكينيا وبعض شعـوب اوغندا وروديسيـا الشماليـة (زامبيا حـاليـاً) والاقاليم الشرقية من الكونغو ليوبولدفيل (زائير حالياً) .

ثم تـوالى توجيـه برامـج اخرى الى بـاقي شعوب شـرق ووسط وجنـوب افـريقيـا عـلى النحو التالي :

---

(٣١) نظراً لضآلة المعلومات حول البرامج العربية الموجهة الى افريقيا اعتمدنا على الكتاب التالي في التعرف على البرامج العربية الموجهة الى افريقيا بصفة عامة :

J. M. Frost, ed., *World Radio, T. V. Handbook, 1981*, vol. 35 (1981).

(٣٢) تبث اذاعة مقديشيو برامجها الموجهة باللغات الامهرية ، الغالا ، السواحيلية ، والعفـرية . انـظر : وسائل الاعلام في خدمة الجمهور (مقديشيو : ١٩٧٧) ، ص ٣١ (كتيب).

- برنامج اللغة الامهرية منذ ٢٣ كانون الاول / ديسمبر ١٩٥٥ ويستهدف منطقة اثيوبيا .

- برنامج اللغة الصومالية منذ ٢٢ آذار / مارس ١٩٥٧ وموجه الى الصومال وجيبوتي والمتحدثين بالصومالية في اثيوبيا وكينيا .

- برنامج اللغة الانكليزية منذ ٢٩ تموز / يوليو ١٩٦١ وموجه الى دول وسط وجنوب افريقيا كما يسمع البرنامج ايضاً في دول شرق افريقيا .

- برنامج لغة النيانغا منذ تموز / يوليو ١٩٦١ وموجه الى المتحدثين بهذه اللغة في زامبيا ومالاوي .

- برنامج لغة اللينجالا منذ ٢٩ تموز / يوليو ١٩٦١ وموجه الى المتحدثين بهذه اللغة في زائير والكونغو الشعبية .

- برنامج لغة السوسوتو منذ ٢٣ تموز / يوليو ١٩٦٢ وموجه الى المتحدثين بهذه اللغة في بتسوانا وسوازيلاند .

- برنامج اللغة السندبيلي والشونا منذ ٢٠ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٦٤ وموجه الى المتحدثين بها في روديسيا الجنوبية (زيمبابوي حالياً) .

- برنامج لغة الاولو منذ ١٥ شباط / فبراير ١٩٦٥ وموجه الى المتحدثين بهذه اللغة في جنوب افريقيا .

- برنامج اللغة العفرية منذ ٥ شباط / فبراير ١٩٦٧ وموجه الى جيبوتي والى المتحدثين بهذه اللغة من شرق السودان وحتى الصومال .

اما البرامج المصرية الموجهة الى غرب افريقيا فتشمل :

- برنامج لغة الهوسا منذ ١٩ كانون الاول / ديسمبر ١٩٥٩ وموجه الى نيجيريا الشمالية وغانا وسيراليون والكاميرون والنيجر وداهومي « بنين حالياً » وتوغو وساحل العاج وتشاد وليبيريا .

- برنامج اللغة الفرنسية منذ ١٣ كانون الاول / ديسمبر ١٩٥٩ وموجه الى المتحدثين بها في غرب افريقيا بالاضافة الى دول شمال افريقيا .

- برنامج اللغة الانكليزية منذ عام ١٩٥٩ وموجه الى المتحدثين بها في نيجيريا وغانا وسيراليون وغامبيا وليبيريا .

- برنامج اللغة الفولانية منذ ٢٩ تموز / يوليو ١٩٦١ وموجه الى المتحدثين بها في موريتانيا ، مالي ، السنغال ، نيجيريا ، الكاميرون ، النيجر ، فولتا العليا ، بنين ، سيراليون ، ساحل العاج ، افريقيا الوسطى .

ـ برنامج اللغة البرتغالية منذ عام ١٩٦٣ وكان موجهاً الى المستعمرات البرتغالية السابقة في انغولا وموزامبيق وقد تم الاستغناء عن هذا البرنامج حالياً .

ـ برنامج لغة اليوروبا منذ ٢٩ كانون الثاني / يناير ١٩٦٦ وموجه الى غربي نيجيريا وغرب نيجيريا الاوسط وداهومي .

ـ برنامج لغة الولوف منذ ٩ كانون الثاني / يناير ١٩٦٨ وموجه الى السنغال وغامبيا وموريتانيا واقليات من الدول المجاورة .

ـ برنامج لغة الجبرة منذ ٣ شباط / فبراير ١٩٦٨ وموجه الى المتحدثين بها في مالي وغينيا وساحل العاج واقليات من الدول المجاورة .

وفضلاً عن هذه البرامج المصرية الموجهة باللغات واللهجات الافريقية هناك ايضاً برنامج اللغة العربية الموجهة الى غربي افريقيا .

ومنذ انشاء هذه البرامج وضعت في خدمة قضايا التحرير الافريقي وفي دعم استقلال ووحدة اراضي الدول الافريقية . ولقد احدث بث البرامج المصرية الموجهة الى افريقيا منذ الخمسينات ردود فعل ايجابية عديدة على المستوى الافريقي واشاد بها بعض الزعماء الافريقيين بينما هاجمتها الدول والنظم الاستعمارية .

ولقد خدمت البرامج المصرية الموجهة الى افريقيا اهدافاً عربية قومية عديدة حيث قامت بالتعريف بالحضارة العربية وشرح وجهات النظر العربية المتعاطفة والمؤيدة للقضايا الافريقية وكشفت ابعاد الخطر الاسرائيلي في افريقيا في احاديث وبرامج دورية .

ولقد استحوذت البرامج السياسية والاعلامية على نسبة مئوية مرتفعة من مواد البرامج الموجهة منذ الخمسينات وحتى اواخر الستينات . ثم بدأ الاهتمام بالنواحي الدينية يتزايد في البرامج الموجهة حتى بلغ اقصاه في السنوات الاخيرة لارتفاع حركة المد الاسلامي في منطقة الشرق الاوسط وآثارها السياسية . وتقدر نسبة البرامج الدينية حالياً بنحو ٤٠ بالمائة من جملة المواد المذاعة(٣٣) .

٢ ـ البرامج السعودية الموجهة الى افريقيا

نشأت فكرة البرامج الموجهة في اذاعة المملكة العربية السعودية منذ النشأة الاولى للاذاعة وعلى وجه التحديد بعد مرور سنة ـ تقريباً ـ على تأسيس الاذاعة السعودية حيث

---

(٣٣) لمزيد من التفصيل انظر : احمد يوسف القرعي ، « سياسة مصر الخارجية تجاه تصفية الاستعمار البرتغالي والنظم العنصرية في افريقيا ، ١٩٥٢ ـ ١٩٦٧ ، » (رسالة ماجستير ، جامعة القاهرة ، معهد الدراسات الافريقية ، ١٩٧٨) ، وفايز محمد المهدي ، الاذاعات الافريقية الموجهة من مصر (القاهرة : الجمعية الافريقية بالقاهرة ، ١٩٧٧) .

بدأ البث التجريبي باللغتين الاندونيسية والاوردية في ١٣ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٥٠ . وكانت بداية التوجيه مقصودة وتخدم هدفاً دينياً في المقام الاول وهو تبصرة الحجاج بأمور دينهم وبآداب الحج . ثم تطورت الفكرة واتسعت وفقاً للتطورات التي طرأت فيها بعد على بنى الاذاعة وخاصة البشرية والفنية ، حيث توسعت الاذاعة في بث المزيد من اللغات الشرقية مثل الفارسية ، البنغالية ، الكورية والتركستانية .

اما اللغات واللهجات الافريقية فقد انحصرت في اللغة السواحيلية منذ ١٩٦٣ والصومالية منذ ١٩٧٨ والجبرة منذ ١٩٨٢ . الى جانب اللغتين الانكليزية والفرنسية الموجهتين الى افريقيا واوروبا في الوقت نفسه .

وكان برنامج اللغة السواحيلية قد بدأ بثه في ١٧ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٣ وذلك لمدة نصف ساعة يومياً، وبعد ورود تقارير من الجهة المستهدفة بالارسال عن وضوح الصوت ونقائه بدأ البث بشكل منتظم اعتباراً من شباط / فبراير ١٩٦٤ لمدة ساعة واحدة يومياً واستمر الامر كذلك حتى اليوم .

وفي ٦ حزيران / يونيو ١٩٧٨ بدأ توجيه برنامج باللغة الصومالية لمدة ساعة واحدة يومياً ويستهدف المتحدثين بها في الصومال والدول المجاورة . . وفي ٧ آذار / مارس ١٩٨٢ اضيف برنامج لغة الجبرة للمتحدثين بها في وسط وغرب افريقيا .

اما برنامج اللغة الانكليزية فقد بدأ منذ ٢٤ ايلول / سبتمبر ١٩٦٢ ولمدة خمس ساعات ثم اضيفت ساعة اخرى ابتداء من ٢٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩ واصبحت ساعات الارسال ست ساعات يومياً . والبرنامج موجه الى شرق وجنوب افريقيا الى جانب دول اوروبا الغربية .

وبرنامج اللغة الفرنسية بدأ في ايلول / سبتمبر ١٩٦٩ ولمدة اربع ساعات وهو موجه الى غرب ووسط افريقيا الى جانب فرنسا ، بلجيكا وسويسرا .

ومن ناحية نوعية المواد الاذاعية في هذه البرامج يلاحظ ان البرامج الدينية قد حققت اعلى نسبة ثم البرامج الاعلامية فالبرامج التعليمية والثقافية واخيراً برامج المنوعات والموسيقى والاناشيد والغناء .

ويقترح الاستاذ بدر احمد كريم مدير عام الاذاعة السعودية السابق في كتابه انشاء برامج موجهة باللغتين الانكليزية والفرنسية على موجات قصيرة مستقلة لكل منطقة من مناطق الاستماع المستهدفة افريقيا واوروبا على ان تتوافر لها الامكانيات الهندسية والبرامجية التي تحقق الهدف من انشائها ، حيث ان التوجه الى كل مجتمع ينبغي ان يقوم على منطلقات مختلفة تتفق مع عاداته وتقاليده وثقافته ومشاكله ونظرته الى مشاكلنا ومعلوماته عنا وعن مدائننا وتراثنا . . . الخ .

ويعـزز الاستاذ بـدر اقتراحـه بقولـه : « اذا كانت افـريقيا تحتـل المكـان الاول من الاهتمـام في مجـال توجيـه البرامـج باللغتـين الفرنسيـة والانكليزيـة نظراً للمسؤوليـة الكبـرى التي تحتملهـا المملكـة كـرائـدة للدعوة الاسلاميـة وللتضامن الاسـلامي ونظراً لما يتوقعـه له المسلمـون في افريقيـا من تيارات هـدامة سـواء من الشـرق او الغرب تستهـدف عقيدتهم بـالدرجـة الاولى ، ونظراً للدور العـظيم الذي تؤديـه المملكة في افـريقيـا على الصعيد السيـاسي دعماً للقضـايا العـربية والاسـلامية وعـلى الصعيد الاقتصـادي عونـاً لهذه الـدول الشقيقة والصـديقة في تحقيق التنميـة في بلادهـا . اذا كانت افـريقيـا تحتـل هـذه المكـانـة البـارزة عـلى خـارطـة اهتمـام المملكـة اعلاميـاً فـإنـه قـد يكـون من المفيـد رسم خـارطـة اذاعيـة جغـرافيـة للمنـاطق التي ينبغي ان تشملهـا التغـطية الاذاعيـة الفرنسيـة والانكليزيـة من اذاعات المملكـة العربيـة السعوديـة وتخصيص مـوجـات مستقلة او مـوجة عـلى الاقل من المـوجات الصغيـرة لكل لغـة بحيث تكـون من القـوة الكـافيـة لايصـال صـوت المملكـة واضحاً الى سكان هذه المناطق »(٣٤) .

اهمية التنسيق العربي

من واقع التجربتـين المصريـة والسعوديـة في بث البرامـج العربيـة الموجهـة الى افريقيـا الى جـانب تجارب العـديد من الـدول العربيـة الاخرى والتي تبث بـرامجها اسـاسـاً بـاللغتـين الانكليـزية والفـرنسيـة ، تبـدو اهمية التنسيق بـين هـذه البـرامـج والتي تستهـدف مصـالـح مشتركة في اطار مبادىء واهداف التعاون العربي ـ الافريقي .

وادركت بعض الـدول العربيـة اهميـة هـذه الخـطوة عنـدمـا بـادرت بعقـد اول مؤتمـر لتنسيق البرامج المـوجهة الى افـريقيا في ٩ ايـار / مايـو ١٩٧٠ في مبنى جامعـة الدول العـربية في القـاهـرة بحضـور مصـر وليبيـا والسـودان الى جـانب مـراقبـين من الجـزائـر، المغـرب ، فلسطين ، اليمن .

وتضمن جـدول الاعمال عـرضاً للبـرامج الموجهة من الاذاعـات العربيـة الى افـريقيـا واقـرار الخطوط الاسـاسيـة لمحتـوى البـرامـج واسلوب مخـاطبـة المستمعـين وتنسيق التغـطيـة الهندسية للبرامج الموجهة ومواعيد ارسـالها والبـرامج التي تتضمنهـا واعداد الكفـاءات العاملة بها مع تساوي المعلومات والمذيعين واستقصـاء مدى تـأثير الاستمـا ع الى البرامـج الموجهـة من الاذاعات العربية جميعاً في القارة الافريقية(٣٥) .

ولعـل هذا اللقـاء العربي كـان اول وآخـر لقـاء في هـذا المجـال رغم ان هـذه الخـطوة تحقق فعالية اكثر وانتشاراً اوسع للبرامج العربية الموجهة الى افريقيا .

---

(٣٤) اعتمدنا في تغطية هذه المعلومات على : بدر احمد كريم ، نشأة وتطور الاذاعة في المجتمع السعودي (جدة : الكتاب العربي السعودي ، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢ م) ، ص ١٦٢ وما بعدها .

(٣٥) الاهرام ، ١٠ / ٥ / ١٩٧٠ .

ويمكن القـول ان توجيـه برامـج خـاصـة الى الـدول الافـريقيـة بـاللغـات واللهجـات المعـروفة عـلى موجـات قصيرة مـوجهة لكـل لغة ولكـل منطقـة يعتبر ضـرورة حيويـة في هذه المرحلة بالنـظر الى البعد الـرائد لـلاذاعة من نـاحية ولحـركة التعـاون العـربي ـ الافريقي من نـاحية اخـرى . ومن الاهمية ان يتكثف التعـاون بين اتحـاد اذاعـات الـدول العـربيـة واتحـاد الاذاعات الافريقية في مجال تبادل البرامج والاخبار وتبادل الخبرة والتدريب . . . الخ[٣٦] .

(٣٦) كريم ، المصدر نفسه .

تعقيب

ابراهيم صقر

مجال البحث كما هو واضح من عنوانه واسع ومتنوع والباحث متخصص من متخصصينا في مصر في الشؤون الافريقية وله مكانه ، ومكانته في مجلة السياسة الدولية . وواضح انه بذل جهداً كبيراً ومشكوراً في جمع البيانات الكثيرة اللازمة لتغطية الموضوع وفي عرضها ، ويكفي ان نشير الى انه تناول فيه التمثيل الدبلوماسي وادارات الشؤون الافريقية والزيارات الرسمية ثم الاتفاقات الاقتصادية والمساعدات المالية والتبادل التجاري ثم التعليم الجامعي والتعاون الثقافي والمعونة الفنية ثم الاذاعات العربية الموجهة الى افريقيا .

وقد يكون من المهم هنا في تعليقنا على الجهد المشكور الذي بذله الباحث ان نشير بتركيز الى بعض النقاط :

١ ـ ان من الطبيعي ان تكون نشاطات البلاد العربية في افريقيا نشاطات حديثة ، بدأت منذ مدة قصيرة لحداثة عهد القارة ـ بعامة ـ بالاستقلال ، ولو انها نمت في هذه الفترة القصيرة ، ويمكن ان تنمو اكثر بتحركنا وبوجود الكثير من المجالات المشتركة للتفاعل والعمل بما يحقق الخير لنا جميعاً .

٢ ـ وطبيعي ان يكون التبادل التجاري فيما بين العرب وافريقيا ـ وكلاهما من العالم الثالث ـ قليلاً ، ولو ان من مصلحة الطرفين بذل الجهد الجاد في هذا المجال .

٣ ـ وكما هو متوقع فإن التركيز في التفاعل يكون على العلاقات الثنائية ، فهذا هو النمط السائد في العالم جميعاً ، واذا كانت هناك جهود لتحقيق المزيد على المستوى الجماعي فلا تزال جهوداً قليلة في العالم اجمع وليس فقط بين العرب وافريقيا .

٤ ـ ان التنسيق بين الجهود العربية فيما يتصل بافريقيا في المجالات المختلفة يمكن ان يحقق اقصى عائد ممكن من هذه الجهود . وهذا يقتضي توافر حد ادنى من الاتفاق على الاهداف والتخطيط لتحقيقها وتوزيع الادوار . . . . الخ .

٥ ـ انه تقع على البلدان العربية ـ الافريقية مسؤولية خاصة في هذا المجال وانها يمكن ان تحقق الكثير . وان كان ذلك ينبغي الا يقلل من اهتمام الدول العربية ـ الآسيوية بالنشاط العربي في افريقيا وخاصة مع القدرات الخاصة لعدد منها . ومع تزايد الاهتمام بكثير من القضايا التي تهم العالم الثالث ككل ، ومع تزايد امكانية العمل المشترك والتساند المتبادل بين هذه البلاد فيما يهمها من قضايا .

٦ ـ انه يمكن للبلاد العربية في علاقاتها مع افريقيا ان تتبادل الخبرات وان تستفيد من تجاربها وتجارب شقيقاتها بل وتجارب غيرها ، حتى يؤتي تفاعلها مع افريقيا اقصى ما يمكن من ثمرات وتزيد الايجابيات وتتجنب السلبيات .

٧ ـ ان العمل الجماهيري يمكن ان يلعب دوراً له اهمية ويمكن ان يزداد وزنه بشكل مطرد على مستوى الجمعيات والنقابات والاتحادات المختلفة بل والجماعات والافراد وينبغي ان يزداد الاهتمام به .

٨ ـ ان العمل الاعلامي العربي في افريقيا والعمل الاعلامي في بلادنا عن افريقيا يفيد في تعميق الوعي والفهم المتبادل المتزايد وتمهيد الارض للمزيد من التعاون الفعّال .

وارى ان من المفيد جداً وخاصة على المدى الطويل الاهتمام بما يقدم من خبراء ومنح للطلاب والتدريب ، فافريقيا في حاجة شديدة الى ذلك ، ويمكن ان تتعاون البلاد العربية معاً في هذا المجال ، كل بما يستطيع ان يضيف الى الجهد او يكمله . وان نحقق المرونة اللازمة بما يحقق لهذا العمل اقصى فائدة ممكنة للاطراف المعنية . وارى ان مصر لديها رصيد من الخبرة لسابق تحركها في هذا المجال ، وقدرتها عليه ، يمكن ان تفيد منها البلاد العربية . وان كان عملنا في مصر هو ايضاً يحتاج الى تصحيح في كثير من النواحي والى مزيد من الدعم .

واذا كان لنا بعض الملاحظات على ما ورد في البحث من معلومات وعلى ما يوجد فيها من فجوات ، فإن للباحث عذره ـ مع اتساع مجال الموضوع حجماً وتنوعاً ـ ومع صعوبة توافر البيانات للباحثين في بلادنا . ولعل اتساع مجال البحث كان سبباً ايضاً في بعض النقص هنا او هناك في التحليل والتفسير وتقديم المقترحات للوصول الى الاحسن .

على انه من حق الباحث في النهاية ، ان نذكر له انه بذل جهداً كبيراً مشكوراً في هذا البحث وانه اضاف به الى ندوتنا الكثير النافع .

المناقشات

١ - امين هويدي

ما اريد ان اقوله هو ماذا نريد من افريقيا عموماً وماذا تريده منا افريقيا؟ وينعكس ذلك على كل بلد من البلدان الافريقية او العربية وبعد ذلك نفكر في الوسيلة التي نحقق بها هذه المتطلبات . . . فإن كانت تجارية نقوِّي التمثيل التجاري ، وان كان ثقافياً نقوِّي التمثيل الثقافي وهكذا . ويمكن لخمسة او ستة نشاطات يكون لها رئيس بعثة واحد مثلاً . . . . لا نريد ان نهتم بالصورة ولكن نريد ان نهتم بالواقع . . . اي السياسية البراغماتية . ولا يمكن للاقطار العربية الممزقة المتناحرة ان تتعامل مع الدول الافريقية الممزقة المتناحرة تعاملاً مجدياً . . . العلاقات القطرية تحتاج الى رزانة والعلاقات الجماعية تحتاج الى حكمة .

٢ - جميل مطر

على الرغم من اقتناعي بأهمية ما ورد في بحث د. احمد يوسف من ارقام وبيانات عن الوجود العربي في افريقيا ، الا اننا يجب ان نكون حذرين في تفسيرنا لهذه الارقام والبيانات ، فعلى سبيل المثال اذكر بعض الملاحظات عن العمل الدبلوماسي العربي بالذات في افريقيا .

- ليس المهم عدد السفارات العربية اذا انشغلت هذه السفارات بالعمل ضد بعضها البعض ومحاولة كل منها جذب الدولة مقر السفارة الى تأييد موقف دولة عربية ضد دولة اخرى في مشكلات دولية وعربية لا علاقة لها بافريقيا . اذكر مثلاً ان سفارتين عربيتين في عاصمة افريقية تعملان ليلاً نهاراً على التنافس لنشر افكار حزب عربي يعتنق القومية العربية . ومثال آخر على سفارتين عربيتين اسلاميتين نفطيتين تحاولان جاهدتين تقسيم مسلمي الدولة الافريقية المعتمدين لها . . الى ما هنالك من امثلة لا حصر لها .

- كذلك ليس المهم عدد السفراء العرب اذا كان اغلبهم يعتبر نفسه مغضوباً عليه في بلده

لأنه بعث الى افريقيا ، او اذا كان اكثرهم لا يراعي مشاعر اهل الدولة الافريقية او لا يحترم تقاليدهم واعرافهم ، او لا يعرف عن هذه الدولة اكثر من اسمها واسم عاصمتها .

ـ يجدر بالذكر ان الاقطار العربية تستطيع ان تكلف الجامعة العربية فتح مكاتب في انحاء مختلفة من القارة ، اذا تعذر لها فتح سفارات بالعدد الكافي لاسباب مالية او بشرية . ولكن رغم المحاولات الدائبة من الجامعة ، يستمر رفض الاقطار العربية تخصيص الاعتمادات المالية اللازمة لفتح هذه المكاتب ، ويكفي ان نعلم ان للجامعة العربية حوالى ٢٠ مكتباً في الخارج ، لا يوجد في افريقيا منها سوى ثلاثة مكاتب في دكار ونيروبي واديس ابابا .

ـ في معظم الاحوال لا تبلغ السفارات العربية في افريقيا بالقرارات العربية الجماعية الخاصة بافريقيا ، حتى انه في كثير من السفارات العربية لم نجد وثائق التعاون العربي ـ الافريقي ، وتطوراته واهدافه .

٣ ـ حلمي الشعراوي

اولاً : لا بد من ان ننوه بهذا الجهد العظيم في عرض مختلف اوجه علاقات الاقطار العربية بالدول الافريقية ، جهد فرد واحد في موضوع يحتاج لجهود ادارات متعددة . وتلاحظون ان الباحث قد تحمل المشاق ليجمع جزئيات كان يمكن ان توافيه بها الادارات العربية المسؤولة دون كل هذا العناء . هل تتصورون ان يلجأ باحث عربي لكتاب سنوي اجنبي لكي يحصل على عدد السفارات العربية في افريقيا؟ هذا ما حدث للباحث ، وهو امر يثير السؤال الآتي :

ـ متى تثق الدوائر العربية المسؤولة في ان اصدار المعلومات واتاحتها للباحثين امر مفيد للبحث العلمي ، بل ولعمل هذه الادارات نفسها ناهيك عن مصلحة صانع القرار نفسه؟ كيف يمكن ان يصدر قرار صحيح دون معلومات كافية ومحللة ومدروسة ؟

ثانياً : اريد ان اخلص من ذلك الى ما أردت التدخل من اجله ، وهو ضرورة اقامة مركز للمعلومات والوثائق لجمع مادة العلاقات العربية ـ الافريقية في جهة مركزية في اي عاصمة عربية لتسهيل مهمة الباحث ، وتسهيل الاعلام عنها .

٤ ـ عبد القادر زبادية

ـ وردت الاشارة اثناء التعليقات وفي البحث عن الدور السلبي لطرح القضايا العربية من طرف البلدان الافريقية العربية على السير الحسن للعلاقات العربية ـ الافريقية . والواقع ان هذا الموضوع اثير في الصحافة العربية مرات عديدة . ولست ادافع عن وجهة نظر معينة، لاشير وانا اهتم لفترة طويلة تزيد عن خمس وعشرين سنة ، بتطور العلاقات العربية ـ الافريقية وخاصة في المجالين التاريخي والثقافي ، الى ان قضية الصحراء قد نقل موضوع معالجتها منذ البداية الى منظمة الوحدة الافريقية باتفاق مسبق بين الاطراف المعنية بها ، واذا كان ينظر لهذه القضية في المشرق العربي بمنظار قومي فإن النظر اليها في بلدان المغرب العربي ليس بهذه الصورة اطلاقاً . كما ان

معالجتها على النطاق الافريقي جعل الافارقة على مختلف المستويات يعتقدون اكثر بأن قضايا العرب في افريقيا هي قضايا افريقية ايضاً ، وعليه فربما يكون ما كتب حولها من التعليقات في وسائل الاعلام الافريقية يفوق ما كتب عنها في وسائل الاعلام العربية جميعاً .

ـ النقطة الثانية التي وردت الاشارة اليها تتعلق بالزعم بأن بعض البلدان الافريقية ـ العربية لم تتحمس للمساهمة في تقوية البنك الافريقي ـ العربي او انها سحبت او ستسحب ودائعها فيه والحال انها هي الداعية لتأسيسه منذ البداية . واني لا اعرف شيئاً عن هذا لأقبل او ارفض هذا الزعم، وانما اردت المساهمة في القول بأنه لا يصح التفريق بين العرب الآسيويين والافريقيين في هذا المقام انطلاقاً من انفعالات شخصية او نعرات قطرية ، لأن العرب امام العالم الخارجي شيء واحد، وهم يعملون ويهدفون الى تقوية علاقاتهم باخوانهم الافارقة برغبة مشتركة ونبيلة في الوقت ذاته . واريد ان اؤكد هنا ان القضية تتعلق اساساً بالمعرفة والخبرة اللتين توصلان الى الهدف ، اذ من الواقع ان الطريقة التي صرفت بها اموال العرب الكثيرة في افريقيا عن طريق البنك المشار اليه او غيره من المؤسسات المالية الاخرى ، لم تؤد الى النتائج المطلوبة ، فصورة الانسان العربي لدى الرأي العام الافريقي لم تتغير بفعل هذه الاموال التي ذهبت سدى ، لعل قضية ما اعطي لـ(موبوتو) منها يعطي اكبر دليل على صحة ما اقول . واني اهتم كثيراً بالطبقات الوسطى والمثقفة بمثل ما اهتم بالطبقات الحاكمة ، لأن ذلك هو الاساس في تقوية الروابط بين الامم والشعوب وذلك هو الذي يدوم . ففي الوقت الذي تدرس اسرائيل مثلاً المشاريع في البلدان الافريقية وتقوم شركاتها وخبراؤ ها بانجازها في المكان عينه ، تعطى الاموال العربية لبعض الحكام ويعهد بتنفيذ المشاريع الى شركات اجنبية ، وبهذه الطريقة ذهب كثير من اموال العرب دون جدوى ولم تستطع الشعوب الافريقية معرفتها ولا حتى السماع بها في معظم الحالات .

٥ ـ عبد الملك عودة

تثير الدراسة المقدمة من الاستاذ احمد يوسف القرعي موضوعاً مهماً في اطار التعاون العربي ـ الافريقي وهو : كيف يتم اصدار القرار العربي تجاه افريقيا ؟ فنحن نعيش في فترة ثورة الاتصال والمعلومات ، مع تعدد قنوات الاتصال الجماهيري وتأثيراتها وتياراتها ، خاصة اذا كان هذا القرار يتعلق بمواقف سياسية عليا او بأموال وتنمية وتغير اجتماعي عام يشمل القارة باسرها او الوطن العربي بأكمله . وان المعلومات ومصداقيتها اساسية في تحديد اولويات المصالح القومية واولويات تنفيذ وتطبيق ومراحل هذه المصالح المتبادلة .

ومن ثم نسأل انفسنا هل نحن نعرف افريقيا حقيقة على المستوى الرسمي او الشعبي والاجابة ـ عندي ـ بالنفي .

٦ ـ عبد المنعم المشاط

اود ان اعبر عن الملاحظات الآتية التي كنت اتمنى ان تؤخذ بالاعتبار :

ـ كان من الضروري التركيز على التفاعلات او الاهتمام غير الرسمي او غير الحكومي او

الشعبي سواء تمثل ذلك في حركة الاحزاب السياسية والجماعات السياسية ، او نشاطات الجماعات غير الرسمية كاتحادات العمال واتحادات المرأة . وكذلك نشاطات الجمعيات العلمية والاكاديمية ومدى وجود الجمعيات المشتركة بين العرب والافارقة .

ـ كان من المهم ان يقدم لنا الباحث او على الاقل يشير الى نمط تصويت الاقطار العربية في الامم المتحدة بصدد القضايا الافريقية . والتصويت في الامم المتحدة يعتبر احد مؤشرات الاهتمام بل والالتزام السياسي نحو القضايا المشتركة .

ـ هناك سؤال اود ان اوجهه للباحث وهو لماذا لم يغطِّ في بحثه الجانب العسكري في العلاقات العربية ـ الافريقية ، وخاصة ما يتعلق منها بالاتفاقيات العسكرية والتدريب وعمليات تصدير السلاح؟ قد تكون تلك المعلومات سرية ، بيد انني اعتقد ان الباحث قد اغفل هذا الجانب بالرغم من اهميته كمؤشر لدراسة الاهتمام المشترك بين العرب وافريقيا .

٧ ـ عز الدين عمر موسى

سأجمل ملاحظاتي في ما يلي :

ـ ان عدد السفارات العربية الآن في افريقيا واعضائها كبير جداً . ولكنها عجزت في وقف التغلغل الاسرائيلي التجاري في افريقيا ، ولاسيما في نيجيريا ، وهذا القول ايضاً ينطبق على الدول الافريقية وفشلها تجاه تغلغل جنوب افريقيا التجاري في القارة .

ـ ما هو القصد من الاتفاقات . وهل الاموال العربية للتنمية ام للحكام والنافذين بقصد ان تعود مرة اخرى للبنوك الاجنبية والشركات متعددة الجنسيات .

اذا اريد لهذه الاتفاقات ان تكون عاملاً فاعلاً وايجابياً في العلاقات العربيـة ـ الافريقيـة « ينبغي ان تذهب الى مشاريع تنموية » .

ـ في مؤتمر برعاية منظمة الوحدة الافريقية عقد في لاغوس لدراسة مناهج دراسة التاريخ في القارة ، وجد ـ باستثناء المعاهد المتخصصة في الشؤون الافريقية ـ ان التعليم الجامعي ضعيف في تدريس تاريخ افريقيا . وهذا نفسه خلاصة الاحصاء الذي قدمه الباحث ، ولكن الباحث لم يعطنا الموقف في البلاد العربية المشرقية .

ـ لماذا تقتصر المنح الدراسية على التعليم الجامعي الديني؟ وحتى هذا اقل في عدده من ايام عبدالناصر ومواجهة قضية التحرير . فإذا اردنا ان تخدم هذه المنح الدراسية العلاقات « العربية ـ الافريقية » ينبغي ان تكون في المجالات التي يمكن ان تحيي التراث المشترك في اللغة العربية ورصيفاتها الافريقية ، والدراسات الاسلامية ، والبحث عن المخطوطات وحفظها وتصنيفها وترجمتها ، وفي مجال علم الآثار . . . الخ .

٨ ـ عمـر الحامـدي

تتركز مداخلتي حول لفت النظر لأهمية المساهمات الشعبية في تعميق وتطوير واستمرارية العلاقات العربية ـ الافريقية ، واريد ان اشير الى بعض الملاحظات :

ـ اهمال الدور الشعبي وعدم ذكره مكتفياً بالجهد الرسمي وهذا نقص ينبغي استيفاؤه . والاعتماد على احصائيات ليست حديثة بعضها يرجع لعام ١٩٧٦ في حين ان العلاقات العربية ـ الافريقية خاصة مع الدول العربية ـ الافريقية قد تطورت تطوراً ملحوظاً .

وكذلك لجأ الباحث الى بعض المصادر الاجنبية مثلاً في معرفة السفارات العربية في حين كان ينبغي ان يرجع إمَّا الى الجامعة العربية وإمَّا مباشرة الى الاقطار العربية .

ـ ارجو ان يتبنى مركز دراسات الوحدة العربية وان تؤكد هذه الندوة على المضمون الثقافي والبعد الحضاري للقومية العربية ، وان الوجـود العربـي بافريقيا هو وجود افريقي اصيل . ان وجود ثلثي الامة العربية في افريقيا جعل من اللغة العربية والثقافة العربية والدين الاسلامي جزءاً من التكوين الوطني في افريقيا ، في حين ان اللغات الاوروبية والثقافة الغربية جزء من الارث الاستعماري في القارة الافريقية .

ـ في ضوء ذلك يتوجب على العرب ان ينظروا الى مسألة العلاقات العـربية ـ الافريقية والوجود العربي على التخوم والاطراف والجوار مع الشعوب الاخرى ، نظرة حضارية استراتيجية وبالتالي علينا ان نجيب عن السؤال كيف ينبغي ان ينظر الى مناطق الاتصال البشري والجغرافي وخاصة التداخلات والنتوءات ، هل تكون صلة وصل وجسوراً حضارية للاتصـال والتفاعـل واللقاء ، ام تغلب النظرة الشوفينية وتكون العلاقة تصادماً واحتكاكاً مستمراً .

ـ لاحظت من البحوث المقدمة ومنها هذا البحث، انها محصورة في العلاقات الرسمية ولم يؤبه بالعلاقات الشعبية التي هي الاساس وهي مناط التوجه ، لأنه على اهمية العلاقات الرسمية فهي علاقات فوقية ما لم تكن مدعومة ومسنودة بالعمل الشعبي فلا يمكن الاطمئنان اليها . واشير الى نماذج عن التحرك والدور الشعبيين وهي :

ـ منظمة التضامن الآسيوي ـ الافريقي التي لعبت دراً مهماً في العلاقات الشعبية بين شعوب آسيا وافريقيا ، وبالتالي كان يتعين رصد تأثيرها في العلاقات العربية ـ الافريقية .

ـ منظمة الاشتراكية الدولية ، التي بعد ان كانت تنظر باستخفاف لقضايـا العالم الثـالث اتجهت مؤخراً للعمل بافريقيا مستندة الى دول مثل السنغال ، وقد ادّى ذلك الى قيـام منظمـة الاشتراكيين الافارقة التي اعطت لنفسها الحق ان تضم من تشـاء من احزاب افـريقية، وتمنـع تنظيمات اخرى .

ـ مؤتمر الشعب العربي ، هذه المنظمة الشعبية العربية التي نشأت عام ١٩٧٧ وبـاشرت ممارساتها كمنظمة قومية تناضل من اجل اهداف الامة العربية ، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية ،

قد اهتمت بالعلاقات مع الشعوب الافريقية لأن الوطن العربي يرتبط بافريقيا وافريقيا ترتبط بالوطن العربي . وقد نشأت علاقات ايجابية مع معظم التنظيمات الشعبية الافريقية من خلال الاتصال المباشر ومن خلال المؤتمرات الدولية والمشتركة ، على سبيل المثال المؤتمرات التي نظمت عام ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ ضد سياسة معسكر داود والتي كان اهمها مؤتمر لشبونة ـ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩ . ثم توج ذلك التعاون بعقد المؤتمر الشعبي العربي ـ الافريقي لأول مرة في ١٠ / ١٢ / ١٩٨١ بلواندا بأنغولا . وقد شكل هذا المؤتمر بادرة ايجابية رائدة في العلاقات بين الامة العربية وشعوب افريقيا حيث حضرته معظم التنظيمات السياسية الشعبية .

٩ ـ فاطمة الجامعي الحبابي

نص د. احمد يوسف القرعي بموضوعية على عدم استيفاء جميع المعلومات المتعلقة بموضوعه . ولهذا فليسمح لي ببعض التصويبات والاضافات . يقول في دراسته : « لم تشهد الخمسينات اية زيارة لرئيس عربي للدول الافريقية ، وان كانت شهدت زيارات رؤساء افارقة للعواصم العربية . . . » .

اذكّر الباحث إن لم اكن قد اخطأت بأن جلالة المغفور له محمد الخامس ملك المغرب كان اول الملوك والرؤساء العرب الذين قاموا بزيارات للدول الافريقية وبالذات ان تاريخ زيارته لدكار كان في آذار / مارس سنة ١٩٥٩ . ولعل المحاضر اعتبر جولة جمال عبد الناصر عام ١٩٦٥ في دول افريقية : اكرا ومالي وغينيا اول زيارة لرئيس عربي . وبهذا الصدد اذكر كذلك بأن زيارة لجلالة الملك الحسن الثاني الى السنغال كانت قبل هذا التاريخ تلبية لدعوة رئيس جمهوريتها آنئذٍ لبولد سيداسانغور ، وذلك في اواخر آذار / مارس ١٩٦٤ ، ووقتها كان المغرب بصدد إنهاء بناء مسجد في دكار .

ملاحظة اخرى عنّت لي بصدد بيانات استبيان الامانة العامة لجامعة الدول العربية ١٩٧٦ ، لقد قدمتم معلومات مهمة وارقاماً موفقة ولكن غياب معلومات اخرى يرجع سببها ، كما قلتم ، الى عدم تلقّي الامانة الاجوبة عن الاستبيان من كثير من الدول . وهكذا فإن ما جاء في هذا الصدد من ارقام المنح المصرية والجزائرية والسودانية والقطرية للطلبة الافارقة لا يعني تفوقها على ما تقدمه بعض الدول العربية الاخرى . اما بالنسبة الى المغرب فهو يمثل الى اليوم محجاً لعدد من الطوائف الدينية . حيث ان القوى التي كانت ، الى عهد قريب تكون الرأي العام السنغالي تتكون من ثلاث طوائف دينية واصلاحية وسياسية كلها من اصل مغربي . فالقادرية تنتمي الى اسرة آل القادري من فاس والتي تنتسب اصلاً الى الولي عبد القادر الكيلاني ، العراقي . اما الطائفة الثانية فهم الموردون الذين استقوا اتجاههم المذهبي ونزوعاتهم الصوفية عن المغاربة . وتأتي الطائفة الثالثة التي انتشرت جداً هي التيجانية ، والتي ما زال ابناؤها يحجون الى ضريح سيدي احمد التيجاني بفاس . والذي يتم هو ان هؤلاء جميعاً بحجهم الى تلك الاضرحة يستغلون الفرصة للبحث والتنقيب في المكتبات وفي بطون المخطوطات وثنايا المطبوعات . هو محجٌّ لعدد من الطلبة والباحثين الافارقة الذين ظلت

جامعة القرويين في المغرب طيلة قرون والى اليوم تسع رحابها بجانب الجامعات الحديثة بمختلف كلياتها والمكتبات العامة والخاصة ، عدداً من الطلبة والاساتذة الباحثين الذين يتوافدون عليها للدرس والبحث عن المخطوطات والاستفادة من امهات الكتب والمصادر .

١٠ ـ يوسف صايغ

إن التفتيش عن اهمية الدور العربي يجب ان ينطلق اولاً من تحديد للمحتوى المنشود لهذا الدور . وانا اراه محاولة خلق حالة تفاعل لخلق وحدانية نضال عربي ـ افريقي للتحرير والتحرر على الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية . لكن هذا الدور تحده عدة حالات انفصام منها :

ـ الانفصام بين وضع اتفاقات ذات ابعاد اقتصادية وفنية وسياسية ، وبين الانجازات الفعلية ، او جدية تنفيذ الاتفاقات .

ـ الانفصام بين رؤ ية المثقفين والمحللين السياسيين والمناضلين العرب لما ينبغي ان تكون عليه علاقة التفاعل بين العرب والافريقيين ، وبين تصرف رجال السياسة الذين يرسمون حدود ومحتوى التصرف السياسي .

ـ الانفصام بين وجوب التعاون والتفاعل الايجابي بين العرب والافريقيين ، كجزء من التفاعل الايجابي بين مناطق العالم الثالث ، وبين واقع استمرار وتعميق التعاون مع العالم الصناعي الغربي حتى التبعية له . وتتضح الحالة الاخيرة مثلاً في كثافة المبادلات التجارية مع البلدان الصناعية وكثافة التوظيف المالي العربي في هذه البلدان على حساب التثمير الانتاجي في بلدان العالم الثالث ، ومنها البلدان الافريقية .

ـ الانفصام بين حقيقة التشرذم العربي ، وادعاء وجود دور عربي واحد ، فلا يعقل ان يكون للعرب دور نضالي في الخارج في حين تسود الساحة العربية حالة استسلام في معظم اجزاء الوطن العربي . ولا يعقل ان تنهض وحدانية الدور على قاعدة من التفتت .

ـ الانفصام بين حقيقة الموقف العربي الذي يتسم بالهزال والانهزامية ، والطموح الى دور كبير ، فلا يعقل ان يكون العرب على ما هم عليه من حالة اهتراء عامة وان يكون لهم وزن وقوة تأثير. ان الرؤ ية السليمة لضرورة النضال من اجل التحرر والتحرير بشتى اوجهه ، والتصميم على الفعل ، هما المدخل الاساسي للقدرة على النهوض العربي بدور فاعل ضمن اطار علاقة التفاعل العربي ـ الافريقي .

١١ ـ يوسف الحسن

من تجربتي الشخصية في الحوار العربي ـ الافريقي والعربي ـ الاوروبي ، ان من ابرز فوائده لنا كعرب هي :

ـ اكتشافنا مدى الحاجة لحصر وتحليل ما لدينا من مصادر ، من مؤسسات ، جامعات ، مراكز ، اذاعات ، جاليات الى آخره .

ـ وايضاً اكتشافنا مدى حاجتنا الى تحسين آلية العمل الجماعي .

ـ حاجتنا ايضاً الى « مركز التوثيق والمعلومات » وعجز ندوة الشارقة في عام ١٩٧٦ والدكتور فضل يعرف ذلك عن انشاء هذا المركز يعود للاسباب نفسها التي تعجز فيه الجامعة العربية وكل الاقطار العربية الاخرى ذات الباع الطويل في هذا المجال . هذه ملاحظة عابرة على الشكل والادوات .

ملاحظة اخرى عابرة حول « الاداء » ، بمقارنة ادائنا العربي بشكل عام في افريقيا (وربما في غيرها) وبين اداء عدونا . هي قصة ، لكن لها دلالة بعيدة وربما باشكال مختلفة . والقصة باختصار ان رئيس دولة افريقية بنى قصراً جديداً واشتهى غرفة نوم فرعونية ، فطلبها من سفير عربي ، الذي كتب بدوره لبلاده . . . والخطابات بين السفارة والبلد ذهاباً واياباً ، والشهور تمضي . . . وحنيها وصلت الغرفة الى المطار (بعد ستة اشهر) قالت رئاسة الجمهورية الافريقية للسفير، لقد تسلمنا هذه الغرفة من السفارة الاسرائيلية قبل ستة اشهر الا عشرة ايام . السفارة الاسرائيلية استوردتها من مصر بواسطة عملائها في ايطاليا .

القول بأن « تكثيف العلاقات العربية ـ الافريقية مرهون بتكريس زيارات القمة » ، قول ربما جانبه الصواب. فتكثيف العلاقات له جوانبه ووسائله الاخرى . لكن يلاحظ ان افريقيا ليست في خريطة زيارات زعماء الاقطار العربية غير الافريقية ، وله اسبابه العديدة من بينها ، ربما انشغالهم وبلادهم مباشرة في ازمة الصراع مع العدو الاسرائيلي باستمرار . وربما ايضاً انهم يعتبرون ان زملاءهم من زعماء الاقطار العربية ـ الافريقية يتحملون هذا العبء عنهم .

في الوقت نفسه اتساءل لماذا نظل نحمل الانظمة مسؤولية الاتصال ، مسؤولية التعاون ، لماذا لا تتصل المؤسسات ، الجماهير ، النقابات ، الجامعات ، الاتحادات . . . الخ. ان زيارات زعماء افريقيا في العقد الاخير تركزت على منطقة الخليج والجزيرة العربية، والهدف الرئيسي وراء هذه الزيارات « طلب الدعم » و . . . الذي جاء كريماً ميسراً بدون شروط . . . وكنت ومعي الكثيرون نتمنى ان يظل الدعم جماعياً و« مسيساً » .

ورغم توقيع اتفاقيات قروض دعم عديدة بين الدول واقطار الخليج والجزيرة العربية . لكن الاتفاقات الثقافية والتجارية والاعلامية. . . الخ ظلت غائبة ، كما ان اللجان المشتركة والغرف التجارية المشتركة ظلت غائبة ايضاً .

ان الدعم العربي قدم الى انظمة افريقية متنوعة الايديولوجيات ، لكن بعض هذا الدعم كان يعطي اولوية للدول الاقل نمواً ، وقد صادف ان كانت معظم هذه الدول ، دولاً ذات اغلبية اسلامية، والدعم تنوع من بناء طريق او مطار او مصنع او مدرسة او جامعة او مركز ثقافي او تدريب . . .الخ .والبعض مما لا شك فيه ذهب الى ميزان المدفوعات والبعض ايضاً حتى لا نخطىء ذهب الى اماكن غير مناسبة .

١٢ ـ جمال زكريا قاسم

واوضح انه لم يختلف احد منا في تقدير الجهد الكبير الذي بذله د. احمد يوسف في بحثه هذا وان كانت هناك بعض الملاحظات المنهجية على هذا البحث المهم :

ـ الملاحظة الاولى ، ان البحث غطى الكثير من الاهتمامات العربية السياسية والاقتصادية والثقافية والاعلامية والفنية ، وان كان العنوان قد اقتصر على الاهتمام العربي السياسي فقط ، واعتقد ان د. يوسف قد ظلم نفسه في ذلك .

ـ الملاحظة الثانية ، كنت اتمنى ان يعطي لنا الباحث مقارنة بين الاهتمام السياسي العربي والاهتمام السياسي الافريقي حتى يمكن توضيح الصورة ، وان كنت اعلم ان هذا المطلب قد يكون عسيراً .

ـ الملاحظة الثالثة ، ان الورقة اسهبت في ذكر الاحصائيات والبيانات ، وكان من الضروري ان تصل الى تحليل ومقترحات حول وسائل دعم النشاط السياسي العربي في افريقيا . ورغم اعتراف د. يوسف انه كان مقلاً في تحليله لعدم توافر البيانات والاحصائيات الا اننا كنا نطمح مع ذلك في المزيد، وخاصة حول تقويم العلاقات الثنائية والاستراتيجية العربية التي ينبغي اتخاذها وما هي العقبات التي تحول دون تنفيذها وما هي سبل التغلب على هذه العقبات .

١٣ ـ علي ابو سن

حفزني الى طلب الكلمة في وقت متأخر ما لمسته من اهتمام المعلقين بما اشار اليه د. احمد يوسف القرعي من صعوبة الحصول على المعلومات حول العلاقات الثنائية . ولا بد لي ان اشكر الباحث على امانته العلمية في الاشارة الى الاستبيان الذي تشرفت باعداده والحصول على الاجابات عنه في تلك الفترة المبكرة ، وحرصه على اثبات الاجابات التي حصلنا عليها والاضافات التي قدمها .

انه لمن المفارقات المؤسفة ان اجد نفسي في هذه اللحظة وبعد مضي تسع سنوات مضطراً الى تقديم نصيحة حول الحصول على المعلومات من الاقطار العربية تتلخص في اتباع الاسلوب نفسه الذي اتبعناه سنة ١٩٧٦ ، مما يوحي بأن عقليتنا العربية في التعامل مع باحثينا لم تتغير كثيراً .

قصة الحصول على المعلومات كانت طويلة ومعقدة . والاقطار العربية لم تقدم لنا المعلومات رداً على رسائلنا العديدة والمتكررة وانّا اضطررنا الى الذهاب الى عدد محدود من الدول ـ سبع دول على التحديد ـ ودخلنا الى وزارات الخارجية وانزلنا الملفات واجرينا بحثاً ميدانياً اكتشفنا خلاله ان وزارات الخارجية العربية لا تحتفظ بملفات تجمع صورة متكاملة لعلاقاتها مع افريقيا .

مع الاسف لا يزال الموقف يحتاج الى قرار من الامين العام للجامعة بارسال بعثة ميدانية للحصول على المعلومات حول العلاقات الثنائية .

١٤ ـ احمد يوسف القرعي يرد

مع شكري وتقديري للزملاء والاصدقاء الذين ابدوا آراءهم حول مضمون البحث ، فأود ان اقول انني التزمت كلياً بمخطط البحث الاصلي للندوة . ومخطط البحث استهدف محاولة حصر مؤشرات الاهتمام العربي بافريقيا . وحصر مثل هذه المؤشرات مهم جداً سواء للمفاوض العربي في الحوار العربي ـ الافريقي او للباحثين المعنيين بالشؤون الافريقية .

وللحقيقة ، لم يكن هذا عملاً سهلاً ، كما اشار واكد بعض السادة المداخلين ، ولذا اكتفيت برصد بعض المؤشرات وابديت بعض الملاحظات ، ولعل هذا يشكل مادة اولية للتحليل فيما بعد .

واتفق مع السادة المداخلين الذين اكدوا على اهمية فعّالية التمثيل الدبلوماسي ، وان كان هذا لا يقلل من اهمية عملية حصر عدد البعثات الدبلوماسية العربية ومدى انتشارها على المستوى الافريقي ، ما لا يقلل من اهمية عملية حصر عدد الاتفاقات الاقتصادية والثقافية ، لأن تحليل العلاقات العربية ـ الافريقية لا يبدأ من فراغ . كما اتفق مع السادة المداخلين الذين اشادوا باهمية التعرف على التعاملات غير الرسمية في اطار العلاقات العربية ـ الافريقية ، الا ان هذا المجال لم يكن مدرجاً اساساً في مخطط البحث .

القسم الثالث

افريقيا والصراع العربي الاسرائيلي

الفصل الثامن :

السياسة الاسرائيلية في افريقيا

حلمي الشعراوي

مقدمـــة

لم تعد دراسة علاقة اسرائيل بافريقيا خلال السبعينات جاذبة مثلما كانت لفترة طويلة عقب حركة الاستقلال الافريقية وتحدي حركة التحرر الوطني العربية ومعاركها مع القوى الاستعمارية ، كان « التسلل الاسرائيلي » لافريقيا عبر صراعات الستينات ظاهرة لافتة ، وكان حجم الدعاية لعملية التسلل هذه دافعاً قوياً لهذه الدراسات حتى ادت ظروف اخرى في السبعينات الى بروز دور « التعاون » والتضامن العربي ـ الافريقي ، فحظي بالاهتمام الاكبر من الدارسين في ظل رؤى مختلفة للصراع . واشهد ان ادارات عربية مسؤولة وسفارات عربية في عواصم افريقية قد فقدت الاهتمام حتى بمعرفة اخبار « الوجود الاسرائيلي » ما لم تنكر وجوده اصلاً .

وسوف تأخذ هذه الدراسة في متابعتها للعلاقات الاسرائيلية ـ الافريقية وخاصة في السبعينات واوائل الثمانينات بمنهج ترتيب التناقضات الرئيسية على الصعيد العالمي والاقليمي واوضاع حركة التحرر الوطني في قلب هذه التناقضات حيث لا تكشف لنا نظريات « ادارة الصراع » عن « طبيعة » المواجهات التي تجري على الارض العربية والافريقية بقدر ماتقف عند حدود وصفها في افضل الظروف .

وكذلك لن تعمد هذه الدراسة الى الوقوف كثيراً عند بدايات وتطورات العلاقات الاسرائيلية ـ الافريقية والاطار الذي تحركت فيه ، فالمكتبة العربية خصبة في هذا الشأن ، حيث نأمل ان نمضي سريعاً الى ما سمي بأزمة اسرائيل في افريقيا او التحول الافريقي عن اسرائيل في السبعينات في ظروف تحولات عالمية واقليمية ، وازمات لحركتي التحرر العربية والافريقية على السواء ، تلك الظروف التي مهدت في اوائل الثمانينات لبروز اسرائيل على سطح الاحداث مرة اخرى على هذا النحو الذي يبدو مفاجئاً للبعض وهو ليس كذلك من الناحية الموضوعية .

سوف تمضي الدراسة على النحو التالي :

اولاً : ملاحظات اولية ضرورية .
ثانياً : بعض الملامح الاساسية لاطار العلاقات الاسرائيلية ـ الافريقية المبكرة .
ثالثاً : « ازمة التحول » الافريقي عن اسرائيل .
رابعاً : اسرائيل تواجه الازمة .
خامساً : اعادة بناء العلاقات الاسرائيلية ـ الافريقية .
سادساً : اسرائيل ليست قوة مطلقة .

اولاً : ملاحظات اولية ضرورية

لا بد من ان نتفق على ان التطورات الآنية تساعد كثيراً في تفسير احداث سبقتها تفسيراً جديداً ، اي ان الحاضر عنصر اساس في تفسير الماضي ، ولا شك ان حجم المعلومات التي تتوافر تدريجياً تدفعنا بالضرورة الى اعادة تفسير الاحداث وتفهمها ، وهذا ما ينطبق على فهم ادارة القوى الغربية للوجود الاسرائيلي في افريقيا وعلاقة هذه القوى بالتوجه العربي نحو افريقيا .

من المفهوم ان العرب ليسوا كتلة صماء ، وليست افريقيا كذلك ، ومن هنا تصعب المعالجة بالمطلق ويتطلب الامر احياناً معالجة شبكة معقدة من العلاقات ، ولكننا لتسهيل البحث ، ولخط المنطق الرئيسي ايضاً ، نأخذ بتفسير التيار السائد وطبيعته ، ونطبق ذلك على سيادة تيار حركة التحرر الوطني العربية والافريقية في الستينات ، وتيار الثروة العربية وازمة الاقتصاد الافريقي في السبعينات .

اذا اخذنا بمنطق التناقضات الرئيسية والثانوية على الصعيد العالمي والاقليمي ، والتنوعات الضرورية داخلهما ، والدور الذي تلعبه « المشروعات التحررية الوطنية » او « النظم الاقليمية التابعة » في تعميق الصراعات وبلورتها لتحقيق مصالح حقيقية لمجموعات الشعوب المتطلعة للتحرر ، فإننا يمكننا ان نرى وضع العلاقات الاسرائيلية والعربية مع افريقيا برؤية مختلفة . سنفهم دخول اسرائيل لافريقيا في اطار التناقض الرئيسي لحركة التحرر العربي الوطنية مع الاستعمار والامبريالية وكيف استغلت هوامش التناقض الثانوي بين حركة التحرر العربية والافريقية ومن هنا نقدر ثقة مصر عبد الناصر ، بأن عمر اسرائيل في افريقيا محدود . وانه مع تسيد النظام الاحتكاري العالمي في السبعينات على التيار السائد في المنطقة العربية وتتبيع النظام الاقليمي العربي له ، فإنه لا ينتظر ان يضر ذلك بوضع اسرائيل في افريقيا ـ حتى لو اختفت المعلومات عن ذلك لبعض الوقت ـ ولا ان يكون « التعاون العربي ـ الافريقي » ـ حتى مع اخلاصنا له ـ بديلاً للتحالفات الامبريالية التي تحتل فيها اسرائيل ـ كما ثبت ـ دائماً مكاناً افضل ـ وحيث كانت التناقضات الثانوية بين حركتي التحرر العربية والافريقية في طريقها للتصفية ما لم يهزما معا كما حدث. فقد كان مقدراً ان تظل «مواجهة اسرائيل»خطاً اساسياً في استراتيجية المنطقتين،لكن سيادة خط تتبيع النظم الاقليمية للنظام الاحتكاري العالمي حتى الآن لا يضمن تحقيق ذلك ، ولا

يكون نتيجة منطقية بطبيعته ، ومن ثم كانت عودة بـروز اسرائيـل على سـطح الحدث العـربي والافريقي منذ مطلع الثمانينات .

يقف كاتب هذه الدراسة مع مبدأ تقدير اهمية التفاعل الانساني ، وان مصير الحركة الوطنية العربية والافريقية ليس مجرد نتاج قوانين قهرية ، ومعادية لهما ، ان حجم التراكمات السلبية من التراث الاستعماري ، بل الثقافي نفسه يجعل البنية الفوقية للعلاقات العربية ـ الافريقية تبدو هشة بدرجة تثير الاحباط احياناً ولكن خبرة الحركتين في المواجهة وان كانت قصيرة ، فإنها تشكل تراثاً بدورها نثق في نتائجه ، كما ان حجم السلبيات التي يخلفها استعراض القوة الاسرائيلية الامبريالية كفيل بأن يضاعف من تناقضاتها مع حركة الشعوب العربية والافـريقية ذات التـاريخ المشتـرك الطويل .

في حدود هذه الدراسة الموجزة ، والحاح مطلب الكشف عن كثير من حقائق موضوعهـا المحدد ـ علاقات اسرائيل بافريقيا ـ فإنها لا تستطيع ان تأتي شاملة لكل الجوانب والابعاد التي تتطلبها المعالجة بالمنهج المطروح ، ولكنها تقدر اهمية الدراسات المتعددة الاخرى التي تعالج هذه الجوانب وتساعد في كشف ابعاد مثلث العلاقات العربية ـ الافريقية ـ الاسرائيلية .

ثانياً : بعـض الملامـح الاساسيـة لإطـــار العلاقات الاسرائيلية ـ الافريقية المبكرة

لقد كتب الكثير في المنطقة العربية وخارجها عن ظروف اقتراب اسرائيل من افريقيا ومدى « توحدها » مع القوى الاستعمارية السائدة في افريقيا او « خصوصيتها » في هذا الشأن ، ولذا يهمنا هنا فقط ان نقف عند بعض الملامح الرئيسية لهذا الاقتراب مما يفيد السياق العام للبحث وليس بهدف الاضافة .

لا يمكننا مثلاً ان نتجاهل تأثير « المنهج السلمي » في الحصول على الاستقلال السياسي في حدود معطيات البورجوازية الافريقية على تصور زعامات الدول الجديدة للتناقض الـرئيسي في العالم بعد الحرب الثانية ازاء القوى الاستعمارية والامبريالية ومن ثم عدم ادراك طبيعة المشروع الصهيوني في اسرائيل كمشروع استعماري . اما طبيعة صلة اسرائيل بقيادة هذا المعسكر فكانت اصعب على الادراك بينما كثير من القيادات الوطنية نفسها كانت تأمل خيراً في ان تكون الولايات المتحدة « اقل استعمارية » من الدول الاستعمارية التقليدية ، بل احياناً نصرة للتحرر . ومن هنا يمكننا تصور الاستقبال الهادىء من افـريقيا لمثـل هذه القـوى الاستعماريـة الجديـدة ومن بينها اسرائيل .

وكان دور اسرائيل بالنسبة للقوى الاستعمارية في المرحلة الاولى هو مواجهة قوى التحرر العربية بالاساس لذا لم يبد طموحها تجاه المناطق الاخرى استفزازيـاً في بدايـة الامر ، فبـدت

كمشروع لبناء دولة حديثة ، نشأت بعد مأساة اليهود في اوروبا المشابهة لمأساة الزنوج في امريكا ، واذا كانت الصهيونية قد بحثت عن مستقر لها في افريقيا من قبل فلم يكن ذلك - في الدعاية الصهيونية - في الاطار الاستعماري كما هو معروف عن اتصالات زعماء الصهيونية الاوائل بزعماء المستوطنين الاوروبيين الاول والدول الاستعمارية ، وانما في اطار حركة « الجامعة الصهيونية » الشبيهة بحركة « الجامعة الافريقية » او الصهيونية السوداء كما سماها بعض قادتها ، وبمطامح العرب في جامعة عربية ايضاً ، وخاصة قد كانت « حركات الجامعة » في مرحلتها الاولى لا تقوم بالاساس على العداء للاستعمار وإنما كانت « تناور » بين قوى استعمارية مختلفة .

ادركت اسرائيل والقوى الاستعمارية اهمية « القيادات الوطنية » والمثقفة في افريقيا مع المد التحرري الذي بدت عليه الحياة السياسية الافريقية فكان اقترابها البارز في البداية من نكروما ونيريري وسنغور اكثر من غيرهم . وقد كان وزن هؤلاء في حركة التحرر الافريقية ضرورياً لاسرائيل والغرب عامة لتحجيم صلة هذه الحركة بحركة التحرر العربية. وقد افاد في هذا الامر ميراث الصهيونية والزنوجية المبكر من جهة ، وطبيعة ميراثهم من الفكر الليبرالي وحتى اليساري الاوروبي في توجهه نحو اسرائيل من جهة اخرى[1] . وقد استعملت التناقضات الثانوية بين الحركتين والسلبيات التاريخية والثقافية بين المجموعتين لتجعل لقاء الصهيونية والزنوجية بديلاً للالتقاء التاريخي بين حركات « دان فوديو » و« ساموري » و« عمر تال » مع حركة الرفض المبكرة للغزو الغربي في المنطقة العربية والاسلامية .

كانت اسرائيل تمضي سريعاً لبناء « شرعية وجودها » بمزيد من الاعتراف بها على مستوى العالم الثالث ، والخروج من الهامشية التي تهدد وجودها في هذا العالم منذ حاصرتها الحركة العربية وعزلتها عن مؤتمر باندونغ ومؤتمر الشعوب الآسيوية - الافريقية وبدايات الدعوة لدعم الانحياز . . . . الخ ، لم تكن اسرائيل تسعى لبناء المصالح المادية اذ لم تزد تجارتها مع افريقيا طوال الستينات عن ٧٠ مليون دولار بينما قفز تمثيلها الدبلوماسي في افريقيا من ٦ بعثات عام ١٩٦٠ الى ٢٣ بعثة عام ١٩٦١ الى ٣٢ بعثة عام ١٩٧٢ . وليس مصادفة ان حوالى ١٣ دولة افريقية فرنكوفونية بالاساس هي التي كانت تتقدم للجمعية العامة للامم المتحدة بمشروع طلب التفاوض بين العرب واسرائيل طوال السنوات الاولى للستينات مثلما كانوا يصوتون على ان الجزائر « فرنسية » !

وازاء عزلة اسرائيل وفشلها ان تكون « احد عناصر » منطقة « الشرق الاوسط » ازاء المشروع القومي التحرري القائم فيها ، وعزلتها عن مستوى « العمل الجماعي » لدول العالم الثالث بسبب نفوذ قوى التحرر الحاكمة لهذا النشاط ايضاً ، فقد راحت ترتب لتأكيد وجودها على

---

(١) عبدالملك عودة ، النشاط الاسرائيلي في افريقيا (القاهرة : جامعة الدول العربية ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٦٦) ، ص ١٥ ، وقد عالج المؤلف الموضوع نفسه بتوسع اكبر في كتابه : **اسرائيل وافريقيا : دراسة في العلاقات الدولية** ، محاضرات القاها عبدالملك عودة على طلبة قسم فلسطين (القاهرة : جامعة الدول العربية ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٦٤) .

المستوى الثنائي والاقليمي على نطاق واسع في القارة الافريقية بوجه خاص ، وقد كانت امريكا اللاتينية مأمونة « بالتعليمات الامريكية » على حد تعبير الادبيات الصهيونية[٢] فضلاً عن ان تبعيتها تلك لا تجعل لها ثقلاً في العالم الثالث ، اما آسيا فكانت تسيطر عليها قوى محلية كبرى كالصين والهند والدول الاسلامية مما يجعل هامش الحركة الاسرائيلية محدوداً .

وقد تصدر الاعتبار الامني استراتيجية اسرائيل منذ وقت مبكر ، سواء أمنها المباشر او الامن الغربي ، في مواجهة خطر حركة التحرر العربية من جهة وخطر التقائها المباشر بالشعوب الافريقية عبر وادي النيل من جهة اخرى ، لذلك كانت استراتيجية الالتفاف حول حوض النيل بأنشطة عسكرية وامنية مكثفة احد ملامح النشاط الاسرائيلي المبكر حيث هي في الوقت نفسه منطقة النشاط الامريكي البريطاني الفرنسي في الاتجاه نفسه . وقد لفت نظري ان الدراسات الاساسية التي اهتمت بالنشاط الاسرائيلي في افريقيا لم تركز جيداً على استخلاص قراءة خريطة الوجود العسكري الاسرائيلي في افريقيا والتفافه حول حوض النيل لمحاصرة مصر امنياً بوجه خاص[٣] . في الوقت الذي كانت « الادارة الناصرية » تسجل باهتمام هذا النشاط الامني من حول حوض النيل وعلى مداخل البحر الاحمر ، وسجلت خرائط اعوام ١٩٦١ و١٩٦٢ و١٩٦٣ في ادارة الشؤون الافريقية بمصر اتفاقيات عسكرية وامنية اسرائيلية مع كل من اثيوبيا واوغندا وزائير وكينيا ورواندا وافريقيا الوسطى وتشاد ، فضلاً عما اثبتته الوثائق من سيطرة محكمة على حركة انيانيا الانفصالية في جنوب السودان ، مما استهدف تأسيس سياسة الذراع الطويلة الاسرائيلية في هذه المنطقة في ظل مخطط امبريالي لمحاصرة مركز المشروع الوطني العربي في مصر عند منابع مياه النيل وبدليل توصلها الى اتفاق اقامة مطار سري شمال اوغندا هددت منه مصر بالترويج لاحتمال ضربها للسد العالي من هناك خلال حرب الاستنزاف عام ١٩٦٩ ، ولذا لا بد من ان نفرق هنا بين وجود امني اسرائيلي في ظل استراتيجية شاملة تجاه حوض النيل والبحر الاحمر وشرق افريقيا وبين علاقات امنية مع عدد من النظم الافريقية الاخرى لاهداف الامن الداخلي لها .

ومن المستوى الاقليمي على النحو السابق انتشر النشاط الاسرائيلي ، اقتصادياً بالاساس في

---

(٢) حول تنفيذ سياسة اسرائيل الخارجية في امريكا اللاتينية ، انظر :
Edy Kaufman, In: Michael Curtis and Susan Gitelson, eds., *Israel in the Third World* (New Brunswick, N.J.: Transaction Books, 1976), pp. 120-146.

(٣) من الدراسات الشاملة هذه نشير الى : عودة ، **النشاط الاسرائيلي في افريقيا** ، ص ٣٣ وما بعدها ؛ عواطف عبدالرحمن ، **اسرائيل وافريقيا، ١٩٤٨ - ١٩٧٣** ، كتب فلسطينية ، ٥٧ (بيروت : منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز الابحاث ، ١٩٧٤) ، « جذور السياسة الاسرائيلية، » ص ٣١ وما بعدها و« مظاهر النشاط الاسرائيلي ،» ص ٥١ وحيث تتناول العلاقات العسكرية بشكل عام ص ٧٦ ؛
Mohamed Omer Beshir, *Terramedia: Themes in Afro-Arab Relations* (London: Ithaca, 1982),
مع انتباهه لاهتمام مصر بمشكلة النيل ، ص ٧١ ، و
A. Al Sultan,«The Arab Israeli Interaction in the Red Sea,» (Ph. D. dissertation, University of North Carolina, 1980), «Israel Policy,» pp. 270-282.
حيث ركز على مسعاها لعدم تعريب البحر الاحمر .

غرب افريقيا وسياسياً بوجه عام من اجل التأييد السياسي لاسرائيل حيث تعترف بذلك دراسات اسرائيلية مثل دراسة موشي البان M. Alpan المهمة في كتاب « اسرائيل والعالم الثالث » وهو مدير احدى كبريات الشركات الاسرائيلية مشيراً الى ان « هدف اسرائيل كان براغماتياً يستهدف زرع المؤسسات ولا يعترف بالمشروعات الكبرى ولا يقوم على اساس اشتراكي او رأسمالي او بتمويل حكومي اسرائيلي مسؤول ، ولذلك ظل التبادل التجاري مع افريقيا محدوداً حتى اوائل السبعينات » .

وتعني مجمل الحقائق التي توردها مختلف المصادر عن الوجود المادي المحدود لاسرائيل في افريقيا واعتراف اخصائييها الاقتصاديين بذلك انها لم تكن بالفعل ذات مشروع خاص كبير تجاه افريقيا بالصورة التي تؤدي احياناً الى اضطراب في دراسة نتائج وجودها اومواجهته ،رغم اننا لا نستطيع ان ننكر تطلعها لهذا الدور الخاص لتساوم به على الاقل مثلما تفعل في الشرق الاوسط .

ثالثاً : ازمة التحول الافريقي عن اسرائيل

كان تتابع اجراءات قطع العلاقات الدبلوماسية بين عدد من الدول الافريقية واسرائيل وبلوغه حوالى الثلاثين دولة في عدة شهور من عامي ١٩٧٢ و١٩٧٣ شيئاً ملفتاً للمراقبين ومثيراً لعديد من التعليقات والتحليلات . فهي « مظاهرة سياسية » بحق وهي « ظاهرة » ايضاً جديرة بالتأمل العميق للاجابة عن عديد من التساؤلات بشأنها .

تحمّس بعضهم للحديث عن انبثاق « نظام اقليمي فرعي جديد » يضم العرب والافريقيين وتعزل فيه اسرائيل ، وتابع آخرون تطور وعي الرأي العام الافريقي بحقيقة اسرائيل او تابع « تصاعد النفوذ العربي في محيط العالم الثالث بصفة عامة والقارة الافريقية بصفة خاصة » ، واحتمل « زيادة » تبعية « الدول الغربية للبلدان العربية بالنظر الى ما تعانيه اوروبا الغربية من ازمات حادة في مجال النفط والنقد »[٤] . ولن نغفل طبعاً جهد الباحثين في متابعة تطور الموقف الافريقي منذ عام ١٩٦٧ وتطور تأثير التعنت الاسرائيلي تجاه القضية الفلسطينية التي اكتسبت قوة من حركة الكفاح المسلح الفلسطيني ، « والاقرار الافريقي بالنضال المشترك ضد عدو مشترك هو عميل الامبريالية . . اسرائيل »[٥] .

ولا شك ان كل هذه التفسيرات تدخل بدرجة او باخرى في فهم « المظاهرة » ـ الظاهرة وتجيب عن بعض التساؤلات من حولها ، لكن ثمة اسئلة رئيسية اخرى يمكن ان تؤدي الى اختلاف كبير مع هذه التفسيرات .

---

(٤) مجدي حماد ، « التحول الافريقي ضد اسرائيل ، » **شؤون عربية** ، العدد ١٢ (شباط / فبراير ١٩٨٢) ، ص ١٢٨ ، ولتفاصيل اكثر انظر : مجدي حماد ، **اسرائيل وافريقيا : دراسة في ادارة الصراع الدولي** (قيد الطبع) ؛ عواطف عبدالرحمن ، **اسرائيل وافريقيا ، ١٩٤٨ ـ ١٩٧٣** ، و
Beshir, *Terramedia: Themes in Afro-Arab Relations.*

(٥) Victor T. Le Vine and Timothy W. Luke, *The Arab-African Connection: Political and Economic Realities* ((Boulder, Colo.: Westview, 1979), p. 9.

هـل حدث هـذا التطور في لحظة بلوغ التحدي العـربي والافريقـي قمته ضـد القـوى الاستعمارية التي تنتمي اليها اسرائيل حتى يؤدي ذلك الى هذه الرغبة العارمة في عزل « العميل » حتى لو لم يستطيعوا التصارع مباشرة مع القوى الاستعمارية الكبرى لظروف خاصة نقدرها في قوى دول العالم الثالث ؟ ام ان « الظاهرة » حدثت في الواقع في وقت كانت تهن فيه قوة حركة التحرر الوطني العربية والافريقية امام القوى الاستعمارية القديمة والجديدة لظروف وباشكال معروفة ليس هنا مجال اعادة ذكرها ؟ مما ادى لزيادة « التقارب » او « التكامل » بين « نظم اقليمية فرعية » عديدة في العالم الثالث ومنها العربية والافريقية وبين تلك القوى الاستعمارية ، وهو التقارب الذي فرض على الطرف الغربي ضرورة تقديم بعض الخدمات لدعم هذا التكامل ، ومن ذلك ازالة « عقبة اسرائيل » من الطريق او « التخفيف » من دورها في عرقلة توحد الوطن العربي والافريقي من اجل هدف اكبر هو خدمة المعسكر الغربي نفسه طالما ان توحد اسرائيل مع هذا المعسكر تفرضه عوامل ثابتة اخرى .

لقد كان مهماً بما لا يغيب عن اي باحث ، تحول النظام العربي القومي التحرري الى نظام « شرق اوسطي » في ظل عمليات سياسية واقتصادية ـ نفطية جديدة جعلت حلف بعض النظم العربية مع ايران في اطار سياسة استعمارية تجاه الشرق الاوسط ضرورياً في بداية الامر لتحقيق اهداف اقتصادية وامنية كبيـرة لمعسكر الاحتكـارات العالميـة الكبرى[٦] ومن ثم كـانت صفقة « ابعاد » اسرائيل من افريقيا وكان التمهيد بعد ذلك لدور نظام السادات والشاه معاً ومنفصلين في الخليج وافريقيا .

كان ذلك امراً ملحاً للنظام الرأسمـالي العالمي اذا عـرفنا ان النـظام الاقليمي في الشرق الاقصى كان في طريقه بدوره للتغيـير مع بـوادر انتصار الثـورة الفيتناميـة وتطلع ادارة السـوق الرأسمالي العالمي لدخول الصين الشعبيـة للاستفـادة من طاقتهـا الشرائيـة وظروف التغيـرات الداخلية فيها .

وقد ادى ذلك الى حدوث نوع من المضايقة في الشـرق الاقصى مثلما حدث في الشـرق الاوسط بعد ذلك ولاسباب ونتائج مختلفة .

فقد سارع الغرب ـ ضمن اعادة ترتيبه للشرق الاقصى بعد فيتنام ـ باغراء الصين الشعبية بافريقيا ، فدفع الدول الافريقية المرتبطة به وذات الصلة بالصين الوطنية الى قطع علاقاتها بتايوان رغم حـاجتها لمسـاعداتهـا المحدودة التي تقـدمها في زراعـة الارز ومشروعـات الـري (النمط الاسرائيلي) وعداء هذه الدول المعروف ايضاً للشيوعية ولتيار الصين الشعبية (المتطرف) الا اننا فوجئنا عام ١٩٧١ ـ ١٩٧٢ بدول مثل ساحل العاج والتوغو وبنين والكاميرون وافريقيا الوسطى والغابون . . . تقوم « بظاهرة » ليس فقط بقطع العلاقات مع الصين الوطنية بل وبالاعتـراف بالصين الشعبية لتسمح اصواتها بدخولها الامم المتحدة .

(٦) جميل مطر وعلي الدين هلال ، **النظام الاقليمي العربي : دراسة في العلاقات السياسية العربية** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٧٩) .

معنى ذلك ان ظروفاً شبيهة مرت بالمعسكر الرأسمالي العالمي ، وبواقع النظم العربية والافريقية عام ١٩٧٢ - ١٩٧٣ جعلت « التوجه الاسرائيلي» ايضاً مع المعسكر الامبريالي يستبدل « بتكامل » عربي - افريقي مع هذا المعسكر بدرجة او باخرى ، وفي ظاهرته الرئيسية ، اعني الثروة النفطية اكثر من غيرها مستفيدين من ظواهر ايجابية لصالح مزيد من التقارب العربي - الافريقي ، ومن ظواهر سلبية خاصة ببرامج التنمية داخل معسكر الدول النامية نفسه تساعد على هذا الاقتراب .

لكن الظرف العام لمعسكر الرأسمالية العالمية يظل هو الاساسي وقدرة هذا المعسكر على التعامل مع اسرائيل والعرب في هذا الوقت من موقع موحد يساعد على القبول لسيناريو « الامن الغربي » كأساس لترتيب هذه العلاقات في غياب تأثير حركة التحرر الوطني العربية والافريقية وتحول حركة عدم الانحياز في هذه الفترة الى اطار «الاقتصادية»، وعجز تجمعات مثل مؤتمر القارات الثلاث والشعوب الافريقية والافريقية - الآسيوية عن التأثير .

في هذه الظروف كان النظام الرأسمالي العالمي يواجه ازمته الاقتصادية المعروفة اوائل السبعينات ، وكانت ازمة الدولار الامريكي وميزان المدفوعات الامريكي يواجه اشد المنافسة من الرأسماليات الاخرى في اوروبا الغربية واليابان حيث ينافس الين الياباني والمارك الالماني الدولار الامريكي في سوق التجارة الدولية .

فكان التحرك الامريكي في دائرة النفوذ التقليدية ، في الشرق الاوسط وجاء ذلك باحكام القبضة على الثروة العالمية الرئيسية وهي النفط ، حيث تسيطر شركات النفط الامريكي الكبرى على انتاج النفط في الشرق الاوسط ، في الوقت الذي لا تعاني السوق الامريكية الحاجة اليه ، وانما تعتمد عليه اوروبا واليابان بنسبة ٨٥ بالمائة من احتياجاتها[٧] .

ولقد اثبتت الوثائق التي نشرت تباعاً عقب هذه التطورات كيف ان الحكومة الامريكية هي التي كانت بين عامي ١٩٧١ - ١٩٧٣ (تشجع الدول المنتجة للنفط على رفع سعر النفط وعلى استبقائه مرتفعاً ، واكثر من اي شخص آخر كان جيمس اكنز (مسؤول امريكي) مكلفاً بتبليغ هذا الموقف للدول المنتجة .وهذا ما حدث بالفعل خاصة اثناء انعقاد المؤتمر الثامن لبلدان النفط العربية في الجزائر من ٢٨ ايار / مايو حتى ٣ حزيران / يونيو ١٩٧٢ ثم بصفته سفير الحكومة الامريكية في الرياض . الا ان الاوبيك قد تخطت في خريف عام ١٩٧٣ وبنسبة كبيرة حدود الـ ٥ دولارات للبرميل الواحد وهو السعر الذي كانت تتوقعه واشنطن . وفي مرحلة تالية كتب اليماني نفسه لسكرتير شؤون الخزانة الامريكية رسالة يقول فيها ان هنالك من يعتقد انكم تشجعون مثل هذه الخطوة (رفع الاسعار) لاسباب سياسية واضحة . . . وانه اذا لم تضغط واشنطن على ايران

---

(٧) جلال احمد امين ، المشرق العربي والغرب : بحث في دور المؤثرات الخارجية في تطور النظام الاقتصادي العربي والعلاقات الاقتصادية العربية (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٧٩) ، ص ٨٩ - ٩٠

فسوف نسقط موقفنا الحالي حول مسألة الاسعار . . . ثم نسي شعار خفض الاسعار في اجتماع الاوبيك، في ايلول / سبتمبر ١٩٧٥ .

« بل ان كيسنجر الذي يبدو ان السعودية طلبت منه نقل رغبتها لايران حول خفض الاسعار لم يطلب من الشاه اثناء لقاء سان مورتيز في شباط / فبراير ١٩٧٥ العمل على تخفيض الاسعار . . . » . وفي ايار / مايو ١٩٧٥ ارتأى الرئيس فورد انه لا مفر من حدوث ارتفاع جديد في الاسعار(٨) .

وينقل الدكتور غسان سلامة عما نشرته المصادر الامريكية قولها « ان الولايات المتحدة قد افادت من ارتفاع الاسعار وان علاقاتها بالاوبيك هي علاقات شراكة وتعاون . . . وان المكاسب التي حققتها واشنطن من جراء ذلك هي :

(١) تعاظم حصة الولايات المتحدة في التجارة الدولية على حساب اوروبا واليابان ؛ (٢) تحسن قيمة الدولار بنسبة ١١ بالمائة ؛ (٣) عودة القسم الاكبر من البترودولار الى الولايات المتحدة؛ (٤) تقدم مؤشر النمو الاقتصادي » .

وكان على الدوائر الامريكية ان تعمل على تشجيع الطاقة الاستيعابية لدول النفط فلجأت لبيع السلاح اليها مما جعل دول الشرق الاوسط تستوعب ٧٩,٤ بالمائة من اجمالي مبيعات الولايات المتحدة من الاسلحة ، وتدفق من السعودية وحدها الى الولايات المتحدة ٤٠ مليار دولار فيما بين ١٩٧٤ ـ ١٩٧٧ في مختلف الصور . . . .

ومع الانتعاش الذي حدث على الصعيد الامريكي في ظل تنافسات غربية وتبادل للمصالح والمواقع فإنه من المعروف ان العالم الثالث مر بأزمة اقتصادية طاحنة نتيجة ارتفاع اسعار النفط من ناحية وارتفاع أسعار المواد المصنعة من ناحية اخرى . والدراسات في هذا المجال وفيرة جداً وقد ركزت في معظمها وفق اتجاهها نحو العرب بالاساس على ذكر تصاعد قيمة فاتورة النفط في صادرات العالم الثالث وخاصة افريقيا ، ولكن الاكثر موضوعية كان يبرز في الوقت نفسه أن اسعار المواد المصنعة هي التي تضخمت اكثر ، وذلك نتيجة استغلال السوق الرأسمالي لهذه الظروف ومعالجة مشاكل التضخم في الغرب بزيادة اسعار مواده المصدرة الى العالم الثالث .

ويمكننا ان نوجز هذه الظاهرة في ارقام بسيطة ذات دلالة . ففي عام واحد بين ١٩٧٣ و١٩٧٤ زادت فاتورة النفط لدى دول العالم الثالث ٩,٧ مليارات دولار خص منها افريقيا وحدها ٤,٤ مليارات دولار . وادى ذلك الى زيادة عجز الميزان التجاري من ١٥ مليار الى ٢٥ مليار دولار ، وفي الوقت نفسه زادت اسعار صادرات المخصبات الزراعية وحدها من الدول الغربية لدول العالم الثالث بحوالى ٥ مليارات دولار . ونقول المخصبات الزراعية بالذات لعلاقتها الحساسة بالحياة اليومية وازمة الغذاء في العالم الثالث(٩) .

---

(٨) غسان سلامة ، السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥ : دراسة في العلاقات الدولية ، الدراسات الاستراتيجية ، ٣ (بيروت : معهد الانماء العربي ، ١٩٨٠) ، ص ٣٨٢ ـ ٣٨٦ .

(٩) Le Vine and Luke, *The Arab-African Connection: Political and Economic Realities*, pp. 31-41.

ونحن لا نريد الدخول في تفاصيل معروفة عن التضخم وزيادة مديونية دول افريقيا والعالم الثالث نتيجة زيادة اسعار المواد المصنعة وتزايد العجز في الميزان التجاري للدول النامية، ولكننا نزعم ان الجو السياسي الذي احاط بمعالجة هذه المشاكل هو الذي جعل الدول الغربية تدفع بعدد كبير من الدول الافريقية الى تغيير موقفها من اسرائيل بهذا الشكل الدرامي بين عامي ١٩٧٢ و١٩٧٣ ليشكل ذلك اغراء للمال العربي الفائض والمتزايد بالاتجاه نحو افريقيا « تقديراً لموقفها » وذلك خوفاً من ان يؤدي اشتداد الازمة في الدول الافريقية الى « انحرافات راديكالية » لا تحمد عقباها على المصالح الغربية .

في تصوري ان هذا هو الجو العام الذي اريد فيه احداث « التحول الافريقي » عن اسرائيل مؤقتاً ليفسح في المجال لظواهر اخرى ملحة . ولم يحدث « التحول » وقت قوة الحركة الوطنية التحررية عربياً وافريقياً لأن المقاومة كانت شرسة للتقارب بينهما ، فرغم احتلال اسرائيل لاراضي ثلاثة بلدان عربية سنة ١٩٦٧ لم توافق الاغلبية الافريقية طوال الاعوام ١٩٦٧ ـ ١٩٧٠ الا على قرار بانسحاب « القوات الاجنبية » من اراضي مصر الافريقية ثم الاراضي العربية ، ولكن فجأة خلال عامي ١٩٧٢ و١٩٧٣ تقوم دول مثل ساحل العاج والتوغو والنيجر ونيجيريا وزائير وكينيا واثيوبيا (وكلها مراكز نفوذ غربية معروفة) ومعها بقية التسع والعشرين دولة باتخاذ موقف حاد من اسرائيل تقطع فيه علاقاتها الدبلوماسية معها .

ولقد ابدى الكثيرون دهشتهم لذلك بالفعل ولم تكفهم التفسيرات حسنة النية ومن هؤلاء كتاب صهاينة مثل سوزان جتلسون التي قدمت احد سيناريوهات هذه العملية ممثلة في حالة كينيا ، حيث صرّح كينياتا في ١٠ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٣ محتجاً على مظاهرة قطع العلاقات مع اسرائيل «بأن تبعية دولة لاخرى في التدخل في الصراعات بين الشعوب تعتبر دعارة سياسية!» وبعد ثلاثة اسابيع فقط قطعت كينيا علاقاتها الدبلوماسية باسرائيل ليس فقط « وفقاً لميثاق الامم المتحدة بل وفق مبادىء كينيا » كما جاء في بياناتها السياسية(١٠) .

من هنا لا يمكننا ان نفهم ان ثمة دوراً موضوعياً « للمال العربي » لعبه في هذه المرحلة او انه كان قوة دفع اقليمية لعبت مستقلة لبناء مزيد من الاستقلالية والتحرر في منطقتي افريقيا والوطن العربي او في العالم الثالث ، وانما تثبت وقائع لعبة اسعار النفط وتوجهات المال العربي بعد ذلك كيف اريد استعماله للعمل السياسي لمواجهة مشكلات ارتفاع الاسعار وحل مشاكل الدولار وازمة المعسكر الغربي في العالم الثالث نفسه .

قد تكون الولايات المتحدة قد نجحت في تصدير الازمة الى منطقة المارك الالماني والين الياباني لكن ازمة العالم الثالث التي نتجت من هذا الموقف بالحجم الذي رأيناه قد تطيح بالنفوذ الغربي كله بزحف «الراديكالية» ، او تسلل الخطر الشيوعي اليه ، لذا كان لا بد من التخطيط ايضاً لجذب رأس المال العربي بعد معالجته لازمة الدولار وميزان المدفوعات الامريكي ليتجه الى بلدان

(١٠) Curtis and Gitelson, eds., *Israel in the Third World*, p. 195.

العالم الثالث مستثمراً ومقرضاً . وكان لا بد لاحداث ذلك من اغراء رأس المال العربي « بمظاهرة سياسية » يحبها العرب وتجذب حكامه ، وهي « تحول العالم الخارجي عن اسرائيل » . . . وليس مضاعفة عدائهم لاسرائيل!! وليس في هذا الاجراء مفاجأة كبيرة لاحد ، فقد كان الغرب محتاجاً ايضاً للضغط على اسرائيل لقبول اجراءات السلام التي طرحها السادات منذ مبادرته في شباط / فبراير ١٩٧١ ، وفي ١٦ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٣ وحتى انتهت بكامب ديفيد ١٩٧٩ وفق السيناريو المعروف الذي قادته دوائر الامن القومي الامريكي واصبحت وثائقه مطروحة امام الجميع في الوقت الحالي .

وقد نجح هذا المخطط في إداء دوره بالفعل مع تحول نسبة ملحوظة من الفوائض العربية الى الدول النامية بلغت في السنوات الاولى ١٩٧٤ ـ ١٩٧٧ حوالى ١٩ مليار دولار ، واحيطت بمخططات اوروبية اخرى عن دور « الطرف الثالث » في ادارة الاستثمارات وتوجهات الحوار الثلاثي ـ العربي ؛ الاوروبي ؛ الافريقي ـ الذي لم يرتبط بأية توجهات تنموية جديدة . . ولقد كان كل ذلك مطلوباً لدفع المال العربي بسرعة الى بلدان افريقيا لاداء اكثر من وظيفة بديلة او معاونة لرأس المال الدولي(١١) .

فالولايات المتحدة الامريكية مثلاً لم تزد مساعدتها للدول النامية لعام ١٩٧٤ عنها منذ عشر سنوات سابقة فثبتت قروضها ومعونتها عند ٣,٤ مليارات دولار لتخفض بذلك نسبتها في الناتج القومي الامريكي المتزايد من ٠,٤٩ بالمائة الى ٠,٢١ بالمائة ، ومعنى ذلك ان طرفاً ثالثاً لا بد من ان يقوم بدور إنقاذ للدول النامية وكان العرب هم هذا الطرف .

ان البلدان العربية النفطية قد استجابت لذلك فعلاً عقب ازمة اسعار النفط فخصصت مساعدات للدول النامية بلغت ٨,٢ بالمائة من انتاجها القومي وهو ما يشكل ١٢ بالمائة من عائدات النفط .

كان توجه رأس المال العربي مباشرة وبأعلى نسبة في مرحلته الاولى وبوجه خاص الى الدول التي تشكل عبئاً على الغرب (زائير مثلاً) ، وفي مجال القطاعات الاقتصادية اتجه الى تغطية عجز ميزان المدفوعات للدول الافريقية (مع الدول الغربية طبعاً) ، بما وصل الى ٢٧ بالمائة من حجم المعونات العربية في السنوات الاولى ولم ينخفض عام ١٩٨١ عن ١٧,٢ بالمائة (تقارير المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا) .

ومن الطبيعي ان نشير الى ان ثمة عناصر ذاتية بين العرب والافريقيين قد دفعت الى لقائهم السريع وان هذا اللقاء كان عميقاً في المواقع التي كان تطورها طبيعياً في هذا الاتجاه او المواقع التي ما زال لديها تعلق بالتوجهات الاستغلالية في العالم الثالث ، بل ان ثمة عوامل موضوعية في العلاقة بين المنطقتين كانت تساعد على دفع العلاقات بينها وابعاد اسرائيل بوجه خاص (انتهاء مشكلة

(١١) حلمي شعراوي ، قراءة جديدة لوقائع العلاقة بين حركتي التحرر الوطني العربية والافريقية (الخرطوم : جامعة الخرطوم، معهد الدراسات الافريقية والآسيوية ، ١٩٧٨) ، ص ٧٥ .

بيافرا وجنوب السودان بدور اسرائيل المعروفة فيهما). ورغم انها تدخل في دراسات اخرى حول التعاون العربي ـ الافريقي ، او اننا اشرنا لبعضها من قبل فإننا نؤكد ان القوى الغربية لم تكن لتسمح لشعوب العالم الثالث بهذا التحول السريع والواسع نحو العرب . او التحول عن « النظام الدولي » الغربي لو ان البؤر التقدمية في هذه النظم هي التي تدير تحالفاتها الدولية على اسس جديدة مما كان كفيلاً بابقاء روح التحرر الوطني او « الروح الجماعية » لحركتي الجامعة الافريقية والعربية او البِنْية الايديولوجية للحركتين على ما ذكرنا من قبل . لقد كانت بقايا هذه الروح هي التي ابقت على بعض مظاهر التشدد مع اسرائيل في كثير من المواقع والمناسبات ، وهي التي شدت احياناً المال العربي نفسه من مجرد العمل في مواقع المصالح الغربية ، الى المواقع المسماة بالراديكالية والتي كان الخوف من تركيز المساعدات العربية عليها بسبب موقفهاالاصيل من اسرائيل ، احد اسباب موجة المقاطعة لاسرائيل على هذا النطاق الواسع ومن قبل دول لم تكن مؤهلة بطبيعة سياساتها ونظامها لهذا الموقف .

رابعاً : اسرائيل تواجه الازمة

فهمت اسرائيل من خلال الطريقة التي تمت بها مظاهرة عام ١٩٧٣ ، ان ثمة « رسالة » من الغرب لها « بالانسحاب المؤقت » ، لا تقل اهمية عن تلك الرسالة التي فهمتها اوائل الستينات بشأن « التقدم السريع » في افريقيا لاسباب تتعلق بالمصالح العليا للمعسكر الغربي في الحالتين ، رغم اننا لا ننكر خصوصية التكتيك الاسرائيلي وردود افعالها الآنية . ولذا فإن الدوائر الاسرائيلية واجهزة اعلامها راحت تعالج اسباب الازمة وكيفية تجاوزها دون ان يسيء ذلك لمركز اسرائيل الخاص في القارة .

وكان طبيعياً ان يبدو رد الفعل المباشر عصبياً حتى لقد وصف ذلك احد الباحثين الاسرائيليين بأن « الذين بالغوا في وصف قوة اسرائيل في افريقيا مثلاً هم الذين يبالغون الآن في اعلان خيانة افريقيا او اتهامها بعدم النضج »[١٢] .

وراحت اسرائيل تعكس غضبها باتخاذ بعض الاجراءات المحدودة لاشعار الجانب الافريقي بخطورة قطع العلاقة مع اسرائيل . فسارعت بسحب عدد من خبرائها وفنييها بلغ حوالى ١٢٦ خبيراً وفنياً مع ترديد مبدأ عدم تقديم المساعدات الفنية بوجه خاص بدون علاقات دبلوماسية ، بل حاولت ممارسة مزيد من الضغط المباشر بسحب بعض المشروعات القائمة على عقود قصيرة المدى ، لما لها من فاعلية اكثر ، فأوقفت العمل في ٨٩ مشروعاً ، وتبع ذلك ابعاد بعض المتدربين الافريقيين من اسرائيل نفسها[١٣] واصبح مفهوم اسرائيل للعالم الثالث الذي تطلعت ان تكون

(١٢) شيمون امير ، « التحدي والاستجابة ، » في :

Curtis and Gitelson, eds., Ibid., p. 236.

(١٣) المصدر نفسه ، ص ٢٣٨ .

عضواً بارزا فيه موضع تساؤ ل البعض ، وعبر عن ذلك سكرتير عام الكنيست بقوله : « ان اسرائيل تعيش حالة احباط وخيبة امل في العالم الثالث الذي لا تحكمه الا وحدة اقتصادية تدفعه الى طلب مساعدة العرب والعيش في وهم « الاخوة » معهم ، بينما يطرد من النادي العضو الاكثر تأهيلاً لعضويته (اسرائيل) . حيث هي الدولة التي قامت على العداء للاستعمار وعلى عدم الانحياز » .

وطرح آخرون تساؤ لاً عما اذا كانت اسرائيل تريد ان تعيش كدولة صغيرة في العالم الثالث ام تصير « قوة » في الشرق الاوسط بدون العالم الثالث . وبقي الخلاف حول ما اذا كانت قوة « شرق اوسطية » بالفعل وبالتكوينة الاجتماعية التي تنسبها في النهاية للعالم الثالث ام قوة ذات طابع اوروبي بالاساس[١٤] . وبدأت الاجابات في هذا الصدد بالرهان على عدم نجاح مساعدات العرب لافريقيا وعدم استمرار وحدة دول العالم الثالث نفسه ، بل طرح احدهم مبكراً في جيروزاليم بوست في عام ١٩٧٤ « تأثير الحل السلمي المتوقع والمرور في قناة السويس على اعادة العلاقات بين افريقيا واسرائيل »[١٥] .

ومن جهة اخرى اعيد طرح شعار « وحدة الشعب اليهودي » في العالم ، اي التصرف كأمة وليس كدولة بالنسبة للتعامل مع دول العالم الثالث ، وكان ذلك تبريراً ـ كما سنرى ـ للتعامل الاوسع مع الجاليات اليهودية في جنوب افريقيا وامريكا اللاتينية ـ وليس فقط في الولايات المتحدة الامريكية ، مؤكدين مقولة ايبان عن ان اسرائيل قوية بالشعب اليهودي ولا تستطيع وحدها البقاء في الشرق الاوسط .

١ ـ البدائـــل

كان طبيعياً ان تبحث اسرائيل بسرعة عن بدائل لانشطتها حتى تهدأ الجبهة الافريقية قليلاً ، ولكنها لم تتخل في الوقت نفسه عن ساحة العالم الثالث باعتبارها ساحتها الطبيعية . خاصة وان توحدها مع الولايات المتحدة واعتمادها عسكرياً واقتصادياً على الصلة بدوائرها ومؤسساتها الصناعية العسكرية كان آخذاً في التزايد منذ السبعينات المبكرة مما انعكس على طبيعة علاقات اسرائيل بمناطق النفوذ الامريكية المباشرة خارج النطاق الافريقي مؤقتاً فضلاً عن تطوير العلاقة الخاصة والاستراتيجية بجنوب افريقيا .

أ ـ في امريكا اللاتينية

سجل الباحثون الاسرائيليون والصهاينة توطد العلاقات مع دولها على المستوى الجماعي والثنائي ، فراحت تعيد تنظيم الاتفاقيات مباشرة مع منظمة الدول الامريكية O.A.S. خاصة في مجال التعاون الفني ، كما تدعمت العلاقات مع المكسيك وشيلي وبيرو وفنزويلا خاصة في مجال

---

(١٤) Shalom Cohen, «Europe or the Third World,» *New Outlook* (Tel Aviv), (December 1981).

(١٥) سوزان جتلسون ، « آفاق نكسة اسرائيل الافريقية ،» في :
Curtis and Gitelson, eds., *Israel in the Third World*, p. 199.

الزراعة والري على النمط الافريقي نفسه من قبل. اما علاقاتها بالبرازيل والارجنتين فكانت في اطار ضمان مصادر النفط[١٦] ، وعاد الاهتمام بدور الجاليات اليهودية في ظل تزايد تيار وحدة الشعب اليهودي ومن ثم تكرر الحديث عن « التناغم الثلاثي » في امريكا اللاتينية بتحسين علاقات هذه الجاليات مع نظم الحكم القائمة وفي الوقت نفسه ازدهار العلاقات مع اسرائيل[١٧] .

الا ان قمة تركيز اسرائيل لم تكن في الساحات الهادئة نسبياً كما هو متوقع اذا كانت الدولة تبحث عن علاقات متبادلة ، ولكنها اتجهت بالاساس الى دول امريكا الوسطى مركز اهتمام وقلق الولايات المتحدة الامريكية، لتقوم فيها اسرائيل بدورها التقليدي من ناحية وتنمي عبرها تجارة اسرائيل ـ امريكا المشتركة في السلاح من جهة اخرى . وهنا تسجل جميع المصادر تعاون اسرائيل مع الولايات المتحدة في مواجهة الحركات الثورية وحماية النظم التابعة لها في نيكاراغوا وغواتيمالا والسلفادور وكوستاريكا وهندوراس واورغواي . . . الخ . وانتشرت مقابل ذلك عمليات الثوار ضد اسرائيل وجنوب افريقيا مما يؤكد وضوح هذه العلاقة بين اسرائيل والنظم الديكتاتورية اللاتينية . (حادث اختطاف قنصل جنوب افريقيا والمطالبة بقطع العلاقات بين السلفادور وكل من جنوب افريقيا واسرائيل عام ١٩٧٩)[١٨] .

وقد تحولت اسرائيل من خلال ذلك الى تاجر السلاح رقم واحد في بعض هذه الدول الى حد تسجيل انها تقدم ٩٨ بالمائة من الاحتياجات العسكرية للاورغواي و٨١ بالمائة من احتياجات السلفادور وذلك بالقرب من حدود الولايات المتحدة بما يشير الى طبيعة العلاقات الصناعية الاستراتيجية التي باتت تربط النظام الامريكي بالاسرائيلي .

ب ـ في آسيا

لم تكن مصادفة ان تتجه اسرائيل بثقلها مرة اخرى الى جنوب شرقي آسيا على نحو ما كانت من قبل في سنغافورة وماليزيا بحكم تطورهما في اطار الاستعمار الجديد ، وفي هذه المرة اتجهت اسرائيل الى اللجنة الاقتصادية لجنوب شرقي آسيا ECAFE وسجلت نفسها كمراقب في اجتماع كولومبو ١٩٧٤ عبر معركة سياسية ودبلوماسية حققت لها مركزاً في تلك المنظمة في النهاية ، بل انتهت الى توقيعها لعدد من الاتفاقيات المهمة في المنطقة حول تنمية مصادر المياه واستكشاف امكانيات الصيد في تايلاند ولاوس ، بل اتسع نطاق تعاملها الى مسائل نقل التكنولوجيا في آسيا وعقد ندوتها الكبرى في اسرائيل في اوائل عام ١٩٧٤ .

وفي احصائية اوردها شيمون امير عن الخبراء الاسرائيليين الذين سحبتهم اسرائيل من

---

(١٦) امير ، « التحدي والاستجابة ، » ص ٢٣٩ .

(١٧) Yosef Gotlieb, «The Development of Latin American Jewish Community,» *Israel Horizon* (New York), (September - October 1981).

(١٨) *The Guardian*, 27/8/1982.

افريقيا للتهديد خلال ازمة عام ١٩٧٣ ، لاحظ ان عدد هؤلاء الخبراء قد تضاعف في امريكا اللاتينية وبلغ اربعة اضعافه في آسيا[١٩] .

ج ـ التحالف مع جنوب افريقيا

لم تتوثق العلاقة بين اسرائيل وجنوب افريقيا فجأة كبديل لعلاقاتها بدول القارة التي قطعت علاقاتها باسرائيل عام ١٩٧٣ ، وان كان التطور الاستراتيجي الكبير الملحوظ في السنوات الاخيرة لافتاً للنظر فعلاً فإنه يدخل بالتأكيد في اطار تطور العلاقات الاستراتيجية بين اسرائيل والقوى الامبريالية عامة بالاضافة لتطور طبيعة البيئة الاقتصادية ـ الاجتماعية لاسرائيل نفسها . ولسنا هنا بصدد التعرض لتفاصيل حجم العلاقات بين اسرائيل وجنوب افريقيا خاصة بعد عام ١٩٧٣ ولكننا نشير الى بعض الحقائق الرئيسية :

ـ ان الايديولوجية الزائفة للنظام في جنوب افريقيا لم تمنعه من التحول الكامل من العداء لليهودية وموالاة النازية الى الارتباط بايديولوجية الاستعمار الجديد في التحالف مع « الفيدرالية الصهيونية » في جنوب افريقيا وسرعة الاعتراف باسرائيل والتعاون معها .

ـ ان اسرائيل وجنوب افريقيا في الخمسينات والستينات كانتا تقومان ببناء نظامهما الداخلي حتى تأمينه بالعلاقات الخارجية ؛ اسرائيل من اجل « الشرعية » في العالم الثالث وجنوب افريقيا بالصمود للتحدي وبمواجهة حركة التحرر الافريقية ؛ لذلك كانت دعوى اسرائيل انها دولة اقتصاد موجه يمكن ان تفيد الدول النامية بينما جنوب افريقيا كانت تقارن دائماً خدماتها للافريقيين الخاضعين لها بما تقدمه الدول التي « استقلت » لشعوبها .

ـ مع وقوع الازمة الاقتصادية في السبعينات على المستوى العالمي وخاصة في العالم الثالث واقتران ذلك بنمو الاتجاه الليبرالي في الاقتصاد الاسرائيلي ونمو بنيتها الصناعية والتوجه الاستهلاكي لمنتجاتها بما جعلها بحاجة للتحالف مع السوق الصناعي المتقدم في اوروبا وجنوب افريقيا باكثر من حاجتها للسوق الافريقي[٢٠] زادت تجارة اسرائيل مع جنوب افريقيا لثلاثة اضعاف بين الاعوام ١٩٧٣ ـ ١٩٨٠ بينما لضعف واحد مع افريقيا .

ـ ادّى هذا التطور في اتجاه النمو الاقتصادي الاسرائيلي والجنوب افريقي على السواء الى تطور طبيعة العلاقات في مجالات استراتيجية مثل: الصناعات الثقيلة واستعمالات الطاقة النووية وتفجيراتها في عام ١٩٧٩[٢١]. وبالوصول لهذه المرحلة تنوعت العلاقات في المجالات العسكرية والصناعية والدبلوماسية والثقافية والبحث العلمي . وحرصت اسرائيل على جر مصالح جنوب افريقيا الى منطقة الشرق الاوسط بمشاركة جنوب افريقيا في صناعة الصلب وخطوط السكك

---

(١٩) امير ، « التحدي والاستجابة ، » ص ٢٣٨ ـ ٢٣٩ .

(٢٠) جتلسون ، « آفاق نكسة اسرائيل الافريقية ، » ص ١٨٥ و Beshir, *Terramedia: Themes in Afro-Arab Relations*, pp. 104-123.

(٢١) *New Africa*, no. 177 (June 1982), p. 51.

الحديدية وانابيب النفط(٢٢) ، وهي عمليات استراتيجية تختلف عن مجرد جلب الماس من جنوب افريقيا لصقله واعادة تصديره . ومن الواضح انها الى جانب اهميتها الاقتصادية فإن اسرائيل تريد ان تدخل اكثر من طرف في قضيتها بالمنطقة كما انها تستفيد هي وجنوب افريقيا من تبادل المواقف ازاء عمليات المقاطعة التجارية الدولية . . . فقامت اسرائيل وجنوب افريقيا بتصعيد هذه العلاقات دون مبالاة بالموقف الامريكي او العربي بعد تطور النظامين العنصريين للتوحد المباشر مع المصالح الغربية وتجاهل النزعة « الاستقلالية » المدعاة من قبل .

وقد بلغ هذا التوحد بين كل من اسرائيل وجنوب افريقيا من جهة وبينهما وبين المعسكر الرأسمالي العالمي من جهة اخرى بلغ قمته في فترة تصاعد التعاون العربي ـ الافريقي نفسها منتصف السبعينات . فبينما اتخذ النظام الامريكي قراره بالتصدي لنظام الحركة الشعبية في انغولا وعلاقاتها بالدول الاشتراكية حفاظاً على المصالح الاستراتيجية في جنوب القارة، صدر في الوقت نفسه قرار التصدي لحركة الكفاح المسلح الفلسطيني بضرب اسرائيل لمجال تحركه في الجنوب اللبناني .

وليس مصادفة ان تشارك اسرائيل بمساعدة جنوب افريقيا وحركة يونيتا في انغولا عام١٩٧٥ ، ثم مساعدة ايان سميث بعد ذلك مباشرة (١٩٧٨) في روديسيا (زيمبابوي) مقابل بناء مصالح اقتصادية استراتيجية بين جنوب افريقيا واسرائيل ثم التفجير النووي المشترك ـ لمصلحة التكنولوجيا الاسرائيلية ـ جنوب الاطلنطي وجنوب افريقيا عام ١٩٧٩ . ولقد غيرت اسرائيل سياستها النامية هذه تجاه النظام العنصري في جنوب افريقيا متحدية المشاعر الافريقية بارجاع المسؤولية على الدول الافريقية التي قطعت علاقتها بها ، وسبق رفض حركات التحرر الافريقية لمساعدة اسرائيل لها عام ١٩٧١ . ومع حملة الضغط لاعادة العلاقات مع افريقيا رغم علاقة اسرائيل بجنوب افريقيا ردد اكثر من مصدر صهيوني القول بأن تجارة اسرائيل مع جنوب افريقيا محدودة لا تزيد عن سدس تجارة جنوب افريقيا مع الدول الافريقية نفسها التي تطالب اسرائيل بالمقاطعة(٢٣) .

بل ان بعض الصحف الصديقة لاسرائيل في كينيا (نيسان / ابريل ١٩٨١) قد اشارت الى اهمية استثمارات جنوب افريقيا في اسرائيل في مجال الطاقة الشمسية بعد زيارة وزير المالية الجنوب افريقي لاسرائيل ، في ذلك الوقت ملوحة بأهمية الاستفادة من عنصر الطاقة الجديد هذا مقابل تحكم العرب بأسعار النفط .

٢ ـ التعامل المباشر في افريقيا

بفهم اسرائيل للرسائل الاوروبية « بالتخلي » عن خطة الهجوم بعض الوقت فإن ذلك على

(٢٢) Abdel Kader Ben Abdallah, *L'Alliance raciste israelo-sud africaine* (Ottawa: Editions Canada - Monde Arab, 1979), pp. 171-177.

(٢٣) *Israel Economist*, (February 1982).

ما يبدو قد اقتصر على العمل الدبلوماسي والدعائي فقط ، حيث يلاحظ الباحث في هذا الشأن تنوعاً في الخطط لتأكيد الوجود الاسرائيلي في افريقيا في السبعينات بما لا يقل خطورة عنه خلال الستينات .

وقد ادى التحول في البنية الاقتصادية ـ الاجتماعية في اسرائيل باتجاه الليبرالية الاقتصادية والتوسع الصناعي العسكري الاستراتيجي المتوحد مع نظيره الامريكي الى ضرورة اتساع قاعدة التعامل الاسرائيلية لتقفز من افريقيا الى الآفاق الامريكية اللاتينية والآسيوية على نحو ما رأينا ومن ثم اصبح العالم الثالث هنا بما فيه افريقيا بالنسبة لاسرائيل ، لا يعني اكثر من ساحة « لديماغوجية التصويت في المحافل الدولية » على نحو ما تذكره وسائل الاعلام الاسرائيلية . ويكفي فتح سوقه لتجارتها الاستراتيجية وقد رأينا ذلك في توسع تجارة السلاح الاسرائيلية في امريكا اللاتينية ، كما لاحظناه في التحالف العسكري الاستراتيجي لاسرائيل مع جنوب افريقيا .

أ ـ الوجود الاقتصادي لاسرائيل

ان الذين تابعوا النشاط الاسرائيلي في الستينات حتى اوائل السبعينات سوف يكونون اقدر من يتصور الفروق الكبيرة في ارقام تعاملات اسرائيل مع افريقيا في كل المجالات وكأن «ازمة » لم تقع في العلاقات الاسرائيلية ـ الافريقية تحدُّ من هذا النشاط او تنوعه . وقد يكون طبيعياً ان تستمر العلاقات الاقتصادية بين الدول حتى مع عدم وجود العلاقات الدبلوماسية بينها ، لكن شمول هذه العلاقات للاستثمارات والخبراء هو الملفت بالفعل .

حجم التطورات في تجارة اسرائيل في افريقيا

الدولة	الصادرات (بملايين الدولارات)			الواردات (بملايين الدولارات)		
	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠
اثيوبيا	٤,٤	٤,٤	١١,٢	٢,٠	٥,٦	١,٨
الغابون	—	١,٢	٠,٦	١,٦	٤,٨	٥,١
غانا	٢,١	٢,٠	٢,٠	٠,٦	٠,٤	—
جنوب افريقيا	١٠,٧	٣٤,٧	٧٩,٢	١٠,٢	٤٠,٢	١١٧,١
ساحل العاج	١,٢	٤,٢	٧,٠	٠,٩	١,٨	٤,٨
تنزانيا	١,٩	١,٩	٨,٦	٠,١	١,٩	١,٤
ليبيريا	٠,١	٢,٩	٠,٣	١,٢	٢,٣	—
نيجيريا[أ]	٣,٦	١٣,٤	٤٤,٣	—	—	٠,١
كينيا	٣,٦	٣,٨	١٥,٢	١,٢	٢,٩	٤,٧
دول اخرى	١٣,٩	٥,٣	٢٢,٥	١٢,٣	٨,٨	٠,٧
الاجمالي	٤١,٥	٧٣,٥	١٩٠,٩	٣٠,١	٦٧,٧	١٣٥,٧

(أ) ذكرت بعض المصادر ان تجارة نيجيريا زادت من ٢٠ مليوناً عام ١٩٧٠ الى ٤٠ مليوناً عام ١٩٨٠ ، انظر :
Le Monde Diplomatique (Janvier 1982).

(١) ففي مجال التبادل التجاري : اخترنا لاظهار حجم التطورات في تجارة اسرائيل مع افريقيا ثلاثة اعوام هي : ١٩٧٠ و١٩٧٥ و١٩٨٠ للدلالاتها على ما قبل «الازمة» وبعدها. ويلاحظ ان المصادر الاسرائيلية قد بدأت تكشف عن هذه الارقام مؤخراً فقط مع الحملة الدبلوماسية للعودة حيث تمثلت شكوى الباحثين من قبل في عدم توافر هذه الارقام . والجدول السابق جرى توفيقه من كتاب الاحصاء السنوي الاسرائيلي لعام ١٩٨٠ والذي اورد احصاء ١٩٧٩ فقط بينما اوردت صحيفة دافار في اواخر ١٩٨١ احصاءات ١٩٨٠[٢٤] .

(٢) في مجال النشاط الاقتصادي للشركات الاسرائيلية : قد يفيد تعدد المصادر هنا ايضاً في بيان حجم هذا النشاط :

ـ قامت الشركات الاسرائيلية فيما بين ١٩٧٣ و١٩٧٨ بعمليات استثمارية في حوالى ٢٠ دولة افريقية بلغت قيمتها ٨٠٠ مليون دولار ، وكان اهم مواقع هذه العمليات في زائير وكينيا وساحل العاج وتوغو ونيجيريا[٢٥] ، وتتضمن مبيعات المخصبات والآلات الزراعية والمنتجات الصناعية .

ـ علقت صحيفة دافار على جدول تجارة اسرائيل مع افريقيا بأن هذا المجموع لا يشتمل على التصدير المقنع كالخدمات التي باعتها الشركات الاسرائيلية وعلى رأسها سوليل بونيه ، وهذه الشركة الهستدروتية تنفذ اشغالاً ضخمة بحسب المفاهيم الدولية باحجام تصل الى مئات الملايين . وتعتبر نيجيريا وكينيا اهم مشتريين لاشغال البناء التي تنفذها سوليل بونيه . اما البائع الاهم لدول افريقيا السوداء فهو شركة كور للتجارة ، وتقوم شركات خاصة ايضاً بنشاطات اخرى مثل شركة مئير اخوان صاحبة النشاط الكبير في ساحل العاج[٢٦] .

ـ يمتد نشاط الشركات الاسرائيلية في حوالى مائة مشروع ، وتقوم شركة اجريدنو وحدها بمشروعات زادت قيمتها على مائة مليون دولار[٢٧] .

ـ فسر كثير من المصادر هذا التوسع في العمليات الاستثمارية الاسرائيلية بربطه بالليبرالية الاقتصادية في اسرائيل التي ادت الى قيام الشركات الاسرائيلية بخلق نظام للعمليات ثلاثي الاطراف مع دول اوروبا والولايات المتحدة مما سمح لهذه الشركات عام ١٩٨١ بادخال ٤ مليارات دولار للخزينة الاسرائيلية[٢٨] .

---

(٢٤) *Statistical Yearbook of Israel, 1980*, pp. 210-211, and
تيدي بروس ، « طرزان يعود الى الغابة ،» نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، السنة ١٢ ، العدد ١ (كانون الثاني / يناير ١٩٨٢) (مترجمة عن : دافار ، ٢٠ / ١٢ / ١٩٨١) .

(٢٥) *Journal de Genève*, 7/5/1979.

(٢٦) دافار ، ٢٠ / ١٢ / ١٩٨١ .

(٢٧) *Journal de Genève*, 7/5/1979.

(٢٨) *Le Monde*, 17/5/1982.

في مجال الخبرة والتدريب وبالاسلوب الاسرائيلي السابق نفسه في ربط العلاقات الاقتصادية بوجود الفنيين والخبراء الاسرائيليين ، فقد كرر عدد من المصادر ان هناك في افريقيا عام ١٩٨٢ حوالى اربعة آلاف خبير منهم ٣٠٠ في زائير(٢٩). ويشير مصدر آخر الى وجود ٢٠٠٠ من هؤلاء في نيجيريا وحدها(٣٠). اما عن المتدربين فتذكر احصائيات في عام ١٩٧٧ انه كان هناك حوالى ٤٣٥ متدرباً افريقياً في اسرائيل في مجال التعاونيات والعمل النقابي وان معظمهم من نيجيريا وكينيا وساحل العاج وسيراليون وزائير وافريقيا الوسطى . وقد عمدت اسرائيل كما رأينا الى التركيز في عملياتها الاقتصادية الكبيرة على دول السوق الحر في افريقيا، والقابلة لأن تكون سوقاً كبيرة او التي تمثل عميلاً اقليمياً Regional Broker ذا وزن ، والبعيدة في الوقت نفسه عن موجة الدعاية الافريقية . ولذا ترد معظم الامثلة في النشاط الاقتصادي الاسرائيلي عن ساحل العاج وزائير ونيجيريا وكينيا . ومن الملاحظ ان النظم السياسية في هذه الدول نفسها قد وفرت لاسرائيل اماناً لمصالحها الاقتصادية سواء كان ذلك ممثلاً في القيادة مثل الرئيسين بوانيي وموبوتو او في قوى سياسية داخلية مساندة مثل حزب وحدة نيجيريا وحزب نيجيريا الكبرى . وهذا الاسلوب الانتقائي في العلاقات على اساس المصالح الاقتصادية الواسعة هو الذي يلاحظه الباحثون بالنسبة للتطور الاقتصادي الاسرائيلي حتى في علاقاتها داخل امريكا اللاتينية (البرازيل ، فنزويلا . .) . كما ان التوجه الى دول السوق الحر والكبير في افريقيا اصبح اكثر صلاحية لتطور اسرائيل مقابل تعاملاتها مع الدول ذات « التوجه الاشتراكي » في اوائل الستينات والزعم بأن اسرائيل مشروع اشتراكي ايضاً .

ب ـ الحضور السياسي

حرصت اسرائيل على ان تترك انطباعاً دائماً باستمراريتها على الساحة الافريقية حتى لقد كان بعض اصدقائها يحرصون على ربط ابتعادها عن الساحة بأنه مؤقت ومرهون بمشكلة الاراضي المصرية (الافريقية) المحتلة او حتى بعلاقة اسرائيل بجنوب افريقيا ، باعتبار ان المقولتين اقل تأثيراً في مركز اسرائيل من ربطها بقضية تحرير فلسطين او ازمة الشرق الاوسط على اطلاقها . هكذا عبرت صحف نيجيريا وسياسيوها كما فعل الكينيون وغيرهم في معظم المناسبات . ومعنى ذلك ان الدبلوماسية الاسرائيلية لم تغب ـ بوجود اصدقائها ـ عن الساحة الافريقية وحرصت في كل مناسبة على تأكيد هذا الوجود خاصة ما يتعلق منه بما يمس شرعية الكيان الاسرائيلي ووجوده الدولي .

ولعل من اهم المواقف التي يجب دراستها بعناية لقياس هذا الاتجاه هو ما حدث خلال التصويت على قرار تشبيه الصهيونية بالعنصرية في دورة الامم المتحدة رقم ٣٠ لعام ١٩٧٥، حيث اعتبرته اسرائيل والدول الغربية الكبرى معركة تتعلق بمبدأ تجاه « وجود » اسرائيل وليس مجرد

---

(٢٩) *African Research Bulletin*, vol. 19, no. 1 (February 1982).

(٣٠) *Israel Economist*, (February 1982).

مظاهرة من تظاهرات التصويت التقليدية في الامم المتحدة ، ولذا رأينا ان خمس دول قد عارضت القرار وامتنعت ١٢ دولة عن التصويت اي ١٧ دولة في موقف متحفظ تجاه قرار حاسم مثل هذا القرار مع ملاحظة ان مؤيديه من الدول الافريقية لم يزيدوا عن ٢١ دولة وهو ما يثير الدهشة فعلاً(٣١) .

وعبر اربع دورات تالية للامم المتحدة (٣٢ / ٣٥) فإن ٨ ـ ١٦ دولة افريقية كانت تصوت بالامتناع او التغيب على قرارات ذات اهمية ، تدين اسرائيل او تؤيد القضية الفلسطينية ، مثل القرارات الخاصة « بالشرق الاوسط » ، « قضية فلسطين » رفض المعاهدات المنفردة ، الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني ، عدم تمكين اسرائيل من التسلح النووي ، المحافظة على الطابع العربي الاسلامي للقدس ، مما يرد ذكره في وثائق الامم المتحدة والتقارير العربية(٣٢) . ولا شك ان ذلك لا بد من ان يكشف عن نشاط دبلوماسي وحضور سياسي لاسرائيل في انحاء القارة لا يمكن التقليل من حجمه .

وقد حرصت اسرائيل اكثر من مرة على استعراض قدرتها الدبلوماسية هذه متى رأت ذلك ضرورياً ، ونكتفي هنا بما نشر منه على نطاق واسع مثل ترتيب مقابلة مسؤولين اسرائيليين للرئيس هوفي بوانيي في جنيف في شباط / فبراير ١٩٧٧ ، وقبل انعقاد مؤتمر القمة العربي ـ الافريقي في القاهرة بشهر واحد لما لذلك من دلالة في التأثير على جو المؤتمر . او الوقوف صراحة الى جانب الزعيم اولووا في انتخابات ١٩٧٩ وما حصلت عليه من تصريحات سياسية نتيجة ذلك ثم دعوته لزيارة اسرائيل في اوائل عام ١٩٨٠،ثم في عام ١٩٨٢ ومروره رسمياً بالقاهرة اثناء رحلته لاسرائيل في المرة الاولى . ومثل تدخل الهستدروت لدى النقابيين النيجيريين عام ١٩٨٠ لمبادلة اطلاق سراح الكولونيل الفريد برجوم عضو القوة النيجيرية في قوة الطوارىء بلبنان ، والذي اتهم بالتعاون مع الفدائيين الفلسطينيين مقابل توسطهم في اعادة العلاقات بين نيجيريا واسرائيل ، وهي مبادلة مبالغ فيها لكنها تكشف عن طابع العمل الدعائي الذي تقوم به اسرائيل لبعض التصرفات السياسية محدودة القيمة .

وسوف نرى لاحقاً ان مثل هذا الاسلوب هو الذي احاط بالتمهيد لطرح مسألة اعادة العلاقات بين اسرائيل وبعض الدول الافريقية مثل زائير . وقد سبق ذلك اشارات الى قيام مسؤول اسرائيلي كبير بزيارة ثماني دول افريقية في اوائل عام ١٩٧٨(٣٣) .

ج ـ الحضور العسكري

لم تغفل اسرائيل في نشاطها العسكري بافريقيا عن استراتيجيتها القديمة والمستمرة لاحتواء

---

(٣١) حماد ، اسرائيل وافريقيا : دراسة في ادارة الصراع الدولي .

(٣٢) جامعة الدول العربية ، الصندوق العربي للمعونة الفنية للدول الافريقية والعربية ، « تقرير للعرض على مجلس الادارة ، » ١٩٨٢ .

(٣٣) Le Vine and Luke, *The Arab-African Connection: Political and Economic Realities*, p. 144.

دول حوض النيل من خارج الحوض (في الستينات) او من داخله (في الثمانينات) ! ذلك انه العمق الاستراتيجي لمصر ويشكل نقطة التقاء حوالى عشر دول افريقية ذات وزن سياسي ايضاً .

وفيما بين خطة الستينات القديمة وتطلعاتها في الثمانينات، فإنها حرصت فترة القطيعة الافريقية في السبعينات الا تغيب عن هذه المنطقة كلما سنحت فرصة لذلك . . وكانت استفادتها من المشاكل التي يتعرض لها هذا النظام او ذاك اسلوباً مفيداً من اجل حماية امنها في المناطق الاستراتيجية .

ولقد تهدد الامن الاسرائيلي باستقلال جيبوتي عام ١٩٧٧ بالنسبة لجنوب البحر الاحمر كما تهدد في وادي النيل والبحر الاحمر على السواء بقيام الثورة في اثيوبيا وتحالفاتها الجديدة ومقاطعة الولايات المتحدة للنظام الجديد من الناحية العسكرية على وجه الخصوص . وقد ادى بها هذا الموقف الى حد تأييدها للمعارضة الفرنسية تجاه الديغوليين منذ عام ١٩٧٣ حتى يضمنوا لها - مع منافسيهم الاشتراكيين - سياسة موالية تجاه جيبوتي(٣٤) .

اما في اثيوبيا نفسها فلم يعبأ الاسرائيليون باتجاهات النظام اليسارية الجديدة حين وجدوا في ازمته مع النظام الصومالي او الثورة الاريترية ما يمكن ان يفتح ثغرة مهمة في الجدار الاثيوبي الذي يشرف على وادي النيل والبحر الاحمر على السواء . ففي السادس من شباط / فبراير ١٩٧٨ اصدر موشي ديان بصفته وزيراً للخارجية تصريحه من سويسرا بأن بلاده تمد اثيوبيا بالسلاح خلال حربها مع الصومال واريتريا ، مبرراً ذلك بأن اثيوبيا هي الدولة الوحيدة غير العربية على البحر الاحمر .

وقد كان تصريح دايان بهذا الشكل الاستعراضي - حيث اسرائيل في حاجة الى ذلك مواجهة لتصاعد مظاهر التعاون العربي الأفريقي - ادى اعلانه ذلك الى طرد بقايا الخبراء الاسرائيليين من اثيوبيا نهائياً(٣٥) . والملفت للنظر ان اسلوباً قريباً من ذلك - بل ونتائج مماثلة - هي التي احاطت بتسريب اسرائيل لاخبار مساعداتها العسكرية لعيدي امين في قتاله ضد الجبهة الوطنية الاوغندية في اوائل ١٩٨٠ حين ادعى ان الاقطار العربية لا تمده بالمساعدات الكافية وان اصدقاءه القدامى في اسرائيل قادرون على ذلك (مشيراً الى حديثه التلفوني مع اسحاق رابين اثناء ازمة مطار عنتبي) وان كان عيدي امين قد تراجع في تصريحاته امام المساعدات الكبيرة التي كان يحصل عليها بالفعل من الاقطار العربية والتي لم تنقذ نظامه في النهاية .

ان هذا الاسلوب للالتفاف من حول حوض النيل والرغبة المستمرة في اظهار القوة بالقرب منه ،هو نفسه - بالتأكيد - الذي وقف وراء تنظيم عملية عنتبي بالتنسيق مع كينيا والسلطات الفرنسية في جيبوتي ، لدراسة امكانية القفز السريع في حوض النيل مثلما درسوا في اواخر الستينات إمكان ضرب السد العالي في مصر من بعض دول حوض النيل (مشروع المطار الاسرائيلي شمال اوغندا في ذلك الوقت) .

---

(٣٤) Al Sultan, «The Arab Israeli Interaction in the Red Sea,» p.280.

(٣٥) المصدر نفسه .

لعل دراسة خاصة لتطوير الامن العسكري الاسرائيلي تجاه مصر وافريقيا جديرة بأن تتم بتفصيل اكثر . كما لا يمكن فصل مثل هذه الدراسة عن تطور دور اسرائيل العسكري في العالم الثالث خاصة بعد توسعها في الشرق الاوسط من جهة وتحولها الى احـد اكبر مصادر تجارة السلاح في العالم (تحتل المركز الخامس) من جهة اخرى ، وبروز دورها في التسليح وتجارة السلاح والتأمين لنظم امريكا اللاتينية بناء على الخطة الامريكية خاصة في امريكا الوسطى . بهذا المعنى يمكن فهم عودة اسرائيل الى افريقيا في ثوب عسكري (وقد تنجح في تحذير افريقيا !). وهذا ما يفسر حرصها على الالتفاف حول حوض النيل بأشكال عسكرية مباشرة هذه المرة ، او الوجود في مواقف افريقية اخرى في شكل تدخلات او اتفاقات عسكرية كبيرة وليس مجرد « المساعدات العسكرية » الفنية او التدريبية التي كانت تسود نمط علاقات الستينات . وفي هذه العجالة نشير الى وجودها مؤخراً في تشاد عبر مساعدة حسين حبري ، او دخولها الى جانب جنوب افريقيا وزائير في الحرب ضد الحركة الشعبية لتحرير انغولا عام ١٩٧٥ بناء على طلب كيسنجر(٣٦) ، ثم استمرار مساعدتها لحركة (يونيتا) ضد حكومة انغولا الشرعية فيما بعد ذلك . وفي الاتجاه نفسه يمكن ملاحظة توقيعها لاتفاق عسكري شامل مع زائير بعد اعادتها للعلاقات معها في ظل الاستراتيجية الغربية الحالية للجنوب الافريقي كما سيرد ذكره بعد .

خامساً : اعادة بناء العلاقات الاسرائيلية ـ الافريقية

اذا سلمنا بأن اساس الازمة بين اسرائيل والدول الافريقية في السبعينات ، انما جاء عبر عملية اعادة صياغة للعلاقات ، تحكمت فيها دوائر الرأسمالية العالمية لمواجهة ازمتها الداخلية والخارجية ورغبتها في تحويل بعض البترودولار الى مناطق نفوذها التقليدية لحمايتها من الانهيار او تسلل القوى المعادية. واذا اعتبرنا ان ذلك كان عامل امن اقتصادي واضح للمعسكر الرأسمالي العالمي في مواجهة ازمته المعروفة في اوائل السبعينات فإننا نجد انفسنا في اواخر السبعينات واوائل الثمانينات امام « عامل امني » استراتيجي جديد تنامى بعضه في الواقع مع ضعف عنصر الامن الاقتصادي ، وجاء بعضه الآخر من خلال التهديد « الخارجي » المباشر لنفس المصالح الامبريالية مما استدعى اكثر من مرة تقديم « اعتبار » الامن العسكري بل واحداث تدخل تدريجي مع الاعتبارات الاقتصادية السائدة . ومع هذا التطور الجديد كما سنرى بـرز الدور الاسرائيلي مرة اخرى وبات على ماسكي اطراف اللعبة التنسيق بين ما هو « عسكري »،والذي تنهض فيه اسرائيل بالدور الرئيسي،وما هو « اقتصادي»،والذي تضطلع به الاقطار العربية بالدور الاساسي .

فما هي الظروف التي جعلت الاعتبار الامني والادوار العسكرية تتقدم على هذا النحو وتبرز دور اسرائيل على الخريطة الافريقية مرة اخرى؟ وما هو الاطار الذي قامت فيه اسرائيل بهجومها الدبلوماسي في اواخر ١٩٨١ او اوائل ١٩٨٢ . ولايضاح ذلك لا بد من معالجة النقاط التالية :

---

(٣٦) Beshir, *Terramedia: Themes in Afro-Arab Relations*, p. 118.

١ ـ الموقف الامريكي ـ الفرنسي

لا نريد هنا الدخول في تفصيلات الاستراتيجية الغربية في افريقيا بين التكامل والتنافس ولكن سوف يلفت النظر بالتأكيد ذلك العنصر المشترك الذي جاء بارزاً في البيانات السياسية للادارتين الجديدتين في كل من واشنطن وباريس الا وهو المواجهة مع السوفيات في افريقيا والتخوف الشديد من « الوجود الكوبي » وحلفائه الرئيسيين في الجنوب الافريقي والقرن الافريقي . وتضيف البيانات الامريكية ، « الخطر الليبـي » الذي تأخذه فرنسا ايضاً في اعتبارها ، لكن دون اعلان سياسي عن ذلك لاسباب تتعلق بسياستها الاخرى في المنطقة العربية .

وفي اكثر من وثيقة امريكية التزمت الخارجية الامريكية امام الكونغرس « بأن التعاون على نطاق اكبر في مجال الامن سيزيد كثيراً من الثقة التي يوليها «اصدقاؤ نا المحليون » للولايـات المتحدة » . اوالقول« بأنه اذا كان هناك تقدم في عملية السلام فإن التعاون في مجال الامن سيسهل وهو تعاون ضروري لردع اي تدخل من قبل الاتحاد السوفياتي والدول العاملة لحسابه » . ويعقب ذلك الحديث عن « النشاط الكوبي الهدام » في نصف الكرة الغربي وفي افريقيا واستخدام القوة من جانب كوبا وليبيا ودول اخرى تعمل لحساب السوفيات . وفي اطار ذلك يتحدث وزير الخارجية الامريكي عن مساعدات الامن التي تمتد من تركيا الى باكستان الى الكاريبي والى افريقيا والشرق الاوسط . ثم يعدد وزير الخارجية اشكال تحرك بلاده فيحددها « بالتعاون مع باكستان من اجل افغانستان . ومع تركيا لمحاصرة التوسع السوفياتي ثم التعاون مع الاصدقاء لمواجهة نشاطات ليبيا في افريقيا » . ثم « العمل مع اسرائيل الحليف الاستراتيجي الذي نلتزم بأمنه وتفوقه النوعي والعسكري . . »[٣٧] .

والقصد من هذه النصوص ـ وغيرها كثير ـ ابراز ما تحتله حالياً فكرة الامن في السياسة الامريكية و« المساحة الامنية » التي تنسق العلاقات الخارجية في اطارها بالنسبة للشرق الاوسط وافريقيا . وستبرز اهمية ذلك عند ايضاح استراتيجية اسرائيل نفسها . وقد بدأت الادارة الامريكية نشاطها بمجيء ريغان عام ١٩٨٠ بالتأكيد على حماية مصادر المواد الخام بوجه خاص وتشكلت لجنة عليا لهذا الغرض في اطار الادارة الامريكية ، وكان التعاون مع جنوب افريقيا وتنسيق مصالح الشركات الكبرى العاملة في الجنوب الافريقي من الامور التي اثرت على خيارات السياسة الامريكية بالنسبة لقضية ناميبيا كما اصبح « التهديد » الناتج عن وجود السوفيات والكوبيين في انغولا ذا معنى محدد ، اكبر من مجرد التصارع على مناطق النفوذ .

اما عن الجانب الفرنسي فقد بدأت الحملة على السوفيات مبكرة في البرنامج الانتخابي للحزب الاشتراكي الفرنسي والذي اصدر وثيقة خاصة عرفت « بالوثيقة الافريقية » تحت عنوان « الحزب الاشتراكي وافريقيا جنوب الصحراء»[٣٨]، تحدثت عن تزايد وتنوع التدخلات

---

(٣٧) نص كلمة هيغ امام لجنة العلاقات الخارجية في الكونغرس في ١٧ / ٩ / ١٩٨١ ، ونص « مبادرته الجديدة » لتحقيق السلام في الشرق الاوسط امام مجلس العلاقات الخارجية الامريكي في ٢٧ / ٥ / ١٩٨٢ . والنصان من اصدار سفارة الولايات المتحدة الامريكية في تونس .

(٣٨) *Le Parti socialiste et l'Afrique sud saharienne* ([n.p.: n.d.]), p. 35.
وقد صدرت اثناء المعركة الانتخابية عام ١٩٨١ .

الاجنبية مركزة على التسلل الشيوعي وخاصة السوفياتي ـ الذي لا يملك فهماً موحداً للمشاكل الافريقية ـ ولذا تبدو كوبا اكثر مقدرة كما يظهر ذلك في اثيوبيا وانغولا . ورغم تعداده لاخطاء الولايات المتحدة في افريقيا فإنه يذكرها فقط كأسباب للتدخلات الاجنبية السوفياتية ، وحتى ازاء حالة زائير ومشكلاتها مع صندوق النقد الدولي فإنه يحذر من ان تصبح المعالجة الامريكية لها مشابهة « للسيطرة الاستعمارية » السوفياتية في اوروبا الشرقية . وهو يبرز مقترح اندرو يانغ بأن تترك المستعمرات القديمة لمستعمريها القدامى الذين يفهمونها مطبقاً المثل على امكانيات فرنسا حتى لا تضطر امريكا « للتدخل المباشر » . ومن هنا جاءت على ما يبدو سياسة عدم التدخل المباشر الفرنسية ، كما طبقت في تشاد وفي دول افريقية اخرى وآخرها في علاقتها بمسألة زائير (اسرائيل) .

ولسنا في حاجة لسرد التناقضات التي وقعت فيها سياسة الاشتراكيين بعد نجاحهم سواء بالنسبة للتعامل مع النظم « سيئة السمعة » والزعماء الفاسدين او بالنسبة لسياسات الاستعمار الجديد في افريقيا والتي كانت ترتبط اساساً بالسياسة الامريكية من وجهة نظر فرنسا على الاقل . ان تركيز السياسة الفرنسية على منطقة الجنوب الافريقي هو موقف مستمر في مختلف « الادارات » الفرنسية في السنوات الاخيرة كما هو معروف في تسليح فرنسا لجنوب افريقيا وتعاونهما في المجال الذري بوجه خاص . ولذا انتقلت هذه السياسة الى « تأمين المصالح » عن طريق حمايتها من انغولا والوجود السوفياتي الكوبي فيها . وعرف الكثير عن رعاية دول الفرنكوفون لحركة يونيتا (سافيمبي) ومن قبل الاتحاد الوطني (هولدن) ضد الحركة الشعبية (مبلا) الحاكمة في انغولا كما ادّت فرنسا دوراً مباشراً في تأمين نظام موبوتو في زائير منذ استقلال انغولا بوجه خاص (احداث شابا ١٩٧٧ ـ ١٩٧٨) .

هنا اصبح موضوع زائير « مسألة امن » بالنسبة للسياسة الفرنسية في الجنوب الافريقي وليس مجرد مصالحها واستثماراتها في التعدين بزائير .

وفي هذا الاطار التقت السياسة الفرنسية بالسياسة الامريكية تجاه « الدور الامني » لزائير في الجنوب الافريقي ضد الوجود السوفياتي والكوبي . وعلى الاسس نفسها تتم مساعدة وجود اسرائيل المكثف مرة اخرى في المنطقة نفسها .

وحيث تقف مجموعة الفرنكوفون كسند دبلوماسي للسياسة الفرنسية ، منذ كانت تصوت « بأن الجزائر فرنسية » في الامم المتحدة ١٩٦٠ / ١٩٦١ فقد اصبح من المهم ان تعالج مسألة اسرائيل ايضاً على مستوى اجتماعات الفرنكوفون(٣٩) . وحيث تشارك فرنسا الولايات المتحدة قلقها مما يسمى « بالخطر الليبي » فإن مجموعة من دول الفرنكوفون في غرب افريقيا تصبح عرضة لهذا « الخطر » يجب تأمينه بوسيلة غير مباشرة هي عودة اسرائيل لاغراض الامن العسكري من جهة ومواجهة التحدي الليبي العربي في المناطق المحيطة بالشمال الافريقي العربي من جهة اخرى .

---

(٣٩) المقال الافتتاحي في : *Jeune Afrique*, (13 Decembre 1981).

٢ ـ الوضع العربي داخل الاستراتيجيات الامنية في افريقيا

لا نناقش هنا غياب « النظام العربي » الامني واهدافه على اساس قومي ، فلو ان ثمة نظاماً عربياً بهذه الصفة لبدأ بالاستفادة من عنصر الامن الاقتصادي . بل إننا نستطيع البدء بالتذكير بعملية تتبيع النظام الاقتصادي العربي للنظام الرأسمالي العالمي والاستغلال الذي تم للمال العربي بعد ١٩٧٣ كعنصر امن في العالم الثالث عامة وافريقيا بوجه خاص .

واذا كان العنصر الاقتصادي قد تحقق بوعي او بدون وعي ،مباشرة او غيرمباشرة،فإن العنصر الامني « العسكري » كان صارخاً في معظم حالاته . وحتى لو اتخذنا ذلك الموقف الموضوعي « الصوري » بعدم الحكم القيمي على هذه « التبعية » ، فإننا سوف نجد انفسنا مضطرين « موضوعياً » الى القول بأن المشاركة الامنية ، اقتصادياً او عسكرياً ، من جانب العرب للدول الغربية لم تحقق اغراضها بالنسبة للقضية المركزية ـ في موضوعنا ـ وهي قضية اسرائيل / افريقيا . . .

وسوف نرى عند حديثنا عن روح كامب ديفيد كيف ان العناصر التي مهدت لها في السياسة المصرية قد انعكست سياسياً على العلاقات العربية ـ الافريقية في منتصف السبعينات . لكن قبل ان ندخل في جزئية كامب ديفيد علينا ان نقرأ الخريطة العامة لافريقيا ومسلسل المشاركات العربية في قضايا الامن الغربي ـ الافريقي .

لقد كانت احداث زائير عام ١٩٧٧ و١٩٧٨ في الوسط والجنوب الافريقيين او ما سمي « باحداث شابا » احدى نقاط الاختبار المهمة للتحالفات الكبرى والصغرى ، فسرعان ما كشفت عن تحالف امريكي ـ فرنسي مبكر ، وهو امر مفهوم ، لكن الاطراف العربية التي شاركت في حماية النظام الزائيري كانت رموزاً لطبيعة توجهات النظم العربية المشاركة من جهة ، ولعدم الصلة بنظام الامن القومي العربي من جهة اخرى ، فقد تعاونت المغرب ومصر في العمل المباشر مع الحكومة الفرنسية والامريكية ونظام موبوتو كما تعاونت السعودية بالمساعدات المادية لتمويل عملية الانقاذ(٤٠) . ويمكن القول ان العملية تمت بنجاح وانقذ النظام الزائيري ، بل وأعد لدور المواجهة مع انغولا والوجود السوفياتي الكوبي فيها بعد ذلك بمشاركة اسرائيل .

ولم تُكشف بعد كل الاوراق عن العلاقات الامنية العربية ـ الغربية خاصة بالنسبة لدور ايران والشاه واسرائيل في هذا النظام الامني غير القومي . لكن العلاقات الامنية الاسرائيلية ـ الايرانية ، بين الموساد والسافاك ، غير مجهولة للكثيرين، والجديد هو ما كشفته وثائق السفارة الامريكية بطهران عن العلاقات الامنية التي جمعت السافاك مع اجهزة الامن المصرية والمغربية والسعودية والفرنسية فيما سمي«بنادي السفاري » الذي بدأ عمله عام ١٩٧٩ وكشفت تفاصيل عمله سلطات الثورة الايرانية على النحو الذي رواه محمد حسنين هيكل في كتابه عن الثورة

---

(٤٠) إجلال رأفت ، « دراسة عن احداث شابا ،» النشرة الخاصة للجمعية الافريقية (القاهرة) ، (١٩٨٠) .

الايرانية[٤١] . واهم ما يمكن استنتاجه من هذه الوثائق هو توجيه « الطاقة الامنية » العربية للاهداف الغربية نفسها في افريقيا اي مكافحة الشيوعية والاتحاد السوفياتي حيث كان « النادي » يتحرك بتوجيه فرنسا والولايات المتحدة ، وكشفت الوثائق عن ان اسرائيل لم تكن بعيدة عن هذا النادي ، الذي ارسل اسلحتها للصومال في حرب الاوغادين ورتب لقاءات السادات المبكرة مع الاسرائيليين ويكشف ثالثاً ان اعضاء النادي دخلوا بهذا التنسيق معركة شابا في زائير التي انقذت نظام موبوتو .

ولا نضيف كثيراً بالاشارة الى ما تردد عن مساعدات عربية اخرى لحركة يونيتا الانغولية التي تقاتل النظام الشرعي حتى الآن داخل انغولا بمساعدة جنوب افريقيا واسرائيل او السلاح الغربي الذي نقلته بعض البلدان العربية الى جنوب افريقيا من صواريخ « تيغر كات » الى عربات شيرتون الى مصفحات فضلاً عن التعاملات الواسعة في الذهب بين الدول النفطية وجنوب افريقيا والبرازيل[٤٢] .

اما عن تشاد والادارة الفرنسية « للتدخل غير المباشر » هناك فإن الدور المصري فيها ـ بعد بحث السادات عن السلام في كامب ديفيد ـ لا يمكن ان يحسب بحسابات اقليمية بحتة حتى لو تم تذكيرنا بأهمية الامن السوداني تجاه ليبيا .

وسوف يشير البعض قطعاً في هذا الصدد لعدم التعرض لسلوك بعض الاقطار العربية الاخرى ـ ذات الوزن ايضاً ـ ومدى علاقاته بدائرة الامن العربية او الاجنبية . وهنا لا يمكن القول ان مشكلة الجزائر في الصحراء الغربية كانت في اطار امني خارجي وليس في اطار « المشكلة الاقليمية » للمغرب العربي ، او ان مشكلة ليبيا في تشاد كانت خارج اطارها الاقليمي ، او ان نشاط العراق في افريقيا سابق لدوره المتوقع داخل مجموعة عدم الانحياز ، وقبل حربه مع ايران كان في اطار خطة امنية غير عراقية ، او ان تكون اسرائيل ـ وهذا محور موضوعنا ـ قد استفادت من ذلك بشكل مباشر او غير مباشر في مسألة علاقتها بافريقيا .

٣ - روح كامب ديفيد

لست هنا بصدد دراسة آثار كامب ديفيد في السياسات الاقليمية في العالم الثالث . فقد كتب الكثير في هذا الصدد ، ولكن يكفي ان نذكر هنا « رّوح عملية السلام » على طريقة مبادرات السادات / كيسنجر ، والتي راحت بعض النظم الافريقية تمارسها باشكال مختلفة ، ولنذكر هنا اجتماعات كاوندا ـ فورستر ـ سميث وبعض زعماء زيمبابوي فيما سمي باجتماعات القطار في اوائل

---

(٤١) محمد حسنين هيكل ، مدافع آية الله : قصة ايران والثورة (بيروت : دار الشروق ، ١٩٨٢) ، ص ١٤٨ ـ ١٥٥ .

(٤٢) أ . كليش ، « ضم الجولان يعرقل مبادرات اعادة العلاقات مع اسرائيل في افريقيا » ، *Le Monde Diplomatique*, (Février 1982). ـ وفيها يذكر قائمة بتعامل الاردن والسعودية والمغرب ومصر مع جنوب افريقيا بين عامي ١٩٧٤ و١٩٨٠ .

١٩٧٩ رغبة في التوصل لحل « مشكلة روديسيا » دون تصعيد لعمليات الكفاح المسلح . او نذكر لقاء كاوندا ـ بوثا في عام ١٩٨٢ على ارض بوتسوانا في عملية سلامية للافراج عن الزعيم الجنوب افريقي نيلسون ماتريلا ، او اللقاءات التي رتبها رئيس جزر الرأس الاخضر مؤخراً بين بعض مسؤولي جنوب افريقيا وانغولا رغبة في الوصول « لحل سلمي » بشأن مشكلة ناميبيا . . . الخ .

ولأن الظواهر السياسية او الاجتماعية لا تحدث هكذا فجأة ، بل لا بد من ان يتوافر لها تطورات اجتماعية ـ سياسية معينة تتولد خلالها ، وحجم مناسب للقوة التي تدفعها للتولد ، فإن نظام السادات في مصر كان يعيش « روح كامب ديفيد » هذه منذ توقيعه لاتفاقيات فك الاشتباك ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥ على الاقل ،وهي التي نصت على وقف « الاعمال العدوانية » اي حركة الكفاح المسلح من ارض الآخرين ووقف « الحملات الاعلامية » (اي التوجهات السياسية) االمضادة للطرفين .

واذا كنا قد لاحظنا على المستوى الافريقي حجم التحفظ على قرار الصهيونية / العنصرية عام ١٩٧٥ لغياب نصف الاصوات الافريقية عنه فإنه يجب ان نلاحظ انها كانت السنة نفسها التي وقف فيها السادات ضد القرار المطروح على القمة الافريقية بكمبالا لطلب ابعاد اسرائيل من الامم المتحدة . ثم تتابعت الازمة نفسها في مكتب دول عدم الانحياز اكثر من مرة بعد ذلك ، حتى كانت كامب ديفيد .

جاءت « كامب ديفيد » لتحقق لاسرائيل امكانيات هائلة لتحالفاتها وحركتها لم تكن لتتحقق لها في مثل هذا الوقت القصير. فبخروج وزن مصر الافريقي من المعركة ، اصبحت طاقة اسرائيل الهجومية في وضع شبه مثالي وقد كان السادات يتصور انه سيكون هو البديل لاسرائيل ـ لدى الغرب ـ في المنطقة العربية وافريقيا على السواء وطرح نفسه بديلاً امنياً في الخليج والجنوب الافريقي على هذا الاساس (خطبة في اوروبا في اوائل ١٩٧٧ ـ ١٩٧٨)، لكن حجم مشاكله في مصر لم يكن ليسمح للاستراتيجية الغربية بالاعتماد عليه اكثر من ان تصبح مصر قاعدة « لتسهيلات قوة الانتشار » الامريكية . ولتظل اسرائيل هي « قوة الامن » النموذجية . هكذا اثبتت نفسها في لبنان وراحت تؤكد نفسها في الجنوب والوسط الافريقي .

وبدأت اسرائيل في حدود كامب ديفيد المباشرة وكان من اهم ما حصلت عليه خلالها وعداً بمد مياه النيل عبر ترعة السلام الى صحراء النقب . ان الرسالة نفسها التي بعثها بيغن للسادات والتي نشرت بمصر في آب / اغسطس ١٩٨٠ ليسرب فيها انباء الاتفاق حول مياه النيل تتضمن الحديث حول ضرورة تخلي مصر عن مواجهة الدبلوماسية الاسرائيلية في افريقيا لما يشير الى ان الموضوعين معاً كانا موضع نقاش اطراف الرسالة ، بل واتفاقهما . وسرعان ما رتبت اسرائيل على ذلك حق مشاركة دول حوض النيل في بحوث المياه والري . . . الخ . مثلما حدث في تلك الندوة التي كادت تشترك فيها بترتيب من الاكاديمية المصرية للبحث العلمي (كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٩) .

وقد رأينا في بداية هذا البحث كيف كانت محاصرة مداخل البحر الاحمر وحوض النيل وهي

منطقة لتحرك الامن الاسرائيلي الاولى منذ تطلعت نحو افريقيا . وكثفت علاقاتها باثيوبيا وكينيا وتنزانيا واوغندا والكونغو (زائير) لهذا الغرض . وها هي بعض الفرص تعود لتحقيق الخطة نفسها بعد توقيع كامب ديفيد ، بالوجود داخل تنظيم دول حوض النيل بدءاً بالتسلل عبر البحوث الفنية (وثمة مشروع عالمي ترعاه الامم المتحدة للبحث الهيدروليكي في حوض النيل ويمكن المجيء عبر المنظمة الدولية ايضاً) . وقد بدت الروح الافريقية معارضة لهذا الاتجاه ومتناقضة معه الا ان موافقة السودان مؤخراً على اتفاقية كامب ديفيد وهو الطرف البارز في مسعى التجمع الاقليمي لدول حوض النيل سوف يوفر لاسرائيل فرصة للتفكير في الامر. ولا شك ان المصادر الاسرائيلية او الصهيونية هي التي كانت وراء نشر انباء مرور شارون بالسودان اثناء زيارته لعدد من الدول الافريقية في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨١ . حيث تقدر اسرائيل ان السودان تحيط به ثماني دول افريقية بعضها من السهل عليها اختراقه وتجري خطتها نحو ذلك فعلاً .

إن اسرائيل ان لم يتحقق لها الاستفادة مباشرة من فرصة وجودها بين دول حوض النيل عبر كامب ديفيد فيكفي انها تملك عنصر انفجار بين مصر ـ القوة الافريقية الكبيرة ـ وبين مجموعة دول حوض النيل ، والموقف السوداني نفسه في مرحلته الاولى ضد كامب ديفيد وعلاقتها بالنيل ، ثم موقف اثيوبيا الذي وصل الى حد اتهام مصر « بالتطلعات الامبراطورية » للسبب نفسه هو نموذج عن هذه الاستفادة الاسرائيلية من اساءة علاقة مصر بافرقيا(٤٣) .

٤ ـ الهجوم الدبلوماسي الاسرائيلي

لم تكن اسرائيل تغفل العمل الدبلوماسي في اي وقت لكسر ما يعتبره العرب «اجماعاً افريقياً» لمصالحهم . وكان توقيع اتفاقيتي كامب ديفيد مناسبة طيبة لبدء الحديث عن « تطبيع » العلاقات مع افريقيا ازاء « تطبيعها » مع اكبر الدول الافريقية .

ولقد سبق ذلك ـ كما رأينا ـ ان تحفظ قطاع كبير من الدول الافريقية على ما يدين شرعية الوجود الاسرائيلي (قرار الصهيونية ـ العنصرية عام ١٩٧٥)، بل ان بعضهم حين يصل الى حد الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية فإنه يربط ذلك باحترامه للوجود الاسرائيلي ؛ (حالات السنغال ، نيجيريا . .) ولا نعيد القول هنا في طبيعة ربط الدول الافريقية بين ادانة اسرائيل او مقاطعتها وبين عدوانها على « الاراضي الافريقية » في مصر ومن ثم بدء الحديث عن اعادة العلاقات مع اسرائيل عقب انسحابها من سيناء . قد يتعلق بهذا الموقف الاخير ان الاغلبية الافريقية في الاجتماعات الوزارية والرئاسية الافريقية لم توافق في اي مرة منذ عقد اتفاقيتي كامب ديفيد على مشروعات القرارات التي قدمت لادانة هذه الاتفاقيات وادانة اطرافها صراحة مكتفين بادانة اي اتفاقيات « منفردة » تضر بالقضية الفلسطينية ولا تخدم قضية السلام . . . الخ .

---

(٤٣) حلمي شعراوي ، « الآثار الاستراتيجية المترتبة على مد مياه النيل الى اسرائيل »، اللجنة المصرية للتضامن الافريقي الآسيوي ، كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٠ .

وانعكس الموقف الافريقي على اجتماعات دول عدم الانحياز لتحصل دبلوماسية كامب ديفيد على النتائج نفسها .

وإذا كانت اسرائيل قلما تهتم بالموقف الافريقي العام ، او البيانات الجماعية باعتبار ذلك ضرباً من « الديماغوجية السياسية » على حد تعبير بعض ادبياتهم فإنها في الواقع كانت حريصة على تحقيق الحد الادنى على الاقل . . ويمكن القول انها حققت شيئاً . . . اما على المستوى الثنائي ، اسلوبها المفضل ، فقد اختارت بعض مراكز الثقل في القارة للتعامل معها بين فترة واخرى وبشكل او بآخر لاثبات استمرار وجودها السياسي والدبلوماسي في افريقيا ، وفي مواقع تتفق طبيعتها هذه المرة مع طبيعة التطور الرأسمالي في اسرائيل نفسها ، وإذا كنا نذكر ان موجة الهجوم الاسرائيلية الاولى في الستينات اكدت على العلاقة بالدول ذات « التوجه الاشتراكي » (غانا ، تانزانيا . .) فإنها في هذه المرة ركزت على ساحل العاج ونيجيريا وكينيا وزائير ، نماذج « الرأسمالية » الافريقية الجديدة .

وقد رأينا كيف رتبت مقابلة هوفي بوانيي قبل اجتماع القمة العربي ـ الافريقي بعدة اسابيع ، وكيف وقفت مع حزب سياسي كبير في نيجيريا ، وبعض عناصر الحزب الحاكم في كينيا ، حتى كسبت الرئيس موبوتو شخصياً في زائير ، وكيف استفادت من خطابات ممثل ليبيريا في الامم المتحدة في دورة ١٩٨٠ و١٩٨١ عن ضرورة التفكير في اعادة العلاقات مع اسرائيل لكن هجوم اسرائيل الاساسي مضى لابعد من ذلك على النحو التالي :

أ ـ الاتفاق الاستراتيجي مع خطة الامن الامريكية

لا بد للقارىء ان يربط بسرعة بين التواريخ التالية : توقيع مذكرة التفاهم الاستراتيجي بين الولايات المتحدة واسرائيل بواشنطن في ٣٠ / ١١ / ١٩٨١ ؛ زيارة شارون لست دول افريقية في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨١ ؛ خطاب اريل شارون الذي اعد للالقاء بمعهد الدراسات الاستراتيجية الاسرائيلي ، ونشر في معاريف في ١٨ / ١٢ / ١٩٨١ متضمناً ما عرف « بمبدأ شارون » عن حدود امن اسرائيل وخطتها الاستراتيجية .

ولسنا هنا بصدد الدخول في تفاصيل هذه الاستراتيجيات، ولكن مع تذكر عناصر استراتيجية الادارة الامريكية التي سبقت الاشارة اليها وتركيزها الملحوظ على الخطر السوفياتي والكوبي والليبي . . . الخ، في افريقيا فإننا يمكن ان نفهم الجو الذي احاط بهذا الاتفاق فيما يخص افريقيا ، وسوف نلفت النظر بالاساس الى التفسيرات التي احاطت ببنودها وخاصة الفقرة الثالثة عن اهداف الاتفاقية ثم شرح شارون لاهداف التعاون الاستراتيجية[٤٤]. ويمكننا ان نرى كيف ترشح اسرائيل نفسها صراحة كقوة ردع امنية ليس في الشرق الاوسط فقط بل في افريقيا بشكل

---

(٤٤) سيف الدين دريني ، « مذكرة التفاهم الاستراتيجي بين الولايات المتحدة واسرائيل من واقع التبعية الى دور عارض الخدمات ، » شؤون فلسطينية ، العدد ١٢٥ (نيسان / ابريل ١٩٨٢) .

اساسي ايضاً ، وانها تعبر عما وصل اليه التوحد في الانتاج والتجارة بالمواد الاستراتيجية وخاصة بالاسلحة من خلال بعض التعاون في مجال التجارة الامنية (مادة ٣ ـ د) وهو ما جعل المتحدث الرسمي الامريكي يعلق على اتفاق التفاهم الاستراتيجي بأنه يحمل « امكانية الاستفادة من طرف ثالث بتمويل امريكا لمبيعات الاسلحة الدفاعية والخدمات الاسرائيلية» (٤٥) . كما ان بيغن في شرحه لظروف الاتفاق مع الرئيس ريغان اكد على « سهولة الاتفاق في ضوء التوسع السوفياتي في بلدان افريقية وعربية » .

ويعتبر الخط الاستراتيجي الذي اعلنه شارون عقب ذلك ببضعة اسابيع نموذجاً لهذا التوحد الاستراتيجي بين اسرائيل والولايات المتحدة حيث لا يمكن لوزير الدفاع في دولة ، ان يتحدث بهذه الصورة الا من موضع الثقة والقدرة والاتفاق الشامل . وفي الحديث ـ الخطة الذي نشرته « معاريف » الاسرائيلية في ١٨ / ١٢ / ١٩٨١(٤٦) نجد وزير الدفاع الاسرائيلي يحدد الخطر الذي تواجهه الاستراتيجية الاسرائيلية بأنه خطر التوسع السوفياتي في الشرق الاوسط وافريقيا . « . . الذي يعرض للخطر المنطقة والمصالح الحيوية للعالم الحر . . وتقويض الاقتصاد العالمي والحيلولة دون الوصول الحر الى موارد حيوية » لاحظ انها لغة الادارة الامريكية تماماً حتى بالنسبة لاستراتيجية حماية المواد الخام في الشرق الاوسط وجنوب افريقيا .

وعندما عدد شارون المجال الجغرافي للمصلحة الاستراتيجية خارج الاقطار العربية يشير الى انها « ما وراء الاقطار العربية في الشرق الاوسط وعلى سواحل البحر الابيض المتوسط والبحر الاحمر ؛ وانه ينبغي ان يتسع مجال الاهتمام الاستراتيجي والامن لاسرائيل بحيث يشمل في الثمانينات دولاً مثل تركيا ؛ ايران ، باكستان ومناطق من الخليج الفارسي وافريقيا ، وبشكل خاص دول افريقيا الشمالية والوسطى ».

وللقضاء على الخطر المهدد لاسرائيل يقدم عدة تصورات منها « زيادة التعاون الاسرائيلي مع الولايات المتحدة وتطوير علاقات امنية مع دول شرق اوسطية وافريقية ودول اخرى في العالم » ولمواجهة اعباء الميزانية الدفاعية للقيام بهذا الدور يرى امكان ذلك « بواسطة جهد فعّال لزيادة صادراتنا الى الدول التي تشاركنا مخاوفنا الاستراتيجية والتي تربطنا بها علاقات امنية . . واننا مصممون على رؤية تطوير الصناعات والانتاج الامني كاحد المكونات الحيوية لامننا القومي » .

وقد يفسر هذا الالتقاء الاستراتيجي الشامل اواخر عام ١٩٨١ تلك الانتصارات التي سارع شارون والنظام الصهيوني للعمل على انجازها طوال عام ١٩٨٢ على مستوى الشرق الاوسط وافريقيا على السواء .

ب ـ العمل الدبلوماسي الاسرائيلي وخاصة مع فرنسا والمجموعة الفرنكوفونية

حرصت اسرائيل على غير عادتها ان تحصل على نوع من المواقف « الجماعية » لاعادة

---

(٤٥) *International Herald Tribune* (Paris), (19-20 December 1981).

(٤٦) اريل شارون ، « الخطاب الذي لم يلق ، » نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، السنة ١٢ ، العدد ١ (كانون الثاني / يناير ١٩٨٢) ، ص ٢٥ (مترجمة عن معاريف ، ١٨ / ١٢ / ١٩٨١) .

علاقاتها بافريقيا تواجه بها موجات التأييد « الجماعي » للتعاون العربي ـ الافريقي ، وحيث كان « التعاون » يمضي في اشكال مؤسسية يصعب اختراقها بشكل مباشر فإنها راحت تستفيد من علاقاتها المتنامية مع حكومة الاشتراكيين الفرنسيين الجديدة عام ١٩٨١ ليبدو طرح العلاقات الاسرائيلية ـ الافريقية في اوساط الكمنولث الفرنسي شكلاً من التأييد الجماعي لاسرائيل . وقد اشار عديد من المصادر لهذا الدور الفرنسي بالفعل بما لا يحتاج لالحاح(٤٧) . وكما لخص الكاتب الاسرائيلي تيدي برويس ذلك بقوله « ساعد موقف فرنسا مساعدة كبيرة ، فوفقاً لجميع الدلائل يرغب الرئيس ميتران في محو شعور العزلة لدى اسرائيل مفترضاً ان اسرائيل الواثقة من نفسها ستكون شريكاً اكثر عقلانية في المفاوضات »(٤٨) .

وقد بدأ التنسيق الفرنسي ـ الامريكي في معالجة ازمة تشاد خلال لقاء القمة الفرنسي ـ الامريكي في كانكون (المكسيك) صيف ١٩٨١ واستدعاء قوات منظمة الوحدة وفي مقدمتها قوات زائيرلتحل محل ليبيا . بدأ هذا التنسيق مطمئناً بالضرورة لاسرائيل التي كانت تخشى الشعور من ان تصير عنصرصدام بين فرنسا والولايات المتحدة . ودفعها ذلك لمزيد من مناقشة تنسيقها مع فرنسا في افريقيا عبر التفاهم الاستراتيجي مع الولايات المتحدة في اواخر ١٩٨١ خاصة خلال زيارة شيسون للقدس في كانون الاول / ديسمبر١٩٨١(٤٩) ثم مع الرئيس ميتران بعد ذلك. وكانت الوقائع نفسها اكدت هذا الاتجاه بزيارة شارون لعدد من الدول الافريقية ذات الصلة الخاصة بفرنسا .

والواقع ان موقف فرنسا في هذا الصدد يدفعه القلق على الامن الاقتصادي السياسي للدول الافريقية المرتبطة بها في ظل ظروف لا تريد الحكومة الاشتراكية ان تلجأ « للتدخل المباشر » عند الضرورة ، بينما يلح الرئيس ميتران في خطاباته عن افريقيا وخلال زيارتيه لدول القارة على « التدخلات الاجنبية » المضادة وعلى ضرورة تحقيق « الامن والاستقرار » . وهنا يبرز البديل الاسرائيلي امام فرنسا مثلما بدا امام الولايات المتحدة خاصة ازاء التنسيق الواقع بين الدولتين الغربيتين . وقد ذكرت المصادر الصحفية ملاحظة ان حركة اعادة العلاقات بين اسرائيل وافريقيا قد تمت « بتأييد امريكي وتفهم فرنسي ورضا مصري »(٥٠) .

ج ـ زيارة شارون وعودة زائير

حرصت الدبلوماسية الاسرائيلية ان تجعل موضوع اعادة العلاقات مع الدول الافريقية يتخذ طابعه « الامني » منذ اللحظة الاولى ودون مواربة ، فآرييل شارون وزير الدفاع هو الذي قابل موبوتو في واشنطن اثناء وجود شارون لتوقيع مذكرة التفاهم الاستراتيجي ، وشارون هو

---

(٤٧) *Jeune Afrique*, (13 Décembre 1981), et *Le Monde Diplomatique*, (Février 1982).

(٤٨) دافار ، ٢٠ / ١٢ / ١٩٨١ .

(٤٩) *Le Monde*, 8/12/1981.

(٥٠) *Remarques Arabo-Africaines*, no. 534 (1982).

الذي قام بزيارة الدول الست الافريقية ثم عاد لزيارة زائير لتوقيع اتفاق التعاون العسكري بالدرجة الاولى ، وهو الذي نسق بين وزارة الدفاع والخارجية وجهاز المخابرات لتحقيق هذا النجاح بقيادته[٥١] .

وقد احاط الاعلان عن زيارة شارون « السرية » ضجة اعلامية كبيرة لا اعتقد انها كانت لمجرد رد اعادة الاعتبار لاسرائيل عن فترة « نبذها »[٥٢] بقدر ما ارتبطت ايضاً بالتمهيد لاعلان قوانين ضم الجولان بعد ذلك بقليل (كانون الثاني / يناير ١٩٨٢) بحيث يصحبها اقل ضجيج اعلامي مضاد على ساحة العالم الثالث او ضجيج داخلي مضاد لشارون نفسه .

وفي حدود ما اعلن عن هذه الزيارة فقد شملت ٦ دول رددت مصادر مختلفة انها جمهورية افريقيا الوسطى وساحل العاج والغابون ، وزائير وتردد اسم نيجيريا وليبيريا . . . .[٥٣] .

ومعنى ذلك ان التركيز الاساسي كان على دول الفرنكوفون ثم الدول ذات الصلة الوثيقة بالسياسة الامريكية ، بما اصبح غنياً عن التحليل . اما عن السودان فمع انكار مسؤ وليتها ذلك (لوموند شباط / فبراير ١٩٨٢) فإن الدعاية الاسرائيلية على الاقل قد تبنت الفكرة بهدف الاشارة الى فوائد كامب ديفيد المنتظرة ! وقد اعقب ذلك اخراج موضوع اعادة العلاقة مع زائير بشكل مسرحي ، فيعلن موبوتو في اوائل كانون الاول / ديسمبر ١٩٨١ انه مستعد لذلك اذا درس بقية الرؤ ساء الافريقيين الموضوع ، وتبدأ اصداء التصريح في العواصم الافريقية خلال ازمة الجولان ثم تعلن زائير اعادة علاقتهاالدبلوماسية باسرائيل وتقيم سفارة في القدس يوم احتفال الدولة الصهيونية بذكرى قيامها (١٤ ايار / مايو ١٩٨٢) .

وبالسرعة التقليدية لاسرائيل راحت تستفيد من هذا التطور على كل الجبهات :

(١) استفادت من طبيعة شخصية موبوتو وقدرته على اصدار « التصريحات الوقحة » ، لتجعل احدى اكبر الدول الافريقية نصيباً من المساعدات العربية (حوالى ٤٤٠ مليون دولار) هي التي تبدأ بالقطيعة مع العرب وتهاجمهم وتعود الى جانب اسرائيل ، فمن تصريحاته مثلاً عقب اعلانه اعادة العلاقات مع اسرائيل استنكاره « للتدخل العربي ضد سيادة الدول » و« التهديد الدنيء للدولار النفطي تجاه احدى الدول السوداء » و« عدم استعداد زائير للخضوع لنظام الرق العربي الجديد » او وصفه للتضامن العربي ـ الافريقي « بانه فخ » او الزعماء العرب بأنهم « قادة قوافل الرقيق يلبسون العمائم ويقعدون على الثروات »[٥٤] .

(٢) الترويج بأن المساعدات العربية لا تؤ سس علاقات عميقة كما ان التخلي عنها ممكن دون اضرار بليغة . وتأتي زائير لتكون اكبر مثل على ذلك فهي لم تأخذ اكبر نصيب مادي من المساعدات

(٥١) *Le Monde*, 17/5/1982.

(٥٢) « اختراق اسرائيلي جديد على الجبهة الدبلوماسية ، » *Jewish Chronicle*, 28 / 5 / 1982.

(٥٣) *Israel Economist*, (February 1982), and *Le Monde Diplomatique* (Fevrier 1982).

(٥٤) *Africa Research Bulletin*, vol. 19, no. 4 (May 1982), p. 6472.

العربية فقط لكن قوات عسكرية مغربية ومصرية حاربت لحماية نظام موبوتو نفسه. ومع هذا استطاع موبوتو ان يحل نفسه من هذه العلاقة دون قلق مما يضع علامة استفهام كبيرة على الاطار الاستراتيجي الذي ذهب عبره بعض العرب لانقاذ نظام موبوتو! وقد يلفت النظر حرص المسؤولين الزائيريين على الاشارة انهم نصحوا من قبل حكومة السادات باقامة العلاقة مع اسرائيل ونقلوا ذلك الى مسؤولي منظمة التحرير الفلسطينية والجامعة العربية.

(٣) التلويح بعنصر «اللوبي اليهودي» في امريكا للدول الافريقية طالبة المساعدات الجديدة.. وقد ربط الاعلام بين اعادة العلاقات الاسرائيلية ـ الزائيرية وازمة موبوتو مع الكونغرس الامريكي لخلاف حول ٤٤ مليون دولار خصصت لزائير (!) وكيف لجأ موبوتو للوبي اليهودي لاقرار المساعدات المناسبة وافهام الامريكيين حقيقة مصالحهم في هذه المنطقة ولنقرأ هذا الحديث الذي توجه به موبوتو للامريكيين الذين يعارضون مساعدته: «انني واع بأنني لا استطيع الافلات منكم، لكنكم تعلمون ايضاً انكم بحاجة الي.. انكم تطلبون مني الكثير من اجل حفنة دولارات اتلقاها من الولايات المتحدة والبنك الدولي مجتمعين، انني احدثكم عن السياسة والامن بالنسبة للغرب وانتم تتحدثون في الاقتصاد وعن الديون... وانني آمل ان تعودوا اليّ بعواطف افضل... ولسرعة الوصول الى ذلك.. فقد طلبت من احد اصدقائي الاسرائيليين والى جماعات اللوبي ذات الوضع لديكم ان يساعدوني.. وسترون.. فهذا اكثر فعّالية من اللوبي الزائيري!»[٥٥]. لعله بذلك يعكس ايضاً تصريح شارون والذي قال فيه «ان الامريكيين لا يفهمون ما يجري في افريقيا، انهم يعرفون انه يجب وقف التوسع السوفياتي لكنهم لا يعرفون دائماً الاجراء الايجابي» (٢٧/١٢/١٩٨١).

(٤) كان طبيعياً ان تعود نغمة ربط العلاقات بين افريقيا واسرائيل باعادة اسرائيل للاراضي المصرية و«الافريقية» في اطار «مفاوضات سلامية» مناسبة، ومن ثم اظهار اسرائيل كدولة جادة في التزاماتها وليست متعنتة الا مع العرب المتعنتين الذين يرفضون التفاهم معها. هكذا عبرت بعض مصادر الاعلام في دول مثل كينيا ونيجيريا وساحل العاج وغيرها، خاصة ممن ترشحها الدعاية الاسرائيلية والغربية لاعادة العلاقات في وقت قريب. وذكرت صحف كينيا خاصة ـ وبعضها هو صوت اسرائيل البارز على المستوى الافريقي ـ الكثير بصدد برهنة اسرائيل عن رغبتها العميقة في السلام، وان استكمال مراحل معاهدة كامب ديفيد يبشر بعهد مفعم بالامل في تعاون اجتماعي ـ اقتصادي ـ سياسي بين اسرائيل والاقطار الافريقية[٥٦].

(٥) استعرضت اسرائيل قوتها الدبلوماسية والسياسية في موقع افريقي آخر بالغ الاهمية وهو نيجيريا. فرغم التصريحات «الدبلوماسية» للحكومة حول عدم اعادة العلاقات مع اسرائيل فهي تحرص على ربط هذه المسألة ليس فقط بمصر او القضايا العربية وانما لعلاقة اسرائيل مع جنوب

---

(٥٥) «ارتباط عاصف... موبوتو يدخل المزايدات»، *Jeune Afrique*, (26 Mai 1982).

(٥٦) تقرير بعثة جامعة الدول العربية في نيروبي عن ردود فعل الصحف الكينية على اعادة زائير لعلاقاتها باسرائيل.

افريقيا (وان كان الصراع السياسي في نيجيريا ادى مؤخراً الى اعترافها بمنظمة التحرير الفلسطينية) . وفي اطار فهم اسرائيل لهذا الصراع السياسي في دولة كبيرة مثل نيجيريا حول المسألة الاسرائيلية ، راحت تحصل من اصدقائها في داخل نيجيريا على اكبر عناصر الحملة الدعائية . فتقدم « اكثر من مائة نائب في مجلس النواب النيجيري بطلب الاعتراف باسرائيل كما طلبوا من الرئيس شيهو شجاري اقناع الدول الافريقية بذلك » وكان هذا بقيادة حزب شعب نيجريا الكبرى GNPP مدعوماً من الرئيس اولوو زعيم حزب الوحدة النيجيرية UPN الذي اكد موقفه بزيارة اسرائيل في حزيران / يونيو ١٩٨٢(٥٧) . . بل حصلت على قرار بالاغلبية من مجلس ولاية اويو (غرب نيجيريا) حول الطلب نفسه من الحكومة الفدرالية .

(٦) التأكيد في النهاية على الطابع السياسي الامني الكبير لوجود اسرائيل في الدولة الافريقية وفي اطار الاستراتيجية الاسرائيلية العامة . وقد تمثل ذلك في زيارة اسحاق شامير لكنشاسا في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٢ مع وفد من ٨٤ خبيراً لتوقيع اتفاقية الصداقة والاتفاق العسكري مع زائير حيث ذكر انها اتفاقية لتطوير الجيش الزائيري واعادة تدريبه وليست فقط « للمساعدات » العسكرية الفنية ، ومعنى ذلك ان اسرائيل تتوجه للوجود الاستراتيجي داخل الجيوش الافريقية ، ولكنها في حالة زائير قرب دول حوض النيل من جهة ودول الوسط والجنوب الافريقي من جهة اخرى كمقابل امريكي للوجود الكوبي السوفياتي في انغولا اي ان نظرية شارون سارية المفعول بالفعل كما ان العودة لتأمين حوض النيل عسكرياً قائمة واحتواء افريقيا من شمالها لجنوبها يمكن ان يقوم به النظامان العنصريان لاعفاء القوى الامبريالية من عبء « التدخل المباشر » خاصة اذا اضفنا لمفهوم شارون عن استراتيجيته التي تمتد حتى زائير ، ان جنوب افريقيا بدورها قد مررت مشروعاً في برلمانها عام ١٩٧٦ يشير الى ان خط الامن لجنوب افريقيا يمتد الى خط الاستواء (في زائير) . وفي اطار خط الامن هذا تتحرك المساعدات لحركة يونيتا في انغولا لضرب النظام « المتعامل مع السوفيات وكوبا » ذي التوجه الراديكالي ، ولمحاصرة حركة سوابو حتى يمكن تأمين اتفاق معقول مع « سوابو » او بدونه ، في ناميبيا ترضى عنه جنوب افريقيا ويحقق ابعاد الكوبيين والسوفيات من المنطقة او يواجهها .

سادساً : اسرائيل ليست قوة مطلقة

قد تؤدي المعالجة الخاصة باسرائيل واستراتيجياتها تجاه العالم الخارجي الى اظهارها احياناً كمارد مروع يتحرك وحده في فراغ كبير . وهذا لا يتفق طبعاً مع منهج علمي يلتزم بكشف جدلية الظواهر والثقة في ان نقيض كل ما هو امبريالي لا بد من ان يكون تحررياً . ولا نقول ذلك من باب تطمين النفس العربية بعد ان رأينا كيف تساهم قوى عربية في الادوار نفسها ومع القوى نفسها التي

---

(٥٧) « نجمة داود وشعلة موبوتو ، »

Africa (International African Institute, London), vol. 52 (July 1982).

تتحرك معها اسرائيل على نحو او آخر ، ولكنني اقصد هنا التأكيد على النقيض الفعلي للاطار الذي تتحرك فيه اسرائيل تجاه افريقيا .

١ ـ من المؤكد ان القوى الامبريالية لا تتحرك منفردة في افريقيا وفق خطتها الامنية التي اشرنا اليها ، وحيث تعرفنا على تحول هذه الخطة الخاصة بمصالحها وامنها الى خطر مباشر يمس القضية العربية باعادة اسرائيل لافريقيا ، فإننا لا بد من ان ندرك الى اي حد تتحرك القوى المناهضة للامبريالية والمعادية لها بالقرب او البعد عن قضيتنا نفسها . قد تقيم اثيوبيا وانغولا وغيرهما علاقات خاصة مع الاتحاد السوفياتي وكوبا بما يشكل خطراً على الامن الغربي بالتأكيد . لكن ذلك لا يجعلنا نسلم انفسنا لما يقال عن معطيات هذا « الخطر » فندخل في الاستراتيجية الغربية الاسرائيلية بدعوى مواجهته على نحو ما حدث احياناً ، والمنطقي ان نضيف اثيوبيا وانغولا وغيرهما الى قوة مجموعة التحرر من حلف الامبريالية الغربية والصهيونية ولندخل معاً في خط المواجهة مع اسرائيل على الاقل[٥٨] . وليس مصادفة ان المؤتمرين الشعبيين الافريقيين للتضامن مع شعوب فلسطين والجنوب الافريقي وقعا بالتحديد على ارض اثيوبيا ١٩٧٩ وانغولا ١٩٨١ . كما ان القوى التقدمية في المحيط الهندي وشرق افريقيا بقيادة هذه القوى في مدغشقر وموريتيس وسيشيل وجزر القمروتنزانيا،هي التي دعت منظمة التحرير كمراقب في اجتماعاتها بسيشيل بين ١٩٧٨ ـ ١٩٨٠ مؤكدة نضال شعوب المنطقة ضد الامبريالية والصهيونية معاً .

٢ ـ إن جانباً من « العمل العربي » نفسه ـ وهو ليس طرفاً واحداً بالجمع ـ له بعض الخصائص الايجابية التي لم تتح طبيعة هذا البحث التعرض لها ، اذ ان عدداً من الاقطار العربية ذات الثقل لها علاقات ايجابية مع عدد كبير ايضاً من الدول الافريقية وتعمل لحرمان اسرائيل من ساحات لا يستهان بها ، وهوبقدر ماثبت وجوده في قضاياه الخاصة احياناً مثل قضية الصحراء ، او تشاد او حضور اكثر من ثلاثين دولة افريقية لقمة طرابلس الاولى والثانية رغم مقاومة البقية للاجتماع فإن عليه ان يثبت وجوده ايضاً بالنسبة لمحاولات اسرائيل العودة لافريقيا .

٣ ـ لا يمكن التقليل من « العامل الفلسطيني » في مواجهة اسرائيل ، ولا اقصد ذلك باعتبار « القضية الفلسطينية » التزاماً سياسياً وطنياً عاماً على المستوى العربي ـ الافريقي ومحور شرعية التعاون العربي ـ الافريقي ذاته الى حد كبير ، ولكن اشير الى الفهم الافريقي الذي بدأ منذ بضع سنوات يتعامل مع القضية الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية في ذاتها وليست كمجرد عنصر في القضية العربية العامة ضد العدوان الاسرائيلي . . . الخ . ويبدو ذلك في تبنيها لقضية افريقية منذ ١٩٧٥ ، وفصل القرارات الخاصة بفلسطين عن « قرار الشرق الاوسط » الذي يطرح تقليدياً في الاجتماعات الافريقية منذ ١٩٦٧ ، بل يبدو في اعتراف بعض هذه الدول بالمنظمة وهي ذات

---

(٥٨) لا بد من ان نذكر هنا ان المصرف العربي للتنمية في افريقيا قد حقق خطوة ايجابية طيبة في هذا الاطار حين قدم لانغولا احد ارقامه الكبيرة في المساعدات (حوالى ٣٣,٢ مليون دولار حتى الآن . انظر : احصائيات المصرف لعام ١٩٨١ في تقريره المقدم للجنة الدائمة للتعاون العربي ـ الافريقي ، اذار / مارس ١٩٨٣) . ولكن هذا لا يقارن بالمساعدات العربية لزائير والتي وصلت الى حوالى ٤٤٠ مليون دولار .

رؤية خاصة للعلاقة مع اسرائيل في الوقت نفسه مثل كينيا او دول الفرنكوفون التي تأخذ بوجهة نظر فرنسا في هذا الاتجاه . وقد اصبح لمنظمة التحرير نتيجة لذلك مكانتها الخاصة في افريقيا وتعترف بها دبلوماسياً اثنتا عشرة دولة في افريقيا آخرها نيجيريا (٢٣ آذار / مارس ١٩٨٣) الى جانب كينيا والسنغال ومالي والنيجر وغينيا والكنغو برازافيل ومدغشقر وتنزانيا وانغولا وموزمبيق وغينيا بيساو . وقد يكون لذلك مخاطره احياناً اذا تركت المنظمة معزولة عن الموقف العربي العام في افريقيا ، تتعامل « كالدول » بامكانيات « حركات التحرر » ! الا ان هذه «الظاهرة العربية » موجودة على اي حال وتقدم المنظمة بالفعل مساعدات فنية لا يستهان بها لعدد من الدول الافريقية وتقيم علاقات طيبة مع عدد منها يفوق المعترفين بها دبلوماسياً . ولا بد لكي تتم مواجهة اقوى مع اسرائيل من ان يُدعم هذا الدور الفلسطيني ليستمر قوياً في المرحلة المقبلة .

٤ ـ إن التعاون العربي ـ الافريقي يسعى حثيثاً نحو تأكيد « مؤسساته » الثابتة ، ويتم ذلك على مستوى « جماعي » عربي ـ افريقي . ويعنينا هنا ما طرح مؤخراً في دورتي اللجنة الدائمة للتعاون الخامسة والسادسة ١٩٨٢ ـ ١٩٨٣ من « تنظيم العلاقة بين اجهزة مقاطعة اسرائيل وجنوب افريقيا » في منظمة الوحدة الافريقية والجامعة العربية ، كما تم التوصل في اجتماع تونس بالفعل ـ آذار / مارس ١٩٨٣ ـ الى « مشروع اتفاقية بشأن التعاون في مجال مقاطعة النظامين العنصريين في جنوب افريقيا وفلسطين المحتلة » يؤكد على ان « الشعوب العربية والافريقية تكافح ضد نظامين عدوين عنصريين واستعماريين وتوسعيين » وعلى « ان يقوم كل من المكتب الرئيسي للمقاطعة في جامعة الدول العربية وقسم العقوبات في منظمة الوحدة الافريقية بالتعاون في الاعمال التي حددها الاتفاق لتنظيم مقاطعة النظامين العنصريين »(٥٩) . فإذا مضت الامور بشكل جاد وفعّال فإن ذلك سوف يضاعف من الالتزام الافريقي بمقاطعة اسرائيل ، بقدر ما تلتزم الاقطار العربية طبعاً بمقاطعة جنوب افريقيا . ويمكن لهذا الاتفاق ان يكون منفذ عمل منظم وجماعي ضد اسرائيل في افريقيا .

٥ ـ لا يمكن ان تنطلق وجهة النظر العربية من التوحيد بين النظامين العنصريين في فلسطين والجنوب الافريقي وادراك خطورة التحالف الاستراتيجي بينهما دون ان يُتخذ موقف مشابـه ايضاً من حركتي التحرر الوطنية في المنطقتين . واذا كانت منظمة التحرير الفلسطينية تأخذ مكانتها في الاستراتيجيات العربية بشكل اوبآخر ،وتحتل صفة المراقب في منظمة الوحدة الافريقية فلا بد من ان يمتد ذلك على نحو ما لحركة التحرر الوطني الافريقية في الجنوب الافريقي . ولا يتسق ذلك مع الواقع ، حيث لا تزال اقطار عربية ذات ثقل في العمل العربي ـ الافريقي تتشكك في حركات التحرر الافريقية وتحول بينها وبين قبولها كمراقب في اجتماعات الجامعة العربية . ولا يزال القرار الخاص بذلك معلقاً في مجلس الجامعة العربية رغم قرار القمة الافريقية في نيروبي ١٩٨١ بمناشدة الجامعة العربية في هذا الامر واثارة الموضوع باشكال مختلفة في اجتماعات التعاون العربية ـ

(٥٩) جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية ، وثائق اعمال اللجنة الدائمة للتعاون العربي ـ الافريقي ، الدورة ٦ ، تونس ، ٢٠ ـ ٢٣ آذار / مارس ١٩٨٣ .

الافريقية. والمقصود بالطبع ليس الاعتراف الصوري من جانب المنظمات العربية بحركات مقاومة النظم العنصرية في الجنوب الافريقي وإنما هو تحول هذا الاعتراف الى دعم حقيقي يساعدها في معركتها لتصفية النظام العنصري وبالتالي كسر تحالفه الاستراتيجي مع اسرائيل.

٦ ـ لا بد من العمل بجدية اكثر على صعيد « البنية الثقافية » للعلاقات العربية ـ الافريقية وهو ما يسميه بعض الباحثين « بأيديولوجية » التعاون العربي ـ الافريقي وازاء مضي البعض الى الحديث عن « التوجهات الروحية » لهذه العلاقات فإنني اتصور ان « البنية الثقافية » ستتضمن كل « التوجهات » و« القيم » السياسية والاجتماعية، الهادفة الى تحرير شعوب افريقيا والوطن العربي من النظامين العنصريين والقوى التي تساندهما. ويتطلب ذلك عدم الفصل بين ما هو اقتصادي وثقافي وفكري في العمل العربي ـ الافريقي، والضغط على مواجهة اسرائيل كقوة امبريالية عدوانية تستفيد من علاقات اوسع على مستوى القارة. ان اقامة « البنية الثقافية » على هذا الاساس ستجمع حولها جهود المثقفين الافريقيين ذوي التأثير في المجتمعات النامية وبعدد من اشكال الوجود العربي المادي خاصة في مجال التعليم والاعلام والعمل الثقافي العام. ويخلق ذلك ضغطاً ادبياً متزايداً تواجهه اسرائيل في العواصم الافريقية، وهو ضغط ادبي شبيه بما نتصوره مع زيادة التمثيل الدبلوماسي والاعلامي في افريقيا. ان هذا الثقل في الوجود الثقافي يمكن ان يصبح عنصراً تضعه في حساباتها الدولة عند ابداء انحيازها لاسرائيل مثلما حاولت اسرائيل نفسها ان تفعل قبل مقاطعتها عام ١٩٧٢ / ١٩٧٣.

وفي الختام، نعيد انه يسبق كل ذلك ويلحق به مدى وجود استراتيجية استقلالية عربية ووجود مفهوم للامن العربي الاقليمي والدولي يؤكد هذه الاستقلالية او التطلع لها. عندئذ سوف يصبح وجود اسرائيل في افريقيا والتصدي له فصلاً صغيراً من موقف شامل. اما ونحن نواجه مخططاً امنياً امبريالياً يصل الى عظامنا ويلقى تأييد عدد لا يستهان به من النظم العربية على النحو الذي وقع امام اعيننا من كامب ديفيد الى صبرا وشاتيلا فإنه يصعب الا الحديث في هامش لا بد من ان نكون مدركين لمحدوديته.. ومع ذلك فلنتحرك في هذا الهامش بجدية حقيقية.

تعقيب ١

محمد عمر بشير

منذ ان وقعت اتفاقية السلام بين مصر واسرائيل والمهتمون بالشؤ ون الافريقية وبالعلاقات الافريقية ، يتابعون باهتمام الآثار التي ترتبت عليها بالنسبة لقضايا التحرر في الجنوب الافريقي ، خاصة جنوب افريقيا وبالنسبة الى علاقات بعض البلدان الافريقية باسرائيل ، وتأثير هذا على موقف منظمة الوحدة الافريقية من قضية الشرق الاوسط واخيراً بالنسبة الى قضية التنمية ، وخاصة ان العلاقات الاقتصادية بين المجموعتين الافريقية والعربية قد نمت نمواً كبيراً في السنوات العشر الاخيرة .

ان مبعث هذا الاهتمام ليس فقط التأثيرات المتبادلة بين ما يجري في افريقيا والشرق الاوسط ولكن ايضاً لأن اطراف المفاوضات الثلاثة الفاعلة امريكا ومصر واسرائيل هي ايضاً اطراف مؤ ثرة سياسياً واقتصادياً في افريقيا . ولقد تأكدت التأثيرات الاقتصادية المتبادلة بصفة خاصة في مجال النفط اولاً في عام ١٩٧٣ ، وثانياً عندما قررت ايران بعد الثورة ان تمنع النفط عن جنوب افريقيا .

وكانت ايران تحت حكم الشاه سافرة في تأييدها للنظام العنصري وفي عدم التزامها بالمقاطعة الاقتصادية ومنع النفط الذي دعت اليه منظمة الوحدة الافريقية والتزمت به الاقطار العربية . ومن ناحية اخرى فإن السوق الايرانية كانت مفتوحة لاسرائيل ولشركات جنوب افريقيا ولبضائعها ، وعن طريقها كانت تتسرب بعض هذه البضائع الى بعض البلدان العربية . لقد كان تأثير السياسة الايرانية الجديدة في مجال النفط اكثر حدة في جنوب افريقيا منه في ايّ مكان آخر ، ولهذا فقد عمدت الاخيرة الى شراء النفط العربي عن طريق الوسطاء وبأسعار تفوق الاسعار العالمية ، واختطاف البواخر واللجوء الى اساليب اخرى ملتوية للحصول على النفط العربي وبأيٍّ ثمن .

اما امريكا فإن دورها الحالي في الجنوب الافريقي شابه الدور الذي قامت به في الشرق الاوسط ، ويتضح هذا حالياً بالنسبة لقضية ناميبيا اذ انها تقوم بدور الوسيط الاكبر « والراعي » الاهم لفكرة التفاوض والحلول « الوسط » .

تقوم امريكا بدور « الضغط » للوصول الى « الحل السلمي الوسط » وتشاركها في الوصول الى هذا الهدف الدول الغربية الاربع : ايطاليا ؛ المانيا ؛ فرنسا ؛ كندا . ولقد اثمرت هذه السياسة في الشرق الاوسط في إحداث شرخ او انقسام في دول المواجهة لاسرائيل .

اما مصر فقد كان لها دائماً دورها المميز في القارة الافريقية والوصول الى اتفاقية سلام مع اسرائيل واعتماد طريقة التفاوض بدلاً من الحرب والمواجهة العسكرية ؛ لا بد من ان تكون له انعكاساته ايضاً على اسلوب التعامل مع جنوب افريقيا بالنسبة لدول المواجهة الافريقية وحركة التحرر هناك .

واسرائيل ليست بمنأى عن الذي يجري حالياً في جنوب افريقيا ، فهي اولاً وثيقة الصلة بامريكا ووثيقة الصلة بجنوب افريقيا : وثيقة الصلة بامريكا لأنها أساساً جزء من حركة التوسع الاوروبي والامريكي في القرنين التاسع عشر والعشرين للسيطرة على الشعوب الاخرى . وهي وثيقة الصلة بجنوب افريقيا لأن الصهيونية والعنصرية وجهان لعملة واحدة هي الاستعمار الاستيطاني . ومثلما كان « الافريكانا » جزءاً من التوسع الاوروبي فإن اسرائيل كانت جزءاً من هذا التوسع في وقت لاحق .

وطبيعة كل من اسرائيل وجنوب افريقيا واحدة ، كلاهما نتيجة لغرس من خارج المنطقتين مفروض على السكان الاصليين ، ولهذا لم يكن غريباً ان تشارك اسرائيل في العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ او ان تعارض ثورة الجزائر او ان تؤيد الحركات الانفصالية في افريقيا او ان تضم لبنان او ان تدعم النظام العنصري في جنوب افريقيا عسكرياً واقتصادياً وبالمثل فإن جنوب افريقيا تقوم بهدف مماثل : الهجوم على موزمبيق وانغولا بهدف انهاكهما واضعافهما وتوجيه الضربات لحركة التحرر هناك .

نخلص من هذا الى ان متابعة المهتمين بالشؤون الافريقية لما يجري في الشرق الاوسط لم يكن ترفاً ذهنياً او عملاً اكاديمياً مجرداً ليس له ما يدعمه في الساحة العربية . وعندما تم توقيع معاهدة السلام بين مصر واسرائيل فإن عدداً من الاسئلة كان يطرح :

١ ـ هل تؤدي اتفاقية السلام الى تغيير في علاقات البلدان الافريقية مع اسرائيل .

٢ ـ هل تؤدي اتفاقية السلام الى تغيير في علاقات اسرائيل مع البلدان الافريقية وخاصة جنوب افريقيا ؟

٣ ـ هل تؤدي اتفاقية السلام الى تغيير في التضامن العربي ـ الافريقي ؟

لقد اشرنا من قبل وفي اماكن عديدة الى طبيعة اسرائيل الجوهرية وصلتها مع الاستعمار العالمي وطبيعتها العنصرية . وهذه الطبيعة او الجوهر هو الذي يحدد اهدافها ومواقفها من القضايا الافريقية . ويمكننا القول بأن نظرتها الى افريقيا كانت وما تزال تقوم على ان هذه البلدان تمثل

مصدراً للمواد الخام وسوقاً لبضائعها المصنعة وحلقة مهمة في الطوق الامني الذي تعمل على بنائه حول نفسها في مواجهة الحصار العسكري والاقتصادي العربي .

ومنذقيامها،فإن اسرائيل اهتمت بما يجري في افريقيا ، وخلقت علاقات حميمة مع البلدان الافريقية القليلة التي سبقت في الاستقلال ، مثل غانا ونجحت الى حد كبير في خلق صلات اقتصادية وثقافية وسياسية مع كثير من هذه البلدان ، في الوقت الذي لم تكن فيه غالبية البلدان العربية مدركة لما يجري في افريقيا ،وحتى تلك التي ادركت،فإنها كانت عاجزة . وبتأييد من الدول الاوروبية ومن امريكا قدمت المساعدات والمعونات الاقتصادية وارسلت الخبراء ووفرت لبعض البلدان الافريقية فرص التدريب في مؤسساتها التعليمية والثقافية . ونتيجة لهذا كله ولكفاية اجهزة اعلامها وجدت قبولاً في الدول الافريقية واصبحت دولة مقبولة وخاصة ان الصورة التي استطاعت ان ترسمها لنفسها هي صورة الشعب المضطهد الذي نجح عن طريق المواجهة المسلحة مع الاستعمار البريطاني والعرب في اقامة دولته وترويض الصحراء ، وانشاء دولة حديثة في وسط بحر من التخلف والتعصب العربيين .

ولقد ساعد في هذه الصورة ما ارتسم في ذهن الافريقيين بفعل الثقافة والدعاية الاستعمارية عن العرب بأنهم مسؤولون عن تجارة الرقيق وعجز الحكومات العربية في اقامة علاقات طبيعية مع الزعماء الافريقيين ، ونظرة متعالية من بعض العرب نحو الافريقيين ومواقف سلبية من حركات التحرر . ولم تبدأ هذه الصورة القاتمة والعلاقة السلبية في التغير الا بعد ثورة تموز / يوليو في مصر عام ١٩٥٢ ، وبعد قيام منظمة الوحدة الافريقية والتأييد والدعم الذي لقيته حركات التحرير الافريقية من جمال عبدالناصر .

من ناحية اخرى ساعدت التحولات السياسية في الوطن العربي وانتقال حركة الثورة العربية الى مرحلة المواجهة ومؤتمر باندونغ والحركات الآسيوية ـ الافريقية ومعسكر عدم الانحياز واللقاءات المتعددة بين الزعماء وبروز جيل جديد من المثقفين في كلا المنطقتين ، في التعرف الى حقيقة اسرائيل وفي بروز صورة جديدة للعربي في افريقيا وللافريقي في الوطن العربي . وادى هذا الى انتقال البلدان الافريقية الا القليل منها من موقف الحماس الى اسرائيل الى موقف الانحياز نهائياً الى الجانب العربي والى موقف التأييد للقضية الفلسطينية .

لكن هذه التغييرات التي حدثت في العلاقات الاسرائيلية ـ الافريقية لم تنسب الى العلاقات بين اسرائيل وجنوب افريقيا . لقد اشرنا من قبل الى الطبيعة الجوهرية للنظامين والصفات المشتركة بينهما ،والى ان هذه الطبيعة هي التي حددت الصلات بين الجانبين . وفي البداية لا بد من القول بأن علاقات الزعماء الصهيونيين مع جنوب افريقيا بدأت عقب الحرب العالمية الاولى كما تعكسها خطابات وايزمان وسمطس ، وتحولت الى علاقات وطيدة بين النظامين منذ عام ١٩٤٨ عندما تأسست اسرائيل . لم تكن جنوب افريقيا اول من اعترف باسرائيل في ذلك الوقت فحسب ، بل انها سمحت لضباط الاحتياطي اليهود بالسفر الى اسرائيل للخدمة في جيشها ، وكان رئيس

الوزراء في ذلك الوقت ميلان اول رئيس وزراء في دول الكمنولث يزور اسرائيل . ولقد وصف لسلي روبين احد زعماء اليهود في جنوب افريقيا في ١٩٤٨ هذه العلاقة بقوله :

« إن جنوب افريقيا ترى في انتصار اليهود على العرب انتصاراً للبيض على غير البيض » . وقال د. نوراك عضو الكنيست عندما زار جنوب افريقيا عام ١٩٥٩ : « إننا نتوجه لحكومة جنوب افريقيا ببالغ الامتنان للدور الذي لعبته في مساعدة اسرائيل للوصول الى وضعها الحالي . ان يهود جنوب افريقيا الذين استقروا في اسرائيل هم اشد المواطنين اخلاصاً لجنوب افريقيا » .

وعقب حرب ١٩٦٧ صرح وزير خارجية جنوب افريقيا ان حكومته تعطف على اسرائيل لأنها تضمها ، وترى انها تحاول ان تبني في الشرق الاوسط ما تحاول حكومة جنوب افريقيا ان تبنيه في افريقيا . وفي عام ١٩٦٨ زار ناحوم غولدمان رئيس المنظمة الصهيونية جنوب افريقيا وتبعه مردخاي قائد الطيران الاسرائيلي في ايلول / سبتمبر ١٩٦٨ ، وادّى هذا الى تعاون جديد في مجالات الذرة والاستثمارات ، حتى جاءت حرب تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٣ ، وبرز موقف البلدان الافريقية من اسرائيل حين تحولت جنوب افريقيا الى اقوى حليف لاسرائيل بعد الولايات المتحدة .

إن التفرقة العنصرية في جنوب افريقيا كما كتب جاكيسون ليست حكومة وليست حركة وليست حزباً سياسياً ولكنها القاعدة الاساسية للمجتمع وهي التي تتحكم في علاقات البلدين مع بعضهما البعض ومع الآخرين . ان مدى تمسك النظامين بنظرية التفوق العنصري هو الذي حدد في النهاية نوع العلاقة التي يقيمانها في الداخل او مع الآخرين .

نأتي الآن الى دور مصر وعلاقاتها بافريقيا. لقد اشرنا فيما سبق الى ان مصر تتمتع بموقف خاص ومتميز في افريقيا خاصة منذ ثورة تموز / يوليو ١٩٥٢ وبقيادة عبدالناصر بالمقارنة مع الاقطار العربية او البلدان الافريقية الاخرى ، وتشارك مصر في هذا الدور ولكن بدرجة اقل الجزائر وبدرجة مختلفة نوعياً السودان . وهذا الموقف المتميز لمصر يقوم على الحقائق الآتية :

ـ مصر جزء من القارة الافريقية وذات صلات قديمة وعميقة مع البلدان الافريقية الاخرى وهي عضو مؤسس لمنظمة الوحدة الافريقية .

ـ خضعت مصر مثلما خضعت البلدان الافريقية للحكم الاستعماري الاجنبي وتحررت من الحكم الاجنبي ، وهاتان الحقيقتان توضحان التجربة المشتركة بينها وبين هذه البلدان ، بحركة القهر الذي عاشت تحته ، وتجربة الخروج من القهر الاجنبي ، عامل مشترك آخر يعني ان مصر ، مثلها مثل البلدان الافريقية الاخرى تطمح الى تحقيق الاستقلال الاقتصادي والثقافي ، واللغة المشتركة بينها وبين هذه البلدان هي التنمية والتحديث .

إن اهداف السياسة المصرية في افريقيا تنبع من انها جزء من العالم الثالث وليست ـ كما هو الحال بالنسبة لاسرائيل ـ جزءاً من حركة التوسع الاستعماري او الاستيطاني . ورغم الصلات العميقة مع الوطن العربي الا ان صلاتها اوثق مع البلدان الافروعربية ، وتمتد بعيداً في التاريخ

الافريقي كما تمتد جذور حياتها ـ النيل ـ بعيداً في افريقيا . لقد اعطت التجربة المشتركة والمصالح المشتركة والثورة المصرية بعداً جديداً وصورة ايجابية لمصر في القارة الافريقية وبالتالي جعلتها واحدة من اهم الدول الافريقية واكثرها تأثيراً على المنظمة .

لقد ساعدت هذه الابعاد التاريخية والجغرافية والسياسية في هذه الصورة المميزة لمصر في افريقيا ، وساعدت في التقريب بين حركة التحرر الافريقي وحركة التحرر العربي وفي ان تتبنى منظمة الوحدة الافريقية ،فيما بعد،القضية العربية ، وان تقطع علاقاتها مع اسرائيل بعد تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٣ .

ولكن لا بد من التأكيد بأن مدخل البلدان الافريقية ـ العربية كان في المرحلة الاولى مدخلاً « مصرياً » بمعنى ان الارض التي احتلتها اسرائيل جزء من الاراضي الافريقية اي ان سيناء جزء من افريقيا تنطبق عليها المبادىء التي تعمل منظمة الوحدة الافريقية لتحليلها في بقية افريقيا . وفي المرحلة الثانية كان مدخلها للقضية العربية يقوم على ان كلاً من اسرائيل وجنوب افريقيا يمثل نظاماً عنصرياً ودلالة هذا تعاون النظامين وموقف كليهما من حركات التحرر في المنطقتين . اما المرحلة الثالثة فقد كان المدخل اقتصادياً بهدف استقطاب الاموال العربية للتنمية الافريقية . وتجتمع هذه المداخل جميعها فيما يسمى اليوم التضامن العربي ـ الافريقي .

إن التضامن العربي ـ الافريقي ليس امراً معزولاً عن التحولات التي تجري في المنطقتين على المستوى الاقليمي او الدولي . انه يتأثر بهذا كله ويؤثر عليه ، وهو ايضاً عامل مؤثر في العلاقات الدولية وعلى النظام الاقتصادي والعالمي .

وبالرغم من ان العلاقات العربية ـ الافريقية قديمة ، الا ان هذه العلاقات لم تتخذ صورتها الايجابية الا بعد تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٣ حين انعقدت القمة العربية ـ الافريقية الاولى في القاهرة .

وفي الوقت الذي ازدهرت فيه العلاقات بين المجموعتين العربية والافريقية تراجعت العلاقات مع جنوب افريقيا . ولكن لا بد من القول ان التأثير لا يزال صعباً وان جنوب افريقيا قد نجحت حتى الآن في تفادي آثاره ، كما انها نجحت في خلق قنوات كثيرة للحصول عليه . ان ما تحقق في مجال التعاون العربي ـ الافريقي منذ اجتماع القمة العربية ـ الافريقية الاولى في القاهرة في آذار / مارس ١٩٧٧ وبالرغم من السلبيات ، كان ايجابياً .

بالنسبة الى علاقات اسرائيل مع البلدان الافريقية هنالك ما يدعو الى القول بأن بعض البلدان الافريقية قد بدأت هذه الخطوة ووجدت في توقيع مصر على الاتفاقية سبباً للتحلل من موقف المقاطعة المعلقة او المستترة مع اسرائيل ، وبذلك اصبح سهلاً لاسرائيل في تحقيق الاهداف الاقتصادية والسياسية التي تعمل من اجلها .

إن الحل الرئيسي في قضية التضامن العربي والافريقي سيكون الموقف العربي من جنوب افريقيا والموقف الاسرائيلي من جنوب افريقيا ، وموقف البلدان العربية من حركات التحرير في جنوب افريقيا ومن قضية التنمية.

تعقيب ٢

مجدي حماد

تلتزم الدراسة بمنهج ترتيب التناقضات الرئيسية والثانوية على الصعيد العالمي والاقليمي ، وتستخلص في ضوء هذا « الترتيب » عدة نتائج ذات دلالة مهمة ليس فقط في فهم الدور الاسرائيلي في افريقيا وانما في فهم علاقات الصراع والتعاون بين العرب واسرائيل وافريقيا . وهكذا تعيد التأكيد على ان هذه العلاقات ، مهما بدا لها من صفة اقليمية ، هي جزء من الصراع الاساسي على المستوى العالمي بين القوى التي تسعى للحفاظ على الاوضاع العالمية القائمة على السيطرة والاستغلال من ناحية ، والقوى التي تسعى الى تغيير هذه الاوضاع وبناء نظام عالمي جديد من ناحية اخرى .

ولعل هذا المنهج بالذات هو الذي يفتح باب التساؤلات والقضايا التي تساعد هذه الدراسة على اثارتها من جديد . اذ يرد على هذا المنهج في البداية تحفظان جزئيان ، ولكن لا بد من التنبه لهما ومعالجتهما بطريقة تساعد على ربط المقدمات بالنتائج بشكل منطقي : **التحفظ الاول** منهما يدور حول امكانية ترتيب او اعادة ترتيب التناقضات الرئيسية والثانوية في ظروف عالم اليوم؟ اما **التحفظ الثاني** فينصرف الى امكانية فهم علاقات الصراع والتعاون بين العرب واسرائيل وافريقيا ، فقط في ضوء هذا الترتيب باعتباره المتغير الاصيل الذي يفسر كل شيء بعده.

ففي الخمسينات والستينات كان من السهل بالفعل الحديث عن التناقضات الرئيسية والثانوية وترتيب نتائج معينة على ذلك، لأن هذه التناقضات كانت واضحة في مظاهرها وفي فعاليتها معا . ولكن الامر بدأ في التغير ، ليس من ناحية وجود هذه التناقضات بالطبع ، ولكن من ناحية ترتيب النتائج نفسها على وجود هذه التناقضات لاختلاف المظاهر وبالتالي لاختلاف الفعّالية . وبطبيعة الحال كانت هناك متغيرات عديدة تدفع في هذا الاتجاه ، ولكن ابرزها تمثل في الصراع الصيني السوفياتي من ناحية ، وفي الانفراج الدولي السوفياتي ـ الامريكي ، والصيني ـ الامريكي من ناحية اخرى . ولهذين المتغيرين بالذات آثار بالغة الوضوح على التطورات الجارية في علاقات الاطراف الثلاثة محل الاهتمام : العرب واسرائيل وافريقيا .

واذا ما كانت هناك حاجة لامثلة للتوضيح لاكتفينا بالاشارة الى حالة الصراع الاثيوبي ـ الصومالي وبالتحديد عام ١٩٧٨ حينما التزم الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الموقف نفسه بجانب اثيوبيا ذات التوجه الماركسي ضد الصومال التي طردت الخبراء الكوبيين وقطعت علاقاتها بالاتحاد السوفياتي . كذلك تجدر الاشارة الى حالة موزامبيق بعد الاستقلال عندما طلبت من دول منظمة الوحدة الافريقية معونة قدرها ٢٠٠ مليون دولار للتغلب على شبكة علاقاتها الاقتصادية الوثيقة مع جنوب افريقيا العنصرية التي فرضت عليها كجزء من ميراث المرحلة الاستعمارية ، فلم تجيء هذه المعونة الا من الولايات المتحدة الامريكية ، ومن الطبيعي ان شروط ذلك مفهومة .

ومع ذلك يبقى لمنهج ترتيب التناقضات الرئيسية والثانوية اهميته البارزة في تحديد خريطة الصراع واحتمالات التعاون على اساس من تحديد طبيعة المواجهات التي تجري على الارض العربية والافريقية ، حيث يتضح ان الصراع الاساسي ، الذي غالباً ما يضيع في خضم التركيز على الصراع المباشر ، هو الصراع العربي ـ الغربي ، والصراع الافريقي ـ الغربي ، اي الصراع بين حركة التحرر الوطني وبين نظام السيطرة والاستغلال العالمي .وفي ضوء هذه الخريطة الحقيقية للصراع يتحدد حجم الصراع العربي ـ الاسرائيلي باعتباره الصراع المباشر في هذه المرحلة الذي يستحوذ ، ربما بالخطأ ، على الجانب الاكبر من الاهتمام .

وتنقلنا هذه الملاحظة الى القضية الثانية التي تثيرها هذه الدراسة بخصوص الدور الاسرائيلي في افريقيا ، وهل هو دور تابع ام هو دور اصيل؟ ففي بعض الحالات ، كما تشير الدراسة ، كانت اسرائيل تتحرك « بتعليمات » من المعسكر الغربي ، مرة في مطلع الستينات ، كانت هذه التعليمات تطالب اسرائيل بالتقدم السريع ، ومرة اخرى كانت تطالبها بالانسحاب المؤقت ، عندما تمت تظاهرة قطع العلاقات الافريقية مع اسرائيل في عامي ١٩٧٢ و١٩٧٣ . ولكن في بعض الحالات الاخرى كان الاستاذ حلمي مضطراً ، بعد استعراض بعض ملامح المجهود الاسرائيلي في افريقيا ، الى التنبيه من ان بعض المعالجات الخاصة باسرائيل واستراتيجياتها تجاه العالم الخارجي قد تؤدي « الى اظهارها احياناً كمارد مروع يتحرك وحده في فراغ كبير » . ورغم تأكيده على الفور بأن هذه النظرة لا تتفق مع منهج علمي يكشف جدلية الظواهر ، وهي كذلك بحق ، الا ان التساؤ ل يبقى قائماً عن الاصيل والتابع في الدور الاسرائيلي في افريقيا. ومع الاقرار بتوحد قوى الاستغلال والسيطرة في توجهاتها تجاه العالم الخارجي ، الا انني اعتقد ان علينا ان نركز بشكل اكثر على وسائل وقدرات اسرائيل الذاتية ، وان نعمد الى تحليل اعمق لتوجهات اسرائيل الخارجية من مرحلة لاخرى لأن المسألة لا تقف فقط ـ كما اشار الاستاذ حلمي الشعراوي ـ عند حدود « خصوصية التكتيك الاسرائيلي » .

ومن هنا ننتقل الى قضية ثالثة من القضايا البارزة التي تثيرها هذه الدراسة ، ونتساءل : هل لافريقيا اهمية ومكانة مطلقة ودائمة في اطار استراتيجية اسرائيل الخارجية؟ واعتقد انه لا تكفي الاجابة هنا بالتعميم بأنه ليست هناك اهمية ومكانة مطلقة لأية قارة في السياسة الخارجية بشكل عام .

واذا ما عدنا الى اسرائيل وافريقيا بالتحديد فربما ساعدنا على فهم التوجهات الاسرائيلية ، وبالذات من مرحلة الى اخرى ، وخاصة في المرحلة المستقبلية، ان يعتمد على منهج ادارة الصراعات الدولية ، رغم اشارة الباحث بالنقد لهذا المنهج في صدر دراسته .

فهذا المنهج يبدأ بتحديد طبيعة الصراع وبالتالي اهداف الاطراف المتصارعة والقضايا التي يثيرها كل طرف ، ثم منهجه في حل الصراع . واذا ما تصورنا في ضوء هذا المنهج ان اسرائيل ، في صراعها الاساسي مع الامة العربية ، تسعى الى تحقيق ثلاثة اهداف اساسية هي : الامن ، والشرعية ، والهيمنة ، لأمكن القول ان توجهاتها الخارجية تتغير ، ولا بد من ان تتغير ، وفقاً لتحقيق هذه الاهداف الاساسية لاستراتيجية اسرائيل الخارجية .

وهنا نعيد طرح السؤال مرة اخرى مع وضع الظروف المتغيرة في الاعتبار : هل تصبح لافريقيا الاهمية والمكانة نفسها التي كانت لها في مطلع الخمسينات والستينات ، بعد نجاح اسرائيل في اختراق حاجز الامن ليصبح لها تفوق مطلق على الامة العربية ، وبعد نجاحها في التوصل الى التسوية مع مصر وفتح السوق المصري امام منتجاتها بعد التطبيع الرسمي للعلاقات بين الدولتين، وبالمثل فتح السوق اللبناني بعد التطبيع الفعلي. وفي الحقيقة فإن الآثار الخطيرة التي ترتبت على اتفاقيات كامب ديفيد ، من زاوية الدور الاسرائيلي في افريقيا ، وبالتحديد من منظور اعادة ترتيب التناقضات ، كان ينبغي ان تستحوذ على جانب اكبر من التحليل يتسع عن مجرد الاشارة الى « روح كامب ديفيد » وقضية نقل مياه النيل الى اسرائيل . ولا شك ان الاستاذ حلمي يتفق معي على ان اتفاقيات كامب ديفيد بالذات كانت اكبر عملية منفردة استهدف بها نظام السيطرة والاستغلال العالمي اعادة ترتيب التناقضات ليس فقط في المنطقة العربية وانما على اتساع حركة التحرر الوطني في العالم الثالث كله .

ولذلك نتساءل مرة اخرى : اذا سار شوط كامب ديفيد الى مداه : بما يعنيه ذلك من ان اسرائيل بعد ان اخترقت حاجز الامن المطلق ، وحققت لنفسها شرعية اقليمية رسمية وفعلية ، قد تمكنت من اخضاع المنطقة العربية لهيمنتها ، إذا حدث ذلك كله ، وجانب كبير منه قد تحقق ، والباب مفتوح لانجاح ما تبقى ، هل تبقى لافريقيا الاهمية والمكانة نفسها في استراتيجية اسرائيل الخارجية ؟

إن ادبيات الستينات والسبعينات كانت تشير الى ان اسرائيل قد اضطرت للتسلل الى افريقيا لاختراق حصار المقاطعة العربية اقتصادياً وسياسياً ، وان السوق العربي بالذات هو السوق الطبيعي لاسرائيل . فماذا يحدث اذا ما انفضّ حصار المقاطعة العربية ، وقد حدثت الثغرة بالفعل في اقوى حلقات هذا الحصار؟

واذا ما تصورنا ان الهدف المباشر لاسرائيل في هذه المرحلة ـ بعد تحقيق هدف الامن والجانب الاكبر من هدف الشرعية ـ هو السعي من اجل الهيمنة الكاملة على المنطقة العربية اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً ، فهل يمكن ان نتصور ايضاً ان امكانيات وقدرات اسرائيل الذاتية ، واحتياجاتها ، تفترض دوراً في افريقيا على غرار الدور الذي مارسته اسرائيل في الخمسينات

والستينات ؟ ان منهج اعادة ترتيب التناقضات الرئيسية والثانوية يصل بنا ـ ونحن نتأمل علاقات الصراع والتعاون بين العرب واسرائيل وافريقيا ـ الى اثارة قضية رابعة نعتقد انها جديرة بالمناقشة في ضوء هذه الدراسة الممتازة التي قدمها الباحث .

فالدراسة تنبني على فرضية مهمة اساسها ان التقدم الاسرائيلي السريع في افريقيا في الخمسينات والستينات ، ثم الانسحاب الاسرائيلي المؤقت في السبعينات ، هو انعكاس لتوجيهات وتعليمات نظام السيطرة والاستغلال العالمي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية ، وان تحليل التغيرات المختلفة في مظاهر الصراع او التعاون في علاقات العرب واسرائيل وافريقيا ، خلال هاتين المرحلتين المتميزتين ينبغي ان يتم في ضوء هذا المتغير الرئيسي المتمثل في « المخطط الغربي » .

وما نود ان نطرحه للمناقشة هنا هو ان هناك جانباً آخر للصورة له اهميته الفائقة في تفسير التطورات المتعاقبة على الساحة العربية والافريقية . اذ يمكن القول ان تدشين مرحلة « التعاون العربي ـ الافريقي » وبالذات بعد حرب تشرين الاول / اكتوبر عام ١٩٧٣ كان راجعاً ، وربما بالاساس ، الى اعادة ترتيب التناقضات في الوطن العربي ، وبصفة خاصة بعد ان تمكنت القوى المعادية للتغير الاقتصادي والاجتماعي من ضرب فكرة الثورة التي تقوم في جوهرها على تأكيد الاستقلال الحقيقي ، وفك روابط التبعية الثقافية والاقتصادية للغرب، وبعد ان فرضت حقبة الثروة العربية آثارها التي تتمثل اساساً في اعادة دمج المنطقة العربية في النظام الدولي الجديد للتبعية . وفي ضوء هذا التطور لم يعد الصراع العربي ـ الاسرائيلي معركة بين طرفين بينهما تناقضات جذرية ، احدهما ينتمي الى حركة التحرر الوطني (القوى العربية الساعية من اجل التغيير) بينما ينتمي الطرف الآخر الى المعسكر الرأسمالي العالمي (اسرائيل) ، بل على العكس من ذلك اصبح الطرفان يسعيان الى التسوية في اطار المعسكر الرأسمالي العالمي نفسه . وهكذا بدأت مرحلة جديدة من مراحل العلاقات العربية ـ الافريقية ، مغايرة لما كان عليه الوضع في مطلع الخمسينات وفي الستينات .

وتبقى ملاحظة اخيرة تتصل بجانب غاب عن هذه الدراسة ، كان من الممكن ان يعطيها بعداً اضافياً مهماً ، ويتصل ذلك الجانب باستعراض التصورات السائدة في اسرائيل ، في هذه المرحلة ، سواء على المستوى السياسي او على المستوى الاكاديمي ، لقضية اسرائيل وافريقيا .

وفي الخاتمة نقول ان اتفاق مقدمات هذه الدراسة مع النتائج التي توصلت اليها ـ والتي لخصها الباحث بقوله ان « وجود اسرائيل في افريقيا والتصدي له فصل صغير من موقف شامل » ـ هذا الاتفاق بين المقومات والنتائج ، وهو صحيح ، يجعلنا نستشعر خطورة حالة الاحباط القومي السائدة بين ثنايا الدراسة ، والتي لا تترك مجالاً للحديث الا في « هامش » ضيق . ومع ذلك فحتى في حدود هذا الهامش الضيق ليس هناك حركة مجدية حقيقية !

تعقيب ٣

يوسف الحسن

تجيء هذه الدراسة وغيرها من الابحاث التي قدمها حلمي الشعراوي للمعنيين بالشؤون العربية ـ الافريقية حصيلة تجربة ونضال وممارسة واحتكاك مع حركات التحرر الافريقية ، واطلاع جيد ومتابعة لتطورات الموقف طوال اكثر من عقدين من الزمان .

اولاً ، في معالجتها لموضوع اعادة بناء العلاقات الاسرائيلية ـ الافريقية ، عالجت بعجالة التحالف الامريكي ـ الاسرائيلي ـ الجنوب افريقي ،وهو التحالف الذي ربما سينتهي في الثمانينات الى انشاء حلف عسكري جديد (حلف جنوب الاطلنطي) تكون جنوب افريقيا اداته الضاربة . ولا يجوز ان تمر دراسات هذه الحلقة بدون التعرض الى دور « اللوبي » الصهيوني و« اللوبي » الجنوب افريقي وتعاونهما معاً ، كأدوات امريكية او بالتأثير على قرارات وتوجهات الثمانينات .

ثانياً ، معاحترامي لرأي الباحث واعتزازي به ، فإنني اجد نفسي على نقيض معه في نظريته التي بنى عليها اساس الازمة بين اسرائيل والدول الافريقية في السبعينات ، بل اكاد ان اقول ان معظم دراسته جاءت مبنية على هذه النظرية .

لقد اسعدني ان اراه يورد عدداً من التفسيرات لازمة التحول الافريقي عن اسرائيل والتي لا يوافق عليها ، بينما اراها جوهرية واساسية وهي :

- تطور وعي الرأي العام الافريقي بحقيقة اسرائيل .
- تصاعد النفوذ العربي في القارة والعالم الثالث .
- اكتساب القضية الفلسطينية قوة من حركة الكفاح المسلح .
- تأثير التعنت الاسرائيلي تجاه القضية .

لكنه ينسفها جميعاً ويعتبر ان التحول الافريقي والدعم العربي كان مؤامرة امبريالية لمنع حدوث « انحرافات راديكالية » .

يقول الباحث متسائلاً « هل حدث هذا التطور في لحظة بلوغ التحدي العربي ـ الافريقي قمته ضد القوى الاستعمارية؟ ام هل كان ذلك نتيجة تقارب او تكامل بين نظم اقليمية فرعية كثيرة في العالم الثالث وبين تلك القوى الاستعمارية، وهو التقارب الذي فرض على الطرف العربي ضرورة تقديم بعض الخدمات لدعم هذا التكامل ومن ذلك ازالة « عقبة اسرائيل »من الطريق او التخفيف من دورها في عرقلة توحد العرب والافارقة من اجل هدف اكبر طالما انها ـ اسرائيل ـ تتوحد بذاتها مباشرة وعبر تطورات داخلية في المجتمع الاسرائيلي مع هذا المعسكر العربي نفسه » . ان الدراسة تعتبر ان « إبعاد اسرائيل » كان صفقة . وان مؤامرة امبريالية ادت الى جعل « التوحد الاسرائيلي مع المعسكر الامبريالي يستبدل بتكامل عربي افريقي في السبعينات » بهدف ـ تقول الدراسة :

ـ تصفية نظم التحرر الوطني .

ـ قيام طبقات اجتماعية جديرة بالادوار التي يتطلبها الموقف « الانحرافي » الجديد.

هذا هو التحليل العام الذي تراه الدراسة لأزمة العلاقات الاسرائيلية ـ الافريقية ، وتتساءل في تحليلها : لماذا لم تقطع الدول الافريقية علاقاتها مع اسرائيل في زمن قوة وتصاعد الحركة الوطنية التحررية عربياً وافريقياً ؟؟ وتجيب الدراسة عن هذا التساؤل قائلة بأنه « المال العربي » !!! وتضيف هذه الدراسة قائلة « بأن المال العربي قد جاء الى افريقيا للحيلولة دون حدوث « انحرافات راديكالية » وتشجيع امبريالي ، كما ان الرأسمالية الامبريالية هي التي أغرت العرب بإبعاد اسرائيل عن افريقيا » .

وفي رأينا فإن هذه النظرية وهذا التفسير لاسباب قطع الدول الافريقية لعلاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل ، فيه ظلم فادح للعرب وللافارقة معاً. كما انها لا تتفق مع مجمل ما التقت عليه المواقف العربية والافريقية سواء بأنظمتها القطرية او الاقليمية ، واذا صحت هذه النظرية فإن الجميع عرباً وافارقة كانوا متآمرين ، بما فيهم المانح والموصل ، وبما فيهم من مؤسسات وصناديق تنمية عربية واقليمية .

صحيح ان المعونات العربية في سنواتها الاولى كانت توجه نسبة كبيرة منها (٢٠ بالمائة نحو تغطية عجز ميزان المدفوعات في الدول الافريقية ، لكن ذلك كان ـ ولا زال ـ له اسبابه الموضوعية اقتصادياً كما ان له اسبابه العربية والافريقية . وتقدر المعونات المتعلقة بسد العجز في موازين المدفوعات من ١٩٧٣ ـ ١٩٨١ بحوالى ١٧ بالمائة من حجم المساعدات العربية لافريقيا . فالمعونات في اوائل السبعينات كانت مطلوبة على عجل، والمشروعات التنموية الافريقية لم تكن قد قدمت الى الدول العربية ثنائياً . وهي عملية تحتاج الى خطوات واجراءات مطولة تبدأ من دراسة للجدوى وتنتهي بتوقيع اتفاق قرض او معونة. بالاضافة الى ان مجمل التعهدات العربية في عام ١٩٧٣ على سبيل المثال ـ وهو عام الازمة تقريباً ـ (حسب احصائيات المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا) كانت لا تتجاوز ١٥٠ مليون دولار فقط .

في الوقت نفسه فإن معظم صناديق التنمية العربية والاقليمية لم تكن قد ولدت بعد ، وما كان منها موجوداً فإن انشطته لم تكن تشمل القارة الافريقية (على سبيل المثال فإن صندوق ابو ظبي

للانماء الاقتصادي العربي الذي انشيء عام ١٩٧١ لم يبدأ في توسيع اغراضه وانشطته بحيث شملت تقديم المساعدات للدول الافريقية الا في عام ١٩٧٤ . بعد ان كان متقصراً في اغراضه على تقديم المساعدات الاقتصادية للدول العربية ، حيث تم رفع رأسماله من ١٢٥ مليون دولار الى ٥٠٠ مليون ثم الى ٢ مليار دولار) .

ونرى في هذا المجال ايضاً ، بأنه ليس من الحكمة والصواب « افراغ » « العون » العربي و« الموقف » الافريقي تجاه اسرائيل في ذلك الوقت من محتواهما الاخلاقي والانساني والوطني . فبعض الدول الافريقية كان قد بدأ في قطع علاقاته مع اسرائيل قبل حرب ١٩٧٣ وقبل ان تكون هناك فوائض نفط عربية ، فقد تكشف لهذه الدول حقيقة وخطورة الدور الاسرائيلي في افريقيا ، كما ان النضال المشترك طوال الخمسينات والستينات بدأ يعطي ثماره ، بالاضافة الى تطور وبلورة النضال الفلسطيني التحرري والوطني والذي اخذ يفرض نفسه اقليمياً ودولياً .

إن « تسييس » المال العربي ليس عيباً في السلوك السياسي بل ضرورة مصلحة . واصبح « التسييس » مطلوباً - الآن - بعد ان غلب الطابع التجاري والاقتصادي على بعض انواع المساعدات العربية وخاصة في المرحلة الاخيرة . وليس ادل على صدق نيات هذه « المساعدات » العربية من كون ان التحويلات استمرت في تصاعد واضح حتى في اثناء فترة تجمد الحوار وتوقف اجهزة التعاون عن العمل . فقد بلغت التحويلات العربية عام ١٩٨٠ - على سبيل المثال - اعلى درجات التحويل طوال عقد التعاون (بلغت ١٤٨١ مليون دولار) . قد يكون هناك تقصير وعيوب في اساليب العون وفي توجهات بعض المساعدات العربية ، (مجال ذلك في دراسة اخرى) لكنني اتفق مع القائلين بأن الضرورة تقتضي اعادة توجيه المساعدات العربية نحو القضايا الانتاجية المشتركة ، وبحيث لا يصبح التعاون العربي - الافريقي معلقاً على مدى استمرارية توافر فوائض النفط العربية .

انني اختلف مع الباحث ، وعندي ان المساعدات العربية لم تكن مؤامرة على الشعوب الافريقية . والا كيف يفسر لنا عودة اسرائيل كقوة اقتصادية وعسكرية وامنية وفي افريقيا في الوقت نفسه تستمر وتتنامى فيها « حجم الاستثمارات العربية » . وهناك اصرار عربي جماعي سواء على مستوى الانظمة الثورية او المحافظة ، او على مستوى الباحثين والدارسين ، على ضرورة زيادة نوع وكمية الدعم العربي للتنمية في افريقيا .

لقد كانت نظم التحرر الوطني العربي والتي يرى الباحث في « التكامل العربي - الافريقي » اداة لتصفيتها ؛ لقد كانت هذه النظم ولا تزال هي الاكثر تحريضاً وتشجيعاً للاقطار العربية القادرة على تقديم العون ، بل الاكثر حرصاً على الاستفادة السياسية من هذه الفرصة السانحة . . . ام هل يعتقد الباحث بأن هذه الانظمة التحررية هي متآمرة مع « المال العربي » اي متآمرة على نفسها - حسب تفسيره - ؟

وفي الوقت نفسه ، فإن حصراً للوجود الدبلوماسي او الثقافي للاقطار العربية الممولة في افريقيا يؤكد انه يكاد يكون باهتاً واحياناً غائباً كلياً . . . وبالتالي فإن « مخاوف » الباحث من

ممارستها للموقف « الانحرافي » لا مكان لها . واشهد ان كثيراً من الاجتماعات العربية التي اتيحت لي فرصة المشاركة فيها قد شهدت رغبة وارادة عربية صادقة بتوزيع الادوار بين العرب . فمن كان بمقدوره تقديم العون الاقتصادي ، كان يتمنى على الطرف غير القادر مادياً ـ وخاصة الاقطار العربية ذات التوجهات التقدمية او العربية ـ الافريقية ـ ممارسة دور سياسي وثقافي واعلامي وفني . . . الخ . فمعظم الاقطار العربية المقتدرة مالياً وبالذات في منطقة الخليج العربي ليست لديها القدرات الثقافية والاعلامية والفنية والعسكرية . . . الخ ، والتي تتمتع بها الاقطار العربية الاخرى . في الوقت نفسه لم يفسر لنا البحث فيها هل يعتبر « المال » الصادر من نظم تحررية وطنية ـ لا داعي لذكرها ـ هو من « المال » نفسه المتآمر امبريالياً والهادف لمنع حدوث « انحرافات راديكالية » ؟

المناقشات

١ - موسى زيد الكيلاني

كان من المفروض ان يعرّج الباحث في بحثه على الفوائد الكثيرة التي جنتها اسرائيل في تغلغلها الافريقي نتيجة للسلبيات السياسية العربية - الافريقية ، فمثلاً :

- ماذا أفرز الخط السياسي الافريقي لثورة ٢٣ يوليو لايجاد تعاون بين بعض الانظمة الافريقية مع اسرائيل كردة فعل متشنجة ؟

- ماذا ادى الخط السياسي لبعض البلدان العربية في الشمال الافريقي من ردة فعل ايجابية او سلبية بالنسبة لاسرائيل ؟

- هل كان محتملاً لشارون النجاح في زائير وافريقيا في نهاية ١٩٨١ ، لو لم يكن هناك سياسة ساداتية معينة بعد كامب ديفيد ، ساعدت اسرائيل في عودتها الى القارة؟

- لم يعالج الكاتب قضية : لماذا نجحت اسرائيل في اقامة علاقات قوية ووجود فاعل في دول « رجعية افريقية ودول تقدمية افريقية » .

٢ - محمد السيد غلاب

سوف يكون تعليقي اسهاماً في هذا البحث ، من منظور جيواستراتيجي . فالسياسة الاسرائيلية تصدر عن قاعدة اساسية وهي العداء لمصر ومحاربتها ومحاولة كسر شوكتها . وسيظل هذا العداء قائماً فهو ميراث يهودي اصيل . والشعب المصري لا يحب الاسرائيليين ويرفض التعامل معهم رغم معاهدة كامب ديفيد . فالاسرائيليون هم العدو الاول لمصر حتى تنتهي الصهيونية .

٣ ـ محجوب عمر

بين ايدينا بحث مهم مثير للجدل والخيال . والخيال مطلوب عند التعرض للقضايا الاستراتيجية . قدم الباحث « تصوراً » سيناريو للتغيير الذي حدث في موقف الولايات المتحدة بل كل دول اوروبا الغربية فيما يتعلق بوضعية اسرائيل ودورها، كما ميز الباحث بين الولايات المتحدة وبين الكيان الصهيوني وان قصر ذلك في حدود خصوصية التكتيك ، وفي اعتقادي ان الامر اكثر من ذلك ، وهو يسير في اتجاه « ذاتية » يحاول الصهاينة تأكيدها .

كما اعتمد الباحث فكرة تقاطع المصالح بين الاطراف ، وفكرة تقاطع « العوامل » التي تؤدي الى حدوث « حدث » ما . ولكنه في هذا المجال اكتفى بالعامل الاقتصادي كدافع لتغيير موقف الولايات المتحدة ، واكتفى بالامن الامريكي في تفسير تغيير موقف الدول الافريقية . وكلا التفسيرين في اعتقادي يحتاجان الى اضافة العوامل الاخرى والتي من بينها بلا شك عوامل ايجابية عربية وافريقية في عملية قطع العلاقات مع اسرائيل . اما بالنسبة للولايات المتحدة ، فإن الكاتب لم يناقش قط اثر تغير ميزان القوى الدولي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، خصوصاً بعد انسحاب الاولى من جنوب شرق آسيا ، وتحول اهتمامها الى جنوب غرب آسيا وافريقيا ، مما رجّح ضرورة اعادة ترتيب الادوار المتصورة للاطراف المحلية وترتب عليه عدم اعتماد « اسرائيل » كوكيل اوحد .

والمشكلة الآن هي ان الباحث ،مفكر ، يتصور، ويقدر ، ولكن السياسيين صناع القرار قديرون ، كما حدث بالفعل . ان هذه الظروف تتيح لهم الحصول على شيء « ما » . عندئذٍ ومن الناحية « القيمية » لن يكون تحليل الباحث مرضياً ، بينما من الناحية البراغماتية سيكون مطلوباً .

٤ ـ كمال عجوري

اعتقد بأن العرب الآنامامتحد جديد يتعلق باعادة اسرائيل لوجودها الدبلوماسي العلني مع الدول الافريقية ، وخاصة تلك الدول التي تشكل الحلقة الضعيفة في الدول الافريقية ، وخاصة المرشحة لأن تكون علاقاتها مع الكيان الصهيوني اشبه بالواقع ، لا بل انها تنتظر الفرص المواتية والمناسبة لذلك . ومن ذلك مثلاً ، ساحل العاج وكينيا والغابون .

ان السؤال المطروح امام الاقطار العربية : هل يمكن لهذه الدول ايقاف عودة اسرائيل لافريقيا على ضوء هذا الواقع الحالي؟ ام ان هذه الجهود ستفشل ما دامت العلاقات المصرية ـ الاسرائيلية قائمة؟ بل ما دام العرب لم يستطيعوا اعادة مصر الى الصف العربي؟

واذا كانت هناك جهود صادقة لوقف اعادة الدور الاسرائيلي لافريقيا، فهناك من يقول واخص بالذكر بعض الكتّاب الاسرائيليين في تحليلهم لظاهرة انحسار دور الكيان الصهيوني في افريقيا ، وتصوراتهم بعودة هذا الدور الى افريقيا ، بأن هناك بعض العوائق ومنها : اعتماد

اسرائيل السابق المتزايد على الولايات المتحدة والذي اعاق قدرتها على الظهور كوكيل مستقل في افريقيا . وهذا ما يتوافق طبعاً مع تحليل الباحث .

والآن بعد ان كونت الولايات المتحدة عملاء لها بديلاً عن الدور الاسرائيلي منذ خروجها من افريقيا كما يقول الكاتب الاسرائيلي نفسه . وهنا لا بد لي ان اتساءل :هل سيكون دور العرب حالياً هو تحصين هذه القنوات العميلة في افريقيا لتقف في وجه اعادة الدور الاسرائيلي ، وهل يمكن ضمان ذلك ما دامت هذه القنوات تعمل دائماً لحساب الولايات المتحدة الاميركية ؟

٥ ـ عمر الحامدي

ابدأ بالاشادة بالبحث والجهود التي بذلت للاحاطة بواقع وآفاق الوجود الصهيوني بافريقيا ، ومداخلتي تتعلق بالنقطة المهمة التي اشارت الى توظيف الغرب للامكانيات العربية لمصلحة حلفاء الغرب في افريقيا وبالتالي لمصلحة اسرائيل .

ان الولايات المتحدة ومثلها فرنسا نجحت في ان تخلق تعاوناً وثيقاً بين اصدقائها وحلفائها في الوطن العربي وافريقيا ، وبالتالي فقد احدث ذلك خلافاً عربياً في افريقيا بين الاتجاهات التقدمية التي تعتبر المعركة على اتساع الوطن العربي وافريقيا ضد الامبريالية والصهيونية والرجعية وبين اولئك الذين لهم رؤ ية مغايرة ويرون الخطـورة في انتشار الاتجاهات التقدمية في الوطن العربي وفي افريقيا .

إن المسألة هي ازمة واشكالية النظام السياسي العربي ، هذا النظام الذي قام على اساس شرعية « سايكس ـ بيكو» وتطور على منهج الاقليمية والتبعية للغرب . ولما كان هذا النظام السياسي الاقليمي التبعي قد اوصل الامة العربية الى ما وصلت اليه من هزائم بلغت حد اعلان افلاس هذا النظـام العربي بعد غـزو اسرائيـل للبنان وحصـار بيروت وصدور مقـررات فـاس ، بقبول الاعتراف باسرائيل، وبالتالي فإذا كان هذا النظام قد اوصل الامة العربية الى ما وصلت اليه من هزيمة حتى احتلت اسرائيل كامل فلسطين و٤٠ بالمائة من لبنان واجزاء من سوريا ولا تزال سيناء مرتهنة والمخطط جارٍ لتهديد المزيد من الاقطار العربية ، فإننا يجب الا نفاجأ او نستغرب النجاح الذي تحققه اسرائيل في افريقيا .

إن سياسة فرنسا مثلاً تعطي الدليل على مدى فشل وخطورة النظام السياسي العربي على مصالح وحقوق ووجود الامة العربية مع ان فرنسا اليمينية والاشتراكية لعبت الدور نفسه في افريقيا لخدمة اسرائيل والسياسة الامريكية ومع ذلك حظيت فرنسا بعلاقات ممتازة وبدعم مادي من مختلف الانظمة العربية التي تدعي الاشتراكية او التي تحاربها . في ضوء ذلك ، فالامة العربية تحتاج الى نظرة وإرادة تغييرية جذرية للنظام السياسي العربي على اسس قومية تقدمية ، واعتبار المعركة واحدة ضد الامبريالية والصهيونية والرجعية على امتداد الوطن العربي وافريقيا ، وذلك يوجب الاعتماد على الجماهير وقواها الوطنية والقومية التقدمية .

٦ ـ عز الدين عمر موسى

اريد ان اعلق على قول الباحث « زادت تجارة اسرائيل مع جنوب افريقيا لثلاثة اضعاف بين الاعوام ١٩٧٣ ـ ١٩٨٠ بينما زادت ضعفاً مع افريقيا » .

بشأن جنوب افريقيا كنت اود ان يعطي الباحث احصاء الصادرات والواردات كما فعل بشأن الدول الافريقية ، وهنا اود ان اوضح الآتي :

ـ ان قوله عن العلاقات التجارية بين اسرائيل وجنوب افريقيا صحيح . لقد اوردت الـ Financial Mail في ١٤ نيسان / ابريل ١٩٧٩ الآتي :

	صادرات اسرائيل FOB	واردات اسرائيل CIF
١٩٧٠	١٠,٧	١٠,٢
١٩٧٣	١٢,٠	٢٧,٤
١٩٧٦	٢٦,٣	٤٤,٩
١٩٧٨	٣٧,٧	٨٦,٧

إذاً،فالتحول في ميزان المدفوعات كان لمصلحة جنوب افريقيا اثناء حرب تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٣ .

ـ ان ميزان المدفوعات مع افريقيا جاء لمصلحة اسرائيل وكان اكثر من الضعف .

ـ بالنتيجة ، لا بد من توضيح هذا الامر للافارقة حتى يعلموا ان اسرائيل تجني المال من جنوب افريقيا وتعمل بتلك الاموال والبضائع في الدول الافريقية نيابة عنها . ولا بد من التأكيد على هذا الامر حتى يتضح للدول الافريقية : انه ليس هناك ما تستفيده من اسرائيل اقتصادياً الا اذا كانت هذه الدول تريد ان تدعم جنوب افريقيا اقتصادياً ، وجنوب افريقيا هي العدو الماثل بالنسبة لافريقيا الجنوبية والقارة كلها .

وهذا يقود الى التساؤ ل : اين مال النفط العربي؟ اخشى ان اقول ان الشعور الآن في الدول الافريقية هو ان العرب يتحدثون ولا يفعلون ، ويعدون ولا يفون ، مع ان كثيراً من اموال النفط يمكن ان توظف توظيفاً كاملاً في عملية التنمية وقضايا الاقتصاد الاستهلاكي .

٧ ـ عبد المنعم المشاط

ـ بالرغم من اهمية منهج التناقضات في دراسة كثيرمن انواع الصراعات ، الا انني اعتقد بأن هذا المنهج قد يصاب بالقصور في تحليل الصراع الذي نواجهه في الشرق الاوسط ، والذي اصطلح على تسميته بالصراع الاجتماعي الممتد Protracted Social Conflict ، وفي هذا الصدد فإنني اعتـقد ان منهـج ادارة الصراع يمكن ان يكون اكثر فائدة ، اذ انه بناء عليه يتم تحديد

استراتيجية كل طرف واولوياته ، وادواته . ثم انه يفيد في مجال تقديم نظرة مستقبلية لحل الصراع .

ـ يترتب على ذلك انه ربما كان افضل من الالتجاء الى النظرية التآمرية في تحليل النشاط الدولي لاسرائيل وغيرها ، ان يتم تحليل دور اسرائيل من منطلق دور الدخيل Intruder تجاه نظام اقليمي معين . وهو دور يقوم على التحالف مع القوى الاقليمية الرئيسية ، والانطلاق منها الى دول اخرى تتميز باهمية اقتصادية او سياسية عامة .

ـ اغفل الباحث نظراً لتقيده بمنهج التناقضات ،تحديد اهداف السياسة الخارجية الاسرائيلية تجاه افريقيا . وانني اعتقد ان السياسة الاسرائيلية تجاه تلك القارة تُبنى على اولويات محددة يمكن ان نحددها بأمرين اساسيين : (أ) تحقيق القبول Acceptance لدى الدول الافريقية وغيرها . والقبول غير الاعتراف Recognition لانه يتضمن التعاون في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتقنية ؛ (ب) تحقيق تعاون اقتصادي بين اسرائيل والدول الافريقية ـ وهي ذات السياسة التي تتبعها تجاه الاقطار العربية . الا يثير اهتمامنا كمحللين تزايد النشاط الاقتصادي الاسرائيلي تجاه افريقيا مع قطع العلاقات الدبلوماسية؟!

وهنا لا بد من ان نعترف موضوعياً بفشل الجانب العربي في هذا الصدد ، لأنه لا يوجد مشروع اقتصادي عربي تجاه النظام العربي او تجاه النظام الافريقي .

ـ اعتقد اننا لا بد من ان ندقق نظرتنا الى تأثير كامب ديفيد على العلاقات الاسرائيلية ـ الافريقية ، وكنت اتمنى ان يقدم لنا الباحث تحليلاً دقيقاً للاجابة عن سؤال : اذا لم يكن هناك كامب ديفيد هل كان من الممكن ان يكون النشاط الاقتصادي الاسرائيلي في افريقيا اقل مما هو عليه الآن في ضوء عدم وجود بديل عربي؟

ـ ويبقى دور موضوع « البنية الثقافية » الذي ورد في ختام البحث ـ رغم اهميته ـ اننا يجب ان نعترف انه لم تتوافر بعد في العلاقات العربية ـ الافريقية البنى والهياكل والعلاقات الاساسية التي تسمح لهذه البنية بأن تلعب الدور التكاملي او التوحيدي تجاه نشاط الدخيل في افريقيا ، سواء أكان ذلك اسرائيل ام جنوب افريقيا .

اخيراً اتمنى ان يستخدم الباحث مصطلحاً بديلاً « للفيدرالية الصهيونية » في وصفه للتحالف او التنسيق بين اسرائيل وجنوب افريقيا ، لأن الفدرالية من الزاوية العلمية تختلف عن التحالف او التنسيق .

٨ ـ طاهر حمدي كنعان

عندي تحفظات على الارقام التي اوردها الباحث في بحثه فيما يتعلق بالمعونات المالية العربية الى البلدان الافريقية . فقد ذكر مثلاً ان زائير هي اكبر متلق للمعونات العربية ، في حين ان مرتبة

زائير بين البلدان الافريقية المتلقية للمعونة الانمائية العربية بين ١٩٧٣ و١٩٨١ هي الثانية عشرة . فقد تلقت زائير في تلك الفترة ما مجموع ١٠١ مليون دولار من التزامات المعونة العربية ، بينما تلقت مالي ٢٤٩ مليوناً ، والسنغال ٢٣٠ مليوناً ، ونيجر ١٩٤ مليوناً ، وموريشيوس ١٨٦ مليوناً ، وكينيا ١٧٢ مليوناً ، ويوغندا ١٧١ مليوناً ، وغينيا ١٣٠ مليوناً ، وغانا ١٠٨ ملايين . ولا شك ان لهذا التوزيع مغزى سياسياً قد يجانب ما ذهب اليه الباحث من استنتاجات .

٩ - خير الدين حسيب

يبدو لي ان البحث يشكو من احادية التسبيب ، وان كثيراً من الامور يصعب تفسيرها وفهمها بارجاعها الى عامل واحد وتفسيرها بهذا الشكل المبسط .

لقد ذكر الباحث ان احد الاسباب الاساسية لارتفاع اسعار النفط عام ١٩٧٣ كان وضع الدولار الامريكي وحاجة ورغبة امريكا في تقوية وضعه . والمعلومات المتاحة لنا الآن حول الاسباب الحقيقية لارتفاع اسعار النفط عام ١٩٧٣ ، والتي قد تؤدي الى نوع من خيبة الامل فيما تصورناه في عام ١٩٧٣ انه تحقيق للارادة العربية في فرض الاسعار التي تراها مناسبة لاسعار نفطها ، والتـي اشارت اليها مذكرات كيسنجر في الجزء الثاني منها ، تشير بوضوح الى ان السبب الرئيسي لارتفاع اسعار النفط عام ١٩٧٣ هو ما تبين من ان نفط بحر الشمال لن يكون اقتصادياً بأقل من ٧ دولارات للبرميل الواحد . ويشير كيسنجر بالتفصيل الى الاتصالات التي قامت بها امريكا مع السعودية وايران لرفع اسعار النفط العربي او لاتاحة المجال لرفع هذه الاسعار ، وهذا ما تم فعلاً . لقد كان السبب الرئيسي لارتفاع اسعار النفط هو الرغبة والحرص على ان ترتفع اسعار النفط بالشكل الذي يسمح بانتاج وتصدير نفط الشمال بشكل اقتصادي وهذا ما حصل . ثم رفعت اسعار النفط مرة اخرى لاعتبارات منها متطلبات انتاج النفط من الاسكا حيث الكلفة الاقتصادية كانت اكثر من ٧ دولارات .

إن هذا لا يقلل من اهمية القول اننا استفدنا من فرصة عالمية في ضرورة رفع النفط ورفعنا اسعار نفطنا . الا ان ذلك يكون صحيحاً لو اننا استمررنا على هذه السياسة في المحافظة على مصالحنا بالاستفادة من الظروف العالمية ، وبغض النظر عن المصالح الامريكية . ولكننا نلاحظ انه بعد رفع اسعار النفط ثانية عام ١٩٧٩ عندما اتيحت فرصة اخرى بسبب ظروف الثورة الايرانية ، فإننا بعد هذا مباشرة حاول اهم قطر عربي مصدر للنفط العمل باستمرار وبشكل مخطط على تخفيض اسعار النفط مرة ثانية بزيادة الانتاج بشكل لا تبرره حاجته للعوائد منها .وفي الوقت الذي بات واضحاً ان الاقتصاد العالمي يعاني من انكماش الطاقـة في الغرب لخفض الاستهلاك قد بدأت تؤتي ثمارها ، اي انه في الوقت الذي بدأ الطلب العالمي على النفط ينخفض قمنا من جانبنا بزيادة الانتاج ، مما ادى الى خلق فائض في السوق النفطية والى الازمة الاخيرة التي شهدتها سوق النفط ثم

تخفيض اسعار النفط بمقدار ١٥ بالمائة ، حيث عادت الآن اسعار النفط تماماً بالقيمة الحقيقية الى ما كانت عليه في كانون الثاني / يناير ١٩٧٤ .

وما اردت توضيحه من كل ذلك ، انه كان لامريكا دور بارز في رفع اسعار النفط عام ١٩٧٣ ، ولكن ليس للسبب الذي ذكره الاخ الشعراوي فقط ، وانما للاسباب التي اشرت اليها حول اسعار نفط بحر الشمال اولاً ثم آلاسكا ثانيا .

١٠ ـ جميل مطر

ان احد ابعاد المشكلة في الموقف الافريقي من اسرائيل ، يكمن الى جانب عوامل دولية اخرى في المواقف السياسية العربية مثلاً :

ـ التعامل العربي مع دول العالم على عدة مستويات : مستوى الولايات المتحدة ومستوى الدول الكبرى ومستوى العالم الثالث بدون افريقيا ومستوى افريقيا . فالسياسة العربية تقبل من الولايات المتحدة مثلاً ـ وهي العدو الاساسي للعرب والحليف الاقوى لاسرائيل ـ ما لا تقبله احياناً من الدول الكبرى وما لا تقبله اطلاقاً من افريقيا .

ـ ان الاقطار العربية في اغلبها حين اختارت بديل التسوية السلمية وقبلت مبدأ التفاوض المباشر او غير المباشر ، لم يعد العداء بينها وبين اسرائيل ـ على الاقل بالنسبة للدول الاخرى ـ عداء جذرياً ، وانما انتقل مستوى الصراع القومي الحاد الى مستوى الخلاف الدولي العادي ، الذي لا يتطلب من الدول الافريقية مواقف متصلبة في التأييد او المعارضة لهذا الطرف او ذاك .

ـ ان مبدأ المقاطعة الافريقية ضد اسرائيل يتطلب اولاً اجماعاً في الاقطار العربية على تنفيذ احكام المقاطعة ، وهو الامر الذي لم يتحقق حتى هذه اللحظة اذ لا تزال توجد اقطار عربية لم توقع او تصدق على اتفاقية المقاطعة العربية ضد اسرائيل .

ـ تثير بعض الدول الافريقية مسألة ان الدول الافريقية التي صادقت اسرائيل ، ولا تخفي تأييدها ولم يتوقف تعاونها معها في اي وقت ، هي الدول التي حصلت على النسبة الاكبر من المعونات والقروض العربية ، بينما لم تحصل تنزانيا مثلاً الا على نسبة ضئيلة من هذه المعونات ، رغم ان موقفها المؤيد للقضية الفلسطينية ظل ثابتاً ومتصلباً .

ـ غيبة التصور العربي الواضح للعلاقة بين الولايات المتحدة واسرائيل ، اذ يصعب على الزعماء الافارقة فهم العلاقات الودية والتحالفية العربية الامريكية ، بينما تقف الولايات المتحدة موقفاً معادياً لكل القضايا العربية في المحافل الدولية ولا تخفي امام احد في العالم مساندتها العسكرية والسياسية والاقتصادية لاسرائيل .

١١ ـ احمد يوسف القرعي

اود هنا ان اشير فقط الى جانب فكري لا تتورع اسرائيل عن استخدامه كسلاح خفي

في تغلغلها في القارة الافريقية . على سبيل المثال فلقد ورد في رسالة دكتوراه نوقشت منذ سنوات في قسم العلوم السياسية في جامعة القاهرة عن غانا ـ نكروما ، ان السفير الاسرائيلي في اكرا قدم لنكروما مسودة احد الكتب التي صدرت باسم نكروما فيما بعد . كان السفير الاسرائيلي آنئذٍ يتمتع بنفوذ قوي رغم مواقف نكروما المعادية للاستعمار .

وعلى سبيل المثال ايضاً اشير الى اعتراف نيلسون مانديلا احد زعماء حركات التحرير في جنوب افريقيا والمسجون منذ ٢٠ عاماً في سجون جنوب افريقيا . لقد اعترف نيلسون مانديلا اثناء محاكمته عام ١٩٦٤ باعجابه وتشبعه بتجربة المنظمة اليهودية السرية « ارجون زفاي لؤمي » التي كانت تعمل ضد العرب وضد بريطانيا في فلسطين فيما بين ١٩٤٤ ـ ١٩٤٨ عندما قام نيلسون مانديلا بتنظيم رمح الوطن ، الجناح العسكري للمؤتمر الوطني الافريقي في بداية الستينات . لقد اعترف نيلسون مانديلا انه اخذ نموذج هذه التجربة من احد اليهود الصهاينة في جنوب افريقيا ، وعندئذ شكل نيسلون مانديلا منظمة رمح الوطن على غرار المنظمة اليهودية .

واذا كان لكل حركة تحررية اختيار التجربة التي تلائم طبيعة حركتها ، فإنه تجدر الاشارة الى ان الاقطار العربية خاصة التي نالت استقلالها بالكفاح المسلح مثل مصر والجزائر واليمن الجنوبي لم تقدم تجربتها الا في اطار اعلامي فقط ، وباللغة العربية وليس في اطار حركي او تنظيمي في صورة كتاب او كراسة كالتي تقدمها كتابات ماوتسي تونغ او غيفارا او نكروما نفسه . وتجارب حركات التحرير العربية لا تقل بطبيعة الحال من حيث التنظيم او روح الكفاح عن اي تجربة اوروبية او اي تجربة من تجارب العالم الثالث في الكفاح والنضال .

١٢ ـ امين هويدي

قدم لنا الباحث « سيناريو » معتمداً على مجرد اخبار . والبحوث دائماً تتعامل مع « الخبر » كما تتعامل مع « المعلومات » . والخبر يحتاج الى تأكيد اما المعلومات فهي الاخبار المؤكدة . والسيناريو المقدم لم يعتمد على المعلومات . ولكن اعتمد على الاخبار . وانا لا ارفض السيناريو المقدم ولا اقبله ، فالرجل قدم تبريراته التي برر بها السيناريو ، ولكني كنت افضل حينما تكون الحاجة ماسة الى « المعلومات الاكيدة » ان يكون هناك اكثر من سيناريو كل له مبرراته واسبابه .

١٣ ـ سمو الامير حسن بن طلال

لقد استرعى انتباهي الحديث عن السيناريوهات المختلفة ، واوافق الاستاذ هويدي على ان ما سمعناه هو سيناريو واحد ، واود ان اذكر بأن هنالك سيناريو آخر يقلقني في هذه المرحلة ، وهو باختصار ان هنالك شعوراً لدي ، من خلال مشاركتي لسنتين على التوالي في مؤتمر « ميزان القوى » في انكلترا ، ومؤتمر « ليدز » وهو يمين اوروبي امريكي ، وكنت اشارك هذا المؤتمر بقناعات وسطية عربية ، لأذكر بالوسطية العربية في التمحور الدولي ، كما

ذكرت في هذه الناحية ، في زيارتي الى معهد الاستشراق في موسكو ، الحديث عن الصورة الفسيفسائية التي نراها اليوم ، بداية في لبنان وامتداداً الى انحاء اخرى من الوطن العربي المشرقي وكذلك الافريقي .

أننا مطالبون في مثل هذا اللقاء ، ليس فقط ان نحلل ، من خلال توجيه التهم المبطنة لبعضنا البعض ، ادوار الاقطار العربية كعملاء لهذه الجهة او تلك ، كما يذكر المستشرقون والاعداء ، مواقف تلك الدول او مبرراتها ، بقدر ما علينا ان نحلل امكانية اعادة اكتشاف الارادة العربية ـ الافريقية الوسطية . وفي لقاء اوروبي عربي في تشرين الاول / اكتوبر الماضي هنا في عمان ، شاركت فيه خمس مؤسسات دراسات اوروبية وثمانية اقطار عربية وعربية ـ افريقية ، وهذه هي الوثيقة الموزعة على الاخوان الآن ملخص لمداولات هذا اللقاء . كان هنالك قناعة في رفض الهيمنة الاسرائيلية وقناعة كذلك في ان خط الوفاق الدولي لا يتجزأ ، ابتداء من البلطيك شمالاً الى بحر العرب ، وقناعة مشتركة اوروبية عربية افريقية وسطية ، بأن الهوية العربية وربما الاوروبية ايضاً وسطية ، هذه الوسطية الاوروبية الافريقية تستند الى امور حيوية منها مستقبل الغذاء في العالم . ولذلك اشرت بالامس ، الى تقرير غرنييه حول الوطن العربي وافريقيا .

هذه القناعة تصطدم بحقيقتين ، الحقيقة الاولى تتلخص في مفهوم الاجماع الاستراتيجي ، الصيغة التي كونها وتحدث عنها وزير خارجية امريكا السابق الكسندر هيغ ، وتتلخص ايضاً في الصراع بين هذه الحقيقة ونظرية غوشكوف السوفياتية للوصول الى السيطرة على ثروات العالم الثالث المعدنية وتحريفه لشعار كالاوزفيتش بأن السياسة هي امتداد للحرب بالسبل النووية . ما بين هاتين الحقيقتين ، وبين هذا التمحور ، وبين امكانية المساومة بين الدول الكبرى ، نتساءل عن مدى الارادة الوسطية العربية والافريقية ، وبالتالي عن مدى قدرتنا في المحافظة على الهوية العربية والافريقية .

والامر الآخر الذي يقلقني يتلخص بالخطة الصهيونية في الشرق الاوسط او ما يسمى باستراتيجية اسرائيل في الثمانينات ، الصادرة عن « جورنال » اليهودية والصهيونية في نهاية العام الماضي بقلم اودي دينون مستشار شارون وايتان للشؤون العربية والافريقية . وتتحدث مجموعة الباحثين الاسرائيلية عن العالم العربي والاسلامي بوصف العالم العربي والاسلامي بأنه بيت مبني من ورق الشدة يتأثر اولاً واخيراً بالتناقضات الاساسية الموجودة فيه ، وتشير هذه الدراسة كنموذج لما نتحدث عنه من فسيفساء في السودان وعندما تتحدث عن التركيبة الاجتماعية المكونة من عرب افارقة من اصل افريقي غير عربي ، وثنيين ومسيحيين ، وتتحدث عن نقاط الضعف في التركيبة الاجتماعية المصرية بالاشارة الى خطر الاقباط وقول الرئيس السادات بأن هنالك امكانية نشوء وضع يشابه الانعزالية والتقوقع في لبنان ، في الشعارات العقائدية والعرقية .

ولهذا الامر الثاني بطبيعة الحال صلاته بالجزء الاول من حديثي . صحيح انني اوافق

المشاركين بأن هناك شعوراً استراتيجياً اسرائيلياً واحساساً متطوراً بتمثيل مصالح الولايات المتحدة ، عبر القيام بدور شرطي المنطقة ، ولكن هنالك ايضاً استقلالية اسرائيلية كبيرة في ممارسة سياسات اسرائيلية بحتة ، واتعدى ذلك لأعطي امثلة او لاتساءل معكم عن كيفية استمرار الطائرات الامريكية الصنع ، في الحبشة على سبيل المثال ، مع وجود الصلات السوفياتية الحبشية القوية ، وكذلك اتساءل عن النفوذ الاسرائيلي في دول اخرى افريقية ، وأشعر حقاً بأن هنالك نقلة في الدوائر الامريكية ايضاً في النظرة لاسرائيل .

كانت اسرائيل تعتمد الى حد كبير في الماضي على التفكير الليبرالي الامريكي ولكننا نلاحظ اليوم توجه الرئيس الامريكي السابق كارتر في زيارته الى المنطقة بأن يطور بالاشتراك مع الرئيس الامريكي السابق فورد ، مفهوماً متكاملاً للسلام في المنطقة ، مفهوماً يتعدى الخلافات الحزبية في الجمهورية الديمقراطية الذي يحصل لأول مرة في الولايات المتحدة الامريكية ، لوبي سلام موحد ، وقد يكون هذا المفهوم يستند الى حد كبير الى الخوف من العلاقة الاسرائيلية بالمحافظين اليمينيين او الـ Neo-Conservative امثال جين كيركباتريك ممثلة امريكا في الامم المتحدة التي تتحدث وباستمرار عن حاجة الولايات المتحدة لتدافع عن الغرب وبأي وسيلة ، والاعتماد على اسرائيل ودول اخرى مشابهة لاسرائيل في انحاء مختلفة من العالم . وقد اوقعها هذا الموقف في تناقض كبير قبل عامين ، وقعت فيه الولايات المتحدة الامريكية ، ازاء قضايا حقوق الانسان ، فوقع التمييز بين الدول التوتاليتوريوم والدول التي تدعي الديمقراطية ، في العالم وخاصة العالم الثالث .

عندما نتحدث عن التمحور وعندما نتحدث عن دور اسرائيل ، يجب ان نعترف بأن هنالك تطوراً مستمراً في مفاهيم التمحور Polarisation، وانهناك مفاهيم اسرائيلية تهدف الى ايجاد الفسيفساء الجديدة وقيامها بدور شرطي المنطقة ، وتذويبها للهوية القومية العربية واختراقها ايضاً للدوائر المؤمنة بالنهضة الاسلامية . . .

وددت ان توزع هذه الوثائق للمشاركين ، لشعوري بحاجتنا الى ندوة متخصصة تعالج من جديد اعادة اكتشاف الارادة العربية ـ الافريقية الوسطية في هذا الصراع القائم . هنالك بطبيعة الحال ، لبلدي بالذات علاقات بكلتا الكتلتين ، ويجب الا تكون هذه العلاقات او هذه المواثيق الا حافزاً للمحافظة على نمط الوسطية .

١٤ ـ حلمي الشعراوي يرد

لا يحتاج الكثير من الآراء المعروضة الى تعليق او تعقيب وان كانت بعض النقاط تحتاج فقط لبعض الايضاحات :

ـ بالنسبة لاختيار منهج او سيناريو ترتيب التناقضات الرئيسية والثانوية على المستوى العالمي والاقليمي بمواجهتها بنظرية ادارة الصراع ومعاييرها وازاء اكتشافي ثبات عوامل التناقض والتغير بالنسبة لقوى الامبريالية وحركة التحرر الوطني العالمية او العربية والافريقية ،

وجـدت نفسي امام اختيـار نظريـة التناقضـات حيث تعمل في كـل الحالات بثبـات واضح ، فحيث تحدث تناقضات ثانوية احياناً بين حركات التحريـر او بين القـوى الاستعماريـة الا ان النتائج في النهاية هي ثبات عملية الصـراع بين قـوى الامبريـالية العـالمية وسيـاستها في تتبيـع النظم الاقليمية في العالم الثالث كما حدث في السبعينات او مواجهتها بنقيضها التاريخي ، وهو حركة التحرر الوطني في منطقتنا كما حدث من قبل في الستينات .

ـ تحدث البعض عن تصرف العرب الآن وكأن النشاط الاسرائيلي المتنوع الذي رأيناه في البحث كان مفاجأة . ولا بد ان اؤكد ان البحث يقول ان ذلك لم يكن مفاجـأة ، لكن بعض الـدوائر العـربية هي التي تجـاهلت المعرفـة به كـما ذكرت في مـدخـل البحث ، ربمـا رغبـة في تجاهله، وربما يساعد ذلك في تصور فكرة توحد الاهداف الاسرائيلية مع القوى الامبرياليـة في تطويع العلاقات العربية ـ الافريقية لهذه الاهداف .

ـ ما اثير هنا حول الحاجة لمزيد من التفـاصيل حـول آثار كـامب ديفيد عـلى العلاقـات العربية ـ الافـريقية واستفـادة اسرائيـل منها . . . . واشهـد ان كل الحقـائق في هذا الصـدد لم تكشف بعد كما ان المصادر العربية فضلاً عن الافـريقية لا تصـدر معلومات في هـذا الشأن ، ولا بد من ان نتابعهـا بعناية. وقد حـاولت رسم بعض ابعاد هـذه الآثار في الـروح الافريقيـة لمعالجة بعض المشاكل ومطامح اسرائيل التي عادت للنفاذ عن طريقها الى دول حوض النيل او المحيطة بالحوض ، اي البدء بـالهدف الامني مـرة اخرى لاحـاطة المنـطقة العـربية وليس فقط حوض النيل ، ومحاولتها في اثيوبيا وتشاد ـ وبالاساس زائير ـ لكشف هذا الاتجاه .

ـ مدى استفادة اسرائيل من السلبيات العربية : هذه مسألة طبيعيـة من جهة ، ولم اشـأ المضي فيهـا لأنها ستتعلق بتناول اشكـال اخرى من العـلاقات العـربية ـ الافـريقيـة رأيت ان موضوعات الندوة وابحاثها ستغطيها بالضرورة .

ـ بالنسبة لاشارة الاستاذ امين هويدي عن ضرورة التفـريق بين الاخبـار والمعلومات في البحث ، مشيـراً الى اعتمـاد بعض الصحف كمصـادر للبحث اشـير الى انني بـذلت جهـداً لتجنب ذلك وتعاملت مع وثائق رئيسيـة عن السياسـة الامريكيـة او الفرنسيـة او الاسرائيليـة وعند الاستفادة من الصحف كان لا بد من مقارنة اكثر من مصدر للخبر الواحد ، وكان ذلك في المواضع التي لا مفر ان تكون الصحيفة الاسرائيلية او غيرها مصدراً في المسـائل الاخبـارية بطبيعتها . .

الفصل التاسع

نظرة افريقيا للصراع العربي الاسرائيلي (*)

مدثر عبد الرحيم

مقدمــة

يستهدف هذا البحث ـ كما جاء في مخطط الندوة ـ ابراز العوامل الرئيسية في « تشكيل النظرة الافريقية العامة الى الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وتطور هذه النظرة من واقع قرارات منظمة الوحدة الافريقية ومواقف الدول الافريقية في المحافل الدولية » ، ومن ثم التعرف على منطلقات الجهات المعنية في سلوكها تجاه اطراف النزاع موضع النظر الى ما بعد التوقيع على اتفاقيتي كامب ديفيد .

ولعل من اولى المسلمات التي تنبغي الاشارة اليها اذ نفترع الحديث في هذا الموضوع ، هي ان نظرة اي مجموعة من الناس او الدول الى اي نزاع او خلاف دولي انما تتشكل ـ في الاساس ـ انطلاقاً من تجاربها التاريخية المتصلة بالاطراف المشتركة في النزاع المعني ، وبما يستقر في وعيها الجمعي وفي ادراك قادتها وصنّاع القرار فيها من معان ومدلولات ترتبط ـ حقاً او توهماً ـ بتلك التجارب التاريخية ، الى جانب تصورها لمصالحها الحالية وتطلعاتها المستقبلية ، وللوسائل المتاحة الممكنة لها من رعاية هذه المصالح وتحقيق تلك الآمال او التطلعات .

سنركز حديثنا على اهم ما يستبين لنا من العوامل الفعّالة في بلورة نظرة الاطراف المعنية في القارة للنزاع العربي ـ الاسرائيلي بخاصة ، مشيرين ـ كلما امكن او استدعى السياق ـ الى نماذج من انعكاسات تلك النظرة وآثارها في سلوك الجهات المعنية تجاه النزاع العربي ـ الاسرائيلي والاطراف المشتركة فيه .

(*) قدم د. مدثر عبد الرحيم هذه الورقة بعد انعقاد الندوة ، وبذلك تم استبعاد الورقة الاولى التي سبق ان قدمها في الندوة ودارت المناقشات حولها ، وقد استلزم ذلك اعادة النظر في المناقشات والتعقيبات في ضوء الورقة الحالية . (المحرر)

اولاً : محصلات التاريخ ورؤى الحاضر

١ ـ افريقيا والعرب

ولعل اهم العوامل التاريخية الفعّالة في بلورة النظرة الافريقية المعاصرة للاقطار والمجتمعات العربية اليوم امران :

أ ـ انتشار الاسلام في مختلف انحاء القارة ـ لاسيما اجزائها الشرقية والغربية ـ وما تبع ذلك وانبثق عنه من آثار ثقافية واجتماعية مهمة .

ب ـ تجارة الرقيق التي لعب فيها العرب ادواراً كبيرة (وان لم تكن فريدة او غير مسبوقة) لا سيما في انحاء القارة الشرقية والجزر المجاورة لها في المحيط الهندي .

اما انتشار الاسلام في مختلف انحاء القارة فقد ادى ـ اضافة الى خلق كيانات افريقية ضخمة ارتبطت بالعرب برابطة العقيدة الاسلامية ـ الى قيام روابط عرقية واجتماعية وثقافية مختلفة وثقت الصلة بين كثير من شعوب القارة الافريقية وبين بقية الشعوب الاسلامية وشعوب الامة العربية على وجه الخصوص .

وتعود اولى هذه الروابط الى ما غرسه الاسلام ونمّاه في قلوب معتنقيه من قيم سلوكية واجتماعية تضمنت استعداد المسلمين (خلافاً للمبشرين بمختلف المذاهب المسيحية مثلاً) للاختلاط والتزاوج مع من عاشرهم وجاورهم من شعوب وقبائل . وقد نتج عن اختلاط العرب المسلمين وتزاوجهم بسكان القارة الاصليين ـ من القبط ، والنوبة ، والبربر ، والزنوج والبانتو . . . الخ ـ تولّد شعوب اسلامية مختلفة الاعراق والالوان استعرب بعضها استعراباً تاماً اصبحت معه اجزاء غير منفصمة من كيان الامة العربية الحديثة ، بينما ظلت جماعات اخرى محافظة على مميزات لها خاصة بها في الوقت نفسه الذي ارتبطت فيه بالعرب وبقية الشعوب الاسلامية برابطة الاسلام وما انبثق عنها من مختلف الروابط والمؤثرات اللغوية والحضارية[١] .

هذا وقد رافق ظهور هذه الروابط العرقية والاجتماعية وتناميها بين القبائل العربية والبربرية وغيرها من قبائل القارة الافريقية وشعوبها عبر القرون ، انتشار اللغة العربية بين

---

(١) انظر في ذلك :

Muddathir Abdel Rahim [al- Tayyeb], «Islam and Social Integration in Africa,» *Kano Studies* (1980); International African Institute, International African Seminar, 5, Zaria, Nigeria, January 1964, *Islam in Tropical Africa: Studies presented and Discussed at the Fifth International African Institute Seminar, Ahmadu Bello University, Zaria, January 1964,* ed. and with an introduction by Ioan Myrddin Lewis, foreword by Daryll Forlde (London: Oxford University Press, 1966), and William Montgomery Watt, *Islam and the Integration of Society* (London: Routledge, 1961).

تلك القبائل والشعوب انتشاراً تخلت به بعضها عن لغاتها القديمة كلية، متخذة ـ بدلاً عنها ـ اللغة العربية فأصبحت بذلك جزءاً من الامة العربية كما تقدم ، بينما تولدت ـ بين الشعوب التي اسلمت دون ان تستعرب ـ لغات اسلامية افريقية امتزجت فيها العربية بعدد من اللغات واللهجات المحلية القديمة . ومن بين هذه اهم اللغات الافريقية المعاصرة واوسعها انتشاراً (الى جانب العربية نفسها) اي السواحيلية والصومالية في شرق القارة ، والهوسوية والولوفية في اجزائها الغربية .

اضف الى ذلك ان هذه اللغات (الى جانب عدد من اللغات الاسلامية الافريقية المولدة الاخرى : مثل الفلانية والهررية) قد كتبت وظلت آدابها تكتب قروناً عديدة بالحروف العربية .

الا ان الاقطار العربية لم تفد من ذلك الرصيد فائدة تذكر ، بل ظل ـ حتى الآن ـ مهملاً او كالمهمل ، وظلت اسرائيل تتعامل مع حكومات الدول الافريقية وشعوبها الاسلامية ـ بما في ذلك دول يكوّن المسلمون اغلبية سكانها مثل السنغال وتنزانيا ونيجيريا ـ كما لم يكن للاسلام او السياسات العربية وجود .

ولعل تفسير ذلك الشلل مما يلتمس في امرين مختلفين طبيعة وشكلاً ، ولكنهما متكاملان متفقان نتيجة واثراً :

اولهما : ان تحركات معظم الاقطار العربية التي حرصت على الانطلاق في تعاملها مع القارة من ذلك الرصيد الحضاري قد شلت وفشلت الى حد كبير بسبب ما تميزت به تلك التحركات في جملتها من تخلف وقصور في التصور والتنفيذ ، ولأنها قد اتجهت لذلك ، وفي كثير من الاحيان ، وجهة مذهبية منغلقة اقلقت حتى المسلمين من اهل القارة ، كما ارتبطت ـ لاسيما فيما يتعلق بمعاملة غير المسلمين من الافريقيين ـ بفهم ضيق للاسلام جرّد به من شموليته وانسانيته ، وفصل فيه بين اهداف تلك الدول السياسية ومقاصد الاسلام الاصولية الهادفة لتحرير الانسان اياً كان ، والذب عن كرامته وتخليصه من صنوف الظلم والقهر والعدوان .

وثانيهما : ان اكثر الاقطار العربية قدرة على استقطاب الامكانات المتاحة في ذلك المجال ـ وعلى رأسها مصر التي تحررت من عقابيل الرجعية السياسية والاجتماعية منذ ثورة ١٩٥٢ ـ قد اقامت سياساتها الداخلية والخارجية على اسس علمانية اسقطت فيها الاسلام من حساباتها (الا فيما يتعلق بالامور الشعائرية او الشكلية والاغراض العملية البراغماتية) ، وفي وقت كان فيه عدد من زعماء الدول الاسلامية الافريقية ـ من امثال هاماني ديوري في النيجر،وداودا جوارا في غامبيا ـ بعيدين بدورهم بعد نظرائهم العرب عن التعامل الايجابي الفعّال مع الاسلام ومتطلباته السياسية ، فمضوا ـ لذلك ـ يعقدون المعاهدات مع اسرائيل ويطورون مختلف انواع العلاقات معها دون ان يروا في ذلك بأساً ولا حرجاً ، بل تصرفاً

طبيعياً منطقياً اتخذوه تحقيقاً لما استهدفوه في منظورهم القومي العلماني من مصالح بلادهم الوطنية(٢) .

واذا كان انتشار الاسلام ، وما تبعه من تطورات سياسية واجتماعية وثقافية ، اهم العوامل التاريخية ذات الاثر الايجابي في بلورة « النظرة الافريقية العامة » الى العرب عبر القرون وفي نزاعهم مع اسرائيل(٣) ، فلا شك ان دورهم في تجارة الرقيق ـ لاسيما في شرق القارة وفي وادي النيل الى ما بعد مطلع هذا القرن العشرين ـ قد كانت آثاره سلبية في ذاتها ، مناقضة لآثار الاسلام ، بل وماحية لها كلية في بعض الاحيان ، اذ رسبت الحقد والكراهية في نفوس الاهلين الافريقيين ، خاصة في المناطق التي كانت مسارح لتجار الرقيق ونشاطاتهم المناقضة لمبادىء الانسانية والدين ، ثم غدت ، بعد ، مناطق نفوذ للمستعمرين الاوروبيين وحلفائهم من المبشرين المسيحيين .

ومن اهم وجوه استغلال المستعمرين والمبشرين الاوروبيين لتلك الحقائق انهم عكفوا على ابرازها وتأكيد تفاصيلها ـ لاسيما في الكتب والمناهج المدرسية ـ بمعزل عن الظروف التاريخية التي وقعت فيها ، وبتركيز متحيّز يظهر العرب والمسلمين وكأنهم هم وحدهم المسؤولون عن تلك التجارة البشعة . ثم انهم كثيراً ما اغفلوا في كتاباتهم ـ تلك التي استهدفت الدعاية ضد العرب لا التاريخ الموضوعي لهم ولمن ارتبطت اقدارهم بهم من اهل القارة ـ تأصُّل الرق في ممارسات السكان المحليين قبل دخول العرب تلك الديار وخارج نطاق نفوذهم . كما انهم ، وقد جاءوا رافعين شعار محاربة الرق ، طالما سكتوا عن الادوار الهمجية التي لعبوها ولعبها اسلافهم في تلك الميادين نفسها ، لاسيما فيما يتصل بـ « التجارة الثلاثية » التي كان اختطاف الآلاف المؤلفة من اهل افريقيا الغربية اساساً مهماً ومأساوياً فيها .

ولكن العمل ، كما هو معلوم ، ابلغ من كل قول مهما دقّ واحكم ، كما ان السلوك السليم القويم افصح في الابانة عن المواقف من كل بيان وان سلس وسحر. وعليه فلا بد

---

(٢) Michael Curtis and Susan Gitelson, eds., *Israel in the Third World* (New Brunswick, N.J.: Transaction Books, 1976), p. 184.

على ان عدداً من الزعماء الافارقة المسلمين الآخرين ـ على رأسهم الشهيد السيردونا احمدو بيلو ـ كانت لهم مواقف مغايرة تماماً ، وذلك انطلاقاً من ايمانهم بالاسلام والتزامهم باخوته . اما فيما يتعلق بالبلدان العربية ، فانظر مثلاً : محمد حسنين هيكل ، خريف الغضب : قصة بداية ونهاية عصر انور السادات (بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٨٣) (والذي صدر بالانكليزية ايضاً في لندن) . وقد اورد فيه المؤلف عدة امثلة عن كيفية استعمال كل من الرئيسين عبدالناصر والسادات للاسلام دعماً لسياسات مختلفة لم تكن مستمدة منه او مبنية عليه اصلاً .

(٣) يؤكد الاستاذ جيمس كولمان في دراسته الشهيرة عن نيجيريا ما سبقت الاشارة اليه في هذا الصدد ، ذاكراً ان كثيراً من الوطنيين الملتزمين وذوي الوعي الفكري والثقافي من الافريقيين غير المسلمين يعتزون كل الاعتزاز بتاريخ اخوانهم المسلمين وتراثهم الثقافي والفكري ويعتبرونه تراثاً مشتركاً وتاريخاً وطنياً جامعاً بينهم وموحداً لهم ، انظر: James Smoot Coleman, *Nigeria: Background to Nationalism* (Berkeley, Calif.: University of California Press, 1976).

للبلاد والمجتمعات العربية من ان تكذّب - بأفعالها ، وسلوكها ، وبعدها عن الشبهات - الادعاءات التي لم يزل اعداء الامة يروّجون لها بين الفينة والفينة ، بأن الرق والعبودية ما زالا يمارسان في بعض انحاء الوطن العربي(٤) .

٢ ـ افريقيا واسرائيل

اذا استبعدنا حالة « الفلاشا » ـ وهم الاقلية اليهودية في اثيوبيا ـ(٥) ، امكننا القول بأن افريقيا (غير العربية حسب تعريفنا المتقدم) لم تعرف اليهود واليهودية معرفة تاريخية مباشرة كمعرفتها المسيحية والاسلام ودعاتها الا في حدود ضيقة ترجع لوجود افراد او جاليات اجنبية دخلت القارة في ظل النظم الاستعمارية الاوروبية ، وتميّزت عن الجماعات المسيحية والاسلامية بعزوفها عن التبشير بدياناتها وباعتبارها نفسها شعباً مختاراً اثيرا عند الله دون غيرها من العالمين .ومن ثم فقد تبلورت « النظرة الافريقية العامة » لليهود ولاسرائيل اساساً والى حد كبير ـ لا من التجربة التاريخية المباشرة عبر القرون ـ بل من الصور المستمدة اصلاً من الانجيل (ولا سيما العهد القديم) ، ثم ما وصل اهل القارة او تسرب اليهم من اقوال الآخرين وعلى رأسهم الاسرائيليون والصهاينة المحدثون .

ولعل اهم المقولات التي حرص هؤلاء واولئك على ابرازها وتأكيدها ربطاً لأواصر المودة والتحالف بينهم وبين الشعوب الزنجية والافريقية ، ان تاريخ هؤلاء وتاريخ اليهود قد تشابه وتشابك على اختلاف الزمان والمكان لأن الاثنين قد تعرضا لضروب من المهانة والخسف والاضطهاد لم يتعرض لها اي من شعوب العالم الاخرى . ومن ثم اصبح التطلع للخلاص بقيادة زعيم ملهم يخرج المعذّبين في الارض من شقوة الاسر والاضطهاد الى نعيم الحرية والحياة في ارض الميعاد (وهو جوهر الصهيونية ومرتكزها في الفكر والوجدان)(٦) انموذجاً نمطياً معتمداً عند كثير من الشعوب والجماعات الزنجية والافريقية كما كان من قبل ، وما زال ، بين اليهود . وقد كان طبيعياً في مثل هذه الظروف ان شاعت في اناشيد الزنوج المتطلعين الى

---

(٤) انظر مثلاً :

Claude S. Phillip, Jr., *The Development of Nigerian Foreign Policy* (Evanston, Ill.: Northwestern University Press, 1964);

سين اوكلاغمان ، **تجارة الرقيق في الشرق الاوسط** (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٦٢) . ويمكن ان يلحق بالحديث عن هذا الموضوع الشكاوى التي ما زالت تتردد ـ منذ سنين ـ في مختلف انحاء افريقيا الغربية عن سلوك الاقليات اللبنانية ومعاملة افرادها للمواطنين المحليين .

(٥) بشأن الفلاشا ، انظر مثلاً :

John Markakis, *Ethiopia: Anatomy of a Traditional Polity* (Addis Ababa; New York: Oxford University Press 1975 [c1974]).

(٦) كان هرتزل من اول الزعماء الصهاينة المحدثين الذين عبروا عن مثل هذه النظرة اذ قال في كتابه *Altneuland* الذي نشر عام ١٩٠٢ : « ان مأساة العنصر الزنجي هي الوحيدة التي يمكن ان تقارن بمأساة اليهود المضطهدين عبر القرون » .

الحرية والخلاص (في القارة الام وفي العالم الجديد) الاشارات والاستعارات الدينية المستمدة من العهد القديم ومن قصص اليهود المتصلة باستعبادهم في مصر ثم نجاتهم بقيادة موسى الى فلسطين ونهر الاردن ، كما كان طبيعياً ان خلع لقب « موسى الاسود » على ماركوس غارفي (Marcus Garvey) الذي كان من اكبر القادة الزنوج الذين ظهروا اثناء النصف الاول من القرن العشرين ، ومن اعظمهم اثراً على الحركات التحررية بين الجماعات الزنجية والافريقية في الولايات المتحدة، وجزر الهند الغربية ، كما في غانا ونيجيريا وغيرهما من الاقطار الافريقية(٧) . وبالطريقة نفسها اتخذت عشرات من الجماعات والفرق المسيحية الافريقية التي ظهرت في مختلف انحاء القارة الجنوبية اسماء مستمدة من التراث الديني الصهيوني المشترك بين اليهود والمسيحيين ، ومتضمنة في كثير من الاحيان عبارة « صهيونية » نفسها(٨) ، كما سمى البرت لوتولي Albert Luthuli (القائد الزنجي الافريقي الذي نال جائزة نوبل للسلام قبل حوالى عشرين عاماً) كتابه الذي لخص فيه دعوته لتحرير اهل القارة الجنوبية « دع شعبي يذهب Let My People Go » مردداً بذلك اصداء الخطاب الذي وجّهه موسى لفرعون بشأن بني اسرائيل . بل ان طائفة صغيرة من الزنوج الامريكيين (المتأثرين ولا شك باخوانهم الافريقيين والمؤثرين فيهم كذلك) . قد تخلّت كلية عن المسيحية واعتنقت اليهودية بدلاً عنها فسميت لذلك جماعة « اليهود السود »(٩) .

وكما قد يتوقع فقد نشأت في هذه الظروف تيارات مهمة بين المسيحيين الزنوج والافريقيين تتعاطف مع اسرائيل والصهيونية العالمية ـ بالطريقة نفسها التي تعاطف بها معهم لويد جورج ولورد بالفور بالامس ـ وما زال يتعاطف بها معهم كثير من المسيحيين الاوروبيين والامريكيين اليوم .

هذا وغني عن القول ان الاسرائيليين وسدنة الصهيونية العالمية قد بذلوا (وما زالوا يبذلون) جهوداً كبيرة لاستثمار هذا الرصيد الديني الثقافي في افريقيا وفي غيرها من بقاع العالم . ولعل من اوضح ما يمكن ان يخص بالذكر في هذا المقام الصورة الاسطورية الشائعة عن صلة سليمان بملكة سبأ التي كان ينتسب اليها اباطرة الحبشة : فقد استثمرتها اسرائيل استثماراً ذكياً ، بنت عليه ـ وعلى غيره من الاعتبارات ولا شك ـ حلفاً سياسياً وعسكرياً وثقافياً متيناً جمع بينها وبين اثيوبيا ذات الموقع الاستراتيجي المهم في القرن الافريقي وعلى باب

(٧) انظر : Edmund David Cronon, *Black Moses: The Story of Marcus Garvey and the Universal Negro Improvement Association* (London: 1955).

(٨) انظر في ذلك خاصة :

Bengt Gustaf Malcolm Sundkler, *Bantu Prophets in South Africa*, 2nd ed. (London; New York: Oxford University Press for the International African Institute, 1961).

(٩) انظر مثلاً : Howard Brotz, *The Black Jews of Harlem: Negro Nationalism and the Dilemmas of Negro Leadership* (New York: Free Press, 1964).

المندب والبحر الاحمر، خاصة اثناء عهد الامبراطور هيلاسلاسي [١٠] .

هذا وان من اهم ما يسترعى الانتباه في علاقات اسرائيل التاريخية بالقارة الافريقية (الى جانب ما تقدم به الذكر من علاقات دينية وثقافية) يتصل بسعي آباء الحركة الصهيونية لايجاد وطن قومي لليهود يكون ملاذاً لهم من ويلات الاضطهاد الذي عانوه في اوروبا عبر القرون ، ثم العرض الذي قدمته لهم الحكومة البريطانية اوائل هذا القرن لاقامة وطنهم القومي المنشود في اجزاء منتقاة من المستعمرات البريطانية القائمة آنئذٍ في شرق افريقيا (كينيا ويوغندا) .

وقد تدارس هيرتزل العرض المذكور مع زملائه قادة الحركة الصهيونية السياسية باعتباره خياراً جديراً بالفحص والنظر (ولو مرحلياً) . ولكنهم قرّروا ، آخر الامر ، رفض العرض المذكور وتركيز جهودهم على اقامة الوطن الذي كانوا يطمحون اليه في فلسطين .

وكانت اهم نتائج ذلك ، من وجهة نظرنا الحالية ، ان برزت اسرائيل الى الوجود فيما بعد متمتعة ،منذ البداية ، برصيد معتبر من التعاطف المنبثق عن العوامل الدينية والثقافية التي اشير اليها فيما تقدم من فقرات ، دون ان يثقل كاهلها شيء من سلبيات الصدام او التعامل العدائي الظاهر بينها وبين القارة الافريقية واهلها .

ثانياً : التطورات الحديثة في نظرة افريقيا للنزاع

يمكن ان نقسم الفترة المنقضية منذ انعقاد مؤتمر باندونغ عام ١٩٥٥ وما صاحبه واعقبه من حصول اعداد متزايدة من الاقطار الافريقية على استقلالها السياسي الى قسمين رئيسيين تفصل بينهما « فترة تحول » امتدت من حرب حزيران / يونيو ١٩٦٧ حتى عام ١٩٧٢ .

فبالرغم من رفض الدول المجتمعة في باندونغ السماح لاسرائيل بمجالستها والاشتراك في مؤتمرها التاريخي ، وبالرغم من تزايد العزلة المضروبة على اسرائيل عقب حرب السويس سنة ١٩٥٦ ، يمكن ان توصف الاعوام العشرة الممتدة منذ استقلال غانا سنة ١٩٥٧ حتى عام ١٩٦٧ بأنها كانت اياماً تمتعت اسرائيل اثناءها بقبول واسع بين الدول الافريقية تمكنت بسببه من توطيد علاقاتها مع الافارقة توطيداً دل عليه تزايد بعثاتها الدبلوماسية في مختلف انحاء القارة بصورة مطّردة ارتفعت به من ست بعثات عام ١٩٦٠ ، الى ثلاث وعشرين بعثة في السنة التالية ، ١٩٦١ ، حتى بلغ اثنتين وثلاثين عام ١٩٧٣[١١] . وفي تلك الفترة نفسها تزايد عدد

---

(١٠) المراجع التي تتعرض لهذا الجانب من الموضوع كثيرة لعل من اقربها واوضحها :
Shimon Peres, *David's Sling: The Arming of Israel* (London: Weidenfeld and Nicolson, 1970), especially pp. 149-152.

(١١) Curtis and Gitelson, eds., *Israel in the Third World*, p. 183.

الوافدين على اسرائيل من رؤساء الدول والحكومات الافريقية واعوانهم من الاداريين وكبار الموظفين ، كما زارت اعداداً متزايدة من اقطار القارة وفود من كبار المسؤولين والفنيين الاسرائيليين المتخصصين في شتى الميادين . وفي هذا الجو المفعم بمظاهر الصداقة والود عقدت بين اسرائيل واعداد متزايدة من الدول الافريقية اتفاقات كثيرة مختلفة ازدادت بها تلك الروابط توثقاً ومتانة مع مضي الايام والسنين . وبطبيعة الحال ، فإن تتبع تفاصيل تلك الاتفاقات والتطورات ليس مما يهمنا في هذا المقام الا بمقدار ما تعيننا الاشارة اليها على تفهم العوامل الفعّالة في تطور نظرة افريقيا لاسرائيل والنزاع العربي ـ الاسرائيلي الذي نحن بصدده الآن .

وقد تضافرت على بلورة تلك النظرة المتعاطفة مع اسرائيل اذ ذاك (الى جانب العوامل التاريخية والثقافية التي اشير اليها في الجزء الاول من هذا البحث) عوامل مختلفة ، منها ان الغالبية العظمى من الدول الافريقية قد حصلت على استقلالها في وقت كانت فيه اسرائيل قد اصبحت حقيقة واقعة معترفاً بها ـ ومنذ البداية ـ عند الدول الكبرى وحليفاتها شرقية وغربية ، معتمدة لدى الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة . ثم ان اسرائيل قد حرصت على تأكيد انها ـ كسائر الدول حديثة العهد بالاستقلال في آسيا وافريقيا ـ انما حصلت على استقلالها بعد نضال مرير طويل واجهت فيه المستعمرين البريطانيين اضافة الى اعدائها التاريخيين من النازيين ومن على شاكلتهم من دعاة العنصرية والفاشيين . فهي اذاً ـ ومن عدة وجوه ـ دولة شبيهة بالدول الافريقية جديرة ، لذلك ، ونظراً لسعيها الحثيث لكسب ود الافارقة وصداقتهم ، بأن تجد كل ترحيب وتأييد .

ولكنها ـ مع ذلك ـ دولة ذات مستوى عال في الكفاءة العلمية والمقدرة العملية لا تقل ، كفاءة ومقدرة ، عن ارقى الدول الاوروبية (بينما تعد الاقطار العربية المعادية لها والداعية لرفضها ومقاطعتها اقطاراً متخلفة ممعن بعضها في التخلف والرجعية) .

ويستتبع هذا النهج في عرض اسرائيل نفسها أنها دولة قادرة على معاونة الدول الافريقية ـ وبصورة فعّالة ـ في سعيها للارتقاء الحضاري والعلمي، ولتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية[١٢] .

هذا وقد زاد من جاذبية الانموذج الاسرائيلي في نظر كثير من الدول الافريقية الطامحة للتنمية والتقدم ـ لاسيما التي كانت قد توجهت منها وجهة اشتراكية ـ ان اسرائيل قد بدت عندئذٍ وكأنها دولة صغيرة مأمونة الجانب في ذاتها ومستقلة ، في الوقت نفسه ، عن المعسكرين الرأسمالي والشيوعي (وان افادت من دعم الاثنين لها بطرق مختلفة) ، بل بدت وكأنها دولة رائدة في التنمية الاشتراكية التعاونية المتمثلة ، بصورة خاصة ، في نظام « الكيبوتز » الذي كانت

---

(١٢) لمزيد من التفاصيل المتعلقة بهذه الجوانب من الموضوع ، انظر : المصدر نفسه ، و
Peres, *David's Sling: The Arming of Israel.*

اسرائيل قد ابتدعته لتوحيد الاشتات البشرية المجتمعة فيها قومياً ، ولتحقيق درجة عالية من الاكتفاء الذاتي والنمو الاقتصادي في ظروف طبيعية غير مواتية في الوقت نفسه .

وقد كانت المؤتمرات الاشتراكية الدولية اول اطار جمع بين القادة الاسرائيليين ونظرائهم الافارقة ـ ابتداء بالزعيم الغاني ، الدكتور كوامي نكروما ـ حتى قبل حصول بلادهم على استقلالها السياسي (١٣) . ومنذئذٍ سعت اسرائيل لدعم الصلات الناشئة بين الطرفين . من ذلك انها ارسلت وفداً غير رسمي الى غانا المتطلعة عندئذٍ للاستقلال ليعرض المساعدات الاسرائيلية على نكروما وزملائه . وقد كانت استجابة نكروما لتلك المبادرات سريعة كذلك ، اذ ابتعث ، بعد استقلال بلاده مباشرة ، عدداً من وزرائه لاسرائيل حيث عقدت شتى العقود والاتفاقات .

هذا بينما عبّر عدد من القادة الافارقة الآخرين عن انجذابهم لاسرائيل وترحيبهم بمعوناتها اذ ذاك بتعبيرات رنانة متحمسة . من تلك قول الزعيم الكيني توم امبويا : « ان اي افريقي يزور اسرائيل سيعجب لا محالة بالانجازات التي حققتها في فترة وجيزة ـ رغم قحل ارضها ، وشح مواردها الطبيعية . ولذلك فقد كنا جميعاً نعود منتشين ومتشوقين للنسج على منوال تلك التجارب في بلادنا »(١٤) .

وعلى النمط نفسه قال الرئيس جوليوس نيريري : « ان اسرائيل بلد صغير . . . ولكنه يستطيع ان يقدم الكثير لبلد مثل بلدي . اننا نستطيع ان نتعلم دروساً نافعة من اسرائيل نظراً لتشابه المشاكل التي تواجهها . . . وعلى رأسها مشكلان هامان هما : بناء الامة وتوحيدها ، ثم اعمار الارض وتغييرها مادياً واقتصادياً»(١٥) .

وبطبيعة الحال فقد حرصت اسرائيل على ان يكون الاداء الفعلي لممثليها في ميادين العمل التي فتحت امامها في مختلف انحاء القارة مؤكداً ومكرّساً للصورة الايجابية التي كانت قد نجحت في بثها عن نفسها . ومن ثم فقد بُذلت جهود كبيرة لانتقاء الخبراء والفنيين المرسلين للعمل في الاقطار الافريقية على اسس دقيقة سليمة ، كما وُجّه هؤلاء واولئك لبذل قصارى جهودهم في تجويد اعمالهم واتقانها ، والتباعد عن المظاهر البذخية والترفية سواء في سلوكهم الشخصي ام في الاعمال الرسمية والاعمال الفنية التي عهد اليهم بانجازها . وقد شاعت ، بالفعل ، تلكم الصفات عن الخبراء والفنيين الاسرائيليين العاملين في مختلف انحاء القارة ، كما تعددت

---

(١٣) Peres, Ibid., p. 155 +

هذا ، ومن المعروف انليبيريا كانت اول دولة افريقية اعترفت باسرائيل ، وثالث دولة اعترفت بها في العالم (بعد الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي) عام ١٩٤٨ . وقد توثقت ما بين الاثنين من صلات منذ ذلك الحين .

(١٤) هذه العبارات مقتطفة من مراجعة David Edelman لكتاب :

Curtis and Gitelson, eds., *Israel in the Third World*

والتي نشرت في : *The Journal of Modern African Studies*, vol. 16 (June 1978), pp. 360-362.

(١٥) المصدر نفسه .

التعليقات على انهم (خلافاً لنظرائهم الاوروبيين والامريكيين مثلها) كانوا على استعداد، دائماً ، لمباشرة مختلف الاعمال بايديهم وفي ظروف شاقة في كثير من الاحيان .

هذا ولا شك ان من اهم العوامل التي ساعدت الاسرائيليين على تثبيت مثل هذه الصور في الاذهان ، ان اداء نظرائهم ومنافسيهم من الدول العربية قد كان في حالات كثيرة بعيداً كل البعد عن الاحسان والاتقان ، وذلك لاسباب مختلفة من اهمها : عجز الاجهزة الادارية والديوانية وضعف ادائها في البلاد العربية نفسها . ولعل اوضح الامثلة الدالة على ذلك والمكرسة ، في الوقت ذاته ، للصورة السلبية للبلاد العربية بالمقارنة مع اسرائيل في ميدان المعونات المقدمة للبلاد الافريقية ، ما رواه المدير المسؤول عن احد مكاتب الاعلام العربي في احدى العواصم الافريقية امام اجتماع اللجنة الدائمة للاعلام العربي التابعة لمجلس وزراء الاعلام العرب في صيف عام ١٩٧٤ عن الكيفية التي بها « نجحت السفارة الاسرائيلية في دولة افريقية في تلبية رغبة رئيس افريقي لامتلاك غرفة نوم فرعونية في قصره الجديد ، بعد ان فشلت ـ لاسباب بيروقراطية بحتة ـ شركة النصر المصرية للاستيراد والتصدير والعاملة في افريقيا في تحقيق رغبة الرئيس الافريقي طوال مشاورات ومكاتبات عقيمة استمرت اكثر من ستة شهور . وقد تمكنت السفارة الاسرائيلية من استيراد غرفة النوم الفرعونية من مصر بواسطة احد عملاء اسرائيل في ايطاليا ، وتم توصيلها الى قصر الرئيس الافريقي خلال فترة قصيرة لم تتجاوز بضعة اسابيع »[١٦] .

هذا ولعل من اهم السلبيات العربية التي افادت اسرائيل منها في كسب ود الافارقة وتحسين نظرتهم اليها ـ اضافة لما سبقت الاشارة اليه من عجز وقصور في الاداء ـ روح التعالي والعنجهية، البشعة التي كان ، وما زال، يصدر عن كثير من العاملين بين الافارقة من العرب (لاسيما من الاقليات اللبنانية المنتشرة في مختلف انحاء القارة الغربية ، والتي طالما عبر السكان المحليون عن امتعاضهم الشديد منها بوصف افرادها بقولهم انهم « يهود افريقيا الغربية ») ، بل والتي كثيراً ما استشعرها الافارقة حتى في اقوال بعض كبار القادة العرب وعند عدد من الكتاب والصحفيين العرب المعاصرين[١٧] .

ولكن اعتماد اسرائيل الاول في كسب ود الافارقة وتزيين صورتها في انظارهم لم يكن قائماً على استغلال نقائص منافسيهم والسعي لتوكيدها وابرازها (وان كان ذلك ، بالطبع ، من اهم

---

(١٦) كما وردت في : يوسف الحسن ، التعاون العربي الافريقي : الامارات العربية المتحدة ، نموذج عربي للتضامن والتنمية (بيروت : دار الوحدة ، ١٩٨٢) ، ص ٢٤ ، و

Mohamed Omer Beshir, *Terramedia: Themes in Afro-Arab Relations* (London: Ithaca, 1982), p. 72.

(١٧) Anthony Sylvester, *Arabs and Africans* (London: Bodly Head, 1981),

حيث يشير لما استشعره بعض الافارقة من بعض احاديث عبد الناصر والاشارات التي وردت في كتابه فلسفة الثورة لما سماه « الدائرة الافريقية » من تعال، اوحى لبعضهم انه كان يريد ان يخلف المستعمرين الاوروبيين من حمل ما كانوا يزعمون من « عبء الرجل الابيض» في القارة . وانظر في هذا الصدد ايضاً :

Beshir, Ibid., p. 49.

عناصر دعايتها) ، بل على ما حرصت على تعميقه في اذهان الافارقـة ونفوسهم من ايجـابياتهـا الذاتية ، خاصة ما كان متفقاً منها مع مصالح الافارقة ، متساوقاً مع ميولهم النفسية واتجاهاتهم السياسية . ولا شك ان من اهم السمات البارزة في ذلك الباب تصويـر اسرائيـل نفسها تجـاه الاقطار العربية المحيطة بها في صورة داود تجاه جالوت، وهي صورة انجيلية موحية بالتعـاطف (الممتزج بالاعجاب) مع الدولة الصغيـرة القادرة ، رغم صغـر حجمها وقلة سكـانها ، على انزال الهزائم المخزية باعدائها الكثيرين ، حال داود الصغير المستهان به من قبل جالوت الكبير القوي الذي لم يمنعه حوْلُه وطوْلُه من الانهيار المذل امام داود القوي بايمانه وعزمه وبراعته . وكما قد يتوقع فقد مست هذه الصورة اوتاراً حساسـة في قلوب الكثيرين من الافـارقة الحـريصين ـ بحكم تاريخهم الحديث في النضـال من اجل الحصـول على الاستقـلال ـ على الـذود عن ذلك الاستقلال والطامحين ، في الوقت ذاته ، لبناء دول ومجتمعات حديثة تتمتع (مثـل اسرائيـل) بالمنعة العسكرية والفعّالية السياسية . ولئن كانت اثيوبيا (التي تحتسب نفسها قلعة مسيحية وسط بحر محيط من العرب المسلمين العاملين على تفتيت كيانها بدعم الصومال والحركات الانفصالية في اريتريا) من اولى الدول الافريقية تجاوباً لذلك مع اسرائيل ، فلا شك ان غيرها من الدول الافريقية لم يكن اقل منها اعجاباً باسرائيل وتقديراً لميزاتها ، وان لم يكن لها ما كان لاثيـوبيا من الدوافع الخاصة . ولعل يوغندا (المماثلة لاثيوبيا من حيث اشتمال اراضيها على بعض المنابـع الرئيسية لنهر النيل ، ولذلك صارت ذات اهمية خاصة من وجهة نظر اسرائيل) من اوضح امثلة ذلك التجاوب المنبعث عن الحرص على الافادة من تجربة اسرائيل وخبرائها ، لاسيما في تدريب القوات المسلحة وتجهيزها بالمعدات اللازمة والمناسبة . وربما كان من المستطرف (نظراً لما صارت اليه الامور من بعد) الجدير بالذكر في هذا المقام ان عيدي امين قد كان من افصح المعبّرين عن ذلك الاعجاب والتقدير اثناء الستينات اذ كان قائداً عامـاً للقوات المسلحـة اليوغنـدية . فقـد قال ، في حفل اقيم في العاصمة اليوغندية ترحيباً ببعض العسكريين الاسرائيليين : « انه ليسرنا اعظم سرور ان يشرف على تدريب قواتنا رجال يستطيعون ان يعلمونا كيف نكسب الحرب في ستة ايام »[١٨] .

هذا وقد شاعت النظرة نفسها المتعاطفة مع اسرائيل (والمعجبة بها ايضاً) اذ ذاك بين عدد كبير من الدول الافريقية الاخرى، لاسيما بين الدول الناطقة بالفرنسية في اواسط القارة وانحائها الغربية ، كما في الاقليمين الشرقي والغربي من نيجيريا[١٩] ، وبين الدول الـواقعة تحت نفـوذ

---

(١٨) حدثني بهذا شخصياً بعض الدبلوماسيين العرب العاملين اذ ذاك في يوغندا ، وذلك اثناء اقامتي هنالك استاذاً زائراً في العلوم السياسية بجامعة مكريري عام ١٩٧٠ / ١٩٧١ .

(١٩) بذلت اسرائيل جهوداً مكثفة لادخال نيجيريا ، بوزنها السكاني والسياسي والاقتصادي الكبير ، في دائرة الدول ذات العلاقة الخاصة بها . ولكنها وجدت مقاومة مستمرة من اهل الاقليم الشمالي المسلم دفعها لتركيز اهتمامها على الاقليمين الشرقي والغربي، ثم لتأييد الحركة الانفصالية التي استهدفت تحويل الاقليم الشرقي لدولة مستقلة (بيافرا) مرتبطة باسرائيل وجنوب افريقيا واصدقائها .

جمهورية جنوب افريقيا في اجزاء القارة الجنوبية[٢٠] . وقد كانت النتيجة الطبيعية لشيوع تلك النظرة (ولحيوية الدبلوماسية الاسرائيلية ودأبها في محاولة التأثير على سياسات الدول الافريقية) ان فشلت محاولات متكررة من قبل البلاد العربية (وعلى رأسها مصر بقيادة الرئيس عبدالناصر) ليس فقط في اقناع الدول الافريقية بضرورة اتخاذ مواقف عملية تعارض بها العدوان الاسرائيلي على فلسطين ، بل حتى في استصدار اي قرارات تعرب فيها عن مجرد تأييدها اللفظي للعرب في كبرى قضاياهم الدولية الحديثة .

حدث ذلك اولاً في المؤتمر الاول للبلاد الافريقية المستقلة الذي عقد ، بدعوة من الرئيس نكروما ، في عاصمة بلاده (اكرا) في نيسان / ابريل ١٩٥٨ . فقد رفضت اغلبية الدول المشاركة في المؤتمر تأييد الاقتراح المقدم من مصر متضمناً دمغ اسرائيل (الى جانب جنوب افريقيا ، وروديسيا والبرتغال) بالعنصرية والامبريالية ، واجيز بدلاً عنه مشروع قرار ضعيف يحث على ضرورة السعي لايجاد حل عادل للقضية الفلسطينية ، دون اي اشارة لاسرائيل .

وتمثل ذلك ايضاً في موقف الدول الافريقية المنضوية في مجموعتي منروفيا وبرازافيل اللتين رفضتا مجرد النظر في القضية الفلسطينية او الموافقة على ادراجها في جدول اعمالها وذلك احتجاجاً بأنها ليست مما يهم القارة واهلها ، بل اتضح الامر كذلك في السلوك العملي للدول الافريقية التي كانت تعتبر اكثر تقدمية وتجاوباً مع البلاد العربية من مجموعة الدار البيضاء ، مثل غانا . فقد ظلت غانا تتعامل تعاملاً متزايداً مع اسرائيل ، وفي شتى المجالات رغم اشتراكها في مؤتمر الدار البيضاء الذي اصدر ، بالاجماع ، بيانه الشهير عام ١٩٦١ قاضياً باعتبار اسرائيل عدواً مشتركاً وخطراً يهدد الافارقة والآسيويين اجمعين ، ودعا الدول الافريقية والآسيوية ، بناء على ذلك ، الى الوقوف في وجه اسرائيل وسياساتها[٢١] .

ونظراً لاستمرار الحال على ذلك المنوال اثناء السنوات التالية ، ونزولاً ـ بصورة اخص ـ عند رغبة الدول الافريقية المنضوية في مجموعتي منروڤيا وبرازافيل ، فقد قرر القادة العرب عدم طرح القضية العربية للنقاش اثناء المؤتمر التأسيسي المهم الذي تمخّض عن مولد منظمة الوحدة الأفريقية عام ١٩٦٣ ، وبذلك صرّح الرئيس عبدالناصر في خطابه الافتتاحي عندئذٍ . بل ظلّت الاحوال مستمرة على ذلك المنوال حتى بعيد حرب الايام الستة التي احتلت بها اسرائيل مساحات واسعة من اراضي مصر ، الدولة المؤسسة في منظمة الوحدة الافريقية ، متجاهلة

---

(٢٠) يعتبر د. هستينغ باندا ، رئيس ملاوي ، من اكثر الزعماء الافارقة تطرفاً في تأييده لاسرائيل ومعاداته للعرب . ومن اقواله المشهورة بعد حرب الايام الستة ، ان اسرائيل لم تكن معتدية ، وان مصر دولة عاجزة لم تكن لتقدر « حتى على مقاتلة امرأة » . انظر :

Beshir, *Terramedia: Themes in Afro-Arab Relations*, p. 79.

(٢١) انظر الاجزاء المعنية من البيان كما وردت في :

Zdenek Cervenka, *The Unfinished Quest for Unity: Africa and the OAU* (London: Friedmann, 1977), p. 158.

بذلك المبدأ الدولي (ذا الاهمية الخاصة عند الدول الافريقية) القاضي بعدم مشروعية احتلال الاراضي بالقوة . فقد سقط مشروع القرار الذي تقدمت به عندئذٍ الصومال طالبة فيه من المنظمة شجب العدوان الصهيوني ودعم مصر بوصفها دولة افريقية وقع عليها العدوان . سقط المشروع الصومالي واجازت المنظمة بدلاً عنه بياناً باهتاً عبر عن « قلق » الدول الاعضاء تجاه احتلال جزء من اراضي مصر من قبل دولة اجنبية ، كما عبر عن « تعاطف » الدول الاعضاء مع مصر ، وعن التزام تلك الدول بالسعي في نطاق الامم المتحدة لتحقيق جلاء قوات الاحتلال عن الاراضي المصرية .

الا ان الوضع تحول تحولاً كبيراً اثناء السنوات الخمس التالية ، وتحولت بذلك معه نظرة افريقيا للنزاع العربي ـ الاسرائيلي والاطراف المشتركة فيه . وكما قد يتوقع فقد نتج ذلك التحول عن عدد من العوامل والاسباب التي كانت عناصرها قد اخذت في التجمع والتشكل في اوقات سابقة ، وان لم تظهر آثارها الا بعد حين . ويمكن تقسيم تلك العوامل والاسباب الى مجموعتين رئيسيتين : كانت نتيجة اولاهما تزايد اقتناع الافارقة مع مرور الايام بأن العرب ـ مهما كان القول في سلوك بعضهم او في اداء بعض اجهزتهم ومؤسساتهم ـ هم ، تاريخياً واستراتيجياً ، حلفاء الافارقة الطبيعيون ؛ وذلك لأنهم ، مثل الافارقة تماماً ، مرتبطة مصائرهم ومصالحهم القومية بمواصلة النضال من اجل التحرر من سيطرة الاستعمار بشتى صوره واشكاله ، ومن اجل تحقيق التنمية الاقتصادية والنهوض الحضاري ، لا في بلادهم فقط ، بل في مختلف بلاد العالم الثالث المجاهدة على شاكلتهم للانعتاق من شرور التبعية والاستغلال ، ولتحقيق التنمية والتقدم ودعم الحرية والاستقلال .

هذا بينما كانت نتيجة المجموعة الثانية من تلك العوامل والاسباب افتضاح الدعاوى القائلة بأن اسرائيل صديقة الدول الافريقية وحليفتها الحريصة والقادرة على معاونتها في سعيها لتحقيق آمالها وتطلعاتها ببروز مجموعة متزايدة من الحقائق المناقضة لها والمؤكدة ، على عكس ذلك ، لصدق ما ذهب اليه الرئيس عبدالناصر اثناء اجتماع الدار البيضاء عام ١٩٦١ من القول بأن مثل اسرائيل في تودّدها للدول الافريقية وشعوبها كمثل الذئب الذي لبس جلد الحمل : عدو في ثياب صديق .

اتضح ذلك، اولاً ، من خلال النمط الذي سارت عليه اسرائيل اثناء المناقشات وعمليات التصويت والاقتراع التي جرت في الامم المتحدة حول عدد من المواضيع ذات الاهمية الخاصة بالنسبة للدول والشعوب الافريقية ـ وعلى رأسها قضية الجزائر اثناء ثورتها التحريرية ، ثم التجارب النووية التي اجرتها الحكومة الفرنسية في بعض المناطق الاخرى من القارة الواقعة اذ ذاك ايضاً تحت سيطرتها الاستعمارية . فبينما اعترضت الدول الافريقية (لاسيما من مجموعة الدار البيضاء) وبشدة على تصرفات الحكومة الفرنسية وسياساتها الاستعمارية ، وقفت اسرائيل ـ دعاية لمصالحها وعلاقاتها الخاصة بفرنسا والدول الغربية عامة ـ في الجانب الآخر : مناقضة بذلك مواقف الدول الافريقية ومصالح شعوبها القومية .

وتكـرّر النمط نفسه فيها يتعلق بسلسلة من اخطر القضـايـا التي واجهتهـا القـارة اثنـاء الستينـات : بما في ذلـك ظهور الحـركات الانفصـالية المـدعومـة من قبل الشـركـات والـدول الاستعمارية في اقليم كتانغا بالكونغو اولاً ، ثم في الاقليم الشرقي بنيجيريا (بيافرا) ، كما في مديريات السودان الجنوبية . ففي جميع تلك المعارك والازمات وقفت اسرائيل ، بحكم انتمائها ومصالحها ، مع الدول والشركات الاستعمارية وعملائها المحليين في مواجهة المواقف والتطلعات القومية الافريقية التحررية القائمة على الايمان بضرورة الحفاظ على وحدة الدول الافريقية واحترام سيادتها الوطنية . ولم تكن مواقف اسرائيل في اي من تلكم الحالات مواقف دبلوماسية اكتفت فيها بالتصويت واصدار البيانات او القيام بالاتصالات ، بل سعت اثناءها ناشطة لتأييد الجانب الذي انحازت اليه عملياً وبشتى الوسائل السياسية والاقتصادية والعسكرية[٢٢] .

وزاد الامر وضوحاً في نظر القادة الافارقة لما تبيّن لهم ان اسرائيل لم تكن فقط صديقة حميمة للدول الغربية التي ظلت تدعم النظم العنصرية في جنوب القارة بالمال والخبرات والسلاح ، بل انها قد غدت ـ كما اثبتت التقارير السنوية المتوالية للجنة الامم المتحدة الخاصة بمقاومة التمييز العنصري ـ حليفاً مباشراً لتلك النظم الاستعمارية والعنصرية ، وانها ظلت تقوّي صلاتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية بصورة مطردة مع حكومة جنوب افريقيا . بل ، فوق ذلك كله ، نشرت عدة مصادر اخرى موثوق بها ـ من بينها لجنة التحرير المتفرعة عن منظمة الوحدة الافريقية ، اضافة لجهات كهيئة الاذاعة البريطانية ايضاً ـ تقارير اوضحت ان عدداً من المرتزقة والخبراء العسكريين الاسرائيليين كانوا يشاركون بصورة مباشرة في الحملات العديدة التي كانت النظم العنصرية في جنوبي القارة الافريقية توجّهها لضرب معاقل حركات التحرير الوطنية في البلاد المجاورة ـ بالطريقة نفسها التي درجت عليها اسرائيل في المنطقة العربية . ومن ثم فلم يكن مستغرباً ان اخذ سدنة النظم العنصرية في جنوبي القارة ينظرون الى انفسهم ـ متباهين ـ بأنهم « اسرائيليو افريقيا »[٢٣] ، بينما اخذت العلاقات الاسرائيلية معها ، ومع جمهورية جنوب افريقيا على وجه الخصوص ، تزداد توثقاً ووضوحاً كل يوم .

والواقع ، كما ابان ناطق بلسان احد الاقطار العربية ـ الافريقية في الامم المتحدة عام ١٩٧٤ ، فإن ازدهار الصداقة والتحالف بين حكومتي اسرائيل وجنوب افريقيا انما كان نتيجة منطقية معقولة لطبيعة النظامين والمصالح المشتركة بينهما . فالنظامان القائمان في اسرائيل وجنوب افريقيا كلاهما استعماري يعتمد على القوة والارهاب في ارساء دعائمه في ارض لم تكن ارضه

---

(٢٢) انظر في ذلك مثلاً دراسة علي مزروعي حول مويس تشومبي في:

Ali A. Mazrui, *Violence and Thought: Essays on Social Tensions in Africa* (London: Harlow; Longmans, 1969), pp. 231-254.

(٢٣) اكد ذلك مثلاً احد الاساتذة الاسكندنافيين العاملين في جامعة مكريري اليوغندية عقب عودته من رحلة بحث كان قد قام بها الى روديسيا في اعقاب حرب الايام الستة . انظر :

Ibid., p. 250, footnote (1).

اصلاً ، ثم في قهر الوطنيين والسعي لكسر شوكتهم امام جبروته . وكلاهما عنصري متكبر يستلهم مبررات وجوده من فلسفة استعلائية خاطئة يدّعي اصحابها بناء عليها انهم افضل عنصراً واسمى عرقاً من اصحاب الارض الاصليين ، او ان لهم حقاً إلهياً في الارض المتنازع عليها يسمو فوق منطق العقل وسائر القوانين . وكلاهما ، ثالثاً ولذلك كله ، حليف طبيعي لقوى الاستعمار العالمي : منه منشؤه ، وعليه اعتماده ، واليه ولاؤه ومعاده .

هذا وكان الامر قد اخذ يزداد وضوحاً في نظر الدبلوماسيين والمفكرين الافريقيين ، كما عند كثير غيرهم من العالمين ، منذ ان رفضت اسرائيل الاستجابة للجنة السلام الافريقية عام ١٩٧١ . فكان رفضها بمثابة التأكيد لما سبق ان علم من نهجها التوسعي وسياستها المناقضة للمبدأ القانوني الدولي (ذي الاهمية الخاصة لدى الدول الافريقية) الذي يقضي بتحريم الاستيلاء على الاراضي بالقوة . وكأنما حرصت اسرائيل على تأكيد المعاني المتضمنة في جميع ما تقدم من احداث وتعليقات اذ قامت بسلسلة من الاعمال العدوانية والاستفزازية الاضافية الموجهة ضد الدول والشعوب الافريقية كان من ابرزها ، اثناء شهر حزيران / يونيو عام ١٩٧٦ ، غارتها الدرامية الشهيرة على يوغندا في قلب القارة الافريقية . وكان الهدف المباشر لتلك العملية التي عرفت في مختلف انحاء القارة والعالم باسم « اغتصاب افريقيا »[٢٤] ، اطلاق سراح عدد من المسافرين اليهود كانت طائرتهم الفرنسية قد اختطفت على يد جماعة من مقاتلي منظمة التحرير الفلسطينية وجهوا الطائرة بركابها الى العاصمة اليوغندية حيث اواهم الرئيس عيدي امين ثم اشترك معهم في مفاوضات استهدفت اطلاق سراح عدد من الفلسطينيين المعتقلين في بعض السجون الاسرائيلية والاوروبية .

وقد نتج عن الغارة الاسرائيلية ، الى جانب اطلاق المختطَفين اليهود ، وقوع عدد من الخسائر في الارواح والممتلكات اليوغندية ثم ـ كما قد يتوقع ، ورغم التحفظات التي كان يستشعرها كثير من قادة الفكر والسياسة الافارقة تجاه عيدي امين وسياساته ـ تفجر موجة ضخمة من الغضب والاستنكار في مختلف انحاء القارة ، كما في اروقة منظمة الوحدة الافريقية . وقد اصدر مؤتمر القمة الافريقي الثالث عشر الذي عقد عندئذٍ في سان لُوي قراراً شديد اللهجة شجب فيه الغارة الاسرائيلية بوصفها عدواناً على جميع الدول الافريقية وهدماً لاستقلالها وسيادتها على اراضيها[٢٥] .

على ان اعمق الآثار التي خلفتها عملية « اغتصاب افريقيا » كما سميت ، الجراح النفسية التي نجمت عنها والتي عبر عنها الكاتب النيجيري بيتر اناهرُو تعبيراً دقيقاً اذ قال : « انها قد خلقت عند كثير من الافارقة احساساً مريراً بأن اسرائيل قد الحقت اهانة مخجلة بالرجل الاسود (انّى كان) ، وفي منعطف

---

(٢٤) العبارة المعنية بالانكليزية هي : «The Rape of Africa» .

(٢٥) انظر نص القرار كما ورد في :
Cervenka, *The Unfinished Quest for Unity: Africa and the OAU,* p. 172.

حرج في تاريخ نضاله من اجل التحرر . . . . . لقد انصبت الاهانة الموجهة الى يوغندا على الافارقة كلهم اجمعين ، وسيظل هذا الجرح العنصري عاملاً رئيسياً في بلورة احاسيس معظم الافارقة وفي تشكيل نظرتهم لهذا الحدث برمته » .

وقد كان طبيعياً في ضوء هذه التطورات والاعتبارات ان تزايدت شكوك الافارقة في طبيعة المعونات العسكرية والفنية التي كانت اسرائيل قد درجت على تقديمها لعدد كبير من الدول الافريقية . وما لبث بعضهم ان استوثق (وبصورة قطعية اكدتها كذلك مصادر معتمدة في الدوائر الاقتصادية الامريكية والعالمية) مما كان الكثيرون قد قدروه ـ حدثاً وترجيحاً ـ عبر السنين : وهو ان المصدر الحقيقي لتلك المعونات انما كان اجهزة المخابرات الامريكية (C.I.A) ، وان الغرض منها لم يكن معاونة الدول والشعوب الافريقية في سعيها لتحقيق التنمية والتغلب على مشكلاتها الاقتصادية والفنية ، بل التذرع بهذه وتلك لاضعاف موقف الاقطار العربية (لاسيما مصر الناصرية) في القارة الافريقية ، والتمكين بدلاً عنها لاسرائيل حليفة جنوب افريقيا والدول الغربية ، ثم استمالة اكبر عدد ممكن من الدول الافريقية كسباً لسندها اثناء عمليات التصويت والاقتراع في الامم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية[٢٦] .

وهكذا تضافرت مجموعة من العوامل المختلفة على تعرية الادعاءات الاسرائيلية الهادفة لايهام الافارقة والعالم بأن اسرائيل صديقة حميمة بارّة بالقارة واهلها ، والكشف ـ تدريجاً ، ولكن بوضوح ـ عن الحقيقة المناقضة الماثلة خلف تلك الادعاءات .

وقد زاد من تجلية الحقيقة في ذلك وفي دعم التقارب والتعاون بين العرب والافارقة عبر السنين عدد من العوامل الاخرى ادّت لتحول الصورة الكلية تحولاً كبيراً اثناء السبعينات ، لاسيما بين عامي ١٩٧٣ و١٩٧٧ .

ولعل اسبق تلك العوامل ـ زمنياً ، ومن حيث اهميتها العملية والنفسية كذلك ـ الدعم القوي المتصل الذي قدمته الاقطار العربية ، لاسيما مصر والجزائر ، لحركات التحرر الوطني في مختلف انحاء القارة الافريقية ، وفي مقاومة السياسات الاستعمارية المتمثلة في الحركات الانفصالية في كتانغا وبيافرا . ويضاف لهذا الدور الرائد الذي قامت به مصر مع زميلاتها من الاقطار العربية والافريقية في دعم وانشاء حركة عدم الانحياز ذات الاهمية الخاصة بالنسبة للدول الافريقية ، ثم في قيام منظمة الوحدة الافريقية والمشاركة المستمرة في اعمالها . وقد زاد من تقدير الدول والشعوب الافريقية لتلك المواقف والادوار ان مواقف اسرائيل ، كما تقدم ، قد كانت مناقضة لها ولمطامح الدول الافريقية وتطلعاتها الوطنية . وكما قد يتوقع فقد مهدت هذه الاوضاع فيما بعد للتنسيق والتعاون بين حركة التحرير الفلسطينية من جهة ، والحركات المماثلة العاملة ضد النظم العنصرية (المتحالفة مع اسرائيل) في جنوبي القارة من جهة اخرى .

---

(٢٦) انظر الاقوال المقتطفة من مجلتي : *Wall Street Journal* و *New Africa* كما وردت في :
Beshir: *Terramedia: Themes in Afro-Arab Relations*, p. 73.

وعلى النمط نفسه فقد كان من ضمن آثار العدوان الاسرائيلي المتكرر على مصر عام ١٩٥٦ ثم عام ١٩٦٧ ان اهتزت في نفوس الافارقة ـ ثم تبدّدت ـ الصورة القديمة التي كانت اسرائيل قد حرصت على رسمها لنفسها في القلوب والاذهان : صورة الدولة الصغيرة المستضعفة المحاصرة من قبل اعداء كثيرين اقوياء . تبددت تلك الصورة وتجمعت بدلاً عنها عناصر صورة مخالفة لدولة عميلة للاستعمار ، متسلطة ـ في حمايته وبدعم متصل منه ـ على جاراتها الضعيفات عامة ، وعلى مصر : الدولة الافريقية ذات السياسات التحررية والادوار القيادية التي اعتدي على سيادتها ، وغذيت في عقر دارها ، واقتطعت اجزاء كبيرة من اراضيها ما زالت اسرائيل مصرة على الاستمرار في احتلاها رغم الجهود التي بذلت لحملها على التخلي عنها في الامم المتحدة (منذ اجازة قرارها الشهير رقم ٢٤٢) ، ومن قبل منظمة الوحدة الافريقية ولجنة الحكماء التي انبثقت عنها عام ١٩٧١ .

ولم يكن مستغرباً ، والحال هذه ، ان تبنت المنظمة في مؤتمرها التالي الذي عقد في الرباط عام ١٩٧٢ مشروع قرار شديد اللهجة لم يقف عند حد الادانة لاسرائيل وسياساتها التوسعية ، بل التزمت دول المنظمة بموجبه بمنح مصر مساندتها الفعّالة من اجل استرداد اراضيها المحتلة . (ولعل من اجدر التفاصيل ذات المغزى واولاها بالملاحظة فيما يتعلق بذلك المشروع انه قدم من قبل ساحل العاج التي كانت قد عرفت بأنها من اقرب الدول الافريقية لاسرائيل ومن اشدها صداقة معها) . واذا كانت الدبلوماسية العربية قد لعبت ادواراً مهمة في تمهيد الطريق المؤدية الى ذلك المنعطف المهم في حسن التفاهم والتجاوب بين الاقطار العربية والافريقية فلا شك ان الرئيس هواري بومدين قد لعب دوراً كبيراً متميزاً في تجلية حقائق الموضوع وعرضه لاسيما اثناء مؤتمر المنظمة الذي عقد في اديس ابابا العام التالي حيث اكد ، بصورة آسرة ، انه لا يجوز لافريقيا ان تتخذ موقفاً معيناً من الاستعمار في جنوب القارة ، ثم تقف موقفاً آخر من ذلك الاستعمار نفسه في شمال القارة .

ومن هذا المنطلق اصدرت المنظمة ، في التاسع والعشرين من شهر ايار / مايو ١٩٧٣ قراراً اصبح نقطة تحول في تطور رؤيتها للنزاع العربي الاسرائيلي ، وفي تاريخ التضامن السياسي بين العرب والافارقة المحدثين . فقد تضمن القرار تحذيراً رسمياً لاسرائيل بأن رفضها الجلاء عن الاراضي العربية المحتلة يعتبر اعتداء على القارة الافريقية ، وتهديداً لوحدتها ، وان الدول الاعضاء في المنظمة تعتبر نفسها لذلك مدعوة لأن تتخذ ـ منفردة او بصورة جماعية ـ اية اجراءات سياسية واقتصادية مناسبة لصد ذلك العدوان . وكما اشتهر فيما بعد : فقد وضعت هذه الاقوال موضع التنفيذ من قبل ثماني دول اعضاء في المنظمة ، وذلك بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل اثناء الشهور الاربعة التالية . ثم ، بعد اندلاع نيران القتال في تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٣ حذت احدى وعشرون دولة اخرى حذو الثماني الاول فقطعت علاقاتها مع اسرائيل تباعاً اثناء الاسابيع القليلة المنقضية بين الرابع من تشرين الاول / اكتوبر والثلاثين من تشرين الثاني / نوفمبر . واستمر عدد الدول الافريقية المقاطعة لاسرائيل يتزايد اثناء الاسبوع الاول من كانون الاول / ديسمبر حتى بلغ اثنتين واربعين : اي جميع الدول الاعضاء في المنظمة الافريقية باستثناء

الاربع الواقعة تحت النفوذ المباشر لجنوب افريقيا : وهي ملاوي ، وليسوتو ، وسـواتزيـلاند ، وبتسوانا(٢٧) . وبذلك بلغ التجاوب الافريقي ـ العربي درجة عالية لم يكن قد بلغها من قبل ، ودخل مرحلة جديدة بذلت اثناءها جهود متواصلة من الطرفين لدعم التحالف الذي قام بينهما بايجاد صيغ متجددة للتعاون الاقتصادي الذي كان قد اخذ يلعب دوراً متعاظماً في صياغة العـلاقات العربية ـ الافريقية الحديثة .

ولكن تتبع الخطوات التي اتخذت وصولاً الى تلك الغاية ليس ما يهمنا في هذا المقام الذي نحاول تركيز الحديث فيه على نظرة افريقيا للنزاع العربي ـ الاسرائيلي لا الاحاطة بتطور التعاون العربي ـ الافريقي في مختلف انحائه وتفصيلاته(٢٨) .

حسبنا الاشارة الى انعقاد مؤتمر القمة العربي ـ الافريقي المشترك في القاهرة (من السابع الى العاشر من آذار / مارس سنة ١٩٧٧) الذي حضره وشارك فيه ممثلو ستين دولة عربية وافريقية وتمخضت عنه قرارات كثيرة مهمة : من بينها التزام الاقطار العربية (وعلى رأسها الدول المنتجة للنفط) بدفع مليار ونصف مليار من الدولارات دعماً وعوناً لزميلاتها الافريقيات ، واجازة قرارات قضت بتنسيق جهود الدول العربية والافـريقية في ميـادين التجارة ، والتعـدين ، والزراعـة ، والصناعة ، وصيد الاسماك ، والغابات ، والطاقة والمياه ، اضافة لاصدار بيان وبرنامج عمل استهدفا تقوية التعاون السياسي والدبلوماسي ، وتنسيق الجهود في ميادين التربية والثقافة والعلوم وسائر الشؤون الاجتماعية . وبذلك بلغ التناغم والتفاهم بين العرب والافارقة ذروته ، ووضع اساس صرح شامخ وبرنامج طموح من اجل التعاون الشامل بين الاقطار العـربية والافـريقية متكاتفة في وجه التحالف « غير المقدس » في منظورها المشترك الذي كانت اسسه قد ارسيت بتوثق العلاقات بين اسرائيل وجنوب افريقيا والنظم العنصرية الاخرى في جنوبي القارة .

ولا شك ان تدفق الاموال العربية الموجهة الى البلاد الافريقية ـ عبر المؤسسات المشتركة التي انشئت خصيصاً لذلك الغرض، وعن طريق الاتفاقات الثنائية ايضاً ـ قد كان ، وما زال ، من ابرز عناصر التعاون المستمر ، لاسيما منذ ذلك الحين ، بين المجموعتين ، ومن اقواها اثراً في دعمه وتعميقه . ومن ثم فقد جرت (وما زالت تجري) محاولات كثيرة لخلخلته والتشكيك فيه . وكما قد يتوقع فقد كان الزعم بأن العون العربي انما كان ثمناً لمقاطعة الدول الافريقية لاسرائيل عام ١٩٧٣

---

(٢٧) Cervenka, *The Unfinished Quest for Unity: Africa and the OAU*, p. 164.
هذا ، ويلاحظ ان عدداً من الدول التي قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل عندئذٍ ، قد ابقت على علاقاتها الاقتصادية معها ، بل وزادتها كذلك في بعض الاحيان ، وتوسعت فيها .

(٢٨) كنت قد عالجت موضوع التعاون العربي الافريقي عامة في محاضرة القيتها بالانكليزية في المعهد النيجيري للعلاقات الدولية في لاغوس مساء يوم ١٧ كانون الثاني/يناير١٩٧٩ . وقد نشرت المحاضرة في كراسة من سلسلة مطبوعات المعهد فيما بعد ، ثم نشرت معرّبة موجزة في مجلة السياسة الدولية ، انظر : مدثر عبد الرحيم الطيب ، « التعاون العربي الافريقي : جذوره ، ابعاده ، مشكلاته ،» **السياسة الدولية**، السنة ١٨ ، العدد ٦٨ (نيسان / ابريل ١٩٨٢) .

من اولى المقولات التي قامت عليها تلك المحاولات . ولذلك فلا بد من التوقف عند هذه الاتهامات تجلية لحقيقة الامر من جهة ، وتعرفا من خلالها ومن خلال ما ثار حولها من تعليقات على نظرة الدول الافريقية والمفكرين الافارقة للموضوع من جهة اخرى .

ولعل اول ما ينبغي تقريره والالتفات اليه في هذا الصدد هو ان ذلك الزعم ـ كما اشار الاستاذ علي مزروعي ـ انما يقوم على مغالطة بينة اساسها اغفال التسلسل الزمني للاحداث ، اذ ان كثيراً من الدول الافريقية ، بما في ذلك دول عرفت بصداقتها لاسرائيل مثل الكونغو ورئيسها موبوتو سيسي سيكو ، كانت قد قطعت علاقاتها سلفاً قبل اندلاع نيران القتال في تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٣ ، وقبل ان ترفع منظمة الاوبيك اسعار النفط[٢٩] . اضف الى ذلك ـ كما ذكرت احدى الصحف التنزانية معبرة عن رأي كثير من الافارقة افراداً ودولاً ، داخل تنزانيا وخارجها ـ ان الموضوع في اساسه « ليس موضوع مقايضة او تبادل للمنافع العابرة . فالمعركة ، آخر الامر ، معركة جميع المقهورين المستضعفين المستغلين ضد الامبريالية وعملائها في مختلف انحاء العالم . وفي هذه المعركة المشتركة ينبغي ان يتكاتف ضحايا الامبريالية والاستعمار القديم والجديد ، وان تتوحد جهودهم المادية والروحية »[٣٠] .

هذا وربما كان ابلغ المعلقين على هذا الموضوع ، المؤكدين على الطبيعة المبدئية ـ سياسية وروحية ـ التي تنطلق منها نظرة كثير من الافارقة للتعاون العربي ـ الافريقي ، الرئيس الغيني احمد سيكوتوري ، اذ قال : « انما ينبع تأييدنا للقضايا العربية من التضامن الافريقي ـ العربي الذي كان ، وما زال ، بالنسبة لنا في غينيا موضوعاً مبدئياً لا يقوم على اية مكافآت مالية يقدمها لنا العرب . لقد ايّدنا العرب لايماننا بأنهم على حق ، لا ابتغاء لأي كسب مالي . لقد قطعت غينيا علاقاتها مع اسرائيل عام ١٩٦٧ منذ اول يوم بدأت فيه دولة الصهاينة عدوانها على العرب . لقد فعلنا ذلك فوراً ودون اي تفكير في اية مساعدات مالية يمكن ان تقدمها لنا الاقطار العربية الغنية بالنفط . (ولا شك) اننا كنا سنفعل الشيء نفسه لو ان العدوان وقع على اي دولة اخرى ، بل لقطعنا العلاقات مع اسرائيل حتى لو كان العرب انفسهم قد طلبوا منا الا نفعل ذلك . انني اقول لاولئك الذين يزعمون بأننا نتعاون مع العرب بسبب اموالهم : اننا اناس متدينون ، نؤمن بالله العظيم . وان لدينا لذلك شعوراً عميقاً بالكرامة والمسؤولية . اننا لسنا انتهازيين ولا متسولين ، وان اشتد بنا الفقر والعوز »[٣١] .

ولكن من طبائع الناس والاشياء ان تشكّل نظرة بعض الافارقة والدول الافريقية (لاسيما من الدول الاسلامية والتي تربطها روابط ايديولوجية بالشعوب العربية وقضاياها السياسية ـ كما هو شأن غينيا وتنزانيا مثلاً) على هذا النمط المبدئي الرفيع ، لا يمنع او ينفي وجود عوامل اخرى قد تكون على قدر كبير من الاهمية في تشكيل نظرة غيرهم الى العرب وقضاياهم السياسية في مواجهة

---

(٢٩) انظر : Ali A. Mazrui, *Africa's International Relations: The Diplomacy of Dependency and Change* (London: Heinemann; Boulder, Colo.: Westview Press,1977), p. 144.

(٣٠) *The Tanzanian Daily News*, 23/11/1973 ، كما وردت في : Cervenka, *The Unfinished Quest for Unity: Africa and the OAU*.

(٣١) ترجمة مقابلة اجراها انتوني سيلفستر مع الرئيس احمد سيكوتوري في الخرطوم عام ١٩٧٨ ثم نشرها في : Sylvester, *Arabs and Africans*, p. 199.

اسرائيل والصهيونية . على ان مما لا شك فيه ـ وبصرف النظر عما يمكن ان يقال بشأن الدوافع والاعتبارات المؤثرة في رؤية الافراد او الدول او الجماعات للاطراف المعنية في النزاع العربي ـ الاسرائيلي ـ فإن عدداً من العوامل الموضوعية قد ادّى لحدوث تشويش بينٍ في النظرة الافريقية العامة للعرب منذ عام ١٩٧٧ ، ومن ثم الى تعثر واضح (بل والى توقف ونكوص في بعض الحالات) في مسيرة التعاون العربي ـ الافريقي .

ومن اهم تلك العوامل الخلافات العربية الحادة التي برزت منذ ذلك الحين والتي حاولت الاطراف المعنية فيها ان تنقلها من صفوفها واروقة الجامعة العربية ، الى صفوف الافارقة وقاعات منظمة الوحدة الافريقية . ولا ريب ان اول الاسباب المؤدية الى وقوع تلك الخلافات وما نشأ عنها بين الدول الافريقية من آثار ومجادلات هي اتفاقيات كامب ديفيد وما اتصل بها من اجراءات الصلح المنفرد الذي فاجأت به مصر السادات العالم اجمع . فبينما احدثت تلك التطورات كثيراً من البهجة والارتياح عند الدول الافريقية التي ظلت تتعامل مع اسرائيل رغم قطع علاقاتها الدبلوماسية بها عام ١٩٧٣ والتي كانت مستعدة لتوثيق علاقاتها مع جنوب افريقيا على الشاكلة نفسها ايضاً ، فلا شك انها قد ولّدت شعوراً مريراً بالاحباط والخذلان عند مختلف الدول والافراد والجماعات (لاسيما بين الافارقة المسلمين وغيرهم ممن ربطتهم بالعرب وقضاياهم روابط التضامن السياسي والالتزام الايديولوجي) الذين كانوا قد وقفوا مع مصر والعرب وايّدوهم عبر السنين في كفاحهم الطويل ضد اسرائيل وسياساتها العدوانية في الجبهتين العربية والافريقية .

واضافة لمشاعرها ورؤاها الذاتية المتباينة ، فقد تعرضت الدول الافريقية منذ ذلك الحين لضغوط مختلفة استهدف بعضها اقصاء مصر عن منظمة الوحدة الافريقية والاجتماعات العربية الافريقية المشتركة ، بينما استهدف بعضها الآخر دفع الدول الافريقية للاقتداء بمصر (وهي ، بعد ، كبرى الاقطار العربية) في مصالحة اسرائيل وتطبيع علاقاتها معها . ولكن الدول الافريقية الاعضاء في منظمة الوحدة قررت عدم الاستجابة او الرضوخ للضغوط المنصبة عليها من اي من الجهتين . فرفضت (اثناء اجتماع القمة المنعقد في منروفيا في تموز / يوليو ١٩٧٩) طرد مصر من منظمة الوحدة الافريقية وذلك نظراً لأنها كانت دولة مؤسسة في المنظمة ولم تخرق شرطاً من شروط العضوية بها ؛ كما رفضت تطبيع علاقاتها مع اسرائيل وذلك اعتباراً لمواقف اسرائيل وسياساتها العدوانية تجاه القضايا الافريقية المختلفة ، ونظراً لحلفها المستمر مع جنوب افريقيا على وجه الخصوص .

ولكن النزاع الناجم عن اتفاقيات كامب ديفيد وما تبعها من محاولات الضغط المذكور ، وان لم يؤثر على موقف المنظمة الرسمي من مصر واسرائيل ، قد حال بين الافارقة والعرب وبين الالتقاء في اجتماعهم المشترك الذي كان من المقرر عقده في ليبيا عام ١٩٨٠ ، وذلك نظراً لاصرار الدولة المضيفة على استبعاد مصر من جهة ، ولرفض الدول الافريقية الاشتراك في اي اجتماع عربي ـ افريقي لا تحضره مصر من جهة اخرى . وكما قد يتوقع فقد نتج عن عدم انعقاد المؤتمر العربي ـ

الافريقي المشترك تعطيل كثير من الاعمال المهمة في ذاتها واللازمة ايضاً لمتابعة ما سبق ان اتفق عليه من خطط التعاون العربي ـ الافريقي وتطويرها ، ومن ثم لخلق جو تختنق فيه الثقة وتتفاقم الشكوك . ولا شك ان مما زاد الامر تعقيداً واشكالاً الخلافات الاخرى التي كانت قد احتدمت بين عدد من الدول والجماعات العربية ـ الافريقية (على رأسها المغرب والجزائر) بشأن الصحراء الغربية ، مما حال بين الافارقة وعقد اجتماعهم السنوي في منظمة الوحدة الافريقية ؛ ثم نتيجة لتدخل اقطار عربية مختلفة في النزاعات الداخلية والاقليمية التي وقعت في عدد من الدول الافريقية : منها اثيوبيا حيث وقف العراق والسودان الى جانب الثوار الاريتريين في مواجهة الحكومة المركزية ، وزائير حيث تدخلت مصر والمغرب والسودان الى جانب الرئيس موبوتو ضد الثوار في اقليم شابا ، وتشاد حيث تدخلت ليبيا في الحرب الاهلية التي دارت رحاها بقيادة حسين حبري الى جانب غوكوني عويدي ، ثم في يوغندا في مواجهة تنزانيا والقوى المعارضة للرئيس عيدي امين .

وبصرف النظر عما يمكن ان يساق من حجج تبريراً وتأييداً لتلك التدخلات ، او نقداً وتفنيداً لها ، فلا شك ان آثار المنازعات التي تولدت عنها ـ لاسيما فيما يتعلق بتطور نظرة الافارقة من الساسة والكتاب والمعلقين على مختلف وجوه التعامل بين العرب والافارقة ـ قد كانت سلبية خلقت الكثير من الحساسيات والشكوك والتخرصات[٣٢] .

واذا كانت المشكلات التي تقدمت الاشارة اليها سياسية في منشئها وطابعها العام ، فقد القت تجربة الافارقة في تعاملهم مع العرب في الميادين الاقتصادية منذ عام ١٩٧٧ ظلالاً اخرى اثرت كذلك على نظرتهم للعرب والدول العربية . وكما قد يتوقع فليس منشأ تلك الظلال احساساً عندهم بشح المعونات العربية في ذاتها : فهم يعلمون انها كبيرة كريمة ، ولاسيما اذا ما قورنت بأي عون يمكن ان يتصور استجلابه من اسرائيل . على انهم يؤكدون دوماً ان ما تتلقاه افريقيا من تلك المعونات اقل بكثير مما تحتاجه القارة وتستلزمه دواعي التنمية فيها . ثم انهم يشيرون للاستثمارات العربية الضخمة في اوروبا والولايات المتحدة فيقولون انها خير دليل على ان في امكان العرب ان يعطوا المزيد ، كما يتساءلون عما اذا كان من الحكمة ـ حتى من وجهة نظر العرب وحدهم ـ توجيه كل تلك الاستثمارات لاوروبا وامريكا بدلاً من مشاريع التنمية والاستثمارات الافريقية التي يمكن ان تفيض عليهم وعلى الافارقة الكثير من المكاسب والخيرات .

ولا يتردد بعضهم ، نظراً لذلك ولتفضيل كثير من الاقطار العربية الاتفاقات الثنائية في

---

(٣٢) مثال ذلك ما قاله د. بولاغي اكينيمي ، مدير المعهد النيجيري للعلاقات الدولية الواسع النفوذ ، تعليقاً على الدور الذي قامت به مصر والمغرب والسودان في الازمة التي نشأت في اقليم شابا في زائير عام ١٩٧٧ ، من ان العرب قد ارادوا بذلك « ان ينتزعوا حق الوصاية على ارواح الافارقة . . . فمن اعطاهم ذلك الحق؟ . . . لقد آن الاوان لأن نتساءل : ماذا يريد العرب في افريقيا ؟» . انظر المقتطفات من حديثه في :
Cervenka, *The Unfinished Quest for Unity: Africa and the OAU*, p. 175.

تعاملها مع نظيراتها الافريقية بدلاً من زيادة دعمها لمؤسسات التمويل والعون الجماعية في القارة ، وان سلوك العرب في الامرين انما ينبىء عن عدم ثقتهم في الافارقة . وكثيراً ما يضيف بعضهم ، لاسيما من غير المسلمين، القول بأن الافارقة المسلمين ينالون نصيباً اكبر من المعونات العربية (ولاسباب دينية) مما ينال غيرهم . واذا كان من الميسور تصحيح ما ينطوي عليه هذا الزعم الاخير من اتهام بالتمييز الديني بالتنبيه الى ان الافارقة المسلمين هم من اكثر اهل القارة فقراً واشدهم حاجة للمعونات والهبات ، عربية وغير عربية ، فلا شك ان الامر ليس كذلك فيما يتعلق بامر الاستثمارات وتفضيل كثير من الاقطار العربية الانماط الثنائية فيما تبرم بينها وبين الدول الافريقية من اتفاقات .

على ان من الواضح ـ بصرف النظر عما تشتمل عليه مثل هذه الاقوال من ضروب الصحة والخطأ او الوان التفاؤل والتشاؤم ـ ان انماط التعامل بين الافارقة والعرب اثناء السنوات الخمس التي انقضت منذ عام ١٩٧٧ (وخاصة منذ اتفاقات كامب ديفيد) قد احدثت شروخاً بيّنة في الصرح الطموح الذي كانوا قد شيدوه ، بعد جهد كبير ، لتنسيق العلاقات وتوثيق ما قضى به التاريخ والمصالح المشتركة بينهم من ضروب التعاون والصلات ، وان تلك الشروخ قد انعكست في تطور نظرة الافارقة للعرب منذ ذلك الحين . ولعل اوضح المؤشرات الدالة على ذلك من احداث الماضي القريب خروج زائير مؤخراً على الاجماع الافريقي الكبير الذي كانت الاقطار العربية قد توصلت اليه مع الغالبية العظمى من نظيراتها الافريقية بشأن اسرائيل وجنوب افريقيا ووجوب مقاطعتهما والعمل لمقاومة سياساتهما اثناء السنوات التي سبقت كامب ديفيد وما اتصل بها من اتفاقات لا شك انها هي التي فتحت الباب اولاً لارتداد العرب والافارقة عن المواقع الحصينة التي كانوا قد بلغوها متكاتفين متعاضدين سعياً لتحقيق نهضتهم الاقتصادية والاجتماعية ، وصداً للهجمات الموجهة اليهم من قبل اعدائهم المشتركين في جنوب القارة وشمالها .

تعقيب ١

حلمي الشعراوي

كـان يمكن ان نعرف من خـلال النقاط التي اوردهـا الباحث عن الـظواهر السلبيـة التي اساءت للعلاقات بين العرب والافريقيين كيف استفادت منها اسرائيل في طرح صورة خاصـة لها ، وكيف عبرت عن ذلـك دعائيـاً او ثقافيـاً او دبلوماسيـاً . . . الخ . وبينـما تجاهـل الباحث عملية استخلاص النتائج الخاصة باسرائيل من طبيعة موقف الاقطار العـربية تجـاه الاسلام في افريقيا ، فإنه ركز فقط على تفسيرها بالنسبة للجانب العربي مـرجعاً ايـاها الى النهـج العلماني الذي اتبعته مصر والجزائر اصحاب التـأثير الممكن في افـريقيا ، او اشـارته في مكـان آخر الى تدخل البعض في الشؤ ون الداخلية لجاراتها من الدول الافريقية ، بل ان البـاحـث راح يبالـغ في سلبية السياسة العربية فترة الستينات في مواجهة اسرائيـل ، مما ادى الى فشـل مصر بقيـادة عبدالناصر في استصدار اية قرارات قوية ضد عدوان اسرائيل عـلى فلسطين ، هـذا في الوقت الذي يرى الباحث ان التزام اقـطار النفط بدفـع مليار ونصف مليـار من الدولارات في مؤتمـر القمة العربي ـ الافريقي بالقاهرة عام ١٩٧٧ قد « بلغ بالتناغم بين العرب والافـارقة ذروتـه » لكنه سرعان ما يرى ان « الممارسة بعد ذلك قد قصرت عن تحقيق الآمال والاتفاقات الاصلية » . وهكذا يدخلنا الباحث مرة اخرى في نقاط جدالية ليس هذا مكانها .

ولعلها فرصة نتذكر فيها ، كباحثين ، بعض رؤ وس الموضوعـات الجديـرة بالبحث وان كنت ارى ان يسبق تحـديد بعض مـواقعـه ومصـادره ، او المحـددات الضـروريـة لمثـل هـذا البحث .

ـ عند الحديث عن « نظرة افريقيـا او الافريقيـين » فإنـه لا بد من ان نحـذر من طبيعة الفئـات التي تدرس عنـدها هـذه النظرة . هـل هي نظرة رجـل الشارع او الفئـات المثقفة او السياسيين والحكـام او اصحاب المصـالح الاقتصـادية . . . الـخ ، لأن ذلك يفيـدنا من جهـة اخرى في تحديد اساليب اسرائيل في النفاذ الى هذه الفئة او تلك ويمكن رسم سياسة لمواجهتها عندئذٍ .

ـ كذلك لا بد من التفريق بين طبيعة المجتمعات موضع البحث ، هل هي المجتمعات المسلمة في غرب افريقيا ، حيث التراث الاسلامي تجاه اليهود ام مجتمعات الكفاح المسلح في الجنوب الافريقي حيث تراث العداوة للنظم العنصرية وذكريات مساعدة اسرائيل لها ، ام مجتمعات ذات تجارب تنموية معينة مثل تنزانيا وغيرها تبحث عن مثال . . . الخ ، كل هذه المجتمعات تحاول اسرائيل الوصول اليها ولا بد من ان تدرس « الصورة » التي تقدمها اسرائيل لنفسها والنظرة التي تتقبل او ترفض من خلالها ايضاً هذه التجمعات لاسرائيل .

ـ لا بد من ان تدرس وسائل اسرائيل في طرح صورتها وتشكيل النظرة الافريقية تجاهها ، هل عن طريق وسائل الاعلام ، ام الاتصال المباشر ام الترويج عبر المثقفين ، ام الاعتماد على سلبيات الآخرين . . . الخ .

وفي ضوء هذا المنهج يمكن ان تعاون بعض الاسئلة في التعرف على بعض موضوعات البحث في هذا المجال ، مثل :

ـ الى اي حد استفادت اسرائيل من صورة « اليهودي المضطهد » في اوروبا في العصر الحديث للتشبيه لدى الافريقيين « بالزنجي المضطهد » في النصف الغربي من العلم ، وبالتالي تصير صهيونية اسرائيل نموذجاً للصهيونية السوداء كما اسماها بعض الافريقيين .

ـ الى اي حد افادتها صياغات فكرية لدى زعماء « الزنوجة » مثل سنغور عن « الشعوب البروليتارية » التي تضم الافريقيين واليهود والبربر والعرب ! .

ـ الى اي حد استفادت من احاديث المثقفين الافريقيين عن حماية « الهوية الثقافية » الافريقية او الذاتية الافريقية واحياناً ضد العروبية او « الاسلامية » لتصور اليهودية والصهيونية كنموذج لجهد تاريخي لجماعة بشرية مثالية في هذا الاتجاه .

ـ كيف حولت اسرائيل حالة العدوانية عندها الى « دفاعية » ضد محاولة العرب « ابتلاعها » .

ـ كيف تستثمر بشكل مسرحي آلياتها الادارية وامكانياتها المادية في صورة المستجيب الودود للاحتياجات الافريقية .

ـ كيف تستثمر بعض اشكال منافساتها مع الدول الاستعمارية القديمة بتصوير نفسها دولة نامية او دولة مستقلة حديثة من الاستعمار . . . تعاني مقاومة الدول الاستعمارية لها .

وعشرات الاسئلة غير ذلك ممكنة عندما يبدأ البحث في الموضوع ، كما ان هناك اسئلة وجوانب اخرى لكشف الصورة السلبية لاسرائيل في افريقيا ، لأنه ليس منطقياً ان اسرائيل

تعيش في بلهينة من العيش دائماً او على نحو مطلق في افريقيا، وبعض هذه النقاط اشار لها الباحث نفسه عن الربط بينها وبين النظم العنصرية في افريقيا وعن دورها التخريبي للوحدة الوطنية الافريقية وعن توسيعها وخرقها للحدود الدولية بين فترة واخرى وهي مسألة ذات حساسية عند الدول الافريقية ، بل وعن ممارسات الاسرائيليين العنصرية ، هذا الشباب الافريقي نفسه عند زيارتهم لاسرائيل ، بل عن تفاهة المشروعات التي تقدمها وضآلة حجم التبادل التجاري مع افريقيا طوال عقدين من الزمان مما تذخر به مصادر اسرائيلية واوروبية بل عربية .

تعقيب ٢

سعد ناجي جواد

مما لا شك فيه ان مسألة نظرة الاخوة الافارقة من غير العرب الى الصراع العربي ـ الاسرائيلي تعتبر من اهم المسائل التي تستأثر باهتمام كل عربي . وسبب اهمية هذه المسألة يرجع الى الموقف الذي وقفته اغلب الدول هذه في قضية وجود اسرائيل . ومن هنا فإن بحث د. عبد الرحيم كان لا بد من ان يتأثر باهتمام كل عربي يطمح في ان يجد تفسيراً لهذا الظاهرة الافريقية غير الطبيعية .

الا انه وعلى الرغم من الآراء الصائبة التي احتواها البحث فإنني لم اجد بعد قراءتي له ، التفسير الشافي لهذه الظاهرة الافريقية . بل الاكثر من ذلك فإنني لم استطع التعرف على نظرة افريقيا الى الصراع العربي ـ الاسرائيلي . عندها وجدت نفسي مكرهاً على مخالفة الباحث في الطريقة التي تصدى فيها لهذا الموضوع المهم . وسأحاول في تعقيبي هذا ان ابين وجهة نظري المتواضعة في ما ورد في البحث ، ثم اعرج للتحدث عن عنوان وموضوع البحث نفسه . اما ملاحظاتي حول البحث فهي تدور حول النقاط التالية :

١ ـ فيما يتعلق بالجزء الاول من البحث فقد خصصه الباحث لدراسة تاريخية ركّز فيها على ظهور الاسلام وتأثيره على افريقيا ، وعلى اثر اللغة العربية على افريقيا ، وخاصة المناطق الساحلية منها ، وعلى تجارة الرقيق وممارسة العرب لها . وعلى الرغم من ان الباحث قد ساق لنا بعض الاسباب التي دعته الى بحث هذه المواضيع بشيء من التفصيل والاسهاب ، الا ان هذه الاسباب لا يمكن ان تكون كافية لأن تأخذ هذه المواضيع التاريخية هذا الحيّز المهم في البحث . والاهم من ذلك فإن الباحث ، وبعد ان خاض في التفاصيل هذه ، يعترف بأن الاسلام والعربية لم يلعبا دوراً في التأثير على وجهة النظر الافريقية تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي . وبأن الاقطار العربية لم تستفد من هذا الرصيد الكبير الذي امتلكته في كسب الدول الافريقية . بل على العكس من ذلك فإن اكثر القادة المسلمين في افريقيا سارعوا الى

اقامة علاقات طيبة مع اسرائيل . اما الاسباب التي دعت هؤلاء القادة المسلمين الى اتخاذ مثل هذه المواقف فهو ما لم يعطه الباحث الاهمية التي يستحقها .

اما بالنسبة لتأثير ممارسة تجارة الرقيق من قبل بعض التجار العرب ، فأعتقد ان المناقشات التي دارت في اليوم الاول من ندوتنا هذه تشكل رداً كافياً على هذه الادعاءات . واحب ان اؤكد بأنني لست مؤمناً بالقول بأن ممارسة بعض التجار العرب لهذه التجارة غير المشرفة في القرون الغابرة يمكن ان يكون سبباً مهماً ورئيساً في التأثير على الرأي العام الافريقي اليوم ويدفعه الى الوقوف بجانب اسرائيل وتأييدها ، في الوقت الذي اصبح فيه التعاون والتكامل بين اسرائيل وبين جنوب افريقيا ـ التي يرفضها كل الافارقة ـ امراً غير خاف عن الافارقة ، هذا في اقل تقدير وان تكون هذه التجارة حاجبة لحقيقة موقف الاقطار العربية المتحررة من قضايا التحرر الافريقي . وانا هنا لا انكر حقيقة ان اغلب الكتابات الغربية والاسرائيلية تحاول ان تثير هذه المواضيع دائماً ، الا انني اعتقد ان هذا يقع ضمن الحرب النفسية والدعائية الاسرائيلية التي نجحت اسرائيل في شنها ضد العرب والتي فشل العرب في التصدي لها لفترة طويلة .

اما بالنسبة للجزء الثاني من البحث والذي خصص لدراسة موضوع افريقيا واسرائيل وموضوع التطورات الحديثة في نظرة افريقيا للنزاع ، فإنني هنا ايضاً اجد نفسي مضطراً لمخالفة الطريقة التي اتبعها الباحث . فهو يبحث الدول الافريقية ككل ، ويقوم بدراسة الموقف الافريقي بصورة موحدة ، في حين نحن نعلم بأن الدول الافريقية اليوم تمتلك وجهات نظر متباينة في مسألة الصراع العربي ـ الاسرائيلي . فهناك دول ايدت وتؤيد الموقف العربي ولم تقم اي نوع من العلاقة مع اسرائيل ، بعد ان تبين لها حقيقة الكيان الصهيوني . وهذه الدول هي في الغالب دول حصلت على استقلالها عن طريق اتباعها اسلوب الكفاح المسلح ، والذي وجدت خلاله دعماً كبيراً من قبل حركة التحرر العربي .

وهناك الدول الافريقية التي حاولت وتحاول ان تحتفظ بعلاقات جيدة مع كل من الاقطار العربية واسرائيل ، هذه الدول وان كانت قد اقدمت على قطع علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل ، الا انها احتفظت بعلاقات اقتصادية جيدة ومتطورة معها . ومن المؤكد ان لهذه الدول وجهة نظر مختلفة بالنسبة للصراع العربي ـ الاسرائيلي . ولا نزال نسمع بين آونة واخرى ان قسماً من هذه الدول يبدي رغبته في اعادة علاقاته الدبلوماسية مع اسرائيل . واكرر فإن هذه الدول لا تزال تحتفظ بعلاقات اقتصادية جيدة مع اسرائيل . والى جانب هذين النوعين من الدول توجد دول افريقية ثالثة ، لها وجهة نظر مغايرة بالنسبة للصراع العربي ـ الاسرائيلي ، وهي الدول التي خرجت عن الاجماع الافريقي ، واصرت على عدم قطع علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل ، بل قامت بترصينها ، هذه المجموعة التي تقف على رأسها جنوب افريقيا . واخيراً فإن هناك موقف منظمة الوحدة الافريقية ككل من مسألة

الصراع العربي ـ الاسرائيلي ، والذي لعبت الاقطار العربية الافريقية دوراً مهماً في بلورته ، والذي يستحق ايضاً ان ينظر اليه بصورة منفصلة .

هذا من ناحية النقاط التي وردت في البحث ، اما بالنسبة للمسائل المهمة التي لم يتطرق لها الباحث فيمكن اجمالها كالآتي : ان اي دراسة لموقف الدول الافريقية من الصراع العربي ـ الاسرائيلي لا يمكن ان تكون دراسة شافية وافية بدون دراسة الاسباب التي دعت الدول الافريقية لاتخاذ هذا الموقف القابل لوجود اسرائيل ابتداء ، والمستعد للتعامل معها في كل المجالات بعد ذلك . ان دراسة كهذه ستوضح لنا الحقائق التالية :

١ ـ ان معظم الدول الافريقية غير العربية دول حصلت على استقلالها كي تجد ان هناك حقيقة واقعة اسمها اسرائيل . وهكذا فإن هذه الدول لم تشهد الممارسات والضغوط والمناورات التي شهدتها الدول الآسيوية مثلاً في الامم المتحدة وخارجها لتمرير قرار التقسيم والقبول به . كما ان هذه الدول لم تكن على علم بحقيقة الصراع الذي دار في فلسطين او بالاسلوب الذي اقيمت فيه اسرائيل . ولم تتعرف على هذه الحوادث الا من خلال الدعاية الاستعمارية التي سيطرت عليها قبل الاستقلال ، ومن خلال الدعاية الاسرائيلية بعد الاستقلال ، والتي نجحت ، الى حد بعيد ، في قلب وتغيير الحقائق . اضف الى ان اسرائيل اتبعت طرقاً ذكية ومدروسة في كسب الدول الافريقية ابتداء من المبادرة بالاعتراف بها وانتهاء بتوفير المساعدات والخبرات التي تحتاج اليها الدول الافريقية .

٢ ـ حاجة الدول الافريقية المتخلفة للخبرات والمساعدات الخارجية ، كانت هي الاخرى سبباً مهماً في بلورة وجهة نظر الدول الافريقية بالنسبة للصراع العربي ـ الاسرائيلي . فكما هو معروف ان اسرائيل تمتلك عدداً كبيراً من الخبرات التي تستطيع بل تعمل على توظيفها في الخارج لكي تخفف من الضغط الذي تشكله هذه الخبرات على الاقتصاد الاسرائيلي . وهكذا نجدها تعمل على تصدير هذه الخبرات للدول الافريقية التي كانت ولا تزال في امسّ الحاجة اليها ، وخاصة في الفترة التي تلت اعلان الاستقلال ، عندما كانت القيادات الافريقية الجديدة تتحرج من طلب الخبرة والمساعدة من الدول التي استعمرتها في السابق . في حين انها لم تتحرج من طلب المساعدة من اسرائيل . وهكذا رسخت في اذهان الافارقة صورة « الخبير الاسرائيلي » الذي يرتدي « القبعة والشورت الخاكي » والذي يعمل في المناطق النائية الافريقية « من اجل تنمية وتطوير المجتمعات الافريقية المتخلفة » في حين ان الاقطار العربية لم تكن لتتمكن من مجاراة اسرائيل في هذا المجال .

واخيراً فإنه لا يمكن انكار حقيقة ان تطوراً ايجابياً حصل في نظرة الدول الافريقية غير العربية لوجهة النظر العربية . وهذا التطور ايضاً كانت له اسبابه التي يمكن ان نوجز اهمها في ما يلي :

- نجاح الدبلوماسية العربية بعد عام ١٩٦٧ في مواجهة الدبلوماسية والدعاية الاسرائيلية في افريقيا .

- ظهور حركة التحرر الفلسطيني وتعاونها مع حركات التحرر الافريقية .

- المساعدات الاقتصادية العربية للدول الافريقية ، التي وعلى الرغم من الجدل والمناقشات التي تثار حولها وحول طريقة استخدامها ، فإنها بلا شك نجحت في الحلول محل المساعدات الاقتصادية الاسرائيلية البسيطة لافريقيا في اقل تقدير .

تعقيب ٣

احمد عيضة سالم

لا شك ان صراع الوطن العربي ضد الاستعمار والاحتلال الصهيونيين يسيطر اليوم على اذهان وافكار العرب اكثر من اي موضوع آخر . وعليه ، فإنه من الطبيعي ان يهتم العرب اهتماماً بالغاً بمعرفة الذين يساندون نضالهم ضد العدو الصهيوني والذين لا يساندونهم . ومن بين جميع الاطراف الثالثة في العالم فإن العرب يهتمون بصورة خاصة بمعرفة قدر او درجة التأييد الذي يمكن لهم ان يتوقعوه من جيرانهم الافارقة الذين تاجروا معهم وتعاملوا معهم اجتماعياً وتزاوجوا بهم وخاضوا معهم معارك متشابهة ضد الاستعمار والامبريالية .

ان هذا الموضوع الخاص بالنظرة الافريقية للصراع العربي ـ الاسرائيلي هو ما تناوله الباحث في بحثه الذي هو امامنا الآن . ويذكر الباحث في بحثه بأن هناك عاملين تاريخيين مهمين من بين العوامل التي ساعدت على تبلور النظرة الافريقية المعاصرة نحو المجتمعات العربية : **اولاً** ، انتشار الاسلام وبالتالي تأثيره الثقافي والاجتماعي في اجزاء افريقية عديدة . ولقد ادى التفاعل والتخالط العرقي الى انشاء مجتمعات وجاليات مختلطة تتكلم اللغة العربية او لغات تأثرت كثيراً باللغة العربية والقيم الاسلامية. **ثانياً** ، ذكر الباحث عامل تجارة الرقيق التي لعب فيها العرب على حد قوله ادواراً كبيرة لاسيما في انحاء القارة الشرقية والجزر المجاورة لها في المحيط الهندي ويقول الكاتب ان هذه التجارة هي المسؤولة عن الحقد والكراهية اللذين غرسا في نفوس الافارقة ضد العرب .

لدي عدة ملاحظات حول هذين العاملين اللذين اعطاهما الباحث هذا الوزن الثقيل من الاهمية . **اولاً** ، بخصوص وجود النفوذ الاسلامي والثقافة الاسلامية في مناطق كبيرة في افريقيا ، فبينما اتفق مع الكاتب بأن هذا النفوذ يمكن ان يعتبر رصيداً كبيراً ظل مهملاً او كالمهمل ـ على حد تعبيره ـ من قبل اقطار عربية ثورية مثل مصر والجزائر ، الا انه في رأيي لا يقع الخطأ على عاتق هذه الاقطار بهذه الصورة البسيطة. هناك عامل فعّال يجب الا نتجاهله

وهـو عدم وجـود نـظام دعـائي عـربي حـديث في تلك الاعـوام الاولى من الصـراع العـربي ـ الاسرائيلي لتنـوير الـرأي العام الافـريقي بالـطبيعة الحقيقيـة للعنصريـة الصهيونيـة وسياستهـا العدوانية . لقد تفوقت اسـرائيل في هـذا المجال الـدعائي وتمكنت من تصـوير نفسهـا كدولـة صغرى تكافح من اجل الوجود وسط محيط عربي عنيف يهددهـا بالـدمار ، او كـدولة صغـرى اغتصبت استقلالها من العرب والدولة الاستعمارية بريطانيا بالطريقة نفسها التي اغتصبت فيها الدول الافريقية استقلالها من المستوطنين البيض والدول الاستعمارية .

اما بصدد الاغلبيات الاسلامية الموجـودة في السنغال ونيجيـريا وتنـزانيا التي يشـير اليها البـاحث بأنـه كان ينبغي استغـلالها لصـالح القضيـة العربيـة ، فالحقيقـة هي ان الزعـامة او السيطرة السياسيـة قد كـانت ولا تزال في ايـدي جماعـة حاكمـة مسيحية كـما كانت الحـالة في السنغال تحت رئاسة « سنغور » ، وكان المسلمون اغلبية صامتة لا تملك القدرة على التعبير عن تعاطفها مع القضية العربية او القضية الفلسطينية ، حتى ولو كان ذلك التعاطف موجـوداً بينها في ذلك الوقت . وما دمنا نعلق على هذا العـامل الـديني في الصراع يجب الا ننسى ايضـاً بأن الكثير من الافارقة المسيحيين غير المثقفين والذين يمثلون الاغلبية في جميع انحاء القـارة يؤمنون حرفياً بما جاء في الانجيل عن حقوق بني اسرائيل في الاراضي المقدسة ويعتقـدون بأن اليهـود قد عادوا الى وطنهم الموعود .

ومن بين العوامـل الاخرى التي سـاعدت الكيـان الصهيوني في الخمسينـات والستينات الاولى هـو ان الوطن العـربي ، بصورة عـامة ، قـد عكس صورة التجمـد والتخلف في اعين الكثير من الافارقة بينما استطاعت اسرائيـل ان تصور نفسهـا بصورة سـريعة كجـزيرة وحيـدة للتقدم الديناميكي من الطراز الغربي في محيط من التخلف والركود العربي في الشرق الاوسط ، الامر الذي اثار اعجاب « توم مبويا » الزعيم الكيني و« نيريري » الرئيس التنزاني وغيـرهما من الزعماء الافارقة ، بغض النظر عن الرجل الافريقي العادي .

يبـدو وكأن البـاحث يعزو رفض الافـارقـة لمسـانـدة القضـايـا العـربيـة في الخمسينـات والستينات الاولى الى فشل الزعامة العربية وعدم وجود التعاطف الافريقي مع تلك القضايا ، الا انـه يجب ان نتذكـر بأن الـدول الافريقيـة في تلك الاعوام كـانت ـ ولا يزال بعضهـا حتى الآن ـ متأثرة بصورة كبيرة بضغوط الدول الغربية الاستعمـارية . ولهـذا فإن مـا يبدو لنـا بأنـه عدم التعاطف من قبلها مع القضايا العربية هو في الواقع انعكاس لهذه الضغوط الغربيـة ، في الـوقت الذي صـورت فيه الثـورة النـاصـريـة بـأنها تشكـل خـطراً عـلى بعض هـذه الاقـطار الافريقية .

لقد اعطانا الباحث تحليلاً سلبياً للعوامل التي ساعدت على تغيير هذه النظرة الافريقية ، وجعل الدول الافريقية بصورة عامة تدرك حقيقة الصراع العربي ـ الاسـرائيلي ، وقـد ذكر من بـين هذه العـوامل سقـوط القناع ليكشف عن وجـه اسرائيـل الحقيقي القبيح وهـو انها دولـة

توسعية عدوانية تهدد الاقطار العربية كما تساعد جنوب افريقيا في تهديداتها للدول الافريقية المجاورة واضطهادها للاغلبية الافريقية . اي ان الافارقة قد صحوا في النهاية عندما اكتشفوا التشابه الكبير بين سياسات جنوب افريقيا والعنصرية وسياسات الكيان الصهيوني .

لقد تطرق الباحث الى التطورات الدراماتيكية التي ساعدت منذ بداية السبعينات على وضع اسس التضامن العربي ـ الافريقي الذي كان من بين ابرز معالم قطع العلاقات مع اسرائيل ومؤتمر القمة العربي الافريقي المشترك الاول الذي عقد في القاهرة في آذار / مارس عام ١٩٧٧ . انني اتفق مع الباحث في تحليله للاسباب التي جعلت الافارقة يخيب املهم من الكتلة العربية لعدم قيامها بتنفيذ وعودها وقرارات الاجتماعات العربية ـ الافريقية الخاصة بالتعاون الاقتصادي ، او بصورة اخرى تقديم المساعدة المالية والاقتصادية العربية لها . الا ان الكاتب لم يحاول تحليل الاسباب المحتملة لعدم قيام العرب بالوفاء بوعودهم . ان لكل عملة وجهين . فهل كان هناك او هل يوجد الآن اي شك في اخلاص بعض الدول الافريقية نحو القضايا العربية؟ هل هناك ما يبرر المخاوف العربية بأن الاستثمار العربي في الدول الافريقية غير مؤمن ؟ هل تشعر بعض الاقطار العربية بأن بعض الدول الافريقية لا تريد منهم الا المكافأة المالية ، وانها في الواقع لا تؤمن بالقضايا العربية؟ هل هناك بعض الشكوك بأن بعض الدول الافريقية لها علاقات اقتصادية وتجارية وامنية مع الكيان الصهيوني بالرغم من انها على ما يبدو قد قطعت علاقاتها مع اسرائيل ؟

المناقشات

١ ـ ابراهيم نصر الدين

لم تعط الدراسة الاهتمام الكافي بالنسبة لنظرة الافارقة للصراع العربي ـ الاسرائيلي ، اذ كـان يجب ان تركـز على رؤيـة الافارقـة للوجود الصهيـوني في فلسـطين . فهـل هي تـرى في المشكلة استعمـاراً استيطانيـاً يجب اقتلاعـه ؟ ام تـرى ان المشكلة تتعلق بنـظام حكم يمـارس سياسات عنصرية وتوسعية ضد الفلسطينيين والاقطار العربية ؟

انـه من الواضـح ان الرؤيـة الافـريقيـة للوجـود الصهيـوني في فلسـطين بعـد تنـاميهـا وتطورها ، قد تأثرت ، الى حد كبير ، برؤية الـدول الافريقيـة للاستيـطان الابيض في جنوب افريقيا ، فنظراً لقدم هذا الوجود ، وعدم وجود وطن آخر للبيض ، وبخاصة الافـريكانـرز ، يـرحلون اليه . فـإن نظرة الـدول الافريقيـة في هذه الحـالة بـاتت ترى ان المشكلة في جنـوب افريقيا لا تتمثل في استعمار استيطاني يتعين اقتلاعه وطـرد البيض منه ، وانما يتمثل في نـظام حكم عنصري توسعي يتعين اسقاطه لفتح الطريق امام منح الحقوق السيـاسية للجميـع سوداً وبيضـاً . وهذه هي رؤيـة الدول الافـريقية ، بـل وفصائـل حركـة التحريـر الـوطني لجنـوب افريقيا . ولذلك فلا غرابة ان نعرف ان دول العالم كافة تعترف بـدولة جنـوب افريقيـا ، وان اختلفت فيما يتعلق بالاعتراف بنظام الحكم القائم فيها .

نقول انسحبت هذه الرؤية على نظرة الدول الافريقية لاسرائيل خاصـة بعد تـطورها ، فباتت ترى في المشكلة القـائمة مشكلة تتعلق بنـظام الحكم في اسرائيـل وممارسـاته العنصـرية والتوسعية ، ولا تتعلق بوجود استعمار استيطاني يتعين اقتلاعـه ، هذا رغم الـوجود الحـديث لليهـود في فلسطين . من هنا كان رفض الـدول الافـريقيـة لبعض التـوجهـات العـربيـة في الستينات والتي كانت تؤكد على ان طبيعة المشكلة هي استعمارية استيطانية ، بل ذهب احـد قادة الدول الافريقية في منتصف الستينات وهو د. باندا رئيس مالاوي الى حد القول بأنـه اذا

كان يتعين طرد البيض من جنوب افريقيا باعتبارهم غـزاة ، فإنـه من الضروري طـرد العرب من شمالي افريقيا باعتبارهم كذلك .

إن الفهم العربي لهذه النظرة الافريقية ضروري لمعرفة حدوث التأييد الافريقي للقضيـة العربية ومداه خاصة وان هذه النظرة تختلف بطبيعـة الحال عن الـرؤ ية العـربية الفعليـة ـ غير المعلنة ـ لطبيعـة الوجـود الصهيوني في اسرائيل ، حيث تتشكـل قناعـاتها تجـاهه بـأنه يشكـل استعماراً استيطانياً يتعين اقتلاعه . رغم البيانات الـرسمية التي تؤكـد عكس ذلك سـواء من جانب الاقطار العربية وحركة التحرر الوطني الفلسطيني ، الا انه من الواضح انـه لو تـوافرت ظروف دولية ملائمة ، فضلاً عن قوة عربية قادرة في المستقبل « القريب » ، فإن حـل المشكل الفلسطيني قد ينتهي الى اقامة دولة فلسطينية يجبر اليهود على الرحيل عنها . وذلك ممكن نـظراً للوجود اليهودي الحديث في فلسطين .

٢ ـ جمال زكريا قاسم

سأقتصر في تعليقي على الجزء الاول من البحث الذي يتناول النواحي التاريخيـة . وابدأ بالسؤ ال الذي اثاره الباحث وهو لماذا لم يفد العرب من رصيدهم التاريخي الافريقي؟ الاجابـة عن ذلك هي انه لا بد من ان نعترف ان هناك سلبيات ، ويقودنا هذا الى سؤ ال آخر : مـاذا فعلنا لكي نواجه هذه السلبيات؟

ينبغي ان نعترف ان تاريخ العرب في افريقيا ، بوضعه الحاضر ، قد يكون من الصعب استثماره وبالتالي اصبحنا بحاجة الى وضع منهج جديد لدراسة تاريخ افريقيا . ان ما يسترعي انتباهنا وجود ثلاثة مناهـج لتاريـخ افريقيا: المنهج الاول وهـو المنهج الاستعمـاري الذي يعنى بابراز تاريخ افـريقيا من وجهـة المصالـح الاستعماريـة دون النظر الى تـاريخ الافـريقيين قبـل العصر الاستعماري وكأنهم كانوا حزءاً من التاريخ الطبيعي للقارة الافـريقية! ثم هنـاك المنهج العـربي الاسلامي ، ولـلاسف فإن هـذا المنهج لا يـزال يركـز اساسـاً عـلى النفـوذ العـربي في افريقيا . والى جانب هذين المنهجين كان من الطبيعي ان يظهر منهج افريقي يتجه الى تـأصيل الشخصية الافريقية قد يصل بها الى الشوفينية بل قد يصل الى اعتبار افريقيا مهداً للحضارات الانسانية ، وقد وصل الامر على سبيل المثال الى تزنيج الحضارة الفرعـونية اي جعلهـا حضارة زنجية اساساً . واذا كان المنهج الاستعماري منهجاً مرفوضاً ، فنحن في امس الحاجة الى حوار تاريخي عربي ـ افريقي لا يهدف الى تبرير السلبيات .

لقد كان من سوء الحظ ان وصلت الثقافـة العربيـة الى افريقيـا متأخرة ، ولم تلبث ان تعرضت للانحطاط والتدهور . كما ان مساهمة الافارقة في تلك الثقافة كـانت مساهمـة محدودة نتيجة للظروف التي المت بها بحيث لم تستطع تلك المساهمة ان تكون تراثاً ثقافياً افريقياً يعتز به الافـريقيون . وكـان من الطبيعي ، طبقـاً لمنطق الاشيـاء ، ان يخبو اثـر هذا التـراث في ضـوء المتغيرات الحضارية الحديثة التي بهرت الافريقيين كـما بهرت العـرب انفسهم . وفي قناعتي ان

العرب لن يستطيعوا ان يستثمروا رصيدهم التاريخي في افريقيا الا اذا تمكنوا من ايجاد صورة مضيئة لحاضرهم ، وقد تكون هذه هي المشكلة الرئيسية التي نواجهها .

٣ ـ جميل مطر

اعتقد انه من الضروري اقناع الجانب الافريقي ـ واقناع انفسنا في الجانب العربي ـ بأن التعاون العربي ـ الافريقي ليس عملية مبادلة التأييد لقضية فلسطين مقابل المعونات الاقتصادية او مقابل التأييد لقضايا جنوب افريقيا . انا اشعر ان التعاون كعملية مبادلة مسألة راسخة في عقول الكثير من المسؤولين الافريقيين والمسؤولين العرب . ولا اريد ان احمل هذا الطرف او ذاك مسؤولية رسوخ هذا الفهم، ولكني اميل الى ان واجب ازالة هذا الفهم يقع على عاتق الجانب العربي، فالارصدة العربية السياسية والاقتصادية متوفرة والقدرة ـ على الاقل من الناحية النظرية ـ على توزيع الادوار بين الاقطار العربية ، كبيرة . ان المدخل الاهم لاكتساب التأييد الافريقي للقضايا العربية هو شمولية التعاون العربي ـ الافريقي ، وشعور الطرفين بأن درجة من الاندماج القائم على خطط تنموية يعود بالنفع على كلا الطرفين. ان بناء التعاون على قضايا مجزأة يهدد التعاون بأسره ويسمح للاطراف الخارجية باختراق هذا التعاون واحباطه ويمنح الحق لاطراف عربية او افريقية بالمزايدة في المواقف على حساب هذا التعاون .

لقد انزعج الجانب العربي حين اعادت زائير علاقاتها مع اسرائيل ـ ولم يكن الامر مفاجأة بل كان متوقعاً منذ وقت طويل ، ولأن زائير لم تكن تخفي نواياها ـ واسرع بارسال وفود رسمية الى كل انحاء القارة الافريقية لتحذير الدول الافريقية من مغبة هذا العمل . ولكن الجانب العربي لا ينزعج بالقدر نفسه حين تحدث كوارث في افريقيا بسبب القحط او المجاعات او المساعدة في تخفيف آثار الحروب وانخفاض اسعار المواد الخام التي تعتمد عليها اقتصاديات بعض الدول الافريقية ، ولم يرسل في اي حالة من هذه الحالات وفوداً رسمية او غير رسمية .

٤ ـ عبد الرحمن ابو زيد احمد

اود ان اتناول نقطة واحدة وهي موضوع الجانب الاخلاقي للقضية العربية ـ الاسرائيلية والتي ينظر اليها الافارقة من جانبهم . لم يفلح العرب قبل ١٩٧٣ مثلاً ، ان يقدموا القضية العربية ـ الاسرائيلية من الجانب الاخلاقي ، وان كان الاسرائيليون قد افلحوا في ذلك . فمثلاً ، ونحن جميعاً نعرف هذا ، ان الاتجاه العربي الذي كان سائداً قبل حرب ١٩٦٧ والذي يدعو الى رمي اسرائيل في البحر . وغيره من التصرفات التي كانت موجودة في تصريحات المسؤولين والسياسيين العرب انعكست بالضبط ، وفي اطار الدعاية الاسرائيلية من وجهة النظر الاخلاقية ، في ذهن المثقف الافريقي والفرد العادي في البلدان الافريقية .

ولكن ونحن نلاحظ ان الاهتمام بالقضية العربية ـ الاسرائيلية وسط الافريقيين بعد عام ١٩٧٣ مثلاً ، والدعم الهائل الذي قدموه لهذه القضية العربية ، نتج في واحد من اجزائه نتيجة لقوة الموقف الاخلاقي العربي اذا صورناها ، نجحنا في تصويرها على اساس انها قضية اخلاقية في المقام الاول ، كقضية طرد شعب من بلده وتقتيله وتشريده على اساس انها نتيجة العدوان على اراضي الغير وبالقوة . وبالتالي بدأ موقفنا يأخذ هذا الجانب الاخلاقي ، وبدأ الافارقة يفهمون هذا الموقف ، ويقدرونه حق قدره .

٥ ـ عبد العزيز الدوري

اود ان اشير الى نقطتين : الاولى ، ان التراث العربي الاسلامي في افريقيا لم يدرس بصورة جادة من قبلنا لحد الآن ، وما درس كان بالعربية . وقد قدمت حصيلة هذا التراث من قبل الجهات المضادة ، تبشيرية واستعمارية ، وابرزت هذه الحصيلة بصورة سلبية ، مثل النظرة العرقية (الى السود) وتجارة الرقيق . يجدر ان نلتفت الى هذه الناحية وان نقدم حصيلة التراث من دراسة مصادره الاولية وبلغة مفهومة في افريقيا (ولتكن الانكليزية) .

وهذا ما يدعونا للاهتمام بالجوانب الثقافية والاجتماعية في العلاقات مع افريقيا ، وتنميتها والا تقتصر على الجوانب السياسية وحدها ، وقد آن ان نلتفت الى الشعوب . الثانية : اننا بحاجة الى مراجعة تجربة العلاقات مع افريقيا ، على اساس تقويمها ونقد الذات بصورة صريحة وتبين السلبيات والنواحي المهملة . فمثلاً طبيعة النظرة العربية الى مفهوم القومية والعروبة ولمفهوم الاسلام وطبيعة الصلة بينها ، وكذلك المساعدات المالية العربية ، هل وجهت للافضل لصالح الدول الافريقية كما تراها هي وجدواها ووجهتها ، ام هناك تساؤل وتحفظ وغياب رؤية . هل ادت مواقف دول او جماعات او منظمات عربية ، سياسية وغيرها الى سلبيات والى احداث ثغرة وتباعد احياناً ام كانت ايجابية؟

٦ ـ عبد القادر زبادية

ان جوهر الموضوع يمكن تلخيصه في ان الصراع بيننا وبين العدو الاسرائيلي هو ، في جوهره ، قضية حضارية بالدرجة الاولى ، ومن ثم فإن هذا ينعكس حتماً على نظرة الغير لنا احببنا ام كرهنا . واخواننا الافارقة قد لا يشذون عن هذه القاعدة التي هي عامة بالفعل، ولكنها قد تشملهم في حالات كثيرة كما تشمل غيرهم في قارات اخرى ، اذ لا يخفى ان القوى التي تحتضن اسرائيل وتشد ازرها في قلب البلاد العربية هي تلك القوى نفسها التي تشد ازر اسرائيل في افريقيا جنوب الصحراء وفي غيرها من الاماكن . واريد ان اشير هنا الى ظاهرتين بارزتين ، اولاهما ، انه اثناء قطع العلاقات بين الدول الافريقية واسرائيل ، اقتصر فقط اختفاء السفارة الاسرائيلية في معظم البلدان الافريقية وليس كلها على انتقال افرادها وخبرائها

الى احدى السفارات الغربية في كل بلد، كما ان المصالح المتبادلة كادت تبقى كما كانت، بل احياناً زادت، كما حصل الامر في نيجيريا مثلاً وفي الكونغو كينشاسا وغيرهما .

اما الظاهرة الثانية ، فتتمثل في انه كلما تمسك العرب بعماد النزوع الى التحرر والدفاع عنه ، قدّرهم الافارقة وناضلوا معهم ولعل هذا ما اشار اليه او عبر عنه د. الدوري بأهمية التزام العرب باثبات الذات والبحث عن نواقصها حتى يمكن لنا ان نطلب من الآخرين ، عن جدارة ، ان يتفهمونا ويسايرونا . وانا اؤيد هذا الرأي لانه التعبير العلمي الصحيح عن السلوك العلمي السليم . ففي فترة الخمسينات مثلاً كانت حرب التحرير في الجزائر ملتهباً اوارها وكانت حكومة الثورة المصرية قائمة بواجبها في اسناد حركات التحرير في افريقيا ، فكانت نظرة الافارقة الى العرب ايجابية جداً وكانوا ينظرون الى الثورتين الجزائرية والمصرية كمثالين جديرين بالتقدير والتأييد، وهما يعبران عن روح الامة العربية وتصميمها على التحرر والانعتاق . فكانت اذا قضية الحرية والاستماتة في سبيلها تجلب لنا قلوب الافارقة وافئدتهم ، وقد حافظت بعض البلدان العربية مشكورة على هذا الطريق القويم حتى الآن . ولكن معظم الانظمة العربية بعد عقد معاهدة كامب دافيد ، اصبحت مع الاسف تتنافس على التبعية للغرب المستعمر والمحتضن لاسرائيل ، فأصبحنا نرى النظرة الافريقية تتغير نحو العرب ، وهذا ما يحصل الآن بالفعل ، لا سيما وان لاسرائيل وحلفائها وجوداً قوياً في افريقيا ، ولا يكاد يتوفر للعرب الا العدد القليل بالمقارنة بما لدى الطرف الآخر من خبراء في هذا الميدان .

٧ ـ عبد الملك عودة

ارغب في اثارة موضوع اعادة التعامل الدبلوماسي بين زائير واسرائيل عام ١٩٨٢ . واعتقد ان المقدمات تجعلنا نعيد النظر في توجيه الاتهامات والانتقادات الموجهة اساساً واصلاً الى الجنرال موبوتو رئيس زائير ، وبحيث تكون الاتهامات والانتقادات موجهة ايضاً الى الجانب العربي وبدون ان نغفل الانتقادات الى الاجراء الزائيري ورئيس زائير .

ـ ان المقدمات كانت معروفة في اوساط الجامعة العربية وفي دوائر وزارات الخارجية في الاقطار العربية جميعاً ، وبالذات المعارضة لمعنى وآثار اتفاقيات كامب ديفيد والمعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية . وهذا يتضح ايضاً من النشاط السياسي والدبلوماسي الفرنسي والامريكي والاسرائيلي في احداث شابا الاولى والثانية .

ـ ان الجنرال موبوتو رجل خرب الذمة وارصدته المالية الخاصة في سويسرا معروفة للجميع ، ورجل مثل هذا اذا تعامل العرب معه ، فلن يكون الطريق اليه ، او كان ، الكلمة الصادقة او الموقف الموحد المبني على اساس عقائدي ، انما الطريق الوحيد هو المال وشراء الذمم ، وقبول التعامل مع النظم السياسية الدكتاتورية . كل هذا كان يعرفه الساسة العرب جميعاً ، ولم تقم اي دولة عربية بالتنبؤ باحتمالات المستقبل .

ـ كـان رد الفعل العـربي كلاميـاً انشائياً كالعـادة ، لقد صـدرت البيـانـات وتم قـطع العلاقات من جـانب الاقطار العـربية المعارضة لكـامب ديفيد ، ولم يقـطع احد من الاقـطار العربية علاقاته مع فرنسا او امريكا . . . الخ . ومن العجيب ان ينعقد بعد ذلك مؤ تمـر القمة الفرنسي ـ الافريقي في عاصمة زائير وتحضره اغلبيـة من الدول الافـريقية المؤ يـدة بالقـرارات وبالتوصيات للتعاون العربي ـ الافريقي والموافقة على ما صـدر من قرارات في منـظمة الـوحدة الافريقية بشأن قضية فلسطين . وحضر ايضاً عدد من الاقـطار العربيـة وهي مصر والسـودان والمغرب ، وهناك اقطار عربية ـ افريقية اخرى لم تحضر لكنها لا تعادي صراحة موقف زائير .

ـ القضية ليست الادانة الـدبلوماسيـة وليست اعلان ايقـاف القروض والاتفـاقيات من جانب المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا او من جانب الصناديق العربية في الاقطار العـربية النفـطية . فـالقضية هي اسـاساً غيـاب الاستراتيجيـة العربيـة في صورة الحـد الادنى وصـورة الحـد الاقصى ، ودور وعمـل الاقـطار العـربيـة مجتمعـة ومـوحـدة في تنفيـذ هـذه الاستراتيجية .

٨ ـ عثمان بوغـاج

ـ اود ان اعرف من د. مدثـر اذا كان قـد رسم حدوداً بـين نظرة الحكـومات الافـريقية وبين الشعوب الافـريقية . ان هـذه الحدود مهمـة ، لأن نظرة الشعـوب الافريقيـة ، وخاصـة المسلمين منهم ، تتميز بقناعات دينية اكثر منها بالاحداث السياسيـة ، ولهذا فهي دائمـة . اما نظرة الحكومات الافريقية فهي تتأثر بسهولة بالاحـداث السياسيـة والاقتصاديـة ؛ ولهذا تتغـير وتتبدل .

ـ اود ان اعـرف الى اي حد اثـرت اتفاقيـات كامب ديفيـد على النـظرة الافريقيـة عـلى النـزاع العربي ـ الاسـرائيلي؟ ان النـظر الى اهمية هـذا السؤال يجب ان يتم في ضوء الـدعايـة الاسرائيلية الاخيرة القائلة بأن قضية نـزاعها الاسـاسية مـع مصر قـد وجدت لهـا حلاً ، فـلا ينبغي عندئذٍ ان تواجه علاقاتها الدبلوماسية عقبات مع الدول الافريقية . واخيراً الى اي حـد نجحت الدعاية الاسرائيلية في هذا الاتجاه ؟

٩ ـ عز الدين عمر موسى

لقد كفاني عدد من الاخوة الاستطراد في موضوعات عدة ولكن لي عدة ملاحظات :

إن العلاقات التاريخية قد ربطت بـين الاقطار العـربية والافـريقية اكـثر مما ربـطت بين الدول الافريقيـة واسرائيـل . ولكن مع هـذا ، فإن الـدول الافريقيـة ارتبطت مـع اسرائيـل اكثر . ويبدو لي ان مـا جعله د. مدثـر ثانـوياً هـو الاهم ، وهو عـامل المصـالح المشتـركة :

حقيقية او مفترضة . والدليل ما ساقه الباحث عن قطع الدول الافريقية لعلاقاتها مع اسرائيل مع او بعد حرب تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٣ .

ـ وبخصوص مسألة تجارة الرقيق فإنني على قناعة ان المصادر اذا ما درسناها نجد ان العرب كانوا اقل الناس عملاً في تجارة الرقيق في افريقيا . فالرق الابيض كان اكثر من الاسود، حتى ان الرقيق الابيض قد اصبح سادة ساداتهم في دولة المماليك ، ويبدو ان اليهود كانوا اكثر من غيرهم في العمل في تجارة الرقيق الابيض . وفي بلاد السودان كانت القضية بين اهل السودان انفسهم ، ولهذا اضطر احمد بابا لكتابة رسالة في الامر اسماه « معراج الصعود لحكم مجلوب السود » . اما في شرق افريقيا فقد اوضح الاستاذ ابو زيد بأن الاوروبيين ، لا العرب، حسب مصادر الاوروبيين ، هم الذين كانوا اكثر عملاً في تجارة الرقيق .

ـ لي سؤال على ما ذكره د. مدثر من فشل مصر بقيادة عبدالناصر ، ولكن بعد ذلك يقول « وكما قد يتوقع فقد نتج ذلك التحول عن عدد من العوامل والاسباب التي كانت عناصرها قد اخذت في التجمع والتشكل في اوقات سابقة » ، فمن قام بمثل هذه العناصر غير عبدالناصر وامثاله!؟

١٠ ـ غسان العطية

من الخطأ القول ان الدول الافريقية تجهل حقيقة الصراع العربي ـ الاسرائيلي ، بل اعتقد ان لها قناعات تتأثر بطبيعة التصور العربي للصراع العربي ـ الاسرائيلي من جهة ، وبالمصالح الخاصة للدولة الافريقية . والنقطة الثانية . . هي اننا نتحدث عن تصور الحكومات والدول الافريقية وليس عن اتجاهات الرأي العام الشعبي الافريقي . وهذه الحكومات الافريقية تدرك ان معظم الاقطار العربية ـ في الواقع والممارسة ـ لا تضع قضية فلسطين على رأس سلم الاولويات في علاقاتها المشتركة . اضافة الى ان الدول الافريقية لا تود ان تخرج عن الشرعية الدولية ، وبمقدار انسجام الموقف العربي مع تلك الشرعية تأتي المواقف الافريقية مؤيدة للعرب .

وكان لظهور منظمة التحرير الفلسطينية وتحملها مسؤولية الثورة الفلسطينية ، وطرحها شعارات حق تقرير المصير ، واقامة الدولة المستقلة ضمن الشرعية الدولية ، كل هذا له الفضل الكبير في بلورة مواقف ايجابية للدول الافريقية . . وبالمقابل ساعدت ممارسات وتعنت اسرائيل على توطيد تعاطف تلك الدول الافريقية مع مطالب الشعب الفلسطيني .

١١ ـ كمال عجوري

اعتقد انه من الناحية المنهجية ، وللتعرف على مواقف الدول الافريقية من الصراع العربي ـ الصهيوني ، سنركز على المحورين الرئيسيين لهذا الصراع وهما : قضية الشعب الفلسطيني من جهة وقضية اراضي الاقطار العربية المحتلة بعد عام ١٩٦٧ من جهة اخرى .

ماذا كان موقف الدول الافريقية من القضية الفلسطينية قبل حرب عام ١٩٦٧ خاصة وانها تمثل حركة تحرر وطني ، وكيف تطور هذا الموقف بعد ذلك لصالح القضية الفلسطينية ومدى تأثره سواء بالمواقف السياسية للمجموعة العربية ـ الافريقية في المنظمات الاقليمية (كمنظمة الوحدة الافريقية ومنظمة المؤتمر الاسلامي مثلاً) ، او في المنظمات الدولية (كالجمعية العامة للامم المتحدة والوكالات المتخصصة التابعة لها كاليونسكو مثلاً) ، او تأثر الدول الافريقية بالدعم المالي العربي الذي تجلى في تجربة التعاون العربي ـ الافريقي . ويحضرني في هذه اللحظة التصريح الذي سجلته مجلة المجاهد الاسبوعية الصادرة في الجزائر بتاريخ ١٦ نيسان / ابريل ١٩٨٢ على لسان الامين العام المساعد لجامعة الدول العربية السيد عدنان عمران الذي قال « بأن افريقيا حصلت على عون مالي عربي قدره ٥,٦ مليار دولار . . . ولكننا قدمناها هكذا فقط ولا نعرف الى اين ذهبت بالضبط ومن استحوذ عليها فعلاً » . او اخيراً مدى تأثر الدول الافريقية بمواقف الدول الكبرى سواء التي كانت مستعمرة لهذه القارة او القوى العظمى كالولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي وكذلك موقف الصين الشعبية .

واعتقد اخيراً بأن المقصود في بحث د. مدثر عبد الرحيم هو توضيح التصور العربي لموقف الدول الافريقية من الصراع العربي ـ الصهيوني ليتمكن المفكرون اولاً واصحاب القرار السياسي في الاقطار العربية ، ان يسهموا في تجنب مناطق الخلل والضعف في مواقف الدول الافريقية ، لتكون بداية جدية وصلبة لكسب المجموعة الافريقية من الحق العربي على اسس متينة غير قابلة للتأثر بالمواقف المرحلية .

١٢ ـ مجدي حماد

انني اتصور ان تحليل « نظرة افريقيا للصراع العربي ـ الاسرائيلي » ينبغي ان يبدأ بالاشارة الى المحددات التي ساهمت في صياغة تلك النظرة من ناحية ، ثم تحديد معالم هذه النظرة وتطوراتها من ناحية اخرى . واذا كان الباحث قد حاول تحليل هاتين الناحيتين في دراسته ، الا ان هناك بعض نقاط الاختلاف فضلاً عن بعض الملاحظات التي قد تضاف الى هذه الدراسة .

ومن ناحية محددات نظرة افريقيا للصراع العربي ـ الاسرائيلي ، يمكن القول انه ليس من المتيسر ولا من المسوغ رد النظرة الافريقية فقط الى متغيري الاسلام وتجارة الرقيق ، ورغم التحفظات التي يمكن الاشارة اليها بخصوص هذين المتغيرين ، الا انني سأركز بصفة خاصة على مجموعة اخرى من المحددات لها اهميتها الفائقة في تحليل نظرة افريقيا للصراع العربي ـ الاسرائيلي . ويمكن التمييز بهذا الصدد بين مجموعتين اساسيتين من المحددات :

الاولى : مواريث المرحلة الاستعمارية ، واكتفي بالاشارة بصفة خاصة الى تأثير العوامل والمحددات التالية :

ـ سبق قيام اسرائيل على استقلال غالبية الدول الافريقية ، وتصويت اسرائيل في الامم المتحدة لصالح استقلال هذه الدول وعضويتها في المنظمة ، مع استثناء محدود .

ـ بداية التغلغل الاسرائيلي في الدول الافريقية في ظل السلطة الاستعمارية ، وهكذا كانت الدولة تستقل لتجد لديها سفارة او قنصلية اسرائيلية مثلاً .

ـ دور التنشئة السياسية والثقافية للقيادات الافريقية في ظل السلطة الاستعمارية ومعاهدها وخاصة الكوادر العسكرية ، وصياغة توجهات هذه القيادات بشكل مؤيد لاسرائيل . فضلاً عن تدريب هذه القيادات جنباً الى جنب مع القيادات الاسرائيلية في المعاهد الغربية نفسها .

الثانية : خبرات مرحلة ما بعد الاستقلال ، ويمكن هنا ايضاً الاشارة الى اهم المحددات والعوامل التالية :

ـ استراتيجية عبد الناصر ، تحديداً ، في مواجهة اسرائيل بشكل عام وفي افريقيا بشكل خاص . وهنا اشير الى عدم نضج الموقف الافريقي ، ورفض سياسة شراء المواقف ، والرغبة في وقف الابتزاز الاسرائيلي ، فضلاً عن النظرة الشاملة للصراع العربي ـ الاسرائيلي كجزء من الصراع العربي ـ الغربي الذي كانت له الاولوية على الاقل حتى العدوان الاسرائيلي عام ١٩٦٧ . وبطبيعة الحال يمكن الاشارة هنا الى بعض جوانب القصور والخطأ من جانب مصر وغيرها من الاقطار العربية ، اكتفي منها بذكر موقف الرئيس نيريري عندما حاول سفير مصر لديه ان يوضح له اخطار التغلغل الاسرائيلي في تنزانيا ، حيث رد الرئيس التنزاني بأن دولته «ليست في حاجة الى من يحدد لها من هم اصدقاؤها ومن هم اعداؤها » .

ـ دور الغرب في تشجيع العلاقات مع اسرائيل ، سواء بشكل مباشر او بشكل غير مباشر بحكم آليات التبعية .

ـ دور اسرائيل نفسها التي تحركت باستراتيجية واضحة ، وخاصة من ثلاث نواح : **اولها** ، تقديم خبرة تحتاج اليها بالفعل دول افريقية معينة . **وثانيها** ، التركيز على القطاعات الاجتماعية الفعالة ، وخاصة فئات العسكريين والعمال والشباب . **وثالثها** ، السياسة الاعلامية التي ركزت بصفة خاصة على التأكيد على وحدة معاناة اليهود والزنوج .

اما من ناحية معالم النظرة الافريقية للصراع العربي ـ الاسرائيلي وتطورها ، فينبغي التمييز في هذا الصدد بين ما هو « جوهري » في النظرة الافريقية ، وما هو « ثانوي » وبين عناصر الاستمرار وعناصر التغير . ومن هذه الناحية يمكن القول ان العناصر « الجوهرية » و« المستمرة » في نظرة افريقيا للصراع العربي ـ الاسرائيلي تتمثل في القبول بشرعية قيام اسرائيل منذ عام ١٩٤٨ وليس فقط شرعية « وجودها » بحكم الامر الواقع ، وهو ما ينبني في المنظور الافريقي على ان « الصهيونية هي حركة تحرر وطني » كما عبر عن ذلك بالحرف

الرئيس سنغور في احدى جولات « لجنة الحكماء » الافريقية للوساطة بين العرب واسرائيل عام ١٩٧١ . ولهذا الاعتبار فإن غالبية الدول الافريقية كانت تصر في البداية على ان قضية فلسطين ليست قضية افريقية ، بل وافترضت نوعاً من التناقض بين جامعة الدول العربية ، ومنظمة الوحدة الافريقية لهذا الاعتبار ذاته . ولهذا الاعتبار ايضاً فإن منظمة الوحدة الافريقية ، بعد العدوان الاسرائيلي على الدول العربية عام ١٩٦٧ ، قد اكتفت بالاشارة الى انسحاب القوات الاجنبية من الاراضي الافريقية ـ اي من مصر . وكان النص الذي حرصت المنظمة على التزامه فيما بعد هو نص قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ نفسه بالانسحاب من « اراض احتلت » وليس « الاراضي المحتلة » .

اما ما نلاحظه من تغير في الموقف الافريقي بعد حرب تشرين الاول / اكتوبر عام ١٩٧٣ ، فقد تم في الواقع وليس في جوهر هذه النظرة ، وانما في الجوانب الثانوية حيث لا تزال غالبية الدول الافريقية على التزامها بقبول شرعية قيام ـ وليس وجود ـ اسرائيل . وليس ادل على ذلك من التصويت الافريقي على القرار الذي اتخذته الجمعية العامة للامم المتحدة باعتبار « الصهيونية عقيدة عنصرية » ، حيث نلاحظ ان التصويت الافريقي لم يرتبط مطلقاً بحجم واتجاهات المساعدات والقروض العربية للدول الافريقية مما يدل على « مبدئية » الموقف الافريقي اذا جاز هذا التعبير . فقد صوتت ٥ دول افريقية بالمعارضة ، بينما اتخذت ١٢ دولة افريقية موقف الامتناع عن التصويت ، اي ان هناك ١٧ دولة افريقية قد تحفظت تجاه قرار حاسم مثل هذا القرار بينما ايدت القرار فقط ٢١ دولة افريقية .

١٣ ـ نعيم قداح

وردت ملاحظات وافكار وتعليقات كثيرة عن الدور العربي في مسيرة التعاون العربي ـ الافريقي وعن العراقيل التي توضع في طريقه وعما يسمى خلق المشاكل امامه من قبل بعض الاطراف العربية او الافريقية . وفي الرد على ذلك يمكن القول انه من الطبيعي ان يحدث ذلك نظراً لأن المضمون المركزي للتعاون العربي ـ الافريقي هو مضمون نضالي وثوري وشامل . وقد وضع له مؤتمر القمة العربي ـ الافريقي في القاهرة عام ١٩٧٧ الاطار التأسيسي اللازم من خلال اعلاناته التاريخية .

إن التعاون العربي ـ الافريقي يعني في ابجديته وحدانية الموقف العربي والافريقي امام الامبريالية والصهيونية والعنصرية ، ويعني ايضاً تحقيق التنمية الاقتصادية في افريقيا في اطار من الاصالة والخلاص من التبعية والاستغلال والوصول الى النظام الاقتصادي العادل في العالم . وكان هذا التعاون ولا يزال يمثل الاستيعاب الكامل لتطلعات العرب والافارقة من اجل ايقاف النهب الامبريالي وتعزيز حركة التحرير في افريقيا والاستمرار في دعم سياسة عدم الانحياز .

إن الصورة ليست قاتمة كلياً في زمن الغيبوبة العربية المميتة وتوجه العرب الحالي الى

العدم ، ذلك ان التعاون العربي ـ الافريقي بصفته التزاماً اخلاقياً صميماً يسير بخطى مرسومة على الصعيد الثنائي ، يدل على ذلك التقارير السنوية للصناديق العربية والتزام دول شمال افريقية بتعهداتها في هذا الصدد . . كما ان المؤسسات العربية تعمل بكامل طاقاتها على الصعيد الجماعي ، ويجري تنفيذ الالتزامات وترتفع نسبة مساهمة الدول العربية ، بالرغم من ان بعض المانحين في المساعدات العربية لافريقية ليس لديهم في بعض القرى ماء او كهرباء . وربما تجاوزت بعض الارقام في هذا الصدد الحدود التي تصورها بعض الافارقة والعرب .

واخيراً لقد كانت هناك مبادرات عربية فردية او غير مخططة وغير منسقة ذات دوافع مختلفة في مجالات تقديم العون لافريقية وهي تندرج في مجال توزيع الادوار ، وهي جميعاً تصب في النهاية في تنمية التعاون العربي ـ الافريقي .

١٤ ـ يوسف الحسن

ـ ذكر الباحث ان الحكومة البريطانية عرضت على زعماء الحركة الصهيونية اقامة وطنهم القومي المنشود في اجزاء منتقاة من المستعمرات القائمة في شرق افريقيا (اوغندا وكينيا) . والحقيقة ان هناك نظرية اخرى ـ اميل اليها ـ ويتبناها الخبير الباحث د. علي المزروعي حول ان اختيار اجزاء من الارض الافريقية لم يكن بهدف اقامة الوطن المنشود ، بل بهدف ان يكون امتداداً للوطن القومي المنشود في فلسطين ، اي ليس بديلاً عنه . حيث التقت المصالح الاوروبية والصهيونية على ان يكون الوطن اليهودي في قلب الامة العربية لاسباب عديدة ، ومن اهمها خلق هذا الحاجز والمفجر والمانع لكل احتمالات وامكانيات التنمية والوحدة في الوطن العربي .

ـ كما يقول الباحث بأن « الاقطار العربية المنتجة للنفط » التزمت بدفع المليار ونصف المليار دولار ، والصحيح ـ للتاريخ ـ انه ليس كل الاقطار العربية المنتجة للنفط قد التزمت بذلك مثل (العراق والجزائر) ، كما ان اقطاراً عربية غير منتجة للنفط اعلنت عن التزامها مثل مصر والاردن (والاردن دولة فقيرة في مواردها المالية وقدمت التزامها لدعم حركات التحرير الافريقية) . وهذا واضح كلياً في الارقام التي اعلنها زعماء هذه الاقطار في مؤتمر قمة ١٩٧٧ .

ـ الارقام التي التزمت بها الاقطار العربية في المؤتمر المشترك ١٩٧٧ دفعت بالكامل بل زادت عن الالتزامات المعلنة بمقدار خمسة اضعاف حتى الآن ، وليس صحيحاً اذاً ما يقوله الباحث عن « تواني كثير من الاقطار العربية في الوفاء بالتزامها » .

بالنسبة لنا كعرب فإن الموقف الافريقي تجاه النزاع العربي ـ الاسرائيلي يجب ان يكون قضية مركزية في التعاون ، وليس قضية هامشية كما يتصور بعض الاخوة الافارقة او بعض العرب . بالنسبة لنا هي قضية حياة او موت . اسرائيل بالنسبة لنا جسم غريب سرطاني يهدد

بتـدمير الحيـاة والمستقبل . وبـالتالي ، عـلى اخوتنـا الافارقـة ان يضعوا ذلـك في اعتبـارهم ، بالاضافة الى ارتباط هذا الجسم السرطاني بمثيله وحليفه الجنوب افريقي . وللاسف فإن بعضاً من الافارقة لا يعـطي اهتمامـاً او ربطاً او وعيـاً لهذه العـلاقة المتينـة والممتدة بشكـل خطير في الثمـانينات . والشكـوى ما زالت مستمـرة ودائمة من اخـوتنا الافـارقة ، ويـردد بعضنا هـذه الشكاوى بدون ان يسـأل نفسه عن مـدى اقتراب او ابتعـاد اخوتنـا الافارقـة من تأييـد ودعم لقضيتنا المحورية .

ان بعض اخـوتنا الافـارقة في كثـير من الاجتماعـات لا يرغبـون في سمـاع شكـوانـا ، وبعض العرب يحذرنا بذرائع الحساسيات والمجاملات واخفاء الرؤ وس في الرمـال، ان بعض الافارقة لا يرغبون ايضاً في سماع احاديث الموقف التنسيقي على المستوى الـدولي مثلاً . لقـد رفضوا انشاء لجنة مشتركة بهذا الخصوص . بعضهم للاسف لا يـريد ان يسمـع حديثـاً حول تعاون ثقافي ومراكز ثقافية مشتركة وتعاون اعلامي . وتبين محاضر جلسات اجتماعات مجموعة العمـل للثقافـة والاعلام الاولى التي عقـدت في القاهـرة كيف رفض الجانب الافـريقي مجـرد مناقشة فكـرة انشاء مـراكز ثقـافية وتعـاون اعلامي مشتـرك ، وغير ذلـك الكثير الكثـير . ان الحديث المحبب لدى بعضهم هو الدعم المالي فقط .

يؤ سفني ان اذكر هذا الموضوع ، لكنني لاحظت اننا امضينا يومـين كاملين ونحن نقتـل الذات العربية نقداً ونحمل الجانب العربي كل اسباب الفشل والتقصير ، ولم يتطرق احـد منا الى كلمة واحدة حول الدور الافريقي في هذا المجال ، وفي تقديري ان مرد ذلـك يعود الى ان اغلب البحوث يغلب عليها الجانب الاكاديمي والتاريخي للعلاقـات . وقلة هم الذين يعـرفون كيف جـرى الحـوار العـربي ـ الافـريقي وماذا قـدم الجـانب العـربي وكيف كـان المـوقف الافريقي . . . . لقد آن الآوان لبحث المـوقف الافريقي والـذي في تقديـري كان رخـواً إن لم يكن في بعض جـوانبه انتهـازياً . انني اطـالب بأن تكـون لنا استـراتيجيتنا في التحـرك ، امـا التكتيك فشيء آخر ، وله حديث آخر ، هذا اذا اردنا ان نبتعد عن ترف الاحاديث الاكاديمية وعن شنق الذات بدون مبرر .

١٥ ـ يوسف صايغ

اشعر من واجبي كباحث في القضيـة الفلسطينيـة ان اناقش واصحـح مقولـة وردت في بحث د. مدثر عبـد الرحيم وهي القـول بأن الفلسـطينيين او العـرب نادوا « بـرمي اليهود في البحـر » . ومن المؤسف ان هذه المقـولة التي يتهم الصهيونيـون العرب بـاطـلاقهـا ليست صحيحـة على الاطـلاق . وانا اتحـدى اياً كـان ان يقدم الـدليل عـلى ان ايـا من المسؤ ولـين الفلسطينيين او العرب نادى بـرمي اليهود في البحـر او وضع هـذا هدفـاً . وانما قـال عدد من المسؤ ولين بوجوب ازالة الكيان السياسي الصهيوني . والفرق واضـح بين ازالـة الكيان ورمي

اليهود في البحر . وانا اجلّ المثقفين العرب عن الوقوع بفخ قبول الادعاء الصهيوني بنسبة هذه المقولة لاي مسؤول .

١٦ ـ يوسف فضل حسن

ـ كثر الحديث عن موضوع تجارة الرقيق وانني اذ اتفق مع د. عبد العزيز الدوري من انه لو درسنا موضوع الرق لاختلفت الصورة عما الفناه . ومع اختلاف الصورة فإن الرق أنى كان شكله فهو غير مبرر . واراني في الوقت نفسه اتفق مع ما جاء على لسان د. مدثر عبد الرحيم من انه على « البلاد العربية والمجتمعات العربية ان تكذب ـ بأفعالها ـ وسلوكها وبعدها عن الشبهات، الادعاءات التي لم يزل اعداء الامة يروجون لها بين الفينة والفينة ، بأن الرق والعبودية لا يزالان يمارسان في بعض انحاء الوطن العربي » .

ـ اتفق مع د. جمال زكريا بضرورة فتح حوار عربي ـ افريقي على المستوى الفكري والثقافي مع الافارقة وارى ان تكثف الجهود في ذلك الاتجاه باشراك اكبر عدد ممكن من الافارقة (غير العرب) في مثل هذه اللقاءات .

ـ اود ان اضيف انه من البدائل التي اعتبرت وطناً او امتداداً للوطن الاسرائيلي في افريقيا كان « السودان » ، ولكن الادارة البريطانية رأت عدم الاستجابة لهذا الطلب وصرف النظر عنه ، لأن القوانين لا تسمح بتمليك غير السودانيين .

١٧ ـ مدثر عبد الرحيم يرد

إن كثيراً مما جاء من تعليقات الاخوة المعقبين ليست عند الباحث موضع رفض او خلاف ، سواء في ذلك ما تعلق منها بأمر المنهج والاسلوب ، ام ما اتصل بالتفاصيل والجزئيات . بل ربما كان بعضها في نظره من المسلمات والبديهيات . ولكن ذلك لا ينفي وجود تباين واضح في بعض المسائل ووجهات النظر يستلزم التعليق ـ ولو ايجازاً ـ على بعضها في هذا المقام .

وربما كانت العلاقة بين التاريخ والواقع من اولى تلك المسائل واولاها بشيء من النظر والايضاح . فالتاريخ ، فيما ارى ، ليس مجموعة من الوقائع والاحداث انقضت ويمكننا بالتالي ان نسقطها من حساباتنا الحالية والمستقبلية ، بل هو عندي عنصر فعّال دائم الفعالية في تشكيل الفكر والوعي ، ومن ثم في صياغة الواقع والسلوك ، كما في بناء المستقبل او هدمه . ويزيد من اهمية ذلك ان المعركة الدائرة رحاها في العالمين العربي والافريقي اليوم ، انما هي ـ في آخر الامر ـ معركة بين الحضارات وما تتضمنه كل منها من قيم تبنى عليها (او تهدم بسببها) حياة الافراد والجماعات ، وتصاغ في ضوئها انماط السلوك والحياة ، ويحدد ما بين

الانسـان والطبيعـة والله سبحانـه من صلات وعـلاقات . ولـذلك فـلا بد من معـالجـة مثـل المـوضـوع الـذي نحن بصـدده الآن من الالمـام . ان لم نقـل الاحـاطـة ، بـابعـاده وجـذوره التاريخية ، كما يلزمنا السعي في الوقت ذاته لصياغة فلسفة حضارية واستراتيجية ثقـافية نعيـد في اطارهما استكشاف ذواتنا ونكيف علاقاتنا .

واذا اردنا ان نضرب مثالاً واحداً لما تقدم بـه القول من شـدة حاجتنـا لصياغـة منظور حضاري واضح ، فيمكننا ان نتأمل الكيفية التي فهم بها الاخوة المعقبون ما جـاء في البحث من اشارات للاسلام ودوره ـ فعلاً وامكـاناً ـ في دعم مـا بين العـرب والافارقـة من صلات . فقد فهم الاسلام في هذه التعليقات (او افترض) :

ـ بأنه دين ـ مجرد دين .

ـ وبأنه ، اذا نفع ، فنفعه محصور فيما يتصل بأمر العلاقات مع الافـارقة المسلمـين دون غيرهم من اهل القارة الآخرين .

ـ وبأن نفع الاسلام فيما يتصل بمعتنقيه من الافـريقيين انمـا يقوم عـلى « الاستغلال » . وقد ذكرت الكلمة في التعليقات اكثر من مرة بينما لم ترد اصلاً في البحث .

هذا والاسلام ، كما هو واضح اشد الـوضوح في القـرآن والسنة واجمـاع المسلمين عبـر القرون ، ليس ديناً بالمعنى الذي تستعمل به الكلمة عند المسيحيين مثلاً والاوروبيين المحدثين وكما فهمها الاخوة المعلقون ، بل هو منهج حياة تتكامل في نطاقه الابعـاد الروحيـة والماديـة في حياة الانسان الفردية والاجتمـاعية ، كـما تترابط بـه جوانبهـا الاقتصاديـة والسياسيـة والخلقية والفنية والعلمية .

وهنـا ننتقل للنقـطة الثـالثـة في فهم الاخـوة المعلقـين لما جـاء في البحث من الاشـارة للاسلام : وهي الافتراض بأن الدعوة لتـوثيق العلاقـات بين العـرب والافارقـة المسلمين انمـا تقوم على « استغلال » الاولين لما بينهم وبين الافارقة من روابط الاسلام والدين . على انه ليس ابعـد من الحقيقة والصـواب من مثل هـذا التصور او الافتـراض : فالاسـلام ، كـما تقدم ، يرفض الاستغلال اياً كان ، كما ترفض قيمه الخلقية ما ينطوي عليه استغلال الدين خاصة من النفـاق والبعد عن الصـدق والمصداقيـة . ثم انه ، بـدون الصدق والمصـداقيـة ، لا يمكن ان يفلح او يقبل اي جهد او عمل ولو احكمت صياغته على اسس يبدو، او يراد له ، ان تكـون عملية او سياسية واقعية .

ـ هذا وان في ثنايـا التعليقات التي تفضـل بها المعقبـون عدداً من المـلاحظات الاخـرى نصرف النظر عن الاستـطراد في التعليق عليها الآن ، امـا لانها تنبثق عن مشكلات في الفهم والتصور تضمنت الفقرات المتقدمة نماذج ارجو ان تكون كافية منها (ومن امثلة ما اشير اليه في

هذا الصدد حـالياً : التسـاؤلات المتصلة بتقديـر نصيب الدبلومـاسية العـربية اثنـاء الستينات والسبعينـات من فشل ونجـاح ، وفيها يتعلق بـاسرائيـل وما اذا كـانت قد اعتمـدت في طـرح صورتها وتشكيل النظرة الافريقية اليها على وسائل الاعلام ، ام الاتصال المباشر ، ام الترويج عبـر المثقفين ، ام الاعتمـاد على سلبيـات الاخرين) ، وامـا لانها لا تشكل نقـاط خـلاف او نزاع : كاختلاف الدول الافريقية بين مؤيدة للعرب ، ومعارضة لهم ، ومتوسـطة (او محاولـة التوسط او الجمع) بين الامرين . وفيها يتصل بمسؤولية بعض الدول الافريقية في عـرقلة سير التعاون وبعدها ، عملياً ، عن الجد اللازم والمطلوب في الالتزام بوعودها وبياناتها المعلنة .

وسيتيح لنا اعداد صورة مراجعة من البحث فرصة طيبـة للابـانة ـ ضمنـاً او تصريحـاً ـ حسبما يتطلب مقتضى الحال ، عما نرى انه الوجه السليم في تناول الموضوع بمختلف ابعاده .

القسم الرابع

ابعاد التعاون العربي الافريقي

الفصل العاشر

البعد الاقتصادي للعلاقات العربية-الافريقية المعاصرة

طاهر حمدي كنعان

مقدمــــة

تتنـاول هذه الـدراسة التـطورات الحديثـة والواقـع الراهن للعـلاقات الاقتصـادية بـين الاقـطار العربيـة بما فيهـا الاقطار العـربية في افـريقيا (العـرب ، للاختصـار) ، من جهـة ، والاقطار النامية غير العربية في افريقيا من جهـة اخرى (افـريقيا ، لـلاختصار) ، كـما تتناول مستقبل هذه العلاقات في ضوء الهموم الاقتصادية لكل من المجموعتين .

وتتركز الفترة الزمنية التي تتناولها الدراسة على عقد السبعينات ، هذا العقد الـذي شهد في الجانب العربي انبثاق الامكانيات المالية الاستثمارية لدى الاقـطار العربيـة المصدرة للنفط ، وشهد في الجانب الافريقي ما يمكن ان يطلق عليه « الازمة الافريقية » نظراً لما عاناه الجزء غير العربي من القارة من صعوبات اقتصادية لم يسبق لها مثيل منذ حصول اقطارها على الاستقلال السياسي .

وتتمثل الازمة الافريقية في سـوء الاداء الاقتصادي طـوال عقد السبعينـات . فباستثنـاء نيجيريا ، نجد ان معدل النمو السنوي الحقيقي في الناتج المحلي لثمانية وثلاثين بلداً افريقياً لم يـزد في المتـوسط عن ١,٦ بـالمـائـة في الفتـرة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٩ ، اي قبـل استفحـال الازمـة الاقتصـادية العـالمية في ١٩٨٠ و ١٩٨١ . ويقـارن هذا الاداء السيء بـالاداء المشجع الـذي حققته هذه الاقطار في عقد الستينات حين بلغ معدل النمو السنوي للناتج المحلي ٤,١ بالمائـة في الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٧٠ . وبذلك يعتبر اداء الاقطار الافريقية متخلفاً عن الاقطار الناميـة . وفي السنوات الاخيرة منـذ ١٩٧٩ زاد استفحال الازمـة الاقتصاديـة الافريقيـة على اثـر انهيار اسعار بعض المواد الاولية الاساسيـة والقفزة الثـانية في اسعـار النفط ، مما يجعـل هذه البلدان تستقبل صدر الثمانينات تحت تهديد احتمالات ضئيلة لانفراج الازمة .

ويحلل القسم الاول من هذه الدراسة واقع طرفي التبادل التجاري العربي ـ الافريقي فيما بينهما ، وفيما بين كل طرف منهما وسائر العالم ، وخاصة العالم الصناعي الغربي . كما يبين اتجاهات التغير في ذلك التبادل في مجاميعه الاجمالية وفي المجاميع الجزئية الخاصة بمجموعات الاقطار المصدرة للنفط في كل من المشرق وافريقيا ، ومجموعات الاقطار غير النفطية ، ايضاً في كل من المشرق وافريقيا .

ويتناول القسم الثاني عجز حساب المدفوعات الجاري الناشيء اساساً عن الثغرة بين الموارد الناجمة عن صادرات السلع والخدمات ودخول عوامل الانتاج ، وبين المدفوعات المترتبة على استيراد السلع والخدمات وتحويل دخول الاستثمار الاجنبي وعوامل الانتاج الاجنبية الاخرى الى الخارج . ويتناول هذا القسم مشكلة الدين الخارجي ، التي تتفاقم مع استمرارعجز الموارد سنة بعد سنة واللجوء في تمويله الى القروض بشروط غير ميسرة ، كما يتناول دور المعونات الانمائية العربية في تمويل جزء من العجز بشروط ميسرة .

اما القسم الثالث والاخير فيتأمل في مستقبل العلاقات العربية ـ الافريقية من منطلق المصالح المادية الحقيقية لكل من الطرفين ، وفي مقدمتها مصلحتهما في تغيير بنياني عالمي يعيد النشاط الى الاقتصاد الدولي على اساس اعادة توزيع الاختصاصات الانتاجية بين الاقطار الصناعية والاقطار النامية .

اولاً : العلاقات الاقتصادية كما يعكسها التبادل التجاري

١ ـ واقع التجارة العربية الافريقية

في دراسة العلاقات الاقتصادية بين العرب وافريقيا وتقويم تطورها في السنين الحديثة ، من المفيد النظر الى هذه العلاقات في اطار شبكة العلاقات التجارية الخارجية بين العرب والاقطار النامية عامة من جهة ، وبينهم وبين العالم المتقدم صناعياً من جهة اخرى . وفي ذلك نلاحظ ان ما يميز تلك الشبكة من العلاقات هو طغيان الوشائج العمودية بين العرب والعالم المتقدم على الوشائج الافقية التي تربط بين العرب وسائر الاقطار النامية ، او حتى بين العرب بعضهم مع البعض الآخر . ولم تتغير السمات الاساسية لهذا الوضع بين الفترة السابقة على الطفرة النفطية والفترة اللاحقة لها .

فإذا اعتبرنا عام ١٩٧٣ عاماً مفصلياً في التغيرات الاقتصادية العالمية ، وعقدنا المقارنة بين مجرى التجارة العربية في الفترة المنتهية بذلك العام في مستهل عقد السبعينات ١٩٧١ ـ ١٩٧٣ ومجراها عند نهاية هذا العقد ١٩٧٨ ـ ١٩٨٠ ، كما هو مبين في الجدول رقم(١) ، نجد ان حجم هذه التجارة قد ازداد الى اكثر من سبعة اضعاف ، الا ان اتجاهها قد بقي الى حد كبير ثابتاً متميزاً بالحصة الكبرى للدول المتقدمة صناعياً في واردات وصادرات الاقطار

العربية والبالغة اكثر من ٨٢ بالمائة من حجم التبادل . وفي المقابل بقيت حصة التبادل فيما بين الاقطار العربية ذاتها وفيما بينها وبين الدول النامية في الحدود الدنيا .

ففيما بين الاقطار العربية ذاتها لم تتجاوز الواردات في اوائل العقد ٨,٧ بالمائة من مجموع الواردات الى هذه الاقطار ، وازدادت بمقدار ضئيل الى ٩,٣ بالمائة بنهاية العقد . اما الصادرات فبلغت نسبتها في الفترة الاولى ٣,٧ بالمائة من مجموع صادرات هذه الاقطار ، وارتفعت الى ٤,٦ بالمائة في نهاية العقد .

اما فيما بين الاقطار العربية والاقطار النامية الاخرى فلم تتغير نسبة الواردات من الاقطار النامية الى الاقطار العربية الا بمقدار طفيف من ٩,٠ بالمائة الى ٨,٦ بالمائة ، في حين ارتفعت الصادرات من الاقطار العربية الى الاقطار النامية من ١١,٧ بالمائة الى ١٤,٦ بالمائة ، ولا شك ان الارتفاع النسبي لاسعار النفط كان ذا تأثير كبير في هذه الزيادة .

في اطار العلاقات المتقدمة الذكر نجد ان التبادل التجاري العربي ـ الافريقي يحتل حيزاً في غاية الضآلة . ففي اوائل عقد السبعينات لم يزد حجم الواردات الى العرب من افريقيا عن ٠,٢ مليار دولار ، وازداد الى ٠,٧٨ مليار دولار بنهاية العقد ، اي بأقل من اربعة اضعاف ، في حين ازدادت الواردات العربية الاجمالية بأكثر من سبعة اضعاف كما سبق الذكر . وانعكس هذا التضاؤل النسبي في اهمية الواردات العربية من افريقيا بتدني نسبتها الى مجموع الواردات العربية من مستواها الزهيد اصلاً في اوائل العقد ، ١,٧ بالمائة الى ٠,٩ بالمائة في آخر العقد . اما الصادرات العربية الى افريقيا فقد حافظت على نسبتها في حدود ٠,٨ بالمائة بعامل ازدياد اسعار النفط بين فترتي المقارنة .

وفي الجانب الافريقي ايضاً ، نجد ان الشريك التجاري الاساسي لافريقيا هو الاقطار الصناعية الغربية التي استأثرت سنة ١٩٧٦ بـ ٦٥ بالمائة من مجموع الواردات الى افريقيا ، واستمرت في المحافظة على مكانتها هذه بالنسبة ذاتها تقريباً في سنة ١٩٨٠ . وفي جانب الصادرات الافريقية كذلك كانت اوروبا هي المستورد الرئيسي لهذه الصادرات ، بنسبة ٧٦ بالمائة في سنة ١٩٧٤ وبنسبة ٧٤ بالمائة في سنة ١٩٨٠ ، كما يبينه الجدول رقم (٢) .

إن ضعف الروابط الاقتصاديةبين الاقطار العربية والاقطار النامية الاخرى ولاسيما الاقطار الافريقية يعكس ولا شك تدني مراتبها جميعاً في درجة نمائها الاقتصادي ، ويظهر ذلك جلياً ليس فقط في حجم التبادل بينها مقارناً بحجمه بين كل منها وبين الاقطار المتقدمة صناعياً ، ولكن ايضاً في طبيعة السلع موضوع ذلك التبادل ، كما يبين ذلك الجدول رقم (٣) . فنلاحظ في هذا الجدول ما يلي :

أ ـ كما هو متوقع تحتل المواد الاولية المرتبة الكبرى في صادرات كل من الاقطار العربية والافريقية . الا ان الجدير بالملاحظة انها تجد السوق الرئيسي لهذه الصادرات في الاقطار المتقدمة وليس في الاقطار النامية الاخرى . ولا شك ان احد العوامل في ذلك هو حاجتها

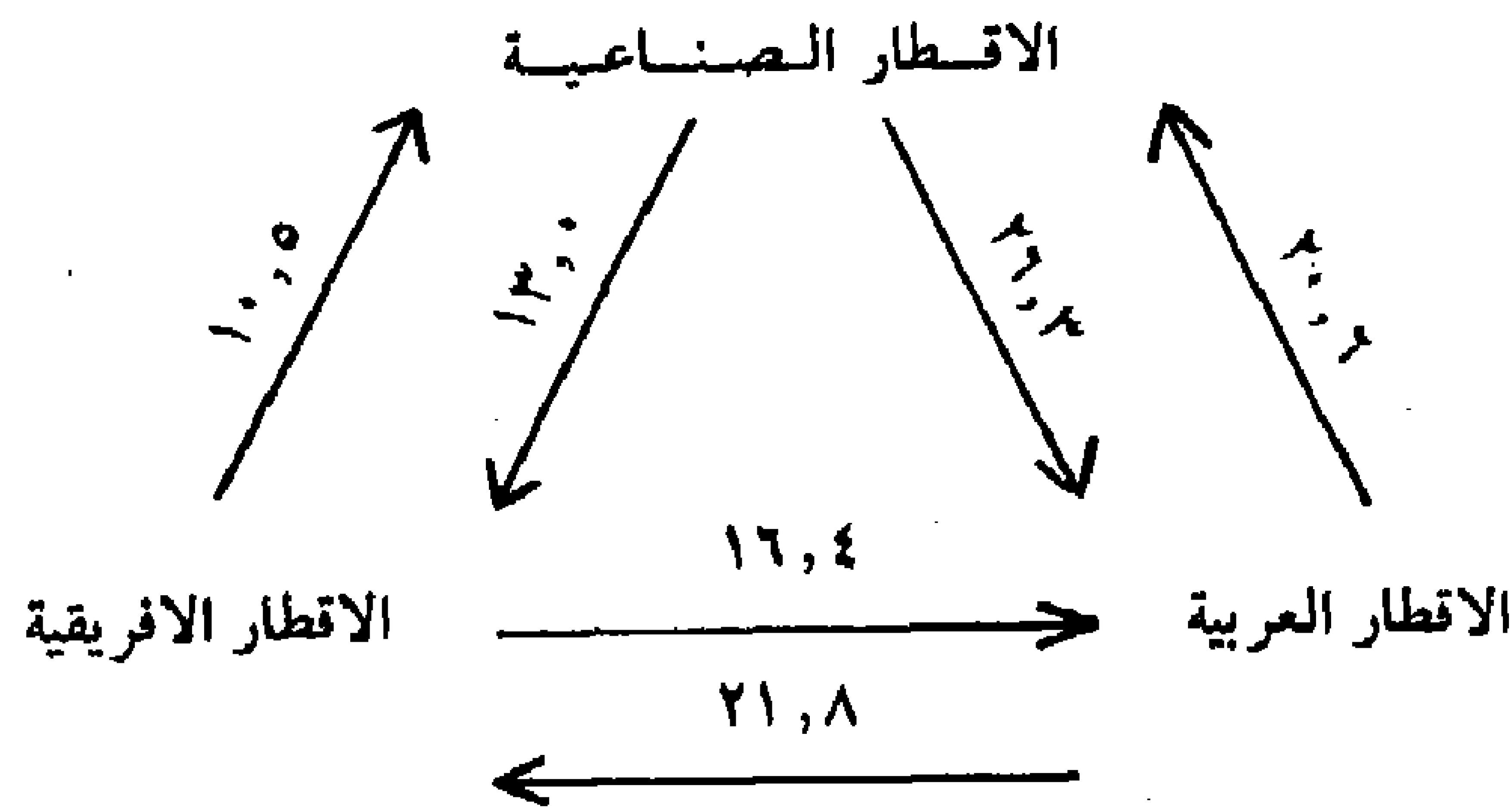
لتسويق صادراتها في الاقطار التي تبتاع منها الواردات ، الا ان ضآلة حجم السوق في الاقطار النامية بحكم تدني مستواها التنموي ما زال هو العامل الحاسم ، حيث نجد مثلاً ان صادرات الاقطار العربية والافريقية الى الاقطار العربية النفطية اكبر بكثير منها الى الاقطار العربية غير النفطية ، رغم تفوق هذه الاخيرة في العدد وحجم السكان .

ب ـ كما هو متوقع كذلك ، ما زال اعتماد الاقطار العربية والاقطار الافريقية جميعاً في استيراد المنتجات الصناعية ـ لاسيما المكائن والمعدات ـ قائماً أساساً على تجارتها مع اوروبا الصناعية ، ولا تتبادل الاقطار النامية سوى الجزء الضئيل من هذه المنتجات فيما بينها .

٢ ـ اتجاه التغير في التجارة العربية ـ الافريقية

مع اهمية الحصص النسبية للتجارة في تقويم العلاقات الاقتصادية بين الاطراف المشاركة ، الا ان الامر الاكثر اهمية هو اتجاه التغير في مجرى التجارة بين هذه الاطراف ، فإذا احتسبنا التغير بمعدل سنوي بين ١٩٧٤ ـ ١٩٨٠ في علاقة الاطراف الثلاثة : العرب ، افريقيا ، الاقطار الصناعية ، كما هو مبين في الجدوول رقم(٤)، وعبرنا عنه بالشكل التالي الذي يبين :

معدلات التغير في التبادل التجاري بالمائة ،
للفترة بين ١٩٧٤ و ١٩٨٠



ملاحظة عامة : اتجاه السهم يبين اتجاه الصادرات او الواردات .

أ ـ ان معدل التزايد السنوي في الصادرات العربية الى افريقيا (٢٢ بالمائة) هو المعدل نفسه تقريباً لتزايد هذه الصادرات الى الاقطار الصناعية (٢١ بالمائة) ويعكس ذلك في المقام الاول الزيادة الكبيرة في قيمة النفط المصدر الى افريقيا والى الاقطار الصناعية . في المقابل زادت الصادرات الافريقية الى العرب بمعدل ١٦ بالمائة ، الذي تفوق بكثير على معدل صادراتها الى الاقطار الصناعية (١١ بالمائة) . كذلك تخلف معدل الصادرات الافريقية الى الاقطار الصناعية والبالغ ١١ بالمائة عن معدل الواردات من هذه الاقطار (١٣ بالمائة) . وتدل الاتجاهات المذكورة على تغير الميزان التجاري ضد مصلحة افريقيا، ولمصلحة كل من الاقطار

العربية والاقطار الصناعية ، كما تدل على ان افريقيا اجتهدت في تحوير نسبي لصادراتها في اتجاه الاقطار العربية حتى تقوم بسداد ما امكن من ثمن وارداتها النفطية .

ب ـ ان معدل التزايد في صادرات العرب الى الاقطار الصناعية (٢١ بالمائة) يقل بكثير عن واردات العرب من هذه الاقطار (٢٦ بالمائة) . ويدل هذا على ان اتجاه التجارة بين الطرفين كان في مصلحة الاقطار الصناعية وضد مصلحة الاقطار العربية .

ج ـ ان معدل تزايد الصادرات من الاقطار الصناعية الى كل من العرب وافريقيا زاد عن معدل تزايد واردات تلك الاقطار من كل من الفريقين ، مما جعل تغير اتجاه التجارة في مصلحة الاقطار الصناعية ومضاداً لمصلحة كل من الفريقين . ويلاحظ كذلك ان اتجاه الاقطار الصناعية الى تحسين مركزها ازاء العرب لا يقتصر على الاقطار العربية غير النفطية ، وانما يصدق كذلك على مجموعة الاقطار العربية المصدرة للنفط بمفردها (انظر الجدول رقم (٤)).

٣ ـ نمط التبادل التجاري وتطوره بين المجموعات الاقليمية

في تحليل نمط التبادل التجاري العربي ـ الافريقي من زاوية المجموعات الرئيسية للاقطار العربية : المصدرة للنفط في المشرق ، المصدرة للنفط في افريقيا ، غير النفطية في المشرق ، وغير النفطية في افريقيا ، كما هو مبين في الجدول رقم (٥) ، وبمقارنة المتوسط السنوي للصادرات والواردات بين اوائل عقد السبعينات ١٩٧١ ـ ١٩٧٣ وآخر هذا العقد ١٩٧٩ ـ ١٩٨١ ، نلاحظ ما يلي :

أ ـ الصادرات : كانت الزيادة الكبرى بالطبع من جانب الاقطار النفطية ، وخاصة في المشرق ، حيث زادت قيمتها من ٧٨ مليون دولار سنوياً الى ١٤٠٦ ملايين ، اي ١٨ ضعفاً . اما صادرات الاقطار النفطية في افريقيا فزادت ١٢ ضعفاً ، من ١٠ ملايين دولار الى ١٢٥ مليوناً .

اما الصادرات من الاقطار غير النفطية فازدادت من ٦٦ مليوناً الى ١٣٥ مليوناً اي الى اكثر من الضعفين بقليل . وكانت الحصة الاكبر في هذه الزيادة لاقطار المشرق حيث زادت نسبتها من ٢٧ بالمائة في اوائل العقد الى ٣٨ بالمائة في آخره .

ب ـ الواردات : كانت الزيادة الكبرى في اتجاه الاقطار المصدرة للنفط في افريقيا (الجزائر وليبيا) حيث ازدادت وارداتها من الاقطار الافريقية عشرة اضعاف من ٢٤ مليون دولار سنوياً الى ٢٤١ مليوناً . بالمقارنة ، كانت الزيادة في واردات الاقطار النفطية في المشرق من ٧٠ مليوناً الى ٣٣٠ مليوناً ، اي اقل من خمسة اضعاف .

اما واردات الاقطار غير النفطية في المشرق فكانت زيادتها من ٣٤ مليوناً الى ١١١ مليوناً

اي الى اكثر من ثلاثة اضعاف . بالمقارنة ، لم تصل الزيادة في واردات الاقطار غير النفطية في افريقيا الى الضعفين ، اذ زادت من ٧٣ مليوناً الى ١٣٥ مليوناً .

ولعل ابرز ما يستنتج من الاتجاهات المبينة- فيما تقدم - الازدياد النسبي في الوشائج بين الاقطار العربية في المشرق والاقطار الافريقية ، وليس فقط بسبب الفورة النفطية . كذلك توحي طبيعة الارقام ان الاقبال على ارساء هذه الوشائج كان نسبياً من جانب الاقطار العربية اكثر منه من جانب الاقطار الافريقية ، وآية ذلك ان واردات الاقطار العربية غير النفطية ولاسيما في المشرق من الاقطار الافريقية كانت اكثر منها من صادراتها الى هذه الاقطار ، مما جعلها في عجز تجاري مستمر تجاهها طوال الفترة ، كما سيأتي بيانه في الفقرات التالية .

٤ - التوزيع الاقليمي والقطري للتجارة العربية - الافريقية ١٩٨١

يبين الجدول رقم (١٣) ، تفاصيل الصادرات والواردات بين المجموعات الاقليمية العربية من جهة، وبين الاقطار والمجموعات الاقليمية الافريقية من جهة اخرى،كما كانت في سنة ١٩٨١ . احدث سنة تتوافر عنها تلك التفاصيل ، ويستنتج من هذا الجدول ما يلي :

أ - اقطار المشرق العربي النفطية : بلغت مبادلات هذه الاقطار مع افريقيا سنة ١٩٨١ ما قيمته ١١٢٢ مليون دولار من الصادرات و٣١٠ ملايين من الواردات . وقد اتجهت صادرات هذه الاقطار الى ١٢ قطراً افريقياً معظمها في شرق افريقيا ، وتركز ما يقرب من ٨٠ بالمائة من هذه الصادرات في ٥ اقطار هي ، بترتيب الاهمية ، كينيا ، زامبيا ، تنزانيا ، موزمبيق ، مدغشقر ، اما الباقي فتوزع الى موريشوس ، الحبشة ، ريونيون ، زائير ، يوغندا ، ملاوي ، وسيشل .

اما واردات هذه الاقطار فكانت من ١٥ قطراً افريقياً ، وقد صدر ما يقرب من ٩٠ بالمائة من الواردات من ٦ اقطار هي ليبيريا ، سوازيلاند ، الحبشة ، ساحل العاج ، بوتسوانا ، وكينيا . اما الباقي فكان من موزامبيق ، تنزانيا ، سنغال ، زامبيا ، زيمابوي ، كونغو ، غينيا ، توغو .

ب - اقطار المشرق العربي غير النفطية : بلغت مبادلات هذه الاقطار مع افريقيا سنة ١٩٨١ ما قيمته ٨١ مليون دولار من الصادرات و١٣٢.مليوناً من الواردات . واتجهت الصادرات التي تزيد عن مليون دولار الى ٧ اقطار افريقية هي ، بترتيب الاهمية ، تنزانيا ، ريونيون ، بوتسوانا ، زائير ، موريشوس ، غانا ، الحبشة . وتركز حوالى ٦٧ بالمائة من هذه الصادرات في القطرين الاولين : تنزانيا وريونيون .

اما الواردات التي تزيد عن مليون دولار فكانت من ٩ اقطار افريقية هي ، بترتيب الاهمية ، زائير ، كينيا ، سوازيلاند، غينيا ، الحبشة ، توغو ، تنزانيا ، ساحل العاج . افريقيا الوسطى . وقد تركز حوالى ٦٧ بالمائة من هذه الواردات في الاقطار الثلاثة الاولى : زائير ، كينيا وسوازيلاند .

ج ـ **الاقطار العربية النفطية في افريقيا** : بلغت مبادلات هذه الاقطار مع افريقيا سنة ١٩٨١ ما قيمته ١٢١ مليون دولار من الصادرات و٣٣٠ مليوناً من الواردات . واتجهت الصادرات التي تزيد عن مليون دولار الى ٤ اقطار افريقية هي السنغال وساحل العاج والحبشة وتنزانيا . اما الواردات التي تزيد عن الحد الادنى المذكور فصدرت عن ٨ اقطار هي ساحل العاج ، يوغندا ، مدغشقر ، الحبشة ، تشاد ، ريونيون ، كينيا والسنغال . وقد استأثرت الاقطار الاربعة الاولى بحوالى ٣٠ بالمائة من مجموع الواردات .

د ـ **الاقطار العربية غير النفطية في افريقيا** : بلغت مبادلات هذه الاقطار مع الاقطار غير العربية في افريقيا ما قيمته ٦٠ مليون دولار من الصادرات و١٦٦ مليوناً من الواردات . اما الصادرات فقد اتجه معظمها الى اواسط وغربي افريقيا متركزاً في ٧ اقطار هي ساحل العاج ، كونغو ، زائير ، كاميرون ، سنغال ، غابون ، وغينيا . واما الواردات فصدر حوالى ٦٨ بالمائة منها عن اقطار هي كينيا ، السنغال ، ساحل العاج ، والحبشة . وصدر الباقي مما يزيد عن مليون دولار عن ٨ اقطار اخرى هي غابون، تنزانيا ، غينيا بيساو ، زامبيا ، كاميرون ، يوغندا ، مدغشقر ، وزائير .

٥ ـ الميزان التجاري بين العرب وافريقيا

في الفترة السابقة لسنة ١٩٧٤ كان الميزان التجاري بين العرب وافريقيا بوجه عام في مصلحة افريقيا. ففي سنة ١٩٧٢ مثلاً سجل هذا الميزان عجزاً بمبلغ ٥٧ مليون دولار بين الصادرات العربية الى افريقيا والواردات العربية من افريقيا . وفي سنة ١٩٧٣ بلغ هذا العجز ٦٠ مليون دولار . ولكن بعد ارتفاع اسعار النفط وابتداء من سنة ١٩٧٤ انقلبت الصورة الى فائض تجاري كبير تأرجح بين حد ادنى ٢٠٨ ملايين دولار وحد اعلى ٣٨١ مليون دولار في الفترة بين ١٩٧٤ و ١٩٧٧ . وبعد ان اختفى هذا الفائض مؤقتاً لسنة واحدة ١٩٧٨ ، عاد فقفز الى اكثر من ٧٢٠ مليون دولار في السنوات ١٩٧٩ ـ ١٩٨١ ، متجاوزاً المليار دولار في سنة ١٩٨٠ . (انظر الجدول رقم (٦)).

غير ان المستفيد من هذا الفائض كان أساساً الاقطار المصدرة للنفط في حين نجد ان الاقطار العربية غير النفطية كانت في حالة عجز مستمر ازاء الاقطار الافريقية طيلة عقد السبعينات وحتى سنة ١٩٨١ . وقد ازداد هذا العجز من مبلغ يقل عن ٦٠ مليون دولار من قبل سنة ١٩٧٤ الى حد اعلى بلغ ١٧١ مليون دولار في سنة ١٩٧٨ ، ثم عاد الى الانخفاض التدريجي في السنين ١٩٧٩ ـ ١٩٨١ .

وحتى بالنسبة للاقطار النفطية ، حيث العامل الاساسي في الفائض التجاري الذي ظهر لديها بازاء الاقطار الافريقية كان ارتفاع اسعار النفط ، نجد ان عملية التكيف لتقليص هذا الفائض بزيادة واردات هذه الاقطار من افريقيا كانت تجري بصورة حثيثة اذ ارتفعت الواردات المذكورة وباستمرار تقريباً من مستوى يقل عن ١٠٠ مليون دولار في الفترة السابقة لسنة ١٩٧٣ الى حوالى ٦٠٠ مليون دولار في ١٩٨٠ و ١٩٨١ ، اي بأكثر من ستة اضعاف ،

في حين لم تتعد الزيادة ـ في مجموع واردات العالم من الاقطار الافريقية غير النفطية (الصادرات الافريقية) ـ الضعفين خلال الفترة نفسها . (انظر الجدول رقم (٥)) .

وجدير بالملاحظة ان العجز في الميزان التجاري لافريقيا ازاء الاقطار العربية لم يؤد في حد ذاته الى عجز نهائي كبير في الميزان التجاري الكلي لهذه الاقطار ازاء العالم ، الا ابتداء من سنة ١٩٧٨ . فمنذ مستهل عقد السبعينات ولغاية ١٩٧٧ لم يتجاوز العجز الكلي في ميزان الحساب التجاري للاقطار الافريقية المستوردة للنفط المليار الواحد من الدولارات الا في سنة ١٩٧١ ، بالغاً ١,١ مليار وسنة ١٩٧٥ بالغاً ١,٦ مليار ، وبمتوسط سنوي في حدود ٠,٦ مليار دولار في الفترة ١٩٧١ ـ ١٩٧٧ . اما في الفترة اللاحقة فقد ارتفع هذا المتوسط الى ٢,٨ مليار في ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩ ثم الى ٥,٢ مليار في ١٩٨٠ ـ ١٩٨١ .

وقد تضافرت على احداث العجز المذكور عدة عوامل منها ما يتعلق بالظروف الاقتصادية العالمية ، ومنها ما هو ذاتي خاص بالاداء الاقتصادي الافريقي الداخلي . واهم العوامل العالمية : (أ) الركود الاقتصادي في الاقطار الصناعية وانخفاض الطلب من هذه الاقطار على صادرات الاقطار النامية ؛ (ب) التضخم النقدي العالمي الذي رفع اسعار الواردات للاقطار النامية وساهم في تردي شروط التبادل التجاري لها ؛ (ج) القفزة في اسعار النفط في آخر السبعينات .

اما العوامل الافريقية الذاتية فأهمها [١] : (أ) التحيز في السياسات الاقتصادية الداخلية ضد القطاع الزراعي وضد العوامل المهيئة لنمو الصادرات ؛ (ب) النمو السريع في السكان مما ادى الى نقصان الفائض الزراعي القابل للتصدير ؛ (ج) نقصان التنوع والمرونة في البنية الانتاجية ، المصاحب للاعتماد الكبير على صادرات المواد الاولية اعتماداً يفوق بكثير نظيره في اي من المناطق الاخرى من العالم الثالث . اذ نجد ان مجموعة من السلع الاولية تحتل ما نسبته ٧٠ بالمائة من الصادرات الافريقية غير النفطية ، في حين لا تزيد النسبة المقابلة من صادرات الاقطار النامية الاخرى عن ٣٥ بالمائة ، ومن صادرات العالم عن ١٠ بالمائة .

ثانياً : ثغرة الموارد الافريقية ومشكلة الدين الخارجي

١ ـ حجم العجز ودرجة المديونية

كما سبقت الاشارة فيما تقدم ، ادت الاوضاع الاقتصادية العالمية ، من جهة ، والقفزة الثانية في اسعار النفط ، من جهة اخرى ، الى تضخيم الثغرة بين احتياجات افريقيا لمواد الاستهلاك والاستثمار المستوردة من الخارج وبين قدرتها التصديرية لتمويل هذه المستوردات .

وقد انعكست هذه الثغرة كما سبق بيانه في ميزان الحساب التجاري لافريقيا . الا ان انعكاسها بصورة اكبر كان في ميزان حساب المدفوعات الجارية الذي تطور العجز فيه من

(١) انظر : البنك الدولي ، **النمو المتسارع في افريقيا جنوب الصحراء** ، ١٩٨١ .

متوسط سنوي في حدود ٣,٥ مليار دولار في الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٧٧ الى متوسط سنوي يقدر بـ ٥,٧ مليار في ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩ وبـ ٩,١ مليار في ١٩٨٠ ـ ١٩٨١ . وتقدر نسبة هذا الحجم من العجز الى الناتج المحلي للاقطار الافريقية باكثر من ٩ بالمائة ، وهي ضعف النسبة المناظرة للاقطار النامية ككل (انظر الجدول رقم (٨)).

وبخلاف الانطباع السائد عن دور النفط في تسبب العجز في الموازين التجارية للاقطار النامية ، نجد ان الخلل الكبير في الميزان التجاري الكلي للاقطار الافريقية لم يحدث الا ابتداء من سنة ١٩٧٨ ، ولم تلعب اسعار النفط سوى دور جزئي في تسبب هذا العجز بالمقارنة بالاسباب الاخرى المتمثلة في الركود الاقتصادي في العالم الصناعي وتدني قيم الصادرات الافريقية في جانب، وارتفاع قيم الواردات الافريقية تأثراً بالتضخم النقدي العالمي في الجانب الآخر .

وفي تحليل اثر العجز التجاري للبلدان الافريقية المستوردة للنفط على العجز الكلي في حساب المدفوعات الجارية تبين ان المدفوعات المترتبة على استيراد الخدمات بما فيها النقل والملاحة ، والمدفوعات الناشئة عن دخول الاستثمارات الاجنبية تكاد تقارب في اهميتها في تسبيب العجز اهمية التجارة السلعية ذاتها ، الامر الذي يقلل من الاهمية النسبية للنفط في تسبب العجز الكلي في الحساب الجاري . وجدير بالذكر في هذا الصدد ان التحويلات الصافية لدخول الاستثمارات الاجنبية في الاقطار الافريقية الى الخارج بلغت خلال الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٨١ ما مجموعه ١١ مليار دولار ، منها اكثر من ٦ مليارات دولار خلال الفترة ١٩٧٨ ـ ١٩٨١ .

وقد ازدادت المعونات الانمائية بدرجة كبيرة في الفترة نفسها ، فارتفعت من متوسط سنوي مقداره ٢,٨ مليار دولار من التدفقات الصافية في ١٩٧٤ـ ١٩٧٧ الى ٥,٧ مليار في ١٩٧٨ ـ ١٩٨١ . وفي حين ساعدت هذه المعونات على تغطية ثغرة الموارد بدرجة كبيرة خلال النصف الاول من عقد السبعينات ، الا انها قصرت عن ذلك في النصف الثاني من العقد ، رغم زيادتها الكبيرة ، وخاصة في ١٩٨٠ و ١٩٨١ ، الامر الذي انعكس في لجوء الاقطار الافريقية الى الاعتماد المتزايد على الاقتراض من السوق المالي لتغطية العجز ، مما ادى بدوره الى استفحال مشكلة المديونية في عدد كبير من الاقطار الافريقية ، خاصة وان السنوات الاخيرة منذ ١٩٧٨ تميزت بالارتفاع القياسي في اسعار الفوائد .

ففي حين كان متوسط الفوائد لقروض القطاع الخاص الى افريقيا في الفترة ١٩٧١ ـ ١٩٧٧ متراوحاً في معظم السنوات بين ٧ بالمائة و٨ بالمائة ارتفع في سنة ١٩٧٨ الى ٩,٣ بالمائة ، ثم استمر في الارتفاع حتى وصل الى ١٤,٢ بالمائة في سنة ١٩٨١ . وقد ادى ازدياد حجم المديونية مقترناً بالارتفاع الباهظ في اسعار الفوائد الى ان اصبحت خدمة الدين الخارجي تمتص جزءاً كبيراً من مردود الصادرات في تلك الاقطار ، مما أدخلها في حلقة مفرغة ناشئة عن اقتران تراكم الديون بشلل مجهوداتها الانمائية واستنزاف ثمرة ما يدخل حيّز النجاح

من تلك المجهودات في خدمة الديون . وكما يبين (الجدول رقم (٧))، ارتفع مجموع الدين القائم المسحوب للاقطار الافريقية المستوردة للنفط بصورة حثيثة من اقل من ٧ مليار دولار في سنة ١٩٧٢ الى اكثر من ٣٨ ملياراً في سنة ١٩٨١ ، كما ارتفعت خدمة ذلك الدين من اقل من ٠,٦ مليار دولار سنة ١٩٧٢ الى اكثر من ٣,٣ مليار سنة ١٩٨١ بحيث بلغت نسبتها الى الصادرات ١٨,٥ بالمائة في هذه السنة ، بعد ان كانت اقل من ٨ بالمائة في سنة ١٩٧٢ .

٢ ـ دور المعونات الانمائية العربية

من الخطأ الاعتقاد أن المعونة الانمائية من الاقطار العربية الاكثر دخلاً الى الاقطار النامية الاخرى تعود فقط الى عهد حديث هو عهد ارتفاع اسعار النفط . ففي الستينات ، وحتى نهاية ١٩٧٣ كان الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية قد قدم ما مجموعه ٢٧٠ مليون دولار من المساعدات . كذلك من الخطأ الاعتقاد أن تقديم هذه المعونة اقتصر على الاقطار العربية النفطية ، ففي اواخر الخمسينات وفي الستينات كان لمصر مثلاً دور مهم في تقديم المعونة ، لاسيما الفنية والتربوية ، الى غيرها من الاقطار النامية ، عربية وغير عربية.

غير ان الحجم الكبير من المعونة العربية بالمقياس المالي بدأ حتماً بعد ارتفاع اسعار النفط في ١٩٧٣ و١٩٧٤ ، فازدادت التزامات هذه المعونة باستمرار من ٢,٥ مليار دولار سنة ١٩٧٣ الى ١٢,٢ ملياراً سنة ١٩٨١ بحيث بلغ مجموعها التراكمي بنهاية سنة ١٩٨١ ما ينوف عن ٦٦ مليار دولار ، خصص ١٤ مليار دولار منها للتوزيع من قبل مؤسسات التنمية الدولية بما فيها المؤسسات المنشأة من قبل الاقطار العربية ذاتها . اما المعونات الثنائية فبلغت قيمتها حوالى ٥٢ مليار دولار،كان نصيب الاقطار النامية غير العربية منها١٠,٩ مليارات بخلاف من نال من هذه الاقطار عن طريق المؤسسات الدولية .

وقد امتازت المعونة الانمائية العربية الى الاقطار النامية بأنها من نوعية عالية بمعنى انها غير مقيدة او مرتبطة بشروط محابية للصادرات او مصادر التوريد العربية ، وانها مكونة من نسبة عالية من المنح ، او من قروض متضمنة لدرجة عالية من عنصر المنح ، وان توزيعها بين الاقطار يعطي الافضلية للاقطار الاقل نمواً .

فقد بلغت نسبة المنح من مجموع المعونة حوالى ٥٦ بالمائة من الالتزامات و٦٥ بالمائة من السحوبات ، كما أن نسبة عنصر المنح في القروض لم تكن تقل في المتوسط عن ٧٨ بالمائة ، بحيث يبلغ عنصر المنح في مجمل المعونة ما يقرب من ٩٠ بالمائة . وقد انصرف ما لا يقل عن ٤٦ بالمائة من مجمل المعونة العربية الى الاقطار القليلة الدخل .

اما التوزيع الجغرافي للمعونة العربية فكان بلا شك محابياً للاقطار النامية في الوطن العربي ذاته اذ بلغت حصة هذه الاقطار من مجموع المعونة الثنائية في الفترة ١٩٧٣- ١٩٨١ حوالى ٤١ مليار دولار في مقابل ١١ ملياراً كانت من نصيب الاقطار النامية غير العربية . وقد بلغت حصة الاقطار الافريقية من ذلك ٢,٤ مليار دولار بخلاف ما تستلمه من المؤسسات

الدولية . اما الاقطار الآسيوية فكانت حصتها في حدود ٨,٥ مليار ، اي حوالى ثلاث مرات ونصف قيمة الحصة الافريقية . وبخلاف الظاهر ، فإن هذا التوزيع يبدو غير مجحف اذا اخذنا بالاعتبار ان عدد سكان الاقطار الآسيوية النامية باستثناء الصين وباستثناء الاقطار حديثة التصنيع يبلغ اربعة اضعاف سكان الاقطار النامية في افريقيا .

بالاضافة الى المعونات الثنائية ، بلغت قيمة التزامات المعونة الانمائية العربية المقدمة الى افريقيا في الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨١ من خلال المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا وبنك التنمية الافريقي وصندوق التنمية الافريقي ما مجموعه ٤٧١ مليون دولار . كما بلغ مجموع ما التزم به البنك الاسلامي وصندوق الاوبك تجاه افريقيا منذ بداية العمليات فيهما سنة ١٩٧٦ ما مجموعه ٦٦٦ مليون دولار . ويذكر بهذا الصدد ان نسبة المساهمة العربية في رأس مال البنك الاسلامي هي ٨٣ بالمائة ، وفي رأس مال صندوق الاوبك هي ٦٤ بالمائة ، وبذلك يعزى ما مجموعه ٤٦٩ مليوناً من المبلغ المذكور الى المساهمة العربية .

ويبين الجدولان رقم(٩)،ورقم(١٠)، التفصيل السنوي لتطور المعونة الانمائية العربية الى افريقيا من المصادر المتقدمة الذكر بين ١٩٧٣ و ١٩٨١ . كما يبين الجدولان رقم (١١) ورقم (١٢) تفاصيل توزيع المعونة على مختلف الاقطار الافريقية خلال الفترتين ١٩٧٣ ـ ١٩٧٦ و١٩٧٧ ـ ١٩٨١ . ويتضح من هذه الجداول ان مجموع التزامات المعونة الانمائية المقدمة خلال الفترة المذكورة قد بلغ ٣,٥ مليار دولار . اما قيمة السحوبات الصافية التي تقابل تلك الالتزامات فكانت اقل بكثير في حدود ١,٧ مليار خلال الفترة نفسها .

بالمقارنة ، بلغت قيمة المعونة الانمائية المقدمة من الدول الصناعية الغربية (اعضاء لجنة المعونة الانمائية D A C)خلال الفترة نفسها ما مجموعه حوالى ٣٥ مليار دولار من السحوبات الصافية ، اي عشرة اضعاف التزامات المعونة العربية ، وعشرين ضعف السحوبات . غير ان المقارنة الاكثر عدلاً هي مقارنة نسبة التزامات المعونة الى الناتج القومي . وقد بلغت هذه النسبة في حالة الاقطار الصناعية العربية ٠,٠٧ بالمائة للفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٧٨ و ٠,٠٨ للفترة ١٩٧٩ ـ ١٩٨١ . اما في حالة الاقطار العربية فقد بلغت ٠,١٤ بالمائة و ٠,٢٠ بالمائة خلال الفترتين المذكورتين على التوالي .

مع كل ذلك ، وبالمقارنة بحجم ثغرة الموارد الافريقية ، لا يمكن ان تعتبر المعونة الانمائية العربية اكثر من عنصر ثانوي في تلبية الاحتياجات التي تعبر عنها تلك الثغرة .

ثالثاً : مستقبل العلاقات الاقتصادية العربية ـ الافريقية

تمهيـــد

كما سبق وذكرنا يتميز حجم التبادل التجاري بين الاقطار العربية والاقطار الافريقية بضآلته ، سواء من حيث قيمته المطلقة ، او قيمته النسبية بالمقارنة بين كل من الفريقين من

جهـة ، وسائـر العالم ، لاسيـما العالم الصنـاعي الغـربي ، من جهـة اخـرى . ويعـود السبب الرئيسي في ذلك الى ان اتجاه حركة عوامل الانتاج المحـركة للنمـو الاقتصادي ، وهي رؤ وس الاموال والريادة الاستثمارية والخبرة التكنولوجية والعمل الماهر كـانت في المقام الاول عمـودية من العالم الصناعي الى الاقطار النامية بما فيها الاقطار الافريقية . وبفضل عوامل الانتاج تلك الواردة من اوروبا جـرى التحول التـاريخي في الاقتصادات الافـريقية من اقتصـادات تقليديـة تعيش على الكفاف الى اقتصادات مفتوحة للتجارة الدولية في تصـدير مـواد اولية معينـة . وقد ساعد في ترسيخ واستمرار الاتجاه المشـار اليه العـلاقات التجـارية الخـاصة التي تعـود الى عهد السيطرة الاستعماريـة الاوروبية عـلى تلك الاقتصادات ، والتي عبـرت عن نفسها في السنـين الحـديثة من خـلال اطر مؤسسيـة لتشجيع التبـادل التجاري الاوروبي ـ الافـريقي . من هذه الاطر ما هو متعدد الاطراف ومتمثل في اتفاقيات دولية مثل ميثـاق لومي ، او ثنـائي الاطراف بين دول اوروبية معينة ودول افريقية معينة . ومن الممكن التعميم بأن جميع الاقطار الافريقيـة يرتبط بعلاقات خاصة بدول المجموعة الاقتصادية الاوروبية ، باستثناء اربعة اقـطار فقط وهي انغولا وموزامبيق وريونيون وغينيا .

وإذاً فإن مستقبل التطور في العلاقات الاقتصادية العربيـة ـ الافريقيـة يعتمد عـلى نشوء مبـادرات جديـدة تحد من اثـر تلك الروابط او تـرجحها بـروابط وعلاقـات من نوع ممـاثل او مختلف . ولعل من المفيد اجراء استعراض سريع لبعض الأطر المؤسسية الاوروبية ـ الافريقية المشار اليها لتقويم امكانية محاكاة بعض خصائصها في الترتيبات العربية ـ الافريقية مستقبلاً[٢] .

ـ **انظمة التجارة** : يقدر ان ٩٥ بـالمائـة من الصادرات الافـريقية تـدخل اوروبـا بدون حواجز . والمواد المستثناة من ذلـك هي السلع الزراعيـة الخاضعـة للوائح السياسـة الـزراعية المشتركة للمجموعة الاقتصادية الاوروبية .

ـ **صندوق استقرار مداخيل الصادرات (ستابيكس)** : يقـدم هذا الصنـدوق المشمول بميثاق لومي مساعدات مالية لتعويض الخسائـر الناجمـة من التقلبات في اسعـار صادرات مـواد خام افريقية معينة الى اسواق المجموعة الاوروبية .

ـ **المعونات المالية** : تلعب هذه المعونـات دوراً مهماً في تـرويج الصـادرات الاوروبية الى افريقيا بسبب كونها في الغالب معونات مقيدة بالتوريد من اوروبا .

ـ **المشاركة الاستثمـارية** : يعـدد ميثاق لـومي اشكالا مختلفـة من التعاون الاستثمـاري الاوروبي ـ الافريقي ، منها التمويل المشترك للاستثمارات من قبل بنـك الاستثمار الاوروبي ، ومنها ترويج المشاريع المشتركة من قبل مركز التنمية الصناعية ، ومنها المعونات الفنيـة وخاصـة

---

(٢) تعتمد الفقرة التالية على معالجة غير منشورة لموضوع « العوامل المؤسسية في تطوير التجارة العربية ـ الافريقية » قام بها الاستاذان J.V. Vanthemaat و B.Van Arkadie في اطار دراسة قامت بها امانة مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (انكتاد) باشراف الكاتب .

للاستثمارات في قطاع التعدين . وجدير بالذكر ان نجاح هذه المؤسسات الرسمية كان محدوداً بالمقارنة بنجاح الاعمال الاستثمارية للقطاع الخاص.

ـ **التسهيلات الائتمانية للتصدير** : تلعب هذه التسهيلات دوراً في غاية الاهمية لتشجيع الصادرات من الدول الصناعية . ومع أن أغلب هذه التسهيلات تقدم من مؤسسات القطاع الخاص ، الا انها في معظم الحالات تكون مضمونة من قبل الحكومات ، وتخصص في العادة لدعم صادرات السلع الانتاجية .

ـ **القطاع الخاص** : لا مفر من الاستنتاج انه بالرغم من الاثر المهم للانشطة الرسمية في مساندة التعامل الاقتصادي الاوروبي ـ الافريقي ، الا ان الدور الاساسي التجاري والاستثماري انما تقوم به مؤسسات وبنوك وشركات في القطاع الخاص .

١ ـ حجم التجارة والتغيير البنياني

لا شك ان بالامكان صياغة الاطر المؤسسية التي من شأنها ازالة اكبر قدر من الحواجز وخلق مختلف وسائل الدعم الرسمية لاعادة توجيه قسم اكبر من الصادرات والواردات الافريقية في اتجاه الوطن العربي ، وقسم اكبر من الصادرات والواردات العربية في اتجاه افريقيا . وتعطينا الفقرات السابقة امثلة على هذه الاطر . غير انه من الخطأ التوهم أن ازالة الحواجز ووضع شروط الدعم الرسمي ستؤدي الى اكثر من تحسين جزئي في حجم التبادل التجاري العربي ـ الافريقي . واكبر دليل على ذلك هو الاثر المحدود للعدد الكبير من الصيغ المؤسسية للتعاون والتكامل الاقتصاديين فيما بين الاقطار الافريقية ذاتها ، وفيما بين الاقطار العربية ذاتها ايضاً . ويعود ذلك من جهة الى ان نمط التجارة القائم مستقر على عوامل وصلات عميقة يصعب ان تتأثر تأثراً سريعاً بانشاء اطر رسمية طارئة تمسها في الغالب مساً سطحياً . ويعود من جهة اخرى الى ان التبادل التجاري في نهاية الامر محدود بمستوى التقدم الاقتصادي ودرجة التنويع في البنية الانتاجية . ولذلك فإذا اريد لمبادرات جديدة ان تنمي حجم التبادل العربي ـ الافريقي فلا بد من ارتباط هذه المبادرات بعملية التغيير في البنية الانتاجية ذاتها ، اي بالمجهود الاستثماري التنموي اساساً . والسؤال الذي يثار هنا هو هل يحمل هذا التغيير في طياته فرصاً جيدة لاحداث وتعميق التكامل العربي ـ الافريقي وبناء مصالح مادية مشتركة غير قائمة حالياً ؟

في الاجابة عن هذا السؤال يمكن الملاحظة ان احجام السكان في معظم الاقطار العربية والافريقية هي نسبياً صغيرة ، الامر الذي يوحي بأن توفر منافذ التصدير ضروري للاستفادة من اقتصاديات المدى الكبير في معظم الانشطة الصناعية . وهذا احد المبررات الرئيسية التي تستند اليها الترتيبات المؤسسية الرسمية الهادفة الى التكامل الاقتصادي بين مجموعات الاقطار الافريقية . لكن هذه الترتيبات لم تحرز نجاحات كبيرة . ولعل احد الاسباب في ذلك هو تشابه هذه الاقطار من حيث نمط الموارد ومستوى التقدم الاقتصادي بحيث تميل ، في غياب

التخطيط السليم ، الى انشاء المشاريع الصناعية نفسها التي سرعان ما تصبح مزاحماً بعضها للبعض الآخر مما ينشىء ضغوطاً في كل قطر لاعادة رفع الحواجز الحمائية .

غير ان ثمة اسباباتوحي بأنه قد يختلف الحال عن ذلك بالنسبة للعلاقة بين الصناعات العربية والصناعات الافريقية ، حيث اختلاف الموارد بين الجانبين اختلاف كبير لاسيما فيما يتعلق بالاقطار العربية المصدرة للنفط . فمن الممكن الافتراض ان التصنيع في هذه الاقطار يجنح الى المشاريع كثيفة رأس المال وذات القاعدة النفطية ، وربما ايضاً الصناعات المتقدمة تكنولوجياً . اما في الاقطار الافريقية فلعل الاتجاه هو الى المشاريع كثيفة العمل البشري والاقل تعقيداً من الناحية التكنولوجية ، الأمر الذي من شأنه ان يجعل نمطي الصناعة متكاملين لا متزاحمين .

ولعل المزاحمة الاساسية التي ستواجهها الاقطار الافريقية في سعيها لفتح مجالات التصدير، لاسيما في الاسواق العربية ، هي من قبل الاقطار النشطة التصدير في آسيا مثل الهند وكوريا وجنوب شرق آسيا . ولذلك لا بد من جهود تعاونية خاصة بين الفريقين العربي والافريقي لتفادي تهديد هذه المزاحمة .

ان الظرف الحالي الذي تعاني فيه الاقطار النامية عموماً من ركود الطلب على صادراتها من قبل العالم الصناعي ، قد يشكل فرصة تاريخية للتعاون الاستثماري التنموي بين العرب وافريقيا لتغيير بنية الانتاج في كل منهما في اتجاه ينمي التبادل التجاري بينهما . ومما يؤكد فائدة الاستكشاف المركز لابعاد هذه الفرصة عوامل نقص الامان التي اتضح تهديدها لمجالات استثمار الارصدة المالية العربية في العالم الصناعي .

وبطبيعة الحال سوف تواجه هذه المحاولة صعوبات اهمها ان رأس المال المتمثل في ارصدة الاستثمار العربية لا يكفي لاحداث التطوير الاقتصادي المأمول الا بمعاونة عوامل الانتاج الاخرى وخاصة الريادة الاستثمارية والخبرة التكنولوجية ، هذه العوامل التي ما زالت نادرة في الاقطار العربية شأنها في ذلك شأن سائر البلدان النامية . ولذلك فسيجد المستثمر العربي نفسه مضطراً الى مشاركة فرقاء آخرين وخصوصاً من العالم الصناعي لتوفير عوامل الانتاج المذكورة . والخطر في هذا هو ان تبقى القيادة الريادية والسيطرة التكنولوجية بيد شركات العالم الصناعي ، وان يكون دور الفريق العربي هو دور الممول فقط . وقد روجت لمثل هذا الترتيب اوساط منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية O.E.C.D من خلال ما سمته بالتنمية الثلاثية الاطراف(٣) .

والاحتياط ضد هذا الخطر يكون بالانتباه له والتشدد في الشروط التي بموجبها تتم

---

(٣) انظر : T. Scharf, *Trilateral Cooperation* (Paris: Organisation for Economic Cooperation and Development [O.E.C.D.] Centre Studies, 1978).

مشاركة الفرقاء من العالم الصناعي ، بحيث تبقى قيادة الاستثمار والمبادرة فيه بيد الفريق العربي ، وبحيث تحتوي خطة المشروع على مرحلية معينة لتوطين الخبرة التكنولوجية لدى الفريقين العربي والافريقي . وكذلك من المفيد النظر في امكانية الاستفادة من الخبرة التكنولوجية المتوفرة في حقول معينة لدى الاقطار الاكثر تقدماً في العالم النامي مثل الهند وكوريا .

٢ ـ الخطوط العريضة لبرنامج عمل

إن دروس محاولات التقارب بين الاقطار العربية ذاتها تؤكد ان التكامل بين الاقطار التي يمنعها تخلفها الاقتصادي من ممارسة الاستقلال الاقتصادي الحقيقي عن الدول الصناعية التي ترتبط بها تقليدياً هو هدف ليس قريب المنال في معظم الاحوال ، وإنما يحتاج الى التزام ومجهود طويل النفس بعيد المدى ، مع ذلك فإن ثمة معالم لخطوات معينة يمكن ايلاؤها الاعتبار في وضع برنامج عمل للتعاون الاقتصادي العربي ـ الافريقي :

أ ـ اعادة النظر في سياسة المعونة الانمائية العربية وخاصة تلك المقدمة من قبل صناديق ومؤسسات التنمية العربية لترشيد هذه المعونة في اتجاهين :

(١) اعطاء الافضلية للمشروعات ذات البعد التعاوني العربي ـ الافريقي لاسيما مشروعات ربط البنية الاساسية للنقل والمواصلات بين اقطار المجموعتين .

(٢) تقييد المعونة قدر الامكان بمصادر التوريد والتجهيز العربية والافريقية بما في ذلك بيوت الخبرة والمؤسسات الاستشارية وشركات المقاولات الهندسية .

ب ـ النظر في انشاء شركات عامة ومختلطة بمشاركة رؤوس الاموال العربية والافريقية في القطاعات الانتاجية الحيوية كالتعدين والتنقيب ومصادر الطاقة والنقل الجوي والبري والتخزين .

ج ـ وضع مسوح متنوعة ومفصلة لفرص الاستثمار في القطاعات الانتاجية المختلفة ودراسة الصيغ المؤسسية لترويجها في القطاعين الخاص والعام .

د ـ انشاء وتطوير المؤسسات المختصة بتقديم التسهيلات الائتمانية للتصدير بين الاقطار العربية والافريقية .

هـ ـ دراسة الواقع الراهن فيما يتعلق بانظمة التجارة الخارجية للاقطار العربية والافريقية بهدف وضع اتفاقيات لازالة الحواجز الحمائية وارساء قواعد المعاملة التفضيلية في التجارة وفي حركة رؤوس الاموال والعمال بين اقطار المجموعتين .

و ـ تنشيط الصلات بين مؤسسات القطاع الخاص والغرف التجارية والصناعية ، ودراسة جدوى انشاء غرف تجارية وصناعية عربية افريقية مشتركة .

جدول رقم (١)

تطور التجارة الخارجية العربية ، خلال الفترة ١٩٧١ ـ ١٩٨٠

الصادرات والواردات / مجموعة البلدان	المتوسط السنوي (١٩٧١-١٩٧٣)		المتوسط السنوي (١٩٧٨-١٩٨٠)		معدل النمو السنوي (٪)
	(مليون دولار)	(٪)	(مليون دولار)	(٪)	
الواردات الى البلدان العربية من					
البلدان العربية	١٠٤٧	٨,٧	٨٣٥٣	٩,٣	٣٤,٥
البلدان الافريقية	٢٠٠	١,٧	٧٨٠	٠,٩	٢١,٥
البلدان النامية الاخرى	٨٧٠	٧,٣	٦٩٨٩	٧,٧	٣٤,٧
البلدان المتقدمة	٩٨٥٧	٨٢,٣	٧٤٠٨١	٨٢,١	٣٣,٤
المجمــوع	١١٩٧٤	١٠٠,٠	٩٠٢٠٣	١٠٠,٠	٣٣,٧
مؤشر زيادة الواردات	١٠٠		٧٥٣		
الصادرات من البلدان العربية الى					
البلدان العربية	٧٦١	٣,٧	٧٣٨٢	٤,٦	٣٨,٤
البلدان الافريقية	١٥٤	٠,٧	١٣٧٧	٠,٨	٣٦,٧
البلدان النامية الاخرى	٢٢٥٨	١١,٠	٢٢٤٤١	١٣,٣	٣٨,٨
البلدان المتقدمة	١٧٣٣٨	٨٤,٦	١٣١٣٧٦	٨٠,٨	٣٣,٦
المجمــوع	٢٠٥١١	١٠٠,٠	١٦٢٥٧٦	١٠٠,٠	٣٤,٤
مؤشر زيادة الصادرات	١٠٠		٧٩٣		

المصادر: احتسبت من : احصاءات مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (انكتاد) ، وصندوق النقد الدولي .

جدول رقم (٢)

تطور التجارة الخارجية الافريقية ، بين السنتين ١٩٧٤ و ١٩٨٠

الصادرات والواردات / مجموعة البلدان	١٩٧٤		١٩٨٠		معدل النمو السنوي (٪)
	(مليار دولار)	(٪)	(مليار دولار)	(٪)	
الصادرات الى افريقيا من					
البلدان العربية	٠,٦	٤,٦	١,٩	٧,١	٢١,٨
البلدان النامية الاخرى	٤,٠	٣٠,٨	٧,٣	٢٧,٤	١٠,٦
البلدان الصناعية	٨,٤	٦٤,٦	١٧,٤	٦٥,٤	١٣,٠
المجمــوع	١٣,٠	١٠٠,٠	٢٦,٦	١٠٠,٠	١٢,٦
الواردات من افريقيا الى					
البلدان العربية	٠,٤	٢,٨	٠,٩	٣,٣	١٦,٤
البلدان النامية الاخرى	٣,٠	٢٠,٧	٦,٣	٢٣,١	١٣,٢
البلدان الصناعية	١١,١	٧٦,٥	٢٠,١	٧٣,٦	١٠,٥
المجمــوع	١٤,٥	١٠٠,٠	٢٧,٣	١٠٠,٠	١١,١

المصادر : احتسبت من : المصادر نفسها .

جدول رقم (٣)

التركيب السلعي للتبادل التجاري العربي ـ الافريقي ـ الاوروبي ، للسنة ١٩٧٨ (بملايين الدولارات)

السلع / مجموعة البلدان	النفط ومنتجاته	المواد الزراعية	المواد الاولية الاخرى	المنتجات الكيماوية	المكائن والمعدات ووسائط النقل	منتجات صناعية اخرى	المجموع	النسبة المئوية
الصادرات العربية الى								
البلدان العربية النفطية	١٤٩٨	٣٨٤	١٥٣	٥٦	٣٠١	٤١٥	٢٨٠٧	٥,٥
البلدان العربية الاخرى	٤٧٣	١٩٨	٣٥	٤٦	١١٤	١٠٥	٩٧١	١,٩
البلدان الافريقية	٤٢٠	٥٠	٤	٥	١	٢٩	٥٠٩	٠,١
اوروبا الغربية	٤٢٥٥٤	١٤٧١	٨٤٠	٢٢٥	٥٧٢	٦٩٠	٤٦٣٥٢	٩١,٥
المجموع	٤٤٩٤٥	٢١٠٣	١٠٣٢	٣٣٢	٩٨٨	١٢٣٩	٥٠٦٣٩	١٠٠,٠
النسبة المئوية	٨٨,٧	٤,٢	٢,٠	٠,٧	٢,٠	٢,٤	١٠٠,٠	
الصادرات الافريقية الى								
البلدان العربية النفطية	١	٢٣٤	٢	—	٢	١٣	٢٥٢	١,٦
البلدان العربية الاخرى	٧	١٢٥	١٦	٤	٧	١٦	١٧٥	١,١
اوروبا الغربية	٤٦٩٥	٧٣٩٤	١٧٩٦	١٢٢	٢١٨	١٢٨٨	١٥٥١٣	٩٧,٣
المجموع	٤٧٠٣	٧٧٥٣	١٨١٤	١٢٦	٢٢٧	١٣١٧	١٥٩٤٠	١٠٠,٠
النسبة المئوية	٢٩,٥	٤٨,٦	١١,٤	٠,٨	١,٤	٨,٣	١٠٠,٠	
صادرات اوروبا الغربية الى								
البلدان العربية النفطية	٤١١	٢٢٢٦	٣٩٢٢	١٤٩٥	١٣٠٤٨	٥٧٣٦	٢٦٨٣٨	٤٧,٩
البلدان العربية الاخرى	٣٥٥	١٩٤٥	١١٨١	١١٥٣	٤٩٧٣	١٨٦٠	١١٤٦٧	٢٠,٥
البلدان الافريقية	٥٦٢	٢٠٩٣	١٦٦١	١٣٩٧	٨٥٤٤	٢٩٢٤	١٧٦٨١	٣١,٦
المجموع	١٣٢٨	٦٢٦٤	٦٧٦٤	٤٥٤٥	٢٦٥٦٥	١٠٥٢٠	٥٥٩٨٦	١٠٠,٠
النسبة المئوية	٢,٤	١١,٢	١٢,١	٨,١	٤٧,٤	١٨,٨	١٠٠,٠	
الصادرات من البلدان العربية غير النفطية الى								
البلدان العربية النفطية	—	٣٠٧	٢٤	٢٠	٣٩	١٣٣	٥٢٣	٨,٦
البلدان العربية الاخرى	١٧	١٦٩	٢٤	١٢	٧	٦٨	٢٩٧	٤,٨
البلدان الافريقية	٣	٣٢	٤	٤	—	٢٩	٧٢	١,٢
اوروبا الغربية	٢٢١٠	١٣٧١	٧٦٦	١٦٩	١٢٥	٥٧٣	٥٢١٤	٨٥,٤
المجموع	٢٢٣٠	١٨٧٩	٨١٨	٢٠٥	١٧١	٨٠٣	٦١٠٦	١٠٠,٠
النسبة المئوية	٣٦,٥	٣٠,١	١٣,٤	٣,٤	٢,٨	١٣,٢	١٠٠,٠	

المصدر : احتسبت من : احصاءات مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية .

جدول رقم (٤)

التبادل التجاري بين البلدان الصناعية والبلدان العربية والافريقية ، للسنتين ١٩٧٤ و١٩٨٠

التبادل التجـاري / مجموعة البلـدان	١٩٧٤ (مليار دولار)	١٩٨٠ (مليار دولار)	معدل النمو السنوي (٪)
الواردات الى البلدان الصناعية من			
البلدان العربية المصدرة للنفط	٥١,٨	١٦٣,٤	٢١,١
البلدان العربية الاخرى	٤,٨	١٠,٧	١٤,٥
المجمـوع	٥٦,٦	١٧٤,١	٢٠,٦
البلدان الافريقيـة	١١,١	٢٠,١	١٠,٥
العالـم	٥٨٧,٦	١٣٦٨,٩	١٥,١
الصادرات من البلدان الصناعية الى			
البلدان العربية المصدرة للنفط	١٣,٤	٦١,٦	٢٩,٠
البلدان العربية الاخرى	٧,٧	٢٤,٠	٢٠,٨
المجمـوع	٢١,١	٨٥,٦	٢٦,٣
البلدان الافريقيـة	٨,٤	١٧,٥	١٣,٠
العالـم	٥٣٣,٢	١٢٤٣,٦	١٥,٢

المصادر: احتسبت من : صندوق النقد الدولي ، الكتاب السنوي لاحصائيات اتجاه التجارة ، ١٩٨٠ ، والمجموعة الاحصائية السنوية، ١٩٧٩ .

جدول رقم (٥)

التجارة العربية ـ الافريقية ، للسنوات ١٩٧١ ـ ١٩٨١

(مليون دولار و . م .)

مجموعة البلدان / السنة	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١
الصادرات العربية الى افريقيا											
البلدان المصدرة للنفط في افريقيا	٨	١٣	٩	٩٦	١٦٨	٥٧	١٩٠	٥٧	١٠١	١٥٣	١٢١
البلدان المصدرة للنفط في المشرق	٧٦	٧٠	٨٧	٤٣٧	٥٢٦	٦٣٠	٤٣٦	٥٤٢	١٢١٨	١٧١٤	١٢٨٦
المجمــوع	٨٤	٨٣	٩٦	٥٣٣	٦٩٤	٦٨٧	٦٢٦	٥٩٩	١٣١٩	١٨٦٧	١٤٠٧
البلدان غير النفطية في افريقيا	٥٩	٣٩	٤٧	٥٨	٦٦	٨٠	٩١	٩٤	٩٩	٧٤	٧٨
البلدان غير النفطية في المشرق	١٤	١٤	٢٥	١٧	١١	١٠	١٩	١٠	٢٨	٤٢	٨٤
المجمــوع	٧٣	٥٣	٧٢	٧٥	٧٧	٩٠	١١٠	١٠٤	١٢٧	١١٦	١٦٢
مجموع الصادرات العربية الى افريقيا	١٥٧	١٣٦	١٦٨	٦٠٨	٧٧١	٧٧٧	٧٣٦	٧٠٣	١٤٤٦	١٩٨٣	١٥٦٩
الواردات العربية من افريقيا											
البلدان المصدرة للنفط في افريقيا	١٥	٢٠	٣٦	٤٨	٤٣	٤٩	١٢٤	١٩٨	١٧٨	٢٣٧	٣٠٩
البلدان المصدرة للنفط في المشرق	٥٦	٦٧	٨٨	١٣٦	١٣٣	١٢٦	١٦٦	٢٤٤	٢٩٤	٤٢٦	٢٧٠
المجمــوع	٧١	٨٧	١٢٤	١٨٤	١٧٦	١٧٥	٢٩٠	٤٤٢	٤٧٢	٦٦٣	٥٧٩
البلدان غير النفطية في افريقيا	٥٩	٧٥	٨٤	١٣٣	١٦١	١٦٤	١٦٦	١٧٠	١٤٨	١٥١	١٠٧
البلدان غير النفطية في المشرق	٢٢	٣١	٤٨	٥٣	٥٣	٧٦	٧٢	١٠٥	١٠٠	٨٩	١٤٣
المجمــوع	٨١	١٠٦	١٣٢	١٨٦	٢١٤	٢٤٠	٢٣٨	٢٧٥	٢٤٨	٢٤٠	٢٥٠
مجموع الواردات العربية من افريقيا	١٥٢	١٩٣	٢٥٦	٣٧٠	٣٩٠	٤١٥	٥٢٨	٧١٧	٧٢٠	٩٠٣	٨٢٩

المصادر : احتسبت من : احصاءات امانة مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، وصندوق النقد الدولي .

جدول رقم(٦)

ميزان الحساب التجاري بين البلدان العربية
والبلدان الافريقية النامية ، للسنوات ١٩٧١ ـ ١٩٨١

مجموعة البلدان / السنة	البلدان المصدرة للنفط			البلدان غير النفطية			مجموع البلدان العربية
	في افريقيا	في المشرق	المجموع	في افريقيا	في المشرق	المجموع	
١٩٧١	-٧	٢٠	(١٣)	—	-٨	(-٨)	٥
١٩٧٢	-٧	-٣	(-٤)	-٣٦	-١٧	(-٥٣)	-٥٧
١٩٧٣	-٢٧	١	(-٢٨)	-٣٧	-٢٣	(-٦٠)	-٨٨
١٩٧٤	٤٨	٣٠١	(٣٤٩)	-٧٥	-٣٦	(-١١١)	٢٣٨
١٩٧٥	١٢٥	٣٩٣	(٥١٨)	-٩٥	-٤٢	(-١٣٧)	٣٨١
١٩٧٦	٨	٥٠٤	(٥٧٢)	-٨٤	-٦٦	(-١٥٠)	٣٦٢
١٩٧٧	٦٦	٢٧٠	(٣٣٦)	-٧٥	-٥٣	(-١٢٨)	٢٠٨
١٩٧٨	-١٤١	٢٩٨	(١٥٧)	-٧٦	-٩٥	(-١٧١)	-١٤
١٩٧٩	-٧٧	٩٢٤	(٨٤٧)	-٤٩	-٧٢	(-١٢١)	٧٢٦
١٩٨٠	-٨٤	١٢٨٨	(١٢٠٤)	-٧٧	-٤٧	(-١٢٤)	١٠٨٠
١٩٨١	-١٨٨	١٠١٦	(٨٢٨)	-٢٩	-٥٩	(-٨٨)	٧٤٠

المصدر : احتسبت من : احصاءات امانة مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية .

جدول رقم (٧)

الدين الخارجي للبلدان النامية الافريقية
المستوردة للنفط ، للسنوات ١٩٧٢ ـ ١٩٨١
(مليون دولار و . م .أ .)

السنة	مجموع الدين القائم المسحوب	مجموع خدمة الدين	مجموع الصادرات	نسبة خدمة الدين الى الصادرات
١٩٧٢	٦٥١٩	٥٥١	٦٩٩٠	٧,٩
١٩٧٤	١٠٠٥٢	٨١٥	٩٦٠٧	٨,٥
١٩٧٦	١٥٤٦٩	٩٩٢	١١١٢٨	٨,٩
١٩٧٧	١٩٣٢٣	١٢٧٥	١٣٠٧٦	٩,٨
١٩٧٨	٢٤٤١٩	١٧٠٢	١٣٠٩٩	١٣,٠
١٩٧٩	٣٠٤٧٥	٢١٧٣	١٥٩٢٢	١٣,٦
١٩٨٠	٣٥٦٢٥	٢٩٢٩	١٧٦٠٩	١٦,٦
١٩٨١	٣٨٨٧٨	٣٣١٢	١٧٩٢٢	١٨,٥

المصادر: احتسبت من : البنك الدولي ، جداول الدين العالمي ، ١٩٨٢ / ١٩٨٣ ، وصندوق النقد الدولي ، اتجاهات التجارة ، ١٩٨٠ ـ ١٩٨٢ .

جدول رقم (٨)

الميزان التجاري وميزان المدفوعات على الحساب الجاري للبلدان الافريقية المستوردة للنفط، للسنوات ١٩٧٤ ـ ١٩٨١ (مليون دولار و . م . أ)

البيان / السنة	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١
الصادرات	٩٦٠٧	٩٣٢٠	١١١٢٨	١٣٠٧٦	١٣٠٩٩	١٥٩٢٢	١٧٦٠٩	١٧٩٢٢
الواردات	١٠٢٦٤	١٠٨٧٦	١١٠٦٩	١٣٢٢١	١٦٠٣٠	١٨٤٩٩	٢٣٠٢١	٢٢٩٣٠
ميزان الحساب التجاري	٦٥٧ -	١٥٥٦ -	٥٩ -	١٤٥ -	٢٩٣١ -	٢٥٧٧ -	٥٤١٢ -	٥٠٠٨ -
ميزان الحساب الجاري	٢٦٥٥ -	٤٢٢١ -	٣٠٠٨ -	٤٠٦٣ -	٥٩٩٩ -	٥٥٠٠ -[أ]	٨٦٠٠ -[أ]	٩٦٠٠ -[أ]
مصادر التمويـــل								
المعونات الانمائية العربية								
الثنائيـــة	١٢٦	١٤١	٤١	٩١	١٠١	١٧٤	٢٨٨	١٤٥
المؤسسيـــة	—	١٥	٨	٨٠	٧٦	٩٤	١١٧	١٦٣
المجمـــوع	١٢٦	١٥٦	٤٩	١٧١	١٧٧	٢٦٨	٤٠٥	٣٠٨
المعونات الانمائية من بلدان الاوبك غير العربية	٧	٢	٢٦	٢	٣	٢	٢٣	
المعونات الانمائية من البلدان الصناعية								
الثنائية	١٥٦١	١٩٦٥	١٩٧٥	٢١٨١	٢٩٥٨	٣٨٢٨	٤٣٥٦	(٣٩٨٧)
المؤسسيـــة	٥٥١	٧٧١	٧٤٤	٨٥٣	١٣٦٤	١٦٤١	١٨٦٥	(١٧٠٧)
المجمـــوع	٢١١٢	٢٧٣٦	٢٧١٩	٣٠٣٤	٤٣٢٢	٤٥٦٩	٦٢٢١	(٥٦٩٤)
مجموع المعونات الانمائية	٢٢٤٥	٢٨٩٤	٢٧٩٤	٣٢٠٧	٤٥٠٢	٥٧٣٩	٦٦٤٩	(٦٠٠٢)
التمويل التجاري	٢٣٤	١٣٤٤	٣٨٣	١٥٢٦	١٤٦٠	٣٥٤	٢٣٢٦	٣١٧١
التغير في الاحتياطي[ب]	١٧٦	١٧ -	١٦٩ -	٦٧٠ -	٣٧	٥٩٣ -	٣٧٥ -	٤٢٧

(أ) تتضمن عنصراً تقديرياً من قبل المؤلف .

(ب) تشير علامة السالب الى ازدياد في الاحتياطي .

المصادر : احتسبت من : احصاءات امانة مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ؛ صندوق النقد الدولي ، **الكتاب السنوي لاحصائيات اتجاه التجارة ، ١٩٨١ ـ ١٩٨٢ ؛ الكتاب السنوي لميزان المدفوعات** ، اعداد مختلفة ؛ **الكتاب السنوي للاحصائيات المالية الدولية ، ١٩٨٢** ، ولجنة التعاون الاقتصادي والتنمية ، **التعاون للتنمية** ، اعداد مختلفة .

جدول رقم (٩)

المعونات الانمائية من البلدان العربية المصدرة للنفط والمؤسسات الى البلدان الافريقية النامية ، للسنوات ١٩٧٣ ـ ١٩٨١ : الالتزامات (مليون دولار و . م . أ .)

السنة / البلد او المؤسسة	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	المجموع
السعودية	٧,٠٠	١٦,٥٦	١٤٦,٤٢	٦٣,٧٩	٢٩٣,٦٥	١٨٤,٦٩	١٠٣,٣١	٣٧٨,٨٧	٨٨,٨٨	١٢٨٣,١٧
الكويت	—	٩١,٣٥	٤٤,٩٨	٥٤,٩٩	٩٣,١٩	٤٦,٢٧	٢٦,٢٧	١١٠,٩٠	١٤٦,٨٩	٦١٤,٨٤
الجزائر	١,١٢	٤,٠٨	٩,٦٤	٧,٧١	٢,٥٤	٠,٥٠	٠,٤٦	٤٠,٠٠	٦٠,٠٠	١٢٦,٠٥
الامارات العربية المتحدة	٠,٠٩	٤,٩٧	٩,٩٩	٧,٨٩	٢١,٧٦	١٣,٣٠	٦,٢٢	١٠,٨١	٣٤,٥٢	١٠٩,٥٥
العراق	١٢,٠٠	—	٢١,٣١	١٠,٠٠	—	١٢,٠٠	١٥,٥٠	١٩,٦١	٩,٦٠	١٠٠,٠٢
ليبيا	١١,١٨	٤٩,٢٠	٢٠,٥٧	٣,٤٣	١,٧٦	١١,٤٠	—	٠,٩٣	—	٩٨,٤٧
قطر	—	٤,٥٠	١٤,٠٠	١٥,٥٨	٨,٥٠	٢,٥٠	٢٠,١٠	٤,٦٠	—	٦٩,٧٨
مجموع المعونات الثنائية	٣١,٣٩	١٧٠,٦٦	٣٦٦,٩١	١٦٣,٣٩	٤٢١,٤٠	٢٧٠,٦٦	١٧١,٨٦	٥٦٥,٧٢	٣٣٩,٨٩	٢٤٠١,٨٨
المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا	—	—	—	١٠٨,٥٠	٥١,٢٨	١٨,٧٠	٤١,٢٧	٥٧,٧٥	٣٥,٤٥	٣١٢,٩٥
بنك التنمية الافريقي وصندوق التنمية الافريقي	—	—	١٧,٨٠	٤,٨٠	١٦,٨٠	٢٧,٩٠	٣٨,٢٠	—	٥٢,٥٠	١٥٨,٠٠
البنك الاسلامي	—	—	—	٦,٩٣	١٢,٢٢	١٢,٤٦	٩,٥٠	١,٦٣	١٦١,٧٣	٢٠٤,٤٧
صندوق الاوبك	—	—	—	٥,٧٠	٨٣,١٥	٤٨,٩٥	٧٥,٣٥	١٠٢,٥٠	١٤٦,١٠	٤٦١,٧٥
المجموع الكلي	٣١,٣٩	١٧٠,٦٦	٢٨٤,٧١	٢٨٩,٣٢	٥٨٤,٨٥	٣٧٨,٦٧	٣٣٦,١٨	٧٢٧,٦٠	٧٣٥,٦٧	٣٥٣٩,٠٥

المصدر : احتسبت من : امانة مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية .

جدول رقم (١٠)

المعونات الانمائية من البلدان العربية المصدرة للنفط الى البلدان الافريقية النامية ،
للسنوات ١٩٧٣ ـ ١٩٨١ : السحوبات (مليون دولار و . م . أ .)

السنة / البلد او المؤسسة	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	المجموع
السعودية	٥,٠٠	١١,٥٦	٩٢,٦١	٩,٨٣	٣٢,٨٥	٣٣,٣٦	٨٨,٦٨	١٤٠,٣٣	٣١,٧٤	٤٤٥,٩٦
الكويت	٠,٢٦	٥٦,٣٦	١,٢٩	٤,٠٢	٤٠,٦٥	٣١,٢٢	٥٣,٤٤	٦٩,٣٩	٤٠,٤١	٢٩٧,٠٤
الجزائر	١,١٢	٣,٣٨	١,٦٤	٤,٩٠	٢,٥٤	٠,٥٠	٠,٤٦	٤٠,٠٠	٦٠,٠٠	١١٤,٥٤
ليبيا	٣,٣٣	٤٥,٦٧	٢٠,٥٢	٨,٠٧	١,٧٦	١٠,٤٠	—	٠,٩٤	—	٩٠,٦٩
العراق	—	—	١,٢٩	٣,٠٠	١٠,٠٠	١٢,٠٠	١٥,٥٠	١٩,٦١	٩,٦٠	٧١,٠٠
قطر	—	٤,٥٠	١٤,٠٠	٨,٥٧	١,٧٨	٢,٨٤	١٠,٧٠	٥,٣١	٢,٩٥	٥٠,٦٥
الامارات العربية المتحدة	٠,٠٩	٤,٩٧	٩,٩٩	٢,٣٣	١,٠٣	١٠,٣٠	٥,٥٩	١٢٠,٤٩	—	٤٦,٧٩
مجموع المعونات الثنائية	٩,٨٠	١٢٦,٤٤	١٤١,٣٤	٤٠,٧٢	٩٠,٦١	١٠٠,٦٢	١٧٤,٣٧	٢٨٨,٠٧	١٤٤,٧٠	١١١٦,٦٧
المصرف العربي للتنمية الاقتصادية	—	—	—	٠,١٠	٥,٤٨	٣٠,٩١	٤١,٦٢	٣٦,٠٧	١٨,٣٥	١٣٢,٥٣
بنك التنمية الافريقي وصندوق التنمية الافريقي	—	—	١٤,٩٠	٧,٨٠	١٦,٨٠	٢٧,٩٠	٢٤,٠٠	١٢,٢٠	١٤,٩٠	١١٨,٥٠
البنك الاسلامي	—	—	—	—	١,١٨	٣,٢٣	١١,٠٧	٨,٢٣	٢٧,٠٢	٥٠,٧٣
صندوق الاوبك	—	—	—	—	٥٦,٤٥	١٤,٣٢	١٧,٢٠	٦٠,٦٤	١٠٢,٦٥	٢٥١,٢٦
المجموع الكلي	٩,٨٠	١٢٦,٤٤	١٥٦,٢٤	٤٨,٦٢	١٧٠,٥٢	١٧٦,٩٨	٢٦٨,٢٦	٤٠٥,٢١	٣٠٧,٦٢	١٦٦٩,٦٩

المصدر : احتسبت من : المصدر نفسه .

جدول رقم (١١)

المعونات الانمائية من البلدان العربية المصدرة للنفط الى البلدان الافريقية النامية ،
خلال الفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٧٦ : الالتزامات (مليون دولار م . و .)

البلدان الافريقيـة	البلدان العربيـة: الامارات العربية المتحدة	الجزائر	السعودية	العراق	قطر	الكويت	ليبيا	المجموع	المؤسسـات: المصرف العربي	البنك الاسلامي	صندوق الاوبك	المجموع	المجموع الكلي
البلدان قليلة الدخل ذات السكان ١٠ ملايين او اكثر													
الحبشة (اثيوبيا)		٠,٢١	١,٠٠			٠,٠١	١,٠١	٢,٢٣					
زائيـر									١٠,٠٠			١٠,٠٠	
تنزانيـا				٠,١٦		١٥,٥١		١٥,٦٧	٥,٠٠			٥,٠٠	
يوغنـدا	٤,٠٠		٤٥,٣١	١٠,٠٠	٦,٠٠	٢١,٢٠	١٨,٥٢	١٠٥,٠٣					
موزمبيق													
البلدان قليلة الدخل ذات السكان من ٥ ـ ١٠ ملايين													
مدغشقـر		٧,٠٠						٧,٠٠	٥,٠٠			٥,٠٠	
مالـي	٩,٠٤	٣,١٤	٢٧,٠٥	٠,٩٠	١٠,٥٠	١٨,٤٧	٥,٨٣	٧٤,٩٣	١٥,٠٠			١٥,٠٠	
مـلاوي													
فولتا العليا	٢,٩٨	١,٢٨					٣,٠٧	٧,٣٣	٤,٥٠			٤,٥٠	
غينيـا	٣,٣١	٤,٥١	١١,٥٧	١٠,٠٠	٥,٠٠	٩,٧٤	١١,٠١	٥٥,١٤			٢,٣٥	٢,٣٥	
النيجـر	٠,٠٩	١,٩٤	٢٣,٠٤			٠,٤٠	٠,٨٠	٢٦,٢٧	٧,٠٠			٧,٠٠	
البلدان قليلة الدخل ذات السكان اقل من ٥ ملايين													
روانـدا			١٠,٠٠		٣,٦٠	٣,٤٤	٣,٢٢	١٦,٦٦					
تشـاد		٠,٢٨	٥,٠٩	٢٢,٠٠	١,٠٠	٠,٧٩	١٩,٦٣	٤٨,٧٩					
بورنـدي	١,٠١					٣,٢٥	١,٠٠	٥,٢٦	٤,٠٠			٤,٠٠	
بنيـن		١,٠٠						١,٠٠	٨,١٠			٨,١٠	
سيراليـون						٠,٠١	٠,٢١	٠,٢٢	٥,٠٠			٥,٠٠	
توغـو		٠,٩٠	٣,٦٠				١,٧٨	٦,٢٨					
جمهورية افريقيا الوسطى				٠,٢٠				٠,٢٠			١,٧٥	١,٧٥	
ليسوتـو													
غينيا بيساو	٢,٠٠	١,٠٠			١,٠٠	٢,٢٣	٣,٥٠	٩,٧٣					

يتبع

تابع جدول رقم (١١)

البلدان الافريقيــة	البلـدان العربيــة								المؤسســات				المجموع
	الامارات العربية المتحدة	الجزائر	السعودية	العراق	قطر	الكويت	ليبيا	المجموع	المصرف العربي	البنك الاسلامي	صندوق الاوبك	المجموع	الكلي
غامبيــا	٣,٤١				١,٠٧	٢,٠٥	١,١٦	٧,٦٩	٣,٣٠			٣,٣٠	
غينيــا الاستوائية						١٥,٠٠	١,٢١	١٦,٢١					
كيب فيردي			٧,٥٩		٠,٥٠			٨,٠٩					
سيشــل													
كومــورس	٠,٥١	٠,٥١			٧,٢٤	٧,٠٦		١٥,٣٢					
ساوتومي وبرنسيب													
المجمــوع	٢٦,٣٥	٢١,٧٧	١٣٤,٢٥	٤٣,٢٦	٣٢,٣١	٩٩,١٦	٧١,٩٥	٤٢٩,٠٥	٦٦,٩٠	صفر	٤,١٠	٧١,٠٠	٥٠١,٠٥
البلدان متوسطة الدخل المستوردة للنفط													
كينيــا									٥,٠٠			٥,٠٠	
غانــا									٥,٠٠			٥,٠٠	
كاميــرون			١٧,٤٠		٣,٠٠		٢,٠٠	٢٢,٤٠		٦,٩٣		٦,٩٣	
ساحل العاج													
زيمبابــوي													
زامبيــا		٠,٨٠					٠,٣٣	١,١٣	١٠,٠٠			١٠,٠٠	
سنغــال		٠,٤٤	٢١,٦٤	٠,٠٣	٤,٥٠	٧٨,٣١		١٠٤,٩٢	١,٦٠			١,٦٠	
ليبيريا													
موريشيوس									١٠,٠٠			١٠,٠٠	
بوتسوانــا													
سوازيلانــد													
البلدان متوسطة الدخل المصدرة للنفط													
نيجيريا													
انغــولا													
كونغــو			٣٥,٠٢			١٣,٦٨		٤٨,٧٩	١٠,٠٠			١٠,٠٠	
غــابون			١٥,٠٠		١,٥٠		١٠,١٣	٢٦,٦٣					
المجمــوع		١,٢٤	٨٩,٠٦	٠,٠٣	٩,٠٠	٩١,٩٩	١٢,٤٦	٢٠٣,٧٨	٤١,٦	٦,٩٣		٤٨,٥٣	٢٥٢,٣١
المجموع الكلي	٢٦,٣٥	٢٣,٠١	٢٢٣,٣١	٤٣,٢٩	٤١,٣١	٢٢١,٨٤	٨٤,٤١	٦٣٢,٨٣	١٠٨,٥٠	٦,٩٣	٤,١٠	١١٩,٥٣	٧٥٢,٣٦

المصدر : احتسبت من : كنعان ، « البعد الاقتصادي للعلاقات العربية ـ الافريقية المعاصرة » .

جدول رقم (١٢)

المعونات الانمائية من البلدان العربية المصدرة للنفط الى البلدان الافريقية النامية ، خلال الفترة ١٩٧٧ ـ ١٩٨١ : الالتزامات (مليون دولار و . م .)

البلدان الافريقيـــة	البلدان العربيـــة								المؤسســـات				المجموع الكلـــي
	الامارات العربية المتحدة	الجزائر	السعودية	العراق	قطر	الكويت	ليبيا	المجموع	المصرف العربي	البنـك الاسلامي	صندوق الاوبك	المجموع	
البلدان قليلة الدخل ذات السكان من ١٠ ملايين او اكثر													
الحبشة (اثيوبيا)						٦,١٠	١,٠١	٧,١١			٥,٩٢	٥,٩٢	١٣,٠٣
زائيـــر	٤,٨٤		٦٩,٢٨					٧٤,١٢			١٧,٠٠	١٧,٠٠	٩١,١٢
تنزانيـــا	٦,١٢	٢٠,٠٠				٧٤,٠٢		١٠٠,١٤	١٦,٠٠		٣٣,٦٤	٤٩,٦٤	١٤٩,٧٨
يوغنـــدا	٢١,٧٢				٥,٠٠	٠,٠٣	١٨,٥٣	٤٥,٢٨	٤,٨٠	٦,٧٦	٩,٥٥	٢١,١١	٦٦,٣٩
موزمبيـــق				١٠,٢٦		٣,٢٨		١٣,٥٤	٠,٠٤		١٧,٠٥	١٧,٠٩	٣٠,٦٣
البلدان قليلة الدخل ذات السكان من ٥ ـ ١٠ ملايين													
مدغشقـر	٤,١٣		٢٤,٤٩	٩,٣٥		١٧,٨١	١,٠٠	٥٦,٧٨	١٠,٠٠		٢٤,٦	٣٤,٦٠	٩١,٣٨
مالـي	٨,٠٩	٠,١٥	٥٥,١٨		٨,٥٠	١٨,٦٢	٥,٨٣	٩٦,٣٧	١٥,٠٠	٩,٨٠	٣٧,٥٤	٦٢,٣٤	١٥٨,٧١
مـــلاوي								١٥٣,١٥			٢,٨٤	٢,٨٤	٢,٨٤
فولتا العليا			٣٢,٠٤			٤,٩٤	٣,٢٣	٤٠,٢١		٩,٦٣	٢٧,٢٥	٣٦,٨٨	٧٧,٠٩
غينيـــا	٤,٠٨		٣١,٧٥	٦,٥٠		١,٠٥	١١,٠١	٥٤,٣٩		٠,٢١	١٧,٥٠	١٧,٧١	٧٢,١٠
نيجـــر	٨,٠٩	١,٨٦	٥٦,٠٢	٤,٠٠		١٤,٢٤	٠,٨١	٨٥,٠٢	٥,٠٠	٥٣,٥١	١٦,٧٥	٧٥,٢٦	١٦٠,٢٨
البلدان قليلة الدخل ذات السكان اقل من ٥ ملايين													
روانـــدا	٤,٠٤	٠,٥١	٣٣,٠٩			٥,١٦	٣,٣٢	٤٦,١٢	١١,٠٠		١٢,٥٩	٢٣,٥٩	٦٩,٧١
تشـــاد		٠,٤٢	٣٠,٠٧	١٢,٠٠			١٩,٦٤	٦٢,١٣	٧,٨٠	٦,١٠	٤,٨٥	١٨,٧٥	٨٠,٨٨
بورنـــدي			١٨,٤٦			١٦,٢٥	١,٠٠	٣٥,٧١	١٦,٠٠		١٩,٢٠	٣٥,٢٠	٧٠,٩١
بنيـــن		٠,٥٥				٨,١٨	٠,٠٢	٨,٧٥			٢٣,٠٠	٢٣,٠٠	٣١,٧٥
سيراليـــون					٨,٤٠	٤,٩٥	٠,٢٤	١٣,٥٩	٨,٥٠		١١,٦٥	٢٠,١٥	٣٣,٧٤
توغـــو			٢٠,٤٠				١,٩١	٢٢,٣١			١٠,٩٠	١٠,٩٠	٣٣,٢١
جمهورية افريقيا الوسطى						٥,١٧		٥,١٧	٥,٠٠		١,٠٣	٦,٠٣	١١,٢٠
ليسوتـــو	١,٨٠		٤,٥٤			٤,٣٦		١٠,٧٠	٩,٩٠		٩,٩٠	١٩,٨٠	٣٠,٥٠
غينيا بيساو	٣,١٤		١٠,١٧			٧,٨١	٣,٥٠	٢٤,٦٢	٠,١٠	٥٥,٠٠	٨,١٥	٦٣,٢٥	٨٧,٨٧

يتبع

تابع جدول رقم (١٢)

البلدان الافريقية	البلدان العربية: الامارات العربية المتحدة	الجزائر	السعودية	العراق	قطر	الكويت	ليبيا	المجموع	المؤسسات: المصرف العربي	البنك الاسلامي	صندوق الاوبك	المجموع	المجموع الكلي
غامبيا	٢,٠٢		١٤,٦٨		١,٠٠	٣٣,٣٩	١,٣٣	٥٢,٤٢	٥,٢٠	٠,٨٥	٨,٦٨	١٤,٧٣	٦٧,١٥
غينيا الاستوائية											٢,٥٠	٢,٥٠	٢,٥٠
كيب فيردي	١,٠٤		١٩,٨١		٣,٠٠			٢٣,٨٥	٤,٨٠		٦,٠٥	١٠,٨٥	٣٤,٧٠
سيشل	١,٠٣		٣,٥٠			٢,٢١	٠,١٠	٦,٨٤			٢,٣٠	٢,٣٠	٩,١٤
كومورس	١,٠٣		٨,٧٠			٢٥,٠٢		٣٤,٧٥	٩,٥٧	١١,٠٤	٣,٠٠	٢٣,٦١	٥٨,٣٦
ساوتومي وبرنسيب									٥,٠٠		١,٣٥	٦,٣٥	٦,٣٥
المجموع	٧١,١٧	٢٣,٤٩	٤٣٢,١٨	٤٢,١١	٢٥,٩٠	٢٥٢,٥٩	٧٢,٤٨	٩١٩,٩٢	١٣٣,٧١	١٥٢,٨٩	٣٣٤,٧٩	٦٢١,٤٠	١٥٤١,٣٢
البلدان متوسطة الدخل													
المستوردة للنفط													
كينيا			١٤٦,٣٩			٠,١٧		١٤٦,٥٦		٢٠,٣٠		٢٠,٣٠	١٦٦,٨٦
غانا			٣٧,٨٨			٤٥,٨٩		٨٣,٧٧		١٩,٠٠		١٩,٠٠	١٠٢,٧٧
الكاميرون	٤,٣١		٦٢,٠٧		٦,٦٠	٣٧,٨٠	٢,٠٠	١١٢,٧٨	١٠,٠	١٤,٠٨		٢٤,٠٠	١٣٦,٧٨
ساحل العاج									٩,٤٥			٩,٤٥	٩,٤٥
زيمبابوي			٦٣,٥٥	٣,٠٠		٣٠,٩١		٩٧,٤٦	١٠,٠٠		١٠,٠٠	٢٠,٠٠	٩٩,٤٦
زامبيا			٧٨,٠٠	٩,٠٠			٠,٣٣	٨٧,٣٣			٤,٥٠	٤,٥٠	٩١,٨٣
سنغال	١,٠٢		٤٥,٧٧	٢,٦٠ •		٥,٩٨		٥٥,٣٧	٧,٢٥	٢٩,٥٧	٣٠,٩٠	٧٦,٧٢	١٢٣,٠٩
ليبيريا			٢٠,٠٢			٧,٩٩		٢٨,٠١	٣,٢٠		١٦,٣٠	١٩,٥٠	٤٧,٥١
موريشيوس		٨٠,٠٠	٧٦,٨٩			٥,٥٤	٠,٠١	١٦٢,٤٤	١٠,٠٠		٤,٠٠	١٤,٠٠	١٧٦,٤٤
بوتسوانا			١٠,٩٧			١١,٤٦		٢٢,٤٣	٩,٤٥		٤,٠٠	١٣,٤٥	٣٥,٨٨
المصدرة للنفط													
نيجيريا						٠,٠٤		٠,٠٤					٠,٠٤
انغولا					١,٢٠			١,٢٠	١٠,٠٠	٣,٠٠		١٣,٠٠	١٤,٢٠
كونغو	٩,٩٨					٢٤,٧١		٣٤,٦٩			١٢,٠٠	١٢,٠٠	٤٦,٦٩
غابون			٥٠,٦٩				١٠,١٤	٦٠,٨٣					٦٠,٨٣
المجموع	١٥,٣١	٨٠,٠٠	٥٩٢,٢٣	١٤,٦٠	٧,٨٠	١٧٠,٤٩	١٢,٤٨	٨٩٢,٩١	٥٩,٩٠	٩٥,٤٠	٨١,٧٠	٢٣٦,٩٢	١١٢٩,٨٣
المجموع الكلي	٨٦,٤٨	١٠٣,٤٩	١٠٢٤,٤١	٥٦,٧١	٣٣,٧	٤٢٣,٠٨	٨٤,٩٦	١٨١٢,٨٣	١٩٣,٦١	٢٤٨,٢٩	٤١٧,٤٩	٨٥٨,٣٢	٢٦٧١,١٥

المصدر : احتسبت من : المصدر نفسه .

جدول رقم (١٣)

التجارة العربية ـ الافريقية ، للسنة ١٩٨١
(مليون دولار م . و .)

مجموعة البلدان العربية / البلدان الافريقيــة	لدان المشرق العربي				البلدان العربية في افريقيا			
	النفطيــة		غير النفطية		النفطيــة		غير النفطية	
	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	
١ ـ الاتحاد الجمركي والاقتصادي لافريقيا الوسطى								
جمهورية افريقيا الوسطى	—	—	—	١,٩	٠,٣	—	—	—
كونغــو	—	١,٠	—	٠,١	—	—	٦,٣٢	٠,٣
غابــون	—	—	—	—	—	—	١,٧١	٧,٦
كاميــرون	—	—	٠,١	٠,٤	٠,١	—	٢,٤	٣,٧
المجمــوع	—	١,٠	٠,١	٢,٤	٠,٤	—	١٠,٤٣	١١,٦
٢ ـ المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا								
اتحاد نهر مانو								
غينيــا	—	١,٠	٠,٢	٩,٨	—	—	١,٤	٠,٩
ليبيريــا	—	١٠٤,٤	٠,٦	٠,٩	—	—	٠,١	٠,٠١
سيراليــون	—	—	—	٠,٧	—	—	—	—
المجمــوع	—	١٠٥,٤	٠,٨	١٠,٤	—	—	١,٥	١,٩١
مجموعة افريقيا الوسطى الاقتصادية								
فولتا العليا	—	—	—	—	—	—	—	٠,٧
مالــي	—	—	—	—	—	—	٠,١	—
نيجــر	—	—	—	—	—	—	—	—
سنغــال	—	٦,٢	٠,٣٦	٠,١	٤١,٧	١,٨	١,٨	٣٣,٠٨
ساحل العاج	—	٢٦,٠	٠,٦٩	٠,٢	٨,٣	٥٤,٤	٨,٩	٣٠,٩١
المجمــوع	—	٣٢,٢	١,٠٥	٠,٣	٥٠,٠	٥٦,٢	١٠,٧	٦٣,٩٩
٣ ـ المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا (اخرى)								
بنيــن	—	—	—	—	—	—	—	—
كاب فيردي	—	—	—	—	—	—	—	—
غامبيــا	—	—	—	—	—	—	٠,٣	٠,٦٥
غانــا	—	—	٣,٤٢	٠,١	—	—	—	٤,٤
غينيــا بيســاو	—	—	—	—	—	—	—	—
نيجيريــا	—	—	—	—	—	—	—	—
توغــو	—	١,٠	—	٧,٥	—	—	٠,٢	٠,٨
المجمــوع	—	١,٠	٣,٤٢	٧,٦	—	—	٠,٥	٥,٨٥

يتبع

تابع جدول رقم (١٣)

مجموعة البلدان العربية / البلدان الافريقية	بلدان المشرق العربي				البلدان العربية في افريقيا			
	النفطية		غير النفطية		النفطية		غير النفطية	
	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات
٤ ـ المجموعة الاقتصادية للبحيرات الكبرى								
بوروندي	—	—	—	—	—	—	—	—
روانـدا	—	—	٠,٤١	—	—	—	—	—
زائيـر	١٢,٠	—	٣,٦١	٤٤,١	—	—	٤,١٧	٢,٣
المجمـوع	١٢,٠	—	٤,٠٢	٤٤,١	—	—	٤,١٧	٢,٣
٥ ـ دول افريقية اخرى								
انغـولا	—	—	٦,٤	—	—	—	—	—
بوتسـوانـا	—	٢٣,٩	—	—	—	—	—	—
تشـاد	—	—	—	—	١,٠	٧,٠	—	
الحبشـة	٤٢,٢	٣٦,٠	١,٦	٨,٩٧	—	١١,٠	٠,٢	٩,٢
اوغنـدا	٥,٤	—	٠,٠٤	—	—	١٨,١	—	٣,٦٣
تنزانيـا	٩٨,٨	٦,٤	٣٣,٥٤	٤,٠٦	١,٦	—	٠,٢٩	٥,٢٣
ريونيـون	٢٩,٤	—	٢٠,٣٠	—	—	٤,٤	٠,٤	٠,٥
زامبيـا	١٦٥,٩	٢,٠	٠,١٨	٠,٧٠	—	—	—	٤,٣
زيمبابـوي	—	٢,٠	—	—	—	—	—	٠,٧
سوازيلانـد	—	٥٥,٦	—	١٢,٤	—	—	—	٠,٢
سيشـل	١,٩	—	٠,٣٨	—	—	—	—	—
ساوتومي وبرنسيب	—	—	—	—	—	—	—	—
كومـورس	—	—	—	—	—	—	—	—
كينيـا	٤٧٤,٩	١٩,١	—	٣٢,٦٤	—	٤,٠	٠,٢٨	٤٠,٧٧
ليزوسـو	—	—	—	—	—	—	—	—
مدغشقـر	٧٤,٠	١,١	—	—	٠,٣	١٦,١	—	٣,١
موريشيـوس	٥٤,٤	—	٣,٦٥	—	—	—	٠,٧	—
مـلاوي	٤,٣	—	—	—	—	—	—	—
موزمبيـق	٧٨,١	١٣,٥	—	—	—	—	—	٠,١
افريقيا (غير محددة)	٨١,٠	٩,٩	٥,٣	٤,٥	٦٧,٨	٢١٣,٣	٣١,٢	١٤,٣
افريقيا الاسبانية	—	١,٠	—	—	—	—	—	—
المجمـوع	١١١٠,٣	١٧٠,٥	٧١,٤	٦٣,٣	٧٠,٧	٢٧٣,٩	٣٣,١	٨٢,٠
المجموع الكلي	١١٢٢	٣١٠	٨١	١٢٨	١٢١	٣٣٠	٦٠	١٦٧

المصدر : احتسبت من : المصدر نفسه .

تعقيب ١

عبد المحسن زلزلة

اولاً : اود ابتداء ان اهنىء الباحث على هذه الدراسة التحليلية القيمة ، التي بذل فيها ـ كعادته ـ جهداً كبيراً ومتميزاً يستحق معه التقدير والاعجاب. كما اشير الى اهمية القاعدة الواسعة من البيانات والاحصاءات التي وفرها لنا والتي نفتقدها في الكثير من الدراسات الجادة ولا يقلل من اهميتها وجود بعض التحفظات بشأنها .

ثانياً : خلافاً للتعاون العربي مع الدول النامية الاخرى ، فإن التعاون العربي ـ الافريقي ، له جذوره الحضارية في اعماق التاريخ . وموقعه المتميز ، الناجم عن الارتباط العضوي العربي مع القارة الافريقية، جغرافياً ، وتاريخياً وبشرياً ، وحضارياً . فضلاً عن ان مساره المعاصر تحكمه دساتير ومؤسسات واجهزة مشتركة ، حددت له اهدافه وميادينه وادواته .

ان هذا التعاون يعتبر ترجمة عملية للتعاون الافقي بين دول الجنوب ، ولقد سبقت تجربته (بفترة طويلة) الشعارات التي طرحتها الادبيات التنموية ، عن اهمية تعزيز تضامن وتعاون الدول النامية ، التي لفظها النظام الاقتصادي الراهن ، لتكون مجموعات هامشية في تخومه ، من اجل اصلاح اسس هذا النظام الجائر وعلاقاته غير المتكافئة .

ان فترة السبعينات التي اختارها الباحث لدراسته ، هي نفسها فترة تقنين وتعميق التعاون العربي ـ الافريقي ، من خلال الجهود المكثفة التي بذلت في منظمتي الوحدة الافريقية والجامعة العربية ، وانتهت بمؤتمر القمة العربي ـ الافريقي الاول في القاهرة عام ١٩٧٧ . ولهذا فقد شعرت ببعض الدهشة حين تجنب الباحث الفاضل اي ذكر للوثيقتين التاريخيتين (الاعلان والبرنامج) اللتين اقرتهما قمة القاهرة ، واللتين تمثلان دستور التعاون . لاسيما وان احدى الوثيقتين خصصت للتعاون الاقتصادي حصراً ، والمفروض ان تقيم مسيرة التعاون في ضوء اهدافها . لقد حددت الوثيقة الاخيرة عدداً من المجالات التي تستلزم تضافر الجهود

لتعزيز العلاقات الثنائية والجماعية وعلى المدى الطويل ، وهي الزراعة والصناعة والتعدين والنقل والمواصلات والطاقة .

وأتساءل عما اذا كان هذا الاغفال مقصوداً . فربما كان مرده اعتقاد الاخ الباحث بأن قصر المدة التي مرت على تجربة التعاون وحداثتها ، لا تسمح له بالتقويم في ضوء الاهداف المدرجة في الوثائق . ام انه آثر ان يختار الطريق الدبلوماسي اللبق في النقد ، حين اختار لبحثه عنوان (العلاقات الاقتصادية) بدلاً من (التعاون) لاعتقاده بأن ما يربط البلدان العربية بافريقية هو مجرد (علاقات) لا ترقى الى مستوى (التعاون) . . . ربما . . .

ثالثاً : ان اي تقويم للتعاون يجب ان ينطلق من موقع طرفيه من النظام الاقتصادي الراهن ، ومن طبيعة اقتصادياتها وارتباطاتها الخارجية ، ومدى توفر الرغبة والقدرة على تحقيق اهدافها . كما لا بد من ان يستند التقويم الى تجربة التعاون بين اطراف كل مجموعة لوحدها ، ومدى ما حققته في سعيها لتعزيز تكاملها او تنميتها وتحررها . ولست لأتصور قط ان اياً من الجانبين يستطيع ان يحقق في ميدان علاقته بالطرف الآخر اكثر مما انجزه في العلاقة البينية بين اعضاء اسرته . ولعل تجربة التعاون العربي نفسها ، بانجازاتها واحباطاتها ، ومداخلها ومؤسساتها ، خير شاهد على ما اقول . ولست هنا بمعرض التبرير بل التفسير كي لا تتجاوز طموحاتنا حدوداً نقفز معها الى الاستنتاج بالحكم على التجربة بالفشل .

وابتداء فإن الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في كلا المجموعتين هي نتاج تقسيم العمل الدولي الراهن المفروض عليهما في ظل النظام الاقتصادي السائد ، بعلاقاته غير المتكافئة ، والتركة الثقيلة التي خلفتها عهود طويلة من الاستعمار الاستغلالي كانت حصيلتها التخلف العميق والتجزئة والتشويه البنيوي والتبعية الحادة . فقد كرست جميع هذه العوامل الاقتصاديات النامية العربية والافريقية كاقتصاديات تصدير احادية الجانب تتخصص بانتاج المواد الاولية واستيعاب المنتجات الصناعية واستضافة الاستثمارات الاجنبية ، بما يعزز هيمنة الدول الصناعية المتقدمة . وفي الواقع فإن كلا المجموعتين ينتمي الى نظام السوق الدولي ، والى الجانب المتخلف منه ، في مواجهة العالم المتقدم الذي يمثل الطرف الآخر المهيمن في هذا النظام . واذا كانت هناك ثمة اختلافات بين البلدان العربية والافريقية فهي لا تتجاوز التفاوت في الدرجة ، درجة اندماج كل منهما بالنظام العالمي المعاصر ، ودرجة تعرض كل منهما للاختراق من قبل العالم المتقدم ، ودرجة تكامل كل منهما في التقسيم الدولي الراهن للعمل .

وبالرغم من الجهود المكثفة التي بذلتها المجموعتان منذ الاستقلال السياسي لتحقيق الاستقلال الاقتصادي والتنمية المستقبلية المستقلة ، فقد ظلت الروابط التقليدية التي تشدهما الى العالم الصناعي من خلال مؤسساتها وقنواته وقنواته واتفاقياته ، اقوى في تعميق هذا الارتباط وتناميه ، لا سيما وانهما لم تفلحا في اختيار انماط تنموية مستقلة تمكن من الفكاك والابتعاد عن دائرة الجذب الصناعية ، والتكامل العضوي والتبعي مع السوق الدولية من خلال آليتها .

رابعاً : اشارت الدراسة بحق الى ان اهم احداث السبعينات بالنسبة للجانب العربي هي الطفرة النفطية ، اما بالنسبة للجانب الافريقي فقد اعتبرت ما سمته (بالازمة الاقتصادية الافريقية) هو الحدث الاهم .

وأود ان اشير هنا الى ان الازمة الاقتصادية لم تقتصر على الجانب الافريقي . بل ربما كانت المشاكل التي افرزتها الطفرة النفطية على الجانب العربي اشد خطورة واعمق تأثيراً ، بالرغم من مظاهر الامان والرخاء الزائفة . لقد ادى اللهاث وراء مظاهر التحديث السريع الى اختيار انماط تنموية تبعية وانعزالية في آن معاً واختيار صناعات ونشاطات موجهة نحو السوق الخارجي تتسم بالكثافة العالمية التكنولوجية والرأسمالية ، ادت الى تعميق التبعية العربية للسوق الدولية ، تكنولوجياً ، وانتاجياً وتبادلياً ومالياً ، ومن خلال اساليب وطرق اكثر احكاماً . وهكذا ازداد التكامل الآلي والتبعي للاقتصاديات العربية مع السوق الدولية على حساب التكامل العربي . وشهدت الفترة اختلال التوازن الهيكلي لغير صالح القطاعات الانتاجية ، وتعميق التشويه البنيوي ، وازدياد اهمية القطاع الخارجي في الاقتصاد العربي ، وانتشار القيم الاستهلاكية التي تهدد الجهود التنموية . ولعل اخطر ما في هذه الفترة اتساع الفجوة التنموية والدخلية داخل كل قطر وبين اطراف المجموعة العربية نفسها مما عمق من التجزئة وهدد اسس الاستقرار الاجتماعي .

خامساً : وفي مواجهة التحديات ، في فترة شهدت تفاقم الازمة الهيكلية للعالم المتقدم والازمة التنموية للعالم النامي ، يفرض التعاون بين الدول النامية نفسه كخيار حتمي . وقد اكد اعلان القاهرة ان هذا التعاون رهان تاريخي يجب كسبه بالقوة والارادة الموحدة ، وان يندرج في المجال الجيوبوليتيكي للعالم المعاصر . وانه يجب ان يكون تعاوناً استراتيجياً لا ظرفياً آنياً ومصلحياً او اتفاق مقايضة ومساومة .

وللحقيقة فإن هذا التعاون قد اثبت حتى الآن انه تعاون متكافىء ليست له الطبيعة الاستغلالية التي يتسم بها تعاون الشمال والجنوب . وكان يمكن ان يحقق فاعلية اكبر لو توفرت له النظرة الشمولية والاستراتيجية المشتركة التي تحدد الاولويات في الاهداف داخل كل مجموعة وبين المجموعتين، وكذلك لو ضمنت له الحماية والحصانة ضد الاختراق الاجنبي لاستغلال ثماره . وبودي الاشارة الى بعض السمات التي تستوجب المعالجة :

١ ـ ان هذا التعاون ما زال تعاوناً يقتصر على العلاقات بين الحكومات والمؤسسات الرسمية في حين يفتقد بعده الشعبي مما افقده الكثير من الزخم والفاعلية .

٢ ـ ان التعاون ما زال يفتقر الى التخطيط والبرمجة . حيث ان مساره تحكمه في غالبية الاحيان عوامل ظرفية وردود فعل آنية .

٣ ـ انه تعاون ترجح فيه كفة العلاقات الثنائية على العلاقات الجماعية بالرغم من وجود المؤسسات والاجهزة الجماعية المشتركة .

٤ ـ انه تعاون تسوده المعالجات الجزئية المتفرقة والمشتتة بالرغم من مفاهيمه واهدافه الشمولية .

٥ ـ انه تعاون يغلب عليه الطابع الاحادي في التحرك والمبادرة ، ويطغى فيه منطق التدفق المالي الذي يرتبط بفائض ومورد ناضب ، مما يعرض استمراره للخطر وارتهانه بعوامل خارجية لا يمكن التنبؤ بها كحصول ازمة نفطية طارئة .

٦ ـ انه تعاون يكتفي فيه الجانب العربي بالدور السلبي وهو دور الممول بدلاً من دور الشريك الايجابي الذي يسهم في اتخاذ القرارات الرئيسية في مختلف المراحل .

٧ ـ انه تعاون قد يكون المستفيد الاكبر من طرف ثالث هو الطرف الاجنبي ومؤسساته الاحتكارية ويخشى معه ان يكون قناة لعودة التبعية او لزيادة ارتباط العالم الثالث بالسوق الدولي .

سادساً : لقد احتل التبادل التجاري العربي ـ الافريقي حيزاً وموقعاً في الدراسة يتجاوز اهميته المطلقة والنسبية في العلاقات . وربما كان مرد ذلك ، باعتقادي ، هو ان التبادل يمثل المرآة التي تعكس طبيعة الجهاز الانتاجي ودرجة تطوره . وليس من المستغرب ان يكون التبادل التجاري محدوداً للغاية بين اقتصاديات متخلفة متشابهة الانتاج . وحين يكون جهازها الانتاجي ضيقاً ويفتقد البنى الارتكازية ويعاني من مشاكل النقل وتهيمن على موارده الشركات الكبرى الاجنبية . وبالرغم من ان تيسير وتطوير التبادل يستوجب ابتداء توسيع قاعدته الانتاجية وتطويرها وتنويعها ، فقد كان بالامكان ، بالرغم من ذلك ، توسيع نطاقه لو بذلت الجهود من اجل التعريف بالمنتجات المعدة للتصدير وتغيير بعض مسارات التبادل حيث ان البلدان العربية ما زالت تستورد سلعاً من القارة الاوروبية يكون مصدرها افريقيا او سلعاً تتنافس مع السلع الافريقية البديلة . كما كان يمكن ان يتسع التبادل لو كان العون العربي يلزم الطرف الافريقي باستيراد بعض السلع والخدمات العربية كجزء من العون المقدم له على اساس تنافسي . او انه يوفر تسهيلات ائتمانية لتشجيع التبادل التجاري بين المجموعتين .

سابعاً : وهذا يجرنا الى طبيعة العون العربي ودبلوماسيته ، ويودي ان اضيف الى السمتين المهمتين، اللتين اوردهما الاستاذ الباحث عن طبيعة العون الميسرة ، وارتفاع نسبة الهبة فيه ، (اولاً) ؛ وعدم ارتباطه بشروط اقتصادية وسياسية ، (ثانياً) . ففي الواقع ان العون العربي يستحق تقويماً وتحليلاً اوسع انطلاقاً من حقيقة ان طريقة العطاء ربما كانت اهم من العطاء نفسه ، وهذا ينطبق على العون العربي بأجلى صوره .

١ ـ ان الجهد الانمائي العربي يمثل تضحية اكبر من العون المقدم من قبل الدول الصناعية ، بحكم تباين طبيعة مصدره : فمصدر العون الغربي هو دخل متجدد ناجم عن ثروة حقيقية تمثلها القاعدة الانتاجية المتقدمة ، في حين ان مصدر العون العربي مؤقت بطبيعته ويمثل استنزافاً لثروة ناضبة غير متجددة .

٢ ـ ان العون العربي تقدمه دول نامية هي نفسها بأمس الحاجة الى مواردها الذاتية ، لانجاز عملية تطوير بناها الاساسية ، وقواعدها الانتاجية .

٣ ـ ان الاهمية الحقيقية للعون هي بقياسه بحجم الناتج القومي الاجمالي للدول المانحة ، وطبقاً لهذا المقياس فهو يتجاوز بأهميته عشرة اضعاف مثيله المقدم من الدول الصناعية ، مع التفاوت الكبير في الشروط والقيود التي تفرضها الاخيرة .

٤ ـ ان المسؤولية التاريخية عن التخلف تقع اساساً على عاتق الدول الصناعية . وليس العون الا تعويضاً جزئياً عادلاً من الدول المستعمرة عن ثروات الدول النامية المنهوبة . اما الاقطار العربية فإنها تنطلق في تقديمها للعون من مبدأ التضامن والتكافل الانسانيين مع الدول النامية .

ثامناً: **ان التنبؤات بمستقبل العلاقات الاقتصادية العربية ـ الافريقية** يتوقف على منظور المعالجة ، **استاتيكياً كان او ديناميكياً** . ولا شك ان المنظور الاخير يستلزم ان يضع في اعتباره مجموعة من المتغيرات التي تؤثر بشكل مهم على مسار العلاقات وحجمها وطبيعتها وديمومتها . ونشير هنا بشكل خاص الى ضرورة تحليل الخطط الانمائية لطرفي العلاقة بالتعرف على المجهودات التنموية المبذولة وأثرها على الهيكل الانتاجي وكلفة الانتاج ومضمون التبادل واتجاهه . وثمة عامل مهم يتعلق بالنفط العربي الخام نفسه . ان بعض الدراسات الموثوقة تشير الى ان من المحتمل زيادة الاستهلاك العربي من النفط الخام مع تصاعد زخم التصنيع والتنمية مما يقلص من حجم صادراته وبالتالي من ايراداته على الاغلب والتي تمثل المصدر الرئيسي للعون العربي الراهن . ان من المتوقع ان يستنفد الطرف العربي ٦٦ بالمائة من الانتاج الراهن في نهاية القرن . واخيراً وليس آخراً فإن العلاقات العربية ـ الافريقية تتأثر بدون شك بما تبذله الاطراف الثالثة من جهود للتأثير على طرفي العلاقة وعلى مسارها .

تاسعاً : لقد كنا نأمل ان يقدم الباحث بخاتمة دراسته **مقترحات لبرنامج عمل** تكون على مستوى المخاطر والتحديات التي شخّصها . وفي الوقت الذي لا نختلف معه حول التشخيص فإن لدينا بعض الملاحظات تتعلق بالعلاج المقترح من قبله . ان طبيعة المشاكل التي تواجهها اقتصاديات الطرفين لا يمكن التعامل معها من خلال تبني فلسفة التجارة الحرة وآلية السوق العشوائية ، والدعوة الى محاكاة بعض خصائص الاطر المؤسسية والاوروبية ـ الافريقية . فمن المعروف ان هذه المؤسسات تستهدف تكريس العلاقات غير المتكافئة والهيمنة الاجنبية .

لقد اصاب الباحث في تحذيره من مخاطر الوقوع في احبولة **صيغة التعاون الثلاثي** بالشكل الذي تقترحه الدول المتقدمة والتي تحدد للجانب العربي فيها دوراً سلبياً لا يتعدى دور الممول او المجهز للمواد الاولية . والحقيقة ان هذا التعاون المقترح لا يعدو كونه تعاوناً ثنائياً بين طرفين ينتمي الاول منهما (البلدان العربية والافريقية) الى العالم الثالث . اما الجانب الثاني فتمثله الدول المتقدمة . وبالتالي فهو يعكس علاقة غير متكافئة بطبيعتها . ان الزعم بأن

الدول الصناعية مستعدة لتقديم التكنولوجيا والخبرة في اطار هذا التعاون هو قول تكذبه تجربةالماضي . فقد قاومت هذه الدول بحكم موقعها الاحتكاري محاولات النقل الحقيقي للتكنولوجيا الى العالم الثالث . وبدلاً من ذلك فقد اصرت على بيع منتجاتها بشكل معدات ومصانع جاهزة فرضت بيع الحزم التكنولوجية المتكاملة المعقدة والحلقات الصناعية الوثيقة التي تستقر بداياتها ونهاياتها في الخارج . وفي الحالات الاستثنائية التي سمحت فيها بنقل التكنولوجيا فقد كانت التكنولوجيا ذات طبيعة متدنية او ذات آثار سلبية . وبالرغم من ذلك فقد اصطحبت ذلك النقل بشروطها المجحفة .

ان تركيز الدراسة على الجانب التبادلي في برنامج العمل المقترح يبدو امراً غير مبرر ، في ضوء حقيقة ضيق القاعدة الانتاجية للدول النامية وتخلفها ، وضآلة الفائض المعد للتصدير . وفي تصوري انه من الضروري الاستفادة من التجربة العربية في هذا المقام . فلقد اسفر تقويم مسيرة العمل العربي المشترك طوال العقود الاربعة الماضية وضآلة منجزاته عن تبني المدخل التخطيطي التنموي للتكامل وتعزيز المداخل التقليدية التي لم تثبت نجاعتها وفاعليتها ، ومن بينها المدخل التبادلي .

لقد افتقدت في البحث اية اشارة لها الى مضمون وثيقتي استراتيجية (عمان) وخطة (لاغوس) اللتين تمثلان الرؤية الايديولوجية للتنمية ، والاختيارات الاساسية للمجموعتين ، حيث ركزتا على التنمية الذاتية الداخلية والاعتماد الجماعي على الذات واشباع الحاجات الاساسية للمواطنين والتركيز على توسيع السوق الداخلية والتكاملية وتوجيه المنتجات اليها .

لقد وفرت هاتان الوثيقتان معطيات جديدة بتحديدهما للاهداف الاساسية والاولويات والوسائل وبحكم الانتماء المشترك للمجموعتين الى العالم الثالث فلم يكن مستغرباً ان تتماثل منطلقات الوثيقتين واهدافها . مما يشكل ارضية مشتركة للعمل المستقبلي ولاعادة تقسيم العمل بين المجموعتين في اطار تقني مناسب . ويعكف خبراء الطرفين حالياً على دراسة سبل المواءمة بين الاستراتيجيتين بلوغاً لوضع استراتيجية مشتركة تعزز الاعتماد المتبادل والقدرة الذاتية والتنمية المستقلة ، مع اخذ حاجات المجموعتين بنظر الاعتبار الى جانب الظروف الخاصة ببعض اعضائهما .

ان من الضروري الربط بين العون والتنمية وترجمة العون الى استثمارات حقيقية ومشاريع تصمم وتنفذ بالجهد العربي والافريقي الذاتي . لأن هذا هو السبيل للاستخدام والتوزيع الافضل للموارد وتعظيم المنافع الاقتصادية وتوازن توزيعها بين الطرفين بعدالة . ولست هنا بصدد الدخول في الجوانب التفصيلية للخيارات التي طرحتها الاستراتيجيتان ولكن حسبي ان اشير الى تأكيدهما على اولوية انشاء المشروعات المشتركة لتنفيذ مشاريع الامن الغذائي ومستلزماته والمشاريع التي تضمن زيادة القيمة المضافة فضلاً عن تطوير مصادر الطاقة وتصنيع المواد الاولية . وعلى الجانب التبادلي اكدت الاستراتيجيتان على اهمية تطوير قاعدته

الانتاجية وتنويعها ومنح المعاملة التفضيلية لمنتجات المشروعات المشتركة . وفي حقل الموارد البشرية انطلقت الاستراتيجيتان من حقيقة ان التنمية الحقيقية لا يمكن ان تتم الا بالانسان العربي والافريقي ومشاركته الفعالة ولهذا فقد اكدتا اهمية اقامة مجمع للخبرات الفنية تكون مهمته اعداد الدراسات والتصاميم واختيار التكنولوجيا الملائمة الى جانب مهمة التنفيذ والادارة . كما دعتا الى ضرورة مشاركة الخبراء الوطنيين بمختلف مراحل اعداد وتنفيذ المشروعات التي تستوجب طبيعتها اسنادها الى جهة اجنبية .

عاشراً : ان اي تخطيط مستقبلي للعلاقات يستلزم استناده الى بيانات ومعلومات شمولية دقيقة والى مسح شامل للموارد والطاقات . وهو امر يجب منحه الاولوية بسبب الضعف الراهن للقاعدة المعلوماتية . ومن ناحية اخرى فلا بد من خلق مناخ تشريعي ونفساني واداري ملائم لتيسير انتقال عناصر الانتاج بين الجانبين وفق خطة مسبقة للاسهام في التنمية المشتركة وبما يوفر لها الضمانات والحوافز . وغني عن البيان التأكيد على ضرورة توفير البيانات عن الفرص الاستثمارية المتاحة وخلق المؤسسات والقنوات والادوات الملائمة والكفوءة بما يكفل تشجيع المشاركة في الجهود التنموية والتكاملية .

حادي عشر : وبعد فإن هذه مجرد ملاحظات عابرة اتاحها الوقت القصير الذي وفر لي من اجل قراءة البحث الذي تسلمته مساء امس وهي لا ترقى الى مستوى المناقشة المعمقة التي يستحقها مثل هذا البحث القيّم .

آمل ان اكون قد وفقت في ايراد بعض النقاط التي قد تساعد على استكمال بعض جوانب البحث ، او على الاقل اثارة بعض الاسئلة التي تفلح في إثراء النقاش .

تعقيب ٢

سمير أمين

اود بادىء ذي بدء ان اعبر عن تقديري واحترامي لما تقدم به د. كنعان من جهد في جمع مجموعة بيانات عن التجارة العربية ـ الافريقية ، وعن المعونة المالية العربية للدول الافريقية غير العربية ، لا مثيل لها في اي مصدر آخر منشور ، على حسب علمي على الاقل . قد يتصور المرء حينما يرى جداول جاهزة ومنظمة تكاد تتحدث من تلقاء نفسها فلا تتطلب كثيراً من التعليق ، ان عملية جمع البيانات عملية سهلة وبسيطة . ولكن من حاول ان يعلم شيئاً عن المعونة المعتبرة يعلم تماماً صعوبة الحصول على الارقام المذكورة والمجمعة في هذه الدراسة القيمة .

هذا ، ولكن مناقشة البعد الاقتصادي للعلاقات العربية ـ الافريقية تتطلب ـ في رأيي ـ اكثر من جمع البيانات الكمية ، فتقتضي هذه المناقشة النظر في استراتيجيات التنمية المتبعة التي تدعمها تلك المعونات . وقد وجدت هذا التحليل ناقصاً في الدراسة المذكورة ، او على الاقل ، كان النظر فيه سريعاً وربما ، لذلك كان مضللاً . فقد كتب الباحث في هذا الشأن : « تتمثل الازمة الافريقية في سوء الاداء الاقتصادي طوال عقد السبعينات . فباستثناء نيجيريا » (وليست نجيريا استثناء في الواقع اذا استبعد قطاع البترول من الحساب) . . . « انخفض معدل التنمية من ٤,١ بالمائة في الستينات الى ١,٦ بالمائة في السبعينات . . . » . كأنّ النتائج المحققة خلال الستينات كانت مشجعة . . . ثم كتب « اما العوامل (التي تفسر هذه الازمة) فأهمها التميز في السياسات الداخلية ضد القطاع الزراعي . . . » ثم يشير الى المرجع لهذا الحكم ، اي تقرير البنك الدولي وعنوانه « النمو المتسارع في افريقيا جنوب الصحراء . . » وقد سبق ان قمت مع غيري من الزملاء الافارقة بنقد للتقرير المذكور .

فأود اذاً فيما يلي ان القي نظرة سريعة ربما تساعد في مناقشة الاستراتيجيات التي نحن بصددها والتي تدعمها المعونة المالية العربية والغربية ـ على قدم المساواة ـ كما هي حالياً .

١ ـ الاعتماد على الذات في اطــار جماعــي او معونة بعض الدول النامية الى اخرى؟

أ ـ دخلت مجموعة دول العالم الثالث منذ عام ١٩٧٥ في معركة هدفها اقامة « نظام اقتصادي دولي جديد » اي بعبارة ادق : تغيير شروط التقسيم الدولي للعمل ، يرمي الى تعجيل عملية التنمية في العالم الثالث .

وفي هذا المنظور ، تشكل طلبات دول العالم الثالث مجموعة من الاهداف المتماسكة والمتجانسة ، ومن الوسائل المناسبة للوصول اليها ، ذات عقلانية واضحة . فإن رفع مستوى اسعار المواد الخام ، وتخفيف ثقل الدين الخارجي وتسهيل شروط استيراد التكنولوجيات ، كل ذلك وسائل اضافية لتمويل مرحلة جديدة من تصنيع العالم الثالث .

وليس منهج التطلع في التصنيع المعتبر هنا من قبل هذه الدول منهجاً مؤسساً على مبادىء « فك الروابط» او الخروج من التقسيم الدولي للعمل ، بل بالعكس : فإن الخيارات مؤسسة على مبادىء الحكمة الشائعة اي « الميزات المقارنة » . اذ ان العالم الثالث يتمتع في هذا الاطار بميزتين هما : اولاً ، ايد عاملة رخيصة نسبياً ؛ وثانياً ، موارد طبيعية غزيرة ، وفي بعض الحالات رخيصة. واستغلال هاتين الميزتين من شأنه ان يفتح فصلاً جديداً في تصنيع العالم الثالث الموجه نحو تصدير منتجاته الصناعية الى الشمال . وانفتاح اسواق الشمال للواردات الصناعية من الجنوب يخدم ـ على حسب هذه الحكمة الشائعة ـ مصالح الجميع ، اذ يدعو الى تقسيم للعمل اكثر تمشياً مع توزيع عوامل الانتاج من حيث الندرة . بالاضافة الى ان زيادة الصادرات الصناعية من الجنوب من شأنها ان تساهم في تغطية احتياجات الاستيراد من المواد الغذائية . هذه هي عقلانية مشروع النظام الاقتصادي العالمي الجديد .

ب ـ ولكن ضمن هذا المنظور هناك تعارض بين استراتيجيات الاحتكارات والدول الاستعمارية من جهة واستراتيجيات البورجوازيات والدول للعالم الثالث من الجهة الاخرى . فالاحتكارات الاستعمارية تأويلها المحدود « للنظام العالمي الجديد » ، فما تقصده به هو مجرد الاستفادة من اليد العاملة الرخيصة ومن الموارد الطبيعية الوافرة . وذلك عن طريق استزراع ـ في العالم الثالث ـ اجزاء متفتتة من العمليات الانتاجية . فهذا الاستزراع لا يهدف على الاطلاق الى انشاء اقتصاديات صناعية وطنية متكاملة ومندمجة (حتى ولو كانت متجهة نحو الخارج) . فمصلحة الاحتكارات تقتضي بالعكس استزراع اجزاء منفصلة من السيرورة الانتاجية ، بحيث تحتفظ تلك الاحتكارات بالاشراف على الحياة الاقتصادية ، على الصعيد العالمي . ان لهذه الاستراتيجية اسماً وهو « اعادة الانتشار » (redeployment) . وهي الاستراتيجية التي تحظى بدعم البنك الدولي وصندوق النقد الدولي . وتقلص هذه الاستراتيجية دور الدولة المحلية الى ادنى حد ممكن فتقتصر مهامها على مهام الادارة المكلفة بالرقابة على الايدي العاملة من اجل ضمان الامن العام ، بعبارة اخرى تقتضي هذه الاستراتيجية دولة « كومبرادورية » .

ولكن ما كانت تقصده دول العالم الثالث « بالنظام العالمي الجديد » يختلف عن ذلك على نحو ملموس . فهذا المشروع يفترض ان تترافق اعادة التقسيم الدولي للعمل مع اقامة اقتصاديات وطنية متمحورة على الذات (autocentered) في البلاد النامية . كما تفترض هذه الاستراتيجية توطيد الدولة الوطنية وتدخلها الفعّال لانشاء فروع كاملة للسيرورة الانتاجية ، لا مجرد اقامة وحدات صناعية مشتتة وغير متمفصلة فيما بينها . واللجوء الى استيراد عناصر هذه السلاسل المندمجة يفترض بدوره رفع ايراد الصادرات ان كانت تقليدية ام صناعية جديدة .

وتجلى التعارض بين هذين التأويلين خلال جميع المفاوضات التي دارت في اطار حوار الشمال والجنوب المزعوم انطلاقاً من عام ١٩٧٤ . ولذلك لم يؤدِ هذا الحوار الى اي نتيجة ايجابية ملموسة . فوضع « النظام الاقتصادي العالمي الجديد » في حيز التنفيذ بالمعنى الصحيح (اي بمعنى فهم العالم الثالث له) كان يفترض على الاقل توفير الشروط الآتية :

(١) ان تفرض بلدان العالم الثالث زيادة ملموسة في اسعار صادراتها التقليدية من المواد الاولية الزراعية والمنجمية ، وكذلك فتح اسواق الشمال الى صادرات صناعية من الجنوب .

(٢) اعادة النظر في النظام النقدي الدولي ، وخلق وسيلة نقدية دولية جديدة ، وسن قواعد اصدار تسمح بربطه مع احتياجات التنمية .

(٣) قبول دول الشمال « قواعد سلوك سليم » (code of conduct) في ميدان تصدير التكنولوجيا بحيث ان يسهل فعلاً هذا الاستيراد من قبل الدول النامية عملية التنمية بالمعنى الشامل وهي تتضمن بالضرورة التسلط (ولو تدريجياً) على التكنولوجيا . وهذا لم يحدث . بل ما حدث هو الآتي :

(أ) في ميدان المفاوضات على اسعار الصادرات التقليدية للعالم الثالث : تنازلت الدول النامية عن مشروعها لانشاء مجموعة منظمات لمنتجي هذه المواد الخام تتدخل في السوق وتفرض شروطاً ملائمة لاسعارها . وقبلت احلال مفاوضات بين « المنتجين » و« المستهلكين » ، لا نهاية لها محلها ، لم تسفر عن اي نتيجة .

(ب) في ميدان المفاوضات على النظام النقدي الدولي ، تنازلت الدول النامية عن مشروعها لانشاء نظام نقدي جديد صحيح . فالتجأت الى الاقتراض من السوق المالية العالمية ، الأمر الذي ادى بسرعة الى زيادة فاحشة في الدين الخارجي . ولما وصل مستوى هذا الدين الى الحد الذي لا يمكن به تفادي الازمة المالية ، انتهز الاستعمار هذه الازمة لفرض ـ من خلال الصندوق الدولي للنقد ـ شروطه على الدول النامية . وترمي هذه الشروط الى تحطيم مجهودات انشاء اقتصاديات وطنية مندمجة ومتمحورة على الذات ، واخضاع كامل وتام لمقتضيات استراتيجية الرأسمال الاحتكاري ، اي تنفيذ النظام الجديد بالمعنى الضيق « لاعادة الانتشار » المذكور اعلاه .

(ج) اما في ميدان التكنولوجيا فقوبل مشروع « قواعد السلوك » المذكور بالرفض ، كما حصل ايضاً في ميادين اخرى (قانون البحار على سبيل المثال) .

مصر وسيصدر السودان منتجاته الغذائية الى هذه الاخيرة . ولكن حتى ولو كان في الامكان تحديث الزراعة السودانية كي توفر فائضاً قابلاً للتصدير فإن انتاجيتها ستظل منخفضة بالنسبة الى انتاجية الزراعة في العالم المتقدم . ولكنه يتعين على المنتجات الزراعية السودانية ان تكون قادرة على منافسة منتجات امريكا الشمالية في السوق المصرية كي تظل الاجور في مصر في ادنى مستوى ممكن . ولن يتم ذلك الا اذا بقي الفلاح السوداني يعاني من استغلال فاحش . ويسمح ذلك ان يظل العامل الصناعي المصري يعاني بدوره من استغلال فاحش يضمن تصدير انتاجه نحو الخارج . ان تبادلاً مزدوجاً لا متكافئاً ومتمفصلاً سيفعل هنا فعله لصالح المركز . وبفضل هذا التبادل لن يستمر السودان تابعاً تبعية مباشرة للمركز بل سيصير شريك الطرف المصري حيث تتركز الصناعة التصديرية في تبعية « مشتركة » .

وهذا المشروع « للتكملة » يختلف تماماً عن مشروع آخر حيث يكون الانتاج الزراعي في السودان والانتاج الصناعي في مصر موجهين كلهيما لتلبية طلب الجماهير الشعبية في البلدين على قدم المساواة . ولكن هل يرحب رأس مال الخليج بمثل هذا المشروع ؟

٢ ـ نموذج من المعونة المالية العربية للدول الافريقيـــة : المساعدات المقدمة لمجموعة دول الساحل الافريقي بين ١٩٧٣ وعام ١٩٨٠

وهناك امثلة كثيرة تدل على هذا التماثل في وظائف المعونة التقليدية للغرب والمعونة العربية الحديثة . ونود ان نعطي هنا مثلاً واحداً فقط وهو مثل معونة الغرب والاقطار العربية لمجموعة دول « الساحل الافريقي »(اي الدول الافريقية الثمـاني الاعضاء في اللجنة الدولية لمقاومة الجفاف في الساحل الافريقي : (جزر الكاب فيرد ، موريتانيا ، السنغال ، غامبيا ، مالي ، النيجر ، فولتا العليا ، وتشاد) .

ارتفعت المعونة المقدمة لهذه المجموعة من الدول من حوالى ٨٠٠ مليون دولار عام ١٩٧٥ الى ١٢٥٠ مليوناً عام ١٩٧٩ ، بينما ازداد نصيب المعونة العربية المقدمة لها من الثمن (حوالى ١٠٠ مليون دولار) الى الربع (اكثر من ٣٠٠ مليون دولار) خلال الفترة المذكورة . وقد ارتفعت نسبة هذه المعونة من ٣٩ بالمائة الى ٥١ بالمائة من إجمالي المعونة المقدمة للعالم الثالث . بالاضافة الى ان المعونة الخارجية تحتل في هذه البلدان مكاناً مهماً في الميزانيات العامة للاستثمار والتنمية ، وكذلك في الميزانيات الجارية . وتبلغ نسبة المعونة الى اجمالي الدخل الداخلي لهذه البلدان مستويات مرتفعة جداً ، وهي في الواقع اعلى مستويات معروفة ، تتدرج من حوالى ١٠ بالمائة الى ما يقرب ١٠٠ بالمائة !

فلا شك ان هذه المعونة هي اساسية في ضمان استمرارية الحياة الاقتصادية لهذه المجموعة من البلاد ، كما ان نصيب المساهمة العربية فيها ربما هو اعلى مما هو في اية منطقة اخرى من العالم . وبالتالي فإن اختيار هذا المثل من اجل كشف دور ووظيفة المعونة المالية العربية ليس مضللاً ، بل

على عكس ذلك هو دال . وحوالى الثلث من هذه المعونة غير مرتبط بمشروعات تنمية معينة ، وتمثل اذاً معونات مخصصة للاستهلاك تستفيد منها الميزانيات الخاصة والعامة. وتتكون هذه المعونة مما يلي :

ـ معونات للميزانيات العامة : حوالى ٣٠٠ مليـون دولار في المرحلة المذكورة (من عام ٧٥ الى عام ٧٩) قدمتها فرنسا والبلاد العربية .

ـ معونات لميزان المدفوعات الخارجية : حوالى ٤٠٠ مليون دولار قدمتها منظمة الدول المصدرة للنفط والسوق الاوروبية المشتركة (من خلال عملية الستابكس Stabex) ، إما في شكل سلع مقدمة بالمجان او في شكل الغاء الدين الخارجي او التنازل عن مستحقاته .

ـ معونات غذائية استثنائية : حوالى ٦٠٠ مليون دولار .

ـ معونات فنية ومساهمات في تدعيم البحث والتدريب : حوالى ٨٠٠ مليون دولار .

اما الثلثان الآخران من اجمالي المعونة فهما مخصصان للقطاعات الآتية : (١) التنمية الزراعية والريفية حوالى ١٤٠٠ مليون ؛ (٢) البنـاءات التحتية : حـوالى ١٣٠٠ مليون ؛ (٣) الموارد البشرية (التعليم والصحـة اساسـاً) : حوالى ٦٠٠ مليـون ؛ (٤) الصناعـة : اقل من ١٠٠ مليون ؛ (٥) السياحة : حوالى ٢٠ مليوناً .

وتدّعي البرامج الرسمية ان هذه المعونة ترمي الى تحقيق بعض الاهداف الاساسية لهـذه البلدان ومنها الاكتفاء الذاتي في التغذية . ولكن الحكم على صحة هذه الاقوال يتطلب النظر في مضمون المشروعات والاستراتيجيات التي تدعمها المعونة وليس مجرد اعتبار الاهمية الكمية للمساهمة المالية المقدمة من الخارج . ولسنا هنا بصدد النظر في هذه المشاكل وتحليل الاستراتيجيات للتنمية المتبعة . بيد اننا نود هنا ذكر اهم النتائج التي وصلنا اليها من جراء هذا التحليل : فلا شك ان التنمية الزراعية والغذائية يجب ان تتمتع فعلاً بالاولوية في ظروف العالم الثالث الراهن خـاصة بالنسبة الى البلدان الافريقية المذكورة ، ولكن هذا لا يعني اطلاقاً ان هذا الهدف يمكن تحقيقه دون تصنيع ، اي من خلال مجرد تخصيص الاستثمارات لمشروعات زراعية ومشروعات تنمية البناءات التحتية اللازمة من وسائل النقل . . . الخ . بل يتطلب انجاز اهداف التنمية الزراعية والغذائية اقامة شبكة صناعية معينة موجهة لهذا الهدف . ولا شك ان الصناعة اللازمة من اجل تـدعيم الزراعة تختلف تماماً عن تلك التي نعرفها في العالم الثالث الراهن اي تلك الصناعة التي نمت في اطار استراتيجية الاحلال محل الواردات . فهذه صناعات تجيب زيـادة استهلاك الفئـات الغنية من المجتمع ولا اكثر . فاعطاء الاولوية للزراعة والغذاء يقتضي بدوره تغييراً في الخيارات الصناعية . ويعني ذلك تغييراً في الاهداف الطبقية للتنمية .

وطالما ان هذا التغيير لم يحدث ، فإن المعونة الخارجية لا يمكن ان تحل محلها ، وتضمن تنمية ذات معنى بالنسبة الى الجماهير الشعبية . وبما ان هذا التغيير لم يسجل في جدول الاعمال في البلدان المذكورة ، فإن المعونة العربـة لا تلعب هنا اي دور مختلف عن الدور الذي تلعبه المعونة الغربية التقليدية والمعونة العربيـة ليست اذاً الا ذيلاً للمعونة الغربية .

هكذا تراجع العالم الثالث رويداً رويداً وتنازل ، في الواقع ، عن مشروعه للنظام الاقتصادي الجديد لقبول مشروع اعادة انتشار رأس المال الاحتكاري على صعيد عالمي . وهذا التراجع هو الذي نطلق عليه اسماً هو « اعادة كومبرادورية » العالم الثالث .

ج ـ ما هي اسباب هذا التراجع ؟ هل هي ظرفية فحسب ؟ ام هي انعكاس لاستحالة وعجز اصوله في صميم المشكلة ؟ ان الظروف الخاصة لمنتصف السبعينات أوهمت بأن مشروع انشاء اقتصاد وطني متمحور على الذات وفي الوقت نفسه مندمج في التقسيم الدولي للعمل كان مشروعاً ممكناً .

فخلال هذه الحقبة من الزمن حقق العالم الثالث سلسلة من الانتصارات اعطت هذا الانطباع : حرب تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٣ وتقهقر الصهيونية لاول مرة في تاريخها ، فرض منظمة الدول المصدرة للنفط تعديلاً في سعر النفط عام ١٩٧٣ ، انتصار شعبي الفيتنام وكمبوديا في عام ١٩٧٥ ، استقلال المستعمرات البرتغالية عام ١٩٧٤ وصعود النضال في جنوب افريقيا ، الثورة الفلاحية في اثيوبيا . . . الخ . فهكذا ظهرت اطروحة « النظام الاقتصادي الجديد » .

ولكن التجربة التاريخية للتنمية كانت تخالف هذه الاطروحة . ففي البلدان الرأسمالية المتقدمة تحقق التصنيع وشيد الاقتصاد القومي من خلال رفض الانسياق وراء « الميزات المقارنة » . اما الدرس الذي يمكن استخلاصه من تجربة البلدان التي قطعت صلتها بالرأسمالية فيتسم بوضوح اعظم بعد .

فالاتحاد السوفياتي والصين لم يحققا تحولات اجتماعية واقتصادية جوهرية فحسب ، بل حققا ما حققته التنمية الرأسمالية المركزية وما لم تحققه التنمية الرأسمالية في الاطراف ، اي شيدا اقتصاداً وطنياً متمركزاً على الذات . واذا كان هذان البلدان يبدوان اليوم راغبين في المزيد من الاندماج في المبادلات العالمية ، فإنهما يتمتعان بعدد من الاوراق الرابحة لانجاز ذلك في ظروف تضمن استمرار ، بل وتطوير، تقوية اقتصادهما الوطني المتمحور على الذات .

ولكن وضع بلدان العالم الثالث يختلف . فقد تكون اقتصادياتها على اساس التبعية من جراء اخضاعها لتقسيم دولي ، لا متكافىء ، للعمل . ولم تمر بمرحلة اعادة تشييد مجتمعها على اسس التمركز على الذات الذي يفترض « فك الروابط » اي رفض الاندراج في التقسيم الدولي غير المتكافىء للعمل . فإذا كانت الظروف التي سادت خلال الحقبة من ١٩٧٠ الى ١٩٧٥ قد أوحت بامكانية تحقيق هذا الهدف دون « فك الروابط » بل من خلال الاندماج في النظام العالمي ، فإن السنوات التالية كشفت عن وهن هذا المشروع . فقد تمالك الغرب نفسه من جديد ووحد صفوفه في حين تبعثرت صفوف العالم الثالث .

ويدعي البعض ان الاعتماد على الذات لتشييد مجتمع متمركز على الذات ، وان كان امراً ضرورياً ، فهو هدف مستحيل في اطار دول صغيرة ، تنقصها عناصر عديدة لازمة لتكملة مشروع التنمية من الموارد الطبيعية والبشرية واتساع الاسواق . . . الخ ، بحيث انها لا تستطيع الاغتناء

عن الانـدراج في التقسيم الدولي للعمـل . وان ما حققـه الاتحاد السـوفياتي والصـين ـ بفضل حجمهمـا الضخم ـ لا يمكن ان تحققه معظم الدول الاخرى في العالم الثالث اليوم . وهذا الادعاء يتضمن قطعاً على قدر من الحقيقة . الا انه ادعاء مبني على تحليل تقني بسيط ومحدود لا يأخذ في الاعتبار عوامل اخرى اهم من عامل حجم البلدان . فإن مشروع « الاكتفاء الذاتي الجماعي » عن طريق توطيد العلاقات الاقتصادية بين دول العالم الثالث من شأنه ـ نظرياً ـ ان يسمح بتجاوز عقبة الحجم الصغير لهذه الدول على حدة .

ولكن ، ما حدث في هذا الميدان الاخير، ان الانفجار السافر للتنـاقضات داخـل العالم الثالث ـ سواء على الصعيد الاقتصادي ام على الصعيد السياسي ـ لا يعبر عن « نزعات قومية » قديمة . فالواقع ان هذه النزعات القديمة استغلت في خدمة استراتيجيات البورجوازيات التابعة المكونة، او التي هي في طريق التكوين . فهذه الاستراتيجيات ترمي الى تحسين وضعها على حساب الاضعف . فالاستنجاد بالقوى العظمى الخارجية يغدو ضرورياً بحكم ضعف استراتيجية عاجزة عن تلبية التطلعات العميقة للجماهير الشعبية . وتدعونا هذه الملاحظة الى النظر في الطابع الطبقي لنظم العالم الثالث .

ومن هنا ربما نفهم اسباب الالتباس الذي يسود في ميدان النقاش حول « الاعتماد عـلى الذات في اطار جماعي »و«التعاون بين دول العالم الثالث » . ونود هنا لفت الانتباه الى وجهتين لهذا الالتباس :

(١) ليس الاعتماد على الذات في اطار جماعي مرادفـاً لمنح « معـونة » من بعض البـلاد الاخرى . فالشمال يعطي « معونة » للجنوب ايضاً . وهذه المعونة ليست عنصر تقوية تنمية وطنية وشعبية متمركزة على الذات ، بل بالعكس هي عنصر تحطيم مثل هذا المشروع . ولا يغير شيئاً اذا كانت هذه المعونة آتية من دولة هي نفسها عضو في مجموعة الـ ٧٧ . فإذا كانت هذه المعونة لا ترافق تغيرات بنيوية اساسية فإنها لا يمكن ان تكون الا ذيلاً لمعونة الشمال للجنوب التقليدية . وهكذا حلّ كثير من المعونة من دول العالم الثالث « الغنية مالياً » ، الى الدول الفقيرة مالياً ، محل المعونة الشمالية لهذه الاخيرة دون ان تغير شيئاً . فأصبحت هذه المعونة عنصراً من استمراريـة النظام العالمي على وضعه الراهن ، وليس عنصر تغييره .

(٢) لا يفترض الاعتماد على الذات جماعياً مجرد وجود مشروع تكملة الانبناء الاقتصادي للدول الاعضاء فحسب ، بل يفترض ان تكون هذه التكملة عنصراً في مشروع فك الـروابط جماعياً . فقد تكون هذه التكملة على عكس ذلك عنصر تعميق الاندماج جماعياً في النظام العالمي . وفي هذه الظروف يكون « مشروع الاعتماد على الذات في اطار جماعي » مزيفاً ، وفي الواقع جزءاً من مشروع استعماري اوسع نطاقاً لا اكثر .

واود هنا ان اضرب مثلاً . فإن بلدان الخليج ومصر والسودان مرشحة (فيما لو توفرت لها الشروط السياسية المطلوبة) لأن تحقق معا هذا النمط من الاندماج في وحدة هي نفسها جزء من النظام الدولي . فالخليج سيقدم في هذه الحال رؤوس الاموال ، والصناعة التصديرية ستتركز في

تعقيب ٣

عبد الرحيم عمرانة

لقد قرأت ببالغ الاهتمام والعناية دراسة د. حمدي كنعان حول البعد الاقتصادي للعلاقات العربية ـ الافريقية المعاصرة . قد اقول في مرحلة اولى ان هذه الدراسة لا تحتاج الى تعليق ، كونها جاءت شاملة لأهم خصائص العلاقات الاقتصادية العربية ـ الافريقية ، معالجة بصفة عميقة كل المشاكل والصعوبات التي تواجه هذه العلاقات . ومما يجدر بالذكر ، ان الباحث نجح في تركيز تحليله على اهم مظاهر التعاون العربي ـ الافريقي مع تحديد عناصره ونوعيته رغم تعقّد المواقف وتكاثر الاحداث التي اعقبت ركب هذه العلاقات .

وقبل ان اعلق على هذا الموضوع القيّم ، اود ان ابدي اربع ملاحظات اساسية وعامة ، كان بالامكان ان يستخلصها الكاتب من دراسته :

١ ـ عدم وجود استراتيجية ورؤ ية شاملة للعلاقات العربية ـ الافريقية ، التي بدونها لا يمكن ان تحدد الاولويات والوسائل والاهداف . حقاً ، لقد كانت هنـاك محاولات لتحـديد مفهـوم هذه العلاقات الاقتصادية ، ولكنها خرجت في غالب الاحيان سجينة المصالح القومية والدولية .

٢ ـ إن المؤ سسات واجهزة التنفيذ والتقويم لم تلعب الدور المنتظر منها ولم تساهم بصفة فعلية في تنظيم وتعميق وانماء هذه العلاقات .

٣ ـ لا يمكن القول ان المساعدة الماليـة العربيـة لافريقيـا اختلفت في مفهومهـا واهميتها عن الاعانات التي اعطيت للقارات الاخرى ؛ وبمعنى آخر ، ان التعاون العربي ـ الافريقي لم يحظ في التطبيق بالاولوية ، ولقد طبق في اطار مقاييس متساوية نجدها ايضاً في علاقات الوطن العربي ببلدان اخرى كآسيا وامريكا اللاتينية .

٤ ـ لقد انحصرت العلاقات العربية ـ الافريقية على شكل معونة مالية صرفة ؛ وصاحبت هذه

المعونة ضآلة التبادل التجاري بين الطرفين ، وعهد في غالب الاحيان الى بيوت الخبرة والشركات الاجنبية بتنفيذ المشاريع والبرامج الانمائية .

بعد عرض هذه الملاحظات العامة ، اود الآن ان اعقب على هذه الدراسة مع الأمل الوطيد ان يكون تعقيبي تكميلياً لبعض جوانب تحليلات الباحث . لي ملاحظتان اساسيتان :

ـ ان الدراسة لم تهتم بحدث مهم بالنسبة لنوعية الانماء الاقتصادي الافريقي : ذلك انه عُقد في نيسان / ابريل ١٩٨٠ ، اول مؤتمر اقتصادي افريقي على مستوى رؤساء الدول ،والذي ادى الى تحديد استراتيجية اقتصادية افريقية ، لتعاون الافارقة فيما بينهم . وهذه الاستراتيجية معروفة الآن بما يسمى : « برنامج عمل لاغوس » . والسؤال الذي يطرح نفسه هو : ما هو موقف العرب من هذه الاستراتيجية ؟

ـ ان الباحث لم يدرس بصفة عميقة موضوع التعاون الثلاثي الافريقي ـ العربي ـ الاوروبي رغم ما لهذا الصنف من التعاون من اهمية بالنسبة لكل الاطرف ورغم الآمال المتعلقة به .

فيما يتعلق بالملاحظة الاولى يمكن السؤال عن اي استراتيجية عربية لأي نوع من العلاقة الاقتصادية بين العرب وافريقيا ؟

ان مخطط لاغوس للعمل قد حلل المشاكل الانمائية الافريقية وحدد موقف الافارقة منها ، ليس فقط بالنسبة للاستراتيجية التي يجب على الافارقة السير فيها ، ولكن حتى بالنسبة لمخطط التكامل والاندماج والتعاون الاقتصادي . والسؤال الذي يتبادل الى الذهن هو : ما هو موقف الوطن العربي من هذه الاستراتيجية؟ من الناحية النظرية ، هناك موقفان اثنان :

ـ فإما ان العرب يعملون على تبني استراتيجية على اساس فهمهم للمشاكل الاقتصادية الافريقية ، وهنا يجب ايجاد حل وسط بين الاستراتيجيتين . وقد يترتب على هذا الموقف عواقب خطيرة وضياع للوقت والجهود والموارد .

ـ وإما ان يعمل العرب داخل نطاق الاستراتيجية الافريقية مع تكييفها حسب نوعية ومفهوم التعاون العربي ـ الافريقي .

وفي رأيي ، ان العرب الذين يشكلون ثلث سكان القارة الافريقية يواجهون بالحدة نفسها المشاكل والصعوبات الاقتصادية نفسها ، ويمكن القول إن تحديد مفهوم علاقة العرب والافارقة في اطار هذه الاستراتيجية من شأنه ان يدفع عجلة التعاون في اطار سليم ويضمن مبادىء سليمة وخطة واضحة . ومما يجدر بالذكر ان الافارقة حددوا موقفهم بصفة نهائية ، والدليل على هذا هو القرارات التي خرجت بها مؤتمراتهم المختلفة ، والتي تؤكد على سلامة استراتيجيتهم ، وترفض من بين ما رفضت موقف البنك العالمي ، الذي تبنى فهماً مختلفاً لمشاكل افريقيا الاقتصادية ، يعارض في بعض الجوانب مبادىء الاستراتيجية الافريقية .

والملاحظة الثانية والمتعلقة بالتعاون الثلاثي العربي ـ الافريقي ـ الاوروبي ، حيث لم يتطرق الباحث لهذا الصنف من التعاون الثلاثي في تقديمه للخطوط العريضة لبرنامج عمل المستقبل، وأود ان ألخص هذه الفكرة في النقاط التالية :

ـ من الصعب تحديد مسؤولية الدول المنتجة للنفط (والبلدان العربية بالاخص) في المشاكل الاقتصادية الافريقية . ومن الخطأ اعتبار المعونة العربية كتعويض لارتفاع اثمان النفط ، والدليل هو انه رغم سقوط هذه الاثمان فإن العرب اكدوا مؤخراً على متابعة جهودهم المالية . وهناك عوامل كثيرة تجعل اقتصاديات الدول الافريقية ، متشابهة جداً مع اقتصاديات البلدان العربية ، ليس في مضمون ومصادر مشاكلها فحسب ، ولكن ايضاً في البنية والقاعدة الانمائية . ومن هنا ، نرى ان المصير مصير واحد ، وان المشاكل الانمائية لا تختلف في نوعيتها ومفهومها ومصدرها بالنسبة للطرفين .

ـ ان للدول الغربية بصفة عامة دوراً مهماً في تحديد وتعميق التعاون العربي ـ الافريقي ، رغم ما لها من مصالح ذاتية في هذا النوع من التعاون . ويجب اعادة النظر في هذا الدور، ليس فقط بالاخذ بعين الاعتبار المواقف السلبية للدول الغربية على الصعيد الدولي ، ولكن ايضاً نظراً للأهمية التي يكتسيها هذا التعاون ، على اقتصاديات الدول الغربية نفسها في وقت يكاد يكون الجمود الاقتصادي العالمي بنيوياً .

ـ لكي يسير هذا الصنف من التعاون في اطار واضح ايجابي بالنسبة لكل الاطراف ، يجب تحديد استراتيجية للتمويل نرى من خلالها ما يقدمه كل طرف للآخر ، ونحدد في اطارها الغلاف المالي وطرق تمويل المشاريع المقترحة .

ولي دراسة حول وسائل التمويل التي يمكن ان تساهم فيها الاقطار العربية المنتجة للنفط والاقطار الغربية والبنك العالمي ، لن اتمكن من التطرق اليها في اطار الوقت المحدد لي .

المناقشات

١ ـ عز الدين موسى

في مناقشة البعد الاقتصادي للعلاقات العربية ـ الافريقية المعاصرة لا بد من ذكر امرين مهمين اولهما مرتبط بالبحث كما ورد ، وثانيهما لم يتطرق له .

اولاً : كجزء لحل رواسب الماضي ، والخوف من عقد الحاضر ، أرى ان نطرح اقامة سوق عربية ـ افريقية مشتركة بهدف خدمة التنمية ذات عائد بعيد المدى ، دون عجلة الربح السريع لاصحاب رأس المال العربي النفطي ، ولكيلا تكون مثل هذه السوق المشتركة احدى وسائل ربط المنطقة بعجلة الاستعمار الجديد .

ثانياً : تطرق الباحث للقضية الاقتصادية في جانبها الرسمي واهملها في بعدها الشعبي . وهنا آسف ان اقول ان البعد الاقتصادي في المجال الشعبي ينطلق من افراد ذوي رأسمال في السعودية وترتدي ثوب الدين ـ وهنا هو الاسلام ـ وذلك في شكل البنوك والشركات الاسلامية غير الربوية . ولكن النظرة الفاحصة للوثائق واتفاقات وفتاوى هذه المؤسسات يخلص للنتائج الآتية :

ـ انهم برروا المعاملات السائدة في البنوك الربوية باسماء اخرى تختلف مظهراً وتتفق غايات . ومن امثلة ذلك قولهم في بيع السلم والمرابحة والمشاركة والمضاربة .

ـ طلبوا امتيازات خاصة كالاعفاء من الضرائب لمدة تقصر او تطول حسب مختلف الاتفاقات ، واقلها ١٧ بالمائة .

ـ فلا غرو بعد ذلك ان تكثر ارباح مثل هذه البنوك وتصل الى ١٥ بالمائة او ١٧ بالمائة حسب الوثائق الرسمية . إذاً الفرق بين هذه البنوك والبنوك الربوية انما هو الربح الزائد ، وهو ناتج اساساً عن الاعفاء من الضرائب .

ـ ان ٤٩ بالمائة من هذه الارباح يذهب الى الخارج بالعملة الصعبة ، ومن ثم ترتبط مجدداً بالبنوك الربوية بطريق غير مباشر.

ـ ان جل جهود البنوك غير الربوية ، ان لم نقل كلها ، تتوجه نحو مسائل اقتصادية استهلاكية ، مما يربط عملها مع الشركات العالمية متعددة الجنسيات ، بدلاً من ربط اعمال هذه البنوك باعمال التنمية .

وان كنت لا استطيع ان اعطيكم الآن صورة هذه الاتفاقات او وثائق الارباح والامتيازات فحسبي انني قد فتحت الباب للباحثين لينظروا في هذه الوثائق ودراستها حتى لا يصبح الدين ـ وهنا هو الاسلام ـ في خدمة الاستعمار بدل ان يكون عامل ثورة ضد المترفين ، وحرباً على الاستغلال والاحتكار والربا ـ وان لبس ثوباً جديداً ـ ركائز الرأسمالية والاستعمار الجديد ، وهي ركائز يحاربها الاسلام اشد حرب . واخشى ان تتطور هذه القضية الى احدى العوائق في العلاقات العربية .

٢ ـ يوسف صايــغ

أبدأ مداخلتي بالتثمين العالي لجهد د. كنعان في اعداد هذا البحث الغني بمحتواه ومنهجيته ، وتنظيمه وجداوله ، واناقته ـ والاناقة قلما تميز الادبيات الاقتصادية ـ تثميناً يتصل بالبحث ضمن حدوده . لكنني اسارع الى القول ان هذه الحدود جاءت ضيقة ، وحبذا لو ان الباحث تصدى للقضايا المهمة من مثل ما اثاره الاخوة المعقبون . وانا شخصياً اتمنى لو ان البحث انطلق الى ما هو ابعد من « الخطوط العريضة لبرنامج عمل » كما ورد في البحث ، وكلها تقع ضمن نظام المعطيات الراهنة او « دورة الوضع الراهن » . اقول كنت اتمنى لو ذهب الباحث الى طرح تصوراته لما يمكن ان تكون عليه الابعاد الاقتصادية للعلاقات العربية الافريقية المعاصرة في المدى المتوسط (٢ ـ ٥ او ٢ ـ ٦ او ٧ سنوات) ، او على الاقل للمدى القصير القادم ، في ضوء توقعاته لتطورات المستقبل .

إن توقعات المستقبل محكومة ، في رأيي ، بالعوامل التالية :

ـ عامل ارجّح ان يكون آنياً ، وهو ازمة النفط الراهنة ، المتمثلة بانخفاض حجم صادرات النفط العربي وهبوط اسعار النفط ، وبالتالي انخفاض العائدات النفطية العربية . وسيؤدي هذا التطور حتماً الى هبوط حجم الدعم الاقتصادي العربي لافريقيا ، بالرغم من التأكيدات المعاكسة ، اذ لا يعقل ان تحافظ البلدان المصدرة للنفط ، التي اخذت تعاني عجزاً في ميزانياتها ، على مستوى دعمها الاقتصادي السابق .

ـ الى جانب هبوط العائدات ، فستظل النسبة الكبرى من اي فائض مالي عربي تتجه للتوظيف في الاسواق الغربية المالية لاسباب تتصل بميول الدول صاحبة الفوائض باتجاه ولصالح الدول الغربية ، سياسة واقتصاداً ، بل وثقافة وموقفاً .

ـ عامل اطول مدى من ازمة العائدات هو حالة الجهل العامة بفرص الاستثمار في افريقيا ، وبوضع الاطر البشرية النشطة اقتصادياً ، وكذلك بوضع الاطر المؤسسية ، مما من شأنه كله ان يجعل الدعم الاقتصادي العربي حذراً ومحدوداً .

ـ عشوائية عملية توفير الدعم التي في الغالب لا يضبطها تصور عام في الجانب العربي، ولا تقع الا في جزء صغير منها ضمن جهد عربي مشترك رسمت خطوطه « استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك » حيث نصت على وجوب وكيفية توظيف القدرات الاقتصادية العربية في خدمة المصالح القومية . وبالتالي فإن من شأن الدعم الثنائي ان يسبب شيئاً من الهدر وانحرافاً عن صيغة الدعم الامثل الذي يتوفر فيما لو قام هذا الدعم على اساس تصور عام ينهض به العمل العربي المشترك تجاه افريقيا . والعامل المحدد هنا ، هو هزال العمل العربي المشترك حتى داخل الوطن العربي ، فكيف به في الاطار الافريقي؟

ـ بموازاة ذلك ، غياب التصور الافريقي الشمولي لعملية الانماء واولوياتها ومتطلباتها ، وهذا بدوره يحد من الفاعلية الانمائية لما يقدمه العرب من دعم . وهنا نجد تشابهاً وتماثلاً (Symmetry) في ضعف العمل المشترك لدى الجانبين العربي والافريقي .

نستنتج مما سبق عرضه : **اولاً** : ان حجم الدعم محكوم بأن يظل متواضعاً ؛ **ثانياً** : ان آثار الدعم محكومة بأن تظل هامشية بالنسبة للتنمية والتغير الاقتصادي ـ الاجتماعي ؛ **وثالثاً** : ان التفاعل العربي ـ الافريقي ينبغي ان يخرج من اسار الدعم الاقتصادي على انه العامل الاساسي في التنمية والتغير ، ليستكشف العوامل الاضافية الاخرى الفاعلة من بشرية ومؤسسية وموقفية ، التي لا يمكن ان ينطلق الانماء والتغير بدونها ، وهي عوامل وقواعد النضال من اجل التغير والتحرر .

٣ ـ يوسف الحسن

ابدأ بملاحظتين عاجلتين هما :

ـ اود الرد بداية على د. عز الدين موضحاً بأن نشاطات المؤسسات التي ذكرها في افريقيا ، والتي يرى انها تسيء ، ومضرة فإنني اعتقد بأن مثل هذه المؤسسات تدخل في اطار التعاون العربي ـ الافريقي . وربما تشكو منها المنطقة العربية اكثر مما يشكو منها الغير ، وعلى العموم هي مؤسسات خاصة وليست حكومية .

ـ ومن ناحية اخرى اعتقد ان مستقبل التحويلات المالية العربية الى افريقيا سيتأثر نتيجة « الازمة » التي تعانيها بعض الدول النفطية ، لكنني اميل الى تصديق استمرار التزام الجانب العربي بما التزم به من دعم لانشطة وبرامج وخطط تنموية .

الخطوط العريضة لبرنامج عمل للتعاون الاقتصادي العربي ـ الافريقي ، جاءت خالية تماماً من الموضوعات التالية :

ـ الاخطار التي تواجهها المنطقة العربية ـ الافريقية ـ كجزء من العالم الثالث ـ خلال المتبقي من هذا القرن ، هي اكبر بكثير مما واجهه العالم خلال اي وقت مضى . فالزيادة الهائلة في تعداد السكان ، والنزف المستمر للموارد الاقتصادية سيؤدي الى تصاعد حدة الضغط على انتاج الغذاء في العالم . فإفريقيا ـ ما عدا جنوب افريقيا ـ لا تتجاوز مساهمتها في الانتاج الصناعي العالمي ١ بالمائة ، وتهدف خطة لاغوس بأن ترفع هذه النسبة الى ٢ بالمائة في نهاية هذا القرن ، وحتى الآن فإن مصير خطة عمان الاقتصادية عربياً،غير معروف ، كما ان امكانيات ايجاد ترابط بين المنطقتين على اساس خطتي عمان ولاغوس غير معروفة ايضاً .

ـ من ابرز مشاكل التنمية في المنطقة العربية ـ الافريقية هـو عدم مصاحبة الانتاج للتنامي في التطور التكنولوجي . ففي افريقيا مثلاً حسب ما تشير اليه تقارير التنمية الدولية ، فإن مستوى الانتاجية فيها منخفض للغاية ، ورغم ذلك فإن التعاون العربي ـ الافريقي اعطى عناية هامشية لموضوع التدريب والتعاون الفني ، ومن هنا تبرز الحاجة الماسة الى تبني فكرة عقد مؤتمر عربي ـ افريقي « لتنمية العنصر الانساني» .

ونحن نبحث مـوضوع « البعـد الاقتصادي لهـذا التعاون » ارى من الضـروري مراقبـة ومعالجة ـ معالجة سياسية واقتصادية على الاقل ـ القيمة الاقتصادية والتأثير الكبير لجنوب افريقيا ، ودورها في عملية الاستقلال والتبعية الاقتصادية ، فجنوب افريقيا تنتج اكثر من ٤٠ بالمائة من انتاج جميع افريقيا ، كما ان تأثيرها يتركز في موقعها وفي قدراتها العسكرية والاقتصادية ، وتقدم هياكل بنيتها الاساسية ، وخاصة في خطوط مواصلاتها التي تحتكر تجارة معظم الدول المجاورة لها ، وتجعل من هذه الدول رهينة اقتصادية بيدها . والنظام العنصري يستخدم هذه الورقة في تحركه السياسي وفي مفاوضاته الخاصة بمشكلة ناميبيا . وبـالتالي يجب اعـطاء عنايـة عربيـة في المجال الاقتصادي للبرنامج الاقتصادي لمجموعة التسعة اعضاء « مؤتمر تنسيق التنميـة لدول افـريقيا الجنوبية » .

ضرورة اعطاء عناية مهمة الى زيادة الاستثمار في مجالات استغلال الطاقة الكهربائية المائية من الانهار الافريقية ، وخاصة في تلك البلدان التي تملك امكانيات ضخمة بالكهرباء المائية ، لذلك فإن استثماراً عربياً سيكون ذا فائـدة كبرى في مجـال تصديـر الكهربـاء عبر نـظم النقل الاقليمية .

الحاجة الماسة الى الاستثمار في مجال المواد التعدينية ، وتبين تقديرات اكيدة بأن الطلب على المواد التعدينية سيكون اعلى بنسبة ٤٠ بالمائة في الثمانينات . وكلنا يعرف ان الازمة القادمة هي ازمة المعادن .

٤ ـ هيثم النمـــر

ـ يلاحظ ان الباحث يركز على ذكر المعونات المقدمة من الاقطار العربية المصدرة للنفط الى الدول الافريقية ، مع ذكره لبعض مؤسسات التنمية ، ولم يرد ذكر مؤسسات مالية عربية لهـا

مجهودات وتقدم معونات لا يستهان بها مثل الصندوق السعودي ، وصندوق ابو ظبي وغيرهما . كذلك هناك دول غير نفطية تقدم مساعداتها للدول الافريقية رغم محدودية امكانياتها .

ثم لم يوضح الباحث في هذه الجداول ان كانت المعونات العربية هذه تشتمل على المعونات الحكومية ومعونات مؤسسات التنمية الوطنية ، فهنك مثلاً الصندوق السعودي الذي يقدم قروضاً للدول النامية والدول الافريقية وكذلك تقدم الحكومة السعودية معونات ايضاً لهذه الدول .

ـ البحث اثار لديّ تساؤلاً يتمثل في مدى تأثر الدول الافريقية من جراء ارتفاع اسعار النفط خلال الفترة من ١٩٧٣ ـ ١٩٨١ ومقارنة ذلك بتأثر هذه الدول بمستورداتها من الغرب سواء على مستوى الخدمات او المنتجات .

وما يجعلني اطرح هذا التساؤ ل ، هو الدعـاية الغـربية والصهيـونية التي خـرجت علينا بالقول ، أن السبب الاساسي للمشاكل الاقتصادية في افريقيا ، وعجز ميزان مدفوعات الدول الافريقية ، يرجع الى ارتفاع اسعار النفط وان ما تقدمه الاقطار العربية من مساعدات الى الدول الافريقية ، ما هو الا على سبيل المكافأة للدول الافريقية ، لمواقفها من قطع العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل .

٥ ـ موسى زيد الكيلاني

لقد تميزت هذه الدراسة بما اكتنزته من جهد فكري ، وموضوعية علمية تجليا في شمولية البعد البؤ ري ، للبعد الاقتصادي للعلاقات العربية ـ الافريقية . واحب ان اشير الى ان في مؤتمر القمة العربي ـ الافريقي الاول بلغت التعهدات المالية حينئذ ١٤٤٩ مليون دولار لصالح التنمية الاقتصادية والاجتماعية في افريقيا .

ولبيان حقيقة الدعم المالي العربي ، المقدم للدول الافريقية نذكر بـأن ارقام المسـاعدات العربية ـ كما وردت في تقرير مدير المصرف العربي للتنمية في افريقيا ـ قـد بلغت خلال الفتـرة ١٩٧٤ ـ ١٩٨٢ حوالى ٨ مليار دولار ، وان هذا العون سجل زيادة خلال الثمانينات تصل الى ٥٨ بالمائة عما كان عليه خلال السبعينات ، وان نصيب الدول الافريقية من اجمالي العون العربي ، المقدم لجميع الدول النامية ما يصل ما بين ١٠ ـ ١٥ بالمائة منه وان ٩٠ بالمائة من العون العربي لافريقيا ، مقدم بشروط تفضيلية .

كما ان العون العربي ، يفوق ٧ مرات العون المقدم من الدول المتقدمة الصناعية ، وانه يمثل حوالى ٤ بالمائة من اجمالي الدخل القومي للاقطار العربية المقدمة لهذا العون . ونشير الى اسماء ثلاث مؤسسات عربية متخصصة ، في تقديم العون للجانب الافريقي : (١) المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا ؛ (٢) الصندوق العربي للمعونة الفنية للدول الافريقية والعربية ؛ (٣) الصندوق العربي لتقديم القروض للدول الافريقية .

كما ان هناك مؤسسات خاصة اخرى ، غير ملتزمة باجهزة واهداف وتنظيمات المؤسسات

السالفة الذكر ، قد ساهمت بقدر كبير ايضاً في تقديم العون نذكر منها : (١) البنك الاسلامي للتنمية ؛ (٢) صندوق التضامن الاسلامي ؛ (٣) صندوق الاوبيك الخاص .

وقد سمعنا من د. عز الدين عمر موسى وآخرين ـ وعن آخرين ـ ان المساعدات المالية العربية كانت ذات مردود سلبي لا ايجابي سياسياً ، فهل يمكن لـ د. كنعان ان يسهم في جلاء هذه النقطة ؟

ومن خلال الاطلاع على تقارير اللجان المتخصصة في تقديم العون لافريقيا وعلى ما ورد في تقرير المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا ، تبرز الخصائص التالية :

ـ انه عون مقدم من دول نامية ، الى دول نامية اخرى .

ـ انه تعاون جنوب ـ جنوب .

ـ ان هذا التعاون يسير وفق خطط مبرمجة ، ولا يتعارض فيه بين ما هو ثنائي وما يتم في اطار العمل العربي الافريقي الجماعي .

ـ ان الجهة المانحة هي نفسها ، في اشد الحاجة الى هذه الموارد لتطوير اقتصادياتها وتكوين مواردها البشرية وقاعدتها الصناعية .

ـ وانني اؤيد د. زلزلة في ان الموارد العربية المقدمة ، ليست ناجمة عن دخل متجدد ، بل انها تمثل استنزافاً لثروات محدودة .

ـ ان شروط العون العربي ، بعيدة عن كل استغلال واستفادة ذات مردود سياسي وهي مرتبطة بشروط سياسية .

وبالنسبة لملاحظات د. زلزلة فإننا بالرجوع الى اعمال ودراسات الجهات الفنية والمسؤولة ، والتي تمت في اطار جامعة الدول العربية ، نلاحظ بأن هناك افكاراً وتوصيات ، تساعد في تكوين تصور اوضح وافيد في مسيرة التعاون العربي ـ الافريقي نذكر منها :

ـ التوصيات التي اقرها مؤتمر عمان ولقاء لاغوس ،ومؤتمر لواندا في ٦ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨١ من برمجة موضوعية للتعاون الاقتصادي العربي ـ الافريقي . ولكن كنت اتمنى على الباحث ان يعالج ترجمة نقل التوصيات الى اوراق عمل .

ـ ربط المعونات العربية ، بالمشروعات التنموية ، وجعل العون مناسبة لقيام مشروعات مشتركة .

ـ ضرورة القيام بالدراسات اللازمة للمشروعات ، وتكوين الكوادر المؤهلة لتنفيذها .

ـ ضرورة وضع خطة عمل اقتصادية طويلة المدى واخرى قصيرته ، تراعي فيها المتطلبات القطرية للجانبين مع مراعاة ظروف كل بلد .

ـ مراعاة ان يستهدف العون العربي ، تمكين الدول الافريقية من زيادة الاعتماد على نفسها بمرور الزمن .

ـ اتخاذ الحذر ، بأن يستخدم العون العربي ، مدخلاً لنفوذ الشركات الاجنبية وهذا يستدعي الاستعانة بالخبرات العربية وتصديها لمسؤولية دراسة وتقويم المشروعات .

٦ ـ محمد فايق

اريد ان انبّه الى نقطة مهمة اشار اليها بوضوح د. زلزلة الا وهي انحصار التعاون العربي ـ الافريقي في التدفق المالي الذي حصر الدور العربي في دور الممول لا الشريك . علاوة على ان معظم المشروعات التي تمولها الاقطار العربية ومؤسساتها النقدية تنفذها الشركات الاوروبية المتعددة الجنسيات ومعنى ذلك :

ـ ان الطريق الذي يؤدي اليه هذا التعاون يبعد عن الطريق الذي نصت عليه وثائق التعاون ، وهو ان يكون هذا التعاون في طريق اقامة النظام الاقتصادي الجديد. نحن بهذه الطريق ندعم النظام الاقتصادي الحالي ونرسخ تبعية افريقيا لاوروبا . لقد وضعنا الاموال العربية تحت تصرف الشركات الاوروبية والشركات المتعددة الجنسية .

ـ ان الاطلاع على ارقام الاموال العربية التي حولت الى الدول الافريقية في السنوات الاخيرة ، لا نجده متناسباً على الاطلاق مع الوجود العربي في افريقيا ،ولا يكاد يشعر الافارقة بحجم هذه المعونات الا من خلال الاطلاع على ارقام هذه المساعدات في البنوك والجداول لمن تتاح له هذه الفرصة .

٧ ـ كمال عجوري

ارجو ان لا يفهم من تدخلي اني اعترض في او اتحفظ على التعاون العربي ـ الافريقي ، ولكنني اتساءل لمصلحة التعاون العربي ـ الافريقي : لماذا نساعد الدول الافريقية ، خاصة واننا وجدنا انفسنا امام الامر الواقع من قبل اصحاب القرار السياسي في الوطن العربي على اثر حرب ١٩٧٣ ، دون مقدمات علمية وموضوعية وتهيئة مرحلية لهذا التعاون ؟ واذا صح لي ان اجيب على هذا التساؤل فإنني سأنطلق مبدئياً بأن المجموعة العربية التي تنتمي الى الدول النامية كانت ولا تزال تتلقى الدعم والعون من المؤسسات الدولية ومن الدول المتقدمة ، الرأسمالية منها والاشتراكية .

امام اوضاع اقطارنا العربية فهل كان هدف هذا التعاون موجهاً لخدمة المصلحة العربية في افريقيا ام لخدمة مصالح الدول الرأسمالية او للاثنتين معاً؟ واذا كانت الاهداف هي المصلحة العربية فلن اناقش بها ، بل ما يسترعي نظري هو المسار الذي اتخذه هذا التعاون لخدمة مصالح الدول الرأسمالية . واركز على بعض النقاط التالية :

ـ هل العون العربي لافريقيا ، يحاول ضبط توجهات الـدول الافريقيـة ، ويساعـد على استقرار الانظمة بها ، كما هو الحال بالنسبة للعون العربي المقدم للاقطار العربية نفسها؟

ــ هل العون العربي مرشح للدخول كشريك مع الدول الرأسمالية تجاه الدول الناميـة ، سواء بالنسبة لمسألة الديون وخدمة الديون؟ وبالتالي، فإن اموالها ستعرضها لأن تكون مستغلة للدول الافريقية من وجهة نظر الافارقة، وستوجه اليهم اصابع الاتهام بأنهم ساهموا، كالدول الرأسمالية، في عدم القضاء عـلى التخلف؟ وفي هذه الحـالة فـإن هذه المسؤوليـة لم تعد تـوجه فقط للدول الرأسمالية ، بل ستشارك الاقطار العربية بنصيب من هذه المسؤولية .

واخيراً ، هل اتى هذا العون ضمن منظور تخفيف العبء عن الدول الرأسمالية، في اعانـة افريقيا ، خاصة بعد زيادة اسعار النفط واظهار الاقطار العربية المنتجة للنفط بأنها هي المسؤولة عن عجز الدول الرأسمالية ، وعليها اذاً بالمقابل ان تقدم معونات ومساعدات للدول الافريقية؟ وهذا ما عبرت عنه بالواقع الادارة الامريكية والدول الاوروبية بعد عام ١٩٧٣ والتي عزت التضخم النقدي وارتفاع الاسعار لارتفاع اسعار النفط .

ويمكنني القول ، اخيراً ، بأن الدعوة للحوار الثلاثي : **الاوروبي ـ العربي ـ الافريقي** ، كان من ضمن اهدافها توجيه اهتمام الدول الافريقية نحو الاقطار العربية التي تمتلك فوائض مالية كبيرة .

٨ ـ عبد المنعم المشاط

عندي سؤال استفساري اود توجيهه الى الباحث ، فنحن نعلم ان الدراسات الاقتصادية تدخل في اعتبارها دور العنصر البشري كمتغير مهم في العلاقات الاقتصادية الدولية ، سواء ما تعلق منه بحركة السكان عموماً او الخبراء والتكنوقراط ، او ـ وهذا هو الاكثر اهمية هنا ـ حركة العمال وما يترتب عليها من عوائد وتحويلات مالية .

وسؤالي هو : لماذا لم يتعرض الباحث لهذا العنصر المهم ، وهو حركة العمال بين الدول الافريقية والبلدان العربية؟ ام انه لاتوجد مثل تلك الحركة اصلاً ؟ واذا وجدت مثل تلك الحركة ، هل يمكن رصد الاحصاءات المتعلقة بها؟ والتحويلات المترتبة عليها؟ وما هو تأثير انخفاض اسعار النفط ، او كمية ضخّه على هذه الحركة ، وما يترتب على ذلك من آثار سلبية عـلى العلاقـات العربية ـ الافريقية؟ ونحن نعلم جميعاً آثار عودة العمال الغانيين من نيجيريا على الوضع الداخلي في غانا ، والعلاقات بينها وبين نيجيريا .

٩ ـ جميل مطـر

حين نتحدث عن عون عربي لافريقيا ، هل نحن حقيقة نتحدث عن عون يتقرر بارادة عربية واحدة ، ووفق مشاورات مسبقة بين اطراف الوطن العربي ، بحيث يمكن حقيقة وصف هذا

العون بأنه عون عربي؟ وحين نقول عوناً عربياً لافريقيا ، هل تم هذا العون بناء على تقويم افريقي جماعي لاولويات التنمية المشتركة في افريقيا ؟

كذلك فإن المقارنة بين ما يسمى بالعون العربي لافريقيا والعون العربي لآسيا مقارنة غير موفقة . نحن نبحث في عملية تعاون قامت على اسس مؤسسية ولها اجهزتها ودساتيرها ومبادرتها واهدافها ، بينما لا توجد علاقة مشابهة مع اي مجموعة اخرى في العالم النامي . واظن ، لا يجوز أن نقارن بين العلاقات العربية ـ الافريقية وبين العلاقات العربية ـ الآسيوية ، الا اذا كنا نبحث في علاقات بين دول في العالم النامي وليس بين هياكل اقليمية وتنظيمية في مجموعة اقطار عربية وهياكل اقليمية وتنظيمية في مجموعات اخرى .

ان الاتجاه الغالب في الدراسات الاقتصادية القائمة حول التعاون العربي ـ الافريقي هي في اغلبها دراسات حول علاقات اقتصادية بين عدد معين من الاقطار العربية وعدد معين من الدول الافريقية وليست دراسات توضع في اطار او خدمة التعاون المؤسسي القائم،منذ قمة القاهرة على الاقل،بين مجموعتين . ولا يحظى العمل الاقتصادي الجماعي حصراً او تقويماً الا على نادر الاهتمام من جانب معظم الدارسين .

إننا حين نبحث القضية الفلسطينية في اطار التعاون العربي ـ الافريقي ، فنحن نسعى ، بل ونطالب ، بتأييد افريقي كامل وليس بتأييد دول معينة دون اخرى ، كذلك فإن الافارقة يطالبوننا بموقف عربي موحد تجاه قضايا جنوب افريقيا . ومع ذلك فحين نبحث في المسائل الاقتصادية نجد انفسنا نتعامل على المستوى الثنائي بين دول وليس بين مجموعتين . انني لا اقلل من اهمية العون القائم على اسس ثنائية ، بل على العكس ، ولكني اؤمن ايضاً بأن العون من هذا النوع يجب ان يوضع في اطار جماعي خدمة لاهداف المجموعتين .

١٠ ـ احمد يوسف احمد

لدي سؤال عن صحة ما يقال من انتقادات موجهة لعملية صنع القرار في المؤسسات العربية الجماعية المانحة للمساعدات لافريقيا ، وهي تتركز على ان هذه العملية لا تتسم بالديمقراطية من منظور افريقي . بعبارة اخرى ، إن الصفة الافريقية لهذه المؤسسات مستمدة فقط من مشاركة اقطار عربية افريقية فيها ، ومن توجه مساعداتها لافريقيا . اما عملية صنع القرار فهي عربية بالاساس بما يعني ان الافارقة لا يساهمون بدور في هذه العملية . واذا صح هذا النقد فهل يمكن القول بأن روح التعاون العربي ـ الافريقي ، ربما تبرر منطقاً متميزاً عن المنطق التقليدي للدول والمؤسسات المانحة للمساعدات ؟

١١ ـ علي ابو سن

هذا البحث الذي قدمه د. طاهر كنعان يعتبر من افضل الابحاث في تحليل الاوضاع والعلاقات الاقتصادية العربية ـ الافريقية . وهو بحث يتميز بالوضوح والصراحة الى جانب

الاخلاص في محاولة ايجاد الحلول . ولقد كان الباحث منصفاً في تصويره للصعوبات التي يعاني منها الاقتصاد الافريقي ، والقصور الذي تعاني منه الامكانيات التكنولوجية العربية .

وأود ان اقف عند عبارة اوردها الباحث : « ان الظرف الحالي الذي تعاني منه الاقطار النامية عموماً من ركود الطلب على صادراتها من قبل العالم الصناعي ، قد يشكل فرصة تاريخية للتعاون الاستثماري التنموي بين العرب وافريقيا لتغيير بنية الانتاج في كل منهما في اتجاه ينمي التبادل التجاري بينهما . ومما يؤكد فائدة الاستكشاف المركّز لابعاد هذه الفرصة عوامل نقص الامان التي اتضح تهديدها لمجالات استثمار الارصدة المالية العربية في العالم الصناعي » .

ولعل الذين يتابعون المناقشات العربية لقضايا التعاون العربي ـ الافريقي يوافقونني على ان كلام الباحث وآراءه تنطوي على قدر كبير من الشجاعة باعتبارها صادرة عن احد المسؤولين في الاجهزة العربية ، وهم يعرفون تماماً رد فعل المسؤولين السياسيين على مثل هذه الاقتراحات .

هذا الحديث يقودني الى النقطة الجوهرية في تعليقي ، وهي انني بالرغم من اتفاقي مع الباحث في اقتراحاته تحت عنوان « الخطوط العريضة لبرنامج عمل » الا ان تحقيق هذه الاقتراحات يحتاج الى عنصر اساسي لم يتوفر في الجانب العربي ، هذا العنصر هو ان تتحول الاقطار العربية الى مجموعة اقتصادية حقيقية حتى تستطيع ان توفر الارادة السياسية المطلوبة لاتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ تلك المقترحات .

نقول ذلك لان التعاون الاقتصادي العربي ـ الافريقي سيصل الى طريق مسدود اذا استمر يسير على النهج الذي يسير عليه حالياً ، بل يجب ان نستهدف امرين مهمين بكل تصميم :

ـ الاستفادة من فرصة نقص الامان التي اتضح تهديدها لمجالات استثمار الارصدة المالية العربية في العالم الصناعي .

ـ استخدام هذه الفرصة لتغيير بنية الانتاج في الوطن العربي والعالم الافريقي ليتحقق للجانبين فرصة النمو الاقتصادي الحقيقي الذي لن يتحقق لكليهما بغير ذلك .

١٢ ـ خير الدين حسيب

كنت اتمنى ان يتناول البحث والمناقشات تحديد بعض الخطوات او بعض المشاريع المحددة لمجالات التعاون العربي ـ الافريقي في المستقبل . وسيقتصر كلامي على اقتراحات في مجالات ثلاثة إعتقدها مهمة في هذا التعاون :

الاول ، فيما يتعلق بالنفط : فقد اثبتت ازمة النفط عام ١٩٧٣ ، ومع توفر الرغبة العربية في مساعدة الدول الافريقية في توفير النفط الخام او المنتجات النفطية باسعار معتدلة اوخاصة ، تعذر التنفيذ العملي لذلك ، لقلة المصافي النفطية الموجودة في الدول الافريقية ، ولأن هذه المصافي مملوكة من الشركات النفطية العالمية ، ولأن قدراً كبيراً من المنتجات النفطية يصفى في خارج القارة

الافريقية ويورد اليها . وهذا يطرح امكانية عملية للتعاون بين الاقطار العربية النفطية والدول الافريقية باقامة مصافي نفط في عدد من الدول الافريقية تخدم كلاً منها على انفراد، او مجموعة منها ، وان تعرض الاقطار العربية النفطية احدى صيغ ثلاث لهذا الغرض : فإما ان تمتلك الدول الافريقية هذه المصافي بقروض سهلة من الاقطار النفطية العربية ، او ان تكون الملكية مشتركة للاقطار العربية والافريقية ، او ان تكون الملكية للاقطار العربية النفطية حسب ما تفضله الدول الافريقية نفسها . ان هذا سيمكننا في المستقبل، وخاصة في ضوء الملاحظة المهمة التي ادلى بها د. زلزلة من ان الاستهلاك المحلي العربي للنفط يتزايد بشكل كبير ، واننا قد نجد انفسنا في اواخر القرن الحالي امام كميات محددة من النفط الخام متاحة للتصدير ، وعندها لا بد ان تكون لدينا اولويات لمن نصدر نفطنا . وما لم نهيء امكانية التصفية في الاقطار الافريقية ، خارج اطار الشركات النفطية العالمية ، سيكون من الصعب علينا مساعدة الاقطار الافريقية حتى لو اردنا ذلك فعلاً . ومن الافضل ، مثالياً ، ان يتم ذلك بشكل عربي جماعي عن طريق منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ، ولكن حتى لو تعذر ذلك ، فليكن ابتداء بصورة ثنائية ، فالمهم ان نبدأ .

الثاني ، هو ان احد العوامل في تأخير وقلة التبادل التجاري بين الاقطار العربية والافريقية ، هو ما يسمى في الاقتصاد بالفرق بين المسافة الجغرافية والمسافة الاقتصادية ، فقد تكون المسافة الجغرافية بين الكويت ونيروبي هي اقل من المسافة الجغرافية بين الكويت ولندن ، او نيروبي ولندن ، ولكن المسافة الاقتصادية ، اي التكلفة الاقتصادية لنقل السلع بين نيروبي والكويت ، هي اكثر من الكلفة الاقتصادية لنقل سلعة معينة او سلعة مماثلة من لندن الى الكويت ، وهكذا . . . وهذا ينطبق على نيروبي ايضاً .

وهكذا فإن قلة حجم التبادل بين هاتين الدولتين وقلة الوسائل المتوفرة للنقل بينهما ، يجعل كلفة السلعة المعنية عالية نسبياً . ومن هنا تتضح اهمية ايجاد شركة ملاحة عربية ـ افريقية تساهم في تنظيم النقل البحري بين الاقطار العربية والافريقية ،وتساهم في تخفيض كلفة النقل،وبالتالي تجعل الاسعار اكثر ملاءمة .

الثالث ، هو ان احد اسباب قلة التبادل التجاري بين الدول الافريقية فيما بينها ، وبينها وبين الاقطار العربية ، هو قلة امكانياتها من العملة الصعبة . وفي الاقتصاد يعالج هذا بما يسمى « اتحاد مدفوعات » يتم التبادل التجاري من خلاله على مدى سنة دون دفع فعلي اثناء التصدير والاستيراد ، وفي آخر السنة تتم عملية التسوية ويسدد كل بلد او يستلم الرصيد الذي عليه او له . وهنالك صيغ مختلفة لهذا الغرض منها الصيغة الابسط وهي ما يسمى « المقاصة » (clearance) ، حيث تتم التسوية في آخر فترة زمنية محددة (سنة او ستة اشهر) ويدفع كل طرف ، دائناً ، او مديناً، للطرف الآخر، الا ان هذه الصيغة لم تثبت فعاليتها، لأنها تحتاج الى قدر من الائتمان يوفر عن طريق ما يسمى اتحاد المدفوعات حيث يخصص مبلغ معين عند تأسيس هذا الاتحاد يستطيع البلد المدين ان يقترض منه مؤقتاً لتسديد ما عليه للبلد الدائن، ويساهم ذلك في زيادة حجم التبادل التجاري بينهما . ان بامكان الاقطار العربية ان تشجع قيام مثل هذا النوع من

اتحادات المدفوعات ، سواء على مستوى شبه اقليمي او اقليمي في القارة الافريقية . والمبالغ المطلوبة لمثل هذه الاتحادات للمدفوعات محدودة ويمكن ان تكون في حدود ٥ او ١٠ او ١٥ مليون دولار التي بامكان صندوق « اوابك » او الاقطار العربية النفطية ان توفرها ؛ وبذلك يمكننا المساعدة في زيادة التبادل التجاري فيما بين الدول الافريقية وبينها وبين الاقطار العربية . وفي اعتقادي ان هذا النوع من المساعدة يساهم بشكل عملي وفعّال في زيادة الانتاج ونتيجة التبادل التجاري بين الاقطار الافريقية (بما فيها الاقطار العربية في شمال افريقيا) بشكل اكثر مما لو وزع بينها على شكل مساعدات مباشرة .

١٣ ـ امين هويدي

كنت اتمنى ان يشمل البحث نواحي اخرى اكثرخطورة في العلاقات بين المنطقتين العربية والافريقية ، لأن البحث ، يمكن ، بالصورة التي قدم بها ، ان يسمى « العلاقات التجارية العربية ـ الافريقية » ، اما تسميته « بالبعد الاقتصادي » فهو عنوان لا يعبر عما تحته من افكار . وكنت اتمنى ايضاً ان يشمل البحث المشاكل الاقتصادية الحادة التي تواجهها افريقيا وبراجها . مشاكل العطش والمجاعة التي تجتاح القارة ، مشاكل قلة الانتاج، مشاكل وسياسات المواد الاستراتيجية كالنفط والفوسفات في الاقطار العربية ، والمواد التعدينية في البلاد الافريقية وتأثير ذلك على سياسة الاستقطاب في القارة وإدخالنا في مناطق النفوذ .

ثم ما اوجه التكامل التي يمكن ان تساعد على خروجنا من المأزق الذي نعيش فيه؟ ما هي الصعوبات التي تحد من ذلك؟ كيف تدفع عجلات الانتاج هنا وهناك؟ كيف كان يمكن استخدام الثروة الهابطة قبل ان تصبح ثروة زائلة؟ تنمية الخبرة التكنولوجية ، كيف ؟ تأثير الاحتكارات العالمية سواء في النقل او التسويق او الانتاج؟ ما تأثير المنتجات الصناعية على مستقبل المواد الخام : المطاط الصناعي ، الكاكاو ، الغزل الصناعي بأنواعه ، وسائل الطاقة الجديدة ؟ لماذا نملك مصادر الثروة وفي الوقت نفسه نعيش في قاع المجتمع في حالة كبيرة ـ مؤسفة ـ من التخلف؟

١٤ ـ طاهر حمدي كنعان يرد

ليس لديّ الكثير مما احتاج قوله،سوى تأكيد امتناني البالغ لجميع الاخوان الذين عقبوا وعلقوا على البحث . ولا شك ان العديد من ملاحظاتهم سوف يساعدني في مراجعة البحث وتعديل بعض جوانبه . الا انني مع الاسف ، لن اتمكن من الاخذ سوى بجانب من الملاحظات وهو الجانب الاقل اهمية . اذ ان الملاحظات الاكثر اهمية هي تلك التي تتناول الاقتصاد السياسي للعلاقات العربية ـ الافريقية والتي تتطلب بحثاً او ابحاثاً مستقلة قائمة بذاتها .

لكنني سأغتنم هذه الفرصة للاجابة عن بعض التعليقات التي اتخذت شكل مسائل محددة . وسأبدأ بما تفضل به د. خير الدين حسيب ، اذ يلاحظ ان الخطوط العريضة لبرنامج العمل التي انتهى اليها البحث تشمل المشاريع المحددة التي تفضل بذكرها . الا ان ثمة خطورة في اجتزاء مشاريع معينة دون غيرها قبل مسح معمق للبدائل العديدة من فرص الاستثمار الممكنة .

هناك ايضاً الاستفسار عن شمول ارقام المعونة الواردة بالبحث ، جهود الصناديق القطرية مثل الصندوق الكويتي ، صندوق ابو ظبي ، الصندوق السعودي . ان الارقام تشمل فعلاً جهود هذه المؤسسات . اما فيما يتعلق بالفرق بين ارقام البحث وارقام المصرف العربي للتنمية الافريقية والذي ذكره الاستاذ موسى زيد الكيلاني (٨ مليار دولار) فيعزى في جزء منه الى ان هذا الرقم يشمل القروض غير الميسرة ، كذلك فهو يشمل في تقديري التزامات للمعونة غير موثقة ، كما هو الحال بالنسبة لارقام الالتزامات الواردة في البحث .

اما سؤال جميل مطر عن مدى تلبية العون لتقويم افريقي للحاجات الافريقية ، فالاجابة عنه هي : ان كل المعونات العربية انما تأتي تلبية لطلبات افريقية وتلتزم ربما اكثر من اللازم بالمشاريع التي تتقدم بها الدول الافريقية .

ختاماً اود ان اترك في اذهان الاخوان إشكالاً مثيراً للاهتمام علهم يساعدون في حله مستقبلاً . ويتعلق هذا الاشكال بمدى حرية او تقييد المعونات الانمائية . فقد جرى التقليد بوصف المعونة غير المقيدة بمصادر توريد معينة بأنها ذات صفة ارقى من المعونة المقيدة ، في الوقت نفسه ذهب بعض الاخوان ،كما ذهبت انا ، في الخطوط العريضة لبرنامج العمل الى ان من المفيد ، من اجل توطيد وتعميق العلاقات الاقتصادية العربية ـ الافريقية ، ان يصار الى تقييد المعونة العربية بمصادر التوريد العربية والافريقية . والاشكال هنا هو ان هذا التقييد قد يبدو مقللاً من مزايا المعونة وجاعلاً منها اداة لمطامع ومصالح الجهات المانحة للمعونة . اترك هذا الاشكال لمن هم اقدر مني على حله .

الفصل الحادي عشر

العلاقات الثقافية بين افريقيا والعرب

محيي الدين صابر (*)

مدخل

العلاقات العربية ـ الافريقية في التاريخ ، واقعة قديمة ، اتخذت اشكالاً تقليدية ، كالتجارة ، والتنازع على السلطة ، على عدوتي البحر الاحمر . ولكن الاتصال الفكري مع افريقيا ، بدأ حين اصبح للعرب رسالة ، واصبح لثقافتهم مضمون روحي عالمي .

وكانت اول هجرة اسلامية ، في عهد الرسول ، الى الحبشة نجاة من الاضطهاد الفكري من مجتمع مكة الوثني آنئذٍ ، وتوسعت الاتصالات منذ عهود الخلفاء الراشدين بعد قيام الدولة الاسلامية في المدينة ؛ فدخل الاسلام مصر ، وزحف الى المغرب العربي ، في العصر الاموي ، واتخذ مساره السلمي من المغرب الى غرب افريقيا . . . ثم كان امتداد الاسلام في القرن الافريقي ، والشاطىء الشرقي ، واتجهت المسيرة الاسلامية ، من الغرب والشرق والشمال الى قلب القارة .

وهكذا بدأ الاتصال الفكري بين افريقيا والعرب . وفي هذه المرة حمل العرب ، الى جانب النشاط التجاري ، العقيدة ، واللغة والفكر ، واصبح لهم الى جانب الاتصال الفكري وجود بشري كثيف في الحياة العامة من حيث الادارة والنشاط الاقتصادي والاجتماعي ، واختلطوا بالافريقيين اجتماعياً ، وتزاوجوا وتناسلوا ونبتت منهم اجيال واجيال ، ومنذ ذلك الحين اعتبرت افريقيا في كل انحائها وطناً ثانياً للعرب . واثروا في جوانب الحياة الافريقية التي اصبحت صورة من الحياة العربية سياسياً ودينياً وثقافياً . وفيها يتصل بالثقافة انشئت المؤسسات الثقافية والتعليمية ، وانتشرت اللغة العربية ، ودخلت اللغات الافريقية ، عالم التدوين والكتابة ، عن طريق الحرف

(*) نظراً لعدم تمكن الباحث من الحضور ، قدم الاستاذ حلمي الشعراوي البحث نيابة عنه . (المحرر)

العربي . ونشأت اجيال من العلماء الافارقة ليس في العلوم الدينية وحدهـا ، ولكن في الآداب العربية ، وفي العلوم الطبيعية ، جنباً الى جنب ، مع العلماء المسلمين ، يضيفون الى تراث الفكر الاسلامي والعربي .

اولاً : في العلاقات العربية الافريقية

ومن هنا يتضح ، ان التحرك العربي، في علاقاته الجديدة ، مع افريقيا ينبغي ان يعتمد في الاساس ، على هذه القاعدة التاريخية ، على الصلات الفكرية ، التي اقامت اساس العلاقات الانسانية الحية ، بين الشعوب الافريقية ، وبين الشعب العربي ، لأنه الاساس الذي يمكن في ظل الظروف القائمة ان يكون نقطة بداية صالحة . وليس معنى هذا ، اغفال المتغيرات الجديدة ، في العلاقات الدولية واساسها تبادل المصالح الاقتصادية ، والسياسية . . . ومع هذا ، فهي وسائل ، قد تفضي الى الغاية المستهدفة ، وقد لا تفضي وقد يكون اثرها محدوداً ومؤقتاً . وحين نلح على العلاقات الثقافية فذلك لأن الثقافة ، تتصل ببناء الانسان نفسه اتصالاً مباشراً ، في تكوين قناعاته واختياراته ، وفي تشكيل اتجاهاته ، وفي عونه على تحديد رؤ ية سياسية واقتصادية .

واذا كان الاوروبيون ، بعد ان رحلوا ، من افريقيـا ، لم يتركـوا الا الثقافـة، وانهم انما يأخذون الافريقيين بها ، ويأتونهم من بابها في تكوين اختياراتهم السياسية ، وتوجيه علاقـاتهم الاقتصادية ، حتى انهم قسموا الافريقيين الى ناطقـين بالفـرنسية ، ونـاطقين بـالانكليزيـة وان الافـريقيين انفسهم يعـرفون انفسهم بهـذا التصنيـف ، فيقـول احـدهم انـا فرانكوفوني ، او انكلوفوني . . وعلى الرغم من وجود منظمة الوحدة الافريقية فإن الخط السياسي والاقتصادي لكل فريق متشابه ثقافياً ، في معظم القضايا العالمية ، هو خط واحد ، فضلاً عن القضايا الافريقية نفسها ، الا فيما ندر من الامور ، حيث تلتقي الآراء حول مسلمات اساسية ، لا مهرب منها ، وقد بدأ هذا التكتل بصورة اقوى قبل قيام المنظمة نفسها . اذا كان الامر كذلك ، فإن للعرب فرصة اوسع لاحياء العلاقة الثقافية ، مع الافريقيين مما للاوروبيين ، رغم نفوذهم الحالي ، اذا سعوا لذلك سعيه ، بالتخطيط العلمي .

ذلك ان العلاقة الثقافية الاوروبية الافريقية ، لا يمتد عمرها ، الى اكثر من قرن الا بقليل بينها تمتد العلاقة الثقافية العربية مع افريقيا ، لأكثر من الف عام . ذلك الى جانب ان العلاقة الثقافية العربية ـ الافريقية ليست علاقة علمانية ، ولكنها علاقة التزام عرقي وروحي . ثم لأن الآثار الباقية للثقافة العربية ، في الثقافة الافريقية ، اكثر كماً وكيفاً ، من العلاقة بـين الثقافـة الاوروبية والافريقية ، من حيث تأثير الحرف العربي ، على اكثر من ثلاثين لغة افريقية كتبت بذلك الحرف ، ولاول مرة ، وضمت في تراثها الانتاج الثقافي الافريقي المكتوب .

كذلك ، فإن المؤلفات التي كتبت باللغـة العربية ، او باللغات الافريقية بالحرف العربي ، هي كل تراث افريقيا الفكري، وهي آلاف المخطوطات المبعثـرة في مكتبات العـالم ، في انتظار

فهرستها وجمعها ونشرها . . . وهناك الى هذا كله ، الاضافة الحقيقية التي قدمها العلماء الافارقة ، في الجامعات الافريقية الاسلامية التاريخية ، في الادب العربي ، وفي التاريخ، وفي العلوم الدينية وفي العلوم الطبيعية، عبر التاريخ . يضاف الى هذا كله حقيقة اخرى، هي ان الوجود العربي وجود اصيل ومؤثر ، فالوطن العربي يمتد في افريقيا امتداداً طويلاً ، ارضاً وبشراً وثقافة . . . والعربية هي اكبر اللغات الافريقية جميعاً ، بل انها اكبر من اي لغة اوروبية فيها منفردة ، وهي لذلك تعتبر اللغة الافريقية الحية والعالمية ، وتكاد تكون هي الوحيدة المستعملة رسمياً في المنظمات الافريقية ، الى جانب اللغتين الفرنسية والانكليزية.

ثانياً : الاستراتيجية الثقافية الاوروبية

الاستعمار الاوروبي يعنى بالامتداد اللغوي والثقافي والفكري ، فامتداد الارض لا يعني شيئاً كثيراً ، فالارض يمكن ان تعاد وتسترد ، ومن هنا ، كانت عناية المستعمرين بالانسان الذي يتفاعل ويتعاون ، ويختار ، وينتج ويعطي . وان الارض محايدة فتبعية الارض ، ليست هي الغاية ، وإنما الغاية هي تبعية الانسان ، وهكذا كانت صياغة فكره وتوجيهه هما الهدف الاكبر .

وتحقيقاً لهذه الاستراتيجية خطط الاستعمار بعدد من الوسائل من خلال المؤسسات الدينية والتعليمية والثقافية منها :

ـ اطلاق يد الكنائس التبشيرية ، التي استفادت بدورها ، من وجود الاستعمار لتوسيع دائرة المسيحية ، فبعد ان كانت المسيحية محصورة في الكنيسة الاثيوبية التابعة للكنيسة القبطية في مصر، وهي بلد افريقي ، بدأت الكنائس الاوروبية تتنافس، وتعمل بين الافريقيين ، حتى اصبحت افريقيا ، مركزاً ، مهماً من مراكز المسيحية خارج اوروبا ، وإن كان وجود الاسلام، لم يمكنها من ان تلقى النجاح الذي وجدته في امريكا من الهنود الحمر . . . وكان اهم دور للبعثات التبشيرية ، هو التنفير من الاسلام ، وعرض مبادئه السامية في صورة غير حقيقية ، ومليئة بالاكاذيب .

ـ المدارس ودور التعليم ، التي كانت تقوم الى جانب تعليم اللغات ، بتشويه التاريخ ، وبث السموم ضد ظل الوجود الثقافي التاريخي الافريقي ، وتصوير العلاقات العربية الافريقية في صورة ظالمة ، تقرر ان العرب كانوا تجار رقيق ، ومستعمرين همجاً .

ـ مؤسسات الخدمة العامة ، في الادارات الحكومية ، وبخاصة في الجيش ، حيث كانوا ينشأون على التقاليد الاوروبية ، وعلى استعمال اللغة الاجنبية .

ـ القضاء على رموز الثقافة الافريقية ، وتعطيل كتابة اللغات الافريقية التي كانت تكتب بالحرف العربي ، واستبدال ذلك بالحروف اللاتينية ، وقد بدأ ذلك على مراحل فطبعوا لاول مرة في الثلاثينات من هذا القرن ، كتباً بالحروف اللاتينية في كل من لغتي الهوسا ، والسواحيلي ، وهما

اكبر اللغات الافريقية ، في غرب افريقيا وشرقها . . . وقد تم تكريس هذا الاتجاه ، في اتجاه عالمي ، تم تحت اشراف اليونسكو في اواسط الستينات في مؤتمر عقد في داكار ، حيث اعتمدت كتابة اللغات الافريقية جميعاً بالحرف اللاتيني ووضعت القواعد الثابتة لذلك ، وكان ذلك حدثاً تاريخياً خطيراً ، غاب عنه العرب ، وهي خطوة حاسمة تم بها فصل الافريقيين عن تراثهم المكتوب ، وعزل الاجيال الافريقية ثقافياً عن ماضيها ، وكأنهم يبدأون الحياة الثقافية بعد استعمار اوروبا لافريقيا .

ـ الدراسات اللغوية ، ووضع المعاجم والقواميس ذات المداخل الاوروبية ، فليست هنالك لغة بارزة في المجتمع الافريقي ، الا ووضع لها قاموس باللغات الاوروبية .

ـ ترجمة الانجيل الى كل اللغات الافريقية ، وكتابته بالحروف اللاتينية . .

ـ احتضان الجامعات الافريقية الناشئة ، وتولي اعداد كل هيئات تدريسها في الجامعات الاوروبية والامريكية ، عن طريق المنح السخية ، بحيث يضمن استمرار الثقافة الاوروبية من الاجيال المقبلة في الشباب .

ـ واخطر هذه الوسائل ، فرض اللغات الاوروبية كلغة تعليم في كل المدارس الافريقية بحيث اصبح الافريقيون هم الذين يمولون من قليل ما لديهم ، نشر اللغات الاوروبية ، ويقومون بتقويض ثقافتهم وشخصيتهم بأيديهم هم تحت شعار لغة التفتح على العالم . . .

ـ تبني الاعلاميين الافريقيين ، والعمل على اعدادهم واتاحة الفرصة لتدريبهم ، وتقديم البرامج الثقافية ، المذاعة ، صوتاً وصورة ، في مشروعات تعاون مع الاذاعات الخارجية . . . الخ .

ثالثاً : الاستراتيجية العربية الافريقية

ما هو العمل اذاً ، من اين نبدأ ؟

لم يكن للاوروبيين حين قدموا الى افريقيا غازين ، وتجار رقيق ، ومستعمرين من نقطة التقاء تاريخي ، يمكن الاعتماد عليها مع الافريقيين . ولكنهم استطاعوا بتخطيط مثابر ان يخلقوا واقعاً ضخماً يتجاوز قدرة الافريقيين على تغييره ، بينما نملك نحن الوقائع الايجابية في جانبنا في علاقاتنا الافريقية . فنحن اولاً ، افريقيون عرب ، ولنا ميراث ديني ، وثقافي مشترك ، وان كنا تعرضنا نحن العرب ، في ثقافتنا ، وفي لغتنا لمثل ما تعرض له الافريقيون من هجمات ، الا ان المناعة العربية ، كانت اقوى ، والمقاومة اصلب . ونحن وقد استعدنا مقوماتنا ، وزادت قدراتنا ، فإن علينا واجباً ، في انقاذ التراث الافريقي ، والثقافة الافريقية العربية ، لأن ذلك جزء من نضالنا الثقافي ، وحفاظاً على جزء من الثقافة العربية . هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى ، فإنه بعث ودعم للثقافة الافريقية نفسها التي تقوى بالثقافة العربية وذلك على عكس الثقافات الاوروبية التي كانت بديلاً لا

يمكن مقاومته ، بالنسبة للثقافة الافريقية . فالثقافة العربية حليف ، وليس بديلاً للثقافة الافريقية ، ومن هنا فإن علينا ان نتحرك لتدارك ما فات بتخطيط بصير للمستقبل .

وفي هذا المجال ، فإنه ينبغي ان نشير ، الى ان هناك نشاطاً عربياً متنوعاً ومحموداً ، يتم عن الطريق الثنائي ، بين البلدان العربية والافريقية ، ولكن مردود ذلك النشاط غير محسوب ، وهو الى جانب ذلك ضعيف ، لافتقاده لعناصر التخطيط والتنسيق ، والترشيد ، والمتابعة . . . مما يؤدي احياناً الى التكرار في الجهد ، الى غياب الاولويات ، سواء في مواقع النشاط ، ام في نوع النشاط نفسه ، والى ضرورة وجود استراتيجية كاملة في هذا المجال .

ومن هنا ، فإن العمل الجماعي الذي يتم عن طريق المؤسسات العربية المعنية التي تضم الامة العربية مجتمعة سياستها ، وتقرر اولوياتها ، وتحدد ميادينها وبرامجها ، تصوراً ، واداء ، ومتابعة ، هو الطريق الامثل ، مع ضرورة استمرار العمل الثنائي ، كرافد اساسي للخطة العامة ، سواء عن طريق المؤسسات الشعبية ، او التطوعية ، او عن طريق الحكومات مع ايجاد صورة من صور التنسيق الثقافي الافريقي يستوعب كل ذلك ويفوته .

وهنا ينبغي ان نشير الى الجامعة العربية ، والى اجهزتها في الامانة العامة وفي مقدمتها الصندوق العربي للمعونة الفنية للبلدان العربية والافريقية والى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم والى جهازها الدولي للتعاون الثقافي .

هذا ، والامانة العامة للجامعة العربية ، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ينسقان عملهما في هذا المجال تنسيقاً دقيقاً عن طريق لجنة التنسيق العليا ، من ناحية ، ومع اللجنة الدائمة للتعاون العربي ـ الافريقي من ناحية اخرى . وقد ادى ذلك الى مشروع المعهد الافريقي ـ العربي ، الذي اعدت مقوماته ليقوم في هذا العام ان شاء الله . واهداف هذا المعهد وبرامجه ، تتصدى لكل القضايا المتصلة بهذا الموضوع من مختلف الجوانب تصدياً منهجياً ، فالمعهد مؤسسة باقية ، وهو منطلق لمشروعات اخرى كثيرة في المجالات الثقافية .

اما فيما يتصل بالاستراتيجية العربية ، في التعاون الثقافي الافريقي فإن جهاز التعاون الدولي للثقافة العربية في المنظمة ، قد وضع خطة متكاملة تتناول فيما تتناول :

ـ تعليم اللغة العربية في المدارس الافريقية ، كلغة ثانية ، وهو يتخذ السبيل لتدريب المعلمين الافارقة ، وينظم دورات لذلك ، وفي خطته انشاء معاهد للمعلمين في افريقيا حسب اولوية محددة . . . ويقدم عدداً من المنح الدراسية ، لطلبة الدراسات الجامعية والعليا في مجال اللغة العربية وآدابها .

ـ يُعنى الجهاز كذلك بتزويد المؤسسات التعليمية والثقافية بمكتبات نمطية ، تشتمل على عدد من امهات الكتب العربية ، والمراجع والقواميس وفي بعض مواد المعرفة المختلفة .

ـ كذلك فإن المنظمة عن طريق معهد المخطوطات العربية التابع لها ، تقوم بفهرسة وجمع المخطوطات العربية الافريقية ، وتقدم معونات فنية ، في مجال اجهزة التصوير والصيانة ، وفي مجال تدريب العاملين في كل الجوانب الفنية والادارية ، وهناك خطة واسعة لنشر هذه المخطوطات ، وخاصة المكتوبة في اللغات الافريقية بحرف عربي مع اعطاء الاولوية ، لتلك المخطوطات التي تتناول التاريخ الافريقي والصلات العربية والافريقية .

ـ ومن ناحية اخرى ، فرغت المنظمة العربية من اعداد الكتاب الاساسي، لتعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها وهو عمل استغرق وقتاً طويلاً لاخراجه في صورة علمية دقيقة ، ووفقاً لأحدث النظريات التربوية في تعلم اللغات ، وبطريقة تسمح باستعمال موضوعاته في اجهزة الاتصال الكبرى عن طريق التسجيلات في الاذاعة والتلفزيون .

كذلك ، فإن العمل يكاد يبلغ نهايته ، في وضع قاموس للغة العربية المعاصرة المتداولة تشرف عليه لجنة قومية من علماء اللغات والعلوم الاجتماعية ، وسوف يكون هذا القاموس هو المرتكز الاساسي لمعاجم اللغات الافريقية ذات المدخل العربي والتي تم التخطيط لانجازها بالنسبة لمعظم اللغات الافريقية الكبرى ، وهذا عمل يتم تاريخياً لاول مرة في تاريخ العلاقات الثقافية الافريقية ـ العربية .

ـ والى جانب هذا هناك مشروع قطع شوطاً بعيداً لمنح دراسية مؤثرة ، لاتحاد الجامعات الافريقية لاعداد هيئات التدريس في تلك الجامعات ، في الجامعات العربية في مختلف التخصصات العلمية والادبية ، وفي هذا النطاق هناك تعاون نافع بين الصندوق العربي للمعونة الفنية الذي اتخذ قبل اربع سنوات مبادرة مهمة ، ورصد منحاً ، ولكن الظروف لم تيسر الانتفاع بها من جانب الافريقيين وقد تجددت المساعي ، من جانب الافريقيين انفسهم ، وتدرس ادارة الصندوق للمعونة الفنية للبلدان العربية والافريقية في الامانة العامة للجامعة هذا الامر بعناية كبيرة .

ـ يضاف الى هذا ، انشاء المراكز الثقافية ، والتي تتخذ في الوقت نفسه اداة لنشر اللغة العربية ، وذلك بتزويدها بمعامل اللغات وبالمعلمين المتخصصين ، وبدأت المنظمة بتجربة في كينيا . . . .

ـ ولا بد من ان يشار هنا الى دور الحرف العربي ، والعمل على استعادة مكانته التاريخية ، ومواصلة دوره الثقافي ، في كتابة اللغات الافريقية به ونعتقد ان نشر المخطوطات الافريقية المكتوبة بذلك الحرف خطوة ضرورية لهذا . الى جانب ان كتابة الكلمات الافريقية في المعاجم العربية ، بشكلها التاريخي بهذا الحرف ، مما يحمل المثقفين على الرجوع اليه .

ـ كذلك تجب العناية بدور المكاتب القرآنية ، التي لا تزال تعلم القرآن الكريم ، وتكتبه بالحرف العربي فكل الاطفال المسلمين الذين يذهبون الى تلك المكاتب ، وهم يفعلون ذلك تبركاً ، يعرفون الكتابة العربية ، ومن هنا فإن الفرصة مواتية للعودة الى هذه الكتابة ، رغم كل الصعوبات التي تبدو قائمة الآن ، لأن هذا التاريخ الثقافي اقوى من تلك الصعوبات .

ـ ان دور اجهزة الاعلام ، وبخاصة الاذاعة والتلفزيون ، كأجهزة جماهيرية دور مهم ، وفي هذا الاطار فإن تزويد هذه الاجهزة ، بالافلام والنشرات والدراسات عن طريق التبادل والمنح ، امر يبدو على جانب من الاهمية ، على ان حضور الفيلم العربي المدعوم من البلدان العربية الى الدول الافريقية ، من شأنه ان يعين على ذلك ، الى جانب انه يفتح سوقاً فنية . وعلى الرغم من ان الفيلم العربي ينافس في عقر داره بالافلام الاجنبية ، الا ان تقارب المضمون الاجتماعي ، قد يعين على تقبل الافريقيين له ، ومع ان هذا الطريق ، صعب لاعتبارات تجارية ومالية الا انه يستحق ان يكون ، على اي حال ، موضع دراسة ونظر ، وإن كانت التجارب التي قامت بها المنظمة في الصومال ، في هذا المجال حققت بعض النجاح ، ولكن كشفت عن العوامل المختلفة التي تحيط بهذا الامر .

ـ وللكتاب العربي وللمطبوعات العربية دور اساسي ، ومن الممكن دراسة الوسائل التي يمكن توافرها ، إمَّا بإعداد طبعات خاصة ، وإمَّا بالنظر في وسيلة من وسائل الدعم ، على ان هناك جوانب ادارية وفنية ومالية وتنسيقية لهذا الموضوع يمكن أن يكون موضوع معالجة مستقلة ، بالتعاون مع الجهات العربية المعنية على المستوى القومي .

ـ ومن الامور الجوهرية ، العناية بتصحيح الصورة العربية في افريقيا ، عن طريق اعادة كتابة المناهج المدرسية ، في التاريخ ، واجراء البحوث التاريخية والاجتماعية حول الجذور والتراث المشترك ، وذلك كله مما يقع في صميم مسؤولية المعهد العربي الافريقي .

ـ ان عملية تبادل الخبرات ، والحضور الثقافي ، في كل المناسبات الثقافية والافريقية ودعوة الافارقة المثقفين والفنيين، في اللقاءات العربية امر على جانب كبير من الاهمية ، وقد بدأت الصورة في هذا المجال تتحسن ، وازدادت معرفة كل جانب بالآخر ، وهذا مما يدعم فكرة انشاء الاجهزة الثقافية المشتركة في مختلف المجالات الفكرية والمهنية . والى جانب المعاهد ومراكز البحوث ، هناك هيئات مشتركة لاتحاد الجامعات العربية والافريقية واتحاد الصحفيين واتحاد الكتاب . . . الخ ، والواقع العملي ان العرب هم اعضاء في تلك المنظمات بحكم الموقع الافريقي العربي الجغرافي والبشري وان تنشيط هذه الاجهزة ، وتوجيهها في خدمة الثقافة المشتركة ، هو دور حيوي .

خلاصـــة

الوجود العربي في افريقيا ، وجود اصيل ، والصلات الفكرية والروحية ، رغم كل الظروف ، مستمرة ، وإن كان الاستعمار بوسائله المتطورة فرض ثقافته عليها ، وأضرَّ بالوجود الثقافي العربي في افريقية كما اضرَّ به في عقر داره ، فإن الفرصة متاحة امام العرب باعتبارهم جزءاً عضوياً من القارة ان يستأنفوا هذه الصلة ، بخطة تهدف الى خدمة الثقافة العربية ـ الافريقية . وينبغي ان يكون واضحاً ان النشاط العربي الثقافي إنما يعمل في الوقت نفسه لدعم الثقافة الافريقية وتأكيد وجودها واعطائها مقومات التطور كما حدث في الماضي ، فالثقافة العربية اعانت اللغات

الافريقية لتصبح لغة ثقافة وعلم ، وأتاحت لها المشاركة الحضارية باعطائها الحرف العربي بينما عمدت الثقافة الاوروبية الى طمسها ، وتعطيل دورها الثقافي . فالدعوة الى تنشيط العلاقات العربية ـ الافريقية ثقافياً هي دعوة الى بعث الثقافة الافريقية الحقيقية نفسها ، بينما قامت العلاقات الثقافية الافريقية ـ الافريقية ـ لو صح هذا التعبير ـ على « الاحلال » و« الاستبدال » بحيث اصبحت اللغات الاوروبية والثقافات الاوروبية هي البديل للغات وللثقافات الافريقية ، باعتبار ان اللغات الاوروبية لغات حية وعالمية .

إن كل المجتمع الدولي يتبادل تعلم اللغات تحقيقاً للتعاون الدولي في هذا العالم المترابط الواحد ، وعلى الافريقيين كما هو الحال بالنسبة للشعوب الاخرى ، ان يتعلموا اللغات الاوروبية وان يجيدوها ولكن عليهم الاحتفاظ بلغاتهم وثقافتهم وان يعملوا على تطويرها لأن هذا يمثل اسهامهم في الحضارة البشرية ، ويعبر عن رؤيتهم للحياة وللكون ، وحينئذ تكون اي اضافة جديدة ، دعماً لثقافتهم ، لا بديلاً عنها .

تعقيب ١

حلمي الشعراوي

تناول بحث د. محيي الدين صابر ، الاساس الثقافي والروحي للعلاقات الافريقية العربية ، وان العنوان الذي نشر به البحث من سياق برنامج الندوة هو «العلاقات الثقافية بين افريقيا والعرب» والبحث ، والندوة ، على السواء اتفقا على ان الثقافة العربية جزء من التراث الانساني العربي ـ الافريقي على ارض القارة التي تضم اغلبية العرب وتمتد لابعد آفاقها الجغرافية والحضارية .

وقد تضمن البحث الكثير عن الاسس الثقافية للعلاقات المتبادلة بين شعوب القارة العربية ـ الافريقية ، وغربة مصطلحات الفرنكوفون والانكلوفون التي باتت لا تتفق مع تأكيد شعوب هذه القارة على هويتها الثقافية واقامة الاسس الجديدة لعلاقاتها الخارجية ، وانه لمما يؤسف له حقاً ان يضع بعض المثقفين افتراضات ثقافية غريبة مثل الفرنكوفونية او الانكلوفونية او الليزوفونية اوغيرها في افريقيا ثم نروح نبحث عن اسس العلاقات معها ، بينما تكشف مساحة الاتصال بين لغات افريقية كبيرة مثل الهاوسا (او الجوصة) والفولانية والولوف واليوروبا والسواحيلية وبين اللغة العربية عن عمق التزاوج والاندماج الثقافي بين متحدثي هذه اللغات بما لا يتحقق للغات الاوروبية التي فرضت طويلاً دون ان تحقق اي قدر من الاندماج مع اللغات الافريقية ، او العربية ، ما يكشف عن عمق الاتصال الحضاري في جانب وطبيعة الانفصال الحضاري او هامشيته في الجانب الآخر . ويلفت نظرنا الى البعد الاجتماعي للاتصال العربي ـ الافريقي وتاريخيته رغم عوامل العزل المتعمدة .

واسمحوا لي هنا ان اضع امامكم في عجالة بعض الابعاد الاخرى للعلاقات الثقافية العربية ـ الافريقية حتى تنطلق المناقشات الى كل آفاق هذه العلاقات علّنا نرسي هنا بعض الاسس الجديدة لاحياء الاتصال الثقافي الحضاري الممتد ، وأعني هنا بُعد « الحركة الثقافية العربية ـ الافريقية » ثم الاشكال التنظيمية والمؤسسية التي تتحرك فيها عملية اعادة بناء هذه العلاقات .

١ ـ الحركة الثقافية

لست في حاجة للاشارة هنا الى ان الحركة الثقافية في مناطق الاستعمار الفرنسي كانت انشط منها في اي منطقة اخرى سواء انطلق ذلك من جزر المارتنيك ، او من غرب افريقيا ، لظروف وسياسات لا مجال لتكرار الحديث فيها ، الا انها في النهاية قد مضت الى خلق نزعات ثقافية ذات سمات معينة تمتد من اقصى « التغريب » الى اقصى الرومانسية فيما عرف بحركة النجريتيد ، وان كانت « البانتوية » او « الشخصية الافريقية » في مناطق الاستعمار البريطاني و « مثقفو المهجر » ، او حركة « الثقافة الافريقية » في مناطق الاستعمار البرتغالي ، قد مضت الى حد ما في الاتجاه نفسه الا انها لم تملك « المؤسسات » الفكرية التي توفرت للاولى ، وكل ذلك في الوقت الذي كانت من الحركة الثقافية العربية ، مستوعبة لدورها في تيارات التغريب او السلفية او الشوفينية المحدثة .

والذي يعنينا في هذه العجالة هو طبيعة الحركات الثقافية التي نتجت عن ذلك وساعدت على الاتصال في فترة الانبعاث الوطني على وجه الخصوص . لقد سارعت الحركة الثقافية الافريقية وخاصة ذات التعبير الفرنسي / الزنوجي الى الالتقاء في مرحلة الانبعاث هذه في مؤتمرين كبيرين للمثقفين الافريقيين في روما عام ١٩٥٦ وباريس عام ١٩٥٩ ، ثم توالت ندواتها واجتماعاتها في اطار قريب من ذلك في بعض عواصم غرب افريقيا في اطار الجمعية الثقافية ومجلة « الحضور الافريقي » او مع مثقفي المستعمرات البريطانية (السابقة) او الافروامريكيين في الولايات المتحدة .

ولا يعطي مؤرخو الحركة الثقافية انتباهاً كبيراً لاطار حركة الكتاب الافريقين الآسيويين ، رغم انها بلورت بعض الاتجاهات التحررية الجديدة في هذا الاتجاه وعبرت عن نفسها في مجلة اللوتس منذ اوائل الستينات . ويبدو ان ذلك يرجع اما الى غلبة التيارات الآسيوية تارة او غلبة الصراعات الايديولوجية والسياسية على الحركة تارة اخرى ، مما حد من تأثيرها الثقافي العام .

لكن احداً لا ينكر اهمية « الملتقى الثقافي الافريقي » بالجزائر عام ١٩٦٩ والاسس التي وضعها هذا اللقاء ، وكان يمكن ان تكون بالغة الاهمية في تطوير الاتجاهات الافريقية والعربية تجاه بعضها البعض ، حيث التقت هناك نخبة من المثقفين ذوي المكانة من التيارات الثقافية المختلفة في الوطن العربي وافريقيا . الا ان ضعف الاطار المؤسسي لمنظمة الوحدة الافريقية وعدم انعقاد المجلس الثقافي الافريقي وعدم المتابعة من الجانب العربي بدوره لهذا العمل قد قلل من إمكانيات استثمار هذا العمل الكبير الذي تم بسبب هذا الاهمال نفسه . مضت التيارات « الافريقانية » تعمل منفردة مرة اخرى طوال عقد السبعينات ، فانعقد بنيجيريا المهرجان الثقافي الافريقي بلاغوس عام ١٩٧٥ بالتنسيق بين « تيار الزنوجة » و« الشخصية الافريقية » مع حضور ضعيف للجانب العربي ، كما قام بعد ذلك « اتحاد كتاب الشعوب الافريقية » بتنسيق بين بعض مثقفي نيجيريا والسنغال .

وانا ارجو الّا يفهم من ذلك اني اقوم بأي عملية تقويم لكل هذه التيارات ، وانما نريد هنا فقط ان نمسك بخيط العزلة او الاتصال فيها كحركة ثقافية شاملة . ولا شك ان محاولات للاتصال

قـد قامت طـوال هذه الفتـرة ، وخاصـة الاخيرة منها، لتدارك سلبيـات العمل الثقـافي العربي الافريقي ، وثمة مشروعات مثل « الموسوعة الافريقية » او « كتابة التاريخ الافريقي » بل ، وثم ملتقيات ومنتديات عقدت في المغرب وتونس وغيرهما من البلدان العربية مؤخراً تحاول تـدارك بعض النتائج . كما انني لم اتعرض هنا للعلاقات الثنائية وجهود الـدول العربيـة والافريقيـة ، وبعضها كبير وبالغ الاثر في هذا المجال .

٢ ـ الشكل التنظيمي والمؤسسي

لا شك ان التعاون الثقافي الافريقي ـ العربي لن ينطلق من فراغ حتى في جانبه التنظيمي او المؤسسي ، لأنه منذ اتفق على المستوى العربي على اصدار الميثاق الثقافي العربي عام ١٩٦٤ ، نشأت الحاجة لخلق منظمة التربية والثقافة والعلوم لتكون جهاز « الجامعة العربية » او الامة العربية في مجال العلاقات والاستراتيجية الثقافية داخلياً وخارجياً على السواء ، ونشأت المنظمة بالفعل عام ١٩٧٠ . لكن الميثـاق الافريقي الـذي يمكن ان يلتقي مع العمـل العـربي لم يعلن الا اواخـر السبعينات ولم تقم عليه منظمة مماثلة حتى الآن .

الا انه خلال السبعينات قامت عدة مؤسسات وهيئات ثقافية بدور في تحقيق قدر من تنظيم العلاقات او ترسيخها ولو بشكل اولي ، ولا بد من ان تذكر هنا اهمية دور اتحاد الجامعات الافريقية الذي يضـم ـ وبنشاط نسبي ـ جـامعات الشمـال الافريقي العـربية كـما تقوم روابط وجمعيـات للمعلمين او اساتذة التاريخ او الدراسات الافريقية او العلوم السياسية او الصحافيين بدور آخر في تأكيد علاقة المثقفين العرب والافريقيين بشكل منظم الى حد ما .

ثم كانت « حركة التعاون العربي الافريقي » وما ارتبط بها من ندوات ومنتديات بذل فيها المثقفون اقصى جهدهم لتقديم معارفهم ورؤ اهم لصناع القرار في هذا المجال المهم ، ولا اعرف ان ظاهرة سياسية اجتماعية قد حظيت بهذا القدر من جهـد المثقفين المتخصصـين مثل ظـاهرة التعاون العربي ـ الافريقي ، حيث عقدت الندوات واللقاءات في الخرطوم (١٩٧٦) والشارقة (١٩٧٦) والقاهرة ١٩٧٩ و١٩٨٠ ثم الخرطوم (١٩٨١) ، وكلها تصب الماء ساخناً وبارداً في طاحونة التعاون العربي ـ الافريقي .

ولم يكن كل الطحن في الهواء على ايةحال، كما قد تبعثنا روح الاحباط الى القول ، حيث استجابت بعض آليات التعاون العربي ـ الافريقي لهذا الضغط المعنوي والمادي للمثقفين بأخذ الثقافة في اعتبارها ضمن اشكال العمل التعاونية الاخرى ، وفي هذا الاطار يمكن ان نشير الى الآتي :

ـ على اثر انعقاد مؤتمر القمة العربي ـ الافريقي بالقاهرة آذار / مارس ١٩٧٧ والاتجاه لتأطير اشكال العمل في لجان رئيسية وفرعية ، خصصت احدى هذه اللجان« للشؤ ون الثقافية والتربوية والاعلاميـة والاجتماعيـة » . حيث اوصت بالاهتمـام بدراسـة اسس اللقاء الثقـافي والحضاري وانشاء مراكز البحوث وتنشيط التبادل الثقافي واقامة التظاهـرات الثقافيـة . وحيث

تجمدت مؤسسات العمل العربي ـ الافريقي لبعض الوقت ، فقد كان الجمود اكبر في مجال العمل الثقافي فيما بين اول اجتماع للجنة ايار / مايو ١٩٧٨ وحتى انقذته توصية الامينين العامين لمنظمة الوحدة الافريقية والجامعة العربية في اجتماعهما بتونس ايار / مايو ١٩٨٠ بانشاء «مركز عربي افريقي للبحوث والدراسات» .

ـ ومع اعادة تنشيط مؤسسات التعاون العربي ـ الافريقي عام ١٩٨٢ واجتماع اللجنة الدائمة له بداكار عام ١٩٨٢ ، اتجهت اللجنة الى بلورة العمل الثقافي الافريقي العربي في هيئة مركزية وذلك بتوصية المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم والادارة الثقافية بمنظمة الوحدة الافريقية للعمل على انشاء معهد ثقافي افريقي ـ عربي يرعى مختلف انشطة البحث والتبادل الثقافي بين الدول العربية والافريقية .

وقد بذلت اجهزة المنظمتين جهدها لاستثمار هذه الفرصة والانتهاء سريعاً الى اتفاقية تأسيس هذا المعهد ، حيث وضعت الاتفاقية ووافقت عليها اللجنة الوزارية الدائمة للتعاون العربي ـ الافريقي بتونس آذار / مارس ١٩٨٣ ، كما وافق عليها مجلس جامعة الدول العربية نيسان / ابريل ١٩٨٣ ، وستتخذ بقية اجراءات التصديق على الاتفاقية في منظمة الوحدة الافريقية ، كما سيجري الاتفاق على مقر المعهد وجمع بعض الموارد التأسيسية في الفترة القادمة .

ـ واهم ما يلفت النظر في هذا المشروع الذي كلفت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بمتابعته انه يكاد ان يكون المؤسسة المركزية ـ كما قلت ـ للعلاقات الثقافية المنظمة ، حيث تنص اتفاقيته على شمول انشطة البحث والدراسة ، والعناية بالتراث والمخطوطات ، وبالتبادل الثقافي بين الجامعات والهيئات الثقافية ، واقامة المهرجانات ، واعمال التدريب واعداد الكوادر في التربية والمجالات الثقافية المختلفة . وهي آمال كبيرة بحق ، نأمل ان تتوفر لها الامكانيات المناسبة اذا ما صدقت النوايا وقامت البلدان العربية والافريقية بواجبها في دفع هذا المشروع المهم ومده باحتياجاته المادية والثقافية .

واضيف بعض الملاحظات الضرورية :

ـ لا يلقى العمل الثقافي او العلاقات الثقافية العربية ـ الافريقية الاهتمام المناسب من الجانبين الى درجة ميل البعض لعدم اقامة لجنة الشؤون الثقافية اساساً بين اجهزة التعاون على نحو ما ذكر الاستاذ يوسف الحسن وذلك ازاء تسيد جو « الاقتصادية » ـ ان جاز التعبير ـ على عملية التعاون العربي ـ الافريقي . . . وهو ما يحتاج الى تأملات المثقفين وجهدهم لتعديل هذا الوضع بل والتعامل مع المفاهيم المطروحة للثقافة والعلاقات الثقافية نفسها وهي جد متنوعة ومتناقضة احياناً .

ـ حيث لا تسمح الاوضاع الاقتصادية ـ الاجتماعية في عدد كبير من الدول الافريقية والعربية بتصور اهمية العلاقة العضوية بين « الثقافي » و« الاقتصادي » فقد كنت اتصور ان تنظر المؤسسات الاقتصادية والمالية للتعاون العربي ـ الافريقي نظرة جديدة لهذا الوضع وتعتبر ان جزءاً

من مهامها الى جانب تمويل المشروع الاقتصادي او الموازين التجارية ، تمويل العمل الثقافي والاعلامي ايضاً ، وهما لا ينفصلان في مهام تأكيد ابعاد هذا التعاون . ولا يزال هذا المطلب مطروحاً بالطبع .

ـ انه لا بد من اعتبار دور الهيئات الثقافية المستقلة وتجمعات المثقفين العرب والافريقيين في مجال تحقيق التقاء حقيقي ومباشر وطرح كل القضايا الفكرية والثقافية المشتركة ، والمناقشة الصريحة لأية حساسيات تتعرض لها من اجل دفع المشروع الثقافي المشترك الى آفاق جديدة .

تعقيب ٢

فاطمة الجامعي الحبابي

ليس لي من طول باع استاذي د. محيي الدين صابر في ميدان الثقافة وتنظيماتها ، ولا من كثافة تجربته وقوة حضوره ما يخولني ان اقوم بتعقيب على بحثه القيم الذي تمخض عن حنكة خبير وممارسة قدير ، ولكن ذلك لم يبرر تملصي من القيام بمسؤولية اوقعتني فيها ادارة الندوة . فعسى ان يكونا لي صك غفران لما قد ارتكبه في حق النص .

جاء عنوان البحث « العلاقات الثقافية بين افريقيا والعرب » هكذا على الاطلاق وكنت انتظر ان يتصدى للحديث عن تلك العلاقات عبر المراحل التاريخية التي عرفها محللاً عوامل القوة والضعف فيها ، وما نشأ من مد وجزر في ازدهار النشاط الثقافي العربي ـ الافريقي مشيراً الى بعض ما انجبته من علية العلماء والادباء سيما وان الباحث يركز على ما للجذور التاريخية المشتركة بيننا من اسهام في إحياء تلك العلاقات وبعثها . لكنه مر مروراً سريعاً كنا نتقبله لو اضيف الى عنوان البحث لفظة « المعاصرة » .

توفق الباحث في تحسس نقطة القوة في الاستراتيجية الثقافية الاوروبية التي استطاعت ان تجذر استحواذها حتى بعد رحيل الاستعمار الذي ترك روحه فتقمصناها جميعاً في ثقافتنا وازيائنا ومظاهرنا، فأخذنا نعاني صراعاً داخلياً بين الانشداد الى هويتنا والنزوع بل الانزلاق الى الحضارة الغربية الغريبة عنا سلوكاً واعرافاً ونظماً سياسية وتخطيطات تعليمية . نعاني تمزقاً بين الاقتناع بما نحس تاريخاً وحاضراً ، وبين التمرد ضده والانجراف في تيار التكنولوجيا المستحدثة ، ويبقى الرابح هو المتفرج في هذا المشهد المأسوي مشهد الاندحار ، هو الغرب الذي يعجب باللعبة التي تديرها اصابعه السحرية ويوجهها لمصلحته ببراعة السهر على تغذية ما بذره فينا من عناصر التشكك فيما يمكن ان نحققه بما نتوفر عليه من امكانات مادية وبشرية .

وقد اعجبتني الفقرة التي تنص على ان للعرب فرصة اوسع لاحياء العلاقة الثقافية مع الافارقة مما للاوروبيين جملة شرطية تقوم جملة الشرط فيها على دعامتين : **الارادة والتخطيط**

العلمي يقول : « اذا سعينا لذلك سعيه ، بالتخطيط العلمي » . يجوز ان يكون هذا قد جاء عفواً . والا فإن السؤال الذي يطرح على الباحث هو متى سنسعى؟ هل نحن في انتظار وحي ينبه قدراتنا؟ كنا نود لو قدم لنا ولو في عجالة التخطيط العلمي الذي اختمر طيلة هذه المدة فلا تعوز الباحث لا الكفاءة ولا الوثائق .

وقد اكون مع الباحث حين يبني سعة الفرصة على تفوق الآثار الباقية للثقافة العربية في افريقيا ، كماً وكيفاً ، بانتشار الحرف العربي بين اكثر من ثلاثين لغة افريقية ، وكتبت به شتى المخطوطات . بيد اني ارى ان البون شاسع جدا بين ما هو لنا وبين ما هو لاوروبا على مستوى الحركية والفاعلية . تراثنا المكتوب ، كما يؤكد النص لا يزال « في انتظار الفهرسة والجمع » (واضيف ومشتت عبر مكتبات العالم) ، اذاً هو جامد جمود غيره من الآثار ، وسنظل نعزي انفسنا بانتظار مل قد يصبح مع الاجيال المقبلة في خبر كان ويدخل زاوية التقديس ولن يمس بعدها ابداً . اما ما هو مهم فيتوفر له من الفيتامينات ومن تجذر وسائل الاعلاميات والتليماتيكا ما يضمن له نمواً فائقاً وحيوية تواكب سرعة القرن العشرين . وكما هو بديهي فإن الجامد او البطيء السير مهما يكن له من القدسية فلن يكون له من الفعالية والتأثير إلاّ بمقدار ما قد يسري في عروقه من حرارة وحياة .

واتفق مع الباحث على دور الكنائس التبشيرية في الامتداد اللغوي والثقافي والفكري الذي حققه الاستعمار الاوروبي عبر افريقيا ، وعن الوسائل المعادية للاسلام التي اتخذها، بيد أني اتساءل لِمَ لم يحلل عوامل نجاح هذه العمليات ؟ يقول المثل المغربي « كن سبعاً وكُلني » فهل لنا من قوة العزيمة ما لأولئك المبشرين؟ وهل لنا ما لهم من اخلاص لفكرة آمنوا بها وتحملوا رسالتها فآثروا ابلاغها على راحتهم؟ يجتهدون في التخطيطات الاستراتيجية لحملهم عصا الترحال ، ويتقنون دراسة سوسيولوجية المناطق التي يتسربون اليها ، ويتبحر العديد منهم في الدراسات الاسلامية لأنهم يعلمون ان معرفتهم للشيء تعين على محاربته . وبالمقابل كم عدد علمائنا المسلمين الذين يتقنون المسيحية ، او على الاقل يلمون بها؟ وانه لتقصير فلو توفر لدينا كل ذلك وبالاصح لو توفر لنا بعض ذلك لاستطعنا ان نحد من التيار التبشيري الممتد على حساب الاسلام والعروبة .

يأتي البحث على ذكر سبل اخرى نهجتها الاستراتيجية الثقافية الاوروبية ليستخلص ان الاوروبيين « استطاعوا بتخطيط مثابر ان يخلقوا واقعاً ضخماً تجاوز قدرة الافريقيين على تغييره » . وما اظن الباحث يستثني العرب في تجاوز قدرتهم على تغيير ذلك الواقع ، وتلك لطمة اخرى لنا نحن الذين كثيراً ما نغيب عن ساحة التخطيطات الكبرى ، واذا ما حضرنا كان حضورنا هشاً ، نستغل فيه اكثر مما نستغل، ندخل الساحة ولما نتزود بالتخطيط المثابر. وقد اعجبني كثيراً استعمال لفظة مثابر في هذا الصدد . ويبقى السؤال : ماذا نفعل وماذا سنفعل عملياً في مواجهة الزيف / الزحف الثقافي الذي يتقن حبكه الغير ؟

اظن ان البحث قد اغفل دور الفن ، موسيقى ونحتاً ورسماً . ولا يخفى ما للفن من كبير الاثر في توطيد الصلات ، خصوصاً بالنسبة للافريقي الذي تقوم فلسفة حياته عليه : حديثه اهتزاز ورقص ، واغانيه ايقاع وانفعال ، ولديه الالوان انجذاب وتذوق . اذ من يتجول بساحة

جامع الفناء بمراكش تستوقفه نغمات ورقصات مجموعة « كثناوة » (ج « كثناوي » اي ذو الاصل الغاني من غانا) . انهم يمثلون شكلاً رفيعاً من الفنون الشعبية المغربية المحببة لكل المغاربة .

واتفق مع الباحث في دمجه للافلام كوسيلة للنشاط الثقافي ، ولكني اخشى ان تأتي النتائج عكسية لتعدد لهجات الافلام بتعدد الاقطار المنتجة لها ، وايضاً ، لمحتوى جلها .لذا لا بد من الحذر ، كل الحذر ، في انتقائها حتى لا تكون عامل فرقة وتنفير . وكان بودي لو ورد خبر ما عن تسخير وسائل الاعلام الحديثة « الحاسوب وذاكرات التخزين والبث وبنوك الالفاظ والمعلومات » لخدمة هذا النشاط . ولن اغفل عن ابداء بعض ما يعوز العديد من الاطر الخبيرة ، من حجة ان التكوين يتجلى في انعدام اطلاعهم على تاريخ وجغرافية وسوسيولوجيا البلدان التي يتوجهون اليها .

وابدي كامل اتفاقي على ما يجب من العناية بتصحيح الصورة العربية في أفريقيا ، بيد انني اذكر بأنه يجب ، بالمقابل ، تصحيح الصورة الافريقية في كثير من الاقطار العربية .

وحيث اننا اعتدنا الحديث ، في جميع الحالات ، بلغة الارقام فإنني اسجل غيابها الكلي في العرض ، فهل لكونها مخجلة خجولة لذا فضلت الاحتجاب على السفور ؟

واخيراً الاحظ ان العلاقات الثقافية العربية ـ الافريقية كما يفهم من البحث تأخذ اتجاهاً واحداً من العرب الى الافارقة ، ولم تفكر في الاتجاه العكسي من الافارقة الى العرب ، فكأننا نرغب في حضورنا بينهم وفي تلقينهم لمعارفنا ونرغب عن ذلك نحن . وعلى سبيل الاستفسار هل هناك لبعض الكليات شعبة تهم بالدراسات الافريقية ولغاتها؟ على الاقل قد يكون ، فعلمي بذلك قاصر . والذي يبدو لي ، هو انه ليس لمنظماتنا بعد من القوة والمناعة ما تستطيع به الصمود والقضاء على التيار الاوروبي المعاكس . وان كثيراً من البادرات الخاصة في نطاق بعض الجمعيات اللامنتمية قد يكون له من الاثر الشيء الكبير لانعدام الروتين والبيروقراطية فيه .

وفي الختام اقول ان الطابع السردي يغلب على البحث على حساب التحليل والنقد الذاتي . وفرق واضح بين عرض وصفي يحصي الوثائق والمؤسسات ويسجل بعض القرارات ، وبين ما كنا ننتظره من الاستفادة من خبرة استاذنا بتقديم عرض تفحصي ينفذ الى اعماق القرارات ويستنطق نتائجها ، ويستشف ما بين سطورها من مصداقية الحرف للواقع ، او من شفافية النسيج وتشكل الوانه بتقلبات الظروف السياسية .

تعقيب ٣

عبد الملك عودة

إن الخلاصة المركزة للمهام وللمسؤوليات التي يقترحها البحث ، تدفعنا الى اثارة عدد من الاسئلة والاستفسارات على النحو التالي :

ـ لماذا تريد المنظمة ان تمد نشاطها خارج دول ومجتمعات الوطن العربي؟ بينما نحن نعلم ان في الوطن العربي مشكلات للتعريب معقدة ومنوعة وفي اقطار عربية استقلت منذ الخمسينات وما بعد ذلك ، فلا تزال قضايا التعريب في حاجة الى حل وجهد ، وتضرب الامثلة من السودان وموريتانيا والصومال وجيبوتي ، كما ان الوطن العربي وبعض الدول الاعضاء في الجامعة العربية يعاني من مشكلة كتابة اللغة بالحرف اللاتيني مثل اللغة الصومالية التي تكتب حالياً بالحرف اللاتيني ، ومحاولة كتابة بعض اللغات المتداولة في موريتانيا وشمال افريقيا بالحرف اللاتيني . . . الخ . والسؤال المهم هو: أليس في هذا العبء القومي وهذه المسؤولية الواسعة على امتداد الوطن العربي ما يكفي لاستيعاب جهد ونشاط المنظمة اليوم وغداً ؟

ـ يشهد العالم الاسلامي حالياً بدء نشاط المنظمة الاسلامية للتربية والثقافة والعلوم . ومن المفهوم ان ميدان نشاطها سيكون خارج الوطن العربي . ومن ثم أليس من الاحسن او من الافضل ان يقوم تنسيق بين المنظمتين ، وان يتم توزيع وتخصيص المهام والمسؤوليات بين المنظمتين ، بدلاً من ان نقع في اخطاء التكرار والتداخل؟ اضف الى هذا وجود عدد من المنظمات التطوعية في الميدان العربي والافريقي وفي الميدان الاسلامي يمكن ان يسهم في هذا الميدان بشرط قيام تنسيق وتخطيط وتوزيع للادوار وللاختصاصات .

ـ بمراجعة الوثائق التأسيسية للتعاون العربي ـ الافريقي الصادرة عام ١٩٧٧ ، نجد الاهتمام الصريح والواضح بالتعاون الثقافي والاعلامي والتربوي . . . الخ ، ولكن هناك آليات مقررة ومحددة لتنفيذ ولتطبيق هذا التعاون وفي مقدمتها اللجنة الدائمة واللجان المشتركة المتخصصة ، وفي حدود ما أعلم انه لم يصدر قرار صريح من اللجنة الدائمة بالموافقة على انشاء

المعهد الثقافي العربي ـ الافريقي ، وان الموضوع لا يزال في حيّز الاتصالات الضرورية اللازمة مثل : بحث امور التمويل والانشاء ، وحدود النشاط واطار التطبيق . وهذا الموقف هو ما ظهر في اجتماعات اللجنة الدائمة في تونس في آذار / مارس ١٩٨٣ . وهذا معناه ان الموضوع متعلق بامور تتصل بميزانيات الاقطار العربية واستعدادها الحالي للتمويل وللدعم .

ـ ان الازمة الراهنة والصعبة الموجودة حالياً في التعاون العربي ـ الافريقي تجعلني ارى ان الحل عن طريق اجراءات ووسائل طارئة او مؤقتة او مهدئة ملطفة . . . انما الحل المطلوب هو اقتراح وتخطيط وتطبيق استراتيجية عربية تمثل الحد الادنى والحد الاقصى للتعاون العربي ـ الافريقي ، والتزام اساليب ووسائل واولويات ومراحل للتنفيذ . وبشرط ان يكون كل هذا باسم وبادارة الموقف العربي والجانب العربي الموحد وفي اطار جامعة الدول العربية كما تنص على ذلك وثائق التعاون .

تعقيب ٤

احمد عيضة سالم

إن صغر حجم هذا البحث يجب ان لا يخفف من اهميته العظمى . انه بحث مركزي لا يمكن الاستغناء عنه في ندوة كهذه ، التي تُعالج العلاقات العربية ـ الافريقية . ان الكثير من المشاكل والعقبات في طريق هذه العلاقات تكمن حلولها وطرق ازالتها في انشاء علاقات ثقافية فكرية احسن واوطد بين العرب والافارقة ، موازية للعلاقات السياسية والاقتصادية بينهم ، بل من عدة نواحٍ حيوية لها .

وقد اثار الباحث السؤال الخطير : ما العمل؟ وكيف نبدأ التخطيط والتنفيذ لهذا الهدف؟ ان من الواضح انه لم يتم حتى الآن اي مشروع مثل هذا ، ويعترف الكاتب بذلك عندما تحدث عن عدم وجود التخطيط والترشيد والمتابعة وانه لا اتفاق على الاولويات في مواقع النشاط ولا في نوع النشاط نفسه .

إلا ان البرنامج الذي يقترحه الباحث لمعالجة هذه المشكلة يبدو لي محدوداً وعديم المرونة وجزئياً للغاية. اقول ذلك لأنه يتحدث عن برنامج تشرف عليه اساساً منظمة واحدة بمهمات المظلة من « اعلى » تعيد الى الذهن النشاط الذي تقوم به جماعة « بيس كور » اي « فرقة السلام » الامريكية التي انشأها الرئيس الراحل « جون كنيدي » « لاغاثة » الاقطار الافريقية . يتصور الباحث هذه المنظمة العربية المركزية تقوم بادخال تعليم اللغة العربية في المدارس الافريقية وجمع ونشر المخطوطات الخاصة بالعلاقات العربية ـ الافريقية وتقديم المنح الدراسية وانشاء المراكز الثقافية المزودة بمعامل اللغات وتزويد اجهزة الأعلام الافريقية بالافلام والنشرات والدراسات ، واعادة كتابة المناهج المدرسية في الاقطار الافريقية . ان الضعف الرئيسي والواضح في هذا البرنامج هو ان الكاتب يتصور وجود « فراغ » ثقافي عميق وواسع في افريقيا ، تسارع هذه المنظمة العربية الكبرى الى ملئه بصب كل هذه الثقافة العربية فيه وكأن ذلك سيؤدي بمعجزة كبرى الى نمو الثقافة العربية في هذه الاقطار . فبالرغم من ان كل هذه المقترحات يمكن ان تنفذ ولكن علينا ان

ندرك بأن هناك عقبات سيكولوجية وثقافية وحتى سياسية قد تـواجهها ، الا انها عقبـات يمكن التغلب عليها في المدى البعيد .

ان الثقافة مادة حية نامية مبنية على انظمة اقتصادية واجتماعية ذهنية تطورت خلال قرون واجيال عديدة . ولهذا فإنه يجب ان نتساءل ما هـو الهدف الاسـاسي عندمـا يجري التخـطيط للعلاقات الثقافية مع شعوب الاقطار الافريقية؟ ارجو ان لايكون الهدف تحويل الافارقة الى عرب اي « تعريبهم » في فترة وجيزة ، حتى اذا كان ذلك ممكناً او مرغوباً فيه . لقد حاول عملاء الثقافة الغربية تحويل الافارقة الى مسيحيين متحضرين بالحضارة الغربية ، وتصرفوا كأن افريقيا كانت «لوحاً ممحياً» اي «تابولاراسا» (Tabula rasa) يمكن لهم ان يرسموا ما يشاؤ ون عليه . ولا اظن ان هذا هو الهدف هنا . اعتقد ان الهدف هو قيام كـل طرف بمعـرفة الكـافي من ثقافـة الآخر واستحسان تلك الثقافة والتعامل معها وهذا يعني عملية تبادل . ولهذا فإنه من غير العملي التفكير مثلاً في تغيير مناهج التدريس في المدارس الافريقية كما يقترح الباحث عندما يدعو الى اعادة كتابة المناهج المدرسية بهدف تصحيح الصورة العربية في افريقيا .

إن الهدف سليم ولكن الاسلوب على ما اعتقد خاطىء لأنه قد يُعتبر تدخلاً غير مسموح به في الشؤ ون التـربويـة الافريقيـة . ان الافارقـة انفسهم قادرون عـلى تعديـل مناهجهم في ضـوء الاستنارة ، وهذه الاستنارة يمكن ان تتم عن طريق اللقاءات المتواصلة في الندوات الثقافية وعن طريق تبادل الاساتذة والطلاب وتأليف الكتب المشتركة حول المواضيع التاريخية التي تشمل الوطن العربي وافريقيا كما يقترح الباحث . الا انه لم يعط لهذا الاقتراح اهميته الكافية بوضعه في صدر بحثه كما يستحق . ان عملية العلاقات الثقافية يجب ان تكون عملية احتكاك ثقافي وفكري واجتماعي على مستوى المثقفين والمفكرين في الندوات وعلى مستوى الشعوب عن طريق تبادل زيارات الفرق المسرحية والموسيقية . . . الخ . هناك حاجة الى انشاء المراكز الثقافية العربية في الاقطار الافريقية ومقاعد الـدراسات العـربية والاسـلامية في الجـامعات الافـريقية بتمـويل من الجـانب العربي والاسلامي . الا انه في الوقت نفسه يجب ان تعمل الجامعات في الوطن العربي على انشاء معاهد للدراسات الافريقية كما فعلت بعض منها ، حيث يمكن للطالب العربي ان يتعلم التاريخ الافريقي واللغـات الافريقيـة . وفي رأيي ان هذا الاحتكـاك الفكري والثقـافي والاجتماعي عـلى جميـع المستويات هو خير سبيل لنمو العلاقات الثقافية نمواً طبيعياً مفيداً للطرفين العربي والافريقي .

والفرص لذلك على ما اعتقد طيبة ومشجعة للغاية . لقد ساعـدت الحوادث السيـاسية والاقتصادية في الوطن العربي منذ منتصف السبعينات على خلق ادراك وفهم اكبر للمجتمع العربي في الاوساط الافريقية . وقد ازداد الاهتمام بمعرفة الشيء الاكثر عنه .واذا اخذنا كينيا كمثل فإننا نجد هناك رغبة اكبر في تعلم اللغة العربية . ونجد ان الطلب لهذا اكبر من الفرص الموجودة لا بين المسلمين فحسب بل بين غير المسلمين ايضاً . ويلعب مقر جمعية الصداقة العربية ـ الافريقية دوراً مهماً بتقديم الدروس المنتظمة باللغة الافريقية وهناك مشروع لتوسيع هذه الخدمة الثقافية . وعلى

مستوى اكبر فإن قسم اللغة العربية في جامعة نيروبي الذي يديره زميلي البروفيسور محمد حسن عبد العزيز يجد نفسه كل عام مضطراً الى رفض طلبات عدد اكبر من الطلاب الراغبين في الالتحاق بالقسم ومعظمهم من غير المسلمين لعدم وجود العدد الكافي من المعلمين والتسهيلات لهم جميعاً .

وهنا اود ان اشيد بمنظمة التربية والثقافة والعلوم التابعة لجامعة الدول العربية كما فعل الدكتور محمد حسن عبد العزيز قبلي بالمساعدة على انشاء هذا القسم . واناشد المسؤولين فيها بالمساعدة على توسيع هذا القسم ليواجه الطلبات المتزايدة من قبل الطلاب . ان هذا القسم نموذج للنمو الطبيعي للعلاقات الثقافية الذي اشرت اليه . فالحاجة هي الى التغيير التدريجي الطبيعي ، وليس الثوري ، لنمو هذه العلاقات احتراماً للحساسيات السياسية والثقافية الموجودة بين الشعوب الافريقية .

تعقيب ٥

سعد الدين ابراهيم

هذه هي الورقة الثالثة للدكتور محيي الدين صابر التي يعهد الي التعقيب عليها في السنتين الاخيرتين بواسطة منظمي ندوات مركز دراسات الوحدة العربية . وهو امر يشرفني ، لما لهذا الاستاذ من مكانة عالية في نفوس المفكرين العرب .

يبدأ الباحث باظهار الرابطة الثقافية التاريخية بين العرب والافارقة (غير العرب) ، والتي تعود الى اكثر من عشرة قرون . ثم يبين الاهمية البالغة لاحياء هذه الرابطة في الحاضر والمستقبل من اجل خدمة مصالح الطرفين . ويضع اصبعه على معظم المشكلات التي تعوق هذا الاحياء ، واهمها قرن كامل من الاختراق والهيمنة الغربية على كل من العرب والافارقة . خلال ذلك القرن حدث تشوه هائل ، وصل احياناً الى درجة الابادة ، للثقافات الافريقية ، ومزقت فيه اواصر الصلة والتلاحم والتفاعل بين هذه الثقافات من جانب والثقافة العربية من جانب آخر . وحتى بعد رحيل الاستعمار الغربي بشكله العسكري السافر ، الا ان مخلفاته الثقافية ، وحتى الوجدانية والنفسية ، قد بقيت ، وفي بعض الحالات قد قويت وتكرست . وقد فصل الباحث الآليات المختلفة التي استخدمها ، وما يزال يستخدمها ، الغرب الاستعماري في حرب الابادة الثقافية على الارض الافريقية ، والآليات التي استخدمها وما يزال يستخدمها في بتر التفاعل الثقافي بين العرب والافارقة .

ولكن الباحث مع ذلك لا ييأس ، ولا يلقي سلاحه في حرب الثقافات . ويخصص معظم دراسته لتحديد ابعاد المواجهة الاستراتيجية في تلك الحرب الضروس ، وغير المتكافئة في الوقت ذاته . واخالني اقرأ صفحات من احد كتب ماوتسي تونغ في اصول الحرب الشعبية الطويلة . فنحن معنا التاريخ والحق والاعداد الكبيرة ، وعدونا معه القوة والتكنولوجيا والموارد والتنظيم . لذلك فإن تكتيكات الباحث المجاهد هي تحويل ما معنا الى اسلحة اقتحام متواضعة ولكنها فعّالة وطويلة النفس ، وتحييد ما يملكه عدونا من اسلحة حديثة شديدة الفتك بالغة الدمار . وبذلك

يمكن استنزاف العدو وانهاكه ، حتى نحرر القارة الافريقية من هيمنته واستغلاله .

ويعرض الباحث بعض ما تم انجازه في هذه الحرب ، وهو ما يزال متواضعاً ، وما ينوي انجازه في المستقبلين القريب والبعيد بواسطة فصائل المقاومة المختلفة ـ المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، والجهاز الدولي للتعاون الثقافي ، والمعهد الافريقي العربي ـ وهو شيء طموح. ويستحق الباحث التحية والتأييد المادي والمعنوي، من كل القوى الصديقة في العالمين العربي والافريقي، ومن كل حركات التحرير في العالم الثالث . واذا كان لنا ، من موقع التضامن والتأييد ، ان نشير بشيء، ففقط بالملاحظات الاربع التالية :

١ ـ لكي ينجح العرب والافارقة في حربهم الثقافية ، فلا بد من ان ترتبط رموز المعركة واهدافها بمحتوى اجتماعي ـ اقتصادي تحرري مجتمعياً وفردياً . هذا يعني ان تكون الجهود المبذولة من اجل تمتين العلاقات الثقافية هي جزء من مشروع حضاري تحرري عام ـ على الاقل في الجانب العربي . فلن يكتب لهذه الجهود المصداقية والفعّالية ودوام التأثير ، اذا بقي العرب انفسهم في إسار التبعية للغرب . فليس هناك من معنى او فائدة هائلة، او حتى احتمالات نجاح ، لاحياء او تمتين العلاقات الثقافية بين طرفين كلاهما تابع ، اذ سيظل كل منهما يولي وجهه شطر ثقافة المتبوع . لقد كانت اللحظتان التاريخيتان اللتان رأت فيهما العلاقات العربية ـ الافريقية مجدهما هما لحظة المد الاسلامي العربي الطويل ، ولحظة المد العربي التحرري القصير في اعقاب ثورة يوليو بقيادة عبدالناصر . في كلا اللحظتين ذهب العرب للافارقة برسالة . وكانت هذه الرسالة ـ اكثر من اي شيء مادي آخر ـ هي العامل الاكثر حسماً في تقبل الافارقة للعرب . التهيؤ لتقبل الرسالة مع ذلك شيء ، وتمثلها وترجمتها الى سلوك هو شيء آخر ـ الامر الذي يأخذنا الى الملاحظة الثانية .

٢ ـ ان « الثقافة » بالمعنى الذي ورد في البحث ، وبالتالي العلاقات الثقافية بين العرب والافارقة ، لا يمكن ان تقوى وتزدهر ، الا اذا كان الانسان الافريقي (او العربي) هو عمادها وهدفها . والانسان الفرد لا يمكن ان يكون كذلك الا اذا ارتبط الخطاب الثقافي بحاجاته وطموحاته ، لا الرمزية والمعنوية فقط ، ولكن المادية والمعيشية ايضاً . ومن هنا لا بد ان نسأل ما الذي يمكن للفرد الافريقي ، مثلاً ، ان يتوقعه من تعلم اللغة العربية ، او قراءة الكتب والصحف او مشاهدة الافلام العربية؟ الاجابة هنا شرطية . فهو يمكن ان يتوقع الكثير : من تعليم ، او اكتساب خبرة مهنية ، او الحصول على فرص للعمل في مشاريع عربية ـ افريقية ، وبالتالي تتولد لديه اكثر من مجرد الحوافز الادبية . فإذا لم يبد ان هذه التوقعات قابلة للتحقيق ، فإن الاجابة عن السؤال ستكون ربما بالسلب . لذلك نقترح ان تقترن الجهود التي تبذلها الآن فصائل الباحث باتاحة فرص التعليم العالي في كل الفروع او التدريب المهني في شتى المجالات لاعداد كبيرة من الطلاب الافارقة . وان يتم ذلك سواء باعطائهم المنح للدراسة في اقطار الوطن العربي ، وهو الامر الذي يكرس التفاعل المجتمعي فضلاً عن تمثل الثقافة العربية بشكل اعمق ، او بانشاء الجامعات والمعاهد ومراكز التدريب المهني في الاقطار الافريقية ذاتها . ما نريد تأكيده في هذه الملاحظة هو ان

الاقتصار على تعليم اللغة او فتح المراكز الثقافية وحده لن يحقق الاغراض الطموحة لمسيرة العلاقات الثقافية بين والافارقة بالشكل الذي نرجوه ويرجوه الباحث .

٣ ـ ان المجهود العربي في هذا الصدد ينبغي ان يكون مركزاً في البداية ، وان يستهدف الجماعات التي يكون عائد المحاولة معهم اكثر سرعة وفعّالية . من هذه الجماعات المستهدفة ذات الاولوية القصوى هي تلك التي توجد في اقطار افريقية عربية مزدوجة او متعددة اللغات ، مثل موريتانيا ، والصومال ، والسودان ، وفي الاقطار التي توجد فيها اغلبيات او اقليات اسلامية ، وفي الاقطار التي اعتمدت الحرف العربي لكتابة لغاتها الافريقية . مثل هذه الجماعات لديها على الاقل بعض الاستعداد الاولي لتقبل المغامرة . وفقط حينما تبدو بوادر النجاح مع هذه المجموعات ، يمكن توسيع وتكثيف الجهود العربية في هذا المضمار .

٤ ـ ان يقترن المجهود العربي لتقديم الثقافة العربية الى الافارقة بمجهود مواز لحماية التراث والثقافة الافريقية ، بما في ذلك اللغات المحلية . مثل هذا المجهود الموازي هو الذي يدفع اي تهمة بأن العرب يبغون احلال استعمار ثقافي عربي محل الاستعمار الثقافي الغربي . واهم من دفع مثل هذه التهمة ، فسيكون هذا المجهود هو المؤشر الحقيقي لاخلاص العرب امام انفسهم في سعيهم للتعاون مع الافارقة ، وانهم حقيقة يبغون ان يكونوا شركاء للافارقة ، وان يكون الافارقة شركاء متساوين معهم في مشروع تحرري اكبر يشملهما معاً . طبعاً ، سيعترض ذلك قلة الموارد والخبرات العربية في البداية . ولكن الاهم هو ان يبدأ العرب ولو بخطوات متواضعة . لأن ذلك في النهاية سيكون هو الاختبار الحامضي لصدق وجدية النوايا . وقرون الاستشعار الشعبية الافريقية (مثل قرون الاستشعار الشعبية في اي مكان) ستلتقط وتحكم على هذه النوايا ، مهما حاولت القوى المعادية للطرفين ان تشكك فيها .

المناقشات

١ ـ ابراهيم صقر

يقول د. محيي الدين صابر في بحثه « العلاقات الثقافية بين افريقيا والعرب » ، « الاستعمار الاوروبي ـ وخاصة الاستعمار اللاتيني ـ يعني بالامتداد اللغوي والثقافي والفكري ، فامتداد الارض لا يعني شيئاً كثيراً » . رأيي ان هذا كثير . جميل ان نعطي الجانب الثقافي وزناً ونهتم به ، ولكن على الا نقلل من اهمية السيطرة على الارض واستغلالها لمصلحتهم واستغلال شعوبها عليها . والا فلماذا حاربت فرنسا طويلاً لتبقى في الهند الصينية او في الجزائر وبضراوة ، وتحملت من اجل ذلك الكثير حتى فرض عليها الخروج ؟ ولماذا حاربت البرتغال ولمدة طويلة جداً في مستعمراتها الافريقية حتى فرض عليها التغيير فيها ذاتها والخروج من هذه المستعمرات ؟ والقول بأن « الارض محايدة » فتبعية الارض ليست هي الغاية ، وانما الغاية هي تبعية الانسان ، وهكذا كانت صياغة فكره وتوجيهه هي الهدف الاكبر ، هو فصح تحكمي ، وهذه المفاضلة تعوزها الدقة ، فضلاً عن ان صياغة الفكر وتوجيهه ـ رغم كل ما فعلته هذه البلاد الاستعمارية للتأثير الثقافي ـ ليسا حكراً على المستعمر باتجاهاته ، ففي قلب البلاد الاستعمارية ذاتها اتجاهات اخرى ، فضلاً عن انه يستحيل الاحتكار والعزل في عالم اليوم المتواصل المترابط الذي يستحيل فيه فصل الداخل عن الخارج . ويضاف الى ذلك ان خروج المستعمر يعطي فرصة اكبر لمواجهة وسائل الاستعمار الجديد ـ ومنها محاولة النفاذ والربط الثقافي ـ وبفاعلية اكثر .

٢ ـ عبد العزيز الدوري

اود الاشارة الى ثلاث نقاط :

ـ الحاجة الى معلومات موثقة او احصائية عن انتشار العربية ونطاق التأثر بالعربية ، وعن رقعة انتشار التراث والثقافة الاسلامية ، بل وليس لدينا اطلس او خرائط توضح هذه النواحي . ان مثل هذه المعلومات ضرورية للتخطيط من جهة ، ولتكوين وعي بها على نطاق عام .

ـ نرجو ان لا يقتصر الاهتمام على المستوى الرسمي في الجامعة العربية والمؤسسات الاخرى ، وان كنا نؤكد هنا على اهمية التنسيق والتعاون بين هذه المؤسسات . هناك ضرورة لاحداث التعاون المباشر بين الجامعات والجمعيات والاتحادات ، لأن الصلات والتنفيذ في هذا النطاق امور عملية يمكن السير بها . وهنا يجدر ان نذكر ضرورة احداث كراسي في الجامعات العربية للدراسات الافريقية لأهميتها في تنشيط الابحاث وفي توسيع نطاق فهم الشؤون الافريقية .

ـ يجدر بنا ان لا نطوي التراث والماضي القريب ، باعتباره تاريخياً ، بل لا بد من تحويله الى قوة مستقبلية بناءة في الاحياء والتعاون الثقافي والاجتماعي . فالدراسات الجادة تساعد على التأصيل وتأكيد الارضية المشتركة كما يساعد على فهم المحاولات والاساليب التي رافقت الغزو الغربي وتمكن من المواجهة المستنيرة .

٣ ـ عبد القادر زبادية

سعدت بالتعقيب الموضوعي الجيد الذي قام به د. احمد سالم ، فهو يعكس بل يضع امامنا التصور الافريقي بصورة عامة لبعض الاساليب غير المجدية في محاولة العرب لنشر ثقافتهم في افريقيا كما قال. لقد سبق لي ان كتبت دراسة موسعة بالطرق الموصلة في نظري ، وقدمت مجموعة من المشاريع التي اراها مفيدة في الدراسة ذاتها ، الى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم . وما اريد ان اقوله من وراء هذا هو انني اكدت في تلك الدراسة على اهمية وجود الجانب الافريقي في كل المجالات الثقافية التي فصلت حولها ما استطعت ، وان يقع ذلك في شكل خطوات عملية ، يصير التفاهم حول كيفية تطبيقها بصورة مشتركة ، يقتنع الجانبان بأهميتها مسبقاً . وفي خصوص ما اشار اليه من النظرة الافريقية الخاصة الى العرب وثقافتهم في هذه الظروف ، فإني اريد ان اشير ـ بصورة خاصة ـ الى المخطط الفرنسي في غرب افريقيا ووسطها منذ بداية الاحتلال اي اواخر القرن التاسع عشر وبداية العشرين وقد كان يستهدف القضاء على اللغة العربية نهائياً في غرب افريقيا وإبدالها باللغة الفرنسية . وفي هذا الصدد انشئت المدارس المعروفة بالمدارس العربية الاسلامية ، والتي تدرس فيها العربية شكلياً ، ولكن يتم التركيز على اللغة الفرنسية وتدريس جميع المواد بها . وقد اختير الطلاب لهذه المدارس من بين ابناء الذوات Les notables وهم المنحدرون من ابناء الطبقات الموسرة والتي كانت حتى ذلك الحين مرتبطة بالعربية ، وضليعة الارتباط بالثقافة العربية ، وقد كان ذلك لتغيير اتجاه هؤلاء نحو الفرنسية وقد تم بالفعل بالتدريج . اما ابناء العامة فقد كانت تعنى بهم المدارس الرسمية مباشرة .

وفي الوقت نفسه سمح لمدارس المبشرين من مختلف الجنسيات ان تقوم بمجهود كبير في التعليم وكانت تتلقى مساعدات قيّمة من الحكومة ، وكان العمل بهذه الصورة لا يزال ممنوعاً في فرنسا تطبيقاً لمرسوم قديم في هذا الصدد يعود الى نهاية فترة الحروب الدينية فيها ، ولكنه سمح به ، بل وبكثير من التشجيع ، في افريقيا للمساهمة بجد في نشر الثقافة الفرنسية ، وقد احتوت البرامج التي كانت موحدة وموجهة ، في كل من المدارس الحكومية والتبشيرية ، كثيراً من التركيز على التنقيص من شأن الثقافة

العربية في اعين الطلاب الافارقة ، كما وُجهوا فيها للارتباط بالغرب (فرنسا) كي ترتقي بلادهم وتنهض ، كما شوهت سمعة العرب ودورهم في افريقيا بمختلف الاساليب وخاصة ما يتعلق بتجارة العبيد والذهب ، فقد اعتبرتا كل ما كان العرب يقومون به في اتصالهم بالافارقة . وصدرت مراسيم يحرم فيها استعمال اللغة العربية حتى في المحاكم الشرعية الخاصة بالمسلمين ، وكانت آخر المؤسسات التي تستعمل العربية بشكل محتشم حتى سنة ١٩١١ . والنتيجة انه في اقل من ٥٠ سنة قضي نهائياً على اللغة العربية في افريقيا الغربية ، التي ظلت لغتها الرسمية منذ القرن التاسع ، على الاقل .

وبعد استقلال بلدان افريقيا الغربية وجد هناك ارتباط رسمي بالثقافة الفرنسية بتصميم قد لا نجده بالحدة نفسها في افريقيا الانكلوفونية ، ومن هنا فشلت كل الجهود لارجاع الامور الى مجاريها ، واصبح من الميؤوس منه في نظري مخاطبة الرسميين الافارقة الحاليين بغير اللغة الفرنسية ، ومن خلال الثقافة الفرنسية وحدها . ان الطلبة الافارقة يأتون ، مثلاً ، بكثرة للجامعات الجزائرية وحتى المدارس الثانوية ، ويفضلون فقط الدروس غير المعربة وهذا هو الغالب حتى الآن . انه لا عيب على العرب اذا حاولوا اعادة ربط العلاقات الثقافية مع اخوانهم الافارقة بمثل ما يعملون في ميادين اقتصادية وسياسية ، وهذا في نطاق العمل المشترك باتجاه التحرر والانعتاق والتنمية الشاملة ، اذ من الملاحظ ان الاجيال الافريقية الجديدة تكاد تقرأ وثائقها ، اي وثائق ، اكثر من الف عام ، من خلال لغة ، ونظرة الخمسين سنة الاخيرة فقط كما اراد المستعمر الدخيل . ولعله من غير المعقول ان تكون هناك حساسيات بين الناطقين بالانكليزية والفرنسية في افريقيا جنوب الصحراء بالقدر الذي قد لا يوجد له مثيل بين الانكليز والفرنسيين ، في حين لا يوجد اهتمام كافٍ لدى معظم المثقفين الافارقة بوثائقهم المكتوبة بالعربية او بالحرف العربي ، ويكتفون فقط للاطلاع على بعض محتواها من خلال ما يترجمه لهم الغربيون . ان القضية في جوهرها تتعلق ، كما قلت ، بالعمل المشترك بين العرب والافارقة على التحرر والانعتاق في الميدان الثقافي كما في غيره ، وهو امر مهم للطرفين معاً ، ولا يمكن الوصول الى تحقيق الاهداف المنشودة في هذا الميدان المهم ، بمثل اهمية الميدان الاقتصادي على الاقل ، الا بالتعاون والتفاهم المتبادل بين الطرفين على الطرق والوسائل الموصلة ؛ ولعل من اهمها احياء التراث المشترك في صورة مؤتمرات علمية مشتركة ، ومشاريع مشتركة بين الهيئات العربية المتخصصة في الميدان الثقافي ، مثل اتحاد الكتاب واتحاد المؤرخين، واتحاد الجامعات العربية ، مع مثيلتها لدى اخواننا الافارقة . كما ان احداث كراسي للدراسات الافريقية في الجامعات العربية امر مهم جداً ، ومهم مثله ، إحداث قسم وكراسي للدراسات العربية والاسلامية في الجامعات الافريقية .

٤ ـ عثمان بو غاج

اود التعليق على نقطة اثارها د . عبد الملك عودة ، بما معناه ان على الاليكسو ان تركز نشاطها في الاقطار العربية فقط لانها لا تملك المبرر القانوني للقيام بنشاطات في الدول الافريقية غير العربية .

اعتقد ان العكس هو المطلوب لاسباب عديدة منها :

ـ حتى بداية ظهور الامبريالية كانت العربية هي لغة المعرفة في افريقيا حتى ان اللغات الرئيسية مثل السواحيلي والهوسا والفولاني . . . الخ ، كانت تكتب بالعربية وهناك اعداد كبيرة من المخطوطات والكتابات التي تحتاج الى جمع وتحقيق وترجمة .

ـ هناك حاجة متزايدة في هذه الايام لدراسة اللغة العربية بسبب ظهور الوعي الاسلامي والعودة الى تراثنا قبل فترة الاستعمار ، كرد فعل على الواقع الامبريالي الجديد . وهذا لن يتم الا اذا تعلم الافارقة غير العرب اللغة العربية .

ـ يفترض في كثير من الاحيان ان الدول الافريقية تمتلك الموارد الكافية للاهتمام بهذه البرامج ، ولكن هذه البرامج لا تحتاج لموارد مادية فقط ، بل الى مساعدات تقنية مهمة ، والتي ليس هناك من هو مؤهل لاعطائها اكثر من الاليكسو .

إن الدراسات الاسلامية في الدول الافريقية غير العربية وضعت في آخر سلم الاولويات . وهذا يمكن رؤيته بسهولة في جامعة احمدو بيللو ، وهي احدى اكبر الجامعات في افريقيا ، التي استمرت طوال عقدين من الزمن قبل السماح بقيام دائرة الدراسات العربية والاسلامية .

لست متأكداً اذا كان الذين وضعوا قوانين الاليكسو اخذوا النقاط السابقة الذكر بعين الاعتبار . وحتى لو لم يفعلوا ذلك ، فإني لارجو ان يعيدوا النظر بقراراتهم في ضوء النقاط هذه ، التي اذا وضعت مجتمعةً ، تصبح الاساس الحقيقي لتعاون مستمر بين الشعوب العربية والافريقية .

٥ ـ علي ابو سن

من الانصاف ان نقول ان الوعي العربي بضرورة تنمية التعاون الثقافي مع افريقيا ، يمكن ان يوصف بأنه اكثر تقدماً وتطوراً من الوعي العربي بضرورة تنمية التبادل التجاري او الاقتصادي . يظهر ذلك في حجم المساهمة الثنائية للدول في هذا الميدان سواء في استقبال الطلاب الافارقة او في ارسال البعثات التعليمية ، وتقديم العون المالي الى المؤسسات التعليمية .

اما في مجال التعاون الجماعي فلا بد من الاعتراف بأن توقف اجهزة التعاون العربي ـ الافريقي عن الاجتماعات ، قد اوقف التداعي الطبيعي لتنفيذ البنود الواردة في اعلان القاهرة . وليس هناك ما يدعو الى العجب اذا لاحظنا ان التعاون المالي حظي بالمكانة الاولى في التطبيق العملي لبنود ميثاق القاهرة . ولكن من المزعج في الامر ان الاجهزة الرسمية العربية والافريقية تبدو وكأنها لا تزال في حاجة الى بعض الوقت لاستيعاب الفكرة القائلة بأنه ، يجب الاعتراف « بالثقافة » كمكون اساسي من مكونات التعاون العربي ـ الافريقي ، ووضعها بهذا الشكل في جدول اعمال كل الاجتماعات التي تعقدها اللجنة الدائمة ، او لجنة التنسيق ، او المجلس الوزاري المشترك ، او مؤتمر القمة المشترك .

وقد اشار الاستاذ شعراوي ود. عبد الملك عودة الى دور المؤسسات المالية العربية في مجال تنمية التعاون الثقافي . وفي تقديري أن الفشل في اقناع المؤسسات المالية بتخصيص مبلغ للثقافة مماثل لما

تخصصه للمشروعات الاقتصادية ، لا ينبغي ان يعتبر فشلاً مستمراً . فالامر في تقديري قابل للمناقشة مرة اخرى ، اذا عرض عن طريق اللجنة الدائمة .

بالنسبة لتعليق د. عودة حول دور أليكسو ، اوافقه على وصفه للوضع القانوني للمنظمة العربية ، ولكن الذي حدث هو ان الجانبين العربي والافريقي اتفقا على اسناد عملية التعاون الثقافي الى المنظمات الثقافية المسؤولة في كليهما بدلاً من انشاء منظمات جديدة .

ومن ناحية اخرى ، نأمل ان تكون منظمة اليكسو قد استفادت من تجربتها الاخيرة مع اللجنة الدائمة ، ومجلس الجامعة ، حول المعهد الثقافي العربي ـ الافريقي ، فقد اسرفت المنظمة في التفاؤل حينما دعت الى انشاء المعهد والى انشاء صندوق منفصل عنه يقوم بتمويله . وسرعان ما واجهت فكرة الصندوق رد فعل متحفظاً من الدول التي تعرف انها ستطالب بالدفع ، وقد فات المنظمة ان فكرة انشاء الصندوق تعني انشاء ادارة لهذا الصندوق تستنزف جل موارده ، وهي فكرة اصبحت الاقطار العربية تنفر منها .

اذاً ، فلنتفق على ان الوقت قد حان للتحرك من مرحلة التعاون المالي التي ارست القواعد لطريقة عملها ، الى مرحلة جديدة في التعاون . واظن ان التركيز على التعاون الثقافي في الاجتماعات القادمة سيكون فكرة صائبة جداً ، ونحن في امسّ الحاجة اليها . وفي تقديري ، حينما تبدأ اجهزة التعاون الجماعي تمويلها للعمل الثقافي فسيكون هذا الى الجانب الاكثر نشاطاً ، لأنه كما اسلفت ، يحظى منذ الآن بعناية وبذل كبيرين على المستوى الثنائي للاقطار ، وحتى على مستوى الافراد .

٦ ـ عمر الحامــدي

ليس جديداً القول ان الامة العربية ، وهي تواجه منذ عدة قرون التحدي الحضاري الغربي ، الذي بدأت بوادره منذ الحروب الصليبية ، وتكرست نتائجه خلال الغزو الاوروبي الحديث ، ولا تزال تتعدد جبهاته على مختلف الصعد ، وتتنوع ادواته وأساليبه ، ذلك التحدي الذي استطاع ان يحسم ، الى حد كبير ، المعركة لصالحه ، ولو الى حين ، ليس على مستوى الوطن العربي ، إنما على اتساع العالم . ولقد حان الوقت لتحسم الامة العربية اختيارها الحضاري وتقدم مشروعها للمستقبل . اننا اليوم ، وامتنا العربية تخوض معركة ضارية ضد الامبريالية والصهيونية ، معنيون بأن نعطي لهذا الموضوع اهميته ، حتى لا نقع في دائرة الخطأ ، بل الانحراف التاريخي ؛ ذلك ان الزعم باحادية الحضارة المعاصرة ضمن النمط الغربي هو زعم كذبته البشرية ، بتنوع واختلاف حضاراتها ، وتدحضه اليوم الجهود البشرية ، التي تبذل من اجل انقاذ الحضارة البشرية ، المهددة بفعل الآثار المدمرة للحضارة الغربية ، التي لا ننكر كثيراً من ايجابياتها . لكننا نرفض ان تكون الخيار المفروض على الامم ، تتوسله للقضاء على التخلف ، واستشراف آفاق التقدم .

انني اتفق مع الباحث في اننا لا بد من ان نرد ، ونؤصل ، هذه العلاقات الثقافية الى جذورها التاريخية ، حيث نجحنا في خلق ثقافة عربية ـ افريقية مشتركة من : لغة وتاريخ ودين مشترك .

وبذلك فإن الوجود العربي وجود اصيل ومؤثر وليس مثل الوجود الاوروبي الذي هو نتيجة للغزو والاستلاب .

واود هنا ان اشير الى بعض ملامح خطورة هذا الغزو الثقافي الغربي لافريقيا والوطن العربي .

ـ قيام مؤسسات ثقافية عربية ـ افريقية ظاهرة مهمة في خدمة الثقافة العربية والافريقية ، لكنها في الواقع تقع في دائرة النفوذ الثقافي الغربي ، وتدور في فلك التبعية والاستلاب . اننا اذ ننطلق من الاحترام والتقدير لكل الجهود التي تبذل في خدمة العلاقات العربية ـ الافريقية ، لا يمكن ان نقبل في ان تستغل هذه العلاقات لتكون حرباً على الثقافة العربية .

ـ والادهى من ذلك قيام مؤسسات دولية للعلاقات الثقافية ، تستهدف ادامة الاستلاب وإضفاء الشرعية على الغزو الثقافي الاوروبي . واشير هنا الى المؤسسة التي سميت (هيئة لقاءات حضارية افريقية ـ عربية ـ اوروبية) . طبيعي ان العرب يرحبون ، ويدعمون التعاون الثقافي ، واقامة جسور اللقاء الحضاري ، لكن الاعتراض جاء من كون ان الجهات الاوروبية ، وخاصة فرنسا ، تحاول من خلال صيغ واشكال التعاون ان تضفي مسحة ديمقراطية قائمة على التعاون ، لعمل استعماري . إن العلاقات الثقافية العربية ـ الافريقية ينبغي ان تكون مباشرة وقائمة على الاساس التراثي والتاريخي المشترك وفي ضوء المصالح والعلاقات المشتركة .

ـ قيام مؤسسات اوروبية وامريكية وجامعات ومراكز بحث بجهود ضخمة لاستمرار مرتكزات التبعية والالحاق الثقافي حتى تضمن استمرار التأثير السياسي ، اذا لم نقل الهيمنة السياسية ، لذلك فإننا لا بد من ان نعمل على دعم المؤسسات الثقافية العربية في المنظمة العربية للعلوم والثقافة للتحرك في افريقيا ومباشرة المهام التي يفرضها الوجود العربي في افريقيا ، وخدمة المصالح والعلاقات العربية ـ الافريقية ومنظمات اخرى كالمنظمة التابعة للمؤتمر الاسلامي .

إن الامة العربية معنية لاسباب داخلية وخارجية ان تأخذ الميدان الثقافي الافريقي بما يستحقه من اهمية وخطورة على الصعـد الآنية والمستقبلية . وفي ضوء الوضع العربي الرسمي الراهن المطبوع بالأزمة والهزيمة ، وبالتالي غياب الاستراتيجية العربية ، غياب الفعّالية والقدرة على تحقيق اهداف الامة العربية . اننا اذا كنا لا نهمل العمل الرسمي ـ ولا بد من متابعة دؤوبة للتأثير عليه ، وتوظيفه في خدمة العلاقات العربية الافريقية ـ فإننا في الوقت نفسه مطالبون بأن نكثف جهودنا في مجال العمل الشعبي الثقافي ، وتوظيفه في خدمة العلاقات العربية ـ الافريقية .

٧ ـ عوض محمد خليفات

يبدو لي ان معظم البحوث التي القيت في هذه الندوة ، عبارة عن بحوث اكاديمية او ملاحظات وصفية لمشاكل العلاقات والتعاون بين العرب والافارقة . ولكننا قليلاً ما سمعنا عن اقتراحات عملية لحل المشاكل في العلاقات العربية ـ الافريقية التي تناولها الاخوة الباحثون والمعقبون . ولكن د. صابر قد طرح في دراسته مشاكل التعاون الثقافي العربي ـ الافريقي ، واشار الى حلول لبعضها من خلال حديثه عن جهود المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في هذا الشأن .

واود بهذه المناسبة ان اطرح بعض الاقتراحات للتعاون الثقافي العربي ـ الافريقي منها :

ـ انشاء مراكز ثقافية عربية في العواصم الافريقية المختلفة . وقد اشار الباحث الى ان المنظمة انشأت مركزاً في كينيا ، واعتقد انه لا بد من تعميم هذه المراكز في مختلف الدول الافريقية . ويجب ان تعنى هذه المراكز بتنظيم دورات لتعليم اللغة العربية في المدن التي توجد فيها ، وتساهم بشكل فعّال في مدّ يد العون المعنوي والمادي لكل من يريد دراسة اللغة العربية والتراث العربي ، او التراث العربي ـ الافريقي المشترك . وفي الوقت نفسه يجب ان نرحب ، بل ندعو الدول الافريقية ، لاقامة مراكز ثقافية لها في البلدان العربية .

ـ اقترح اصدار مجلة علمية دورية باللغات العربية والانكليزية والفرنسية ، لأن هذه اللغات الثلاث هي اللغات الرسمية الرئيسية المستعملة في القارة الافريقية يحررها مفكرون من الطرفين ، وتتناول بالدراسة العلمية التحليلية مظاهر العلاقات والتعاون بين العرب والافارقة ، كما تتناول مواضيع ثقافية وحضارية تعرّف كل فريق بانجازات الفريق الآخر في مختلف جوانب الحضارة عبر التاريخ .

ـ اقترح انشاء كراسي للدراسات العربية في الجامعات الافريقية تساعد الاقطار العربية على تمويلها وتساعد الجامعات العربية برفدها بالكفاءات العلمية الضرورية ، وتزويدها بامهات الكتب التي يحتاج اليها الدارس للغة العربية والتراث العربي الاسلامي بشكل عام . وفي هذا المجال اقترح ان تقوم الجامعات العربية بتطوير قوانينها وانظمتها ، بحيث تسهل تبادل الاساتذة بين الجامعات العربية والافريقية .

وفي الوقت الذي ادعو فيه الى انشاء كراسي للدراسات العربية في الجامعات الافريقية ، فإنني ادعو ايضاً الجامعات العربية لانشاء كراسي للدراسات الافريقية فيها . واشدد على هذه النقطة ، لأننا في الحقيقة لا نعرف الا القليل القليل عن تاريخ افريقيا وحضارتها . وفيما اعلم ، فإن جامعات المشرق العربي (باستثناء مصر) ، قلما تشير في خططها الدراسية الى التاريخ الافريقي . ولا يجوز لنا ان نطالب الدول الافريقية بدراسة لغتنا وتاريخنا وتراثنا بينما لا نقوم نحن بمثل هذا الواجب تجاههم .

ـ لا بد للاقطار العربية والجامعات العربية من توسيع قاعدة المنح الدراسية للطلبة الافارقة في الجامعات والمعاهد المختلفة في الاقطار العربية . وارى انشاء صندوق عربي مالي لهذه الغاية ، ويكون تابعاً لاتحاد الجامعات العربية .

ـ اقترح اقامة ندوات عربية ـ افريقية دورية بين المفكرين العرب والافارقة ، ويشترك فيها صناع قرار من الطرفين . ويلتزم اصحاب القرار بتنفيذ التوصيات التي يتفق عليها في هذه الندوات . وفي هذا المجال لا بد لي من ان اشير الى ان الاقتراحات السابقة يصعب تطبيقها الا بقرار سياسي وعلى اعلى المستويات والا بقيت حبراً على ورق .

٨ ـ محمد بن عيسى

ـ لي ملاحظة عامة حول الطريقة التي تعالج بها الندوة « قضية الثقافة » والاتصال عموماً. ذلك انه بالقياس الى الاهمية التي اوليت للقطاعات المالية والاقتصادية والسياسية، فإن ما اولي لقطاع الثقافة زهيد جداً. وهو ما يتمثل بالتالي في نوعية المادة والنسبة الزمنية المخصصة لهذا القطاع.

لم يكن بحث د. صابر كما توقعنا، فجاء سرداً تاريخياً يتسم بالضمانة « للعلاقات الثقافية » العربية ـ الافريقية. والجدلية في الدراسة تتسم هي الاخرى بمنظور « الاتجاه الواحد » روح الاستعلاء، اي: ما قدمه، وما يجب على العرب تقديمه لافريقيا. نظرة ان العرب « انزلوا الزنوج من الشجرة ! ».

ـ دعوة الباحث الى تكثيف الجهود العربية لانقاذ اللغة العربية و« الحضارة » العربية في افريقيا دعوة تكاد تكون تبشيرية في الشكل والمضمون.

ـ البحث يقطر حسرة وتأسفاً على « ضياع الثقافة » العربية والحرف العربي في كثير من الاقطار الافريقية « السوداء ». وما يقترحه الباحث من « مشاريع »، بما في ذلك المعهد العربي ـ الافريقي في داكار، لن يعيد « مجد » العرب في افريقيا. والحرف العربي لن يعود الى كتابة السواحيلية والهوسا وغيرها من اللغات الافريقية. والسبب بسيط، هو ان الآلية الحضارية التي يستخدمها المعنيون لمواجهة الزحف الثقافي الغربي في افريقيا هي آلية دون المستوى المطلوب.

٩ ـ محمد الميلي

اريد ان اعلق على مسألة « الحرف اللاتيني » فلا يخفى انها مسألة خطيرة، لأن كتابة اي لغة او لهجة افريقية بالحرف اللاتيني تؤدي الى اقتلاع الافارقة من جذورهم الحضارية، وتفتح المجال لعديد الانحرافات التي تباعد بين الافارقة وهوياتهم وتعزيز عملية الاستلاب التي بدأت مع الموجات الاولى للاحتلال الاستعماري.

ونحن اذ نستعرض هذه المسألة، نلاحظ ان الاستعمار منطقي مع نفسه، يتابع برامجه ومخططاته ويتعهدها ويكيفها مع الظروف؛ فهناك استمرارية وتواصل بين الاستعمار القديم والاستعمار الجديد؛ في حين اننا نفقد هذه الاستمرارية وهذا التواصل في خطط ومساعي الحركات الوطنية في افريقيا، قبل الاستقلال وبعده.

إن هذه الحقيقة تتأكد من خلال ما قام به امس الاستعمار الفرنسي القديم في الجزائر، وما يقوم به منظّرو الاستعمار الجديد الآن. فمنذ القرن التاسع عشر حاول الاستعمار القديم تنفيذ عدد من الاجراءات تهدف الى « تفتيت الكتلة العربية ـ الاسلامية التي تقف حجر عثرة في طريق حضارتنا وعرقنا » كما قال احد منظري القرن الماضي. ذلك ان الاستعمار القديم اندهش لعنف المقاومة الوطنية الشعبية واستمرارها سنوات طوالا رغم سقوط حكومة الداي حسين واستسلام رأس النظام الرسمي. وقد

لاحظ ان الاسلام يحقق الانسجام الاجتماعي بين مختلف فئات الشعب ؛ لذلك اتخذ مجموعة من الاجراءات تتمثل فيما يلي :

ـ احداث انقسام بين العرب والبربر ، عن طريق الزعم بأن البربر من اصل اوروبي ، وان تقاليدهم تدل على انهم اقرب الى عقلية مونتسكيو وكوندورسي (Montesquieu et Condorcet) منهم الى عقلية محمد كما كتب آخر منذ القرن الماضي .

ـ السعي الى تمسيح البربر خاصة عن طريق جمعية الآباء البيض وجمعية الاخوات البيض ولم يتردد احد القيّمين على تنفيذ هذه السياسة ان يقول آنئذٍ ، اي في القرن الماضي ، بأنه يجب ان نجعل من بلاد القبائل لبنان افريقيا ، ومن البربر موارنة المستقبل .

ـ السعي الى تجنيس بعض المتعلمين بالفرنسية ، وتقديم التجنس في صورة مكافأة عليا يحظى بها بعض الصفوة من المتفرنسين او المتزوجين بفرنسيات .

اما الآن فإن الاستعمار الحديث ، ادراكاً منه لخطورة الدور الذي تلعبه الجزائر في افريقيا ، بفضل امكانياتها النضالية والاقتصادية ، فإنه يحاول تحجيم الثورة الجزائرية واثارة بذور تقسيم عرقي الطابع باسلوب جديد يهدف اساساً الى القضاء على البعد العربي في الثورة الجزائرية ، تمهيداً لاحتواء، اي تحريف ، بعدها الاسلامي .

ويتمثل هذا المسعى الحديث في طرح مطلب اعتبار اللهجة البربرية واللهجة العامية لغتين وطنيتين مكتوبتين تعلمان في الصفوف الابتدائية جنباً الى جنب مع اللغة العربية . وقد تم تحريك هذا المطلب تحت شعار « الحق في المغايرة»(Le droit à la différence) . وقد اصبح معروفاً الآن ان هذا العمل تتم تغذيته من الاكاديمية البربرية في باريس التي سهر عليها في جملة من يسهر ، بعض عناصر قدماء المكتب الثاني الفرنسي بالجزائر .

وتظهر نية العداء للعربية والبعد العربي ، ليس فقط في كيفيات طرح المطلب السابق ، ولكن ايضاً في كتابة البربرية بالحرف اللاتيني . ان هذا الوضع يفرض عناية كبيرة بمسألة الحرف اللاتيني ، وتوضيح حقيقة مدار الصراع حول المسألة الثقافية في افريقيا اليوم .

من هنا استخلص نتيجتين : الاولى تتمثل في ان خطط الاستعمار القديم مثل الحديث ، في المجال الثقافي كما في غيره ، معروفة لمن يقرأ اي لمن يعرف كيف يقرأ . وفي استطاعتنا اذا اجدنا القراءة ان نعرف حقيقة ما تم من خطوات وحقيقة ما سوف يتم من خطوات . والنتيجة الثانية تتعلق بالمطلب الذي يترتب على ذلك . فالمطلوب حالياً اذاً هو التصدي لمحاولات الاستعمار الحديث في المغرب العربي ومجموع افريقيا ، بتعبئة كل الوسائل ومواصلة خطوط الدفاع والهجوم والمواجهة التي يزخر بها تاريخنا النضالي القريب ضد الاستعمار المباشر . ويجب ان لا نغفل اية وسيلة ، بما فيها توظيف الشعور الديني والاسلام في اطار استراتيجية علمية في تخطيطها ، نضالية وطنية في روحها ، بناءة مستقبلية تقدمية في توجهها .

١٠ ـ مدثر عبد الرحيم

لما سمعت بمولد المنظمة الاسلامية للتربية والثقافة والعلوم تبادر الى ذهني افكار مختلفة من بينها المخاوف والتساؤ لات نفسها التي اشار اليها د. عبد الملك عودة في تعقيبه على عرض د. محيي الدين صابر حول « العلاقات الثقافية بين افريقيا والعرب » ـ تلك المخاوف والتساؤ لات التي عبر عنها د. عودة بقوله : « اليس من الاحسن او من الافضل ان يقوم تنسيق بين المنظمتين وان يتم توزيع وتخصيص المهام والمسؤ وليات بين المنظمتين ، بدلاً من ان نقع في اخطاء التكرار والتداخل . . . » .

وشاءت الظروف ان التقي امين المنظمة الاسلامية الاستاذ عبدالهادي بوطالب، هنا في عمّان ـ وذلك قبل بضعة ايام من انعقاد ندوتنا هذه . فساءلته عن المنظمة الجديدة بصورة عامة ، ثم ـ بصورة خاصة ـ عما كان يجول بخاطري وقدّرت انه لا بد ان يكون قد شغل غيري كذلك من اخطار التكرار .

واشهد شهادة احسب انه يهمنا في هذه الندوة ان نعلمها ونسجلها في محاضر اعمالنا ، بأن الاستاذ بو طالب قد اكد لي ـ وبصورة قاطعة ـ ان تجنّب الاخطار الكامنة في تكرار الاعمال واهدار الجهود كان من اول الامور التي شغلوا بها منذ البداية ، وانه ـ تحقيقاً لذلك ـ قد سارع بالالتقاء بزميله امين المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ثم باتخاذ عدد من الخطوات والترتيبات الاخرى اللازمة لتحقيق التنسيق بين المنظمتين: بحيث تكون جهود كل منهما مكمّلة لجهود الاخرى ، غير متداخلة معها ، او مكرِّرة لها .

١١ ـ مصطفى المصمودي

سأعلق على موضوع مهم اثاره د. عودة وبعض الاخوان الآخرين وهذا الموضوع يتعلق بتكاثر المنظمات العربية الاسلامية مشيراً بالخصوص الى : منظمة ICESCO (المنظمة الاسلامية للتربية والثقافة والعلوم) التي ستغطي في نظره الانشطة التي هي الآن بعهدة اليكسو. واني خلافاً لذلك ارى ان لكل من المنظمتين دوراً يختلف عن الآخر . وكما ان منظمة المؤتمر الاسلامي اتت وساعدت على تعزيز دور جامعة الدول العربية . فإنني اعتقد ان دور اسيسكو سوف يدعم دور اليكسو التي اختارت هي الاخرى دوراً يختلف عن دور اليونسكو في المنظمة العربية .

وفي الواقع ان لمنظمة اليكسو دوراً كبيراً رغم انها حديثة العهد . وقد ولدت مرتين وتطلّب منها ذلك الكثير من الوقت والجهود . لقد حققت هذه المنظمة مكاسب عديدة ورسمت اهدافاً لو توصلنا الى تنفيذها في افريقيا نكون قد حققنا عملاً عظيماً .

واذا كانت هنالك مؤ اخذة لهذه المنظمة فهي ربما النقص النسبي في اطلاع الرأي العام العربي (ولا اقول اهل الاختصاص) على انجازاتها القيمة . لكن الاستنتاج الايجابي الذي استنتجته شخصياً مما استمعت اليه هو ضرورة احكام التنسيق بين اليكسو واسيسكو وإمكانية توزيع الادوار بين

هاتين المنظمتين على اساس بحث بعض الاختيارات بما فيها العامل الجغرافي . وحبذا لو تركز اليكسو نشاطها على القارة الافريقية بينما توجّه المنظمة الاسلامية الجديدة جهودها الى آسيا .

١٢ ـ يوسف الحسن

لقد غاب عن الابحاث التي قدمت لنا حديث عن دور اسرائيل الثقافي في افريقيا . وكيف نجحت هذه الدولة في التغلغل في المجالات التي تتيح لها التغلغل والتأثير في الجماهير الافريقية ، وعلى سبيل المثال فقد نجحت في زرع عدد من الاساتذة ليصبحوا عمداء ومديري جامعات كثير من الدول الافريقية التي اوفدوا اليها مثل : كليات العلوم والهندسة والآداب في اديس ابابا ، وفي كلية الهندسة في جامعة غانا ، وفي كلية العلوم الطبيعية في ليبيريا . كما نجحت في عقد اتفاقيات ثقافية مع عدد من الدول الافريقية لتبادل الخبرات والتعاون العلمي والثقافي حيث وصلت في عام ١٩٦٨ الى اكثر من ٦٠ اتفاقية ، بالاضافة الى اقامة محطة اذاعة وتلفزيون في ساحل العاج . كما نجحت في مجالات الطب والصحة والمجالات العسكرية والاعلامية . ولم تتوان حتى ـ كما يقول باحث عربي ـ من اجراء اتصالات مع الزعماء الدينيين المسلمين واصدار نسخ محرفة من القرآن الكريم ؛ وعلى سبيل المثال : قام زعيمان مسلمان من سيراليون بزيارة اسرائيل عام ١٩٦٢ وقابلا مسؤولين اسرائيليين وتباحثوا معاً في ارسال طلبة من سيراليون لدراسة اللغة العربية في اسرائيل ، هكذا .

كل او معظم ما طرحه الاخوة من افكار ومشروعات موجود بل واكثر منه في اوراق محفوظة في ادراج الجامعة العربية والمنظمة الافريقية ، لكن القضية تتركز في موضوع (الارادة والرغبة والقدرة) . فمثلاً : مجموعة العمل للتعاون في المجالات الاجتماعية والثقافية التي عقدت اجتماعاتها الوحيدة واليتيمة في ايار / مايو ١٩٧٨ قدمت توصيات لمشروعات رائعة للتعاون الثقافي . لكن هذه التوصيات بعد احالتها الى اللجنة الدائمة في اجتماعات نيامي حزيران / يونيو ١٩٧٨ ، تم تأجيلها بحجة طلب استكمالها بواسطة المؤسسات المتخصصة . وهنا اود الاشارة الى ان المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم هي اهم بيت خبرة عربية في هذا المجال ، ووجودها في هذا المجال هو وجود مشروع ولا مانع بالطبع لو قامت بالتنسيق مع غيرها من المؤسسات المتخصصة لكن غيرها ليس بديلاً عنها .

اجهزة التعاون المشتركة تركت عملية تمويل هذا النشاط ودراسته للمبلغ القليل القليل الموجود لدى « صندوق المعونة الفنية » والذي يعرف د. عودة عنه الكثير نظراً لرئاسته هذا الصندوق لفترة طويلة .

الامين العام لجامعة الدول العربية ، والسكرتير العام لمنظمة الوحدة الافريقية ـ وفي هذا المجال اختلف مع د. عودة سواء في عهد محمد رياض او القليبي او السكرتير السابق والحالي للمنظمة الافريقية ـ كان لهما الدور الاساسي في استمرار الحوار ولملمة اشلائه ، خاصة في مراحل التشنج « والتجمد » و« الهبات الموسمية » التعاونية وفي خلال عمليات « الشد الثنائي » ، كبديل احياناً عن العمل الجماعي . . . . واية متابعة دقيقة لمسار الحوار تبين اهمية دور لجنة التنسيق العليا والتي يتمثل فيها الامينان العامان في مجال شد « لحمة الحوار » .

الحل في رأيي ان يصدر قرار سياسي عربي - افريقي ، رسمي وشعبي باعتبار ان « المشروع الثقافي المشترك »والشامل هو موازٍ ،ان لم يكن اكثر اهمية من ، « مشروع اقتصادي »، كإقامة مطار او سد او تصحيح عجز في ميزان مدفوعات في دولة ما ، بمعنى ان نعتبره « مشروعاً » له موازنته المشتركة والدائمة . . . ، له صندوقه الخاص يموله الافارقة والعرب ، الاغنياء والفقراء اقصد هنا الانظمة الغنية والفقيرة ، لأنني اعتقد بأننا « امة غنية بشعوب فقيرة » . ان رؤية الغد في العلاقات العربية - الافريقية لا تتكامل الا من خلال عمل ثقافي صادق وجاد ، ويؤصل فهماً عربياً افريقيا مشتركا للمرحلة المعاصرة .

١٣ - يوسف فضل حسن

اتفق مع ما جاء على لسان د. سعد الدين ابراهيم حول هذا البحث المركز والذي اعطى فيه د. صابر مؤشرات عن العلاقات الثقافية بين افريقيا والعرب ، وبيّن فيها في شيء من التفصيل خطط المستقبل ، وقد وجدت هذه الخطط المستقبلية مناقشة مستفيضة من مؤتمر تأسيسي عقد في تونس قبل عامين تقريباً ، لاقرار فلسفة هذه الاستراتيجية . وقد افردت المنظمة جهازين، على اقل تقدير،لتنفيذ بعض تلك الخطط ذات التوجه الثقافي الاول ؛ معهد الخرطوم الدولي للغة العربية ، والثاني الجهاز الدولي للثقافة العربية . وهنا اجد نفسي في خلاف مع بعض ما ذكره د. عودة من عدم شرعية المنظمة في التعرض للقضايا الثقافية التي تخص افريقيا على انها من تخصص اجهزة اخرى . ولعل وجود الاقليات غير الناطقة باللغة العربية ، في الاقطار العربية ، وجلّها من افريقيا ، تمثل نقطة انطلاق حسنة في ذلك الاتجاه . وفي الوقت نفسه اجد نفسي متفقاً معه على ضرورة خلق قدر من التنسيق بين المنظمة العربية والمنظمة الاسلامية . ويسعدني ان اذكر ان المنظمة العربية قد عقدت ، بالتعاون مع معهد الدراسات الافريقية والآسيوية بجامعة الخرطوم ، ندوة لمناقشة العلاقات بين الثقافة العربية والثقافات الافريقية، وقد شارك في تلك الندوة بعض الاخوة الافريقيين والعرب . وستصدر مداولات تلك الندوة في كتاب ، قريباً ان شاء الله .

وفي رأيي المتواضع ، ان يخطو العرب خطوات جادة في خلق جسور بينهم وبين الجمعيات العلمية الافريقية والمؤسسات غير الرسمية ، وكذلك تشجيع التعاون الثنائي بين الجامعات في المنطقتين ، خاصة الجمعيات والمؤسسات التي يسيطر عليها الافارقة ، وذلك بالحضور العربي المكثف مشاركة ودعماً : مثل اتحاد المؤرخين الافريقيين والمؤتمر العالمي للدراسات الافريقية .

ورداً على احد تساؤلات د. الحبابي ، يسعدني ان اقول ان جامعة الخرطوم قد انشأت معهد الدراسات الافريقية والآسيوية بقصد التصدي للقضايا التي تهم افريقيا والوطن العربي في برامج دراسته ؛ وقد وجه اهتماماً خاصاً لدراسة المجتمعات الافريقية ودراسة لغاتها وتدريسها والكشف عن مجالات التواصل وذلك بعقد المؤتمرات والندوات .

١٤ - موسى زيد الكيلاني

اعتقد ان هناك حاجة ماسة الى تقويم التجربة الثقافية باعادة تقويمها عملياً اقول « التقويم »

بمعنى التصحيح ووضعها في اطارها الصادق الصحيح واقول « تقويمها » لمعرفة معيار القيمة الحقيقية سلباً وايجاباً مع تحديد مؤشراتها ومساراتها المستقبلية .

ان العمل الاعلامي هو الاساس في الحركة الثقافية ولا يمكن ان تتحسن العلاقات الثقافية ما لم نأخذ في الاعتبار الاول ، ان الحركة الثقافية هي جزء من التفاعل الاعلامي الذي يتطلب من الاولويات دراسة الرأي العام واتجاهاته ومرتكزاته كما يقتضي ذلك واستبيان شرائح الرأي العام بطبقاته واقلياته واتجاهاته افقياً وعمودياً وما يصلح لغرب افريقيا يخالف ما يناسب دول الساحل الشرقي ، وذلك من اجل ايصال الرسالة الاعلامية الثقافية باسلوب خلاق ، وبطريقة علمية مدروسة ، ناجمة عن التخطيط الواعي واستكناه البعد النفسي والاجتماعي . وفي الختام ، فإنه ما لم توضع الدراسات الاعلامية المسبقة عن التضاريس الاجتماعية للمجتمعات الافريقية ودراسة كيفية ايصال الكلمة العربية باشكالها الخمسة : مقروءة ، ومسموعة ، ومرئية ، ومنحوتة ، وملحنة ، فسيُمنى المستقبل الثقافي العربي في افريقيا بالسلبيات نفسها التي مني بها الحاضر الاقتصادي التمويلي العربي للمجتمعات نفسها .

١٥ ـ هيثم النمر

في الواقع ان هذا الموضوع في غاية الاهمية لأنه يبحث في اساسيات التعاون العربي ـ الافريقي ، هذا التعاون الذي لم ينشط حتى الآن الا في مجال التعاون المالي اكثر من غيره . تبدو اهمية هذا الموضوع في انه ينطلق من نقطة البداية وهي الانسان الافريقي من ناحية والانسان العربي من ناحية ثانية . فما هو مدى تأثر الانسان الافريقي ومعرفته بالثقافة العربية ، وما هو مدى تأثر الانسان العربي ومعرفته بالثقافة الافريقية ؟

معلوم ان صندوق المعونة الفنية للاقطار العربية والافريقية يقدم جزءاً من معوناته الى الاخوة الافارقة سواء بشكل تقديم بعثات او منح دراسية للطالب الافريقي او ارسال اساتذة ومعلمين للدول الافريقية وغيره من اشكال العون ، كذلك فإن الكثير من الاقطار العربية وعلى رأسها مصر واقطار المغرب العربي تقدم منحاً دراسية في جامعاتها للطلبة الافارقة وترسل اساتذتها الى الدول الافريقية لتدريس مختلف الاجيال . كذلك يوجد لدى الجامعات اساتذة جامعيون عرب ، او من اصل عربي ، غيورون على قضاياهم العربية والافريقية نظراً لايمانهم بهذه القضايا وانتمائهم اليها . هذا اضافة الى وجود جاليات عربية ذات كثافة لا بأس بها .

كل هذه العناصر لا شك انها تعتبر رصيداً جيداً يمكن ان نجنده في دعم علاقات التعاون بيننا وبين اخوتنا الافارقة ، خاصة واننا نمتلك عوامل هذا البناء المتمثل في الجذور التاريخية ، التي تربطنا باخوتنا الافارقة ، هذا عدا عن انه يجمعنا باخوتنا الافارقة معاناة ، ونضال مشترك ضد المستعمر نفسه ، في اغلب الاحيان ، والاضطهاد والظلم والاستيطان ، في كل من جنوب افريقيا وفلسطين المحتلة .

١٦ ـ حلمي الشعـــراوي

لا يسعني الا ان انقل جهد المعلقين للدكتور محيي الدين صابر مقدم البحث ، الذي قصد ان تكون ورقته نقاطاً للتأمل والتفكير المشترك وهو ما حدث بالفعل في هذا اللقاء .

ومع ذلك فثمة بعض الايضاحات فقط :

ـ بالنسبة لما ذكره د. عودة عن عدم الانتهاء الى اتفاقية محددة بشأن المعهد الثقافي العربي ـ الافريقي ، وعدم وجود سلطة شرعية في اجهزة التعاون العربي ـ الافريقي للتصديق على مثل هذه الاتفاقية ، اشير الى ان الاتفاقية اعدت بمعرفة المنظمة العربية وامانة منظمة الوحدة الافريقية ، بناء على تحويل الاجهزة المعنية بالامر اليهما . ثم عرضت في آذار / مارس الماضي (١٩٨٣) على اللجنة الدائمة للتعاون العربي ـ الافريقي التي اوصت ببعض التعديلات ، ثم حولتها للاجهزة الدستورية بمنظمة الوحدة والجامعة العربية للتصديق ، وقد ذكرت ان مجلس الجامعة العربية صدق عليها في نيسان / ابريل ١٩٨٣ وبقي جهات منظمة الوحدة الافريقية .

ـ بالنسبة لكينيا لم يتم بعد انشاء مركز ثقافي عربي تابع للمنظمة في كينيا وانما يجري الاتفاق مع جمعية الصداقة الكينية ومساعدتها لتصير نواة هذا المركز .

واخيراً فقد كنت اود ان تتعامل هذه الجلسة مع مفاهيم العلاقات الثقافية العربية ـ الافريقية وان تزيدها ايضاحاً وتحليلاً ، لأن ذلك هو الذي يساعد على رسم الخطة المناسبة ، ومن ثم كان يمكن معرفة حدود الاتفاق والاختلاف مع اية هيئات اخرى تعمل في مجال عمل المنظمة نفسها او بما يشبه هذا المجال ، كما يمكن البحث في مواقع عدم التنسيق بين الجهود العربية المختلفة ، بل الاسلامية ايضاً .

ولعل تعقيب د. احمد عيضة سالم قد اجاب على ذلك ، بتناوله لبعض مفاهيم العمل الثقافي العربي في كينيا، كمثال يجب دراسته .

الفصل الثاني عشر

١ ـ البعد الاعلامي في العلاقات العربية ـ الافريقية المعاصرة

مصطفى المصمودي

تجمع بين الشعوب العربية والافريقية ملامح مشتركة تعود الى اقدم عصور التاريخ ، وكان الدين الاسلامي عامل توحيد بين سكان الشرق الاوسط وقارة افريقيا لم يسبق له مثيل في التاريخ . وقد واجهت كل من المجموعتين عبر التاريخ مشاكل متشابهة ، وما زال البعض من شعوبها يعاني الى اليوم من مظاهر الظلم والهيمنة والكثير من بلدانها يجابه مظاهر التخلف المتشابهة

اولاً : دواعي التعاون العربي ـ الافريقي في مجال الاعلام

ان دواعي التعاون في مجال الاعلام كما هو الشأن بالنسبة للمجالات الاخرى تفرضه عوامل ثلاثة وهي : مقاومة مظاهر الاستعمار الجديد ومواجهة مظاهر التخلف المتعددة وتلافي سوء التفاهم بين المجموعتين .

١ ـ مقاومة مظاهر الاستعمار الجديد

لا تخفى علينا اليوم المحاولات المتواصلة التي يقوم بها الاستعمار لابقاء نفوذه علينا بمختلف الوسائل ، ويتمثل هذا المسعى في كثير من المظاهر ، ولعل ابرزها فرض دولة اسرائيل في قلب الوطن العربي ودولة جنوب افريقيا في مكان استراتيجي آخر في القارة السمراء . والعلاقة بين هذين الوليدين العنصريين واضحة لا غبار عليها ، اذ تعززت صلات التعاون بينهما على مختلف الصعد ، وتسخرت كلتاهما لخدمة المصالح الاستعمارية البحتة وركزتا عملهما الاساسي على الاضرار بالشعوب المجاورة وترسيخ التمييز العنصري بأبشع مظاهره ؛ وهما في نهاية الامر واجهة عرض لنموذج دخيل . ونحن لا ندري ما هي مخططات الغرب ، ولا اين تكون ، لا قدر الله ، مراكز الغزو الثقافي القادمة .

اما المظهر الثاني لهذا الاستعمار فهو السلاح الاعلامي الثقافي الذي اصبحت القوى العظمى شرقاً وغرباً تركن اليه لبسط نفوذها السياسي ، وفرض تغلغلها الاقتصادي على اوسع مجال . ولم يعد يتحاشى البعض التصريح علناً ان التحرك السياسي على الصعيد الدولي الذي كان يرتكز على اسس ثلاثة : القوة العسكرية والعمل الديبلوماسي والنشاط الاقتصادي ، اصبح اليوم في حاجة الى اساس اضافي ، الا وهو البعد الثقافي ، الذي وقع تجاهله في الماضي ، في حين انه لا يقل اهمية في الواقع عن الركائز الاولى ، نظراً لما يمتاز به من مرونة وما يضفيه على العمل السياسي من عمق ومتانة .

٢ ـ مواجهة مظاهر التخلف

إن العرب والافارقة رغم التفاوت النسبي في معدل الدخل الفردي بين المجموعتين يعانون في الواقع مظاهر التخلف نفسها . فنحن لا نجهل ان ثلثي البلدان الاقل نمواً في العالم هم افارقة ، وسدس هؤلاء الافارقة ينتسب الى مجموعة البلدان العربية .

ذلك ان نسبة النمو الاقتصادي بهذه البلدان هي دون نسبة التطور الديمغرافي ، وفي العديد من الاقطار العربية والافريقية تناهز نسبة الاميين الـ ٨٠ بالمائة . كما ان نصيب البحث العلمي من الناتج الاجمالي لاقطارنا ضئيل جداً ، ولا يتناسب مع حاجاتنا ، ولا يستجيب لطموحاتنا . وفي مجال الاعلام والاتصال فإن العرب ، كما هو الحال بالنسبة للافارقة ، يعانون من عدم التوازن في تدفق الانباء واحتكار التكنولوجيا للاعلام من قبل الدول المصنعة . وهم يفتقرون الى العدد الكافي من الاطارات واجهزة البث الاذاعي والتلفزيوني والمطابع والورق والاعلام وغيرها من الوسائل والمواد الضرورية .

ومن جهة اخرى فإن الاقطار العربية لا تصدر في جملتها اكثر من ١٣٦ صحيفة يومية ، تطبع مليوني نسخة اي ٢٠ نسخة لكل الف شخص بينما لا يزيد معدل اجهزة التلفزيون في الوطن العربي عن ٦٣ جهازاً لكل الف ساكن .

اما في افريقيا فإن عدد الصحف لا يزيد عن ١٩٠ جريدة يومية كما لا يوجد في ٩ دول اي صحيفة يومية ، ويتراوح معدل السحب لكل الف ساكن حوالى ١٤ نسخة فقط . وتقدر اجهزة التلفزيون بنسبة ٥ اجهزة لكل الف ساكن ، والتلفزيون لم يدخل بعد الاّ لحوالى عشرين بلداً من كامل دول القارة السمراء .

إن نسبة التفاوت في المعدل بين المجموعتين تبدو في البداية جلية . لكن سرعان ما يتضاءل هذا التفاوت عندما نقارن مختلف هذه الارقام بما هو موجود بالدول المصنعة . وتبين احصائيات اليونسكو لسنة ١٩٧٩ ان ٧٤ بالمائة من اجهزة الراديو و٨٠ بالمائة من اجهزة التلفزيون و٨٥ بالمائة من كميات ورق الصحافة يوجد في الدول المصنعة بينما تتقاسم ما تبقى كل الدول النامية بما فيها البلدان العربية والافريقية ومن هنا يتجلى مدى النقص الفادح في الوسائل الاعلامية .

ولا يخفى على احد ان مصادر الاستعمار قد استغلت هذا الضعف الى ابعد حد بفضل تأسيس وكالات الانباء الكبرى وغيرها من الاجهزة الاعلامية الاخرى ولقد اصبحت مع التطور التكنولوجي والاعلامي الالكتروني ، تتحكم في تدفق الاخبار بصورة مطلقة ، الامر الذي جعلها تنشر ما تشاء وتحجب من الاخبار ما تريد حجبه .

كما لا يخفى ايضاً ان ٨٠ بالمائة مما تنشره وسائل اعلامنا في القارة الافريقية والوطن العربي منقول عن هذه الوكالات . وذلك بالاضافة الى آلاف الصحف والنشرات والكتب ومجلات الاطفال التي توزع في بلادنا بلغات وبعقليات وايديولوجيات دخيلة وتحت عناوين مختلفة . وهذا يؤدي بدوره الى خلق عوامل الاضطراب في نسق تطورنا والتناقض في معاملاتنا وردود افعالنا .

٣ ـ تلافي سوء التفاهم بين المجموعتين

تتجه بعض الجهات الاجنبية في اطار الغزو الفكري والثقافي عن طريق اجهزة الاعلام الى ابراز محاسنها باسلوب يغري الشباب العربي والافريقي ، وهي تهدف من وراء ذلك الى قتل روح الاعتزاز بالذات والتقاليد والحضارة العريقة الافريقية والعربية . كما ان هذه الاجهزة الاعلامية لا تترك فرصة تمر دون ان تسعى الى تغذية نار الحقد والضغينة في نفوس بعضنا بعضاً . من ذلك انها اوحت الى الافارقة بأن العرب هم اخطر من استعمر افريقيا ، وانكى من استعبد الافارقة وانهم اليوم وراء الازمة الاقتصادية العالمية والتضخم النقدي نتيجة سياستهم النفطية ، وان انعكاس السياسة العربية النفطية ، عاد بالوبال على اقتصادهم ، وان العرب هم سبب انخفاض المساعدات التي كانوا يتلقونها من الدول الغربية . وهم لا يراعون مصلحة اخوانهم الافارقة ولا حتى مصلحتهم الخاصة لما يتمسكون باستثمار اموالهم في الدول المصنعة دون غيرها .

وفي الوقت نفسه يحاول بعض الوسائل الاعلامية الاخرى حمل العرب على الاعتقاد بأن كل ما تفعله الدول الافريقية هو تبذير الاعانات التي تحصل عليها وصرف جل نشاطاتها في الانقلابات والتناحر القبلي على حساب برامج التنمية والتطور.

فالعرب يمتعضون من مواقف بعض اخوانهم الافارقة عندما يؤول الامر احياناً بهؤلاء الى مناصرة اسرائيل وتأييدها في المحافل الدولية والتخلي عن مساندة الكفاح الفلسطيني . فعلاً لقد تكرر هذا المظهر في عدة مناسبات خلال السنوات الاخيرة في هيئة الامم المتحدة واليونسكو وغيرها من المنظمات ، وبرر الافارقة مثل زائير وساحل العاج تلك المواقف باختلاف العرب انفسهم ونكثهم ما تعهدوا به من وعود بالمساعدة والتعاون .

ويجب الاقرار كما يقول مختار ديار ، الامين العام لاتحاد الصحافيين الافارقة بأن بعض الافارقة وبعض العرب بما فيهم الصحافيين تركوا انفسهم ينقادون بسهولة الى هذا الفخ الذي نصبته لهم وسائل الاعلام الامبريالية واستدرجتهم اليه بعناية . وفي الواقع فإنه يجب الاعتراف بأن وسائل الاعلام العربية والافريقية قصرت الى الآن في مواجهة الوضع بما يستحق من عناية . فالوثائق والنشرات التي تعطي صورة واضحة عن المشاكل الافريقية الحقيقية والجهود العربية في

مجال التعاون والمساعدة غير موزعة بصورة كافية حيث ينبغي ان توجد . وكثير من العرب والافارقة على حد سواء يجهلون مثلاً ان جملة المساعدات العربية التي اعطيت الى الدول الافريقية بين سنوات ١٩٧٣-١٩٨١ قد تجاوزت الـ ٧٠٠٠ مليون دولار امريكي . وقد بلغت هذه المساعدة في سنة ١٩٨١ وحدها حوالى ١٥٠٠ مليون دولار ، ومعنى هذا ان ٤ بالمائة من الناتج الوطني للبلدان العربية المصدرة للنفط قد خصص لمساعدة العالم النامي اي اكثر من النسبة التي حددتها الامم المتحدة كهدف لاجمالي العون العام للتنمية ،وذلك في الوقت الذي انخفضت فيه النسبة نفسها من ٠,٣٣ بالمائة الى ٠,٣٢ بالمائة في اغلب الدول المصنعة . كما ان الكثير من الافارقة ما زال يجهل ان عدد الدول الافريقية المستفيدة من العون العربي قد بلغ ٤١ بلداً في سنة ١٩٧٩ وان المساعدات العربية للدول الافريقية قد تجاوزت في سنة ١٩٨٠ الـ٢٠ بالمائة وبلغت في الربع الاخير لسنة ١٩٨٢ نسبة ٣٥ بالمائة من مجموع المساعدات المبذولة للدول النامية وخاصة منها العربية والاسلامية . وهذا ما يدعونا الى البحث عن وسائل العمل المشتركة لتلافي هذا النقص في تدفق الانباء وتبادل المعلومات بيننا واصلاح هذا الخلل على اساس تعاون شامل .

ثانياً : آفاق التعاون العربي ـ الافريقي في مجال الاعلام والاتصال

« ان على الصحافيين الافارقة والعرب مسؤولية عظيمة في الذود عن القيم الانسانية التي يقوم عليها التعاون العربي ـ الافريقي وفي تطوير العقليات في المجموعتين نحو المزيد من الثقة المتبادلة ومن الايمان بالمصير المشترك » .

هذه هي الكلمات التي اختتم بها الاستاذ الشاذلي القليبي الامين العام لجامعة الدول العربية الخطاب الذي القاه في افتتاح الحوار العربي ـ الافريقي للصحافيين . وهي تلخص على احسن وجه برنامج العمل المشترك الذي ينبغي تنفيذه لمد الجسور اللازمة من اجل تعاون عربي ـ افريقي شامل ، بما فيه التعاون في مجال الاعلام والاتصال .

لقد وردت في تقرير لجنة اليونسكو لدراسة مشكلات الاعلام الدولي مجموعة من المقترحات العملية التي يمكن ان تتلاءم مع الحاجة في المستوى العربي ـ الافريقي . وسأذكر فيما يلي بعض مجالات العمل التي هي في متناولنا :

١ ـ في مستوى الانتاج الفكري والعمل الصحافي

ان الواجب يدعو الى توثيق الروابط بين الصحافيين انفسهم من خلال اتحاد الصحافيين العرب واتحاد الصحافيين الافارقة . كما ان وكالة عموم افريقيا واتحاد وكالات الانباء العربية وغيرها من الهياكل المماثلة مطالبة باعطاء المزيد من الجهود لتكثيف تبادل الأنباء بيننا .

ونحن نتساءل : لماذا لا نشاهد الى اليوم في التلفزيون وعلى الشاشة العربية البرامج التلفزيونية والاشرطة الافريقية الممتازة التي تحرز الجائزة تلو الجائزة في اوروبا وتروج بها او تبرز من مهرجان الى آخر ثم تختفي وتسدل عليها ستائر النسيان ، وهذا ما يدعونا الى المزيد من الاهتمام

بهذا الميدان الاعلامي . فالاعلام العربي ـ الافريقي يجب ان يعطي المجال الثقافي اهمية خاصة حتى يبرز نقط الالتقاء ويوسع مجالات التقارب . وما التعاون الثقافي بين العرب والافارقة في الواقع الا عملية تكامل نظراً لانتهاء اكثر من ثلثي العرب الى افريقيا وباعتبارهم يمثلون اكثر من ربع سكانها . لذلك فإن التعاون بين المجموعتين يجب ان يتجه الى تمكين سائر الثقافات الافريقية من التفاعل وتوسيع الحوار بينها ، وهذا هو السبيل الوحيد لبعث حضارتنا المشتركة بكل قيمها ، والحيلولة دون اندثارها او طمس معالمها الاصيلة .

٢ ـ الامكانيات البشرية والتكوين

ان التكوين يعني تهيئة النشء الذي سيمارس مهنة الاعلام في القرن الواحد والعشرين . وقد اصبح لزاماً على مؤسسات التكوين ان لا تقتصر على تلقين التجارب الماضية او زرع التقاليد الاجنبية . كما يمكن الاتفاق على ارساء قواعد اساسية مشتركة في الاختصاصات الضرورية للعمل في الصعيد المحلي والتي تمكن من التفتح على العالم الافريقي ـ العربي بأجمعه[١] .

٣ ـ الامكانيات المادية والفنية

إن كلمة الاتصال اصبحت تستعمل اكثر فأكثر محل كلمة الاعلام وذلك لسبب اثنين : السبب الاول، هو ان النظام الاعلامي الجديد يرمي الى وضع حد لتدفق الانباء في اتجاه واحد وضمان التواصل على اسس متينة للحوار وتبادل الآراء والافكار بين المخاطِب والمخاطَب . اما السبب الثاني ، في ظني ، فهو التطور السريع للتكنولوجية في مستوى وسائل الاتصال بصورة مذهلة والامكانيات الجديدة التي اصبحت تسمح بنشر الخبر وتوزيعه في متسع يفوق مئات المرات ما كان عليه الوضع منذ امد غير بعيد .

لقد قامت المجموعة الدولية باحداث جهاز دولي للبرنامج الاممي للتعاون الاعلامي « باتا » في صلب منظمة اليونسكو وذلك لتدعيم التعاون الاعلامي ، الا ان ذلك البرنامج لم يؤت بعد أكلَه ، وقد ساهم العرب بدور فعّال في ايجاد هذا الجهاز ووعدوا بتمويله ، في حين ان الدول المصنعة تراجعت في وعودها . وهذا ما دعا بعضهم الى اقتراح احداث جهاز عربي صرف يخصص لتدعيم التعاون الاعلامي بين البلدان العربية اولاً ، وبين العرب والافارقة من جهة ثانية .

وقد اظهر العرب في السنوات الاخيرة اهتماماً بالغاً بقطاعات الاتصالات السلكية واللاسلكية والتخزين والنقل اذ تبين من وثائق الدورة السادسة للجنة الدائمة للتعاون العربي ـ الافريقي ان النسبة المخصصة لهذه القطاعات قد بلغت ١٧,٦ بالمائة من مجموع المساعدات الممنوحة من الاقطار العربية النفطية بين سنة ١٩٧٣ ومنتصف سنة ١٩٨١ .

لقد دلت بعض وثائق اليونسكو ان حاجات العالم النامي لعام ١٩٨٠ ، والتي من شأنها ان

---

(١) د. محمد ادريس العلمي .

تعينه على تحقيق انجازاته العاجلة قد قدرت في الميدان الاعلامي بما يتراوح بين ١٥ و٢٠ مليار دولار امريكي . وهذا معناه ان حاجة افريقيا في الميدان نفسه لا تقل عن ٧ مليارات دولار في جملة ما خصصناه للتعاون العربي ـ الافريقي في مختلف المجالات منذ عشر سنوات .

٤ ـ بعض المقترحات العلمية

ان المبادرة بتدعيم التعاون في مستوى الانتاج الفكري والتبادل الاعلامي والتركيز على التكوين وتوحيد مناهج التعليم والتدريس وبذل المساعدة الكافية لاقامة البنية الاساسية ، يفترض اعداد مجموعة من البرامج والانجازات الجديدة في هذا المجال اقدم بشأنها المقترحات الشخصية التالية :

أ ـ مساعدة الدول الافريقية على احداث وكالات انباء وصحف محلية ، تصدر باللغات الافريقية مثل السواحيلي ، والهوسا ، والولوف ، وبالطبع العربية ، باعتبارها اهم لغة افريقية .

ب ـ دعم الانتاج المشترك العربي ـ الافريقي في مجال السينما والتلفزيون واختيار بعض المشاريع الكبرى في هذا المجال ، على غرار شريط الرسالة وعمر المختار وغيرهما من الاشرطة التي تحيي المآثر والقيم المشتركة وتساعد على قراءة جديدة للتاريخ العربي ـ الافريقي .

ج ـ تكليف جامعة الدول العربية باحداث اذاعات ذات طابع اقليمي في مختلف انحاء افريقيا تبث باللغات المحلية المشار اليها ، وبرامج اخرى بالعربية ، تسعى كلها الى تدعيم التفاهم والتآخي وابراز تعاليم الدين الاسلامي الصحيحة والتركيز على مظاهر الحضارة العربية ـ الافريقية والتقاليد التي تستوجب الحفظ والرعاية وتكون بمثابة البديل لنموذج الحياة المعروض علينا وعليهم من الغرب والذي لا يتمشى مع واقعنا وواقعهم .

د ـ التفكير من الآن في مشاريع تستوجب التقنية الحديثة واعني بذلك مساعدة اخواننا في افريقيا على تمويل مشاريع استعمال الاقمار الصناعية وخاصة منها توابع المواصلات والبث التلفزيوني المباشر ومطالبتها مقابل ذلك بتشجيع البرامج ذات الطابع الثقافي والحضاري المشترك .

هـ ـ وفي هذا السياق وبالنسبة للصحافة المكتوبة ينبغي بعث امكانيات للاستفادة مما توفره الاقمار الصناعية من آفاق لنشر الصحافة العربية في افريقيا ، وإعداد الصفحات ، خاصة المشار اليها فيما سبق ، في كثير من الصحف الافريقية والعربية .

و ـ احداث صندوق او جهاز تعاون مختص يساعد بالتعاون مع « باتا » على تمويل التجهيزات الاعلامية وتدعيم الوسائل الاعلامية في الوطن العربي والدول الشقيقة في افريقيا وآسيا . كما يمكن بفضل هذا الجهاز المقترح التنسيق بين المشاريع التي تمولها البنوك العربية ، وبعث مشاريع مشتركة بالاعتماد على التجارب العربية والافريقية .

واني اربط العديد من هذه المقترحات بضرورة اعتبار مقتضيات القرن الواحد والعشرين

والآفاق المستقبلية . وقد يخامر اذهان البعض منا السؤال التالي : الا يعتبر هذا من باب الغزو الثقافي؟ والجواب هو ان الفرق يتمثل في عنصرين اثنين :

ـ ان ما نعرضه على اخواننا الافارقة نابع من مصدر عربي افريقي واحد ومن أسس ثقافية مشتركة واهتمامات اقتصادية متكاملة .

ـ ان البرنامج العربي المقترح لا يمكن ان يكون إلاّ في نطاق معادلة تتمثل في تقبل العرب لكل البرامج المماثلة الصادرة عن الاشقاء الافارقة حسب الامكانيات ومن منظمة الوحدة الافريقية بالذات التي يتعين علينا مساعدتها وتدعيم مخططاتها .

على ان تنفيذ هذه المقترحات ، التي ما هي الا نموذجاً لمجموعة كبيرة من الاحتمالات يتوقف على شرطين اثنين :

ـ الارادة السياسية لخلق هذا التيار المتبادل من التدفق الاعلامي والثقافي .

ـ توفير الاعتمادات اللازمة رغم ان الكثير من المشاريع المقترحة لا يستوجب اعتمادات مالية بالغة او تضحيات جساماً .

فهل نحن مستعدون لمثل هذه المبادرات ؟

٢ ـ صُورَة افريقيا في الصَّحافة العَربيَّة: الرؤية العَربيَّة لقضايا التحرّر الافريقي في السَّبعينات

عواطف عبد الرحمن (*)

مقدمـــة

تنال قضية العلاقات العربية ـ الافـريقية اهتمـاماً متـزايداً من جـانب القوى السيـاسية والمفكرين والكتّاب العرب والافريقيين ، وقد اتخذ هذا الاهتمام اشكالاً متنوعة تراوحت ما بين عقد الندوات والمؤتمرات واعداد البحوث والدراسات . ورغم المشاركات الايجابية التي قام بها بعض الكتاب والباحثين العرب والافريقيين في هذا المجال ـ فضلاً عن العديد من الملاحظات والاضافات الجوهرية ، وكذلك رغم اهمية المسـاندة الـرسمية التي تـوليها الحكـومات العـربية والافريقية لأي مبادرة تتخذ لدعم التقارب بين العرب والافريقيين ـ فإن الرؤ ية الاستراتيجية لأبعاد العلاقات العربية ـ الافريقية لا زالت تطرح من منطلق براغماتي ، ولا زالت تحاول حصر العلاقات العربية ـ الافريقية في الاطار الحكومي كي تظل اساساً ذا مضمون اقتصادي بحت ، مما يؤدي الى التعاون وفقاً لشروط السوق العالمية ؛ وبذلك تظل الشعوب المتعلقة فقط بالعائد المادي لهذه العلاقات والمنفصلة عن قضايا التحرر والتحول الاجتماعي غير قادرة على تجاوز المرحلة الاولى من الاستقلال الوطني التي ترجع الى نهاية الخمسينات .

وقـد لعبت ظروف التبعيـة الثقـافيـة للغـرب ، التي سـادت في اغلب البلدان العـربيـة والافـريقية ، دوراً حـاسماً في سيـادة واستمرار المفـاهيم الخاطئـة ، والاستجـابـة للمحـاولات الاستعمارية لتشويه وعزل الجبهة العربية عن الجبهة الافريقية . ولكن تراكم النضال الوطني على الجبهتين وادراك شمول الظاهرة الاستعمارية ، الذي تجسد في امتداداتها العنصرية في كـل من فلسطين والجزء الجنوبي من القارة الافريقية ، مع الانتقال من مرحلة الاستقلال السياسي ادّى الى محاولة انهاء التبعية الاقتصادية والثقافية وخصوصاً في بعض البلدان العربية الاكثر نضجاً .

(*) نظراً لعدم تمكن الباحثة من الحضور ، قدم د. احمد يوسف القرعي البحث نيابة عنها . (المحرر)

ساعدت هذه العوامل على كسر طوق العزلة المصطنعة بين الشعوب العربية والافريقية . وكان مؤتمر باندونغ ١٩٥٥ هو نقطة البدء حيث انطلقت منه حركة التحرر الوطني في العالم الثالث، كي تتجاوز كثيراً من الحواجز الاستعمارية . وبدأت علاقات التقارب الافريقية ١٩٥٨ فاتحة للعديد من المؤتمرات النسائية والشبابية والعمالية .

واذا كانت الستينات قد شهدت ذروة المد الوطني وما صاحبه من تصاعد ملموس في العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية بين الشعوب العربية والافريقية ، فإن النصف الاخير من الستينات قد سجل بداية حركة الجزر الوطني بكل نتائجها السلبية على صيغة العلاقات العربية - الافريقية التي بلغت اوج ازدهارها في فترة المد التحرري . فقد شهدت هذه المرحلة الهجمة الاستعمارية الشرسة لتصفية النظم الوطنية ذات البرامج الثورية سواء على الجانب العربي او الافريقي .وكان من آثارها ظهور التجمعات الاقليمية ذات الطابع الاقتصادي على الجانب الافريقي بالذات ، وكان ظهورها نذيراً بمرحلة جديدة من التفتت والتفكك بين الدول الافريقية ذاتها وبينها وبين البلدان العربية .

وقد تحددت المعركة الرئيسية لحركة التحرر الوطني ضد التبعية والتخلف بكل ابعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية . وقد كان لكل هذه التطورات آثارها المباشرة وغير المباشرة على خريطة العلاقات العربية - الافريقية ، حيث طرأت مجموعة من التغيرات في اولويات ومضامين ومهام العلاقات العربية - الافريقية فقد اصبحت مطالبة بالعمل على :

١ - مواجهة الاحتكارات الدولية متعددة الجنسيات ، وذلك بانتهاج سياسات اقتصادية تكفل لها انجاز برامج تنموية مستقلة ، تساعدها على اعادة استثمار مواردها طبقاً لمصالح القوى الاجتماعية صاحبة الاغلبية .

٢ - مواجهة قضية اعادة بناء الثقافة الوطنية بما يتيح بعث وازدهار الشخصية القومية في كل بلد عربي وافريقي ، ولا يتحقق ذلك الا بالسيطرة على حركة بناء التعليم والثقافة والاعلام ، التي تلخص مجمل طموحات وهموم هذه المجتمعات وتسهم في تحقيق التمايز الحضاري والقومي والاجتماعي للشعوب العربية والافريقية . ولا شك ان هناك سلبيات ومعوقات عديدة لا تزال تعترض المسيرة الموضوعية للعلاقات العربية - الافريقية ، وخصوصاً في ظل المحاولات التي تبذلها الدوائر الاستعمارية لتشويه جوهر هذه العلاقات ، ومحاولة افراغها من محتواها الحقيقي ، واظهارها في ثوب استغلالي لا تجني منه الشعوب العربية والافريقية الا اشكالاً جديدة من التخلف والتبعية وانعدام الثقة المتبادلة . ولكن لا شك ان ذلك يلقي تبعات جديدة على المثقفين وقادة الفكر العرب والافريقيين ، تتمثل في ضرورة العمل على اقتحام هذا المجال بالدراسة العلمية والجهد المخلص الدؤوب من اجل اكتشاف نقاط الالتقاء المشتركة ، والعمل على تعميقها ورصد المعوقات الفعلية والرواسب ومعالجتها من خلال الفهم الموضوعي الذي ينطلق من الاعتراف بالاختلافات القائمة في داخل كل من العالمين العربي والافريقي ؛ والاعتراف بوجود بعض الرواسب المعادية التي تركتها الدعاية الصهيونية والاستعمارية خلال سنوات عديدة مضت . وهنا تبرز اهمية العمل

الثقافي والاعلامي لازالة الآثار السلبية التي روجها الاعلام الصهيوني لفترة طويلة في افريقيا ، فضلاً عن مسؤولية كل من الاعلام العربي والافريقي في تقديم الواقع الوطني بكل متناقضاته وصراعاته وتعقيداته وخلفياته الحضارية والسياسية الى الشعوب العربية والافريقية .

وتهدف هذه الدراسة الى تحديد ملامح الرؤية العربية والتصور العربي للقارة الافريقية بمشاكلها وقضاياها ومختلف اشكال الصراع فيها ، وذلك من خلال قياس اتجاهات الصحافة العربية ازاء القضايا الافريقية خلال السبعينات ، ومقارنة هذه الاتجاهات بالعلاقات السياسية والاقتصادية بين الوطن العربي والدول الافريقية . ولقد تم اختيار عينة الصحف طبقاً للسياسة التحريرية لكل منها مع مراعاة تمثيلها لمختلف القوى السياسية والاجتماعية في البلدان العربية التي وقع عليها الاختيار . وقد اسفر الاختيار عما يلي :

- الصحافة المصرية تمثلها صحيفتا الاهرام والاخبار .

- الصحافة العراقية وتمثلها صحف الثورة وطريق الشعب والتآخي والعراق .

- الصحافة الكويتية وتمثلها صحف الوطن والسياسة والقبس .

- الصحافة السودانية وتمثلها صحيفتا الايام والصحافة .

كذلك بالنسبة للعينة الزمنية فقد تم اختيار قضية النضال الافريقي في جنوب القارة (زيمبابوي - ناميبيا - جنوب افريقيا) ضد الانظمة العنصرية والاستعمار الاستيطاني . وقضية العلاقات العربية - الافريقية في داخل اطار زمني يشمل مرحلة السبعينات .

وقد اخضعت مواد الدراسة لعمليات التحليل الكمي والكيفي واسفرت عن مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها على النحو التالي :

اولاً : من الناحية الاعلامية

وتتضمن القوالب التحريرية واشكال الاخراج الصحفي التي تناولت الصحف العربية من خلالها القضايا الافريقية خلال فترة السبعينات .

١ - وفيما يتعلق بالقوالب التحريرية فقد شملت :

أ - القوالب الصحفية

لوحظ ان الصحافة العراقية قد انفردت باستخدام القوالب الصحفية التي تحمل وجهات نظر ، مثل التعليقات والمقالات والتقارير والدراسات ، وخصوصاً في معالجتها لقضايا النضال الوطني ضد التفرقة العنصرية والاستعمار الاستيطاني في الجنوب الافريقي .

اما التغطية الخبرية فهي تحتل المكانة الاولى في الصحف المصرية والسودانية والكويتية في

معالجتها للقضايا الافريقية في السبعينات . ومرجع ذلك بالنسبة للصحافة المصرية هو قلة اهتمامها بالقضايا الافريقية في السبعينات عما كان عليه في الستينات ، وهجرة عدد كبير من كوادرها الصحفية المتخصصة في الشؤون الافريقية .

وبالنسبة للصحافة الكويتية فالامر يختلف ، اذ يرجع السبب الرئيسي في اعتمادها على الخبر في تغطية القضايا الافريقية ، الى اعتمادها المطلق على المصادر الاجنبية ، سواء وكالات الانباء او الصحف الغربية مع انعدام وجود سياسة عامة تحدد موقف الصحف الكويتية من القضايا الافريقية . ودليل ذلك انها تعتمد ايضاً على المقالات المترجمة ، فهي تلعب دور المرآة العاكسة لوجهات نظر الصحف ووكالات الانباء الغربية ، ويلاحظ الشيء نفسه بالنسبة للصحافة السودانية .

وتتفوق الصحافة المصرية ـ وخصوصاً جريدة الاهرام ـ في الاستعانة بالصور الصحفية المصحوبة بتعليقات في معالجاتها للقضايا الافريقية ، وتليها مباشرة الصحافة العراقية التي تستعين بالصور الصحفية المنقولة عن وكالات الانباء والصحف الاجنبية . وهنا يبدو الفارق واضحاً بين الصحافتين، فالصحافة المصرية تحتفظ بأرشيف صور عن افريقيا يمثل جهداً خاصاً لمحرريها ومصوريها الذين تابعوا تطورات النضال الافريقي في الستينات . هذا ، وتحاول الصحافة السودانية ان تبدي درجة لا بأس بها من الاهتمام بالصور ، وذلك عكس الصحافة الكويتية التي يندر استخدامها للصور الخاصة بافريقيا .

ب ـ المصادر الاعلامية

لوحظ ان وكالات الانباء والصحف الغربية تمثل المصدر الرئيسي للمواد الاعلامية التي تنشرها الصحف العربية موضع الدراسة عن القضايا الافريقية . وهناك بعض اوجه الاختلاف تتمثل في اعتماد الصحف العراقية على مصادر اخرى متنوعة مثل وكالات الانباء والصحف التابعة للدول الاشتراكية ودول عدم الانحياز ، بالاضافة الى النشرات التي تصدرها السفارات وحركات التحرر الوطني الافريقية .

كما لا يمكن اغفال ما تتميز به الصحافة المصرية من وجود بعض الكوادر المتخصصة في الشؤون الافريقية ، وهو ما تفتقر اليه الصحافة العراقية والكويتية ، فضلاً عن وجود حوالى عشرين سفارة افريقية في القاهرة مع المكاتب الرئيسية لحركات التحرر الوطني ، علاوة على وجود الجهة الافريقية التي تتابع انباء النضال الافريقي في مختلف انحاء القارة . ولا شك ان ذلك يمثل مصادر مهمة للاخبار والمتابعة الصحفية .

وفيما يتعلق بالصحافة السودانية فقد لوحظ اعتمادها على المحررين في كتابة المقالات والافتتاحيات والتعليقات ، اما الاخبار فهي لا تذكر المصدر عادة وان كانت تعتمد في اغلب اخبارها على وكالتي الانباء السودانية والشرق الاوسط .

٢ ـ اما اشكال الاخراج الصحفي فقد شملت :

أ ـ موقع المواد الاعلامية

لوحظ ان القضايا الافريقية تحتل بصفة دائمة الصفحات الاخيرة في الصحف العربية باستثناء قضية العلاقات العربية ـ الافريقية فقد احتلت ـ في الاغلب ـ الصفحات الاولى .

ب ـ اساليب التعبير والصياغة

اعتمدت الصحف العربية في البلدان الاربعة على اسلوب التعميم والاستشهاد في معظم المقالات والتعليقات التي نشرتها عن افريقيا خلال السبعينات . اما الاسناد للمصادر الموثوق بها ، فقد كانت وسيلة التعبير الاساسية في التغطية التي عالجت الصحف العربية من خلالها الاحداث الافريقية .

ثانياً : من الناحية الفكرية والسياسية

ويتم قياس الاتجاهات والمواقف الفكرية والسياسية للصحف العربية ازاء القضايا الافريقية في السبعينات في ضوء ثلاثة عوامل رئيسية :

١ ـ حجم الاهتمام الاعلامي

يشمل حجم المواد الاعلامية التي نشرتها الصحف عن القضايا الافريقية . وقد اتضح بمراجعة الجداول التي تضمن القياس الكمي لمعالجات الصحف العربية للقضايا الافريقية ما يلي[١] :

إن الصحافة المصرية تحتل المرتبة الاولى في حجم اهتمامها بقضية العلاقات العربية ـ الافريقية . اما الصحافة السودانية فقد احتلت المرتبة الاولى في الاهتمام بقضية الانظمة العنصرية في الجنوب الافريقي .

٢ ـ نوع الاهتمام الاعلامي

ويتضمن قياس اتجاه كل صحيفة من الصحف التي تناولتها الدراسة والمنطلقات الفكرية التي استندت اليها في معالجتها للقضايا الافريقية التي خضعت للتحليل ، وتشمل قضايا النضال في الجنوب الافريقي ثم قضية التعاون العربي ـ الافريقي .

---

(١) عواطف عبد الرحمن وامل الشاذلي ،افريقيا: الرأي العام العربي في العلاقات العربية الافريقية (القاهرة : معهد الدراسات العربية، ١٩٧٨) .

أ ـ العلاقات العربية ـ الافريقية

هناك منطلقان رئيسيان يحددان اتجاهات الصحف العربية من قضية العلاقات العربية ـ الافريقية يمكن تلخيصها على النحو التالي:

(١) **المنطلق الموالي لوجهة النظر الغربية** : ويعتمد في تفسيره للعلاقات العربية ـ الافريقية على اساس المصالح المشتركة سياسياً واقتصادياً بين الوطن العربي والدول الافريقية مما يحتم ضرورة تدعيم هذه المصالح باعتبارها الرصيد الاحتياطي للوطن العربي ، حيث ستقوم بدورها في الوقت المناسب لانقاذ الاقتصاد العالمي من ازمته الراهنة وتتبنى هذا الاتجاه الصحف المصرية في الاساس .

(٢) **منطلق حركة التحرر الوطني في العالم الثالث** : يفسر العلاقات العربية ـ الافريقية في ضوء وحدة الشعوب العربية الافريقية التي يتشكل من نضالها ـ ضد مختلف اشكال القهر والتبعية والتخلف ـ الاطار العام لحركة التحرر الوطني في العالم الثالث . ويركز هؤلاء الذين يتبنون هذه الرؤية على خصوصية العلاقات العربية ـ الافريقية في مواجهتها للامتدادات الامبريالية في افريقيا والوطن العربي ، متمثلة في الكيان الصهيوني في فلسطين المحتلة والانظمة العنصرية في ناميبيا وجنوب افريقيا . وتتبنى هذه الرؤية صحيفة طريق الشعب العراقية والعراق الكردية . وتنفرد الصحافة السودانية بابراز الطبيعة الخاصة للسودان كدولة افريقية عربية ، وتركز على البعد الاقتصادي للعلاقات العربية ـ الافريقية . اما الصحافة الكويتية فهي تهتم بالتركيز على العلاقات الثنائية بين الكويت وبعض الدول الافريقية .

ب ـ قضايا النضال في الجنوب الافريقي

كشفت المؤشرات الوصفية والمقارنات التحليلية بين المعالجات المختلفة التي قدمتها الصحف العربية لقضايا النضال الوطني ضد النظم العنصرية في جنوب افريقيا خلال فترة السبعينات عن الاتجاهات التالية :

(١) هناك شبه اتفاق بين الصحف العربية على تبني خط الكفاح المسلح باعتباره الاسلوب الاوحد القادر على تحقيق الاستقلال والتحرر لشعوب الجزء الجنوبي من القارة الافريقية ؛ ما عدا صحيفة الاخبار القاهرية والسياسة والقبس الكويتيتين ؛ التي اقتصرت معالجاتها لقضية النضال الوطني في الجنوب الافريقي على التغطية الاخبارية وبعض التعليقات المنقولة عن الصحافة الغربية . فالملاحظ ان هذه الصحف تبدي تأييدها لحقوق الاغلبية السوداء في جنوب افريقيا ، وضرورةانتقال السلطة السياسية اليها ولكن بالوسائل السلمية وذلك املاً في التوصل الى تشكيل حكومة افريقية معتدلة ، وبذلك يتيسر تطويق ومحاصرة الحركة الثورية ، مما يسهل اجهاضها والقضاء عليها . ومن هنا يبرز الاختلاف الجذري بين هذين الفريقين : الفريق الاول الذي يساند الاتجاه التحرري من خلال الكفاح المسلح ، اما الفريق الثاني فهو الذي يتبنى المشروع الامريكي الذي يهدف الى اقامة انظمة معتدلة موالية للغرب مع اقناع الحكام العنصريين بالتخلي عن السياسة

العنصرية ، وذلك حرصاً على الاحتفاظ بجوهر السيطرة الغربية على ثروات ومقدرات هذه الشعوب .

(٢) تتفوق الصحف العراقية ، وخصوصاً التآخي والعراق وطريق الشعب ، في اهتمامها بمعالجة قضايا النضال الافريقي في زيمبابوي وناميبيا وجنوب افريقيا . وقد تجسد هذا الاهتمام في معالجتها شبه اليومية لتطورات الصراع مع المتابعة الدقيقة لاتجاهات هذا الصراع والتيارات المختلفة داخل حركات التحرر الوطني في الجنوب الافريقي ؛ ولم تقتصر على المعالجات العامة بل ساهمت من خلال التحقيقات والتعليقات والدراسات في تنوير العراقيين بكل تفاصيل النضال الوطني ضد الانظمة العنصرية في جنوب افريقيا . وقد قامت الاهرام القاهرية بدور مماثل للصحف العراقية وخصوصاً في كشف حقيقة الدور الذي تقوم به الولايات المتحدة الامريكية ومشاريع التسوية التي قدمتها تحت اسماء مختلفة ؛ املاً في اعاقة الكفاح المسلح وخوفاً من نتائج استمراره في ناميبيا وزيمبابوي وجنوب افريقيا .

(٣) نالت قضية ناميبيا اهمية ملحوظة لدى بعض الصحف العراقية (صحيفتي العراق وطريق الشعب) رغم انها لم تعالج بمعزل عن باقي فصول المأساة العنصرية في جنوب افريقيا .

(٤) اهتمت الاهرام القاهرية والتآخي العراقية بكشف حقيقة التحالف المقدس بين المعسكر الغربي والنظام العنصري في جنوب افريقيا ، والذي يتجسد في المواقف المتناقضة التي تتبناها الدول الغربية اذ تشارك في اصدار البيانات المنمقة لاستنكار السياسة العنصرية في جنوب افريقيا ؛ وتقوم في الوقت نفسه بتزويد الحكومة العنصرية بكل انواع المساعدات الفعّالة .

(٥) اهتمت جريدة التآخي العراقية بتحليل اوجه التشابه بين الدولتين العنصريتين : اسرائيل وجنوب افريقيا في دراسة مطولة استغرقت تسع حلقات ، كذلك استعرضت موقف واتجاهات الدول الافريقية من اسرائيل بعد حرب تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٣ ، واعتبرت القرار الذي اتخذه مؤتمر القمة الافريقي في كمبالا ١٩٧٥ ، والذي يطالب بطرد اسرائيل من الامم المتحدة ، « محاولة لانزال اقصى العقوبات بهذا الكيان العدواني الذي يدعم الانظمة العنصرية في جنوب القارة الافريقية ويشكل في الوقت نفسه قاعدة عدوان واسع وصارخ ضد البلدان العربية »[٢] .

(٦) رغم ان الصحف السودانية احتلت المكانة الاولى في التغطية الخبرية لقضية النضال الافريقي ضد النظم العنصرية الا انه يلاحظ وجود موقف محايد كلياً ، او على الاصح عدم وجود موقف من جانب الصحافة السودانية تجاه مسائل جوهرية ، مثل مساعي الحل الامريكي . ويمكن تفسير التفوق الاعلامي الذي احرزته الصحافة السودانية مع غياب الموقف المحدد باعتبارات مهنية تتعلق بتركيز وكالات الانباء الغربية على انباء الجنوب الافريقي ، مما وفر للصحف السودانية مادة اعلامية غزيرة حرصت على الاستفادة منها .

٣ ـ العلاقة بين الاهتمام الاعلامي وحجم العلاقات العربيـة ـ الافريقيـة فـي المجـالات الاخــرى

عندما نحاول القاء نظرة شاملة على خريطة العلاقـات العربيـة ـ الافريقيـة في المجالات المختلفة (السياسية والاقتصادية والثقافية . . . الخ) نلاحظ ان مصر تحظى بالمكانة الاولى سواء من حيث حجم العلاقات الدبلوماسية (٢٧ سفارة وقنصلية) ، او العلاقات الاقتصادية وتشمل الاتفاقيات والمشروعات المشتركة والغرف والعلاقات التجارية ، او العلاقات الثقافية والفنية التي تشمل الاتفاقيات الثقافية والبعثات والمنح الدراسية الممنوحة للدول الافريقية والخبراء ومراكز نشر الثقافة العربية الاسلامية والوفود الافريقية والمصرية التي تبادلت الزيارات . كذلك يرجع تاريخ هذه العلاقات الى بداية الستينات اذ تعتبر مصر اقدم البلدان العربية تعاوناً وتفاعلاً مع الدول الافريقية ، ولا شك ان ذلك يرجع الى عوامل تاريخية وجغرافية بجانب العوامل السياسية . والسؤال المطروح هو : الى اي مدى ترجمت العلاقات المصرية ـ الافريقية الى اهتمام اعلامي وخصوصاً في السبعينات. . . ؟

عند قراءة النتائج العامة لحجم الاهتمام الاعلامي الذي عكسته الصحافة المصرية تجاه القضايا الافريقية في السبعينات سيتضح لنا ان الصحافة المصرية تحتل المكـانة الاولى في حجم الاهتمام بقضية العلاقات العربية ـ الافريقية ، وتنطلق في رؤيتها لهذه العلاقات من المنظور الموالي لوجهة النظر الغربية ، هذا بينما يتراجع اهتمام الصحف المصرية بقضية النضال الوطني في الجنوب الافريقي سواء من حيث حجم الاهتمام فهي تأتي بعد الصحافة السودانية والعراقية . او من حيث المواقف والاتجاهات الفكرية ـ فمن الواضح ان تراث العلاقات المصرية ـ الافريقية الذي شيد منذ الستينات ـ والذي عززته مواقف القيادة آنئذٍ ، وتمثل في تقديم جميع اشكال المساندة المادية والمعنوية لحركات التحرر الوطني الافريقية . هذا التراث الايجابي لم تنجح القيادة السياسية المصرية في السبعينات في نسفه او تغييره بمواقفها المواليـة للغرب ومصـالحه في القـارة الافريقية ، والتي تناقضت بالضرورة مع مصالح الشعوب الافريقية وخصوصاً حركات التحرر الوطني؛ ولكن انعكست مواقف القيادة السياسية المصرية في السبعينات على اتجاهات الصحف المصرية ازاء القضايا الافريقية ، وخصوصاً قضـايا التحـرر الوطني اذ كـادت مواقف الصحف المصرية تتطابق مع مـواقف السلطة السياسيـة ، وان كانت قـد انفصلت عن تراث العـلاقات المصرية ـ الافريقية في المجـالات الدبلومـاسية والاقتصـادية والثقـافية . ومن هنـا كان التعبير الاعلامي لا يعكس الخريطة الواقعية للعلاقات المصرية ـ الافريقية .

فيما يخص العلاقات العراقية ـ الافريقية فهي تمثل حجماً متواضعاً في المجال الدبلوماسي (٦ سفارات) وفي المشروعات الاقتصادية والعلاقات التجارية ، وان كانت تمثل زيادة واضحة في عدد الوفود العراقية والافريقية التي تبادلت الزيارة في السبعينات ، وكذلك في حجم العلاقات الانسانية والتي تمثلت في المساعدات المادية والعينية التي قدمتها العراق الى الـدول الافريقيـة في النكبات

والكوارث الطبيعية ، كما تمثلت في المعونات التي قدمتها العراق للجمعيات والمدارس الاسلامية في الدول الافريقية .

ولكن يلاحظ ان هناك اهتماماً اعلامياً مكثفاً عكسته الصحف العراقية ازاء القضايا الافريقية ، خصوصاً من ناحية المواقف والاتجاهات والجهد البناء ، الذي قامت به لتنوير الرأي العام العراقي بحقيقة العلاقات العربية ـ الافريقية كجزء من وحدة حركة التحرر الوطني في العالم الثالث ، وكذلك مساندتها لقضايا النضال في الجنوب الافريقي من خلال كشف المشاريع الاستعمارية المعادية لمصالح شعوب المنطقة . ويمكن تفسير هذا الاهتمام الاعلامي بأنه كان مواكباً لتصاعد ونمو العلاقات السياسية والاقتصادية والانسانية بين العراق والدول الافريقية .

يبدو بوضوح ضآلة العلاقات الكويتية ـ الافريقية على المستوى الدبلوماسي (سفارتان) وكذلك العلاقات التجارية والاتفاقيات الاقتصادية ، ولكن تبرز المشروعات الاقتصادية المشتركة ، وكذلك الدور الذي يقوم به الصندوق الكويتي في تمويل العديد من المشروعات الافريقية ومنح القروض . وتسجل المنح الدراسية التي تخصصها الكويت للدول الافريقية رقماً مرتفعاً ؛ كذلك عدد الوفود الكويتية والافريقية التي تبادلت الزيارات خلال السبعينات .

اما العلاقات الانسانية فقد تمثلت في تقديم تبرعات كويتية كبيرة للدول الافريقية التي واجهت بعض النكبات والكوارث الطبيعية،كما توجد لجنة المعونات الاسلامية وهي لجنة وزارية وتقدم معونات كبيرة للدول الافريقية .

عندما تقرأ الترجمة الاعلامية لمجمل العلاقات الكويتية ـ الافريقية نلاحظ تناقضاً بيناً يتمثل في مجموعة مؤشرات سلبية من جانب الصحافة الكويتية تجاه القضايا الافريقية ابرزها تبني وجهة النظر الغربية في قضية العلاقات العربية ـ الافريقية ، والترويج للموقف الامريكي في قضايا النضال الوطني ضد الانظمة العنصرية في الجنوب الافريقي . ولا شك ان هذا الموقف من جانب الصحافة الكويتية يؤكد مدى تبعيتها لوكالات الانباء الغربية ، وغياب السياسة الاعلامية الوطنية التي تلخص وتجسد حقيقة العلاقات الكويتية ـ الافريقية في المجالات الاخرى . وهنا يبدو واضحاً الانفصال بين موقع افريقيا على الخريطة الاعلامية الكويتية وموقعها على الخريطة السياسية والاقتصادية .

المراجـــع

كتـــب

ابو سن ، علي . **العرب وتحديات الحوار مع افريقيا** . القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، ١٩٧٨ .

الاصفهاني ، نبية . **التضامن العربي الافريقي** . القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، ١٩٧٧ .

دايفيدسون ، بازل . **صحوة افريقيا** . ترجمة جمال محمد احمد . بيروت : ١٩٦٦ .

دياب ، فؤاد . **الرأي العام وطرق قياسه** . القاهرة : ١٩٦٢ .

زجلر ، جان . **مناهضة الثورة في افريقيا** . ترجمة مارسيل عيسى . دمشق : وزارة الثقافة ، ١٩٦٧ .

عودة ، عبد الملك . **سنوات الحسم في افريقيا ، ١٩٦٠ ـ ١٩٦٩** . ط ٢ . القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٧٠ .

وودس ، جاك . **الاستعمار الجديد في آسيا وافريقيا** . بيروت : ١٩٧٤ .

ـــ . **جذور الثورة الافريقية** . ترجمة احمد فؤاد بلبع . مراجعة عبد الملك عودة . القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧١ .

دوريـــات

الاخبار (القاهرة) : ١٩٧٧ ـ ١٩٨١ .

الاهرام (القاهرة) : ١٩٧٣ ـ ١٩٧٥ .

الايام (الخرطوم) : ١٩٦٩ ـ ١٩٧٦ .

التآخي (بغداد) : ١٩٧٢ ـ ١٩٧٥ .

الثورة (بغداد) : ١٩٦٨ - ١٩٧٦ .

السياسة (الكويت) : ١٩٧٦ - ١٩٨٠ .

شعراوي ، حلمي . « قراءة جديدة لوقائع العلاقات بين حركتي التحرر الوطني العربية والافريقية . » **المستقبل العربي** : السنة ٢ ، العدد ١٠ ، تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩ .

الصحافة (الخرطوم) : ١٩٦٩ - ١٩٧٦ .

العراق (بغـداد) : ١٩٧٦ .

القبس (الكويت) : ١٩٧٦ - ١٩٧٧ .

الوطن (الكويت) : ١٩٧٦ - ١٩٧٧ .

اوراق

رشتـي ، جيهان . « تحليل المضمون في الدراسات الاعلامية . » (كلية الاعلام ، ١٩٧٦ / ١٩٧٧) . (مذكرات لطلبة كلية الاعلام)

حوارات ولقاءات

حوارات عدة مطولة مع مسؤولي الشؤون الافريقية في وزارات الخارجية العراقية والكويتية والسودانية وجامعة الدول العربية .

لقاءات عدة مع رؤساء تحرير الصحف العراقية والكويتية .

تعقيب ١

غسان العطية

بعد تحديد الارضية السياسية والاقتصادية المشتركة بين العرب وافريقيا ، يمكننا الحديث عن البعد الاعلامي في التعاون العربي ـ الافريقي . . . فالاعلام ، تعاوناً كان ام نشاطاً منفرداً لا بد من ان ينطلق من ارضية سياسية واقتصادية تحدد اهدافه .

وقد اوضحت دراسة د. المصمودي بعض تلك الاهداف المشتركة بين العرب وافريقيا، وهي تحديداً ، مقاومة مظاهر الاستعمار المتجددة ومواجهة مظاهر التخلف . . . والامر الاخير الذي اكد عليه الكاتب ـ والذي اعتبره وكأنه المدخل للتعاون الاعلامي ـ هو مواجهة الهيمنة الاعلامية الغربية في افريقيا والوطن العربي . . . حيث ان ٨٠ بالمائة مما تنشره وسائل اعلامنا منقول عن الوكالات الغربية الكبرى . واذا ما افلحنا في تشخيص احد العوامل الاعلامية المشتركة يبقى السؤال ، كيف نواجه هذا الخلل؟ هنا كنت اود ان تأتي دراسة د. المصمودي باقتراحات محددة وعملية ممكن تبنيهاكمشاريععمل عربية او عربية ـ افريقية مشتركة .

استشهد الباحث ببعض الارقام في توضيح حجم الامكانيات المتاحة في وسائل الاتصال في افريقيا والبلاد العربية والتي هي من دون شك محدودة وقليلة ، ولكن ما اريد توضيحه اننا بحاجة الى معرفة ، وبالتالي تقويم الجهد الاعلامي العربي والافريقي القائم حالياً والموجه لكلا الطرفين ، على سبيل المثال كم ساعة اذاعية تبث عربياً وبلغات افريقية الى شعوب افريقيا السوداء؟ ما حجم التبادل التلفزيوني القائم حالياً؟ وما هي طبيعة تلك المواد ومدى الجدوى منها؟ وهنا قد نقترح ان يقوم معهد بحوث المستمعين بدراسة وتحليل المضمون لتلك البرامج . ومرة اخرى، ما هو نشاط وكالات الانباء العربية في افريقيا؟ وغيرها من الاسئلة .

وفي الحديث عن معوقات التعاون الاعلامي بين العرب وافريقيا ، ذكر الكاتب عامل التخلف الاقتصادي والامية ،حيث تبلغ نسبة الامية ٨٠ بالمائة في غالبية اقطار افريقيا . . . اضافة الى الافتقار الى المعدات والاجهزة ومختلف وسائل الاتصال من صحافة وتلفزة وغيرهما من

الوسائل الضرورية . وهنا اود الاشارة الى عامل سياسي وهو غياب المناخ الديمقراطي في معظم الاقطار الافريقية والعربية ، وبالتالي خضوع وسائل الاعلام لهيمنة الحزب الواحد او الدكتاتور الواحد ، مما ادى ، من دون شك ، الى تضييق دائرة الاهتمام الاعلامي المتبادل الى موضوعات ضيقة قد لا تعني او تهم جماهير الطرف الثاني !!

هذا ، وان مخاطبة افريقيا بلغة اعلامية واحدة امر قد يمكن ممارسته في موضوعات محدودة جداً ، وفي نطاق عموميات شاملة ، كمحاربة الاستعمار . . . وانهاء التخلف ، ولكن عند تقريب الصورةنجد انفسنا امام اكثر من افريقيا واحدة . . . لغوياً وثقافياً وجهوياً وسياسياً واقتصادياً ، الامر الذي يتطلب معرفة بتلك الخصوصيات للاقطار الافريقية المختلفة والعمل على مخاطبتها بعيداً عن النظرة الاحادية . . . مثال ذلك : ان لغة واسلوب وحجم الحديث عن الاسلام في بلد افريقي مسلم كمالي تختلف عن بلد منقسم دينياً ، او ان اغلبية سكانه من المسلمين كنيجيريا .

إن بلورة موقف عربي اعلامي مشترك تجاه افريقيا هو بحد ذاته امر صعب التحقيق نتيجة التناقضات العربية ، ناهيك عن تنسيق عربي ـ افريقي . . . فالتنسيق غائب عربياً ، وفاقد الشيء لا يعطيه . وقد تكون قضية تشاد والموقف العربي المتناقض منها احد النماذج على صعوبة اتخاذ موقف عربي مشترك . واعتقد ان الباحث قد اصاب عندما وجّه انظارنا الى الدور الذي يمكن ان تلعبه او توفره لنا المنظمات الدولية ، كاليونسكو ، في مجال التعرف على الواقع الاعلامي والاتصالي العربي ـ الافريقي ، وسبل تطويره ، وتنمية التعاون المشترك .

لقد خطت كل من الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الافريقية ، خطوات لا بأس بها من اجل التشاور والتعاون سياسياً . إن وجود الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الافريقية يوفر لنا اداة صالحة ، ان أحسن استغلالها ، لترسيخ التعاون الاعلامي بين الطرفين . فالجامعة العربية معنية رسمياً وتنظيمياً بالعمل الاعلامي العربي ، كما ان لها مكاتب اعلامية في بعض العواصم الافريقية . . . وقد تكون مساهمة الجامعة العربية لحد الآن محدودة في مجال العمل الاعلامي في افريقيا لاسباب قد تتجاوز ارادة الامانة العامة لجامعة الدول العربية ـ واذكر في هذا الصدد انه على الرغم من ان هناك قراراً بإعادة فتح مكتب الجامعة في لاغوس الا ان السلطات النيجيرية لم تمد يد المساعدة في هذا الصدد ، غير ان هذا لا يعني استحالة تطور نشاط الجامعة العربية في افريقيا ، وان مجرد وجود مكاتب اعلامية (السنغال ، كينيا ، اثيوبيا) لا يمكن ان يسد الحاجة المطلوبة اعلامياً . وخير ما يمكن ان يشرع به الطرفان ـ الجامعة والمنظمة ـ هو تنظيم لقاءات فيما بينهما بغرض التنسيق وتبادل الخبرات والبرامج الاعلامية المشتركة .

تعقيب ٢

عبد الملك عودة

يجمع هذان البحثان انهما يتكلمان عن قطاع دراسي واحد وهو الاعلام في اطار العلاقات العربية ـ الافريقية .

اولاً : تقدم د. عواطف عبد الرحمن بحثاً عن صورة افريقيا في الصحافة المصرية والرؤية العربية لقضايا التحرر الافريقي في السبعينات . وعلى الرغم من تقديرنا للكفاءة العلمية للباحثة ، الا اننا نسجل على بحثها عدداً من الملاحظات :

١ ـ ينقسم البحث الى قسمين اولها المقدمة السياسية العامة التي تعبر عن موقف وآراء الباحثة ، وهذه المقدمة العامة لا تقوم صلة مباشرة بينها وبين نتائج الدراسة ، وهذا لأنها ليست قراءة او تقديماً او تفسيراً لنتائج الدراسة او لبيئة الدراسة ، كما انها ليست مناقشة عامة او خاصة لمعنى ومضمون العلاقة المتبادلة بين السياسة والاعلام ، وهي القضية محل الدراسة .

٢ ـ نتائج الدراسة هي جزء من دراسة سابقة نشرتها الباحثة مع زميلة لها كما هو واضح من الهامش رقم (١) من البحث المقدم ، وقد سبق نشر هذه الدراسة لحساب معهد البحوث والدراسات العربية بالقاهرة .

ومع التسليم بأن الدراسة في الاصل جهد اكاديمي ، الا ان المنشور منها هو النتائج . ولا نستطيع ان نعرف من هذا الملخص ما هي المقدمات التي ادت الى هذه النتائج ، ولا نستطيع تقدير الادوات والاساليب والوسائل المستخدمة في البحث للتوصل الى هذه النتائج ، ولا نعرف ما هي اسباب ومبررات اختيار هذه العينات من الصحف ومن هذه الاقطار العربية بالذات .

ثانياً : ويقدم الورقة الثانية د. مصطفى المصمودي عن البعد الاعلامي في العلاقات العربية ـ الافريقية المعاصرة . ونسجل فيما يلي الملاحظات عليها :

١ ـ يرى الباحث ان الدين الاسلامي عامل توحيد بين سكان الشرق الاوسط وقارة افريقيا.

وهذا تقدير مهم يشكر الباحث عليه ، خاصة انه يعرف ان الاعـلام في الوطن العـربي والقارة الافريقية ينتشر فيه تيار مدني علماني لا يرى هذا الرأي . وان الباحث لم يؤكد ما يذهب اليه بمؤشرات او بدلائل وشواهد يستمدها من قنوات ووسائل الاعلام العربية والافريقية .

٢ ـ اشار الى وسائل الاعلام الافريقية من مكتوبة ومنطوقة ومرئية مؤكداً ان ٨٠ بالمـائة مما تنشره منقول عن وكالات الانباء الاجنبية .

ومن حقنا ان نسأل هل هذا هو وضع الصحافة الافريقية المنشورة باللغـات الانكليزيـة والفرنسية والبرتغالية وبلغات افريقية متنوعة ، ام ايضاً هذا هو وضع الصحافة المنشورة باللغة العربية في منطقة شمال افريقيا ، وكذلك الصحافة المنشورة باللغة الفرنسية في عدد من الدول الافريقية الناطقة باللغة العربية .

٣ ـ ان ما اشار اليه من آفاق واساليب التعاون في العمل الاعلامي ليس جـديداً ، فهنـاك عشرات ومئات من الوثائق والبيانات والدراسات التي اصدرتها المنظمات والاتحادات والندوات العالمية والاقليمية والوطنية حول قضايا الاعلام في العالم الثالث ، وهناك عمل ونشاط اتحادات الاعلاميين والصحافيين وهيئات التـدريس في كليات ومعـاهد الاعـلام . . . الخ . وكـان من الافضل ان يشير الباحث الى نتائج هذا النشاط وهذه الاجتماعات وماذا تم فيها ، وما هو المصير والواقع الراهن بعد ان تعددت الاجتماعات والقرارات؟

٤ ـ يشير الباحث مقتطفاً من حـديث الامين العـام لاتحاد الصحافيين الافريقيـين ، الى ان بعض الصحافيين، افارقة وعرباً ، قد تركوا انفسهم ينقادون الى الفخ الذي نصبته لهم وسائل الاعلام الامبريالية .

ونحن ان كنا نسلّم بدور ونشاط المصالح الاجنبية والامبريالية في فترة الاستعمار الجديد ومحاولات اختراق الكيانات الوطنية والتجارب العربية والافريقية بعد اعلان الاستقلال . . . الا انه من حقنا ان نسأل عن دور الحكومات والبلدان العربيـة والافريقيـة في التمهيد للتبعيـة وفي الخضوع لمناطق النفوذ والارتباط بالقوى الاجنبية والاستعمارية ، وان هذه الحكـومات تضغط وتضهطد الاعلاميين عامة اذا لم يسيروا في ركاب سياساتها ويؤيدوا اتجاهاتها ومواقفها .

ثالثاً : ان الموضوع الاساسي واسع ويشمل عديداً من القضايا الخاصة بكل جانب عربي ام افريقي ، كما يشمل عديداً من القضايا المشتركة . ونشير الى بعضها فيما يلي :

١ ـ حقوق الانسان : ومنها حقه في ان يتعلم وان يبدي الرأي وان يحتفظ بعقيـدته . وهي تشمل حريات وحقوق الاعلام والصحافة والنشر . . . الخ . ان هذه الحقوق مفقودة تمامـاً في جميع البلدان العربية والافريقية . . . فكيف نتكلم مع هذا ؟

٢ ـ الاعلام في النهاية هو ترجمة دقيقة للسياسة او لخيارات السياسة المطروحة في المجتمع . والخيارات السياسية تعبر عن قوى وطبقات وآراء منوعة في مـراحل وفتـرات سياسيـة واوضاع داخلية وخارجية متغيرة . فـإذا كانت الحكـومات تـأخذ بـأساليب وبمعـاني الاستبداد والتسلط

الشاملين ، وليس عندها مواقف المبادأة ، ولا تعبر عن مصالح شعبية . . فيكون الموقف هو ان الاعلام ـ خوفاً ورهبة ـ لا يقدم الا رأي الحاكم الفرد او القلة . وتتغير المواقف والسياسات كلما تغير الحاكم او تغيرت رغباته .

٣ ـ المعلومات والبيانات الحقيقية لا تنشر ولا تتداول اهداف واستراتيجيات ومراحل وتكتيكات التعاون العربي ـ الافريقي ، وليس مسموحاً بمناقشات موضوعية او حرة او انتقادية حول هذه الاحوال وحول هذه الاهداف والوسائل . وقد سبق في هذه الندوة مناقشة موضوع البيانات والمعلومات ، علماً بأننا نعيش في فترة ثورة الاتصال والبيانات والمعلومات .

يكون السؤال كيف نعالج وكيف نقوّم وكيف نقبل ان نضع المسؤولية الكاملة على عاتق الاعلاميين؟ او كيف ننتظر منهم ومن وسائل الاعلام ، موقفاً ايجابياً لمصلحة التعاون العربي ـ الافريقي ؟

٤ ـ تدفق الانباء وقنوات الاعلام في العالم المعاصر هي احتكار لعدد قليل من وكالات الانباء والشركات متعددة الجنسيات في العالم الغني الصناعي في دول الشمال ، بينما دول الجنوب جميعها فقيرة محرومة متخلفة في هذا الميدان .

ان ثورة المعلومات والاتصال تجعلنا في وضع المتلقي باستمرار من جانب الشمال المحتكر . وان الهجوم والتشويه المتعمد على الثقافة ، والذات الوطنية ، وعلى التجارب الاستقلالية في دول العالم الثالث ، هو الطابع المستمر وهو الموقف الدائم تجاه بلادنا وتجاه الاعلام والثقافة . . . الخ ، وهذه هي المطالب التي يعيش عليها او يحتاجها المواطن في بلادنا في دول آسيا وافريقيا بجوار احتياجاته ومطالبه المادية . ومن هنا فإن التعاون العربي ـ الافريقي لا يلقى اهتماماً ، واحياناً كثيرة يقدم في صورة مشوهة تثير الاحقاد والحزازات ، واحياناً اخرى تعمق السلبيات والتباعد بين اطراف هذا التعاون . وتجربة السنوات العشر الماضية دليل على ما نقول .

٥ ـ انه على الرغم من محاولات وجهود التعاون الاعلامي في العالم الثالث ، سواء أكان هذا في اطار دول عدم الانحياز ، ام في اطار الجامعة العربية ، ام في اطار منظمة المؤتمر الاسلامي ، ام في اطار التعاون العربي ـ الافريقي ، ام في اطار التضامن الأفروآسيوي . . . الخ ، نقول انه على الرغم من كل هذه المحاولات والجهود والندوات والقرارات الا ان الحصيلة والنتائج قليلة وغير مرضية وغير ذات اثر فعّال .

ولذلك فمن حقنا ان نسأل : لماذا؟ وكيف الطريق الى التغيير؟ ومتى نستطيع ان نصل الى تحقيق النتائج المستهدفة في الوثائق والقرارات التي وقع عليها الرؤساء والملوك العرب والافارقة في مؤتمر القاهرة عام ١٩٧٧ ، تقنيناً وصياغة وتأسيساً للتعاون العربي ـ الافريقي ؟

هذه هي عينة من الاسئلة والقضايا التي ارى ان تنشغل بها دراسات وبحوث محور الاعلام في هذه الندوة . او فيما يعقد من ندوات قادمة حول هذا الموضوع .

تعقيب ٣

محمد بن عيسى

اود ان استأذنكم في ان اقتصر بالتعقيب على دراسة د. مصطفى المصمودي ، وان اعتذر لكم عن عدم تعرضي بالتعقيب على دراسة د. عواطف عبد الرحمن .

والحقيقة هي انني شخصياً كنت اتطلع الى ان يكون بحث د. المصمودي اكثر دقة وابعد عمقاً واوسع تحليلاً في المفهوم والبعد الاعلامي في العلاقات العربية ـ الافريقية . وتطلعي جاء نتيجة لما نعرفه عن الباحث من اطلاع واسع في مجال الاعلام العربي والافريقي ، وعن الجهود التي بذلها، ولا يزال، في دعم حركة تحرير الاعلام والاتصالات في العالم الثالث عموماً ، وفي افريقيا خصوصاً . غير انه فيما ارى ، اتبع في تحرير ورقته اسلوب التعميم في طرح عدد مهم من القضايا الحيوية التي تتعلق باشكالية الثقافة والاعلام والاتصال . وربما فعل ذلك اعتباراً لعامل الزمن وشمولية موضوع الندوة . هذه ملاحظة اولية اقولها كرد فعل تلقائي لقراءتي للبحث .

وفي اعتقادي ان احدى الوظائف الرئيسية التي يجب ان يقوم عليها التعاون العربي ـ الافريقي في المجال الاعلامي هي وظيفة استكشاف المقومات الذاتية والحضارية ، وتصحيح الصورة المميزة للانسان في افريقيا وللانسان في المشرق العربي . وعنصر الاستكشاف هذا اعتبره عنصراً ضرورياً ومتلازماً لقدرة هذا الانسان على مقاومة ، ليس فقط مظاهر الاستعمار المتجددة ، بل وعلى المساهمة في احداث المناعة الحضارية / الثقافية للتفاعل مع المؤثرات الحضارية الثقافية الخارجية ولمواجهة التخلف عن وعي بالبديل الذي يختاره للتطور والتنمية .

والباحث لا يبرر ابداً اسباب الضعف العربي ـ الافريقي المفرط في مجال الاعلام . فمما لا شك فيه ان للقرار السياسي اثره البالغ في هذا التخلف . ومما لا شك فيه ايضاً ان اغلبية الاقطار العربية وعدداً لا بأس به من الاقطار الافريقية يتوفر على وسائل في قطاع الاعلام والاتصال متقدمة ، وعلى اطر (كوادر) متدربة ، وبعضها على مستوى عالٍ من التجربة الفنية والابداعية . غير ان هذه الوسائل وهذه الموارد البشرية المتدربة لا توظف في انتاج برامج اعلامية

هادفة ، وبالتالي نجد ان القرار السياسي يصبح العامل الفعّال المباشر في تكريس اعتمادنا على مصادر الاعلام الخارجية ، وفي اللامصداقية والاستلاب اللذين يتسم بهما انتاجنا وسلوكنا الاعلامي وفي المعاناة التي يعيشها كثير من اعلاميينا ومثقفينا ومبدعينا .

يتحدث الباحث عن « آفاق التعاون العربي ـ الافريقي في مجال الاعلام والاتصال » ، ويبدأ بكلمات قالها السيد الشاذلي القليبي ، الامين العام لجامعة الدول العربية ، عن مسؤولية الصحافيين العرب والافارقة « في الذود عن القيم الانسانية . . . وفي تطوير العقليات (بين العرب والافارقة) نحو المزيد من الثقة المتبادلة ومن الايمان بالمصير المشترك » . ويقول الباحث ان كلمات السيد القليبي هذه « تلخص على احسن وجه برنامج العمل المشترك الذي ينبغي تنفيذه لمد الجسور اللازمة من اجل تعاون عربي افريقي شامل ، بما فيه التعاون في مجال الاعلام والاتصال » .

ولكن بعد ذلك يبدو لي ان الباحث يكل لمنظمة « اليونسكو » مهمة تنفيذ هذا العمل الجبار لتطوير العلاقات بين العرب والافارقة بغرض مضاعفة الثقة المتبادلة وتثبيت ايماننا بالمصير المشترك! فهو يقول بعد ذلك « وهذا التعاون ينبغي ان يستمد من مبادىء النظام الاعلامي الدولي الجديد . . . . وذلك بفضل تدفق متوازن للاعلام بين العرب والافارقة وتطور مختلف الانظمة الاعلامية وتدعيمها في كل المستويات » .

ومع الاحترام الذي قد نكنّه اجمالاً لمبادىء « النظام الاعلامي الدولي الجديد » وللنوايا الحسنة والقدرات والكفاءات التي تتوفر لدى عدد من العاملين في منظمة « اليونسكو » فإنني لا استطيع اخفاء تحفظي تجاه هذا الاستوجاب الذي يقره الباحث . وسبب تحفظي واضح . ذلك ان نظام الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة تئن تحت بيروقراطية اثبتت منذ سنين عجزها الصريح عن مواجهة مشاكل التخلف التي يعاني منها العالم الثالث . بل انه لم يعد خفياً على احد ان الحلول التي يقترحها هذا النظام عادة ـ بل ربما دائماً ـ ما تصبح متجاوزة وغير نافذة المفعول حني توكل الى آلية دولية و / او الى آلية اقليمية فيما بين الحكومات في اي منطقة من بلاد العالم الثالث .

ولكن هذا في حد ذاته ليس هو سبب تحفظي الوحيد . ففي رأيي ان « الحلول الناجعة » التي اثارها الباحث «لبعث حضارتنا المشتركة بكل قيمها » و« سد النقص الفادح في تغطية اخبار شعوبنا » و« لنضع حداً للاحتكارات الاعلامية العالمية » ، في رأيي ان هذه الحلول ، وهذه المقاصد النبيلة ، المفترض ان تترتب عنها ، لا يمكنها ان تتحقق هكذا بسهولة . . . لمجرد تبنينا لنظام اعلامي دولي جديد . تماماً كما لم تتغير الظروف الاقتصادية لانسان العالم الثالث بالسهولة التي توقعها رواد الانظمة الدولية الجديدة الذين صادقوا على « النظام الاقتصادي الدولي الجديد » .

وإجمالاً فإن الباحث ، في الاجزاء المتعلقة « بمستوى العمل الصحافي وانتاج البرامج » والامكانيات البشرية والتكوين وغيرها ، يخلص الى آراء جازمة تقوم في واقع الامر على مسلمات

غير متماسكة تتسم بعموميات لا تستند الى معلومات معقولة . ثم ان البحث في تفاصيله يوحي بأن حل اشكالية الاعلام والاتصال والتعاون العربي ـ الافريقي في هذا المجال يكمن في البرامج والمشاريع المشتركة في التدريب والاستثمارات وتطوير آليات الاتصال والتوزيع والبث . وهذا في رأيي تبسيط زائد في الطرح والعلاج .

وبمعنى آخر ، فإنه لا بد من توفر ارادة سياسية فردية مشتركة . وهذه الارادة السياسية ـ كما اثبتت التجارب في المجالات الاخرى ـ لا تفرضها توصيات الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ولا حتى الانظمة الدولية الجديدة ، وإنما يفرضها وعي واضعي القرارات السياسية في افريقيا والوطن العربي باهمية الاعلام والاتصال كقوة ضاربة وليس آلية للترفيه والدعاية العابرة . ومن ثم كان الاحتكار الاعلامي العالمي مثلاً ، مرتكزاً بالاساس على الشرطية التي يفرضها نظام القيم عندنا جميعاً ، لدى النخبة ولدى الجماهير ، عن وعي او غير وعي .

وهذه الشرطية هي وليدة ارث ضخم من الرؤ ى والمسوغات التي تطبع برامج تعليمنا وانماط التنمية التي نختارها ومعادلة الصراع الداخلي والخارجي فيما نحن عليه وفيما نريد ان نصير . ولكن هل نعرف من نحن ؟

ولربما كان في هذا الاستفسار عمن نحن ، وما نريد ، ان نصير جوهر معادلة ما يسمى بالتعاون العربي ـ الافريقي ، او موضوع الندوة عن « العرب وافريقيا » . ولعله قيل الكثير من جانب عدد من الاخوة المشاركين في هذه الندوة عن اشكالية الانفصام الذي تعاني منه الشخصية الافرو ـ عربية ، وعن قضية التحرير الشامل الفعلي للانسان الافرو ـ عربي ، وعن الهوية المميزة لهذا الانسان ، وعن تحديد مفهوم من هو « العربي » ومن هو « الافريقي » واين يكمن « ولاء » سكان الاقطار العربية في افريقيا او الاقطار الافريقية الاعضاء في الجامعة العربية . . . . . الى غير ذلك من المتاهات الجدلية التي سوف تزداد حدّة بين من سيأتي بعدنا من الاجيال القادمة .

واذا ما اعترفنا ـ كما اكد ذلك عدد من الاخوة هنا ـ ان « التعاون » والتعامل فيما بين الحكومات العربية « الغنية » والحكومات الافريقية « المحتاجة » انما يقومان على المصلحة الآنية ، واذا ما نحن قدرنا بصدق وبموضوعية ان اسلوب « الحسنة » ، والقروض ، والهبات المالية ، وما الى ذلك من « الاستثمارات » ، والمؤسسات المصرفية العربية ـ الافريقية ، والاتفاقيات الفنية والاقتصادية و« الثقافية » ، وشتى الوان التعامل ومحاولات « التقارب » الافريقي ـ العربي التي تصل احياناً درجة الارتشاء والسذاجة في اعتبار « مواقف » بعض الحكومات القائمة على المقابل مظهراً من مظاهر « التعاون » ، واذا سلمنا كما ثبت من مداخلات الاخوة المشاركين في الندوة ان هذه الاساليب جميعها لم تحقق « التعاون » المنشود ، فلأنه يبدو جلياً ان عنصر الثقافة بمفهومها الشامل ، من حيث الفكر والابداع بما في ذلك الاعلام والاتصال ، ربما يبقى البعد السليم الذي من شأنه ان يمهد ـ على المدى الطويل ـ لتعاون فعّال ومثمر بين الشعوب وبالتالي بين الحكومات في افريقيا وفي المشرق العربي .

ومما لا شك فيه ان البعد الانساني في التعامل العربي ـ الافريقي هو العنصر الرئيسي

المفقـود في معادلـة « التعاون » الافـرو ـ عربي . وهـذا البعد يمكن تنـاوله من منـظور مستقبلي للعلاقات بين الافريقيين والعرب المشرقيين . ولعل هذا المنظور المستقبلي لآفاق التعامل والتعاون ناقص هو الآخر في الطريقة التي تناولت بها هذه الندوة عموماً قضية التعاون بين افريقيا والمشرق العربي .

وكـان هذا البعـد الانساني ، والمنـظور المستقبلي ، همـا ما حـدا بجماعـة من المفكـرين والمبدعين العرب والافارقة الى المغامرة في محاولة متواضعة في مدينة « اصيلة » المغربية لاحداث « المنتدى الثقافي العـربي الافريقي » ونستهـدف ، من خلال المشـاريع التي اقـرتها اجتمـاعات « منتدى اصيلة » الثلاثة منذ سنة ١٩٨٠ ، مد الجسور العربية ـ الافريقية من خلال النشاطات غير الحكومية في مجالات الاتصال والفكر والعلوم والابـداع ، وتوجيـه استثمار قـدراتنا المـادية والبشرية ، ودعم العمل المشترك في قطاع النشر والعمارة والانتاج السينمائي والتشكيل وتنظيم الاتصال بين الكتّاب والتشكيليين والمعماريين والشعراء وغيرهم من الافارقة والعرب .

ملاحظة اخيرة ، هي اننا ـ كعرب ـ كثيراً ما ننساق مع هاجس التأثير العربي في افريقيا ، باستعلاء احياناً ، ومع «عقـدة» ما قدمه العرب والاسلام لافريقيا ومع شعورنا بمرارة « الجحود » الذي يتقبل به الافارقة « المعونات العربية » والعطاء العربي. والواقع هو ان الافارقة اثـروا الى حد كبير العطاء الحضاري العربي ـ الاسلامي . والانسان الافريقي غني بموارد حضارية تتمثل في الصرح الحضاري الافريقي قبل وصول الاسلام الى افريقيا منذ الحضارات الليبيو ـ بربـرية القديمة. ولعل ما تعكسه الصياغات الابداعية في الموسيقى والنحت والزخرفة والعمارة والوفاق القائم بين الانسان والطبيعة في افريقيا ما اعطى نفساً خلاقاً قوياً للصـرح الحضاري العـربي ـ الاسلامي في الماضي واليوم وغداً .

وبدون استعداد العرب تقبل هذا العطاء الحضاري الافريقي والتفاعل معه ، فإن التعاون الافرو ـ عربي سيبقى عرضة للمساومات والمناقصات المالية والمواقف التعصبية المسبقة . وبدون هذا التعاون فإن الظهر العربي سيبقى عـرضة لاخـطار رهيبة لا احـد يستطيـع تصور ابعـادها وتأثيرها على الوجود الحضاري العربي .

تعقيب ٤

مجـــدي حمّـاد

اني في الواقع لن اقدم تعقيباً على اي من الدراستين ، وانما سأقدم لمحة سريعة عن جانب مهم اعتقد انه يكمل موضوع الندوة بشكل عام ، والبعد الاعلامي منها بشكل خاص وهو ما يتصل بالتصورات الافريقية للشخصية العربية .

فلا شك ان مدرك « التصور » يعتبر من المدركات المهمة في رسم اية سياسة خارجية او محاولة مد جسور تعاون او مواجهة صراع . وبالتالي فإن محاولة بناء اية استراتيجية عربية في افريقيا ، ينبغي ان تبدأ بالاجابة عن هذا السؤال . ما هي « صورة » الشخصية العربية لدى القيادات والشعوب الافريقية؟ لأنه من المنطقي ان مكونات التصور الايجابية تسهل مد جسور التعاون والالتقاء وتعمل على تدعيمها واستمراريتها ، بينما المكونات السلبية للتصورات تبقي هذا التعاون والالتقاء على مستوى الحكومات فقط وتجعله اسير اي تغيرات تطرأ على هذه الحكومات التي لا تستقر على حال . والاهم من ذلك انها تقدم المادة الخام التي يسهل لاية دعاية مضادة ان تقدمها بغير ادعاءات اضافية . ومن هنا اهمية معالجة هذه « التصورات » لأن المكونات السلبية كبيرة الحجم وسريعة المفعول ، فضلاً عن ان القوى المضادة للمصلحة العربية ـ الافريقية تلتقط هذه المكونات وتعمل على تضخيمها والاستفادة منها لضرب التعاون العربي ـ الافريقي .

يمكن تركيب صورة مجملة للشخصية العربية من اجزاء متعددة للتصورات الافريقية المرتبطة بهذه الشخصية ، سواء من تصورات تسود على المستوى الكلي للشخصية العربية او من تصورات اخرى ترتبط بالمستوى الجزئي او بقضايا فرعية ـ من ناحية ، وسواء من تصورات تصدر عن الصفوة الافريقية بقطاعاتها الحاكمة او من تصورات شائعة لدى القواعد الشعبية الافريقية لظروف معينة ـ من ناحية اخرى .

ويمكن القول ان التركيبة العامة للتصورات الافريقية المرتبطة بالشخصية العربية هي

نتـاج عوامـل متعددة يعـود بعضها الى خبـرات التاريـخ سـواء الشق القـديم منـه او المـرحلة المعاصرة ، كما يعود بعضها الآخر الى طبيعة العلاقـات السياسيـة بين البلدان العربيـة والدول الافريقية فضلاً عن السياسات الدولية والمواقف التي يتخذها كـل طرف في المنـظمات الـدولية المختلفة . وهناك اخيراً العلاقات الاقتصادية العربية ـ الافريقية .

١ ـ التصورات النابعة من مفهوم « العرب » لدى الافارقة

يمكن القول ان الصورة القديمة عن العرب تجار العاج والرقيق كادت ان تختفي ، ولكن برزت محلها صورة العرب الذين تمثلهم وتعبر عنهم بالقول وبالفعل ثورة ٢٣ يوليـو ١٩٥٢ في مصر ، وما قدمته من معونات اقتصادية وعسكرية وسياسية ومعنوية ، وما لها من آثـار في حياة هؤلاء البشر جميعاً . فأينما يذهب المرء في ربوع افريقيا يجد الشعوب هناك تعرف مصر وثورتها وقيادة هذه الثورة .

ولكن تجـاور هذه الصـورة المشرقـة، صورة اخـرى تثير كثيـراً من القلق ، وهي صورة بعض الاقليات العربية . ان الرأي العام الافريقي ينـظر اليهم في كراهيـة احيانـاً ، وفي شك احياناً اخرى ، خاصة وانها تمثل قطاعاً مرتبطاً بـالصفوة الافـريقية الحـاكمة والمستـأثرة بـالشق الاعـظم من الثروة القـومية ومـزايا الحكم ، فضـلاً عما يؤدي اليـه النشاط المضـاد للمصلحة العربية من تضخيم للجوانب السلبية لسلوك هذه الاقليات العربية ولدورها في القارة .

وبجوار هذا برزت خلال الاعوام الاخيرة صورة تكاد تغـطي ما عـداها ، وهي صـورة العـربي مالـك النفط ، والعوائـد النفطيـة الخرافيـة ، واجراءات ايـداع هذه الامـوال في بنوك اوروبـا وامريكـا ، واستثمارهـا فقط في الدول الغنيـة . ونذكـر هنا بـطبيعة الحـال مـا تنشـره الصحف والمجـلات الاجنبية عن الاسـراف في الانفاق وحيـاة الترف التي يعيشهـا العـرب في اوروبـا الغربيـة والولايـات المتحدة . ولكي نـوضح اثـر ذلك عـلى العقلية الافـريقية ، فـإننا نستشهد بنموذجين احدهما يرتبط بالقيادات الافريقية الحاكمة وثانيهما يصدر عن رجل افـريقي عادي .

الاول : هو مجرد فقرة قصيرة ولكنها معبرة من كلمـة الرئيس السـابق عيدي امـين امام مؤتمر القمة العربي ـ الافريقي الاول بالقاهرة حيث يقول : « ان اوغنـدا قد رفضت اتخـاذ اجراءات انتقامية عندما تعرضت اراضيها لاعتداءات مختلفة . وذلك رغبة منها في تأمـين سلام ووحـدة القارة الافـريقية . وان اوغندا لن تكون قط عبـداً للامبـرياليـة والصهيونيـة . . . ان الدخـل الذي تحققـه البلدان المنتجة للبتـرول والمودعة في البنوك الغربية ، انما تستخدمه الدول الامبريالية في انتاج الاسلحة التي يتم شحنها الى اسرائيل ونظم الحكم العنصرية في جنوب افريقيا وروديسيا والتي تقوم باضطهاد الشعوب الشقيقة . . . » .

اما الثاني : فيتمثل في سؤال وجهه احد طلاب جامعة دار السلام لاحد الخبـراء الذين اوفدتهم جامعة الدول العـربية في جـولة اعـلامية بعـدد من الدول الافـريقية لاستـطلاع ردود الفعل للتعاون العربي ـ الافريقي . يقول السؤال : « هل العرب متأكدون من ان اموالهم المـودعة في

بنوك اوروبا واميركا لا تستثمر في الشركات الاحتكارية والاستغلالية العاملة في مناجم النحاس والماس ومزارع المطاط في جنوب افريقيا وروديسيا؟ » .

وفضلاً عما تقدم فإن المعلومات الشائعة عن جامعة الدول العربية في اغلبها معلومات سطحية . اذ ما زالت العروبة مرتبطة بالاسلام . ومن هنا توجه الى الدول والجامعة العربية بصفة دائمة تهمة تقديم المعونات للدول الافريقية الاسلامية اولاً . وبالتالي فهناك تساؤ ل مهم يواجه المتحدث العربي في شرق افريقيا يدور حول طلب تحديد شروط العضوية او تعريف هوية العروبة التي على اساسها تنضم الدول الى عضوية جامعة الدول العربية . وهذا مرتبط في اذهانهم بانضمام الصومال بصفة خاصة للجامعة حيث انه لا يتحدث اللغة العربية رسمياً . فضلاً عن ان اشاعة انضمام اوغندا التي كانت متداولة في بعض الدول .

والنموذج العملي الذي يوضح ذلك هو ما اثير في كلمات وخطب بعض الدول الافريقية في المؤتمر الوزاري الافريقي ـ العربي الأول الذي عقد في دكار (ابريل / نيسان ١٩٧٦) ، من موضوعات خاصة بالعروبة . ولدور العرب واهدافهم في افريقيا وعلاقة العروبة والاسلام بالتعاون العربي ـ الافريقي . لقد سبق استغلال هذه الافكار في الستينات من هذا القرن خاصة في فترة الدعم العربي القوي لحركات التحرر الافريقية ضد الاستعمار الاوروبي القديم وضد الاستعمار الجديد . وقالت الدوائر الاستعمارية والصهيونية ان العرب يمثلون استعماراً جديداً . وان هدفهم الحقيقي هو نشر الاسلام ومحاربة الاديان الاخرى في افريقيا . وبالتالي استغل هذا الاتجاه لتغذية تخوف بعض العناصر المسيحية الافريقية ، وخلق صعوبات جديدة ذات طابع ديني يمكنها ان تعرقل بل قد تشل التعاون العربي ـ الافريقي لمصلحة التعاون الافريقي ـ الاوروبي الذي قد يبدو اكثر فائدة وارضاء للمسيحيين في افريقيا .

٢ ـ التصورات النابعة من العلاقات السياسية الدولية

هناك موضوعات خاصة تثار في دول معينة حيث يرتبط الامر بمصلحتها القومية . وهذه الموضوعات تؤثر بشكل جدي على العلاقات الافريقية ـ العربية . كما انها تساهم في تغذية تصورات افريقية معينة قد تكون من طبيعة سلبية بالنسبة للعرب . وخاصة ان هناك نوعاً آخر من القضايا لا تثور في دول بعينها ، وانما تشكل قضية قارية تهم الشعوب والدول الافريقية بصفة عامة .

وعلى سبيل المثال ، هناك قضايا من النوع الاول الذي يثور في دول بعينها مثل قضية اريتريا . وتأييد عدد من البلدان العربية متزايد في هذه الآونة لثوارها ولرغبتهم في الانفصال عن اثيوبيا (في اثيوبيا وتنزانيا) . كما تثور في كينيا قضية القواعد العسكرية الاجنبية في الصومال نظراً للصراع الكيني ـ الصومالي التاريخي حول الحدود ، كذلك كان من حق غانا ان تتساءل وان تتعجب حول موقف الاقطار العربية ضد مرشح غانا في انتخابات رئيس بنك التنمية الافريقي . كذلك يثور في الدول الافريقية التي تعلن ايديولوجية يسارية ، ذلك الموقف الحاد الذي تتبناه بعض الاقطار العربية ضد هذا الاتجاه وضد التعاون معه .

وهناك كذلك طائفة اخرى من الموضوعات التي ترتبط بالقارة ككل والتي تثور في جميع دولها على وجه العموم والتي يمكن تركيزها في ثلاثة موضوعات اساسية :

أ ـ وهو الاهم ، يدور حول العلاقات العربية ـ الامريكية المتزايدة منذ حرب تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٣ وما يرتبط بها بصفة خاصة بعد كامب ديفيد من اتجاهات الحل السياسي لقضية الصراع العربي ـ الاسرائيلي وتأثير ذلك على العلاقات الافريقية ـ الاسرائيلية .

ب ـ يدور حول عدم التزام العرب باحترام التضامن العربي ـ الافريقي ، والامثلة هنا عديدة ، منها ما تردد عن قيام قطر عربي ببيع السلاح الى حكومة جنوب افريقيا . ومنها عدم جدية مقاطعة شركات النفط التي تتعامل مع جنوب افريقيا او الدول التي تعيد تصدير النفط العربي اليها بل واشاعات تتردد عن بيع النفط العربي اليها . ومنها تجارة فرنسا الواسعة في السلاح مع جنوب افريقيا في الوقت الذي تتظاهر فيه بالصداقة مع العرب ، وضرورة التزام العرب بقرارات مؤتمر كولومبو لعدم الانحياز (تموز / يوليو ١٩٧٦) الخاصة بحظر النفط عن فرنسا ما لم توقف تسليحها لجنوب افريقيا . وهناك اخيراً العلاقات الحيوية المتضخمة والمتصاعدة بين النظام العنصري في جنوب افريقيا،واسرائيل ترتبط في المفهوم الافريقي بالمساعدات الهائلة التي يحصل عليها النظامان من الدول الكبرى ، خاصة الولايات المتحدة الامريكية ، التي اصبحت صديقة للعرب حالياً وبتجميع هذه الابعاد معاً وصل البعض الى حد القول بوجود تناقض عربي ـ افريقي في مجال حركة التحرر الوطني .

ج ـ ينبع من الاتجاه شبه العام الى اعتبار الحوار العربي ـ الافريقي مكافأة تدفعها الاقطار العربية للدول الافريقية ، لأنها قطعت علاقاتها الدبلوماسية باسرائيل .

ليس ادل على ذلك من الفقرة الاولى في بيان مؤتمر القمة العربي السادس بالجزائر (تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٣) تتضمن ان الاقطار العربية تعرب بحرارة عن تقديرها « لموقف الدول الافريقية الشقيقة لقطعها علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل التي باتت معزولة اكثر فأكثر عن العالم » . وكنتيجة طبيعية لهذا فإن تهديد بعض المسؤولين الافريقيين باستئناف العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل ، يشكل ، في رأي البعض ، المحرك السري الذي قد يدفع الاقطار العربية الى الابقاء على المساعدات المالية ، فإذا كانت تلك هي الخلفية الفكرية لأحد طرفي الحوار فتلك عقبة من الخطأ التقليل من اهميتها .

ولقد كان هذا المعنى واضحاً في كلمة الرئيس سنغور في الخرطوم(١٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥) بقوله ان كل من يحاول ان يجعل من التعاون العربي ـ الافريقي مسألة اعتراف بالجميل من لدن البلدان العربية ازاء افريقيا ، يقترف خطأين في آن واحد « الخطأ الاول ـ هو ان موقفاً مثل هذا يشكل اهانة لافريقيا ولشرفها ، والخطأ الثاني ـ هو ان موقفاً مثل هذا ، من شأنه ان يفكك اواصر التآزر والتضامن الذي يجمع الاجيال الافريقية والعربية الحالية والمقبلة فيكون منها كتلتين متضادتين . . . » .

٣ ـ التصورات النابعة من العلاقات الاقتصادية

ويمكن من زاوية العلاقات الاقتصادية وتبلور برامج ومؤسسات عربية لتدعيم عمليات التنمية الافريقية فضلاً عن مساعدة دولها على التقليل من آثار ارتفاع اسعار النفط في اعقاب حرب تشرين الاول / اكتوبر ، الاشارة الى العناصر الآتية الشائعة في الاوساط الافريقية :

أ ـ ان السلوك العربي في التعامل المالي والاقتصادي والمعونات الفنية بطيء ، ومتردد ، بينما هو عند طلب التأييد السياسي الافريقي سريع وعاطفي متحرك وقوي . وهو ما يعطي الشعوب الافريقية انطباعاً بأن الهدف العربي هو التأييد السياسي ، فإذا ما تحقق، نسي العرب افريقيا واهملوا قضيتها . ويساعد على ذلك، في رأيهم ، انهم يرون العرب يتحدثون كثيراً ويفعلون قليلاً .

ب ـ ان القروض العربية وسيلة رديئة للتعامل مع افريقيا ، تبعث على المخاوف والشك خاصة انها اول اسلوب للتعامل العربي الجماعي . انها مبالغ ضئيلة اكبرها قيمة ١٤ مليون دولار امريكي للدولة الواحدة ، وتستحق دفع الفوائد ، ويجب سدادها مهما طال الزمن . انها ليست استثمارات طويلة الاجل . وليست موجهة نحو رفع مستويات المعيشة ونحو تنمية الثروة القومية . وكثيراً ما يثور السؤال التالي: هل العرب يستهدفون نفوذاً سياسياً بهذه القروض؟ وهل لها علاقة بمطالب بعض العرب بشأن طرد اسرائيل من الامم المتحدة؟

ج ـ ان الاجهزة العربية المالية بصفة خاصة لم تعمل حتى الآن بالشكل الجدي المطلوب . فضلاً عن تواضع امكاناتها المالية والفنية خاصة اذا وضع في الاعتبار ان الدول الافريقية عددها ٤٩ دولة واوضاعها في غاية السوء ، بينما لم يرصد لها العرب سوى مبالغ زهيدة . وهنا يقارن الافريقيون هذه المبالغ بقيمة القرض المقدم لفرنسا مثلاً . وعند المقارنة يصابون بالذهول .

وفي هذا المجال ايضاً يعجب الافارقة من السلوك العربي ، اذ كيف نرتكب خطأ صرف القسط الاول من القرض المقرر الى دولة « ملاوي » ، وهي دولة تقف ضد العرب وعلى علاقات صداقة وتعاون مع روديسيا وجنوب افريقيا؟

د ـ ان المطالب الافريقية تتركز حول الاستثمارات العربية ، بينما هم يقرأون ويسمعون عن الاموال العربية المتدفقة في شرايين اوروبا الغربية والولايات المتحدة الامريكية . وهم يطلبون ان تعدل هذه التدفقات من مسارها لتتجه الى الجنوب . انهم يطلبون استثمارات طويلة الاجل خاصة في شكل مشروعات مشتركة تؤدي الى انجاح خطط التنمية وتوسيع قاعدة الثروة الوطنية . ويستفيد منها العرب في صورة ارباح وعوائد هذه المشروعات المشتركة . ويقولون ان التضخم وتخفيض قيمة العملات الاجنبية ، انعكاساً للازمات الاقتصادية الدورية في الدول الرأسمالية ، اصاب هذه الارصدة العربية بخسائر فادحة . فلماذا لا يستثمرون اموالهم في افريقيا . . . اليست هي القارة التي تضم الاصدقاء ؟

هـ ـ ان التعاون العربي ـ الافريقي ليست له آثار واقعية في حياة الشعوب الافريقية حتى الآن . لقد كانت اسرائيل ـ كما يقولون ـ تقوم بمشروعات خدمة البيئة او بمشروعات ذات العائد السريع او مشروعات مشتركة مع اقسام من النخبة الافريقية وكان هذا يعود عليها بالدعاية والاعلام المقبولين لدى المواطن العادي . فلما قطعت العلاقات مع اسرائيل غادر الخبراء الاسرائيليون هذه المشروعات وتوقفت . ويتساءل الافريقيون من سيحل محلهم . او ما هو الدور العربي في هذه الحالة؟

و ـ ان اسعار النفط هي الشغل الشاغل بصفة خاصة للنخبة الافريقية التي تعيش حياة المدنية والحضارة الحديثة . ومن هنا التساؤل بين صفوفها : لماذا لا يبيع العرب نفطهم للدول الافريقية باسعار مخفضة عن السعر العالمي ، ويوفرون قروضهم واموالهم؟ لقد ارتفع سعر النفط الى ٢٠٠ بالمائة و٣٠٠ بالمائة ولم يشعر المواطن الافريقي العادي بأي اثر لتقديم القروض العربية . لقد تسلمتها الدول والحكومات ووضعتها في حساباتها الخاصة . وظل ثمن النفط في ارتفاع مستمر .

ز ـ ان الاقطار العربية المنتجة للنفط بصفة خاصة والاقطار العربية بصفة عامة تصر على فكرة التعاون الثنائي ولا تقدم دعماً حقيقياً لمؤسسات وبرامج التعاون على المستوى الجماعي . وهو يوضح دائماً ان هذه المساعدات ليست في حقيقتها الا اداة لخدمة اهداف سياسية محددة .

ولقد كان اوضح الامثلة العملية على هذا الموقف العربي ما شهده مؤتمر لومي (توغو) في كانون الثاني / يناير ١٩٧٧ ، والذي ضم لجنة الاثني عشر العربية ولجنة الاثني عشر الافريقية ، للاعداد لمؤتمر وزراء الخارجية ومؤتمر القمة العربي ـ الافريقي الاول . فقد كان هناك رأي افريقي بأن يكون التعاون من خلال المؤسسات الاقتصادية المختصة . في حين كان هناك رأي عربي بأن يكون التعاون ثنائياً بين الاقطار الغنية والدول الافريقية . على ان يأخذ طابعاً افريقياً عربياً . وقد انعكس هذا الخلاف على مؤتمر وزراء الخارجية المشترك حيث تعذر في اجتماعاته تخصيص اكثر من خمسة ملايين دولار امريكي لحركات التحرير الافريقية . ولكن عندما انعقد مؤتمر القمة العربي ـ الافريقي الاول ارتفع المبلغ فجأة الى ١٤ مليوناً من الدولارات . وانهالت المساعدات وبشكل ثنائي ، الا في حالات قليلة ، الى الدول الافريقية .

وفي حقيقة الامر تستتر خلف هذا الاتجاه نقطة اخرى في غاية الاهمية تربط بين العلاقات الاقتصادية والعلاقات السياسية العربية ـ الافريقية . وتؤدي الى تصورات افريقية معينة ليست تماماً في صالح اطراد التعاون والتفاهم بين المجموعتين من الدول ، او على الاقل بين عدد من الاقطار العربية وعدد من الدول الافريقية . ويقصد بذلك علاقة المساعدات الاقتصادية بالاتجاهات الايديولوجية السائدة في القارة ، خاصة في المرحلة الاخيرة التي ارتبطت بتصاعد الوجود الاجنبي في القارة .

فلقد كانت مطالب المجموعة الافريقية في اول مؤتمر قمة مشترك محددة وواضحة وتتركز اساساً على ضرورة الاتفاق على برامج تعاون اقتصادي ومالي ترتبط باستثمارات عربية في افريقيا على اساس طويل المدى بحيث يكون هناك تحول ملحوظ في اتجاهات اعادة توظيف البترودولارات العربية من الشمال الى الجنوب .

ولقد افصحت المشاورات والاتصالات التمهيدية التي جرت في كواليس مؤتمر القمة عن جواب واضح ومحدد لمجموعة الاقطار العربية النفطية . تمثل في الرد التالي : من يضمن لنا ان هذه القروض والاستثمارات والمساعدات المالية والاقتصادية ستذهب في طريق الانفاق الصحيح؟ وبالتالي ، من يضمن لنا ان هذه المساعدات والقروض لن تستخدم في تعزيز وجود انظمة الحكم التي تعلن الايديولوجية اليسارية في القارة الافريقية؟ وليس ذلك فقط، بل في انفاق هذه المساعدات والقروض على عمليات قلب انظمة الحكم الافريقية ، غير الموالية لهذه الايديولوجية ، او للاتحاد السوفياتي على سبيل التخصيص؟

المناقشات

١ ـ يوسف الحسن

ـ موضوع اعتماد صحافتنا واعلامنا العربي على وكالات الانباء الغربية ربما يكون اقل بكثير من اعتماد صحافة واعلام افريقيا على وكالات الانباء الغربية ، هي ككل قضايا العالم الثالث ، قضية تدقيق المعلومات ، التدقيق غير المتوازن وذي الاتجاه الواحد .

ـ الوجود الرسمي العربي في افريقيا ، وجود ضعيف باهت ، اما الشعبي فهو نادر ، وليس صحيحاً ما قيل من ان الوجود ضخم وهو بحدود ١١٢ سفارة . . . اذ كان يجب ان يكون في حده الادنى ليس باقل من ٥٠٠ ـ ٨٠٠ سفارة عربية بما يعنيه ايضاً وجود مثل هذا الرقم او اقل من مراكز اعلامية تابعة (٢٢ دولة عربية × ٥ دولة افريقية او على الاقل ١٣ دولة عربية آسيوية × ٤٢ دولة افريقية) .

ـ ليس غريباً ان تكون صورة افريقيا في اعلامنا العربي صورة مهتزة وغير حقيقية ، فهذا تحصيل حاصل ، اذ ان دورنا العربي نفسه في افريقيا يبدو في اعلامنا العربي باهتاً ، وغير دقيق ، وجاهلاً في بعض الاحيان ، سبب ذلك ليس هو العجز الرسمي وحده عن اعطاء البيانات ، بل ايضاً يعود الى ان اعلامنا العربي ما زال يحبو ، ولا يبحث الا عن السهل . وتجربة بيروت والغزو معروفة . اذ كان الحضور اعلاماً غربياً والغائب هو الاعلام العربي . انني استغرب مثلاً لماذا اعلامنا ، وحتى بعض باحثينا ، لا يعرفون ان مجمل التعهدات العربية لافريقيا غير العربية خلال ١٩٧٣ ـ ١٩٨١ يصل الى سبعة مليارات دولار .

ـ الحديث عن طلب طرح مشروعات وافكار للتعاون الاعلامي ، احيله الى عشرات الاوراق والمشروعات الموجودة والمتوفرة لدى اجهزة المنظمة الافريقية ، والجامعة والمؤتمرات الدولية الثقافية المحايدة .

في اي حال ، لا بد من ايجاد جسور متينة ومستمرة بين المؤسسات الاعلامية الافريقية والمؤسسات المشابهة في الوطن العربي .

٢ ـ محجوب عمر

يثير الحديث عن الاعلام مواضيع وتساؤلات في عصر هو عصر حرب الحضارات . ولعل الموضوع كله يستحق اكثر مما قلنا او سنقول . لدي بعض الملاحظات والتساؤلات :

ـ نحن نجهل بلادنا العربية والافريقية ولا بد من ان نبدأ بانفسنا .

ـ ان « الاعلام » المؤسسي (اذاعة ـ تليفزيون ـ صحافة ـ سينما . . . الخ) ليس مقياساً لدرجة المعرفة ، وليس سبيلاً الى نشرها ايضاً .

ـ ان الخطط التي ستعتمد على « التطور التقني » اساساً في الاعلام لا بد ان تواجه خطط « الآخرين » الاقوى والاقدر لغزو القارة ثقافياً ، وليس من الواقعية توقع الفوز في هذه المعركة .

ـ ان التفاعل البشري هو السبيل ، ولكن كيف؟ مرة اخرى يأتي دور العرب المقيمين في البلاد الافريقية غير العربية . يجب ترقية معارفهم عن البلاد التي يعيشون او سيعيشون فيها ، ثم يأتي دور المبعوثين للعمل، والقادمين الى المعاهد العربية للدراسة ، (ولا اعفي المبعوثين الدبلوماسيين العرب انفسهم) ، ولكن الاهم من ذلك انه من الواجب اعتبار مهمة الاعلام العربي في الدول الافريقية غير العربية مهمة ريادية .

ـ هذه المهمة الريادية يجب ان تتجنب التورط في ترديد المواقف الرسمية السياسية او الاعمال الاستخباراتية ، كذلك يجب ان تبدأ من « المحور الافقي » اي من التعريف بالبلاد بعضها ببعض وثقافاتها. اننا نجهل حتى جغرافية من نتحدث عنهم .

ـ ليس العمل الريادي المطلوب تبشيراً بأي حال . . انما هو تعريف ، مجرد تعريف . ومن الافضل كثيراً ان تقوم به مؤسسات او تنظيمات غير رسمية ، ويضمن لها النجاح ان تقدم للناس في مواقعهم خدمات يحتاجونها ، ويشاركوهم حياتهم ويحترموا تقاليدهم . اذكر بما قاله بن غوريون ذات مرة لمجموعة من الخبراء الاسرائيليين كانت مسافرة الى افريقيا قال لهم « علّموهم دون تعالٍ ، واخدموهم دون منّ » .

ـ لا بد من توجيه الدعوات للهيئات الافريقية غير العربية على اختلافها (نقابات ـ اتحادات ـ شخصيات عامة ـ بل حتى زعماء عشائر) لزيارة البلاد العربية وتسهيل مهمتهم لعرض معلومات عن بلادهم امام المستمعين العرب عامة وتسجيل ذلك وتكرار اذاعته وبثه .

ـ الملاحظة الاخيرة مستخلصة من مجموع ما قيل . . ان اكثر وسائل الاعلام تأثيراً هو الفعل الذي يفرض نفسه على وسائل الاعلام كلها وبالاخص العالمية الخاضعة لاصحابها . ان معرفتنا ببعضنا كانت اكبر بكثير ايام حروب التحرير ، فالاخبار المحرفة التي كانت تنشرها

وسائل الاعلام الاستعمارية كانت تترك في اذهان متلقيها بعض المعلومات الاساسية عن البلد الذي يخوض نضاله ، فهل يا ترى انتهى عصر « الفعل » الهجومي ؟ وهل نقبل بذلك؟

٣ ـ موسى زيد الكيلاني

الاعلام هو صورة تعكس ما نراه . الاعلام هو مرآة تبين ما يبدو امامها ، فتحسين الصورة العربية لا يتم بما ذكره د. المصمودي عن انشاء محطات تلفزيونية او اذاعات موجهة فحسب ، بل يجب تحسين الصورة العربية اولاً في الوطن العربي ، قبل ان نطالب غيرنا ان يرونا بصورة حسنة ، وقد ثبت فشل نظريات تعريف الاعلام بغير ذلك سواء المنهج الانتقائي او المنهج التوجيهي الغوبلزي. وعلينا في مجال الاعلام الاستفادة من تجارب الآخرين في هذا المجال .

وبالنسبة لما ذكره د. غسان العطية عن الصورة العربية المشوهة في الذهن الافريقي او الصورة الافريقية المشوهة في الذهن العربي ، فلا يشكل ذلك مشكلة لأن من مبادىء الاعلام « كيفية تغيير الستريو تايب » باسلوب علمي، واستشهد على ذلك بما جرى من تغيير « الستريوتايب الامريكي » في العقل الالماني او تغيير « الستريوتايب » الالماني في الذهن الامريكي . وكذلك الامر بالنسبة للصورة اليابانية وللصورة الصينية في الذهن الاوروبي والذهن الامريكي . وافضل ان استعمل كلمة « الانماط النماذجية » بدلاً من كلمة ستريوتايب .

واحب ان اشير الى ان الدراسة التي قدمها د. المصمودي ود. عواطف عبد الرحمن لم تعالج تقويم التجربة الاعلامية في افريقيا ، وهل تم حتى الآن دراسة الركائز الاساسية للعمل الاعلامي ، وهي دراسة الرأي العام في كل قطر دراسة علمية منهجية تشمل طبقات الرأي العام افقياً وعمودياً وركائزه وقياداته وشرائحه .

والكل يعلم انه يجب ان تختلف الرسالة الاعلامية الموجهة الى دول الساحل الغربي لافريقيا عن الرسالة الموجهة الى دول شرق افريقيا ، او الساحل الشرقي . كما يجب ان تختلف الرسالة الموجهة الى الدول التي لا تتميز تركيبتها السيكولوجية والاجتماعية بوجود اقليات عربية او مسلمة .

٤ ـ عز الدين عمر موسى

اعتقد ان التعاون « العربي ـ الافريقي » في مجال الاعلام مهما كان النموذج ، لن ينجح طالما ان وسائل الاتصال بين دول القارة شبه مقطوعة فلا بد من اهتمام بوسائل الاتصال السلكي والبريدي والهاتفي . ولعله من المفيد الاشارة الى ضرورة ربط العواصم على الاقل بخطوط طيران مباشرة حتى وان ادى الامر الى خسارة مادية . وهنا يجدر ذكر الدور المقدر الذي قامت به مصر الثورة في هذا المجال .

ومن الضروري الاشارة الى الدور الكبير الذي تقوم به اسرائيل بصورة مقنّعة عبر ارسال اساتذة الى الجامعات يحملون جنسيات اخرى ويكتبون في الصحف موضوعات تزرع اسافين بين العرب والافارقة . . . واذكر على سبيل المثال اننا في جامعة احمدو بيللو قد نجحنا في ابعاد كثير من هذه العناصر المشبوهة ، وبعضهم للاسف كان يدرس العربية والاسلاميات وتاريخ الاسلام والشرق الاوسط عامة وافريقيا . ولكن للاسف حتى الآن لم نستطع استبدالهم بعرب في تلك المجالات ، لأن اهل مثل هذه التخصصات يريدون الهجرة شرقاً لملاقاة مهدي العصر ـ وهو البترودولار ـ ولهم عذرهم ولعلي احذو حذوهم . فلا بد للجامعات العربية من خلال اتحادها ومنظمة الثقافة والعلوم العربية من محاولة سد هذا النقص بدعم مرتبات الاساتذة حتى نبعث الى جامعات افريقيا باساتذة مقتدرين في تلك التخصصات . ومن ثم يستطيعون الى جانب عملهم في التدريس ان يسهموا في جوانب الاعلام : تلفزة واذاعة وصحافة . وهو امر ترحب به الحركات الشعبية ـ لاسيما التقدمية والاسلامية ـ ترحيباً كبيراً . ولعلكم تستغربون اننا حاولنا ان نعرض فيلماً عن الثورة الجزائرية فكلفنا الامر جهوداً مضنية ، واقبل الطلاب : مسلمون ونصارى اقبالاً عظيماً . فلم لا توفر وزارات الاعلام العربية في سفاراتها افلاماً عن الحياة العربية .

٥ ـ فاطمة الجامعي الحبابي

سبقني د. غسان العطية الى عبارة خطرت بذهني حين قرأت في برنامج الندوة عن البعد الاعلامي في العلاقات العربية ـ الافريقية المعاصرة ، لكن فاقد الشيء لا يعطيه . وليس معنى ذلك هو ان العرب لا يمتلكون من المعلومات ما يمكن تقديمه . ولهم من المعلومات المتضاربة المتكدسة في الوثائق والكتب ما هو غذاء مقو ، للارضة، ومسكن مريح للعنكبوت ، في اضخم بنايات الوزارات والسفارات والمكتبات عبر جميع الاقطار ، ويكاد يكون الامر بدون استثناء .

واسألكم بكل صدق من منا لا يشكو ضياع جهد ووقت في الحصول على خبر او وثيقة حتى ولو كان من كبار المسؤولين . ان الخبر ، اي خبر ، يفقد مردوديته حينها يتطلب من الجهد والكلفة الشيء الكثير ، ومن الوقت ما يمكن الآخر من السبق اليه ودخولنا معه في مزايدات لشراء ما هو لنا منه .

ان استغلال معطيات الاعلاميات الحديثة امر ضروري لا تردد فيه ، والعذر الذي يقدمه بحث السفير المصمودي في ارتفاع نفقات التجهيز غير مقبول في مذهبي ، اذ ما ينفق في ميادين لامردودية لها ، وعلى اشباع غرائز مختلفة يفوق قيمة ما يوفر لنا هذه التقنيات . نعم هناك مشكل في لغة امتلاكنا لهذه التقنيات ، اذ نعرف ما بين اقطار الوطن العربي من تضارب في استعمال الحرف العربي في تقنيات الاعلام ونعلم انه استغرق زمناً ومجهوداً ولما يحسم بعد .

٦ ـ محمد فايــق

انا لا اريد ان اتكلم عن آليات الاعلام وادواته ، ولكن شيئاً واحداً يقلقني حقيقة في هذا الموضوع ، وهو لا يتعلق بالتعاون الاعلامي بقدر ما يخص الاعلام عن التعاون العربي ـ الافريقي ، اي توظيف الاعلام لخدمة التعاون العربي ـ الافريقي . ولتحقيق ذلك لا بد اولاً من ان يكون مفهوم التعاون العربي ـ الافريقي واضحاً ومتفقاً عليه افريقياً وعربياً .

ولكن في حقيقة الامر هناك مفهومان : مفهوم لمعظم العرب عن التعاون العربي ـ الافريقي ، ومفهوم آخر لمعظم الافارقة عن هذا التعاون العربي ـ الافريقي .

فمن ناحية المفهوم السائد لدى الافارقة : هو ان العرب ، وخاصة في بلدان النفط ، بما لديهم من فائض الاموال عليهم ان يتحملوا عبء التنمية في افريقيا ، خاصة وان الاقتصاد الافريقي تأثر الى حد بالغ بارتفاع اسعار النفط الذي هو نفسه كان سبباً في زيادة ثراء العرب .

وقد اختلطت الامور بسبب الدعايات المناهضة للعرب والمغرضة وفي غياب اعلام عربي واع فامتدت ـ في ذهن الكثير من الافارقة ـ هذه المسؤولية نفسها الى العرب واصبح الافارقة يطالبون العرب بالشيء نفسه . اي دفع دين التنمية . وظهرت المقارنات بين التحويلات العربية الى اوروبا وامريكا ، والتحويلات الى افريقيا ، وهي مقارنات غريبة ومغرضة ولا تخدم هدف التعاون .

واعتقد ان تصحيح هذا المفهوم الخاطىء ، والذي يمكن ان يدمر كل الجهود التي نبذلها من اجل التعاون العربي ـ الافريقي امر مهم وهذه بدون شك مسؤولية اجهزة الاعلام .

اما من ناحية المفهوم العربي : فما زال المفهوم السائد لدى العرب وخاصة دول النفط غير الافريقية ان الهدف الحقيقي للتعاون العربي ـ الافريقي هو الذي جر الدول الافريقية الى تأييد العرب في قضيتهم الرئيسية فلسطين وقطع العلاقات مع اسرائيل . وانهم على استعداد لدفع ثمن هذا الموقف ولكنهم يضيقون باستمرار المطالبة بدفع المزيد من الاموال في عمليات التنمية الافريقية حتى ذهب بعضهم الى وصف هذه العملية بالابتزاز ، وترتب على ذلك ان ارتبط في الاذهان عند هذه الدول ان تنشيط التعاون معناه المزيد من دفع الاموال ، وان اجتماعات قمة جديدة معناها مزيد من التزامات الدول النفطية ، واصبحوا لذلك في ضيق من امر هذا التعاون . وايضاً هذا مفهوم خاطىء ومدمر للعلاقات العربية ـ الافريقية التي لا يمكن ان تقوم على اساس شراء المواقف .

٧ ـ ابراهيم نصر الدين

اود اولاً ان اعلق على بحث د. المصمودي بابداء ملاحظات ثلاث :

اولاً : انه في الوقت الذي نتحدث فيه عن تعاون عربي ـ افريقي فإن العقل العربي وما افرزه من ادبيات وامثال شعبية . . . الخ لا تـزال سمات عنصـرية تجـاه السود . فكـل ما هـو

اسود سيء ومرفوض . وكل ما هو ابيض جميل ومقبول . والامثلة كثيرة على ذلك حتى داخل الاقطار العربية التي تضم مجموعات بشرية يغلب على سحناتها اللون الاسمر الداكن . ومن هنا فإن نقطة البداية في العملية الاعلامية يجب ان تكون السعي لتنقية الفكر العربي من هذه المظاهر العنصرية ثم تدعيم هذه القيم لدى الجماهير العربية .

ثانياً : الاتصال الشخصي ـ هو اهم ادوات الاعلام واكثرها فعّالية . وبالتالي فإنه يجب التركيز على برامج المعونة الفنية وارسال الخبراء العرب الى افريقيا ، فذلك افضل الوسائل لتحسين الصورة القومية للعرب لدى الافريقيين ثم انه يجب التركيز على برامج تدريب الافريقيين في الاقطار العربية .

ويتعين علينا ان نتساءل :

ـ هل الخبراء العرب مؤهلون للقيام بهذا الدور ومسلحون بالخبرة اللازمة التي تقوم على فهم للواقع الاقتصادي ـ الاجتماعي لافريقيا؟ انني اشكك كثيراً في ذلك .

ـ وحتى ما يتعلق بالخبراء العرب الذين يعملون بالفعل في افريقيا ، فإنه يتعين ان نتساءل هل هؤلاء الخبراء يعملون وهم على قناعة بما يؤدونه من دور قومي؟ ام انهم مضطرون للعمل هناك اضطراراً ، وان بعضهم معرض للاحباط لقلة الحافز المادي او عدم توافر مستوى معيشي رفاهي كان يمكن ان يوفره لهم العمل في دولة نفطية ، او الارتحال للعمل في دولة اوروبية .

ثالثاً : ان الانسان الافريقي في حاجة الى معاملة خاصة نظراً لحساسيته الشديدة فيما يتعلق باللون! فهل نحن نتعامل مع الانسان الافريقي الذي يعمل في بلادنا او الطلاب الافريقيين الذين يدرسون في جامعاتنا بروح تخلو منها هذه النظرة العنصرية. ايضاً اعود واقول اتشكك كثيراً في ذلك .

لقد اشارت د. عواطف الى اهتمام وتأييد الصحافة العربية لنضال التحرير في افريقيا بدرجات متفاوتة . واعتقد ان هذا الموقف فيما يتعلق بتأييد حركة التحرر الافريقي يرتكز على العداء للاستعمار اكثر من كونه انسجاماً مع الواقع الافريقي ، وتقبلاً عن قناعة بقيمه وتقاليده، لا ادل على ذلك من ازدواجية نظرة نفر من المثقفين العرب وتقويمهم للوضع في افريقيا . ففي حين يتبنى هؤلاء في كتاباتهم مواقف معادية للاستعمار والعنصرية ، الا انهم في احاديثهم الخاصة يتباكون على اوضاع الدول الافريقية ، ويرون ان الادارة الاستعمارية كانت افضل في حكمها للافريقيين من فترة ما بعد الاستقلال ، متجاهلين تماماً طبيعة المشكلات التي تواجه انظمتها سواء أكانت داخلية ام دولية .

٨ ـ سمو الامير حسن بن طلال

اود ان أتكلم من منطلق الاعلام ، اي تبادل المعلومات وليس من منطلق الاعلان لشعوري اننا نمزج احياناً بين انواع الاعلام ووددت فقط ان اذكر بالفرق ما بين الاعلام

والمعلوماتية Information and Informatics بالاشارة الى تعددية الاجهزة التي تتضارب علناً في رغبتها وانكبابها على خدمة المعلوماتية والاعلام فيما بين القارة الافريقية والجنوب بصفة عامة ، والجنوب العربي بصفة خاصة . فوضعت امامي مجموعة من هذه الاجهزة كأمثلة للجهات المهتمة ، قد يبدو ان هذه المسميات غريبة عليكم ، او على البعض منكم ، فهنالك توقيع للاردن والجزائر كما اعلم وربما ايضاً لعدد من الدول العربية والافريقية الاخرى، «اتفاقية المكتب الدولي للمعلوماتية » (I.B.I) .

وددت ان اذكّر بهذه الناحية ، كما اذكّر في مطالبة لجنة برانسدت في سكرتيرية العالم الثالث ومنشأها ، كما اذكر في هذا المجال ايضاً ، بالمشروع ، الذي ربما ولد ميتاً وهو مشروع برنامج تنمية هيئة الامم المتحدة لتجانس المعلوماتية بين شريحة من الدول الافريقية والعربية والامريكية اللاتينية ، كذلك هنالك في مجال المعلوماتية ، ليس من باب السرد ولكن للدخول في مجال المعلومات المتخصصة ، مشروع الصندوق المؤقت للعلوم والتكنولوجيا ، كإعلام متخصص ايضاً . واذكّر بالمنظمات المتخصصة أكانت التابعة للجامعة العربية ام المؤازرة للجامعة كمنظمات المدن العربية والاسلامية ، وهي فروع متخصصة للمعلومات والمعلوماتية . عندما اتحدث عن الاعلام الصرف بطبيعة الحال هناك مناشدة لإقامة وكالة انباء اسلامية وعربية فعّالة.

اخيراً وليس آخراً هنالك مشروع القمر الصناعي العربي واتساءل عن وجه التنسيق الفني بين وزراء المواصلات ووزراء الثقافة والتربية ، قبل الخوض في تحديد معالم الرسالة الثقافية المحايدة ، بطبيعة الحال ، اذا كان لهذه الرسالة ان تنجح في ان تبث عبر القمر الصناعي العربي .

قد يكون من باب الترف الفكري ان نوصي اذا كان لهذا اللقاء شكل او آخر من التوصيات العلنية ، ان يسار من خلال المعلومات الناجمة عن مثل هذا اللقاء ، في توضيح الصورة ، وان تكلف جهة ما ، سعيدة الحظ ، كمركز دراسات الوحدة العربية ، او المنتدى الفكري ، او اي جهة اخرى متطوعة لهذه الغاية ان تدعو لمشروع مبسط لتوحيد القنوات الاعلامية والمعلوماتية في معين واحد ، وتدعو كذلك الى ازالة الازدواجية ، ما امكن ، وتنشيط حركة تبادل المعلومات بين القارة الافريقية والوطن العربي بصورة عامة ، كبداية لتصور اوسع للتعاون المعلوماتي الجنوبي . . .

٩ ـ مصطفى المصمودي يرد

اغتنم هذه الفرصة للادلاء ببعض التوضيحات المطلوبة :

ـ ان المراجع التي اعتمدتها هي وثائق اليونسكو ، وبعض ابحاث المجموعة الافريقية بالمنظمة نفسها ، والدراسات المقدمة لندوة الصحفيين العرب والافارقة التي انعقدت في السنة الماضية بتونس .

ـ اما فيما يتعلق برفض النقص الاعلامي كسبب من اسباب سوء التفاهم باعتبار ان الاعلام هو صورة تعكس ما نرى . فإني اريد التذكير بجلّ التدخلات التي اشارت الى عدم ادراك اخواننا الافارقة ما تقدمه الاقطار العربية النفطية من مساعدات مالية وفنية والملاحظات الاخرى التي تشير الى مظاهر العنصرية التي تصدر عن العرب ازاء اخوانهم الافارقة ، كل هذا يدل اذاً على ان اجهزة الاعلام في كلا المجموعتين لم تؤدِ وظيفتها على الوجه المرضي ، ومعنى ذلك ان الصورة التي تعكسها غير متماشية مع الوضع الصحيح .

ـ ينسب اليّ الاستاذ محمد بن عيسى انني ادعو الى فكرة تكليف المنظمات الدولية المختصة بمهمة تنسيق التعاون العربي ـ الافريقي في مجال الاعلام والاتصال والثقافة . واني تصحيحاً للوضع يسعدني ان اذكره بما ورد في بحثي حول تمويل الجهاز الدولي لتنمية وسائل الاعلام والاتصال ، اذ قلت انه يتعين علينا ـ بما ان هذا البرنامج لم يعط لحد الآن النتائج المنتظرة ، رغم الجهود التي بذلها العرب لإقامته ـ التفكير في برنامج او صندوق تعاون عربي ـ افريقي في المجال الاعلامي ينظم وينسق مختلف اوجه هذا التعاون .

ـ اني اعتقد في نهاية الامر ان مختلف الانتقادات كانت مهمة وبناءة لكني ما زلت على يقين بأن تغيير الاوضاع فيما يتعلق بقطاع الاعلام والاتصال حتى يسهم هذا القطاع بوجه مرضي في تدعيم الحوار العربي ـ الافريقي يتوقف اساساً على الارادة السياسية والخبرة العلمية والتخطيط المحكم والامكانيات المالية . واذا كان رأي الاستاذ الكيلاني ان الاعلام هو الكلمة ذات الخمس ميمات (المقروءة ، المسموعة ، المرئية ، المنحوتة ، الملحنة) فإني اختتم تعقيبي هذا بحروف « أ . خ . ت . م . » اعني ارادة ـ خبرة ـ تخطيط ـ ومال .

١٠ ـ عواطف عبد الرحمن ترد

في البدء أود ان اوجه عميق الشكر والامتنان للزملاء والاصدقاء الافاضل الذين اضافوا بملاحظاتهم الجادة ابعاداً جديدة للدراسة التي قدمتها . وسوف اوجز تعليقي على ملاحظاتهم في نقطتين رئيسيتين :

اولاً : الجوانب المنهجية : لقد حاولت ان ألخص اهم النتائج التي توصلت اليها في الدراسة متجاوزة الاشارة الى الاجراءات المنهجية التي الزمت بها سواء في جمع المادة العلمية او توصيفها وتحليلها ثم تفسيرها اعتماداً على ان هذا الجانب لا يهم المشاركين في الندوة بقدر ما تعنيهم النتائج التي اسفرت عنها الدراسة مع مراعاة انني سأكون موجودة في اجتماعات الندوة ، وحينئذ سأتمكن من الرد على جميع الاستفسارات الخاصة بالجوانب المنهجية . ولكن بما انني لم احضر ولم اشارك في المناقشات التي دارت حول هذه الدراسة ، لذلك اصبح من الضروري اعطاء هذه النقطة حقها من التوضيح ، خاصة وانها كانت موضع استفسار من جانب احد الاساتذة ، وابرز المتخصصين في الدراسات الافريقية وهو د. عبد الملك عودة .

فمن حيث نوع الدراسة ، اشتمل هذا البحث على ثلاث مراحل :

ـ مرحلة استطلاعية في الجزء الاول من الدراسة : وقد تم خلالها استكشاف الاتجاهات العامة للصحافة العربية نحو القضايا الافريقية . وقد تم بلورة الفروض الاساسية للدراسة من واقع هذه الاتجاهات .

ـ مرحلة وصفية : في الجزء الثاني من الدراسة حيث تم توصيف وتحديد الاتجاهات الاساسية للصحافة العربية نحو افريقيا في السبعينات .

ـ مرحلة اختبار صحة الفروض : وهي المرحلة الاخيرة من البحث .

وقد تم وضع الفروض التالية بعد دراسة العينة .

الفرض الاول : معظم الصحف العربية كانت تطرح رؤ ية موحدة ازاء قضايا التحرر الوطني في افريقيا في السبعينات .

الفرض الثاني : بعض الصحف العربية كانت تطرح رؤ ى متناقضة مع مواقف حكوماتها من القضايا الافريقية .

الفرض الثالث: تبينت بعض الصحف العربية وجهة النظر الغربية في قضايا النضال الافريقية والتعاون العربي ـ الافريقي .

اما بشأن المنهج فقد تم الاستعانة في انجاز هذه الدراسة بمنهج المسح الاعلامي كمنهج رئيسي مع مراعاة استخدام المسح بطريقة العينة حيث اقتصرت الدراسة على عدد من البلدان العربية تتوافر فيها مجموعة من الشروط السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تجعلها عينة تمثيلية صحيحة لباقي شعوب الوطن العربي كما تم الاستعانة بمنهج دراسة الحالة كمنهج مساعد وذلك فيما يتعلق بتجديد بعض القضايا الافريقية التي دارت حولها الدراسة .

اما **ادوات البحث** فتتضمن اساليب جمع المادة العلمية وتحليلها وقد اقتصرت على اسلوبي الملاحظة الذهنية المنظمة ، وتحليل المضمون . واعتمدت على الاسلوب الكيفي ـ الكمي ـ الكيفي في تحليل المادة العلمية للبحث .

وبصدد **العينات :** فهناك ثلاثة قرارات تتعلق باختيار العينات يتضمن القرار الاول تحديد عينة الاقطار العربية وقد روعيت مجموعة اعتبارات تتعلق بمدى اهمية وحجم هذه الاقطار اقتصادياً وسياسياً وثقافياً بالاضافة الى تنوع الاوضاع الاعلامية والظروف السياسية والاقتصادية التي تمثلها هذه الاقطار . كذلك روعي مدى توفر المصادر العلمية الخاصة بالبحث وفي مقدمتها الصحف مع امكانية الحصول عليها وفي ضوء هذه الاعتبارات تم اختيار الاقطار التالية : (١) مصر ؛ (٢) العراق ؛ (٣) الكويت ؛ (٤) السودان .

القرار الثاني يتضمن تحديد عينة الصحف وقد تم اختيارها طبقاً للاتجاه التحريري لكل منها مع مراعاة تمثيلها لمختلف القوى السياسية والاجتماعية في الاقطار العربية التي وقع عليها الاختيار. وقد تضمنت العينة الصحف التالية :

ـ الاهرام والاخبار ، لتمثيل الصحافة المصرية .

ـ الثورة ، طريق الشعب ، التآخي والعراق ، لتمثيل الصحافة العراقية .

ـ الوطن ، السياسة ، القبس ، لتمثيل الصحافة الكويتية .

ـ الصحافة ، الايام ، لتمثيل الصحافة السودانية .

القرار الثالث ، يتضمن تحديد القضايا التي دار حولها البحث واذا كان من اليسير حصر اهم القضايا الافريقية التي سيطرت على مرحلة السبعينات فإن الاطار المنهجي للبحث باعتباره دراسة استطلاعية يُلزمنا بضرورة التركيز على اهم القضايا المحورية التي تركز حولها النضال الافريقي سواء في مجال التحرر الوطني او التنمية الشاملة ، وقد تم حصر ابرز هذه القضايا وتتلخص فيما يلي : (١) قضايا النضال الافريقي في زيمبابوي وناميبيا وجنوب افريقيا ضد الانظمة العنصرية في الجنوب الافريقي ؛ (٢) قضية انغولا ١٩٧٥ ؛ (٣) العلاقات العربية ـ الافريقية .

ثانياً : الجوانب الموضوعية : ففيما يتعلق بما جاء في تعليق الاستاذ محمد فايق حيث قام بشرح وتطور المفاهيم الخاطئة لدى كل من العرب والافريقيين ودور الاعلام في ازالة هذه المفاهيم وتصحيحها . وكنت قد اشرت الى هذه النقطة المهمة في المقدمة ولكن بشكل موجز .

كذلك ما جاء في مداخلة د. ابراهيم نصر الدين الذي اشار الى عدة نقاط مهمة تتعلق بخصوصية الواقع الافريقي وندرة الباحثين المتخصصين في الشؤون الافريقية وغياب الكوادر العربية القادرة على الاقتراب من فهم واستيعاب الواقع الافريقي الراهن بكل مركباته الاجتماعية والثقافية الخاصة والعمل على التأثير فيه بشكل ايجابي .

ولذلك فهو يرى ـ وانا اتفق معه الى حد كبير ـ ان مواقف التأييد التي عبرت عنها الصحافة العربية نحو قضايا التحرر الوطني في افريقيا قد نبعت من موقف البلدان العربية المعادي للاستعمار بوجه عام ولا تتضمن هذه المواقف بالضرورة فهماً عميقاً من جانب الرأي العام العربي لحقيقة الاوضاع في الدول الافريقية قبل الاستقلال او بعده .

ومن هنا اكرر ما سبق ان دعونا اليه وهو ضرورة تأهيل واعداد الكوادر العربية سواء في مجال العمل الدبلوماسي او الفني في افريقيا . وقد آن الوقت لوضع استراتيجية عربية موحدة في هذا الميدان ، وكفانا ما حصدناه من سلبيات بسبب افتقارنا للنفس الطويل والرؤية الشاملة لطبيعة العلاقات العربية ـ الافريقية ومتطلباتها الآنية والمستقبلية .

اما الاستاذ موسى زيد الكيلاني فقد طرح تساؤلاً مهماً حول ما اذا كانت هناك دراسات عن الرأي العام باعتباره احد الركائز الاساسية للعمل الاعلامي العربي في افريقيا. والحقيقة ان هذا الميدان يكاد يخلو تماماً من الاجتهادات العلمية والدراسات الميدانية ولا يزال محصوراً في دائرة الاجتهادات الانطباعية ومنهج التجربة والخطأ رغم مرور اكثر من عقدين على حركة

الاستقلال الوطني التي شملت كلاً من البلدان العربية والافريقية . ولما كان من العسير ، لاسباب موضوعية تتعلق باجراءات الحظر المفروض من جانب الحكومات العربية على الدراسات الخاصة باستطلاع وقياس اتجاهات الرأي العام في القضايا ذات الطابع السياسي او الثقافي، وكذلك لاسباب ذاتية تتعلق بظروف البحث المحدودة زمنياً ومكانياً ، لذلك رأينا ضرورة اللجوء الى التعرف على اتجاهات الرأي العام العربي ازاء القضايا الافريقية بدراسة اتجاهات الصحف العربية باعتبار ان المواد الاعلامية التي تنشرها هذه الصحف تعبر عن اتجاهات موجودة بالفعل او تعمل على تكوين اتجاهات جديدة وذلك رغم الضغوط والمؤثرات العديدة التي تخضع لها الصحافة العربية فهي اما لسان حال الحكومات او خاضعة لرقابة محكمة بحيث لا يتسرب منها الا ما يمثل وجهة نظر هذه الحكومات .

ويرى الاستاذ موسى الكيلاني ان الدراستين المقدمتين عن البعد الاعلامي للعلاقات العربية ـ الافريقية ناقصتان ولا تتضمنان تقويماً شاملاً للتجربة الاعلامية في افريقيا كما انهما لم يقدما رؤ ية مستقبلية ، وانا اشاطر الاستاذ الكيلاني الرأي نفسه ، واتخذ من ملاحظته المهمة نقطة انطلاق كي اجدد ما سبق ان دعا اليه الكتّاب والمتخصصون في الشؤ ون الافريقية ، ورددته المؤتمرات العربية ـ الافريقية ، ولا زلنا نكرره ، وهو ان تصحيح المفاهيم الخاطئة والصور الذهنية المشوهة لدى كل من الشعوب العربية والافريقية يستلزم بحوثاً ميدانية مشتركة تقوم بها فرق عمل بحثية عربية وافريقية ، وتتم تحت اشراف كل من الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الافريقية . ولو اهتمت هذه الهيئات بتخصيص جزء ضئيل من الاعتمادات التي تذهب لأغراض مظهرية لا تعود بأدنى نفع او فائدة حقيقية على العلاقات العربية ـ الافريقية . لو تم تجاوز هذه الشكليات واتجهنا مباشرة الى استكشاف الواقع العربي وتقديمه للافريقيين ودراسة الواقع الافريقي وتقديمه للعرب من خلال دراسات جادة مستلهمة الاساليب العصرية في البحث العلمي ، لو حدث ذلك سوف نسهم بحق في النهوض بقضية العلاقات العربية ـ الافريقية وانقاذها من متاهات الرؤ ية الجزئية القصيرة النظر التي تسود في المرحلة الراهنة على الساحتين العربية والافريقية والتي تؤ دي في النهاية الى تكريس البلبلة والتشويش والقطيعة الذهنية والوجدانية بين الشعوب العربية والافريقية .

الفصل الثالث عشر :

العرب وافريقيا وقضايا الأمن المشترك

أمين هويدي

مقدمـــة

في الوقت الذي تهب فيه الرياح العاصفة على البلاد العربية لتحدث هزات لم تشهدها بلادنا من قبل ، نجد هذه الرياح القاسية نفسها تهب على جيراننا في افريقيا لتقتلع كثيراً من الاسس ، التي كانت قد توطدت لفترة صغيرة ، ولم تتعمق جذورها بعد . ولعل التأثير الخطر لهذه الرياح وما تحدثه من نتائج عندنا ـ نحن العرب ـ وعندهم ـ اي اخواننا في افريقيا ـ هو الذي جعل مخططي الندوة ، يختارون هذا الموضوع حتى يكون احد محاور البحث الذي نحن بصدده .

والموضوع متشعب . وما لم تحدد « اطـره » سوف يصبح من الصعب حصـره في نطاق المساحة والوقت المحددين . وانطلاقاً من ذلك سنحاول بحث الموضوع في الاقسام التالية :

اولاً : ماذا نقصد بالامن ؟
ثانياً : لماذا قضايا الامن مشتركة بين الدول العربية والافريقية ؟
ثالثاً : قضايا الامن المشتركة .
رابعاً : الاقتراحات في ضوء نظرة مستقبلية .

اولاً : ماذا نقصد بالأمن ؟

الامن القومي هو الاجراءات التي تلتزم بها الدولة او مجموعة الدول لضمان امنها واستقلالها وسيادتها في المجتمع الدولي بما يتواءم والتزاماتها الدولية سياسياً وجغرافياً وتاريخياً لتحقيق التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وتدعيم القوة العسكرية لشعوبها لتصل الى المكانة المرموقة في المجتمع الدولي بناء على تخطيط علمي مدروس يحقق الاهداف والغايات المرجوة[1] .

(١) اكاديمية ناصر العسكرية العليا ، الندوة العسكرية العلمية الافريقية ، ١ ، تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٠ .

اما روبرت مكنمارا وزير الدفاع الامريكي الاسبق ومدير البنك الدولي الاسبق فيقول « هناك حالة عدم استقرار اخذت تسود مساحة كبيرة من سطح الكرة الارضية . اذ توجد علاقة مباشرة بين عدم الاستقرار وبين الوضع الاقتصادي للدول . والمشكلة العسكرية هي وجه سطحي ضيق لمشكلة الامن الكبرى . اذ يمكن للقوة العسكرية ان تساعد على توفير القانون والنظام ولكن لا بد علاوة على ذلك من توفير القاعدة الصلبة للقانون والنظام في المجتمع النامي حتى تصبح درعاً يتحقق وراءه التنمية وهي الحقيقة الاساسية للأمن وكلما تقدمت التنمية يرسخ الامن . لأن الامن الجماعي والتنمية الجماعية ليسا الا وجهين لعملة واحدة »(٢) .

ولقد حددنا الامن القومي في دراساتنا المتعددة عن الموضوع(٣) ، بأنه عبارة عن الاجراءات التي تتخذها الدولة او عدة دول في حدود طاقتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة المتغيرات الدولية . وهذا التعريف يتضمن الآتي :

١ ـ الاجراءات التي تتخذها الدولة في المجالات : الاقتصادية ، السياسية ، شؤون الدفاع . فالأمن كل لا يتجزأ .

٢ ـ الاجراءات المتخذة داخل طاقة وامكانيات الدولة . اذ ان الآمال الطموحة التي تتجاوز ذلك تقود الى التهلكة .

٣ ـ التخطيط للحاضر والمستقبل القريب والبعيد .

٤ ـ مراعاة المتغيرات الدولية التي تدعو الى اعادة التقويم بين وقت وآخر لتتطابق الاجراءات باستمرار مع المتغيرات الحالية والمنتظرة .

ولذلك فإن « الامن القومي » يشمل « الامن العسكري » فالاخير جزء منه . وان كان مجال « الامن العسكري » هو « الاستراتيجي » Strategy . فإن مجال « الامن القومي » هو « الاستراتيجية العليا للدولة » Grand Strategy . وان كانت اداة « الامن العسكري » هي « الحرب التكنولوجية Technological warfare » فإن وسيلة « الامن القومي » هي « حرب التكنولوجيا War of Technology » .

وفي هذا المجال هناك نقطة مهمة لا بد من التوقف عندها . وهي ان الامن القومي ليس هو التأمين الذاتي . . . الذي يتعلق بالخطوات التي يتخذها « نظام ما » لتأمين نفسه ، او الاجراءات التي يتخذها « فرد » لتعزيز سلطانه . . . او تأمين غرض ما او منشأة او مكان . ان الامن القومي يعمل في خدمة الدولة والشعب لتحقيق الاهداف القومية في الداخل والخارج .

اما التأمين الذاتي فيعمل في خدمة نظام او فرد لتحقيق اهداف شخصية ذاتية .

---

(٢) روبرت مكنمارا ، جوهر الامن ، ترجمة يوسف شاهين (القاهرة : الهيئة المصرية العامة ، ١٩٧٠) .

(٣) انظر الكتب التالية لأمين هويدي : **الامن العربي في مواجهة الامن الاسرائيلي** (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٧٥) ؛ **احاديث في الامن العربي** (بيروت : دار الوحدة ، ١٩٨٠) ، **وفي السياسة والامن** (بيروت : معهد الانماء العربي ، ١٩٨٢) .

ووقفتنا هذه للتفرقة بين الموضوعين لها ما يبررها . لأننا نشاهد ونلمس خلطاً واضحاً بين « الامن القومي » و« التأمين الذاتي » في ممارسة « السياسة » في كثير من دول المنطقة التي نتحدث عنها الآن وربما كان هذا هو على قمة السلبيات التي يعاني منها الامن القومي كما سيتضح في فقرة تالية .

ثانياً : لماذا قضايا الامن مشتركة بين البلدان العربية والافريقية ؟

١ ـ من الناحية الجغرافية

نلاحظ ان البلاد العربية الآسيوية والبلاد الافريقية تشكلان في واقع الحال كتلة استراتيجية واحدة يحدها شرقاً جبال زاغروس والخليج العربي وشمالاً جبال طوروس والبحر المتوسط وغرباً المحيط الاطلسي الذي يتصل بالمحيط الهندي عند رأس الرجاء الصالح . وكان هذا هو واقع الحال حتى تكوّن البحر الاحمر نتيجة لعوامل طبيعية وجيولوجية ليفصل بين اليابسة في آسيا وافريقيا من الجنوب وظل الاتصال قائماً في المنطقة بين السويس والبحر المتوسط حتى تم الفصل عن طريق القناة الصناعية وهي قناة السويس . ولم يكن غريباً ان غولدا مائير رئيسة وزراء اسرائيل السابقة تصرح في الكنيست الاسرائيلي بعد عبور القوات الاسرائيلية قناة السويس الى الساحل الغربي في حرب تشرين الاول / اكتوبر « ان القوات الاسرائيليةتقاتل الآن في افريقيا » .

ثم نجد ان البلدان العربية يقع بعضها في آسيا وبعضها في افريقيا فالبلدان العربية الآسيوية هي حلقة اتصال بين القارة الافريقية وآسيا والبلدان الافريقية هي صلة الاتصال بين القارة الافريقية واوروبا . وعدد البلدان العربية الافريقية تسعة يبلغ تعداد سكانها ثلث تعداد سكان افريقيا .

وعلاوة على ذلك نجد ان كل حركات الملاحة للموانىء من الساحل الشرقي الافريقي لا بد من ان تمر عبر البحر الاحمر اذا كانت متجهة شمالاً والى اوروبا ، او العكس . والبحر الاحمر يعتبر بحيرة عربية اذ ان كل ساحله الشرقي تحتله بلاد عربية ، اما ساحله الغربي والذي يبلغ طوله حوالى ٢٢٠٠ كلم تقريباً فيوجد منها ٤٠٠ كلم فقط غير عربية . وهذا الوضع ادّى دوراً تاريخياً مع الاستعمار البرتغالي في القرن السادس عشر والذي كان يمثل اعدى اعداء الاسلام في ذلك الوقت ، مما جعل العثمانيين الذين كانوا يحتلون مصر والحجاز واليمن يعلنون « ان البحر الاحمر تطل عليه الارض التي تتشرف بوجود الاماكن المقدسة فيها فيحرم على السفن المسيحية المرور في هذا البحر » . وكان الغرض حرمان السفن البرتغالية دخول البحر الاحمر ، وذلك لحقدها على تكدس الثروات في ايدي التجار العرب لاحتكارهم تجارة الشرق عن طريق المحيط الهندي والبحر الاحمر وكرهها لانتشار الاسلام ، مما دفعها لكي ترسل بعثاتها للدوران حول افريقيا عن طريق رأس الرجاء الصالح للقضاء على الطريق التجاري من ناحية وللاتصال بملك الحبشة المسيحي من ناحية اخرى

للتعاون معه لتطويق الاسلام وضربه من الجنوب . وهذا دليل على التأثير المتبادل للاوضاع الجغرافية بين البلدان العربية والافريقية .

والشيء الغريب حقيقة ان يحدث الوضع نفسه تقريباً بعد غلق قناة السويس ايام العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ حينما بذل الغرب جهده لتمويل الملاحة عن طريق الساحل الغربي لافريقيا لضرب قناة السويس والقضاء عليها وبدأوا في توسيع الموانىء في غرب افريقيا في داكار وتيما وابيدجان ولاغوس للاستعاضة بطريق رأس الرجاء الصالح عن طريق قناة السويس والبحر الاحمر .

٢ ـ من ناحية الصراع العالمي

العالم الذي نعيش فيه عالم طبقي رغماً عن انه يشكل مدينة عالمية كبيرة اذ فيه الاغنياء والفقراء ، الاقوياء والضعفاء ، الدول التي تحتم الضرورة ان تكون مستقرة ، والاخرى التي تحتم الضرورة ايضاً ان تكون غير مستقرة .

وعلى هذا فهناك ما يسمى بدول المركز ودول المحيط الخارجي او الدول الهامشية . دول المركز دول مستقرة لتوازن القوى وتوازن المصالح بينها وفي ظل توازن الرعب النووي الموجود بينها فإنه من المحتم لاستمرار الحياة الا تحدث مواجهة مباشرة بينها . ولكن الدول الهامشية في افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية وهي ما تسمى احياناً بالدول النامية او دول العالم الثالث او الدول المتأخرة فهي دول غير مستقرة يجوز « للدول العظمى » اللعب فيها ما عدا بعض « المناطق الرمادية » المتعارف على وقف التحرك فيها على قوة واحدة . هذه الدول الهامشية هي مسرح الصراع بين الدول العظمى وبالتالي تشكل بالضرورة مناطق غير مستقرة يجوز تصعيد عدم الاستقرار فيها الى درجة « الصراع الساخن » باستخدام الحروب المحدودة .

ونحن العرب وجيراننا الافارقة من « الدول الهامشية » . وللاسف الشديد ، سارع البعض منا بالتقاط « الطعم » لنصبح مسرحاً للصراع والتدخل والمنافسة . هذه الكتلة « العربية ـ الافريقية » تشكل العمق الطبيعي لاوروبا . كان هذا الوضع في الماضي وآخر مظهر لذلك ما كان يدور على هذه الكتلة من قتال بين الحلفاء ودول المحور . وسوف يظل هذا الوضع في الحاضر والمستقبل حيث تدور الآن حروب باردة وساخنة بالوكالة او مباشرة للاحتفاظ بمناطق استراتيجية تبعاً للخطط الموجودة . ولذلك فهذه الكتلة هي العمق الاستراتيجي لحلف الاطلسي وترتيباً على ذلك فهي بالضرورة محل اهتمام حلف وارسو ، هذا الاهتمام المتبادل يستوجب « افعالاً » و« ردود افعال » مسرحها على طول وعرض الساحة الاستراتيجية التي نتحدث عنها .

٣ ـ الاوضاع الاقتصادية

اذا كانت البلاد الافريقية مخزناً هائلاً ووعاء ضخماً للمواد الخام التي تحتاجها البلاد الصناعية وما بعد الصناعية في اوروبا والولايات المتحدة واليابان واستراليا وكندا (نحاس ـ حديد ـ زنك ـ يورانيوم . . . الخ) فإن البلاد العربية تمثل مخزناً هائلاً للطاقة التي تحتاجها هذه الدول لتصنيع

المواد الخام التي تستخرجها من المناجم الافريقية . وقوانين استغلال هذه المواد الخام بما فيها النفط واحدة، واجراءات التحكم فيها واحدة ، بل طريقة استثمارها واحدة فهي طريقة استنزافية يتم التصنيع فيها خارج المنطقة حيث تنعكس خيراتها بطريقة كاملة ،وتساعد في زيادة الفجوة بين الاغنياء والفقراء او بين الشمال والجنوب .

وعلاوة على ذلك فإن الساحة العربية تمثل منطقة خطوط المواصلات الحساسة التي تمر فيها هذه المواد الخام ذهاباً واياباً . . . ذهاباً الى المصانع واياباً الى الاسواق بعد استكمال تصنيعها اذ انها تمر في غالبيتها في البحر المتوسط والبحر الاحمر والخليج العربي وما فيها من مضايق متحكمة : جبل طارق وقناة السويس وباب المندب وهرمز . بل يصل التشابه الى الطريقة التي يُهدر بها عائد هذه الموارد بطريقة لا تعود على شعوب هذه الدول بالخير كما هو مفروض . فبالرغم من الموارد الهائلة التي تملكها كثير من هذه الدول فإن حالة الفقر والتأخر ما زالت سائدة في شعوبها بما يمثل تناقضاً واضحاً يزيد من عدم الاستقرار الذي تعانيه الساحة .

٤ ـ تقدم العلاقات واستمرارها

كان هناك اتصال دائم بين العرب والافارقة عن طريق ثلاثة معابر رئيسية :

أ ـ **الساحل الشرقي لافريقيا** ، الذي ساهم بنقل المؤثرات العربية حتى قبل الاسلام وبعده الى اواسط القارة ودواخلها وتوثيق الروابط الاقتصادية بين الخليج العربي والجزيرة العربية من ناحية وشعوب شرق افريقيا من ناحية اخرى. وقد ظهرت الآثار العربية في ساحل الزنج او زنجبار فـ«بار» معناها ساحل بالفارسية ، وتم ذلك عن طريق التجارة والاستيطان والتزاوج واقام العرب عدة مراكز تجارية على الساحل للتجارة بالذهب والعاج والرقيق وتم لعرب الجزيرة العربية قبل الاسلام عبور باب المندب الى الساحل الافريقي[٤] .

ب ـ **مصر** ، وقد أدّت اقدم الادوار من ايام قدماء المصريين الذين وصلوا الى بلاد « نبت » وهي الصومال حالياً بل وصلوا الى ملتقى النيل الازرق بالابيض حيث الخرطوم الحالية . كما وصل محمد علي واسماعيل الى شواطىء افريقيا الشرقية والى منطقة البحيرات .

ج ـ **مدن وموانىء الشمال الافريقي ـ العربي** ، والتي ساعدت في الترابط الاقتصادي بين

(٤) يقول دورات باربوسا واصفاً ذلك « ما أن وصلت المراكب الصغيرة التي كان يقودها فاسكو دي غاما الى اسفل شرق افريقيا حتى فوجئت مفاجأة لم تكن تتوقعها . فقد لقي البحارة ما لم يكن في حسبانهم حينما خرجوا يضربون في البحر . . . لقوا مرافىء تطن كخلايا النحل ومدناً ساحلية عامرة بالناس وفرحوا حين وجدوا بين البحارة العرب والهنود رجالاً عبروا المحيط الهندي مرات كثيرة ويعرفون من اجل ذلك دقائق مرافقه وسجلوا هذه الدقائق في خرط متقنة لا تقل فائدة عما كانوا يعملونه هم من خرط في اوروبا . ورأى البرتغاليون على هذا الساحل مدناً آهلة بالسكان لا تقل نشاطاً عن مدنهم في البرتغال كما وجدوا عالماً تجارياً اوسع من عالمهم الذي جاؤوا منه واكثر ثراء من بلادهم . . . وحتى السفن التي وجدها البرتغاليون كانت اكبر من سفنهم واضخم حجماً » ، انظر :
M. I. Dames Haklyt Society, ed., *The Book of Durate Barbosa* (London: The Society).

الشمال الافريقي وشعوب غرب افريقيا وتم ذلك عن طريق الصحراء الكبرى التي لم تكن عائقاً بقدر ما كانت حلقة اتصال مهمة للعلاقات الثقافية والاقتصادية والحضارية بين المناطق الواقعة شمالها وجنوبها وغرب السودان . وللدلالة على ذلك ننقل ما قاله غرينفل وزير الدولة في حكومة باتريس لومومبا « لقد زور البلجيكيون كل شيء فليست مدينة ستانلي فيل سوى مدينة تيبوتيب القديمة والتي اقامها قبل قدوم الرحالة ستانلي العرب ، وليس كما قالوا لنا تجار الرقيق وانما هم تلك الموجة الانسانية التي اختلطت بنا وصاهرتنا وتركوا لنا على ارضنا دماءهم ، والبلجيكيون يحصدونهم بالاسلحة الحديثة وليس اعز علينا شيء سوى هذا الدم العربي الذي سال في الماضي كما سال ويسيل دمنا الآن في بلادنا على ايدي نفس اعداء العرب في القرن الماضي »[٥] .

وإن كانت العلاقات بدأت للتوطين والتجارة فإن انتشار الدين الاسلامي عمقها فامتزجت الحضارة الاسلامية العربية بالحضارة الافريقية القديمة وظهر ذلك في اوسع اللغات الافريقية : السواحيلي في الشرق والهوساني في الغرب . وكانت تلك الحضارة حضارة موحدة وليست حضارة طاردة كتلك التي اتى بها المستعمرون الاجانب والتي كانت تتطلب من الافريقي استبدال عاداته واسلوبه في الحياة بعادات جديدة واسلوب مخالف « حتى يصبح متمدناً »[٦] .

وكان من الطبيعي ان تقف الثورة المصرية ايام عبدالناصر الى جانب كل الحركات التحررية التي قامت في القارةللحصول على استقلالها وحريتها ولذلك فقد اعتبرت هذه الثورات « ثورة يوليو » الثورة الام ، مما انعكس على موقف هذه الدول جميعاً عندما قطعت علاقاتها مع اسرائيل في حرب تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٣ .

ونخرج من ذلك بالحقائق الآتية :

- ان دواعي التشابه بين اوضاع البلاد العربية والافريقية كذا العلاقات القديمة والمستمرة موجودة سواء من النواحي الجغرافية والاستراتيجية والاقتصادية والدينية والثقافية .

- وإن هناك تأثيراً متبادلاً بين ما يحدث في المنطقتين .

- وهذا يدعو ويحتم وجود نظرة مشتركة لاغلب المشاكل المتشابهة ، وسياسة منسقة لمواجهتها ، وتعاون كامل في التنفيذ .

هذا التشابه جعل عبدالناصر يقول في فلسفة الثورة « إننا لا نستطيع بأي حال من الاحوال ان نقف بمعزل عن الصراع المخيف الذي يدور اليوم في افريقيا بين خمسة ملايين من البيض ومائتي مليون من الافريقيين . وسوف تظل شعوب القارة تتطلع الينا نحن الذين نحرس الباب الشمالي الشرقي للقارة الذي يعتبر صلتها بالعالم الخارجي كله . لن نستطيع بأي حال من الاحوال ان نتخلى عن مسؤوليتنا في المعاونة بكل ما نستطيع على نشر النور

---

(٥) انظر الكتاب الرائع القيم : جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، معهد البحوث والدراسات العربية ، **العلاقات العربية الافريقية : دراسة تاريخية للآثار السلبية للاستعمار** (القاهرة : المعهد ، ١٩٧٨) .

(٦) محمد محمد فايق ، **عبد الناصر والثورة الافريقية** (بيروت : دار الوحدة ، ١٩٨٠) .

والحضارة حتى اعماق الغابة العذراء . ان القارة المظلمة الآن مسرح لفوران عجيب مثير لن نستطيع بحال من الاحوال ان نقف امام الذي يجري في افريقيا ، ونتصور انه لا يمسنا ولا يعنينا » .

وتأكيداً لذلك حدد عبد الناصر استراتيجية ثورة يوليو في ثلاث دوائر « العربية والافريقية والاسلامية » . وهنا تتقاطع العلاقة العربية في دائرتين من الدوائر الثلاث هما الدائرة الافريقية والدائرة الاسلامية . وبذلك سقطت كل الحواجز . فكان عبدالناصر هكذا لا يعترف بالحواجز ، بينما كان غيره وما زال يبذل الجهد لاقامتها وتدعيمها . قال عبدالناصر هذا الكلام في الخمسينات وظل يعمل من اجله طوال الخمسينات والستينات . . . وحتى مات . وما زال القول صالحاً للعمل به في الثمانينات وما بعد الثمانينات . لأنه قول يستند الى قواعد جغرافية وتاريخية . بل إن استعراضنا لمشاكل الامن المشتركة سوف يؤيد ذلك ويعمقه .

ثالثاً : قضايا الامن المشتركة

١ ـ نظم الحكم السائدة

تؤدي انظمة الحكم على اختلاف نوعياتها دوراً رئيسياً في رسم وتنفيذ سياسة الامن القومي التي تتغير بتغير الادارة الحاكمة . فنظرة ادارة « جيمي كارتر » الى الامن القومي غير نظرة « ادارة رونالد ريغان » اذ تختلف اختلافاً كبيراً من الانتقال من استراتيجية « الحربين ونصف » مثلاً .

تزداد اهمية نظام الحكم في توجيه « الامن القومي » في دول العالم الثالث ومنها البلدان العربية والافريقية اذ ان هذه الانظمة تتميز بالآتي في غالبيتها العظمى :

أ ـ فهي انظمة تبعد بمسافات مختلفة عن النظام الديمقراطي المتعارف عليه وبذلك فهي في غالبيتها العظمى نظم غير ديمقراطية ينفرد فيها الحاكم باتخاذ القرار وكذلك فهي نظم قبائلية او عنصرية في بعض الاحيان .

ب ـ والصفوة الحاكمة عاجزة عن مواجهة المشاكل المستعصية والدليل على ذلك ان المشاكل تزداد وتتفاقم وتتآكل قوة الدولة ومقوماتها بمرور الزمن بفضل العجز الداخلي في المرتبة الاولى وليس بفعل الضغط الخارجي كما يقال مما جعل الدول غير قادرة على تحقيق امنها على المستوى القطري او الاقليمي او القاري . والدول الضعيفة المتجاورة خطر على الاستقرار الاقليمي لأن الدول القوية المتجاورة اقدر على الحفاظ على التوازن الاقليمي الذي يحقق الاستقرار ، فالامن القومي للدولة يتناسب تناسباً طردياً مع زيادة الامن القومي للدول المجاورة اذ يزيد من روح الصداقة والتعاون والرغبة في التحالف والتكامل .

ج ـ بالرغم من ان بعضها نظم عقائدية او دينية فقد ثبت عجزها عن تحقيق الامن القومي بل عرضت قواها للاهدار والتآكل . فالناحية العقائدية او الدينية لا تكفي لادارة دولة اذ ان ذلك يحتاج الى قدرتين او جناحين : جناح الفكر الذي يتلاءم مع المشاكل القطرية والاقليمية وجناح الحركة .

ولا بد من ان يتركز الفكر على المعرفة الاكيدة بالتطورات الضخمة التي حدثت وتحدث في كيفية ادارة الصراع الاقليمي والدولي والتعامل مع المشاكل الداخلية المرتبطة بالظروف الخارجية كما ان الحركة لا بد من ان تكون قادرة على تحويل الفكر الى واقع والامل الى مشروع مجسم . فالمهم بالنسبة للفكر ليس قاصراً على ان يكون في رأس صاحبه ، او مجرد شعارات تلقى هنا وهناك ،ولكن الاهم من ذلك ان تتوافر القدرة على التطبيق بمشاكله ومتغيراته .

د ـ هذه الصفوة الحاكمة لا تتفهم في مجملها متطلبات العمل الجماعي وما يفرضه من قيود توازن بين المصالح القطرية الاقليمية او المصالح القارية ثم انها لا تعرف الطريقة المثلى للحوار الذي لا بد من ان يدور بارادات ناقصة ،لتحقيق اهداف ناقصة . فالنقص في الارادة القطرية تعوضه الاضافة من الارادة الاقليمية . هذه الصفوة ايضاً لا تعتبر ان الخلاف في الرأي هو ضرورة من ضرورات الحوار ولكنها تعتبره عداوة وقطيعة . فكل شيء عندها ابيض او اسود والسياسة لا تعرف هذه الالوان لأنها تتعامل مع لون « بين بين » .

هـ ـ يتم نقل السلطة في هذه البلاد اما عن طريق « خدعة » او بواسطة « طلقة » او على صوت « احد الالحان الجنائزية » لأنه لا يوجد نظام ثابت لموضوع نقل السلطة او لتحديد مدتها او مسؤ ولياتها او تخصصاتها(٧) . فالسلطة مطلقة لا ينهيها الا الموت وهذا قديم ، اما بفعل البشر او بفعل القدر . وحينما يتم هذا تتعرض الدولة لهزات وانحرافات حادة في اتجاهاتها وارتباطاتها تبعاً للمزاج الشخصي للقادمين الجدد .

و ـ تستخدم القوة بكثافة في ممارستها للسياسة الداخلية او الخارجية فمن ناحية السياسة الداخلية يكون القسر والبطش وفي السياسة الخارجية لا تُعطى مرونة للدبلوماسية لحل التناقضات بل يكون استخدام القوة بديلاً عن الدبلوماسية وليس قاعدة لها او وسيلة مكملة لها . صحيح ان معظم التغيرات التاريخية الرئيسية كما يقول كيسنجر حدثت بدرجة كبيرة او قليلة عن طريق التهديد بالقوة او باستخدامها فعلاً(٨) . ولكن لا بد كما قال ماوتسي تونغ من ان يتحكم الحزب في البندقية وليس العكس . ومعنى ذلك مزج الدبلوماسية بالقوة .

وقد نتج عن طبيعة تكوين هذه الانظمة نتائج خطيرة تؤثر في الامن القومي منها :

ـ الخلط الكامل بين الامن القومي والتأمين الذاتي واصبح التركيز كله على تقوية « الرئيس » وليس « الرئاسة » واصبح الولاء يقاس بالنسبة « للرئيس » وليس للرئاسة . بل ذهب الكثيرون من هذه الصفوة مذهباً خطيراً وهو التطلع الى القوى الخارجية لتثبت النظام بدلاً من التطلع الى الشعب . فعاد الاستعمار من جديد في صورة تسهيلات او قواعد او اتفاقيات دفاع مشترك لا

---

(٧) هنري كيسنجر ، في السياسة الخارجية الامريكية ، وامين هويدي ، كيسنجر وادارة الصراع الدولي : فيتنام ، الوفاق الدولي ، ايلول الاسود ، حرب اكتوبر ١٩٧٣ (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٧٩) .

(٨) Theodore A. Coulombis and James H. Wolf, *Introduction to International Relations.*

تتحقق فيها المساواة او اتفاقيات استراتيجية تخدم الجانب الاقوى لأن الجانب الاضعف لا يتعدى كونه ذيلاً قصيراً لا يقوى على الوقوف او التأثير .

- اضعاف قدرة الدولة باهدار امكانياتها وقوة الدولة بتآكل قواتها المسلحة .

- قيادة الدولة الى مصير غير مأمون فتخضع للابتزاز الاقليمي والدولي .

- مع زيادة المشاكل الداخلية يكثر الميل الى المغامرات الخارجية التي اصبحت لا تعترف بالحدود السياسية للدول ولا بالقوانين الدولية السائدة .

ولا يمكن علاج هذا الا بالمساواة وتكافؤ الفرص ، العمل على اذابة القبلية والاتجاهات الاقليمية والانفصالية في اطار الوحدة الوطنية ، ايجابية العمل السياسي وحرية ممارسته ، توسيع قاعدة الخدمة العسكرية لاذابة النعرات القبلية ، وجوب تخفيف الاعباء الاقتصادية عن الجماهير ، مصارحة الشعب بالحقائق واللقاءات السياسية المفتوحة ، دعم القيم السماوية والدعوة للمصالحات الوطنية .

وأعود فأكرر ان اغلب مشاكل الامن القومي المشتركة من فعل هذه « **الصفوة** » الحاكمة لأنها اولاً وآخراً تغلب « التأمين الذاتي » على الامن القومي .

٢ - اللاجئـــون

توجد مشكلة اللاجئين في كل من البلاد العربية والبلاد الافريقية تهدد الامن القومي في كل من الساحتين وتؤدي دوراً مهماً في توجيهه الا ان المشكلة تختلف اختلافات جوهرية سواء من ناحية اسبابها او من ناحية علاجها بين الساحتين .

ففي البلاد العربية توجد مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وهي ناجمة عن استيلاء دولة عدوانية فرضت نفسها في المنطقة رغماً عن انها جسم غريب عنها بدعوى انه لا بد من تجميع يهود « الدياسبورا » فوق ارض الميعاد . وهي ارض حسبوها بلا شعب ولكنهم حينما أتوا وجدوا ان الارض فيها شعب وهنا اصبحت سياستهم ايجاد شعب بلا ارض . وفي عملية « السلام من اجل الجليل الاخيرة » ظنوا انهم قادرون على ابادة هذا الشعب حتى وهو موجود على ارض غير ارضه . إذاً فالمشكلة هي من فعل قوى دخيلة استولت على الارض وطردت الشعب .

وهناك محاولات مركزة لكي تحول القضية الى مجرد قضية لاجئين يقيمون في البلاد التي وجدوا انفسهم فيها وهناك رفض كامل لهذا الاتجاه من البلدان العربية ، البعض عن رغبة والبعض الآخر عن رهبة . ولكن لا علاج لهذه المشكلة الا بايجاد وطن لهؤلاء على ارضهم السابقة التي طردوا منها ولا يمكن أن يتم ذلك الا عن طريق حروب التحرير وتقرير المصير .

ولا يمكن لنا - نحن العرب - ان ننسى وقفة افريقيا معنا في نضالنا ضد الصهيونية منذ قطعت دولها علاقاتها مع اسرائيل في حرب تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٣ وما زال موقف معظمها ثابتاً لا

يتغير حتى الآن . ثم ساندونا في المجالات الدولية مساندة كاملة واصبحوا متفهمين وجهة نظرنا تفهماً معقولاً . وافريقيا بوقفتها هذه لم تنس وقفتنا معها في مواقف سابقة وحالية .

اما في افريقيا فالمشكلة موجودة فهناك هجرة من عدة دول الى عدة دول اخرى مجاورة واذا كانت نسبة اللاجئين في العالم الى عدد سكانه تقدر بحوالى ٢ ـ ٣ من الألف فإنها تقترب في افريقيا الى ١ بالمائة من سكان القارة، فعلى سبيل المثال يوجد في السودان وحده حوالى ٥٢٦,٠٠٠ لاجىء امكن تسجيلهم . كما يقدر عدد اللاجئين في الصومال بحوالى ٣٠ بالمائة من عدد سكانه الاصليين . ولعل ما يدعو الى مواجهة المشكلة هو : انه لا يوجد في المستقبل القريب امل لحلها ، وانها تسبب اعباء ثقيلة سياسية واقتصادية واجتماعية وعسكرية على الدول المضيفة ، كما تسبب قلقاً دائماً لأنظمة الحكم الطاردة .

وترجع اسباب المشكلة الى عوامل تمتد جذورها الى ما قبل انحسار الاستعمار عن افريقيا : من مشاكل للحدود ، وتقسيمات غير طبيعية بين الدول تشكل الاسباب الرئيسية للصراعات الدائرة حتى الآن ، صراعات دولية لا تزال تتفاعل على ارض القارة . ولكن يأتي في مقدمة هذه الاسباب النظرة القبلية الفردية التي تعالج بها الصفوة الحاكمة امور سياستها الداخلية، فكثير من اللاجئين وجدوا انفسهم خارج بلادهم لاختلاف وجهات نظرهم السياسية والبطش الذي يواجه به هذا الخلاف في الرأي كما ان الاضطهاد الثقافي والديني يؤدي دوراً في زيادة المشكلة .

وكثيراً ما يستغل اللاجئون ـ بعد تسليمهم ـ من قبل الدول المضيفة لاثارة المتاعب للدولة الام الطاردة عن طريق احداث المناوشات والقلاقل او عن طريق الغزو واختراق الحدود مع المرتزقة التي تنفرد بها افريقيا كقضية امنية خاصة[٩] .

وهناك بعض الاقتراحات التي قد تساعد في حل المشكلة او التخفيف من حدتها . علماً بأن الحل الامثل هو عودة اللاجئين الافارقة الى ديارهم للعيش فيها في امن واستقرار:

أ ـ ان يطبق بدقة تعريف كلمة « لاجىء » الذي حددته اتفاقية جنيف لعام ١٩٥١ وأكمله البروتوكول الملحق بها والموقع في جنيف عام ١٩٦٧ كذا احترام جميع الاتفاقيات الافريقية والدولية المتصلة بمشكلة اللاجئين في افريقيا مع تحديد المساعدات التي ينبغي ان تقدم الى اللاجئين من الجهات الدولية والافريقية .

ب ـ تقوم الدول الطاردة بالآتي :

(١) تحقيق الوفاق والمصالحة الوطنية والعدالة الاجتماعية بين المجموعات المتباينة للدولة

---

(٩) حدث ذلك مرة واحدة في الخلافات العربية حينما لجأ احد البلدان العربية الى استخدام المرتزقة في حرب اليمن، التي وقفت فيها القوات المصرية الى جوار الثورة اليمنية الوليدة، ففتحت مكاتب في المانيا وايطاليا لاستئجار المرتزقة ودفعهم الى مسرح القتال ، انظر : امين هويدي ، حروب عبد الناصر ، ط ٢ (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٧٨) .

ويمكن الاهتداء باتفاقية اديس ابابا عام ١٩٧٢ والخاصة بحل مشكلة جنوب السودان .

(٢) احترام حقوق الانسان وحق تقرير المصير والتركيز على سياسة حسن الجوار .

(٣) اتخاذ الخطوات لاعادة اللاجئين الى اوطانهم واصدار قانون العفو العام والالتزام به .

ج ـ ماذا لو جعلنا عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٤ عامين دوليين لحل مشاكل اللاجئين على مستوى العالم كخطوة تفتح المجال لعلاجها على المستوى العربي والافريقي . ويمكن للبلدان العربية ان تساعد في ذلك عن طريق التمويل والتوفيق .

٣ ـ التخلف واهدار الامكانيات

لا يمكن للدول الافرو ـ عربية ان تحافظ على استقلالها الذي حصلت عليه بالدماء والكفاح الا عن طريق العمل الجاد وبذل العرق والا اذا حارب الانسان في هذه المناطق الحيوان الـذي بداخله[١٠] ، فيقضي على الفساد والرشوة والتخاذل والكسل فلا يمكن « عمل العجة من بيض فاسد » . وعلاوة على ذلك فإنه لا توجد مناطق اخرى في العالم فيها هذا العدد الكبير من الدويلات الصغيرة من حيث عدد السكان والانتاج الا في امريكا الوسطى . مثل هذا الوضع وحده يجعل الثروات الطبيعية لهذه الدويلات فريسة سهلة للاجنبي يستنزفها لصالحه فتتآكل بمرور الزمن الا اذا كان استثمارها اقليمياً او قارياً .

وعلى الرغم من ان المنطقة الافرو ـ عربية غنية بـالامكانيـات الزراعيـة (مياه واراض) وبالامكانيات الصناعية (رؤ وس اموال ـ مواد خام ـ ايد عاملة) الا انها في مجموعها دول مستهلكة غير منتجة تعتمد في حياتها على الاستيراد لتغطية اغلب احتياجاتها فهي كالنباتات الطفيلية تعيش على العالم الغني .

فعلى سبيل المثال اطلق المستثمرون على افريقيا اسم « القارة العذراء » من ايام استكشافهم الاولى وتوغلهم داخل القارة الا ان افريقيا ما زالت عذراء بعد رحيل الاستعمار بعشرين عاماً . فبالرغم من انها تملك نهر النيل ونهر النيجر ونهر الكونغو وهي من اكبر انهار العالم علاوة على عدة بحيرات كبرى تحتوي على اكبر احتياطي عالمي للمياه العذبة[١١] ، الا ان نسبة كبيرة من سكانها تعاني المجاعة والعطش . فطبقاً لتقرير مجلس الغذاء العالمي الاخير « انخفض الدخل القومي في ١٥ دولة افريقية ، وزاد دخل ١٩ دولة ١ بالمائة ، وتدهور الانتاج الزراعي في القارة بنسبة ٧ بالمائة للفـرد الواحـد خلال الستينات ، وتضاعف معدل الانخفاض في السبعينات ومن المنتظر زيادة التدهور في الثمانينات . وارتفعت اسعار الاسمدة ومصادر الطاقة وكلها تستوردها الدول الافريقية ، وانخفض معدل استهلاك الفرد من الغذاء من دول القارة جنوب الصحراء بنسبة ١٠ بالمائة عما كان عليه الحال منذ ١٠ اعوام . ومن المتوقع ان تتضاعف الحاجة الى استيراد المواد الغذائية في منتصف الثمانينات الى ثلاثة اضعافها الآن . وتجد الحكومات الافريقية صعوبة كبيرة في سـداد اثمان

---

(١٠) كما قال الدكتور كاوندا رئيس زامبيا « لا يمكن للانسان الافريقي ان يتقدم الا اذا حارب الحيوان الذي بداخله » ، مشيراً الى الفساد المستشري في القارة على كافة المستويات .

(١١) تملك افريقيا ٤٠ بالمائة من قوى العالم المائية ولم تستغل منها الا ٥ بالمائة فقط .

وارداتها من الاغذية فعلاً في الوقت الحالي واصبح معدل الوفيات في القارة من اعلى المعدلات في العالم وتتزايد حدة الجوع وامراض سوء التغذية » . ويستطرد التقرير قائلاً « ويرجع ذلك الى ثلاثة عوامل : نقص القدرات الادارية والفنية ، ندرة البنية الاساسية من شبكات ري وصرف وطرق وصيانة وتخزين ، وتتبع كثير من الدول سياسات اقتصادية لا تشجع الصناعات الغذائية »(١٢) .

وليست البلاد العربية بأفضل حالاً فبالرغم من توافر الاراضي الزراعية والمياه والايدي العاملة ورؤوس الاموال الا انها في مجموعها دول مستوردة للمواد الغذائية من اول رغيف الخبز حتى البيض والدجاج واللحوم والسكر والزيوت والفاكهة . فإذا انتقلنا الى النفط مثلاً بصفته المادة الخام الاساسية في البلاد العربية لوجدنا الآتي(١٣) :

ـ كل مراحل الانتاج في ايد اجنبية بالرغم من ان الانتاج بدأ منذ فترة طويلة أظن أنها كافية لاعطائنا التجارب لنتولاه بانفسنا .

ـ وتسويق هذا الانتاج ونقله ايضاً تسيطر عليه الاحتكارات الاجنبية دون محاولة جادة من جانبنا لازالة هذا التناقض .

ـ والعملة التي يتم بها التعامل عملة اجنبية تخضع لتلاعب الغير واهوائه .

ـ والطريقة التي يتم بها الانتاج طريقة استنزافية فالنفط ثروة طبيعية غير قابلة للاستعواض ويستخرجه الغير لينقل خاماً الى البلاد الصناعية فيعم الرخاء اذ انه يبعث الحياة في مصانعها ويعود الينا بصفتنا سوقاً استهلاكية مصنعاً ليمتص ايراداتنا من جديد .

ـ بالرغم من ان انتاج دول الاوبك من النفط الخام هو ٣١ بالمائة من الانتاج العالمي حسب احصائيات ١٩٧٥ الا انها تصدر اكثر من ٦٠ بالمائة من صادرات العالم من النفط الخام(١٤) .

ـ وبالرغم من كمية الصادر الضخمة الا ان طاقتها التكريرية لا تتجاوز ٢,٥٦ بالمائة من الطاقة التكريرية في العالم .

ـ ارتفعت الايرادات النفطية السنوية للبلاد العربية من مليار دولار في اوائل الستينات الى ٧ مليارات في اوائل السبعينات ثم الى ٦٠ ملياراً عام ١٩٧٥ مما ادى الى ارتفاع الفائض في ميزان الحساب الجاري لهذه الدول من ١,٧ مليار دولار عام ١٩٧٧ الى ٣٣ مليارا عام ١٩٧٥ الا ان هذه العائدات الضخمة بدأت تتبخر نتيجة للانماط الاستهلاكية فزادت واردات الدول العربية النفطية مثلاً من ٦,٧ مليارات دولار عام ١٩٧٢ الى ١٠,١ مليارات عام ١٩٧٣ ثم الى ١٧,٧ ملياراً عام ١٩٧٤ ثم الى ٣١,٣ ملياراً عام ١٩٧٥ اي بمعدل سنوي ٧٠ بالمائة(١٥) .

ـ الاخطر من ذلك ان ما تبقى من حصيلة الصادرات النفطية اعيد استثماره في الدول

---

(١٢) الاهرام ، ٧ / ٩ / ١٩٨٢ نقلاً عن الهيرالد تريبيون .

(١٣) هويدي ، احاديث في الامن العربي .

(١٤) جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، استخدامات عوائد النفط العربي حتى نهاية السبعينات (القاهرة : المنظمة ، ١٩٧٧) .

(١٥) المصدر نفسه .

الغربية اي خارج المنطقة الافرو - عربية فبلغ مجموع استثمارات دول الاوبك في بريطانيا والولايات المتحدة نحو ٣٣ مليار دولار عام ١٩٧٤ وحدها .

والنتيجة ان ثروتنا النفطية كلها - والتي لا يمكن استعواضها - نزحت الى الخارج وساهم النفط العربي في حل مشاكل الآخرين بعد ان خرجوا بفكرة « اعادة تدوير » الايرادات النفطية . وبذلك اصبح لدينا « الثراء المادي » ولكننا احتفظنا الى جانبه « بالتخلف الاقتصادي » .

ولنأخذ مثلاً آخر الفوسفات ، فالبلاد العربية من اغنى بلاد العالم في مناجم الفوسفات الا اننا نستسهل تصديره خاماً دون تصنيعه الى اسمدة فوسفاتية لزيادة انتاجنا الزراعي او استخراج حامض الفوسفوريك منه لاستخدامه في الصناعة او لاستخراج اليورانيوم من تركيزات الفوسفات . هذا الناتج الاخير يجعل من الفوسفات مادة استراتيجية لا يجوز تصديرها حتى يمكن الاستفادة من اليورانيوم الناتج من تطوير براجنا الذرية[١٦] .

ولنأخذ مثلاً آخر على حجم الاحتكارات الاجنبية في افريقيا:اتحاد المناجم في كاتنغا والذي يمارس نشاطه في مساحة تبلغ ٣٤,٠٠٠ كلم² حيث يمتلك ٣ مناجم للنحاس ، منجماً للنحاس والزنك ، ٥ للنحاس والكوبلت ، منجماً للحديد ، ومنجماً للحجر الجيري . وانشأ بينها شبكة خاصة من الطرق والسكك الحديدية تمتلكها الشركة . وتمتلك الشركة ٦ محطات كهرباء تشغل مسبك « لومومباشي » ، مصانع « جادونفيل ميشيتورو » ومصانع « كولويزي لوبك » ثم ينقل الخام المكرر مرحلة اولى ليتم تكريره من بروكسل بواسطة السكة الحديد الى ليبولدفيل ثم بحراً بواسطة الشركة الكنغولية وتتكفل بالتأمين عليه شركة التأمين الكنغولية وتمول كل العمليات بنوك بلجيكية[١٧] ، والامثلة كثيرة بل اكثر من ان تحصر .

وتتعرض هذه المواد الخام لأخطار اخرى هي ايجاد المواد البديلة : القطن الصناعي ، المطاط الصناعي ، الكاكاو الصناعي علاوة على ان اسعار هذه المواد تحدد في اسواق المال الاجنبية في لندن ونيويورك وبروكسل وباريس . بل يتم توزيع المنتجات عن طريق شركات اجنبية تقوم بدور الوسيط لتعيد تصديرها الى اسواقنا بالاسعار التي تراها . فمثلاً منتجات زائير يتم تهيئتها وتسويقها عن طريق بروكسل وانفرس وتقوم الكثير من الشركات الفرنسية والانكليزية بشراء عدد من السلع العربية والافريقية لتقوم باعادة تصديرها الينا من جديد[١٨] .

هذه اللمحة الخاطفة تؤكد خطورة اوضاعنا الاقتصادية التي تهدد الامن القومي لهذه المنطقة وتجعل اي محاولات تبذل في سبيل تحقيقه دون علاج هذه الحالة حبراً على ورق . لأن الامن يكون لمن ؟ وبمن ؟ ولا شك ان محاولة زيادة حجم التبادل التجاري العربي - الافريقي فيه العلاج الحاسم ولكن يحول دون ذلك عقبات رئيسية يمكن تلخيصها في الآتي :[١٩] .

---

(١٦) نستثني من ذلك مشروعاً رائداً محدوداً بدأ المغرب في تشغيله .

(١٧) Kwame Nkrumah, *Neo-Colonialism: The Last Stage of Imperialism* (London: Nelson, 1965).

(١٨) جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، معهد البحوث والدراسات العربية ، العلاقات العربية الافريقية : دراسة تحليلية في ابعادها المختلفة.

(١٩) المصدر نفسه .

- **الارتباط الاقتصادي القومي ببعض الدول خارج المجموعة الافرو عربية** اذ عملت الدول الاستعمارية اثناء الفترة الاستعمارية على دمج وربط اقتصاديات مستعمراتها باقتصادهـا . وفي السنوات التي تلت الاستقلال تقاعست الانظمة المتخلفة عن علاج الموقف تبعاً لخطة واضحـة مدروسة إمَّا عن عدم معرفة ، وإمَّا بالتركيز على مشاكل اخرى اقل اهمية كالخلافات الداخلية مع تنظيمات معارضة او مشاكل خارجية مع دول مجاورة .

- **طبيعة مرحلة النمو التي تمر بها دول المجموعة الافرو عربية** فهي بلاد ناميـة اضطرت للتوسع في الاستيراد من الخارج من اول حصولها على الاستقلال ولكن لا عذر لها في الاستمرار في هذا الوضع الاقتصادي الخطير والذي يزداد خطورة بمرور الايام .

- **منح تسهيلات واعفاءات جمركية لبعض السلع الاجنبية** اذ ترتبط بعض الدول بعدد من الاتفاقيات الاقليميـة الثنائيـة او متعددة الاطـراف مع عـدد من الدول الاجنبيـة او التكتلات الاقتصادية الدولية، تحصل بعض السلع الاجنبية بمقتضاها على مزايا واعفاءات جمركية خاصة في الوقت الذي تحرم منه السلع داخل المجموعة من هذه المزايا مما يجعلها في وضع تنافسي صعب امام السلع الاجنبية(٢٠) .

- **عدم توافر وسائل النقل والاتصال** فقد عمل الاستعمار على ربط مناطق انتاج المواد الخام بموانىء التصدير لاوروبا دون الاهتمام بمشروعات الطرق التي تربط بين الدول الافريقية او العربية بعضها ببعض، فاتجاه المواصلات اتجاه طولي ولا يوجد الا القليل من الاتجاهات العرضية التي تحقق زيادة الارتباط وسهولته مما ترتب عليه ارتفاع تكاليف النقل البري والبحري بين الدول العربية والافريقية .

وانني لا اوافق الكثير من المراجع التي تُلقي بمسؤولية هذه السلبيات على الاستعمار اذ هذا امر مفروغ منه فالاستعمار يعمل لمصلحته اولاً وآخراً والسؤال هو : ماذا فعلنا نحن لتدارك هذه السلبيات ؟ ما هي خططنا ؟ ما الذي نفذناه ؟ وما الذي ننوي تنفيذه ؟ علماً بأن العلاج واضح نقرأه مكرراً في جميع المراجع والابحاث . ولا بأس من تكراره فلن نكون اول ولا آخر المتحدثين عن ذلك .

كيفية زيادة معدلات التبادل التجاري الافرو عربي

(١) اقامة علاقات مباشرة والاستغناء عن الوسطاء الاجانب .

(٢) سـد الحاجـات التي تفتقر اليهـا الاسواق الافـرو عربيـة على اسـاس الاولويـة قدر المستطاع .

(٣) ازالة جميع الحواجز التي تعوق ذلك .

(٤) وضع الانظمة التفضيلية .

---

(٢٠) تتمتع بعض سلع دول السوق المشتركة في البلدان الافريقية المنتسبة الى هذه السوق ، باعفاءات ومزايا جمركية لا تتمتع بها السلع الافريقية المماثلة داخل السوق .

(٥) تشجيع التعاون بين المؤسسات التجارية والمشروعات التجارية والصناعية .

(٦) التعاون بين المؤسسات المصرفية ومؤسسات التأمين واعادة التأمين .

(٧) تنسيق الجهود العربية ـ الافريقية في مجال التجارة الدولية بهدف التوصل الى اسعار عادلة لمنتجاتها في الاسواق الدولية فعن طريق هذا التعاون يمكن الحصول على شروط افضل للتبادل التجاري بينها وبين الدول المتقدمة . فبعض هذه الدول تعتبر في مقدمة الدول المنتجة لسلع معينة مثل القطن والبن والموز والكاكاو والفول السوداني او السلع الصناعية مثل الفوسفات والحديد والذهب والنيكل والكروم واليورانيوم . وهذه السلع تتعرض دائماً لتقلبات الاسعار ، الامر الذي يلحق اضراراً بالغة باقتصاديات هذه الدول . ويمكن لدول هذه المجموعة اتباع استراتيجية مشتركة للتوصل مع الدول الصناعية الى اتفاقيات طويلة الامد لتحقيق الاستقرار المطلوب .

٤ ـ الانتشار النووي

على الرغم من ارتفاع تكاليف الحصول على الاسلحة النووية هذه الايام الا ان أثر ذلك على معدل الانتشار النووي كان محدوداً . اذ اصبحت حيازة الاسلحة النووية او التهديد بالتحول الى قوة نووية دليلاً على القوة الوطنية .

ولنا ملحوظات ثلاث مهمة بهذا الخصوص :

أ ـ كل الاعضاء الدائمين في مجلس الامن سمح لهم ان يكونوا اعضاء في النادي الذري .

ب ـ سمح بوجود قوة ذرية اقليمية في اقاليم العالم المرشحة لتكون قوى اقليمية عظمى .

- ـ اسرائيل في منطقة الشرق الاوسط .
- ـ جنوب افريقيا في القارة السوداء .
- ـ الهند في شبه القارة الهندية .
- ـ الارجنتين في امريكا اللاتينية .

هذه القوى الاقليمية العظمى وما لديها من مظلات ذرية صغيرة محكومة بواسطة المظلات الذرية الكبيرة .

ج ـ مقاومة اي اتجاهات لتوسيع عضوية النادي الذري بعد ذلك . فكان هناك ارتياح عام بل حماسي لضرب « الاوزاريك » في بغداد . والتهديد بضرب ما تُسمى بالقنبلة الاسلامية في باكستان لدرجة ان كثيراً من المصادر تؤكد ان « بوتو » كان ضحية اصراره على امتلاك الباكستان للقنبلة الذرية .

وتأييداً لما نقول فإنه بالرغم من القرارات الكثيرة للامم المتحدة وعلى الاخص منذ الستينات والتي تدعو الدول الاعضاء الى الامتناع عن القيام بأي تجارب ذرية في القارة نتيجة

لقيام فرنسا باجراء تجارب ذرية في الصحراء ، وبالرغم من ان منظمة الوحدة الافريقية اعلنت عام ١٩٦٤ المنطقة غير نووية اي منطقة نظيفة بالتعبير الفني الا ان حكومة جنوب افريقيا العنصرية ضربت عرض الحائط بكل هذه المحاولات الطيبة واصرت على الدخول الى النادي الذري . وبمنتهى التركيز نشير الى بعض هذه المحاولات :

ـ منحت كونسرتيوم الشركات الفرنسية فرامستون واكستوم وسبي باتينيول عقداً لبناء وحدة توليد طاقة تبلغ قيمتها مليار دولار . وتقرر بناء مفاعلين شمال « كيب تاون » بعشرين ميلاً باسم « كوبرج أ » و« كوبرج ب » سيبدآن العمل في عامي ١٩٨٢ ، ١٩٨٣ على التوالي. وحينئذٍ يمكنهما انتاج كمية من البلوتونيوم تكفي لصناعة مئات القنابل النووية[٢١] .

ـ منذ عام ١٩٥٣ وهي تورد اليورانيوم الى بريطانيا والولايات المتحدة ثم اتفقت مع الاخيرة بعد ذلك على مشروعات مشتركة لاستخدام القوة النووية في الاغراض السلمية ثم اشترت من الولايات المتحدة مفاعلاً للابحاث الحرارية بطاقة ٢٠ ميغاواط « سفاري » وبدأ تشغيل هذا المفاعل الذي يقع في « بليندابا » . ثم شغلت مفاعلاً آخر « سفاري » عام ١٩٦٨ وذلك بعد ٧ سنوات فقط من تشغيل المفاعل الاول .

ـ التفجير النووي الغامض الذي حدث بالقرب من القطب الجنوبي عام ١٩٧٩ ، بالاشتراك مع اسرائيل والذي اكتشفه احد الاقمار الصناعية الامريكية ثم ما لبثت الولايات المتحدة ان سترت على التفجير وذكرت انه تم نتيجة اصطدام احد النيازك بالمحيط . وهذا هو التفجير النووي الثاني تقوم به حكومة « بريتوريا » اذ تم التفجير الاول في صحراء « كالاهاري » .

ـ من اخطر المشروعات التي انشأتها وحدة « تخصيب اليورانيوم » في « فالندابا » مما دعا « جون فورستر » الذي اصبح رئيساً للوزراء بعد ذلك يصرح في فرنسا عام ١٩٧٦ « ان بلاده تملك تكنولوجيا انتاج القنابل الذرية وليس هناك ادنى شك في هذا الامر » . وايد هذا التصريح تصريح كان قد ادلى به عام ١٩٧٤ رئيس مجلس ادارة الطاقة الذرية في جنوب افريقيا . اذ اكد ان « بلاده سوف تصبح قريباً من الدول التي تبيع اليورانيوم المخصَّب وعناصر الوقود لمفاعلات توليد الطاقة لتوفر اليورانيوم في البلاد علاوة على توفر التكنولوجيا والخبرة في حقل تخصيب اليورانيوم » .

ـ لم توقِّع جنوب افريقيا ـ ولا اسرائيل ـ على معاهدة عدم الانتشار كما ان التكنولوجيا النووية فيها لا تخضع لضمانات الاتحاد الاوروبي للطاقة الذرية او الوكالة العالمية للطاقة الذرية .

---

(٢١) توند ادرينان ، « الانتشار النووي وافريقيا السوداء : ازمة انتشار القنبلة ،» ترجمة منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز التخطيط ، قسم الشؤون الاستراتيجية ، بيروت ، ٢٠ / ٤ / ١٩٨٢ (نشرة محدودة التداول) ، نقلاً عن : *Third World Quarterly* ، وامين هويدي ، الصراع العربي ـ الاسرائيلي بين الرادع التقليدي والرادع النووي (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٣) .

والشيء الغريب ان ايران كانت تموِّل بعض عمليات تركيز اليورانيوم التي تقوم بها جنوب افريقيا ايام الشاه لأنها هي المورِّدة الاساسية للنفط لها على امل الانتفاع بالتكنولوجيا النووية التي تملكها وكذلك تقوم المانيا الغربية بمساعدتها في هذا المجال .

هـذا النشاط النـووي لجنوب افـريقيا وضـع دول القارة امـام خيـار دقيق مقلق : هـل الافضلية لاطعام المزيد من الافواه الجائعة وتطوير الموارد من اجـل حياة افضـل للجماهـير ام تحويل هذه الموارد لسباق التسلح في المجالين التقليدي والنووي اذ تتحدد مواقع الدول في العالم وعلاقاتها المتبادلة على اساس القوة ، فلن تستطيع اي دولة ان تفاوض او تقبل منع الانتشار من موقع الضعف المطلق بعد ان اصبحت جنوب افريقيا هي الدولة الاقليمية العظمى التي قد تقوم في المستقبل بتوجيه سياسة القارة حسب اهوائها الامر الذي دفع رؤ ساء بعض الدول الافريقية (نيجيريا وزائير) للتهديد بالدخول في هذا الميدان . فقد حرضت نيجيريا اثناء مؤتمر دول عدم الانحياز في هافانا عام ١٩٧٩ دول العالم الثـالث على تـطوير بـرامجها النـووية ثم عـاد الرئيس شاجاري في ذكرى استقلال نيجيريا عام ١٩٨٠ ليعبر عن طموحات نيجيريا النووية .

وبعيداً عن عامل جنوب افريقيا فالكلفة المتزايدة للاسلحة التقليدية وزيادة اسعار النفط قد تؤدي الى تفكير مبكر في « البديل النووي » مع تذكر انه لا توجد مفاعلات للاستخدامات السلمية اذ كلها تنتج « البلوتونيوم » من عوادمها .

واذا اتجهنا الى اسرائيل وسط الشرق الاوسط لوجدنا تشابهاً كبيراً بينها وبين جنوب افريقيا بالنسبة لقدرتها النووية ودون الدخول في تفاصيل كثيرة حول امتلاك اسرائيل للقوة النـووية ام عدم امتلاكها لذلك فإننا بعد دراسات طويلة في هذا المجال خرجنا بالتصورات التـالية حسب اسبقيتها من وجهة نظرنا :

التصور الاول : انها تمتلك فعلاً بعض الـرؤوس النوويـة الجاهـزة ووسائـل اطلاقهـا وتحتفظ بها كوسيلة امن اخيرة لاستخدامها الا اذا تعرض وجودها للخطر (اسبقية اولى) .

التصور الثاني : انها تمتلك فعلاً بعض الرؤوس النووية المفككة في مخازنها وكذا وسائل الاطلاق مع امكانية تجميعها في ايام او اسابيع حسب ما تقتضيه الاحـوال وخاصـة أنها تمتلك زمام المبادأة في توجيه الامور (اسبقية ثانية) .

التصور الثالث : انها تمتلك المعرفة الى الخيار النووي الا انها لأسباب مالية تمتنع حالياً عن الانفاق على الانتاج النووي الفعلي وخاصة انها تمتلك التفوق التقليدي (اسبقية ثالثة) .

التصور الرابع : انها لا تمتلك الرؤوس الذرية او المعرفة لانتاجها وان حديثها في هـذا المجال مجرد « تهويش » (كأسبقية رابعة) .

وهناك عدة ملحوظات يستحسن ان نشير اليها :

ـ هناك تعاون كبير بين اسـرائيل وجنـوب افريقيـا في المجال النـووي بل من المؤكـد ان

اسـرائيل شـاركت في التفجير الغـامض الذي تم مؤخـراً في منطقـة القطب الجنـوبي كما سبق وشاركت في التفجير الاول الذي قامت به فرنسا في الصحراء في الخمسينات .

ـ الولايات المتحدة الامريكية تبارك نشاط الدولتين او على اقل تقدير تتستر عليهما ، بل هي التي امدت اسرائيل بمفاعل « ناحال سوريـك » وهي التي أمدت جنـوب افريقيـا بمفاعـل « سفاري » .

ـ فرنسا ساعدت اسرائيل في المراحل الاولى لنشاطها النووي وهي التي ساعدت جنوب افريقيا في ذلك ايضاً .

ـ ان كليهما يتبع استراتيجية « الردع بالظن » او « الردع المراوغ » عن طريق عدم نفي او تأكيد قدراتهما النووية .

وعلى اي حال فإن من الاحوط ـ تبعاً لمباديء الاستراتيجية السلمية ـ ان نتعامل مع ما لا يمكن نفيه على انه موجود وقائم . وهذا الخطر المشترك لا بد ان يدفع الدول الافرو عربية الى :

ـ تبادل المعلومات في هذا المجال سواء المعلومات الفنية او ما يختص بنواحي النشاط الذي تقوم به الدولتان .

ـ تبني سياسة واحدة بالتعامل مع المشكلة سياسياً في المجالات الدولية والاتفاق على خطة اعلامية واحدة للتنبيه الى هذا الخطر الكامن .

ـ وضع قيود شاملة على سوق « اليورانيوم » الموجود في كثير من البلدان الافريقية خاصة زائير وكذا وضع القيود على تصدير الفوسفات الذي يمكن استخراج اليورانيوم اثناء عملية تحويله الى اسمدة فوسفورية او حامض فوسفوريك فهو بذلك اصبح سلعة استراتيجيـة لا بد من ان تخضع للقيود .

ـ الاخذ باقتراح « البروفسور مازروي »(٢٢) بأن تحاول الدول الافريقية انشاء اتحاد نووي لامتلاك قدرة نووية محـدودة . واذا تم ذلك يمكن للحـرب التقليديـة المحدودة ان تتحـول الى حروب نووية محدودة .

٥ ـ الاستقطاب والحروب الساخنة والباردة

لم يعد مبدأ عدم التدخل الذي نص عليه ميثاق الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية وغيرها من المواثيق الدولية قائماً في العلاقات العالمية ولم تعد الحدود السياسية للدول لها قدسيتها السابقة بل يزداد الاعتقاد الآن خصوصاً في البلاد النامية أنها حدود مصطنعة يمكن تحريكها شرقاً او شمالاً او جنوباً تبعاً لارادة الاقوى(٢٣) .

(٢٢) Ali A. Mazrui, «Africa's Nuclear Future,» *Survival*, vol. 22, no. 2 (1980).

(٢٣) الاتحاد السوفياتي في تشيكوسلوفاكيا ١٩٥٨ والمجر ١٩٥٦ ؛ الولايـات المتحدة في فييتنـام ؛ كوبـا في الحبشة وارتيريا وانغولا ؛ فرنسا في تشاد ، واسرائيل في لبنان مؤخراً .

وقد بات شبه مشروع ان تقوم احدى الدول الكبرى بتنظيم انقلاب او تغيير داخلي عندما يصبح الوضع السابق مضراً بالمصالح وأخذت الدول الكبرى تتعامل مع الانظمة الموجودة على انها انظمة غير مستقرة لأن وجود اغلبها قائم لأنه لا توجد قوة اخرى تقوم بالضربة الاخيرة لينفع البناء (في عام ١٩٧٩ وحدها سقط ٦ رؤساء نتيجة تدخلات اجنبية : الشاه في ايران ، بول ابوت في كمبوديا ، سوموزا في نيكارغوا ، ماسباسي في غينيا الاستوائية ، عيدي امين في اوغندا) .

وبذلك فإن رياح الحرية التي هبت على المنطقة العربية والافريقية في الخمسينات والستينات ما لبثت ان انحرفت في السبعينات وعاد الوجود الاجنبي الى المنطقة من جديد؛ بطريقة مباشرة من الدول العظمى او احدى الدول الاخرى التي تعمل بالوكالة .

كانت المنطقة الافرو عربية تحاول جاهدة ايام عبدالناصر ونكروما وسيكوتوري (قبل ان تجبره الظروف على التقوقع) تعمل جاهدة لتبتعد عن الصراع البارد باتباع سياسة عدم الانحياز ، او الصراع الساخن عن طريق احتواء الازمات الاقليمية بجهود محلية وباختفاء مثل هؤلاء القادة الرواد اختل التوازن ووقعت المنطقة فريسة للصراع البارد والساخن معاً .

وتحاول الدولتان الاعظم ايجاد مناطق او مراكز قوى في المنطقة ـ كما سبق ان قلنا ـ ومن وجهة نظر المنطقة الآسيوية والافريقية اوجدت الولايات المتحدة « اسرائيل » وكلنا على علم بموقفها . وفي القارة أوجدت جنوب افريقيا التي حدد ريغان سياسته ازاءها في الآتي :

ـ ان افريقيا الجنوبية منطقة توتر ومواجهة بين الشرق والغرب .

ـ وهي منطقة ذات ظروف معقدة بالنسبة لنظم المواصلات والهجرات العالمية والروابط التجارية .

ـ تتركز المصالح الاقتصادية الامريكية بشكل كثيف في الثلث الجنوبي من القارة وهذا يتضمن استثمارات مباشرة تقدر بثلاثة مليارات دولار تمثل ٦٠ بالمائة من الاجمالي بالنسبة لجنوب الصحراء هذا فضلاً عما تشمله المنطقة من احتياطات ضخمة للمواد الاستراتيجية .

وتطبيقاً لهذه السياسة فقد كانت الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة التي لم تُدِنْ حكومة بريتوريا العنصرية وعدوانها المتكرر على الدول المحيطة بها : انغولا وموزمبيق وزيمبابوي . واعلن ريغان بصراحة كاملة : « لن تشترك بلاده في اي محاولة للضغط على حكومة جنوبي افريقيا » . وهي نفس السياسة التي تتبعها « واشنطن » مع اسرائيل .

أ ـ الاستراتيجية الامريكية

وحتى نتخيل حجم الصراع الذي تعاني منه المنطقة الافرو آسيوية علينا ان نحدد في عجالة الاستراتيجية الامريكية للدفاع عن المنطقة فهي استراتيجية تعطي عمقاً للميدان الرئيسي في اوروبا وهي استراتيجية بحرية تعتمد على التحرك الواسع في المحيطات المفتوحة التي

يشاركهم الاتحاد السوفياتي فيها بعد نجاحه في الوصول الى المياه الدافئة وعلى استراتيجية بحرية جوية تعتمد الآن على القواعد او بناء على تسهيلات (السعودية ـ عمان ـ مصر ـ ديغوغارسيا ـ كينيا . . . .) ثم تعتمد على خطوط دفاعية اربعة :

(١) **الخط الدفاعي الاول** وهو الهند ـ باكستان ـ افغانستان ـ ايران ـ تركيا . وهو خط مهتز وهذا يقلقها لأنه خط الدفاع عن منطقة الزيت في خط الدفاع الثاني علاوة على انه يعتبر الجناح الايمن لحلف الاطلنطي والجناح الايسر لجبهة جنوب شرق آسيا واليابان واستراليا .

(٢) **الخط الدفاعي الثاني** وهو خط الزيت ويشمل : دول الخليج ـ العراق ـ الاردن ـ سوريا .

(٣) **الخط الثالث** اليمن الجنوبي والشمالي ـ السعودية ـ مصر ـ اسرائيل وهو ما يمكن أن نطلق عليه منطقة عبور الزيت واحتياطه .

(٤) **الخط الرابع** وهو الخط الاخير قبل الوصول الى افريقيا السوداء وهو خط الصومال ـ الحبشة ـ السودان ـ السنغال وهو خط يكاد يكون في يد السوفيات .

ولكنها تحجم عن التدخل المباشر والوجود المباشر الذي يورطها بعد درس فيتنام وتفضل استراتيجية ذات شقين : افرقة الصراع في افريقيا وتغذية الصراع والانقسامات بين البلدان العربية ثم انابة فرنسا في افريقيا (كذا جنوب افريقيا) واسرائيل في المنطقة العربية[٢٤] .

ب ـ الاستراتيجية السوفياتية

تعتمد استراتيجية السوفيات على تهديد خط مرور النفط والمعادن في البحر الاحمر او رأس الرجاء الصالح وهو الطريق الذي يعتبر مدخلاً الى مناجم اليورانيوم والمعادن ذات الصفة الاستراتيجية في افريقيا الجنوبية كما يهمه مواجهة الوجود الصيني المتصاعد في القارة والذي اصبح ينمو جنباً الى جنب مع النفوذ الامريكي .

وبذلك تشجع التحرك الكوبي في انغولا واثيوبيا وموزمبيق والكونغو برازافيل وغينيا الاستوائية وغينيا بيساو وسيراليون وبنين[٢٥] وعلاوة على ذلك فإن هناك وجوداً سوفياتياً في عدن وليبيا وسوريا مصحوباً بزيادة المنظمات الماركسية في القارة ، الامر الذي لا تطيق الدول الاوروبية صاحبة الشركات والمصالح الرأسمالية في مناطق التجارة .

والسوفيات يتحكمون الآن في القرن الافريقي وفي الوقت نفسه موجودون في ليبيا وقد قال

---

(٢٤) عقدت في كل من الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وبلجيكا والمانيا الغربية مؤتمراً في باريس في حزيران / يونيو ١٩٧٨ ، اقترحت فيه فرنسا انشاء فقرة لمساعدة الدول الافريقية الصديقة ، واعترضت الولايات المتحدة حتى تتجنب التورط وفضلت اطلاق يد فرنسا مع أفرقة الصراع بعد ان وجدت دولاً افريقية مستعدة للقيام بالدور .

(٢٥) فايق ، عبد الناصر والثورة الافريقية .

ماتزيني[٢٦] وزير خارجية ايطاليا في القرن التاسع عشر « ان مفاتيح البحر المتوسط تقع في البحر الاحمر » . وقد قال ماتزيني ذلك حينما تصدت فرنسا لاطماع بلاده في تونس ولكنه بمساعدة بريطانيا احتل « مصوع » ليتخذها قاعدة لنشر نفوذ ايطاليا على سواحل البحر الاحمر ثم التوغل غرباً الى السودان ودارفور حتى يصل الى طرابلس على البحر المتوسط ويمكن تسميتها « بالخطة ذات الذراع الطويلة الواحدة » وهي خطة موسكو في نهاية القرن العشرين ؛ اذ وطدت اقدامها في الحبشة وارتيريا في شرق افريقيا لتسيطر على القرن الافريقي ووطدت اقدامها في ليبيا على البحر المتوسط لتقف على الباب الخلفي للاطلنطي في الشمال ولتقف على خط امدادات الحلف عبر باب المندب وفي المحيط الهندي في الجنوب . ويمكن تسمية هذه الخطة « بالخطة ذات الذراعين» . الذراع اليسرى هي نفس ذراع « ماتزيني » والذراع اليمنى تمتد من القرن الافريقي الى البحر العربي الى دول الخليج وباكستان وافغانستان .

ومعنى هذا انه اذا كانت الولايات المتحدة تحاول ان توطد اقدامها في مركز الدائرة وفي مناطق انتاج النفط فإن السوفيات يحاولون تركيز اقدامهم في محيط الدائرة الخارجي او في المناطق التي تتحكم في وسائل نقل البترول عبر « الترويكا » المسيطرة وهي مضايق هرمز والمندب وقناة السويس .

ج ـ التحرك الفرنسي في القارة

تدخل فرنسا مرة اخرى الى القارة نيابة عن نفسها وعن حلف الاطلنطي لتحقيق الآتي :

(١) حماية المصالح الفرنسية السياسية والاقتصادية اذ تمتلك منطقة محكمة من النفوذ الاقتصادي والسياسي في افريقيا الغربية والوسطى الناطقة بالفرنسية ؛ «فرانكوفون » وتحاول جذب زائير التي كانت تابعة لبلجيكا ونيجريا « انجلوفون » .

(٢) الوقوف ضد الانتشار السوفياتي الذي يسير من الشرق الى الغرب ومن الشمال الى الجنوب وقد تدعم هذا الوجود في اثيوبيا وانغولا وتنزانيا وزامبيا وموزمبيق والكونغو برازافيل وغينيا ومدغشقر .

ويساعدها في ذلك الروابط الفرنسية الثقافية والاقتصادية مع دول القارة كذا فإن التدخل الفرنسي بالقوة خارج اوروبا لا يحتاج لموافقة الجمعية الوطنية الفرنسية لأن الجيش حصل على صلاحية بالتدخل في الجمعية الوطنية في تموز / يوليو ١٩٧٦،اذ تقرر رغم القرار الصادر أنه من واجب القوات المسلحة الفرنسية ان تتمتع بالكفاءة التي تؤهلها للتدخل خارج اوروبا لتكفل سلامة وأمن اي بلد آخر مرتبط مع فرنسا باتفاقية، او للدفاع عن المصالح الثقافية والاقتصادية المشتركة مع الدول المرتبطة معها في هذين المجالين (لفرنسا معاهدات مع ٢٠ دولة ، واتفاقيات دفاع مشترك مع ٥ دول هي السنغال والغابون وجيبوتي وموريتانيا وافريقيا الوسطى ، كما وقعت

---

(٢٦) هويدي ، احاديث في الامن العربي .

اتفاقيات دعم وحماية عسكرية مع ١٠ دول منها الكاميرون ونيجر وتوغو)[٢٧] .

وتعتبر جيبوتي نقطة تمركز القوات الفرنسية في الشرق لدعم الانظمة الموالية وللمساعدة في حفظ المصالح الفرنسية في الخليج العربي والبحر الاحمر . كما تعتبر السنغال رأس جسر في الغرب لتأمين خط مواصلات المواد الخام . ولفرنسا ٧ قواعد حربية دائمة في ابيدجان وداكار وجيبوتي ومابوت وليبرفيل والرينيون .

والمستقبل يشير الى زيادة الصراع حدة في المنطقة لانتقاله بين القوتين الاعظم داخل القارة ، ولاستمرار صراع الانظمة في افريقيا لدرجة استخدامها الجيوش الافريقية ضد بعضها البعض بل جنباً الى جنب مع دول الاستعمار (القوات المغربية ذهبت الى زائير مع القوات البلجيكية والفرنسية لحماية نظام موبوتو عام ١٩٧٨ ، القوات الكوبية والسوفياتية متورطة مع اثيوبيا ضد حركات التحرر في اريتريا) ، كذا ، فإن التدخل الفرنسي قد يرضي بعض الزعماء الافارقة الذين تهتز مقاعدهم ، وهي الحال نفسها في المنطقة العربية . ومن ذلك نرى ان البلاد الافرو عربية في معظمها تبعد عن الاستقلال بمسافات متفاوتة وأنها أخذت تفقد حريتها الى ان اصبحت متورطة من جديد في حلقات سلاسل الاستعمار القديم والجديد الذي كبلها في الماضي واصبح يكبلها في الحاضر .

والامر يحتاج الى تحرك ثوري جديد لتجنيب القارة هذا الاستقطاب على ان يكون أساسه :

- العمل العربي الموحد ، العمل الافريقي الموحد ، العمل الافرو - عربي الموحد .

- التمسك بسياسة عدم الانحياز مع تدعيم المنظمات الاقليمية وربط حركة الدول الافريقية والعربية بحركة العالم الثالث مع نبذ الاحلاف العسكرية واستبدالها بتحالفات اقليمية في نطاق التعاون الشامل .

- ربط امن القارة بأمن جنوب غرب آسيا مع تكوين قوة افريقية عربية لحفظ السلام .

والتحرك الثوري المطلوب يجب ان يكون سريعاً قبل ان تقفل الاقفال في السلاسل لإحكام القيد من جديد . هذه المرة سيكون ذلك بفعلنا نحن وليس نتيجة فعل الاستعمار والاجداد كما نقول .

٦ - تآكل المنظمات الاقليمية

المنظمات الاقليمية هي الصورة المجسدة لقدرة - ولا اقول قوة - اعضائها . وهي المرآة التي تعكس الحالة الحقيقية للاسرة الاقليمية التي أنشأتها .

---

(٢٧) نجوى ابراهيم محمود ، « التحرك الفرنسي في القارة الافريقية ،» السياسة الدولية ، السنة ١٦ ، العدد ٥٩ (كانون الثاني / يناير ١٩٨٠) ، ص ١٦١ - ١٦٤ .

ومن نافلة القول التحدث عن البناء او الهدم ، النمو او التآكل وسط التناقضات الهائلة التي نشاهدها ونلمسها. وقد يقول البعض انها فترة « المخاض » ولكن ان تمتد وتطول هذه الفترة دون « وليد » فمعنى ذلك اننا لا نقوى على ذلك . وقد يقول البعض ان السبب هو الاستعمار وهذا قول غير دقيق اذ فيه هروب من الواقع ومن مواجهة الحقيقة . فبصراحة تقع كل المسؤولية على الانظمة الحاكمة التي ان استمرت على حالها لن تكون النتيجة الا الخراب والدمار .

رابعاً : الاقتراحات في ضوء نظرة مستقبلية

ليس امام البلاد الافرو عربية الا خياران : اما ان تبقى على حالها في خلافات مدمرة وفي تخلف يوسع الفجوة بينها وبين دول العالم ويترك منافذ للتدخل الاجنبي ، واما ان تحاول التغلب على التناقضات الموجودة في جدية وتعقل . ولا يمكن التحدث عن الارادة القارية او ارادة افروعربية الا اذا تولدت الارادات القطرية التي يمكنها ان تنتج الارادة الاقليمية . فالارادات القطرية المتآكلة لا يمكن ان تكون ارادات اقليمية كاملة ، ولا ارادات قارية قادرة . والارادات القطرية في المنطقة الافرو عربية ارادات قاصرة وبالتالي فإن منظماتها الاقليمية والقارية ذات ارادات عاجزة . فكل مسؤولية جماعية مصيرها الى التفتت في غياب السلطات الجماعية لأن اي عمل جماعي سيلقي على اسرته المكونة له التزامات قد تحد من « السلطة القطرية » ولكنها تضيف الى « السلطة الجماعية » وهنا ستستمد السلطة القطرية قوتها من السلطة الجماعية ، عندئذٍ يمكن للأمن القطري ان يتحقق عن طريق الامن الجماعي .

وعلى ذلك فإن المنظمات الاقليمية الحالية مثل « الجامعة العربية » و« منظمة الوحدة الافريقية» لا بد من ان يعاد النظر في قوانينها لأنها اصبحت غير صالحة بالنسبة للمتغيرات التي حدثت والتطورات التي شملت كل شيء . فليس معقولاً للجامعة العربية التي نشأت في وقع وظروف الاربعينات ان تواجه تطورات المواقف القطرية والاقليمية والعالمية في الثمانينات وكذلك الحال مع منظمة الوحدة الافريقية .

ولن تؤتي هذه المنظمات فائدتها الا في ظل : محاكم العدل الاقليمية ، لجان الحكماء ، قوى عربية وافريقية لحفظ السلام . . . انها تهدف جميعاً الى الحد من استخدام القوات المسلحة لحل المنازعات بين الدول والعمل على حفظ السلام بقوات وجهود اقليمية حتى تسد الطريق امام التدخل الاجنبي وتطهير المسرح من القوات والقواعد الاجنبية التي عادت لتملأه من جديد .

إن المنظمات الاقليمية بوضعها الراهن اصبحت ـ كما نلمس ونرى ـ عاجزة عن مواجهة الخلافات القطرية والتي نتيجة لذلك زادت وكثرت. فأهدرت الامكانيات وزاد عدم الاستقرار، والاخطر من ذلك اتساع الفراغ الذي اتاح الفرصة لمن يريد ملأه وسده . ولكن ما الذي نريده ؟ هل نريد الحرية من جديد ؟ هل نريد الاشتراكية؟ هل نريد الانتاج ؟ هل نريد الوحدة؟ فخلال السنوات الماضية رفعت شعارات كثيرة في القارة السوداء تراوحت بين شعار

« افريقيا للافريقيين » و« شعار الحرية » و« شعـار الوحـدة » . وهبت على القـارة رياح الحـرية فاستقلت اغلب دولها في الخمسينات والستينات واصبح « الامن القومي » مرتبطاً تمام الارتباط « بالاستقلال الوطني » الذي تجسم في طرد القواعد الاجنبية ولكن ما لبثت الدول ان أضاعت استقلالها خلال السبعينات لأنها ضلت الطريق السليم ، ولأنها لم تعرف كيف تـواجه امـورها وتعالج مشاكلها . وعاد الاستعمار من جديد من اوسع الابواب والمنافذ .

وفي البلاد العربية قامت الثورات هنا وهناك في طلب الحرية والاستقلال والغاء القواعد والنفوذ الاجنبي . وتحققت اهداف غالية وزاد الامل . وبلغ « الترف الفكـري » في وقت من الاوقـات حداً اصبـح فيه الخـلاف مركـزاً على مـا اذا كان الشعـار الاصلح هـو « الحـريـة ، الاشتراكية ، الوحدة » ام « الـوحدة ، الحـرية ، الاشتـراكية » ! وعـما اذا كانت الـوسيلة هي « تعدد الاحزاب » او « اتحاد قوى الشعب العاملة » او « الحزب القائد » او « الحزب الواحد » ! بل حتى بعد ان تحققت الحرية والاشتراكية والوحدة في بعض الاقطار وشعر الجميع ان « الامن القومي » في ظل « القوة الجماعية » قد تحقق او في طريقه الى ذلك قامت قوى من داخلنا لتحطم البناء قبل ان يكتمل ، وتقتلع الجذور قبل ان تتعمق . وها نحن في الثمانينات ولم نحقق شعاراً واحداً مما اختلفنا عليه . فأصبح امننا مستباحاً ونحن نتخبط في مزريتنا ، وتتعثر خطواتنا بعد ان اصبحنا نرتد خطوتين او اكثر الى الوراء ولا نتقدم الا خطوة او اقل الى الامام .

ذلك ان العبرة ليست بالحصول على الامن فالاهم من ذلـك الحفاظ عليـه الامر الـذي يحتاج الى فكر متنوع ، واسلوب مختلف يميل الى التخطيط والعمل والإنتاج ويبعد عن اطـلاق الشعارات وترديدها .

اننا نحتاج الى استعادة حريتنا من جديد بعد ان أضعناها في الطريق . فأصبح امننا ناقصاً في ظل ارادتنا الضائعة التي تم التحكم فيها بواسطة الاستعمار كما كان الحـال من قبل . إننـا احوج للانتاج منا الى شعار الاشتراكية . لأن العبرة « بالكفاية اولاً » ثم « بالعدالة ثانياً » . اننا نريد ان نغير علاقتنا مع الدول الصناعية لأنها علاقة استنزافيـة توسـع من فرصها في الانتـاج وتزيد من قدرتنا على الاستهلاك وهذا يحتاج الى « صفوة » قادرة لا صفوة عابثة لاهية .

فالقضايا الامنية خطيرة . ومعالجتها صعبة وشاقة وتحتاج الى خـطط ووقت . وكم كنت اتطلع لأن اجد بيننا الآن بعض المفكرين من « القارة » حتى نستمع الى آرائهم ، ونستفيد من تجاربهم وخبراتهم . اذ اننا مجرد وجه واحد للمشكلة علماً بأن اي مشكلة هي تماماً مثل قـطعة النقود لها وجهان . فليس أقدر من التحدث عن مشاكل « افريقيا » من الافريقيين « فرجال مكة ادرى بدروبها » والامر يحتاج ـ من وجهة نظري على الاقل ـ ان تبادر مراكز الدراسات بتعميق الصلات عن طريق الاتصال للقيام بالدراسات المشتركة والابحاث المتكاملة .

فأمامنا مثلاً سواحلنا المائية الـطويلة على امتـداد البحر المتـوسط المغلق ، والبحر الاحمـر الذي يشكل مضيقاً مائياً طويلاً ، ثم الخليج العربي والمحيطين الاطلسي والهندي . وبالرغم من

ذلك وبالرغم من علاقة الموضوع بالامن القومي للمنطقة الافرو عربية فإننا نفتقر الى تصور بحري استراتيجي واحد للكيفية التي تجعل هذا الوضع الطبيعي عاملاً من عوامل امننا .

فماذا نريد من البحر المتوسط الذي يربطنا بأوروبا ؟ اظن اننا نريده منطقة هادئة تعيش في سلام مبني على اسس وطيدة من العدل والمساواة ، بعيداً عن الصراعات الدولية ، ومنطقة نظيفة من الاسلحة الذرية ، ووسيلة ربط مع جيراننا في الشمال على اساس تبادل المصالح ، نريده بحراً مضيافاً تدخل اليه الحضارة ووسائل البناء والرخاء . وهذا يقتضي منا ألا نجعله مجالاً للتسهيلات والقواعد والا نكون قد دخلنا الى مناطق الحرب الباردة والساخنة .

والبحر الاحمر ماذا نريد منه ؟ هل نريده ليؤدي دوره الديني ام السياسي ام الاقتصادي ؟ المهم ان يعمل كأداة وصل لا فصل بين البلاد العربية البحر احمرية من جانب والبلاد الافرو- عربية من جانب آخر يحقق لنا الرخاء والامن . فليس معقولاً ان تستخدمه اسرائيل عن طريق ايلات للاتصال بجيراننا الافارقة ونحجم نحن عن ذلك ! نريد ان نبعد البحر الاحمر عن الصراعات الدولية واطماعها ، غير منحاز لهذه الكتلة او تلك . فلا تعطى فيه التسهيلات ولا تمنح القواعد . نريده في خدمة الشعوب اذ ان كل موانىء الساحل الشرقي لافريقيا (جيبوتي - مقديشو - ممبسة - موزمبي - ملجاش) طريقها الطبيعي خلال المحيط الهندي الى الخليج العربي شرقاً او الى باب المندب وقناة السويس والبحر المتوسط شمالاً . وكذلك الحال مع موانىء الساحل الغربي (نواكشوط - داكار - كوناكري - فريتاون - منروفيا - ابيدجان - اكرا - تيما - بوانت نوار) . يمكن أن يتجه جزء من نشاطها شمالاً من خلال جبل طارق الى الموانىء العربية في الساحل الشمالي لافريقيا . او خلال القارة عن طريق شق الطرق العرضية حتى تصلها بالموانىء في الشمال او الشرق . ثم المحيط الهندي والاطلسي وبحر العرب يجب ان تكون خالصة لنا . نحن الذين نملأ الفراغ ونحن الذين نتولى شؤوننا فيها . موضوع واسع معقد يحتاج الى تخطيط ووقت وتنفيذ.

موضوع آخر هو موضوع « القوات المسلحة » و« تجارة السلاح » فكثير من الدول تفقد استقلالها في دروب هذه التجارة المعقدة فهي اقرب الى ان تكون « سياسة » من كونها « تجارة » ، للقيود الشديدة المفروضة على استيراد السلاح والقوانين الصعبة التي تنظم العملية . ومن الدراسات الجغرافية العسكرية نجد ان مسرح المنطقة صالح للتوزيع والانتشار الاستراتيجي للقوات من المسارح البحرية والبرية وتحتاج الى كل انواع الاسلحة المتطورة مما هو في خارج طاقة الدول الصغيرة ذات الامكانيات المحدودة والتي تلجأ الى ممارسة القوة في حل منازعاتها كما ان العوامل الجيوبوليتيكية تشير الى ان المصالح الدولية موجودة وعادت مرة اخرى وسوف يزداد وجودها كثافة في المستقبل سواء بطريقة مباشرة او غير مباشرة مثل تكثيف الوجود العسكري البحري على وجه الخصوص واستخدام قوات التدخل السريع او قوات المهمات الخاصة او التواجد لجزء من القوات المسلحة التابعة لدول موالية وقد يكون الوجود غير مباشر مثل استخدام المرتزقة واستغلال الاحزاب الموالية او الاقليات القومية ، وكذلك اذكاء الصراعات الاقليمية وتحريك مشاكل الحدود والانقلابات العسكرية .

كل هذه التوقعات تحتاج الى تعاون اقليمي بين دول افريقيا والدول العربية من خلال منظمة الوحدة الافريقية والجامعة لمواجهة المخططات الاجنبية ونبذ الاحلاف العسكرية ، والسعي الى جعل المنطقة خالية من الاسلحة الذرية وتحقيق التحالفات الاقليمية في اطار التعاون الشامل ، وبناء القوات المسلحة في اطار استراتيجية متكاملة تحقق الدفاع والردع ، والتعاون في مجال التصنيع الحربي . ثم ـ كما سبق ان ذكرنا ـ انشاء قوة افريقية عربية لحفظ السلام .

إن العالم كله يتجه الى التكتلات الكبيرة لأن السنوات القادمة ستجعل من المتعذر على الدول ان تحافظ على استقلالها وحريتها الا في ظل القدرات الجماعية . ليس فقط في المجالات السياسية او العسكرية بل في المجالات الاقتصادية اذ ان انتشار الشركات العملاقة متعددة الجنسيات جعلها من القوة بحيث امن لنفوذها ان يتخطى الحدود السياسية للدول . واصبح ولاؤها يتجاوز حدود الولاء للدولة الام . وما لم تتجه الدول الافرو عربية الى تكوين مثل هذه الشركات التي يمكنها حفظ الاستقرار في التعامل مع منتجاتها من المواد الخام سواء من ناحية الاستخراج او النقل او الاتجار المتبادل او التصنيع في حدود الامكانيات المتاحة فإن مواردها الغالية غير القابلة للاستعواض سوف تستنزف وبأقل الاثمان بمرور الوقت .

إن قضايانا الامنية متعددة وضخمة ومشتركة وإن لم نتعامل معها بجهود جماعية واعية سوف تزداد حدة خاصة في ظل القوانين الدولية التي تسمح بالصراع في مسارح الدول الهامشية والتي سحبت سلطة فض المنازعات من الهيئات الدولية بعد ان اصبحت خاضعة للغالبية من دول العالم الثالث وتركتها في ايدي الدول العظمى التي اصبحت الآن هي الخصم والحكم في الوقت نفسه .

تعقيب ١

محجوب عمر

« الموضوع متشعب ، وما لم تحدد اطارناته سوف يصبح من الصعب حصره في نطاق المساحة والوقت المحددين » . هكذا قدم الباحث دراسته ، وهي ملاحظة صحيحة وضرورية لأن قضايا الامن القومي تشمل عند تفصيلها جميع محاور البحث التي تتداولها هذه الندوة . ولذلك فإن البحث المقدم ، ورغم التقسيم الذي رسمه الباحث ، يتداخل بالتأكيد مع الكثير من الابحاث المقدمة الاخرى . وقد تصدى الباحث لهذه المهمة الصعبة بما عرف عنه وعن كتاباته من ترتيب وجدية وعمق وإثارة للتفكير وتشجيع على التساؤل وتبينه الى خطورة ما نواجه من مشاكل .

في القسم الاخير من البحث حدد الباحث قضايا الامن المشتركة ، ورغم تخصيص قسم خاص « للاقتراحات في ضوء نظرة مستقبلية » إلا ان الباحث فضل ان يقدم اقتراحاته لكل مشكلة بعد شرحها .

عدّد الباحث المشاكل الامنية المشتركة كما يلي : انظمة الحكم السائدة ، اللاجئون ، التخلف واهدار الامكانيات ، الانتشار النووي ، الاستقطاب والحروب الساخنة والباردة ، وتآكل المنظمات الاقليمية .

وللقارىء ان يتوقع ان هذا التحديد والترتيب للمشاكل يعكس وجهة نظر الباحث حول الاولوية والاهمية الخاصة بكل مشكلة . وبذلك احتلت مشكلة نظم الحكم السائدة الموقع الاول . وقد اورد الباحث انتقادات صحيحة لنظم الحكم السائدة وتركزت الانتقادات اساساً على « الصفوة الحاكمة » التي حملها الباحث مسؤولية المشاكل الامنية باعتبار ان « اغلب مشاكل الامن القومي المشتركة من فعل هذه « الصفوة » الحاكمة لأنها اولاً وآخراً تغلّب « التأمين الذاتي على الامن القومي » .

ويمكن لقارىء الدراسة ان يعثر على ما يؤيد هذه الفكرة في جميع صفحاتها حيث

يعطي الباحث للقادة الافراد وللحكام دوراً اساسياً في تفسير مشاكل العرب والقارة . ورغم انه يذكر في ثنايا الدراسة الاسباب الاخرى لهذه المشاكل ، ولكنه ينبه الى ضرورة عدم القاء اللوم على الاستعمار او التدخل الخارجي فيقول « وقد يقول البعض ان السبب هو الاستعمار وهذا القول غير دقيق اذ فيه هروب من الواقع ومن مواجهة الحقيقة . فبصراحة تقع كل المسؤولية على الانظمة الحاكمة التي ان استمرت على حالها لن تكون النتيجة الا الخراب والدمار » . ومع ذلك فإن الباحث لم يغفل الاسباب الاخرى وإن كان لم يبرزها بل انه اقتطف من جريدة الاهرام ٧ / ٩ / ١٩٨٢ - نقلاً عن جريدة الهيرالد تريبيون - قولها عن اسباب ازدياد مصاعب الدول الافريقية انها ثلاثة عوامل : « نقص القدرات الادارية والفنية ، ندرة البنية الاساسية من شبكات ري وصرف وطرق وصيانة وتخزين ، وتتبع كثير من الدول سياسات اقتصادية لا تشجع الصناعات الغذائية » ، ولكنه حمّل مسؤولية كل ذلك « نظم الحكم السائدة » .

إن اقتناع الباحث بأهمية دور الصفوة الحاكمة ومسؤوليتها لم يمنعه من ان ينتقد « الترف الفكري » والصراع حول الشعارات والاختلاف على الالفاظ ويقرر « ان العبرة ليست بالحصول على الامن فالاهم من ذلك الحفاظ عليه ، الامر الذي يحتاج الى فكر متنوع واسلوب مختلف يميل الى التخطيط والعمل والانتاج ويبعد عن اطلاق الشعارات وترديدها » .

لا شك ان « نظم الحكم السائدة » ، تؤدي دوراً كبيراً في معالجة المشاكل الامنية الخاصة بكل بلد على حدة ، واختلافها يؤدي دوراً عند معالجة قضايا الامن المشتركة بين الدول ، ولكن ليس من الممكن القول بأن « نظم الحكم السائدة » هي المسؤولة او المسببة الاولى للقضايا الامنية المشتركة ، فضلاً عن انه لا يمكن ان تعتبر قضية امنية مشتركة بين الدول العربية والافريقية . ان كل نظام حكم هو محصلة القوى الداخلية والخارجية المؤثرة بالنسبة للبلد المعين . فإن شكّل مشكلة امنية لبلده او لمجموعة بلدان مجاورة له (كما هو حادث في بعض الحالات) فإنه لا يمكن ان يشكّل قضية امنية مشتركة عامة بين الدول .

بقيت ملاحظة حول مسألة « نظم الحكم السائدة » . لقد ذكر الباحث في وصفه لها انها « انظمة تبعد بمسافات مختلفة عن النظام الديمقراطي المتعارف عليه وبذلك فهي في غالبيتها العظمى نظم غير ديمقراطية ينفرد فيها الحاكم باتخاذ القرار وكذلك فهي نظم قبائلية او عنصرية في بعض الاحيان » . ويفهم من ذلك ضمناً ان عدم اتباع النظم الديمقراطية المتعارف عليها هو من اسباب المشاكل الامنية ، وفي اعتقادي ان الاشكال الغربية لنظم الحكم الافريقية والعربية هي من مصادر المشاكل الامنية ، ويتضح ذلك بشكل خاص في الدول التي انتقلت شعوبها من مؤسسة العشيرة والقبيلة الى المؤسسة الغربية في الحكم دون ان يكون للاخيرة اي اسس بنيوية ففقدت بذلك مؤسسة العشيرة والقبيلة التي نظمت حياتها لاكثر من الف سنة ولم تكسب المؤسسة الحديثة ومزاياها . وهناك بعض الآراء التي تناقش الآن جدوى المؤسسة الغربية «الديمقراطية » في بلاد مثل بلادنا وبشكل خاص في البلاد الافريقية .

ومع اهمية مشاكل الامن المشترك الاخرى التي عددها الباحث فإن ابرازه لهذه المشاكل

الست تحت عناوين فرعية قد يؤدي الى عدم ادراك القارىء لمشاكل امنية مشتركة مهمة اخرى ، وردت في البحث ولكن دون ابراز، منها : التقسيمات الاستعمارية للقارة وللوطن العربي كله بحيث تركت هذه التقسيمات مشاكل حدود عميقة الجذور الى جانب اضعاف قوى القارة والوطن العربي لصغر دولها وتفتت مصادر قوتها . فكما ذكر الباحث ان « الدول الضعيفة المتجاورة خطر على الاستقرار الاقليمي » . ولا يزال ملحاً وضرورياً دراسة المشاكل المترتبة على رسم الحدود بين الدول الافريقية بعضها البعض وبينها وبين الاقطار العربية واقتراح الحلول لها . صحيح ان الباحث دعا الى تشكيل قوى افريقية عربية لحفظ السلام واقترحها ايضاً مع محاكم العدل الاقليمية ولجان الحكماء من اجل « الحد من استخدام القوات المسلحة لحل المنازعات بين الدول والعمل على حفظ السلام بقوات وجهود اقليمية حتى تسد الطريق امام التدخل الاجنبي وتطهير المسرح من القوات والقواعد الاجنبية التي عادت لتملأه من جديد » . ولكن يظل من الملح والضروري دراسة الاسباب الفعلية الواقعية والتاريخية لمشاكل الحدود هذه وطرح الحلول للمشاكل نفسها لا مجرد الوقوف بين المتنازعين بقوى اقليمية . وخاصة ان تجربة استخدام قوة اقليمية افريقية او عربية في تشاد وفي لبنان لم تنجح في حل اسباب النزاع ولم تثمر الا في توسيع نطاقه . لا تزال مشكلة الحدود مشكلة اولى وملحة وهي المشكلة الاولى المشتركة بحكم التماس الجغرافي والحضاري بين الشمال الافريقي ـ العربي وبين وسط افريقيا . ان نظرة على الخارطة السياسية للقارة الافريقية تبين استقامة الخطوط الحدودية بين الشمال والوسط وهي صورة تتكرر ايضاً في المشرق العربي . ان التقسيم الاستعماري لافريقيا وللوطن العربي كان ولا يزال المصدر الاول لجميع مشاكل شعوب هذه الساحة .

والباحث يرفض القاء « مسؤولية السلبيات على الاستعمار » . . . لأن « الاستعمار يعمل لمصلحته اولاً واخيراً . والسؤال هو ماذا فعلنا نحن ؟ . . . » . وليس في ذكر ان الاستعمار هو المسؤول عن تقسيم القارة والوطن العربي الى دول ودويلات خطأ ، وهو ايضاً المسؤول عن كثير من السلبيات القائمة ولا يعني ذلك الاعفاء من مهمة مواجهة هذه السلبيات . فهذه المواجهة لا بد من ان تنطلق من الاقرار بحقيقة الصراع المستمر ضد الاستعمار من اجل المحافظة على « الامن القومي » اي على « الاستقلال » . ولعل الباحث في تأكيده على اهمية ان نفعل نحن ، ولا نلقي بالمسؤولية على الاستعمار يقاوم تياراً انتشر في السنين الاخيرة ، يعلق السلبيات على مشجب الاستعمار والمؤامرات الخارجية ويبرر التقاعس وعدم الاعتماد على الذات .

قضايا الامن المشتركة الخمس الاخرى يمكن تقسيمها الى ثلاث مجموعات . مجموعة دولية تتعلق بالاستقطاب والحرب الباردة والساخنة ، وبالانتشار النووي . ومجموعة داخلية او اقليمية تتعلق باللاجئين وبالتخلف واهدار الامكانيات ، ثم مشكلة مؤسسية هي تآكل المنظمات الاقليمية . وقد شرح الباحث هذه القضايا وطرح لها حلولاً ، مسهماً في اغناء الاقتراحات والتوجهات والجهود التي تبذل في مواجهة هذه المشاكل .

هناك بعض الاضافات على ما بينه الباحث في هذا المجال .

بالنسبة لقضية اللاجئين . ذكر الباحث عن حق ان مشكلة اللاجئين الفلسطينيين في البلاد العربية تختلف اختلافات جوهرية عن مشكلة اللاجئين في افريقيا . لذا فمن الضروري البحث في اقتراحات محددة لهم ، كتلك التي اقترحها البحث لحل مشكلة اللاجئين في افريقيا . ان الاشارة الى ان طريق الحل هو رفض التوطين واللجوء الى حروب التحرير وتقرير المصير - وهذا صحيح - لا تنفي اهمية اقتراح الاجراءات الضرورية لتنظيم علاقة هؤلاء الاشقاء بالبلدان العربية المضيفة بما لا يلغي هويتهم السياسية من جانب ولا يضع قيوداً على حريتهم في الانتقال والعمل والتعبير من جانب آخر . كذلك من الضروري التنبه الى ان ضخامة مشكلة اللاجئين في افريقيا ، مع اختلاف اسبابها اختلافاً جوهرياً ، قد يؤدي الى تغييب السمات الخاصة بقضية اللاجئين الفلسطينيين اذا ما طرحت القضية كقضية امن مشتركة . ان الاشتراك في هذه الحالة هو فقط من جانب وصفي لحالة « اللجوء » .

اما قضية التخلف واهدار الامكانيات فهي بالفعل قضية امنية مشتركة عربية - افريقية بل هي اوسع من ذلك وإن كانت العوامل الجغرافية والتاريخية تجعل الاهتمامات العربية - الافريقية في هذا المجال اقرب أسباباً وحلولاً . ولقد عرض الباحث لأوجه الشبه فيما تعانيه البلاد العربية والافريقية ، كما اقترح حلولاً تعتمد اساساً على زيادة معدلات التبادل التجاري الافروعربي . ولا شك ان عدداً من ابحاث هذه الندوة يتعرض لهذا الجانب من العلاقات الاقتصادية ومشاكل التنمية ، ولعل ذلك هو ما جعل الباحث يلمس الاقتراحات بالحلول دون ان يتوسع .

بالنسبة للمجموعة الدولية من المشاكل الامنية المشتركة ، ذكر الباحث عند عرضه لمشكلة الاستقطاب والحروب الساخنة والباردة ان الشاه سقط في ايران بتدخل خارجي وهو تقدير يحتاج الى دليل ، ثم ناقش تفصيلاً الاستراتيجية الامريكية والسوفياتية والتحرك الفرنسي في القارة . ومع اهمية ما تعرض له الباحث الا انه من الضروري اضافة الى ان الاستراتيجية الامريكية لا تسعى الى « انابة » فرنسا في القارة فحسب ، بل هي تسعى ومنذ سنين الى توسيع نطاق نشاط ومجال عمل حلف الاطلسي مستخدمة في ذلك ضغوطاً ومساومات وتقاطعات مع دول الاسرة الاوروبية . وليست فرنسا وحدها هي التي تتحرك في قارة افريقيا باسم الغرب . وواقع الامر يشير الى عودة دور بريطانيا وبلجيكا والمانيا الغربية اقتصادياً وسياسياً وثقافياً بل عسكرياً . هذا الى جانب الدور الموكول الى حكومة جنوب افريقيا العنصرية . لقد اشار الباحث الى جميع هذه الدول عرضاً او في هوامش البحث ، وما زلنا ننتظر منه المزيد حول مكان افريقيا الآن في مخططات الغرب كله . ان تشكيل قيادة عسكرية مركزية امريكية لمنطقة الشرق الاوسط وجنوب غرب آسيا مؤخراً ، واشتراك دول اوروبا الغربية كلها تقريباً في القوات المتعددة الجنسيات سواء في سيناء او في لبنان يشير بوضوح الى ان الوطن العربي وافريقيا يمثلان الآن موقعاً مركزياً في المخططات الدولية . ومن

المؤكـد ان هذه القضيـة الامنية المشتـركة ستحتـل ايضاً المـوقع الاول من اهتمـامات العـرب والافارقة او هي يجب ان تمثل الموقع الاول.

كما ان تناول البحث لمشكلة الانتشـار النووي يبـدأ موضـوعاً مهـماً سيحتل في المستقبـل القريب موقعاً بارزاً بين مشاكل الامن القومي سواء بالنسبـة للوطن العربي او لافـريقيا ، ليس فقط بسبب ما يتردد عن امتلاك اسرائيل وجنوب افـريقيا لاسلحـة نوويـة وما يحتمـه ذلك من ضرورة التحرك نحو امتلاك قدرة نووية (فردية او جماعية) وليس فقط بسبب ما تحتويه القـارة الافريقية من مصـادر طبيعية استـراتيجية للطاقـة النوويـة ، وانما ايضـاً لتزايـد احتمال وقـوع حروب نووية محدودة بين القوتين العظميين على ارض افـريقيا (سـواء أكانت هـذه الحروب بالوكالة او مباشرة) ، او على ارض سيناء[1] .

وبالاضافة الى مشكلة الانتشار النووي التي لا بد من ان تـواجهها الـدول الافروعـربية بشكل مشترك (الاقتراحات التي قدمها البـاحث اقتراحـات مهمة جـداً في هذا المجـال) فإن هنـاك مشكلة اخرى تتعلق بهـذا المجـال نفسـه من الابحاث وهي مشكلة تجـارب الفضاء . فقد اصبح معروفاً ان المحيط الهندي والجزء الجنوبي من افريقيا له ميزات تقنية استـراتيجية في مجال اطلاق مركبات الفضاء واجراء تجـاربها ، علماً بـأن احتمالات المستقبـل بالنسبـة للصراع على الفضاء قـد تدفـع بالقـوى العظمى الى مـزيد من محـاولات السيطرة وفـرض النفوذ عـلى المنطقة .

اما المشكلة المؤسسية ، وهي تآكل المنظمات الاقليمية فقد فضل الباحث عدم مناقشتها تفصيلاً مكتفياً بما سبق ان اقترحه في صفحات البحث حول ضرورة العمـل العربي المـوحد ، والعمـل الافريقي المـوحد ، والعمـل الافروعـربي الموحـد . وقد ذكـر الباحث ان المنـظمـات الاقليمية هي « المرآة التي تعكس الحالة الحقيقية للاسرة الاقليمية التي انشـأتها » . وهـذا صحيح . لـذا فإن مناقشة هذه المشكلة بشكل تفصيلي تسمح بمحاكمة المؤسسات (اي النظم الحاكمة) التي تجمعها المنظمات الاقليمية ، وهي التي تساهم في تقويتها او اضعافهـا . هنا بـالذات لا يمكن القـول بأن المسؤ وليـة مسؤ وليـة العـوامـل الخـارجيـة (الاستعمـار والمؤ امـرات . . الـخ) . المسؤ ولية هنا داخلية تقع على عاتق اصحاب القرار . ومع ذلك فـإن التسليم بأهميـة الحفاظ على الاطار المؤ سسي للمنظمة الاقليمية المعنية لا يعني الاكتفاء بمجرد الحفاظ على الهيكل. ان فعّالية هذه المنظمـات وتطويـر هياكلهـا مسؤ ولية مستمـرة . كذلـك فإن مقـاومة تفتيت هـذه المنظمات مسؤ ولية مستمرة . ان هذه الاطر تحمل داخلها وحـولها عـوامل تـاريخية ومتغيـرات

---

(١) ذكر باحث اسرائيل ان الانسحاب من سيناء يشجع مصر على اللجوء للخيار النووي التكتيكي لخلو سيناء نسبياً وتحدد ممراتها بحيث يمكن ضرب اي قوات متقدمة نحو القناة دون تعريض التكتلات البشرية للخطر . ويعكس هذا القول النية الاسرائيلية وتصورها لشكل الحرب المقبلة واستعدادها لاستعمال اسلحتها النووية (وهي تكتيكية) في سيناء .

تؤثـر عليهـا ، ومن هـذه العـوامـل واهمهـا التفـاوت الشـديـد في درجـة تـطور المجتمعـات ومؤسساتها ، وكذلك استمرار تطور المصالح الضيقة لكل دولة على حـدة بحيث اصبح لكـل دولة تقريباً محورها الخاص الذي ترسم حوله دوائر مصالحها واهتماماتها ومن ثم دوائر نشاطهـا الاستراتيجي .

وفي هذا المجال لا بد من الاقرار بأن تآكل المنظمة الاقليمية العربية (الجامعة العـربية) قد انعكس سلباً على المنظمة الاقليمية الافريقية (منظمة الوحدة الافـريقية) ، كـذلك لا بـد من الاقرار بأن الخلافات بـين البلدان العربيـة قد انعكست سلبـاً على العـلاقات الافـريقية ـ العربية وعلى العلاقات الافريقية ـ الافريقيـة . ولقد استـطاعت اسرائيـل ان تستعيد عـلاقتها الدبلوماسية مع دولة افريقية مؤخراً وهي زائـير ، وتواصـل جهودهـا وضغوطهـا لتوسيـع هذه الثغرة ، ومن الضروري وضع الخطط لمواجهة الاحتمـالات جميعاً ، ولكن الخـطوة الاولى على هذا الطريق هي تحقيق حد ادنى من التفاهم العربي حول العلاقات العربية ـ الافريقية .

اما القسم الرابع والاخير من البحث المتعلق بالاقتراحـات في ضوء نـظرة مستقبلية فهـو بحث في ذاته ، او خطوط عامة مكثفة لبحث مستقل . فقد كثّف الباحث فيما بقي له من حيز الاقتراحات العامة والمنـطلقات التي يـرى وجوب الانـطلاق منها لمـواجهة المشـاكل الامنيـة في القارة . وقد بدأ محدداً بشكل قاطع لنه « لا يمكن التحدث عن الارادة القارية او ارادة افروعربية الا اذا تولدت الارادات القطرية التي يمكنها ان تنتج الارادة الاقليمية . فالارادات القـطرية والمتـآكلة لا يمكن ان تكون ارادات اقليمية كاملة ولا ارادات قارية » . ومن المؤكد ان وجود ارادات قـطرية قـوية يسهم اسهـاماً كبيراً في ظهور ارادة قارية او اقليمية او افروعربية قوية . ولكن ليس من المتـوقع ان تتكـون ، او تظهر هذه الارادات القطرية القوية في وقت واحد ولا عـلى الدرجـة نفسها من القـوة . ان التفـاوت في درجـات التـطور الاجتمـاعي والمؤسسـي ، الى جـانب عـوامـل كثيـرة داخليـة وخارجية ، يجعل من الصعب ظهور ارادات قطرية قـوية في جميـع الاقطار في الـوقت نفسه . المرجح ان تظهر ارادات قـوية في بعض الاقـطار ، وضعيفة في اخـرى . هذا هـو الحال دائـماً نتيجة التطور غـير المتكافىء للظواهـر . والحل هـو « التوجـه » نحو تـوحيد الارادات . وعـلى طـريق هذا « التـوجه » نحصـل عـلى مستـويـات مختلفـة من الارادات المتضـامنـة او المتحـدة الجماعية ، او متعددة الاطراف دون محاور ، او حتى ثنائية .

وقـد اختتم الباحـث بحثـه بمـا يـدعم هـذه الفكـرة ، اذ نبّـه الى « ان العـالم كله يتجـه الى التكتلات الكبيرة لأن السنوات القادمة ستجعل من المتعذر على الـدول ان تحافظ عـلى استقلالهـا وحريتهـا الا في ظل القدرات الجماعية . . » .

صحيـح ومنطقي ان يـطالب الباحث ويتـوقع ان تكـون مهمـة تنـظيم هـذه القـدرات الجماعية موكولة الى حكومات الدول العربية والافريقية ، الا انه من الواضح ، للاسباب التي سبق ذكرها ، في البحث ، والتعقيب ، انه كثيراً مـا يؤدي موقف الحكـومات الى عـرقلة هذا

التوجه نحو الجماعية دون ان نناقش صوابية مواقف هذه الحكومات ومسؤوليتها . وعلى هذا فمن الضروري البحث في قنوات اخرى مكملة او مهيئة للاجراءات الحكومية العلوية .

الى جوار دور الحكومات يمكن تنشيط المؤسسات والهيئات غير الحكومية ، كالنقابات والاتحادات على اختلافها ، وكذلك يمكن تشكيل شركات وبنوك عربية ـ افريقية بشكل عام ، او حتى ثنائية او متعددة الاطراف . وفي اطار هذا الاقتراح العام يمكن تقديم اقتراح خاص لمراكز الدراسات والمؤسسات البحثية بأن تدعو وتنظم ندوات مشتركة بين المشتغلين بمختلف نواحي النشاط السياسي والاجتماعي والثقافي للبحث في كيفية تدعيم او بناء اسس تضامن الوطن العربي والقارة ، ومؤسسات العلاقات العربية ـ الافريقية . ومن المهم ان يتم ذلك بمبادرات عربية ولا يكتفي بما تقوم به الهيئات الاقليمية للامم المتحدة . لا مانع من التنسيق معها ، ولكن تشكيل هيئات ومؤسسات عربية ـ افريقية مستقلة امر اساسي لضمان الاستقلال .

تعقيب ٢

عبد المنعم المشاط

لا يسعني في بداية تعقيبي على بحث الاستاذ امين هويدي ، الا ان اعبر عن امتناني لتكليفي بهذه المهمة ، ويصبح من العسير ان اجد اختلافاً كبيراً بيني وبين ما هو مطروح في البحث . وبداية فإنني يجب ان اشيد بالمظاهر الآتية :

ـ الاتساق الواضح ما بين الاساس النظري للبحث والمتعلق بمفهوم الامن القومي ، والنتائج التي وردت تحت « الاقتراحات في ضوء نظرة مستقبلية » . والامن القومي تحدد في البحث بأنه يعني « الاجراءات التي تتخذها الدولة او عدة دول في حدود طاقتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة المتغيرات الدولية » ، من ثم تحددت النتائج في ضوء ما يجب اتخاذه من « اجراءات » لتحقيق الامن الافروعربي .

ـ تميز البحث بالشمول والثراء ، سواء تعلق ذلك بالموضوعات والقضايا ، او المراجع والمصادر ، او الابعاد المختلفة لقضايا الامن المشترك . وليس ذلك غريباً على متخصص في الموضوع .

ـ غلبت على البحث سمة التفاؤل وخاصة فيما يتعلق بالمستقبل ، وبامكانية الوصول الى الارادة القطرية ، وامكانية استخدام المنظمات الاقليمية في تحقيق الامن ، واستغلال المياه الوطنية سواء في البحر الاحمر ام البحر المتوسط كأدوات لتحقيق الامن ، وهذه سمة قد تكون مفيدة احياناً .

ـ من الاضافات المهمة التي يضيفها البحث الى دراسات الامن القومي من الزاوية القطرية ، تلك التفرقة بين الامن القومي والتأمين الذاتي . ففي حين يعمل الامن القومي « في خدمة الدولة والشعب لتحقيق الاهداف القومية في الداخل والخارج » . . . فإن التأمين الذاتي « يعمل في خدمة نظام او فرد لتحقيق اهداف شخصية ذاتية » ، وهذا يتسق مع التفرقة الانكليزية ما بين الامن القومي National Security وامن النظام Regime Security .

وعلى الرغم من ذلك ، فإن هناك ابعاداً ثلاثة يمكن ان تزداد ثراء بتوضيح وجهة نظر اخرى غير تلك التي يتبناها الباحث .

١ ـ الاطار النظري للبحث

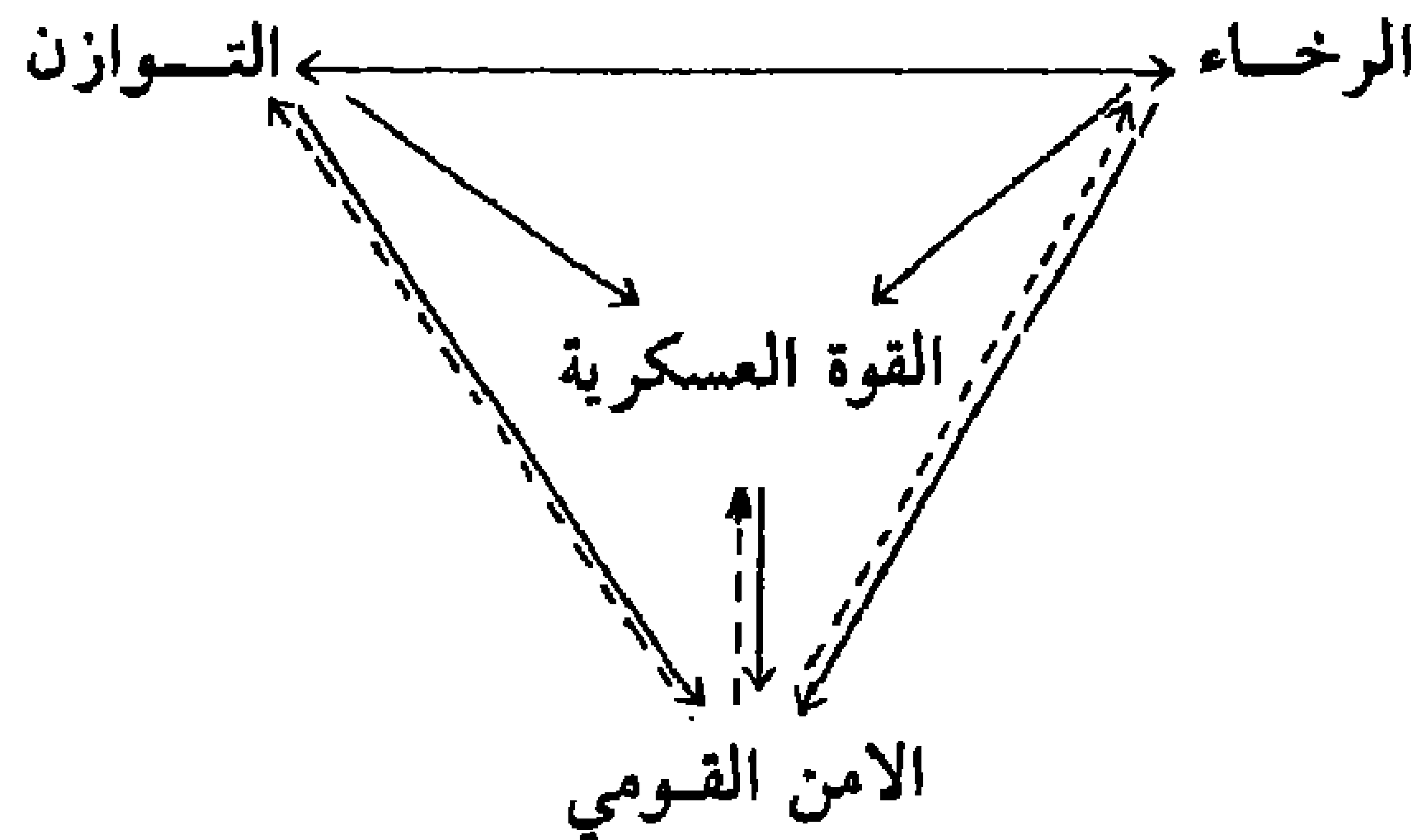
من الواجب في استخدام المفاهيم النظرية تحري قواعد نظرية المعرفة Epistemology حتى لا يتم الخلط الذي قد ينتج عنه استنتاجات غير دقيقة . ولهذا يجب التمييز بين المفهوم الوصفي للامن القومي Descriptive والمفهوم التحليلي Analytic والذي يستخدم بغرض تقديم توصيات او اجراءات للعلاج Prescription .

والواقع ان تحديد الامن القومي بأنه « الاجراءات » هو استخدام للمفهوم التحليلي دون محاولة التحديد النظري الدقيق للامن القومي . وفي هذا الصدد هناك مدارس كثيرة للنظر في الامن القومي من تلك الزاوية[١] .

ويمكن تعريف الامن من الزاوية الوصفية بأنه « قدرة المجتمع على مواجهة ـ ليس فقط الاحداث او الوقائع الفردية ـ وانما كل المظاهر المتعلقة بالطبيعة المركبة والحادة للعنف » . وبناء على ذلك يمكن الحديث عن نموذج للامن القومي يوضحه الشكل رقم (١) والذي يتكون من متغيرات ثلاثة :

شكل رقم (١)

نموذج للامن القومي



أ ـ متغير **التوازن** والذي يقصد به قدرة المجتمع على تحقيق درجة عالية من الانسجام داخلياً ودولياً من خلال عملية تحقيق الاجماع القومي National Consensus .

---

(١) للمزيد من التفصيل ، انظر مقالتي عبد المنعم المشاط : « نحو صياغة عربية لنظرية الامن القومي ،» المستقبل العربي ، السنة ٦ ، العدد ٥٤ (آب / اغسطس ١٩٨٣) ، و« الازمة الراهنة للامن القومي العربي ،» الفكر الاستراتيجي العربي ، السنة ٢ ، العددان ٦ ـ ٧ (كانون الثاني / يناير ـ ايار / مايو ١٩٨٣) .

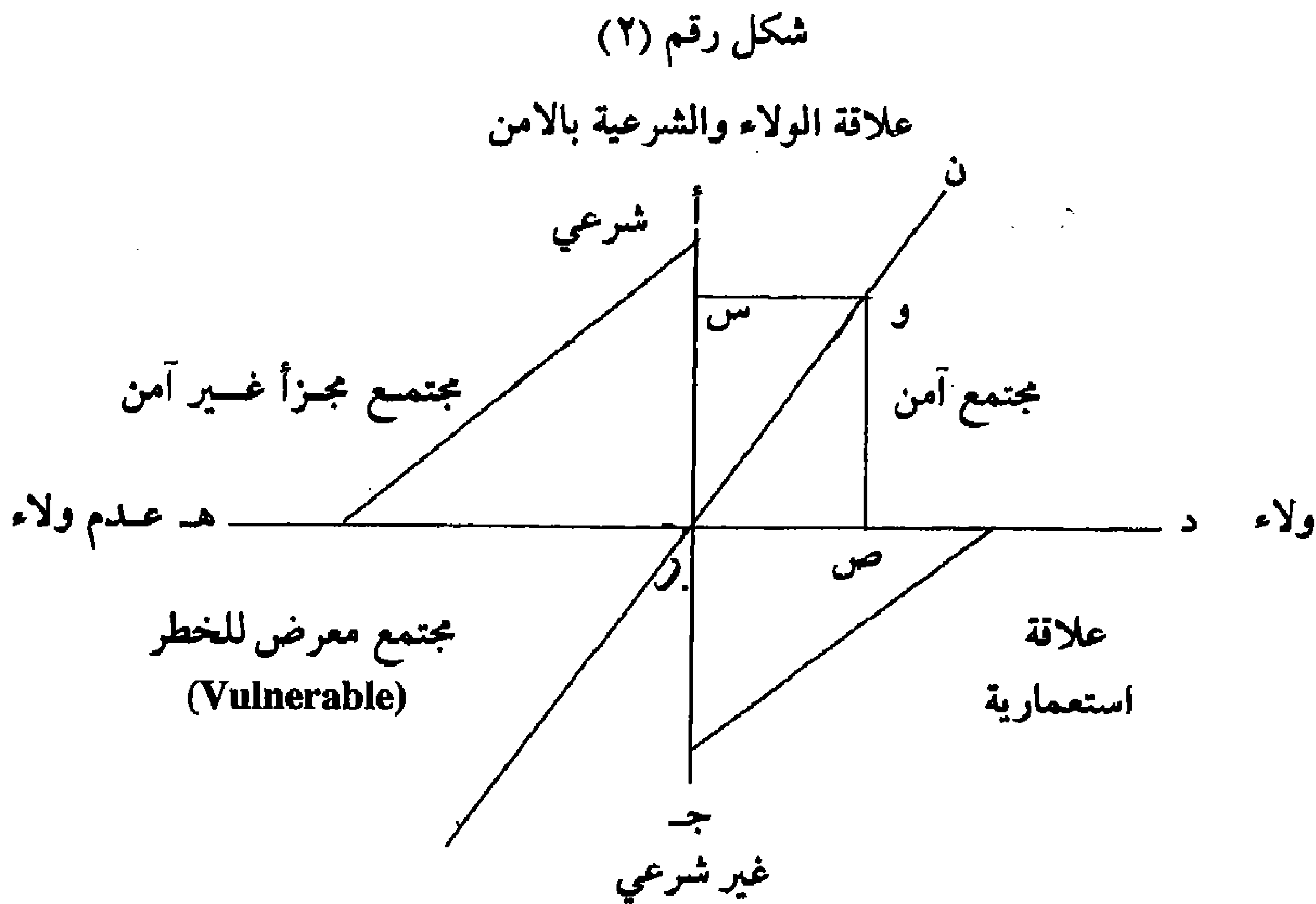
ب ـ متغير الرخاء اي قدرة المجتمع على تحقيق الرخاء المادي والنفسي لمواطنيه من خلال قدرته التوزيعية من جانب، والتأكيد على الشرعية من جانب آخر . ولعل ذلك يؤدي نظرياً الى زيادة معدل الولاء السياسي .

ج ـ متغير القوة العسكرية أي قدرة المجتمع على بناء قوات عسكرية وطنية قادرة على تطوير ذاتها تكنولوجياً واستراتيجياً لتواجه مصادر التهديد الخارجية .

ان التفاعل الديالكتيكي بين هذه المتغيرات هو الذي يحدد الامن القومي ، ومن الزاوية السياسية يمكن اذاً الحديث عن بعدين مهمين للامن القومي في العالم الثالث : اولهما الشرعية ، والثاني الولاء : وتتضح العلاقة بينهما في تحديد الامن القومي للمجتمع كما يلي : (انظر الشكل رقم ٢) :[٢]

شكل رقم (٢)

علاقة الولاء والشرعية بالامن



(١)فالعلاقة الطردية بين الولاء والشرعية تخلق درجة عالية من درجات الانسجام مما يدفع الى الاجماع ويقود الى الامن ، ويوضح ذلك المنحنى ب ن على الجزء أ ب د من الشكل رقم (٢) .

(٢) اما العلاقة العكسية بين الشرعية وعدم الولاء فهي توجد في المجتمعات المعرضة للتجزئة ،وهي مجتمعات رغم شرعية نظمها السياسية الا ان بعض الاقليات فيها لا تدين بالولاء

---

(٢) انظر تفصيل ذلك في :

A. Al-Mashat, «Considerations in the Analysis of National Security in the World,» (Ph.D. Dissertation, University of North Carolina, Chapel Hill, 1982).

اما بسبب التباين العرقي او الفكري او الديني او اللغوي ، وهـذه مجتمعات غـير آمنة ، وربمـا تمثـل تلك الحالـة الصفة العـامة في بعض الـدول الافـريقيـة ، وخـاصـة تلك التي تعـاني من الصراعات العرقية ، ويمثل ذلك الجزء أ ب هـ من الشكل رقم (٢) .

(٣) اما العلاقة العكسية بين الولاء وعدم الشرعية فهي تمثل العلاقة الاستعمارية والتي تفرض الولاء السياسي لحكومة غير شرعية ، وتسود تلك الحالة بصورة خـاصة في المجتمعـات العنصرية كجنوب افريقيا واسرائيل ،والمجتمعات التي تقـع تحت هذه العـلاقة هي مجتمعـات غير آمنة ويمثلها على الرسم ـ د. ب ج .

(٤) العلاقة الرابعة تقع بين عدم الشرعية وعدم الـولاء ، وهي علاقـة فرديـة ، بعبارة اخرى كلما قلت الشرعية ، زادت المعـارضة ، وهـذه العلاقـة تخلق مجتمعات معـرضة للخـطر Vulnerable ولا تستطيع « اجراءات » امن ما ان تحقق امنها القومي لأنها لا تستـطيع مـواجهة مصادر التهديد الخارجية او الداخلية . ويمثل ذلك على الشكل رقم (٢) الجزء هـ ب ج .

اذا قبلنـا هذا المفهـوم الوصفي لـلامن القومي ، فـإن علينا عنـد الانتقال الى المستـوى التحليـلي ومستوى تقـديم التوصيـات التخلي عن بعض التعميمـات التي قد لا تفيـد كثيـراً . فمثلاً في حين يرى الباحـث ان « اغلب مشاكل الامن القومي المشتركة من فعل هذه الصفوة الحـاكمة لأنها اولاً وآخراً تغلب التأمين الذاتي عـلى الامن القومي » ، يعـود فيكوُد اننا نحتـاج الى « صفوة قـادرة . . لا صفوة عابثة لاهية » . والواقع ان النظر الى الصفوة مهما كانت خصائصها على انها تشكل اداة او قناة تحقيق امن قومي مشترك يثير قضيـة مهمة وهي قضيـة دور المجتمع ككـل ، ودور الفئات الاجتماعية كافة فيه ، فالصفوة بحكم تعريفهـا تسعى بالضـرورة الى التأمـين الذاتي ، من ثم يصير من المهم الحذر في الاعتماد عليها في صياغة سياسة امن قومي بالمفهوم الشامـل المطروح هنا .

يضاف الى ذلك ، ان الخلط بين المفهوم التحليلي والمفهوم الوصفي قد اوقع الباحث في بعض التناقضات الاخـرى ففي حين يـرى انه من الضـروري « اعادة النـظر في قوانـين المنظمـات الاقليمية الحالية لأنها اصبحت غير صالحة بالنسبة للمتغيرات الّتي حدثت والتطورات التي شملت كل شيء » ، يعود فيرى ان . . . « كل هذه التوقعات تحتاج الى تعاون اقليمي بين دول افريقيا والاقطار العربية من خلال منظمة الوحدة الافريقية والجامعة العربية لمواجهة المخططات الاجنبية ونبذ الاحلاف العسكرية . . . » .

ووجهة النظر التي يمكن ان تتسق مع الاطار النظري المطروح تـرى بأن هـذه المنظمـات لعبت دوراً مهماً يتفق والغرض من انشائها في الستينات حين دعمت حـركات التحـرر الوطني ولكن سياسات الامن القومي اليوم تتم في عالم يتسم بالتشـابك والتعقـد الشديـدين ، من ثم فإن هذه المنظمات لم تعد تصلح لمثل تلك السياسات ، فالمتوقع هو انشـاء منظمـات او هيئات خاصة بالامن القومي سواء في مضمونه العسكري ، او ابعاده الاجتماعية .

٢ ـ قضية التشابه بين العرب والافارقة

ليس من المستغرب التأكيد على عناصر التشابه بين العرب والافارقة سواء فيما يتعلق بقضايا الامن المشتركة ام بالسياسات واجبة الاتباع ، وقد اكدت الوثائق الرسمية الصادرة عن مصر كبلد عربي على عناصر التشابه(٣) ، بيد ان المغالاة في ذلك قد تحجب عنا الرؤية الصحيحة ، كما قد يؤدي بنا الى الوقوع في اخطاء لا ضرورة للوقوع فيها . ومن قبيل الاخطاء الاكاديمية في البحث اود الاشارة الى خطأين :

الاول : القول بأن مشكلة اللاجئين في الوطن العربي وافريقيا احدى مشاكل الامن القومي ، ومن حيث مناقشة مصادر تهديد الامن القومي ، فإن مشكلة اللاجئين تعد احد هذه المصادر ، بيد ان الخطأ الاساسي هو اطلاق مصطلح اللاجئين على الشعب الفلسطيني ، في حين ان ذلك ليس صحيحاً بالنظر الى احكام القانون الدولي، فالفلسطينيون لهم وطن ، ولم يفقدوا جنسيتهم بل ان الضفة الغربية وغزة تعد ايضاً محتلة وتضم الجزء الاعظم من الفلسطينيين ، في حين ان اللاجيء هو الشخص الذي لا وطن له ، وعديم الجنسية ، يضاف الى ذلك ان الشعب الفلسطيني لم يكفّ عن الكفاح من اجل تحرير وطنه ، ان المصطلح الاكثر دقة ربما يكون « الشعب الفلسطيني في المنفى »(٤) .

الثاني : اغفال المسؤولية العربية تجاه تهديد الامن العربي والافريقي نتيجة لانعكاس التجزئة العربية على السياسة العربية نحو افريقيا . وقد اشار بعض الكتاب وبصدق الى هذه المشكلة ، فقد ذكر ابو سن مثلاً اننا « لا نريد ان نخفي رؤوسنا في الرمال وننكر ان ازمة في العلاقات العربية ـ الافريقية قد نشأت بعد مؤتمر القمة العربي ـ الافريقي ، وحينما نتحدث عن وجود ازمة فلا بد من ان نقول ان بذور هذه الازمة كانت مدفونة تحت سطح الواقع العربي منذ سنة ١٩٧٢ ، ولا تقع المسؤولية في منشئها على الافارقة »(٥) .

---

(٣) فقد حددت فلسفة الثورة ثلاث دوائر تحرك بينها السياسة الخارجية المصرية : الدائرة العربية ، والافريقية ، والاسلامية . كما ذكر الميثاق الوطني في بابه العاشر « ان شعبنا يعيش على الباب الشمالي الشرقي لافريقية المناضلة وهو لا يستطيع ان يعيش في عزلة عن تطورها السياسي والاجتماعي والاقتصادي » . واكد بيان ٣٠ مارس على الانتماء لافريقيا حين ذكر ان « اول ما يمسنا في حركة العالم النامي هو حركة الدول الافريقية الشقيقة ، فنحن ننتمي لهذه القارة ، ومصر ناضلت من اجل تضامن دولها وشاركت في تأسيس منظمة الوحدة الافريقية ،والدول الافريقية الاعضاء في جامعة الدول العربية تضم اكثر من ثلث سكان افريقيا، فالروابط متعددة ، والمصالح مشتركة » .

(٤) عبد المنعم المشاط ، « وكالة اغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الاوسط ،» (رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٥) وخاصة الفصل الاول حول التعريف باللاجيء .

(٥) علي ابو سن ، **العرب وتحديات الحوار مع افريقيا** (القاهرة :مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، ١٩٧٨) .

إن اغفال تلك المسؤولية من شأنه ان يؤدي الى تعميمات شتى حين ننطلق لوضع « اجراءات » للامن الافروعربي . فكيف يمكن التأكيد على الحجة القائلة بالانتقال بين الارادات القطرية الى الارادة الاقليمية دون ان نؤكد على هذه الخطوة عربياً وبصورة اساسية؟ وكيف يمكن الحديث عن جامعة الدول العربية ودورها في صيانة الامن القومي دون ان نبحث في وسائل ضعفها وتآكلها؟ هل يمكن اصلاح ما بيننا وبين الامة الافريقية دون ا ن نستطيع اصلاح ذات البين؟

بيد ان الخطورة في هذا المنهج ايضاً انما تكمن في امكانية حجب الرؤية الدقيقة لدينا ، وفي هذا الصدد فإنه ينبغي التركيز على دراسة دور الدخيل في تفكيك اوصال النظام الافروعربي ، فضلاً عن ضرورة الاتفاق حول المصدر الرئيسي للتهديد ، من ثم يمكن التوصل الى صياغة ادق لاستراتيجية الحفاظ على الامن القومي .

أ ـ اسرائيل وجنوب افريقيا وتأثير الدخيل Intruder على النظام الافروعربي

مما لا شك فيه ان الوطن العربي ، والقارة الافريقية يشكلان نظامين فرعيين تكامليين ، نظراً لتمتع كل منهما بشروط اكتمال صفة الاقليم والتي يتمثل اهمها فيما يلي :

(١) وجود دولة مركزية تنهض بدور اساسي في تحديد نمط التفاعلات بين اطراف النظام .

(٢) الاتفاق على الهوية الاقليمية ، بحيث تكون درجة انتماء كل عضو في النظام الى بقية الاعضاء اكبر بكثير من الانتماء الى اي عضو آخر خارج الاقليم، كما تعلو درجة الولاء للاقليم الولاءات الاخرى .

(٣) تزايد حجم وكثافة التفاعلات السياسية بين اطراف النظام .

(٤) توافر حد ادنى من الاجماع القومي على القضايا الرئيسية التي تشغل اطراف النظام . وبصورة خاصة الاتفاق على مصادر تهديد الامن القومي ، والاتفاق التابع والمتعلق بوضع استراتيجية مواجهة وحماية .

ومما يؤكد على الرابطة الوثيقة بين الاقليمين العربي والافريقي كنظامين فرعيين ان الدولة المركزية في كل منهما واحدة وهي مصر ، فضلاً عن دول افريقية اخرى مثل نيجيريا وتانزانيا . يضاف الى ذلك ان الاقطار العربية في شمال افريقيا تنظر الى نفسها على انها افريقية وعربية في الوقت ذاته ، اي ان هويتها هوية متكاملة وليست مجزأة ما بين النظامين. ويصير من الضروري التأكيد على ان استراتيجية الدخيل تقوم على ما يلي :

ـ محاولة استقطاب القوة او القوى الاقليمية المركزية ليشكلا معاً نظاماً فرعياً ، غير متجانس ، وتجزئة النظام الاقليمي الى نظم فرعية ضعيفة معرضة للخطر .

ـ بث روح عدم الاتفاق حول الهوية بين الدول المنتمية الى الاقليم ، ومن ثم التأثير

السلبي على نمط التفاعلات السياسية ، وخلق تنافر في المواقف بدلاً من الاجماع القـومي . في ضـوء ذلك يمكن الحـديث عن الاستراتيجيـة الاسرائيليـة واستراتيجيـة جنوب افـريقيـا نحـو النظامين الفرعيين العربي والافريقي ، ونحو امكانات التكامل بين النظامين .

لقد تم الاختراق الاسرائيلي لافريقيا قبـل ان يتم للوطن العربي ممثـلاً في قوتـه المركـزية مصر واتخذ شكل المثلث : من الشرق عن طريق اثيوبيـا ، من الغرب عن طـريق الكونغـو ، ومن الجنوب عن طريق جنوب افريقيا ، وتمت له عملية استكمال مربع الاختراق بعد الصلح المنفرد المصري الاسرائيلي بدءاً بعام ١٩٧٧ .

ولا نستطيع ان نقلل من خطورة امكانية التغلغل الاسرائيلي الى نيجيـريا ـ وهي الـدولة المـركزيـة الافريقيـة بعد مصـر ـ لأن معنى ذلك ضـرب اي امكانيـة تضـامن افـريقي داخـل القارة ،كما حدث تماماً في النموذج المصري في الاقليم العربي .

اما سياسة جنوب افريقيا ـ كـدخيل ـ فهي لا تختلف كثيـراً عن سياسـة اسرائيـل ، بيد انها اكثر خطورة في القارة الافريقية لسببين :

ـ فمن جـانب تعتمد دول جنوب القارة عـلى جنـوب افـريقيـا كممـر ومنفـذ لهـا الى المحيط ، فهو شريانها الى الخارج .

ـ الثقل الاقتصادي لجنوب افريقيا في اقتصاديـات تلك الدول سـواء تعلق ذلك بقـطاع الصادرات ام قطاع الاستثمارات .

ان التعاون الوثيق بين اسرائيل وجنوب افـريقيا في المجـالات العسكريـة والتكنولـوجية والتي فصلها الاستاذ هويدي في بحثه لا ينبغي ان تغيب عن اذهاننا عنـد دراسة استـراتيجية الدخيل نحو النظم الاقليمية التكاملية .

وقد يكون من المفيد توضيح ما سبق عن طريق الشكل رقم (٣)

ان نظام الدخيل ـ اي التحالف ما بين جنوب افريقيا واسرائيل ـ يؤثر على الترابط بـين النظامين الفرعيين العربي والافريقي إمَّـا بشكل مبـاشر عن طـريق كل دخيـل على حـدة ، او بشكل متكامل بطريق السياسات التي يتم تنسيقها ما بين الدخيلين .

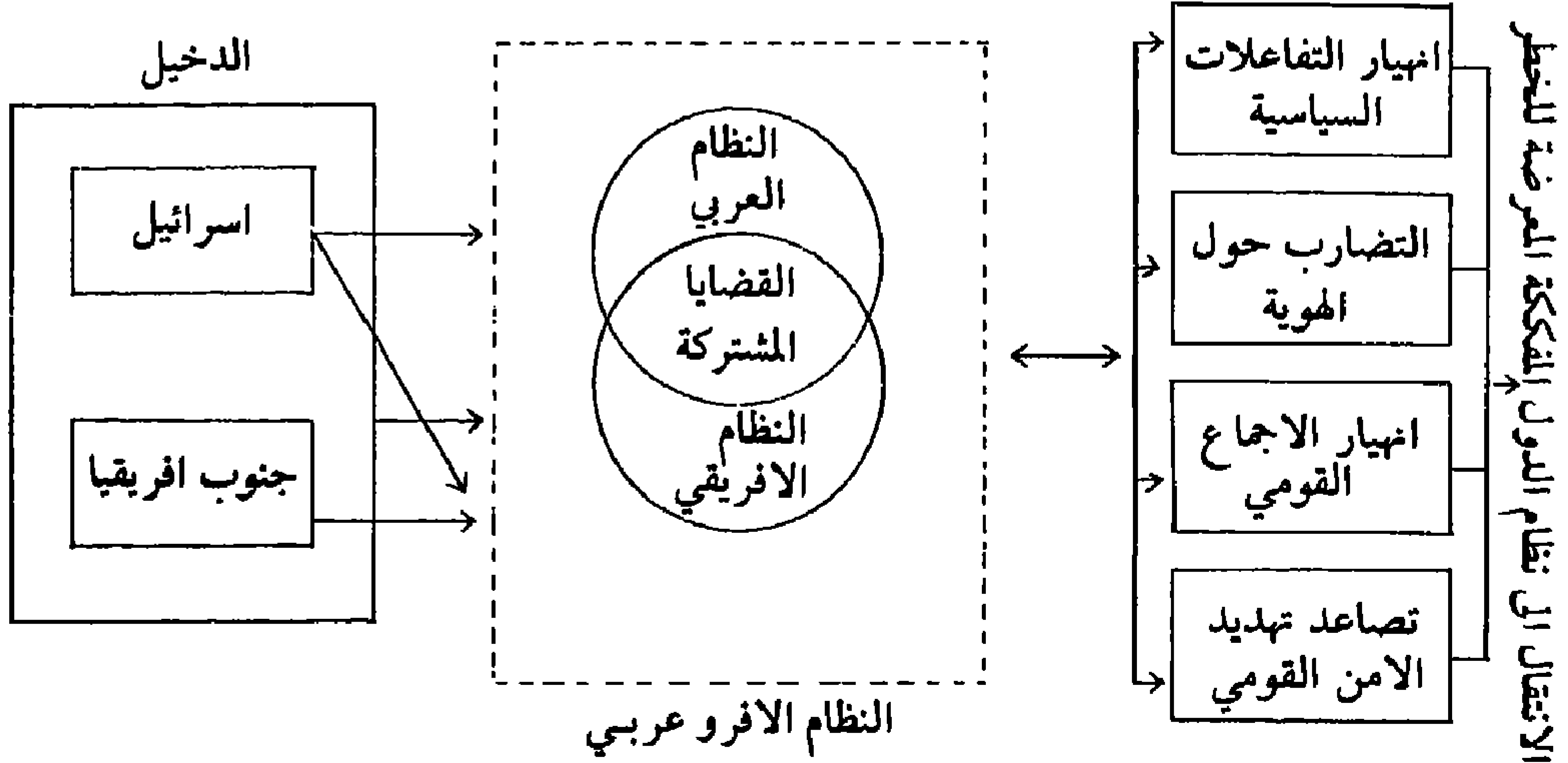
ينتج مما سبق اربع نتائج خطيرة تودي بالتفاعل بين النظامين الفرعيين .

ـ فمن جانب ينهار التفاعل السياسي داخل كل نظام فرعي ، وبين النظامين ، وهذا ما حدث عقب سنة ١٩٧٧ .

ـ من ثم يظهر التباين والتضارب حول الهويـة ، ويصير التـركيز عـلى ما يؤكـد التمايـز وليس التشابه مثل الافارقة السود ، او العرب النفطيين ، او الهوية الاسلامية في مقابل الهويـة الافريقية . ولعل ذلك يخلق درجة عالية من درجات عدم الانتماء وعدم الولاء .

شكل رقم (٣)

دور الدخيل في تفكك النظام الافروعربي



ـ يؤدي ذلك الى انهيار الاجماع حول القضايا المشتركة وبصورة اساسية قضايا الامن القومي .

ـ يؤدي ذلك الى تكريس مصادر التهديد التي تواجه النظامين . ويعجز كل منهما منفرداً عن مواجهتها .

ينتج من تلك الديناميكيات الانتقال بالنظامين الفرعيين الى نظام الدول الضعيفة المجزأة المعرضة للخطر والتي تصير سهلة في التعامل معها من جانب الدخيل .

ب ـ اسرائيل وجنوب افريقيا : المصادر الرئيسية لتهديد الامن القومي

لا يغرب عن البال ان الاتفاق حول سياسات اقليمية للامن القومي يتطلب بادىء ذي بدء تحديد المصادر الرئيسية لتهديد الامن القومي .

والواقع اننا نعتقد بوجود مصدرين رئيسيين للامن القومي في الوطن العربي وافريقيا ، اسرائيل وجنوب افريقيا من جانب ، وعدم الكفاءة التوزيعية للنظامين العربي والافريقي سياسياً واجتماعياً . وسوف نقتصر هنا على المصدر الاول والذي يحتل اولوية على الثاني في حتمية مواجهته .

ان المعلوم انه في الخمسينات والستينات كان المصدر الرئيسي للتهديد الخارجي في افريقيا والوطن العربي انما يأتي من الدول الغربية (الاوروبية) والقوتين العظميين نظراً لتهديدهما لحركة التحرر الوطني في الاقليمين .

اما اليوم وبصورة خاصة منذ منتصف السبعينات ، فقد غدا الخطر الاسرائيلي والتمييز

العنصري (Apartheid) اكثر تهديداً للامن القومي من غيـرهما من الاخـطار نتيجة لـلاثار التي يمكن ان تنجم عنهما كما اوضحناها سابقاً .

لقد عرضت الدراسة خمس قضايا للامن ، ولكننا نـرى ان هذه كلهـا انما تعـد مظاهـر للمصادر الرئيسية للتهديد ، ويقضي ذلك ان تـوضع الاستـراتيجية الاقليميـة للامن القـومي لمواجهة تلك المصـادر وليس تلك المظاهـر . لأن مواجهـة تلك المظاهـر يمكن ان تتم بـطريق وضع « اجراءات » اما مواجهة مصادر تهديد الامن القومي فيتطلب وضع استراتيجية متكاملة اطلقت عليها الدراسة Grand Strategy .

بطبيعة الحـال ، يتطلب الامـر باديء ذي بـدء ، تطويـر عملية الاجمـاع القومي حـول هذين العدوين وتكريس كل الامكانيات الفكـرية والمـادية في هـذا الصدد . وقـد يكـون من المفيد ان نعيد تكرار النداء بتكوين مجلس اعلى للامن القومي عـلى المستوى الافـروعربي يضم المتخصصين في جميع ميادين الامن القومي لتنمية عملية الاجمـاع المشار اليهـا ، توطئـة لوضـع الاستراتيجية الشاملة .

ان التـأكيد عـلى ان اسرائيـل وجنوب افـريقيا همـا المصـدر الـرئيسي للتهـديـد لا يعني التغاضي عن الخطر الناجم عن القوتين العظميين او القوى الكبرى او التهديدات الناجمة عن عدم التجانس او التبعية الخارجية . بيد ان تحقيق الامن القومي انما يتطلب تحديد الاولويـات ومن ثم رسم استراتيجية تحقيقها .

٣ـ الاقتراحات المستقبلية

انني اتفق مـع الاستاذ هـويدي في ضـرورة الانتقال من الارادات القـطريـة الى الارادة الاقليميـة كنقطة بـداية في رسم استـراتيجية مـواجهة مـع المصـادر الـرئيسيـة لتهـديـد الامن القومي ، بيد انني اختلفت معه في امكانية استخدام المنظمات الاقليميـة الحاليـة اي الجامعـة العربية ومنظمة الوحدة الافريقية في هذا الشأن .

فالامن القومي يتطلب بصورة اسـاسية عمليـات اجماع مستمـرة حول مصـادر التهديـد ومقومات الاستراتيجية، ومن الواضح ان تلك المنظمات ـ باستعراض امكاناتهـا ـ لا تستطيـع القيام بذلك في الظروف الاقليمية والدولية الراهنة . وقد يكون من المفيد التركيز عـلى الابعاد التالية :

أ ـ انشاء مجلس اعلى للامن القومي يضم الى جانب رؤساء البلدان العـربية والافـريقية المتخصصين في قضايا الامن كمستشارين .

ب ـ التركيز على تصنيع السلاح بين العرب والافارقة . ووضع خـطط متكاملة في هـذا الشأن .

ج ـ التركيز على التدريب الاقليمي على السلاح وعدم الاستمرار في نظام البعثات العسكرية التي تدرب بالخارج ، ويتطلب ذلك انشاء معاهد عسكرية مشتركة للاقليمين .

د ـ تشكيل مجلس عسكري يضم الخبراء العسكريين في الجيوش الاقليمية لوضع استراتيجيات شاملة ، وبهذا يتحقق البعد العسكري للامن القومي ، اما البعد الاجتماعي والسياسي فميدانهما اوسع واشمل من ذلك.

المناقشات

١ ـ ناصيف حتي

لي تعليق بسيط يتناول ما ذكره الباحث حول « انشاء اتحاد نووي لامتلاك قدرة نووية محدودة ، واذا تم ذلك يمكن للحرب التقليدية المحدودة ان تتحول الى حرب نووية محدودة » ، وفي تقديري انه حتى يكون هناك توازن نووي ، والتوازن لا يعني بالضرورة وجود تعادل في الامكانات النووية كما سأبين ، او ميزان نووي مستقر بين العرب من جهة واسرائيل من جهة اخرى او بين جنوب افريقيا من جهة والدول الافريقية من جهة اخرى ، بل يفترض ان يمتلك الطرف العربي او الافريقي إمكانية نووية تعطيه ما يعرف بقدرة الضربة الثانية ، وهي القدرة على امكانية الرد النووي على العدو وانزال خسارة مكلفة به في حال تلقي ضربة اولى ومفاجئة منه وهذا ما ينشىء عامل الردع النووي . واشير في هذا السياق الى مثال القوة الضاربة (Force de Frappe) الفرنسية التي تقوم على هذا المبدأ في استراتيجيتها النووية تجاه الاتحاد السوفياتي . . اذاً ، فعامل الردع هذا ، الناتج عن قدرة الضربة الثانية يخلق الاستقرار في الميزان النووي ويعطل سياسة الابتزاز والتهديد النووي الاسرائيلي .

واشير في هذا المجال الى الحوار الذي دار بين كل من الرئيس السوفياتي خروتشوف ووزير الدفاع الامريكي في ادارة كينيدي ، روبرت ماكنمارا حين هدد الاخير قائلاً : « ان الولايات المتحدة تملك من القدرات النووية ما يمكنها ان تقتل كل روسي عدة مرات » ، فأجاب خروتشوف « ان الاتحاد السوفياتي يملك من الامكانات النووية ما يكفيه ان يقتل كل امريكي مرة واحدة وهذا كافٍ باعتقادي » ويعطي هذا الحوار مثالاً على اهمية قدرة الضربة الثانية في الميزان النووي .

اما حول ما ذكره د. المشاط في امكانية قيام نظام فرعي جديد يضم اسرائيل وجنوب افريقيا ومصر ونيجيريا مثلاً ، فإن نظاماً كهذا يبقى نظاماً وظيفياً امنياً فقط اذ ان تفاعلاته لا بد من ان تبقى على مستوى التعامل الامني العسكري ، ولا يمكن ان تشمل النواحي

الاقتصادية والاجتماعية مثلاً ، وخير مثال على ذلك فشل محاولات التطبيع بين اسرائيل ومصر والتي تعني محـاولات انشـاء تفـاعـلات اجتمـاعيـة واقتصـاديـة بـين الـدولتـين عـلى المستـوى المجتمعي .

٢ ـ مصطفى المصمودي

لقد تمنيت ان يشير الباحث او السادة المعقبون عندما تناولوا موضوع التكنولوجيا الحديثة ودورهـا في قضايـا الامن الى عنصـر مهم ظهـرت تـطوراتـه في السنـوات الاخيـرة ، واقصـد الاستشفاف النائي عن طريق الاقمار الصنـاعية المخصصـة لذلـك . ونحن نعلم اليوم تـأمين ذلك في الحروب الاخيرة (حرب تشرين الاول / اكتوبر والملوين مثلاً) .

لكن الاهم بالنسبة للتعاون العربي ـ الافريقي يكمن في علاقة هذا الاستشفـاف بالامن الاقتصادي والثقافي والفـوائد التي يمكن ان نستمـدها منـه بفضل تقسيم مسبق لـطاقة انتـاجنا واكتشـاف موجـات السمك المتنقلة بـالبحر ، واكتشـاف المناجم او الموارد المـائيـة والنفـطيـة وغيرها . وسيساعد هذا الاستشفاف في المستقبل القريب عـلى تجميع السحب ونـزول الامطار او تلافي البرد والفيضانات وغيرها لكن ضمن الامكانات .

والعبرة هنا ليست بمواجهةهذه الاقمار الصناعية او اسقاطها بالصواريخ المضادة(كما قال بعضهم بكامل الجد) وذلك لمنع الاطراف الاجنبيـة من الاطلاع عـلى اوضاعنـا ، بل الاهم هو ضبط وسائل العمل المشتركة التي تمكننا من استيعاب الخبـرة للاستفـادة من هذه الـطاقات وامتلاك مراكز التحليل التي تضعنا في وضع من يستطيع استغلال تلك المعلومات لمصلحتنـا ، قبل استفادة الآخرين منها ، كـما التعاون يقتضي ان نـوحد مـواقفنا في المحـافل الـدولية حتى نفـرض وجود ميثـاق دولي يضبط مختلف جوانب الاستعمـالات السلمية للفضـاء ويحـول دون اعطاء معلومات عنا الى اطراف آخرين دون علم منا وعلى حسابنا .

٣ ـ محمـد فايــق

ما اريد قوله انه اذا اردنا ان يكـون هناك امن مشتـرك نخطط لـه او نتعاون بخصـوصه فلا بد اولاً من ان يكون هناك عدو مشترك وهذه ليست مشكلة فعدونـا لا نختلف عليه عـادة اينما اجتمعنا . (الاستعمار ـ السياسة العنصرية ـ التخلف والعلاقـة غير العـادلة بـين الشمال والجنوب) .

ورغم التحديد القاطع في طبيعة العدو فإن ذلك يتعـارض مع الـواقع الـذي يجد كثيـراً من ارادتنـا في مقاومـة هذا العـدو المشترك . فهنـاك دول افريقيـة واقطار عـربية تحـالفت مـع الاستعمـار او الانظمـة العنصريـة نفسها ، واخـرى اصبحت تذهب الى حـد تـدعيم النـظام الاقتصادي العالمي القـائم ، وحتى عمليات التنميـة في مواجهـة التخلف اختلفت دروبها حتى اصبحت هي نفسها سبباً للخلاف .

ان الذي اوصلنا الى هذا الواقع الرديء والذي يجعل من التعاون في مجال الامن امراً بالغ الصعوبة هو :

ـ المنازعات الاقليمية والتي تجعل بعض الدول تلجأ الى الاستعمار لحمايتها والتحالف معه .

ـ احتكار السلاح وحاجة الدول الافريقية الى التسليح سواء للامن الداخلي او الخارجي .

ـ التبعية الاقتصادية لدول الاستعمار والانظمة العنصرية .

ـ عجز الانظمة الاقليمية سواء الافريقية او العربية عن التحرك بشكل جماعي لحماية التدخلات الخارجية كما كان يحدث في الستينات .

وقد ترتب على هذه الاشياء كلها وقوع افريقيا كلياً في دائرة صراع القوى العظمى ودائرة الحرب الباردة . وقد وجدنا القوات الفرنسية التي اصبحت تمثل حلف الاطلنطي في افريقيا تعزز وجودها بموافقة وترحيب دول افريقية . ووجدنا القوات الكوبية توجد في الكثير من الدول الافريقية التي تهددها قوات اتحاد جنوب افريقيا . كل ذلك يتم دون ردود فعل قوية في افريقيا وفي غياب قوى افريقية غير منحازة يمكن ان تتحرك بشكل جماعي ، وبارادة افريقية يمكن الاعتماد عليها في مواجهة التدخلات الاجنبية كما كان يحدث في الستينات .

لا اريد ان استرسل في الحديث عن اهمية وجود نظام جماعي للامن وهو ما نصت عليه مواثيق منظمة الوحدة الافريقية ، وما يقابل ذلك من صعاب في الوقت الحالي، الا انني اريد ان اتقدم باقتراح محدد في هذا المجال ارجو ان تتاح له فرصة الدراسة والبحث ، وهو اعادة احياء المشروع الذي كان قد بدأه العرب باعادة احياء هيئة التصنيع او ما يشابهها والتي تكونت باموال عربية مشتركة لتصنيع الاسلحة المتطورة وامكان بيع جزء من هذه الاسلحة للدول الافريقية ، وبذلك نكون قد حققنا هدفين .

ـ كسر احتكار السلاح امام الدول الافريقية وابعادها عن تحكم القوى التي تقدم السلاح .

ـ تكون هذه احدى الوسائل لتعزيز المصلحة المشتركة وتوثيق التعاون بين العرب والافارقة .

٤ ـ محمد السيد غلاب

رأيي الشخصي هو ان الحكم الفردي (الاوتوقراطية) السائد بشكل او آخر في منطقتنا هو سبب جميع ما نعاني من تخلف واستضعاف ، فهذا الحكم ان وسع نطاق اداته الفردية ، انما يحكم عن طريق ثلة يمكن ان يضاف اليها ما يسمى بالصفوة . فكل من يتوسم في نفسه المقدرة على الالتحاق بركب السلطة، يقدم نفسه للحاكم بطريقة ما . وغالباً ما تكون هذه

الطريقة مذلة . وكان من نتائج ظهور هذه الطبقة قليلة العدد مشتتة الاتجاهات هو ابراز ظاهرة النفاق والانتهازية ، وما يسمى بأزمة المثقفين وانفصالهم عن جماهير الشعب ومصالحها . فضلاً عن غياب ما يسمى بالآلة السياسية، وسيادة الانانية والنرجسية والفردية الشديدة وغياب القيم .

٥ ـ كمال عجوري

سأوجز ملاحظاتي على بحث الاستاذ امين هويدي في ثلاث نقاط وارجو ان لا تنتقص هذه الملاحظات من البحث القيم والمهم الذي قدمه الباحث .

اولاً : رداً على التساؤلات التي طرحها الاستاذ امين هويدي حول ارجاع كثير من مشاكلنا في التخلف للاستعمار ويستطرد فيقول : ماذا فعلنا نحن لنتدارك هذه السلبيات ؟ والذي اشار اليها د. محجوب عمر اثناء تعليقه على البحث .

ففيما يتعلق بالشق الاول من التساؤل والذي يؤكده الباحث بأن الاستعمار في هذه المرحلة الراهنة قد عاد من جديد ومن اوسع الابواب والمنافذ . فإنني اود ان افسر هذه الظاهرة حسبما ارى : الذي اعتقده انه منذ بدء حصول الاقطار العربية على استقلالها ، كان هذا الاستقلال ناقصاً بل مشروطاً بعدم تحقيق وحدة الاقطار العربية ، لأنه بدون وحدة الاقطار العربية لا يستطيع اي قطر مهما كانت موارده وامكاناته وتوجهاته السياسية ان يعالج مشاكله ويحقق تنميته المنشودة بمعزل عن التأثيرات القوية الخارجية وعن الارتهان بشكل او بآخر للقوى الكبرى .

والامر انه بعد مرور ما يقارب الربع قرن على استقلال بعض هذه الاقطار فإن الشعوب العربية ما زالت تراوح مكانها ، لا بل اثقل كاهلها وصرفت عن معاركها الحقيقية في التنمية وتعزيز استقلالها السياسي ، وشغلت بأدوار هامشية ليتسنى للانظمة الحاكمة استمرار سيطرتها وإحكام قبضتها على الشؤون الداخلية .

فدور الاستعمار اذاً ما زال قائماً ولكن بشكل آخر ، الا وهو خلق ودعم مثل هذه الانظمة التي اوكل اليها مهمة تشويه او افشال كل اماني شعوبها في الوحدة والتحرر وبذلك استطاع الاستعمار تأمين مصالحه واستقرار معاملاته وزيادة نفوذه . لأنني اعتقد بأن الانظمة التي لا ترتكز على قواعد شعبية وعلى تأييد جماهيري في داخل اقطارنا ستكون مدعوة لا محالة بشكل او بآخر للاتكاء او الاتكال على القوى الخارجية لتؤمن استمراريتها .

واذا عدنا الى الشق الثاني من السؤال والذي يسأل الباحث فيه : ماذا فعلنا نحن لنتدارك هذه السلبيات؟ اعتقد ان ما كتب وما نوقش في هذا الموضوع لو وجد النية الصادقة للتطبيق لاعفى السيد الباحث نفسه من اثارته .

ثانياً : اما فيما يتعلق بسؤال الباحث ماذا نريد من البحر المتوسط ؟ ارى انه كان يجب

ان يطرح السؤال لماذا توجد القوى الكبرى في البحر المتوسط؟ وهل نستطيع ان نقرر في ظل غياب الامكانات والقدرات الذاتية للوطن العربي في ظل الاستقطابات الدولية الراهنة من ان نفرضه « بحيرة هادئة » تربطنا باوروبا ؟ وما السبب اذاً للدعوات الاوروبية المتكررة في جعل البحر الابيض المتوسط « بحيرة سلام»؟ الم يقصد بها استخلاف دور الدول الكبرى من قبل الدول الاوروبية المطلة عليه لتؤكد وجودها على مسرح العلاقات الدولية ؟

ثالثاً : تتعلق بمجال التعاون العربي ـ الافريقي في مسألة التصنيع الحربي . اعتقد ان هذا الطرح يندرج في مجال الاماني وليس قابلاً للتطبيق على ارض الواقع في الظروف المرحلية .

وكم كنت اود من الباحث والخبير والمطلع في شؤون الامن القومي ومنها الامن العسكري ان يلمح لنا ولو بنظرة سريعة عن تعثر اقامة صناعات حربية في الوطن العربي لأنه قيل وكتب الكثير في هذا الشأن ولم تنجح التجربة او التجارب لاقامة صناعات حربية . فهل السبب في هذا الاخفاق يعود الى عوامل ذاتية عربية ام ان دور التأثيرات الخارجية فيه كبير ، وهو الذي حال دون قيام مثل هذه الصناعات ، ام انه من ضمن اصول اللعبة السياسية للدول الكبرى ان نبقى مستوردين لسلاحها ومعتمدين على توريداتها من الاصناف التي تسمح لنا بها في حدود توازن القوى ، الذي فرض على هذه المنطقة الساخنة من العالم المعاصر .

٦ ـ سمير امين

اقتصر على ملحوظة سريعة ولكنها مهمة في رأيي . اشك انه من الممكن اعطاء اولوية لزيادة الانتاجية والانتاج قبل اعادة النظر في التوزيع . فالتجربة التاريخية دلت على ان الاولوية لزيادة الانتاج على اساس التفاوت في توزيع الدخل تؤدي بالضرورة الى تشويه في نمط التنمية . ويترتب على هذا التشويه تقوية مركز الطبقات المستغلة وربط مصالح هذه الطبقات بالاستعمار ، مما يتناقض مع مقتضيات الامن القوي . ونرى كيف يتفاعل هذان العنصران ضد المصالح القومية والشعبية ، فهذه الطبقات الحاكمة الناتجة عن التنمية المشوهة هي التي تدعو الى الكومبرادورية اي الاستسلام للهيمنة الاستعمارية لكي تحمي مصالحها الطبقية . واعتقد ان هذا واضح تمام الوضوح . فقد كنا نعتقد مثلاً ان الثروة النفطية سلاح من اجل التحرر الوطني . ولكن الواقع انها اصبحت ـ من خلال تعميق اندماجنا في النظام الرأسمالي الدولي ـ سلاحاً في ايدي الاستعمار لزيادة تبعيتنا واضعاف مواقفنا القومية . فالقوى القومية تتطلب اقامة نظام شعبي مما يقتضي بدوره اعطاء اهتمام للاصلاح الاجتماعي واعادة توزيع الدخل لا تقل اهمية عن زيادة الانتاج . فعلينا ان نحقق الهدفين معاً اي زيادة الانتاج والعدالة الاجتماعية ، وهذا هو التحدي الذي نواجهه ـ ودون انجاز هذين الهدفين معاً سيبقى هدف الاستقلال القومي حلماً ـ فأعتقد انه من المستحيل الفصل بين الوحدة والاشتراكية والديمقراطية والتنمية والاستقلال ، واذا نقص عنصر فشل المشروع .

٧ ـ جميـل مطـــر

اغفل بحث الاستاذ امين هويدي موضوع اعادة انبعاث او بعث التجمعـات الاقليمية ، كمجلس التعاون الخليجي ، وتطورمشروع المغرب العربي ، والتكامل المصري ـ السوداني وفي رأيي انـه موضـوع يستحق الاهتمام بسبب الارتبـاط الوثيق بمسألة الامن القـومي العـربي . وباختصار شديد اقول ان هذه التجمعـات ضرورة لـلامن القومي العـربي اذا توافـر لها ثـلاثة شـروط : الاول ، ان تغطي هـذه التجمعات كـل اجزاء الـوطن العربي ، وليس فقط اجـزاء منه . والثـاني ، ان تكون هـذه التجمعـات منفتحـة عـلى بعضهـا البعض ضمن اطـار اعـلى للتنسيق بينها ، وليست منغلقة كل على حدة ، وان تكون مهمتها وظيفية اكثر منها سيـاسية . الثالث ، ان يتوحد لدى كل التجمعات مفهوم للامن القومي العربي واولوياته .

بـالنسبة للشـرط الاول اعتقد ان المسـار الحـالي لهـذه التجمعـات لا يضمن تحقق هـذا الشرط ، اذ تشكلت بالفعـل او تتشكل تجمعـات في الجزيـرة العربيـة والمغرب العـربي ووادي النيل ، ولم يخطر في ذهن احـد خطورة تـرك منطقـة الهلال الخصيب او الجبهـة الشرقيـة بدون تجمع مماثل ، معنى هذا ان هذه المنطقة سوف تصبح منطقـة من دول غير متجمعـة ، وبالتـالي تتعرض لهيمنة الدولة الاقوى في المنطقة وهي اسرائيل .

اما بالنسبة للشرط الثاني ، فإن انغلاق التجمعات بانعزالها او بعزلها او بتحديـد مجالات اهتمام امنها الاقليمي ، سوف يضعف مواجهـاتها ليس فقط مـع مشكلات الامن القـومي بل ايضاً مع مشكـلات الامن القطاعي او الاقليمي . بينـما يساعـد انفتاح هـذه التجمعات عـلى بعضها بتوزيع الادوار فيها ، اذ يمكن حينئذ لمجموعتي شمال افريقيا التركيز على نواحي الامن القومي العربي او افـريقيا مستنـدتين الى امكاناتها وامكانـات بقية التجمعـات العربيـة . اما بـالنسبة للشـرط الثالث ، فـإنه بـدون توافـر فهم موحـد لـلامن القـومي العـربي واولـويـاتـه واحتياجاته ، فإن تنـافس هذه المجمـوعات عـلى تحقيق امن قطاعي او اقليمي قـد يهدد بقيـة التجمعات ويضر بالعمل القومي الشامل .

٨ ـ احمد يوسف احمد

لي مجمـوعة مـلاحظات واستفهـامات عـلى البحث القيم المتميز لـلاستاذ امـين هويـدي اعرضها بطريقة سريعة :

ـ ورد في البحث القول في معرض الحديث عن النتائج الخطيرة التي تترتب على طبيعة الانظمة العربية والافريقية القول بأنه « مع زيادة المشاكل الداخلية يكثر الميل الى المغامـرات الخارجية التي اصبحت لا تعترف بالحـدود السياسيـة للدول ولا بالقـوانين الـدولية السـائدة » . واود فقط ان اقول انه في العلاقة بين الاوضاع الداخلية والسلوك الخارجي للدولة ، فـإن العلاقـة السابقـة صحيحة وكذلك نقيضها ، فقد تكون المشكلات الداخلية ايضاً سبباً للانكفاء على الداخل.او

لاتباع سلوك مهادن خارجياً ، والخبرة العملية تضم شواهد على العلاقتين بما يستوجب بحث كل حالة على حدة .

ـ لي استفهام عن اقتصار البحث على المطالبة بالاخذ باقتراح الاستاذ علي مزروعي على الدول الافريقية بأن تحاول انشاء اتحاد نووي لامتلاك قدرة نووية محدودة ، ولماذا لم يضف حديثاً عن الاقطار العربية بهذا الشأن؟ واريد ان اعرف من الاستاذ هويدي ما اذا كانت له نظرته الخاصة للاقطار العربية في هذه القضية بالذات . كذلك كنت اتمنى ان يناقش مدى ملاءمة اقتراح الاستاذ مزروعي بالنظر الى عدم توافر قدرة عسكرية متطورة للدول الافريقية تستند الى قاعدة بشرية واقتصادية وتكنولوجية ذاتية وبالتالي الى احتمال تكرار النموذج الاسرائيلي في التعامل مع الاقطار العربية في افريقيا على يد جنوب افريقيا بمعنى ان يقوم النظام العنصري باجهاض اي محاولة افريقية بهذا الصدد .

ـ اختلف مع الباحث في القول بأن مبدأ عدم التدخل لم يعد قائماً في العلاقات العالمية وان الحدود السياسية لم تعد لها قدسيتها ، بل يزداد الاعتقاد الآن خصوصاً في البلاد النامية انها حدود مصطنعة يمكن تحريكها تبعاً لارادة الاقوى . والواقع انه مع الاعتراف بازدياد التدخل في الشؤون الداخلية في المرحلة المعاصرة لتطور العلاقات الدولية ، الا ان الدول الافريقية في غالبيتها العظمى لا تزال تتمسك بقناعاتها الخاصة بهذا الصدد ، لانه على حد قول بعض زعمائها انه ان لم يحترم هذا المبدأ فاننا ربما لن نجد دولة واحدة على خريطة افريقيا غير العربية بصورتها الحالية ، وستختفي بالتأكيد بعض الدول تماماً .

ـ كذلك اختلف مع ضرب امثلة على تغير داخلي تم بارادة احدى الدول الكبرى تضمنت سقوط نظام الشاه في ايران وسوموزا في نيكاراغوا .

ـ كنت اتمنى ان تحظى قضية امن البحر الاحمر وما ارتبط بها من دعوة الى عروبة هذا البحر باهتمام من الباحث اكبر من مجرد طرح التساؤلات ، لانها في رأيي واحدة من اهم قضيتين من قضايا الامن المشترك الافريقي ـ العربي ، ولها انعكاساتها الخطيرة على العلاقات العربية ـ الافريقية .

ـ اود اخيراً التعليق على مطالبة الباحث لدى الحديث عن الحاجة الى تحرك ثوري جديد لتجنيب القارة الاستقطاب ، فأول توصية بهذا الشأن كانت العمل العربي الموحد والعمل الافريقي الموحد وكذلك العمل الافروعربي الموحد . وقد يسهل الاتفاق مع هذه التوصية نظرياً ، ولكنها في رأيي تعد معضلة عند الحديث عن الامن القومي بالذات ، ولعل مناقشات الايام السابقة عن الاوضاع الاقليمية والتدخلات العالمية في كل من افريقيا والوطن العربي قد اوضحت بما يكفي انه لا يمكن بمعايير المرحلة الحالية ان نتحدث عن نظرة موحدة للامن فما يعتبره اليمن الجنوبي او اثيوبيا او انغولا مثلاً محققاً لامنه القومي ، تعتبره السعودية والسودان ومصر تهديداً لهذا الامن ، وهكذا . لا اقول اننا يجب ان نتخلى عن شعار العمل الموحد ،

ولكن الفت النظر فحسب الى انه يمثل معضلة حقيقية عند الحديث عن قضايا الامن المشترك العربي ـ الافريقي .

٩ ـ ابراهيم نصر الدين

ركز الاستاذ هويدي في دراسته على نظم الحكم العربية والافريقية واعتبرها في توجهاتها وممارساتها من اسباب تداعي الامن القومي العربي ـ الافريقي ، ثم ركز د. محجوب عمر على العامل الاستعماري ودوره في هذا الصدد ، ولنا ان نضيف عاملاً آخر قد يكون اكثر اهمية ، وهو الذي يتمثل في طبيعة البنية الاقتصادية ـ الاجتماعية لمجتمعاتنا العربية والافريقية . فهذه البنية وبخاصة في افريقيا يغلب عليها الطابع التعددي (عرقي ؛ ثقافي ؛ لغوي ؛ ديني ؛ اقليمي . . . الخ) ، وذلك هو السبب الاساسي فيما يحدث من صراعات داخل الدول الافريقية ، وبعض الاقطار العربية (حركات انفصالية وحروب اهلية ، وانقلابات عسكرية واغتيالات سياسية) وما يحدث ايضاً من نزاعات بين الدول الافريقية والعربية وبعضها البعض (لاجئون ـ حدود . . . الخ) وايضاً من تدخلات دولية . يعني ما تقدم ان التناقض الاساسي في دولنا ما زال الى اليوم هو تناقض عرقي او لوني او ديني او ثقافي او لغوي او اقليمي . . طالما ان التناقض الطبقي ما زال يشكل تناقضاً فرعياً .

هـذا الفهم للواقع الاقتصادي ـ الاجتماعي يقودنا الى فهم الكثير من الظواهر التي افرزها هذا الواقع ونذكر منها :

ـ فشل كل من التجارب الاشتراكية والرأسمالية نظراً لضعف او انعدام الطبقة التي تؤمن مسيرة التحول نحو الاشتراكية او الرأسمالية .

ـ تخبط وتغير توجهات القيادات الحاكمة في دولنا من اشتراكية الى رأسمالية وبالعكس ، وانعدام ردود الافعال الشعبية لمثل هذه التغييرات ، وذلك يشير الى عدم نمو القوى الطبقية التي قد ترى من مصلحتها مساندة مثل هذا التوجه او ذاك .

ـ فشل تجارب نظام الحزب الوحيد والمهيمن ، وكذا التعدد الحزبي للاسباب نفسها .

ـ من ثم فقد اصبح من الصعوبة بمكان التكييف الدستوري لنظم الحكم الافريقية والعربية طالما ان قيادات هذه الانظمة قد لجأت الى استخدام اساليب اوتوقراطية تحت دعاوى الحفاظ على الوحدة الوطنية ، ومواجهة التحديات الخارجية . . . الخ .

ان قضايا التحول الاجتماعي لا تحتمل التشاؤم ، او التفاؤل لأن ذلك يعد من باب الترف الذي يخرج المسألة عن اطارها الاكاديمي . ان الامر يتطلب فهماً للواقع الاقتصادي ـ الاجتماعي : العربي والافريقي ، ذلك انه بدون حل للمشكلات التي يفرزها هذا الواقع في اطار من التعامل الموضوعي مع مشكلات الاندماج الوطني وبناء الامة فإن الحديث عن الامن القومي العربي والافريقي يصبح امراً لا معنى له .

١٠ ـ ابراهيم صقر

يذكر الباحث وقوف الثورة المصرية ايام عبد الناصر الى جانب كل حركات التحرير . . مما « انعكس على موقف هذه الدول جميعاً عندما قطعت علاقاتها مع اسرائيل في حرب تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٣ » وانا اختلف في هذا التخريج . . والا فلماذا لم يفعلوها من قبل . . وايام عبد الناصر نفسه . في تصوري ان هناك اكثر من عامل وراء قطع العلاقات مع اسرائيل .

ـ فيما يتصل بانتاج السلاح النووي : في تصوري سواء أكان السلاح النووي أنتج ام لم ينتج ان المهم هو المصداقية في الاستعمال وان الغرض هو التخويف بالتهديد بالاستعمال . والباحث نفسه يذكر « ان كليهما (اي اسرائيل وافريقيا الجنوبية) يتبع استراتيجية الردع بالظن اي الردع المراوغ عن طريق عدم نفي او تأكيد قدراتها النووية » .

ان الباحث يذكر انه « سمح لهم »!! من الذي سمح؟ ولماذا؟ ويتحدث عن ضرب المفاعل النووي بالعراق والارتياح العام لذلك . . وممن كان الارتياح؟ ولماذا؟ واما كان يمكن ان تواجه اسرائيل، وان تمنع؟ بخصوص الباكستان . . في ظني ان هناك جانباً سياسياً متصلاً بالهند . . وامريكا تعمل حساباً للهند وطبعاً السوفيات .

ان استعمال السلاح النووي في الصراعات المحلية وبشكل تكتيكي في تصوري مسألة غير واردة . . والا فلماذا لم تستعمله امريكا في فيتنام؟ رغم انها هددت باستعماله . ولا يمكن تصور استعمال هذا السلاح حتى في حالة يائسة . ان الدولة ككل لا يتصور ان تقدم على عملية انتحارية . . . ثم انه لا يتصور ان يجتمع القطبان الكبيران على الاتفاق في هذا المجال . . لاسباب متعددة خاصة بكل منهما . . . انني لا اقلل من خطر اسرائيل وافريقيا الجنوبية ، ولا افتح باب التقاعس والضياع . . وانما ـ واعتقد بقوة ان هذا مهم ـ ادعو ان نميز وبوضوح وحسم وهدوء بين التهديد الذي يهدف الى التخويف والتردد في الحركة ، وبين تصور الاقدام على عمل قد يؤدي بنا ـ لا يتصور عملية وقوعه ـ وهنا يكون العدو قد حقق اهدافه بغير حاجة الى استعمال الاداة التي يهدد باستعمالها . ولذلك ليسمح لي الباحث ان اختلف معه في الاخذ باقتراح د. مزروعي الوارد الذي قرأه د. احمد يوسف ويوافق الباحث عليه .

ـ جاء في الدراسة ان « رياح الحرية . . . انحرفت في السبعينات وعاد الوجود الاجنبي الى المنطقة من جديد اما بطريقة مباشرة من الدول العظمى او احدى الدول الاخرى التي تعمل بالوكالة » . وهذا المعنى مشار اليه في صفحات عديدة من الدراسة منها ما جاء عن « تجنب الاستقطاب » وفكرة « عدم الانحياز » والاقتراحات المختلفة امنياً .

وكم اتمنى لو ان شعوبنا ـ في حركتها لتحقيق مصالحها ـ كانت قادرة وحدها ، او قادرة بعضها مع البعض الآخر على مواجهة التحديات الضارية وتحقيق اهدافها . وان كنت اهتم بشدة بدعم ذلك ، والتركيز عليه . . اما والوضع غير ذلك، فاني ارى انه من المهم ان نفرق ـ وبوضوح ـ بين تدخل لقهر الشعوب وبين تدخل تضطر الى اللجوء اليه الحكومات

المعبرة عن شعوبها ، او معونات تضطر لطلبها حركات التحرير لتتمكن من المواجهة وتحقيق الاهداف .

ـ فيما يتعلق بالصراع الاستراتيجي . . . هناك كلام في هذه الدراسة وفي غيرها (مثلا دراسة الدكتور مجدي حماد ، الفصل الخامس من الكتاب) عن « تهديد خطوط النقل » وعن محاولات « حرمان » جانب بواسطة الجانب الآخر .

ارجو ان يسمح لي بأن اؤكد انه لا قطب يستطيع ان يقطع خطوط مواصلات قطب ، او حرمانه بما يشكل خطراً عليه ، او خطراً مصيرياً على حليف له . ان ذلك يمكن ان يحدث في تصورنا لو قامت حرب ثالثة ، الامر الذي تشكل عليه ظروف التوازن النووي ضابطاً حاسماً ، ولهذا فحديث بعض الدوائر الغربية عن ذلك انما هو اختلاق الحجج لاستمرار السيطرة وفرض الاستغلال والقهر على شعوبنا .

يقول الباحث « اننا احوج للانتاج منا الى شعار الاشتراكية لان العبرة « بالكفاية » اولاً ثم « بالعدالة » ثانياً » . . . هذه المعادلة الصعبة على حد تعبير ميثاقنا ، تجعلني اعلق قائلاً : « ان العبرة بالكفاية والعدالة معاً » والمسألة ليست شعارات اطلقها البعض بلا مضمون وانما شعارات تحرك الناس بتحققها فيتركون لحمايتها ، ودعمها ، وتحقيق المزيد منها .

ان العالم يتحرك على محور يتحرك . . ان الدنيا كلها تتغير والاتجاه العام انها تتحول بدرجة او اخرى نحو نوع من اليسار وبشكل متزايد . . اننا نعيش عصر الشعوب . . . عصر الرجل العادي .

١١ ـ محجوب عمر

تعليقاً على ملاحظات د. ابراهيم صقر حول الخيار النووي في الصراع العربي ـ الاسرائيلي او في صراعات افريقيا ، حيث استند في ملاحظاته الى ثلاث « مسلمات » : (١) انه من المستحيل ان تستعمل القنبلة النووية في هذا الصراع لأن المجتمع الدولي سيمنع ذلك ؛ (٢) انه لو كان في امكان المعتدين استعمال القنبلة لاستعملوها في فيتنام ؛ (٣) ان استعمال اسرائيل لها معناه انتحارها ، والدول لا تنتحر. وتعليقي على ذلك :

ـ انه لا يمكن ضمان موقف المجتمع الدولي في هذا الشأن خصوصاً اذا استعملت القنبلة ضد اهداف قليلة السكان ، كصحراء سيناء او صحراء افريقيا مثلاً .

ـ ان تصور استحالة استعمال القنبلة لا يمنع الاستعداد لمواجهة ذلك .

ـ ان المقارنة مع فيتنام غير دقيقة حيث كانت فيتنام تتمتع بحماية سوفياتية ـ صينية ، وكان هناك نصف مليون جندي امريكي ملتحمين بالاهداف المستهدفة كما ان الاوضاع العالمية ما بين السنوات ١٩٦٥ ـ ١٩٧٢ قد اختلفت .

ـ ان العدو الاسرائيلي القى ما يوازي « قنبلة هيروشيما » على بيروت اثناء حصارها ولم يتحرك احد : كبيراً او اصغيراً .

ـ ان الدول قد تنتحر ، وبالذات اسرائيل التي تحمل في ايديولوجيتها عقدة مساد وعقدة شمشون ، ولا ينبغي استبعاد هذا الاحتمال .

وفي كل الاحوال، فإن قدرتنا كعرب على تحمّل الضربة الاولى تجعلنا نقف على اول طريق كسب هذه المعركة النووية خصوصاً وان كنا مستعدين للضربة الثانية .

١٢ ـ عوض محمد خليفات

اشكر الباحث على بحثه القيّم وكنت اتمنى لو حلل الاسباب التي ادت الى فشل الاقطار العربية في انشاء صناعة حربية على الرغم من المحاولات المتعددة في هذا المجال ، وابرزها هيئة التصنيع الحربي العربي . كما ان الباحث لم يحلل الاسباب الداخلية في الاقطار العربية التي تعتبر عوامل اساسية في فشل العرب في حفاظهم على امنهم القومي . فهزيمة الاقطار العربية لا تعود فقط الى الفشل في ميدان المعركة او عدم امتلاكهم لما يسمى بالتكنولوجيا العسكرية الحديثة . وارى ان الانظمة العربية فشلت فشلاً ذريعاً في بناء الارادة لدى الانسان العربي نظراً للظلم والكبت المستمرين اللذين يتعرض لهما الانسان العربي ، ونظراً لغياب الحرية وانعدام الديمقراطية . وشيء آخر مهم لم يشر له الباحث وهو ان الاقطار العربية قد انشأت مشاريع اقتصادية وصناعية تبدو في الظاهر جيدة وواعدة ، ولكنها في الواقع هشّة ومعتمدة على الخبرة الاجنبية . ويستطيع العدو ان يهزم العرب بسهولة متيسرة اذا قام بضرب اهداف مدنية حيوية مثل محطات الكهرباء وموارد المياه وما شابه . واسأل هل يحتاج العدو لهزيمة بعض الأقطار العربية باكثر من ضرب الاهداف المدنية التي اشرت اليها؟؟ وشيء آخر اود لو اشار اليه الباحث والسادة المعقبون وهو كيف نستطيع ان نبني امننا القومي ونحافظ عليه بينما لا تلتزم الانظمة العربية بالدفاع العربي المشترك؟ وكيف نحافظ على امننا القومي بينما نجد اقطاراً عربية تقف مادياً واعلامياً حتى عسكرياً مع دول اجنبية تحارب اقطاراً عربية؟

اننا يجب ان ننظر الى الارض العربية على انها ملك مقدس لكل عربي ولا يجوز التفريط بشبر منها ، بحجج ايديولوجية ومصالح قطرية ضيقة . وفي الختام ارى انه لا امن ولا حرية ولا رخاء للعرب بدون الوحدة ، وبدون الالتزام المطلق بالمفهوم القومي في العلاقات بين مختلف الاقطار ، وبصورة اصح بين الولايات العربية .

١٣ ـ امين هويدي يرد

انا سعيد كل السعادة بأن موضوع « قضايا الامن المشتركة بين العرب وافريقيا » قد تضمنته برامج هذه الندوة وانا اوجه شكري لمركز دراسات الوحدة العربية انه قام بتخصيص وقت لمناقشة هذا الموضوع فنحن قمنا مع فئة قليلة بالدعوة الى الاهتمام بموضوعات الامن منذ ١٥ سنة ولذلك فأنا سعيد برؤ ية هذا الاهتمام .. ردي على الملحوظات التي اثيرت :

ـ ما اثاره د. محجوب عمر عن ان « حرب التكنولوجيا » لا تشن الا على المستوى العالمي . فإنني ما زلت ارى ان الاستراتيجية العليا وسيلتها حرب التكنولوجيا في اي مستوى من المستويات فهي تشمل جميع نواحي الحياة في الدولة علاوة على ان الكفاءة التكنولوجية على مستوى صغير قد تتغلب على مستوى التكنولوجيا على مستوى كبير . في حرب ١٩٧٣ تغلبت مضخات المياه القارية على الساتر الترابي لخط بارليف . الصاروخ المضاد للدبابات تغلب على افضل انواع الدبابات يمكن للحمار او الجمل ان يستخدم في كفاءة ضد الدبابة ويسبقها ويتوافر له صفة الحركة بالنسبة لطبيعة الارض .

ثم ما اثاره من ان الاستعمار هو سبب تأخرنا ومشاكلنا فأنا اوافقه على ذلك ، ولكن لا يجوز الاسراف في هذا التبرير حتى لا نتخذ ذلك « مشجباً » نعلق عليه اخطاءنا وسلبياتنا . ماذا فعلنا نحن ؟ البعض رد اننا كتبنا ؛ ما اقصده ليس ما كتبنا ولكن ماذا فعلنا ؟ نحن تسببنا في المشاكل التي نواجهها . ما اثاره د. محجوب عن مشاكل الحدود وخطورتها انا اعتبر ذلك نتيجة وليس سبباً . وهي مشكلة تكنيكية والمشاكل التي وقع اختياري عليها هي مشاكل استراتيجية .

ـ ما اثاره د. المشاط انا اوافقه عليه لأنه يتفق مع المنهج الذي ذهب اليه في البحث ، فهو منهج يرتكن الى الناحية النظرية غير الواقعية ثم يتجه ايضاً الى الاغراق في النواحي التاريخية . ثم هو يهبط بالامن القومي الى مستوى استخدام القوى بينما عالجنا الموضوع من الناحية العملية الواقعية وعالجنا مشاكل قائمة ثم نظرنا الى الموضوع من ناحية القدرة ، والقوة جزء من القدرة .

ـ عما قاله د. العجوري عن الصناعات الحربية وصعوبة التغلب على المشاكل التي تعترضها . . هناك صعوبة ولكن لا توجد استحالة . فمن المستطاع التغلب على الصعوبات .

ـ د. سمير اثار موضوع اعطاء الاسبقية لعدالة التوزيع على الانتاج وانا اخالفه ، فلا بد من ان نوجد كفاية في الانتاج اولاً ثم نبدأ في عدالة التوزيع . يحضرني بهذه المناسبة الخلافات التي كانت دائرة عام ١٩٦٧ بين اطراف احزاب اليمن الجنوبي قبل توقيع اتفاقية الجلاء . البعض كان ينادي بالاشتراكية والبعض كان ينادي بالبدء اولاً بالانتاج لكي يوجد ما يمكن توزيعه .

ـ ما اثاره د. احمد يوسف بخصوص نواحي الرادع النووي يرجع في ذلك الى كتابي « الصراع العربي الاسرائيلي بين الرادع التقليدي والرادع النووي »(١) .

ـ ما اثاره د. ابراهيم صقر بخصوص عدم مصداقية القتال النووي في الصراعات

---

(١) امين حامد هويدي ، الصراع العربي الاسرائيلي بين الرادع التقليدي والرادع النووي (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٣) .

الاقليمية فأنا اخالفه في ذلك كلياً ، اذ المصداقية موجودة ويرجع ذلك الى : (١) التاريخ يؤكد ان كل سلاح يدخل مرحلة الانتاج لا بد من ان يستخدم حتى السلاح النووي استخدم في ناكازاكي وهيروشيما ؛ (٢) على المستوى العالمي عدم المصداقية ناجمة عن عدد الرؤوس النووية المتوافرة وحجمها الكبير اما على المستوى الاقليمي فالمصداقية قائمة بالنسبة لأن العدد المتوافر محدود والحجم صغير ؛ (٣) ان اصدار القرار على المستوى العالمي في يد صفوة نصف عاقلة اما على المستوى القطري فالقرار في يد صفوة مجنونة .

الفصل الرابع عشر :

تقويم تجربة التعاون العربي ـ الافريقي

عبد الملك عودة

مقدمـــة

موضوع الدراسة هو تقويم تجربة التعاون العربي ـ الافـريقي من عام ١٩٧٣ حتى عـام ١٩٨٣ ، وفي البدء تواجه الدراسة بضع قضايا يجب التعريف بها وتحديد ابعادها ، وهي كالتالي :

١ ـ تحديد المعنى المقصود بفترة او بمرحلة التعاون العربي ـ الافريقي في اطار وتاريخ العلاقات العربية ـ الافريقية المنوعة .

والرأي المستقر عندي هو ان العلاقات العربية ـ الافريقية تعود في نشأتها التاريخية ونتائجها المتراكمة الى زمن سابق قبل عام ١٩٧٣ . ويرى المؤرخون الثقات ان هذه النشأة تبدأ بفترة ظهور انتشار الاسلام والعروبة في افريقيا ، وترى مدرسة تاريخية اخرى ان العلاقات بدأت قبل هذا بزمن طويل .

ولكن المدارس الحديثة في العلاقات الدولية ترى ان العلاقات نشأت وتفاعلت في مرحلتها الحديثة مع ظهور حركات التحرر الوطني والاستقلال وتصفية الاستعمار في آسيا وافريقيا ، ثم قيام الدولة الحديثة المستقلة التي تمارس دورها الدولي على الساحة العالمية . وان لهذه العلاقات المتبادلة والمنوعة نتائج تحسب في ميادين السياسة والاقتصاد والثقافة والعلاقات الاجتماعية . . . الخ ، وتتباين حولها وجهات النظر من حيث الاهداف والتطورات والنتائج .

ولهذا يكون المقصود بالتعاون العربي ـ الافريقي هو الفترة التاريخية التي بدأت منـذ عام ١٩٧٣ ولا تزال مستمرة وهي تشمل العلاقـات والمبادلات والمؤسسـات التي تم الاتفاق عـلى انشائها ، او قامت لتعمل في هذا الاطار ، وعلى هذا المستوى من التعاون ، بين الجانبين . ومن صفات هذه الفترة ان طرفي العلاقة هما اعضاء جامعة الدول العربية مجتمعين ، واعضاء منظمة الوحدة الافريقية مجتمعين. وان قيام وعمل هذا المستوى الجماعي المؤسسي لا ينفي استمرار

العلاقات والتفاعلات على المستوى الثنائي بين الدول على الجانبين ، وان استمرار العلاقات على المستوى الثنائي في الفترة ذاتها قد ادى الى آثار ونتائج منوعة على شبكة العلاقات العربية ـ الافريقية المتعددة المستويات .

ولذلك اقول في هذه الدراسة ـ ان التعاون العربي ـ الافريقي هو المستوى وهو الفترة من العلاقات ـ التي شهدت بناء المؤسسات ومستوى الاداء المؤسساتي الجماعي . وان هذه العلاقات تمت بين نظامين اقليميين عربي وافريقي ، وان لكل نظام اقليمي واجهته الشرعية والقانونية التي تتحدث باسمه ، وتعبر عنه ، خلال تلك الفترة ، وهي جامعة الدول العربية بالنسبة للنظام الاقليمي العربي ، ومنظمة الوحدة الافريقية بالنسبة للنظام الاقليمي الافريقي[1] .

٢ ـ القضية الثانية هي تعريف النظام الاقليمي كما يستخدمه الكاتب في هذه الدراسة، ويتبنى كاتب الدراسة التعريف الذي اورده المؤلفان الاستاذ جميل مطر والدكتور علي الدين هلال في كتابهما عن النظام الاقليمي العربي ، كما يتبنى كاتب الدراسة التعريف الذي اورده الدكتور تيموثي شو عن النظام الاقليمي الافريقي ، مع الاستعانة بآراء الاستاذ لين متيلكا حول النظام الاقليمي الافريقي[2] . ولعل ايراد فقرات قصيرة مما كتبه المؤلفون حول التعريفات ، توضح المدى الذي تأخذه الدراسة في توظيف الآراء والتحليل حول تعريف النظام الاقليمي العربي او الافريقي :

« نحن اذن ازاء نظام عربي متغير ، وفي حالة انتقالية ، يمتلك امكانات عسكرية ومالية وسياسية كبيرة ، يشهد صنوفاً من انماط التوتر الداخلي ، وتختبر اقطاره عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جوانبها كافة . يشهد اعضاؤه العديد من التناقضات داخل كل مجتمع ، وكذلك في العلاقات بينهم ـ فهناك التناقضات بين الاغنياء والفقراء والتوزيع غير المتكافىء للقوة وما يترتب عليه من ازمة عدم التناسق في المكانة ، وهناك الثورة الصامتة المرتبطة بالانفجار السكاني والتحول الحضري وتدفق العمالة والتحويلات ، وهناك التناقض بين الدعوة القومية وبين كل منطق القطرية ومنطق الاسلام السياسي ، وهناك التناقض بين سعي النظام الى ضمان الاستقلال القومي ، وخطط الدولتين

---

(١) المصادر والمراجع التي تتناول الغلاقات العربية ـ الافريقية كثيرة ومنها : عصام محسن علي الجبوري ، العلاقات العربية الافريقية، ١٩٦١ ـ ١٩٧٧ ، سلسلة دراسات ، ٢٤٧ (بغداد : وزارة الثقافة والاعلام ، ١٩٨١) ؛ محمد محمد فايق ، عبد الناصر والثورة الافريقية (بيروت : دار الوحدة ، ١٩٨٠) ؛
A. Sawant, *Egypt's Africa Policy: The Nasser Era* (New Delhi: National Publishing House, 1981), and Mohamed Omer Beshir, *Terramedia: Themes in Afro-Arab Relations* (London: Ithaca, 1982).

(٢) جميل مطر وعلي الدين هلال ، النظام الاقليمي العربي : دراسة في العلاقات السياسية العربية ، ط ٣ (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٣) ، ص ٥٣ و ٢١٥ . انظر ايضاً :
Timothy Shaw, «Africa,» in: Werner J. Feld and Gavin Boyd, eds., *Comparative Regional Systems: West and East Europe, North America, the Middle East and Developing Countries* (New York: Pergamon, 1980), pp. 358-388; Lynn Metelka, «Africa in the Changing World Economy,» in: Colin Legum, ed., *Africa in the Nineteen Eighties: A Continent in Crisis* (New York: McGraw Hill, 1979),
بالاضافة الى مقال متيلكا الذي نشر في مجلة التكامل الاوروبي (باريس) ، (ايلول / سبتمبر ١٩٧٧) ، والمعنون :
«The Lomé Convention, and a New International Division of Labour,».

العظميين والدول الهامشية الى اختراق واستقطاب بعض اعضائه ، وهناك الصراع العربي ـ الاسرائيلي والتحدي الذي اوجدته معاهدات كامب ديفيد للنظام » . « ومن المفارقات انه خلال حقبة السبعينات بينماتزايدتامكانات اعضاء النظام الموضوعية بشكل بالغ (حرب ١٩٧٣ والنفط) فقد تقلصت ارادته السياسية والرغبة في توظيف هذه الامكانات لمصلحة تأكيد الاستقلال القوي ، بل قد شهدت تلك السنوات مزيداً من التبعية السياسية والاقتصادية ، الاولى ادت اليها سياسات عدد من النظم العربية التي اقتربت حثيثاً من احدى الدولتين العظميين ، والثانية دشنها اندماج الاقتصاديات النفطية العربية في السوق الرأسمالية » .

واذا كان ما سبق هو المعالم الرئيسية للنظام الاقليمي العربي ، فإن صورة ومعالم النظام الاقليمي الافريقي اكثر سوءاً واشد تعقيداً واكثر تبعية وتعرضاً للاختراق ، مع عدم القدرة المنتظمة على اتخاذ سياسات خارجية مستقلة ، او بناء اقتصاديات مستقلة . وفي الفترة الزمنية نفسها انتشرت مظاهر التفكك والتناقض وعدم المساواة داخل العلاقات المتبادلة بين الوحدات المكونة للنظام الاقليمي الافريقي ، كما تغيرت مراكز التأثير والقوة بين الدول في المركز والقلب والهامش . واستمر وضع القارة الافريقية في سنوات السبعينات بدون تغيير بالنسبة لاوضاع التقسيم الدولي للعمل . وتراجعت وتآكلت معاني وتطبيقات الدعوة للجامعة الافريقيةوللوحدة الافريقية ، وهبطت معدلات ونتائج التنمية ، واختفت بشكل ملحوظ درجة التماسك التي ميزت عمل المجموعة الافريقية في اعوام الستينات واوائل السبعينات في المحيط الدولي . وفي هذه الفترة نفسها ازداد التدخل والاختراق من الخارج للنظام الاقليمي الافريقي ، وتأكدت مجموعة من الارتباطات والاتفاقات بين اغلبية الدول الافريقية والسوق الاوروبية المشتركة ، والشركات والمؤسسات العالمية متعددة الجنسيات .

٣ ـ وثالث هذه القضايا هي البيئة الدولية التي شهدتها فترة التعاون العربي ـ الافريقي . فلقد تمت التفاعلات والمبادلات منذ عام ١٩٧٣ بين طرفين اقليميين من العالم الثالث، وهما في الوقت نفسه من مجموعة دول الجنوب. وهذا معناه ان فترة التعاون العربي ـ الافريقي تتم تطبيقاتها وتفاعلاتها في اطار نظام سياسي اقتصادي عالمي فيه تغيير كبير عما شهدته اعوام الخمسينات والستينات وهي ما نسميها من وجهة نظر العالم الثالث،فترة الكفاح الوطني وتصفية الاستعمار وظهور تيار وسياسات عدم الانحياز ، وتأكيد وجود ودور الفقراء على الساحة الدولية . ولهذا تأخذ الدراسة في اعتبارها كل المحاذير والمحددات والقيود التي اتصف بها النظام العالمي والنظم الاقليمية في مناخ التغير والتحرك والتعقيد العالمي المعاصر . كما انه في تحديد وتوصيف معالم هذا التفاعل العالمي والاقليمي وما بينهما من فعل ومن رد فعل ، ومن مبادأة ومن استجابة ، تتبنى الدراسة آراء وتفسيرات يقدمها عدد من الكتّاب والدارسين في موضوع الصراع الدولي والعلاقات الدولية ، ومن بينها ما قدمه عدد من الزملاء المشاركين في هذه الندوة .

٤ ـ القضية الرابعة هي قضية الملاءمة ، فهذه الدراسة هي جزء من اعمال ندوة العرب وافريقيا ، ويشمل برنامج الندوة محوراً عن ابعاد التعاون العربي ـ الافريقي يشمل خمس دراسات غير هذه الدراسة . ولهذا سوف تحاول الدراسة الحالية تجنب التكرار والتداخل ، وسوف نشير في الهوامش الى الكم الهائل من المعلومات والتحليل الذي قدمته موضوعات وبحوث الندوة .

وقد اختار الكاتب منهجاً واسلوباً في هذه الدراسة يستعرض بموجبه : اولاً : ثلاث مجموعات من الدراسات والكتابات حول الموضوع ، ثم يثبت رأيه ويقدم موقفه تجاه الاحداث والسياسات . والمجموعات الثلاث تمثل عينة من آراء كتّاب ومؤلفين عرب وافارقة واجانب (غير عرب وافارقة) ، وفضلاً عن هذا عديد من المجلات والدوريات باللغات العربية والاجنبية التي تتابع العلاقات العربية ـ الافريقية .

٥ ـ تحاول الدراسة التوصل الى اجابة عن عدد من الاسئلة المطروحة على النحو التالي :

أ ـ هل الفترة الزمنية من ١٩٧٣ حتى ١٩٨٣ كافية للتوصل الى تقويم موضوعي للتعاون العربي ـ الافريقي ؟ ويكون ذلك باستعراض معالم المؤسسات والتفاعلات .

ب ـ ما هي الغايات والوسائل التي اتفق عليها الجانبان لبناء التعاون المشترك؟ ويكون ذلك بدراسة الامكانات القائمة والكامنة والمبادىء التي تحكم العلاقات .

ج ـ ما هي قضايا وانجازات وازمات المعاملات والتفاعلات التطبيقية التي شهدتها فترة التعاون؟ ويتم ذلك من خلال استعراض اوضاع وتطورات البيئة الدولية على المستوى العالمي وأعلى المستويات الاقليمية في المنطقتين وفي العالم الثالث .

د ـ ماذا بقي من كل هذه المعاملات والتفاعلات ؟ ولحساب من يكون تراكم النتائج ؟ وما هي عناصر الازمة الراهنة ؟

وترتيباً على هذا سوف تنقسم الدراسة اربعة اقسام يختص كل منها بالاجابة عن الاسئلة المطروحة .

اولاً : معالم التفاعلات والمؤسسات في فترة التعاون

بما ان العام العاشر من عمر التعاون العربي ـ الافريقي يقترب من نهايته ، فيكون السؤال العاجل هو : هل فترة عشر سنوات كافية لتقويم التجربة؟ وقبل ان نسترسل للتعرف على مواقف الاطراف ، ما قالوا وما فعلوا ، نعرض عدداً من الآراء التي تتناول معنى السؤال واجابته ، ويمكن ان نجمع الآراء في مجموعتين :

المجموعة الاولى

يعبر عن اتجاهاتها ومواقفها رأي الادارة العامة للشؤون الاقتصادية بالامانة العامة لجامعة الدول العربية ، تقول : « والحقيقة انه ليس من الحكمة الشروع في اصدار قرارات حاسمة بشأن التعاون العربي ـ الافريقي ، والتعرف الى ما حققه من اهداف . بسبب قصر المدة التي مرت بها تجربة التعاون منذ اعلان القاهرة وبحكم حداثة الاجهزة والتنظيمات المنشأة ، وعدم تبلور ادوارها ووضوح مسؤولياتها بالممارسة ، اوعلاقاتها

ببعضها البعض ، وبالاجهزة القائمة ، ولاسيما بعد دخول الصناديق القطرية كشريك في العمل الجماعي ، اضف الى ذلك الظروف الاستثنائية التي مر بها الوطن العربي اخيراً(٣) .

المجموعة الثانية

يعبر عن اتجاهاتها ومواقفها اكثر من كاتب ومن رأي ، ونبدأ برأي المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا ، يقول في تقريره السنوي عام ١٩٨٠ وتحت عنوان التعاون العربي ـ الافريقي : « ان مؤتمر القمة العربي ـ الافريقي الذي كان من المقرر انعقاده عام ١٩٨٠ لم ينعقد ، كما ان الاجهزة المشتركة للتعاون لم تعقد اجتماعات خلال العام ، الا ان تلك الظروف غير المؤاتية لم ينعكس أثرها على التعاون الاقتصادي الذي يشكل في النهاية العمود الفقري في المشروع التعاوني الذي اجيز في القاهرة في آذار / مارس ١٩٧٧ . . . ان الدفعة التي اعطتها كل من قمة القاهرة والجهود المثمرة للجنة الدائمة ، تفسر الاحداث التي تمت في ذلك المسار ، وتنهض دليلاً على تأصيل الرغبة في التضامن ، وبعبارة اخرى فإن بثور الخلل التي صادف وجودها في الاطار المؤسسي ، لم تمس مطلقاً جوهر ومكانة المشروع التعاوني بين العالم العربي وافريقيا »(٤) .

ويزداد القول تأكيداً في تقرير المصرف السنوي عام ١٩٨١ وتحت عنوان التعاون بين العالم العربي وافريقيا : « اذا كان للعون العربي حضور قوي ونوعية تفضيلية على مسرح التعاون الدولي ، فإن له المزايا نفسها مع اثر اكبر في افريقيا »(٥) .

ونشر الشاذلي العياري رئيس مجلس ادارة المصرف كتاباً عام ١٩٨٢ ، بعنوان آفاق العمل العربي ـ الافريقي المشترك يقول فيه : « لقد قفز التعاون المالي والاقتصادي العربي خلال السنوات القليلة الماضية قفزة لا مثيل لها في تاريخ ما يسمى بالتعاون الافقي ، اي التعاون بين البلدان النامية . . . ولنتيقن من ان التعاون العربي ـ الافريقي تخطى مرحلة الرهان ، ليصبح حقيقة ملموسة ومعتبرة في ميدان التعاون التنموي ، بدأ أثرها المحمود يبرز في النشاط التنموي الافريقي »(٦) .

وتناول يوسف الحسن في كتابه عن التعاون العربي ـ الافريقي الرأي نفسه فقال : «لقد حقق التعاون العربي ـ الافريقي في زمن قصير انجازات ملموسة لصالح المجموعتين ولمصلحة التنمية بشكل خاص . . . لقد جرى هذا التعاون بجدية على الصعد الثنائية والجماعية كافة ، تميز بالمرونة والشمول ، واكتسب اهمية كبيرة على المستوى العالمي »(٧) .

ويتفق مع هذا الاتجاه ، قرار صدر عن مجلس جامعة الدول العربية في الدورة (٧٣) بتاريخ

---

(٣) جامعة الدول العربية ، الامانة العامة ، الادارة العامة للشؤون الاقتصادية ، « محاولة لتقييم التعاون العربي ـ الافريقي وآفاقه ، » وثيقة قدمت الى : الاجتماع المشترك لوزراء الخارجية والاقتصاد العرب التحضيري لمؤتمر القمة ، عمان ، ٥ تموز / يوليو ١٩٨٠ ، ص ٤ .

(٤) المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا ، التقرير السنوي ، ١٩٨٠، ص ٩ .

(٥) المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا ، التقرير السنوي ، ١٩٨١ ، ص ٩ ـ ١٠ .

(٦) الشاذلي العياري ، آفاق العمل العربي ـ الافريقي المشترك (الخرطوم : ١٩٨٢) ، ص ١ .

(٧) يوسف الحسن ، التعاون العربي ـ الافريقي (بيروت : دار الوحدة ، ١٩٨٢) ، ص ٨٧ .

٢٦ / ٣ / ١٩٨٠ ، يقول : « يؤكد المجلس من جديد ان تأجيل بعض اجتماعات اجهزة التعاون العربي ـ الافريقي ، الذي حدث لظروف استثنائية طارئة ، لن يؤثر على قوة الدفع التي اكتسبها هذا التعاون ، ولن يقلل من اهتمام الجانب العربي بتطوير هذا التعاون ودعمه . كما يؤكد ان اجهزة التعاون الجماعي كالمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا ، وصندوق المعونة الفنية ، ستواصل تنفيذ برامجها التنموية في افريقيا حسب الخطة المرسومة لها ، كما ان التعاون الثنائي بين الدول العربية والافريقية سيستمر في النمو والازدهار عن طريق الصناديق الوطنية العربية والعلاقات الثنائية »[٨] .

ولزيادة توضيح الموقف قبل الترجيح بين المجموعتين من الآراء السابقة وخاصة انها صدرت عن مشاركين ومسؤولين في عمليات التعاون العربي ـ الافريقي (على الجانب العربي) اختار عينة من التفاعلات الدولية او المؤشرات الدولية التي أراها مساعداً في عملية الترجيح بين التقويم وعدم التقويم ، وهي كالتالي :

الكلمة المطبوعة : لقد تداولت باللغة العربية وباللغات الاجنبية كميات كبيرة من المطبوعات والمنشورات حول التعاون العربي ـ الافريقي ، واشير في الهامش الى عينات واصناف منها تتراوح بين تقارير المصارف والصناديق ومطبوعات جامعة الدول العربية وكتب منوعة ومجلات ودوريات متخصصة[٩] .

---

(٨) جامعة الدول العربية ، الامانة العامة ، الادارة العامة للشؤون السياسية ، الادارة الافريقية ، **القرارات العربية بشأن العلاقات العربية ـ الافريقية والتعاون العربي الافريقي ، ١٩٦٤ ـ ١٩٨١** (تونس : الادارة ، ١٩٨١) ، ص ٤٢ .

(٩) الاشارة الى منشورات ومطبوعات المصرف العربي للتنمية الاقتصادية ، جامعة الدول العربية ، امانة التنسيق بين مؤسسات التنمية العربية الوطنية والاقليمية في الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي بالكويت . والاشارة ايضاً الى دوريات ومجلات عربية مثل : **السياسة الدولية** (القاهرة) ؛ **شؤون عربية** (تونس) ؛ **المستقبل العربي** (بيروت) ،و مجلة مركز البحوث والدراسات العربية (القاهرة) والى مجلات ودوريات تصدر باللغة الانكليزية مثل :

Africa Diary (New Delhi); *Africa Contemporary Record* (London); *New African* (London); *Africa Now* (London); *Africa Confidential* (London); *African Development* (London); *Keesings Contemporary Archives* (London);

والى : نبية الاصفهاني ، **التضامن العربي ـ الافريقي** (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، ١٩٧٧) ؛ علي ابو سن ، **العرب وتحديات الحوار مع افريقيا** (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، ١٩٧٨) ؛ الحسن ، **التعاون العربي ـ الافريقي** ؛ محمد علي العويني ، **الجامعة العربية والتعاون العربي ـ الافريقي** (القاهرة : ١٩٧٨) ؛

E.C. Chibwe, *Afro-Arab Relations in the New World Order* (London: Friedmann, 1977); Ali A. Mazrui, *Africa's International Relations: The Dilpomacy of Dependency and Change* (Boulder, Colo.: Westview, 1979); John Law, *Arab Aid: Who Gets it, for What and How* (New York: Chase Information Corp., 1978); Victor T. Le Vine and Timothy W. Luke, *Arab-African Connection: Political and Economic Realities* (Boulder, Colo.: Westview, 1979); Anthony Sylvester, *Arabs and Africans* (London: Bodly Head, 1981), and Arthur Gavshon, *Crisis in Africa* (London: Penguin Books, 1981).

المؤتمرات والاجتماعات الحكومية المتبادلة : على الجانبين العربي والافريقي عقدت اجتماعات على مستوى الوزراء وعلى مستوى القمة منذ عام ١٩٧٣ ، واجتماعات مشتركة بين الجانبين حتى عام ١٩٧٧ ، ثم توالت اجتماعات اللجنة الدائمة للتعاون العربي ـ الافريقي ولجنة التنسيق حتى آخر عام ١٩٧٨ ، ثم عاودت اللجنتان الاجتماعات عام ١٩٨٢ . اضف الى هذا زيارات الملوك والرؤساء الافارقة والعرب لعواصم بعضهم بعضاً وما صدر من بيانات مشتركة تتناول موضوعات التعاون العربي ـ الافريقي ، بل ان بعض الباحثين يرجع بداية هذه الزيارات والتفاعلات الى رحلات الملك فيصل بن عبد العزيز الى افريقيا عام ١٩٦٦ وعام ١٩٧٢ (١٠).

الندوات والمؤتمرات غير الحكومية : شهدت الفترة نفسها تنظيم عديد منوع من الندوات والمؤتمرات غير الحكومية ، ونشرت دراسات وصدرت توصيات حول موضوعات التعاون العربي ـ الافريقي ، وتدل العينة الواردة بالهامش على مستوى النشاط (١١) .

المؤسسات والمنظمات العاملة في التعاون العربي ـ الافريقي : وهي أنواع ومستويات فبعضها في مجال العمل السياسي مثل اللجنة الدائمة للتعاون الافريقي ـ العربي ، ومجموعات العمل واللجان المتخصصة ، وفي مجال العمل الثقافي مثل المركز العربي ـ الافريقي للدراسات في مجال العلاقات الثقافية (تحت التأسيس) ، وفي مجال العمل الاقتصادي والمالي نجد ما يطلق عليه احياناً الشقيقات التسع واحياناً الشقيقات السبع وهي :

البنك الاسلامي للتنمية ـ صندوق ابو ظبي للانماء الاقتصادي العربي ـ صندوق الاوبك للتنمية الدولية ـ الصندوق السعودي للتنمية ـ الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ـ الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ـ الصندوق العراقي للتنمية الخارجية ـ المصرف العربي الليبي الخارجي ـ المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا ، ويمكن ان نذكر ايضاً الصندوق العربي للمعونة الفنية للدول الافريقية . والثقل المالي لهذه الصناديق والمؤسسات تحدثت عنه المصادر والتقارير المتخصصة ، ومن الامثلة على هذا نجد انه عام ١٩٧٨ كانت الموارد المالية المتاحة للاقراض وللعون لدى الشقيقات السبع (فيما عدا الصندوق العراقي والمصرف الليبي) تقدر بمبلغ ٢٥ مليار دولار . وفي عام ١٩٨١ نشرت امانة التنسيق بين مؤسسات التنمية العربية

---

(١٠) المصرف العربي للتنمية الاقتصادية ، اجتماع لجنة التنسيق العربي ـ الافريقي ، ٥ ، الخرطوم ، ١٩٨١ ؛ الاصفهاني ، التضامن العربي ـ الافريقي ، والحسن ، التعاون العربي ـ الافريقي .

(١١) من الامثلة : ندوة العرب وافريقيا لمركز دراسات الوحدة العربية ومنتدى الفكر العربي ، وما سبق للمركز ان نظمه من ندوات مثل : ندوة جامعة الدول العربية : الواقع والطموح ، ٢٨ نيسان / ابريل ـ ٢ ايار / مايو ١٩٨٢ ، جامعة الدول العربية : الواقع والطموح ـ بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت : المركز ، ١٩٨٣) ، ندوات المنتدى العربي ـ الافريقي (اصيلة ، طنجة) في الاعوام ١٩٨٠ ـ ١٩٨٢ . ندوة العلاقات الافريقية ـ العربية في الثمانينات ، القاهرة ، ٢١ ـ ٢٤ كانون الثاني / يناير ١٩٨٠ ؛ الندوة الافريقية ـ العربية ، الخرطوم ، نيسان / ابريل ١٩٧٦ ، والندوة العربية ـ الافريقية ، كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٦ .

الوطنية والاقليمية ان الشقيقات السبع منضماً اليها الصندوق العراقي قد قدمت مبلغ ٢٥٢٩ مليون دولار لدول في آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية ممثلة في قروض ومساهمات في رؤ وس اموال مشاريع وتمويل للتجارة الخارجية ودعم ميزان المدفوعات ومنح ، وان توزيعها كان ٣٣,٧ بالمائة للاقطار العربية ، ٤٠ بالمائة للدول الآسيوية ، ٢٢,٧ بالمائة للدول الافريقية(١٢) .

الاموال والارصدة المرصودة والمتداولة : في هذا المقام تبدو الارقام في صورة فلكية . وها هي عينة تمثل ما اقول(١٣) :

ـ أعلنت الاقطار العربية النفطية عن مساهماتها المالية امام مؤتمر القاهرة ١٩٧٧ كالتالي : المملكة العربية السعودية ١٠٠٠ مليون دولار؛ الامارات العربية المتحدة ١٣٧ مليون دولار، الكويت ٢٤١ مليون دولار؛ قطر ٧٧ مليون دولار .

ـ بلغ رأسمال المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في آخر كانون الاول / ديسمبر ١٩٨١ ـ ٧٣٨,٢٥٠,٠٠٠ دولار .

ـ في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠ بلغ رأسمال البنك الاسلامي للتنمية ٩٧٠ مليون دولار .

ـ ذكرت تقارير المصرف العربي للتنمية الاقتصادية عامي ١٩٨٠ ، ١٩٨١ ان : « اسهام المصرف يشكل ١٠ بالمائة الى ١٥ بالمائة من اجمالي التعهدات العربية السنوية لمصلحة البلدان الافريقية غير العربية ، وان نسبة تمويل المصرف (٣٨٣,٦٣ مليون دولار) للتكلفة الكلية للمشاريع (٣١٦٧,٤ مليون دولار) قد بلغت ١٢,١ بالمائة خلال الفترة من ١٩٧٥ الى ١٩٨٠ . . . وبنهاية العام ١٩٨١ وعقب سبعة اعوام من النشاط يكون المصرف قد سخر لافريقيا غير العربية تعهدات بـ ٤٥٩,٧ مليون دولار او ما يعادل ٦٦ مليون دولار سنوياً » .

ـ ويقول تقرير الادارة العامة للشؤ ون الاقتصادية بالجامعة العربية : « تشير الاحصاءات المتوفرة الى ضخامة ما قدمته المجموعة العربية من مساعدات مالية وعينية متنوعة الى الجانب الافريقي ، تمثلت في القروض والمنح والمشاركات والمساهمات والمساعدات الفنية والتي بلغت قيمتها الاجمالية حوالى ٣٧٧٠ مليون دولار خلال السنوات من ١٩٧٣ الى ١٩٧٨ » .

---

(١٢) لتفاصيل نشأة ونشاط الصناديق والمؤسسات المالية العربية ، انظر : الحسن ، **التعاون العربي ـ الافريقي**، ص ٩٦ ـ ١١١ ؛

Law, *Arab Aid: Who Gets it, for What and How,* pp. 39-162, and Sylvester, *Arabs and Africans*, pp.51-110.

(١٣) المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا ، معد ، « دراسة احصائية : برنامج التعاون العربي من اجل التنمية في افريقيا ،» **شؤون عربية** ، العدد ١٢ (شباط / فبراير ١٩٨٢) ، ص ١٧٣ ـ ١٨٣ ؛ الحسن ، المصدر نفسه ، ص ٣٤ ـ ٣٦ ، وجامعة الدول العربية ، الامانة العامة ، الادارة العامة للشؤ ون الاقتصادية، «محاولة لتقييم التعاون العربي ـ الافريقي وآفاقه ،» ص ٧ ، بالاضافة الى التقرير الشامل الذي اعدته امانة التنسيق بين مؤسسات التنمية العربية الوطنية والاقليمية ـ في حزيران / يونيو ١٩٨٣ في الكويت.

ـ وفي حسابات موازين القوة المالية والتأثير والتوجيه بين الاقطار العربية النفطية المـانحة للعون، نعرض عينة تفسر ما نقول(١٤) : ان العون الذي تقدمه المملكة العربية السعودية يشكل ٣٥ بالمائة من اجمالي العون العربي الثنائي للعالم الثالث والمؤسسات المتعددة الاطراف مثل المصرف العربي للتنمية الاقتصادية والبنك الاسلامي للتنمية ، واما العون الذي تقدمه الكويت فيمثل ٢٥ بالمائة من اجمالي ميزانية العون . ومن بين المساهمين في البنك الاسلامي للتنمية نجد ٩ دول من افريقيا غير العربية ، ومن الاقطار العربية النفطية المساهمة نجد المملكة العربية السعودية وتمتلك ٢١,٣٦ بالمائة من اجمالي الاصوات ونجد ان قيمة الاصوات التي تمتلكها السعودية والكويت والامارات العربية المتحدة والجماهيرية الليبية تصل الى ٥٩,٧ بالمائة من اجمالي الاصوات وان جميع الاقطار العربية الاعضاء في البنك تمتلك ٨٢,٤٥ بالمائة من اجمالي الاصوات .

ما عرضتـه من تفاعـلات ومؤشرات لا يعـد حصراً كلياً ، وإنما الهـدف منه تقـرير ان التفاعلات والمبادلات كثيفة ومنوعة . وانها خلال العرض تعتبر ـ من وجهة نظري ـ اساساً كافياً للوصول لتقويم موضوعي للتعاون العربي ـ الافريقي منذ عام ١٩٧٣ حتى اليوم .

كما انه يظهر من هذا العرض معالم القضايا والازمات التي تصيب هذه العلاقات المتبادلة بين الجانبين . ولعل الاشارة الى بعضها الآن لا تمنع من ان نتناولها بالتفصيل فيما بعد من الدراسة :

أ ـ تمثل كل منطقة نظاماً دولياً فرعياً له اوضاعه وقضاياه الخاصة ، ولكننا نلحظ اوضاعاً وقضايا تتداخل وتتشابك بين النظامين الفرعيين . كما نلحظ اوضاعاً وقضايا تتداخل وتتشابك بين المنطقتين العربية والافريقية وباقي مناطق العالم الثالث ونظمه الدولية الفرعية .

ومع ذلك لا يصل بنا القول الى ان الشرق الاوسط وافريقيا يتجهان حالياً رويداً وببطء نحو نظام دولي فرعي يجمعهما سوياً . قد يكون هذا احد آمال الذين عملوا من اجل بناء التعاون ، واشرفوا على بناء المؤسسات للتعاون منذ عام ١٩٧٣ ، ولكن الواقع اليوم شيء مختلف عن احلام الماضي(١٥) .

ب ـ المعاملات والاحصاءات تحمل في طياتها المعنى والمضمون مثل توزيع القوى الماليـة والسياسية في الوطن العربي وكيف انتقلت من مركز عربي الى مركز عربي آخر؟ ومثل انعدام التوازن في المعاملات والمبادلات بين الجانبين العربي والافريقي فقد ظل احد الجانبين (العربي) مانحاً طوال السنوات العشر وظل الجانب الآخر (الافريقي) مستقبلاً .

ولكن اهم ملاحظة في هذا المجال هي ان التفاعلات لم تنجح في بناء قاعدة صلبة وبناء تحتي دائم يتيح للتعاون ان يستمر وان يزدهر في المستقبل .

---

(١٤) المقتطفات والارقام من تقارير ومنشورات المصرف العربي للتنمية الاقتصادية ومن : Law, *Arab Aid: Who Gets it, for What: and How,* p. 134, and Sylvester, *Arabs and Africans,* pp. 90-93.

(١٥) انظر في هذا المجال :
Mazrui, *Africa's International Relations: The Diplomacy of Dependency and Change,* pp. 154-155.

ج ـ ان مظاهر واشارات ورموز التفاعل والتعامل تحتل مستوى مرتفعاً وتتصف بالكثافة الظاهرية ، وهذا واضح من كميات واعداد الاجتماعات والندوات والزيارات والمؤتمرات وتقارير عمل المؤسسات واتفاقياتها المالية في ميدان المعونات ، ولكن السؤال المهم هو : لحساب من ولمصلحة من تم كل هذا ؟

وبدون ان نسبق تسلسل الدراسة ونتائجها نقول اننا امام ظاهرة جديرة بالدراسة وهي انفصال الشكل والمظهر عن حقائق الجوهر وحساب النتائج . اذ ان الصوت المرتفع والقرارات العديدة والاجتماعات المنوعة ليست هي الدليل على ان حساب النتائج المرجوة والمستهدفة قد تحقق ، او انه تحقق لصالح الطرفين اساساً .

ثانياً : الغايات والوسائل في بنى التعاون العربي ـ الافريقي

تواجهنا قضايا الوثائق الرسمية المعلنة في الفترة من ١٩٧٣ حتى ١٩٧٧ . فالجانب العربي له وثائقه الصادرة باسم الجامعة العربية او تحت مظلتها ، والجانب الافريقي له وثائقه الصادرةباسم منظمة الوحدة الافريقية او تحت مظلتها ، وهناك وثائق وقرارات المؤتمر الاول للقمة العربية ـ الافريقية في القاهرة في آذار / مارس ١٩٧٧ .

واعتقد ان التقويم يأخذ موضوعيته اذا تم الربط بين دراسات وتحليل الوثائق المعلنة وبين الوقائع والاحداث التي صاحبت مرحلة اعداد واصدار هذه الوثائق ، ومرجع هذا عندي ـ وقد عايشت هذه الفترة وتابعت تفاصيل وقائعها واحداثها ـ ان عدداً من القضايا والاسئلة والاختلافات في الرأي ووجهات النظر المتباينة بين الجانبين ـ قد برز او طرح في تلك الفترة ، وان بعضاً منه ـ على الرغم من التسويات او الاتفاقات والتفهمات التي اعلنت ـ ظل حياً الى ما بعد مؤتمر ١٩٧٧ وان اختفى تحت غطاء الوثائق المعلنة والآمال العظام والتطلعات النبيلة التي كانت تملأ الصدور والعقول على الجانبين .

ومن الامثلة على ما اقول سؤال طرح على الجانبين : لماذا العلاقة الخاصة بين العرب عامة والافارقة غيرالعرب؟ ولماذا السعي الى تقنين وتوثيق هذه العلاقة؟ ولماذا تكون هذه العلاقة الخاصة مختلفة في الشكل والمضمون عن العلاقات بين العرب عامة ، والآسيويين غير العرب؟ حقيقة ان الوثائق والقرارات الصادرة عن الجانبين منفردين ، ثم الجانبين مشتركين تولت تقديم الاجوبة عن هذا السؤال وما تولد عنه من استفسارات فرعية كان بعضها مخلصاً وواعياً ، وبعضها سيئاً ومغرضاً ، توغل في اثارة حساسيات وتعقيدات تتعلق بالولاء المزدوج وبالانتهازية في التعامل ومبدأ المضايقة في المواقف .

وسؤال آخر طرح مع قراءة الوثائق وبعد اصدارها يتعلق بما تحتويه من اهداف وغايات

ووسائل . اذ لاحظ الجميع ان الوثائق تحشد ثلاث مجموعات من الاهداف : **اولاها** : روح العصر والالتزام بالمواثيق الدولية والاقليمية وآمال العالم الثالث في عدم الانحياز وفي تغيير النظام الدولي الى اوضاع اكثر عدالة وانصافاً ، **وثانيتها** : قضايا فلسطين والجنوب الافريقي والتحرر من الاستعمار والعنصرية ، **وثالثتها** : قضايا التنمية الاقتصادية والتقدم والتغيير الاجتماعي .

حقيقة ان الوثائق والقرارات ، وخصوصاً ما صدر عن مؤتمر القاهرة ١٩٧٧ ، لم ترسم اولويات ولم تخطط لاهميات وفاعليات مرحلية او طويلة الامد ، وكانت الآمال ان ميكانزم (آليات) التنفيذ والعمل المشترك من خلال اللجنة الدائمة ولجنة التنسيق واجتماع مؤسسات التعاون في مواعيدها المقررة بحكم الوثائق ، كان سيصل بالتعاون من خلال الممارسة والتجريب الى الاجابة الصحيحة المطلوبة لهذا التساؤل . ولكن ما جرت به المقادير كان خلاف التمني ـ حتى ان الجانبين منفردين شكوا من آثار ونتائج هذا الوضع ـ واضرب لذلك مثلاً : الجانب الافريقي في قرارات مؤتمر القمة في منروفيا ١٩٧٩ طالب بضرورة وضع اهداف اكثر وضوحاً للتعاون ، وان الوثائق الاربع للتعاون تضمنت قاعدة عريضة من الاهداف الشاملة المشتركة، ولكنها لم تحدد اولوياتها بحكم اهميتها وصدارتها في هذه المرحلة لتكون دستور عمل لجميع اجهزة التعاون ، او تحديد الوسائل التي تكفل للبرامج جدوى اكبر وفاعلية اكبر في التنفيذ .

والجانب العربي عرض مذكرة امام مؤتمر القمة في عمان ١٩٨٠ تشير الى الموضوع نفسه بالقول : « باعتقادنا ان دبلوماسية المعونة العربية تستوجب اعادة التقويم ، الا انه لم تتضح بعد ـ حسب اعتقادنا ـ ابعاد وملامح هذه الدبلوماسية ، فضلاً عن تحديد اهدافها واولوياتها . . . وقد تكون الظاهرة الاهم التي تجلب الانتباه ابتداءهي ان التعاون الثنائي يبدو اكثر رجحاناً من التعاون الجماعي في مختلف الميادين مما يفقد اعلان القاهرة ، الذي يمثل العمل الجماعي محوره ، بعض فاعليته »[١٦] .

١ ـ وثائق الجانب العربي

اهمها قرارات مؤتمر القمة العربي عام ١٩٦٤ وعام ١٩٧٣ وعام ١٩٧٤ . فهي تحدد ضوابط تنظيم العلاقات العربية الخارجية على اساس مواقف الدول الاجنبية من قضية فلسطين والقضايا العربية الاخرى ، وتحتوي على مبادىء وقواعد للتعاون العربي ـ الافريقي ، ولكن يلفت النظر انها تشير الى التزام العرب باتخاذ اجراءات خاصة لمواصلة التموين الطبيعي للبلدان الافريقية الشقيقة بالنفط العربي (قمة ١٩٧٢) . كما حددت القرارات اهداف الكفاح العربي المشترك ضد اسرائيل والصهيونية واخيراً جاءت مقررات مؤتمر فاس ١٩٨٢ بشأن الاهداف العربية . ومن ناحية ثانية ظلت هواجس وقلق الاقطار العربية من احتمالات عودة العلاقات الدبلوماسية بين الدول الافريقية

---

(١٦) جامعة الدول العربية ، الامانة العامة ، الادارة العامة للشؤون الاقتصادية ، « محاولة لتقييم التعاون العربي ـ الافريقي وآفاقه ، » ص ٨ .

واسرائيل . فصدرت قرارات تتناول هذا الموضوع في مؤتمر القمة عام ۱۹۷۹ وعام ۱۹۸۰ فضلاً عن قرارات مجلس الجامعة عام ۱۹۸۰[١٧] .

٢ ـ وثائق الجانب الافريقي

التطور الذي ظهر في الموقف الافريقي العام تجاه قضية النزاع العربي ـ الاسرائيلي تعبر عنه قرارات منظمة الوحدة الافريقية ابتداء من عام ۱۹۷۰ حتى مؤتمر القمة الافريقي في ايار / مايو ۱۹۷۳ .وحينما بدأت موجة قطع العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل (او تجميدها) في الفترة من آذار / مارس ۱۹۷۲ حتى تشرين الثاني / نوفمبر ۱۹۷۳ ، صدرت قرارات المنظمة في الدورة غير العادية لمجلس الوزراء (تشرين الثاني / نوفمبر ۱۹۷۳) بالتأييد للموقف العربي وللاجراءات الافريقية مع تشكيل اللجنة السباعية لتنظيم وتطوير التعاون بين العرب والافارقة . وتحوي قرارات المنظمة (مجلس او قمة) تفاصيل وسياسات الموقف الافريقي تجاه العرب بشأن التعاون العربي ـ الافريقي ، كما تكشف ايضاً اجتماعات لجنة الاثني عشر الافريقية ولجنة الاثني عشر العربية نتائج الاتصالات والقضايا المثارة حتى عقد المؤتمر المشترك الاول لوزراء الخارجية العرب والافارقة في داكار ۱۹۷٦ ثم عقد مؤتمر القمة العربي ـ الافريقي بالقاهرة ۱۹۷۷[١٨] .

٣ ـ التفاعل المتبادل

هـذا التفاعـل واضح من الـوثائق والمؤلفـات والتقاريـر التي تناولت التعـاون العـربي ـ الافريقي . وفي هوامش هذه الدراسة اشارة الى بعضها ، كما ان الدراسات الاخرى المقدمة لهذه الندوة تتناول التعاون العربي ـ الافريقي بابعاده المنوعة . ولكن الاشارة واجبة هنا الى ازمات ثلاث شهدتها هذه المسيرة ولكل ازمة معناها وآثارها ، وهي :

أ ـ **ازمة عام ١٩٧٤** : وتمت بين اللجنة السباعية الافريقية ووزراء النفط في الاقطار العربية النفطية الذين اجتمعوا بالقاهرة في كانون الثاني / يناير ۱۹۷٤ . فلقد تقدم الجانب الافريقي بتصوراته ومطالبه الخاصة باسعار تفضيلية للنفط العربي المخصص للتموين الطبيعي للبلدان

---

(١٧) جامعة الدول العربية ، الامانة العامة ، الادارة العامة للشؤون السياسية ، الادارة الافريقية ، القرارات العربية بشأن العلاقات العربية ـ الافريقية والتعاون الافريقي .

(١٨) في شأن القرارات الافريقية ، انظر المصادر التالية لعبد الملك عودة : «جامعة الدول العربية والحوار العربي ـ الافريقي ،» مجلة معهد البحوث والدراسات العربية (القاهرة) ، العدد ٧ (حزيران / يونيو ١٩٧٦) ؛ «مواقف الدول الافريقية من الصراع العربي ـ الاسرائيلي في الامم المتحدة ،» في : جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، معهد الدراسات والبحوث العربية ، العلاقات العربية ـ الافريقية (القاهرة : المعهد ، ١٩٧٨) ؛ تعقيب على دراسة مجدي حماد ، «دور الجامعة العربية في التعاون العربي الافريقي ،» ورقة قدمت الى : مركز دراسات الوحدة العربية ، ندوة جامعة الدول العربية : الواقع والطموح ، تونس ، ٢٨ نيسان / ابريل ـ ٢ ايار / مايو ١٩٨١ ، جامعة الدول العربية : الواقع والطموح ـ بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، بالاضافة الى مطبوعات ووثائق منظمة الوحدة الافريقية ـ الامانة العامة (اديس ابابا) ، ومطبوعات لجنة الامم المتحدة لافريقيا (اديس ابابا) .

الافريقية ، وبطلب تخصيص الاموال العربية المقترحة للعون وللتنمية في افريقيا ، إما في صندوق خاص يشترك في ادارته واتخاذ قراراته الافارقة وإما في حساب خاص في البنك الافريقي للتنمية ، كما اشتكى من التأخير في تنفيذ الوعود الصادرة عن مؤتمر القمة العربي بالجزائر ١٩٧٢ .

ولم يقبل وزراء النفط العرب وجهة النظر الافريقية واصدروا قراراتهم الخاصة بانشاء الصندوق الخاص لتقديم القروض للدول الافريقية تحت اشراف وادارة جامعة الدول العربية ، فلما قدمت اللجنة السباعية تقريرها الى مجلس وزراء المنظمة عام ١٩٧٤ جرت مناقشات اتصفت بالجدية البالغة وثارت انتقادات للموقف العربي ، وقد انتقلت الانتقادات الى بعض الصحف ووسائل الاعلام في بعض الدول الافريقية (من الامثلة صحف ديلي نيشن في كينيا ـ وزامبيا ديلي ميل في زامبيا) .

وقد شهدت الفترة نفسها انعقاد مؤتمر القمة الافريقي في مقديشو عام ١٩٧٤ . وكان في جدول اعماله انتخاب السكرتير العام للمنظمة ، وحدث انقسام عميق في الموقف الافريقي بين مؤيدي ترشيح وزير خارجية الصومال ومؤيدي ترشيح وزير خارجية زامبيا . واعتقد انه لا مجال للافاضة حول هذا الموضوع وانما تكفي الاشارة دون العبارة . وقد جاء الحل بعد اتفاق بين الناطقين باللغة الفرنسية والناطقين باللغة العربية لترشيح سكرتير عام جديد من الكاميرون .

ولكن عدم الافاضة في يوميات الاحداث ، لا تجعلنا ننسى او نتناسى الآثار المدمرة التي ترتبت على احداث هذه الفترة ، خاصة ان الجانب العربي لم يحاول ان يعالجها معالجة جذرية ، ولهذا ظلت الآثار كامنة مثل النار تحت الرماد ، وذلك على الرغم من مسيرة وخطوات واجراءات التعاون العربي ـ الافريقي .

ووجهة نظري في هذا الموقف مؤكدة ، وقد وجدت في كتابات عدد من الباحثين الافارقة اهتماماً بهذه الفترة ، واعادة وتكراراً في الاشارة اليها . واقتطف من احد الكتاب الجامعيين توضحياً لما اقول به :

نشر الدكتور افوركانويك كتاباً عن التوافق والانسجام في السياسات الخارجية للدول الافريقية تناول فيه فترة التضامن العربي ـ الافريقي منذ اوائل اعوام السبعينات حتى اوائل اعوام الثمانينات من هذا القرن[١٩] . انه يرى ان ما حدث عام ١٩٧٣ هو قيام جبهة متحدة بين العرب والافارقة في داخل اطار عام من المبادىء والقضايا التي جمعتهم قبل ذلك ، والتي ظهر فيها اثر نمو وتغير الموقف الافريقي العام تجاه قضية الصراع العربي ـ الاسرائيلي وخاصة بعد خطة السلام الافريقية عام ١٩٧١ .

ولكن هذا الموقف العام الموحد كان يحمل في داخله متاعب وازمات مثل ضغوط الرئيس

---

(١٩) Aforka Nweke, *Harmonization of African Foreign Policies* (Boston, Mass.: Boston University, 1980), pp. 226-250.

القذافي لنقل منظمة الوحدة الافريقية من اديس ابابا ، ومثل عدم نجاح المقاطعة العربية لجنوب افريقيا في السنوات الاولى من هذه الفترة الزمنية .

وفي نظـره ان الازمة قد بدأت تتعقد مع ارتفاع اسعار النفط الخام والزيـادة في فاتـورة مدفوعات وحسابات الدول الافريقية، ويرجع هذا في نظره الى غياب الارادة السياسية العربية الموحدة للاتفاق وللتعامل مع الافارقة ، ثم يروي تأكيداً لرأيه قصة اللقاءات المشتركة في عـام ١٩٧٤ وطلبات الافارقة ورفض العرب الاستجابة لها . ويشير الى ان الموقف العربي نال تأييد ودعم مؤتمر القمة الاسلامي في لاهور في عام ١٩٧٤ ، ويقتطف ردود فعل افريقية غاضبة او ناقمة في الصحافة والاعلام الافريقيين وفي تصريحات لبعض المسؤولين من الوزراء الافارقة .

ويشير الكاتب ايضاً الى ان مجلة منظمة الوحدة الافريقية في عددها الصادر في آذار / مارس ١٩٧٤ اشارت الى رفض العرب الاعتراف بالبنك الافريقي للتنمية ودوره في التعاون المقترح ، ورفض العرب لمقترحـات لجنة السبعـة بشأن تخصيـص الامـوال والمسـاعـدات التي اقترحتهـا اللجنـة في اجتماعـها في دار السلام في ١٦ آب/ اغسطس ١٩٧٤ .

وبعد هذا يربط الكاتب بين عاملين مهمين اديا الى نشوب ازمة خطيرة في داخل منظمة الوحدة الافريقية وهما اتفاق الامين العام لمنظمة الوحدة الافريقية مع توني رولاند واختيار شركة لورنـو خبيراً استشارياً للمنظمة في مسائل النفط واسعار النفط . وقد ثبت ان هذه الشركة لها علاقات وثيقة مع حكومة جنوب افريقيا العنصرية . وادت هذه الازمة الى استقالة الامين العام للمنظمة . اما العامل الثاني الذي ادى الى تصاعد وتعقيد الازمة فهو ما حدث في مؤتمر مقديشو ١٩٧٤ بشأن انتخاب امين عام جديد لمنظمة الوحدة الافريقية ، وبعد تفاصيل عديدة يورد رأياً للدكتور علي مزروعي نشره في مجلة فورين افيرز عدد تموز / يوليو ١٩٧٥ ويقول فيه :

« كانت المنظمة على وشك الانقسام النهائي بين افريقي اسود وعربي ، ووضح خلال التصويت والمناورات دور المجموعة الفرنسية من الدول الافريقية التي انقسمت بين مرشح الصومال المسلم وبين مرشح زامبيا المسيحي ، ولقد ظهرت امام العيون العلاقة المتبادلة بين سلوك التصويت والارتباط الديني » .

ولهـذا يعلق الكاتب عـلى ان التضامن العـربي ـ الافريقي قـد اصيب بضربـة خلخلت قواعده ، وان ما تم بعد هذا في اجتماع القمة الافريقي في كمبالا ، لم يكن اكثر من اعادة ترميم وصيانة مبنى قديم متهدم . . . وان هذه كانت البداية .

ب ـ ازمة عام ١٩٧٦ حتى كانون الثاني / يناير ١٩٧٧ : ظهرت الازمة في مؤتمر وزراء الخارجية العرب والافارقة المنعقد في داكار في نيسان / ابريل ١٩٧٦ . وكانت قد بدأت في اجتماع لجنة الاثني عشر الافريقية (التي حلت محل اللجنة السباعية الافريقية) بأن طلبت بعض الدول الاعضاء تعديلات في مشروع الاعلان وبرنامج العمل بشأن التعاون العربي ـ الافريقي وعرضها على الجانب الافريقي في اجتماع مجلس الوزراء المشترك . ومن بينها طلبات التعديل المقدمة من

ساحل العاج وبتسوانا ونيجيريا واثيوبيا وتنزانيا ، فضلاً عن طلب موزمبيق ادراج موضوع تطبيق العقوبات ضد حكومة جنوب افريقيا العنصرية . كما اثير موضوع اريتريا وجيبوتي .

وتمسك الجانب العربي بموقفه وعدم تقديم اي تعديلات وعدم قبول اي اقتراحات للتعديل ، وفي ختام مؤتمر وزراء الخارجية المشترك لم يصدر بيان مشترك بسبب عدم موافقة رئيس المجموعة الافريقية وبعض الدول الاعضاء على مشروع البيان المقترح ، وتم الاتفاق على اعتبار مشروع الاعلان وبرنامج العمل للتعاون العربي ـ الافريقي بياناً صادراً عن المؤتمر(٢٠) .

وعندما عقدت اللجنتان الافريقية والعربية (١٢ + ١٢) اجتماعاً في لوساكا في كانون الثاني / يناير ١٩٧٧ للنظر في اعداد الوثائق التنظيمية والاجرائية الخاصة بالتمهيد لمؤتمر القاهرة في آذار / مارس ١٩٧٧ ، قدم الجانب الافريقي ورقة اشتهرت باسم الورقة التنزانية ، وكانت تشتمل على تصور للمنظمات والمؤسسات المقترح اقامتها باسم التعاون العربي ـ الافريقي ، وعلى تقدير مالي اولي للمبالغ المطلوبة لحاجات التنمية الافريقية ولمواجهة الازمة الاقتصادية ، وهي ٢,٢ مليار دولار ، مع اصرار على ان يتولى البنك الافريقي للتنمية دوراً أساسياً في تخصيص وتوجيه المبلغ المقترح . وقد رفض الجانب العربي في الاجتماع مناقشة الورقة لاسباب تتعلق بعدم وجود تفويض من حكوماتهم لمناقشة مثل هذه الموضوعات ، وحدثت ازمة عدم ثقة عميقة بين الجانبين ، ولكن تم التوصل الى حل وسط ودبلوماسي يقضي برفع الموضوع الى مؤتمر القمة المشترك للبت فيه .

ج ـ ازمة آذار / مارس ١٩٧٧ : عقد وزراء الخارجية العرب اجتماعاً تمهيدياً قبل عقد اجتماع وزاري مشترك مع الوزراء الافارقة تمهيداً لبدء جلسات مؤتمر القمة العربي ـ الافريقي يوم ٧ آذار / مارس ١٩٧٧ . وعلى الرغم من حضوري هذه الاجتماعات عضواً بوفد جامعة الدول العربية ، فأترك لمصدرين موثوق بروايتهما ، ان يصفا الازمة الخطيرة التي نشبت في ذلك الحين :

يصف يوسف الحسن الموقف العربي على النحو التالي : « واجه المؤتمر في بدء اجتماعاته غيوماً كثيرة ، فلم يكن هناك تصور افريقي مشترك للتعاون مع العرب ، وفي الوقت نفسه فإن اقطاراً عربية نفطية وجدت نفسها تتحمل العبء الاكبر حول مسؤولية الدعم المالي لافريقيا رغم وجود دول افريقية عربية وغير عربية نفطية وقادرة على التمويل . . . وقد كان الموقف قبل بدء المؤتمر يحمل معه بذور الازمة والتشاؤم ، وظلت غيوم التشاؤم تخيم على اجتماعات الوزراء حتى لحظة افتتاح مؤتمر القمة »(٢١) .

ويروي علي ابو سن القصة على النحو التالي :

« لا نريد ان نخفي رؤوسنا في الرمال ، وننكر ان ازمة في العلاقات العربية ـ الافريقية قد نشأت بعد مؤتمر القمة العربي ـ الافريقي . . . وحينما نتحدث عن وجود ازمة فلا بد من ان نقول ان بذور هذه الازمة كانت مدفونة

---

(٢٠) العويني ، الجامعة العربية والتعاون العربي ـ الافريقي ، ص ٧٣ .
(٢١) الحسن ، التعاون العربي ـ الافريقي ، ص ٢٨ .

تحت سطح الواقع العربي منذ سنة ١٩٧٤ ، ولا تقع المسؤولية في منشأها على الافارقة ، ولكي نكون موضوعيين فلا بد من ان نقول ان بذرتها الاولى سقطت من تقاوي الدول العربية ـ الافريقية البترولية . . . ومنذ ان تقرر انشاء المؤسسات المالية العربية للتعاون العربي ـ الافريقي ، وجدت الدول العربية البترولية الآسيوية نفسها تتحمل العبء الاكبر من مسؤولية الانفاق على التعاون العربي ـ الافريقي . . . كان هذا هو الموقف حينما انعقد مؤتمر القمة ، والذين كانوا وراء الكواليس عند بدء الاجتماعات يذكرون الساعات الطويلة المريرة التي عاشها لمدة ثلاثة ايام وزراء الخارجية العرب في غرفة ضيقة تختنقة بدخان السيجار في الطابق الحادي عشر بمبنى الاتحاد الاشتراكي بالقاهرة . وهم يضربون على حديد ، يبدو بارداً كالثلج ، لاقناع الدول البترولية العربية بانقاذ المؤتمر في وجه المطالبة الافريقية بتخصيص الف مليون دولار للتنمية في افريقيا . تلك المطالبة التي تضمنتها ورقة قدمها الجانب الافريقي وعرفت باسم الورقة التنزانية في اجتماع لجنة الاربعة والعشرين في لوساكا في كانون الثاني / يناير ١٩٧٧ . وخلال ثلاثة ايام قاسية من اجتماعات الجانب العربي منفرداً وضعت عشرات الكلمات ثم القيت في سلة المهملات ، ثم كتبت مرة اخرى ، بحثاً عن صيغة تحفظ ماء وجه الامة العربية ازاء رفض وزراء دول البترول الاستجابة الى الورقة التنزانية واصرارهم على انهم لن يستجيبوا تحت الضغط . وحينما بلغ اليأس ببقية الوفود مبلغه جمعوا كلاماً كثيراً سموه اعلان التعاون الاقتصادي والمالي العربي واستخدموا ما لدى اساطين الصياغة عندهم من امكانيات ، واسندوا مهمة اخراجه في صورته النهائية الى عميد الصياغة بالجامعة العربية الدكتور سيد نوفل الذي وضعه في صورة تكفي لجعل الافارقة يتأملونه باعجاب حتى ينتهي المؤتمر على خير ! !

خلال تلك الايام الثلاثة القاسية لم تكن لدى الاكثرية الساحقة من وزراء الخارجية العرب ادنى فكرة عن المفاجأة التي كانت تختبىء في ضمائر وزراء دول البترول العربية الآسيوية . . . وقد اخذت الوفود العربية الاخرى ـ على اعلى المستويات ـ بالمفاجأة تماماً كما أُخذ بها كل وفد افريقي »[٢٢] .

٤ ـ وثائق مؤتمر القمة العربي ـ الافريقي

حضر المؤتمر ووقع على قراراته ووثائقه ٦٠ من ملوك ورؤساء الدول الافريقية والعربية .

أ ـ اصدر المؤتمر اربع وثائق هي : اعلان برنامج العمل للتعاون العربي ـ الافريقي ؛ اعلان حول التعاون الاقتصادي والمالي العربي ـ الافريقي ؛ تنظيم وطريقة العمل لتحقيق التعاون العربي ـ الافريقي ؛ الاعلان السياسي .

ب ـ وحددت الوثائق مجالات وميادين التعاون على النحو التالي : الميدان السياسي والدبلوماسي ؛ الميدان الاقتصادي والمالي ؛ الميدان التجاري ؛ الميدان التربوي والثقافي والعلمي والفني والاعلامي .

ج ـ واما الميدانان الاقتصادي والمالي فتقرر ان يشملا التجارة والتعدين والصناعة ، والزراعة

---

(٢٢) ابو سن ، العرب وتحديات الحوار مع افريقيا ، ص ٤٨ ـ ٥٠ .

والغابات ومصائد الاسماك وتربية الحيوان ، والطاقة والموارد المائية ، والنقل والمواصلات ووسائل الاتصال السلكية واللاسلكية والتعاون المالي .

د ـ كما تم الاتفاق على انشاء المؤسسات التالية : مؤتمر القمة العربي ـ الافريقي ، ويجتمع كل ٣ سنوات ؛ مؤتمر وزراء الخارجية المشترك ،ويجتمع كل ١٨ شهراً ، اللجنة الدائمة وتتكون من ٢٤ عضواً يمثلون الجانبين بالتساوي وينضم اليهم الامينان العامان ، وتجتمع كل ٦ اشهر ، مجموعات العمل واللجان المتخصصة وتتكون من فنيين وخبراء بالتساوي بين الجانبين في كل لجنة ، لجنة التنسيق وتتكون من رئيس اللجنة الدائمة والامينين العامين ، محكمة عربية ـ افريقية او لجنة التوفيق والتحكيم ، صندوق تمويل مشترك بين الجامعة والمنظمة بالمناصفة للانفاق على النشاط .

هـ ـ وقد تناولت الوثائق بالتفصيل مسؤوليات اللجنة الدائمة للتعاون العربي ـ الافريقي فأصبحت هي قلب ودينامو النشاط والتنفيذ في مختلف ميادين التعاون . كما نص الاعلان على ان يمنح كل طرف (الجامعة والمنظمة) صفة المراقب الى الطرف الآخر في اجتماعات كل منظمة ، علماً بأن هذا الاعتراف لم يتم حتى الآن باسلوب قانوني من الجانب العربي .

٥ ـ تفسيرات للمواقف وللقضايا

أ ـ لماذا اعلنت الاقطار العربية النفطية الآسيوية عن اسهامها بهذه الطريقة في المؤتمر ؟ لقد شرح يوسف الحسن في مؤلفه منطق هذه الاقطار بقوله انها راجعت قوائم تسديد الالتزامات نحو مؤسسات التعاون العربي ـ الافريقي والدول الافريقية فوجدت اسماءها وحدها تقريباً ، ويتفق معه علي ابو سن في التفسير .

وفي اعتقادي ـ ومتفقاً مع كثيرين ـ ان ما حدث كان مدروساً ومخططاً من قبل ان يحضر الوزراء العرب الى اجتماع القاهرة ، لأن ما تم ، وطريقة توزيع الاسهامات المالية ، واسلوب الاعلان ، ودور وسائل الاعلام ، في نشره وبثه عالمياً ، يؤكد للجميع ان اتفاقاً سياسياً او قراراً سياسياً قد تم بتحويل طريق التعاون العربي ـ الافريقي عبر البحر الاحمر من افريقيا الى شواطىء وعواصم اقطار الخليج في آسيا . وان كنت لا انكر ما يتعلق بقوائم تسديد الالتزامات المالية نحو مؤسسات التعاون ونحو الدول الافريقية .

والمعنى السياسي الذي ترتب على هذا الموقف هو ان توزيع القوة وتوازناتها ومحاورها قد تغير في داخل تركيبة الجامعة العربية . لقد كان الوضع القانوني مستقراً طبقاً لمبدأ تساوي الدول الاعضاء في التصويت ولكن الواقع السياسي كان يعطي القوة في المبادأة وفي التوجيه وفي الاولويات من قبله الى دول اخرى غير اقطار الخليج العربي . ولكن لما ظهر الاثر السياسي للنفط تحركت اقطار الخليج العربي لتجمع بين القوة الاقتصادية والقوة السياسية في داخل الجامعة وفي ساحة العمل العربي وفي ميادين التعاون العربي ـ الافريقي . واعتقد ان هذا الاعلان لم يكن موجهاً الى الدول الافريقية غير العربية فقط ، وانما كان موجهاً الى الاقطار العربية ـ الافريقية ايضاً ، وفي

مقدمتها ليبيا والجزائر ومصر . ومن بين النتائج التي ترتبت على هذا الموقف وهذه الحركة ان مراكز ليبيا والجزائر قد تراجعت على المستوى الجماعي للتعاون العربي ـ الافريقي ، وان مركز مصر اخذ يبحث له عن وظائف اخرى على المستوى الجماعي للتعاون ، وعن دور يتكيف مع حقائق المحور المصري ـ السعودي في داخل الجامعة .

ويقول مصدر امريكي يهتم بدراسات التعاون العربي ـ الافريقي : « لقد اصبحت السياسة دافعاً هاماً في عملية اعطاء وتقديم العون العربي تماماً كما هي بالنسبة لبرامج العون المقدمة من الدول الاوروبية والغربية . . . ان منح العون لدولة اجنبية هو قرار سياسي ، وان النظرة للمستقبل بشأن العون سوف تتوقف على كيف ترى الدول العربية مصلحتها الوطنية »(٢٣) .

ب ـ كيف تم تخصيص الاسهامات المالية المعلنة؟ لقد تأكدت الازدواجية في تقديم العون على المستوى الثنائي والمستوى الجماعي ، فلقد تم تخصيص القسم الاكبر لاجهزة التعاون الثنائي والصناديق الوطنية في الاقطار العربية النفطية الآسيوية ، على النحو التالي :

ـ اجمالي المبالغ المعلنة في مؤتمر القاهرة هو ١٤٤٩ مليون دولار .

ـ المخصص للصناديق القطرية في السعودية والكويت وقطر والامارات هو ١٢٥٠ مليون دولار .

ـ المخصص لدراسات الجدوى عن طريق الصناديق القطرية هو ٣٢ مليون دولار .

ـ المخصص لزيادة رأسمال المصرف العربي للتنمية الاقتصادية هو ١٨٠ مليون دولار .

ـ المخصص لزيادة رأسمال البنك الافريقي للتنمية هو ٣٧ مليون دولار .

ـ المساعدة المقدمة لحركات التحرر الافريقية عن طريق اجهزة المنظمة هي ١٠ ملايين دولار .

المساهمون هم : السعودية والكويت وقطر والامارات والاردن وليبيا ومصر. ومعنى هذا الواقع المعلن والنهائي ان الصناديق القطرية يمكنها ان تعمل منفردة او تعمل متعاونة فيما بينها ، ويترتب على هذا ان الممارسة تؤدي الى انشاء تجمع او تكتل ضاغط يمارس اتخاذ القرار دون ان يكون هناك دور ملزم لبقية اعضاء الجامعة العربية .

وهذا طرح منذ اليوم الاول الاسئلة التالية : من يتحدث باسم الامة العربية؟ ومن يرسم السياسات العربية على مستوى قومي في التعاون العربي ـ الافريقي؟ ومع من يتعامل الافارقة كدول فرادى او كمنظمة جامعة؟ ومن هنا ظهر إلحاح واهمية قضايا التنسيق بين المستويات الثنائية والمستويات الجماعية .

---

(٢٣) Law, *Arab Aid: Who Gets it, for What and How*, p.1.

ج ـ انشأت وثائق التعاون العربي ـ الافريقي المؤسسات والاجهزة التي اشرنا اليها ، ولكن الواقع القائم واجهها بقضية اثارت فيها بعد كثيراً من الجدل والاحتكاك . وهي ان المؤسسات المالية العربية الثنائية والجماعية كانت قد قامت وارست تقاليد عملها وقننت تنظيماتها واجراءات عملها بموجب قوانين ومراسيم صادرة من الاقطار العربية صاحبة الصناديق القطرية ، وعلى المستوى الجماعي كان قد تم تنظيم المصرف العربي وصندوق المعونة ، وفي اطار الاوبك اصدرت دول الاوبك قوانين وتنظيمات صندوق الاوبك . وسوف نشير في القسم اللاحق الى الخلافات التي ظهرت بين اللجنة الدائمة للتعاون العربي ـ الافريقي وهذه المؤسسات المالية العربية .

وفيما يلي نشير الى تاريخ انشاء بعض هذه المؤسسات المالية العربية : المصرف العربي للتنمية الاقتصادية (١٩٧٣) ، بنك التنمية الاسلامي (١٩٧٥)، صندوق الاوبك (١٩٧٦) ، الصندوق الكويتي (١٩٦١)، الصندوق السعودي (١٩٧٤) ، الصندوق العراقي (١٩٧٤) ، صندوق ابو ظبي (١٩٧١) .

د ـ اهتمت الوثائق المعلنة في مؤتمر القاهرة ١٩٧٤ بقضية التنمية ، واشارت اليها مراراً ، ولكن لم تتعرض الوثائق لتوضيح مشكلات التنمية وعقائدها واولوياتها ، وكان المفهوم ان هذه المشكلات والقضايا سوف تكون من عمل مسؤوليات اللجنة الدائمة والتفاهمات السياسية والاقتصادية بين الجانبين العربي والافريقي .

والاشارة هنا تجعلنا نستطرد في التساؤل عما اذا كان لدى الجانب العربي في ذلك الوقت تجربة ناجحة للتنمية ، او اطار نظري للتنمية وللتغير وللتقدم الاجتماعي ، يستطيع ان يقدمه نموذجاً للدول الافريقية الشقيقة؟

الواقع ان الاجابة عن هذا السؤال شائكة ، نتيجة اوضاع وتجارب الاقطار العربية ، وما تحمله العلاقات العربية من تناقضات وما تحتويه من ألغام ومتفجرات ، ولكن هذا لا يمنع من الاشارة الى دراسة قيمة اعدها ونشرها د. اسامة عبد الرحمن ، وهو متخصص سعودي ، بهذا الميدان ، وموضوعها يدور حول التنمية في الاقطار العربية النفطية الآسيوية (مجموعة دول الخليج ومجلس التعاون الخليجي) ، ونقتطف منها ما يلي : «في هذه الدول لا توجد خطط بالمعنى الحقيقي وانما استنزاف للثروات . . . والتوجه نحو الاعتماد على الخبرة الاجنبية يكمل بقية حلقات الاعتماد ادارياً وثقافياً واقتصادياً وسياسياً ، والمشكلة في هذا التوجه ، انه يرسخ التبعية ويضعف فرص نمو قدرات الادارة المحلية . . . ان عقدة الاعتماد على الشركات الاجنبية هي جزء من التبعية في الدول المتخلفة . . . لقد حققت دول المنطقة بعض الانجازات المتفاوتة في تطلعاتها نحو التنمية ، غير ان هذه الانجازات في اغلبها لا تمس جوهر التنمية ولا تحقق الدفعة التي تصل بالتنمية الى غايتها . . . ان منطلقات التنمية في دول المنطقة منطلقات في اغلبها عشوائية ومبتورة ، وهي ترسخ يوماً بعد يوم حلقات التبعية بدلاً من خلق القدرة الانتاجية الذاتية ، واستئصال التخلف وتحقيق التنمية الشاملة»[٢٤] .

---

(٢٤) اسامة عبد الرحمن ، **البيروقراطية ومعضلة التنمية** ، سلسلة كتب المعرفة ، ٥٧ (الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، ١٩٨٢) ، ص ٥٥ ، ١٩٥ ، ٣١٥ و٣٢١ .

هـ ـ وفي ختام هذا القسم وقبل الانتقال بالدراسة الى ما بعد مؤتمر ١٩٧٧ ، نشير الى سؤال نجده في كل الدراسات الخاصة بالتعاون العربي ـ الافريقي تقريباً : هل اعطى العرب وعوداً محددة للافارقة مقابلاً او ثمناً لقطع العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل؟

جميع المصادر العربية على مستوى رسمي او على مستوى غير رسمي تقول لم يحدث هذا ، وانا اتفق معهم دون تحفظات . وعلى الرغم من ذلك فقد ظهر على الجانب الافريقي رأيان اولهما يتفق مع الجانب العربي في اجابته ، وثانيهما تظهر في كتاباته خيبة الامل والتوقعات اذ يقول ان الجانب الافريقي كان يتوقع الحصول على كميات مضمونة من النفط مع تخفيض في الاسعار وزيادة كبيرة في الاستثمارات والمساعدات المالية(٢٥) .

واشير الى رأي ثقة في هذا المجال وهو د. علي مزروعي حيث يقرر في صراحة كاملة : « لقد اخطأ كل الذين يقولون ان قطع العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل كان من اجل الحصول على النفط الرخيص . ان هذا غير صحيح طبقاً للوقائع التاريخية ، اذ بدأت عملية قطع العلاقات مع اسرائيل قبل ان يتم رفع اسعار النفط . اما الصحيح فهو في التحالف السياسي العربي ـ الافريقي ، والذي نما وبلغ القمة عام١٩٧٤ في داخل الامم المتحدة بدعوة ياسر عرفات للتحدث في الجمعية العامة ورفض اوراق عضوية جنوب افريقيا العنصرية في الجمعية العامة للامم المتحدة »(٢٦) .

ويتفق مع هذا الرأي ايضاً مصدر اوروبي في دراسة شاملة عن التعاون العربي ـ الافريقي(٢٧) . بينما تتأرجح حول الموضوع تفسيرات تقدمها دراسة امريكية ، وفيها ما نقبله وفيها ما يستأهل الرد والمناقشة من وجهة النظر العربية ، وتعرض النقط التالية خلاصة ما ورد في هذه الدراسة عن الفترة من ١٩٧٤ حتى مؤتمر القاهرة ١٩٧٧(٢٨) :

ـ ان التحالف العربي ـ الافريقي منح العرب والافارقة ثماراً سياسية عالية القيمة ، في الامم المتحدة وخارجها ، خلال عامي ١٩٧٤ و١٩٧٥ ، ولكن عام ١٩٧٦ شهد على الجانب الافريقي خيبة الامل والصدمة . فقد انتشر بين الافارقة الرأي القائل بأن العون العربي يذهب الى الاقطار العربية ـ الافريقية والدول الافريقية ذات الاغلبيات الاسلامية . كما ان القسم المهم من هذا العون تم تقديمه من خلال مؤسسات متعددة الاطراف ، وهذه المؤسسات استخدمت المال لمواجهة ازمات ميزان المدفوعات في دول صناعية مثل ايطاليا وبريطانيا .

---

(٢٥) Le Vine and Luke, *The Arab African Connection: Political and Economic Realities*, pp. 17-18.

(٢٦) Mazrui, *Africa's International Relations: The Diplomacy of Dependency and Change*, p. 144.

(٢٧) Sylvester, *Arabs and Africans*, p. 200.

(٢٨) Le Vine and Luke, *The Arab-African Connection: Political and Economic Realities*, pp. 20-27, and 67.

ـ انتشرت في الاعلام الافريقي وخاصة في الصحافة موجة الهجوم ضد العرب في عامي ١٩٧٥ و١٩٧٦ . وهذا له دلالة لأن اغلب هذه الصحف ، ان لم يكن كلها ، ملك للحكومات او تسيطر على توجيهها الحكومات . ولوحظ ايضاً ان عدداً من الدول الافريقية قد امتنع عن الموافقة او رفض الموافقة على قرارات تبنتها السياسة العربية في الامم المتحدة وفي منظمة الوحدة الافريقية . . . الخ .

ـ وفي هذه الفترة كانت هناك عمليات التفاوض والحوار الواسع بين الدول الصناعية ودول الاوبك والدول الفقيرة عامة ، وتستعمل الدراسة مقتطفات من الآراء الافريقية المنشورة في الصحف والمجلات ، لتشير اشارة ملتوية الى ان الرأي الافريقي ، كان يرى ان الحوار والتفاوض قد تحول من حوار الاغنياء والفقراء ، الى حوار وتفاهم بين اغنياء النفط واغنياء الصناعة في العالم الاول عام ١٩٧٦ و١٩٧٧ . وان مثل هذا الاتجاه ترك عند الافارقة الانطباع بأن الاقطار العربية النفطية كانت على استعداد للتخلي عن الدفاع عن مصالح الدول الافريقية غير النفطية والاقل نمواً او الاكثر اصابة بآثار الازمة الاقتصادية لمصلحة الدول الصناعية في العالم الاول .

ـ وتشير هذه الدراسة الى ان المملكة العربية السعودية قدمت للباكستان عوناً مقداره ١,٧ مليار دولار عام ١٩٧٦ لتغطية مشترياتها من السلاح الامريكي ، وحنيما طلب الافارقة تقديم عون قدره ٢,٢ مليار دولار دفع العرب في مؤتمر القاهرة ١,٤٥ مليار دولار فقط .

ـ ولكن كاتباً افريقياً متخصصاً يقرر ، في دراسة له ، ان ما تطلبه افريقيا ليس العون وإنما مزيد متوالٍ من الاستثمارات والتجارة . . . وان الافارقة يفهمون ان حوار الشمال والجنوب والتفاوض مع الاغنياء معناه ان يتنازل الغرب الصناعي عما يتمتع به من مستويات في الحاضر والمستقبل ، وان مثل هذا التنازل ليس سهلاً ولن يكون قريباً ، ولذلك يرى ان التعاون العربي ـ الافريقي انما هو سلاح مهم لأن اقطار النفط العربية تستطيع ان تمارس الضغوط من مركز قوة ، وان استمرار ممارسة هذه الضغوط هو الطريق الى تنازلات من جانب دول الشمال الغنية واحداث التغيير المستهدف من جانب دول الجنوب الفقيرة(٢٩) .

ثالثاً : قضايا المعاملات التطبيقية في فترة التعاون

بداية ما نؤكده في هذا القسم هو القبول والاقرار بصحة الجداول الاحصائية والارقام المعلنة عن العون العربي المقدم في ميدان المعونة الدولية كما نشرتها المؤسسات المعنية في هذا الشأن ، ويشمل ميدان المعونة الدولية قطاع التعاملات العربية ـ الافريقية في فترة التعاون العربي ـ الافريقي .

واذا كانت هذه الارقام الاجمالية العامة لا تثير خلافاً ، فإن الجدل واختلاف الآراء

(٢٩) Chibwe, *Afro-Arab Relations in the New World Order*, p. 136.

والتحليلات يظهر حين تنتقل المناقشات من الكلي الى الجزئي ، وعند تحليل وتصنيف وتوزيع ارقام المعونات والنسب المئوية لجزئياتها والدول التي تقدم لها هذه المعونات . ان جوهر الاختلاف في الرأي يظهر عند الراغبين في قراءات سياسية للمعنى والمضمون ، او بمعنى ادق في ميدان الاقتصاد السياسي وفي داخل الاطار العام للصراع الدائر على مستوى كوني بين القوى الراغبة في تغيير النظام الدولي الحالي وبين القوى الراغبة في تثبيت او تجميد النظام الدولي الحالي وفي هذا المقام نشير الى عدد من المراجع والتقارير التي تمثل وجهات النظر المتباينة حول هذه الموضوعات(٣٠) .

١ ـ البيئة الدولية في فترة التعاون

من المثير حقاً ان يكون تأسيس التعاون العربي ـ الافريقي في السبعينات والثمانينات من هذا القرن ،وان تكون الفترة نفسها هي الذكرى المئوية للتقسيم الاستعماري الاول للقارة الافريقية والذي بلغ ذروته وتأكدت خطوطه في مؤتمر برلين عام ١٨٨٤ / ١٨٨٥ .

ولست من دعاة القول بأن التاريخ يعيد نفسه ، ولكن النظرة المقارنة هي التي تدعو الى العجب والحذر معاً . ففي سبعينات وثمانينات القرن الماضي كانت خطوط التجارة مفتوحة وممتدة عبر القارة تربط بين افريقيا الداخل والساحل وبين العالمين العربي والاسلامي ، فلما اشتد الصراع الاستعماري ، ثم تفاهمت الدول الاستعمارية بالتقسيم وتوزيع المغانم ، كانت النتيجة هي اقتناص واسر التعامل المتبادل فقطعت الخطوط التاريخية واندثرت التجارة وفرضت العزلة .

وفي سبيعنات وثمانينات القرن الحالي ، استثمر العرب والافارقة نتائج فترة التحالف السياسي للتحرر ولتصفية الاستعمار القديم من القارة خلال الخمسينات والستينات ، وبدأت عملية بناء التعاون العربي ـ الافريقي وامتدت خطوط التعاون بين افريقيا بصورتها القارية وبين الوطن العربي بجناحيه الآسيوي والافريقي . وكان هذا ـ وما زال ـ يتم في فترة اشتداد وارتفاع درجة الصراع الدولي في القارة الافريقية وفي منطقة الشرق الاوسط ومناطق البحار والمحيطات المتاخمة والمجاورة .

ولهذا ، فالسؤال والمخاوف والمحاذير مطروحة ، الا اذا قلنا ان الصراع الدولي الحالي لم يصل بعد الى اتفاق او وفاق للتفاهم وللتقسيم ولتوزيع مناطق النفوذ . ومع ذلك فاحتمالات استغلال خطوط التعاون العربي ـ الافريقي قائمة لمصلحة اطراف الصراع الدولي ، واحتمالات الانحياز الى احد جانبي الصراع الاجنبي واردة ، وإن لم تكن بالمعنى العام لاطراف التعاون العربي ـ الافريقي ، فقد تكون بالمعنى الجزئي حين يحاول بعض الاطراف المحلية والاقليمية في آسيا وافريقيا ان يقوم بالدور في خدمة الاستعمار الجديد الذي يقود عملية التقسيم الثاني للقارة الافريقية اليوم . وهذا ما تم بالفعل في حالات محددة نعرض لها فيما بعد .

---

(٣٠) الارقام منشورة في مطبوعات المصرف العربي وفي منشورات امانة التنسيق بين مؤسسات التنمية العربية وفي اغلب الكتب الاجنبية المشار اليها من قبل .

وقد يكون من المفيد ان نتذكر ـ دون اسهاب ـ عدداً من احداث ومعالم الصراع الدولي الاجنبي في الفترة نفسها التي عاشها التعاون العربي ـ الافريقي :

لقد حدث التغير السياسي في البرتغال عام ١٩٧٤ ، وترتب على هذا تصفية الامبراطورية البرتغالية باستقلال موزمبيق عام ١٩٧٥ واستقلال انغولا عام ١٩٧٦ ، والتغير الجذري في مقولات السياسة الامريكية بشأن استمرار بقاء النظم العنصرية البيضاء في جنوب القارة (المذكرة المشهورة برقم NSSM 39 لعام ١٩٦٩). وانفتح باب الصراع العلني وامتدت ميادينه الى مختلف انحاء القارة ، وتدخلت الاطراف المحلية ، بدعم من القوى الاجنبية ، في زائير ، ومعركة شابا الاولى ١٩٧٧ ، ومعركة شابا الثانية عام ١٩٧٨ ، ودار القتال العنيف في الصحراء الغربية وفي تشاد وفي القرن الافريقي حيث التغيير السياسي في اثيوبيا ، والحرب بين الصومال واثيوبيا ، والثورة في اريتريا ، واستقلال جيبوتي ، بتفاهم فرنسي ـ عربي منحها عضوية الجامعة العربية .

وظهر للجميع ان القوى الاجنبية وصلت الى القارة وشاركت في الصراع بأساليب متعددة ونشير الى الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي وفرنسا وكوبا . . . الخ . ونشير الى الحلفاء الاقليميين او المحليين مثل مصر والمغرب والغابون وليبيا . . . الخ . وكأن نظرية الدومينو تنطبق او تطبق على الاوضاع الافريقية وما جاورها من بلاد في الشرق الاوسط وفي منطقة المحيط الهندي . كما استخدمت سياسات تقديم المعونة والطعام وبيع السلاح والقروض . . . الخ ، لانجاح عمليات التقسيم او تصفية حسابات الصراع الدولي ، ودفع الافارقة الثمن في صورة القحط والجوع والانقلابات والحروب الاهلية والحدودية . . . الخ[٣١] . كما امتدت الآثار والنتائج الى المنطقة العربية ايضاً .

اين يقف الجانب العربي في التعاون تجاه ما يجري في القارة وكيف يتفاعل؟ الآراء متعددة ومتفاوتة ، لكن يجب ان نشير الى ان بعض الاقطار العربية النفطية الآسيوية ، قد استخدمت مكانتها الدولية ، وقوتها المترتبة على الثروة النفطية ، في احداث انغولا وفي المشاركة فيما اطلق عليه احد الكتاب العرب ، اسم نادي السفاري ، للعمل في منطقة القرن الافريقي بالتعاون مع الولايات المتحدة الامريكية ، وفرنسا ، وايران (ايام حكم الشاه) . وبالاضافة الى هذا نشير الى دور مصر والمغرب في احداث شابا (زائير)[٣٢] .

وختام هذه النقطة هو الاشارة الى رسالة الرئيس نيريري ، التي اعلنها عام ١٩٧٨ ويقول فيها ان الاستعمار الجديد يتقاتل لاستمرار السيطرة الاقتصادية على افريقيا ، وتقوم فرنسا بعملية

---

(٣١) مجدي حماد ، صراع القوى الكبرى في افريقيا (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، ١٩٧٧) . ونشير الى ابحاث كل من د. مجدي حماد وحلمي شعراوي ود. ناصيف حتي ، وذلك في الفصول ٥ ، ٨ ، و١٥ من هذا الكتاب .

(٣٢) محمد حسنين هيكل ، مدافع آية الله : قصة ايران والثورة (بيروت : دار الشروق ، ١٩٨٢) ، « قصة نادي السفاري ، » ص ١٤٨ ـ ١٥٥ .

السيطرة على الدول ، وتقوم الولايات المتحدة باستخدام افريقيا في صراع الغرب والشرق . . .(٣٣) .

واستطراداً نشير الى رأي كاتب افريقي معروف ومتخصص اذ يقرر ان التحدي الحقيقي الذي يواجه السياسة العربية في فترة التعاون العربي هو ان يتحول العرب الى شركاء حقيقيين ومخلصين في التنيمة الافريقية، وبحيث يستمر احتفاظ الافارقة بذاتهم ودون ان يفقدوها ، وبهذا يكون العرب حقيقة حلفاء في فترة تحرر افريقيا من الاستعمار القديم وفي فترة التنمية الافريقية . وبغير هذه السياسة يتحول العرب ، وتصير السياسة والمواقف العربية نوعاً جديداً من الاستعمار .

ان النقطة الجديرة بالتذكر هي ان الافارقة غير العرب ، قد تحولوا الى التضامن مع العرب تحت قيادة زعماء وقيادات افريقية راديكالية او ثورية ، ولهذا فإنه كلما ظل العرب واستمرت السياسات العربية تعبر عن روح ثورية راديكالية تجاه النظام الدولي والعلاقات الدولية ظل التضامن والتقارب قائمين مع افريقيا وبين افريقيا والعرب(٣٤) .

٢ ـ ارقام العون العربي

هل ما نشرته المؤسسات العربية الثنائية والجماعية من ارقام واحصاءات للعون العربي المقدم لافريقيا ، هو كل ما قدمته الاقطار العربية ؟ في الاجابة عن هذا السؤال نجد ان المعلومات والارقام الكلية والدقيقة ليست كاملة النشر ، او في متناول اليد للباحثين ، فما زال بعض الاقطار العربية يحتفظ بقسم من هذه الارقام سراً من اسرار الدولة العليا .

ويشير احد المصادر الى ان الجماهيرية الليبية ظلت لمدة اعوام المصدر الكبير للمعونات المالية الى دول افريقيا غير العربية ، ومع ذلك فإن الارقام والبيانات غير منشورة وغير متاحة(٣٥) . ويشير مصدر عربي عند الحديث عن تعذر توفير احصاءات دقيقة لحجم المساعدات المالية التي قدمتها دولة الامارات العربية المتحدة لبعض الدول الافريقية ، بالقول ان من بين الاسباب حرص المسؤ ولين في دولة الامارات على عدم نشر الارقام باعتبارها واجباً نحو الاشقاء وان معظم المساعدات تأخذ شكل الهبة . ويشير المصدر نفسه الى انواع من العون والمساعدات المالية تدفعها ميزانيات البلدان العربية عن غير طريق الصناديق العربية الوطنية ، ومن الامثلة التي يذكرها ، اتفاقية عمل مشترك بين دولة الامارات والجماهيرية الليبية ، لتأسيس مراكز اسلامية في بعض الدول الافريقية والآسيوية عام ١٩٧٥ ، كما نشر الحسن في كتابه عن التعاون العربي ـ الافريقي كشوفاً بالمساعدات المالية التي قدمتها دولة الامارات لعدد من المؤسسات الاسلامية في افريقيا(٣٦) .

(٣٣) Gavshon, *Crisis in Africa*, p. 82.

(٣٤) Mazrui, *Africa's International Relations: The Diplomacy of Dependency and Change*, p. 131.

(٣٥) Sylvester, *Arabs and Africans*, pp. 36 and 108.

(٣٦) الحسن ، التعاون العربي الافريقي ، ص ١٢٢ ـ ١٣٠ .

وينطبق القول نفسه على عدد من المنظمات والهيئات العاملة في بلدان النفط العربية مثل رابطة العالم الاسلامي ، والندوة العالمية للشباب المسلم في المملكة العربية السعودية ، وجمعية الدعوة الاسلامية في الجماهيرية الليبية . وبجوار هذا نجد نشاط منظمة المؤتمر الاسلامي ، وبالذات صندوق الجهاد والتضامن الاسلامي . . . الخ[٣٧] .

٣ ـ اللجنة الدائمة واولويات الاهداف

اشارت وثائق عام ١٩٧٧ بالتفصيل الى اختصاصات وسلطات اللجنة الدائمة ، ومع بدء العمل لتنفيذ اهداف التعاون العربي ـ الافريقي ظهرت نقاط الخلاف بين اللجنة الدائمة وبين المؤسسات المالية العربية التي نشأت وأرست تقاليد العمل وقوانين وتنظيمات النشاط قبل قيام اللجنة الدائمة ، كما ثارت قضية مدى وابعاد السلطة التي تزاولها اللجنة بشأن اقرار طلبات العون او منح اولويات التمويل لمشاريع معينة في دول افريقية معينة ، ودار النقاش حول طبيعة القرار الخاص بالتمويل هل هو قرار سياسي يصدر عن اللجنة الدائمة وينتقل الى المؤسسات المالية للتنفيذ؟ ام هناك معايير اقتصادية وفنية بحتة يتم تطبيقها والالتزام بها في التقويم بصرف النظر عن قرار اللجنة الدائمة؟ وتشير المصادر العربية والاجنبية الى هذه الخلافات ، ونقتطف من مصادر عربية تشير الى الموضوع على النحو التالي :

ـ في اجتماع مجموعة العمل العربية ـ الافريقية للتعاون المالي في ايلول / سبتمبر ١٩٧٧ اختلف الجانبان في وجهة نظرهما حول اساليب تطبيق التعاون الاقتصادي والمالي وبخاصة فيما يتعلق بتحديد الجهة صاحبة البت في تمويل مشاريع التنمية الافريقية[٣٨] .

ـ نشأ خلاف حول اسلوب العمل وكيفية تنفيذ القرارات ، وفي اجتماع ياوندي في حزيران / يونيو ١٩٧٧ ظهر الخلاف عند مناقشة علاقات اللجنة الدائمة مع الصناديق الوطنية ومستويات التعاون الثنائي ، وان وجهة النظر العربية كانت تقول : على الافارقة ان يدعوا ما لقيصر لقيصر وما لله لله[٣٩] .

ـ ظل الجانب الافريقي يكرر مطالباته بأن تكون له المساهمة الفعّالة ـ إن لم يكن الدور المباشر ـ في اتخاذ القرار الخاص بتخصيص الاموال العربية المرصودة للتعاون المشترك . وانه في مؤتمر القمة الافريقي في منروفيا عام ١٩٧٩ تكررت الدعوة وتم اثباتها في قرارات المؤتمر[٤٠] .

---

(٣٧) عبد الملك عودة ، « التضامن الاسلامي في عالم متغير،» المستقبل العربي ، السنة ٥ ، العدد ٤٢ ـ ٤٤ (آب / اغسطس ـ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٢) ؛ عبد العزيز جلو ، «سياسات الدول الافريقية تجاه الوطن العربي : دراسة عامة ،» المستقبل العربي ، السنة ٣ ، العدد ٢٢ (كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٠) ، و Mazrui, *Africa's International Relations: The Diplomacy of Dependency and Change.*, p. 154.

(٣٨) الحسن ، التعاون العربي الافريقي، ص ٣٦ و٣٧ .

(٣٩) ابو سن ، العرب وتحديات الحوار مع افريقيا ، ص ٥٢ ـ ٥٦ .

(٤٠) جامعة الدول العربية ،الامانة العامة ، الادارة العامة للشؤون الاقتصادية ، « محاولة لتقييم التعاون العربي ـ الافريقي وآفاقه ،» ص ٢ .

ـ وعلى الرغم من هذه الخلافات فقد ظلت اللجنة الدائمة تباشر مسؤ ولياتها وتعمل وتجتمع بانتظام كل ستة اشهر ، حتى عقدت اجتماعها في الكويت في كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٨ ، وتوقفت اجتماعاتها بعد ذلك بسبب الموقف العربي العام تجاه مصر بعد عقد اتفاقي كامب ديفيد ، وكانت مصر عضواً في الجانب الافريقي من اللجنة الدائمة . واخيراً بعد توقف طويل واحداث تغيير في الدول اعضاء الجانب الافريقي عقدت اللجنة اجتماعاتها في داكار في نيسان / ابريل ١٩٨٢ .

٤ ـ قضايا التعاون الجماعي والثنائي

لا ينفرد الافارقة وحدهم بالشكوى من هذه الازدواجية وانعدام التنسيق بين الوسائل والاهداف والمعايير ، بل يشاركهم قسم كبير من الكتّاب العرب : « ليس هناك وضوح في الحد الفاصل بين التعاون الثنائي والجماعي في اطار التعاون العربي ـ الافريقي ، وكثيراً ما اثير التساؤ ل في المناقشات الرسمية عما اذا كانت قمة القاهرة قد الغت التعاون الثنائي لحساب التعاون الجماعي ، فقد اقتصر استخدام الجزء الاكبر من العون المعلن في قمة القاهرة على التعاون الثنائي القائم كالصناديق القطرية ، وكذلك يلاحظ ان التعاون العربي ـ الافريقي لا يتخذ صفة الجماعية الا في التمويل العربي عن طريق المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا ، وحتى بالنسبة لهذا الاخير فإن القروض المقدمة من قبله تمنح بشكل ثنائي وباتصال ثنائي بين المصرف والدولة المقترضة . . . وقد آن الاوان ان توضح حدود التعاون الثنائي والجماعي »(٤١) .

لقد ظهرت هذه المشكلة امام اللجنة الدائمة منذ بدء عملها ، اذ تكشف صيغة الوثائق الاساسية للتعاون عن استعمال عدد من الاصطلاحات والعبارات ذات المعاني الواسعة التي تحتاج الى ضبط والى تفسير يلتزم به اطراف التعامل ، ومن الامثلة : مشاريع مشتركة ؛ اتفاقيات متعددة الأطراف ؛ اطار العمل الجماعي والفردي ؛ تعاون جماعي ؛ تعاون فردي ؛ تعاون على اسس اقليمية ؛ مشاريع مالية مشتركة ؛ اتفاقيات ثنائية ؛ قروض ثنائية ؛ مشاريع على المستوى الاقليمي الفرعي وعلى المستوى القاري .

وكانت الاسئلة عن المشاركة او التعاون : هل تعني مجموعتين عربية وافريقية ، ام تعني دولتين عربية وافريقية ؟ وكذلك هل تعني المصرف ودولة افريقية منفردة؟ ومن ناحية اخرى اذا كان التمويل جماعياً فهل المقصود جماعية التمويل مثل المصرف وفردية المستفيد وطالب العون؟ وبالنسبة لسلطات اللجنة الدائمة ودورها هل تمتد الى التصرف او التوجيه بالنسبة للاموال المعلنة في مؤتمر القاهرة والمرصودة للتعاون العربي ـ الافريقي ولكنها موضوعة في صناديق وطنية وقطرية ؟

ولكن تجب الاشارة الى ان المؤسسات المالية العربية الثنائية والجماعية قد اقامت بينها تنسيقاً وتعاونت فيما بينها في توزيع المعلومات ودورية الاجتماعات ، ولكن ظل دور وعلاقات اللجنة الدائمة بهم محل تساؤ ل واجتهادات في الرأي وخلافات في وجهات النظر . ولم تتح الظروف

(٤١) المصدر نفسه ، ص ٩ .

للحسم اذ ان مستويات القرار السياسي في التعاون العربي ـ الافريقي لم تنعقد بعد عام ١٩٧٧ حتى اليوم . ومن جهة اخرى فإن القرار الذي يصدر عن الصناديق الوطنية والمؤسسات الجماعية ـ ولو بعد التنسيق ـ لا يمكن ان يمثل قراراً صادراً باسم الامة والجانب العربي خاصة اذا تذكرنا ما بين الدول والحكومات والاجهزة والمؤسسات العربية من خلافات منوعة وحساسيات معقدة .

واستطراداً يشكو الافارقة من قلة وبطء معدلات التنفيذ للتعهدات المالية العربية على المستويات الثنائية والجماعية ويذكر احد المصادر النسب على الوجه التالي : في عام ١٩٧٦ كانت نسبة السداد من التعهدات العربية هي ٤ ,١ بالمائة ، وفي عام ١٩٧٧ ارتفعت النسبة الى ٤,٦ بالمائة ، وفي عام ١٩٧٨ اصبحت ٢٣,١ بالمائة ، وفي عام ١٩٧٩ صارت النسبة ٣٥,٥ بالمائة وفي عام ١٩٨٠ وصلت الى ٤٥ بالمائة(٤٢) .

٥ ـ التعاون الثلاثي الافريقي ـ العربي ـ الاوروبي

لا نجد اشارة او عبارة حول هذا الموضوع في وثائق القاهرة للتعاون العربي ـ الافريقي ، ولكن الواقع الذي صاحب التطبيق والتطورات ، دفع عدداً من الكتاب والمسؤولين على الجانبين للحديث بحماس عن التعاون الثلاثي ، بينما وقف عدد آخر من الجانبين لمعارضة فكرة التعاون الثلاثي . ونشير فيما يلي الى هذه الآراء :

ـ يقول مصدر عربي : « توجد امكانيات حقيقية في نطاق المنظمات الثلاث (الجماعة الاقتصادية الاوروبية ـ جامعة الدول العربية ـ منظمة الوحدة الافريقية) يمكن ان تؤدي الى تعاون ثلاثي مثمر بالنسبة للاطراف الثلاثة المعنية »(٤٣) .

ـ ويقول مصدر افريقي ان التعاون الثلاثي مهم واساسي ترتيباً على ان الدول الصناعية الغربية تقدم التكنولوجيا والخبرة ، والاقطار العربية تقدم الفوائض المالية ، بينما تمتلك الدول الافريقية المواد الخام والموارد الاولية الصالحة للاستثمار(٤٤) .

ـ ويقول كاتب اوروبي ان الجزء الاكبر من التكنولوجيا والمعرفة الفنية لانشاء وتجهيز المشاريع في افريقيا تأتي من دول اقتصاديات السوق الحرة الصناعية الغربية ، وعلى الرغم من وجود انتقادات على الجانبين العربي والافريقي لفكرة التعاون الثلاثي ، فإن التعاون العربي ـ الافريقي سيظل ناقصاً دون شريك ثالث وهو العالم الصناعي ، وان هذا التعاون الثلاثي هو امر حيوي ومهم لجميع الاطراف .

ويؤكد الكاتب فكرته باعطاء نموذج من الحوار الثلاثي الذي تم في باريس في تشرين

---

(٤٢) Sylvester, *Arabs and Africans*, p. 72.

(٤٣) الاصفهاني ، التضامن العربي ـ الافريقي، ص ٦١ .

(٤٤) Chibwe, *Afro-Arab Relations in the New World Order*, pp. 101-106.

الاول / اكتوبر ١٩٨٠ بين ممثلي الجماعة الاوروبية والسكرتير العام لمنظمة الوحدة الافريقية ورئيس مجلس ادارة المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا(٤٥) .

ـ ويرى كاتب امريكي ان الارتباط الثلاثي قد تم بحكم الامر الواقع نتيجة التغير الذي حدث في موقف الاقطار العربية النفطية لتزايد ارتباطها بالشركات المتعددة الجنسيات العاملة في حقل النفط العالمي . وان الدعوة للتعاون الثلاثي قد صارت واقعاً ، اذ تم الربط بين دول الاوبك ودول العالم الاول الصناعية من خلال شركات النفط متعددة الجنسيات . . . ان هذه الشركات هي قناة الاتصال والربط بين العالم الاول الصناعي والاقطار العربية النفطية ، ويعبر الكاتب عن هذا بأنه تسوية او صفقة تاريخية ، وكان السمسار او الوسيط هو الشركات متعددة الجنسيات(٤٦) .

وقد عارضت هذه الافكار عدة كتابات منها :

ـ « ان السياسة الحالية للتمويل العربي للمشاريع الافريقية لا تحظى بقبول الدول الافريقية من ناحية ، ومن ناحية اخرى فهي تفتح الباب لشركات غير عربية وغير افريقية لكي تسيطر على المشاريع التي يشترك رأس المال العربي في تمويلها » .

ـ « ضرورة الحذر من ان يستخدم العون العربي مدخلاً لاعادة نفوذ الاستعمار الى القارة الافريقية او تغلغل الشركات متعددة الجنسيات . . . ويتصل بهذا الموضوع ضرورة الانتباه الى مخاطر الاقتراحات المطروحة لنموذج العلاقات الثنائية في القارة الافريقية»(٤٧) .

ـ واستطراداً نشير الى الدراسات المنوعة الخاصة بدور وآثار الشركات متعددة الجنسيات في افريقيا ، ومن بين هذه الدراسات التقرير الشامل الذي اعدته لجنة الخبراء ، التي شكلها امين عام الامم المتحدة لبحث موضوع هذه الشركات ، وقد نشرت الامم المتحدة تقرير اللجنة عام ١٩٧٣ ، وخلاصة القول ، انه على الرغم من تصفية الاستعماربشكله القديم ،ظلت العلاقات الاقتصادية الاساسية للدول التي تحررت منه مركزة مع الدول الرأسمالية الكبرى في مجموعها بكل ما يحتويه هذا التركيز من فرص للاستغلال وللتبعية .

ومن ناحية اخرى تفيد دراسات بنك انكلترا بأن نسبة عالية من ارصدة النفط العربي وفوائضه المالية قد تم استثمارها في الولايات المتحدة الامريكية واسواق اوروبا الغربية ، وطبقاً

---

(٤٥) Sylvester, *Arabs and Africans*, p. 223.

(٤٦) Le Vine and Luke, *The Arab-African Connection: Political and Economic Realities*, pp. 73-77 and 27.

(٤٧) عبد الملك عودة في : مركز دراسات الوحدة العربية ، ندوة جامعة الدول العربية : الواقع والطموح ، تونس ، ٢٨ نيسان / ابريل ـ ٢ ايار / مايو ١٩٨٢ ، جامعة الدول العربية : الواقع والطموح ـ بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ؛ ابو سن ، العرب وتحديات الحوار مع افريقيا ، ص ١٣ ، وجامعة الدول العربية ، الامانة العامة ، الادارة العامة للشؤون الاقتصادية ، « محاولة لتقييم التعاون العربي الافريقي وآفاقه ،» ص ٩ .

لتقديرات البنك عام ١٩٧٩ ، فإن ٨٠ بالمائة من ارصدة العملات الصعبة للاقطار العربية النفطية كانت في الدول الصناعية ، وان نصف هذا المبلغ كان في انكلترا والولايات المتحدة الامريكية فقط ، ولذلك فإن كاتباً افريقياً متخصصاً يقول ، ان الافارقة يعرفون اين يستثمر العرب اموالهم : في البلاد البيضاء الشمالية المسيحية(٤٨) .

٦ - الميادين الاخرى للتعاون

واضح ان التعاون المالي الاقتصادي هو المحور الاساسي الحالي للتعاون بين الجانبين ، وان مختلف الميادين الاخرى التي اشار اليها اعلان وبرنامج العمل لم تحظ بأي رعاية او اهتمام على المستوى الجماعي ، او ان الاهتمام بها ليس بالقدر الكافي المطلوب . ويؤكد هذا القول التالي :

« يحتل العون المالي العربي القمة في سلم الاولويات لدى الجانب الافريقي ، حتى يكاد يطغى على جميع جوانب التعاون العربي الاخرى ويفقده التوازن المطلوب »(٤٩) .

وليس معنى هذا ان المسؤولية الكاملة تقع على الجانب الافريقي منفرداً ، فإن الذي حدث هو تشكيل مجموعات العمل الاربع في النصف الاول من عام ١٩٧٨ طبقاً لقرارات اللجنة الدائمة للتعاون ، كما اوصت اللجنة الدائمة بالعمل على عقد المؤتمر المشترك لوزراء الاعلام والمؤتمر المشترك لوزراء العمل والشؤون الاجتماعية . وعقد المؤتمر الاول لكل من وزراء الاعلام ووزراء العمل . فلما توقفت بعد ذلك الانشطة الخاصة باللجنة الدائمة منذ عام ١٩٧٩ ، ترك هذا اثره على باقي الانشطة للتعاون .

وفي هذا المقام اشير الى قرار مجلس الجامعة العربية في نيسان / ابريل ١٩٧٨ الخاص بتوصية مجلس المحافظة للمصرف العربي للتنمية الاقتصادية بتخصيص مبلغ عشرة ملايين دولار امريكي - مما تبقى من موارد الصندوق الخاص للاقراض - يصرف منه بناء على طلب الامين العام للجامعة وذلك للمساهمة في تمويل مجالات التعاون الثقافي والاعلامي والاجتماعي وغيرها مما ورد في اعلان وبرنامج العمل للتعاون العربي - الافريقي . وقد رفض مجلس ادارة المصرف ومجلس المحافظة الاستجابة لهذا القرار تأسيساً على اسباب لم تعلن ولكن معروفة ومتداولة(٥٠) .

ولهذا فليس مستغرباً ، ان يقرر رئيس مجلس ادارة المصرف العربي للتنمية في آذار / مارس ١٩٨٢ الحقائق التالية : « ان الاعلام هو السبب في جهل حقائقنا ونشاطنا وآرائنا ومواقفنا . . . ان العالم الافريقي لا يعلم عن العالم العربي وعن سياسته وجهوده ومواقفه وقراراته وملابساته . . . مسألة الاعلام هي مسألة

---

(٤٨) Mazrui, *Africa's International Relations: The Diplomacy of Dependency and Change,* p. 150.

(٤٩) جامعة الدول العربية ، الامانة العامة ، الادارة العامة للشؤون الاقتصادية ، « محاولة لتقييم التعاون العربي - الافريقي وآفاقه ، » ص ١٢ .

(٥٠) القرار رقم ٣٦٩٧ عن الدورة ٦٩ بتاريخ ١/ ٤ / ١٩٧٨ - والقصة اعرفها شخصياً من الاجتماع وما تم بعد الاجتماع من اتصالات .

اساسية بالنسبة للتعاون العربي ـ الافريقي ، وفي مجمله مسألة سياسية . وعلى جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية ان تضعا سياسة اعلامية شاملة . اما في الميدان الثقافي فإن التعاون العربي ـ الافريقي يكتنفه فراغ كلي في هذا المجال بالرغم من مقررات القمة العربية ـ الافريقية ومجالسها المتخصصة »[٥١] .

وهذه هي نتائج النظرة الاحادية للتعاون والعلاقات المتبادلة وان كنت اقرر ان معالجة قضايا الاعلام وحدها لا تكفي .

٧ ـ قضية فلسطين والصراع العربي ـ الاسرائيلي

نصت وثائق التعاون على المواقف المبدئية للعرب وللافارقة تجاه قضية فلسطين والصراع العربي ـ الاسرائيلي ، ولكن ـ كما سبقت الاشارة ـ ظل القلق والهاجس لدى الجانب العربي من احتمال عودة العلاقات الدبلوماسية بين اسرائيل والدول الافريقية . ولكن السياسة العربية اكتفت بموقف قطع العلاقات الدبلوماسية بين الدول الافريقية واسرائيل والمواقف المشتركة في الامم المتحدة ، واعتبرته الحد الادنى الذي لا يمكن التراجع عنه ، وهذا واضح ـ كما سبقت الاشارة ـ في قرارات القمة العربية عام ١٩٧٩ . ولكن الغريب العجيب هو انه في تلك الفترة الزمنية للتعاون ازدهرت علاقات اسرائيل الاقتصادية والثقافية مع عدد كبير من الدول الافريقية ، ويقرر احد المصادر انه في عام ١٩٧٥ كانت هناك ٢٧ دولة افريقية تتبادل التجارة مع اسرائيل ، وان قيمة هذا التبادل التجاري كانت ٦٦,٤ مليون دولار بزيادة قدرها ١٦ بالمائة عن مستويات التبادل التجاري لعام ١٩٧٤ ، ثم ازداد التبادل وارتفعت قيمته الى حوالى ١٠٠ مليون دولار عام ١٩٧٧ . كما ازداد عدد الخبراء وممثلي الشركات الاسرائيلية في الدول الافريقية على الرغم من قطع العلاقات الدبلوماسية ، كما استوردت اسرائيل النفط من الغابون، وزار مسؤول اسرائيلي كبير تسع دول افريقية غير عربية[٥٢] .

ويؤكد مصدر عربي هذه الآراء بقوله : « لقد حصل تراجع واضح في مواقف بعض الدول الافريقية تجاه القضية الفلسطينية ، ويلاحظ ان المقاطعة الدبلوماسية للكيان الصهيوني لم تقترن بمقاطعة اقتصادية ، بل ان الفترة قد شهدت ازدهاراً في العلاقات الاقتصادية ، وتضاعف وتنوع التبادل التجاري في ظلها وحقق الميزان التجاري وفراً لمصلحة الكيان الصهيوني . وفي الوقت نفسه شهدت الفترة استمرار استخدام الخبراء والفنيين الاسرائيليين مباشرة او من خلال الشركات الغربية التي اعتمدت عليهم في تنفيذ عقودها ، واستمر تدفق الافارقة للتدريب في مؤسسات الكيان الصهيوني »[٥٣] .

ويثير هذا الموضوع ـ وما يتفرع عنه من قضايا ـ كثيراً من التعليقات والآراء المنوعة والمتفاوتة ، ونشير الى بعضها لاستجلاء ما يدور من تيارات واتجاهات :

---

(٥١) العياري ، آفاق العمل العربي ـ الافريقي المشترك، ص ٣٦ ـ ٣٨ .

(٥٢) Le Vine and Luke, *The Arab-African Connection: Political and Economic Realities*, p. 134.

(٥٣) جامعة الدول العربية ، الامانة العامة ، الادارة العامة للشؤون الاقتصادية ، « محاولة لتقييم التعاون العربي ـ الافريقي وآفاقه ،» ص ٥ .

احد المصادر العربية الثقة يقول ان التضامن العربي ـ الافريقي يركز حول القضيتين اللتين يمكن اعتبارهما بحق قضية كل العرب وكل الافارقة وهما قضية فلسطين وقضية النظم العنصرية في افريقيا ، وما عدا هذا فقد لا نلمح تضامناً سياسياً بالدرجة نفسها وقد لا نلمحه على الاطلاق ، ومع ذلك فإن التضامن السياسي الافريقي ـ العربي يبدو محتاجاً الى إنعام النظر وبالذات في الموقف الافريقي . . . ويمكن القول ان البداية الحقيقية للتعاون تمت بدوافع سياسية محضة ، وخطورة غلبة الطابع السياسي على العلاقات الاقتصادية العربية هو ان تصبح هذه العلاقات دالة في العلاقات السياسية وليست اساساً يدعمها ، وهكذا فإن احتمال تضاؤل التضامن السياسي لافريقيا مع العرب ضد اسرائيل يمكن ان يكون ذا اثر ضار على العلاقات الاقتصادية العربية . . . ومن الواضح ان ظاهرة تأسيس التعاون الاقتصادي العربي مختلفة عن مثيلتها في التعاون السياسي ، وان مؤسسات التعاون الاقتصادي هي مؤسسات عربية خالصة ، وكل اكتسابها لصفة الافريقية هو انها تتوجه بنشاطها نحو افريقيا[٥٤] .

ويرى مصدر ثانٍ انه لا شك في ان التضامن العربي ـ الافريقي قد تأثر بنتائج الصراع العربي ـ الاسرائيلي ، وانه لا شك في وجود رد فعل افريقي مضاد لسياسات الدولة اليهودية في فلسطين ، ولكن ما زال كثير من الافارقة يعتقد ـ حتى الآن ـ بأن مشكلة فلسطين ليست مشكلة افريقية ، وان الاهتمام الافريقي بها جاء نتيجة للدور العربي في دفع وإثارة الاهتمام بها . ولذلك فإن السؤال الذي يثير القلق هو ان عدداً من الدول الافريقية يفكر في اعادة العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل ـ او سوف يقدم على اعادة العلاقات ـ فيكون السؤال متى يحدث ذلك ؟ وماذا سيكون موقف الاقطار العربية تجاه الدول الافريقية؟ وتجاه العلاقات العربية مع حكومة جنوب افريقيا العنصرية ؟[٥٥] .

وان اثارة هذه الاسئلة تكون ذات مغزى او معنى بعد عقد مصر لاتفاقيتي كامب ديفيد والانسحاب الاسرائيلي من شبه جزيرة سيناء . وما حدث هو ان بعض الدول الافريقية اراد استخدام هذا المنطق لاعادة العلاقات مع اسرائيل ومن بينها زائير، التي اتخذت اجراء اعادة العلاقات عام ١٩٨٢ . وعلى الرغم من رد الفعل العربي العنيف الذي نشرته الصحافة وتداولته وسائل الاعلام ، فإنه عندما انعقد مؤتمر القمة الافريقية الفرنسية في عاصمة زائير في تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٢ فقد حضر الاجتماع اربعون دولة افريقية من بينها ممثلو بلدان عربية ـ افريقية هي مصر والسودان والمغرب . ووجهة نظري ان السياسات العربية المتخاذلة والشكلية استمرت ولم تستفد من الاحداث ومن التجارب !

ويثير كاتب افريقي ـ معروف ومتخصص ـ الموضوع من زاوية اخرى ، فيبدأ بالاشارة الى ما

(٥٤) احمد يوسف احمد ، « ابعاد العلاقات العربية ـ الافريقية ،» ورقة قدمت الى : ندوة العلاقات الافريقية ـ العربية في الثمانينات ، القاهرة ، ٢١ ـ ٢٤ كانون الثاني / يناير ١٩٨٠ .

(٥٥) Sylvester, *Arabs and Africans*, p. 187.

حدث في كينا (وبعض الدول الافريقية ايضاً) عام ١٩٧٤ ، حين انتشرت الدعـوة في اقوال بعض اعضاء البرلمان وفي الصحافة لمنع مياه النيل عن الجريان الى مصر والسودان ، وبيعهـا ، مقابل الحصول على النفط . فيقول الكاتب ان مثل هذا التفكير لم يكن دعوة الى الحرب ضد مصر والسودان ، فالكل يعرف انهما قطران غير بتروليين ، ولا يبيعان الزيت في الاسـواق العالميـة ، وليست لديهما فوائض مالية نفطية . ولكن التفسير الصحيح هو في اسباب التوتر والقلق العام ، وهذه الاسباب ليست من الاحداث المعاصرة فقط ، انما لها اسباب تاريخية عميقة . اذ لا يوجد تبادل او تعامل متوازٍ او متساوٍ بين الجانبين العربي والافريقي ، ولا يوجد تماثل او تطابق في عمليات التداخل والتزاوج وفي الاخذ والعطاء بين منطقة شمال افريقيا العربية ومنطقة افريقيا السوداء غير العربية . انه منذ زمن طويل سابق نجد ان الشرق الاوسط في مركز المانح ونجد افريقيا السوداء في مركز المستقبِل . وهذا معناه ان افريقيا السوداء في وضع الاختراق الثقافي والاقتصادي والسياسي الدائم ، ولم يسبق ان قامت افريقيا السوداء برد فعل او بهجوم مضاد لهذا الاختراق . لذلك يجب ان نفرق بين متطلبات ومقتضيات التحالف السياسي وبين متطلبات ومقتضيات المشاركة الاقتصادية واعباء كل منهما ، ويجب ان نتوقع النكسات وذلك لأن التوتر او الاختلاف بين الدول ليس معناه الانهيار العام للتضامن وللعلاقات المتبادلة بين الجانبين . ويختتم الكاتب منطقه بأن افريقيا تطالب بالعون وبالاستثمار للتنمية ، وان العرب قد تركوا بصماتهم التاريخية على افريقيا ، مرة اولى في عهد تجارة الرقيق ، ومرة ثانية في عهد التحالف السياسي للتحرر من الاستعمار القديم ، والمرة الثالثة الآن في فترة المشاركة للتنمية(٥٦) .

وفي طيات هذه المناقشة السياسية تظهر قضية مصر والموقف العربي تجاهها بعد عقد اتفاقي كامب ديفيد ، وبخاصة آثار ذلك على الساحة الافريقية وبكل ما تمثله السياسة المصرية بعد ثورة ١٩٥٢ في الفكر الافريقي العام . ويقول احد المصادر انه ليس هناك من شك في ان الآمال الكبرى التي اطلقتها قمة ١٩٧٧ لم تتحقق في عام ١٩٨٠ ، ولقد واجه التقدم في بناء مؤسسات التعاون وعملها نكسة ، نتجت عن موضوع مصر ، وثقل مصر وسياسات مصر في افريقيا . ويجب على العرب والافارقة ان يقرروا كيف سيتصرفون ، وعما اذا كانت قضية مصر ستبقى قائمة تمثل عقبة في وجه نمو ودعم المشاركة والتعاون بين الجانبين ، والمنطق عند الكاتب هو ان المشاركة والتعاون العربي ـ الافريقي ليسا محكومين باعتبارات آنية او تكتيكيـة ، ولكن الذي يتحكم في التعـاون العربي ـ الافريقي هو تصورات ومصالح طويلة المدى(٥٧) .

وتعليقاً على موضوع العلاقات السياسية العربية ـ الافريقية يقول كاتب عربي : يجب الا ننسى ان المساعدات العربية لافريقيا ارتبطت بالتعاون السياسي الافـريقي مع العـرب ، ومن

(٥٦) Mazrui, *Africa's International Relations: The Diplomacy of Dependency and Change,* pp. 148-155.

(٥٧) Sylvester, Ibid, p. 222.

ونشير الى الآراء الواردة في ابحاث هذا الكتاب حول كامب ديفيد والمواقف العربية والافريقية تجاه عضوية مصر في المنظمةوفي اللجنة الدائمة .

الصعب استمرار المساعدات بالمعدلات الحالية في حالة تغير الموقف الافريقي الحالي من اسرائيل(٥٨) .

٨ ـ الموقف في اعوام الثمانينات

القصد هو تقديم نظرة عامة على مستقبل التعاون العربي ـ الافريقي من واقع نتائج الممارسة او من عملية المتابعة للتفاعلات بين الجانبين . ونقدم عدداً من الآراء المتفاوتة والمنوعة على النحو التالي :

ـ د. الشاذلي العياري رئيس مجلس ادارة المصرف العربي للتنمية الاقتصادية ، يراجع مواقفه وآراءه التي عرضها في تقارير المصرف ـ كما سبقت الاشارة ـ ويقول في آذار / مارس ١٩٨٢ ما يلي :

« ان احتجاب اللجنة الدائمة بصفتها الجهاز الاساسي للتنسيق العربي ـ الافريقي كما نصت عليه مقررات القمة العربية ـ الافريقية الاولى افقد العمل العربي ذلك النفس السياسي الجماعي الضروري الذي يجعل من العمل المشترك عملاً متكاملاً مترابطاً مؤثراً بشكل فعلي . . . والمطلوب ليس الزيادة الكبيرة في مستويات العون العربي المقدم لهذه البلدان فوق ما تتلقاه ، بقدر ما هو وضع خطط عربية افريقية مشتركة ذات نفس طويل لمعالجة الاوضاع الاقتصادية ـ الاجتماعية المتداعية مع برمجة وتوحيد الموارد المتاحة حسب الاولويات والضغوط . . . اننا لا ننكر الانعكاسات السيئة التي تتحملها افريقيا ، وبالخصوص بعض البلدان الافريقية من جراء ارتفاع اسعار النفط . . . وان ارقام التبادل التجاري بين العالم العربي والعالم الافريقي في الظرف الحالي ضئيلة وضئيلة جداً شأنها شأن العلاقات التجارية بين دول العالم الثالث »(٥٩) .

يتضح من استعراض قرارات وسياسات مؤتمر القمة الافريقي في منروفيا في تموز / يوليو ١٩٧٩ ، ان هناك اقتناعاً افريقياً بتواضع نتائج التعاون العربي ـ الافريقي بالقياس الى الطموحات الافريقية والقدرات العربية ، وان بعض الوفود الافريقية قد عبرت عن القلق من تباطؤ اجراءات العمل المشترك ، والقصور في اداء اجهزة التعاون . وقد سجل المؤتمر في قراراته عدداً من الاقتراحات المنوعة لتجديد قوة الدفع لهذا التعاون من بينها :

أ ـ ضرورة وضع اقتراحات لأولويات الاهداف بحيث تكون اكثر وضوحاً وتحديداً .

ب ـ ضرورة انشاء جهاز اداري تنفيذي مشترك متكامل ودائم ، مع تنشيط الاجهزة القائمة بما يضمن الفعّالية والترشيد للتعاون المشترك ، وتعميق التنسيق بين الاجهزة القائمة حالياً ولاسيما المالية منها .

ج ـ ضرورة تكليف الاجهزة بوضع برامج عمل وبرامج طويلة الامد .

---

(٥٨) احمد ، « ابعاد العلاقات العربية ـ الافريقية ،» .
(٥٩) العياري ، آفاق العمل العربي ـ الافريقي المشترك ، ص ٦ ، ١١ و٣٠ .

د ـ ضرورة تقديم اقتراحات لمعالجة عوائق الاستثمار العربي في افريقيا من اجل تيسير تدفق المال وفق سياسة عملية واضحة .

ويتحدث مصدر اوروبي متخصص في السياسة الافريقية بقوله ، في بدء عقد الثمانينات تجد الافارقة وهم يشعرون بعدم ثقة متزايدة في القوى الكبرى ، مع خيبة امل عميقة نتيجة فشل الاقطار العربية النفطية في جعل الفوائض المالية المتوفرة لديهم متاحة للاقتصاد الافريقي الذي يعيش في حال شبه افلاس . وعند الافارقة ايضاً مرارة عميقة ومتزايدة تجاه صندوق النقد الدولي . وفي عام ١٩٨١ قدرت الفوائض المالية المتوفرة لدى اعضاء منظمة الاوبك بمقدار ٨٧ مليار دولار ، وقد تم استثمار اغلب هذه الاموال في البنوك الاوروبية والامريكية بفوائد مجزية . وانه لوضع سيء بالنسبة للدول الافريقية غير المنتجة للنفط انها مضطرة للاقتراض من البنوك الغربية ، ومن هذه الفوائض المالية التي يعاد استثمارها بفوائد اعلى من تلك التي تدفعها البنوك لاصحاب الفوائض والارصدة المالية(٦٠) .

ويقدم كاتبان امريكيان في مؤلفهما عن التعاون العربي ـ الافريقي تصوراً غريباً وفريداً من نوعه ـ وان تقديم هذا التصور لا يعني بالضرورة موافقتي على كل ما جاء به ـ اذ اعد الكاتبان دراستهما التي تقوم على عدد من الفروض ، ومن بينها :

ـ ان عهد التضامن الافريقي كان قصير العمر ، اذ اكتشف الافارقة انهم دفعوا ثمناً عالياً عما توقعوه او تسلموه .

ـ إن اساس خيبة الامل الافريقية وتدهور المشروع التعاوني كان نتيجة التحول والتغير الذي لحق المكانة الدولية للاقطار العربية النفطية ، اذ تحركت مواقعها ومكانتها الدولية لتترك عضوية العالم الثالث وترتبط بأوضاع العالم الاول . وبقي الافارقة في وسط الاوضاع السيئة والمتدنية للعالم الثالث الاقل نمواً ، وفي اوضاع تبعية لمن كانوا اقرانهم وشركاءهم قبلاً في العالم الثالث .

ـ ويقوم بنيان الدراسة على مقولة ان النظام الدولي قد شهد تغيرات اساسية في النصف الثاني من السبعينات نتيجة التوازي الاستراتيجي بين الدولتين الاعظم ، مما جعل سياساتهما الصراعية تمتد من المركز الى محيط الدائرة حيث يقع العالم الثالث . وقد توافق هذا مع نشوء القوى الجديدة المتمثلة في البلدان النفطية ، والتي اخذت دور الفاعل الدولي على الساحة الدولية منذ ١٩٧٣ ، وكانت فرصتها للتحرك ولأداء الدور ، الدعوة الى نظام دولي جديد ، يتيح لها التعبير عن رؤيتها وعن دورها المتوقع . وبهذا تغير موقع هذه البلدان النفطية على المستوى الكوني واصبحت تمثل فئة او طبقة جديدة بين الامم والدول ، ومن ثم تغيرت نظرة البلدان النفطية الى بقية الدول والاوضاع في العالم الثالث وفي افريقيا خاصة . وتزامن مع هذا التغير اتجاه البلدان النفطية الى الارتباط بالعالم الاول الصناعي .

---

(٦٠) Gavshon, *Crisis in Africa*, pp. 17-18.

وتجد الدراسة الاسباب لما تقدمه من تصور في دور الشركات النفطية متعددة الجنسيات ، فقد ادت دوراً ناجحاً في السيطرة بوسائل منوعة على البلدان النفطية اعضاء الاوبك ، ثم قامت بالربط بين دول الاوبك ودول العالم الصناعي . واسهمت بالدور الاساسي متعاونة مع غيرها من الشركات متعددة الجنسيات في قطاعات اخرى، في اعادة استخدام واستثمار الفوائض النفطية في الاسواق المالية والاستثمارية في العالم الاول . ويطلق الكاتبان على هذه العمليات صفة الصفقة التاريخية ، وعلى الشركات متعددة الجنسيات صفة الوسيط او السمسار .

- وفيما يتعلق بالعلاقات العربية - الافريقية ترى الدراسة ان الجانب العربي قد حقق ما اراد ، وان اي تهديدات افريقية باعادة العلاقات مع اسرائيل قد اصبحت في غير موعدها وزمانها ، وان السلاح هو سلاح مغلول ، وهذا لأن التحالف السعودي - الامريكي وتجمع اقطار الخليج النفطية اصبح حالياً هو المحور المركزي للعلاقات الدولية في منطقة الشرق الاوسط . وان تأثير هذا المحور ونشاطه يمتد الى افريقيا وعبر تحالفات وتفاهمات دولية . وان له دوراً في الصراع الدولي وتنافس الشرق والغرب في المنطقتين العربية والافريقية .

وبالنسبة لافريقيا ، فإنه على الرغم من استمرار الحديث عن التعاون العربي - الافريقي ، فإن الجانب الافريقي لم يصبح شريكاً او نداً على قدم المساواة ، وانما تحرك ليستقر على هامش محيط الدائرة في العلاقات العربية - الافريقية ، ومع ذلك فلن ينهار التعاون العربي - الافريقي ولن يتوقف ،وسوف يستمر التحالف في صورة او في اخرى ، وعلى مستويات منوعة ، وهذا لأن الجانب العربي مستريح ومستفيد ، ولأن الجانب الافريقي مستفيد من العون المالي المقدم ، وان الآمال في دور التحالف تجاه حوار الشمال والجنوب وتغيير النظام الاقتصادي الدولي ما زالت قائمة وملحة(٦١) .

وفي ختام هذا القسم ، ومع الثمانينات من هذا القرن ، يتحدث الدارسون عن متغير برز ويترك اثره فيما يأتي من سنوات هذا العقد ، وهو الركود في السوق العالمية للنفط وتناقص ايرادات البلدان النفطية عامة . وتشير دراسة في صحيفة الشرق الاوسط بقلم خبير في شؤون النفط العربي انه :

« لقد ارتبط الخليج في الاذهان بالنفط وبالسيولة المالية المتدفقة وبالارصدة الضخمة من العملات الاجنبية ، وهذا المفهوم - فيما يبدو في طريقه الى التغير ، حاملاً معه ملامح تغيير في انشطة عديدة ، وارتباط الخليج بالنفط - اصبح اكثر وضوحاً بعد التغييرات السلبية التي تمر بها سوق النفط، والتي بدأت تؤثر على المنتجين ، وعلى رأسها تناقص البيع ومن ثم المداخيل المالية . . . في منتصف الشهر الماضي اضاء ضوء احمر في دولة الامارات العربية المتحدة عندما اجاز مجلس الوزراء الموازنة ، وبها عجز لأول مرة . . . وفي الكويت اعلنت وزارة المالية ان البلاد ستواجه عجزاً في غضون السنوات الثماني القادمة . . . وقامت البحرين من جهتها بتأجيل بعض التعاقدات الخاصة ببعض المشاريع لعدم توافر الاعتمادات اللازمة . . . وحدها المملكة السعودية وقطر تبدوان في حالة استرخاء.

---

(٦١) Le Vine and Luke, *The Arab - African Connection: Political and Economic Realities*, pp. 77-111.

وفي دراسة لبنك شيس مانهاتن صدرت مؤخراً فإن السعودية يمكنها الاستمرار في الانفاق على التزاماتها الداخلية بنفس المعدل الحالي حتى ولو هبط الانتاج . . . وهذا الوضع بالنسبة لمنطقة الخليج عموماً سيلقي بظلاله على ميادين عديدة فهناك العون الثنائي والجماعي الذي تقدمه الدول الخلجية عبر صناديقها التنموية للدول العربية والدول النامية عموماً . . . وان العون لا يقتصر على الدول النامية فقط وانما يتعداها الى الدول الصناعية سواء عبر القروض المباشرة او بشراء سنداتها الحكومية او بتقديم القروض للمؤسسات الدولية »[٦٢] .

وهذا القول يثير التفكير من جديد فيما هو آت ، ويتوجب ان يؤخذ في الحسبان عند اعادة القراءة السياسية لاوضاع الاقتصاد السياسي وآثاره في التعاون العربي ـ الافريقي وفي اوضاع وعلاقات توازنات القوى بين البلدان العربية عامة ، وبين البلدان العربية والافريقية خاصة فيما تبقى من سنوات هذا القرن . اذ ان السنوات الممتدة من عام ١٩٨٠ حتى عام ٢٠٠٠ هي الفترة التي يفترض ان تشهد تطبيق وتنفيذ خطة لاغوس الافريقية للتنمية وخطة عمان العربية للتنمية . وقد نشرت الحكومات العربية النفطية ميزانياتها القادمة للعام ١٩٨٣ / ١٩٨٤ وارقامها تؤكد النقص في الموارد والضغط في ارقام العون .

رابعاً : الرأي والتقويم

تحت مظلة التعاون العربي ـ الافريقي ، وفي عمر تجربة فريدة في العلاقات والتفاعلات الدولية اجد المعالم التالية لتقويم التجربة :

١ ـ غاب التصور الاستراتيجي لبناء علاقة خاصة ومتميزة بين الجانب العربي ممثلاً في جامعة الدول العربية ، وبين الجانب الافريقي ممثلاً في منظمة الوحدة الافريقية ، وراحت الغايات والوسائل تبرز وتختفي ، تتقدم في الاولويات او تتراجع بين الفعل ورد الفعل ، وتحت ضغوط المتغيرات الدولية في المنطقتين العربية والافريقية ، وهما جزء من مناطق الجنوب التابعة اقتصادياً وسياسياً للعالم الصناعي الغني في الشمال .

٢ ـ اختفى تدريجياً دور اجهزة التنفيذ والمتابعة والتقويم ، بعدما ثارت الخلافات بين الجانبين في اللجنة الدائمة ، وتعطلت اجتماعات المؤتمرات المشتركة ، وتوقفت آثار المؤسسات السياسية العليا ، وبقيت الصناديق الوطنية والمصرف العربي تقوم بالاجتهاد على مستوى التصورات الفنية لتملأ الفراغ الاقتصادي والمالي ، الذي هو وظيفتها وعملها الاساسي في اطار التعاون العربي ـ الافريقي .

٣ ـ تزامن الصراع الدولي الاجنبي مع فترة الميلاد والتأسيس للتعاون ، واستحدثت الحرب

---

(٦٢) السّر سيد احمد ، في : الشرق الاوسط (لندن) ، آذار / مارس ١٩٨٢ . كما نشير الى عدد من الدراسات الصادرة باللغة العربية وباللغات الاجنبية حول العجز المالي الذي تواجهه الحكومات العربية النفطية وما يترتب عليه من آثار .

الباردة بين الشرق والغرب اساليب ووسائل جديدة بجوار ما تمرست على استخدامه من قبل ، وفي اطار هذا الصراع الخفي والعلني ، تأججت نيران النزاعات المنوعة على الجانب العربي ، وعلى الجانب الافريقي ، وتشابكت وتداخلت خطوط الصراع ، وعبر فريق من كل جانب الخطوط الجغرافية الفاصلة بين المنطقة العربية والمنطقة الافريقية ، ليتحالف مع فريق آخر يتماثل معه في التوجهات السياسية والفكرية ، او في المصالح والارتباطات الخارجية ، وليتعارك مع تحالف آخر تماثل ايضاً في توجهاته ومصالحه وارتباطاته . . . وكانت النتيجة المريرة هي ان الشعوب العربية والافريقية تدفع الثمن سوياً واغلب الحكومات في وضع التبعية الكامل .

٤ ـ استمرت قضية الصراع العربي ـ الاسرائيلي وقضية تصفية النظام العنصري في جنوب افريقيا ـ شعاراً مقدساً مرفوعاً عند الجانبين على المستوى الجماعي ، وعند الاطراف والافرقاء على مستويات اقليمية ومحلية ، واكد الجميع مواقفهم بالاسهاب عن الحديث العقائدي والسياسي عن معنى الصراع والمعركة . في حين ان وقائع واوضاع العلاقات والتوازنات والضغوط الدولية كانت تتحرك لخلق او لبناء اوضاع جديدة ، الامر الذي عدّل من قواعد المباراة ، فتناقضت المقدمات والنتائج . حتى جاءت حرب جنوب افريقيا في انغولا ، وحرب اسرائيل في لبنان ، وكان هدف الحرب الاولى هو تصفية منظمة سوابو وقضية شعب ناميبيا ، وكان هدف الحرب الثانية هو تصفية منظمة التحرير الفلسطينية وقضية الشعب الفلسطيني .

٥ ـ اسهمت الاقطار النفطية عامة ـ وفي منطقة الخليج خاصة ـ في اثراء تيار وسياسات العون الدولي ، وفي دعم وتوسيع دائرة عمل المنظمات المالية العالمية متعددة الاطراف في دول الجنوب عامة تحت شعار التنمية الدولية . وتدفقت الاموال العربية بارقام فلكية ومتزايدة . وفي اطار نشاط هذه الشبكة العالمية للعون والتنمية ولتحسين صورة النظام العالمي القائم ، بدأت العلاقات العربية ـ الافريقية في الدخول وفي الانضواء تحت هذا التيار العالمي ، حتى ضاعت سمتها الخاصة وعلامتها المميزة التي كانت هدف وغاية التعاون العربي ـ الافريقي . واصبحت النظرة الى افريقيا تتم خلال وعبر مراصد ومنظومة قيم العون الدولي والتنمية الدولية ، وهكذا تساوت في مقاييس المعاملات افريقيا مع آسيا وامريكا اللاتينية .

٦ ـ انكمشت الميادين التطبيقية للتعاون العربي ـ الافريقي كما تحدثت عنها وثائق القاهرة عام ١٩٧٧ ، ليتبقى منها ميدان الاقتصاد والمال . واقتصرت الممارسات الافريقية في هذا الميدان ، على التعامل مع المؤسسات العربية الوطنية والاقليمية ، طلباً للقروض وللمنح وللتمويل . وحتى في هذا القطاع الضيق من ممارسات العمل المشترك ، زاحمت الجانب العربي وتنافست معه المؤسسات المالية العملاقة في السوق الاوروبية المشتركة ، وفي الولايات المتحدة الامريكية ، وايضاً منظمات ووكالات الامم المتحدة للتنمية وللعون .

ولما انتقلت اجراءات العون العربي الى مستويات تنفيذ البرامج والمشاريع ، ظهر دور بيوت الخبرة ودراسات الجدوى الاجنبية ، وفي النهاية تم تمهيد الطريق بالمناقصات وبالممارسات في التنفيذ والانشاء للشركات الاوروبية والامريكية ذات العلاقات الوثيقة مع الشركات متعددة

الجنسيات . وتمت كل هذه المعاملات والعلاقات في اطار اقتصاديات تابعة لاقتصاد عالمي تلعب فيه الشركات متعددة الجنسيات دوراً رئيسياً بالمعنى الاقتصادي السياسي .

٧ ـ اعتقد ان الفرصة قد ضاعت من العرب والافارقة سوياً لبناء نموذج رائد للتعاون بين اقليمين ومنطقتين في العالم الثالث ، وفي الجنوب ، وفي اطار مجموعة عدم الانحياز . لقد تم حديث كثير حول التعاون بين اقاليم ومناطق الجنوب تجاه فشل الحوار بين الشمال والجنوب وفي اطار محاولات دول الجنوب عامة لبناء نظام اقتصادي عالمي جديد . وقد كانت الآمال والتطلعات في النصف الاول من السبعينات عالية مع بدايات التعاون العربي ـ الافريقي . ولكن نتائج التجربة اليوم ـ بل ومن خلال التطبيقات منذ ١٩٧٣ ـ تتمثل في الفشل ولا تغري احداً بتكرارها ، او باتخاذها نموذجاً ، او تكون حافزاً لبناء تعاون اقليمي مماثل بين الدول الفقيرة والمتخلفة .

٨ ـ ان استخدام مؤشرات ومعايير العمل المشترك بين الجانبين العربي والافريقي في تجربة التعاون ـ تدل على التأييد الافريقي للقضية الفلسطينية والتأييد العربي لقضايا شعوب الجنوب الافريقي ، لم يزد في الفاعلية وفي التحرك عما كان عليه في فترة الكفاح المشترك ، والجبهة العامة لتصفية الاستعمار ، والتحرر الوطني والاستقلال . وان اساليب الادانة واصدار القرارات ، والامتناع عن التصويت احياناً ، انما هي طابع وصورة التأييد على الجانبين بالنسبة لهذه القضايا .

ومن ثم يصح القول إنه لم يحدث اي تقدم ايجابي في ميدان التعاون في الامن المشترك ، وفي الدفاع عن سيادة واستقلال هذه الدول ، وفي التصدي لمحاولات الاختراق والضغوط من جانب الدول العظمى الاجنبية عن المنطقتين العربية والافريقية . بل كما اشارت الدراسة حدث مزيد من الارتباط والتبعية لمراكز القوة العالمية في اوروبا وامريكا .

٩ ـ اذا كانت فترة التعاون العربي ـ الافريقي قد بدأت بانشاء مؤسسات العمل الجماعي بين الجانبين، واعتمدت في وثائقها(مؤتمر القاهرة١٩٧٧) على ضرورة واهمية العمل المؤسسي لتنمية ولتطوير التعاون . فإن النتائج اليوم بعد عشر سنوات هي الجمود ، لقد عجزت التجربة والمؤسسات على تطوير نفسها وعلى التأقلم ، حتى تتمكن من عبور ومواجهة الازمات القاتلة التي شهدتها هذه الفترة الزمنية كما ان مؤسسات العمل الجماعي قد توقفت عن العمل بعد عقد اتفاقيات كامب ديفيد بين مصر واسرائيل . وتناقص وتراجع المستوى الجماعي الى مجرد طلب للقروض وللمنح على المستوى الثنائي او من خلال عمليات المصرف العربي .

حتى انه يصح القول بأن التعاون العربي ـ الافريقي اصبح الرجل المريض لا هو حيّ يُرجى ، ولا هو ميت يُرثى .

١٠ ـ ومرّة ثانية اكرر ما سبق ان قلته في تعقيب على البحث الذي قدمه د. مجدي حماد الى ندوة جامعة الدول العربية : الواقع والطموح ، في نيسان / ابريل ١٩٨٢ عن دور الجامعة العربية في التعاون العربي ـ الافريقي :

« يواجه التعاون العربي ـ الافريقي ازمة بالغة الخطورة والتعقيد وتشير الدراسة والتعقيب الى اخطاء كثيرة ،

والى تقصير اكيد على كل جانب خلال المرحلة منذ ١٩٧٣ ، وسوف تزداد وطأة الازمة فيما يأتي من سنوات الثمانينات، وتوشك ان تتداعى هياكل التعاون العربي ـ الافريقي فكرياً وسياسياً . . . وبهذا يعود الحوار اليوم ـ كما حدث مراراً من قبل ـ الى مركز الدائرة في التعاون العربي ـ الافريقي : ماذا يريد العرب من افريقيا؟ وما هي اولويات العمل في التعاون العربي ـ الافريقي؟ وفي البدء كانت الاستراتيجية العربية »[٦٣]. وخلاصة القول ان ما تبقى اليوم ، من الآمال العظام والتطلعات الكبرى التي صاحبت مسيرة الاعوام العشرة من عمر التعاون العربي ـ الافريقي ، هو :

ـ ان سياسات الاقطار العربية النفطية ـ وبخاصة دول مجلس التعاون الخليجي ـ قد اثبتت وجودها الانساني العالمي ، واساسها المالي في ميدان العون الدولي تجاه العالم الثالث عامة بما فيه افريقيا ، وحققت نتائج كثيرة تحسب لها وللجانب العربي عامة . ولكنها في الوقت نفسه دعمت النظام العالمي القائم بمعانيه السياسية والاقتصادية وهو نظام جائر يقوم ضد مصالح الشعوب والدول الفقيرة . . . وهذا من المتناقضات المعاصرة .

ـ ان سياسات الاقطار العربية ـ فرادى او في تجمعات جزئية ، قد اسهمت في العلاقات المتبادلة مع الدول الافريقية ـ فرادى او في تجمعات جزئية ، وتأكدت نتائج التفاعلات الدولية بين الجانبين في تحقيق نتائج ايجابية كثيرة . ولكن في الفترة نفسها فإن ما حدث من اخطاء وسلبيات ومغامرات يترك آثاره وتعقيداته بصورة اكبر واشد ايلاماً . . . وتبدو الصورة على الجانبين ركاماً من التمزق والتناقضات .

ـ ولكن الارادة السياسية العربية الكلية على مستوى جامعة الدول العربية ، والاستراتيجية العربية القومية العليا ، في عملها لتأسيس التعاون العربي ـ الافريقي ، وفي هدفها لبناء علاقات خاصة ومتميزة مع القارة الافريقية ـ دولاً ومنظمة ـ طبقاً لوثائق مؤتمر القمة العربي ـ الافريقي الاول بالقاهرة في آذار / مارس ١٩٧٧ . . . . اليوم بعد عشر سنوات لا تجد من نتائج العمل ما يحسب لمصلحتها بميزان المستهدف المطلوب . . . ولهذا يكون حصار التجربة على هذا المستوى القومي . . . هو قبض الريح .

---

(٦٣) ندوة جامعة الدول العربية : الواقع والطموح ، تونس ، ٢٨ نيسان / ابريل ـ ٢ ايار / مايو ١٩٨٢ ، جامعة الدول العربية : الواقع والطموح ـ بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، ص ٥٤٨ ـ ٥٥٥ .

تعقيب ١

سمير امين

سبق في تعقيبي على دراسة د. كنعان بعنوان « البعد الاقتصادي للعلاقات العربية الافريقية »[1] ، انني طرحت بعض التساؤلات العامة حول موضوع استراتيجيات التنمية المتبعة في الاقطار العربية ، والافريقية والتي يندرج التعاون العربي ـ الافريقي ، كما هو حالياً ، في اطارها . وكنت قد ذكرت ان العالم الثالث بشكل عام ـ والمنطقة العربية والافريقية جزء منه ـ قد تنازل عن مشروعه عن اقامة نظام اقتصادي دولي جديد ليقبل في الواقع برامج رأس المال الاحتكاري الذي يهدف الى « اعادة الانتشار » ، الذي يحكمه معيار وحيد وهو ربحية رأس المال هذا ، دون اعتبار حاجة الشعوب الى اقامة مجتمع واقتصاد متمحور على الذات . واستنتجت من ذلك التنازل غياب سياسات وطنية سواء في البلدان العربية ام الافريقية وبالتالي إخضاع المعونة المالية العربية ـ ولا يعدو ان يكون التعاون العربي ـ الافريقي حالياً اكثر من اعادة انتشار رأس المال الاحتكاري الاستعماري .

ويبدو لي ان هذه هي ايضاً النتيجة التي توصل اليها د. عبدالملك عودة في محاولته تقويم تجربة التعاون العربي ـ الافريقي التي نحن بصددها ، فيقول : « والمطلوب ليس الزيادة الكبيرة في مستويات العون العربي المقدم لهذه البلدان فوق ما تتلقاه ، بقدر ما هو وضع خطط عربية ـ افريقية مشتركة ذات نفس طويل لمعالجة الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية . . . . » .

سبق ان اتفقت الاقطار العربية والدول الافريقية على اطار عام طرح فيه بعض المبادىء الاساسية التي يمكنها ان تحدد الى حد ما هذا الاطار لاستراتيجية تحررية مشتركة (في إعلان عمان) كما سبق ان اعلنت الدول الافريقية اهدافها في اعلان لاغوس عام ١٩٨٠ . ولكن المؤسف هو ان هذه المبادىء العامة ولو انها سليمة في جوهرها ـ اذ ان

---

(١) انظر : « تعقيب ٢ » في الفصل العاشر من هذا الكتاب .

اعلان لاغوس مثلاً ، يؤكد ضرورة الاعتماد على الذات في الاطار القطري والاقليمي والجماعي ـ الا ان الممارسات بعيدة للغاية عنه ، ولو بديء في تنفيذ هذه المبادىء .

وقد ضربت في البحث مثلاً عن واقع المعونة العربية وهو مثل المساعدات المالية المقدمة لمجموعة دول الساحل في غرب افريقيا بين عام ١٩٧٣ وعام ١٩٨٠ . ولن ارجع هنا الى تفاصيل هذا المثل الذي اثبت في البحث بأهم النتائج المستنتجة من دراسته .

ثم اشرت ايضاً في البحث السابق الى نموذج من الاندماج الاقليمي الذي لا يندرج في مشروع تحرر جماعي بل في مشروع هيمنة استعمارية جماعية . والمشروعات التي تهدف الآن الى هذا النوع من التبعية الجديدة المتمشية مع احتياجات المرحلة الجديدة للتوسع الاستعماري ، بما فيه مشروع اشتراك المصالح الصهيونية مع الاموال النفطية في اعادة كومبرادورية الوطن العربي وافريقيا كلها ، ظاهرة وبوادرها بدأت تكون في حيز التنفيذ . فأود هنا الاكتفاء بلفت الانتباه الى نقطتين من اشكالية التعاون العربي ـ الافريقي الصحيح فقط وهما : اولاً ، آثار تعديل سعر النفط في العلاقات العربية ـ الافريقية . وثانياً ، بعض المقترحات في ميدان مبادىء التعاون بين دول العالم الثالث من منظور تدعيم استقلالها الذاتي الجماعي .

١ ـ النفط والعلاقات العربية ـ الافريقية

تجد مشكلة الفوائض النفطية مكانها في الاطار الذي ناقشناه فيما سبق ، فكان تعديل سعر النفط عام ١٩٧٣ ، في منظور النظام الرأسمالي العالمي ، عملية محدودة وخاصة ، لا مجرد مثل لما كان يمكن احتذاؤه بالنسبة للمواد الخام الاخرى . وبالتالي ، كان يمكن ابتلاع هذا التعديل بل واستخدام الفوائض المالية الناتجة عنه لتدعيم عملية اعادة انتشار رأس مال الاحتكارات . وفي هذا الاطار ليست المالية الا مصدراً اضافياً موضوعاً تحت تصرف الاسواق المالية المتقدمة لتدعيم تدخلها في بلدان العالم الثالث ، وجزء من هذا التدخل يتم من خلال « المعونة » التي تبدو اذاً على انها مجرد وسيلة لضمان الوضع الراهن .

ومن المؤسف ان « المعونة » المالية العربية لا تعدو ان تكون اكثر من ذلك ، حتى الآن على الاقل . فلم تندرج هذه المعونة في مشروع تدعيم الاعتماد على الذات ، وتشييد اقتصاديات متمركزة على الذات ان على المستوى الوطني او على المستوى الجماعي . بل بالعكس اندرجت هذه المعونة في الاستراتيجية التقليدية للاستعمار التي تهدف الى استغلال الفرص التي تتيحها التنمية المشوهة في العالم الثالث وذلك من اجل رفع مستوى الربحية لرأسمال الاحتكارات . فلا تختلف وظيفة المعونة المالية العربية اذاً عن وظيفة سواها من المعونة المالية التي يقدمها الغرب للبلدان النامية ، وهي خلق ظروف مؤاتية لتغلغل رأسمال الاحتكارات . فتقوم هذه المعونة بدور مهم في تشييد البناءات التحتية اللازمة وتخفيف بعض التناقضات الناتجة عن السيطرة الاستعمارية والتشويه الاجتماعي الذي يلازم هذه السيطرة .

٢ ـ الوضع الراهن ومبادىء التعاون بين دول العالم الثالث من منظور تدعيم استقلالها الذاتي الجماعي

أ ـ لم تتحقق اهداف النظام الاقتصادي العالمي الجديد كما رأينا ، فلم يتحقق تعديل معمم لاسعار الصادرات التقليدية من الخامات . بل عكس ذلك ، دخل النظام الرأسمالي في ازمة سبقت حتى اول تعديل سعر النفط عام ١٩٧٣ ، اذ ان بوادر هذه الازمة ترجع الى اواخر الستينات . وقد ادت هذه الازمة بشكل عام الى تخفيض الاسعار النسبية للخامات بالمقارنة لاسعار المنتجات الصناعية ، ولاسيما المخصصة منها للاستثمار ، كما ارتفعت الاسعار النسبية للتغذية ، لفترة على الاقل . فبقي تعديل سعر النفط انجازاً استثنائياً دون تعميم الى غيره من الخامات المصدرة من قبل العالم الثالث .

وقد نتج عن ذلك مشكلة خاصة تؤثر في العلاقات بين الدول النامية وبين بعضها ، وهي مشكلة تأثير ارتفاع النفط بالنسبة الى دول العالم الثالث غير النفطية . ولا يصح تجاهل هذا الوضع . فرغم ان تعديل سعر النفط ليس هو بالطبع سبب التدهور الاقتصادي في العالم الثالث ولا هو حتى السبب الرئيسي في زيادة عجز ميزان المدفوعات لمعظم هذه الدول ، الا انه عامل اضاف الى العقبات التي تعاني منها هذه البلدان في الاجل القصير .

قطعاً لا يصح البحث عن حل لهذه المشكلة ، من خلال اشتراك الدول النامية غير النفطية ، مع الدول المستهلكة الاخرى الغنية ، يكون اهدافه الحقيقية عزل الدول المصدرة للنفط ، وافشال هذه المحاولة الاولى للتعديل في عدم التكافؤ في العلاقات التجارية الدولية . فلن يكون هذا الاشتراك الا قبول اللعبة الاستعمارية التقليدية التي ترمي الى تقسيم صفوف العالم الثالث من اجل استمرار وتدعيم السيطرة عليه . فلا شك ان الحل السياسي السليم هو مواجهة هذه المشكلة وايجاد حل لها من خلال اتفاقيات مباشرة بين المجموعة الاولى ، اي (الدول النفطية للعالم الثالث العربية وغير العربية طبعاً) وبين المجموعة الثانية (وخاصة البلدان الافريقية الفقيرة غير النفطية) . وربما كان من المفيد هنا ذكر المبادىء التي يمكن ان تؤسس عليها هذه الاتفاقيات :

ـ يجب الا تكون هذه الاتفاقيات وسيلة تسمح للشركات النفطية المتعددة الجنسيات ان تستفيد منها ، بل وان تحولها الى مصدر ارباح اضافية تحققها هي محل البلدان المعنية . ويتطلب ذلك رقابة دقيقة على شروط النقل والتكرار والتسويق من قبل مؤسسات تابعة للدول النفطية المستوردة ، تكون هذه المؤسسات مستقلة فعلاً عن المراكز الاستعمارية . ويترتب على ذلك ضرورة اعطاء اولوية لانشاء شركات عامة عربية ـ افريقية تتولى عمليات النقل والتكرار والتسويق المذكورة .

ـ اما فيما يتعلق بسعر النفط الخام نفسه ، فلا شك انه لا يمكن ، في الاجل الطويل ، تجاهل الاسعار العالمية له وغيره من مصادر الطاقة البديلة . الا اننا نتصور

امكانية التعاقد على اساس اسعار مخفضة وذلك بهدف مساعدة تجاوز العقبات الراهنة التي تواجهها بعض بلدان العالم الثالث المأزومة . ولكن هذا التنازل من قبل الدول المصدرة يقتضي ضمان الشروط المعتبرة اعلاه .

ـ وفي الاجل الطويل يجب بذل مجهود خاص يرمي الى زيادة الانتاج من الطاقة في العالم الثالث ، وخاصة في البلدان غير النفطية حالياً منه . وفي هذا الاطار نتصور اعطاء معونة خاصة من اجل التنقيب عن البترول وانتاجه ، ولو على مستويات متواضعة ، في المناطق من العالم الثالث التي تعاني حالياً من النقص في هذا الميدان (وذلك طبعاً بشرط ان تستفيد شركات عامة افريقية وآسيوية من هذا المجهود) كما اننا نتصور اعطاء معونات خاصة من اجل تطوير مصادر بديلة للطاقة ، (وذلك ايضاً بشرط ابعاد المصالح الاجنبية من الاستفادة من هذه الاستثمارات) .

ب ـ وربما هناك الامل ان يصبح التعاون في بلدان النفط والطاقة نموذجاً يمكن تعميمه بالتدريج على ميادين اخرى . وربما نرى مفيداً هنا ذكر بعض المبادىء التي يمكن البدء منها في المفاوضة حول التعاقد على اطار عام لمشروع تعاون اقتصادي عربي ـ افريقي وهي التالية :

ـ ان تكون المبادلات التجارية بين البلدان العربية والافريقية مباشرة دون توسط مستورد او مصدر اجنبي .

ـ ان تعامل هذه المبادلات معاملة التفضيل وان يغطي هذا النظام ايضاً النقل والتأمين .

ـ ان يتم الدفع ايضاً مباشرة دون توسط بنوك اجنبية .

ـ ان تُنشأ اتحادات من الدول النامية المصدرة لمختلف اهم الخامات وان تساعد تلك المجموعات التي انجزت من خلال هذا الاشتراك تعديلاً في الاسعار التي تصدر بها خامها في اقامة وتدعيم المجموعات التي لا تزال في التكوين ، او التي لم تحقق بعد نتائج . ويجب ان تكون هذه المساعدة المالية مبنية على مبادىء متفق عليها سابقاً : مثلاً فرض حصص « اشتراكات » تكون نواة لنظام ضريبي خاص يشمل العالم الثالث يتفق على نسبها مسبقاً .

ـ ان تطرح التكنولوجيات التي طورت في بعض بلدان العالم الثالث في متناول البلدان الاخرى لهذا العالم للاستخدام بالمجان ، او بشروط مؤاتية خاصة افضل من شروط السوق الرأسمالية .

ـ ان تُنشأ شركات متعددة الاطراف تسيطر عليها حكومات دول العالم الثالث في مختلف الميادين المعنية وان تعامل هذه الشركات معاملة التفضيل على الشركات الاجنبية .

ـ ان تُنشأ ضريبة خاصة على جميع صادرات العالم الثالث للدول المتقدمة ووارداته منها ،وان يخصص عائد هذه الضريبة الخاصة لتمويل مشروعات تنمية مشتركة لمجموعات من الدول النامية .

تعقيب ٢

علي ابو حسن

بذل د. عودة جهداً مشكوراً في اعداد هذا البحث القيّم الذي تناول فيه اهم جوانب التعاون العربي ـ الافريقي . وقد حرص على قراءة كثير من المراجع المتعلقة بالموضوع واشار اليها في مواضعها . ويضم البحث مجموعة من الافكار الممتازة . وانتهز هذه الفرصة لأثني على منهجه في البحث ، وعلى الجدية التي تناول بها الموضوع . وسأحاول هنا ان اعلق على بعض المسائل التي اثارها .

١ ـ هل يمكن تقويم تجربة التعاون ؟

وافق الباحث على ضرورة تحديد المرحلة التاريخية التي نسميها مرحلة التعاون العربي ـ الافريقي بميقات معلوم لا يضرب بعيداً في متاهات التاريخ القديم . ولكني اشعر انه حصر الفترة الزمنية في اطار ضيق . ولقد واجهتني هذه المسألة عندما شرعت في اعداد كتابي عن **العرب وتحديات الحوار مع افريقيا** وبدا لي انه يستحسن ان ننظر الى التعاون العربي ـ الافريقي المعاصر على انه مر بمرحلتين : و مرحلة النضال السياسي والنضال المشترك لطرد الاستعمار في الخمسينات والستينات ثم مرحلة الانطلاق الكبرى في التعاون الشامل التي بدأت بعد حرب تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٣ .

قضية اخرى يثيرها الباحث ، وهي تتصل بالمسألة التي تحدثنا عنها والتي يصوغها في شكل السؤال التالي ؛ « هل الفترة الزمنية منذ عام ١٩٧٣ وتفاعلاتها كافية للتوصل الى تقويم موضوعي؟» وأنا اتفق معه في اجابته النهائية عن هذا السؤال ، والتي تقول ان هذه الفترة كافية للتوصل الى تقويم موضوعي . ولكن كما سبق ان قلت : ارى انه من الضروري عدم اسقاط فترة الخمسينات والستينات من حسابات عملية التقويم لأن التعاون الذي بدأ آنئذٍ هو الذي مهد السبيل للانطلاقة الكبرى للتعاون العربي ـ الافريقي . ولئن كانت تلك الفترة المجيدة من تاريخ النضال المشترك ضد الاستعمار قد شهدت مرحلة انكماش وضمور ، بعد الانقلاب على نكروما واشغال مصر

بقضاياها ، خاصة عن طريق الاحتلال الاسرائيلي ، فإن الروح التي ولدت مع تلك المرحلة ظلت تطل من حين الى آخر ، في الاعمال القليلة المشتركة التي قام بها العرب والافارقة في الفترة التي سبقت سنة ١٩٧٣ .

وعلى اية حال فقد احسن الباحث حينما اشار الى ما سماه « عينة من التفاعلات الدولية او المؤشرات الدولية » التي يراها مساعداً في عملية الترجيح بين الآراء القائلة بأن الفترة الماضية كافية للسماح بالتقويم الموضوعي والآراء التي ترى ان تلك الفترة غير كافية . واشتملت العينة التي قدمها على : الكلمة المطبوعة ، المؤشرات والاجتماعات الحكومية المتبادلة ، الندوات والمؤتمرات غير الحكومية ، ثم المؤسسات والمنظمات العاملة في حقل التعاون العربي ـ الافريقي ، والاموال والارصدة المرصودة والمتبادلة .

وهذه الاضافة المهمة الى العناصر التي تدخل ضمن مبررات التقويم الموضوعي تمنح مساهمة الباحث بعداً اعتبره اثراء لمجال البحث .

٢ ـ اهداف التعاون . . هل هي متجددة ؟

اثار الباحث قضية غايات واهداف التعاون العربي ـ الافريقي كما صورها المسؤولون العرب والافارقة في وثائقهم . ولم يقف كثيراً حول موضوع الاهداف ، بل رأى ان يربط مباشرة بين الخطط التي وضعت ، والطريقة التي بوشر بها التنفيذ . واستأذن الباحث في ان اقف قليلاً عند موضوع اهداف التعاون العربي ـ الافريقي لاهميته ، ولان هناك كلمة لا بد من ان تقال حوله : فقد خلا تعديل ميثاق القاهرة من كلمة « اهداف » وانما تحدث عن مبادىء . والمبادىء التي تحدث عنها هي تلك المبادىء التي يمكن ان تسمى « روتينية » في الاتفاقات الثنائية مثل عدم التدخل واحترام السيادة . . . الخ .

وبعد انتهاء القمة العربية ـ الافريقية بفترة ، اثيرت قضية المبادىء في بعض الاجتماعات ، وتقدم المصرف العربي ببعض الافكار في هذا المجال . والمسألة التي ارغب في ان اضعها بين ايديكم للمناقشة هي في شكل سؤال : هل يمكن ان تكون الاهداف متجددة؟ واجابتي هي : نعم . وهي اجابة مستمدة من واقع التطورات المحلية والدولية . وقد اعددنا مذكرة نقترح عرضها على مؤتمر القمة العربي ـ الافريقي الثاني حول هذا الموضوع تتضمن تعديل ميثاق القاهرة ، بحيث ينص على اهداف كبرى مثل :التعاون والتنسيق من اجل ارساء اسس نظام اقتصادي دولي جديد ، ومثل العمل من اجل تحقيق الاعتراف الدولي ، بالدور الانساني والحضاري الخلّاق ، للغة العربية واللغات الافريقية الحية ؛ ومثل العمل على منع استخدام اطراف غير عربية وغير افريقية للمال العربي المودع في الخارج في مشروعات تستغل الثروات الافريقية في غير مصلحة افريقيا . . . واهداف اخرى كثيرة لا اريد الاطالة بذكرها . اذاً فموضوع اهداف التعاون العربي ـ الافريقي يحتاج الى وقفة مراجعة من حين الى آخر حتى يواكب الايقاع السريع للتاريخ المعاصر .

٣ ـ ازمـات التطبيــق

تعرض الباحث للأزمات التي صاحبت تطبيق بعض القواعد ، التي وضعها مؤتمر القمة الاول ، خاصة في المجال المالي . وقد صور هذه الازمات تصويراً واضحاً . واود هنا ان اجيب على سؤال اعرف انه يدور في اذهان الذين تابعوا الاعداد لمؤتمر القمة العـربي ـ الافريقي الاول ، والمناقشات والازمات التي اعقبته . هذا السؤال هو : لماذا سكت الافارقة فجأة عن مطالبتهم الملحة بأن تكون اللجنة الدائمة هي صاحبة الكلمة الفصل ، في خط سير المشروعات التي يطلب الافارقة تمويلاً عربياً لها؟ والاجابة هي ان الافارقة اقتنعوا بأن العرب جادون في تنفيذ المشروعات ، وقد اثبتوا هذه الجدية عن طريق سرعة التنفيذ بواسطة صناديقهم الوطنية والمصرف العربي . وعلينا ان نعترف بأن الازمة التي أثارها الافارقة ، كانت مفيدة للجانب العربي ، لأنها حفزته الى الحرص على اثبات كفاءة الصناديق الوطنية والمصرف العربي ، وانها وسيلة اسرع وانجع . ومن نـاحية اخرى فإن فشل مجموعات العمل المشتركة في ان تقدم شيئاً يصلح للتنفيذ ، اقنع الافارقة بعدم الالحاح في الفكرة . ولكن الاجتماعات المشتركة ستشهد مرة اخرى اثارة دور اللجنة الدائمة فيما اظن لأن دورها مهم ، ومن حقها ان تشرف على سير التعاون .

من ناحية اخرى ـ واتصالاً بموضوع الاهداف ـ اود ان اطرح على الندوة ضرورة مناقشة الاهداف العربية البحتة من التعاون مع افريقيا . وهل يفهم القادة العرب هذه المسألة ، ويؤمنون بها ، بصورة تتناسب مع اهميتها المصيرية؟ هناك من يتساءل في صفوف العرب عن مدى جدوى الاندفاع في الاستثمار في افريقيا والتعاون غير المحدود معها . وهؤلاء يرون ان يكون التعاون مع افريقيا ، مرحلياً وذا اهداف مرحلية محدودة. وهذه نظرة خاطئة وخطرة لأن التعاون مع افريقيا لم يكن مفيداً فقط في المجال الدولي ، وانما كان مفيداً للتعاون بين العرب انفسهم . فكثيراً ما تناسى العرب خلافاتهم ليظهروا بمظهر الوحدة امام الافارقة ، وقد نجح محمود رياض في اقناع العرب بعقد مؤتمر قمة عربي دوري حينما ذكرهم بأنهم وقعوا ميثاقاً مع الرؤساء الافارقة ليجتمعوا معهم بصفة دورية ، ولم يضعوا قراراً لاجتماع دوري بينهم هم انفسهم!! وهكذا يخدم التعاون العربي ـ الافريقي التعاون بين العرب انفسهم . ويعرف ذلك المسؤولون في الصناديق الوطنية العـربية الذين حقق لهم هذا التعاون اكبر قدر من التنسيق فيما بينهم .

هناك قضية مهمة اخرى اثارها الباحث وهي قضية دخول طرف ثالث في التعاون العربي ـ الافـريقي . وقد حـاول الاوروبيون كثيـراً انجاح هـذه الفكرة التي لم تجـد قبولاً لـدى معظم الاقتصاديين العرب والافارقة . ولكن هناك تحذيراً لا بد من ان نقوله ونكرره ضد احتمال اعادة النفوذ الاستعماري الغربي الى افريقيا بالمال العربي .

٤ ـ اللجنة الدائمة مرة اخرى

اعود مرة اخرى الى موضوع اللجنة الدائمة للتعاون العربي ـ الافريقي الذي تعرض له د. عودة اكثر من مرة وهو محق في ذلك . والحقيقة ان تجربة العمل بعد مؤتمر القمة اقنعت الكثيرين

بضرورة اعادة النظر في بعض الهياكل التي انشأها مؤتمر القمة . ولكي نشترك جميعاً في المعلومات فإن الاقتراحات المطروحة الآن للنقاش هي :

أ ـ توسيع اللجنة الدائمة بحيث تضم وزراء المال الى جانب وزراء الخارجية ، وبذلك يتحقق حل كثير من المشاكل .

ب ـ اعادة النظر في تركيبة مجموعات العمل واللجان المتخصصة .

ج ـ توسيع عضوية لجنة التنسيق بحيث تضم رؤساء بعض المؤسسات العاملة في نطاق التعاون العربي ـ الافريقي . . . وهي الآن تضم اربعة اعضاء فقط ، الامينين العامين للجامعة والمنظمة ورئيسي الجانبين العربي والافريقي في اللجنة الدائمة .

٥ ـ التعاون الثنائي والقطاع الخاص

اثار الباحث موضوع التعاون الجماعي والتعاون الثنائي ، وناقش الموضوع باسهاب واوضحه للقارىء . وقد لعب التعاون الثنائي دوراً أساسياً في العمل المشترك وقد استطعنا ان نتغلب على مشكلة « السرية المطلقة » ، التي كان يحاط بها بعض العون الثنائي ، واصبحنا نضمنه في جداولنا ونشراتنا . واضيف اننا الآن بصدد عقد مؤتمر لرجال القطاع الخاص العرب والافارقة عن طريق الغرف التجارية ، لكي يسهم رأس المال الخاص مباشرة في تنمية التعاون العربي ـ الافريقي . وبالمناسبة فإننا نسعى الى تغيير صورة الجاليات العربية في افريقيا عن طريق هذا المؤتمر .

٦ ـ التراجع في التأييد الافريقي تجاه القضية الفلسطينية

تعرض الباحث لهذا الموضوع المهم والخطير . واجدني مضطراً الى ان اقول بكل صراحة ان الخلافات العربية داخل المنظمة هي المسؤولة عن نفور الافارقة من عرض القضايا العربية بما فيها القضية الفلسطينية . وما حدث لمنظمة الوحدة الافريقية ، وما تعانيه الآن من جراء الخلافات العربية ، خلق احساساً قوياً بالمرارة لدى الافارقة ، لأن الخلافات العربية لا تبدو لهم منطقية ولا مبررة . وقد تساءل الافارقة كثيراً عن السر في ان قضية الصحراء المغربية لم تعرض على الجامعة العربية وعرضت على المنظمة . وكأنما يريد العرب تدمير المنظمة والمحافظة على جامعتهم العربية !

٧ ـ هل ستظل افريقيا في دور المتلقّي للعون دائماً؟

تعرض الباحث لهذا السؤال وناقشه . واود ان اضيف ان افريقيا ستصبح ـ اذا رغب العرب في ذلك ـ ستصبح في موقف « المعطي » لا المتلقي وذلك عن طريق توجيه الاستثمارات العربية الى المواد الخام الاستراتيجية الافريقية ، التي تنهبها الشركات الاوروبية والامريكية الآن . ان هذه المواد ضرورية للمستقبل الصناعي للامة العربية . ومن المؤسف ان القيادات العربية لم تتحرك في هذا الاتجاه بما تقتضيه مصلحة المستقبل ، ويبدو عليها وكأنها تعتبر مواد مثل الكروم

والكوبالت واليورانيوم اشياء بعيدة جداً عن الاحلام العربية او القدرة العربية ، وهذا تفكير ينقصه الخيال الوطني لأن المال العربي كافٍ واكثر من كافٍ للدخول في ميدان التنقيب عن هذه المواد واستخراجها في البلاد الافريقية الصديقة .

اما موضوع تبعية التعاون العربي ـ الافريقي للنظام الرأسمالي الدولي وخدمته لاهداف ذلك فسأتعرض له في حديثي عن مستقبل التعاون بعد قليل خوفاً من الاطالة .

تعقيب ٣

جميل مطر

كعادته يقدم لنا د. عودة عرضاً قيماً وممتازاً عن مسيرة التعاون العربي ـ الافريقي . وكعادته ايضاً ، لم يخرج عن القاعدة التي التزم بها في كل ادبياته السياسية عن افريقيا وغيرها ، وهي الاقتراب من موضوعه بتوازن في العرض وحذر في الحكم والتقويم .

وليسمح لي بأن اخرج قليلاً ـ كعادتي ـ عن الاطار الحذر الذي اخذ به ، وعرض من خلاله تقويمه للتعاون العربي ـ الافريقي ، وان اقترح اطاراً بديلاً لتقويم هذا التعاون . ويستند الاطار الذي اقترحه الى مقولة ، اعتقد انه يوافقني عليها ، وهي ان التعاون العربي ـ الافريقي في شكله المؤسسي وفي الظروف التي نشأ فيها كان فرصة لا تعوّض من اجل اثبات قدرة العالم النامي على اقامة علاقات افقية قوية تهدف الى تحرير اقتصاديات دوله وار اداته السياسية . وكان فرصة لا تعوض بالنسبة لطرفيه المباشرين ، والمتجاورين او المتداخلين جغرافياً لاقامة نظام تفاعل يمثل نموذجاً لتفاعلاتهما مع بقية نظم العالم النامي ويحقق لكليهما معاً درجة اوفر من الامن والرفاهية .

استناداً الى هذه المقولة ، اتصور ان يكون اطار التقويم لهذه التجربة متضمناً النقاط التالية :

١ ـ بما ان نجاح ، او فشل ، هذه التجربة الاولى والفريدة ، يؤثر تأثيراً مباشراً على اي محاولة مقبلة لتطوير تفاعلات بين مجموعات دول في العالم النامي ، فإن البحث يجب ان يوجه نحو الآثار التي خلفتها هذه التجربة في العالم النامي . ويلاحظ انه بالرغم من ان الدعوة الى التعاون الافقي ، التي وجهتها مجموعة عدم الانحياز سبقت هذه التجربة ، الا ان هذه المجموعة وغيرها من مجموعات العالم النامي لم تقدم على تقليدها او الاخذ بنظامها المؤسسي ، اي انها لم تشعر ان التجربة العربية ـ الافريقية قدمت حافزاً او نموذجاً يدفع بقية المجموعات النامية الى الاستفادة منه .

٢ ـ في غمار الحملات الاعلامية ، وحملات تبرير التقاعس او الفشل ، ضاعت المصالح

الحقيقية والموضوعية لطرفي التعاون العربي - الافريقي ، بل واصبحنا نسمع من مسؤولين كبار ، هنا او هناك ، من اولويات في ادراك هؤلاء المسؤولين لاهداف هذا التعاون ، تدل على فقدان الهدف ، وبالتالي فقدان التوجه . اذ بينما يبدو التأييد للقضية الفلسطينية مقابل المعونة المالية هدفاً او اتهاماً يحظى بالاولوية ، نجد في احيان اخرى ان نشر الاسلام ، او التدخل باسم الاسلام ايضاً ، هدفاً او اتهاماً يحظى بالاولوية . ونجد ايضاً في الاولوية تأمين افريقيا للغرب هدفاً او اتهاماً لدى هذا الطرف او ذاك .

ويجوز اذا شئنا ان نعتبر الادراك الرسمي سواء لدى المسؤولين العرب ، اولدى المسؤولين الافارقة ، معبراً عن حقيقة اهداف الطرفين من التعاون ، وفي هذه الحالة يمكن لنا تقديم التعاون بناء على هذا الادراك ، ومدى ما تحقق منه فعلاً . فالتأييد للقضية الفلسطينية مثلاً نراه لم يزدد في اطار التجربة عما كان عليه قبل الدخول فيها . وهو في كل حال تأييد بالمواقف في المنظمات الدولية ولا يحمل الدولة الافريقية اعباء مادية او بشرية . وهكذا يمكن دراسة بقية الاهداف التي يحتويها الادراك العربي والافريقي كالاسلام وغيره .

ولكن يجوز ايضاً ان نعتبر ان الاهداف من التعاون ، هي اهداف تتعلق موضوعياً بأسس ومصالح وقيم النظامين العربي والافريقي . وفي هذه الحالة يكون تقويم التجربة على اساس مدى الفائدة التي حققها للامن الكلي لكلا النظامن ، ولتحرير اقتصادهما ، ولاستقلال ارادتيهما الدولية ، ومدى ما تحقق على صعيد اساليب تسوية النزاعات بين دول المجموعتين العربية والافريقية ، وحجم المشروعات التكاملية والمشتركة التي قامت بالفعل ، ليس على اساس ثنائي فقط ولكن على اسس جماعية ، وليس عن طريق مؤسسات اوروبية وامريكية ، ولكن عن طريق مؤسسات مالية يشارك الطرفان في ادارتها .

٣ - يقاس نجاح او فشل اي مؤسسة او نظام بقدرته على الصمود في وجه الازمات الطارئة ، وتجربة التعاون المؤسسي بين العرب والافارقة واجهت عدداً من الازمات ، كانت الازمة الناشئة عن عزل او انعزال مصر احداها ، وربما اهمها . ولا شك ان التجربة لم تستطع مواجهة هذه الازمة ، ويبدو ان جميع المحاولات لانقاذ ما تبقى من التجربة يعاني من تعقيدات ومصاعب تثيرها اطراف في كلا المجموعتين ، وبعضها لاسباب لا علاقة لها بالازمة ولكن مستغلة ظروف التوقف بسببها . كذلك يبدو عجز التجربة من فشلها في مواجهة الازمات الناشئة عن قضية الصحراء والعلاقات الليبية - التشادية ومشكلات الصومال مع جاراتها .

٤ - كذلك من المعايير المهمة والضرورية لتقويم تجربة التعاون المؤسسي ، هي قدرته على تطوير مؤسساته والتأقلم مع التغيرات المحيطة به او القصور في تنفيذ اهدافه ، ولا شك ان محصلة التجربة خلال السنوات الست التي عاشتها ، تدل على عدم قدرة مؤسسات التجربة على التطور والتأقلم . اذ لم تظهر فكرة واحدة من اي من جانبي التعاون او من هياكلها التنظيمية وادت الى تطوير مؤسسات التعاون او اعادة النظر في اهدافه ، واقتصرت كل محاولات الجانبين في الاتصال

ببعضهما على قضايا محدودة تتعلق بالعلاقات اكثر مما تتعلق بالتعاون وفي اوقات متباعدة وغير منتظمة .

٥ ـ ويمكن ايضاً استخدام انتظام اجتماعات الاجهزة المؤسسية للتعاون معياراً لتقويم مسار التعاون . فالتعاون المؤسسي ، بحكم التعريف ، يقوم على اجهزة لا بد من ان تجتمع في مواعيد منتظمة ، تحترمها الاطراف، وعلى مستوى تمثيل تتفق عليه سلفاً . ولذلك فإن عدم انعقاد القمة الثانية في موعدها ، والتأجيل المتعمد لاجتماع المجلس الوزاري ، وتوقف انعقاد اللجنة الدائمة لفترة طويلة ، ثم انعقادها بعد تردد ، والرفض المتعاقب لعقدها في دولة عربية معنية تنفيذاً لاتفاق سابق ، كل هذه الامور، تعتبر في حقيقتها مؤشرات ملموسة وادلة ثابتة ، على ان التعاون المؤسسي قد وصل فعلاً الى مرحلة اللافعّالية .

٦ ـ واعتقد انه في بحثنا لعملية تفاعل بين قطاعين اقليميين ، ومدى الانجاز الذي حققه هذا التفاعل، يجب ان يكون لدينا تقويم يتضمن انجازات واضافات كل نظام على حدة . فالتفاعلات الخارجية لاي نظام اقليمي ، تستند اولاً وقبل اي شيء الى تفاعلات النظام الداخلية ونظم تحالفاته وإمكاناته وقواعد سلوكه . ولذلك ادعو الى ان يهتم الباحثون في مجالات التعاون العربي ـ الافريقي بتطورات النظام الاقليمي العربي، وتطورات النظام الاقليمي الافريقي ، كل على حدة ، قبل الاقدام على بحث التعاون بينهما . واتصور ان دراسة عدد من المتغيرات الرئيسية في النظام العربي ، مثلاً ، ضرورية للحكم على حالة النظام خلال السنوات العشر الاخيرة ، وهذه التغيرات هي :

أ ـ عقيدة النظام وما آلت اليه ، كشريحة للنظم القائمة ، وكقاعدة للسلوك العربي والدولي .

ب ـ القضية الفلسطينية باعتبارها القضية الجوهرية ، وموقعها المهم من حجم التفاعلات العربية، والانجازات او الاخفاقات التي حققتها خلال هذه المدة .

ج ـ الاستقلال او التبعية ، اي مدى ما حققه النظام من مسافات ابتعد او اقترب بها من المصالح الدولية الكبرى ، ونفوذ القوى العظمى .

د ـ نمط التحالفات العربية ، وجوهر التحالفات ، واهدفها الحقيقية ، والوضع العام للعلاقات العربية .

هـ ـ الامن القومي العربي ، وحجم التهديد الخارجي ، والامكانات الكلية ، وخاصة العسكرية ، مقارنة بالتهديد الخارجي ، والتحديات المختلفة كالطائفية وادماج الدول الهامشية في تفاعلات النظام .

ومن خلال دراسة النظام العربي في تطوره خلال هذه المدة نستطيع ان نحدد ولو بالتقريب اهدافه الخارجية وخاصة اهدافه الحقيقية من التعاون العربي ـ الافريقي .

المناقشات

١ ـ يوسف الحسن

يقول د. عودة بأن الجانب الافريقي والجانب العربي اختلفا في وجهة نظرهما حول اسلوب تطبيق التعاون الاقتصادي والمالي وخاصة فيما يتعلق « بتحديد الجهة صاحبة البت في تمويل مشاريع التنمية الافريقية » ، واود توضيح هذه النقطة على الشكل التالي : (أ) للتنمية ؛ (ب) تمويل دراسات جدوى ؛ (ج) دعم حركات التحرر الافريقية ؛ (د) زيادة المساهمة في بنك التنمية الافريقي والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية .

الجانب العربي يفهم ، وعَنى ، بالتزاماته ان تظل لدى الصناديق الوطنية . والجانب الافريقي ، فهم ، او رغب ، بشكل ادق ، بأن توضع هذه المبالغ في صندوق خاص او حساب خاص ، وبحيث تتولى اللجنة الدائمة ـ وهي لجنة من السفراء وليس من الفنيين ـ اتخاذ قرار الصرف (والهدف غير المعلن افريقياً ، هو ان يظل المشروع الافريقي او الدولة الافريقية غير خاضعة للمتغيرات السياسية) . الجانب العربي يرى ان صناديق التنمية العربية لها الحق في دراسة المشروع والبت فيه لاسباب اقتصادية بحتة ، ووفق انظمتها ولوائحها ، كما رأت ان يكون المصرف العربي ـ وهو احدى مؤسسات الجامعة العربية ، ومخصص لتمويل المشروعات في افريقيا غير العربية ـ هو حلقة الوصل بينها وبين الدول الافريقية ، بهدف التنسيق والتشاور .

وقد تم تقريب وجهات النظر بحيث تم الاتفاق على ان يظل للصناديق العربية قرار البت في المشروع (مع الاخذ بالاعتبار الاولويات والاتجاهات العامة للجنة الدائمة) .

ـ بالنسبة لموضوع التعاون الثلاثي العربي ـ الافريقي فلم يكن مطروحاً ، على الاقل في تلك الفترة ، فالعرب انفسهم كانوا في حوار عربي ـ اوروبي ، يحاولون من خلاله تحقيق

مكسب سياسي ، ومكسب تكنولوجي، وغير راغبين في ادخال العنصر الاوروبي في حوارهم مع افريقيا ، خاصة وان الضغط الامريكي كان متزايداً لاجهاض الحوار نفسه .

وفيما يتعلق بالافارقة فقد كانوا في تلك الفترة يرغبون في احتكار « الوضع الاقتصادي العربي غير العادي، واللازم للافارقة » ، بدون شريك . هذا بالاضافة الى ان الحوار نفسه ، والذي بدأ في آذار / مارس ١٩٧٧ ، كان في مرحلة « تأسيس » وتشكيل لأطره وانظمته استمرت عمراً قصيراً ، عاماً ونصف ، او اكثر قليلاً ، فقط . فعلى الاقل كانت فكرة الحوار الثلاثي - وهي رغبة اوروبية اساساً - غير مطروحة ، وبشكل ادق ، غير مقبولة عربياً وافريقياً ، في تلك الفترة .

- اختلف مع ما يقوله الباحث في بحثه حول « ان ما حدث كان مدروساً ومخططاً ، قبل ان يأتي الوزراء العرب في اجتماع القاهرة ١٩٧٧ » . بالطبع هي ربما امنية نتمناها جميعاً . وهي ان يكون هناك « تخطيط عربي » على اي مستوى ، لكن الحقيقة ، هي انه لا تخطيط ، ولا اتفاق مسبق ، فاجتماع الوزراء كاد ان يتفجر قبل يوم من حضور زعماء القمة ، فالافارقة يصرون على الورقة التنزانية، وبعض العرب يقول : ان هناك عرباً نفطيين آخرين لا يريدون المساهمة وعملت مصر ، القطر المضيف ، دوراً مهماً في عملية الحيلولة دون الانفجار ، وحينما بدأ مؤتمر القمة كانت بعض البلدان الخليجية تقدم الكثير لافريقيا بدون اطر مؤسسية جماعية فوجدت احد البلدان انه لا مانع لديه او لغيره ان يعلن ذلك في شكل مؤسسات . ووقف ممثل ذلك البلد ليعلن في المؤتمر ، ان بلاده تلتزم بمبلغ كذا ، وكرت المسبحة بدون تخطيط مسبق . وهذه ظاهرة تلاحظ في شتى مجالات الدعم عربياً ودولياً . كما ان تبرع مصر ، وتبرع الاردن ، **وهي دولة فقيرة في مواردها** ، لحركات التحرير الافريقية ، كان شاهداً ايضاً على عدم صحة النظرية القائلة بأن ذلك كله كان تخطيطاً مسبقاً .

- اختلف تماماً مع رأي د. سمير امين وقوله ان المعونة العربية تندرج في الاستراتيجية التقليدية للاستعمار ، وتهدف الى رفع مستوى الربحية لرأسمال الاحتكارات ، فهي تشبه المعونة الغربية وتضمن الوضع الراهن . وفي رأيي ، ان هذه المعونة كانت نسبة الهبة منها عالية ، كما انها تمت بدون شروط ميسرة على خلاف المعونة الغربية التي تستخدم الضغوط الاقتصادية والسياسية ، كما ان المعونة العربية كانت من دول نامية جنوبية الى دول نامية جنوبية ايضاً ، كيف يمكن ان نفسر هذه المعونة على انها تشبه المعونة الغربية . الامثلة كثيرة ، مثلاً : المعونة الكويتية، كانت نسبة المعونة للمواصلات ٥٥ بالمائة، وهياكل البنية ١٧ بالمائة ، وكلاهما بلا مردود ربحي . صندوق الاوبك للتنمية كانت نسبة هياكل البنية فيه ٤٢ بالمائة ، والمواصلات ٢٨ بالمائة ، وغير ذلك الكثير . صندوق الاقراض العربي ، قدم قروضاً لا تسترد الى ٣٣ دولة افريقية قبل ضمه الى المصرف العربي ، وخلال فترة وجيزة جداً ، وقدمت الهبات الى تنزانيا واثيوبيا وانغولا وموزمبيق ، على سبيل المثال ، وهي دول ذات اتجاه غير استعماري او تابع ، فكيف في هذه الحالات يمكن ان نقبل ان نفسر المعونة العربية بأنها تريد المحافظة على الوضع الراهن في هذه الدول ؟

٢ ـ ابرهيم صقر

لقد سعدت بقراءة البحث القيم الذي قدمه د. عودة واكتفي فقط بأن اثير تساؤلاً فيما يتصل بما جاء في البحث عن « القوى الاجنبية » و« الصراع » و«الحلفاء الاقليميين » وقول الباحث : كما استخدمت سياسات تقديم المعونة والطعام وبيع السلاح والقروض . . . الخ . لانجاح عمليات التقسيم وتصفية حسابات الصراع الدولي ، ودفع الافارقة وحدهم الثمن في صورة القحط والجوع والانقلابات والحروب الاهلية والحدودية . . . الخ .

ألا ترى ـ رغم اننا ينبغي ان نحاول مدّ الرؤية في نطاق مدى اطول ، نستشرف به المستقبل الابعد نسبياً ـ اننا إزاء ظاهرة عالمية مرحلية في الصراع العالمي ككل ، وليس مجرد صراع بين العمالقة ندفع نحن ثمنه . وألا يلفت النظر ان القارة ، رغم كل المتاعب ، شهدت منذ الحرب العالمية الثانية الى الآن ، التحول الى الاستقلال السياسي ، وهي تمرّ الآن بمرحلة المضمون الاجتماعي الشعبي ، وفي عدد غير قليل من الدول؟ والاتجاه العام في انه ـ رغم كل شيء ـ يتزايد باطراد . ويتصل بما ذكرت سابقاً ، ما جاء في الجزء الاخير من البحث عن الصراع الدولي الاجنبي ، والذي يؤكد الباحث في نهايته ان « كانت النتيجة المريرة انّ العرب والافارقة يدفعون الثمن سوياً » .

٣ ـ وهبي البوري

ان التعاون العربي ـ الافريقي نابع من ارادة سياسية مشتركة ، وان العامل السياسي هو الذي دفعه الى البروز والتكوين ، وهذا على عكس الحوار العربي ـ الاوروبي ، الذي قام بإرادة سياسية . الا ان العامل السياسي كان سبب تعثره وتجمده ، ومن الواضح ان كل ما ينتج عن الارادة السياسية لبلد ما ، يتعرض بالضرورة الى المتغيرات الدولية وحساب المصالح الوطنية وتقدير اولوياتها . وعندما تعرض التعاون العربي ـ الافريقي لاول هزة سياسية عام ١٩٧٧ ، وهي توقيع معاهدة كامب ديفيد ، انعكس هذا الحدث على جميع نشاطات التعاون ، ولا يزال يؤثر في مساره ، رغم الجهود التي تبذل بين الحين والآخر لاحياء اجهزة التعاون واستئناف عملها .

وهناك جانب آخر يجب ان نأخذه بعين الاعتبار وهو تسرع الاعلام العربي وتحميل جميع الدول الافريقية بجريرة دولة او اكثر خرجت عن الاجماع ، كما حدث في موضوع زائير ، فالدول الافريقية احدى واربعون دولة ، ولا نتوقع ان تلتزم جميعها بالسياسة وبالممارسة نفسها ؛ وهو الامر الذي لا نستطيع ان نجده لدى الاقطار العربية نفسها .

إن ظهور التعاون المتعدد الاطراف العربي ـ الافريقي لم يلغ بالضرورة التعاون الثنائي ، الذي ادى ، ولا يزال يؤدي ، دوراً كاملاً في دعم العلاقات العربية ـ الافريقية في غياب تعاون عربي ـ افريقي مشترك . وسيظل التعاون الثنائي يؤدي دوراً مهماً في التعاون العربي ـ الافريقي يمتص التأثيرات السياسية التي تنعكس على العمل العربي المشترك .

وأود ان اشير الى ما أثاره د. سمير امين حول إمداد افريقيا بالنفط باسعار مخفضة ، فهذا الموضوع اثير منذ بداية السبعينات ، ورفض العرب قبوله ، لأنهم لا يضمنون ، اولاً ، تسرب النفط المنخفض الثمن الى جهات اخرى ، كما انه لا يجوز ان يخفض ثمن النفط المصدّر للافارقة ، ولا يخفض ثمن النفط المصدر الى البلاد العربية غير النفطية ، او البلاد الآسيوية الفقيرة ؛ ومع ذلك فكثير من البلدان الافريقية حصلت على نفط باسعار مخفضة ، وبالمجان ، دون ان يكون ذلك معلناً . وللمعلومية فإن القسم الاكبر من استهلاك الطاقة في افريقيا هو الطاقة التقليدية المحلية مثل الفحم او الحطب والمياه وغيرها ، وتدل الارقام على ان النفط المستورد من افريقيا يزيد على ٤٠ بالمائة من جملة صادراتها . وأود ان اضيف ان هناك الآن اكثر من ٢٠ شركة نفطية ، تنقب عن النفط في غرب افريقيا . وقد عثر على النفط في ساحل العاج والكاميرون وغيرهما من البلاد ، ويتولى البنك الدولي المساعدة في تمويل هذه العمليات .

٤ ـ حلمي الشعراوي

لي في هذه المداخلة ملاحظة وبعض التساؤلات :

ـ لا شك ان الدراسة القيمة التي قدمها د. عودة ، كما ان المناقشات المتعددة التي شهدتها هذه القاعة ، تدفعنا الآن الى استنتاج ضرورة الفصل بين دراسات « التعاون » العربي ـ الافريقي والعلاقات العربية ـ الافريقية ، فالتعاون بصورته التي اصبح عليها منذ عام ١٩٧٤ مع الشكل المؤسسي الذي يتخذه ، اصبح جديراً بأن تخصص له دراسات محددة ومتقدمة ، اما العلاقات فلا بد من ان تدرس بدورها وفق انساق اخرى ، للوصول منها الى النتائج التي تعاون او تعرقل التعاون العربي ـ الافريقي .

ان دراسة متأنية للعلاقات الثنائية يمكن ان تكتشف منها اضافات مهمة لمدى قوة او ضعف هذا التعاون ، فقطر مثل الجزائر ، قد ينشط بهذا القدر في افريقيا ، ويكسب هذه الاصوات التي ايدته في ازمة الصحراء واعترفت بالبوليزاريو ، لا يمكن ان يكون ذلك الا عبر عملية سياسية اقتصادية مرت بها علاقات مجموعة كبيرة من الدول توصل خلالها لهذه النتائج . ويمكن قول ذلك على السودان خلال تأمينه لحدوده مع ٧ دول افريقية ، او العراق خلال تحركه قبل حربه مع ايران ، للاعداد لاجتماعات عدم الانحياز . . وعلى الجانب السلبي يمكن دراسة تأثير اعتراف مصر باسرائيل واتفاقية كامب ديفيد مع اسرائيل .

والذي نستنتجه ايضاً من دراسة العلاقات الثنائية على هذا النحو انها تعطينا مساحة للحركة في مجال العلاقات مع افريقيا ، ليس بالضرورة هو هذه « المؤسسات » التي لا يرضى عنها كثيرون منا . كما ان البعض يعتبر العملية « التعاونية » الجماعية في النهاية قد تمت لمصالح خارج اطار المصالح العربية ، فلماذا التباكي اذاً على هذا الاطار ؟

ـ لعل وجود بعض الشخصيات التي عملت في المجال الاقتصادي للتعاون العربي ـ

الافـريقي بينما يـدفعني الى سؤالهم عن مدى اهتمـام مؤسسات التعـاون العـربي ـ الافـريقي بـالمشـروع الاقليمي في افـريقيـا اي « التعـاون الجمـاعي » ، فـذلـك ممـا يعيق دور التعـاون ونتائجه . ان منـظمـة مثـل منظمـة تعاون دول الجنـوب الافريقي (سـادك) ، وهي من اكثر المنظمات المعروفة حالياً دقة وتنظيماً ووضوح الهـدف والخطط ، تـدخل في اطـار المساعـدة الى التحرر الاقتصادي (من نفوذ جنوب افريقيا في المنطقة عـلى الاقل)، مـا دمنا قـد رأينا عـدم رغبة بعض الاقطار العربية القادرة على مسـاعدة حـركات التحـرر الافريقيـة في المنطقـة . اذاً فليكن التحرر الاقتصادي مجالاً للعمل العربي المشترك .

ـ اريد ان اسأل ايضاً حول حقيقة الموقف العربي من المشروع المشترك بين العرب والافريقيين: ما هو مدى الميل الثنائي او الجماعي لاقامة المشروع الاقتصادي المشترك وليس الاكتفاء بعملية « هبة الاموال » التي يذهب الكثير منها الى المؤسسات الاجنبية .

ـ ما هو موقف الاقطار العربية من قضية مقاطعة الشركات العالمية ذات الصلة باسرائيل؟ ذلك انني قرأت موضوعات موثقة عن تحاور قطر عربي نفطي كبير مع الولايات المتحدة حول قرارات الكونغرس بعدم خضوع الشركات الامريكية لأي قرارات مقاطعة ، وان امريكا قد نصحت هذا القطر بالتجاوز عن التزامه بتطبيق هذا القرار . واجاب القطر العربي بقبول مراجعة الموقف ، ثم صدرت التصريحات فعلاً ، بالحدود الضيقة لتطبيق مبادىء المقاطعة .

والآن ، وهناك اتفاقية عربية ـ افريقية وقعتها اللجنة الدائمة للتعاون العربي ـ الافريقي بشأن مقاطعة جنوب افريقيا واسرائيل ، فإننا لا بد ان نتساءل : الى اي حد سوف تساعد « اتفاقيات خرق القرار » على المساعدة في دعم احدى اتفاقيات التعاون العربي ـ الافريقي الجماعية؟ خاصة ومن مصلحتها مطالبة الجانب الافريقي بالالتزام بمقاطعة اسرائيل ، كما نطالب العرب بمقاطعة جنوب افريقيا وليس اسرائيل فقط .

ـ نريد ان نسأل افريقيا : لماذا لم يدخل الطرف الافريقي حتى الآن في عضوية مؤسسات التعاون العربي ـ الافريقي ، وخاصة الاقتصادية؟ حتى يكون القرار بالمعونة واولوياتها مشتركاً .

وانها لفرصة ان نسأل الاستاذ علي ابو سن بحكم وضعه في المصرف العربي للتنمية في افريقيا ، ان يضع لنا صورة تفصيلية عن طريق اتخاذ القرار في المصرف وبعض الدوائر العربية الاخرى بشأن معاونة دولة افريقية وتحديد مجال التعاون .

٥ ـ هيثم النمر

اورد الباحث شكوى الافارقة من قلة وبطء معدلات التنفيذ للتعهدات المالية العربية على المستويات الثنائية والجماعية . وهنا اود ان اوضح ان السبب في هذا البطء في التنفيذ لا نستطيع ان نعزوه الى التقصير العربي . فالمعونات العربية المقدمة للدول الافريقية لا تقـدم الا وفقاً لأسس وضوابط محددة ، فالاموال لا تقدَّم الا وفقاً لمراحل تنفيـذ المشروع ، وعليـه فلو ظهرت بعض العقبات في التنفيذ نتيجة لاسباب فنية مثلاً ، فإنه يستتبع ذلك وقف في تنفيذ التعهد المالي .

كذلك هناك اسباب اخرى عديدة تؤدي لوقف تنفيذ التعهدات المالية منها مثلاً : ظهور فجوة تمويلية نتيجة لازدياد الاسعار او انسحاب احد الممولين ، وهذا بحد ذاته سيخلق خللاً في تنفيذ المشروع مما سيوقف تنفيذ الالتزامات المالية لحين سد هذه الثغرة التمويلية .

٦ ـ كمال عجوري

لقد اعفاني الاستاذ حلمي الشعراوي من التطرق الى بعض التساؤلات وسأحاول التركيز على نقطتين ، اود ان اثيرهما على بحث د. عبد الملك عودة ، هذا البحث الذي وضع النقاط على الحروف والذي كان جريئاً وشجاعاً في تصويره للواقع العربي ـ الافريقي .

النقطة الاولى : تتعلق بآثاره الخلفية التي كانت وراء التصور الافريقي ، باب الحوار والتفاوض تحول عن حوار الاغنياء والفقراء الى حوار وتفاهم بين اغنياء النفط واغنياء الطاقة في العالم .

وارى بأن الاصح ان نقول ، ان هذا الحوار هو بين اغنياء الدول المتقدمة واغنياء الدول النامية على حد تعبير د. جورج قرم في مؤلفه : **التنمية المفقودة** . لأنني ارى بأن هناك مرحلتين متميزتين في تاريخنا العربي السياسي المعاصر : المرحلة الاولى كانت مرحلة النهوض الجماهيري والشعبي وكانت مصر الناصرية تقود هذه المرحلة . اما المرحلة الثانية فهي مرحلة الهدوء ثم التراجع والتردي وتقود هذه المرحلة الدول النفطية في المشرق العربي خاصة .

واذا تساءلنا لماذا تتخذ السعودية مثلاً ما يسمى بسياسة الاعتدال تجاه الدول الرأسمالية ، تلك السياسة التي كلفت هذا القطر على مستوى ضغط اسعار البترول فقط ما بين عامي ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ ما يعادل ٢٠ مليار دولار فقط . هذا المبلغ الهائل من الاموال التي تعادل حسب الدراسات المنشورة بهذا الصدد ما يعادل المداخيل النفطية لعام ١٩٨٠ لبلدين منتجين في حجم اندونيسيا والجزائر . اما تضحيتها في عام ١٩٨٠ فقد كانت كبيرة ، فقد فاتها من الربح الذي ضاع على الخزينة السعودية مبلغ ٤٠ مليون دولار يومياً .

وقد نستطيع الاجابة ان من يستفيد من الاعتدال اساساً الشركات الامريكية . وبالمقابل فإن السعودية ازاء هذه التضحيات تطمح ان تلعب دوراً اقليمياً مهماً على الصعيد العربي والافريقي بشكل خاص وعلى مستوى الدول النامية بشكل عام .

اما **النقطة الثانية** فهي تتعلق بمبادرة التعاون الثلاثي الافريقي ـ العربي ـ الاوروبي وبالرغم مما قيل ، من مؤيدين ومعارضين ، حول هذه الدعوة فلا بد للباحث من ان يبرز لنا ما هي الخلفية السياسية والاستراتيجية التي دعت المجموعة الاقتصادية الاوروبية لطرح هذه الفكرة .

ولا بد لي في هذا الشأن إلا ان اشارك في بعض هذه الخلفيات واستشهد في هذا المجال بما اوردته صحيفة لوموند بتاريخ ٢٠ ـ ٢١ ايار / مايو ١٩٧٩ حول مبررات طرح هذه الفكرة حيث تقول الصحيفة المذكورة :

« وقد يكون ايضاً (الحوار العربي ـ الاوروبي ـ الافريقي) وسيلة لتهرب المجموعة الاقتصادية الاوربية من الحوار العربي ـ الاوروبي ، الذي يصفه الاوروبيون بأنه يتخذ دائماً الطبيعة السياسية وخاصة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية ، وقضية الصراع العربي ـ الصهيوني » .

لي تعقيب على ما اورده الاستاذ يوسف الحسن بمنح الاقطار العربية النفطية هبات مالية الى دول مثل تنزانيا واثيوبيا وموزامبيق وغيرها . . . الا يحق لنا التساؤل لماذا لم تقدم هذه الدول معونات عاجلة للدول الساحلية على اثر مؤتمرها الذي عقد في الكويت في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠ ، والتي عبر عنها اعضاء هذه الدول الساحلية « باننا جئنا لنحصل على المال ، فعدنا بنصائح وارشادات تحدد لنا ماذا يجب ان نعمل وكيف » . فما هي يا ترى معايير منح المال العربي للدول الافريقية؟

٧ ـ سمير امين

ـ يتطلب النظر في دور المعونة الموضوعي ـ لا الرغبات ـ الاطلاع في استراتيجيات التنمية وليس فقط معرفة القطاعات او المشروعات التي تستفيد من تلك المعونة ، وقد أعلن اكثر من مرة ان الاقطار العربية التي تقدم المعونة تأخذ بوجهة نظر البنك الدولي في موضوع الاستراتيجية العامة في التنمية . ولا اعتقد ان البنك الدولي يجاهد من اجل تحرير العالم الثالث من السيطرة الاستعمارية . هذا ولأنني مقتنع تماماً بما قاله جميل مطر بأنه من الضروري انقاذ هذه التجربة الاولى للتعاون جنوب / جنوب ، فإنني قدمت اقتراحات لتوسيع نطاقها وتصحيح اتجاهاتها . واتمنى ان تناقش هذه الاقتراحات وغيرها في الجلسة القادمة وفي المستقبل .

ـ اسمحوا لي بالاختلاف في الرأي مع دول الاوبك في شأن امكانية تصدير النفط بسعر مخفض لبعض البلاد :

أ ـ يمكن تفادي التسرب ، اذا انشئت مؤسسات عامة تشرف على النقل والتسويق .

ب ـ لا تمثل هذه الصادرات للعالم الثالث كله الا نسبة صغيرة نسبياً من اجمالي صادرات النفط .

ج ـ يمكن ان تمثل مثل هذه الاتفاقيات نوعاً من الضمان بالنسبة الى الدول المصدرة للنفط نفسها في ظروف مقاطعة ، من الشمال مثلاً .

د ـ ثم ان اقتراحي يشمل وجهات نظر اخرى يجب الا تفصل من الاقتراح المتعلق بسعر النفط مثل ، اعطاء أولوية للاستثمار في زيادة انتاج الطاقة بجميع انواعها (وليس النفط فقط) في العالم الثالث والبدء في انشاء نظام ضريبي مشترك قد يكون خطوة تالية في تعميق التعاون جنوب / جنوب .

٨ ـ علي ابو سن

للاجابة عن عدد من التساؤلات حول الاجراءات واساليب اتخاذ القرار اعرض ما يلي :

هل اثيرت فكرة مساهمة الدول الافريقية في المؤسسات العربية كالمصارف وغيرها؟ ارجو ان

اقص حكاية هذا الموضوع لأنني اعتقد ان الباحثين العرب يجب ان يتعرفوا على ما يتم . هناك كثير من الافكار التي تطرح وقد يخيل للبعض انها لم تعرض في الاجتماعات الرسمية على الاطلاق . ولكن الواقع ، وراء كل هذه الاشياء قصص. اثيرت فعلاً مساهمة الدول الافريقية الغنية في المؤسسات العربية للعون منذ وقت مبكر جداً منذ انشاء صندوق الاقراض العربي ، وقبل ان يحتل المركز المصرفي العربي مكانه ويبدأ بالعمل . ونوقشت في الجانب العربي وفي منظمة الوحدة الافريقية واتخذ مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية قراراً بدعوة نيجيريا والغابون والكونغو الى الاشتراك في صندوق الاقراض العربي العاجل ، وكانت القصة مثيرة ومدهشة لأن نيجيريا والغابون والكونغو رفضت كلها رفضاً باتاً ان تشترك في معونة اخواتها من دول افريقيا ، مما مكّنها في ذلك الوقت من هدم حجة وزير خارجية نيجيريا ـ الذي كان معادياً بشدة للتعاون العربي ـ الافريقي برفض حكومته الاشتراك في مثل هذا العمل . وهذه القضية طرحت ، ولكنها حينما فشلت في ذلك الوقت صدرت قرارات إنشاء مجلس ادارة ومجلس محافظي المصرف ، دون النظر الى اشراك البلدان العربية ـ الافريقية فيه، وعادت الاقطار العربية الى بحث هذا الموضوع مرة اخرى ، وقررت التعويض عن هذه الفجوة بزيادة مساهمتها في بنك التنمية الافريقي في ابيدجان ، ورفعت هذه المساهمة ، وبدأنا ننظر الى هذا البنك في ابيدجان على اساس انه يمثل التمويل العربي ـ الافريقي المشترك ، ولكن هذا المصرف لا يلتزم لا بمبادىء ولا باهداف ولا باخلاقيات العون العربي لافريقيا ، الذي يصدر عن الصناديق العربية ، ومن المصرف العربي ، لأنه لا يلبي احتياجات الدول في التمويل الفعلي ولا احتياجات الدول الاقل نمواً . وليست هناك نسبة هبة عالية في قروضه ، وارباحه هي ارباح السوق العادية وهو في كل ذلك يختلف عن التمويلات العربية في معظمها .

اود ان اجيب عن السؤال ، كيف يتخذ القرار داخل المصرف او المؤسسات العربية بشأن التمويل. وهذا في الواقع مرتبط بقضية حقيقية اثارها الافارقة حول خط سير مشروعات التنمية حينما ترد الى الجانب العربي من الجانب الافريقي وهي متصلة مرة اخرى بعملية التعاون الجماعي والثنائي .

كان المنظور الاصلي ، والمأمول ، ان تكون هناك رؤية جماعية حتى للمشروعات الفردية ، في مشروعات كل دولة على حدة ، على ان تكون هناك رؤية جماعية لهذه الاشياء حتى يتم التنسيق ، وكانت هذه وجهة نظر الجانب الافريقي ، وهي وجهة نظر سليمة لا شك في ذلك . ولكن الواقع املى غير ذلك ، ترد المشروعات للمصرف العربي او للصناديق ، من كل دولة افريقية على حدة ، والمصرف ينظر في دراسة الجدوى واذا كانت ناقصة ، يحاول ان يستكملها ، اذا ما رأى ان هذه الدولة جاء دورها في التمويل . كيف يجيء دورها ؟ هناك اسبقيات واولويات عند المصرف في توزيع العون على افريقيا . الاولويات هي ، اولاً بأن نُرى نحن كمصرف مولين لكل دولة افريقية مستقلة محتاجة ، العنصر الثاني التوزيع القطاعي : ان نُرى ايضاً موزعين العون بين القطاع الزراعي وقطاع الخدمات وقطاع البنية التحتية ، واشياء كثيرة من هذا النوع فيها توازن ؛ وان نُرى ايضاً متوازنين في توزيع العون بين شرق افريقيا وغربها ووسطها وهكذا .

الآن تسير اولويات المشروعات في الدول الافريقية بتوازن كبير جداً داخل المصرف ، وكذلك داخل الصناديق ، لأن هناك تنسيقاً كبيراً بين المصرف والصناديق . اود ان ابيّن للاستاذ يوسف الحسن ، الى ان ما قاله بشأن التخطيط ، فإن اقطار الخليج خططت لهذا العمق تخطيطاً ، وهذا التخطيط ، في نظري ، دليل على انها بدأت منذ ذلك الوقت تنسق احوالها ، كمجلس التعاون الخليجي الذي نشأ في ذلك الوقت ، لأنها في الواقع ، كانت ترى ، ان البلدان العربية ـ الافريقية النفطية تقاعست عن القيام بواجبها .

٩ ـ عوض محمد خليفات

اشار الاستاذ ابو سن في تعقيبه الى ان تراجع الجانب الافريقي في تأييد القضية الفلسطينية انما يعود الى الخلافات العربية داخل منظمة الوحدة الافريقية . واقول بصراحة انني اختلف معه في هذا الرأي ، حيث ان مواقف الدول من قضية ما ، مبنية ، في العادة ، إما على تحقيق مصالح ، او على الايمان بمبادىء سياسية واخلاقية ، او على العاملين معاً . واذا نظرنا الى علاقات افريقيا مع العرب فأعتقد ان مصالح الدول الافريقية ترتبط ارتباطاً وثيقاً مع العرب ، وليس مع « اسرائيل » . ومن حيث المبادىء الانسانية والاخلاقية ، فينتظر من الدول الافريقية ان تقف الى جانب العرب الذين لم يتوانوا قط عن بذل كل مساعدة ممكنة مالية وسياسية لاخوانهم الافارقة . ليس هذا فحسب، بل ان جميع الاقطار العربية ـ الافريقية والآسيوية قد وقفت دوماً الى جانب حركات التحرير الافريقية ، ولم تعترف اية دولة عربية بالنظم العنصرية في جنوب القارة الافريقية . كما ان جميع المنظمات والنقابات العربية كانت دوماً وابداً مؤيدة لقضايا التحرر الافريقي . ولكننا لا نجد معاملة بالمثل من قبل الدول الافريقية وهي التي عانت طويلاً ـ وما يزال بعضها يعاني ـ من التمييز العنصري ومن الاستيطان الاجنبي الغريب في اراضيها واستنزاف ثرواتها وقمع مواطنيها .

تبعاً لما ذكرت ، فإنني اعتبر موقف بعض الدول الافريقية المؤيد للعدو الاسرائيلي غير منطقي وغير مبرر على الاطلاق ، بل انه يتنافى تماماً مع المبادىء والشعارات التي ترفعها تلك الدول ، وتدعو فيها الى وجوب محاربة العنصرية والظلم والعدوان على الشعوب .

١٠ ـ عبد القادر زبادية

يدفعني البحث القيم بالفعل للدكتور عودة والتعقيبات التي تلته ، الى ان انبه زملائي المثقفين العرب في هذه المناسبة ، وهذا ليس انطلاقاً من اي اقليمية ،كما قد يتبادر الى الذهن ، وانما حرصاً على تعميق الشعور القومي الشامل الذي نؤمن به جميعاً ونسعى الى تعميمه وتقويته ، اقول : اريد ان انبههم والفت انتباههم الى انني قد لاحظت في هذا الملتقى وغيره ان القضايا في المغرب العربي غير معروفة في كثير من الاحيان بالشكل والمفهوم الذي تتناول به وتطرح على مستوى المغرب العربي ، وهذا كثير مما يسهل مهمة اولئك الذين يخدمون اغراضاً معروفة وخاصة . وقد يكون لذلك تأثيره على تعميق التضامن العربي الذي ننشده ،ليس على مستوى التعاون العربي ـ

الافريقي فقط ، ولكن ربما قد تمتد مثل هذه الآثار السلبية ، المتأتية عن عدم المعرفة الدقيقة بالامور ، الى مستويات اخرى ، مع الاسف .

١١ ـ عبد الملك عودة يرد

مع كل الشكر والتقدير للتعقيبات وللآراء المطروحة في النقاش حول البحث اقول ان نقاط الاختلاف ونقاط الاتفاق يجب ان تؤخذ في اطار الموضوع العام وهو العلاقات العربية ـ الافريقية في كل مراحلها قبل ظهور وتأسيس ومأسسة مرحلة التعاون وما بعد ذلك ، اذ ان العلاقات والتفاعلات سوف تستمر على مستوى الجانبين ، وفي اطار التعامل مع العالم الثالث ومع النظام الدولي القائم .

ان النقطة البارزة والجديرة باعادة النظر في البحث هي آثار هذه التجربة من التعاون على اوضاع العالم الثالث حالياً ومستقبلاً ، وعلى اوضاع عدم الانحياز وعلى قضايا التحرر وبالذات قضية فلسطين وقضية الجنوب الافريقي . ومعنى عدم نجاح التجربة على دعوات التعاون بين دول الجنوب عامة .

كما اقول ان عشر سنوات كافية للتقويم ولاستنباط العبرة حتى يستطيع الجانب العربي ان ينظر نحو المستقبل ويتجنب الاخطاء ويحاول ان يعبر هذه الازمة القاتلة في العلاقات ، والتعاون العربي ـ الافريقي . وان يكون ذلك من خلال استراتيجية تعبر عن الجانب العربي مجتمعاً تحت ارادة سياسية واحدة . . . وهذا ما نفتقده حالياً .

القسم الخامس

مستقبل العلاقات العربية - الافريقية

الفصل الخامس عشر

العرب والافارقة في عالم متغير

ناصيف حتي

مقدمـــة

تهدف هذه الدراسة الى بحث تطور التفاعل بين النظام الدولي مع التركيز على نظام القطبين الاثنين من جهة ، والنظامين الاقليميين العربي والافريقي من جهة اخرى ، مع التركيز ايضاً على تفاعل النظامين الاقليميين في الاطار الدولي للوصول الى محاولة رسم مسار هذا التفاعل مستقبلاً ، وقد يكون التفاعل اختراقاً متبادلاً (Interpenetration) متوازياً او غير متوازٍ ويترتب على كل وضع نتائج مختلفة .

اولاً : التفاعل بين النظام الدولي والنظامين الاقليميين

١ ـ اوجه الشبه بين النظامين الاقليميين

يتميز النظامان الاقليميان العربي والافريقي بسمات عديدة متشابهة ، فمن جهة المنظور الاستراتيجي لنظام القطبين الاثنين ، يقع كل من النظامين في منطقة تعتبر « منطقة تنافس نفوذ » حسب « قوانين اللعبة » بينهما . ويترتب على ذلك سلوكية مختلفة عن سلوكيتهما في « مناطق النفوذ المطلق » حيث لا تسمح اي من القوتين العظميين بمحاولة اختراق من الطرف الآخر . اما في مناطق التنافس فهناك قبول ضمني من كل طرف بالحق الشرعي للآخر في التدخل ومحاولة اقامة تحالفات اقليمية ودعم مواقع اصدقائه ، مثلاً في افريقيا والمنطقة العربية . ويبقى رد فعله مرناً وضمن حدود معينة على تدخل الطرف الآخر مقارنة مع رفضه الشديد لأي محاولة يقوم بها الطرف الآخر للدخول الى منطقة نفوذه المباشر كأوروبا الشرقية بالنسبة للاتحاد السوفياتي واوروبا الغربية وامريكا اللاتينية بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية . كذلك تعتبر المنطقتان ضمن المنظور ذاته

متصلتين استراتيجياً بسبب موقعها على المحيط الهندي[1] ومشاركتها لمنطقة القرن الافريقي وللمرات المائية التي تربط المحيط الهندي بالبحر الابيض المتوسط .

ويملك كل من النظامين العربي والافريقي هويته المؤسسية . ويمكن القول ان بداية تكون كل منهما ارتبط بانشاء مؤسسته الاقليمية . فالنظام العربي تكون مع انشاء جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥ والنظام الافريقي تكون مع انشاء منظمة الوحدة الافريقية عام ١٩٦٣ . ونشأ النظامان في ظل انحسار الوجود الاستعماري الاوروبي الذي خضعا له لفترات من الزمن ، وفي ظل التحول الاساسي في النظام الدولي الذي شهد قيام القطبين الامريكي والسوفياتي وتفاعلهما النزاعي الحاد في محاولة لرسم حدود نفوذهما الدولي ، والذي اتسم بظاهرة الحرب الباردة . ويتشابه النظامان ايضاً من حيث تأثر النخبة السياسية التي افرزتها الحركات الاستقلالية بالوجود الاستعماري ، إن كان من ناحية الثقافة او النظرة الى مفهوم الحكم بشكل عام وبناء الدولة ومناهج التربية مثلاً . واتسم النظامان منذ نشأتها بامكانية تفاعلية داخلية حادة سواء اتخذت الشكل النزاعي او التعاوني ، وذلك نتيجة للبنية المجتمعية للدول المستقلة حديثاً التي حوت ولاءات لم تتطابق في بعضها مع الولاء للدولة الجديدة . فبعضها كان من نوع ولاء ما تحت الوطنية (Subnational) وبعضهاالآخر من نوع ولاء ما فوق الوطنية (Supranational) وبرز لكل من النظامين عقيدته التي عملت على تحديد هوية النظام واضفاء الشرعية على مؤسسته الاقليمية . فساهمت العروبة ، وقد قضت على كثير من الولاءات ما تحت الوطنية ، في حدة التفاعلات في النظام العربي ، كذلك ساهمت الافريقية في التغلب على بعض ولاءات « ما تحت الوطنية » التي تزخر بها افريقيا .

سمة اخرى يشترك بها النظامان وهي وجود ما يعرف « بالدولة المنبوذة » على حدود كل منهما : جنوب افريقيا ، روديسيا سابقاً واسرائيل . والدولة المنبوذة تعيش عادة في شبه عزلة دبلوماسية خاصة في محيطها الاقليمي ، وكذلك في المحافل الدولية الى حد كبير وهي تعتبر دخيلة على منطقة معينة ووجودها كدولة او كنظام وشرعية ذلك الوجود يشكل بحد ذاته قضية[2] . وتكون هذه الدولة غير مقبولة في ما يفترض ان يكون محيطها الطبيعي لاسباب تتعلق بنشأتها وتركيبتها وتساهم هذه الدولة بشكل غير مباشر بزيادة حدة التفاعلات ضمن النظام الاقليمي المجاور وبزيادة حدة تفاعلات النظام المجاور ايضاً مع النظام الدولي .

٢ ـ التفاعل في المراحل الاولى : الخمسينات والستينات

بدأ اختراق نظام القطبين الاثنين لكل من النظامين الاقليميين في فترات مختلفة . ويمكن

(١) ما عرف مثلاً بمنطقة « قوس الازمات » ، حسب زبغنيو برجنسكي ، مستشار الرئيس كارتر لشؤون الامن القومي ، يضم الدول العربية والافريقية المطلة على المحيط الهندي ، كذلك فإن اي استراتيجية للمحيط الهندي تفرض ان تتعامل مع الدول العربية والافريقية المطلة عليه ضمن تصور واحد .

(٢) Robert E. Harkavy, «Pariah States and Nuclear Proliferation,» *International Organization*, vol. 35, no. 1 (Winter 1981), pp. 135-163.

القول انه بدأ في الخمسينات في المنطقة العربية وفي اوائل السبعينات في افريقيا . فالموقع الاستراتيجي للمنطقة العربية بسبب قربها من الاتحاد السوفياتي ومن المنطقة التي عرفت « بالحزام الشمالي » في الاستراتيجية الامريكية التي كانت تحاول احتواء الاتحاد السوفياتي ومنعه من التقدم باتجاه المنطقة العربية واوروبا ، وتندرج المحطات الدبلوماسية الرئيسية في الاختراق الدولي للمنطقة العربية في ما يلي :

أ ـ محاولة الولايات المتحدة بعد « الاعلان الثلاثي » عام ١٩٥٠ تشكيل ما يسمى بقيادة الدفاع عن الشرق الاوسط للتصدي « لمحاولة الاختراق السوفياتي للمنطقة العربية » ، وقد فشلت في ادخال بلدان عربية ـ وتحديداً مصر ـ مع اسرائيل في هذا المشروع الذي يشابه الى حد ما الدعوة التي عادت واطلقتها الولايات المتحدة بعد ثلاثين عاماً لاقامة « الاجماع الاستراتيجي » في اول عهد ريغان .

ب ـ حلف بغداد وهو جزء من استراتيجية بناء الاحلاف الغربية لتطويق الاتحاد السوفياتي .

ج ـ حرب السويس وقد ساهمت في ادخال الاتحاد السوفياتي الى المنطقة .

د ـ التدخل الامريكي في لبنان تحت مظلة « مبدأ ايزنهاور » او « نظرية « الاحتواء الثاني » .

هـ الصراع الامريكي السوفياتي الذي وجد مدخلاً له عبر النزاع بين القاهرة وبغداد في مرحلة ما بعد الثورة .

و ـ الدور الامريكي الناشط في الستينات لاحتواء وضرب مركز الاستقطاب في النظام العربي : مصر ، وقد نجح هذا الدور الى حد كبير في حرب ١٩٦٧ . ولا بد من الاشارة في هذا السياق الى ان « خطر » مصر على المصالح الغربية كان يتعدى المجال العربي الى المجال الافريقي .

إذا كانت حدة التفاعلات وكثافتها في النظام العربي نتيجة للدور المصري بشكل خاص والذي اتخذ شرعيته من عقيدة النظام ، من العوامل التي دفعت كلاً من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، لاهداف متنافسة بالطبع ، الى زيادة تركيزهما على المنطقة العربية وبالتالي اختراق النظام العربي .

ويبرز في هذا السياق الفرق بين العروبة التي اتسمت بطابع حاد ومؤثر في تفاعلها مع النظام الدولي ، والافريقية التي عبرت عن رغبة في التميز عن غيرها وتحديداً تعريف الهوية الاقليمية المستقلة ، ومحاولة لتطويع البنى التقليدية القائمة لمقتضيات الفكر التحديثي والاستقلالي للقادة الجدد . كذلك ساهم مستوى الامكانات في النظام العربي ، وتحديداً وجود النفط وتنامي اهميته خاصة بالنسبة الى الدول الغربية الحليفة للولايات المتحدة ، في زيادة الاهتمام الدولي بالمنطقة العربية .

لقد كان الصراع الدولي في الخمسينات والستينات ، متمركزاً حـول اوروبا وآسيـا(٣) ، حرب فيتنام ، الشرق الاوسط ، « المسرح الاوروبي » . اما افريقيا فكان الاهتمام الرئيسي فيها للدول الاوروبية الاستعمارية وللصين الشعبية . مـا عدا ذلك كان اهتمام القوتين العظميين بالنظام الافريقي محدوداً . فافريقيا مثلاً كانت « مسرحاً » ثانوياً في استراتيجية الناتو في تلك الفترة . وقد حاولت كل من بريطانيا وفرنسا والبرتغال في فترات مختلفة في الخمسينات وبداية الستينات ادخال المنطقة في اطـار استراتيجيـة الحلف الغربي ، وذلـك في محاولـة للافـادة القصوى من الـدعم الامريكي ، اذ ادرك الاوروبيون ان التضامن الغربي في اطار الناتو لمواجهة الاستراتيجية السوفياتية كان يشكل عنصر دعم امريكي مهم ، وكانت كل من بريطانيا وفرنسا والبرتغال قد استعملت مساعدات قدمت لها ضمن « مخطط مارشال » الامريكي لتدعيم وجودها في افريقيا(٤) . كذلك وافقت مثلاً قيادة الناتو على مطالب كل من فرنسا والبرتغال لنقل بعض ثرواتها المخصصة للناتو للدفاع عن اوروبا الغربية ، الى مستعمراتها في افريقيا(٥) . كان الدور الامريكي في تلك الفترة كما ظهر في اطار الناتو حذراً ومحدوداً من حيث عدم اتجاهه نحو التورط في افريقيا .

كذلك الامر بالنسبة للدور السوفياتي الذي برز في المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي عام ١٩٥٦ ، حيث ركّز المؤتمر على مفاهيم التعايش السلمي و« منطقة السلام » والتحول من نظرية المعسكرين الى الثلاثة معسكرات . واعتمد الاتحاد السوفياتي توجهاً قائماً على دعم « البورجوازيات الوطنية » التي تناضل ضد الاستعمار وتعمل « لعدم الانحياز » وللتنمية . وراهن الاتحاد السوفياتي على امكانية تحول بعض الدول ـ غينيا ، غانا ، مالي ـ في مرحلة لاحقة نحو الاشتراكية العلمية ، وقد دعي ممثلون عن هذه الدول لحضور مؤتمر الحزب الشيوعي السوفياتي الذي عقد عام ١٩٦١ . عملت الاستراتيجية السوفياتية على محاولة تثبيت وتقوية النفوذ السوفياتي في بعض الدول الافريقية ودفع الاحزاب الوطنية الافريقية نحو مواقف اكثر جذرية كبديـل عن دعم او انشاء احـزاب شيوعية(٦) . وازداد التوجه السوفياتي مرونة في منتصف الستينات ، ويبدو ان تغيير الحكم في كل من غانا عام ١٩٦٦ ومالي عام ١٩٦٨ اظهر للسوفيات محدودية قدرتهم على التأثير في الاوضاع واهمية العوامل والاعتبارات الداخلية في كل بلد في احداث التغييرات .

ونشطت الصين الشعبية في افريقيا اذ وجدتها مكاناً مهيأً ، كدول زراعية فقيرة ، لنجاح

(٣) Arthur Jay Klinghoffer, «The Soviet Union and Africa,» in: Roger Kanet, ed., *The Soviet Union and the Developing Nations* (Baltimore, Mad.: The Johns Hopkins University Press, 1974), p. 64.

(٤) Leslie Rubin and Brian Weinstein, *Introduction to African Politics: A Continental Approach* (New York: Praeger, 1974), p. 95.

(٥) Christopher Coker, «The Western Alliance and Africa , 1949-81,» *African Affairs,* vol. 81, no. 324 (July 1982), p. 324.

(٦) Klinghoffer, «The Soviet Union and Africa,» pp. 54-59, and Dan C. Heldman, *The USSR and Africa: Foreign Policy under Khrushchev* (New York: Praeger, 1981), pp. 53-105.

النموذج الماوي في الثورة ، فركزت على سياسة المساعدات والتبادل التجاري وكان اكثر المستفيدين تنزانيا ، زامبيا ، الصومال وزائير .

كذلك لعبت اسرائيل دوراً نشيطاً في افريقيا مستفيدة من علاقاتها المميزة مع فرنسا في اواخر الخمسينات لاقامة علاقات مع الدول الافريقية التي كانت مستعمرة من فرنسا والتي بقيت تتأثر بالنفوذ الفرنسي(٧) . كذلك استفادت اسرائيل من صورتها المطمئنة في افريقيا كـدولة صغيـرة متقدمة لا يمكن أن تحمل معها مخاطر الاستعمار التي تمثله الدول الغربية والقادرة ايضاً ـ لما تملكه من خبرات وامكانات ـ علـى المساهمة في تطوير الاقتصاد الافريقي ومساعدة الدول المستقلة حديثاً والشديدة الحساسية تجاه التعاون مع الدول الكبرى، خاصة تلك التي تمثل رموزاً استعمارية . وهدفت اسرائيل في سياستها الافريقية الى تحقيق عدة اهداف اهمها كسر طوق الاحتواء العربي والحصول على دعم لشرعيتها الدولية سياسياً ودبلوماسياً واقتصادياً عبر تمتين شبكة علاقات التعاون التي تقيمها مع دول مختلفة ، كذلك الافادة اقتصادياً من افريقيا كسوق لصادراتها .

٣ ـ التفاعل في السبعينات او الاختراق الحاد

ساهمت ثلاثة تطورات رئيسية ، في مطلع السبعينات ، في النظامين العربي والافريقي في زيادة حدة الصراع الدولي في المنطقة العربية من جهة وفي تحول افـريقيا الى مسـرح اساسي في الصراع بين القوتين العظميين من جهة اخرى . وتندرج هذه التطورات في الآتي :

أ ـ بداية انهيار الامبراطورية البرتغالية في افريقيا عام ١٩٧٤ .

ب ـ سقوط امبراطورية هيلاسيلاسي في اثيوبيا عام ١٩٧٤ .

ج ـ الحرب العربية ـ الاسرائيلية عام ١٩٧٣ وما تبعها من تطورات وظهور دور عربي جديد اتجه في احد جوانبه الرئيسية نحو افريقيا(٨) .

ويشير احد كبار الاخصائيين السوفيات في الشؤون الافريقية الى اهمية هذه التطورات بقوله انه لم يحدث اي تغيير في السياسة السوفياتية في افريقيا منذ الخمسينات ، انما الظروف هي التي تغيرت(٩) .

---

(٧) مجـدي حماد ، «افـريقيا في التـوجه الاسـرائيلي ،» شؤون عـربية ، العـدد ١٨ (آب / اغسـطس ١٩٨٢) ، ص ١٤٣ .

(٨) Timothy Shaw, «Africa,» in: Werner J. Feld and Gavin Boyd, eds., *Comparative Regional Systems: West and East Europe, North America, the Middle East and Developing Countries* (New York: Pergamon, 1980), p. 370.

(٩) الكلام لاناتولي غروميكو مدير مؤسسة افريقيا في الاتحاد السوفياتي وقد ورد في :
Crawford Young, «Review Essays: Soviet Diplomacy in Africa,» *Orbis*, vol. 25, no. 4 (Winter 1982), p. 1053.

وعلى صعيد النظام الدولي ، شهد مطلع السبعينات ثلاثة تطورات رئيسية ايضاً ، اول هذه التطورات قيام الوفاق الدولي بين القوتين العظميين الذي بدأ مع مفاوضات الحد من الاسلحة الاستراتيجية عام ١٩٦٨ ، مروراً بسياسة « الانفتاح » التي اتبعتها المانيا الغربية بتأييد من الولايات المتحدة على الكتلة الشرقية ، والتي تكرست باتفاقيتي موسكو ووارسو عام ١٩٧٠ ثم اتفاق القوى الاربع الكبرى ـ الولايات المتحدة ، الاتحاد السوفياتي ، بريطانيا وفرنسا ـ عام ١٩٧١ حول تحديد وضع برلين الغربية ، ثم توج ذلك كله بقمة القوتين العظميين في ايار / مايو ١٩٧٢ ، ويبدو ان تثبيت الاوضاع في « المسرح الاوروبي » وانتهاء حرب فيتنام وتخفيف حدة التوتر في آسيا دفع كلاً من القوتين لمحاولة الافادة القصوى من النزاعات المحلية والاقليمية التي بدأت تظهر في افريقيا وفي الشرق الاوسط . وتمثل التطور الثاني ببداية تبلور سياسة خارجية للمجموعة الاوروبية التي استفادت من مناخ الانفراج الدولي ومن استعادة اوروبا الغربية لقوتها الاقتصادية الى جانب عوامل اخرى ، دفعت المجموعة للتوجه نحو العالم الثالث في محاولة لاقامة سياسة اقتصادية تمثل مصالح المجموعة وسياسة تتمثل بالاستقلالية المحدودة عن الموقف الامريكي عامة ، وتعبر كلها عن « الشخصية الاوروبية » . اما التطور الثالث فكان انفتاح الصين الشعبية على الولايات المتحدة ونمو علاقاتها مع اوروبا الغربية ودخولها الى الامم المتحدة ، هذه العوامل اعطت السياسة الصينية زخماً ومرونة كبرى في التحرك والتفاعل الدبلوماسي والسياسي في العلاقات الدولية . وتكرس منحى اساسي في السياسة الصينية نتيجة ازدياد النزاع مع الاتحاد السوفياتي ، يقوم على محاولة التصدي لهذا الاخير في العالم الثالث واحتواء نفوذه .

اتجهت الولايات المتحدة في النظام العربي نحو محاولة الاستفراد بالمنطقة وبناء الهيمنة الامريكية بعد محاولة الاتحاد السوفياتي مشاركتها مرتين في ادارة النزاع العربي ـ الاسرائيلي للتوصل الى تسوية سياسية : مؤتمر جنيف عام ١٩٧٣ والبيان الامريكي ـ السوفياتي في عام ١٩٧٧ . ولئن نجحت الولايات المتحدة في ابعاد الاتحاد السوفياتي عن المنطقة ، فذلك يعود الى تطورات عربية معينة اهمها التوجه المصري الجديد القائم على التسليم بدور امريكي كلي في النزاع ، وقد ترافق ذلك مع نشوء « الواقعية الاستراتيجية » المصرية[١٠] . ومن هذه التطورات ايضاً ، هيمنة الاتجاه المحافظ والقريب من الغرب عربياً والذي تمحور حول اقطار الخليج بعد ان اصبحت مركز الثقل العربي نتيجة لازدياد امكاناتها المالية والدبلوماسية حتى عرفت تلك المرحلة « بالحقبة النفطية » ، ونشأت قيمة سياسية (Political Value) ، ترسخت قناعة في العمل السياسي العربي الرسمي ، تقول بأنه اذا اردت السلام فعليك بالولايات المتحدة !! في ظل هذه المتغيرات عملت الولايات المتحدة ونجحت في اضعاف الدور السوفياتي في قلب النظام العربي ، خاصة بعد ان ازدادت الاهمية الاستراتيجية للنفط العربي بالنسبة للولايات المتحدة ودول اوروبا الغربية واليابان وبلغ الاختراق الامريكي للمنطقة اشد درجاته عندما نجح في اخراج مصر من التفاعل السياسي في

---

(١٠) جميل مطر وعلي الدين هلال ، النظام الاقليمي العربي : دراسة في العلاقات السياسية العربية ، ط ٣ (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٣) ، ص ٨٧ .

النظام العربي في « كامب ديفيد » فأضعف امكانات النظام وبعثر قوته بشكل كبير . اما الاتحاد السوفياتي فبقي وجوده في « دول هامشية » (اليمن الديمقراطية ، ليبيا) بالنسبة للنزاع العربي - الاسرائيلي او عند اطراف في قلب النظام تفرض خصوصياتها السياسية وامكاناتها في تلك المرحلة ناهيك بخياراتها (منظمة التحرير الفلسطينية ، سوريا) قيوداً ومحدودية على النفوذ السوفياتي وبالتالي على دوره في المنطقة .

وعملت المجموعة الاوروبية عبر الحوار العربي - الاوروبي على اقامة اختراق مؤسسي للنظام العربي ترتب عليه تحقيق مكاسب اقتصادية لدولها بحيث اصبحت المجموعة اكبر شريك اقتصادي للمجموعة العربية[11] . ولذا بقي دورها ونفوذها السياسي محدودين .

اما في افريقيا ، فبرزت حدة الصراع الدولي عبر ثلاثة مفاصل نزاع رئيسية كلها ذات اهمية استراتيجية للقوتين العظميين . وقدم النزاع في انغولا اوضح صورة عن الصراع بالواسطة الذي قام بين القوى الكبرى ، حيث راهنت كل واحدة على طرف محلي واخذت تمده بالمساعدات . ويبدو ان الاتحاد السوفياتي قد قرر الرد بشدة في انغولا على محاولات اخراجه من المنطقة العربية وذلك بتقديم كل انواع الدعم الى احد اطراف النزاع ، الحركة الشعبية لتحرير انغولا (MPLA) ، فيما وقفت الولايات المتحدة والصين الشعبية مع الحركتين الوطنيتين الاخريين (ENLA وUNITA)ويعكس السلوك الصيني في انغولا كذلك في زيمبابوي محاولة التصدي للاتحاد السوفياتي واحتواء تغلغله في افريقيا ولئن خسرت الصين الشعبية رهانها في المرتين . نجح الاتحاد السوفياتي في تدعيم نفوذه في جنوب افريقيا عبر تمتين علاقاته مع دول المواجهة ، انغولا ، بوستوانا ، موزامبيق ، تنزانيا وزامبيا وخاصة الدول الثلاث الاخيرة التي كانت تربطها علاقات وثيقة بالصين الشعبية في مراحل الاستقلال الاولى . ونجح السوفيات ايضاً في تغلغلهم عبر دعمهم لحركات التحرر في كل من جنوب افريقيا زيمبابوي وناميبيا ، وللدلالة على مدى التورط السوفياتي ، اشير الى ان الاتحاد السوفياتي نقل اسلحة بمقدار ستة ملايين دولار عام ١٩٧٥ الى منطقة جنوب افريقيا فيما قفز هذا الرقم الى ٢٣٦ مليون دولار بعد عام ١٩٧٦[12] .

واكتسب الصراع الامريكي - السوفياتي على انغولا اهمية خاصة كونها كانت تعتبر امتداداً لحلف الناتو في جنوب الاطلسي في مرحلة الاستعمار البرتغالي ، من حيث توافر التسهيلات البحرية وغيرها ، وكذلك لأنغولا اهمية اقتصادية نظراً لانتاجها من النفط والماس حيث كانت الولايات المتحدة تأتي في طليعة المستوردين من هذا البلد[13] .

---

(١١) هيكل المبادلات التجارية بين المجموعة الاقتصادية الاوروبية وبلدان جامعة الدول العربية بين ١٩٧٠ و ١٩٨٠ (تونس : بعثة لجنة المجموعة الاقتصادية الاوروبية ، ١٩٨١) .

(١٢) Daniel S. Papp, «The Soviet Union and Southern Africa,» In: Robert Donaldson, ed., *The Soviet Union in the Third World: Successes and Failures* (Boulder, Colo.: Westview, 1981), p. 78.

(١٣) Klinghoffer, «The Soviet Union and Angola,» in: Ibid., p. 111.

وشكل النزاع الاثيوبي ـ الصومالي ثاني مفاصل المواجهة الامريكية ـ السوفياتية وإن كان اضعفها بالرغم من الاهمية الاستراتيجية لموقعه في القرن الافريقي(١٤) . بقي الدور الامريكي محدود الفعالية والتأثير لعوامل عديدة ، اهمها ان الصومال التي ايدتها الولايات المتحدة كانت تعتبر « معتدية » حسب ميثاق منظمة الوحدة الافريقية الذي ينص على عدم جواز المساس بالحدود القائمة للدول الاعضاء . وفي اي حال كسبت الولايات المتحدة موقعاً استراتيجياً مهماً على حساب الاتحاد السوفياتي في الصومال ، وقد واجه الاتحاد السوفياتي مشكلة رئيسية حيث ان طرفي النزاع كانا حليفين له ، وقد حاول في نيسان / ابريل عام ١٩٧٧ ايجاد حل سياسي للنزاع عبر اقامة اتحاد بين كل من الصومال ، اليمن الديمقراطية ، اثيوبيا وجيبوتي تمنح فيه كل من ارتيريا واوغادين شكلاً من الحكم الذاتي(١٥) . ويدل فشل الاتحاد السوفياتي في اقامة اتحاد كهذا على سمة رئيسية في علاقة القوتين العظميين مع كل من النظامين العربي والافريقي تتمثل بمحدودية تأثير القوة العظمى لجهة فرض سلوكية معينة على دولة حليفة ، اذ يتعطل او يخف هذا التأثير امام الحسابات المحلية والاقليمية للدولة المعنية في مجمل الاحيان .

ثالث مفاصل النزاع كان في زائير في فترة ١٩٧٧ ـ ١٩٧٨ وزائير هي احدى القوى الاقليمية في افريقيا واحد مراكز النفوذ الغربي الرئيسي في النظام الافريقي . لذلك جاء الرد الغربي قوياً ، وعكست عمليات توفير المساعدات والدعم العسكري ـ التي شاركت فيها كل من الولايات المتحدة وفرنسا وبلجيكا بالتعاون مع اقطار عربية ـ اهمية الزائير في الاستراتيجية الغربية ، اذ عقد ايضاً مؤتمر قمة للناتو مباشرة بعد انتهاء النزاع لتقويم الموقف في اطار ما اعتبر محاولات الاتحاد السوفياتي وكوبا لاسقاط النظام في الزائير عبر قوى محلية واقليمية(١٦) . وفي هذا السياق برزت ايضاً اهمية النزاع بالنسبة للدول المحافظة في كل من النظامين الافريقي والعربي .

ظهر في النزاعات الثلاثة اهمية الدور الكوبي سواء من حيث حجم الوجود الكوبي او من حيث القبول الافريقي لذلك الدور بسبب مظهره الثوري والعالم الثالثي ، وبسبب صغر الدولة وعدم اثارتها للمخاوف نتيجة لغياب اي تراث استعماري لها . كل هذه العوامل مجتمعة تعطي كوبا مصداقية ، وبالتالي تأثيراغير صغير في افريقيا(١٧) .

---

(١٤) حول دور القوى الخارجية وتحديداً القوتين العظميين ، انظر :

Robert F. Gorman, *Political Conflict on the Horn of Africa,* Praeger special studies (New York: Praeger, 1981), pp. 172-203, and Bereket Habte Selassie, *Conflict and Intervention in the Horn of Africa* (New York: Monthly Review Press, 1980), pp. 129-165.

(١٥) Richard B. Remnek, «Soviet Policy in the Horn of Africa: The Decision to Intervene,» in: Donaldson, ed., *The Soviet Union in the Third World: Successes and Failures,* p. 136.

(١٦) Coker, «The Western Alliance and Africa, 1948-81,» pp. 332-333.

(١٧) لمناقشة الوجود الكوبي ودوره ، انظر :

Gérard Chaliand, «Cuba, l'URSS et L'Afrique,» Dans: Ezzedine Mestiri, ed., *les Cubains et l'Afrique* (Paris: Karthala, 1980), p. 157, and Georges Buis, «Les Etats Unis, la Chine et les autres,» dans: Ibid., pp. 120-122.

من جهة اخرى وبالموازاة مع سياساتها في المنطقة العربية ، اقـامت المجموعـة الاوروبية علاقات تعاون بشكل فردي وجماعي مع دول افريقية وخاصة عبر اتفاقيتي لومي الاولى والثانية عام ١٩٧٥ و ١٩٧٩ لتنظيم العلاقات الاقتصادية بمختلف جوانبها بين دول المجموعة وبـين دول افريقية ودول في حوض الكاريبي ومنطقة الباسفيك. وتساهم هاتان الاتفاقيتان في تنظيم العلاقات الاقتصادية لهذه الدول بشكل وثيق ومميز مع المجموعة الاوروبية .

ويبقى لفرنسا وجود مميز في افريقيا يلتقي استراتيجياً مع الولايات المتحدة وينشط اقتصادياً ايضاً ضمن المجموعة الاوروبية ، تعتمد الدبلوماسية الفرنسية على سياسة القمم التي بدأتها عام ١٩٧٣ بقمة فرنسية ـ افريقية ضمت حوالى عشر دول ، وبلغ عدد الدول في قمة ١٩٨٢ حوالى ٣٧ دولة ، ولم تقتصر القمة هذه المرة على الدول الناطقة بالفرنسية فقط . ويدل ذلك على مدى نجاح الدبلوماسية الفرنسية في هذا الاطار . وتشكل سياسة القمم نوعاً من الكومنولث الفرنسي وهي الاطار الاساسي لاطلاق المبادرات والتوجهات الفرنسية في افريقيا والاداة لاعطاء هذه المبادرات الشرعية الافريقية الضرورية[١٨] . فعلى سبيل المثال ايد المؤتمر الرابع المنعقد في داكار عام ١٩٧٧ التدخل الفرنسي في الزائير .

٤ ـ ملاحظات عامة

وفي معرض استقراء وتقويم التطورات السابقة لا بد من ادراج الملاحظات التالية :

أ ـ شكلت كل من الدولتين « المنبوذتين » بسلوكهما مناخاً اساسياً للاختراق الدولي وباشكال متعددة . فلعبت اسرائيل دوراً مميزاً في الستينات في اطار الاستراتيجية الغربية في افريقيا ان كان بالتعاون مع فرنسا اولاً ام الولايات المتحدة لاحقاً . كذلك فإن قراءة سريعة للمحطات الرئيسية في النزاع العربي ـ الاسرائيلي (الاعتـداء على السـويس عام ١٩٥٦ ، حـرب ١٩٦٧ ، حرب ١٩٧٣ ، « كامب ديفيد » ، حرب لبنان) تؤكد ذلك ايضاً في المنطقة العربية .

وينطبق هذا على دور جنوب افريقيا في النظام الافريقي وتحديداً في منطقة جنوب افريقيا ، اذ ساهم تدخلها في كل من الموزمبيق وانغولا وزيمبابوي في تدويل هذه النزاعات وليس ادل على ذلك من انه بعد التدخل الكثيف من قبل جنوب افريقيا في الحرب الاهلية في انغولا صعّد كل من الاتحاد السوفياتي وكوبا نمط ومستوى تدخله في النزاع[١٩] .

ب ـ برز توجه امريكي في كلا النظامين الاقليميين هدف الى محاولة خلق قبول شرعي لكل

(١٨) Emeka Nwokidi, «Franco-African Summits: A New Instrument for France's African Strategy,» *The World Today,* vol. 38, no. 12 (December 1982), pp. 478-482.

(١٩) Ricahrd H. Ullman, «Salvaging America's Rhodesian Policy,» *Foreign Affairs,* vol. 57, no. 5 (Summer 1979), p. 1115.

من الدولتين المنبوذتين في النظام الاقليمي المجاور لهما . وقد حاولت الولايات المتحدة فعل ذلك في افريقيا في اواخر الستينات واوائل السبعينات وهو ما عرف بخيار كيسنجر[٢٠]. كما حاولت في السنوات الاخيرة وعبر صيغة مجموعة الاتصال الغربية ، التي تضم الى جانب الولايات المتحدة كلاً من بريطانيا ، فرنسا ، المانيا الغربية وكندا ، مد جسور الحوار بين جنوب افريقيا ودول المواجهة الافريقية . وبرز توجه امريكي مشابه في المنطقة العربية هدف الى ايجاد الظروف الموضوعية امام الاقطار العربية المواجهة لاسرائيل لعقد معاهدات صلح منفردة معها في ظل موازين قوى تصب كلها في مصلحة اسرائيل وتحافظ عليها الولايات المتحدة .

ج ـ إن قراءة دبلوماسية الأزمات عند القوتين العظميين تثبت ان الاتحاد السوفياتي يولي العوامل المحلية والاقليمية وزناً مهماً في تقويمه لهذه الازمات وتعامله معها ، في حين تثمن الولايات المتحدة اهمية عامل المواجهة مع الاتحاد السوفياتي ـ العامل الكوني ـ على حساب خصوصيات كل نزاع . ويظهر ذلك جلياً في سلوكيتها تجاه النزاع العربي ـ الاسرائيلي ، كذلك في محاولتها الربط مثلاً بين تحقيق تقدم في قضية استقلال ناميبيا وانسحاب الكوبيين من انغولا . ففي عهد الرئيس كارتر ـ مثلاً ـ حصل تمايز في كيفية التعاطي مع افريقيا بين اتجاهين في الادارة الامريكية ، احدهما يمثله زبغنيو برجنسكي ، مستشار الامن القومي ، وكان يعتمد قراءة الاحداث من منظور استراتيجي ـ كوني للاحداث ويبني مواقفه على ذلك ، والاتجاه الثاني مثله وزير الخارجية سايروس فانس ومندوب الولايات المتحدة في الامم المتحدة اندرو يونغ ، ويعطي هذا الاتجاه اهمية اساسية للعوامل المحلية والاقليمية في تقويمه لدينامية التطورات ، ولكن بقيت الغلبة في تحديد السياسة الامريكية للاتجاه الاول . فالولايات المتحدة مثلاً لا تزال تعطي اولوية لسياسة التسليح في محاولة احتواء النفوذ السوفياتي على حساب مساعدة الدول الافريقية على التنمية الاقتصادية[٢١] . اذ تدل الاحصائيات على ان مساعدات وقروض شراء الاسلحة حققت زيادة نسبية قدرها ١٧٨ بالمائة في موازنة عام ١٩٨٢ « لافريقيا جنوب الصحراء » فيما زادت المساعدات الاقتصادية بنسبة ٦٠ بالمائة فقط .

د ـ اتسمت السياسة السوفياتية في النظامين الاقليميين بالوقوف دائماً مع عقيدة النظام في مواجهة الدولة المنبوذة ، مثال على ذلك الموقف من النزاع العربي ـ الاسرائيلي ـ واتسمت كذلك بالوقوف الى جانب الشرعية الاقليمية في افريقيا ان كان فيما يخص عدم جواز المساس بالحدود وذلك بالوقوف ضد الحركات الانفصالية في كل من الكونغو (كاتانغا) ونيجيريا (بيافرا) واثيوبيا (اوغادين وارتيريا) او بالوقوف الى جانب حركات التحرر الوطني في الموزمبيق وانغولا مثلاً حيث ان الحركتين اللتين كانت تدعمهما كل من الولايات المتحدة والصين الشعبية في انغولا كانتا تحصلان على دعم جنوب افريقيا مما اضعف شرعيتهما الاقليمية والوطنية[٢٢] .

---

(٢٠) Coker, «The Western Alliance and Africa, 1948-81,».

(٢١) Helen Kitchen, «On Safari again,» *Orbis,* vol. 25, no. 4 (Winter 1981), p. 856.

(٢٢) Selassie, *Conflict and Intervention in the Horn of Africa,* p. 132.

هـ ـ تواجه الصين الشعبية مشكلة رئيسية في افريقيا ، فهي من جهة لا تستطيع منافسة « الغرب » في بناء نفوذ لها لأنها لا تملك ان تعطي ، مقارنة مع دول الغرب ، مساعدات تقنية واقتصادية بشكل موازٍ كمياً او نوعياً لما يمكن أن يقدمه الغرب الصناعي الى دول افريقيا ، كذلك لا يمكنها أن تنافس الاتحاد السوفياتي من جهة اخرى مع الدول والحركات الراديكالية نظراً لتوجهها في السياسة الخارجية الذي يلتقي عملياً مع الولايات المتحدة في كثير من المواقف مما يفقده السمة الثورية . واشير في هذا السياق مثلاً الى موقف الصين الشعبية في تأييدها « لكامب ديفيد » باعتبارها اضعافاً للنفوذ السوفياتي في المنطقة العربية . كذلك فإن مساعداتها العسكرية الى الدول الافريقية ، مقارنة بالمساعدات السوفياتية ، لم يكن لها اي تأثير على موازين القوى المحلية او الاقليمية ولم تكن عاملاً حاسماً في اي من النزاعات(٢٣) .

و ـ يتسم توجه المجموعة الاوروبية في كل من النظامين الاقليميين في ما يخص علاقاتها مع الولايات المتحدة بما يلي :

(١) استراتيجياً : هناك تلازم كامل بين المجموعة والولايات المتحدة في المجالات التي يتمحور فيها الصراع حول محور شرق ـ غرب ، او يصبح النزاع فيها ذا قيمة استراتيجية رئيسية ـ مثلاً مجموعة الاتصال بخصوص ناميبيا ، ابقاء النفط خارج اطر الحوار العربي ـ الاوروبي ، التدخل في الزائير ـ ولا بد في هذا السياق من ذكر مفارقة مهمة وهي انه في فترات الاستعمار كانت الدول الاوروبية تحاول ان تثمن مواقفها السياسية استراتيجياً حتى تجر الولايات المتحدة الى تأييدها بزخم . اما في السبعينات ، فإن الولايات المتحدة هي التي بادرت الى تثمين مسبق للانعكاسات الممكنة لمواقف سياسية محتملة للمجموعة وذلك بشكل استراتيجي حتى تضغط على دول هذه المجموعة للانضباط وراء تأييد الموقف الامريكي .

(٢) سياسياً : تحاول المجموعة ابراز مواقف متميزة عن الولايات المتحدة في كلا النظامين وخاصة في القضايا التي تعتبر أساسية عندهما وتحاول بذلك الابقاء على مسافة سياسية بينها وبين الولايات المتحدة ، خاصة لجهة ضعف « شعبية » مواقف الاخيرة في هذه القضايا .

(٣) اقتصادياً : يظهر تنافس دائم بين المجموعة والولايات المتحدة لايجاد اسواق لصادراتهم وللحصول على علاقات اقتصادية مميزة مع دول المنطقتين .

ز ـ تدل سلوكية القوتين العظميين في الازمات في كلا النظامين ، ان هناك نوعاً من « مبادىء اللعبة »(٢٤) تفرض على كل منهما ضبط النفس وعدم تصعيد النزاع ابعد من خطوط معينة ومحاولة

---

(٢٣) Joseph P. Smaldowe, «Soviet and Chinese Military Aid and Arms Transfers to Africa:AContextual Analysis,» in: Warren Weinstein and Thomas H. Henriksen, eds., *Soviet and Chinese Aid to African Nations* (New York: Praeger, 1980), p. 109.

(٢٤) حول مبادىء اللعبة الدولية ، انظر :

Carsten Holbraad, *Superpowers and International Conflicts* (New York: St. Martin's, 1979), pp. 110-111.

ضبط دور الحليف الاقليمي والضغط عليه حتى لا يتعدى بسلوكه حدوداً قد تؤدي الى جر القوتين الى مواجهة ، كذلك عدم الذهاب بعيداً في التورط اذا كان الطرف الآخر قد سبق وثبت مواقعه واظهر مدى تورطه واستعداده للدفاع عن هذه المواقع ، واشير في هذا السياق الى سلوكية الولايات المتحدة امام الموقف السوفياتي في انغولا ، كذلك سلوكية الاتحاد السوفياتي امام موقف الولايات المتحدة في الزائير .

ثانياً : التفاعل الاقليمي بين النظامين العربي والافريقي في اطاره الدولي

١ ـ مفهوم « الترابط الجغرافي » او احدى خصوصيات التفاعل

تعطي كل من عوامل الجغرافيا والتاريخ والحضارة التفاعل العربي ـ الافريقي شكلاً خاصاً ومميزاً ، ان كان من حيث كثافته وتنوعه او حدته . ويظهر ذلك اذا ما قورن هذا التفاعل بتفاعل اي من النظامين مع نظام اقليمي آخر في العالم الثالث كنظام امريكا اللاتينية او نظام جنوب شرق آسيا مثلاً ، حيث ينحصر التفاعل في الاطر الدبلوماسية والاقتصادية عامة وبشكل محدود . فالتلاصق الجغرافي بين افريقيا والمنطقة العربية كان من اهم العوامل التي دفعت تاريخياً الى تفاعل بين المنطقتين . وساهم ذلك في انتشار العقيدة الاسلامية في معظم انحاء القارة الافريقية وبذلك نقلت احدى بذور المواجهة العربية ـ الاوروبية الى افريقيا . فالتبشير المسيحي الذي استخدم في احيان كثيرة كغطاء للاستعمار الاوروبي التقليدي اصطدم بالانتشار الاسلامي وكان من بين اهداف الاستعمار محاولة احتواء النفوذ العربي ـ الاسلامي واخراجه من قواعده في افريقيا . كذلك ساهم التلاصق الجغرافي في تعريب شمال افريقيا واجزاء من شرقها في مرحلة مبكرة من مراحل الانتشار الاسلامي . وتواصل التفاعل بين شعوب السواحل الشمالية والشمالية الشرقية لافريقيا في ظل الاستعمار الاوروبي الذي وجد في كل انحاء القارة وساهم في ذلك التفاعل استمرار التجارة بين مراكزها التقليدية شمال وجنوب الصحراء . ومن المفارقات ان الاستعمار الاوروبي الذي عمل على تطوير بعض وسائل المواصلات في افريقيا ، ساهم في زيادة التفاعل العربي ـ الافريقي عبر زيادة الاتصالات وتوسع التجارة[(٢٥)] . ويشير احد كبار الكتاب الافارقة الى هذه المرحلة التاريخية بقوله ان التداخل لم يكن متوازياً بين « افريقيا السوداء » و« الشرق الاوسط » فأفريقيا كانت مخترقة ثقافياً واقتصادياً فيما لم يكن هناك اختراق من جانبها للمنطقة العربية[(٢٦)] .

هناك عاملان أساسيان يحكمان هذا التفاعل الاقليمي . العامل الاول جغرافي ويتمثل

(٢٥) Pierre Rondot, «Monde arabe et Afrique: Relations politiques,» *Afrique Contemporaine*, vol. 16, no. 90 (Mars-Avril 1977), pp. 1-15.

(٢٦) Ali A. Mazrui, *Africa's International Relations:The Diplomacy of Dependency and Change* (Boulder, Colo.: Westview,1977), p. 146.

بوجود « منطقة الترابط الجغرافي » «Geographic linkage Area» بين النظامين تضم الدول العربية ـ الافريقية حيث تشير الاحصائيات الى اهمية هذا الترابط : ٦٠ بالمائة من العرب يعيشون في افريقيا ، ثلثا الاراضي العربية في افريقيا ، واحد من كل اربعة افارقة هو عربي ، واللغة العربية هي اللغة الاولى المحكية في افريقيا(٢٧) . وفي هذا الاطار برزت ظاهرة الدولة القلبCore State في النظامين والتي تساهم في تقارب بينهما اذا استطاعت ان تلعب دورها في التفاعل ـ الدور المصري قبل كامب ديفيد ـ اما اذا اخرجت من قلب احد النظامين(٢٨) Core Sector ، اي اذا بطل دورها « كدولة قلب » في هذا النظام وبقيت في هذا الموقع في النظام الآخر فلا بد أن تؤثر سلبياً بشكل غير مباشر على الاقل في التفاعل الاقليمي ـ مثلاً تعطل التعاون العربي ـ الافريقي بعد كامب ديفيد .

اما العامل الثاني فهو سلوكي ويتمثل في ان حدة التفاعلات وكثافتها ومستوى امكانات النظام العربي مقارنة بالنظام الافريقي تؤكد ان هناك اختراقاً عربياً لافريقيا اتخذ اشكالاً عديدة من ثقافي ـ حضاري وتجاري الى ثوري ثم نفطي ـ تنموي . وفي هذا السياق لا بد من استيعاب مقولة وجود اطراف عربية في النظام الافريقي وليس العكس ، وذلك لاسباب اهمها ان النظام العربي اسبق في النشأة من النظام الافريقي ، وان الهوية العربية ادق تعريفاً وتحديداً في الانتماء والوعي الذاتي من الهوية الافريقية عند الدول التي تنتمي الى الهويتين ، كذلك فإن « عقيدة » الاطراف الافريقية في النظام العربي تشكلت وفق العقيدة السائدة في المنطقة العربية ولم تشكل وفق عقيدة افريقية .

٢ ـ مراحل التفاعل العربي ـ الافريقي

لقد مر التفاعل العربي ـ الافريقي بثلاث مراحل رئيسية هي :

أ ـ المرحلة الاولى : مرحلة الثورة

بدأت المرحلة الاولى مع نمو الحركات الاستقلالية وحركات التحرر ألوطني وانتهت مع الحرب العربية ـ الاسرائيلية عام ١٩٦٧ . كان التفاعل محدوداً عملياً بين ما عرف « بمنطقة الترابط الجغرافي »: الدول العربية الافريقية ، وبرز في هذا الاطار دور « الدولة القلب » : مصر ، وبقية افريقيا حيث أعطت التجربة الوطنية في هذه الدول حافزاً ودروساً في محاربة الاستعمار . وقد عبر عن ذلك الزعيم الكيني جومو كينياتا في قوله عام ١٩٥٦ بأن معركة السويس هي معركة يخوضها

---

(٢٧) Bichara Khader, «Afro-Arab Cooperation: A Strategy for the Future,» Arab Study and Research Centre, Louvin University, 1983 (unpublished confidential report), pp. 64-65.

(٢٨) حول مفاهيم « القلب » و« الهامش » و « التغلغل » او « الاختراق » في النظم ، انظر : Louis J.Cantori and Steven Speigel, *The International Politics of Regions: A Comparative Approach* (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice - Hall, 1970), pp. 1-40.

كل مناضل في افريقيا(٢٩) . فالقاهرة كانت مركزاً رئيسياً لحركات التحرر الافريقية إن كان من جهة توفير مكان للقيادة السياسية او التدريب العسكري او المساعدات المالية والدعم السياسي والاعلامي والدبلوماسي . كذلك بعد عام ١٩٦١ اخذت كل من الجزائر والمغرب القيام بتقديم الدعم والمساعدات الى افريقيا ولكن بشكل اقل من مصر نتيجة لاختلاف الامكانات ، وافريقيا كان لها موقع استراتيجي في التصور المصري او ما عرف « بالدائرة الثانية » ، ومع نمو امكانات مصر في النظام العربي بشكل خاص وزيادة امكانات الدول العربية ـ الافريقية الاخرى المستقلة ، تقوت عناصر التفاعل العربي ـ الافريقي وخاصة في مجال مساندة حركات التحرر . إذاً لعبت مصر بشكل اساسي ثم « منطقة الترابط الجغرافي » المستقلة دوراً ريادياً في توجيه اهتمامات جامعة الدول العربية نحو الاهتمام بالقضايا والشؤون الافريقية . فصحيح ان الجامعة اهتمت في الاساس في دعم حركات التحرر في الدول العربية ـ الافريقية الا انها تعدت ذلك لتشمل الدول الافريقية غير العربية . فأصدر مجلس الجامعة قراراً عام ١٩٥٧ يدعو لدعم العلاقات العربية ـ الافريقية(٣٠) . كذلك اتخذ اكثر من قرار حول معارضة سياسة التفرقة العنصرية وتعزيز التعاون مع الدول الآسيوية والافريقية ، واكد الملوك والرؤساء العرب في بيان اصدروه في قمة الاسكندرية عام ١٩٦٤ الى ان التعاون العربي ـ الافريقي قاعدة للسياسة العربية بحكم التاريخ والموقع والمصالح والاهداف المشتركة ، واعلن تأييده لكفاح الشعوب الافريقية واعاد الدعوة ذاتها في بيان صدر عن قمة الدار البيضاء عام ١٩٦٥ حول محاربة الاستعمار(٣١) . وقامت وفود الدول الاعضاء في الجامعة بمساندة قضايا التحرير ومحاربة الاستعمار في الامم المتحدة في اطار الجمعية العمومية .

ولكن لم تلاق القضية الفلسطينية ـ احدى الشرعيات الرئيسية في النظام العربي ، وهي توازي في الاهمية مثلاً شرعية مناهضة الاستعمار في النظام الافريقي ـ لم تلاق اي اهتمام من الدول الافريقية ، لا بل كان هناك نوع من اللامبالاة ، فكانت القضية غائبة عن القمة الافريقية الثانية عام ١٩٦٤ في القاهرة والثالثة عام ١٩٦٥ في اكرا وكان ذلك نتيجة لعوامل ثلاثة :

(١) غرق الدول الافريقية المستقلة حديثاً بالشؤون والاهتمامات الافريقية الداخلية والاقليمية : تركيز السلطة ومناهضة الاستعمار . . . الخ . وقضية فلسطين كانت غريبة من حيث انها ليست قضية افريقية .

(٢) الاختراق الاسرائيلي لافريقيا (الاقتصادي والدبلوماسي) والدور الاسرائيلي في مساعدة افريقيا وصورتها كدولة صغيرة دون اي مطامع سياسية او استعمارية ، كل ذلك ساهم في دفع الافارقة الى التزام نوع من الحياد بشكل عام من الصراع .

---

(٢٩) يوسف الحسن ، التعاون العربي الافريقي : الامارات العربية المتحدة نموذج عربي للتضامن والتنمية (بيروت : دار الوحدة ، ١٩٨٢) ، ص ١٩ .

(٣٠) المصدر نفسه ، ص ٢٠ .

(٣١) جامعة الدول العربية ، الامانة العامة ، الادارة العامة للشؤون السياسية ، العلاقات الدولية ، ادارة افريقيا ، القرارات العربية بشأن العلاقات العربية ـ الافريقية والتعاون العربي ـ الافريقي ، ١٩٦٤ـ ١٩٨١ (تونس : الادارة ، ١٩٨١) ، ص ٣ـ ٤ .

(٣) لم تكن ايضاً قضية فلسطين مطروحة بالشكل الحاد الذي صارت اليه بعد قيام منظمة التحرير الفلسطينية ، وخاصة بعد انطلاقة الثورة الفلسطينية التي اخذت تشكل عامل استقطاب وجذب نحو التفاعل السياسي مع القضية .

اتسمت هذه المرحلة اذاً بتفاعل سياسي وعقائدي (بالمعنى العام للمفهوم) ، وكان هذا التفاعل حاداً عبر « الدولة القلب » وكذلك عبر منطقة الترابط الجغرافي واتسم ايضاً بالتعاون من جهة ، وخصوصاً بالتصادم من جهة اخرى مع بعض القوى ـ في النظام الدولي ـ التي بدأت تفقد مواقع نفوذها في النظامين العربي والافريقي ، وتحاول اقامة مواقع نفوذ كبديل لتلك .

ب ـ المرحلة الثانية : التحول

بدأت هذه المرحلة ما بعد حرب ١٩٦٧ وانتهت مع حرب ١٩٧٣ . وشهدت تحولاً ملموساً ـ ولو بقي محدوداً ـ في التفاعل العربي ـ الافريقي باتجاه استبدال اللامبالاة الافريقية ببداية الاهتمام مثلاً بالنزاع العربي ـ الاسرائيلي . لقد نشأت نتيجة حرب ١٩٦٧ مفارقة مهمة في مسار التفاعل العربي ـ الافريقي ، فبالرغم من ان الحرب كانت تعني تحجيم دور « الدولة القلب » في النظامين واحتواءه ، الا انها في الوقت ذاته جسدت قيام تحول نوعي في التفاعل حين بدأت الدول الافريقية بقطع علاقاتها مع اسرائيل ، ولئن بقي ذاك التحول بطيئاً وبسيطاً ، حيث انه مثلاً لم يدرج المؤتمر الافريقي الذي عقد في كينشاسا (القمة الخامسة) في ايلول / سبتمبر ١٩٦٧ ، النزاع العربي ـ الاسرائيلي في جدول اعماله ، انما ابدى قلقه على احتلال اراضي بلد افريقي هي مصر . كذلك فإن ١٧ دولة افريقية مثلاً من اصل ٣٢ في « افريقيا السوداء » صوتت في الجمعية العامة بعد الحرب لصالح مشروع قرار امريكي لاتيني يعتبر مؤيداً لاسرائيل[٣٢] . واخذ التوجه العربي نحو افريقيا يركز على التشابه بين اسرائيل وجنوب افريقيا ان كان من حيث الموقع السياسي او الدور والسلوكية تجاه المنطقتين العربية والافريقية ، كذلك عمل ذاك التوجه على ابراز المصالح المشتركة والتعاون القائم بين اسرائيل وجنوب افريقيا .

اخذت صورة اسرائيل بالتغير في افريقيا نتيجة ما سبق ونتيجة عوامل اخرى منها دعمها للحركة الانفصالية في بيافرا ، وكذلك لمحاولات الانفصال في جنوب السودان والتصلب الذي واجهت فيه مبادرة يارنغ . وساهمت عوامل في النظام العربي في زيادة التفاعلات وتحقيق تقارب اكثر بين النظامين ، منها الزيادة الكبيرة في امكانات النظام العربي نتيجة الثروة النفطية وتبدل اوضاع السوق النفطية لمصلحة المصدرين . وقد ظهر ذلك بالخصوص عند دولتين من مجال « الترابط الجغرافي » هما الجزائر وليبيا مما زاد من اهمية دورهما الافريقي[٣٣] . واخذ التحول

(٣٢) Victor T. Le Vine and Timothy W. Luke, *The Arab African Connection: Political and Economic Realities* (Boulder, Colo.: Westview, 1979), pp. 6-7.

(٣٣) دور الجزائر النشيط في مؤتمر عدم الانحياز الرابع الذي عقد في ايلول / سبتمبر ١٩٧٣ في الجزائر واتخذ قرارات ادانت اسرائيل والصهيونية . فالتشاد مثلاً كانت على حافة الافلاس عام ١٩٧٢ ولم تساعدها فرنسا او اسرائيل فقطعت علاقاتها مع الاخيرة وتلقت مساعدات من ليبيا .

الافريقي طريقه عام ١٩٧١ وكان المنعطف الرئيسي مؤتمر القمة الافريقي الذي عقد في ذلك العام والذي شهد حدثين اساسيين بالنسبة للعلاقة مع العرب ، اولهما الموقف الافـريقي الداعي الى انسحاب اسرائيل من الاراضي العربية المحتلة وهذا يعتبر عنصراً جديداً ، وثانيهما القرار بالقيام بدور سياسي في دبلوماسية النزاع تمثلت بتشكيل لجنة من رؤساء عشر دول افريقية انبثق عنها لجنة فرعية ـ لجنة الحكماء ـ لزيارة كل من مصر واسرائيل ومحاولة التعرف على امكانية ايجاد حل سياسي للنزاع على قاعدة قرار مجلس الامن رقم٢٤٢ .

والى جانب الدور الذي قامت به الدول العربية ـ الافريقية ، نشطت اقطار عـربية غـير افريقية نتيجة زيادة امكاناتها ايضاً، ودخلت في عملية التفاعل عبر تكثيف اتصالاتها مع الدول الافريقية . واشير في هذا السياق الى دور المملكة العربية السعودية(٣٤) ودولـة الكويت . وقـد انسحب هذا التفاعل المباشر الى تعاون في اطار الامم المتحدة ، وترافق ذلك مع ازدياد التوتر في العلاقات الاسرائيلية ـ الافريقية ، حتى انه عشية حرب ١٩٧٣ قطعت ثماني دول افريقية ايضاً علاقاتها مع اسرائيل(٣٥) .

اتسمت اذاً هذه المرحلة بازدياد حـدة التفاعـل وكثافتـه واتساع عـدد المشاركـين فيه من الجانبين ، خاصة بعد ازدياد الامكانات في النظام العربي والتغير الذي حصل في الموقف الافريقي تجاه اسرائيل ، ولعبت دول منطقة الترابط الجغرافي دوراً أساسياً الى جانب الدور الجديد والنشيط الذي بدأت تقوم به اقطار الخليج .

ج ـ المرحلة الثالثة : مرحلة الاقتصاد والمأسسة

بدأت هذه المرحلة بعد حرب ١٩٧٣ وشهدت في مرحلة لاحقة مأسسة التفاعل على المستوى الاقليمي بين النظامين وانشاء اجهزة مختلفة في هذا الاطار . وساهمت عوامل عديدة في تحديد مسار العلاقات العربية ـ الافريقية كانت قد بدأت بالتبلور في تلك الفترة وهي :

(١) زيادة هائلة في مستوى الامكانات في النظام العربي وبالتالي في قوة النظام : فالموقف العربي، ان كان خلال الحرب او بعدها مباشرة، كان متماسكاً ، مما اعطى قوة سيـاسية للـنظام العربي في تعاطيه مع الخارج ، كذلك فإن القفزة التي سجلتها اسعار النفط زادت بشكل كبير من امكانات الاقطار النفطية العربية .

(٢) انخفاض الامكانات في النظام الافريقي ـ وتحديداً الامكانـات الاقتصاديـة ـ نتيجة استمرار الازمة الاقتصادية في الغرب وانعكاس ذلـك على الاقتصـاديات الافـريقية ، المـرتبطة بالغرب ، بشكل سلبي . وزاد في ازمتها الاقتصادية ارتفاع اسعار النفط التي اثرت عليها مباشرة وغيرمباشرة عبر رفع اسعار وارداتها من الغرب . وانعكست هذه الاوضاع في القرار الذي اتخذه

---

(٣٤) قام الملك فيصل عام ١٩٧٢ بزيارة لكل من اوغندا ، التشاد ، السنغال ، موريتانيا والنيجر .

(٣٥) Le Vine and Luke, Ibid., p. 142.

مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٣ والذي دعا فيه الى دراسة آثار الحظر على النفط بالنسبة للبلاد الافريقية ، وكذلك الى اجراء مداولات مع البلاد العربية المنتجة للنفط الخام بشأن ايجاد افضل السبل لتخفيف آثار الحظر على البلاد الافريقية[٣٦] .

(٣) وضوح صورة اسرائيل افريقياً كدولة غير صديقة ومتحالفة مع دولتين عدوتين للنظام الافريقي هما جنوب افريقيا والبرتغال ، وقد تلقت اسرائيل الدعم من كليهما .

(٤) بروز اعداء مشتركين عملياً لكلا النظامين : اسرائيل ، جنوب افريقيا وروديسيا ، وبالتالي دعوة كل من المنظمتين الاقليميتين للمقاطعة الشاملة والكلية لهذه الانظمة .

بعد الحرب ، اصبح عدد الدول الافريقية التي قطعت علاقاتها مع اسرائيل ٢٩ دولة ، الا ان مرحلة التحضير للتعاون المؤسسي اتسمت بفتور في العلاقات وصل الى حد الازمة نتيجة للعوامل التالية :

ـ الآمال الكبيرة التي علقها الافارقة على حجم المساعدات التي يفترض ان يتلقوها من العرب وسرعتها ايضاً .

ـ ازدياد الوضع الاقتصادي الافريقي سوءاً للاسباب المذكورة سابقاً ومنها ارتفاع اسعار النفط بحيث اثرت الفاتورة النفطية للدول الافريقية على احتياطاتها النقدية وعلى ميزان المدفوعات وعلى الميزان التجاري نتيجة ارتفاع اسعار الواردات ، واضطرارهم الى اللجوء الى جزء كبير من عائداتهم المالية من التصدير لتسديد فواتير الاستيراد وبالطبع الفاتورة النفطية ، والشعور بأن على العرب ان يفعلوا « شيئاً ما » .

ـ تباطؤ المساعدات العربية في الوصول الى الدول الافريقية وبروز شعور افريقي بأن هناك نوعاً من السياسة الانتقائية في المساعدات .

وانعكس ذلك التأزم في رفض القمة المنعقدة عام ١٩٧٥ في كمبالا مشروعاً عربياً يدعو الى طرد اسرائيل من الامم المتحدة . ولا بد من الاشارة في هذا السياق الى ان المقاطعة الدبلوماسية الافريقية لاسرائيل لم تقترن بمقاطعة اقتصادية ، بل ان الفترة قد شهدت ازدهاراً في العلاقات الاقتصادية ، وتضاعف وتنوع التبادل التجاري وحقق الميزان التجاري الاسرائيلي فائضاً[٣٧] .

وعلى الرغم من التأزم الذي حصل ، نشط العرب والافارقة لوضع اسس التعاون المؤسسي ، فانشىء مثلاً عام ١٩٧٤ الصندوق العربي لتقديم القروض الى الدول الافريقية وألحق

---

(٣٦) جامعة الدول العربية ، الامانة العامة ، الادارة الدولية ، ادارة افريقيا ، القرارات الافريقية بشأن التعاون العربي ـ الافريقي ، ١٩٧٣ ـ ١٩٨١ (تونس : الأدارة ، ١٩٨١) ، ص ١ .

(٣٧) عبد الحسن زلزلة ، « التعاون العربي ـ الافريقي ، » المستقبل العربي ، السنة ٢ ، العدد ١٥ (ايار /مايو ١٩٨٠) ، ص ٦١ .

بالمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا ، كذلك انشىء صندوق عربي للمعونة الفنية .

عقد المؤتمر الاول المشترك لوزراء الخارجية العرب والافارقة في داكار عام ١٩٧٦ وبدأ التعاون المؤسسي في القمة المشتركة التي عقدت في القاهرة في ٧ / ٣ / ١٩٧٧ والتي حددت اهداف ومجالات الاجهزة التنفيذية للتعاون العربي ـ الافريقي(٣٨) . وتوقف التعاون المؤسسي عام ١٩٧٨ بعد اتفاقية « كامب ديفيد » ، وحين حاول الطرف العربي اخراج مصر من اطر التعاون فيما رفض ذلك الجانب الافريقي واصر على ابقاء مصر ضمن وفوده في اجهزة التعاون المشتركة . وعادت الاتصالات على مستوى الامانتين العامتين في حزيران / يونيو ١٩٨٠ ، وتقرر تنشيط دور لجنة التنسيق بحيث تجتمع مرتين في السنة .

ـ تميزت المرحلة الثالثة من التفاعل العربي ـ الافريقي بتوسعه سياسياً حيث شاركت دول عديدة من النظام العربي فيه لم تكن تشارك في الماضي او كانت مشاركتها محدودة جداً(٣٩) . كذلك نشط التفاعل في المجال الاقتصادي ولو اتخذ شكلاً يشبه الاختراق الاقتصادي من طرف واحد هو الطرف العربي . ازدادت ايضاً حدة وكثافة التفاعل ، وضمن ذلك التفاعل المؤسسي على مستويات مختلفة وفي اطر مختلفة . وعلق احد كبار الاخصائيين في الشؤون الافريقية على هذا التفاعل بالقول : « انه بعد حرب تشرين الاول / اكتوبر حدث اقتراب بين افريقيا « والشرق الاوسط » باتجاه تشكيل نظام دولي فرعي واحد »(٤٠) .

ـ برز انتقال قيادة الطرف العربي في التفاعل من منطقة الترابط الجغرافي الى منطقة الخليج ، حيث تمركزت الامكانات الجديدة في النظام العربي ، وانعكس ذلك بتوجه سياسي محافظ في اطار التفاعل مقارنة مع المرحلة من التفاعل بثقل القوى « الراديكالية » وبموقعها في منطقة الترابط الجغرافي من جهة النظام العربي . في حين اتسمت المرحلة الثانية بمشاركة المنطقتين : الخليج و« الترابط الجغرافي » .

ـ برز ايضاً من جهة النظام الافريقي التوجه نحو منطقة الخليج في اطار التفاعل : مثل ، زيارات وفود افريقية عديدة الى المنطقة ، وظهر شبه تجاهل للجزء المحمل بالمشكلة الرئيسية في النزاع العربي ـ الاسرائيلي ـ منطقة سوريا ، لبنان ، الاردن ـ اما العلاقة مع منطقة الترابط الجغرافي فبقيت محكومة بالتعاون والتصادم نتيجة دينامية النزاعات وتشابكها في تلك المنطقة .

---

(٣٨) جامعة الدول العربية ، الامانة العامة ، الادارة العامة للشؤون السياسية ، العلاقات الدولية ، ادارة افريقيا ، مراحل تطور التعاون العربي ـ الافريقي ، ١٩٧٧ ـ ١٩٨٢ (تونس : الادارة ، ١٩٨٢) .

(٣٩) اختيار الاعضاء في لجنة التنسيق (لجنة الـ ٢٤) يتم على اساس توزيع جغرافي ليشمل كافة المناطق ضمن كل نظام اقليمي .

(٤٠) Mazrui, *Africa's International Relations: The Diplomacy of Dependency and Change*, p. 155.

ـ انعكس التفاعل في زيادة القوة الدبلوماسية لكلا النظامين في الهيئات الدولية ، وقد ظهر ذلك في الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة فيما يخص القرارات المتعلقة بالقضايا الاقليمية لكلا النظامين .

ـ لقد اتسم التفاعل ـ في المرحلة الاولى خاصة ـ بنوع من العلاقات التصادمية مع القطب الغربي في النظام الدولي . استفاد ذلك « القطب » في المرحلة الثالثة سياسياً واقتصادياً . سياسياً ، عبر وجود قناعات مشتركة مع الدول الموجهة للتفاعل في الطرف العربي حول كثير من القضاياالافريقية ، ومثال على ذلك التقاء الموقفين في احداث زائير عام ١٩٧٨ وفي النزاع الصومالي الاثيوبي ، واستفاد اقتصادياً من حيث ان جزءاً من المساعدات العربية كان يذهب في تمويل الاستيراد من « الغرب » الصناعي ، وفي تأمين الحد الادنى من الاستقرار المطلوب لتنشيط الاستثمارات في المنطقة . وتعددت مصادر المساعدات العربية من صناديق وطنية ومؤسسات اقليمية وصناديق دولية[٤١] .

إذاً استفاد « الغرب » من حيث زيادة اختراقه الاقتصادي للنظامين العربي والافريقي حيث ان ما عرف بالفوائض المالية الناتجة عن عائدات النفط والتي كانت تستقر في المصارف الغربية ، كان يعاد توظيفها من قبل هذه المصارف وبواسطة الشركات المتعددة الجنسيات في افريقيا . ومن جهة اخرى ولئن ساهم التفاعل في اضعاف الاختراق السياسي الاسرائيلي لافريقيا الا انه لم يلغه اذ نتيجة ما سبق ان واشرت اليه في المجال الاقتصادي ، غاب الدبلوماسيون الاسرائيليون وحل محلهم التجار والفنيون الذين يخدمون الاهداف ذاتها ولو بصيغ مختلفة .

ـ يعود التأييد الافريقي العام للعرب لعدة عوامل : منها الاقتصادي ومنها ايضاً السياسي كالوقوف في وجه الاستعمار واستيعاب طبيعة وشرعية قضية فلسطين والتضامن الاسلامي في بعض الحالات . ويعود ذلك الى تخوف بعض الدول الافريقية من ان تعزل امام الاتجاه الافريقي العام ان هي بقيت على ترددها في اتخاذ مواقف مؤيدة للعرب ، واعطي على سبيل المثال كينيا وشاطىء العاج .

ملاحظتان اساسيتان لا بد منهما حول التفاعل العربي ـ الافريقي هما :

ـ ان التفاعل زاد في الاختراق الدولي لافريقيا ان كان في المجال الاقتصادي كما اشرت سابقاً او في المجال الامني السياسي ، حيث ان الاختراق حصل في بعض الاحيان عبر نقاط توتر ونزاع عديدة في افريقيا ، بعضها يقع في « منطقة الترابط الجغرافي » من افريقيا وبعضها الآخر ساهمت اقطار عربية عبر دورها في تدويله .

---

(٤١) انظر مثلاً : Abdo I. Baakini, «Emerging Patterns of Economic Relationships: The Middle East and Africa,» *Journal of African Studies*, vol. 9, no. 2 (Summer 1982), especially the table on p. 63.

ـ في معرض استقراء نزاعات دول « منطقة الترابط الجغرافي » انه بقدر ما تكون دول هذه المنطقة في نزاع مع بعضها تؤثر سلبياً على التفاعل العربي ـ الافريقي وتخلق توتراً في العلاقات العربية ـ الافريقية : النزاع في السودان في الماضي(٤٢) ، التأييد العربي للصومال في نزاعها مع اثيوبيا ، النزاع الصومالي ـ الكيني ، حيث بدا ان العرب يتحدون احدى الشرعيات الاساسية في النظام الاقليمي التي تقوم على احترام الحدود المرسومة منذ زمن الاستعمار . فقد دعت منظمة الوحدة الافريقية عام ١٩٧٨ القوى الاجنبية بعد النزاع الصومالي ـ الاثيوبي الى عدم التدخل في الشؤون الافريقية ، ومن المعنيين مباشرة بهذه الدعوة الاقطار العربية . ومن الامور التي تترك آثاراً سيئة على التفاعل موضوع عدم منح حركات التحرير الوطنية الافريقية صفة المراقب في اجتماعات الجامعة العربية اسوة بما هو معمول به في منظمة الوحدة الافريقية بالنسبة الى منظمة التحرير الفلسطينية ، ولم يستطع الطرف العربي حسم هذا الموضوع نتيجة الاختلاف حوله بين دول اعضاء في منطقة الترابط الجغرافي . ويبدو ان مشاكل وخلافات هذه المنطقة اغرقت اعمال منظمة الوحدة الافريقية حتى جمدت دورها عملياً . واكثر ما يدفع الموقف الافريقي الى السلبية في تفاعله مع النظام العربي حين يحاول الاخير اخراج « دولة قلب » في النظامين كانت تمثل ترابطاً بينهما في اطار التفاعل ، كما حصل مع الموقف العربي من مصر مما ادى الى توقف التعاون العربي ـ الافريقي . من جهة اخرى فإن الموقف العربي المتماسك ـ وخاصة عند دول « منطقة الترابط الجغرافي » كما في حرب ١٩٧٣ وفي المراحل الاولى من التفاعل ـ يسهل تنشيط العلاقات العربية ـ الافريقية ويدعمها .

ثالثاً : الاختراق الدولي للنظامين الاقليميين مستقبلاً

إن عدداً من العوامل الدولية والاقليمية والمحلية تدفع باتجاه زيادة الاختراق الدولي مستقبلاً للنظامين العربي والافريقي مع ما يحمل ذلك من مخاطر على الاستقلالية السياسية والتنمية الاقتصادية في كلا النظامين على المستوى الاقليمي وعلى المستوى الدولي . وهذه العوامل هي التالية :

١ ـ الصراع الاستراتيجي بين القوتين العظميين

للدلالة على طبيعة وحدة الصراع بين القوتين العظميين يشار اليه في علم الاستراتيجية انه بمثابة لعبة مكاسب محصلتها صفر (Zero - Sum game)(٤٣) فما يحققه طرف من نفوذ ومواقع ،

---

(٤٢) حول التوتر العربي ـ الافريقي في السودان ، انظر :

Dunstan M. Wai, *The African-Arab Conflict in the Sudan* (New York: Africana, 1981), especially pp. 125-141.

(٤٣) انظر : Thomas C. Shelling, *The Strategy of Conflict* (Oxford: Oxford Univeisity Press, 1960), especially pp. 38-118.

يكون بمثابة خسارة للطرف الآخر .ويتسم الصراع الدولي- مع تطور الاسلحة النووية قدرة ومدى، واتساع رقعته نتيجة لمتغيرات دولية عديدة وتعدد سيناريوهات المواجهة الممكنة - بازدياد اهمية بعض « مسارح النزاع » في العالم كالمحيط الهندي والخليج العربي وجنوب الباسفيك وجنوب الاطلسي وينعكس ذلك بشكل تنافسي للحصول على مواقع نفوذ في الدول المحيطة بهذه « المسارح » . والى جانب الاهمية الجيوستراتيجية ، يملك النظامان العربي والافريقي اهمية اقتصادية - استراتيجية بسبب زيادة التنافس على المصادر في العالم ونظراً لاحتوائها على عدد وفير وكميات مهمة من الموارد الطبيعية والمعدنية كالنفط والغاز الطبيعي (المنطقة العربية) والبلاتينيوم واليورانيوم والذهب والمنغانيز والكروم والاسبستوس (المنطقة الافريقية)(٤٤) .

والمنطقتان الاكثر اهمية ضمن النظامين هما جنوب افريقيا والخليج العربي . اذاً فقد ازدادت الاهمية الاستراتيجية للنظامين بازدياد اعتماد الغرب اقتصادياً على الموارد الاولية فيهما .

تقسم استراتيجية القوتين العظميين الى جزئين اساسيين : الاول دفاعي واستباقي Preemptive والهدف هو الدفاع عن مواقع او ميادين استراتيجية مهمة كذلك ، العمل على استباق اي محاولة لتهديد ما والجزء الثاني هجومي وردعي والهدف هو اشعار الطرف الآخر بالقدرة على تهديد مفاصل استراتيجية مهمة له . وفي هذا السياق وفي اطار ما ذكر سابقاً حول لعبة المكاسب التي محصلتها صفر ، يبرز التفاعل الاستراتيجي بين القوتين العظميين بشكل علاقة جدلية . فينشأ التنافس والتسابق ويكتسب الصراع حدته في الحفاظ على موقع او محاولة السيطرة عليه او منع الطرف الآخر من السيطرة عليه .

وتقسم المفاصل الاستراتيجية الرئيسية عربياً وافريقياً في هذا الصراع الى ثلاثة :

أ - مفصل جيوستراتيجي(٤٥)

ويشمل هذا المفصل ما يلي :-

(١) المحيط الهندي وجنوب الاطلسي : اذ تبرز اهمية المحيط الهندي في انه ضمن سيناريو

(٤٤) انظر مثلاً : Guy F. Erb, «l'Afrique et l'économie internationale: Les Grandes lignes d'une politique américaine,» dans: Jennifer Seymour Whitaker, ed., *les Etats unis et l'Afrique: Les Intérêts en jeu* (Paris: Karthala, 1978), pp. 56-57.

ايضاً بشكل عام : John Waterbury and Regaei El Mallakh, *The Middle East in the Coming Decade: From Wellhead to Well-Being?* (New York: McGraw-Hill, 1980), especially pp. 153-160.

(٤٥) انظر مثلاً : Larry W. Bowman and Ian Clark, ed., *The Indian Ocean in Global Politics* (Boulder, Colo.: Westview, 1981); Geoffrey Kemp, «les Intérêts strategiques et les options militaires des Etats-unis en Afrique Sub-sahariennes,» dans: Jennifer S. Whitaker, ed., *Les Etats- unis et l'Afrique: Les Intérêts en jeu*, pp. 101-125; Robert Legvold, «Les Intérêts stratégiques de l'Union soviétique en Afrique,» dans: Whitaker, Ibid., pp. 127-152; and Kenneth I. Adelman, *African Realities* (New York: Grane; Russak, 1980), pp. 17-44.

مواجهة يمكن للولايات المتحدة ان تهدد بواسطة الصواريخ العابرة للقارات والمحملة في غواصات نووية ، الاتحاد السوفياتي . من هنا ايضاً يكسب المحيط الهندي اهميته الدفاعية بالنسبة للاتحاد السوفياتي وتزداد اهميته في كونه يشكل المدخل عبر بحر عمان ومضيق هرمز الى « مسرح الخليج » الذي له اهمية مميزة في استراتيجية كلتا القوتين . اما الاطلسي الجنوبي فهو كامتداد للاطلسي الشمالي يكسب اهمية دفاعية مهمة عند حلف الناتو حيث ان اي وجود سوفياتي في تلك المنطقة يمكن أن يهدد امريكا اللاتينية (الضفة الغربية للمحيط) وكذلك الولايات المتحدة وهو ايضاً يصل بين منطقة حلف شمال الاطلسي والمحيط الهندي . فكل من القوتين تحاول ابقاء وجود عسكري بحري متوازن وليس بالضرورة متبادل مع الطرف الآخر ، كذلك مراقبة تحركات الطرف الآخر واحتواء اي محاولة لتوسعه ويتطلب ذلك كله الحصول على علاقات مميزة في الدول الافريقية والعربية المطلة على المحيطين من اجل تأمين التسهيلات والخدمات الضرورية لقواتها .

(٢) **القرن الافريقي** : وتظهر اهميته الاستراتيجية في ان من يسيطر على باب المندب وبالتالي على الممر المائي ـ البحر الاحمر ، السويس ـ بين المحيط الهندي والبحر الابيض المتوسط واهمية ذلك مثلاً انه الطريق الاقصر الذي يربط بين الاتحاد السوفياتي عبر البحر المتوسط والمحيط الهندي ، وكذلك الامر بالنسبة للحلف الغربي وخاصة الولايات المتحدة وفرنسا .

(٣) **رأس الرجاء** : فقد ازدادت الاهمية التجاريةللممرات المائية في تلك المنطقة مع اقفال قناة السويس وبقيت على اهميتها بعد فتح القناة لوجود ناقلات نفط كبيرة لا يمكنها ان تعبر القناة . وتشكل المنطقة طريق الامدادات النفطية والموارد الاولية للغرب في منطقة الخليج وجزء كبير من افريقيا . وهي ايضاً طريق اسطول الصيد السوفياتي وهو الثاني في العالم حالياً ، ويحصل على ٢٠ بالمائة من موارده في المحيط الهندي ويجوب شواطىء افريقيا الشرقية والغربية . وظهرت الاهمية الاستراتيجية للمنطقة منذ الحرب العالمية الثانية بالنسبة للدول الحليفة عندما سيطرت المانيا على المتوسط فهذه المنطقة تربط بين جنوب الاطلسي والمحيط الهندي ومنطقة الخليج بالنسبة للاستراتيجية الامريكية وهي ايضاً تصل بحراً بين الجزء الآسيوي وبين الجزء الاوروبي في الاتحاد السوفياتي .

وللدلالة على الاهمية الاستراتيجية لافريقيا ، يقول احد المختصين الغربيين بالشؤون الافريقية ، انه حتى لو أرادت القوى الغربية الامتناع عن التدخل وفك ارتباطها بافريقيا ، فإن ذلك غير ممكن من زاوية مصالحها الكونية طالما ان الاتحاد السوفياتي لا يفك ارتباطه او يوقف تدخله في المنطقة[٤٦] .

---

(٤٦) Colin Legum, «Communal Conflict and International Intervention in Africa,» in: Colin Legum et al., eds., *Africa in the Nineteen Eighties: A Continent in Crisis* (New York: McGraw- Hill, 1979), p. 66.

ب ـ مفصل اقتصادي

يتسم النظام الدولي بازدياد « حرب الموارد » والتسابق للحصول عليها بين القوى الكبرى وتعمل الاستراتيجية الامريكية في المنطقتين العربية والافريقية على ضرورة تأمين استمرار مد الغرب الصناعي بالموارد الطبيعية والمعدنية خاصة وان اوروبا الغربية تعتمد اكثر من الولايات المتحدة على هذه المصادر الافريقية والعربية وقد أظهرت ازمة النفط والمقاطعة عام ١٩٧٣ كم يمكن أن تترك آثاراً سلبية على علاقات اطراف الحلف الغربي بعضها ببعض . يتطلب هذا كله في المنظور الاستراتيجي منع الاتحاد السوفياتي او حلفائه من احداث اختراق للمناطق او الدول ذات الاهمية الاقتصادية ومحاولة اخراجها من دائرة علاقاتها المميزة مع الغرب . وهناك تصور استراتيجي غربي يعتبر ان الاتحاد السوفياتي يقيم استراتيجيته على محاولة حرمان الغرب من هذه الموارد(٤٧) لاخفاقه عبر احتواء اوروبا الغربية فعلاً ويشجع تثمين هذا السيناريو في التصور العربي ، محاولات الاتحاد السوفياتي الافادة من الازمات في المناطق الحيوية اقتصادياً للحصول على مكاسب سياسية عبر تأييده ودعمه لبعض اطراف النزاع.

ج ـ المفصل السياسي

يضم النظامان العربي والافريقي عدداً كبيراً من الدول التي تشكل ثقلاً رئيسياً في المحافل الدولية كالامم المتحدة واجهزتها المتخصصة وحركة عدم الانحياز ، ومن الطبيعي ان تحاول كل من القوتين العظميين الحصول على اكبر قدر ممكن من التأييد الدبلوماسي والسياسي في القضايا التي تواجهها في العلاقات الدولية . وفي حين كان يقال ان الخمسينات شهدت سيطرة الولايات المتحدة على الجمعية العامة للامم المتحدة بسبب غلبة دول العالم الثالث المؤيدة لها وبأن الوضع قد انعكس في الستينات والسبعينات لمصلحة الاتحاد السوفياتي الا ان حقيقة الامور تظهر ان هذه الدول اخذ اقتراعها يتأثر باعتبارات محلية واقليمية اكثر من تأثره باعتبارات علاقاتها مع القوتين العظميين في مجمل القضايا الدولية وبذلك فإن الولايات المتحدة فقدت « الاكثرية » لا بسبب توجه الدول نحو تأييد الاتحاد السوفياتي بل لأن الولايات المتحدة اتخذت موقفاً معادياً لكثير من الشرعيات الاقليمية والدولية بالنسبة للعالم الثالث ـ مثلاً قضايا محاربة الاستعمار ، والنزاع العربي ـ الاسرائيلي ، قانون البحار ، النظام الاقتصادي الدولي الجديد ـ ويؤكد ذلك ان الاتحاد السوفياتي « خسر كل من معركة » افغانستان وكمبوديا في الامم الامتحدة وفي حركة عدم الانحياز . فالمرونة في التصويت والمواقف من حيث علاقة الدول المعنية بنظام القطبين الاعظمين تدفع بهما الى زيادة التسابق لكسب ود هذه الدول والتأثير في سلوكيتها السياسية .

٢ ـ الدولة المنبوذة

تبين في جزء سابق كيف ان الدولة المنبوذة ساهمت بشكل مباشر او غير مباشر في زيادة

---

(٤٧) Adelman, *African Realities*, pp. 24-25.

الاختراق الدولي للنظام الاقليمي المجاور لها اذ ترافق ذلك مع مراحل ازدياد حدة الصراع عسكرياً او سياسياً بين الدولة المنبوذة والدول المجاورة لها . وتدل كل المؤشرات التالية على ان الصراع سيزداد توتراً في المستقبل :

أ ـ محاولة كل من الدولتين المنذوبتين مد نفوذها على المنطقة المجاورة ضمن ما يسميانه الحصول على اقصى درجة من الامن الذاتي .

ب ـ ازدياد حالة عدم التوازن في موازين القوى بين كل من « الدولة المنبوذة » والدول المجاورة لها نتيجة عوامل متعددة منها التفوق التقني الحربي عند كل من الدولتين واقامة قوة ردعية نووية وذلك بالتعاون بينهما ، كذلك فإن اسرائيل تتلقى بشكل مستمر مساعدات عسكرية حتى تبقى في حالة تفوق تجاه الاقطار العربية ، يقابل ذلك ضعف في امكانات الدول المجاورة وتبعثر في قواها نتيجة علاقاتها النزاعية ببعضها بعضاً احياناً ، وبروز نوع من اللامبالاة تجاه النزاع خاصة في الدول غير الملاصقة جغرافياً للدولة المنبوذة(٤٨) وتساعد هذه العوامل كلها في زيادة تصلب الدولة المنبوذة يدفعها لذلك ايضاً عقيدة تعطي الشرعية اللازمة للموقف السياسي .

ج ـ ما يزيد ايضاً في تعقيد الاوضاع طبيعة الصراع وهو ما يعرف « بالنزاع البنيوي » حيث ان كل طرف ينطلق في موقفه من شرعية تاريخية او قومية او دينية في ما يتعلق بمجال الاختلاف مما يصعب عملية ايجاد الارضية المشتركة الضرورية لحل النزاع الا في حال تغير في القيم الاساسية التي تحدد موقع كل طرف من الصراع . اذاً ترفض الدولة المنبوذة تقديم تنازلات اساسية وهي في الوقت ذاته لا تستطيع ان تفرض شرعية وجودها بالقوة فتبقى حالة اللاحرب واللاسلم التي تتفجر احياناً او تنعكس في توتر في اطار النظام الاقليمي المجاور للدولة المنبوذة فتخلق المناخ الضروري لزيادة الاختراق الدولي عبر القوى المتواجهة .

د ـ خطأ المراهنة على الولايات المتحدة في انتزاع تنازلات اساسية من كلتا الدولتين المنبوذتين نتيجة الاسباب المذكورة سابقاً ونتيجة ايضاً لأهمية كل من الدولتين المنبوذتين في الاستراتيجية الامريكية وازدياد هذه الاهمية مع ازدياد الصراع بين القوتين العظميين .

٣ ـ ضعف دور المؤسستين الاقليميتين

من المسلم به انه بقدر ما تفشل المنظمة الاقليمية في ادارة النزاعات المحلية والاقليمية واستيعابها وحلها في الاطار الاقليمي ، تنجح محاولات التدويل ، وتزداد احتمالات الاختراق الدولي للنزاع الذي ينعكس بدوره على المنظمة ويشل دورها . ويعود ضعف المنظمتين في هذا المجال الى عوامل عديدة موجودة كلها في النظامين العربي والافريقي :

---

(٤٨) حول افريقيا ، انظر : William Zartman, «Social and Political Trends in Africa in the 1980's,» in: Legum et al., eds., Ibid., p. 96.

أ ـ ظهور الضعف في عقيدة النظامين : العروبة والافريقية ، وتشكل « العقيدة » شرعية للمنظمة الاقليمية وضوابط على سلوكية الدول والاطراف الاقليمية عند محاولتها تدويل ازمة معينة او اخراجها من الاطار الاقليمي ـ الشرعي وهذا ما هو حاصل في المنطقتين .

ب ـ غياب مركز ثقل رئيسي على مستوى النظام ككل في كلا النظامين ، يستطيع ان يدفع باتجاه التعاطي مع الازمات والنزاعات في اطارها الاقليمي . ففي النظام العربي ونتيجة خروج مصر من التفاعلات السياسية ووجود تبعثر في القوى ، ظهر اكثر من مركز ثقل واستقطاب قد يحيد احدهما الآخر في كثير من الاحيان ، وقد يكون من مصلحة الطرف الاضعف اقليمياً ـ في ازمة معينة ـ تصعيدها الى المستوى الدولي ، وحتى تبقى الازمة في اطارها الاقليمي يفترض حدوث اتفاق فعلي بين مراكز الاستقطاب للقيام بذلك . اما النظام الافريقي فيتسم بوجود قوى اقليمية وغياب القوة الاقليمية على مستوى النظام ككل . فهذا النظام لم يأخذ يوماً شكلاً هرمياً وهو غير مهيأ لذلك نتيجة « متطلبات » النظام وصعوبة توفيرها من طرف قوة واحدة بسبب ضعف الامكانات(٤٩) .

ج ـ أظهرت التجارب الماضية ان النزاعات الحدودية او الخلافات بين دولتين بشكل عام كان اسهل حلها في الاطار الاقليمي من النزاعات الداخلية والتي تأخذ بعداً اقليمياً(٥٠) . واحتمال قيام نزاعات بين دول في النظامين موجود نتيجة كثافة التفاعل بينها، كذلك هناك دائماً احتمالات تفجر نزاعات محلية في النظام الافريقي لاسباب تتعلق بالبنية المجتمعية لدول هذا النظام .

د ـ وجود قصور في البنية المؤسسية للمنظمتين الاقليميتين يضعف من امكاناتها في مجال حل النزاعات ومحاولة استيعابها . واشير في هذا السياق مثلاً الى غياب مبدأ الالزام ، في ميثاق المنظمتين ، الذي يمكن ان ينص على اولوية اعتماد الحل الاقليمي قبل الحل الدولي في النزاعات كما هو الحال في منطقة الدول الامريكية(٥١) .

هـ ـ وجود نزاعات لا يمكن للمنظمة الاقليمية في اطار صلاحياتها التعاطي معها وذلك عندما يكون احد الاطراف في النزاع خارج المنظمة الاقليمية ، وهي الحالة التي يكون فيها النزاع بين دولة عضو في النظام ودولة على هامش النظام ، وهذا ما هو قائم حالياً : النزاع العربي ـ

(٤٩) حول النظام الافريقي ، انظر: William Zartman, «Africa's,» in: James N. Rosenau, Kenneth W.Thompson and Gavin Boyd, eds. *World Politics: an Introduction* (New York: Free Press, 1976), pp. 569-595, and William Zartman, «Africa as a Subordinate State System in International Relations,» in: Richard A. Falk and Saul H. Mendlovitz, eds., *Regional Politics and World Order* (San Francisco, Calif.: Freeman, 1972), pp. 384-397.

(٥٠) حول هذا الموضوع انظر : Joseph S. Nye, *Peace in Parts, Integration and Conflict in Regional Organization* (Boston, Mass.: Little, Brown, 1971), pp. 154-172.

(٥١) انظر مثلاً : احمد الرشيدي ، « مبدأ التسوية السلمية للمنازعات في ميثاق جامعة الدول العربية وفي بعض المواثيق الدولية الاخرى : دراسة مقارنة ،» شؤون عربية : العدد ٢٥ (آذار / مارس ١٩٨٣) ، ص ١٨٤ـ ١٩٧ ، وناصيف حتي ، « الجامعة العربية والمنظمات الاقليمية المشابهة ،» المستقبل العربي ، السنة ٥ ، العدد ٤١ (تموز / يوليو ١٩٨٢) ، ص ١١١ ـ ١١٤ .

الاسرائيلي ، النزاع بين العراق وايران ، النزاع بين جنوب افريقيا ودول « خط المواجهة » . ويظهر على سبيل المثال كيف ان مؤتمر القمة الفرنسي ـ الافريقي اخذ « يسرق » دور منظمة الوحدة الافريقية في هذا المجال حيث انه في انعقاده عام ١٩٨١ تم وضع اسس لحل مشكلة التشاد فيما فشلت المنظمة بذلك .

٤ ـ قضايا التنمية : ازدياد التبعية

تزداد مع الوقت تبعية اقتصادات مجتمعات الدول العربية والافريقية للدول المتقدمة مع ما يترتب عن ذلك من نتائج سيئة اقتصادياً وسياسياً على الدولة ومؤشرات ازدياد التبعية هي التالية :

أ ـ نمو سكاني سريع وهجرة داخلية من الريف الى المدن مع ما يترتب على ذلك من نتائج ديموغرافية تفرض على الدولة وجود امكانات اقتصادية واجتماعية اكبر مما تملك للتعاطي مع هذه التغييرات ، مما يدفعها الى الاقتراض من الخارج ومحاولة الحصول على المساعدات الفنية ايضاً .

ب ـ نمو بطيء لقطاع الزراعة نتيجة عوامل عديدة منها ما ذكر سابقاً، ومنها غياب سياسة زراعية ومنها غياب القدرة على تحديث وتطوير قطاع الزراعة لزيادة الانتاجية ، يقابل هذا النمو البطيء ، نمو سريع للسكان ولحاجاتهم الاستهلاكية مما يزيد من الفجوة الغذائية فتضطر الدول الى شراء السلع الغذائية الاساسية (القمح وغيره) من الخارج ايضاً .

ج ـ هدر الكثير من الامكانات المادية والبشرية في القطاع العسكري .

د ـ مجمل اقتصادات هذه الدول زراعية بشكل أساسي وبنيتها تقوم على التوجه نحو التصدير او انها من اقتصاديات السلعة الواحدة وهي بذلك تعتمد على الاستيراد الكثيف مما يعرضها الى الآثار السلبية وبشكل مضخم للازمة الاقتصادية في الغرب .

هـ الاعتماد على « بيوت الخبرة » الاجنبية في ما يتعلق باستعمال الوسائل التقنية الحديثة في برامج التنمية . هذه العوامل مجتمعة تساهم في زيادة مديونية هذه الدول وبالتالي زيادة الاختراق الاقتصادي والسياسي ، عبر المؤسسات المالية والنقدية والشركات المتعددة الجنسيات ، للنظام الدولي وخاصة في قطبه الغربي .

٥ ـ النزاعات المحلية والاقليمية

إن احتمالات نشوء نزاعات محلية في افريقيا ـ تتحول اقليمية ودولية ـ كبيرة كما ذكر سابقاً مقارنة مع المنطقة العربية ، ولئن كانت بعض عوامل تفجير النزاعات في افريقيا قائمة في المنطقة العربية .

تتسم افريقيا بنوع من « البلقنة » الجغرافية(٥٢) ، ونتج عنها وجود دول صغيرة جداً تقدم

(٥٢) Justinian Rweymanu, «Constraints and Opportunities for the NIEO in the Sub-Saharan Africa,» in: Jorge Lozoya and Hector Cuarda, eds., *Africa, The Middle East and the New International Economic Order* (New York: Pergamon, 1980), p. 3.

بطبيعتها ظروفاً صالحة للقوى الاقليمية والدولية للتدخل ، كذلك تتسم افريقيا جنوب الصحراء بغياب الدولة القومية . فانشاء الدول لم يأخذ بعين الاعتبار كيفية توزيع الجماعات (Social Group) ، ولئن حاولت منظمة الوحدة الافريقية في ميثاقها اعطاء شرعية للحدود التي رسمها الاستعمار من اجل تثبيت الاستقرار وايجاد نوع من الحصانة للدولة القائمة والتي جمعت ولاءات مختلفة ومتمايزة من امنية ولغوية وطائفية وقبلية او هي جزأت ولاءات بين اكثر من دولة . هذا العامل الى جانب عوامل اخرى ، منها فشل السلطة في مجمل الاحيان نتيجة ضعف الامكانات او غياب الاهتمام في بناء الشرعية المؤسسية للدولة لصهر الولاءات المختلفة في ولاء جديد . من هذه العوامل ايضاً نمو الوعي السياسي عند المواطنين ومطالبتهم بالمشاركة السياسية واصطدامهم برفض السلطة يؤدي في ذلك الى الانكماش ضمن الجماعة الاولية . هذه العوامل مجتمعة تؤدي الى تفجر الولاءات ما تحت الوطنية في بعض الاحيان في محاولتها تحقيق قدر اكبر من التعبير عن هويتها او المشاركة في الحكم او حتى الانفصال مما يبقي الوضع متوتراً في احيان كثيرة . وتواجه المنطقة العربية ولاء ما فوق الوطني (Supranational) متمثلاً بالتيار الاسلامي الآتي من ايران والذي في حدة طروحاته وسلوكيته في ظل غياب التجانس الطائفي وحتى الديني احياناً في مجمل المجتمعات العربية ، اخذ يخلق توترات في اقطار عربية مختلفة عبر تنمية الوعي الذاتي الطائفي واعطائه بعداً سياسياً قد يؤثر مستقبلاً على الاستقرار السياسي في عدد من الاقطار العربية(٥٣) .

ويخفف من امكانية اللااستقرار الناتج عن اوضاع داخلية في الاقطار العربية مقارنة مع افريقيا ، العاملان التاليان :

ـ البنية السياسية للدولة في المنطقة العربية اقدر على استيعاب الخضّات بشكل عام بسبب امكاناتها مقارنة مع الدول الافريقية .

ـ تشعب عوامل التجزئة وغياب التجانس في افريقيا اكثر من المنطقة العربية . ففي ظل هذه الاوضاع من المرجح ان تتحول كثير من النزاعات الداخلية والحدوديّة في افريقيا الى نزاعات مسلحة في الثمانينات(٥٤) .

ومن مسببات التوتر ايضاً ، ازدياد المشاكل الاقتصادية والمصاعب الناتجة عنها والتي تعاني منها دول المنطقتين وافريقيا بشكل خاص ، ويتضح ذلك مثلاً من العدد الكبير للدول التي حصل فيها انقلابات في افريقيا نتيجة الاوضاع الاقتصادية والتي عانت من خضّات سياسية ، ولو لم يحصل تغيير في الحكم(٥٥) .

---

(٥٣) حول هذا الموضوع ، انظر : Georges Corm, «La Balkanisation du Proche-orient,» *Le Monde diplomatique* (Janvier 1983).

(٥٤) Legum, «Communal Conflict and International Intervention in Africa,» p. 23.

(٥٥) William Zartman, «Issues of African Diplomacy in the 1980's,» *Orbis*, vol. 25, no. 4 (Winter 1982), p. 1036.

٦ ـ مستقبل التفاعل العربي ـ الافريقي

إن مواجهة الاختراق الدولي والتخفيف من تأثيره ومنع حدوثه في بعض الحالات يتطلب تحولاً أساسياً على مستوى كل من النظامين الاقليميين باتجاه محاولة التصدي للنزاعات من سياسية واجتماعية واقتصادية وامنية في جذورها والعمل على بناء الامن القومي في كل منها . والمطلوب عمله من جهة التفاعل العربي ـ الافريقي ضرورة ارسائه على اسس ثابتة مستقبلاً لا بـد من ان تنعكس ايجابياً على تدعيم الامن القومي والاقتصادي لكلا النظامين . ويزيد من اهمية ذلك ان التفاعل العربي ـ الافريقي يفترض ان يكون نموذجاً للتفاعل او التعـاون بين الجنـوب والجنوب خاصة وان الاوضاع الاقتصادية في دول « الشمال » وعلاقاتها في هذا المجـال بعضها بـالبعض وتوجهاتها ، تبدو كلها ذات آثار سلبية في مجال التعاون مع « الجنوب » للاسباب التالية :

أ ـ انخفاض في معدل النمو في « الشمال » بشكل عام مما يزيد من الانكماش الاقتصادي وينعكس سلباً على الاستيراد من « الجنوب » .

ب ـ ظاهرة التضخم والتي تنعكس بشكل اكبر في « الجنوب » .

ج ـ اجراءات الحماية الاقتصادية في دول الشمال ضد المنتوجات والسلع المستوردة لحماية الانتاج الوطني .

د ـ التقلبات في الاسواق المـالية ومـا تتركـه من آثار سلبيـة على ميـزان مدفـوعات دول « الجنوب » .

هـ ـ تراجع في مقدار وحجم المساعدات للتنمية التي كان يقدمهـا « الشمال » الغني الى « الجنوب » النامي . ويرى ابراهيم شحاته مثلاً ان على الجنوب التعامل مع محيط دولي غير مضياف في الثمانينات[٥٦] . في ظل هذه الاوضاع الدولية سيواجه التفاعل العربي ـ الافريقي تحديين لا بد له من التعامل معهما :

(١) عودة الدور الامني والسياسي الاسرائيلي وتصاعده في افريقيا نتيجة الاوضاع الدولية حيث عـادت اسرائيـل لتلعب دوراً ضمن الاستراتيجيـة الامريكيـة في افريقيـا وحيث تحسنت العلاقات الفرنسية ـ الاسرائيلية عما كانت عليه في السبعينات ، وهذا القبول الافريقي ولو المحدود للعودة الاسرائيلية في زمن التراخي العربي لا بد من ان يترك آثاراً سلبية على العلاقات العربية ـ الافريقية .

(٢) بداية تراجع الدور الاقتصادي العربي نتيجة انخفاض الامكانات المالية العربية وتحديداً النفطية ، وقد يترتب على ذلك خلل في التعاون مع افريقيا خاصة وان المدخل المالي من مساعدات

---

(٥٦) Ibrahim Shihata, *The Other Face of OPEC, Financial Assistance to the Third World* (London: Longman, 1982), p. 24.

واستثمارات هو المدخل الرئيسي في التعاون . ولا بد من الاشارة في هذا السياق الى انه مهما قيل في سياسة المساعدات العربية ، فهي لا يمكن ان تتواصل بالشكل ذاته اذ ان هذه المساعدات ناتجة عن مصادر فانية مقارنة مع المساعدات الغربية الناتجة عن طاقات انتاجية متجددة وضخمة . من هنا تكسب المساعدات العربية اهميتها ومعناها الخاص ولكن من الضروري ان يتجه التعاون في اطار التفاعل العربي ـ الافريقي الى التنوع والتكامل . فالنظامان يملكان امكانات بشرية كبيرة وموارد معدنية وطبيعية ضخمة واساسية لبناء صناعة ومساحات زراعية شاسعة اذا عرف استخدامها ، يمكن أن تخلق اكتفاء ذاتياً غذائياً . هذه العوامل مجتمعة ، مع وجود الارادة السياسية عند الطرفين ، يمكن ان تساهم في بناء الامن القومي والاقتصادي لكلا النظامين وهذا كله مرتبط بالطبع بالعلاقات السياسية القائمة في « منطقة الترابط الجغرافي » وفي علاقاتها مع النظامين ، فهي تبقى الجسر الذي يربط بين المنطقتين وكذلك الوادي الذي يفصل بينهما .

تعقيب ١

جميل مطر

تثير دراسة د. ناصيف حتي عدداً من القضايا النظرية المتعلقة بتطور علاقات العرب بافريقيا في اطار نظام دولي متغير . ولا شك ان كثيراً من الامور المتصلة بهذا الموضوع لا تزال غامضة ، او غير معروفة التفاصيل لاسباب ، منها ما يتعلق بحالة السيولة التي دخلت فيها التفاعلات العربية ، ومنها ما يتعلق بمسار الوفاق الدولي ، واخرى تعرضت لها دراسات طرحت في هذه الندوة . ومع ذلك فقد حاول الباحث في دراسته ان يفرز عدداً من المفاصل الرئيسية التي ارتكزت عليها عملية تطور علاقات العرب بأفريقيا . ومن خلال هذه المفاصل استطاع ان يلم باطراف الموضوع ويقدم اضافات لها قيمتها على صعيد التنظير في تفاعلات النظم الاقليمية التابعة .

وارجو ان يغفر لي الباحث اذا انا حاولت في هذا التعقيب القصير ان اختار من دراسته بعض مرتكزاتها الرئيسية لاحملها ربما اكثر مما عنى الكاتب بتحميلها ، وذلك بهدف ابرازها بشكل اقوى للنقاش والتحليل ، واضيف اليها نقاطاً اخرى تستحق ، كما اتصور ، المعاملة نفسها والاهتمام نفسه في مناقشات هذه الندوة .

النقطة الاولى : ظهر واضحاً من كثير من الدراسات المعروضة في هذه الندوة ، كما ظهر ايضاً من دراسة د. حتي ان علاقات العرب بافريقيا منذ بدايات الاستقلال ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بالتفاعلات الاوسع والاكبر، وبالتغيرات في النظام الدولي . ولكن المؤكد ان هذا الارتباط لم يكن باستمرار ارتباطاً بالتبعية ، اذ في مرحلته الاولى ـ اي خلال تجربة النضال الاستقلالي والتحرري ـ اخذت حركة التعاون العربي ـ الافريقي خيار التمرد على النظام الدولي ، وكانت جزءاً من حركة اوسع في العالم الثالث ، تسعى نحو تحقيق ارادة مستقلة لدول هذا العالم ، وتحاول انشاء نظام تفاعلات افقية ورأسية يضمن امن هذه الدول وحريتها في اختيار نظمها الداخلية وتحرير اقتصادها من الهيمنة الدولية . ولذلك فإن هذه المرحلة الاولى تصبح على طرفي نقيض مع المرحلة الاخيرة في تطور علاقات العرب بافريقيا ، حيث ان الارتباط في هذه المرحلة بالتفاعلات الدولية الاكبر اتخذ

خيار التبعية ، واقول « خياراً » لأنه في كثير من الاحوال كانت التبعية مطلباً اكثر منها فرضاً وإلزاماً .

النقطة الثانية : ان في كل مسار العلاقات بين العرب وافريقيا ، منذ بدايات التحرر والاستقلال الى يومنا هذا ، لعبت مصر دوراً أساسياً ، باعتبارها الدولة التي تقوم بثلاثة ادوار في وقت واحد ، فهي الطرف القلب في احد النظامين وهو النظام الاقليمي العربي ، وهي الطرف الرئيسي في « منطقة القلب » في النظام الافريقي ، وهي اهم اطراف منطقة الترابط الجغرافي بين النظامين العربي والافريقي .

ان هذه الادوار الثلاثة تنشيء ، بتكاملها معاً ، طرحاً نظرياً مهماً . اذ ثبت انه من غير الممكن ان تتغير وظائف الطرف القلب في النظام العربي دون ان يؤدي هذا الى تغير مماثل في وظائف منطقة القلب في النظام الافريقي ، باعتبار الدور الكبير الذي يمثله هذا الطرف في كلا النظامين . وبالتحديد ، فإنه حين تحول هذا الطرف القلب من دور « المنظم » لنبض وتفاعلات النظام العربي الى دور « الوسيط » بين اطراف خارجية واطراف النظام ، كان عليه ان يقوم بالوظيفة نفسها في النظام الآخر الذي يحتل فيه مكاناً رئيسياً في منطقة القلب فيه . اي انه كان من غير الممكن ان يتخلى عن دور المنظم في النظام العربي ويحتفظ به في النظام الافريقي . ولكننا نلاحظ انه كما حدث في النظام العربي، فإنه اذا خلا مكان المنظم بسبب ضعف او اضعاف امكاناته السياسية والايديولوجية فإنه لا بد على الفور من القيام بعملية احلال ، وهو الامر الذي يقودنا الى النقطة الثالثة .

النقطة الثالثة : انه حين تحول القلب من دور المنظم الى دور الوسيط ، حدث على الفور ارتباك في التفاعلات القائمة بين اطراف النظام ، وكان لا بد ان تعاد صياغة التفاعلات العربية ، ومن بعدها التفاعلات العربية ـ الافريقية بحيث تستند الى « قلب نوعي » يحل محل القلب السياسي او الطبيعي . ولعلنا نذكر ان المرحلة الثانية ـ من مراحل تطور علاقات العرب بافريقيا ـ جاءت في احضان مرحلة بروز الكيانات الدولية النوعية مثل كيان النفط وكيانات المواد الخام الاخرى وكيان السلاح وكيان الاموال الفائضة ، وهي الكيانات التي سرعان ما تشكل منها نظام دولي نوعي له قواعده الخاصة . حينئذ بدأ كيان النفط يلعب دور القلب المنظم في النظام العربي ، وقام بعملية احلال في افريقيا ليشغل جزءاً مهماً من منطقة القلب الافريقي ، ومن خلالها وعلى اساسها اقيمت مرحلة المؤسسات في التعاون العربي ـ الافريقي .

لذلك فإنه اذا كان بعضنا قد توصل الى الحكم على التعاون المؤسسي بين العرب وافريقيا بالفشل او على الاقل بالتوقف ، فذلك له ما يبرره. فالتعاون المؤسسي لم يستند في معظمه الى ايديولوجية او فكر نابع من فلسفات النظامين وتطلعاتها الاستقلالية ، بل استند الى قواعد سلوك فرضها نظام دولي نوعي تابع مباشرة وخاضع تماماً للقطب الرأسمالي في النظام الدولي . وبالتالي فإن اي نظرة مستقبلية الى التعاون المؤسسي بين العرب والافارقة يجب ان تأخذ في الاعتبار

المتغيرات الجديدة في نظام النفط الدولي ، ونظام المال الدولي ، وبدء ملامح عملية احلال جديدة .

النقطة الرابعة : اثار كثير من الدراسات موضوع اسرائيل في افريقيا ، وخاصة عند الاشارة الى ضرورة الاحلال محل اسرائيل في افريقيا ، وفي تصوري ان هذه القضية يجب ان ينظر اليها بحذر شديد حيث ان العرب لم يحسموا بعد امرهم في شأن علاقة اسرائيل بالقطب الامريكي ، وهل هي اداة للسياسة الامريكية ام انها مهيمنة على السياسة الامريكية. والموضوعان شديدا الترابط . اذ ان الحديث عن الاحلال تحت الاقتناع بأن اسرائيل دولة تابعة وانه يمكن لطرف عربي - سياسي او نوعي - ان يحل محلها ليؤدي الوظيفة نفسها التي تقوم بها اسرائيل في افريقيا لمصلحة القطب الامريكي ، هذا الاحلال اظنه غير مطلوب ، بل واعتقد انه ضار بالمصلحة القومية العربية وبمصالح الشعوب الافريقية ، واكاد اجزم انه تسبب في عدد من الازمات التي يعاني منها التعاون العربي - الافريقي . وبالعكس فإن الذين يرون اسرائيل هي الدولة المهيمنة على السياسة الدولية الامريكية لا ينصفون انفسهم ، وحجتهم حين يحاولون الاحلال محلها في افريقيا باستخدام سياسات القروض والتمويل من الاموال المودعة لدى القطب الامريكي ، او بقصد المعونة على الدول ذات الانظمة التابعة تبعية مطلقة للولايات المتحدة وحرمان الدول غير التابعة منها . لذلك اقول ان سياسة الاحلال في افريقيا التي انتهجت بعد قيام التعاون المؤسسي لم يستفد منها الطرف العربي ولم تضار منها اسرائيل ، واستفادت منها الولايات المتحدة الامريكية . واعتقد ان عودة اسرائيل اخيراً الى مواقعها نفسها في افريقيا ، وبعزم اكثر ، دليل على ان سياسة الاحلال التي تمت في ظل عهد المؤسسات لم تكن سياسة عربية صائبة ، لانها لم تستند الى رأي حاسم في موضوع العلاقة الاسرائيلية - الامريكية .

النقطة الخامسة : وتتعلق بملاحظة ملفتة للنظر ، ولا شك تستحق الكثير من الاهتمام . اذ يلاحظ انه بينما لعبت منطقة الترابط الجغرافي دوراً ايجابياً في تطور العلاقات العربية - الافريقية في المرحلة الاولى ، تحولت الى عنصر سلبي - ان لم يكن مخرباً - في المرحلة المؤسسية لهذه العلاقات . وللآن لم تطرح هذه الملاحظة للبحث المتعمق ولمحاولة ايجاد تفسير لها . واود هنا ان اطرح بعض التساؤلات لفتح النقاش حول هذا الموضوع :

١ - هل توجد علاقة بين هذا التطور السلبي من جانب دول منطقة الترابط الجغرافي وبين مأسسة التعاون العربي - الافريقي؟ بمعنى ان هذه الدول التي تمتعت برصيد هائل في افريقيا وفي بناء مقدمات التعاون العربي - الافريقي شعرت بأن مأسسة التعاون حرمتها من مركزها الكبير في افريقيا لمصلحة اقطار عربية اخرى لم تشارك في الجهود الاولى لبناء هذا التعاون . وبالتالي فقد فقدت الشعور بالالتزام تجاه مصالح القارة الافريقية وتدافعت تستغلها غير مهتمة بما يجره هذا الاستغلال على وحدة المنظمة الافريقية والتعاون العربي - الافريقي . او ان بعض هذه الدول استندت الى القوة الجديدة التي اكتسبتها بفضل وجودها داخل الطرف العربي في التعاون ، وارادت التوسع على حساب النظام الافريقي كالصومال مثلاً .

٢ ـ ام انه توجد علاقة بين هذا التطور السلبي وبين التحول الذي اصاب النظام الاقليمي العربي ، وخاصة بعد ان خلا دور القلب المنظم واتجه النظام الى البعثرة؟ اذ ان النظام لم ينجح في انشاء قواعد سلوك للمنازعات وسبل تسويتها ، ولم يعد قادراً على تشكيل تحالفات سياسية تحد من تصعيد هذه المنازعات، الامر الذي ربما دفع هذه الدول الى استثمار افريقيتها لانشاء تحالفات داخل النظام الافريقي عجزت عن انشائها داخل النظام العربي .

٣ ـ واظن انه لا يجب في اي حال من الاحوال استبعاد الدور الاجنبي في اثارة وتصعيد خلافات العرب الافارقة بالافارقة الافارقة ، لاثبات فشل التعاون واحباط هذا المشروع الا في تحديد مصالح التبعية .

النقطة السادسة : مما لا شك فيه ان مرحلة التعاون المؤسسي استندت اساساً الى اطراف معينة في النظام العربي اكثرها من غير منطقة الترابط الجغرافي واكثرها مرتبط بالقطب الامريكي وكلها صاحبة امكانات نفطية ومالية هائلة . ولذلك فإنه لا بد من ان يرتبط هذا الواقع بالتعاون العربي ـ الافريقي في مساره وما وصل اليه . اذ ان هذا الواقع فرض قواعد سلوك معينة مشتقة من طبيعة وسلوكيات هذه الاطراف العربية .

مثال على ذلك ان التعاون العربي ـ الافريقي تحول بعد فترة الى تعاون اكثره يقوم على علاقات ثنائية ، فهو اذاً لا يخدم بالضرورة النظام العربي ككل ولا النظام الافريقي ككل وانما يخدم مصالح اطراف هنا وهناك . بهذا تتناقض المرحلتان ، ففي مرحلة ما قبل المأسسة ، ورغم ان التعاون بأسره تقريباً كان بين دول منطقة الترابط الجغرافي والنظام الافريقي ، الا ان عائده كان لمصلحة العرب ككل والافارقة ككل . وتجربة ثورة ٢٣ يوليو خير دليل على ذلك .

مثال آخر ، ان معظم الاقطار العربية التي استند اليها التعاون المؤسسي لم تكن لها ، بحكم الموقع الجغرافي والتاريخي ، تجارب ذات شأن مع افريقيا ، وبالتالي خضعت سلوكياتها تجاه افريقيا الى اعتبارات عامة تتصل بتفاعلات النظام الدولي السياسي والنظم الدولية النوعية ، اكثر من اتصالها باهداف التعاون الافقية .

مثال ثالث، ان هذه الدول لم تكن في ذلك الحين قد تشكلت لديها فكرة او مفهوم واضح عن الامن القومي العربي ومتطلباته وحدوده . بل كانت تتغلب اكثر افكار تعلقت اولاً بالامن القطري وفي افضل الاحوال الامن القطاعي او الاقليمي ، فتجزأ بذلك الامن القومي ، وبالتالي لم يكن لافريقيا حيز في الاهتمام الامني العربي . ومع ذلك امكن للقطب الامريكي في فترات معينة ان يستدرج بعض الاطراف العربية الى ربط بعض مفاهيم الامن « العربي » بمفهوم الامن الامريكي . واستعدت اطراف عربية للقيام بأدوار امنية لمصلحة الولايات المتحدة . وفي كل الاحوال لم يكن لدى اي طرف عربي ابدى هذا الاستعداد فهم واضح متكامل عن اهمية افريقيا للامن العربي القومي .

مثال رابع ، تصادفت مرحلة مأسسة التعاون مع مرحلة الارتباك العنيف في فهم الصلة بين القومية العربية والاسلام ، ونتيجة الحملة الشرسة التي تعرض لها الفكر القومي وتصاعد الوعي الديني ، ونتيجة تخبط وبدائية الاساليب التي لجأت اليها اطراف عربية من التي استند اليها التعاون المؤسسي لنشر الدعوة الاسلامية في افريقيا ، او دعم المسلمين ، او اقامة مشكلات للزعماء الافارقة المسيحيين الذين يحكمون اغلبيات اسلامية . ولذلك ، فإنه بوعي او بدون وعي ، وضع الجانب العربي في التعاون الجانب الافريقي الى الانقسام وليس التوحد ، واحتار الجانب الافريقي في فهم الدوافع العربية من التعاون المؤسسي .

تعقيب ٢

سعد الدين ابراهيم

تغطي دراسة د. ناصيف حتي موضوعاً واسع الرقعة ، عميق الاغوار ، متعدد الابعاد : العرب والافارقة في عالم متغير .

ـ فهو يغطي ثلاثة انساق دولية كبرى : النظام العالمي بقطبيه الرئيسيين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، وكذلك اوروبا الغربية والصين ، والنظام الاقليمي العربي ، والنظام الاقليمي الافريقي .

ـ وهو يغطي فترة زمنية طويلة تمتد الى ثلاثة عقود ، من اوائل الخمسينات الى اوائل الثمانينات ، وهي فترة حاسمة ومعقدة في تاريخ كل من العرب والافارقة .

ـ وهو يغطي التفاعلات داخل كل نسق (دولي وعربي وافريقي) ، واحياناً داخل بعض دول كل نسق ، والتفاعلات بين الانساق الثلاثة .

ـ وهو يغطي ثلاث مجموعات من المتغيرات : المتغيرات الاستراتيجية ، والمتغيرات السياسية ، والمتغيرات الاقتصادية .

وقد جاءت حصيلة هذا الاتساع في رقعة الموضوع ، وفي عمقه الزمني ، وفي تعدد ابعاده ، جاءت الحصيلة ثقيلة بالمادة العلمية والتاريخية ، وغنية بالافكار والمفاهيم . وقد اقترن الوصف والتحليل في هذه الدراسة بالاستخلاصات والتعميمات النظرية ، وبالاستشرافات المستقبلية . ولقد قام د. حتي بكل ذلك بمهارة واقتدار وموضوعية . وليس هناك الكثير الذي يمكن لمعقب ان يقوله ، سواء بالنقد او التحفظ او الاضافة . لذلك تقتصر ملاحظاتنا على :

١ ـ اضافة محدودة لنقاط معدودة اغفلت في الدراسة ـ رغم اهميتها ـ من وجهة نظرنا .

٢ ـ تعميق لبعض النقاط التي مستها الدراسة في عجالة .

٣ ـ واشارة لبعض دروس النجاح والفشل في العلاقات العربية ـ الافريقية للاستفادة منها ونحن نستشرف المستقبل . ونجعل هذه الملاحظات في ثلاث كلمات .

١ ـ بعض ما اغفلته الدراسة

أ ـ ركزت الدراسة في قسمها الاول على اوجه الشبه بين النسقين الاقليميين العربي والافريقي . ولكنها لم تتعرض لأوجه الخلاف والتناقض . صحيح ان معظم اوجه الخلاف يمكن ردها الى الفجوة الزمنية في مسيرة التطور السياسي والاستقلال ، والتي تصل الى حوالي عشرين سنة ، او الى درجة التجانس الداخلي في كلا النسقين ، حيث النسق العربي اكثر تجانساً والنسق الافريقي اكثر تنوعاً ، او الى مستوى النمو الاقتصادي ، حيث النسق العربي عموماً هو اكثر تطوراً من النسق الافريقي . وصحيح ان اوجه التناقض قليلة وثانوية في معظمها . ولكن يظل من المهم ابراز اوجه الخلاف والتناقض ، لأنها ، على اقليتها ، هي الابواب التي تتسرب منها عوامل الاختراق الخارجي ، اما لزيادة الشقاق بين العرب والافارقة ، وإما لتعطيل مسيرة التعاون العربي ـ الافريقي .

ومن اوجه الخلاف والتناقض هذه ما هو قديم ، ومنها ما هو طارىء . منها ما هو ثقافي حضاري لغوي ديني ، ومنها ما هو سياسي اقتصادي . فعلى سبيل المثال ـ لا الحصر ـ يمكن ان نذكر الصراع الثقافي ـ اللغوي في مناطق التماس الحضاري ، او منطقة التخوم الحضارية التي تلتقي فيها الثقافة العربية مع الثقافات الافريقية . وتمتد هذه من جنوب موريتانيا غرباً الى جنوب السودان شرقاً . واهمية هذه النقطة في بحث يهتم بالتفاعل العربي ـ الافريقي داخل اطار النظام الدولي ، هو ان القوى الخارجية قد استغلته في الماضي حينما قسمت القارة الى شمال عربي والى جنوب زنجي ، تفصل بينهما الصحراء وبحر الرمال الاعظم ، وهي تستغله الآن ، وتحوله من تنوع وتعايش وتفاعل خلاق (كما كان قبل الاستعمار) الى تناقض وشقاق وصراع . فتحت دعاوى التعددية الحضارية في مواجهة السعي لتدعيم لغة وثقافة قومية ، ينتهي الامر بالجميع عرباً وافارقة الى الشلل الثقافي الوطني ، والاستمرار في التخاطب مع بعضهم البعض بالفرنسية او الانكليزية ، وفي تكريس التبعية الثقافية (كما هو الامر في موريتانيا وجنوب السودان مثلاً) . ويتعاظم هذا التناقض اذا تضافرت معه العوامل العرقية والدينية والقبلية .

ومن التناقضات الطارئة ـ مثلاً ـ ما حدث في اعقاب طفرة اسعار النفط في اوائل السبعينات . ورغم ان هذا التناقض شمل العرب الفقراء ايضاً ، وشمل مناطق اخرى من العالم الثالث ، الا انه كان اكثر حدة في العلاقات العربية ـ الافريقية . فمعاناة الدول الافريقية في هذا الصدد كانت اشد درجة في اي من دول العالم الثالث الاخرى ، ولأن الدول الافريقية ـ بعد ان تضامنت مع العرب في حرب ١٩٧٣ وقطعت علاقاتها الدبلوماسية باسرائيل ـ كانت توقعاتها عالية في ان يهب العرب الاغنياء لمساعدتها اقتصادياً ومالياً .

ومن هذه التناقضات ما هو نفسي ـ تاريخي ، مثل « الصور النمطية » (Stereotypes) المشوهة التي يحملها العرب للافارقة ، والتي يحملها الافارقة للعرب . وربما كانت هذه الاخيرة اكثر اهمية في مسيرة التفاعل والتعاون بين الطرفين . فالعربي بالنسبة لمعظم الافارقة له صورة « حامل رسالة الاسلام » حيناً ، و« تاجر العبيد » حيناً آخر (مخلفات التاريخ والتغذية الاستعمارية والتبشيرية الدائمة) ، وله صورة الرفيق الثائر حيناً (عبد الناصر وثورة الجزائر والثورة الفلسطينية) ، وله صورة الغني المتخلف المبذر حيناً (اثرياء النفط وما تنشره عنهم وسائل الاعلام الغربية) ، وله صورة « البلطجي » خالق المشاكل في بلادهم حيناً ، وصورة « المتواطىء مع الغرب والانظمة الافريقية المستبدة » حيناً (التدخل المصري والمغربي لحساب موبوتو ، والتدخل الليبي لحساب عيدي امين) . هذه الصور المتناقضة تستثار في خيال الافارقة بدرجات متفاوتة في اوقات مختلفة بواسطة قوى خارجية او داخلية معادية للتعاون العربي ـ الافريقي . ولكن العرب انفسهم احياناً ما يعطون الذرائع بسلوكهم ، لاستثارة الصور النمطية السلبية عنهم .

من ذلك ايضاً ما دأب عليه العرب في السنوات الاخيرة من نقل خلافاتهم الداخلية الى الساحة الافريقية ، وهي ساحة فيها ما يكفيها من خلافاتها وتناقضاتها الافريقية ، ولا تحتاج الى المزيد. والاشارة هنا هي بالطبع الى الخلاف العربي ـ العربي حول كامب ديفيد ، وحول مشكلة الصحراء . ان يطلب العرب من الافارقة تأييدهم ونصرتهم في قضاياهم مع اعداء خارجيين شيء ، وان يطلب بعضهم من الافارقة التأييد ضد بعضهم الآخر فهو شيء مختلف تماماً ، خاصة اذا ما ادت هذه الطلبات الى مزيد من التشرذم الافريقي والى شلل في المؤسسات الافريقية (مثل منظمة الوحدة الافريقية) والى تجميد برامج التعاون العربي ـ الافريقي .

ب ـ في حقبة السبعينات اتجهت القارة الافريقية ، ككل ، عدة درجات الى اليسار ، بينما اتجه العالم العربي ، ككل ، عدة درجات الى اليمين . فالدول الافريقية التي احرزت استقلالها في السبعينات : انغولا ، موزمبيق ، غينيا بيساو ، زمبابوي ، احرزته من خلال حروب شعبية طويلة بقيادة جبهات وطنية يسارية (وان تفاوتت درجة هذه اليسارية) ، وبالتالي اقامت او لا تزال تحاول ان تقيم انظمة حكم اشتراكية . هذا بالاضافة الى الثورة الاثيوبية التي اسقطت النظام الامبراطوري المحافظ ، وتحاول ان تقيم مكانه نظاماً اشتراكياً ماركسياً . اذاً نحن بصدد خمسة اقطار افريقية كبيرة ، مساحة او سكاناً ، تحولت في السبعينات الى الاشتراكية ، وبذلك طففت الميزان الافريقي غير العربي عدة درجات لمصلحة اليسار . في مقابل ذلك لم يشهد الوطن العربي اي ثورات اشتراكية في السبعينات . بالعكس شهدت بعض الاقطار العربية الرئيسية ارتداداً عن الاشتراكية ـ اخذت في معظمها صورة تدريجية صامتة ـ رأينا ذلك بالطبع في اهم الاقطار العربية على الاطلاق وهي مصر ، كما رأيناه في السودان والصومال ، وبدرجة اقل في بلدان اخرى. وقد ادى ذلك الى تطفيف الميزان العربي عدة درجات لمصلحة اليمين .

. اهمية هذه الملاحظة ـ في تحليل العلاقة بين العرب والافارقة في عالم متغير ـ هي انها تفسر لنا احد عوامل الاختراق الخارجي (من النظام الدولي) لكل من النسقين العربي والافريقي ، وتفسر

لنا ايضاً احد العوامل التي تضع سقفاً منخفضاً على مسيرة التعاون العربي ـ الافريقي . ففي الخمسينات والستينات كانت معظم الاقطار الرئيسية في كلا النسقين العربي والافريقي تقف الى يسار الوسط . وكان هذا الاتساق الايديولوجي يعزز ويتعزز بالحياد الايجابي وعدم الانحياز في السياسة الخارجية لكل من النسقين العربي والافريقي . كما كانت تحرسه قيادات عربية وافريقية من النوع الكاريزمي العملاق (عبد الناصر ، بن بيلا ، بومدين ، محمد الخامس ، نكروما ، سيكوتوري ، مديبوكيتا ، نيريري) . اما في السبعينات فقد حدث العكس ، واصبح من اتجه يميناً من الانظمة العربية ، ومن اتجه يساراً من الانظمة الافريقية يشعر بالخطر على نفسه من القوى الايديولوجية المضادة داخلياً وخارجياً ، ففتح معظمها الباب لقوى من خارج النسقين العربي والافريقي طلباً للدعم والحماية . ففي الستينات مثلاً كانت الانظمة الوطنية اليسارية تطلب الدعم والعون من قوى صديقة داخل النسق العربي نفسه او الافريقي لأن الجميع كانوا يريدون ان يبقوا على عدم الانحياز . مثال ذلك الدعم الافريقي ـ العربي (المصري) لباتريس لمومبا في الكونغو ، او الدعم المصري لنيجيريا ضد الحركة الانفصالية في بيافرا . اما في السبعينات فقد رأينا من اتجهوا يساراً في افريقيا مثلاً ، يبحثون عن العون العسكري من خارج النسق الافريقي ـ العربي ، كما حدث في الاستعانة بالقوات الكوبية في اكثر من مكان ، ومن اتجهوا يميناً يبحثون عن العون العسكري من خارج النسق الافريقي ـ العربي ، مثل قوات المظلات الفرنسية او قوات النظام العنصري في جنوب افريقيا . والشيء نفسه يصدق على النسق العربي حيث نجد عدداً متزايداً من الخبراء العسكريين من المعسكر الشرقي في الاقطار التي لا تزال على يسار الوسط (اليمن الديمقراطية ، وليبيا ، وسوريا) ، ونجد عدداً متزايداً من الخبراء العسكريين من المعسكر الغربي في الاقطار التي اتجهت يميناً ، بل ان واحداً من هذه الاخيرة ، وهو لبنان ، قد استعانت قوى اليمين فيه بقوات النظام العنصري الصهيوني ، هذا فضلاً عن قوات امريكية وفرنسية وايطالية .

خلاصة القول في هذه النقطة ان النسقين العربي والافريقي اللذين كانا اكثر اقتراباً وتطابقاً من حيث التوجه الايديولوجي والسياسة الخارجية منذ منتصف الخمسينات الى اواخر الستينات ، قد اصبحا اكثر ابتعاداً واختلافاً في السبعينات . وقد ادى ذلك بدوره ، وبمقدار ليس بالقليل ، الى فتح ابواب النسقين امام الاختراق الخارجي ، ليس فقط من القوتين الاعظم ، بل حتى من الكيانين العنصريين المنبوذين ـ اسرائيل وجنوب افريقيا .

٢ ـ بعض ما لم تعمقه الدراسة

اشارت الدراسة في عجالة الى تعثر مجهودات التنمية في النسق الافريقي ، وارجعت ذلك الى زيادة السكان ، والهجرة من الريف الى الحضر ، والنمو البطيء لقطاع الزراعة ، والتكاليف الباهظة للاستعانة ببيوت الخبرة الاجنبية . وهي امور ادت بدورها الى ازدياد فجوة الغذاء ، وتضاعف الاستيراد وتناقص التصدير ، واللجوء الى الاستدانة او المساعدات الخارجية . وهذا ادى بدوره الى زيادة التبعية والاختراق الخارجي .

ولكن الذي لم تشر اليه الدراسة هو ان هذه المظاهر نفسها تنطبق على معظم اقطار النسق العربي : مصر ، السودان ، المغرب ، الصومال ، موريتانيا ، اليمن وتونس . وهي اقطار تضم في مجموعها اكثر من ٧٠ بالمائة من اجمالي سكان الوطن العربي . واذا كانت هذه المظاهر قد ادت الى ازدياد التبعية في النسق الافريقي ، فقد ادت ايضاً الى ازدياد التبعية في النسق العربي . ولكن ارجاع التبعية الى هذه العوامل هو تفسير منقوص ـ في رأينا ـ والا بماذا نفسر تبعية الاقطار العربية ذات الفوائض المالية (النفطية) والقلة السكانية؟ ربما كان الاصدق في تفسير التبعية والاختراق الخارجي للنسقين العربي والافريقي هو نموذج التنمية المشوه الذي اخذت به معظم اقطار النسقين في السبعينات واتباع هذا النموذج المشوه له اسباب داخلية بقدر ما له من اسباب خارجية . ولتحليل الاسباب الداخلية كان لا بد للبحث من ان يتطرق الى بعض العوامل السوسيولوجية ، وبالتحديد الى التركيبة الطبقية للنخبات الحاكمة او المسيطرة في اقطار النسقين .

فتركيبة النخبات الحاكمة ـ التي اتبعت نموذجاً مشوهاً للتنمية وبالتالي مهدت او هرولت هي نفسها الى التبعية الخارجية ـ لا تختلف من حيث التوجه والمصالح بين اقطار فقيرة واقطار غنية ، لا في النسق العربي ولا في النسق الافريقي . هذا يؤدي بنا الى نقطة اخرى ذات علاقة وثيقة بالموضوع وهي المساعدات العربية لافريقيا .

فمعظم هذه المساعدات كانت من اقطار عربية غنية مالياً ، متخلفة بنيوياً ، وتابعة دولياً الى اقطار افريقية فقيرة مالياً ، متخلفة بنيوياً ، وتابعة دولياً . اي ان صفتي « التخلف » و« التبعية » كانتا قاسمين مشتركين بين من يقدم المساعدة ومن يتلقاها . لذلك نجد ان الحصاد النهائي لهذه المساعدات رغم ضخامتها النقدية ، هزيل للغاية ، ولم يعد على اي من الطرفين بالفائدة المرجوة . الذي استفاد من « الغني التابع » ومن « الفقير التابع » على السواء هو الطرف الاجنبي المتبوع الذي يهيمن على كليهما وعلى النظام الاقتصادي العالمي .

٣ ـ مصر ومستقبل النسقين العربي والافريقي

إن المكانة المركزية لمصر في كل من النسقين العربي والافريقي هي احد العوامل الرئيسية ـ ان لم تكن العامل الحاسم ـ في تقنين وتطوير العلاقات العربية ـ الافريقية . وقد عرض بحث د. حتي وابحاث اخرى قدمت في هذه الندوة ، الكثير من الادلة التي تدعم هذه المقولة .

ولكن « المكانة » المركزية بحد ذاتها لا تعني « الدور » القيادي . فالمكانة هي موقع استاتيكي في خريطة او شبكة العلاقات . اما الدور فيشير الى الجوانب الحركية او الديناميكية لهذه المكانة . وقد تظل المكانة مركزية ـ كما هي بالفعل في حالة مصر ـ ولكن الدور اي ـ النشاط الحركي ـ قد يخفت او يتعطل ، وادهى من ذلك قد يتحول من نشاط متسق مع احتياجات النسق ، الى نشاط مضاد لاحتياجات هذه النسق .

وخلال العقود الثلاثة الماضية رأينا كل هذه التنويعات في الدور المصري في النسقين العربي

والافريقي . فحينما لعبت مصر دوراً نشطاً متسقاً مع احتياجات وآمال العرب والافارقة ، كان دورها قيادياً في كلا النسقين، واستطاعت ان تدفع بمسيرة التفاعل العربي ـ الافريقي خطوات هائلة الى الامام ، رغم محدودية مواردها المادية . وهيأت المكانة المركزية لمصر في النسقين اداء هذا الدور القيادي النشط في الخمسينات والستينات . وقد رأينا العكس تماماً في النصف الثاني من السبعينات .

لذلك حينما نستشرف آفاق التعاون العربي ـ الافريقي في المستقبل ، فلا بد من ان نفكر في الآليات التي تعيد الدور القيادي النشط لمصر في النسقين العربي والافريقي . ومواصفات هـذا الدور النشط لا بد من ان تكون متسقة مع احتياجات الاغلبية العربية والاغلبية الافريقية ، وهي العمل على انجاز التنمية المستقلة ، وتقليص التبعية ، والالتزام بعدم الانحياز ، ودفع النسقين العربي والافريقي نحو مزيد من التوحد او التضامن داخل كل منهـما ، والى مزيـد من التعاون والتكامل بينهما .

المناقشات

١ ـ ابراهيم صقر

ـ في هذه المرحلة لا بد من ان تكون الحركة بالاعتماد على الذات ، ما امكن ، في مواجهة التحديات ولو ان ذلك وحده لا يكفي ، فلا بد اذاً من الحركة في اطار الظروف الدولية لتحقيق اقصى ما يمكن في ظل هذه الظروف بالنسبة للعرب ، ولافريقيا ، ولمجالات التعاون العربي ـ الافريقي بما يدعم مصالح الشعوب في الجانبين . ان الصراع بالاساس يمثل الاستعمار الجديد تقوده امريكا وتسير معها فيه قوى متعددة على المستويات : الدولي والاقليمي والداخلي ، ويبرز فيه استعمال اسرائيل وافريقيا الجنوبية بكل ضراوة . وفي المواجهة لا بد لشعوبنا من ان تلجأ ـ الى جانب قواها الذاتية ـ الى مساندة الآخرين ـ اصحاب المصلحة معنا : (أ) القوى من امثالنا . . . (افريقيا والعالم الثالث عموماً) ؛ (ب) الكتلة الشرقية ـ وخاصة الاتحاد السوفياتي ـ مع ضخامة التحديات التي يواجهنا بها الصراع مع الغرب وامريكا بالاساس .

ان فكرة ابعاد السوفيات عن منطقة ما كمنطقتنا مثلاً او افريقيا . . . ان هذه الفكرة التي يرددها بعض قادة امريكا والقوى الضالعة معها ، فضلاً عن انها تغطي حقيقة استغلال الشعوب ، فإنها لا تعدو ان تكون من قبيل التمني . انها فكرة غير ممكنة بالنهاية . ولو افترضنا انه في حال حدوثها فإن ذلك يؤكد انفراد امريكا والقوى الضالعة معها ، عالمياً واقليمياً وداخلياً ، بالشعوب ويؤدي الى احباط آمالها وطموحاتها في مواجهة هذه الشعوب للتحديات الضارية لهذه القوى ويجعل حركتها على طريق تحقيق اهدافها ـ في احسن الاحوال ـ ابطأ كثيراً مما كان يمكن ان يكون ، واقل كثيراً مما تلح عليه حاجة الشعوب .

ابراز التناقض بين مصالح الشعوب ، والتحديات التي يواجهونها وبلورة اتجاه عام على المستويات الشعبية ومحاولة الاقناع والدفع للتحرك بدرجة ما ، وتتزايد على الطريق . . . على مستوى الشعوب ، وعلى مستوى الحكومات . وبذلك نضمن حداً ادنى متزايداً للعمل المشترك

تدفع حركته لتحقيق الاهداف ، ولو على مدى اطول ، ويمهد ما يتحقق منها لمزيد من الحركة على هذا الطريق .

ان الباحث في تحدثه عن مستقبل التفاعل العربي ـ الافريقي يتحدث عن « الارادة السياسية عند الطرفين » وضرورة توفرها « لتحقيق ما يقترحه من عوامل يمكن ان تساهم في بناء الامن القومي والاقتصادي لكلا النظامين » . وفي رأيي ان القضية تتلخص في :

ـ عدم وجود خط عام في كل من النظامين الاقليميين .

ـ مرحلة صراع استقطابي . . . لا بديل لدينا ـ عرباً وافارقة ـ الا ان نتحرك في اطاره .

ـ النظرة لحركة التاريخ على انها تتحرك لتحقيق المزيد من المصالح للشعوب ، واننا كما يقول ارنولد توينبي نعيش عصر الرجل العادي .

ـ وفي موضوعنا الذي يركز على التعاون العربي ـ الافريقي ، وفي اطار هذه الظروف الموضوعية : يمكن الافادة من تطوير مجالات التعاون مع من يتبنى بشكل متزايد هذه الخطة ـ على انني احب ان انبّه الى اننا نخوض معركة مصيرية ، والمعارك المصيرية طويلة وضارية ، تتعدد فيها المواقع ، وتتنوع المجالات . . . النصر والهزيمة فيها متداخلان ولا بديل لنا عن مواجهتها . . . والانتصار بالنهاية فيها لنا .

٢ ـ مجدي حماد

يمكن القول ان الدراسة الممتازة التي قدمها د . ناصيف حتي انما تضع ايدينا على صورة اكثر تكاملاً لقضية التعاون العربي ـ الافريقي ، حيث اشارت الى ثلاث ظواهر اساسية :

اولاها : تصاعد ظاهرة الاختراق الدولي للنظامين الاقليميين العربي والافريقي . **وثانيتها** : تزايد الدور الذي تقوم به كل من اسرائيل في النظام العربي وجنوب افريقيا في النظام الافريقي سواء بالشكل المباشر اوكأداة للغرب . فضلاً عن خطورة التعاون المتزايد بينهما . **وثالثتها** : تدهور اوضاع الدول العربية والافريقية ذاتها ، واخص بالذكر : ضعف دور المؤسستين الاقلميتين ؛ ازدياد التبعية ؛ الصراعات الاقليمية .

وبالتالي فإن اي محاولة لرسم استراتيجية للتعاون العربي ـ الافريقي ينبغي ان تضع في اعتبارها انها لا تتحرك في فراغ . لقد كنا نتحدث في هذه الندوة ، حتى الآن ، وكأن التعاون العربي ـ الافريقي يتوقف بالاساس على ارادة الجانبين . ولكن ، بهذه الصورة المتكاملة ، اتضح ان التعاون في حقيقته هو دالة في النظام والصراع الدولي ، في هذه المرحلة . اما في الخمسينات والستينات ، عندما كانت حركة التحرر الوطني تسعى لتحقيق التحرر وبناء الاستقلال الحقيقي بما يعنيه ذلك من فك روابط التبعية ، فقد كان التعاون العربي ـ الافريقي بالفعل رهناً بارادة طرفيه بالاساس ، وكان الدور الدولي يأتي في اطار رد الفعل اساساً . ولكن عندما اختارت « غالبية »

الدول العربية والافريقية منهج « التبعية » لصيانة الامن الوطني فقد اصبح التعاون العربي ـ الافريقي بدوره احد متغيرات التبعية .

وبالاضافة لما تقدم ، فإنني اعتقد انه على الرغم من الدقة والشمول في ادراج المتغيرات وبناء نموذج لدراسة التعاون العربي ـ الافريقي من جانب الباحث الا انني اعتقد ان المقدمات لا تتفق مع النتيجة الاساسية التي انتهى اليها حيث يقول : « ان مواجهة الاختراق الدولي والتخفيف من تأثيره ومنع حدوثه في بعض الحالات يتطلب تحولاً اساسياً على مستوى كل من النظامين الاقليميين باتجاه محاولة التصدي للنزاعات من سياسية واجتماعية واقتصادية وامنية في جذورها ، والعمل على بناء الامن القومي في كل منها . والمطلوب عمله من جهة التفاعل العربي ـ الافريقي هو ضرورة ارسائه على اسس ثابتة ، مستقبلاً ، لا بد من ان تنعكس ايجابياً على تدعيم الامن القومي والاقتصادي لكلا النظامين » .

ان هذا التقرير في الواقع يعني انه لا امل مطلقاً . ولعل ذلك ينقلني الى ملاحظة ربما لم تجر الاشارة اليها في هذه الندوة بخصوص « الاختيارات الداخلية » في كل دولة عربية وافريقية . ففي غالبية هذه الدول يرتفع شعار النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، والنظام الاعلامي العالمي الجديد ، والتعاون العربي ـ الافريقي . . . ولكن ، من زاوية الاختيارات الداخلية ، هل القيادات الحاكمة ترغب بالفعل في قيام نظام اقتصادي عالمي جديد بينما العدل الاجتماعي غير متوفر بالداخل؟ وهل هي ترغب في نظام اعلامي عالمي جديد بينما الحرية الاعلامية مفقودة في الداخل؟ وهل هي ترغب بالفعل في تدعيم التعاون العربي ـ الافريقي بينما هذا التعاون قد يأتي على حساب مصالح بعض هذه القيادات ؟

واخيراً اعتقد انه مثلما كانت البداية في هذا التدهور العربي والافريقي بمصر ، فإن البداية المطلوبة للتغيير ايضاً لا بد من ان تأتي من مصر . ففي الخمسينات والستينات كانت مصر تقوم بثلاثة ادوار أساسية ، اولها : دور القائم بعملية التحديث حيث كانت مصر نموذجاً للتنمية المستقلة ، وثانيها : دور القائم بعملية التوحيد كتعبير عن الشخصية القومية ، وثالثها : دور القائم بصيانة الامن القومي من خلال منهج عدم الانحياز . وعندما ضربت القيم التي تعبر عنها هذه التجربة بدأ التدهور العربي والافريقي . . . ولذلك اقول ربما كانت البداية من مصر ايضاً .

٣ ـ عبد المنعم المشاط

اود هنا ان ابدي بعض الملاحظات التي احاول بها ان اسهم مع الباحث في اثراء الجانب النظري والمنهاجي .

اولاً : ورد اصطلاح اود ان يعيد الاستاذ الباحث النظر فيه وهو ما اسماه بالدولة المنبوذة Pariah State . وانني اعتقد انه بالرغم من اهمية هذا الاصطلاح الا انه ينطبق اكثر على دراسة الجماعات والاقليات المضطهدة في مجتمعات الاغلبية المندمجة . وهو اصطلاح سيكولوجي اساساً . وحينما استخدم هاركابي هذا الاصطلاح في وصفه لدول معينة فإنه قد استعاره من الخبرة اليهودية في المجتمعات الاوروبية والمجتمع الامريكي . وارى ان الاصطلاح الاكثر دقة سياسياً

وجغرافياً هو مفهوم الدولة الدخيل او الدولة الهامشية التي تقوم بدور الدخيل . وينطبق هذا على كل من اسرائيل وجنوب افريقيا بالنسبة للنظامين الفرعيين العربي والافريقي على التوالي .

ثانياً : ان احد مكونات النظام الفرعي هو وجود ما يسمى بالدولة الاقليمية المركزية ، وهي دولة تكون مهمتها الرئيسية تكريس عناصر الجذب والتخفيف من عناصر التنافر بين اقطار النظام الفرعي . ومن الامور المهمة هنا ان مصر يمكن ان ينظر اليها بأنها الدولة الاقليمية المركزية في كل من النظامين الفرعيين محل الدراسة ، بالاضافة الى دول اخرى مثل نيجيريا وتنزانيا . ان هذه النظرة مهمة وخصوصاً في تحديد استراتيجية القوى العظمى والدول الهامشية او الدخيل تجاه النظامين الفرعيين .

ثالثاً : ان استراتيجية الدخيل انما تقوم دائماً على محاولة استقطاب الدول الاقليمية المركزية لما يترتب على ذلك من تكريس عناصر التنافر والحد من عناصر التجاذب داخل النظم الفرعية ، وهكذا فإن ما تم بعد التقارب المصري ـ الاسرائيلي يمكن ايجازه كما يلي :

ـ هدم مفهوم النظام الاقليمي العربي ، اذ نشأت عدة نظم فرعية منها : النظام الفرعي المصري ـ الاسرائيلي والذي يقوم على دعم احدى القوتين العظميين وهي الولايات المتحدة ، وهو نظام افضل ما يمكن ان يوصف به انه نظام معزول مغترب او منبوذ اذا استخدمنا المفهوم السيكولوجي الذي استخدمه الباحث . ثم نظام فرعي آخر يتسم بالضعف والتعرض للخطر ، وهو نظام الخليج العربي ، ثم نظام شمال افريقيا . ويوضح لنا ذلك ، مدى عدم مصداقية التحليل المؤسسي الذي اعتمد عليه الباحث ، ومدى تخلف هذا التحليل المؤسسي عن التحليل السياسي . فبالرغم من قيام تلك المؤسسات كهياكل فإن دورها السياسي كتعبير عن نظام اقليمي هو دور مبالغ فيه .

ـ ادى ذلك ايضاً الى سقوط الاجماع حول الهوية التي تميز الاقليم الفرعي العربي ، فهل هو نظام قومي عربي ، ام نظام اممي اسلامي يضم الموحدين والمؤمنين كافة بمحمد رسولاً ، ام انه نظام افريقي عربي ، ام اننا نقف امام اقطار لكل منها البناء الفكري والايديولوجي الذي يميزها عن غيرها . ومن هنا كانت تلك الصورة الهلامية للنظام العربي .

ـ اكثر من ذلك ، فقد أدت تلك التطورات ـ وارجو ان تكون هذه نقطة حوار موضوعي بيننا ـ الى ان اصبحت الدول الهامشية على النظامين العربي والافريقي ـ اسرائيل وجنوب افريقيا ـ تحدد اولويات اهتمام القوى العظمى بالمناطق الاستراتيجية في الاقليمين . فالسياسة الامريكية حول ما اطلقوا عليه الاجماع الاستراتيجي ، انما هو في رأيي استجابة للمبادرة الاسرائيلية والتي قامت على اساس احلال العداء للسوفيات محل العداء لاسرائيل وخصوصاً بعد انشاء النظام الفرعي العربي ـ الاسرائيلي بضمانة الولايات المتحدة .

ـ ان اعتقادي الراسخ هو انه لم تتم اعادة الدور المركزي للقوى الاقليمية المركزية وخاصة

مصر ونيجيريا ، فإن ذلك من شأنـه ان يهدر مـا تبقى من احتمالات تنسيق امني بـين العرب والافارقة .

٤ ـ محجوب عمر

ـ هل كانت مأسسة العلاقات العربية ـ الافريقية ضرورية ؟

ـ هل يمكن اعتبار مجلس التعاون لدول الخليج العربي كنظام فرعي داخل النظام العربي العام نموذجاً يمكن تكراره بمجموعة الترابط العربيـة في افريقيا؟

ـ هل يمكن الربط التحليلي بين مأسسة العلاقة الافريقية ـ العربية ، وبـين توقيت هـذه المأسسة وما رافقه من ازدياد دور القوتين العظميين في القارة والمنطقة بشكل عام ، مع ملاحظة ان قيام هذه المؤسسة العربية ـ الافريقية حظي بتأييد القوتين معاً ؟

ـ بخصوص موقع مصر القيادي ، وتأثره بالمتغيـرات التي حدثت ، هـل يمكن لمتغيرات تندرج تحت تصنيف « الآليات » ان تلغي دور مصر في النظامين المشار اليهما ؟ احسب انها تقلله فقط .

ـ بالاشارة الى الامن القومي ، هل يعتقد الباحث انه من غير الممكن بناء امن قومي مشترك بين النظامين؟

ملاحظة واحدة اساسية هي ان الباحث اقام بحثه على وجود نظامين احدهما عربي والآخر افريقي ، مما يعطي انطباعاً انهما يتجهان الى مزيد من « الاستقلال » عن بعضهما البعض وتطور هويتهما بشكل منفصل ، وهو امر يحدث الآن في بعض القطاعات ، ولعل ذلك يرجعنا الى السؤال الاول وهو : هل كانت مأسسة العلاقات الافريقية ـ العربية ضرورية؟

٥ ـ يوسـف الحسن

ـ من سوء حظ « التعاون العربي ـ الافريقي » المؤسسي انه جاء في مرحلة عربية اتصفت بصفتين : (أ) ان الوضع العربي فيها كان قد بدأ مرحلة السقوط والتفتت حيث سيطر عليه بقساوة « الفكر والسلوك الاقليمي » و« العربدة الاسرائيلية » و« الاستقطاب الدولي » ؛ (ب) ان الوضع العربي كان فيه « من يملك المال لا يملك الخيال ومن يملك الخيال لا يملك المال » .

ـ الدراسة تقول بأن « التفاعل العربي ـ الافريقي قد استفاد منه الغرب اقتصادياً من حيث ان جزءاً من المساعدات العربية كان يذهب الى تمويل الاستيراد من الغرب الصناعي » . هذه فعلاً حقيقة واقعة ، لكن البعض يعتبرها دليلاً على كون هذا التعاون في محصلته لمصلحة الغرب .

انني اتساءل اذا كنا نحن العرب والافارقة نريد تنمية حقيقية ، فلا بد من ان نبحث اذاً عن « ادواتها » . وادواتها موجودة في الغرب بشكل عام . حتى ان « الشرق » نفسه خاصـة الاتحاد السوفياتي بحاجة اليه ، وحينما تريد امريكا ان تعاقب السوفيات فإنها تقاطعه او تعلق اتفاقياتها

التكنولوجية معه . كما ان الاستثمارات الامريكية وخاصة التقنية النفطية لم تمس في الدول الافريقية ذات التوجه الماركسي او الاشتراكي « والتقدمي » بشكل عام ، وتظل هذه الدول بحاجة ماسة الى السلاح السوفياتي في الوقت نفسه الذي تحتاج فيه الى التقنية الغربية .

- حديث الدراسة عن « التأييد » العربي للصومال في نزاعها مع اثيوبيا ليس دقيقاً . فالموقف العربي الرسمي باطاره العام كان محكوماً وملتزماً بميثاق الجامعة العربية التي تعتبر الصومال عضواً فيها . وكان التأييد العربي مرتبطاً دائماً بالطلب من طرفي النزاع «ايجاد حل سلمي للنزاع» . وبشكل عام يمكن القول بأن الموقف العربي العام كان متردداً وغير راغب في الدخول مع الصومال في نزاع مع اثيوبيا لاسباب عربية ولاسباب افريقية ايضاً لا تخفى على احد .

- كنت اود ان اسمع آراء وتفسيراً للسؤال القائل : لماذا تحول التعاون العربي الى علاقات ثنائية؟ والسؤال له متفرعات كثيرة يمكن ان تفتح للمناقشين ، بعدي ، امكانية الاجابة عنها . ما هي الثنائية التي طبقت ؟ الاجابة باختصار ثنائية واسعة على مستوى الدعم المالي المباشر . في الوقت نفسه كان يتم دعم له صفة الجماعية ما بين مؤسستين اقليميتين عربيتين على الاقل ودول افريقية بشكل ثنائي ايضاً ، هذا اولاً . وثانياً ، ثنائية ضيقة على مستوى اتفاقيات محدودة ودعم في مجالات ثقافية تربوية . . . الخ .

ما هي صور التعاون الجماعي وهل استمر طويلاً؟ اقول . . . لفترة قصيرة جداً . . . له طابع الشكل ، اجتماعات مشتركة . المرحلة الاولى في اعمال صندوق الاقراض العربي والذي كان يتم عن طريق الجامعة العربية كممثل للجسم العربي وبين الدول الافريقية والتي ترشحها منظمة الوحدة الأفريقية ، اي بقرار سياسي ظرفي لا يضمن اي نوع من العدالة ولا الجدوى الاقتصادية . . . الدول الافريقية استسهلت هذا الوضع لا حباً « بجماعية العمل » بل لاسباب اخرى . . . . ووجدت ان الثنائية في النهاية اكثر نفعاً واكثر سهولة .

اكاد اقول ان التعاون الجماعي كان « حلماً » مشتركاً علينا ان نناضل بقساوة لتحقيقه . . . . بينما التعاون الثنائي كان هو الطابع طوال العقود الماضية ، وخشيتي ان يستمر لفترة قد تطول .

٦ ـ ناصيف حتي يرد

اشكر السادة المعقبين على ملاحظاتهم القيّمة واود ان أبدي التعليقات التالية :

- قال د. سعد الدين ابراهيم انني لم اذكر الاقطار العربية عندما تحدثت عن زيادة مظاهر التبعية الاقتصادية وانا بالفعل قد أشرت الى الدول العربية والافريقية في الدراسة .

- اعتبر د. مجدي حماد انني اظهرت تشاؤماً حول مستقبل التفاعل العربي ـ الافريقي واورد ما ذكرته حول ضرورة احداث « تحول اساسي على مستوى كل من النظامين . . . » . ان ما عنيته بذلك هو المطلب الاقصى ولم اقصد انه لا يمكن تطوير التفاعل وتحسينه دون هذا المطلب ، انما احب ان اؤكد ان طبيعة التفاعل تحدد لنا طبيعة التبعية بشكل او بآخر عند كل من طرفي التفاعل .

ـ اقترح د. المشاط استعمال مفهوم الدولة « الدخيلة » او « الهامشية » بدل استعمال مفهوم الدولة « المنبوذة » ، وباعتقادي ان استعمال هذا او ذاك المفهوم يحدده الاطار الذي ننظر من خلاله الى تلك الدولة . فمن منظور النظام العربي والنظام الافريقي يصح استعمال كلمة الدولة الدخيلة على كل من اسرائيل وجنوب افريقيا ، اما من منظور النظام الدولي فيبقى مفهوم الدولة المنبوذة ادق في وصف موقع هذه الدولة في شبكة العلاقات الدبلوماسية والدولية .

ـ طرح د. محجوب عمر عدة اسئلة قيّمة كل منها يتطلب افراد جلسة خاصة لمناقشتها ، انما اود ان اقول حول تساؤله « هل كانت المأسسة ضرورية ؟» ان المأسسة لم تكن مسؤولة ولا يمكن ان تكون مسؤولة عن السلبيات والخلل الذي طبع التفاعل العربي ـ الافريقي ، فهذه الامور ناتجة عن الاوضاع المحيطة بالمأسسة وليس عن هذه الاخيرة .

ـ علّق الاستاذ يوسف الحسن على ما ذكرته من ان « التفاعل العربي ـ الافريقي في المجال الاقتصادي زاد من الاختراق الدولي لافريقيا » واذا اردنا التنمية فعلينا بالاستعانة بالغرب ، وانا لم اقصد في تعليقي انه يجب قطع العلاقات الاقتصادية او ايقاف التعامل مع الغرب فهذا غير منطقي وغير علمي وغير واقعي . انما ما اردت ان اقوله هو ان التعامل الاقتصادي مع الغرب يمكن ان يتم دون ان نبقي على دور الوسيط القائم بالشكل الحالي الكبير للمصارف والشركات المتعددة الجنسيات وبيوت الخبرة الغربية ، ويمكن الاستعانة بقدر الامكان بمؤسساتنا العربية والافريقية المالية والاقتصادية والفنية في هذا المجال .

الفصل السادس عشر :

مستقبل العلاقات العربية - الافريقية
(ندوة مفتوحة)

جميل مطر

عبد الحسن زلزلة

علي ابوسن

يوسف الحسن

حلمي الشعراوي

محمد فايق

احمد عيضة سالم

محمد الميلي

١ - جميل مطر

اذا كنا نتحدث عن المستقبل ، فلا بد من ان تكون لدينا صورة او صور عن احتمالات واشكال هذا المستقبل ، حتى لا تكون توصياتنا مجرد اجتهادات نظرية ، او وهمية . فبالنسبة للظروف الدولية هناك على الاقل احتمالان رئيسيان : **الاول** : احتمال ان يشتد الصراع وان تلتهب مناطق اخرى غير امريكا الوسطى وجنوب شرقي آسيا ، والمنطقة المرشحة لهذا التصعيد هي المنطقة العربية - الافريقية . **الثاني** : احتمال ان يطول احتكار او شبه احتكار،

الولايات المتحدة ، او ما يعرف بالعهد الامريكي . اما بالنسبة الى الظروف الاقليمية ، فإذا استمرت المتغيرات والمؤشرات الراهنة لفترة اطول من الزمن ، فالاكثر احتمالاً ان تبرز ثلاثة مسارات متوازية ، الا اذا حدث تحول جذري في احدها . المسار الاول : الاتجاه نحو هيمنة اسرائيلية على مختلف التفاعلات العربية والتفاعلات العربية الخارجية ومن بينها التعاون العربي ـ الافريقي . المسار الثاني: اتجاه نحو ضعف اشد للعقيدة العربية القومية بمضمونها الاسلامي وتزايد افكار التطرف الديني والطائفي والعرقي . المسار الثالث : اتجاه منطقي وطبيعي نحو مشكلات تسديد فواتير سنوات التبعثر ومنها :

ـ القيم الاستهلاكية .

ـ التبعية الخارجية .

ـ انعزال او عزل قلب النظام وتعود كل من الاطراف والقلب على الحياة كل بدون الآخر ، أي بشيء من العجز .

ـ تجميد العمل الجماعي واضعاف مؤسساته .

ـ التكتل الاقليمي في اتجاهات انعزالية على حساب التكتل القومي .

ـ اتساع فجوة التصديق بين الحكومات والشعوب .

ـ المشاركة في الاخلال بالتوازن الدولي .

ـ الاهمال في فهمه وبالتالي وضع خطة قومية للامن العربي .

ومع ذلك يظل للتعاون العربي ـ الافريقي وظيفة مهمة تخدم اهداف النظام العربي ، للاسباب التالية :

ـ ان النظام الافريقي مكمل ومساند للنظام العربي ، وهو بالتأكيد لا يتسبب في مشكلات خطيرة للنظام العربي، كالمشكلات التي تسببها نظم اخرى كالنظام الآسيوي او النظام الاسلامي .

ـ ان التجربة الماضية مع افريقيا ـ رغم سلبياتها الكثيرة والقاتلة ـ ما زالت افضل التجارب ، وبتطويرها يمكن استخدامها كأساس ونموذج لاكتساب قاعدة امنية اوسع في العالم النامي .

ـ ان التعامل مع افريقيا غير مكلف اذا ما قورن بتعاملات اخرى كما اوضحته الاحصائيات التي اشير اليها في هذه الندوة ، ورغم هذه التكلفة القليلة فالعائد ما زال يفوق عائد التعاملات الاخرى .

ـ ان التعاون مع افريقيا ، وخاصة اذا تدعم ، يمهد لنا طريق العودة الى ممارسة التأثير الايجابي في التوازن الدولي .

ـ ان الامكـانات البشـرية العـربية مؤهلة لـدور مهم في هذا التعـاون اكثر منهـا في اي تعاون مع منطقة اخـرى ، ويمكن النظر في ان تحـل محل جـزء من الامكانـات المادية المتوقـع انخفاضها .

٢ ـ عبد الحسن زلزلة

اولاً : ان طبيعـة التعاون الشمـولية ، لا تسمـح بعزل الجـانب الاقتصـادي عن بـاقي ميادين التعاون المختلفة ، بحكم التأثير المتبادل بينها ، ولهذا فـإن الحديث عن تصـور مستقبلي للعلاقات الاقتصادية يجب ان يأخذ في الحسبـان ، ارتباطهـا العضوي بـالساحـات الاخرى ، والحرص على توازنها الشمولي .

ثانياً : ان مهمة تصحيح مسيرة التعاون العربي ـ الافريقي ، في الساحة الاقتصادية تقع بالضرورة على عاتق طرفي العلاقة ، بصورة متوازنة . بحكم مسؤوليتهما المشتركة ، وربما كان لطغيان جانب العون المالي العربي ،على مسيرة التعاون الشمولي ، طيلة الفترة الماضية ، مدعاة تركيز الاخوة المفكرين العرب في هذه الندوة على هذه الظاهرة ، وتحميل الجانب العربي ، من منطلق النقد الـذاتي الذي قـد يصل الى حـد التجريـح القاسي وغـير المبرر ، مسؤوليـة تغيير مفهـوم التعاون المـالي الى مجرد مفهـوم عون انسـاني . ورغم احترامي وتفهمي لاسباب هذه الانتقادات ، فباعتقادي ان الخلل الذي تعـرضت له المسيـرة ، كان يمكن التخفيف كثيـراً من آثاره ، بل تجنبهـا ، لو كـانت مساهمـة الجانب الافـريقي جديـة في تطويـر ميادين التعـاون ، ودراسة المشروعات ، والمشاركة الايجابية في بلورتها ، وتقـديم المقترحـات العملية ، التي كـان يمكن ان تستقـطب الجهود العـربية والافـريقية ومـواردهما ، والاسهـام في خلق المنـاخ المـلائم للعمل المشترك ، بما يعزز تحرير ارادتها وقدراتها الذاتية .

ثالثاً : ان مستقبل التعاون العربي ـ الافريقي يعتمد على مجموعة من العوامل الـداخلية والخارجية ، المحلية منها والاقليمية والدولية ، والتي يؤثر كل منها ، بمفرده ، او بالتفاعل مـع العوامل الاخـرى على مسيـرة التحرر والتنميـة في اقطار المجمـوعتين ، ويحـدد بالتـالي ملامـح التعاون بينهما خلال السنوات القادمة . ان كلا النظامين الاقليميين العـربي والافريقي لا يمكن عزلهما عن النظام الدولي ، والقـوى المهيمنة عليـه . ولهذا فـإن الظروف السيـاسية والاوضـاع الاقتصادية الـدولية تعكس وتؤثـر على الجهـود الذاتيـة العربيـة والافريقيـة في التنمية المستقلة والشاملة والتعاون والتكامل ، ودرجة الاستقطاب في السياسة العالمية ، وتأثيرهـا على مـواقف اقـطار المجموعتـين ، ومـوقف الـدول والتكتـلات الفعّـالـة (الـدول المهيمنـة السـابقـة عـلى المجموعتين) ، وانعكاساتها على تيسـير او عرقلة هـذا التعاون . وفي هـذا الاطار فـلا بد من الاشارة الى استعادة الكيان الصهيوني لدوره المشبوه والفعّال في القارة الافريقية كعـامل مضـاد لحركة التعاون العربي ـ الافريقي .

وعلى الصعيد الاقليمي ، فإن درجة التعاون تعتمد على مدى قـوى التلاحم داخـل كل

مجموعة ، ومدى قدرتها على التعامل مع قوى الاختراق والجذب ، ومجابهتها للعوامل التي تجرها الى مواقع التبعية . وعلى الصعيد المحلي والداخلي ، فإن هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر على تماسك او اضعاف هذا التعاون . ونشير هنا الى مدى القدرة والرغبة الذاتية في تقليص التبعية والاعتماد غير المتكافىء ، وفي تعزيز التنمية والتعاون المتوازن . وبدون شك فإن احد العوامل المهمة في مستقبل التنمية العربية ، وفي العون الانمائي العربي ، يتمثل في تطور ظروف السوق الدولية عموماً ، وفي اسعار وحجم الصادرات خصوصاً .

لقد شعرت بمدى اهمية الهاجس المالي في البحوث التي القيت خلال هذه الندوة، والى الحد الذي اعتبره البعض العامل الحاسم في مستقبل التعاون . وهو منطق يغفل العوامل والموارد والطاقات الاخرى ، الواجب حشدها من كلا الطرفين في هذا الميدان. واني لاخشى ان نقع في مناقشاتنا في فخ استمرار الظواهر السلبية نفسها التي شكونا منها في تشخيص اسباب تلكؤ التعاون في العقدين السابقين.

وفي هذا الاطار لا بد من الاشارة الى ان طبيعة المصدر الذي يعتمد عليه العون العربي المالي يتسم بالنضوب وليس بالتجدد ، وفي ظل الاتجاهات التي تسود السوق النفطية الدولية والتحول في مركز الثقل في الخريطة النفطية ، لغير صالح دول الاوبيك ، واحتمالات تعاظم حاجة البلدان العربية نفسها لطاقتها النفطية نتيجة ازدياد زخم التنمية فيها ، فإن احتمالات انحسار ايراداتها المالية ، التي كانت تمثل المحرك الاساسي للتعاون العربي والافريقي في العقدين الحالي والسابق ، هو امر يجب اخذه في الحسبان . كما انه يفرض ضرورة التهيؤ للانتقال التدريجي من مرحلة العون المالي الاحادي الى مرحلة التعاون الانمائي الشمولي المشترك و الاعتماد التنموي المتبادل والمتكافىء ، الذي يستلزم بدوره تضافر جميع الموارد المادية والبشرية لطرفي العلاقة لتحقيق التنمية والتكامل . ومعنى ذلك ضرورة ان تشهد المرحلة القادمة المزيد من التحول نحو الاستثمار الحقيقي الملائم ، واعداد دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية التي تثبت توفر الربحية والامان في المشروعات الانمائية القطرية والمشتركة ، التي يراد منحها الاولوية في التنفيذ.

رابعاً : لعل اهم ما يفتقر اليه التعاون العربي ـ الافريقي حالياً هو غياب التصور المشترك لاولوياته ومستلزماته ، والتحديد الدقيق لمسؤولية اطرافه وادوارهم في تطويره ، والتزامهم ببرنامج عمل زمني محدد لتنفيذه ، وضمان متابعته . صحيح ان الطرفين قد اكملا وضع استراتيجيتيهما التنموية الطويلة الامد في (عمان) و(لاغوس) ، وحددا الاهداف العريضة لها . كما انهما يعكفان على وضع اطار عام للعمل المشترك ، من خلال مواءمة الاستراتيجيتين . الا انه قد آن الأوان للانتقال من مرحلة وضع المبادىء والتصورات العامة ، الى مرحلة عملية يحدد فيها الطرفان سوياً المشروعات والبرامج والقطاعات ذات الاولوية ، وتقديم دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية التي تثبت جاذبيتها ، وتحديد مواقعها الاقتصادية في القارة الافريقية او في اقطار الوطن العربي . وما يتحرك في اطار الاستراتيجيتين ، فإن

الهدف الرئيسي لمثل هذه المشروعات يجب ان يكون توسيع القاعدة الانتاجية ، وتطوير الموارد البشرية ، والتركيز على تلبية الحاجات الاساسية ، وتصنيع المواد الاولية ، وتوسيع السوق المحلية المشتركة . وتحقيق هدفي الامن والانماء . ان هذه الخطوة مطلوبة بحكم طبيعة الموارد والامكانيات المتاحة ومحدوديتها من جهة ، وبحكم عنصر الزمن الذي يفرض تحديد الاختيارات الاساسية واولوياتها من جهة اخرى ، ولا بد من ان يأخذ برنامج العمل اهمية منح الدول الاقل نمواً والاكثر حاجة في المجموعتين فرصة اكبر في الحصول على ثمار الجهد المشترك. ان انجاح مثل هذا البرنامج يتطلب التزام الاطراف الحكومية ومؤسسات العمل المشترك كافة بأولويته ، واخذه بنظر الاعتبار عند اعداد البرامج القطرية .

خامساً : يبدو ان آلية المشروعات المشتركة يمكن ان تعتبر اسلوباً عملياً مفضلاً في تحقيق التنمية المشتركة بين المجموعتين ، من خلال البرنامج المذكور . لانها تتجنب الكثير من الاعتراضات والعقبات الايديولوجية والقانونية والاجرائية . ويتجاوز مدخل المشروعات المشتركة مجرد المشاركة التمويلية والتنفيذية ليمتد الى الربط العضوي بين الاقتصاديات العربية والافريقية (طرق المواصلات مثلاً) وكذلك المشروعات القطرية ذات المنفعة المشتركة (مشاريع الامن الغذائي مثلاً) . ان مثل هذه المشروعات تتيح المجال لتضافر الجهود ومشاركة عناصر الانتاج العربية والافريقية وحسن استغلالها . وتمكن من تحقيق التنمية بالاعتماد على الذات وبالامكانيات البشرية والمادية لطرفي العلاقة ، وبما يحقق ايصال ثمارها الى اوسع قاعدة للمواطنين . ولا سيما المحرومين منهم ، لكي تشعر الشعوب العربية والافريقية بأن هذا التعاون هو لمصلحتها ، ولا بد من التأكيد على اهمية استثمار هذه المشروعات لتحقيق هدف التحرر من التبعية لا ان تكون اداة لخدمة طرف ثالث احتكاري .

سادساً : ان الدعوة لتحقيق التنمية المشتركة بالاعتماد الجماعي على الذات يتيح المجال للاستفادة من العقول والقوى العاملة العربية والافريقية المهاجرة في الدول الغربية وتمكينها من الاسهام في عملية التنمية ، عن طريق تصميم وتنفيذ وادارة المشروعات في اقطار المجموعتين وبما يحقق اهدافاً ثلاثة : **اولها** ، استقطاب العناصر الوطنية المهاجرة والاستفادة من خبرتها المتراكمة واشراكها في عملية البناء والتقدم في وطنها الاصلي . **وثانيها** ، التمهيد لعودتها الدائمة والنهائية ، **وثالثها** ، الحفاظ على هويتها القومية واصالتها الحضارية . وفي هذا المجال يمكن للجانبين ان يضمنا عقودهما مع الشركات الاجنبية شرط تطوير كفاءات العمال العرب والافارقة المهاجرين ، وضرورة استخدامهم في تنفيذ المشروعات التي تناط بتلك الشركات . وبالاضافة ، فلا بد من ان تتضمن مثل هذه العقود الزام الشركات الاجنبية باشراك بيوت الخبرة العربية والافريقية والفنيين العرب والافارقة وتدريبهم في مختلف مراحل دراسة وتصميم وتنفيذ المشروعات . ان مثل هذه الاجراءات كفيلة بتضييق استغلال التعاون لمصلحة اطراف ثالثة واحتكارها لثمار التنمية العربية الافريقية .

سابعاً : وفي الجانب التبادلي يجب بذل المزيد من الجهد للتعريف بالمنتجات والخدمات

العربية والافريقية المتاحة للتبادل، والسعي الى تحويل العلاقات التجارية غير المباشرة بينهما الى علاقات مباشرة . كما يجب العمل على تحويل بعض مسارات التبادل للمجموعتين مع العالم الخارجي لتصب في السوقين العربية والافريقية . ولعل اتباع اسلوب العقود الطويلة الامد يوفر بعض ضمانات الاستمرارية التي تسمح بتوسيع نطاق الانتاج بسبب توفر السوق والمعاملة التفضيلية الممنوحة لمنتجات المشروعات المشتركة بين البلدين.

ثامناً : لا بد من تأكيد ربط العون العربي بالتنمية وان يستخدم كعنصر ايجابي حاسم لتعزيز الاستقلال . ومن الضروري التخلص من عقدة الخوف من تحويل جزء من هذا العون الى عون مربوط ، عن طريق تيسير استخدام هذا الجزء بشكل سلع وخدمات عربية ، وعلى اساس تنافسي ، بل تفضيلي عند الحاجة ، وبما يمكن من تشجيع التبادل وتطوير قاعدته . ونوصي بدراسة امكانية تقديم جزء من هذا العون كتسهيل ائتماني لتشجيع تبادل السلع والمواد الاستراتيجية التي تخدم تطوير الصناعات الاساسية وتصنيع المواد الاولية .

تاسعاً : يجب الاّ يقتصر التعاون على الاطراف الحكومية والرسمية ، بل يجب رفده بجهود المؤسسات الشعبية وغير الحكومية ، وتنشيط العلاقات بينها . ولا بد من الاشارة الى ان الفترة الماضية قد شهدت هيمنة رجال المال الرسميين على شؤون التعاون بدلاً من الاقتصاديين ـ السياسيين ، مما اضعف من فاعلية التعاون . واشير بهذا الصدد بشكل خاص الى ضرورة الاستفادة من امكانيات الاتحادات الصناعية والمهنية والغرف والمؤسسات التجارية والاقتصادية والجامعات والمعاهد الاكاديمية ومراكز البحوث العلمية والفنية ، مما يساعد على خلق تيار شعبي يعزز التيار الحكومي ويعمق التوعية باهداف التعاون ، ويشدد الترابط العضوي والفكري والمصلحي بما يخدم في النهاية اهداف التعاون ويعززها .

عاشراً : لم يحظ التعاون الفني حتى الآن بما يستحقه من اهتمام واهمية ، بالرغم من انه يمثل النموذج الرئيسي الانجح للتحرك الاسرائيلي في القارة الافريقية . ولعل من المؤسف ان تهدد المخاطر مستقبل الصندوق العربي للمعونة الفنية للاقطار الافريقية والعربية بسبب قرب نفاد موارده التي تكاد تمثل التزامات دائمة مستقبلية مع فقدان المورد العربي المستمر لتمويل ميزانيته ومشاريعه . ان حسن اختيار الخبراء وعلاقاتهم الانسانية وتأثيرهم المباشر في المجتمع ، وعلى نمط التنمية ، وحسن اختيار المشروعات يمكن من خلق المزيد من جسور التعاون وديمومته وبما يغني في مردوده عن الكثير من العون الضخم الحالي ، غير الواضح الهدف وغير المضمون النتيجة .

حادي عشر : ان ضآلة البيانات والمعلومات الخاصة باقتصاديات المجموعتين وعراقيل تبادلها قد ساهمت في اضاعة الكثير من الفرص التي كان يمكن ان تسهم في تعزيز التعاون ، ولهذا فإن الطرفين مدعوان الى الاسراع في مسح مواردهما واقامة مراكز

للمعلومات الشاملة والدقيقة وتبادلها بما يتيح التعرف الصحيح على امكانيات كل منهما والسبيل الامثل للاستفادة منها .

٣ ـ علي ابو سن

سأتناول اربعة مواضيع هي : اولاً ، تعديل ميثاق القاهرة. ثانياً ، ابعاد اجهزة التعاون عن الخلافات الاقليمية داخل كل منظمة . ثالثاً ، مستقبل التعاون المالي . رابعاً ، موضوع اسرائيل والعرب وافريقيا .

تعديل ميثاق القاهرة

كشفت التجربة العملية لنشاط الاجهزة التي انشأها مؤتمر القمة العربي ـ الافريقي الاول عن ضرورة اعادة النظر في هيكلية بعض هذه الاجهزة . وقد تأخر مؤتمر القمة العربي ـ الافريقي الثاني عن موعده ولا يدري احد متى سيعقد . ولكن مؤتمر القمة الثاني سيكون فرصة لاعادة النظر في بعض بنود اعلان القاهرة بهدف تحسينه وجعله اكثر دقة ووضوحاً . وابادر فأقول ان امر تعديل اعلان القاهرة لم يعرض رسمياً على اجهزة الجامعة العربية ولا على اجهزة منظمة الوحدة الافريقية او الاجهزة المشتركة . ولا استطيع ان اجزم بأن هذه الفكرة ستجد القبول الاجماعي والمباشر في مؤتمر القمة الثاني . ولكن التقويم النهائي لتجربة العمل خلال الفترة ما بين المؤتمرين الاول والثاني لا تملك الا ان تتعرض لنوعية اداء الاجهزة التي كلفت بالاشراف على التعاون العربي ـ الافريقي ، كما انها ستتعرض بالضرورة الى التفاعلات والاختراقات التي شهدها العالم خلال هذه الفترة . ومن هذين المنطلقين ، منطلق تقويم اداء الاجهزة ومنطلق التفاعلات الدولية الجديدة يرد التبرير المنطقي للدعوة الى اضافة فصل بعنوان (اهداف التعاون العربي ـ الافريقي) في اعلان القاهرة. كما يرد تبرير الدعوة الى اشراك وزراء المال العرب في اللجنة الدائمة التي تضم الآن وزراء الخارجية فقط ، وتوسيع عضوية لجنة التنسيق العربية ـ الافريقية ، واعادة النظر في مبدأ وجود مجموعات العمل واللجان المتخصصة بالشكل المنصوص عليه في اعلان القاهرة .

ومن ناحية اخرى يظل دور اللجنة الدائمة ـ وما اذا كان سيسمح لها بالقيام بدورها كاملاً ـ علامة استفهام كبيرة تنتظر انعقاد القمة العربية ـ الافريقية الثانية . ولا شك ان تمكين هذه اللجنة من قيادة العمل العربي ـ الافريقي المشترك بفعّالية امر ضروري ، فهي الجهاز الوحيد الذي يستطيع ـ مثلاً ـ ان يحول الافكار والمقترحات التي وردت في ندوتنا هذه الى مبادىء وخطط وقرارات يفيد منها التعاون العربي ـ الافريقي .

ابعاد اجهزة التعاون عن الخلافات الاقليمية داخل كل منظمة

ويبقى بعد ذلك سؤال تردد كثيراً في هذه الندوة فحواه : هل نحن مسيرون ـ كعرب

وافارقة ـ ام اننا مخيّرون في شؤون تعاوننا . وقد كاد بعض الباحثين المقتدرين في جمعنا هذا ان يقنعونا بأننا لسنا اكثر من الاعيب في ايدي الدول العظمى . واعترف بأن حججهم كانت قوية وتسلسل منطقهم يبدو معجزاً . ولكن اعود فأتساءل : هل هناك دول مخيّرة فعلاً في عالم اليوم؟ هل تستطيع الدول العظمى ان تفعل ما تشاء في كل الحالات؟ ان المسألة نسبية . واكثر من ذلك فإن التبعية التي نفترضها في مواقف بعض الدول تكون في بعض الحالات ـ ومن وجهة نظر حكام تلك الدول بل ومن وجهة نظر شعوبها ـ استخداماً لامكانيات الدول العظمى لتحقيق مطامح محلية مرتكزة على ترسبات تاريخية قديمة او حديثة ، ويمكن ان نصف تلك المواقف بأنها رجعية ومتخلفة وقاصرة ، ولكنها ليست بالضرورة مواقف تبعية . لا اريد بذلك ان الغي وجود حالات التبعية التي لا يكون وراءها دافع غير حماية مركز الحاكم ونظامه في الاقطار العربية والافريقية ، ولكن ذلك لا ينطبق على كل الحالات .

إن التجربة المريرة للسنوات الماضية قد اوضحت خطورة اخضاع عمل اجهزة التعاون العربي ـ الافريقي للخلافات الاقليمية داخل الجامعة العربية او منظمة الوحدة الافريقية ، ولا بد لنا من ان ننأى بالتعاون العربي ـ الافريقي عن هذه الخلافات المرحلية . واذا تحقق ذلك وعادت هذه الاجهزة الى العمل فإن قوة الدفع الذاتية الكامنة فيها ستمكنها من اجتياز كل العقبات حتى تعود اموالنا البعيدة الى ارضنا .

مستقبل التعاون المالي

يبدو للكثيرين ان مستقبل التعاون المالي العربي ـ الافريقي يبدو الآن مظلماً. خاصة بعد حالة الهلع المفتعل حول هبوط اسعار النفط . ولكن التتبع لخط سير الاستثمارات العربية في الآونة الاخيرة يشهد تحولاً ذا دلالة نحو استثمار اموال الدول النفطية في البلاد العربية المستقرة سياسياً . وقد يسارع بعضنا ليجد مصدر الاوامر الصادرة الى المستثمرين لكي يستثمروا في مصر وتونس والاردن بزيادة ملحوظة في الآونة الاخيرة . ولكننا يجب ان نذكر ان العنصر الاكثر تأثيراً الآن هو نقص الامان والطمأنينة التي كان المستثمر العربي يشعر بها في الغرب . ان المستقبل يحمل للمستثمر العربي الصورة الآتية : الاموال التي يستثمرها العربي في البلاد العربية قد يذهب جزء منها دون عودة ولكن جزءاً منها سيعود بصورة او اخرى ، والاموال التي يستثمرها العربي في اوروبا وامريكا يذهب اكثرها دون عودة الا على الورق . وفي الحالة الاولى يشعر المستثمر في النهاية بأنه اضاع امواله على اهله وفي بلاده وان اهله يحفظون له هذا الفضل ، وفي الحالة الثانية لا يشعر الا بالحزن والمرارة . . . هل هذا تبسيط للامور الى حد السذاجة ؟ اعتقد ان السذاجة الحقيقية ان يظن العرب انهم سيرون ملياراتهم المودعة في السندات الحكومية الامريكية مرة اخرى .

على اي حال ، فالذي اظنه ان الواعين من المستثمرين العرب بدأوا بالفعل في الاتجاه باستثماراتهم نحو الدول النامية وكانت البداية في البلاد العربية ، واظن انها ستتجه الى الدول

الافـريقية . فقـد كثرت في الآونـة الاخيرة استفسـارات المستثمرين عن فـرص الاستثمـار في افـريقيا . كـل الـذي نـرجـوه هـو ان ينسق المستثمـرون جهـودهم ويتجهـوا بهـا نحـو المـواد الاستراتيجية الافريقية حتى تصبح افريقيا في دور المعطي بالنسبة للتعاون العربي ـ الافريقي .

اسرائيل والعرب وافريقيا

بـالنسبة لعـلاقات اسـرائيل مـع افريقيـا لن يفيد العـرب الحزن او الغضب عـلى عودة العلاقات بين اسرائيل والدول الافـريقية . وانني ادعـو الى منطلق جـديد هـو الاعتراف بـأن العلاقات الافريقية ـ الاسرائيلية ستعود ، وان عودتهـا هي بدايـة المعركـة الحقيقية للعـرب في افريقيا . والمعركة الحقيقية ستكون هي معركة التنافس ، وليست معركة الدعوة الى المقاطعة . التنافس بين السفـارات العربيـة والسفارة الاسـرائيلية في البلد الـواحد ، التنـافس بين الخبـير العربي والخبير الاسرائيلي ، التنافس بين الباحث العربي والباحث الاسرائيـلي . . . لقد حـاول العـرب تفادي هـذا التنافس في المـاضي لانهم كانـوا يقنعـون انفسهم بـأن قـطع العـلاقـات الدبلوماسية مع اسرائيل كـافٍ في ابعادهـا عن افريقيـا مع ان ذلـك غير صحيـح ، لأن هناك العلاقات الاقتصادية والثقافية والعسكـرية التي لم تنقـطع تمامـاً . وعلينا ان نعتـرف بأن عـودة العلاقات الدبلوماسية ليست اضافة كبيرة للوضع الحالي. ومن هذا المنطلق علينا ان نعرف ان عودة السفارة الاسرائيلية الى بلد ما ليست هي نهاية العلاقة بين ذلك البلد والبـلاد العربيـة ، وانها في الحقيقة بداية المعركة التنافسيـة الحقيقية بـين الانسان العـربي والانسان الاسـرائيلي في افريقيا . وعلينا ان نصمم على كسب هذه المعركـة في البلد نفسه . واسمحـوا لي ان استشهد على رؤ يتي هذه بما نراه هنا في الاردن ، ان القرب المكاني لاسرائيل من الاردن جعل الانسان العربي في الاردن يستجيب للتحدي الانساني والحضاري الذي يمثله الانسان الاسرائيلي القادم من مجتمعـات بلغت درجة عـالية من التقـدم التكنـولـوجي واستيعـاب الـرصيـد الحضـاري الانساني . ولعلكم توافقونني على ان اثر هذا التحدي الحضاري الاسرائيلي الـذي وصل فقط الى الاحتكاك المباشر مع الشعبين الفلسطيني والاردني قد جعل انسان فلسطين والاردن ـ البلد ذي الخلفية البدويـة ـ واحداً من اكـثر العرب انضبـاطاً وهـدوءاً واستجابـة لمتطلبـات السلوك الحضاري . وابرز نموذج على ذلك التلفزيون والاذاعة الاردنية واسلوبها الحضاري الذكي .

ربما اكون قد اسهبت في الحديث عن هذا النموذج ، ولكن خلاصة ما ادعو اليه هو ان نقبل التحدي الجديد بعـودة السفارات الاسـرائيلية الى افـريقيا والا نعتبـر ذلك نهايـة للوجود العربي في افريقيا او ايذاناً بالقطيعة بين البلاد العربية والافريقية . وهذا بالطبع لا يعني التخلي عن الاستمرار في سياستنا الحالية بحث الدول الافريقية على عدم اعادة علاقاتها مـع اسرائيـل علينا ان نستمر في ذلك . ولكن علينا ايضـاً ان نعرف ان هـذه العلاقـات ستعود لأن امـريكا واوروبا ستساعدان على ذلك . وعلينا في الـوقت نفسه ان نصمم عـلى كسب معركـة التنافس بين الانسان العربي والانسان الاسرائيلي في افريقيا .

٤ ـ يوسف الحسـن

من المؤكد ان التعاون العربي الافريقي في اطاره الثنائي قد حقق الكثير من المنجزات تمثلت ، اساساً ، في الاسهام العربي في تعزيز التنمية الافريقية عن طريق تقديم معونات مالية عربية ، تؤكد معظم الاحصائيات بأنها بلغت في العقد الاخير حوالى سبعة مليارات دولار ، وهي معونات ميسرة خالية من الضغوط السياسية او الاقتصادية ، تمت في معظمها بشروط تفضيلية . وقد اشاد بها الافارقة خلال العديد من الاجتماعات الرسمية كما ذكرتها تقارير التنمية الدولية . وهناك من يندد بالمعونات قائلين بأنها لا تتصف بالكفاءة او انها ترمي لشراء التأييد السياسي الافريقي ، في الوقت نفسه فإن صناديق التنمية العربية تصف المشروعات التي كان يتقدم بها الافارقة على انها غير مدروسة وتصل احياناً الى مجرد عناوين ، بل ان بعض الافارقة يطالب بتسلم كامل قيمة القرض قبل البدء حتى في دراسة الجدوى من المشروع .

على اي حال ، فإنه من الواضح ان العلاقات الثنائية التنموية قد اخذت تتبلور يوماً بعد يوم عربياً وافريقياً ، كما ان التنسيق بين الصناديق العربية قد قطع شوطاً كبيراً ، كما ان المساعدات المالية العربية قد اخذت بالتركيز على البنى التحتية بعد ان كانت تهدف الى امتصاص العجز في ميزان المدفوعات ، مما ادى في ذلك الوقت الى عدم ظهور اي اثر ايجابي مباشر على التطور الاقتصادي للدولة المستفيدة . الا ان هذا التوجه بدأ يختفي مع انشاء واستقرار المؤسسات الاقتصادية واصبح موجهاً لخدمة ما يسمي بـ«عون المشاريع» مبتعداً بشكل او بآخر عن الوقوع في بعض المحاذير كمظهر الاستغلال مثلاً .

كما اخذ التعاون الثنائي المالي يعمل عبر خطط مشتركة للتمويل ويتشعب الى مجالات اعطاء المشورة الاقتصادية والفنية والتأهيل والتدريب والتنسيق والمشاركة في تمويل المشروعات الكبيرة نسبياً ، وخاصة مع مؤسسات التمويل الاقليمية والدولية ومع دول في العالم الثالث . على سبيل المثال مشروع مصنع السكر في تنزانيا شاركت في تمويله الهند وبنك التنمية الافريقي وصندوق ابو ظبي . . الخ ؛ كما استقبلت هذه الصناديق بسرور مشروعاً مشتركاً افريقياً هو مشروع حوض السنغال ، والذي يعتبر اكثر مشروعات التنمية طموحاً في افريقيا في مجال الغذاء والطاقة والنقل .

وتجمع الابحاث المختصة في هذا المجال ان غلبة التعاون الثنائي كان مرده الى غياب الوضوح الكافي لفلسفة التعاون وغياب استراتيجية مشتركة للعمل الاقتصادي ، والتي ادت بدورها الى ترك هذه العلاقات مفتوحة لاحتمالات استقلال وفائدة من هيكل اطراف ثالثة اجنبية ، عملت في كثير من الاحيان على الحيلولة دون بلوغ مسيرة التعاون الى مستوى الآمال التي عقدت عليها .

توصيـــات

أ ـ العمـل على جعـل العـون الثنـائي منـاسبـة لقيـام مشـروعـات مشتـركـة تستخـدم الامكانيات البشـرية والمـادية للطرفـين ، وتؤدي في النهايـة الى توسيـع دائرة التبـادل والانتاج المشترك والقائم على التكامل الاقتصادي العربي ـ الافريقي .

ب ـ ان نجاح التعاون الثنائي او حتى الجماعي متوقف بدايـة على طرفيه ، وعـلى وفاء كل منهما بمتطلباته وعلى وعيهما لاهميته ، في الوقت نفسه فإن رابطاً « مؤسسياً » ضروريـاً لا بد من ان ينشأ ما بين امانة التنسيق للصناديق العربية وبين الجهاز السياسي العربي ، سـواء أكان عـلى مستوى لجنـة التنسيق العليا او اللجنـة الدائمـة ، وذلك في محـاولة لضبط ايقـاع العمـل الثنـائي على خـطوات العمل الجمـاعي وحتى لا يفقد التعـاون العربي الافـريقي ذلك النفس السياسي الجماعي .

ج ـ العمل على تطوير العلاقات التجـارية والحـرص على جعلهـا علاقـات مباشـرة مع اعطاء معاملة تفضيلية لمنتجات المشروعات المشتركة مع ضرورة عقد اتفاقيات تجارية ، يدخل في ضمنها مبادىء لمقاطعة منتجـات النظامـين العنصريـين في فلسطين المحتلة وجنـوب افريقيـا بالاضافة الى ذلك ، فإنه من الضـروري تنظيم لقـاءات لممثلي القـطاع الخاص وكـذلك ممثـلي الانشطة القطاعية المختلفة .

د ـ ضـرورة ابتعاده عن مشـاركة دول او مؤسسـات ذات تراث استعمـاري ، وفي هذا المجال فإن تولي بيوت خبـرة عربيـة وافريقيـة او من العالم الثـالث ، تستخدم خبـرات اجنبية بصـورة فرديـة ، مما سيـوفـر العـديـد من الضـوابط التي تحـول دون نهب للثـروات العـربيـة والافريقية .

هـ ـ لا بد من وضع ضمانات سياسية وقانونية لتوفـير الطمـأنينة للمـال العربي وتقـديم الحوافز له مع التزام الجدية في الدراسة وأعداد المشروعات كما يتوجب عـلى الجانب الافـريقي ان يحسن من فعّالية استخدامه لرؤوس الاموال المتـدفقة ، ومعـالجة المشكـلات التي واجهتها العمليات التنموية الثنائية في بداية عهدها من مشاكل تخطيط وادارة وتنظيم وندرة في الكـوادر وضعف في معدلات الادخار وعدم وضوح للرؤ ية الشاملة لعملية التنمية .

كما يتوجب على الجانب الافريقي مثلما يفتح ابوابه للمال العربي ، فإنه مطلوب منه ايضاً فتح الابواب واسعة امام مثقفيه ومؤسساته ونقاباته واجهزته التربوية والاعلامية لاعادة التدفق الطبيعي لمجرى الحضارة بين العرب والافارقة .

رؤية مستقبليـــة

أ ـ ان دروس التعـاون الثنائي تؤكـد ان هذا التعـاون ـ الذي يتم بـين دول متخلفـة ـ يحتاج الى جهد طويل لتخليصه من التبعية ، اذ انـه بسبب ندرة الخبـرة التكنولـوجية والـريادة

الاستثمارية ، فقد وجد الجانبان نفسيهما مضطرين الى مشاركة فرقاء آخرين لتوفير عوامل الانتاج اللازمة .

ويكمن الخطر المستقبلي في ان تبقى السيطرة التكنولوجية والقيادة الريادية بيد فريق اجنبي بحيث يتلاشى الدور العربي او الافريقي الى دور المانح او المتلقي فقط . فلا بد اذاً ان تحتوي اية اتفاقيات ثنائية قادمة على مرحلة معينة لتوطين التكنولوجيا عربياً وافريقياً .

ب ـ إن حجم المساعدات الثنائية كان حجماً غير طبيعي بالاساس ، وكان على اقطار النفط العربية المانحة للدعم سواء اضطرب سعر النفط او تدنى انتاجه ، ان تعيد النظر بحجم المساعدة لتتلاءم مع امكانياتها الفعلية . اما الآن وبعد ان سجلت موازنات هذه الدول عجزاً في قطاعات الاستثمار والمصروفات الجارية فإنه من الطبيعي ان تتأثر المساعدات الخارجية للدول الافريقية لجهة التخفيض ، والتأثير في تقديرنا ربما لن يصيب المشروعات التي سبق الالتزام بها . لكن المشروعات الجديدة هي التي ستتأثر . وهذا الخفض في المساعدات العربية المتوقعة ، قد سبقه ولحقه ايضاً خفض واضح في المساعدات الدولية للدول النامية .

وسيكون لذلك كله اثر كبير في الدول النامية ، خاصة وان مشروعات بنيتها الاساسية لم تكتمل بعد ومن شأن ذلك اعاقة النمو الاقتصادي المطلوب ، خاصة وان هذه المشروعات تتطلب بدورها استثمارات باهظة يصعب تقدير العائد عليها في المدى القصير ، بالاضافة الى ارتفاع اجمالي المديونية الحالية للدول الافريقية .

ج ـ تحديات كثيرة ستواجه هذا النوع من التعاون الثنائي ، خاصة بعد تراجع الدور الاقتصادي العربي نتيجة انخفاض الفوائض المالية العربية ، ومن هذه التحديات امكانيات عودة صعود دور « منطقة الترابط الجغرافي » وقدرتها في العطاء الفني والتدريبي والثقافي والاعلامي . . . الخ ، وهذا الدور مرهون بتحول اساسي في توجهات هذه المنطقة وترابطها العربي ـ العربي وقدرتها على مواجهة الاختراق الدولي ومحاولات الاستقطاب والتصادم الاقليمي .

د ـ ان تكريس وتعميق العمل الثنائي على حساب التعاون الجماعي سيؤدي الى تعطيل آلية العمل الجماعي ، والخروج من ذلك يتم بوضع استراتيجية وفلسفة مشتركة تستثمر ما يحققه التعاون الثنائي من تقدم ، وتجييره لحساب عمل مركز جماعي وخاصة في مجالاته السياسية والاعلامية والثقافية والدولية .

هـ ـ المخاطر كثيرة ومتنوعة على مستقبل التعاون ، ففي افريقيا اساء البعض تفسير التوجهات العربية في المجال الاقتصادي ، كما انه لا تزال تعيش فيها تيارات تقودها قوى ذات علاقات وولاء للعقليات الاستعمارية القديمة ، كما تحركها طموحات اقليمية مدعومة بحملات وسياسات دعائية خارجية تحاول تصوير هذا التعاون على انه صفقة مقايضة ، كما انه ـ عربياً ـ لا يزال هناك بعض من يتحدث بلهجة مفرطة في « المجاملة » او بسلوك عنصري

تـــابع. في اي حال ، فـإنه من الصعب استمـرار التعاون الثنـائي وخاصـة في المساعـدات بمعدلاتها الحالية او المستقبلية المتوقعة في حالة تغيير الموقف الافريقي الحالي من اسرائيل.

٥ ـ حلمـي الشعــراوي

ـ رأينا من خلال دراستنا للتعاون العربي ـ الافريقي في السنوات العشر الاخيرة ان التعاون في المجال الثقافي لم يدخل « الاطار المؤسسي » للتعاون العربي ـ الافريقي الا مؤخراً او في اضيق الحدود ، وذلك لاسباب متعددة تدارسنا بعضها في هذه الندوة ، لكن ذلك لا يعني انه لا يوجد اساس لهذا التعاون الثقافي فيما هو قائم من الحقائق التاريخية ، والعلاقات الثنائية عـلى تنوعهـا واختلاف منطلقاتها . وقد أعرب البعض عن تشاؤمه في ان يزداد تأخر العمل الثقافي العربي ـ الافريقي المشترك في اطار التعاون بعد ما تردد عن سوء الظروف الاقتصادية لدى الدول النفطية بانخفاض اسعار النفط مما سيؤثر بالسلب على دفع المشروع الثقافي وغيره. ومن جانبـي اعتقد ان عكس ذلك هو المتوقع ، اذ مع انتهاء موجة التعاون على اساس اقتصادي ومالي فإن العامل الثقافي هو الذي سيبقى ، وقد ينمو حيث سيتمسك به الطرفان للابقاء على هيئة التعـاون نفسه بـأقل التكاليف ، او احساساً باستمرارية العلاقات التاريخية الثقافية رغم ضعف العامل الاقتصـادي وهي علاقات كانت وما زالت موجودة بالفعل.

ـ لكن السؤ ال الذي يجب ان نطرحه عندئذٍ هو : هل هناك مشروع ثقافي عربي ذو وجه قومي او اسلامي او افريقي مماثل يمكن ان يلتقيا او يتحاورا متجاوزين كل العقبات الـذاتية ، والخارجية ،ان ذلك غير قائم ، وامام نسيان كثير من العقبات التي تظهر في تنوع السياسات الثقافية على الجانب العربي والافريقي على السواء .

إن الثقافة العربية المطروحة على الافريقيين ، لا تزال تعتبر ثقافة محافظة ، ثقافة الكتب الصفراء القديمة او انتاج المحدثين بالمنهج القديم وحدود مفاهيمه للحياة . . . اما الثقافة الحديثة وعلى تعدد اتجاهاتها وتياراتها فإنها لم يتوفر لها ان تصل بعد الى الافريقيين . . . وفي المقابل فإن الثقافة الافريقية مغرقة في البحث عن ذاتها بما ادى الى صيغ انعزالية في الغالب ومن ثم لا تتطلع من جانبها للثقافة العربية . والحل عندئذٍ ان يحرص العرب على طـرح انفسهم بشكل منـاسب في القارة ، ان يعنوا بالترجمة وبعملية النشر حتى يصل المثقف العربي الى عقل وقلب المثقف الافريقي سواء بالعربية او بأي وسيلة اخرى . وهنا سوف يتبلور اكثر دور « الحركة الثقافية » في المجتمعات الافريقية في دعم العلاقات بين المجموعتين . اننا نعرف ونقدر دور النخبة المثقفة في المجتمعات النامية فكيف نتجاهل دور قطاع قيادي بهذا الشكل كما هو الحال الآن . قد يفيد طبعاً ان نعمل على ايصال الثقافة العربية عبر التعاون في عملية التعليم وتشجيع الميل الافريقي لتعلم العربية في نطاق واسع وجماهيري ، ولكن دعم الاتصال بـالحركـة الثقافيـة الافريقيـة يظل ذا قيمـة وعلى رأس الاولويات . ونرجو ان تتوفر له ظروف في المـرحلة المقبلة من خلال : اتصـال مراكـز البحوث والجامعات وتبادل الاساتذة والمثقفين وتنفيذ توصية الترجمة والنشر والحضور بكثافة في تجمعات

الهيئات الثقافية التي يعزف كثير من المثقفين العرب عن المشاركة فيها ، او لا تعاونهم دولهم في تنشيط الدور العربي فيها وطرح قضايا الثقافة العربية بينها بشكل مناسب .

ـ لا بد من ان نحل مشكلة ثنائية الاعلام والثقافة في الوطن العربي ، فالاعلام هابط بدرجة كبيرة ويمضي في طريق غير طريق الثقافة في معظم البلدان ؛ مهما خف وزن العمل الثقافي . الاعلام الذي يشمل السينما والتلفزيون والفيديو . . . الخ من انتاج ، لا يغامر احد بطرحه على الجانب الافريقي دون ان يخسر الكثير ، في الوقت الذي تتم فيه عملية التثقيف عبر كتب ودرس ولقاءات يمضي معظمها في اتجاه آخر ، وان ضرب بعضها في التاريخانية ، واتجه بعضها الى المبالغة في الغثاثة والخفة وادعاء العصرنة دون مضمون او ثقل النمط العربي . لذا يجب ان نتنبه للحاجة للاتصال بالآخرين بشكل وبمادة مشرقة وهو واجب محلي في الوقت نفسه ، ولكن لا بد من ان يحدث انتقاء مواد اعلامية وثقافية ذات قيمة تحقق لها الاتصال بالجانب الافريقي بالشكل المناسب .

ـ تشير التوصيات المتضمنة في النقاط السابقة الى حاجة لوفرة في المال لتحقيق النشر والترجمة والانتاج الاعلامي والثقافي وعمليات الاتصال والتبادل والبحث . . . الخ ، وحيث لا يتوفر ذلك للهيئات الاكثر تأهيلاً للقيام بهذه الانشطة مثل المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، فإنني اتضور ان لا حل الا بتخليص التعاون من « الاقتصادية » المفرطة واعتماد جزء من اموال المساعدات المقررة لانفاقها في المجالات الثقافية . ان النظام الرأسمالي مثلاً يأخذ بفكرة امكان تقديم اموال المشروعات الاقتصادية لانشطة ثقافية للاعفاء من الضرائب فلماذا لا نستفيد من ذلك مثلاً ما دام المال العربي لا يزال يدور في الحلقة الرأسمالية؟ ولماذا لا يفعل ذلك المصرف العربي (باديا) والمصارف والهيئات الاخرى . ان ذلك يوفر ما يكفي لاطلاق طاقات العمل في هذا الاتجاه ، ويضمن اساساً العمل على اساس ثقافي وجماهيري في الوقت نفسه ، واحتمال النجاح في اقامة المشروع المشترك الثقافي مثل المشروع الاقتصادي .

٦ ـ محمد فايق

في ختام هذه الندوة مطلوب مني ان اتحدث عن نظرة مستقبلية في مجال الاعلام . والحقيقة انه يصعب الحديث عن الاعلام ، وخاصة اذا كان اعلاماً جماعياً دون التطرق الى شتى الموضوعات الاخرى . لان الاعلام يعكس الواقع كما ان الحدث والواقع له مردوده الاعلامي . وانا بطبيعة الحال ، وفي ما هو متاح لي من وقت ، لن اتطرق الى بقية الموضوعات التي تركتها لاخواني يقترحون ما نحسن به صورة الواقع ، ثم نستفيد بذلك اعلامياً وسوف اتحدث في نقطة واحدة اعتقد انه يمكن ان يكون لها مردود اعلامي كبير .

اعتقد انه آن الأوان ان تقوم جامعة الدول العربية بالاعتراف الرسمي بجميع حركات التحرير التي تعترف بها منظمة الوحدة الافريقية ، وهي على وجه التحديد حزب SWAPO في ناميبيا الذي اصبح مهيأ لاستلام الحكم في هذا الاقليم وحزب A.N.C. (حزب المؤتمر الوطني) في جنوب افريقيا الذي يقود حركة النضال ضد النظام العنصري في جنوب افريقيا .

لقد قابلت زعيمي هذين الحزبين منذ اسابيع قليلة سام نيوما رئيس حزب SWAPO واوليفر تامبو رئيس حزب المؤتمر الوطني في جنوب افريقيا وهم ينتظرون هذه الخطوة من العرب . ان المنزلة المهمة التي تحتلها هاتان الحركتان عند الافارقة جميعاً تجعل من الوقوف الى جانبهما اقتراباً من افريقيا كلها . ان مكانتيهما في افريقيا تعادل تلك المكانة التي تتمتع بها منظمة التحرير الفلسطينية في الوطن العربي . ولا شك ان دعوة هذين الزعيمين الى العواصم العربية واستقبالهما سوف تجذب انظار الافارقة ووجدانهم . وهناك بطبيعة الحال شَبه كبير لما يحدث في جنوب افريقيا وما يحدث في منطقتنا العربية . لا اريد ان اتحدث كثيراً في هذا الموضوع ، فكلنا يعرف التحالف القائم بين النظامين والتعاون العسكري والذري بينهما وادوارهما المتشابهة .

واعتقد انه من المهم ـ ونحن نواجه النظام العنصري في جنوب افريقيا كعرب ـ ان ندرك تماماً اننا لا نفعل ذلك مجاملة للافارقة ـ وهذا خطأ كبير يقع فيه البعض ـ اننا لا ندفع ثمن تأييدهم للقضية الفلسطينية ، وانما نحن نواجه عدواً مشتركاً هو العنصرية ، ولا شك ان اي انحسار لقوة جنوب افريقيا سيؤدي الى انحسار قوة اسرائيل والعكس . اعتقد يا سيادة الرئيس ان هذه الخطوة خطوة الاعتراف الرسمي بهاتين الحركتين خطوة ضرورية وسوف يكون لها مردود اعلامي مفيد .

٧ ـ احمد عيضة سالم

مستقبل الجاليات العربية في افريقيا : في هذه الظروف الصعبة التي تمر بها القارة الافريقية بل والعالم بأسره ، فإنه يصعب التنبؤ بمستقبل اية جالية او اي قطر او حتى اي فرد ، ومع ذلك فإن هناك بعض الدلائل التي قد تساعد المرء على الوصول الى بعض الاستنتاجات مهما كانت محدودة بشأن الجاليات العربية ـ الافريقية . إن وضع الاقليات العربية في الاقطار الافريقية غير الاعضاء في جامعة الدول العربية ـ يعكس عدة صور او وجوه جديرة بالاهتمام . واذا نظرنا الى هذه الاقطار ، اقليمياً ، فإننا سنلاحظ التباين الملحوظ بينها ، ففي غرب افريقيا سمعنا ان الاغلبية الكبرى من العرب لا يحملون جوازات الاقطار الافريقية التي يعيشون فيها ، وعلى ما يبدو لا يشعرون بالولاء لهذه الاقطار بل لانفسهم وجيوبهم . وهذا امر خطير ، واذا اضفنا الى ذلك تدخلهم بصورة سلبية في الشؤون السياسية في هذه الاقطار ، الامر الذي قد يعرضهم للاخطار التي تعرض لها الهنود في اوغندا والى حد ما في كينيا كما سنرى . اما في شرق افريقيا وافريقيا الوسطى فكما اشرت في بحثي فإن الوضع يختلف بصورة ملحوظة ، فالاغلبية من العرب قد اندمجوا اندماجاً اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً ملحوظاً ، وخاصة في اقطار افريقيا الوسطى مثل « زائير » و« بوروندي » و«رواندا» . بالرغم من ان هناك جزءاً صغيراً من عرب افريقيا الشرقية والوسطى الذين لا يزالون يعتبرون انفسهم مهاجرين مؤقتين ينوون البقاء في هذه البلدان ما دامت الظروف ملائمة لنشاطاتهم التجارية ، وهؤلاء لن يترددوا عن الرحيل من هذه الاقطار اذا تغيرت الظروف بصورة سلبية معرقلة لتجارتهم او مصالحهم الاقتصادية . وبما ان هناك تبايناً في وضع العرب في الاقطار المختلفة يمكن لنا ان نلقي نظرة سريعة الى كل قطر والعرب الموجودين فيه .

زائير و« رواندا » و« بوروندي » : يبدو وكأن وضع العرب هنا لا يثير اي قلق في المدى القريب ، واظن ان درجة اندماجهم اجتماعياً ، منذ زمن طويل، قد ساعدت على ذلك . الا ان بعض التطورات المحلية والخارجية قد ادت الى ظاهرة ملحوظة وهي هجرة بعض الشبان العرب من هذه الاقطار الى اقطار الخليج العربية . اما التطورات المحلية فهي حصول هؤلاء الشبان على التعليم الحديث والذي اهلهم لمهن تختلف عن وظائف آبائهم التجارية ، الامر الذي جعلهم يبحثون عن فرص خارج هذه الاقطار . وقد ذهبوا الى اقطار الخليج والمملكة العربية السعودية لما يتوفر فيها من هذه الفرص التي اصبحت تتقلص في الاقطار الافريقية .

اوغندا : ان مستقبل العرب في « اوغندا » تغيم عليه سحب الاضطرابات الراهنة في البلاد . وكما قلنا في البحث الذي قدمناه في هذه الندوة ان تولي « اوبوتي » الحكم بعد « عيدي امين » قد ادى الى حملة عنيفة ضد العرب في الآونة الاولى ، وبالرغم من ان حكومة « اوبوتي » منذ ذلك الحين تهتم كثيراً بمنع اي رحيل كامل للعرب ، الا ان الصراع الداخلي بين قوات الحكومة والعناصر المعارضة لنظام « اوبوتي » قد وضع العرب في موقف لا يحسدون عليه ، الامر الذي جعل بعضهم يفكرون في الهجرة بالرغم من ان ذلك ليس في مصلحة « اوغندا » ، لأن العرب مثل الهنود ومع الهنود ـ ولو بصورة اصغر ـ يشكلون العمود الفقري للتجارة في البلاد . ان الكثير يعتمد على درجة سرعة قيام « اوبوتي » باعادة القانون والنظام الى البلاد ، فإذا نجح في ذلك بسرعة فإن معظم العرب الباقين في « اوغندا » سيقررون البقاء في البلاد لأن الكثير منهم قد بنوا لانفسهم مصالح تجارية لا يرغبون في تركها ، الا اذا اصبحت الظروف لا تطاق تماماً .

كينيا : ان وضع العرب في كينيا احسن بكثير من وضعهم في اوغندا وتنزانيا وحجم مصالحهم فيها يفوق بكثير مصالحهم الاقتصادية في تينك الدولتين المجاورتين . هذا من الناحية الاقتصادية ، اما من الناحية السياسية فإن العدد الأكبر من عرب كينيا يرغبون في البقاء في البلاد كمواطنين للمساهمة في جميع مجالات الحياة فيها . الا ان بعض التطورات الاخيرة قد اثارت التساؤلات في اوساط الجالية عن المستقبل . وان محاولة الانقلاب في آب / اغسطس ١٩٨٢ قد هزت جميع الكينيين على السواء ودرجة التخريب والنهب والهجمات على المنازل الخاصة في غضون بضع ساعات فقط في العاصمة نيروبي قبل تمكن قوات الامن من قمع المحاولة ، قد صدم الجالية الهندية بصورة خاصة ، حيث بدأ الكثير من اعضائها يتساءلون عما اذا كان لهم مستقبل في كينيا . اما العرب فلم يتأثروا بحوادث محاولة الانقلاب بأية صورة ملحوظة ، الا ان ما اصاب الهنود قد جعل جزءاً منهم يتساءل عما اذا كان لهم او لاولادهم مستقبل في كينيا . ويعتقد هؤلاء ان دورهم قد يأتي بعد دور الهنود . ويشاهد المراقب ان هناك اهتماماً اكبر بابقاء بعض اعضاء الاسر على الاقل في اقطار عربية للعمل لضمان مستقبل لهم هناك .

ومن الدوافع الاخرى وراء هذه الظاهرة الدرجة العالية في زيادة عدد السكان في كينيا التي ساعدت على توسيع رقعة البطالة التي ارغمت عدداً من اعضاء الجاليات العربية ، الشبان

العاطلين ، الى السفر الى اقطار الخليج والمملكة العربية السعودية للعمل هناك ، واعتقد ان هذه الظاهرة ستزداد في المستقبل القريب على الاقل .

تنزانيا : لم يطرأ اي تغيير ملاحظ على اوضاع الجالية العربية التي وصفتها في بحثي خلال السنوات الماضية . ان عددهم في تنزانيا قد بقي اصغر بكثير من عددهم في كينيا كما ان نشاطهم التجاري محدود بفضل النظام الاشتراكي الذي رسمه نيريري . الا ان هؤلاء العرب قد تأثروا مؤخراً بالحملة الصارمة التي شنتها السلطات التنزانية مؤخراً ضد ما وصفته « بالمخربين الاقتصاديين » . ان النزاعات العقائدية والاحقاد الاقتصادية قد ادت الى تدهور اطار التعاون بين اقطار افريقيا الشرقية الثلاثة وخاصة علاقات كينيا وتنزانيا ، الامر الذي ادى الى اغلاق الحدود بين كينيا وتنزانيا وبالتالي الى نشاط تهريب بين البلدين تستفيد منه عناصر على جانبي الحدود ، والحملة الاخيرة كانت موجهة ضد التجار والمسؤولين التنزانيين الذين يستفيدون من هذا التهريب . وكان من بين الذين اتهموا بهذا النشاط تجار هنود وعرب . الا انه من الضروري الاشارة الى ان هذه الحملة لا يوجد وراءها اي دافع عنصري ، ولهذا فإنه لا ينتظر ان يطرأ اي تغيير على وضع العرب كجالية كاملة في تنزانيا .

وختاماً ، ماذا ينبغي ان يكون موقف الوطن العربي واقطاره ازاء اشقائهم العرب في هذه الاقطار ؟ في رأيي يجب على الوطن العربي ان يتتبع التطورات في هذه الاقطار الافريقية بتفهم وبعطف . عليه ان يشجع العرب على الاندماج في مجالات الحياة فيها بقدر ما هو ممكن ، وان يقدم المساعدات المالية والاقتصادية الى تلك الاقطار الافريقية حيث تعيش هذه الجاليات العربية فيها لا لتوفير رصيد حسن النية تجاه هذه الجاليات فحسب، بل لمصلحة العلاقات العربية ـ الافريقية البعيدة المدى . وفي الوقت نفسه حيث تصبح ظروف المعيشة لبعض اعضاء هذه الجاليات مستحيلاً تحمّلها . فعلى الاقطار العربية ان تساعد على تسهيل اعادة اسكان هؤلاء في الوطن العربي . كما فعلت جمهورية اليمن العربية الديمقراطية لاعضاء الجالية العربية الاوغندية بالرغم من ظروفها الاقتصادية المتواضعة . ان الجاليات العربية هذه تشكل قوة بشرية عاملة وخبرة تجارية ملحوظة قد تفيد هذه الاقطار العربية . وكما ان هجرتها ستمثل خسارة للاقطار الافريقية ، فإنها ستشكل رصيداً للاقطار العربية التي تستضيفها ، ويجب ان ندرس هذا على ضوء مشاكل العمالة الاجنبية غير العربية في بعض اجزاء الوطن العربي .

٨ ـ محمد الميلـي

مبادىء لترشيد التعاون الافريقي ـ العربي وتحسيـن مـردود العلاقـات الثنائيـة

أ ـ ان تحديد الدول العربية ـ الافريقية الدعوة للقيام بدور اساسي وفعال في مجال الربط بين الوطن العربي وافريقيا ، يطلب تحليلاً لحقائق الجغرافيا السياسية من جهة ، ولطبيعة الوزن

السياسي والحضاري من جهة ثانية ، وللامكانيات الاقتصادية والفنية والبشرية من جهة ثالثة . ان تحليل تلك الحقائق يساعد على توزيع الادوار بين البلدان العربية ـ الافريقية بصورة فعّالة .

ب ـ لكن هذا الربط لن يكون فعّالاً ولن تكون انشطته متكاملة الا وفقاً لاسس ومبادىء عامة ينبغي ان تتحكم في كل ذلك .

ـ التخلص من عقدة التسليم القدري والاستسلام الاعمى لمقولة الوفاق الدولي والتحكم المطلق للعملاقين في مقدرات الشعوب . فمثل هذا التسليم القدري الاعمى يؤدي الى شل ارادة الحركة ، واعاقة الخيال المبدع عن التحرك في اتجاه وضع اساليب العمل الاكثر ملاءمة وكيفيات تنفيذها . فقد دلت التجارب على ان الارادة السياسية المصممة المستندة الى قاعدة شعبية حقيقية تستطيع ان تتغلب على اعتى الآليات واشد انواع الميكانيزم الاكثر قوة مادية .

ـ التخلص من عقدة التقنين في اطار الموروث من طرق واساليب وضع وابرام الاتفاقات ثنائية كانت او غير ثنائية . اننا نحتاج في هذا المجال الى مهندسين اكثر مما نحتاج الى قانونيين . ان عقلية المهندس تعني الاختراع والابتكار بينما عقلية المقنن تبدأ عملها مغلولة بقيود تعتبرها مقدسة ، وتصرف براعتها في نسج قيود جديدة تحرص على ان تكون غير مرئية بقدر الامكان .

ـ على هذا الاساس يجب الانطلاق من مبدأ انه لا يوجد وضع جامد غير قابل للتغيير . في هذا الاطار يجب التفكير والسعي لرسم معالم نمط استهلاكي جديد يتدرج في التنفيذ انطلاقاً من معطيات الواقع ، لكن بهدف تغيير البنى الاقتصادية والاجتماعية المعيقة ، وكذلك تغيير البنى العقلية المتحجرة .

ج ـ تلك مبادىء يمكن ان تشكل قاعدة لصياغة استراتيجية التعاون العربي ـ الافريقي ، يتم في اطارها توزيع الادوار بين الدول العربية ـ الافريقية لتتقاسم اعباء هذا التعاون . فالجزائر مثلاً لعبت ولا تزال تلعب دوراً مهماً في الاضطلاع باعباء هذا التعاون عبر عديد العلاقات والاتفاقيات التي تربطها مع مالي والنيجر ومدغشقر وغينيا بيساو والرأس الاخضر وساووتومي وبرانسيب وانغولا وموزمبيق وزامبيا وزيمبابوي . . . الخ . ولا حاجة الى التنصيص على الدور والوزن اللذين تمثلها الثورة الجزائرية في نظر تلك البلدان ، ولا الى التذكير بالاشعاع الذي اكتسبته من خلال تعاطيها مع افريقيا ، ومن خلال اسلوب هذا التعاطي ، ومن خلال عديد الاطارات والمكونين الافارقة الذين ساعدت في تكوينهم ، ومن خلال مئات الطلبة الافارقة الذين يزاولون الدراسة بجامعات الجزائر ومعاهدها العليا .

د ـ ان الاضطلاع برسالة التعاون من طرف دول الربط العربية ـ الافريقية بصورة بناءة وايجابية في المستقبل يتطلب توفير عدد من الشروط وخاصة منها ما يلي :

ـ الارادة السياسية الواعية التي تنطلق من العمل في الاستراتيجية المرسومة مع ترتيب للاولويات يضبط بعد الدراسة المعمقة للامكانيات والاحتياجات في آن واحد وبتخطيط علمي يتعاطى مع الواقع .

ـ السعي الجاد لتخلص البلدان العربية ـ الافريقية ، وغيرها من بقية البلدان العربية ، من الحساسيات المرضية ومن النرجسية التي تجعل كلا من تلك البلدان يتصور انه هو وحده الذي يملك ناصية الحقيقة ، وانه هو وحده المؤهل لرعاية التعاون الافريقي والوصاية عليه .

ـ دراسة الاتفاقات الثنائية التي ابرمت خلال العقد الاخير ، واستخلاص النتائج والعبر منها ، حتى يهتدى على ضوئها في وضع الاتفاقات الثنائية الجديدة .

ـ دراسة انشطة مختلف الهيئات والصناديق التي عهد اليها بدور ما في اطار التعاون العربي ـ الافريقي ، وتقديم حصيلة بذلك ، يمكن على ضوئها ترشيد تلك الانشطة ، ولو اقتضى الامر اعادة النظر في انظمة واساليب تلك الهيئات والصناديق .

ـ اضافة البعد الافريقي في العلاقات الثنائية بين بلد عربي وآخر . فاللجان المختلطة بين كل بلدين عربيين ، ينبغي ان تأخذ في اعتبارها حساب المجال الافريقي لتحقيق بعض المشاريع المشتركة .

هـ ـ لقد دلت التجربة على ان بعض اشكال التعاون الثنائي قد اسفر عن نتائج ايجابية ، في حين اسفر بعضها الآخر عن سلبيات لا يكفي في تبريرها التذرع بالتخلف المشترك .

اننا نعتقد ان القضاء ، على تلك السلبيات وتحسين مردود الاشكال الناجحة للتعاون ، يمكن تحقيقه بالخروج عن المسالك المطروقة ، وبايجاد صيغ معقولة ومقبولة لاشراك القواعد الشعبية عبر قنوات تتوفر على حد ادنى من النقاش الحر، وتفتح المجال للعمل في العمق ، وتمهد الطريق لتغيير البنى العقلية ، فبذلك نضمن تعميم الوعي بقضايا التعاون العربي ـ الافريقي ، ونثير اهتمام الجماهير صاحبة المصلحة الاولى في التغيير .

ان تحقيق التزاوج بين العمل الرسمي الحكومي والعمل الشعبي ، لا يعني الغاء الاول او هيمنة الثاني ، ولكنه يعني التكامل بصورة تفتح المجال امام الطاقات والامكانيات الذاتية ، وتساعد على فهم المتغيرات المستجدة في جميع اطراف التعاون ، وبالتالي يساعد على تحليل اعمق للخطط الانمائية ، وتصور اسلم لمسار تنفيذها . ان مثل هذا الاسلوب يضمن تفاعل الشعوب مع هذه الرسالة النبيلة ، كما يضمن نشر الوعي بمختلف اوجه التعاون العربي ـ الافريقي . ولن يفوتنا ان نؤكد في هذا الاطار دائماً على ضرورة اقامة قنوات تبليغ واعلام ومتابعة من شأنها ان تساعد على التخلص من عادات القرار المتحمس الذي لا غد له ، وكذلك التخلص من عادة عدم طلب الحساب ممن يكلفون بالتنفيذ في مختلف المستويات . ذلك ان المطلوب ليس فقط اشتراط اخلاقية تضمن ترشيد التسيير لمؤسسات التعاون العربي ـ الافريقي وقنواته ، ولكن ايضاً هو توفير اساليب وكيفيات للرقابة بصورة تردع هاجس الشيطان الكامن في كل انسان ، وتعمل باستمرار على تذكير اعوان التنفيذ بحقيقة المهمات المسندة اليهم ، وبطبيعة الاهداف النبيلة المنوطة بمهماتهم .

المناقشات

١ ـ عثمان بوغاج

يجب التأكيد على ان اي تعاون يقوم بين العرب والافارقة ـ الذي يؤمل ان يستمر ـ عليه ان ينطلق من الشعوب الافريقية والعربية نفسها . ولأجل ان يتحقق التعاون السياسي والاقتصادي والثقافي ، يصبح التعاون الافريقي امراً جوهرياً . ولكن يجب ان يلاحظ بأن هذه الدول ـ كمعظم دول العالم الثالث ـ لا تتمتع باستقلال حقيقي ، وبالتالي يمكن ان تجبر في اي وقت على خدمة قضية الامبريالية ضد المصالح الافريقية ـ العربية . ولذلك فإن ارساء قاعدة صلبة للتعاون الافريقي ـ العربي يجب ان ينطلق من تعاون الشعبين الافريقي والعربي اذا اريد لهذا التعاون ان يستمر .

وهناك حقيقة يجب ان تثار بغض النظر عن المرارة التي قد تسببها للبعض ، وهي ان المسلمين في افريقيا (على الاقل المنطقة التي قدمت منها واعني غربي افريقيا) يرون مبدئياً من وجهة نظر اسلامية (كاخوتهم في الاسلام) ان اي تقارب من قبل العرب باتجاه الافريقيين ـ وقد افرغ من محتواه الاسلامي ـ يعتبر اهانة لهم ، وهو في الوقت ذاته يحد من تعاونهم . ولمزيد من الايضاح اضيف بأن التعاون العربي ـ الافريقي لا يعني ان يقوم فقط ـ هذا التعاون ـ على الاسلام ، كلا ، ولكن يجب ان يأخذ هذا التعاون في الاعتبار الصلة الاسلامية من دون اثارة التحيز ضد الشعوب الافريقية غير المسلمة . واود ان ابدي ملاحظة وهي ان التمثيل الافريقي غير العربي متدن في هذه الندوة ، ربما لم يكن مقصوداً ، ولكن مثل هذه الندوة يجب ان تتضمن ممثلين عن الافريقيين غير العرب ومن بينهم غير المسلمين .

٢ ـ الامير حسن بن طلال

اود ان اعبر مرة ثانية عن تقديري لكم جميعاً وان ابدي بعض الملاحظات الموجزة فيما يتعلق بعملنا وفكرنا . ان الحديث الذي دار في هذا اللقاء وهذه اللقاءات كان فيه بعض الالتباس في المفهوم والمحتوى والهدف . فكثيراً ما تحدثنا عن :

ـ الموقف العربي ، والسؤال هو اي موقف عربي نعني ، وهل هناك موقف موحد ام مواقف متعددة بعددالاقطار العربية؟

ـ الموقف الافريقي ، واي موقف؟ وهل هناك موقف واحد ام مواقف متعددة كذلك؟

ـ المصالح ، المصلحة العربية : هل هناك اجماع على مفهوم واحد لهذه المصلحة من قبل المجموعة العربية؟

ـ المصلحة الافريقية : هل هناك مفهوم واحد لهذه المصلحة من قبل المجموعة الافريقية؟ ولقد تعثر انعقاد مؤتمر القمة لمنظمة الوحدة الافريقية عدة مرات ، كما تعلمون ، بسبب الخلافات الافريقية ـ الافريقية .

ـ ولذلك فإن انعدام تحديد المفاهيم معناه انه ليس هناك امكانية ناجحة للعمل المشترك وعلى اساس مفهوم ما يسمى بالمصالح المشتركة العليا ، لأن هذا المفهوم يتأثر ، بطريقة مباشرة بالتجزئة الموجودة حالياً .

ـ علينا اذاً ان نتعامل في الوقت الحاضر على اساس الوضع الواقعي القائم الذي علينا الاعتراف به وهو الانقسام والتجزئة . وعليه فلا بد من توزيع الادوار حتى يتسنى لمفهوم المصلحة المشتركة ان يكون مقبولاً ومبنياً على اساس الوسطية في العمل والمنفعة . وعند الحديث عن توزيع الادوار تطرقنا في هذه الجلسات الى ما سماه الباحث الافرنسي روجيه غارودي الى حوار الحضارات . واود ان اذكر اننا قبل بضعة ايام التقينا هنا في عمان لاستضافة جلسة جامعة لممثلين عن المسلمين وغيرهم من انحاء مختلفة من العالم الثالث ، لقاء مجمع دراسات الحضارة الاسلامية الذي يتناول الآن بعض الدراسات الظرفية التي اعتقد بأنها « مهمة ايضاً » لهذا المنتدى وهذا المنبر المشترك ومنها الديمقراطية والشورى ، ومنها نظرتنا للتربية والنموذج النفسي الثقافي في المستقبل ، ونحن على عتبة بداية قرن ميلادي جديد وفي انطلاقة قرن هجري جديد . وعندما نتحدث عن الشباب اود ان اذكر بضرورة مخاطبتهم بلغة يفهمونها ، بلغة الموضوعية والعقل واود ان اذكر ، عند توزيع الادوار ايضاً، بالمشروع الذي تبنته جامعة الامم المتحدة في طوكيو باشراف مديرها وهو من اندونيسيا ، لتدريب الشبان من النسق الثالث والرابع من المسؤولية في دول العالم الثالث على فهم الصورة الاجتماعية والاقتصادية في العالم الثالث والاطلاع مبدئياً وعن كثب على هذه التجربة .

واظن ان هذه الانواع من الدراسات ، دراسات فرق العمل المتخصصة التي تبناها المجمع على سبيل المثال ، او فرق العمل المتخصصة التي تعبر عنها المراكز المتخصصة من الخرطوم الى لاغوس الى عواصم اخرى في المنطقة العربية ـ الافريقية هي من الاعمال التي يجب ان نعترف بها والتي سيكون لها الاثر الكبير على مسؤولي المستقبل ، ان لم يكن الاثر على مسؤولينا في عالمنا العربي والافريقي اليوم .

ـ اذا كان التعامل مع افريقيا هو امر ضروري فيجب علينا ان نحدد ما هي افريقيا التي نقصد التعامل معها . ان افريقيا هي قارة غير متجانسة . وعلينا ، في ضوء هذا الوضع ، ان نحدد

الدول التي تريد التعامل والتعاون معنا ، وابعد من ذلك ، اظننا بحاجة ايضاً ، كما ذكر المشاركون في اكثر من مناسبة ، علينا ان نحدد اوجه التعاون مع افريقيا على اسس تتعدى الانظمة القائمة في تلك البلدان ، اسس الوصول انسانياً الى التنظيمات الطلابية والمهنية والشعبية ، على اساس ان هذه التنظيمات تصنع قادة المستقبل في هذه الدول . واظن ان نظرة التكامل في هذا المجال ليس بالضرورة التعاون الهرمي الذي يضيق بالقمة ، ولكن بصورة الفروع المترامية الاطراف ، هي من المفاهيم التي تحتاج الى تطوير في المستقبل .

ـ اذا كان المال العربي ، بصفة خاصة ، والمال اجمالاً ، فيما يتعلق بقدرتنا على الاستثمار باستخدام الموارد الطبيعية في العالم الثالث ، يعتبر في طور النفاد ، فأظن اننا بحاجة ان نستبدل ونستكمل هذه الثروة ، بالاعتراف بأن الفكر هو الثروة المتجددة الاساسية وان اكتشاف الارادة من جديد هي من اولى الاولويات التي يضعها الفكر . واود ان اذكر في علاقتنا مع دول افريقيا في المرحلة الحالية ، وهنا لا بد من ان نتعامل في مجالات مختلفة ، مجالات ثقافية كما ذكرت ، مجالات اقتصادية واود ان اعلن هنا استعدادي بكل تواضع للمشاركة في اي مجهود شبيه باللقاءات التي تمت عبر العقود الثلاثة الماضية تحت عناوين مختلفة : بيرسون ، براندت وما سبقها من اجتماعات دولية . حبذا لو استطعنا ان نتصور لجنة مستقلة ، مشتركة ، افريقية ـ عربية اجتماعية اقتصادية . بالفكر يمكننا تحديد الاولويات ، وأظن ان الفكر المؤازر ، مع احترامي التام للمنظمات الرسمية ، الفكر المؤازر الذي يشابه ما نصفه هنا ، هو من وسائل الوصول الى ما نبتغيه .

ـ لقد كثرت الاشارة في احاديث هذه الندوة الى الجهات المسؤولة والمؤسسات القائمة واظن ان هنالك امراً لا بد من الاعتراف به ، وهو ان ما يلفت النظر ان بعض الموجودين ، وربما انا منهم في هذه الندوة ، هم من المسؤولين في هذه المؤسسات . ونحن في حيرة الى من نوجّه اللوم . ان من غير الممكن ان نكون مسؤولين ومعارضين في الوقت نفسه ، فيا حبذا لو استطعنا ان نبلور النقد الذاتي البناء لنصل الى نتائج على اسس من المماثلة لما هو قائم من نماذج ناجحة في هذا العالم ليس فقط بمفهوم الانولوجي (التحليل) ولكن ربما بمفهوم (السيلوجيزم) او المماثلة ، كما ذكرت واظن اننا عندما نتحدث عن الاعتماد الذاتي الجماعي يجدر بنا التفكير بتجربة رابطة جنوب شرق آسيا ومجموعة الاسكا في الباسيفيكي .

ـ ان التعاون الاقتصادي مع افريقيا هو امر ضروري . وان التعاون المؤسسي مع هذه الدول هو مطلوب ايضاً . لقد تعاونت الجامعة العربية مع منظمة الوحدة الافريقية وغيرها . وانتم تعلمون ان كثيراً من القرارات ، ولاسباب شتى ، لا تصل الى اولويات الشعوب الافريقية والعربية . وانها في كثير من الاحيان نتيجة لذلك ، ربما غير ملزمة . لذا ، لا بد من دعم ، كما تفضل الاخوة ، قنوات التعاون الاقتصادي والاجتماعي مع افريقيا وذلك بايجاد المشاريع المشتركة والاستثمارات ، واملي كبير بأن تستطيع هذه المنابر المتخصصة ان تعي التحديات الرئيسية . وعندما نتحدث عن الامن يجب الاّ نغفل التحدي الكبير الذي يواجهنا في مناطق مختلفة من الساحل وغيرها ومنها تحدي الغذاء .

هذه مجموعة من الملاحظات تشكل بمجموعها، وبطبيعة الحال هي مختصرة وموجزة ، بعض ما سمعت في هذه اللقاءات وبعض ما دار فيها . ولكنها انطلاقة بحد ذاتها عندما يستطيع الاستاذ الموحد الدكتور خير الدين حسيب ان يجمعنا بعد جهد وعناء استمر اكثر من عامين ، اعتقد ان هناك انجازاً ، ولكن الانجاز الاكبر هو ان نستطيع ان نكتب ما بين الاسطر وان نخرج بضوابط للسلوك التي تمكننا من التعامل بصورة حضارية للمحافظة على الهوية وعلى الارادة في الحاضر والمستقبل .

شكري وتقديري لكم جميعاً ، لا حدود له ، واملي كبير ان يصل صوتنا الى المؤسسات المتخصصة والى الشعوب من خلال قنوات الاعلام المتاحة واملي ايضاً ان تكون هذه الحركة مستديمة في المستقبل .

٣ ـ مصطفى المصمودي

ـ الملاحظة الاولى هي التركيز مرة اخرى على البعد الاعلامي في مجال التعاون بين العرب والافارقة . واني اتوجه خاصة الى رجال الاقتصاد لتذكيرهم بحقيقة مهمة وهي :

ان نسبة التشغيل او اليد العاملة في مختلف قطاعات الاعلام والاتصال بمفهومها الواسع كانت لا تتجاوز في بلد مثل الولايات المتحدة الـ ١٣ بالمائة في بداية القرن . اما الآن فإن الدراسات تشير الى نسبة ٤٩ بالمائة . والمعادلة نفسها تسجل في مستوى الناتج الوطني الامريكي . ونحن بالطبع بعيدون عن هذا الاتجاه ، بينما هو السبيل الاساسي للرقي والتقدم امام اقطارنا .

ـ اما الملاحظة الثانية والاخيرة فهي ضرورة التخلص من المركبات ، اذ علينا المساعدة على ابراز الخبرات القيمة وتشجيعها والتعريف باعمالها . فنحن اليوم لا نهتم بهؤلاء الا اذا اهتم بهم اهل الذكر في الدول المصنعة ، بينما الواجب يدعونا الى اكتشافهم بانفسنا حتى نغني واعز الخلق والابداع ، والمزاحمة الشريفة رائدنا في ذلك دوماً : لا فرق لآدمي على آخر الا بالعلم والمعرفة .

٤ ـ فاطمة الجامعي الحبابي

لعل جميع المساعي ترمي اساساً الى مزيد من التعاون والتقارب بين العرب وافريقيا والى التطلع الى توطيد العلاقات بينها بهدف تحقيق الوحدة الافريقية . ولن اضيف شيئاً من عندي ، وانما استسمحكم بتزويد قولين دوّنا في تعقيب ، اولهما ، جلالة الملك الحسن الثاني ، ورداً جواباً عن سؤال احد الصحافيين الفرنسيين حول العوائق التي تحول دون تحقيق الوحدة الافريقية يقول : « من الاسباب التي اخرت تحقيق الوحدة الافريقية ليس فقط محاولة حل مشكلة الوحدة الافريقية عن طريق حلول غير افريقية ، ولكن اضافة مشاكل او ايديولوجيات او طرق للعمل وللحكم ليست افريقية ، الى مشكلة الوحدة الافريقية » .

واظن انه يجب على الافارقة قبل كل شيء ان يأخذوا الصبغة الافريقية ، لأن حلولنا على اية حال تتماشى مع امكاناتنا وتجعلنا نأمل في بناء وحدة افريقية منطقية وعلى قواعد اكثر واقعية ، وتأتي

المقولة الثانية وقد اشار اليها د. محمد عزيز الحبابي ، حيث يقول : « ان افريقيا (السوداء والعربية) وقد هزتها الحداثة وفاجأتها الى حدود الاستلاب اخذت تستعير نماذج من الغرب ، في كل الميادين، وتتجه نحو تغيرات حتى في البنى ، تغيرات لا يمكن التنبؤ بنتائجها » .

نعم هناك مفاجآت في المخاض ، والتطور لا يقاوم ، ويبقى السؤال في اي اتجاه سيحدث هذا التطور؟ بيد ان المؤكد هو ان النماذج التي يقدمها لنا الغرب لا تشفي غليل مقدميها انفسهم ، لأن الحضارة الصناعية في حالة عطب ، وفي سبيل عصاب مزمن ، وقد تقدم « الحكمة » الافريقية ما قد يساعد على الانقاذ اذا ما اتسقت نماذج نظمها وسياساتها من ذاتيتها دون ان تغفل التقلبات التي يشهدها العالم في جميع الميادين . واعتقد ، شخصياً ، ان الجهود المباركة التي بذلها جمعكم الموقر خلال هذه الندوة ، عرضاً وتعقيباً وتعليقاً ، قمينة بأن تساهم في تمهيد الطريق وتوضيح الرؤية وتركيز الاعمال لقطع خطوات ايجابية في بناء الوحدة الافريقية المنشودة .

٥ ـ ابراهيم نصر الدين

قليلة هي تلك الدراسات العربية التي حاولت ان تتناول بالتحليل الواقع الاقتصادي ـ الاجتماعي للمجتمعات الافريقية الحديثة ، رغم ما لهذا الموضوع من اهمية بالغة في فهم واقع هذه المجتمعات ، وفي وضع اسس قوية لتعاون عربي ـ افريقي مستقر ومتطور . ودون الدخول في تفصيلات حول هذا الموضوع فإنه يمكن القول بأن البنية الاقتصادية الاجتماعية للمجتمعات الافريقية يغلب عليها الطابع التعددي ، فهناك العديد من الاختلافات داخل هذه المجتمعات تنبع من التعدد العرقي ، الثقافي ، اللغوي ، الديني والاقليمي . . . الخ ، وهذه الاختلافات هي السبب الاساسي فيما يحدث من صراعات داخل الدول الافريقية (حروب اهلية ـ حركات انفصالية ـ انقلابات عسكرية ـ اغتيالات سياسية) وما يحدث ايضاً من صراعات بين الدول الافريقية وبعضها البعض، فضلاً عما توفره هذه الصراعات من خلق مناخ مؤات للتدخلات الاجنبية في القارة .

ان ما سبق يعني ، اجمالاً ، ان التناقضات الاساسية في المجتمعات الافريقية انما هي تناقضات عرقية او ثقافية او لغوية او دينية او اقليمية . . . الخ . طالما ان التناقض الطبقي في هذه المجتمعات ما زال يشكل تناقضاً فرعياً ، وعليه فإن المجتمعات الافريقية لم تزل الى اليوم تواجه بالاساس ما يطلق عليه ازمة هوية ، او مشكلة الاندماج الوطني . وهذا الفهم لواقع المجتمعات الافريقية يقودنا الى فهم العديد من الظواهر التي افرزتها البيئة الافريقية منذ استقلال الدول الافريقية ، ونذكر منها :

ـ فشل كل من التجارب الاشتراكية والرأسمالية في افريقيا ، نظراً لضعف او انعدام وجود الطبقة التي يمكن ان تؤمن مسيرة التحول نحو الاشتراكية او الرأسمالية .

ـ فشل كل من نظام الحزب الواحد والمهيمن وايضاً انظمة التعدد الحزبي في القارة ، سواء

لعدم وجود قاعدة طبقية قوية تساند الحزب الواحد او المهيمن او لسيطرة الطابع القبلي واحياناً الاقليمي في حالات التعدد الحزبي.

ـ صعوبة التكييف الدستوري لطبيعة نظم الحكم الافريقية (رئاسية ـ برلمانية ـ جمعية وطنية) طالما ان قيادات الدول الافريقية قد لجأت الى المركزية في ادارة شؤون دولها تحت دعاوى الحفاظ على الوحدة الوطنية ، ومواجهة التحديات الخارجية . . . الخ .

ـ تخبط وتغير توجهات النظم السياسية الحاكمة في الدول الافريقية من اشتراكية الى رأسمالية وبالعكس ، وانعدام ردود الافعال الشعبية لمثل هذه التغيرات ، وذلك يشير الى عدم نمو القوى الطبقية التي قد ترى من مصلحتها مساندة مثل هذا التوجه او ذاك . من هنا يصبح من باب السلامة الاكاديمية عدم اضفاء وصف على تجارب هذه الدول وانظمتها الحزبية ، وانظمة حكمها ، وتوجهاتها السياسية ، اكتفاء بالقول بأن مجتمعات هذه الدول ونظمها الحزبية والحكومية وتوجهاتها تمر بمرحلة « انتقالية » ، او القول بأن هذه المجتمعات هي مجتمعات « افريقية » كما ان نظمها الحزبية والحكومية هي نظم « افريقية » ، ثم ان توجهاتها هي توجهات « افريقية ». وكما حاول قادة ومفكرو الدول الافريقية فهم الواقع الافريقي فإن مفكري الغرب ، ومنظري الشرق سعوا الى فهم هذا الواقع، بل واقلموا كثيراً من آرائهم بشأنه سعياً لفهم ملائم له .

لقد فهم مخططو السياسات الخارجية للدول الكبرى هذا الواقع الافريقي ، وراحوا يتعاملون معه على هذا الاساس فالاتحاد السوفياتي لم يعد يقصر تقديم مساعداته على الدول الافريقية التي تعلن عن تبنيها لتوجهات اشتراكية ، وانما راح يقدم مساعداته لكل النظم على اختلاف توجهاتها ، فقدم العون للحكومة الفيدرالية النيجيرية اثناء الحرب الاهلية النيجيرية ، رغم عدائها له ، ورغم عدم تبنيها للاسلوب غير الرأسمالي للتنمية ، كما ظل يقدم معظم العون لنظام حكم ماسياس في غينيا الاستوائية حتى سقوطه في آب / اغسطس ١٩٧٩ .

كذلك فإن الصين راحت تقدم المساعدات لبعض النظم الرجعية في افريقيا ، فكانت على علاقة قوية بنظام حكم هيلاسلاسي ، كما انها تورطت في الحرب الاهلية الانغولية الى جانب جنوب افريقية وزائير واسرائيل ضد الحركة الشعبية لتحرير انغولا التي يساندها الاتحاد السوفياتي وكوبا . كما انها تشكل سنداً قوياً لنظام حكم موبوتو في زائير . ايضاً فإن الولايات المتحدة لم تعد تنزعج من ظهور انظمة حكم في افريقيا تعلن عن توجهات اشتراكية وتنتهج سياسات ثورية ، طالما ان هذه التوجهات والسياسات لا تجد لها سنداً قوياً في الواقع الافريقي وطالما انها لن تضر في النهاية بالمصالح الامريكية . (استغلال نفط كابيندا في انغولا ، واستمرار علاقاتها باثيوبيا) . والحال نفسه فيما يتعلق بفرنسا ، فحين تدخلت فرنسا في افريقيا لمساندة او اعادة بعض نظم الحكم الموالية لها الى السلطة (غابون عام ١٩٦٤ لاعادة ليون مبا الى السلطة) الا انها تركت بعض النظم الموالية لها تسقط (افريقيا الوسطى : بوكاسا ـ النيجر : هاماني ديوري ، مالاغاش : تسيرانانا) ، بل انها راحت تتعامل مع بعض النظم التي تعلن عن توجهاتها الاشتراكية (غينيا بنين) . محصلة ما

تقدم ان الدول الكبرى ، واستناداً الى فهمها لحقائق الواقع الافريقي ، قد راحت تتعامل معه من منظور حماية وتدعيم مصالحها الامنية والاقتصادية .

واذا سلمنا بالفهم السابق لحقائق الواقع الافريقي ، وما انبنى عليه من سياسات وضعتها الدول الكبرى للتعامل معه ، فإنه بات يتعين على الطرف العربي ان يعي دروس هذا الواقع ويتعامل معه وفقاً لمسلك برغماتي على النحو التالي :

- ان تعاملات الطرف العربي مع افريقيا يجب الاَّ يحكمها مثل هذا التصنيف للمجتمعات الافريقية ونظمها الحزبية والحكومية وتوجهاتها السياسية الى اشتراكية او رأسمالية ، فقد درج العديد من المسؤولين العرب على تصنيف نظم الحكم الافريقية الى « ماركسية » ومعتدلة ، وراحوا تبعاً لذلك يمارسون سياسات مختلفة تجاه هذه النظم او تلك . وقد رأينا ان مثل هذه التصنيفات لا تجد اساساً لها في الواقع الافريقي طالما ان المجتمعات الافريقية لم تنم طبقياً بدرجة تسمح بتطبيق وتأمين مسيرة التحول نحو الاشتراكية او الرأسمالية ، وعليه فإنه يمكن ان ينظر الى التوجهات السياسية للقيادات الافريقية باعتبارها عملاً من اعمال السياسة الخارجية ليس الاّ .

- واستناداً الى ما تقدم فإنه يتعين على الطرف العربي ان يسلك مسلكاً برغماتياً في تعاملة مع الطرف الافريقي يرتكن الى السعي لتحقيق هدفين اساسيين لكلا الطرفين وهما : التنمية ، والامن وذلك بصرف النظر عن التوجهات الايديولوجية .

وفيما يتعلق بهدف التنمية : فإنه يلاحظ في الوقت الحاضر قصور في التعاملات الاقتصادية العربية مع الدول الافريقية ، وهو قصور يتمثل في اتخاذ هذه التعاملات شكل تقديم القروض فقط للدول الافريقية في حين انه يجب تعزيز التبادل التجاري بين الطرفين العربي والافريقي لتحقيق ذلك الارتباط الفعّال بين الطرفين لخدمة قضايا التنمية في كل منهما ، وتقليل تبعية الطرفين للعالم المتقدم . وفضلاً عما تقدم فإنه يتعين اعطاء برامج المعونة الفنية اهتماماً اكبر طالما انها تسهم في خلق ارضية مستقرة ومناخ ملائم للفهم المتبادل من جانب الطرفين لبعضهما البعض . ثم ان برامج المعونة الفنية اقل تكلفة ويمكن للاقطار العربية غير النفطية ان تسهم بدور فعّال فيها ، وبذا لا يصبح التعاون العربي - الافريقي مجرد تعاون بين اقطار عربية نفطية ودول افريقية فقيرة . ويتعين علينا في هذا المقام الا ننسى تأثير برامج المعونة الفنية الصينية والكوبية لافريقيا وما حققته من نجاح ملموس . ولتحقيق ما تقدم فإن الامر يتطلب البدء في اتخاذ الخطوات التالية :

- انشاء معهد فني عربي - افريقي لتدريب كوادر عربية - افريقية قادرة على التعامل مع مشكلات التنمية التي يفرزها الواقع الافريقي او على الاقل الاستعانة بمعاهد البحوث الافريقية - العربية وتدعيمها لتمكينها من القيام بهذه المهمة ، على ان تتولى هذه الكوادر بعد ذلك قيادة مجموعات شبابية متخصصة تتولى الاسهام والمساعدة في مشروعات التنمية الافريقية . وفي هذا المجال يمكن الاستفادة بفائض الخريجين ، واليد العاملة في الاقطار العربية (مثال ذلك توجيه

بعض الخريجين الذين يعملون في الخدمة العامة لمدة عام في جمهورية مصر العربية للقيام بهذا الدور)، وهنا يتعين علينا الاشارة الى الخبرة الفرنسية في هذا المجال ، وايضاً الخبرة الكورية .

ـ انشاء شركة عربية ـ افريقية للملاحة تتولى عملية التجارة الخارجية بين الطرفين العربي والافريقي ، وهي شركة يجب ان يكون تمويلها عربياً وافريقياً وكذا ادارتها ، وذلك لتقليل المخاطر التي يمكن ان تحيق بنشاطاتها واعمالها مستقبلاً ، ويمكن ان تساهم في هذه الشركة رؤ وس اموال حكومية ورؤ وس اموال خاصة ، طالما ان القدرة التمويلية والتنظيمية تتوافر لدى بعض الدول الافريقية .

ـ انشاء شركة عربية ـ افريقية للمقاولات والتعمير طالما ان المشكلة الرئيسية امام دفع عملية التنمية في الدول الافريقية تتمثل في الافتقار الى البنية الاساسية (طرق ـ مواصلات ـ مرافق . . . الخ) .

ـ التركيز على تقديم القروض والمعونات الفنية لعملية البنية الاساسية ، وخاصة حيثما توجد تجمعات اقتصادية افريقية ذات فعّالية ، لأنها تحدث آثاراً ايجابية اكثر اتساعاً ، وتعد لجنة تنسيق التنمية للجنوب الافريقي SADCC التي انشئت في نيسان / ابريل ١٩٨٠ (تضم تسع دول هي تنزانيا ـ زامبيا ـ بتسوانا ـ موزمبيق ـ انغولا ـ زمبابوي ـ سوازيلاند ـ ليسوتو ـ مالاوي) مجالاً حيوياً لتقديم مثل هذا النوع من المساعدات حيث تسعى هذه اللجنة في المرحلة الحالية الى اقامة شبكات للنقل والطرق الدولية ، وتطوير الموانىء على نحو يمكنها من تقليل تبعيتها لجنوب افريقيا .

ـ ويأتي بعد ذلك انشاء شركات عربية ـ افريقية للانتاج الزراعي والحيواني لسد احتياجات الدول الافريقية والعربية .

ـ واذا ما انتقلنا الى قضية الامن فإن هذه المسألة تتجاوز كثيراً حدود المواجهة المشتركة ضد النظامين العنصريين في اسرائيل وجنوب افريقيا وتمتد الى ضرورة تأمين الدول العربية والافريقية من مخاطر الصراع الدولي والهيمنة على مقدراتها . ويلاحظ في هذا المجال ان غالبية المشكلات الدولية في افريقيا هي مشكلات يتورط فيها الطرفان العربي والافريقي بدرجات متفاوتة وبصورة مباشرة او غير مباشرة وذلك ابتداء بقضية الصحراء ، ومروراً بمشكلة تشاد ، وجنوب السودان وانتهاء بالقضية الاريترية ، وقضية الصومال الغربي . ان المناطق الهامشية بين الدول العربية والافريقية ما زالت تشكل مناطق الصراع الرئيسية في القارة حيث تتفاوت المواقف بين التأييد او المعارضة لهذا الطرف او ذاك ، بل بات ينظر الى هذه الصراعات بأنها صراعات عربية ـ افريقية رغم تداخل وتشابك المواقف . وعلى اية حال فإنه اذا ما اريد تجنيب البلدان العربية والافريقية مخاطر الصراع الدولي الذي تجذبه بؤر الصراع هذه ، فإن ذلك لن يكون بتجاهل وجود هذه الصراعات كما حدث في مؤتمر القمة العربي ـ الافريقي الاولى ١٩٧٧ حينما تقدمت اثيوبيا بمشروع قرار الى المؤتمر يدين الحركات الانفصالية (وكانت تعني بذلك حركة التحرير الارتيرية) ، وحينما

تقدمت بنين بمشروع قرار يدين نشاط المرتزقة الافريقيين (من المغرب وغابون الذين شنوا هجوماً عليها في كانون الثاني / يناير ١٩٧٧) .

من هنا فإنه يتعين على الطرفين العربي والافريقي البدء في حوار جاد يستهدف حل هذه المشكلات اذا ما اريد اغلاق الباب امام التدخلات الاجنبية ، وتحقيق الامن العربي ـ الافريقي ، ولن يتأتى ذلك الا بالاعتراف بحق تقرير المصير للشعوب والسعي لحل هذه المشكلات في اطار من هذا الحق الذي ينطوي على منح الحكم الذاتي مروراً بالاخذ بالشكل الفيدرالي للدولة ، وانتهاء بالاستقلال واستخداماً لاساليب التسوية السلمية والضغط على الاطراف لقبولها . ثم تقديم نموذج ، بعد ذلك ، للتكامل الوظيفي في هذه المنطقة الحية بين الطرفين على نحو يزيل كل اشكال سوء الفهم ويقدم مثالاً على ما يمكن ان يحققه التعاون العربي ـ الافريقي من فائدة لكلا الطرفين سواء في التنمية او في الامن .

المشاركون(*)

د. ابرهيم احمد عبد المنعم نصر الدين	مدرس - معهد البحوث والدراسات الافريقية - جامعة القاهرة (القاهرة)
د. ابراهيم صقر	استاذ - قسم العلوم السياسية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة (القاهرة)
د. احمد عيضة سالم	قسم التاريخ - جامعة نيروبي (نيروبي)
د. احمد يوسف احمد	مدرس - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة (القاهرة)
احمد يوسف القرعي	سكرتير تحرير مجلة السياسة الدولية (القاهرة)
د. ألبرت بطرس	مدير عام الجمعية العلمية الملكية (عمان)
د. الياس سابا	رئيس مجلس ادارة البنك المتحد للاعمال (بيروت)
امين حامد علي هويدي	وزير سابق (القاهرة)
د. بسام الساكت	الجمعية العلمية الملكية (عمان)
بطرس صلاح	وكيل وزارة الاعلام (عمان)
د. جمال زكريا قاسم	رئيس قسم التاريخ والآثار - كلية الآداب - جامعة الامارات العربية المتحدة (العين)
جميل مطر	نائب رئيس الادارة العامة لشؤ ون فلسطين - جامعة الدول العربية (تونس)
د. جواد عناني	وزير العمل الاردني (عمان)
الامير حسن بن طلال	ولي عهد المملكة الاردنية الهاشمية ورئيس مجلس امناء منتدى الفكر العربي (عمان)
حلمي الشعراوي	خبير بالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (تونس)

(*) المعلومات الواردة عن الاساتذة المشاركين هي كما حددها كل منهم على بطاقة اشتراكه . (المحرر)

د. خليل السالم	امين عام منتدى الفكر العربي (عمان)
د. خير الدين حسيب	مدير عام مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت)
د. زياد فريز	مدير العلاقات الخارجية ـ البنك المركزي الاردني (عمان)
د. سعد الدين ابراهيم	استاذ علم الاجتماع ـ الجامعة الامريكية بالقاهرة(القاهرة)
د. سعد ناجي جواد	استاذ مساعد ـ كلية القانون والسياسة ـ جامعة بغداد (بغداد)
د. سمير امين	استاذ في الاقتصاد السياسي ومنسق برامج في معهد الامم المتحدة للتدريب والبحث(دكار)
د. طاهر حمدي كنعان	المستشار الاقتصادي ـ الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي (الكويت)
د. عباس كليدار	محاضر في مدرسة الدراسات الشرقية والافريقية ـ جامعة لندن ـ مستشار في مكتب ولي العهد الاردني
د. عبد الحسن زلزلة	الامين العام المساعد للشؤون الاقتصادية ـ جامعة الدول العربية (تونس)
د. عبد الرحمن ابو زيد احمد	امين عام المجلس القومي للتعليم العام ـ المجلس القومي للتعليم العالي (الخرطوم)
د. عبد الرحيم عمرانة	نائب المدير العام ، المركز الافريقي للدراسات النقدية (دكار ـ السنغال)
د. عبد العزيز الدوري	استاذ ـ قسم التاريخ ـ الجامعة الاردنية (عمان)
د. عبد القادر زبادية	ادارة الابحاث ـ الشؤون السياسية ـ قسم العلاقات الدولية ـ جامعة الدول العربية (تونس)
د. عبد الملك عودة	استاذ العلوم السياسية ـ كلية التجارة والاقتصاد ـ جامعة صنعاء (صنعاء)
د. عبد المنعم المشاط	مدرس العلوم السياسية ـ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة (القاهرة)
عثمان محمد بوغاج	مدير المركز الاسلامي (زاريا ـ نيجيريا)
د. عز الدين عمر موسى	استاذ ـ قسم التاريخ ـ جامعة احمدوبللو(زاريا ـ نيجيريا)
علي ابو سن	منسق البرامج ـ المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا (الخرطوم)
عمر خليفة الحامدي	امين عام الامانة الدائمة لمؤتمر الشعب العربي (طرابلس ـ ليبيا)
د. عواطف عبد الرحمن	استاذة في كلية الاعلام ـ جامعة القاهرة (القاهرة)
د. عوض محمد خليفات	استاذ في قسم التاريخ ـ كلية الآداب ـ الجامعة الاردنية (عمان)

د. غسان العطية	رئيس وحدة البحوث والمجلات ـ جامعة الدول العربية (تونس)
د. فاطمة الجامعي الحبابي	استاذة ـ جامعة محمد الخامس (الرباط)
د. كمال عجوري	استاذ في كلية الحقوق ـ جامعة الجزائر (الجزائر)
د. مجدي حماد	مدير تحرير مجلة شؤون عربية (تونس)
د. محجوب عمر	مستشار بمركز التخطيط (القاهرة)
محمد بن عيسى	امين عام المنتدى الثقافي العربي ـ الافريقي (اصيلة ـ المغرب)
د. محمد حسن عبد العزيز	قسم اللغات الافريقية ـ جامعة نيروبي (نيروبي)
د. محمد سعيد النابلسي	محافظ البنك المركزي الاردني (عمان)
د. محمد السيد غلاب	استاذ ـ معهد البحوث والدراسات الافريقية ـ جامعة القاهرة (القاهرة)
د. محمد عمر بشير	معهد الدراسات الافريقية والآسيوية ـ جامعة الخرطوم (الخرطوم)
محمد محمد فايق	مدير عام دار المستقبل العربي (القاهرة)
محمد الميلي	سفير الجزائر (اثينا)
د. محيي الدين صابر	مدير عام المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (تونس)
د. مدثر عبد الرحيم	استاذ كرسي العلوم السياسية ـ شعبة العلوم السياسية ـ جامعة الخرطوم (الخرطوم)
مصطفى المصمودي	خبير في الشؤون الاعلامية الدولية ورئيس بعثة اليكسو لدراسة مشكلات الاعلام في الوطن العربي (تونس)
موسى زيد الكيلاني	مدير الدائرة الاعلامية ـ وزارة الخارجية الاردنية (عمان)
د. ناصيف حتي	قسم العلاقات الدولية ـ جامعة الدول العربية(تونس)
نعيم قداح	سفير في وزارة الخارجية السورية (نيروبي)
هيثم النمر	مساعد رئيس قسم العلاقات الخارجية ـ المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا (الخرطوم)
د. وهبي احمد البوري	مستشار لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول(الكويت)
يوسف الحسن	سكرتير اول ـ سفارة الامارات العربية المتحدة(واشنطن)
د. يوسف صايغ	عضو مجلس امناء مركز دراسات الوحدة العربية(بيروت)
د. يوسف فضل حسن	مدير معهد الدراسات الافريقية والآسيوية ـ جامعة الخرطوم (الخرطوم)

ملحق
برنامج الندوة

الاحد في ٢٤ نيسان / ابريل ١٩٨٣

٠٠ / ١٩ ـ ٠٠ / ٢١	حفلة استقبال يقيمها الدكتور خير الدين حسيب ، المدير العام لمركز دراسات الوحدة العربية، والدكتور خليل السالم، الامين العام لمنتدى الفكر العربي ، في فندق «هوليداي إن » (صالة «توب تن » ، الطابق العاشر) ، على شرف السادة المشاركين في الندوة .

الاثنين في ٢٥ نيسان / ابريل ١٩٨٣

٠٠ / ٩ ـ ٠٠ / ١١	التسجيـــل
افتتاح النـــدوة	
٠٠ / ١١ ـ ٣٠ / ١١	كلمة سمو الامير حسن بن طلال ، رئيس مجلس امناء منتدى الفكر العربي . كلمة الدكتور خير الدين حسيب ، المدير العام لمركز دراسات الوحدة العربية .
الجلسة الصباحية	: رئيس الجلسة : د. عبد العزيز الدوري
٣٠ / ١١ ـ ١٥ / ١٣	**الجذور التاريخية للعلاقات العربية ـ الافريقية** (مركز / ح د ٩ / ١٤)
مقدم البحـــث	: د. يوسف فضل حسن

المعقبـــــون : د. احمد عيضة سالم
د. جمال زكريا قاسم
نعيم قـداح

مناقشـة عامـة

١٥ / ١٣ ـ ٠٠ / ١٦ فترة الغـداء

جلسة بعد الظهر : رئيس الجلسة : محمد الميلي

٠٠ / ١٦ ـ ٠٠ / ١٨ **الاسـلام وافريقيـا**
(مركز / ح د ٩ / ١٥)

مقدم البحـــث : د. عز الدين عمر موسى

المعقبــــون : د. مدثر عبد الرحيم الطيّب
د. عبد القادر زبادية
د. عبد الرحمن ابو زيد احمد

مناقشـة عامـة

٠٠ / ١٨ ـ ٣٠ / ١٨ استراحـــة

٣٠ / ١٨ ـ ١٥ / ٢٠ **ثورة ٢٣ يوليو وافريقيـا**
(مركز / ح د ٩ / ٢)

مقدم البحـــث : محمد فايـق

المعقبــــون : د. احمد يوسف احمد
د. عز الدين عمر موسى
حلمي الشعراوي

مناقشـة عامـة

الثلاثاء في ٢٦ نيسان / ابريل ١٩٨٣

الجلسة الصباحية : رئيس الجلسة : الدكتور عبد الرحمن ابو زيد احمد

٠٠ / ٩ ـ ٤٥ / ١٠ **الجاليات العربيـة في افريقيـا**
(مركز / ح د ٩ / ١٣)

مقدم البحـــث : د. احمد عيضة سالم

المعقبـــــان : نعيم قـداح
د. محمد حسن عبد العزيز

مناقشـة عامـة

٤٥ / ١٠ ـ ١٥ / ١١ استراحـــة

١٥ / ١١ - ٠٠ / ١٣ العلاقات العربية - الافريقية في المنظور الغربي والسوفياتي
(مركز / ح د ٩ / ١)

مقدم البحث : د. مجدي حماد

المعقبون : د. محمد عمر بشير
د. كمال عجوري
د. عبد المنعم المشاط

مناقشة عامة

٠٠ / ١٣ - ٠٠ / ١٦ مأدبة غداء يقيمها مكتب ارتباط اليرموك ، جامعة اليرموك، لجميع السادة المشاركين ، يسبقها عرض فيلم عن اليرموك، ويلي المأدبة زيارة للجمعية العلمية الملكية، حيث سيعرض فيلم آخر .

جلسة بعد الظهر : رئيس الجلسة : محمد بن عيسى

٠٠ / ١٦ - ٤٥ / ١٧ دور المجموعة العربية في منظمة الوحدة الافريقية
(مركز / ح د ٩ / ٦)

مقدم البحث : د. محمد عمر بشير

المعقبون : د. مجدي حماد
د. محمد حسن عبد العزيز
د. ابراهيم نصر الدين

مناقشة عامة

٤٥ / ١٧ - ١٥ / ١٨ استراحة

١٥ / ١٨ - ٠٠ / ٢٠ حيز الاهتمام العربي السياسي الفعلي بافريقيا
(مركز / ح د ٩ / ١١ ومركز / ح د ٩ / ١١ / تصويب ١)

مقدم البحث : احمد يوسف القرعي

المعقب : د. ابراهيم صقر

مناقشة عامة

الاربعاء في ٢٧ نيسان / ابريل ١٩٨٣

الجلسة الصباحية : رئيس الجلسة : امين هويدي

٠٠ / ٩ - ٤٥ / ١٠ السياسة الاسرائيلية في افريقيا
(مركز / ح د ٩ / ١٠)

مقدم البحث : حلمي الشعراوي
المعقبون : د. محمد عمر بشير
د. مجدي حماد
يوسف الحسن

مناقشة عامة

٤٥ / ١٠ ـ ١٥ / ١١ استراحة

١٥ / ١١ ـ ٠٠ / ١٣ **نظرة افريقيا للصراع العربي ـ الاسرائيلي**
(مركز / ح د ٩ / ١٢)
مقدم البحث : د. مدثر عبد الرحيم
المعقبون : حلمي الشعراوي
د. سعد ناجي جواد
د. احمد عيضة سالم

مناقشة عامة

٠٠ / ١٣ ـ ٠٠ / ١٦ مأدبة غداء تقيمها الجامعة الاردنية ، في مطعم الجامعة لجميع السادة المشاركين ، يسبقها عرض فيلم .
بعد الظهر : فترة حرة للسادة المشاركين

الخميس في ٢٨ نيسان / ابريل ١٩٨٣

الجلسة الصباحية : رئيس الجلسة : د. محمد سعيد النابلسي
٠٠ / ٩ ـ ٤٥ / ١٠ **البعد الاقتصادي للعلاقات العربية ـ الافريقية المعاصرة**
(مركز / ح د ٩ / ٩ ومركز / ح د ٩ / ٩ / تصويب ١)
مقدم البحث : د. طاهر حمدي كنعان
المعقبون : د. عبد الحسن زلزلة
د. سمير امين
د. عبد الرحيم عمرانة

مناقشة عامة

٤٥ / ١٠ ـ ١٥ / ١١ استراحة

١٥ / ١١ ـ ٠٠ / ١٣ **العلاقات الثقافية بين افريقيا والعرب**
(مركز / ح د ٩ / ١٦)

مقدم البحـــث : د. محيي الدين صابر
المعقبـــــون : حلمي الشعراوي
د. فاطمة الجامعي الحبابي
د. عبد الملك عودة
د . احمد عيضة سالم
د. سعد الدين ابراهيم

مناقشـة عامـــة

٠٠ / ١٣ ـ ٠٠ / ١٦ فترة الغـداء

جلسة بعد الظهر : رئيس الجلسة : د. وهبي البوري
٠٠ / ١٦ ـ ٤٥ / ١٧ **البعد الاعلامي في العلاقات العربية ـ الافريقية المعاصرة**
(مركز/ح د ٩ / ٧ ومركز / ح د ٩ / ٧ / تنقيح ١ ومركز / ح د ٩ / ٧ / تنقيح ١ / تصويب ١)

مقدم البحـــث : د. مصطفى المصمودي
صورة افريقيا في الصحافة العربية :
الرؤية العربية لقضايا التحرر الافريقي في السبعينات
(مركز /ح د ٩ / ٤)

مقدم البحـــث : د. عواطف عبد الرحمن
المعقبون على البحثين : د. غسان العطية
د. عبد الملك عودة
محمد بن عيسى
د. مجدي حماد

مناقشـة عامـــة

٤٥ / ١٧ ـ ١٥ / ١٨ استراحـــــة

١٥ / ١٨ ـ ٠٠ / ٢٠ **العرب والافارقة في عالم متغير**
(مركز / ح د ٩ / ٨)
مقدم البحـــث : د. ناصيف حتي
المعقبـــــان : جميل مطر
د. سعد الدين ابراهيم

مناقشـة عامـــة

الجمعة في ٢٩ نيسان / ابريل ١٩٨٣

الجلسة الصباحية	: رئيس الجلسة : د. سعد الدين ابراهيم
٠٠ / ٩ ـ ٤٥ / ١٠	العرب وافريقيا وقضايا الامن المشترك (مركز / ح د ٩ / ٥)
مقدم البحـــث	: امين هويدي
المعقبـــــــان	: د. محجوب عمر د. عبد المنعم المشاط
مناقشة عامـة	
٤٥ / ١٠ ـ ٠٠ / ١١	استراحـــة
٠٠ / ١١ ـ ٤٥ / ١٢	تقويم تجربة التعاون العربي ـ الافريقي (مركز / ح د ٩ / ٣ و مركز / ح د ٩ / ٣ / تصويب ١)
مقدم البحـــث	: د. عبد الملك عودة
المعقبـــــون	: د. سمير امين د. علي ابو سن جميل مطر
مناقشة عامـة	
٤٥ / ١٢ ـ ٠٠ / ١٤	مستقبل العلاقات العربية ـ الافريقية
مقدمـو المناقشـة	: محمد فايق محمد الميلي د. عبد الحسن زلزلة د. احمد عيضة سالم جميل مطر يوسف الحسـن علي ابو سن حلمي الشعراوي
٠٠/١٤ ـ ٣٠ / ١٤	اختتـام النـدوة

فهرس عام

(ب)

(ت)

(ث)

(ج)

(ح)

(خ)

(د)

(ر)

(ز)

(س)

(ش)

(ص)

(ط)

(ع)

(غ)

(ف)

(ق)

(ل)

(ن)

(هـ)

(و)

(ي)

(A)

(B)

Books

(N)

(P)

Periodicals

(Q)

(R)

هذا الكتاب

يحتوي هذا الكتاب حصيلة الوقائع الكاملة لبحوث وتعقيبات ومناقشات ندوة « العرب وافريقيا » ، وهي الندوة التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع منتدى الفكر العربي، وانعقدت في عمان خلال الفترة ٢٤ ـ ٢٩ نيسان / ابريل ١٩٨٣ . وقد شارك فيها نحو ستين باحثاً من اربعة عشر بلداً عربياً وافريقياً . ويلحظ القارىء حرصاً كبيراً على ابراز وجهة النظر الافريقية في الموضوعات التي طرحت للبحث والمناقشة .

وعلى الرغم من ان اهتمامات مركز دراسات الوحدة العربية تنصب وتتوجه اساساً الى الشؤون العربية ذات التأثير والمساس المباشر بقضية الوحدة العربية ، فإن المركز ادراكاً منه لحقيقة ان الوطن العربي يعيش في عالم اوسع يؤثر ويتأثر به ، كان لا بد من ان يعنى ويخصص بعضاً من نشاطه الفكري لعلاقات العرب مع غيرهم، وكان من الطبيعي ان تكون العلاقات العربية ـ الافريقية ، بحكم حقائق التاريخ وظروف الواقع ومتطلبات المستقبل ، في طليعة هذه الاهتمامات واولوياتها . ومن هنا جاءت فكرة عقد هذه الندوة عن العرب وافريقيا .

يتضمن هذا الكتاب ستة عشر فصلاً ضمن خمسة محاور هي : الخلفية التاريخية ، التفاعل بين الاقطار العربية والدول الافريقية ، افريقيا والصراع العربي ـ الاسرائيلي ، ابعاد التعاون العربي ـ الافريقي ، مستقبل العلاقات العربية ـ الافريقية .

الطبعة الثانية

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية « سادات تاور » شارع ليون
ص. ب : ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان
تلفون : ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٠٢٢٣٤
برقياً : « مرعربي »
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي. فاكسيملي: ٨٠٢٢٣٣

الثمن : ...
أ...